1



٤٠٧٠

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

نحمدك يا من بيده وضع كل شئ وتصريفه، ومن عنده اشتقاق كل علم وبه تيمم تحديده وتوقيفه، توحد بصفاته
البالغة الى نهاية الكمال، وتفرد بافعاله السالمة عن شوائب التنقص والاعتلال، فسبحان من ترادف
انواع نعمه على معاشر العالمين، وتضاعف اصناف آثار كرمه على معشر العالمين، ونصلي ونسلم على
رسولك الذي هو مصدر الخيرات ومبنى اصول الشريعة الغراء، ومظهر البينات وقد نطق بحقية رسالته
الحجاز والعجم، صلوة وسلاما بعدد الحركات والسكنات التي يحتويها جميع الافعال والاسماء، وعلى آله
واصحابه الذين راموا اعزاز سنته، وقصدوا اعلاء شرعه وملته، فصرفوا الاموال والارواح، وقهروا
اهل الكفر بالسيوف والارماح، فصاروا ادلة الدين، واجلة انوار اليقين، وعلى الذين اتبعوهم
باحسان الى يوم الدين رضوان الله عليهم اجمعين اما بعد فلما كانت العلوم العربية من اجل العلوم
واهمها وفيد الفنون وانفعها لا سيما علوم اللغة والاشتقاق والتصريف من بينها اذ بها يعرف
اوضاع كلمات القرآن ومعانيها، واحوال هيئاتها ومبانيها، وكان كتاب عنقود الزواهر المنسوب
الى العلامة الالمعي، والفهامة الاوحدي، افضل المتأخرين، واكمل المتبحرين، علاء الدين علي بن محمد القوشجي
تغمده الله بغفرانه، واسكنه فراديس جنانه، كتابا جامعا لغرر اصول هذه الفنون وقواعدها، حاويا
لنكت مسائلها وعوائدها، محتويا على حقائق هي لباب آراء المتقدمين، منطويا على دقائق هي
نتائج افكار المحققين، مما يحتوي على غاية الاطناب ونهاية الايجاز، لايحا عليه مخايل السحر ودلائل
الاعجاز، ففي كل لفظة منه روض من المنى، وفي كل سطر منه عقد من الدرر، ولكن لم يتفق له شرح
الى الآن، ولم يطمثه قبل هذا انس ولا جان، بل لم يوجد نسخة الا قليلة، وما وجدت كانت بالسقامة
عليلة، كلفني بعض من لا يمكن مخالفته، ولا يسعني الا موافقته، ان اصححه اولا واشرحه ثانيا
شرحا يطلع على ما فيه من الرموز والاسرار، ويكشف عن وجوه فوائده الاستار، بعبارات خالية
عن التعقيد والالغاز، ولائحة عليها آثار تفهيم المرام والانجاز، مع اني قليل البضاعة، وكثير الاشتغال
بالمذاكرة في غير هذه الصناعة، فانتهزت لذلك فرصا من الزمان مستعينا من الملك المنان،
فصححت نسخة منه اولا ثم جمعت لشرحه ما يذلل صعاب عويصاته الابية، ويسهل طريق الوصول
الى ذخائر كنوزه المخفية، مقتصرا على ايضاح ما في الكتاب من المسائل، ومشيرا في بعض المواضع
الى النكت والدلائل، ولم ابالغ في اختصار لفظه والاحتراز عن التكرار في كل باب، ليعم نفعه
جميع الطلاب، فجاء بحمد الله موافقا للمأمول، وتم بعون الله مطابقا للمسؤول، ثم جعلته تحفة
لحضرة هي حيرة الجنان بهجة وبهاء، وخدمة لسدة هي غيرة الجنان نزهة وصفاء، وهي حضرة
من نشر الخير والاحسان، وبسط ظل الامن والامان، سلطان بلاد الايمان، وماحي آثار الكفر
والطغيان، قطب دائرة الاسلام والسيادة والسعادة والاقبال، شمس فلك الدولة والعظمة

الذكي المتوقد منه

المخائل جمع مخيلة وهي الظن او [illegible] والمراد الامارات منه

جمع منية وهي المطلوب منه

جمع فريدة وهي [illegible] البكرة او [illegible] صاحبته الحياء منه

جمع ستر وهو بالكسر فالسكون الغطاء وبالفارسية پرده منه

البضاعة بالكسر [illegible] في الاصل قطعة من المال ترسل لاجل التجارة والمراد الاستطاعة منه



وعظمة والاجلال، والي لواء الولاية في الآفاق، ومالك سرير السلطنة بالارث والاستحقاق، شعر شمس الضحى
بدر الدجى فلك العلى خير الورى بحر الندى علم الهدى هيهات اين للشمس يد كالسحاب الماطر ما
واني للقمر كف كالبحر الزاخر، نور السيادة في جبهته باهر، ونور السعادة في وجنته زاهر، بل هو
نور حدقة المرتبة العليا، ونور حديقة السلطنة العظمى، صاحب الآراء الصائبة، ورب الافكار
اللامعة الثاقبة، يرتعش الاسود بخشية [illegible]، ويدور الفلك الدوار على رأيه ومرامه شعر
ملك قد اجتمع المحاسن عنده واليه ينجذب الورى ويميل هيهات لا يأتي الزمان بمثله
ان الزمان بمثله لبخيل وهو السلطان ابن السلطان السلطان الغازي سليم خان ابن
السلطان الغازي مصطفى خان لا زالت مرتبة العلم في ايام دولته عالية، وقيمة الفضل
من آثار تربيته غالية، اللهم انصر اولياءه واخذل اعداءه، وامدد ظلال رأفته على كافة
الانام مدى الليالي والايام بالنبي وآله الكرام، راجيا من لطفه العميم وكرمه الجسيم ان ينظر اليه
بفضله العظيم فان تلقاه بالقبول فهو غاية المأمول، ونهاية المسؤول وان لاحظه بعين العناية
فتشعشع منه شعاع نير اعظم بل شعشعته [illegible] انجم وعلى الله الاعتماد والتعويل
وهو حسبي ونعم الوكيل، لما قصد المص رحمه الله الاقتداء باسلوب الكتاب المجيد، والامتثال الحديثي
الابتداء والعمل بما شاع بين العلماء صدر كتابه بالتسمية والتحميد فقال بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لمن جلت اسماؤه الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري سواء كان من الفضائل او
الفواضل ولا يرد عليه حمد الله تعالى على صفاته الذاتية الايجابية كعلمه وقدرته لكونها بمنزلة
الافعال الاختيارية من جهة استقلال فاعلها فيها وكونها صادرة عن الفاعل المختار
وهو الله تعالى فانه مختار في افعاله وان لم يكن مختارا في تلك الصفات ولا يبعد في كون الفاعل
مختارا في بعض ما صدر عنه وموجبا في الآخر فعلى الاول المراد بالاختياري في التعريف ما صدر
بالاختيار حقيقة او حكما وعلى الثاني ما صدر عن المختار وان لم يكن صدوره بالاختيار
فلا اشكال وقد يطلق الحمد في العرف مرادفا للشكر وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لاجل انعامه
سواء كان وصفا باللسان او اعتقادا بالجنان او عملا بالاركان فهو بالمعنى الاول اخص باعتبار
المورد واعم باعتبار المتعلق وبالمعنى الثاني بالعكس فبين المعنيين عموم وخصوص من وجه
ولام التعريف محمول على الاستغراق او الجنس وعلى التقديرين يفيد الكلام اختصاص جميع المحامد
بالله تعالى اما على الاول فظ واما على الثاني فلان اللام الجارة في لمن للاختصاص فيفيد
اختصاص جنس الحمد به تعالى واختصاص الجنس مستلزم لاختصاص جميع الافراد ورجح الاول
بان المقصود كما هو الانسب بمقام الحمد والمدح اختصاص جميع المحامد به تعالى وانتفاؤها
عن غيره ودلالة الاستغراق على هذا المعنى اظهر ورجح الثاني بانه المتبادر الى الفهم الشائع
في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء قرينة الاستغراق وبان اللام لا يفيد سوى
التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثمه استغراق وان لم يكن معنى حقيقيا
الا ان القرينة عليه وهي المقام الخطابي كما زعم علم وعبر عنه تعالى بالموصول اعني من
دون اسمه العلمي تعظيما لشأنه بانه بلغ من العظمة مبلغا لا يمكن ذكره والاسم بانه اسم
شريف لا يليق بان اتفوه به وايماء الى وجه ثبوت الحكم فقوله جلت اي عظمت اسماؤه
اشارة الى المحمود عليه اي علة الحمد فالمعنى الحمد لله بناء على جلالة اسمائه فهذا الحمد الجزئي من
المص اعني قوله الحمد لله لمن جلت حمد لغوي فقط اذ النظر الى جلالة الاسماء وما عطف عليها
من الفضائل لا من الفواضل اي النعم المتعدية الى الغير ثم ان ذلك ليس علة لثبوت الحمد
له تعالى اذ ليس ثبوت جميع المحامد له تعالى لاجل تلك الجلالة وقرائنها بل بعضها لاجل علمه
او انعامه مثلا ولا علة لنفس الحمد بان يكون المعنى الحمد لاجل الجلالة ثابت لله لانه تخصيص
للحمد وهو لا يناسب مقام التعميم والاستغراق بل علة لاثبات الحمد له تعالى فكانه قيل اثبت

جميع المحامد له تعالى بان اقول الحمد لله لجلالة اسمائه اذ القيد المذكور بعد الجملة كما يكون قيدا لثبوتها
فقد يكون قيدا لاثباتها ولا شك انه يصح ان يعلل اثبات المصنف لجميع المحامد له تعالى بتلك
العلة وان لم يصح تعليل ثبوتها له في نفس الامر بها فافهم ثم ان كلمة من لذوي العلوم
مطلقا لا مختصة بذوي العقول فلا يرد انه لا يطلق في حقه تعالى عقل ولا عاقل فلا يصح
استعمال من فيه والاسماء جمع اسم وهو في اللغة اللفظ الموضوع للشئ لتمييزه عن الغير
وفي الاصطلاح ما يقابل الفعل والحرف وكل من المعنيين ممكن هنا من الوسم بمعنى العلامة
او السمو اي الارتفاع سمي بذلك لكونه علامة على مسماه وسببا لارتفاعه وعلوه ومعنى الاضافة
انها اسماء موضوعة له تعالى اما بحسب الاصل واما بحسب الغلبة فيندرج اسم الذات واسم
الصفات جميعا وجلالتها من وجوه من جهة جلالة معانيها ومن جهة يمنها وبركاتها ومن
جهة ثباتها وبقائها والى هذا اشار بقوله عن ان يغيرها حال وعن متعلقة بجلت باعتبار
تضمنها لمعنى البعد وكذا ما في الفقرة الآتية اي جلت اسماؤه سواء كان اسم الذات
كلفظة الله او اسم الصفة كالرحمن والعليم حال كونها بعيدة عن ان يغيرها حال من الاحوال
او زمان من الازمان يعني انها ليست كاسماء المخلوقات تظهر في وقت وتنطمس في آخر بل
هي باقية ابد الدهور وفيه رمز الى ما ذهب اليه اهل السنة من ان اسماء الله تعالى توقيفية
ليس للعبد قدرة التصرف فيها وقوله او يعتريها اي يعرضها ويخالطها انفعال اي تغير يفيد زيادة
مبالغة على ما سبق لانه يفيد بعد الاسماء عن نفس التغير وهذا يفيد بعدها عن عروض التغير
ومخالطته لها ولا يخفى ان الثاني ابلغ من الاول وكلمة او في مثل هذا المقام للتعميم اي لم يكن
شئ من التغيير والاعتراء لا للتشكيك حتى يرد انه لا يناسب مقام المدح وعلت من علا يعلو
علوا افعاله اي مبادي افعاله حال كونها بريئة عن ان يعتورها وياخذها على طريق البدلية
المضي والاستقبال بان تتصف الافعال تارة بالمضي واخرى بالاستقبال يقال اعتور الشئ
وتعاوروه اذا اخذه جماعة واحد بعد واحد ففي الكلام استعارتان مكنية وتخييلية حيث
شبه المضي والاستقبال بالجماعة الاخذة للشئ على طريق البدلية والافعال بالشئ الماخوذ واثبت
لها الاعتوار الذي هو من خواص المشبه به ثم ان هذا الكلام كناية عن كون افعاله تعالى كذاته وصفاته
قديمة بريئة عن التجدد والحدوث فالمراد بالافعال مباديها كما اشرنا اليه وهي صفة التكوين
عند قوم وصفة القدرة عند آخرين لانهما قديمتان كالعلم والارادة وغيرهما من الصفات الذاتية
له تعالى وان كانت آثارهما حادثة لا ما هو الظاهر منها اعني المعاني المصدرية كالايجاد والترزيق
والاحياء والاماتة او الحواصل بالمصادر اي الآثار التي تترتب عليها من الجواهر والاعراض
لان افعاله تعالى بكلا المعنيين حادثة على الرأي الحق ويمكن ان يكون كناية عن غاية وثاقة
افعاله تعالى واستحكامها فالمراد بالافعال ما يترتب عليها من الآثار كالسموات والارضين
وما فيهن وعليهن على ترتيب ونظام فانها في غاية الاتقان والاحكام ولهذا تراهم يستدلون
بها على كمال حكمة صانعها وعلمه الكامل في كتب الكلام فعلى الاول يكون او يعتورها اي يشملها
اعتلال اي ضعف ونقص تاسيسا لما سبق وعلى الثاني تاكيدا له فافهم المرام ثم لا يخفى ما في
الاسماء والافعال والمضي والاستقبال والحال ويغيرها ويعتورها ونحوها من براعة الاستهلال
والطباق والجناس والتورية والايهام كلت اي ضعفت وعجزت من كل لسانه يكل بالكسر
كلالا اي ضعف فصله عما سبق بترك العطف للتنبيه على ان كلا منها يصلح ان يكون محمودا عليه
برأسه او لكونه فقرة اخرى مخالفة لما سبق في القافية او لعدم التناسب بينهما ظاهرا لغات الامم
اللغات جمع لغة وهي اصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم والمراد هنا مصدرها اعني الالسنة
او حقيقتها لكون اسناد الكلال اليها محمول على التجوز والامم جمع امة وهي الجماعة مفرد لفظا وجمع
معنى وكل جنس من الحيوان امة عن تصوير اسرار كلمه التصوير اعطاء الصورة للشئ والاسرار

والاستعارة المكنية ان يذكر المشبه ويترك المشبه به
لا قول بعض ما هو من خواص الثاني كما في قولهم
اظفار المنية نشبت بفلان فانه ذكر فيه المشبه
وهو المنية اعني الموت وترك المشبه به وهو السبع
واضيف الى الاول الاظفار التي من خواص الثاني
فعند الجمهور الاستعارة المكنية هي السبع المتروك
وعند الخطيب تشبيه المنية بالسبع المضمر في النفس
وعند السكاكي المنية المستعمل في السبع ادعاء
والاستعارة التخييلية عند الجمهور هي اثبات الاظفار
خاصة المشبه به للمشبه المذكور كما مثلنا
الاظفار للمنية وعند السكاكي خاصة المشبه به المستعمل
فيما يتوهم ويخترع للمشبه كلفظ الاظفار المستعار
من الاظفار المتوهمة المخترعة للمنية والاستعارتان
متلازمتان لا ينفك شئ منهما عن الآخر منه



الاسرار جمع السر وهو النكتة اللطيفة والكلم قيل جمع الكلمة وقيل اسم الجنس الكلمة لكن لا يطلق على اقل
من ثلثة يعني ان الاسرار واللطايف المندرجة تحت كلمات الله تعالى لغاية كثرتها او كمال
دقتها عجزت السنة الامم عن تصويرها بيد التقرير اليد الجارحة المخصوصة والتقرير في اللغة
جعل الشئ قارا وثابتا وفي الاصطلاح بيان المراد بالعبارة كما ان التحرير بيانه بالكتابة
وهذا هو المراد هنا بقرينة ذكر اللغات اي عن تقريرها وبيانها بالالفاظ والعبارات
شبه التقرير بالعملة كالبناء والنجار في افادة المرام واثباته واثبت له اليد التي هي من
خواص المشبه به وكذا شبه الاسرار بالبناء كالبيت والسرير في كونه محفوفا ومستورا وكون
اقامته واظهاره مقصودا ومطلوبا واثبت لها التصوير الذي هو من خواص البناء ففي الكلام
مكنيتان وتخييليتان او شبه التقرير باليد في الآلية واضاف المشبه به الى المشبه اي التقرير
الذي كاليد كما في لجين الماء فح يكون قوله بيد التقرير تشبيها مصطلحا لا استعارة وقد يقرأ
بيد بفتح الباء وسكون الياء على ان يكون كلمة واحدة بمعنى غير من ادات الاستثناء المنقطع
يقال فلان كثير المال بيد انه بخيل فالتقرير مستثنى منقطع عن التصوير والمعنى عجزت السنة
الامم عن تصويرها واعطاء الصورة الحسنة لها بل غاية ما استطيعه مجرد تقريرها لكن الاول
ادق وابلغ ودلت دلالة الاثر على المؤثر ذرات العالم اي كل ذرة وحبة يسيرة من جملة
العالم وهو في اللغة ما يعلم به الشئ كالخاتم لما يختم به الشئ ثم جعل اسما لما سوى الله تعالى من [illegible]
الموجودات كالجواهر والاعراض والحيوان والنبات وغيرها مما يعلم به الصانع جائلة اي
حال كونها جائلة ودائرة من الجولان بمعنى الدوران في انوار حكمه الانوار جمع النور وهو
بالضم الضوء والحكم بكسر الحاء وفتح الكاف جمع حكمة اي العلم او المصلحة اعني الفائدة المترتبة
على الشئ وعلى كلا التقديرين فالاضافة اما لادنى الملابسة اي في الانوار الفائضة من الاجسام
المنيرة بسبب علومه او مصالحه واما من قبيل لجين الماء اي في علومه او مصالحه التي هي
كالانوار في الانتفاع بها والمراد بجولان الذرات في علومه كونها محاطة بها وبجولانها
في مصالحه اشتمالها عليها لما تقرر ان علمه تعالى محيطة بجميع المعلومات وانه لا عبث في فعله
اصلا واما من قبيل اظفار المنية بتشبيه العلوم والمصالح بالاجسام المنيرة واثبات الانوار التي
هي من خواص الاجسام لها اي دل ذلك على انه تعالى على كل شئ اي ممكن من شانه ان يوجد
قدير نظرا الى انه ليس فيها شوب عجز فاذا دلت الذرات على ذلك فدلالة ما هو من اعظم
المصنوعات كالعرش والكرسي عليه بالطريق الاولى واذا كان الامر كذلك فسبحان من ختم
من الختم بمعنى الطبع وسبحان علم للتسبيح مصدر سبح اي نزهه تنزيها بليغا من سبح
اذا ذهب وبعد لانك ابعدت من سبحته عما نزهته عنه او من السبح بمعنى الفراغ عن الشغل
كانك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يكون لتنزيه الله تعالى بلفظ برأسه مخصوص به
جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبائح لازم الاضافة اليه تعالى بحيث لا يقطع عنها
في اللغة الصحيحة ثم قول العلامة في الكشاف والمفصل يدل على انه علم سواء اضيف
ام لا وانه غير منصرف للالف والنون مع العلمية وزعم ابن الحاجب وموافقوه انه اذا
استعمل مضافا لا يكون علما بل اسم المصدر اذ الاعلام لا يضاف واذا افرد عن الاضافة
كان علما وغير منصرف وهو منصوب على المصدرية بفعل مقدر دائما اي اسبح تسبيحا
من ختم وطبع بمعجزه اي بسبب كلامه الذي اعجز المعارضين عن اتيان سورة من مثله
الباهر البارع من البهر اي الغلبة والبراعة التفوق اي الغالب المتفوق على ما عداه
من كلام البلغاء شفاه كل مصقع الشفاه جمع شفة اذ اصلها شفه بالهاء والمصقع بكسر الميم
وسكون الصاد المهمل وفتح القاف البليغ منوه على صيغة المفعول من التفعيل من
نوهه اي رفعه اي رفيع القدر او رفيع الصيت والشهرة بختام الانبياء متعلق بختم

اللجين على صيغة التصغير النقرة اي الماء الذي كالنقرة منه

وتسمى مثل هذه الفاء فاء فصيحة وهي على ما ذكره صاحب
الكشاف الفاء الداخلة على جملة جزائية شرطها
محذوف وعلى ما ذكره السكاكي هي الداخلة على جملة
مسببة عن سبب محذوف وعلى راي البعض
كما هنا فصيحة وشرحه مثالها قوله قالوا خراسان
اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا
ولهذا يقال في مقام افادة انها فصيحة ان
قبيل فقد جئنا خراسانا منه

ای ختم شفاههم بالافحام والاسكات الذی هو كالختام وهو على وزن كتاب طين يختم به الشیء فالافحام
من قبيل لجين الماء ففی الكلام تشبيه وهو ظاهر واستعارة مكنية وتخييلية حيث شبه شفاههم
بالشیء المختوم كالقفل والباب واثبت الختم الذی هو من خواص المشبه به وقوله بمعجزه تجريد
للاستعارة والختام ترشيح لها واعتبر بمثل هذا فی قوله ولثم ای حجب وستر بقرآنه الظاهر
البلاغة القرآن فعلان بالضم بمعنى مفعول يقال قرأته قرآنا جمعته وقرأته قراءة وقرآنا
تلوته جعل اسما للكلام المنزل على الرسول عليه السلام لكونه مجموعا فی الصحف ومتلوا بالالسن
والبلاغة تكون صفة للكلام بمعنى مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته وللمتكلم بمعنى ملكة
يقتدر بها على تأليف كلام بليغ والمراد الاول لكونه صفة للقرآن افواه كل منطيق هو
على وزن مكثير بمعنى البليغ ايضا والافواه جمع فم واصله فوه والجمعية مضمحلة بالاضافة
الجنسية كما اضمحلت بلام الجنس فی قوله تعالى لا يحل لك النساء فلا يرد ان ليس لشخص واحد
اكثر من فم واحد فلا يصح الاضافة والفائدة فی صيغة الجمع هی قصد المبالغة كان للشفاه والمبالغة
بان فم واحد منهم كافواه جماعة فی كثرة النطق فلذا وصفه بقوله مفوه هو على وزن منوه
بمعنى مكثار الكلام بلثام الابكام متعلق بلثم واللثام ككتاب ما على الفم من النقاب والابكام
جعل الشخص ابكم واخرس وذلك لما تواتر ان النبی عليه السلام حين نزل القرآن طلب المعارضة
من فصحاء القريش فلم يقدروا على اتيان مثل اقصر سورة منه فنسبوه الى السحر ورفعوا
قصائدهم التی علقوها على باب الكعبة فتحيروا بها وتميزا بين الافراح ثم ان اعجاز القرآن
قيل لاخباره عن المغيبات وقيل لاشتماله على الفواصل البديعة والجمهور على انه لكمال بلاغته
وقد اشار اليه بقوله الباهر البراعة والظاهر البلاغة فلله در المص رح حيث حمد الله تعالى
بوجه وثيق وساق الكلام فيه الى مساق انيق اذ قد جمع فيه الاسماء والافعال والصفات تنبيها
على استحقاقه تعالى للحمد باعتبار كل من هذه الامور وذكر الاسماء اولا والافعال ثانيا والصفات
ثالثا لان المعروف له اولا من الذات الغائب عن الحس هو اسمه ثم فعله ثم وصفه ثم ذاته
وحقيقته ان عرف ذاته فتدرج فی الكلام الى مدارج الارتقاء بذكر الاظهر فالاظهر وخص من
بين الصفات الكلام والقدرة بالذكر لشدة مناسبتهما للمقام ولم يذكر ذاته تعالى لما انه لم يمكن
لنا او لم يقع معرفته الا بصفاته واحواله ولما كانت للرسول عليه السلام منة عظيمة علينا حيث
اهتدينا الى احكام الله تعالى بهدايته وقد امرنا بقوله تعالى صلوا عليه وسلموا صلى عليه فقال
والصلوة ای الرحمة والسلام ای السلامة عن المهالك نازلة على صاحب لواء الشفاعة
ای لواء يشفع الرسول تحته الانام فالاضافة لادنى الملابسة واللواء بالكسر الراية ای العلم
يوم القيام ای قيام الناس من قبورهم وترك اسمه العلمی تعظيما له او لظهور ان الاوصاف المذكورة
لا تصلح ان تكون لغيره ثم ان هذه الجملة خبر لفظا وانشاء معنى اذ الاخبار بان الرحمة نازلة
على الرسول ليس بتصلية عليه لانها الدعاء بالصلوة وكذا ان حملت الصلوة على الدعاء لان
الاخبار بان الدعاء ثابت له ليس بدعائه غايته انه تعظيم له وكم بين التصلية والتعظيم فلو حملت
هذه الجملة على معنى الاخبار لم تخرج المص رح بايرادها عن عهدة الصلوة بخلاف جملة التحميد
فان الاخبار بان الحمد ثابت له تعالى حمد له لكونه وصفا له على جهة التعظيم فهی تفيد الخروج
عن عهدة الحمد ولو حملت على معنى الاخبار فان جعلت انشائية ايضا فلا اشكال فی عطف جملة
التصلية عليها لتوافقهما فی الانشائية معنى وان جعلت خبرية كما هو الظاهر فالعطف من قبيل
عطف القصة على القصة من غير اعتبار لخصوص الخبرية والانشائية صاحب اذيال الشرف
والنباهة فی القاموس سحبه كمنعه جره على وجه الارض والنباهة عطف تفسير للشرف من نبه
كشرف زنة ومعنى شبه الشرف والنباهة بالاثواب واثبت لها الاذيال التی هی من خواص
المشبه به ففيه استعارة مكنية وتخييلية وذكر الساحب ترشيح فی اعلى المقام وهو مقام الرسالة

الرسالة لانه اعلى المقامات البشرية ولا يذهب عليك وجوه الاعراب فی ساحب ونظائره الآتية
المفضل على سائر الانبياء جمع النبی وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ ما اوحی اليه
سواء كان معه كتاب او شريعة جديدة اولا من النبإ بمعنى الخبر او النبوة بمعنى الارتفاع سمی
النبی به لكونه مخبرا عن الله تعالى او رفيع القدر والدرجة واما الرسول فهو انسان بعثه الله
كذلك معه كتاب جديد وقيل او شريعة جديدة فالنبی اعم مطلقا من الرسول فاذا فضل الرسول
عليه السلام على جميع الانبياء يلزم ان يفضل على جميع الرسل دون العكس فلذا اختار الانبياء
على الرسل وفی هذا المقام بحث لا يليق ذكره بهذا الموضع بكل خصال التفضيل ای المجموع خصال
يقع بها التفضيل بان يكون الرسول عليه السلام جامعا لجميع الخصال دون سائر الانبياء او بكل
خصلة كذلك بان تكون كل خصلة من خصاله عليه السلام اكمل واتم مما فی غيره تامل والخصلة
هی الفضيلة والخلق الحسن المفضل نعوت رسالته ای اوصاف كونه رسولا واختار الرسالة
على النبوة هنا لان تفصيل نعوت رسالته يستلزم تفصيل نعوت نبوته دون العكس
لما عرفت آنفا من ان الاولى اخص من الثانية وهذا بخلاف ما سبق من حديث التفضيل
وهو ظاهر فی التورية والانجيل ولم يذكر الزبور مع ان تلك النعوت مذكورة فيه ايضا روما
للاختصار او لانه ليس فيه تفصيل لها كما فی التورية والانجيل وجميع ذلك مبين فی كتب
الكلام ما ذكره اشارة الى بعض فضائله عليه السلام فقد اشار الى بعض خواصه بقوله هادی
الانام هو اسم جمع بمعنى الناس والثقلين ای الانس والجن وكل منهما محتمل هنا والهداية
تطلق على الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب وعلى الدلالة الموصلة الى المطلوب فان
اريد بالانام ما يشمل المؤمن والكافر فالمراد بها المعنى الاول وان خص بالمؤمن فالاولى ان يحمل
على المعنى الثانی بايضاح سبيل الصلاح والفلاح ای سعادة الدارين وسبيلها هو الشريعة
المصطفوية ماحی الظلام من محاه يمحوه ويمحاه اذهب اثره والظلام بالفتح بمعنى الظلمة بالضم
ای مذهب الظلمة الكفر والشرك بالافصاح ای الاظهار عن مفتاح النجاح ای الظفر بالمراد
ومفتاحه هو تلك الشريعة ثم دعا لمن عاون الشرع فی تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد
بقوله وعلى آله واتی بكلمة على ردا على الشيعة حيث حكموا بمنع الفصل بين النبی عليه السلام
وآله بكلمة على شرعا ونقلوا فی ذلك اخبارا والمشهور ان المراد بالآل فی هذا المقام هو اهل
بيته عليه السلام من ازواجه واولاده وجاء بمعنى الاشياع والاتباع ويحتمله المقام فيكون
ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم واصله اهل بدليل اهيل فی تصغيره خص استعماله فی الاشراف
ومن له خطر وسيأتی ذلك فی الاشتقاق واصحابه جمع صاحب او صحب مخفف صاحب وهو
من رأى النبی عليه السلام مؤمنا او رآه النبی السادة القادة صفتان للآل والاصحاب
او للاخير فقط وكذا نظائرهما الآتية وهما جمعا سائد بمعنى السيد وقائد من القود بالسكون
نقيض السوق فهو من امام وذاك من خلف واصلهما سودة وقودة ای هم سيد والامم وقائدهم
وهم الى الخيرات والامم منفق دون لهم والى هذا اشار بقوله القدوة ای المقتدى بهم الائمة
كاشف لمعنى القدوة لانها جمع الامام بمعنى المقتدى به فی العبادة متعلق بالقدوة او بكل
من الصفات المذكورة على التنازع والعبادة هی الطاعة التی يتقرب بها العبد الى الله تعالى
فعلا كان او تركا والعادة هی الفعل الدائمی ويقابله الخارق او الاكثری ويقابله النادر
والمراد ههنا الطريقة المستمرة المتعلقة بامور المعاش الذين جاهدوا فی سبيل الله بالا
موال والاشباح ای الاجساد والابدان جمع شبح وهو الظل واطلقه على الجسد تنبيها
على ان حقيقة الانسان هی النفس والبدن بمنزلة شبح وظل لها وبذلوا ابتغاء ای
ای طلبا لمرضاته ای رضائه تعالى المهج مفعول بذلوا وهی جمع مهجة بضم الميم وسكون الهاء
ای الدم او الروح فعلى الثانی قوله والارواح عطف تفسيری والروح عند المتكلمين جسم

لطيف سار في جميع اجزاء البدن كسريان النار في الفحم وماء الورد في الورد يبقى بعد خراب
البدن تتنعم او تتعذب بمقتضى الشرع وعند الحكماء جوهر مجرد يتعلق بالبدن تعلق التدبير
والتصرف وعلى المقتدين اى الذين اقتدوا واتبعوا بهديهم اى هدايتهم وارشادهم
الى الحق وهم التابعون والسلف الصالحون فنالوا الفوز اى الظفر بالمراد والارتياح
اى النشاط او الرحمة وفي هذا تلميح الى قوله عليه السلام اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم
ما دام هي من الافعال الناقصة لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها على ان يكون ما مصدرية
ويقدر زمان مضاف قبلها نحو اجلس ما دام زيد جالسا اى مدة دوام جلوس زيد وهي ههنا
ظرف لجملتي الحمد والصلوة اى الحمد ثابت لمن جلت الخ والصلوة نازلة على صاحب الخ مدة
دوام ان يكون بناء الكلم اى وزنها وهيئتها موقوفا على الحرف اذ البناء هو الهيئة الحاصلة
من عدة الحروف وحركاتها وسكناتها المرتبة فما لم يحصل الحرف لا يمكن ان يحصل البناء والانباء
والاخبار عن المعاني التي هي مدلولات الكلم وهي جمع معنى مخفف معنى اسم المفعول من عناه
بعينه او مصدر ميمي بمعنى المفعول سمي بذلك لكونه مقصودا من اللفظ منوطا اى مربوطا
بالصرف اى التصرف في مواد الكلم بجعلها ماضيا او مضارعا او امرا او نهيا او غير ذلك
اذ الافادة والاستفادة تدوران عادة على ذلك التصرف ثم ان هذا التقييد والتوقيت
كناية عن دوام الحمد والصلوة لان توقف بناء الكلم على الحرف والاخبار عن المعاني على الصرف
دائمان مستمران فيكون المقيد بهما ايضا كذلك اما بعد شروع في بيان سبب التاليف
وكلمة اما شرطية واصلها مهما يكن من شيء فحذف فعل الشرط مع اداته واقيم اما مقامهما
وتضمنت معناهما على الرأى الاصح فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا
ولتضمنها معنى الابتداء لكون مهما مبتدأ لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاء لحق ما كان
وابقاء له بقدر الامكان وهي في هذا المقام لمجرد التأكيد فانها تكون له كما يكون للتأكيد
والتفصيل صرح بذلك الرضي فلا حاجة الى تكلف تقدير التفصيل والاجمال وبعد من الظروف
المنقطعة عن الاضافة اى بعد التحميد والتصلية حذف المضاف اليه فبنيت على الضمة التي
هي اقوى الحركات ليكون عوضا عنه وهي ظرف للشرط المقدر عند المبرد اى مهما يكن من
شيء بعد التحميد والتصلية ولما بعد الفاء عند سيبويه اى فاقول بعد التحميد والتصلية قدمت
على الفاء كراهة لاجتماع اما مع الفاء ثم ان هذه الشرطية اما لزومية ادعائية او اتفاقية
عامة كما ذكره الفاضل العصام لان معنى الشرطية مهما يكن من شيء من الاسباب والموانع بعد التحميد
والتصلية فاقول ولا شك ان ليس بينهما لزوم في الواقع حتى يصدق لزومية حقيقية
وليسا بمتصادقين في الواقع بمجرد الاتفاق كما في قولنا ان كان الانسان ناطقا كان الحمار
ناهقا حتى يصدق اتفاقية خاصة فاما ان يحمل على اللزومية الادعائية التي يحكم فيها بلزوم
الجزاء للشرط بطريق الادعاء او الاتفاقية العامة التي يحكم فيها بصدق التالي سواء صدق
المقدم او كذب وفصلت عما سبق من جملة الحمد والصلوة لعدم الجامع بينهما لا لما ذكره ذلك
الفاضل من انهما مختلفتان خبرا وانشاء بناء على ان ما سبق اخبار والغرض من هذه الجملة انشاء
مدح الكتاب او الفن وذلك لان جملة الحمد وان كانت اخبارية لكن جملة الصلوة انشائية
كما عرفت على انه يجوز ان يكون من قبيل عطف القصة على القصة كما في جملتي الحمد والصلوة
على تقدير فيتذكر فاني اى فاقول ان من المعلوم لكل ذي فطرة اى خلقة وطبيعة ذات
فطنة هي قوة للنفس بها تستعد لتصور ما يرد عليها من الغير بسرعة ويقابلها الغباوة
واما الذكاء فهو قوة للنفس بها تستعد لاكتساب الاراء وتحصيل الافكار ويقابلها البلادة
ان اللازم الاهم افعل تفضيل من اهم يهم يقال همت الشيء اى قصدته فاهم اى صار همها
ومقصودا كما في كتب فالاهم هو الذي يصير مقصودا زيادة قصد بناء افعل التفضيل من

5

من باب الافعال قياس مطرد عند سيبويه كما في قولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم بالمعروف وقيل من
همه الامر همه اذا حزنه او من هم الشحم جسمه اذا اذابه واذهب لحمه فهو كناية عن كمال العناية لانه اذا
كملت عنايتك لشيء فلاجل تحصيله تتألم وتتحزن وتصير ضعيفا ومهزولا فالاهم هو الذي يقتضي شانه
زيادة اعتناء فمآل التوجيهين واحد لكن الطريق مختلف والاسلم هو الاول والاوجب الاقدم
لمن يروم ويطلب تركيبا اى تركيب كلام وتأليفه من الكلمات او تركيب شيء من الاجزاء مطلقا
وترتيبا اى يقصد ترتيبا كذلك وهو في اللغة جعل كل شيء في مرتبته وموضعه اللائق وفي الا
صطلاح جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى الآخر
بالتقدم والتأخر وهو بكل من المعنيين اخص من التركيب وقوله ان يصرف خبر ان بالفتح
في قوله ان اللازم وهي مع اسمها وخبرها بتأويل المصدر اسم ان بالكسر في قوله فان
من المعلوم الهمة هي بالكسر عقد في القلب اذا بلغ الى حد الجزم والفتح لغة فيه ايضا
واصلها من هممت الشيء اهمه همّا اى قصدته كما مر آنفا اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل
وهو حينئذ منصرف لا وصفية له ولذا دخله التنوين مع انه افعل التفضيل في الاصل بدليل
الاولى والاوائل كالفضلى والافاضل وهذا معنى ما قال في الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه
تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه في الاول عاما
اول من هذا العام وفي الثاني عاما قبل هذا العام وذلك لانه وان كان افعل تفضيل الا انه
لعدم استعمال مصدره الذي هو مدار الوصفية صارت وصفيته ضعيفة فان وقع صفة لشيء
فيتقوى به وصفيته وتعتبر فيجعل غير منصرف للوصفية ووزن الفعل والا فلا تعتبر وصفيته
فينصرف الى تحصيل المواد مادة الشيء ويقال لها العلة المادية والجزء المادي ايضا هي التي
يحصل بها ذلك الشيء بالقوة كالاحجار والاشجار للسرير والكلمات للكلام ليتأتى له اى يحصل
لمن يروم التأليف الذي هو الصورة وصورة الشيء ويقال لها العلة الصورية ايضا هي التي
يحصل بها ذلك الشيء بالفعل كالهيئة السريرية والهيئة الكلامية والترصيف هو في الاصل
ضم بعض الاحجار الى بعض والمراد اتقان التركيب واحكامه وقوله حسب المراد منصوب على
المصدرية بكل من التأليف والترصيف اى ترصيفا مقدار المراد يقال هذا بحسب ذاك
اى بعدده وقدره وهو بفتحتين ان دخله حرف الجر وبسكون السين ان لم يدخله كما في
هذا المقام وذلك لان الصورة هيئة حالة في المادة ومتى لم يحصل المحل امتنع ان يحصل الحال
ثم اوضح ذلك زيادة ايضاح بايراد نظيره او مثاله فقال واعتبر بمن يقصد نظم عقد اى تأليفه
والعقد بكسر العين وسكون القاف القلادة التي تعلقها المرأة بعنقها من الجواهر متعلق
بالنظم كيف تجدنه جواب للامر او حال من فاعله وكيف حال من مفعول تجد اعني شانه
قدمت لحلي صاحبها وعلى عاملها لتضمنها معنى الاستفهام في الاصل وان انسلخت ههنا لمجرد
التفخيم اى واعتبر بمن يقصد ذلك تجده ووجدت شأنه كيفا بكيفية ما وبين شأنه بقوله
وصرفه مصدر مضاف الى فاعله اى صرف ذلك الشخص في اكتسابها اى اكتساب تلك الجواهر
التي هي اجزاء مادية للعقد وتحصيلها اولا اى اول اوانه اى زمانه مفعول الصرف فاذا حصلت الجواهر
له اى لذلك الشخص على التمام والكمال كان نظمها وتأليفها على احسن وجه عنده متعلق بالنظم
اى تأليفها على وجه وصورة هو احسن الوجوه والصور عنده وقوله كالموضوع على طرف الثمام
خبر لكان وهو مثل يضرب به في سهولة الحاجة وقرب المرام يقال هو على طرف الثمام اى سهل
الحاجة وقريب التناول ووجهه ان الثمام بضم الثاء المثلثة نبت ضعيف له ورق كورق
النخل مقداره كقامة المرء يسدون به خصاص البيوت من القصب اى فرجها وثقبها هذا و
اما اذا لم تحصل له تلك الجواهر فلا يسهل له نظمها بل يمتنع فقس على هذا حال تركيب كلام من الكلمات
وان مواد الكلام عطف على قوله ان اللازم الاهم يعني ان الكلام مركب وكل مركب فيجب على

اى بان يكون فوق هذا العام متصلا به منه

اى بان يكون فوقه مطلقا سواء اتصل
او وقع بينهما فاصل او فواصل
فالاول من الاول صفة عاما اى
المتقدم على هذا وعلى الثاني ظرف
لغو منصوب بلقيته او مستقر
صفة عام اى الواقع قبل هذا منه

اى تركيبه
اى بكيفيته
نحو

قوله جواب الامر او تقدير الشرط بلفظه
اى ان تعتبر منى اى تجده فانما
اى تعتبر تجد منه

من يروم تحصيل مواده اولا فكل كلام فيجب على من يروم تحصيل مواده اولا ومواد الكلام العربي
هي اللغات العربية لان الكلام سواء حمل على مطلق المركب او على المصطلح النحوي اعني المركب
التام لا بد في قوامه من كلمتين وقوله والكلمات الادبية عطف تفسيري للغات العربية
لان اللغة لغة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد وهو معنى الكلمة بعينه والادبية العربية كما سيجئ
اليه الاشارة فلزم من ذلك ان كل كلام عربي فيجب على من يروم تحصيل اللغات العربية اولا
واليه اشير بقوله فمن لم يقف من الوقوف لا من الوقف اي من لم يطلع على صحتها اي صحة
اللغات العربية وهي مشتملة على مادة هي الحروف وصورة هي الابنية الافرادية فصحتها بكونها
بفتحتيها فلذا قال مادة وصورة اي من جهة المادة والصورة بان يكونا معا مطابقتين لقانون اللغة
وعلى جودتها وقوتها هيئة وصيغة بان يكون مطابقتها لذلك اظهر وخص الجودة بالابنية لانها
اهم لم يقدر على تأليف كلام جيد وفصيح لتوقف جودة الكلام وفصاحته على جودة الكلمات وفصاحتها
ولا على الاطلاع على اسرار كلام الله المجيد اي الكريم صفة مدح او للكلام وذلك لان كلامه تعالى وهو
القرآن لكونه في الطبقة العليا من البلاغة لا يطلع على اسراره الا من له مهارة في العربية وبراعة
في الفنون الادبية فيجب على من يروم ذلك معرفة مواد اللغات وصورها ومعرفة موادها
منوطة عطف على اسم ان وخبرها في قوله وان مواد الكلام عطف المفرد على المفرد او جملة حالية
من اللغات اي والحال ان معرفة مواد اللغات العربية منوطة ومربوطة بعلم متن اللغة الباحث
عن اوضاع المفردات باعتبار موادها كاوضاع المصادر والجوامد فان معرفة وضع الضرب
للحدث المخصوص والاسد للهيكل المحسوس مثلا انما تحصل من ذلك العلم كما في الصحاح والقاموس
وغيرهما من كتب اللغة وانما قال متن اللغة لان اللغة قد تطلق على ما يشمل جميع اقسام العربية
مع ان معرفة المواد موقوفة على القسم الخاص منها كما عرفت فللتنصيص على المراد زاد لفظ
المتن وسيشير اليه وتصحيح صورها اي صور اللغات العربية لكونها ماضيا او مضارعا
او اسم فاعل او مفعول مثلا مربوط بعلمي الصرف والاشتقاق الباحثين عن المفردات باعتبار
هيئاتها واصالتها وفرعيتها كما ستعرف فان معرفة كون ضرب مشتقة من الضرب وموضوعة
للزمان الماضي انما تحصل من ذينك العلمين فالواجب اي الاولى والاليق على ان يكون المراد
هو الوجوب الاستحساني لا العقلي بدلالة قوله ليسهل عليه على الشارع في سائر العلوم المدونة
التي اديت بعبارات عربية وتراكيب ادبية ان يقدم الاهتمام بهذه العلوم الثلثة اي متن
اللغة والاشتقاق والصرف وانما وجب ذلك ليسهل عليه اي على الشارع المطلب وهو التحلي
بالعلوم فيتأتى ويحصل له الفوز بالارب بفتحتين اي الحاجة وهي سعادة الدارين وانما قال
ليسهل دون ليحصل اذ طلب العلوم وتحصيلها مطلقا ولو مع تعب ومشقة يمكن بتحصيل العلوم
الثلثة في الجملة من غير اهتمام بها بل من غير توسطها اصلا بان يعبر عن العلوم المشروع فيها
بكلام غير عربي لكن سهولة التحصيل موقوفة على الاهتمام بتلك العلوم وقد صارت اي والحال
ان العلوم الثلثة قد صارت في هذا الزمان شيئا فريا اي غريبا او مفترى به واتخذت
امرا ظهريا هو بكسر الظاء والراء وسكون الهاء بينهما وتشديد الياء ما القي في وراء الظهر ولم
يلتفت اليه بل اتخذت نسيا منسيا في القاموس النسي بالكسر ويفتح ما نسي وما تلقيه المرأة
من خرق اعتلالها انتهى وكل من المعنيين ممكن ههنا والمنسي من النسيان اي الغفلة فهو
على المعنى الاول للتاكيد وعلى كل من المعنيين ففي هذا زيادة مبالغة في كون العلوم الثلثة
متروكة ومهجورة فلذا اتى بكلمة بل للترقي ومعظم سبب ذلك اي كون العلوم الثلثة مهجورة
ومعظم الشيء رئيسه ان حفظ اللغات يعني ان اللغات الجزئية باعتبار المواد لغاية اختلافها
وعدم اطرادها منتشرة غير منضبطة بوجوه كلية اجمالية بل يجب ان يبحث عنها بخصوصياتها
فلذا كانت مسائل علم اللغة قضايا شخصيات موضوعاتها تلك اللغات الجزئية فلو اريد حفظها



حفظها يلزم ان تحفظ منتشرة باعيانها واشخاصها وحفظ اللغات والكلمات حال كونها منتشرة
كذلك لكثرتها متعلق بقوله يقتضي زمانا طويلا مع ان الاعمار قصيرة والمطالب كثيرة فصرف
الهمة الى حفظ اللغات يؤدي الى فوت اكثر المهمات مع ان الطالب ما سنح وظهر له اي للطالب
احتياج اليه راجع الى ما وقوله منها حال منه اي حال كون ذلك الشيء من جملة اللغات وحاصله
ان الطالب اذا عرض له احتياج الى شيء من اللغات يجد الطالب لاخذه اي اخذ ذلك الشيء
من الكتب كالقاموس والصحاح والفائق بسهولة اي من غير نظر وفكر سبيلا لما اشرنا
ان اللغات الجزئية بخصوصياتها موضوعات لمسائل علم اللغة فاذا راجعت الى كتب اللغة
لمعرفة لغة جزئية تطلع منها عليها بعينها بلا نظر وكسب مثلا اذا ظهرت لك حاجة الى معرفة
معنى الغضنفر ترجع الى القاموس فتطلع منه على انه موضوع لمعنى الاسد من غير نظر وترتيب
مقدمات فلم يكن كثير احتياج الى حفظ مسائل اللغة وضبطها فهذا سبب كون علم اللغة مهجورا
وان العلمين الاخيرين اي الاشتقاق والصرف وان كانت مسائلهما مما يمكن ان يحفظ
في زمان قليل وكانت معرفة اللغات الجزئية باعتبار الهيئات والمناسبات من الكتب
المؤلفة فيهما محتاجة الى نظر وكسب لبحثهما عن الكليات لا عن الجزئيات فاحتيج الى ضبط
مسائلهما شدة احتياج لكنهما يقع فيهما كتاب يقضي المتعلم بالمرام اي يوصله الى المرام والمطلب
من رامه يرومه روما اي طلبه الا بجهد تام ومزيد مشقة لا يتيسر للمتعلم المبتدي اذ الكتب
المؤلفة فيهما كالشافية وتصريف المفتاح والمفصل لاغلاق عباراتها وعدم حسن ترتيبها
لا يجري ولا يخلص كل منها عن تأبٍّ اي عسرة وصعوبة مصدر من تأبى تأبيا اي صعب وصار
تابيا على فهم المستفيد لعدم استعداده آوان ما اشتغل بالعلمين لفهم العبارات المشكلة واما
الرسائل المؤلفة فيهما كالمقصود وتصريف الزنجاني فهي وان كانت سهلة التناول لكن لقلة
مباحثها لا تسمن ولا تغني عن العلمين شيئا فلا يعبأ بها والنفوس عطف على الكتب مجبولة
اي مخلوقة على التوقان اي الاشتياق الى الطري العتيد الطري ما له طراوة وزينة والعتيد
الحاضر المهيأ وعلى الميلان الى الطراز بالكسر اي الاسلوب الجديد كما اشتهر ان لكل جديد لذة
وهو ايضا مما له دخل في عدم نيل المرام الا بجهد تام فهذا سبب كون العلمين الاخيرين مهجورين
فتسبب ذلك اشارة الى ما ذكر من كون الواجب على الشارع في العلوم ان يقدم الاهتمام
بالعلوم الثلثة وكونها مهجورة اي ذلك سببا كان اشار الى اشارة قوية ثابتة كامر وشيء
نازل من جانب السماء كالصاعقة والشهاب ونحوهما ويمكن ان يراد بالامر ما هو من قسم
الكلام اعني مقابل النهي اي كامر وتكليف نازل من السماء بواسطة الملك لا اشارة ضعيفة
كما يقع في خواطر اهل الاهواء من الاراء المضطربة التي تعرض في وقت ولا تستمر والاهواء
جمع الهوى وهو ميل النفس الى جانب الشرور حضرة من حفه الله تعالى اي جعله مما زانه عرش خلافته
تعالى حضرة الرجل قربه وفناؤه وهي كناية عن نفسه وذاته والعرش هو سرير الملك ليملأ
ذلك الحضرة العالم الجسماني اعني مجموع السموات والارضين وما فيهن وعليهن بالفضائل جمع
فضيلة وهي الخصلة الحميدة الذاتية علما اي اعني بالفضائل علما وعدلا وايمانا وامانا ونقه
اي عينه على سرير مملكته هي بضم الميم وسكون اللام بمعنى الملك ليخلي الارض عن الرذائل
جمع رذيلة وهي الصفة الذميمة جهلا اي اعني بالرذائل جهلا وبغيا من بغى عليه اي علا وظلم
وكفرانا وطغيانا فالجهل مقابل للعلم والبغي للعدل وهكذا ففي الكلام صنعة المقابلة كما في قوله
تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا فلاح الفاء للسببية ولاح ماض من لاح يلوح لوحا اي
ظهر والفلاح في قوله فلاح الخلائق مصدر فلح اي النجاة والفوز والخلائق جمع خليقة اي المخلوق
والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتانيث بان يقدر موصوف مؤنث اي طائفة خليقة
اي بسبب ذلك التخصيص والتنصيص ظهر فوز المخلوقات من انوار مرحمته وطاح اي هلك

رواح العوائق الرواح الرجوع والبوائق جمع بائقة اى الداهية والمصيبة من آثار معدلته اى عدله هذا من آثار التخصيص المذكور ثم اشار الى ما هو من آثار التنصيص بقوله ذلت من الذلة ضد العزة فصله عما سبق للتنبيه على ان كلا منهما يصلح ان يكون برأسه وصفا ومدحا للخليفة او على اختلاف منشئهما كما اشرنا اليه اوالعدم الجامع بينهما ظاهرا كما مر مثله في مقام الحمد رقاب الاكاسرة الرقاب جمع رقبة وهى بفتحتين العنق او اصل مؤخره والاكاسرة جمع كسرى وهو بكسر الكاف وسكون السين وفتح الراء اسم لملك الفرس معرب خسرو اى واسع الملك خاشعة حال من الرقاب والخشوع الخضوع اى الانقياد وذلة رقابهم وكذا خشوعها كناية عن ذلة انفسهم وخشوعهم دون سرادقات جلاله دون من الظروف بمعنى التحت وسرادقات جمع سرادق وهى بضم السين وكسر الدال هى التى تمد فوق صحن الدار والجلال العظمة شبه جلاله بالبيت فى الحفظ عن المهالك وحجاب الغير عن الدخول فيه فاثبت له السرادقات التى هى من خواص البيت ففى الكلام استعارة مكنية وتخييلية او شبه جلاله بالسرادقات فى الارتفاع والامتداد فاضاف المشبه به الى المشبه ففى الكلام تشبيه مصطلح وعلى كلا التقديرين يكون قوله ذلت رقاب الخ ترشيحا وظلت اى صارت اعناق الجبابرة اى المتغلبة جمع جبار وهو الذى يقتل حين يغضب خاضعة خبر ظلت لدى رايات اقباله لدى بمعنى عند ورايات جمع راية وهى العلم بفتحتين والاقبال التوجه والنفوذ شبه اقباله بالجيوش فى كونه سببا للفلاح والنجاة فاثبت له خاصة الجيوش اعنى الرايات او شبهه بالرايات فى كونه ماوى الناس ومرجعهم فاضافها اليه ففيه مثل ما سبق امام الغزاة والمجاهدين فى سبيل الله عطف بيان لمن فى قوله حفرت من خفضه او بدل منه او واضح صفة للامام باعتبار المتعلق كما فى مررت برجل حسن غلامه وفاعله قوله صناديد الامم جمع صنديد وهو بكسر الصاد وسكون النون السيد القوم وشجاعهم واقيال العالم اى ملوكه جمع قيل وهو بفتح القاف وسكون الياء اسم ملك من ملوك حمير على عتبته العليا العتبة بالفتحات اسكفة الباب ويقال له بالفارسية آستان والعليا مؤنث اعلى افعل التفضيل الشفاه مفعول الواضع وهى جمع شفة والجباه جمع جبهة وهذا كناية عن كمال شجاعته دارج مدارج السلطنة الدارج من الدروج اى السلوك والمدارج جمع مدرجة بمعنى المسلك او السلطنة بمعنى القهر والغلبة فى نسب الشخص هو اصوله وآباؤه يعلو ويرتفع الى السبع الشداد جمع شديد اى القوى والمراد بالسبع الشداد هى الكواكب وصفت بالشدة لكون خلقتها شديدة قوية لا تتغير بادنى مغير كما فى العناصر عارج معارج الخلافة العارج من العروج اى الصعود والمعارج جمع معراج اى السلم فى حسب هو بفتحتين ما للشخص من الاوصاف الكاملة وما يعد من مفاخر آبائه والاول اولى تامل يتيه ويبعد عن الحصر والتعداد اى العد لغاية كثرته وهذا وصف للخليفة بان خلافته كانت بالارث والاستحقاق ولا يخفى ما فى الفقرتين من وجوه الاستعارة ثم وصف مجاهدته فى اعلاء كلمة الله بقوله قالع قلاع الكفار من القلع اى الهدم والقلاع جمع قلعة بالصدمة القاهرة الصدمة هى الضرب بالجد والقهر الغلبة دافع شرار الشرار الاول بالفتح نار صغيرة تنشعب من الجمر والثانى بالكسر جمع شر ضد الخير بالصولة اى الحملة والهجوم الباهرة الغالبة شعر ملك اى هو ملك يريك من الاراءة اى الاعلام يتعدى الى ثلثة مفاعيل الاول كاف الخطاب والثانى الزهر والثالث الصف وفاعله الشسوع فى قوله شسوع منزل قدره اى بعده وارتفاعه فى القاموس شسع المنزل كمنع شسعا وشسوعا بعد زهر الكواكب الزهر بضم الزاء جمع زهرة بالضم اى البياض الخالص وبفتحه جمع زهرة بالفتح اى النور واضافتها الى الكواكب من اضافة الصفة الى الموصوف اى الكواكب المنيرة او الى لصقه البياض منه الضمير راجع الى المنزل وكلمة من اتصالية والمجموع ظرف مستقر حال من الزهر اى حال كون زهر الكواكب متصلة بذلك المنزل



المنزل ومفيضة اليه ويحتمل ان يكون صلة لقوله صف نعال باعتبار تضمنه لمعنى البعد والنعال بالكسر جمع النعل وحاصله ان الممدوح ملك كان منزل قدره فى غاية الارتفاع حتى ان زهر الكواكب فى السموات العلى وقعت صف نعال بالنسبة الى ذلك المنزل اى فى غاية السفل والانحطاط ليث اى هو ليث لا قران المجامع الاقران جمع قرن بالكسر اى الشجيع والمجامع جمع مجمع اى المجلس وهذا ظرف مستقر صفة ليث وجملة ما له اى ليس له ثان ونظير صفة ثانية له افادت الملوك نزال اى هلم محاربة ومقاتلة فى القاموس النزال بالكسر ان ينزل الفريقان من الابل الى الخيل فيتضاربوا وحاصله انه اسد غالب على سائر الملوك الذين هم شجعان المجالس حتى اذا مست الحاجة الى المحاربة يتفرد هو بها ولا يكون فرد واحد منهم ثانيا ونظيرا له فيها ويحتمل ان يكون ثان بمعنى المتعارف من ثناه اى صرفه اى اذا وقعت المحاربة يسرع اليها ولا يصرفه عنها صارف الخليفة عطف بيان للامام او بدل منه وهو فى الاصل كل من خلف غيره فى امر من الامور اى قام مقامه وسد مسده يخلفه خلافة ثم جعل اسما لمن خلف غيره فى الملك والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية او التاء نيث بتقدير الموصوف مؤنثا اى نفس خليفة وقد مر نظيره فى خليفة بالقاف ابن السلطان وهو الوالى من السلاطة اى القهر الى الفتح بيان للخليفة ابن مراد خان شعر لا زال من الافعال الناقصة بمعنى دام وثبت لان الزوال نفى ونفى النفى اثبات وقوله بابك اسمه وقوله مثوى العدل اى مكانه خبره وكذا نظائره مسكنه ماوى العلى الماوى المرجع من اوى يأوى اى يرجع والعلى بالضم والقصر جمع عليا مؤنث اعلى افعل التفضيل اى الصفات العالية والمباغى جمع مبغى اى المطلب من بغاه يبغيه بغاء طلبه مجمع الدول جمع الدولة وهى ما يتداول بين الناس يكون مرة لهذا ومرة لذاك والجملة دعائية وكذا قوله ومتع الله اى زين نسلا نسل الرجل اولاده واحفاده وجملة انت والله صفة نسلا ويتعلق بمتع الباء فى قوله بالعمر وهو بالضم والفتح البقاء والملك اى الخلافة محفوظا عن الخلل حال من العمر والملك ان ارتب مفعول لاشار فى قوله فتسبب ذلك لان اشار الى كتاب تعلق الترتيب بالكتاب باعتبار اجزائه والا فالترتيب سواء كان لغويا او اصطلاحيا لا يتعلق الا بامور عديدة كما عرفت جامعا لغرر هذه العلوم الثلثة الغرر جمع غرة وهى بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم وهو علامة لكونه اصيلا نجيبا شبه مسائل العلوم بالغرر فى الوضوح والمقبولية فذكر لفظ المشبه به واراد المشبه استعارة مصرحة وقوله وقواعدها اى مسائلها بيان لما اريد بالغرر ولما لم يكن ذكرها على وجه ينبئ عن التشبيه لم يكن مانعا من جريان الاستعارة فى لفظ الغرر كما لا يخفى والقاعدة هى قضية كلية تستنبط منها احكام جزئيات موضوعها كقولنا كل كلمة على هيئة فعل فهى موضوعة للزمان الماضى وقولنا كل كلمة وقع فيها حرف علة متحرك بعد الفتحة فتقلب تلك الحرف الفا فيستفاد من الاول ان ضرب موضوع للزمان الماضى بان يقال ضرب كلمة على هيئة فعل وكل كلمة على هيئة فعل فهى موضوعة للزمان الماضى فضرب موضوعة للزمان الماضى ومن الثانى ان قال يقل بقلب واوه الفا بمثل ذلك الطريق حاويا اى محيطا لدرر نكتها الدرر جمع درة وهى اللؤلؤ والنكت جمع نكتة وهى الدقيقة واللطيفة الخفية سميت بذلك لتاثيرها فى النفوس من نكت فى الارض اذا ضرب فاثر فيها بقضيب او نحوه او لحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت او مقارنة له غالبا والاضافة من قبيل لجين الماء اى لنكتها التى هى كالدرر فى اللطافة والنفاسة وفرائدها جمع فريدة وهى الدرة الكبيرة سميت فريدة لانفرادها عن سائر اللآلى فى الظرف او لما لم يوجد فى بلدة او صدف منها الا فرد واحد فاستعيرت هنا للمهمات من نكات هذه العلوم واوضح العبارة هذا بيان القواعد لا يخ الاشارة اى ظاهرها وهذا يناسب النكت مقتصدا على صيغة الفاعل او المفعول كالخوية والاصل مقتصد فيه فحذف الجار واوصل من الاقتصاد وهو ما بين رذيلتى الافراط

وهى لمن اى ازال ضربها لا يسمى وقيل نقول زال يزال ابدا ولا من زال يزول زوالا اى انفصل بالايادة نفيله ويحيى
منه

يقال اقتصد فلان في النفقة اي اعتدل منه

والتفريط من الاعتدال والمقتصد يقال اقتصد فلان في النفقة اي اعتدل من الكلام هو ما بين حدي
الاخلال والاملال والمراد بالموجز في قوله لا موجزا هو المعنى اللغوي اي ما يقلل من الكلام ولما كان
منه ما هو موجز مقبول وهو ما ليس بمخل فللاحتراز عنه قيده بقوله مخلا للفهم بان يكون اللفظ
غير واف لاداء اصل المراد وكذا المراد بالمطنب في قوله ولا مطنبا ما هو اللغوي اي ما يكثر من
الكلام مملا من الاملال اي اعطاء الملالة والسآمة واحترز به عما هو مطنب غير مخل لانه مقبول
وتوضيحه ان التعبير عن اصل المراد اما بلفظ مساو مطابق له وهو طريق المساواة او بلفظ
ناقص عنه واف لادائه وهو الايجاز الاصطلاحي واما بلفظ زائد عليه لفائدة وهو الاطناب الاصطلاحي
وهذه الثلثة هي الطرق المقبولة عند البلغاء واما بلفظ ناقص عنه غير واف لادائه وهو
طريق الاخلال او بلفظ زائد عليه لا لفائدة والزائد معين وهو الحشو او غير معين وهو التطويل
وهذه الثلثة الاخيرة طرق مذمومة عندهم فقول المص مقتصدا شامل لجميع الطرق المقبولة
وقوله لا موجزا مخلا اشارة الى طريق الاخلال من غير المقبولة وقوله ولا مطنبا مملا اشارة الى
طريق الحشو والتطويل منها ويمكن ان يكون المراد بالاقتصاد ما هو طريق المساواة ويكون
تقييد الموجز بالمخل والمطنب بالممل واقعيا لا احترازيا ويكون الكلام ناظرا الى الاوسط من الناس
او بالنسبة اليهم لا يخلو الايجاز مطلقا عن الاخلال والاطناب مطلقا عن الاملال فافهم فتشمرت
اي تهيأت حال كوني قائلا سمعا وطاعة منصوبان على المصدرية بفعلين مقدرين اي سمعنا
سمعا واطعنا طاعة ويتعلق بتشمرت اللام في قوله لامتثال الحكم الواجب الاطاعة وهو حكم
الخليفة وامره بتاليف هذا الكتاب والمراد بوجوب الاطاعة اما الوجوب الشرعي لقوله تعالى
اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر او العقلي بناء على الادعاء والمبالغة او العرفي اي الاستحساني
وهو ظاهر تركت تفاصيل مفردات اللغات التي هي مقاصد علم متن اللغة لان الكتب المؤلفة
بالغة فيها اي في تفاصيلها اقصى الغايات اقصى الشيء ابعده ونهايته والغاية النهاية فاقصى الغايات
نهاية النهايات فيفيد كمال البعد يعني ان الكتب المؤلفة في ذلك في غاية الكثرة والوفرة
ككتب جار الله والصحاح والقاموس وغيرها فالاشتغال بعدها بتاليف كتاب فيه نوع عبث
واقتصرت من ذلك الفن اي متن اللغة المستفاد من قوله تفاصيل مفردات اللغات على
تحقيق مبادي مهمة اهملت في كتب اللغة وهي مباحث الوضع وما يتعلق بها كما ستقف وتوضيحه
ان لكل علم مقاصد وهي مسائله اعني القضايا التي تطلب نسب محمولاتها الى موضوعاتها في ذلك العلم
بالادلة ومبادي وهي ما يتوقف عليه تلك المسائل اما تصورية كحدود الموضوعات والمحمولات
او تصديقية وهي المقدمات التي تتالف منها الادلة فمراد المص انه ترك في كتابه مسائل متن
اللغة وهي تفاصيل المفردات لكثرة الكتب المؤلفة في حقها واقتصر منه على المبادي التي هي مباحث
الوضع لكونها مهمة في نفسها وقد اهملت في كتب اللغة ومع هذا يتوقف عليها مباحث الصرف
والى هذا اشار بقوله موقوفة عليها اي على تلك المبادي معرفة الصيغة اي الابنية الافرادية
التي يبحث عنها في علم الصرف فقوله معرفة نائب فاعل لموقوفة وهي صفة للمبادي باعتبار
المتعلق ولم آل من الالو وهو التقصير في الشيء اي التواني فيه جهدا بالضم والفتح الاجتهاد
اي الجد والسعي ونقل عن الفراء ان الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في
قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعولين باعتبار تضمنه لمعنى المنع اي لا امنعك جهدا وحذف هنا
المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع جهدا في جمع مقاصد الفنين الاخيرين اي الاشتقاق
والصرف بحيث اي جمعا ملابسا بحيث لا يشذ ولا يخرج شيء منها وحاصله صرفت كل الوسع في جمع مقاصدهما
ومسائلهما حتى لم يبق شيء منها غير مندرج في هذا الكتاب اللهم قد جرى استعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته
ضعف وهو هنا الاستثناء بقوله الا قليلا اي من تلك المقاصد فكانه يستعان في اثباته بالله تعالى
ففيه من المبالغة في جمعية مسائل كتابه ما لا يخفى وتجنبت اي اعرضت واحترزت بقدر الوسع القدر

اللغه
لغى
غاقى
غلى
مبنى

قوله تحقيق مبادي بابدال الياء جمع مبدأ وهو مبني على ما في حالة الجر كما في النصب من انهم يثبتون الياء في مثل الجواري في حالة الجر كما في النصب فيقولون مررت بجواري بناء على تقديم منع الصرف على الاعلال والاكثرون على اسقاط الياء كما في الرفع فيقولون مررت بجوار بناء على تقديم الاعلال على منع الصرف فعلى هذا لزم ان يقال هنا مباد بدون الياء منه



القدر بفتحتين المقدار والوسع بضم الواو وسكون السين الطاقة عن رذيلتي الكلام اعني بهما اخلالا
وقد عرفته وتطويلا اراد به ايراد كلام زائد على اصل المراد لا لفائدة معينا كان او غير معين فيشمل
الحشو والتطويل المصطلح وقد عرفتهما ايضا فتذكر واثرت من الايثار اي الاختيار التقليل من
التعليل متعلق باثرت والمصدران اما بمعناهما الحقيقي اي جعل الشيء قليلا وايراد علة الشيء او تجوز
الاول لمعنى القليل والثاني لمعنى العلة اي اخترت من بين تعليلات الفنين المذكورين [illegible]
القليل وتركت اكثرها لان عامة ادلة العلوم العربية عامة الشيء اكثره والادلة جمع دليل وهو
عند الاصوليين ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه او في احواله الى مطلوب خبري كالعالم بالنسبة
الى وجود الصانع وعند المنطقيين قول مؤلف من قضايا يحصل منه قول آخر كقولنا العالم حادث
وكل حادث فله محدث وستعرف العلم العربي واقسامه يعني ان الفنين من العلوم العربية واكثر
ادلة العلوم العربية لا تشفي من الشفاء او الاشفاء من شفاه وشفيه اي براه وطلب له الشفاء
وكذا اشفاه وشفيه كذا في القاموس العليل اي المريض من العلة بمعنى المرض ولا تروي الغليل
من الري وهو الغناء الحاصل للعطشان عقيب شرب الماء ضد العطش والذي هو للتعدية بمعنى اغناء
العطشان من الغلة بضم الغين المعجمة وتشديد اللام بمعنى العطش او شدته والمراد بالعليل من له
جهل بالعربية وبالغليل من له حرص واشتياق بها تشبيها للجهل الاول بالمرض والاشتياق الثاني
بالعطش في المنع عن الوصول الى المطلوب ففي الكلام استعارتان مصرحتان مرشحتان يعني
ان اكثر ادلة العلوم العربية ظنية ضعيفة لا تفيد من العلم بل الا من ارتاح شيئا فلا يعول عليها
حتى يورد جميعها واكثرها في الكتاب بل مبناها اي بناء العلوم العربية واقع على الاستقراء المحض
لاستعمالات الفصحاء واطلاقات البلغاء في تراكيبهم واقاويلهم وما ذكر في تلك العلوم من وجوه
التعليل فليس الغرض منها اثبات مسائلها في الحقيقة بل هي وجوه مناسبات تورد للتسهيل
على فهم المتعلم كي تستطلع عليه والتتبع البحث هو بالفتح بمعنى الصرف والخالص فهذا عطف
تفسيري لما سبق تنبيها على ان المراد بالاستقراء المعنى اللغوي لا الاصطلاحي اعني اثبات الحكم
في كلي لثبوته في جميع جزئياته او اكثرها فتأمل وعقبت الالفاظ المشتبهة والملتبسة على
السامع من جهة الحروف وحركاتها وسكناتها او من جهة المعنى بتصحيحها متعلق بعقبت اي
ذكرت عقيب تلك الالفاظ تصحيحاتها بالتنصيص على حروفها والحركات والسكنات ليندفع الاشتباه
اللفظي وتوضيح معناها بتفسيرها بالفاظ اخر واضحة الدلالة على المراد بالنسبة الى السامع
ليندفع الاشتباه المعنوي وان تكررت اي ذكرت تلك الالفاظ مرة بعد اخرى فتفسيرها الاول
وقوله عن الثاني اي تفسيرها الثاني متعلق بقوله اغناها قدم عليه رعاية للسجع اي التفسير
الاول لتلك الالفاظ اغناها عن تفسيرها ثانيا فلم اشتغل به حذرا عن التطويل ونحن
قد نشير ان شاء الله تعالى الى تفسيرها هناك للتذكير ومخافة النسيان فجاء بحمد الله وعنايته
اي اتى الكتاب عقيب التشمر وما عطف عليه ملتبسا بحمد الله وعنايته على وفق المراد خبر لجاء
باعتبار تضمنه لمعنى الصيرورة ان كان جاء فعلا تاما كما اشرنا اليه وان كان فعلا ناقصا بمعنى صار
بناء على انه قد يستعمل كذلك كما اشار اليه في الكافية وشرحها فلا حاجة الى التضمين اي صار
واقعا على وفق المراد وطبق المرام اي على وجه يوافق المراد ويطابق المرام فالاضافتان
من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله كتابا خبر ثان لجاء مبين لخبره الاول جامعا لمسائل العلوم
الثلثة ومباديها هذا واخواته صفات مترادفة للكتاب ان شاء الله فيه لما بعده نافعا
لمن اراد ان ينتفع به مرضيا عند من هو اهل تاليفه او عند ذوي القدر والفهم مطلقا عاريا
وخاليا عن وصمة الاشتباه الوصمة بفتح الواو وسكون الصاد العيب والاضافة للبيان اي عن
العيب الذي هو اشتباه معاني الكتاب والتباسه على الناظرين فيه والاغلاق عطف على
الاشتباه من عطف السبب على المسبب اذ اغلاق العبارة وجعلها ركيكا معقدا سبب للاشتباه

متعلق منه

معانيها وهو في الاصل ضد الفتح من قولهم اغلق الباب يغلقه لا يجي اي اظهروا عليه آثار امر الافلاق
اي اظهروا الافلاق وهو اتيان شيء عجيب وذلك بان يورد في الكتاب مباحث شريفة
نفيسة بعبارات لطيفة سلسة مشتملة على الخواص والمزايا تورث فرحا وانبساطا في
قلوب الناظرين معقودا اي منظوما اجزاؤه بعضها مع بعض وقوله عقود الجواهر مفعول
مطلق لمعقودا اي كعقود تنتظم من الجواهر وهي جمع عقد بكسر العين وسكون القاف وقد
عرفته والجواهر جمع جوهر معرب كوهر وهو معروف شبه اجزاء الكتاب بعقود الجواهر في
النفاسة وتطييب النفس بها فالكلام تشبيه مصطلح ويمكن ان يراد بعقود الجواهر اجزاء
الكتاب فيكون استعارة مصرحة وعلى كلا التقديرين ذكر المعقود ترشيح وفيه اشارة الى
ان الاجزاء الاول من كتابه معنونة بالعقود كما ستري مسمى عنقود الزواهر جمع زاهرة
وهي النور بالفتح وبالفارسية شكوفه وعنقودها ما تجتمع هي فيه كما ان عنقود العنب
هو ما تجتمع فيه حباته شبه كتابه بعنقود الزواهر بان شبه نفسه بالعنقود واجزاءه
بالزواهر في الزينة وايراث النشاط على الناظر فنقل اليه ذلك وسماه به فجعلته اي
الكتاب خدمة مصدر من خدمه يخدمه بالضم والكسر وحملها على الكتاب تجوز اذ الخدمة
تأليف الكتاب لا نفسه للخزانة المعمورة الخزانة بالكسر والخزينة بالفتح ما يحرز فيه
المال والمعمورة منها هي خزانة الخليفة والخدمة لها كناية عن الخدمة لاصحابها وكذا الدعاء
لها بقوله ابدها الله تعالى من الابد بالباء اي جعل الشيء ابديا بالطافه متعلق بما بعده
وهي جمع لطف اي الاحسان مغمورة بالغين المعجمة اي مستورة وهي حال من الضمير المنصوب في ابدها
والله المسئول لا مسئول غيره فتعريف المسند باللام لافادة قصره على المسند اليه ان ينفع به اي
بالكتاب الطالبين وهو اي الله الكافي لا كافي غيره في تحقيق امل الآملين التحقيق التثبيت
والامل بفتحتين الرجاء بالفضل متعلق بالكافي او به وبينفع على سبيل التنازع المبين اي الظاهر
من ابان يبين اي ظهر واتضح وهو اي المقصود بالذات من الكتاب مرتب على ثلاثة عقود
لان المذكور فيه اما ان يتوقف عليه معرفة اوضاع المفردات من جهة المواد اولا الاول العقد
الاول والثاني اما ان يبحث فيه عن المفردات باعتبار انتساب بعضها الى البعض بالاصالة
والفرعية اولا الاول العقد الثاني والثاني ما يبحث فيه عن المفردات باعتبار هيئاتها وهو
وهو العقد الثالث اعلم ان لكل علم من العلوم المدونة مسائل وهي قضايا نظرية تطلب
نسب محمولاتها الى موضوعاتها من ذلك العلم بالادلة القطعية ان كان العلم من اليقينيات
كالكلام والحكمة او بالادلة الظنية ان كان مما يقنع فيه بالظن كالعربية ومبادي وهي اما
تصورية وهي تعريفات اطراف المسائل وقيودها وما يتعلق بها من المجهولات التصورية المذكورة
في الفن واما تصديقية وهي المقدمات التي تؤلف منها ادلة الفن كالآيات والاشعار التي
يستشهد بها في العربيات وموضوعا وهو ما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية والاحوال
المخصوصة به وهو قد يكون واحدا كالكلمة بالنسبة الى علم الصرف وقد يكون امورا متعددة
لكن بشرط ان تكون متناسبة كالكلمة والكلام بالنسبة الى علم النحو على قول وكالخط والسطح
والجسم بالنسبة الى علم الهندسة واعراضه هي ما يرجع اليه المحمولات المذكورة في العلم وقد يكون
الشيء الواحد موضوعا لعلمين لكن بالحيثيتين المختلفتين والا لما صح عدهما علمين فهذه الثلثة
هي حقيقة العلم في المشهور ولذا قالوا اجزاء العلوم ثلثة المبادي والمسائل والموضوعات واما
المحققون فهم على ان حقيقة كل علم هي مسائله واما المبادي والموضوعات فهي خارجة عنها
الا انها لما كان لها شدة اتصال بالمسائل صارت كاجزاء العلم وله ايضا غاية باعثة على تحصيله
وتسمى غاية العلم وفائدته ايضا فان كان العلم من العلوم الآلية فغايته غير نفسه بل خارجة
عنه مترتبة عليه كعصمة اللسان عن الخطأ في اللفظ العربي بالنسبة الى العلوم العربية لان الآليات

وان قسم الكل كذلك لانتقض الحصر بالمقدمة والخطبة منه



الآليات متعلقة بكيفية العمل ومبنية لها فالمقصود منها حصول العمل سواء كان ذلك العمل مقصودا
بالذات او مقصودا لامر آخر يكون هو غاية اخيرة لتلك العلوم وان كان من غير الآلية كالكلام
فغايته حصوله نفسه لانها في حد انفسها مقصودة بذواتها وان امكن ان يترتب عليها منافع
فان قيل غاية الشيء علته ولا يتصور كون الشيء علة لنفسه قلنا الغاية تجب وجودها الذهني
علة لوجود ذي الغاية في الخارج فاللازم من كون الشيء غاية لنفسه ان يكون وجوده الذهني
علة لوجوده الخارجي ولا محذور فيه لا يقال هذا انما يتم في الموجودات الخارجية دون العلوم
فانها موجودات ذهنية لكونها صورا عقلية لانا نقول ان العلوم قد توجد في الذهن بذواتها
كما اذا تعلمت علما مخصوصا فان ذلك العلم حاصل بذاته في الذهن وقد توجد فيه لا بذواتها
بل بصورها كما اذا تصورت علما مخصوصا قبل ان تتعلمه ولا شك ان وجوده في الذهن على الوجه
الاول مغاير لوجوده فيه على الوجه الثاني فهو باعتبار الوجود الثاني علة له باعتبار الوجود الاول
ونسبة الثاني الى الاول كنسبة الوجود الذهني الى الخارجي ثم انه ينبغي للشارع في علم ان يتصوره
بوجه ما قبل الشروع والا لامتنع الشروع فيه لاستلزامه توجه النفس نحو المجهول المطلق واما
تصوره بوجه مخصوص من الحد او الرسم فانما يجب ليكون في شروعه على بصيرة كما نذكره
وان يصدق ان لذلك العلم فائدة ما والا لامتنع الشروع ايضا لان الشروع فعل اختياري
وكل فعل اختياري فهو مسبوق بالتصديق بفائدة ما فيه كما بين في موضعه واما التصديق
بما هو فائدته وغرضه في الواقع فهو للبصيرة في الشروع لئلا يكون سعيه مما يعد عبثا اذ لو لم يكن
ما صدقه من الفائدة بفائدة العلم في الواقع لزال اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناسبة
فيصير سعيه في تحصيله عبثا وفي نظره ضلالا واما اذا علم الفائدة المعتد بها المترتبة عليه
في الواقع فانه يكمل رغبته فيه ويبالغ في تحصيله كما هو حقه ويزداد ذلك الاعتقاد بعد الشروع
بواسطة مناسبة مسائله بتلك الفائدة وان يصدق بموضوعية موضوعه اي التصديق بان
موضوعه الشيء الفلاني او الشيء الفلاني موضوعه وهو ليس بواجب لاصل الشروع ولا للبصيرة
في الشروع بل لزيادة البصيرة لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات لان المقصود في علم
بيان احوال الاشياء ومعرفة احكامها فاذا كانت طائفة من الاحوال والاحكام متعلقة
بشيء واحد او اشياء متناسبة وطائفة اخرى منها متعلقة بشيء آخر او اشياء اخر متناسبة
كانت كل واحدة منهما علما برأسها ممتازة عن صاحبها ولو كانتا متعلقتين بشيء واحد من جهة
واحدة او باشياء متناسبة من جهة واحدة لكانتا علما واحدا ولم يستحسن عد كل واحدة
منهما علما على حدة فمهماتها ثلثة اشياء احدها تصور العلم بوجه ما او بوجهه المخصوص والثاني
التصديق بفائدة ما او بفائدته المخصوصة والثالث التصديق بموضوعية موضوعه وقد يذكر
مع هذه الثلثة قبل الشروع خمسة اخرى مما يعين في تحصيل العلم وهي بيان مرتبة العلم
فيما بين العلوم وبيان شرفه وبيان واضعه وبيان وجه تسميته باسمه والاشارة الى مسائله
اجمالا فهذه ثمانية امور تسمى بالرؤوس الثمانية كلها متعلقة بالعلم المطلوب وموجبة لمزيد
تمييزه عند الطالب ولزيادة بصيرة في طلبه والاحسن في التعليم ان يذكر كلها اولا وقد يكتفي
ببعضها ولا حجر في شيء من ذلك اذ لا ضرورة ههنا الا في التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما
كما بينا ومن ثمة تراهم قد يقتصرون في اوائل كتب الميزان على الثلثة الاول منها فلاجل
ما ذكرنا من التفصيل اراد المص رح ان يمهد مقدمة قبل الشروع في العلوم المذكورة لبيان
بعض ما له مزيد مدخل في حصول البصيرة في شروعها كتصورها بوجوهها المخصوصة فقال وتمهد
قبل الشروع في المقصود من العقود الثلثة مقدمة هي مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة
منها من قدم بمعنى تقدم او من قدم المتعدي بناء على ان تلك الجماعة لاستحقاقهم التقدم على
بقية الجيش فكأنهم قدموا انفسهم عليها يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع فيه وهو تصوره

بوجه ما لئلا يلزم توجه النفس نحو المجهول المطلق والتصديق بحصول فائدة ما فيه لان الشروع من
الافعال الاختيارية وكل فعل اختياري فلا بد في مباشرته من التصديق بذلك كما هو المشهور
واما تصور العلم المشروع فيه بوجه مخصوص من الحد والرسم والتصديق بفائدته المخصوصة المترتبة
عليه وبموضوعيته موضوعه فليس مما يتوقف عليه اصل الشروع في العلم لان كثيرا من الطلبة
يشرعون في النحو ويحصلونه مثلا مع انه لم يسبق منهم ذلك التصور والتصديق بل هما مما له
دخل في كون الشروع على وجه البصيرة كما فصلنا فيما ليس من مقدمة العلم الا ان يحمل الشروع
في التعريف على ما هو اعم من اصل الشروع ومن الشروع على وجه البصيرة فيكون ذلك من مقدمة
العلم ايضا كما ذهب اليه الشريف العلامة ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام
المقصود لارتباطه بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليه ام لا وهذا هو المراد هنا لان ما ذكره
المص في هذه المقدمة ليس مما يتوقف عليه الشروع في العلوم المذكورة لكنه مما ينتفع به
في تحصيلها ثم ان اطلاق المقدمة على تلك الطائفة من اجزاء الكتاب كاطلاق الفتح والباب
والعقد والفريدة ونحوها على ما يعنونونها من اجزائه الاخر فكما ان الاطلاق الثاني شايع
مستفيض بين القوم فكذا الاول فلا يرد ما اورده الفاضل الشريف من ان اطلاق المقدمة
على هذا المعنى اصطلاح جديد وههنا زيادة ابحاث تركناها مخافة الاملال تحصل اي تقتدر
منها اي من معرفة معانيها الطالب على معرفة اجمالية قبل الشروع باصول ما يتضمنه الكتاب
من العلوم الثلثة المعرفة الاجمالية هي تصور الشيء على وجه كلي ويقابلها التفصيلية وهي تصوره
بخصوصه والاصل في اللغة ما يبتنى عليه الشيء وفي الاصطلاح يطلق على اربعة معان الراجح
يقال الاصل الحقيقة والمستصحب يقال تعارض الاصل والظاهر والقاعدة يقال للناس اصل والدليل
يقال الاصل في هذه المسئلة كذا والمراد بالاصول ههنا القواعد والمسائل وبمعرفتها الاجمالية
معرفتها وتصورها بوجوه مخصوصة مساوية لها واما معرفتها بوجه ما فلا شبهة في حصولها لمن
حاول التحصيل وكذا في حصول التصديق بفائدة ما لمن لاحظ حال هذه العلوم فلا حاجة لهما
الى تمهيد المقدمة وذلك لانه قد ذكر في هذه المقدمة تعريف علم الادب وتقسيماته الى العلوم
الادبية ومعلوم ان كل تقسيم فيستفاد منه حدود الاقسام وتعريفاتها ولذا قال ابن الحاجب
بعد تقسيم الكلمة الى اقسامها وقد علم بذلك حد كل واحد منها فاذا استفيدت من تلك التقسيمات
حدود ما يتضمنه الكتاب من العلوم وتعريفاتها بوجوه مساوية لها صادقة على مسائلها فقد حصلت
المعرفة الاجمالية بتلك المسائل قبل الشروع واما معرفتها التفصيلية فلا تحصل الا بعد الشروع
فيها وكذا يستفاد من تلك التقسيمات معرفة غاياتها وموضوعاتها كما تعرف ولاجل ان
تعريفات العلوم ليست بمصرح بها في المقدمة بل مستفادة مما صرح به فيها من التقسيمات
بنوع ملاحظة قال تحصل منها على معرفة ولم يقل يعرف بها واما تأسيس للطالب تلك المعرفة
ليكون له اي للطالب بصيرة في طلب ما يرومه ويطلبه من تحصيل تلك العلوم ولئلا يفوته
ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه وذلك لانه لو لم يعرفها بتلك الوجوه فاما ان لا يعرفها بوجه ما
اصلا فلا يمكن طلبها كما عرفت والكلام فيمن حاول تحصيلها او يعرفها بوجه اعم منها صادق عليها
وعلى غيرها من سائر العلوم فهو وان حصل به الاندفاع الى الاخص مطلقا لكنه يجوز ان يقع به
الاندفاع الى فرد آخر من ذلك الاعم اعني علما آخر فيضيع وقته فيما لا يعنيه لا الى الفرد المطلوب
وهو تلك العلوم فيفوت عنه ما يعنيه او يعرفها بوجه اخص منها فيفوته بعض ما يعنيه وهو ما لم
يوجد فيه ذلك الوجه من مسائلها واما اذا عرفها بوجوه مساوية لها فلا اضاعة ولا فوات
بل هو يصير على بصيرة تامة مثلا اذا تصور الطالب علم الصرف قبل الشروع فيه بانه علم باحث
عن احوال اللفظ العربي فهذا وجه اعم صادق على الصرف وعلى غيره كالنحو فيجوز ان يندفع
ويتوجه به الى النحو الذي هو ليس بمطلوب له فيضيع وقته فيما لا يعنيه ولا يندفع الى الصرف وهو

فيفوت
وهو مطلوب عنه ما يعنيه واذا تصوره بانه علم باحث عن احوال المفردات من حيث الاعلال فهذا وجه
اخص منه يوجد بمباحث الاعلال منه دون مباحث الادغام مثلا فلا يندفع به الى ما لا يوجد هو فيه
مع انه مطلوب له فيفوته بعض ما يعنيه واما اذا تصوره بانه علم باحث عن احوال المفردات
باعتبار الهيئات مطلقا فهذا وجه مساو له فيندفع به الى الصرف بجميع مباحثه دون غيره فلا
يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فيصير على بصيرة اعلم خطاب عام لمن يصلح له
وفي الضمير المستتر تجوز من المعين لغير المعين تنبيها على ان ما يذكر مما ينبغي ان يعلم في نفسه
فلا يختص بمخاطب دون مخاطب ومن هذا ظهر وجه استعمالهم لهذا العنوان فيما كان لم بيانه
اهتمام ان العربية سمي بذلك لكونه باحثا عن احوال الالفاظ العربية على السنة العرب واختلفوا
في اسماء العلوم كعلم العربية وعلم النحو وعلم الصرف ونحوها انما هي مجموع المضاف والمضاف اليه
او المضاف اليه وحده فقال بعضهم الاسم هو المجموع الا انه لكثرة استعماله قد يحذف المضاف منه
كما في شهر رمضان وقال الآخرون هو المضاف اليه وحده واضافة العلم اليه بيانية كما في يوم
الاحد وشجر الاراك وانما اضيف اليه ليعلم من اول الامر ان المضاف اليه من اي جنس هو
ورجح الثاني بان لفظ العلم يحذف من تلك الاسماء كثيرا كالعربية والنحو والصرف مع ان الاعلام
مصونة عن التغيير المسمى بعلم الادب نقل عنه الادب اسم يقع على كل رياضة محمودة تفضي
بالانسان الى فضيلة من الفضائل انتهى يعني ان معناه الاصلي ذلك ثم نقل الى علم العربية لعلاقة
المشابهة او السببية علم متعلق بامور اعلم ان اسماء العلوم كالعربية مثلا يطلق في المشهور
على ثلثة معان المسائل المستدل عليها والتصديقات بتلك المسائل والملكة الحاصلة من تكرر
تلك التصديقات التي تقتدر بها على استحضار اية مسئلة شئت من تلك المسائل واستنباط
ما يرد عليك من امثالها وهي التي سماها القوم بملكة الاستحضار وكذا يطلق لفظ العلم المستعمل
في تعريفاتها على هذه الثلثة اما في التصديقات فحقيقة لغوية بلا شبهة لان معناه الحقيقي
الادراك واما في الاخيرين اي المسائل والملكة فاما حقيقة عرفية او مجاز مشهور فعلى اي
معنى يحمل المعرف من الثلثة المذكورة فيحمل عليه العلم في التعريف وكل واحد منها ممكن ههنا
والمراد بالامور اما النفس المسائل او الاعراض الذاتية التي هي محمولاتها كالاعلال والادغام
والرفع والنصب مثلا فان حمل العلم على المسائل فالمراد بالامور هو المحمولات فالتعلق من
تعلق الكل بالجزء اي المسائل المشتملة على امور وان حمل على التصديقات فاما ان يحمل الامور
على المسائل فالتعلق من تعلق التصديق بالمصدق به بلا شبهة او على المحمولات فحينئذ اما ان يكون
التعلق كذلك بناء على ان المحمولات لكونها محط الفائدة ومناطها فكانها نفس المسائل او من
تعلق التصديق بجزء المصدق به اي التصديقات المتعلقة بالمسائل المشتملة على امور وان
حمل على الملكة فالتعلق اما من تعلق المسبب بمتعلق السبب اي الملكة الحاصلة من التصديقات
المتعلقة بامور او من تعلق المسبب بجزء متعلق السبب اي الملكة الحاصلة من التصديقات
المتعلقة بالمسائل المشتملة على امور يقتدر بها على الوقوف والاطلاع وكلمة على في قوله عليها
اي على تلك الامور متعلقة بالوقوف وفي قوله على الاحتراز متعلقة بيقتدر والمراد
بالاطلاع على تلك الامور التصديق بها او بما يشتمل عليها من المسائل وانما قال يقتدر ولم يقل
يحترز بالوقوف عليها تنبيها على ان الاحتراز بالفعل غير لازم في العربية بل يكفي فيها التمكن
والاقتدار على الاحتراز حتى ان من اقتدر عليه ولم يحترز قط يعد هو عالما بالعربية وعلمه
عربية ايضا عن الخلل اي جميع انواع الخلل والنقص الواقع في كلام العرب اي الكلام العربي
سواء صدر عن العرب او غيرهم والمراد بالكلام هو ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا لا المصطلح
النحوي اعني ما تضمن كلمتين بالاسناد وهو ظاهر فقوله علم بامور جنس يتناول العربية وغيره
من العلوم وما بعده فصل يخرج جميع الاغيار لفظا اي من جهة اللفظ بان يكون الخلل

في لفظ الكلام العربي كالخطأ في الاعلال والادغام والاعراب والبناء ونحوها وفي هذا الاحتراز تشترك
ما عدا الخط العربي من اقسام العربية وخطا اى من جهة الخط بان يكون الخلل في خط الكلام
العربي وكتابته كفّ د الاملاء وهذا مختص بالخط العربي منها فقوله لفظا وخطا تمييز من نسبة
الخلل الى الكلام فلا يرد ان الخط غير اللفظ والكلام فالخلل في احدهما غير الخلل في الآخر فكيف
يجعل الخلل الخطي من خلل الكلام ولا يحتاج الى ان يقال كما ان للكلام وجودا في الخارج وفي الذهن
وفي اللفظ كذلك له وجود في الخط والكتابة فبهذا الاعتبار يصح جعل الخلل الخطي من خلل الكلام
نعم يحتاج اليه لو جعل حالا من الخلل اى حال كونه لفظيا وخطيا او خبر الكان المحذوف اى
سواء كان لفظيا وخطيا وليس فليس وقد علم من هذا التعريف موضوع العربية وهو الكلام
العربي لفظا او خطا وكذا فائدتها وهي الاحتراز عن الخطأ في ذلك الكلام لفظا وخطا ثم ان هذا
تعريف لمجموع العلوم العربية لا القدر مشترك بينها اذ لا يصدق على علم واحد منها انه يقتدر به
على الاحتراز عن جميع انواع الخلل المذكور بل يحترز ببعضها عن بعض الخلل وبالآخر عن الآخر
وبالمجموع عن المجموع فتقسيم العربية الى الاقسام الآتية بظاهره من تقسيم الكل الى الاجزاء
ويمكن ان يحمل الخلل على جنس الخلل والواو في قوله وخطا بمعنى او فح يكون تعريفا للقدر المشترك
بين العلوم ويكون التقسيم من تقسيم الكلي الى الجزئيات وقد صرح صاحب الكشاف في كتابه
المسمى بقسطاس العروض بانقسامه الى اثني عشر قسما وذكر الفاضل الشريف في مفتتح شرح المفتاح
في وجه ضبطها وجوها ما يذكر في صورة الدليل ولا يقصد به الاستدلال حقيقة بل تقليل الانتشار
وضبط الاقسام كما يذكر في حصر العلم او الكتاب او نحوهما مما هو تقسيم جعلي في اقسامه لانه ليس
المقصود منه استدلالا على الانحصار لعدم افادته اياه وانما يثبت هو بتتبع الاقسام واستقرائها
بل المقصود منه تصوير الاقسام بصورة اجمالية ليسهل ضبطها ويقال له وجه الحصر ايضا ان الاقسام
اى اقسام العربية بعضها اصول المراد بالاصل هنا المبني عليه اى الاساس ولذا وصفها بقوله
هي العمدة اى التي اعتمد وعول عليها في ذلك الاحتراز الذي هو غاية العلم العربي بان يكون
لها مزيد مدخل فيه وبعضها فروع تستمد في ذلك من الاصول فيكون مدخليتها فيه قليلة اما الاصول
فالبحث فيها اما عن احوال المفردات وهو ما لا يراد بجزء منه الدلالة على جزء معناه كالرجل والضرب
وضرب ويقابله المركب كزيد قائم حينئذ اما ان يكون البحث عنها من حيث جواهرها اى حال كونها
المفردات ناشئة من حيث جواهرها اى معتبرا جواهرها وموادها وهي حروفاتها المخصوصة
المرتبة من غير ان يعتبر فيها هيئات مطردة واحوالها من هذه الحيثية هي اوضاعها الشخصية
والبحث عنها عبارة عن حملها على المفردات كالبحث عن اوضاع المصادر والاسماء الجامدة فعلم اللغة
اى فالقسم الذي يبحث فيه عن ذلك هو علم متن اللغة فانه يبحث فيه عن ان الضرب موضوع
لحدث كذا والاسد لحيوان كذا فان قلت كما ان فيه بحثا عن الجواهر والمواد كذلك فيه بحث عن
الهيئات لكن بطريق الجزئية لا بقاعدة كلية كان يقولوا في مقام بيان الضرب او تقتل انه موضوع
لكذا مأخوذا من ضرب يضرب او قتل يقتل اى فعل كذا قلت المقصود هنا تمييز بعض اقسام
العربية عن بعض وهو يحصل بهذا القدر لا التعريف الجامع المانع حتى ينتقض بنحو ذلك على ما
اشار اليه الفاضل الشريف في حاشية شرح المفتاح او من حيث صورها وهيئاتها المطردة
والمراد بالهيئة الحالة العارضة للحروف باعتبار عدتها وحركاتها وسكناتها وباطرادها جريانها
في جميع المواد واحوال المفردات بهذا الاعتبار هي اوضاعها النوعية وما يتعلق بها كالبحث
عن الماضي والمضارع مثلا فعلم الصرف فانه يبحث فيه مثلا عن ان هيئة فعل موضوعة للزمان
الماضي وهي مطردة بمعنى ان كل ما يوجد فيه هذه الهيئة كضرب وكتب يوجد فيه الزمان الماضي
وان هيئة يفعل موضوعة للحال او الاستقبال وهي مطردة في مثل يقتل ويكتب فان قلت
قد يبحث في الصرف عن الحالات الطارئة باعتبار التركيب كالادغام في انا اضرب بعدك وكالتقاء



وكالتقاء الساكنين في اضرب الرجل مثلا اجيب بان المراد بالبحث عن المفردات باعتبار الهيئات اعم من
ان يكون باعتبار انفرادها او تركيبها بامر آخر لكن لا يشكل ح بمثل الرفع والنصب لانه حال للمفرد
باعتبار التركيب مع انه من النحو الا ان يخصص البحث بغير وجوه الاعراب وفيه ما فيه فالاولى
ان يقال ان المقصود تمييز علم الصرف عن غيره لا تعريفه على وجه يجمع ويمنع كما عرفته او من
حيث انتساب بعضها اى المفردات الى بعض آخر منها بالاصالة والفرعية اى بان يكون
بعضها اصلا لبعض آخر والآخر فرعا له كالمصدر فانه اصل للفعل وهو فرع له على مذهب
البصريين وبالعكس على مذهب الكوفيين والاحوال بهذا الاعتبار هو اخذ بعض الكلمات من
بعض او رد بعضها الى بعض وما يتعلق بذلك فعلم الاشتقاق واما عن احوال المركبات مطلقا
اى حال كونها مطلقة ولم يؤنث لجريه مجرى الاسم الجامد او اطلقت اطلاقا اى من غير تقييدها
بكونها موزونة او غير موزونة ويرد عليه ان هذا يقتضي ان يكون موضوع النحو اى ما يبحث فيه
عن احواله هو اللفظ المركب وهو مخالف لما اشتهر من ان موضوعه هو الكلمة من حيث الاعراب
والبناء لان الكلمة لفظ مفرد لا مركب ويمكن ان يجاب بانه ليس المراد بالمركب المركب من
الشيء حتى لا يصدق على الكلمة بل المركب مع شيء بان يتالف منهما مركب كما قالوا في تعريف المعرب
بانه المركب الذي لم يشبه مبني الاصل ولا يخفى ان المركب بهذا المعنى يصدق على الكلمة لكنه
لا يصح المقابلة حينئذ بالمفردات لانها مركبة بهذا المعنى ويلزم ايضا ان يكون موضوع الاقسام
الآتية كالعروض والقافية ونحوهما هو الكلمة الا ان يراد المفردات من حيث هي مفردات
مع قطع النظر عن كونها مركبة مع الغير ويلتزم ان موضوع الاقسام الآتية هو الكلمة باعتبار
وقوعها في الكلام والاسلم ان يقال ان هذا مبني على ما هو التحقيق من ان موضوع النحو هو الكلام
ومعنى كونه مرفوعا او منصوبا مثلا كونه كذلك باعتبار اجزائه كما هو المستفاد من شروح المفتاح
وحواشيه فلا بحث في مخالفته لما اشتهر فتدبر فاما اى فالبحث عنها اما ان يكون باعتبار هيئاتها
التركيبية وتأديتها اى تأدية المركبات وافادتها بواسطة هيئاتها لمعانيها اى المركبات
الاصلية لفظ المعاني يطلق على معنيين احدهما المعاني الاصلية ويقال لها المعاني الاول وهي
المدلولات اللغوية التي تفاد بنفس التراكيب بلا اعتبار خصوصيات فيها والآخر المعاني الثواني
وهي الاغراض التي لاجلها يصاغ الكلام على كيفيات مخصوصة وهي الفارقة بين البليغ وغيره
مثلا اذا قيل ان زيدا قائم فاصل المعنى هو ثبوت القيام لزيد وهو مدلول نفس التركيب ويعرف
هذا العلم النحو بمعرفة معنى المبتدأ والخبر والمعنى الثاني هو دفع انكار المخاطب مثلا لقيام زيد
وهذا المعنى انما يستفاد من ذلك التركيب باشتماله على خصوصية زائدة هي التاكيد وكذا اذا قيل
عبد الخليفة ركب فالمعنى الاول هو ركوب العبد وهو مستفاد من نفس التركيب والمعاني الثاني
هو تعظيم العبد وهو مستفاد بخصوصية الاضافة الى الخليفة اذا عرفت هذا فالبحث عن احوال
المركبات اما باعتبار افادتها للمعاني الاصلية وتلك الاحوال هي الرفع والنصب والجر ونحوها
فعلم النحو سمي به لما قصد به افادة المعاني الاصلية من نحا ينحو نحوا اى قصد او باعتبار افادتها
اى افادة المركبات باشتمالها على الخصوصيات لمعان مغايرة لاصل المعنى وهي المعاني الثواني
كما عرفت والاحوال بهذا الاعتبار هي المطابقة لمقتضى الحال وما يتعلق بها فعلم المعاني فانك
اذا قلت لرد من انكر قيام زيد ان زيدا قائم يكون هذا مطابقا لمقتضى الحال لان ما اقتضاه الحال
اى المقام هو ايراد الكلام مؤكدا بان مثلا وعلم المعاني يبحث عن مثل تلك المطابقة ولكون
البحث فيه باعتبار المعاني الثواني التي هي الاغراض الاصلية سمي علم المعاني او باعتبار كيفية
تلك الافادة اى افادتها لمعانيها مطلقا اصلية كانت او مغايرة لها في مراتب الوضوح صفة
للكيفية اى الكيفية الكائنة في مراتب الوضوح وتوضيحه ان افادة الالفاظ لمعانيها لها مراتب
متفاوتة في الوضوح والخفاء فقد تكون اوضح بحيث لا تشتبه على احد بان يعبر عن المعنى بلفظ حقيقي

كان يقال فلان جواد لافادة جودة فان دلالته على هذا المعنى في المرتبة العليا من الوضوح لكونها بالمطابقة وقد تكون واضحة بان يعبر عنه بلفظ مجازي بعلاقة ظاهرة وقرينة واضحة كان يقال فلان كثير الضيف مرادا به ذلك المعنى فان دلالته عليه بالالتزام لكن اللزوم واضح لعدم الواسطة وقد يكون خفية بان لا يكون العلاقة والقرينة ظاهرتين كان يقال فلان كثير الطبائخ مرادا به ذلك فان دلالته عليه خفية بالنسبة الى الاوليين لكونها بواسطة الانتقال الى كثرة الضيف فاذا قلت فلان كثير الرماد مرادا به ذلك ايضا يكون الدلالة اخفى اذ تحتاج الى الانتقال الى كثرة الطبائخ ثم منه الى كثرة الضيف ثم منه الى المقصود واحوال المركبات بهذا الاعتبار هي وضوح الدلالة وخفاؤها واما ما يتعلق بها فما يبحث فيه عن ذلك فعلم البيان الباحث عن الحقيقة والمجاز سمي به لما حصل به التعبير والبيان عن معنى المراد بطرق مختلفة واما عن المركبات الموزونة اي التي لها وزن وتقطيع وهي الابيات والاشعار والوزن عبارة عن هيئة تتبع نظام ترتيب المتحركات والساكنات وتناسبها في العدد والمقدار بحيث تجد النفس عند سماعها لذة مخصوصة ذوقية فاما ان يكون البحث عنها من حيث وزنها بان يكون البيت على وزن من الاوزان المخصوصة المعتبرة فيكون صحيح الوزن اولا فيكون فاسده او بان يكون على وزن مخصوص منها فيكون من بحر مخصوص اولا فلا يكون من ذلك البحر مثلا وزن البحر الطويل فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن مرتين فالبيت الذي يكون على هذا الوزن من ذلك البحر والا فلا واحوال المركبات الموزونة بهذا الاعتبار هي صحة الوزن وفسادها ونحوها فما يبحث فيه عن تلك الاحوال فعلم العروض سمي به لما حصل معرفة العروض وهو الوزن الاخير من المصراع الاول من البيت فعلى هذا كان موضوعه المركبات الموزونة وهو المشهور وعليه الجمهور وقد يجعل موضوعه الازمان من جهة ان يتخلل بينها الايقاعات والتقطيعات العارضة للاشعار فح يكون من فروع الموسيقي الذي هو من اصول الحكمة الرياضية او من حيث اواخر ابياتها وتسمى حروف الروي بحرف الروي من البيتين ان اتحدا بان يكون فيهما نونا اولاما مثلا تكون القافيتان متفقتين والا فمختلفتين فما يبحث فيه عن احوالها بهذا الاعتبار وهي توافق القافيتين وتخالفهما ونحوهما فعلم القافية سمي به لما حصل به معرفة احوال القافية وهي اواخر الابيات من قفيت كذا اي تبعته سميت الاواخر بها لتبعية بعضها بعضا فهذه هي اصول العربية وقد علم من التقسيمات المذكورة تعريفاتها وموضوعاتها وغاياتها فعلم اللغة علم يبحث فيه عن احوال المفردات العربية من حيث جواهرها وموادها وموضوعه تلك المفردات وغايته الاحتراز عن الخطأ في فهم المعاني الوضعية من كلمات العرب والاشتقاق علم يبحث فيه عن احوال المفردات العربية من حيث انتسابها بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية وموضوعه تلك المفردات وغايته الاحتراز عن الخطاء في اخذ بعض الكلمات عن بعض ورده اليه وعلم الصرف علم يبحث فيه عن احوال المفردات العربية من حيث هيئاتها المطردة وموضوعه المفردات بتلك الحيثية وغايته الاحتراز عن الخطاء في هيئة الكلمة وما يتعلق بها كالاعلال والادغام وعلم النحو علم يبحث فيه عن احوال المركبات مطلقا من حيث افادتها المعاني الاصلية وموضوعه المركبات من تلك الحيثية وغايته الاحتراز عن الخطاء في الاعراب والبناء ونحو ذلك مما يحصل به تادية اصل المراد والمعاني علم يبحث فيه عن احوال المركبات مطلقا من حيث افادتها لمعان زائدة على اصل المراد وموضوعه المركبات من تلك الحيثية وغايته الاحتراز عن الخطاء في خصوصيات الكلام من التاكيد والتعريف والتنكير ونحوها مما يحصل به تادية المعاني الثواني والبيان علم يبحث فيه عن احوال المركبات مطلقا من جهة افادتها للمعاني بطرق مختلفة في الوضوح وموضوعه المركبات من تلك الحيثية وغايته الاحتراز عن الخطاء في كيفية الافادة وعلم العروض علم يبحث فيه عن احوال الاشعار من حيث الوزن



الوزن وعلم القافية علم يبحث فيه عن احوال الاشعار من حيث التقفية وموضوعهما وغايتهما ظاهر مما ذكر وعلى هذا فقس احوال ما سيأتي من الفروع ومن هذا علم ان موضوعات اللغة والاشتقاق والتصريف متحدة بالذات وهي المفردات العربية ومختلفة بالحيثيات المذكورة وكذا موضوعات النحو والمعاني والبيان متحدة بالذات وهي المركبات العربية مطلقا ومتغايرة بالحيثيات المذكورة وكذا موضوعا العروض والقافية متحدان ذاتا وهو الاشعار ومختلفان بالاعتبارين المذكورين واما الفروع فالبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة التي يكتب بها الالفاظ العربية فعلم الخط العربي وهو ما يعرف به تصوير اللفظ العربي بحروف هجائيته اولا يتعلق بذلك واما ان يختص البحث بالمنظوم اي الكلام الموزون فالعلم المسمى بقرض الشعر فهو علم باحث عن احوال الكلمات الشعرية لا من حيث الوزن والقافية بل من حيث حسنها وقبحها من حيث انها شعر وبيانه ان للشعر من حيث انه شعر محاسن ومعايب يعرفها اهل صناعته كان يكون فيه سرقة مقبولة او مردودة ومبالغة لطيفة او كريهة يسمى العلم الباحث عنها بقرض الشعر من القرض بمعنى قول الشعر او بمعنى القطع اذ الشعر مقطع تقطيعا او يختص بالمنثور خلاف المنظوم من نثره ينثره بالضم والكسر نثرا ونثارا رماه متفرقا فعلم انشاء النثر فهو علم يبحث فيه عن احوال المنثور من حيث انه بليغ وفصيح ومشتمل على الآداب المعتبرة عندهم في العبارات المستحسنة اللائقة بالمقام الانشاء هو الايجاد والاحداث والنثر بمعنى المنثور فسمي العلم المذكور به لكونه سببا لانشاء الكلام المنثور على الوجه المذكور ومن العلم المتعلق بانشاء الرسائل جمع رسالة وهي ما دونت فيه المباحث العلمية على سبيل الاختصار والخطب جمع خطبة وهي تطلق على ديباجة الكتاب وعلى ما يقرأه الخطيب وكذا العلم المتعلق بانشاء المكاتيب والمرسلات اولا يختص بشيء منهما اي من المنظوم والمنثور بل يتعلق بما هو اعم منهما من مطلق الكلام وهو علم المحاضرات وهو علم يعرف به كيفية ايراد كلام الغير مناسبا للمقام والمجلس من جهة معناه الوضعي او هيئة تركيبية كعلم ندماء السلاطين وفائدته الاحتراز عن الخطاء في تطبيق كلام منقول عن الغير على ما تقتضيه مقام التخاطب من جهة معانيها الاصلية ومن جهة خصوص ذات التركيب والفرق بينه وبين علم المعاني ان المعاني تطبيق المتكلم كلامه على مقتضى الحال وكلام الغير على خواص لائقة بحاله والمحاضرات استعمال كلام البلغاء في اثناء الكلام في محل مناسب له على طريق الحكاية ومنه التواريخ اي من علم المحاضرة علم التواريخ التي تنقل فيها احوال الاشخاص السالفة من مناقبهم ومثالبهم وقد جعله بعضهم علما برأسه واثبت له موضوعا هو احوال الاشخاص الماضية من الانبياء والاولياء والعلماء والحكماء والملوك الى غير ذلك وفائدته هي العبرة بتلك الاحوال والتنصح بها وحصول ملكة التجارب بالوقوف على تقلبات الزمن ليحترز عن امثال ما نقل من المضار ويستجلب نظائرها من المنافع هذا وفيه ان احوال الاشخاص الماضية ليست من اقسام اللفظ العربي فكيف يجعل موضوعا لعلم من اقسام العربية وان اراد ان الموضوع هو التراكيب الدالة على تلك الاحوال من حيث انها دالة عليها فليس للتواريخ كثير امتياز عن المحاضرة مع ان تقليل الاقسام اولى بقدر الامكان فالاولى درجه في المحاضرة كما فعله الفاضل الشريف تدبر وليرد على الحصر المذكور انه قد خرج منه علم البديع مع انه من اقسام العربية ودفعه بقوله واما البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام كالطباق والجناس والتورية والايهام وغيرها فقد جعلوه ذيلا وتابعا لعلمي البلاغة اي المعاني والبيان لا قسما مستقلا برأسه من العربية فلا ينقدح به الحصر المذكور لانه بالنسبة الى الاقسام المستقلة والبديع خارج عنها هذا لكن صاحب التلخيص جعل البديع علما مستقلا من العربية واستصوبه بعض الافاضل قائلا بان

البديع له موضوع متميز عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم وله غاية متميزة ايضا فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه هذا كلامه اى كلام الفاضل الشريف وعلى هذا اى على ما ذكره ذلك الفاضل في وجه الضبط الصرف والاشتقاق علمان متمايزان متباينان لتمايز موضوعهما ولو بالحيثية لان موضوع الاول على ما ذكر هو المفردات من حيث الهيئات وموضوع الثاني هو المفردات من حيث المناسبة بالاصالة والفرعية وقد صرحوا بان تمايز العلوم بتمايز الموضوعات اما بالذات كالمنطق والفقه لان موضوع الاول هو المعقولات الثانية وموضوع الثاني افعال المكلفين واما بالاعتبار كما نحن فيه كالصرف والنحو اى كما انهما علمان متمايزان لتمايز موضوعهما كما عرفت من ان موضوع الاول هو المفردات باعتبار الهيئات وموضوع الثاني هو المركبات من حيث الدلالة على المعاني الاصلية وهما متمايزان بالذات واما على ما ذكره صاحب المفتاح حيث عرف الصرف بانه تتبع اعتبارات الواضع المراد بالتتبع العلم الحاصل بسببه فاقام السبب مقام المسبب تنبيها على انه علم حاصل من تتبع اعتباراتهم حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم الصرف وتعريفات الادباء مشحونة بالمجاز فلا يرد ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شئ من العلوم به والمراد باعتبارات الواضع الاحوال والاعراض التي اعتبرها للالفاظ وحيث كان هذا شاملا للاحوال المبحوث عنها في علوم آخر كالنحو والبلاغة اخرجها بقوله في وضعه اذ المتبادر منه وضع المفردات فخرجت الاحوال المعتبرة من جهة التركيب كما في العلمين المذكورين وبعد هذا كان شاملا لبعض الاعتبار كمتن اللغة لانه ايضا تتبع اعتبارات الواضع في وضعه للمفردات فللاحتراز عنه قيد الاعتبارات ثانيا بقوله من جهة المناسبات والاقيسة اى من اجلها اذ الاعتبارات في اللغة ليست من جهتهما بل من جهة افادة المسميات والاعتبارات من جهتها هي الاوضاع الشخصية والمراد بالمناسبات هي المناسبات والمشاركات بين الكلمات في تركيب الحروف وفي المعنى بحيث يجعل البعض بسببها اصلا والآخر فرعا والاعتبارات من جهتها هي اخذ بعض الكلمات عن بعض ورد بعضها الى بعض وما يتعلق بذلك مما يبحث عنه في علم الاشتقاق كما سبق الاشارة اليه والاقيسة جمع قياس وهو تعدية حكم الاصل الى الفرع لعلة مشتركة بينهما كتعدية حكم الحرمة من الخمر الى النبيذ لعلة الاسكار والمراد بها ههنا الهيئات التي لها قياس واطراد لان تلك الهيئات لكونها علما مشتركة بين الاصول والفروع اطلق عليها القياس بيانه انه قد ثبت من الواضع وضع بعض الكلمات لمعنى كضرب للزمان الماضي مثلا فما لم يثبت منه وضعه كقتل مثلا قسناه على الاول وقلنا ان ضرب موضوع للزمان الماضي لهيئته المخصوصة وهي موجودة في قتل فهو موضوع له ايضا والاعتبارات من هذه الجهة هي الاوضاع النوعية لهيئات الكلمات وما يتعلق بها مما يبحث عنه في الصرف وسيجئ في صدر العقد الثاني ما يتعلق بهذا التعريف من زيادة الكشف والايضاح فالاشتقاق جزء من الصرف لا علم برأسه لان معرفة اعتبارات الواضع من جهة المناسبات هي علم الاشتقاق بعينه كما صرح به اى الفاضل الشريف في وجه الضبط المذكور به اى يكون تلك المعرفة علم الاشتقاق وقد اوضحناه وكذا الاشتقاق جزء من الصرف على ما ذكره ابن الحاجب حيث عرفه اى الصرف بانه علم متعلق باصول وقواعد يعرف بها اى يمكن ان يعرف بسبب معرفتها احوال ابنية الكلم الجزئية اى جميع احوالها والابنية جمع بناء والمراد ببناء الكلمة ويقال له وزنها وصيغتها هو هيئتها التي يمكن ان يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها وسكناتها المعينة مع اعتبار الحروف الزائدة والاصلية كل في موضعه فضرب على هيئته يشاركها فيها قتل مثلا وتلك المعرفة بان يحصل صغرى سهلة الحصول ويضم اليها كبرى اصل من تلك الاصول



الاصول فيقال مثلا مد كلمة تقارن فيها حرفان متجانسان اولهما ساكن والثاني متحرك وكل كلمة شانها كذا وجب فيها الادغام فيعرف ان مد وجب فيه الادغام ولما كان هذا القدر شاملا لعلم النحو اذ ما يبحث فيه عنه من وجوه الاعراب هي من احوال الابنية فللاحتراز عنه قيد الاحوال بقوله التي ليست باعراب وفي هذا التعريف زيادة ابحاث ومن اراد الاطلاع عليها فليرجع الى شروح الشافية وبالجملة فالاحوال التي ليست باعراب شاملة للاحوال من جهة المناسبات بالاصالة والفرعية كما هي شاملة لمثل الاعلال والادغام ونحوهما فاندرج فيه علم الاشتقاق ايضا ولما كان ههنا مظنة ان يقال يجوز ان يكون التعريفات تعريفا بالاعم فلا يلزم اندراج الاشتقاق في الصرف عند الشيخين مع ان صاحب المفتاح قد صرح في موضعين من كتابه بكونهما علمين مستقلين حيث قال على ما عليه ائمة علم الاشتقاق والصرف واين هم من علم الاشتقاق واين هم من علم الصرف اشار الى دفعه فيما نقل عنه حيث قال لا خفاء في ان اندراج شئ في تعريف مباينه كان يقال الانسان حيوان ناطق صاهل مما لا يجوز سيما عند من يشترط في التعريف الاطراد والانعكاس كصاحبي التعريفين المذكورين فقول صاحب المفتاح في موضع من كتابه وكانه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق والصرف وفي آخر اين هم من علم الاشتقاق واين هم من علم الصرف لملاحظة مذهب السلف وتادية العبارة في غير التعريف اهم من تحقيق الاندراج المذكور خطأ بين والعجب ان الفاضل رحمه الله انكر اشد الانكار على من قال ادرج صاحب المفتاح البديع في تعريف المعاني وقال هذا مما هو ابعد منه ولا ادري كيف يقع منه

عن مثله صح

انتهى وسيجئ في اول العقد الثاني ما يتعلق بهذا المقام وانما عدوا علم العروض وما بعده من العلوم الخمسة من اقسام العربية مع اشتراك سائر اللغات والالسنة فيها اذ ما يتعلق بالكلام الموزون من الاحوال مثلا كما يجري في الشعر العربي يجري في الشعر العجمي وكذا غيره فنسبة الاحوال المبحوث عنها في تلك الاقسام الى جميع اللغات والالفاظ على السوية فمقتضى هذا ان لا تختص تلك الاقسام بالعربية وانما خصت بها لان للعرب اختصاصا تاما وارتباطا كاملا برعايته والمعنى ان لهم امتيازا بمزيد رعاية محاسن الكلام جمع حسن على خلاف القياس وتمرنا بها اى اعتيادا برعاية المحاسن وفخارا وابتهاجا اى سرورا بتزيينه وتحسينه اى تزيين الكلام وتحسينه بجعله فصيحا بليغا مشتملا على المحسنات والمغالبة فيه اى بقصد الغلبة من الطرفين في الكلام ولهذا متعلق بقوله كان قدم عليه للحصر او لمزيد الاهتمام اقوى معجزات الرسول عليه السلام وهو القرآن الكريم من جنس الكلام لما كان لفصحاء قريش مزيد اهتمام بتحسين الكلام يفتخرون به ويتغالبون فيه والمعجزة امر خارق للعادة يظهر على يد من ادعى انه نبي اقتدا عند التحدي اى طلب المعارضة من المنكرين ومعجزات نبينا عليه السلام كانت في غاية الكثرة واقويها ما هو من جنس الكلام اعني القرآن الذي في غاية الفصاحة ونهاية البلاغة قالوا المعجزة كل نبي من جنس ما اشتهروا فتخر به في زمنه كالقرآن بالنسبة الى نبينا عليه السلام حيث اشتهر في زمانه الفصاحة والبلاغة واحياء الموتى بالنسبة الى عيسى حيث اشتهر في زمانه علم الطب والثعبان بالنسبة الى موسى لاشتهار السحر في زمانه والنفس الطيب بالنسبة الى داود لاشتهار الموسيقي في اوانه فكان ما يتعلق بالبحث عن لطائف الكلام ومحاسنه كالعروض والقافية وقرض الشعر وانشاء النثر مختصا بلغتهم اى مقصورا عليها بمعنى ان ذلك وقع في الاصل للغتهم والفاظهم دون لغة غيرهم وان استحدث مثله بنوع تصرف فيه لغيرها وايضا اى مثل ذلك الاختصاص وهو في الاصل مصدر لفعل مقدر تقديره آض ايضا اى رجع ما سبق رجوعا ثم استعمل بمعنى المثل لان حصول مثل الشئ السابق في مقام كان بمنزلة رجوع ذلك الشئ فيه لهم زيادة اشتغال

بالحروب ولهم ايام ووقايع عظيمة كثيرة يحفظونها و يتذاكرونها في نواديهم جمع النادي بمعنى المجلس
وبواديهم جمع البادية اي الصحراء ولهم اهتمام عظيم ايضا بامر الانساب نسب الشخص اباؤه
واجداده ومعرفتها اي معرفة الانساب وكل ذلك من الاشتغال والاهتمام و الايام
والوقايع ونحوها من معظم ما يذكر في التواريخ التي هي من المحاضرات فكان علم المحاضرات
ايضا اي كالاقسام السابقة لهم ودون للغتهم خاصة اي اخص فلك خصوصا او حال كونه
مخصوصا بهم دون غيرهم اعتبار المعظم اجزائه يعني التواريخ واما الخط فهو وان كان في غيرهم
كالعجم اكثر وهم اي غيرهم به اي بالخط اشهر من العرب وكلمة ان في مثل هذا المقام تسمى بان
الوصلية وهي انما تدخل اذا كان نقيض الشرط اولى واليق بالجزاء كما في قولك زيد وان
كان غنيا لكنه بخيل فنقيض الشرط اعني الفقر اليق بالجزاء المستفاد من قولك لكنه بخيل
وهو البخل وههنا عدم كون الخط اشهر في غير لغة العرب اليق بان يبحث عن احوال الخط
العربي خاصة ولذا قالوا انها لمجرد افادة دوام الجزاء وليس المقصود منها معنى التعليق لانه
اذا كان الجزاء ثابتا على تقدير وقوع الشرط وعدمه يكون دائما مستمرا وايضا ليس يلزم
ان يذكر لها جزاء بل يكفي ان يستفاد من مضمون الكلام والواو الداخلة عليها قيل انها
عاطفة والمعطوف عليه مقدر اي ان لم يكن اشهر وان كان اشهر وقيل اعتراضية
وقيل حالية اي حال كونه في غيرهم اكثر واشهر وخبر المبتدأ الذي قبلها كالخط هنا محذوف
اي فيصح عد العلم المتعلق به من العربية وقيل خبره جملة ان الوصلية اعني مجموع شرطها
وجزائها المحذوف والواو للصوق جيئ به لتاكيد اتصال الخبر بالمبتدأ وعلى كلا التقديرين
كان ما بعد لكن بمنزلة التعليل للمحذوف وقد يستعمل لهذا المعنى كلمة لو ايضا وتسمى
لو الوصلية وحكمها كحكم ان فيما ذكر من التفصيل واستعمالها في اثناء التراكيب كثير جدا
نفس على ما ذكرنا نظايره لكن ما يبحث عنه ههنا اي في علم الخط ليس الاحوال التي تتعلق بنقوش
الكتابة مطلقا حتى لا يصح تخصيصها باللفظ العربي بل الاحوال التي تتعلق بنقوش هذه الكتابة
التي هي من مخترعات العرب خاصة وهذه الاحوال مختصة بخطوط الفاظهم دون غيرها فلذا
جعل علم الخط من اقسام العربية ايضا وانما جعل ما يتعلق بخطوطهم علما مدونا دون ما يتعلق
بغيرها لانه لما كانت كتب التفاسير والاحاديث وغيرها من العلوم الشرعية واقعة على لغتهم
والسنتهم ومكتوبة بخطوطهم كان الاعتناء والاهتمام بشأن خطوطهم ازيد واكثر من الاعتناء
بغيرها فعلى هذا التقرير كان خلاصة المراد ان الاحوال المبحوث عنها في تلك الاقسام لم تختص
بلغة العرب بل كانت جارية في جميع اللغات شاملة لها الا انها خصت باللغات العربية
ودونت لها بان جعلت موضوعات تلك الاقسام التراكيب العربية حتى جعلت هي من العلوم
العربية اما علم الخط فلان المبحوث عنه فيه هو الاحوال المخصوصة بالخط العربي لا الاحوال مطلق
الخط واما ما عداه فلان الاحوال المذكورة فيها وان كانت اعم من التراكيب العربية جارية
فيها وفي غيرها الا ان اختصاصها وارتباطها بها اكثر واشد فلذا دونت لها لا لمطلق التراكيب
وهذا كما قالوا في تعريف علم المعاني بانه علم يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق
اللفظ لمقتضى الحال ان تقييد اللفظ بالعربي واقعي لا احترازي لان الاحوال المذكورة
تجري في غير اللفظ العربي وانما خصت به ودونت له لمزيد اختصاصها به وكثرة اعتناء بشأنه
وكون محمولات الفن مساوية لموضوعاتها ليس بشرط في العلوم العربية بل هذا في سائر الفنون
على رأي ويمكن ان يكون المراد ان الاحوال المبحوث عنها في تلك الاقسام لم تكن مختصة
بلغات العرب بل كانت مشتركة بين جميع اللغات وكذا موضوعات تلك الاقسام ليست
مختصة بالتراكيب العربية بل هي مطلق التراكيب لمطلق الاشعار ومطلق المنثورات مثلا
عربية كانت او عجمية او غيرهما لكن عدت تلك الاقسام من العربية ونسبت اليهم اما علم



اما علم الخط فلان المراد به ههنا اي فيما جعل من اقسام العربية هو ما يبحث فيه عن احوال الخط العربي
خاصة لا ما يبحث فيه عن احوال مطلق الخط واما الاقسام الباقية فلمزيد اختصاص لها
بلغتهم واحوالهم فكانها مقصورة على لغتهم ومدونة لها خاصة ونظير هذا ما قالوا للمنطق
انه مبادي علم الكلام لانه وان كان من مبادي جميع العلوم لكن لما كان اختصاصه بعلم الكلام
اشد واكثر فكانه له لا لغيره ويشكل من اشكل الامر اذا دخل في اشكاله وامثاله اي
استعمل يعني صعب لان اختلاط الشيء بامثاله يستلزم صعوبة تمييزه على ما ذكره الفاضل
الشريف من جعل البديع ذيلا لعلمي البلاغة لا قسما براسه ان ذلك يقتضي درج البديع
فيما ذكره في التقسيم لتمييز المعاني والبيان عن غيرهما من ساير الاقسام اعني بما ذكره افادة
المعاني المغايرة لاصل المعنى اي ما يبحث فيه عن المركبات مطلقا من جهة تلك الافادة
فان هذا ذكر لتمييز المعاني عن غيره وكيفية تلك الافادة في مراتب الوضوح اي ما يبحث فيه
عن المركبات مطلقا باعتبار تلك الكيفية فانه ذكر لتمييز البيان عن غيره وذلك الدرج في غاية
البعد اذ لا مدخل لعلم البديع في الافادة وكيفيتها اللتين يدور عليهما امر البلاغة بل انما
يعرف به وجوه محسنة للكلام تابعة للبلاغة معتبرة بعد تمامها وفيه ان هذا انما يرد لو كان
مراد الفاضل من ذلك ادخال البديع في وجه الضبط واما اذا كان المراد اخراجه عن القسم
بناء على انه عبارة عما هو علم وقسم براسه والبديع ليس كذلك كما اشرنا اليه هناك
فلا ورود له واما ان كونه ذيلا لهما يقتضي اندراجه فيما ذكره لكونه توابعا لهما فالامر
فيه سهل اذ المراد بكونه ذيلا لهما كونه تابعا وتتمة لهما لا كونه جزءا منهما على ان المقصود
مما ذكره تمييزهما عن باقي الاقسام لا التعريف الجامع المانع ولذا بادر الى التسليم والاعتراض
بشيء آخر فقال ولو سلم ان ذلك الجعل لا يقتضي درج البديع فيما ذكره في التقسيم بناء
على ما ذكرنا او لو سلم اندراجه فيه بناء على ان المراد من الافادة وكيفيتها اعم منهما ومن
تابعهما اعني وجوه التحسين فاذا بحث فيهما اي فيرد عليه ان ذلك يقتضي اندراج المحاضرات
بل قرض الشعر وانشاء النثر من الفروع في علمي المعاني والبيان لانه اذا بحث في المعاني
والبيان اما بطريق الجزئية او التبعية كما هو مقتضى ذلك الجعل عن افادة التراكيب على الاطلاق
اي منظومة كانت او منثورة كما ذكره الفاضل هناك حيث قال واما عن المركبات مطلقا
للمعاني الزائدة على اصل المعنى هذا في المعاني وعن كيفية تلك الافادة وهذا في البيان
وعن وجوه تحسينها اي تحسين التراكيب مطلقا اي اي وجه كان وهذا في البديع الذي
هو ذيل لهما فاي شيء يبقى ليبحث عنه اي لم يبق شيء من التراكيب حتى يبحث عن احواله
خاصة في علم المحاضرات فيجعل هو علما براسه لانه كما ذكره ما يبحث فيه عن احوال المركبات
مطلقا من جهة حسنها فاذا جعل البحث عن وجوه التحسين مطلقا مندرجا في العلمين
المذكورين يندرج المحاضرات فيهما فلا يصح جعله قسما براسه ويرد عليه ان الوجوه التي
يبحث عنها في البديع ليست بوجوه التحسين مطلقا بل وجوه مخصوصة مشتهرة لنكت
البلاغة لها مدخلية قوية في كون الكلام حسنا ومقبولا عند البلغاء كالجناس والطباق والتورية
والاستخدام ونحوها كما يعرفه من مارس فن البديع ولا كذلك ما يبحث عنه في المحاضرات
لانه هو الحسن من جهة نقل كلام الغير في اثناء الكلام في محل مناسب له ونحو ذلك بل لم يبق
شيء يبحث عنه في علم قرض الشعر وانشاء النثر ايضا بل اندرجا في العلمين ايضا اي كا
لمحاضرات وان كان موضوعهما مركبا خاصا اعني المركب المنظوم والمنثور اذ ليس معنى توصيف
التراكيب بالاطلاق بان يقال المركبات مطلقا او التراكيب على الاطلاق تقييدها به بان
يكون المعنى التراكيب بشرط ان لا تكون منظومة ولا منثورة حتى يكون المنظوم والمنثور
متباينين للمركب مطلقا فلا يندرج ما هو الباحث عن الاولين فيهما هو الباحث عن الثالث وذلك

لان التركيب المطلق بهذا المعنى غير موجود في الخارج بل لا يمكن وجوده فيه حتى يجعل موضوعاً
لعلم ويبحث عنه بل المراد باطلاقها عدم تقييدها بكونها منظومة او منثورة اي اخذها
مع قطع النظر عنها وحاصله الماهية لا بشرط شيء كما ان حاصل التقييد بالاطلاق الماهية
بشرط لا شيء فعلى هذا كان كل من المنظوم والمنثور اخص مطلقا من المركب ومندرجا فيه
فالبحث عن الاحوال المختصة بكل منها اي من المنظوم والمنثور كما في قرض الشعر وانشاء النثر
مندرج في البحث عن احوال التراكيب على الاطلاق كما في علمي المعاني والبيان فلا يصح جعل شيء
من قرض الشعر وانشاء النثر قسما مستقلا برأسه هذا ويرد عليه ايضا ان للمطلق من حيث
هو مطلق اعراضا ذاتية واحوالا خاصة به ليست هي اعراضا ذاتية للمقيد من حيث انه مقيد
بل اعراض غريبة له وكذا للمقيد من حيث هو مقيد اعراضا ذاتية واحوالا خاصة به ليست هي
اعراضا ذاتية للمطلق من حيث هو مطلق بل اعراض غريبة له وقد قالوا ان ما يبحث عنه
في كل علم انما هي الاعراض الذاتية لموضوعه اعني ما يلحقه لذاته او لمساويه لا مطلق الاعراض
ذاتية كانت او غريبة فينبغي ان يجعل الباحث عن كل من احوال المنظوم والمنثور علماً
مستقلا برأسه لا مندرجا في الباحث من احوال التراكيب مطلقا فلذا جعلوا ما يكون موضوعه
اعم علما اعلى كالعلم الالهي الذي موضوعه هو الموجود من حيث هو وما يكون موضوعه اخص علما
ادنى كالطبيعي الذي موضوعه هو الجسم الطبيعي ولعله لاجل ما ذكرنا قال فالاولى دون فالصواب
اي اذا عرفت ما يرد على ما ذكره الفاضل من الاشكالين فالاولى ان يقول في دفع النقض
الوارد على الحصر بالبديع انهم لم يجعلوا البديع علما مغايرا للعلوم المذكورة حتى ينتقض الحصر بخروجه
منه بل ذيلوه وقسموه ثلثة اقسام لان محسنات الكلام التي يبحث عنها في البديع منها ما يحسن
المنظوم حسنه اي من الكلام من حيث هو منظوم ولا يجري في المنثور حسنه ومنها ما يحسن المنثور
من حيث هو منثور ولا يجري في المنظوم ومنها ما ليس له اختصاص باحدهما بل يجري في كل منهما
فجعلوا الاول اي العلم الباحث عما يحسن المنظوم علم قرض الشعر والثاني اي الباحث عما
يحسن المنثور علم الانشاء والثالث اي الباحث عما لا يختص بشيء منهما علم المحاضرات والفرق
بين هذا وما ذكره الفاضل هو ان حاصل هذا ادراج البديع في العلوم الثلثة المذكورة وحاصل
ما ذكره ادراجه في علمي البلاغة ويرد عليه انه اذ يبحث في المحاضرات عن التراكيب باعتبار
وجوه تحسينها مطلقا فاي شيء يبقى ليبحث عنه في قرض الشعر وانشاء النثر بعين ما ذكره
سابقا وان اراد ان للمطلق من حيث هو مطلق احوالا مغايرة لاحوال المقيد من حيث هو
مقيد فهو بعينه جار فيما سبق كما اشرنا اليه فلا مزية لجوابه من هذه الجهة على ما ذكره الفاضل
مع ان كون البديع ذيلا لعلمي البلاغة قد ذهب اليه بعضهم كالسكاكي وبعضهم الى كونه علما
برأسه كالخطيب واما اندراجه في العلوم الثلثة المذكورة فلم يذهب اليه احد بل لو قصد الادراج
فالاولى ادراجها فيه دون العكس فاحسن التأمل في هذا المقام وبعضهم جعلوا عطفا على
قوله وقد صرح صاحب الكشف في فنون الادب خمسة عشر فطرحوا منها ذكر علم المحاضرات ولعل
وجهه ان كل علم عبارة عن مسائل باحثة عن احوال ترجع الى موضوع واحد او موضوعات متناسبة
وليس علم المحاضرة كذلك بل هو عبارة عن عدة تراكيب دالة على معان متفرقة من مناقب الا
شخاص السالفة ومثالبهم ونحوها لكن كون علم الدواوين مثلا باحثا عن احوال ترجع الى
شيء او اشياء متناسبة غير ظاهر بل الظاهر انه كعلم المحاضرة في عده علما مستقلا محل بحث
وزادوا علم البديع وعلم الامثال وهو معرفة التراكيب الصادرة عن البلغاء المشتهرة بين
الاقوام بخصوص الفاظها وهيآتها ومواردها وسبب ورودها وقائليها وزمانها ومكانها
لئلا يقع الغلط عند استعمالها في مضاربها وهي المقامات والمواضع المشابهة لمواردها ولا يبدل
لمعاني تلك الالفاظ من غرابته ولا لالفاظها من فصاحة وبلاغة فموضوعه الالفاظ المذكورة من حيث

من حيث ورودها في مواردها وتعيين مضاربها بالنوع واما منفعته فغنية عن البيان فان الامثال
اشد ما يحتاج اليه الناثر والمنشي لانها تكسو الكلام حلة التزيين وترقيها على درجات التحسين
وعلم الدواوين جمع ديوان وهو صحف يكتب فيها اهل الجيش واهل العطية واول من وضعه
عمر رضي الله عنه كذا في القاموس وفي الاصطلاح عبارة عما يجمعه الشعراء من القصائد والمقاطيع
والاراجيز والمجامع كديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه وديوان المتنبي وامرئ القيس
ونحوها وعلم الاستيفاء قيل هو علم يعرف به ضبط اموال الديوان ومصرفها وكميته ومحاسباتها
ولكون ذكر تفاصيل الفروع قليل النفع هنا اعرضنا عن تفصيلها واقتصرنا على قدر ما يحصل به
الضبط والتصوير ونحن آثرنا اي اخترنا ما ذكرنا اولا من جعل فنون الادب اثني عشر
ونظمنا الكلام في هذا الكتاب لبيانها اي فنون الادب في اثني عشر عقدا بان يجعل لكل
فن عقد على حدة هكذا رأينا في كثير من النسخ ولا يخفى ان هذا مع كونه منافيا لما يستفاد
من الخطبة من كون الكتاب مرتبا على ثلثة فنون ولقوله في ذيلها وهو مرتب على ثلثة عقود
مخالف للواقع اذ ليس في هذا الكتاب شيء غير الفنون الثلثة التي هي مبادي اللغة والاشتقاق
والصرف فلعل وجهه ان المص رحمه الله اراد اولا ترتيب كتابه على اثني عشر عقدا في اثني عشر
فنا فوضع المقدمة وذكر هذا الكلام في آخرها ثم لما انتهى الى آخر الصرف رجع عن هذه النية فاكتفى
بالعقود الثلثة فغير اسلوبه الاول ورفع المقدمة فغير الخطبة على طبق ترتيبه الثاني ووضع
في ذيلها بدل المقدمة قوله وهو مرتب على ثلثة عقود ثم وقع من بعض الناسخين تحريف
وتصرف فخلطوا بين الترتيبين فالحق ان لا يقع المقدمة في الترتيب الثاني كما في بعض النسخ
الا انا اوردناها وشرحناها لاشتمالها على فوائد كثيرة العقد الاول اعلم ان في اسماء
الكتب كالكافية والشافية وعقود الزواهر واسماء اجزائها كالباب والمقالة والعقد
والسمط سبعة احتمالات في المشهور لانها اما عبارة عن الفاظ معينة دالة على معان
معينة من حيث هي كذلك او عن معان معينة مدلولة لتلك الالفاظ من حيث هي كذلك
او عن نقوش معينة دالة على تلك الالفاظ من حيث هي كذلك او عن الالفاظ والمعاني معاً
او عن الالفاظ والنقوش او عن المعاني والنقوش او عن مجموع الامور الثلثة والمراد
بالتعيين هو التعيين النوعي لا الشخصي والا لكانت تلك الاسماء حقائق في طوائف معينة
شخصية صادرة عن المصنفين ومجازات فيما صدر عن غيرهم ممن امثالها مثلا يلزم ان
يكون العقد الاول حقيقة في الفاظ مخصوصة صادرة عن المصنف ومجازا فيما صدر عنا
وليس كذلك بل هي حقائق في الكل فهي موضوعة لطوائف معينة بالنوع مشتركة بين ما صدر
عن المصنفين وما صدر عن غيرهم والمختار من هذه الاحتمالات كونها عبارة عن الالفاظ
ككون كتاب الله تعالى وهو القرآن كذلك كما صرح به الاصوليون ولام التعريف في العقد
للعهد الخارجي اي العقد الاول المعهود الذي سبق ذكره في ضمن قوله وهو مرتب على ثلثة عقود
في مبادي علم اللغة اي في بيان مباديه فالظرفية من قبيل ظرفية الصفة لموصوفها كما في قولهم متن صح
السعادة في الخصب والراحة لانه كما ان للظرف احاطة حسية بمظروفه فكذلك للصفة احاطة
عقلية لموصوفها فشبهت الثانية بالاولى فاستعير للثانية لفظ في الموضوع للاولى استعارة
تبعية والمبادي جمع مبدأ ومبدأ الشيء في العرف هو ما يتوقف عليه ذلك الشيء وقوله علم
متن اللغة اي علم هو متن اللغة على ما عرفت من ان الاسم في مثل هذا المقام هو المضاف
اليه وحده واضافة العلم اليه للبيان وقد عرفت ايضا فائدة زيادة المتن وسيجيء من
المص اشارة اليه ايضا وانما سمي متن اللغة لكونه اصلا لما عداه من متن السهم اي ما بين
الريش الى وسطه او متن الرجل اي صلبه وانما كان ما ذكر في هذا العقد من مباحث الوضع
مبادي متن اللغة لان مقاصده هي الاوضاع الشخصية للمفردات ومعرفتها موقوفة على معرفة

معنى الوضع واقسامه وغير ذلك مما يذكر في هذا العقد وخصت باللغة مع انهما مباد للصرف ايضا لكونه
باحثا عن الاوضاع النوعية لشدة اختصاصهما بمتن اللغة بناء على ان عامة ما يبحث عنه فيه
هي الاوضاع صراحة ولا كذلك علم الصرف ولان الاصل في الوضع هو الشخصي والنوعي فرع له
سيأتي وجه التقديم اي تقديم هذا العقد على العقدين الاخيرين في اول العقد الثاني حيث قال
هناك ان وجه تقديمهما على علم اللغة لان نظره في الالفاظ باعتبار الوضع الشخصي والاشتقاق في
يأخذ من موضوع شيئا او يرد عليه شيئا ولا شك ان هذا موقوف على الوضع والصرف يبحث
عن احوال الموضوعات بالوضع النوعي وهو مسبوق بالوضع الشخصي يعني ان متن اللغة
ناسب ان يقدم على العلمين لما ذكر فكذا مباديه والاختصار يقال قدم على العقدين الاخيرين
لتوقف معرفة ما يبحث عنه في العلمين من اوضاع الهيئات واخذ بعضها لكلمات من بعض
او رده اليه على ما يذكر في هذا العقد من الوضع واقسامه وما يتعلق بذلك وهو اي متن اللغة
معرفة اوضاع مفردات الكلام العربي وخرج به معرفة المناسبات بين المفردات بالاصالة
والفرعية كما في الاشتقاق ومعرفة اوضاع التراكيب كما في النحو ثم ان المعرفة تطلق مرادفا
للعلم وقد تخص ويقال للادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت
الله تعالى دون علمته وايضا يقال المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين
لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك
المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمص جرى على استعمال
تخصيص المعرفة بالجزئي فقال معرفة اوضاع لان المراد بها الاوضاع الجزئية وظاهر التعريف
منطبق على كون العلم عبارة عن التصديق ويمكن تطبيقه على الاحتمالين الآخرين اعني المسائل
والملكة اي ما يعرف به تلك الاوضاع ولا تقول لا بد من هذا التأويل ولو كان العلم عبارة عن
التصديق لان التصديق الذي كان العلم عبارة عنه هو التصديق بمسائل كلية يعرف بها احكام
الجزئيات واما المعرفة بالامور الجزئية كالاوضاع ههنا فانما تصلح ان تكون ثمرة العلم وفائدة
لا نفسه لانا نقول ذلك انما هو فيما كان مقاصده مسائل كلية لها فروع جزئية كالصرف والنحو
واما ما كان مقاصده قضايا شخصيات كمتن اللغة الباحث عن الاوضاع الجزئية فمعرفة تلك
الشخصيات هي نفسه لا ثمرته كما لا يخفى من حيث موادها اي حال كون تلك المفردات
ناشئة من حيث موادها وجواهرها وهي حروفها المخصوصة واوضاع المفردات من هذه
الحيثية هي الاوضاع الشخصية كاوضاع المصادر والاسماء وبهذا خرج علم الصرف لانه معرفة
اوضاع المفردات من حيث الصور وهي الاوضاع النوعية كما عرفت مرارا ثم انه اشتغل بتعريف
كل من العلوم الثلثة مع انه قد علم مما ذكر في المقدمة تفصيلا بما علم اجمالا رعاية لمراتب الطباع
او بناء على ما ذكرنا من ان المقدمة مرفوعة من ترتيبه الثاني واللغة بالضم مشتقة من اللغا
بفتحتين وهو الصوت ومصدر لغى ايضا اي كما يجيء اسما بمعنى الصوت يقال بائن المجيبة مصدرا
لغي في الكلام اي لهج به اي حرص به وقيل اي تلفظ به لكني لم اجده في اللغة بالكسر فيهما اي
بكسر العين في كل من لغي ولهج يلغى بالفتح في مضارعه لغى كعصا ورحى بالفتح في مصدره
من باب رضي يرضى واصلها اي اللغة لغي على ان يكون ناقصا يائيا او لغو على ان يكون
ناقصا واويا وكلاهما بضم اللام وفتح الغين فانقلب الياء او الواو الفا لتحركه بعد فتحة
ثم حذف لئلا يلتقي مع التنوين الساكن فان قيل اذا كان اللغة من لغي يلغى فكيف يجوز
ان يكون اصلها لغوا قلت اصل الفرح لغو الا انه قلب لواو ياء لتطرفه بعد الكسرة
كما هو القاعدة المقررة في الصرف والهاء في آخر اللغة عوض عن لام الاسم المحذوف وجمعها لغى
بحذف الهاء ورد اللام كما في برة وبرى ولغات بزيادة الالف والتاء ومعناها لغة اي
في اللغة وفيه لطافة اللفظ الموضوع لمعنى سواء كان وضعه باعتبار جوهره او صورته فخرج به

فخرج به المهملات كجسق وقوله المفرد صفة اللفظ واحترز به عن المركب كزيد قائم اذ لا يطلق عليه
اللغة لغة وان اطلق عرفا وانما جعل الافراد صفة اللفظ دون المعنى لان الافراد والتركيب
يعرضان اولا للفظ وبواسطته للمعنى واخره عن صفة الوضع لان افراد اللفظ او تركيبه
فرع كونه موضوعا وانما قال اللفظ الموضوع دون لفظ موضوع كما ذكر ابن الحاجب في تعريف
الكلمة لان المقصود من المعرف والتعريف الماهية لا الافراد والتعريف بلام الجنس نص في
هذا المعنى بخلاف النكرة وبالجملة فاللغة بهذا المعنى مرادف للكلمة ولما امكن ان يقال
ان تعريف اللغة بهذا وحصرها في المفرد مخالف لتعريف ابن الحاجب اياها وتقسيمها الى المفرد
والمركب اشار الى دفعه فقال واما ان ابن الحاجب حد اي عرف في المختصر الاصولي الموضوعات
اللغوية ويقال لها اللغة ايضا بكل لفظ وضع لمعنى لفظ الكل يفيد العموم والاستغراق فلا يصح
ذكره في الحد لانه للماهية من حيث هي هي كما اشرنا ولا يدخل في الماهية من حيث هي عموم
واستغراق ولان الحد يجب صدقه وحمله على كل فرد من افراد المحدود من حيث هو فرد ليس
ولا يصدق الحد بصفة العموم على فرد فاما ان يقال انه لا يحد الموضوع اللغوي بل يحد الموضوعات
اللغوية بصفة العموم والاستغراق فوجب اعتبار صفة العموم في الحد وان كان يوهم ظاهرها
تنافيا بناء على ان استغراق الجمع المعرف باللام مجموعي واستغراق الكل مضافا الى نكرة
افرادي فلا بد من تأويل احدهما بالآخر او يقال حد الموضوع اللغوي لكن الحد هو مدخول
الكل وانما زاد لفظ الكل للتنبيه على ان المحدود صادق على كل ما صدق عليه الحد فهو مانع عن
اخبار المحدود او للاشعار بان الحد والمحدود لا يختص بقوم دون قوم بمعنى انه لو قال
لفظ وضع لمعنى لربما توهم ان هذا الحد انما هو للموضوع اللغوي العربي فلما قال كل لفظ اندفع
الاشكال او بانه لا يعني به جميع ما يتكلم به قوم كما يتبادر حين يقال فلان يعرف لغة العرب
لانه عرف طار بل يقال الكل لفظ هذه لغة بني تميم مثلا بدون قيد المفرد اي حال كون حده
متجاوزا قيد المفرد حيث لم يعتبر فيه وهذا يدل على عدم انحصار اللغة عنده في المفرد وقسمها
اي الموضوعات اللغوية الى المفرد والمركب وهذا صريح في عدم الانحصار فبناء خبر قوله واما
ان ابن الحاجب اي ذلك مبني على ان اللغة كثيرا ما نصب على الظرفية او على المصدرية وعامله
ما يليه وما لتاكيد معنى الكثرة اي حينا كثيرا او اطلاقا كثيرا تطلق في العرف على ما يشمل المفرد
والمركب وكذا يطلق في العرف على جميع ما يتكلم به قوم كما عرفت آنفا وهذا معنى ما في القاموس
ان اللغة اصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم يعني ان ما ذكره ابن الحاجب مبني على المعنى
العرفي وما ذكرنا على الاصل اللغوي فلا منافاة ولهذا اي ولاجل هذا الاطلاق الكثير
تحتاج عند ارادة المعنى الاول وهو اللفظ الموضوع المفرد اي عند ارادة العلم المتعلق به بل يا حقيقة
منه اعني المفرد باعتبار جوهره بحيث لا يشتبه المعنى الاول بالثاني عند المخاطب الى التقييد
متعلق بتحتاج بقولنا متن اللغة بزيادة لفظ المتن فانه لو لم يذكر هذا القيد لاحتمل ان يراد
المعنى الثاني واما اذا ذكر فيكون نصا في ارادة المعنى الاول فهذا التقييد انما احتيج اليه
لاجل وجود الاطلاق الثاني والا فلا التباس ولا احتياج وهي اي اللغة فيه اي في ذلك
القول ملابس بالمعنى الثاني وهو اللفظ الموضوع مطلقا اي العلم المتعلق به الشامل لجميع
اقسام العربية حتى يصح اضافة المتن اليها الا انها تخصصت بالاضافة للمعنى الاول اعني
للعلم الباحث عن جواهر المفردات بخلاف ما لو كانت بالمعنى الثاني فحينئذ يكون من اضافة
الشيء الى نفسه فلا يصح ففي الكلام مسامحة في الموضعين فتفطن فالحاصل ان اللغة كما تطلق
على العلم الباحث عن جواهر المفردات تطلق كثيرا على العلم الباحث عن اللفظ الموضوع مطلقا
وهو شامل لجميع فنون الادب مع ان المقصود الاول فللتنصيص على المراد زيد لفظ المتن
فاللغة بالمعنى الاول ليصح الاضافة الا انها تخصصت للاول بالاضافة ولما عرف اللغة بما ذكر

شرع في تفصيل اجزاء التعريف فقال فاللفظ الصوت وهو كيفية قائمة بالهواء المتموج بسبب قرع عنيف او قلع عنيف وقد يعرض للصوت كيفية بها يتميز عن صوت آخر مماثل في الحدة والثقل تميزا في المسموع واللفظ هو تلك الكيفية العارضة عند بعض وذلك الصوت المكيف عند جماعة من المحققين وهو المختار عند اهل العربية فلذا قال الصوت المقطع اي المتميز في السمع عما يماثل وليس كالحان الطيور واصوات البهائم بوصوله اي بسبب وصوله الى مخرج الحرف متصلا ومشتبها بعضه ببعض المراد بالحرف هو حروف التهجي كالباء والجيم ونحوهما والمخرج هو المكان الذي ينشأ منه الحرف وستعرف تفصيل ذلك في الاشتقاق وادنى ما يطلق عليه اللفظ حرف واحد واما الحركات فليست بلفظ بل كيفية له وانما عدل عن التعريف المشهور اعني ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما لانه دوري حيث اخذ فيه التلفظ الذي هو عبارة عن اتيان اللفظ لا يقال فكذا هذا التعريف لاشتماله على الحرف اذ هو انما يعرف بمعرفة اللفظ لانا نقول حروف التهجي وكذا المخرج مشهور ومعروف قبل هذا التعريف ولو احتاج الى هذا الاعتبار صح اخذه فيه لكن يرد عليه انه غير شامل لكلمات الله تعالى وكذا الكلمات الجمادات كما في المعجزات والكرامات اذ لا يتصور في جنابه تعالى مخرج ولا فم وكذا في الجماد والجواب ان معنى التعريف هو الذي قطع بالفعل بالوصول الى المخرج ولو في بعض الاوقات وتلك الكلمات كذلك فان كلمات الله تعالى مثلا وان لم يكن فيما اذ تكلم بها الله تعالى مقطعة بالوصول الى المخرج لكنها مقطعة كذلك فيما اذا تكلم بها الانسان وهذا مبني على ما يراه الظاهر من اهل العربية من ان الكلمة الواحدة بالشخص يجوز ان يتكلم بها اكثر من واحد واما على رأي ارباب التدقيق من ان الكلمة عرض ففي تشخصها مدخل لتشخص محلها فلا يجوز ان يقوم الكلمة الواحدة الشخصية الا بمتكلم واحد ولا يجوز ان يتكلم بها اكثر من واحد فلا يتمشى هذا الجواب بل الجواب ان يقال المراد بالقطع المقطع نوعه لا شخصه او ما من شانه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج وعلى كلا التقديرين يدخل تلك الكلمات لان نوعها مقطع كذلك ولو ببعض افرادها اعني ما يتكلم بها الانسان من امثالها وكذا من شان اشخاصها ان تقطع كذلك وان لم تقطع بالفعل لا يقال لا حاجة الى هذه التكلفات لان كلمات الله تعالى ليست بالفاظ وكذا كلمات الجمادات كما يدل عليه قوله فيما بعد فلا يقال لفظ الله ولا لفظ الله فلا بأس بخروجها عن التعريف لانا نقول يلزم حينئذ ان لا يكون كلمات الله مثلا كلمات لكون اللفظ ماخوذا في تعريف الكلمة مع انها كلمات بالاتفاق الا ان يعمم اللفظ في تعريف الكلمة مما هو لفظ حقيقة او حكما وهو تكلف واما قوله فيما بعد فمعناه كما سيجيء انه لا ينسب اللفظ الى الله تعالى لسوء الايهام لا لان كلماته ليست من الالفاظ فافهم المقام واصله اي اصل اللفظ بحسب اللغة المصدر بمعنى اخراج ذلك الصوت المقطع بالوصول الى المخرج من الفم ثم نقل الى ذلك الصوت الحاصل بالاخراج لعلاقة السببية هذا وفيه ان بعضهم قال اللفظ في الاصل الرمي مطلقا في القاموس لفظه وبه كضرب وسمع رماه وقال الفاضل العصام هو الرمي من الفم لا الرمي مطلقا كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لانه مجاز صرح به في الاساس انتهى قوله الرمي من الفم اي مطلقا سواء كان رمي كلام منه او رمي غيره نحو اكلت التمرة ولفظت النواة واما كون اللفظ بمعنى اخراج ذلك الصوت من الفم فلم نطلع عليه من احد ولعله اطلع ويمكن ان يراد ان اصله بحسب العرف المصدر اي التلفظ لكن التلفظ بمعنى التكلم وكون التكلم بمعنى الاخراج المذكور منظور فيه فلا يقال لفظ الله على صيغة المصدر بمعنى الصوت المذكور او الخارج ولا لفظ الله على صيغة الماضي لا لعدم كون كلمات الله تعالى من الالفاظ بل لايهام كل منهما لثبوت الفم في جناب الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا بل يقال كلام الله وكلم الله وهذا كما قال الاشاعرة من انه اذا ثبت صفة لله تعالى في نفس الامر لكن كان في اطلاقها عليه ايهام نقص فلا يجوز اطلاقها

اطلاقها عليه فلا يقال الله خالق القردة والخنازير والمفرد سيأتيك تفسيره ان شاء الله تعالى في الاشتقاق وقد اشرنا اليه في المقدمة والوضع لغة جعل الشيء في حيز ومكان معين ثم نقل الى ما نذكر من المعنى الاصطلاحي تصويرا للموضوع بصورة المتحيز وللمعنى بصورة الحيز وكانه لهذا شاع جعل المعاني ظرفا للالفاظ فقيل الكتاب في كذا والباب في كذا وفي الاصطلاح اي اصطلاح اهل العربية لانه في اصطلاح الحكمة بمعنى آخر وهو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض والى الامور الخارجة عنه كهيئة القيام او القعود تعيين الشيء لمعنى سواء كان ذلك الشيء لفظا كزيد وضرب او غير لفظ كنقوش الكتابة وسواء كان التعيين تعيينا شخصيا كوضع المصادر او نوعيا كوضع المشتقات للدلالة وهي كون الشيء بحيث يلزم من الادراك به الادراك بشيء آخر اي لاجل ان يدل ذلك الشيء بعد العلم بتعيينه حال كونه متلبسا بنفسه على شيء وهو المعنى الذي عين له الشيء الاول فالدال الموضوع والمدلول الموضوع له وتعيين الاول بازاء الثاني هو الوضع كما اي هو كالوضع الذي في بعض الالفاظ وهو الالفاظ الحقيقية كالضرب بالنسبة الى الحدث المخصوص والاسد بالنسبة الى الهيكل المحسوس واما الالفاظ المهملة فلا وضع لها اصلا وهو ظاهر وكذا الالفاظ المجازية لا وضع لها بهذا المعنى كما سنبينه ونقوش الكتابة فانها موضوعة بهذا المعنى بازاء الالفاظ وغير ذلك من الدوال الاربع كالعقود والاشارات والنصب فان جميعها موضوعة بهذا المعنى الا انها ليست بالفاظ والمراد بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا فيها اي في تلك الدلالة يعني ان تلك الدلالة مشروطة بالعلم بتعيين الشيء الاول للشيء الثاني كما اشرنا اليه حتى انها اذا لم تحصل لعدم ذلك العلم لا يقدح ذلك في الوضع الا ترى انا نسمع كثيرا من اللغات ولا نفهم معانيها لعدم علمنا بتعيينها لها مع انها موضوعة لها وهذا ظاهر فالمراد بنفسه ان يكون ذلك العلم كافيا في تلك الدلالة بمعنى انه متى علم ذلك التعيين يحصل تلك الدلالة ولا يفتقر اي الدلالة بعد ذلك الى قرينة فهذا تفسير لمعنى الكفاية والقرينة ما نصبه المتكلم للدلالة لا بطريق الوضع على تعيين المعنى المراد او على ان المعنى الحقيقي ليس بمراد وليسمى الاول قرينة معينة وهي تجري في الحقائق والمجازات والثاني قرينة مانعة وهي مختصة بالمجازات وكل واحدة منهما لفظية ان كانت من قبيل الاقوال وحالية ان كانت من قبيل الاحوال والمراد هنا سلب مطلق القرينة في اصل التعريف ان الوضع تعيين الشيء بازاء معنى لاجل انه متى علم ذلك التعيين يدل الاول على الثاني ولا يحتاج الدلالة بعد ذلك الى انضمام ما هو خارج عن الشيء من القرائن اصلا فان قيل فعلى هذا يكون دلالة اللفظ على معناه مثلا اي فهمه منه موقوفة على العلم بتعيين الاول للثاني ومعلوم ان ذلك التعيين لكونه نسبة بينهما يتوقف علمه على فهم كل منهما فيلزم ان يتوقف فهم المعنى على فهم المعنى فقد جاء الدور قلنا ان العلم بالتعيين انما يتوقف على فهم المعنى مطلقا لا على فهمه من اللفظ فلا دور فعلى هذا اي على تقدير ان يكون المراد بنفسه الاستغناء عن القرينة في الدلالة لا يكون اللفظ موضوعا بالمعنى المذكور لمعناه المجازي فان العلم بتعيينه له ليس بكاف في دلالته عليه بل يحتاج الى قرينة فخرج عن التعريف تعيينات المجازات لمعانيها المجازية مطلقا واما كون الاستعارات منها موضوعة لمعانيها المجازية بهذا المعنى فهو ليس بتحقيقي بل مبني على ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه تحقيقا للمبالغة في التشبيه وهذا ما افاده العلامة التفتازاني في شرح التلخيص من ان تعيين المجاز للدلالة عليه بقرينة لكن يستفاد من التلويح ان خروج تعيين المجاز عن هذا التعريف يجب ان يكون بقيد الدلالة وان قيد بنفسه لغو اذ قد حقق فيه ان تعيين المجاز لمعناه ليس للدلالة اذ الدلالة حاصلة بالقرينة سواء كان هذا التعيين او لا فبين كلاميه تناف ويمكن التوفيق بان ما في التلويح

مبني على رأيه وتحقيقه نفسه وما في شرح التلخيص على رأي صاحب التلخيص كما يشعر به سياق كلامه في ذلك
الشرح ووفق بعض المحققين بوجه آخر حاصله ان اللفظ المجازي دلالتين على معناه اصل الدلالة
وهي التي تكفي فيها القرينة ولا تحتاج الى التعيين ونوع آخر من الدلالة وهي الدلالة المعتبرة
في طريق الافادة والاستفادة وهي محتاجة الى التعيين وهذه الدلالة هي المراد بالدلالة الماخوذة
في تعريف الوضع فمعنى كلامه في التلويح ان تعيين المجاز ليس لتحصيل اصل الدلالة فانها حاصلة
من غير تعيين فلو حملت الدلالة في التعريف يكون قيد بنفسه لغوا ومعنى كلامه في شرح التلخيص
ان تعيينه لتحصيل الدلالة المعتبرة لكنه غير كاف فيها بل يحتاج الى انضمام قرينة فاندفع التنافي
هذا ولا يرد النقض على التعريف بخروج اوضاع اسماء الاشارات واخواتها عنه لان العلم
بتعيينها لمعانيها كاف في الدلالة عليها وانما المحتاج الى القرينة تعيين معنى المراد وفرق
ما بينهما وسيجيء ما يتعلق بذلك والوضع بهذا المعنى هو المشهور بين الجمهور ويدور عليه
تقسيم الدلالة الوضعية الى اقسامها واعتبار اشتراك اللفظ وانفراده وترادف الالفاظ
وتباينها الى غير ذلك وبعضهم يحذفون من تعريف الوضع قيد بنفسه ويفسرونه اي الوضع تعيين
الشيء للدلالة على شيء مطلقا سواء كانت بنفسه او بقرينة وباقي القيود كما سبق بعينه ولا يرد
هنا ما سبق من النقض بامثال اسماء الاشارات وهو ظاهر ويقولون اللفظ موضوع
بالوضع النوعي لمعانيه المجازية لانه معين لها للدلالة عليها بقرينة بناء على ما قررنا من
ان المراد الدلالة المعتبرة في الافادة والاستفادة وللمجاز تعيين لاجل هذه الدلالة
وان لم يكن تعيين لاصل الدلالة والحاصل ان لمطلق الوضع معنيين احدهما خاص وهو المعنى
الاول والآخر عام وهو المعنى الثاني فبالمعنى الاول ليس للفظ وضع اصلا لمعناه المجازي
وهذا ما قال الشريف العلامة وليس للمجاز وضع شخصي ولا نوعي وان وجب فيه علاقة معتبرة
بحسب نوعها وبالمعنى الثاني له وضع نوعي كوضع المشتقات كما ستعرف وبهذا اندفع التنافي
بين كلامي العلامة التفتازاني حيث اثبت في التلويح الوضع للمجاز وسماه فائدة جليلة
وانكره في شرح المفتاح حيث قال لم يثبت ممن يوثق به القول بكون المجاز موضوعا وانما
قالوا انه لا بد فيه من اعتبار نوع العلاقة ففهم منه البعض ان هذا معنى الوضع الحقيقي ولم
ينتبه لاشتراط عدم القرينة وذلك لان ما اثبته هو المعنى الثاني وما انكره هو الاول ويمكن
التوفيق بينهما بوقوعهما في العالمين فتدبر واما ما قيل من ان الوضع مشترك بين معنيين
تعيين اللفظ بازاء المعنى وتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه ففيه ان هذا تعريف لقسم
الوضع اي وضع اللفظ لا لمطلق الوضع كما يستفاد من كلامهم في غير موضع لكن فرق بين
الالفاظ الحقيقية والمجازية في الوضع فان الاولى موضوعة بوضع اول اي ليس بمشروط
بوضع سابق والثانية بوضع ثان دون وضع اول اي متجاوزا وضعا اول وهو في الاصل
ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت
في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد
الى حد وتخطى حكم الى حكم وانما كان وضع المجاز ثانويا لان المجاز مشروط بسبق وضع
للمعنى الحقيقي لانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة فما لم يكن للفظ وضع
حقيقي لا يتصور له وضع مجازي وهذا مما لا شبهة فيه نعم اختلفوا في ان المجاز مستلزم
للحقيقة ام لا بمعنى ان استعمال اللفظ في معنى مجازي مشروط بسبق استعماله في
معنى حقيقي ام لا لكن بين الوضع والاستعمال بون بعيد ومقصودنا هنا اي في مقام
تعريف اللغة وضع الالفاظ لا مطلق الوضع لعدم تعلق الغرض بمثل نقوش الكتابة وغيرها
من الموضوعات الغير اللفظية فنريد من اطلاقنا الوضع في هذه المباحث اي المباحث
الآتية اياه اي وضع الالفاظ والكلام فيه مفتقر الى زيادة بسط لتفصيل اقسامه من الوضع


الوضع الشخصي والنوعي والوضع الخاص والعام والوضع القصدي والضمني ولاثبات الحاجة الى الوضع
بان نسبة اللفظ الى جميع المعاني على السوية فدلالته على بعض دون بعض انما هو بتعيين
الواضع المخصص له بازاء الاول دون الثاني وتعيينه اي تعيين الواضع بانه هو الله تعالى
او العبد او مجموعهما ولم يعد الجار فيه لانه مع الاثبات يذكر في مبحث واحد ولطريق ثبوت
الوضع بانه هو النقل لا غير ولتفصيل اقسام الموضوع من المشترك والمنقول والمرادف ونحوها
ولتقسيم الموضوع له بانه هو المعنى او اللفظ ولبيان الحكمة في الوضع بانها هي اعلام ما في الضمير
من المعدومات والمعقولات والمغيبات بما هو خفيف المؤنة وهي العبارات وانما احتيج
الى البسط ذلك لاحتوائها اي لاشتمال الامور المذكورة على فوائد جليلة فنجعله اي الكلام
في مبحث الوضع بستة اسماط لبيان الامور الستة على الترتيب المذكور ووجه الترتيب
يعرف بادنى تأمل السمط الاول هو بكسر السين وسكون الميم خيط ينظم فيه اللآلي والدرر
ما دام كذلك شبه الطائفة المخصوصة من اجزاء كتابه بذلك في النفاسة وحسن الترتيب
فاستعار لها اسم السمط لتفصيل اقسامه اي الوضع الوضع اما شخصي او نوعي هذا تقسيم
للوضع باعتبار اللفظ الموضوع ولما كان اللفظ اقدم بالنسبة الى السامع قدم هذا التقسيم
على ما بعده من تقسيم الوضع باعتبار الموضوع له والمراد من الوضع الشخصي ان يتخيل الواضع
لفظا خاصا اي بخصوصه وتشخصه او الفاظا مخصوصة كذلك فخرج الوضع النوعي لان
تخيل اللفظ فيه ليس بخصوصه بل بعنوان اجمالي كما نطلع عليه ويتصور معنى معينا اما جزئيا اذ بمفهوم
يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه او كليا لا يمنع تصوره عن ذلك ولما كان اللفظ من قبيل
المحسوسات والمعنى من قبيل المعقولات نسب الى الاول التخيل الذي هو ادراك المحسوس
والى الثاني التصور الذي هو ادراك المعقول ويعين اللفظ المتخيل بخصوصه او الالفاظ
المتخيلة بخصوصها لعين ذلك المعنى المتصور فان كان جزئيا فظاهر وان كان كليا فالتعيين
لنفسه لا لما صدق عليه من الافراد كزيد فيما عين بخصوصه لمعنى جزئي وكعمرو واحد اذا وضعا
لشخص احد ورجل وضرب فيما عين بخصوصه لمعنى كلي اسمي او مصدري وكالانسان والبشر
لمعنى الحيوان الناطق والقعود والجلوس للحدث المخصوص او يعين لكل واحد مما يصدق عليه
ذلك المعنى الكلي لا لنفسه بل يكون هو آلة لملاحظة ما يصدق هو عليه من الافراد فالمعنى المتصور
في الاولين نفس الموضوع له وفي الاخير آلة لملاحظته كما في المضمرات واخواتها من اسماء
الاشارة والموصولات ونحوها فان انا مثلا موضوع لكل ما يصدق عليه مفهوم المتكلم وحده
لا لذات هذا المفهوم الكلي وكذا هذا موضوع بخصوصه لكل ما يصدق عليه مفهوم المشار اليه المفرد
المذكر لا لنفس هذا المفهوم وكقعد وجلس لنسب الحدث المخصوص الى فواعل معينة في الزمان
الماضي وهذا اي كون المضمرات واخواتها من القسم الثالث مبني على ما يتضح من بعد من
تقسيم الوضع باعتبار الموضوع له فقد اشار في هذا التعريف الى ان الوضع الشخصي يجري فيه
جميع الاقسام الثلثة الآتية باعتبار الموضوع له فان قلت ان لفظ الرجل او الضرب القائم
بزيد مثلا غير ما يقوم بعمرو وبكر وغيرهما من امثال ذلك اللفظ بالشخص لما تقرر في محله
ان تشخص الاعراض بتشخص محالها فكل ما فرضته موضوعا بالوضع الشخصي فهو ليس بملحوظ
بخصوصه بل بمفهوم كلي اجمالي كلفظ الضرب الشامل لما هو القائم بزيد وعمرو وغير ذلك فلا
يكون وضع شخصي اصلا قلت هذا التقسيم مبني على ما يراه اهل العربية من ان اللفظ القائم
بشخص فهو متحد بالذات بما يقوم بشخص آخر من امثال ذلك اللفظ والتغاير انما هو باعتبار
كزيد المتمكن في البيت والصحراء واما في التحقيق فالوضع لا يكون الا نوعيا او اقول ان الموضوع
هنا ليس الالفاظ الجزئية حتى يرد الاشكال بل اللفظ الكلي الموجود في ضمنها كلفظ الضرب المطلق
الموجود في ضمن هذا وذاك وذلك الكلي ملحوظ بخصوصه او اقول ان معنى قولنا يلاحظ اللفظ

بخصوصه انه يلاحظ بخصوص نوعه لا بخصوص شخصه بمعنى ان الموضوع بالوضع الشخصي لا بد ان يكون
شخصا ملحوظا حين الوضع بنوع كلي شامل له ولامثاله واما الوضع النوعي فلا بد ان يكون
الموضوع فيه نوعا ملحوظا بجنس شامل له ولسائر الانواع فانا اذا قلنا كل ما يكون على وزن
فاعل فهو لكذا فالفاعل جنس لوحظ به لفظ عالم وكاتب وعارف مثلا وهي انواع متباينة من
الالفاظ فاتضح الفرق واندفع الاشكال فيترتب على هذا الوضع اي الوضع الشخصي امران
احدهما انفهام ذلك المعنى المتصور من اللفظ ان كان هو نفس الموضوع له كليا كان
او جزئيا كما في الاولين او انفهام فرد منه اي من افراد ذلك المعنى ان كان الموضوع له ما يصدق
هو عليه لا نفسه كما في الثالث بعد العلم به اي بالوضع لذلك المعنى اولفرد منه تفصيلا لما عرفت ان
دلالة اللفظ على المعنى وانفهامه منه مشروط بسبق العلم بالوضع الا ان العلم بالوضع التفصيلي
يحصل في الاولين بمجرد قول الواضع هذا اللفظ موضوع لكذا بخلاف الثالث اذ لا يفيد قوله
هذا اللفظ موضوع لكل واحد من المشخصات العلم بوضع اللفظ لشيء من المشخصات تفصيلا
بل هذه قضية اذا حفظها متعلم الوضع تمكن من العلم بالوضع لكل مدلول تمكنا تاما حتى اذا
استعمل اللفظ في واحد بخصوصه وحضر في ذهن المتعلم هذا الواحد تنبه بحكم القضية المذكورة
ان هذا الواحد مما وضع له اللفظ فانتقل بسبب هذا العلم الحادث بالوضع من اللفظ الى
هذا الواحد والآخر من ذينك الامرين جواز استعمال هذا اللفظ بخصوصه في عين ذلك المعنى
او في فرد من افراده ضرورة ان وضع اللفظ لمعنى مصحح لاطلاقه عليه لا غير وهو من الظروف
المبنية المنقطعة عن الاضافة في محل اسم لا وخبره محذوف اي لا غير الاستعمال المذكور
موجود وحاصله لا يترتب على هذا الوضع جواز استعمال غير هذا اللفظ في معنى لان جواز
استعمال لفظ في معنى فرع على وضعه له اولما يناسبه ومعلوم ان وضع لفظ بخصوصه لمعنى لا يستلزم
وضع لفظ آخر اصلا حتى يترتب على وضع الاول جواز استعمال الثاني بل لا بد لاستعماله في معناه
من وضع الآخر له برأسه مثلا لا يترتب على وضع الضرب لمعناه جواز استعمال القتل في معنى
القتل بل لا بد له من وضع القتل له مستقلا والمراد من الوضع النوعي ان يتصور الواضع
الفاظا غير معدودة بمفهوم اجمالي ويتصور معاني غير معدودة كذلك ويعين كلا من الاولى
بازاء كل واحد من الثانية على انقسام الاحاد الى الاحاد بحكم اجمالي وهذا معنى قوله ان ثبت
من الواضع حكم كلي صورة اذ ليس الغرض من هذا القول التصديق بثبوت الوضع والتعيين
بل انشاؤه واحداثه وكذا الكلام في سائر الاوضاع فانه اذا قال الواضع الضرب موضوع
لمعنى كذا مثلا فليس الغرض منه التصديق والاخبار بثبوت الوضع والتعيين بل انشاؤهما
واحداثهما كما ان الغرض من قولنا بعت واشتريت انشاء البيع والشراء بان كل لفظ يكون
ملابسا بصفة كذا متعين للدلالة بنفسه على كذا اي متعين لكذا للدلالة عليه من غير قرينة
فعلى هذا اخرج المجاز زعم ان يكون موضوعا بالوضع النوعي ايضا وحقيقته ان يتصور الواضع
الفاظا غير محصورة بمفهوم اجمالي شامل لكل منها ويتصور معنى واحدا معينا جزئيا او كليا
او معاني غير محصورة مندرجة تحت مفهوم كلي اجمالي ملحوظة بها حين الوضع ويعين جميع
تلك الالفاظ بحكم اجمالي لذلك المعنى الجزئي او الكلي نفسه فعلى التقدير يكون تلك الالفاظ
مترادفة او لتلك الافراد الغير المحصورة فح اما ان يوضع كل من تلك الالفاظ لكل من تلك
الافراد فيكون الالفاظ مترادفة ايضا او يوضع لفظ لفرد ولفظ آخر لفرد آخر ولفظ ثالث
لفرد ثالث وهكذا على انقسام الاحاد الى الاحاد فيكون تلك الالفاظ متباينة فالاقسام
الثلثة باعتبار الموضوع له كما تجري في الوضع الشخصي كما مر تجري في الوضع النوعي بحسب الاحتمال
العقلي لكن كل من تلك الاقسام متحقق ومعلوم الثبوت في الشخصي دون النوعي فان المتحقق
فيه منها ليس الا القسم الاخير اعني ان يكون الموضوع له معاني غير محصورة متصورة بمفهوم اجمالي



اجمالي بل القسم الثاني منه اعني ان يكون الوضع لتلك المعاني بطريق انقسام الاحاد الى الاحاد ولذا
فسره به اولا وسيجيء من المص اشارة اليه واما الوضع الشخصي فالقسم الاخير فيه ليس الا
بان يوضع لكل من المعاني الغير المحصورة لفظ واحد مخصوص او الفاظ معدودة مخصوصة على ان
يكون مترادفة ثم ان كل واحد من تلك الافراد في الوضع النوعي اما ان يكون طائفة مخصوصة
من المعاني مشتملة على احاد غير محصورة فيوضع كل من تلك الالفاظ لمعان غير محصورة كما في الافعال
واما ان يكون معنى واحدا في نفسه جزئي او كلي فيكون لكل من الالفاظ وضع لمعنى واحد كما في غير
الافعال واما في الوضع الشخصي فلا يكون الا الثاني فافهم هذا المجمل وسيفصل الكلام حقه من
التحقيق والتفصيل فلا تعجل وهو كان قال الواضع مثلا كل اسم ثلاثي غيّر الى وزن فعيل بضم الاول
وفتح الثاني وسكون الياء فانه متعين للدلالة على تصغير معنى اصله اي اصل هذا الاسم فان لهذا
حكم كلي اجمالي اندرج في موضوعه جميع ما يكون على فعيل من المصغرات الغير المتناهية ووضعت
جميعها لمعانيها اجمالا بان يوضع رجيل لتصغير معنى الرجل وضريب لتصغير معنى الضرب وهكذا او
كان قال كل اسم الحق باخره ياء مشددة فانه متعين للدلالة على النسبة الى معنى الملحق به ففي ضمن
هذا الوضع وضع لفظ بصري للنسبة الى معنى البصرة وكوفي للنسبة الى معنى الكوفة الى غير ذلك
من اسماء النسبة وكان قال كل اسم الحق باخره الف ونون في حال رفعه مثل مسلمان في جاءني
مسلمان وياء مفتوح ما قبلها ونون في حال نصبه وجره كمسلمين في رأيت مسلمين ومررت بمسلمين
فانه متعين للدلالة على اثنين من افراد معنى الملحق به ففي ضمن هذا وضع لفظ مسلمان ومسلمين
للدلالة على اثنين من افراد المسلم ولفظ كاتبان او كاتبين للدلالة على اثنين من افراد الكاتب
الى غير ذلك من المثنيات ويترتب على هذا الوضع اي الوضع النوعي جواز استعمال الفاظ غير معدودة
في معان غير محصورة قد عرفت مما ذكرنا ان هذا من قبيل انقسام الاحاد على الاحاد كما في ركب القوم
دوابهم اي استعمال لفظ في معنى ولفظ آخر في معنى آخر وهكذا فلا يلزم ان يكون لكل لفظ معان
غير متناهية وذلك لانه لما كان هذا الوضع حكما كليا على الفاظ غير متناهية بالوضع لمعان غير متناهية
ثبت في ضمنه وضع كل من تلك الالفاظ لمعناه اجمالا ولا شك ان وضع اللفظ لمعنى ولو اجمالا
مجوز لاستعماله فيه واطلاقه عليه ولا يحتاج فيه الى وضعه بخصوصه فيترتب على قولنا كل مثنى
فهو موضوع للدلالة على فردين من افراد مفرده جواز استعمال مسلمان في اثنين من افراد
المسلم ورجلان في اثنين من افراد الرجال وهكذا بخلاف الوضع الشخصي كما عرفت وكذا
يترتب على هذا الوضع ان ينفهم من اللفظ فرد من افراد المعنى المتصور حين الوضع بعد العلم
لا انفهام ذلك المعنى نفسه ولعله تركه اعتمادا على فهم المتعلم اياه مما ذكر فتذكر ووضع جميع
ما يدل بالهيئة افرادية كانت وهي المبحوث عنها في الصرف او تركيبية وهي المبحوث عنها
في النحو ونحوه اشارة الى الاول بقوله كالجميع وكذا المثنى المنسوب والمصغر تركها لانفهامها
من الامثلة السابقة واكثر المشتقات من الاسماء كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
الى غير ذلك والافعال من الماضي والمضارع والامر والنهي وغيرها والى الثاني بقوله وكل المركبات
سواء كان تاما او ناقصا خبريا او انشائيا تقييديا او غيره من هذا القبيل اي الوضع النوعي
كان يقول كل ما غير الى وزن فعال او فاعلون مثلا فانه متعين للدلالة على اكثر من اثنين من افراد
مفرده فبهذا وضع الرجال لاكثر من اثنين من افراد الرجال وكذا الضاربون لاكثر من اثنين
من افراد الضارب وهكذا او كل ما يكون على هيئة زيد فاعل فهو متعين للدلالة على ثبوت محموله
لموضوعه فبهذا وضع زيد قائم لهذه النسبة الجزئية وعمرو قاعد لتلك النسبة وهكذا او كل ما يكون
على هيئة غلام زيد فانه متعين لاختصاص الاول بالثاني فبهذا وضع دار زيد لهذا الاختصاص وبيت
عمرو لذاك الاختصاص وقس وكذا الكلام في المشتقات من الاسماء والافعال الا ان بينهما فرقا
من جهة ان كلا من الاسماء موضوع بهذا الوضع لمعنى واحد كلي كان يقول كل ما يكون على هيئة الفاعل

فهو موضوع لذات ثبت له مدلول مصدره فبهذا وضع الضارب لذات ثبت له الضرب والكاتب لذات
ثبت له الكتابة الى غير ذلك وكل من تلك المفهومات معنى واحد كلى بخلاف الافعال فان كلا
منها موضوع بهذا الوضع لمعان جزئية غير متناهية لانه يقول كل ما يكون على هيئة فعل فهو
موضوع لنسبة مدلول مصدره الى فاعل معين فى الزمان الماضى فبهذا وضع ضرب لنسبة حدث
الضرب الى فواعل معينة غير متناهية كما فى ضرب زيد وضرب عمرو وضرب بكر وهكذا وكذا
وضع قتل لنسبة حدث القتل الى تلك الفواعل كما فى قتل زيد وقتل بشر وقتل خالد و
هكذا الى ما لا يتناهى هذا على ما هو المختار عند المحققين من ان صيغ الافعال موضوعة
للنسب الى فواعل معينة واما على ما هو رأى الجمهور من انها موضوعة لنسبة الى فاعل ما فما
وضع له كل من الافعال معنى واحد كلى ايضا فلا فرق بينها وبين الاسماء من هذه الجهة وانما
قال اكثر المشتقات لان منها ما يكون وضعه شخصيا لا نوعيا كالمجنون والجن فانهما موضوعان
لمعنييهما المشهورين بالوضع الشخصى مع انهما مشتقان من الجن بالفتح بمعنى الستر كما سيجئ
فى الاشتقاق وانما كان وضع الهيئات وضعا نوعيا لان جواهر الكلمات وان كانت متناهية
لكن الهيئات العارضة لها غير متناهية من كل نوع اذ يعرض لحروف مخصوصة هيئات متفاوتة
فيتعذر ملاحظتها تفصيلا حتى توضع بالوضع الشخصى مع ان الوضع الاجمالى كاف فى الغرض
قال بعض الفضلاء كما انهم فى وضع زيد لا يحتاجون الى الوضع النوعى مع تعدده بتعدد التلفظات
فكذلك يمكن ان لا يحتاج فى وضع صيغة الفاعل مثلا لذات نسب اليه المصدر ما اشتق منه اللفظ
الذى فيه هذه الهيئة فان تعدد هيئة الفاعل باعتبار الحلول فى جواهر اسماء الفاعل كتعدد زيد
باعتبار تعدد التلفظات فالقول بالوضع النوعى قول بلا دليل اقول فيه نظر لان الهيئة ليست
مستقلة فى التلفظ بل تلفظها تابع لتلفظ ما يحل هى فيه من جواهر الكلمات فلا جرم
ان الهيئة القائمة بمادة مخصوصة كضارب متميزة شخصا فى السمع عن الهيئة القائمة بمادة
اخرى ككاتب فلا مجال الى القول بان تلك الهيئات متحدة بالشخص ولا كذلك لفظ زيد
باعتبار التلفظات فظهر الفرق ما ذكر من تعريف الوضع النوعى كان على رأى من يأخذ فى تعريف
مطلق الوضع قيد بنفسه ومن يحذف من التعريف قيد بنفسه ويقول الوضع تعيين الشئ
للدلالة على شئ مطلقا كما مر يكون عنده فى المجاز ايضا كما فى الحقائق وضع نوعى فينقسم الوضع
النوعى الى قسمين احدهما ما ذكرنا وهو ان يثبت من الواضع حكم كلى بان كل لفظ يكون بصفة
كذا فهو معين للدلالة بنفسه على كذا وهذا فى الالفاظ الحقيقية والثانى وهو فى الالفاظ
المجازية ان يقول الواضع كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى وهو معناه الحقيقى سواء كان
تعيينه بوضع شخصى كما فى المصادر واسماء الاجناس او نوعى بالمعنى الاول المذكور آنفا كما فى المشتقات
والمركبات فهو اى ذلك اللفظ عند تحقق القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما تعلق
بذلك المعنى تعلقا مخصوصا بان يكون بين ذلك المعنى وما يتعلق به علاقة من العلاقات
المعتبرة فى المجاز ودال عليه فبهذا الوضع الاجمالى وضع لفظ الاسد فى قولنا رأيت اسدا
فى الحمام لمعناه المجازى وهو الرجل الشجاع لانه لفظ موضوع بالوضع الشخصى لمعنى وهو الحيوان
المفترس وكان بينه وبين الرجل الشجاع تعلق خاص وهو الشجاعة وقد تحقق قرينة مانعة
عن ارادة الاول وهى لفظ الحمام فلفظ الاسد متعين لذلك المعنى المجازى ودال عليه بواسطة
تلك القرينة وكذا وضع لفظ قاتل فى قولنا زيد قاتل حين يرى اثر الضرب لا القتل لمعناه
المجازى وهو الضارب بالضرب الشديد لانه موضوع بالوضع النوعى لمعنى القاتل وكان بينه
وبين ذلك المجازى تعلق خاص هو المشابهة او السببية وقد تحقق قرينة مانعة من الاول
وهى رؤية اثر الضرب لا القتل فلفظ القاتل متعين للمعنى المجازى ودال عليه بواسطة تلك
القرينة وهكذا وكذا وضع قولنا رحمه الله فى قولنا مات فلان رحمه الله للدعاء بالرحمة لانه



لانه موضوع بالوضع النوعى للاخبار بالرحمة وكان بينه وبين المعنى الاول تعلق خاص وهو
السببية اذ الدعاء بالرحمة سبب لحصولها المؤدى الى الاخبار وقد وجدت قرينة مانعة
عن ارادة الاخبار وهى عدم العلم بتعلق رحمة الله تعالى بذلك الميت فتعين المركب
الموضوع للاخبار اعنى رحمه الله للدعاء بالنوع ودال عليه بالقرينة وعلى هذا فقس وينبغى
ان يعلم ان قوله ان يقول الواضع مجرد كناية عن التعيين لانه انما يظهر به غالبا او هو بمعنى
القول النفسى فلا يرد انه يستفاد من هذه العبارة ان الوضع ليس هو التعيين لشئ مطلقا
بل التعيين بحيث يصير متعينا عند الغير لذلك فلو عين احد فى نفسه علامة لشئ لم يكن موضوعا له
ما لم يعلم به الغير ولم يجعله عند الغير متعينا كذلك مع ان اعلام الغير ليس بشرط فى التعيين
ليسمى وضعا بناء على اشتهار تعريفه بمجرد التعيين ثم قصد توضيح معنى الدلالة عند القرينة
فقال بمعنى انه اى ما يتعلق بذلك المعنى يفهم منه اى من ذلك اللفظ بواسطة القرينة
لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع هذا التعيين لكان انفهام المعنى المجازى
من اللفظ والدلالة عليه باقيا بحالها الا ترى انك اذا سمعت لفظ الحمام فى قولنا رأيت
اسدا فى الحمام تفهم من الاسد معنى الرجل الشجاع ولو لم تعلم تعيين الواضع له بازاء ذلك
المعنى فلو كان انفهامه بواسطة التعيين لما كان الامر كذلك ولما كان هنا مظنة ان يقال
اذا كانت الدلالة على المعانى المجازية بواسطة القرائن من غير مدخلية فيها لتعيين
الالفاظ المجازية بازاء تلك المعانى فلا فائدة فى ذلك التعيين اصلا فكيف يصدر عن
الواضع الحكيم اشار الى دفعه بقوله وانما فائدة هذا التعيين جواز استعمال اللفظ فى هذا المعنى
المجازى وحاصله انا لا نسلم ذلك بل فيه فائدة جليلة هى جواز استعمال الالفاظ فى
معانيها المجازية فانه موقوف على تعيينها لها اذ لا يجترئ على استعمال اللغات بدون اذن
من الواضع هذا معنى ما قيل ان الواضع اعتبر نوع العلاقة فى المجازات اقول اذا حصلت
الدلالة على المعانى المجازية بواسطة القرائن من غير حاجة الى تعيين الالفاظ بازائها و
كانت فائدة التعيين انما هى جواز الاستعمال كما ذكر لا يكون تعيينها لاجل الدلالة عليها
فلا يدخل فى الوضع بالمعنى الثانى اعنى تعيين شئ للدلالة على شئ وكذا يخرج عن تعريف
الوضع بالمعنى الاول اعنى تعيين شئ للدلالة بنفسه على شئ بقيد للدلالة من غير حاجة
الى قيد بنفسه مع ان كلامه فيما سبق صريح فى خلاف كل من ذلك ويمكن ان يجاب بان المراد
بالدلالة فى التعريفين هى الدلالة المعتبرة فى طريق الافادة والاستفادة وهذه الدلالة
تحتاج الى تعيين الالفاظ لمعانيها مطلقا وان لم يستعمل فيها ذلك التعيين فى المجازات
وما نفى احتياجها الى التعيين ههنا هى اصل الدلالة لكفاية القرينة فيها فلا مخالفة وقد
اشرنا الى هذا فيما سبق او يقال ان اللام الجارة فى قيد للدلالة فى التعريفين للعاقبة لا
للتعليل كما فى قوله لدوا للموت وابنوا للخراب فح يدخل تعيين المجازات فى التعريف الثانى
ولا يفتقر الى اخراجه عن التعريف الاول الى قيد بنفسه فح اعلم ان كون وضع المجازات على
تقدير ثبوته وضعا نوعيا انما هو اذا كان المعتبر فيها نوع العلاقة كما هو المذهب المنصور بين
الجمهور واما اذا كان المعتبر شخص العلاقة كما ذهب اليه البعض فوضع المجازات وضع شخصى
ففى الوضع النوعى شرع فى تفصيل الفرق بين الوضعين من وجوه ثلثة وقد عرفت الفرق
بغير هذه الوجوه فتذكر ليس خصوص الموضوع اشارة الى الوجه الاول ولا خصوص الموضوع له
اشارة الى الوجه الثانى ملحوظا للواضع حين الوضع بالتفصيل بان يلاحظ الموضوع بعينه
ممتازا عما عداه كما فى الوضع الشخصى وكذا الموضوع له بل لا يتيسر ولا يمكن له اى للواضع
ملاحظة احدهما اى شئ من الموضوع والموضوع له كذلك اى بطريق التفصيل لما عرفت
ان كلا من الموضوع والموضوع له فى هذا الوضع امور غير متناهية وتصور غير المتناهى فى زمان

متناه بطريق التفصيل محال بل يلاحظ الالفاظ الغير المتناهية بوجه اجمالي شامل لجميعها وكذا المعاني
الغير المتناهية فيضع الاولى بازاء الثانية دفعة ولهذا كان هذا الوضع حكما كليا ولا يرد عليه ان
هيئة الماضي موضوعة بالوضع النوعي للزمان الماضي مطلقا وكذا هيئة المضارع للزمان المستقبل
او الحال كذلك مع ان كلا من تلك الازمنة معنى واحد كلي لان الزمان ليس تمام معنى الهيئة
بل جزؤه لانها موضوعة لمجموع الزمان والنسبة ولا شك ان النسب لاحداث مختلفة متكثرة
فلا يكون الموضوع له هناك معنى واحدا بل امورا غير متناهية وبالجملة وضع الالفاظ الغير المتناهية
الملحوظة اجمالا لمعنى واحد كلي او جزئي متصور بخصوصه او لمعاني متعددة متصورة كذلك وان
كان جائزا عقلا لكنه ليس بمتحقق وثابت قطعا بل المتحقق وضع تلك الالفاظ لمعان غير متناهية
بحكم اجمالي كما اشرنا اليه ولهذا قال الفاضل العصام وغيره من الفضلاء الاعلام الوضع النوعي
لا يكون الا من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص وستعرفه وليس وهذا اشارة الى الوجه
الثالث ايضا اي كما لم يكن شيء من الطرفين ملحوظا تفصيلا شيء من الموضوع له بالوضع
النوعي مشخصا اي جزئيا حقيقيا بل هو معنى كلي دائما اتفاقا وفيه نظر فان وضع الافعال
وكذا المركبات مثل زيد قام نوعي كما ذكره مع ان معانيها جزئية مشخصة لدخول النسبة الجزئية
فيها نعم آلة الوضع في هذا الوضع لا بد ان يكون كليا لكن فرق بين آلة الوضع وبين الموضوع
والجواب ان ليس المراد بكون النسبة المعتبرة في الافعال والمركبات جزئية كونها بحيث
يمتنع تصورها من وقوع الشركة فيها على ما هو مقابل الكلية بل كونها معنى لا يستقل بالمفهومية
ويكون ملحوظا تبعية الغير كما في معاني الحروف وهذا لا ينافي كليتها بمعنى ان لا يمنع تصورها
من وقوع الشركة فيها بل تلك النسب وكذا معاني الحروف كليات في انفسها كما قال بعض
الافاضل كون الحرف موضوعا لمعان شخصية يرده قولنا سيري من البصرة الى الكوفة
خير من سيري من الكوفة الى البصرة فان الابتداء والانتهاء المفهومين ههنا كليان يندرج تحتهما
ابتداءات وانتهاءات شتى وان لم يمكن ان يحملا من حيث هما معنى الحرف على شيء اذ الكلية
امكان فرض الاشتراك نظرا الى ذات المفهوم والامكان ثابت لهذين المفهومين نظرا الى
ذاتهما وان لم يثبت لهما من حيث هما معنى الحرف وكذلك النسبة المعتبرة في مفهوم الفعل
يحتمل نسبا متعددة فان نسبة القيام الى زيد في قام زيد يحتمل النسبة اليه في الصباح ونسبة
اليه في المساء الى غير ذلك ولما كان الحدث والنسبة والزمان في مفهوم الفعل كليات لا اشكال
جعل مفهوم الفعل كليا لكن يرد عليه ما قال الفاضل العصام من ان الابتداء الذي هو نسبة
بين السير المطلق والبصرة غير الابتداء الذي هو نسبة بين السير الجزئي والبصرة فان النسبة المطلق
الى شيء مباينة لنسبة فرد منه اليه والنسب تتغير بتغير الاطراف سواء كان تغير الطرف
بتبديل جزئي بكلي او مباين وكذلك نسبة القيام في الزمان الماضي مطلقا الى زيد غير نسبة القيام
المختص بالصباح في الزمان الماضي الى زيد وان كان ذلك القيام المختص فرد القيام المطلق
والحاصل ان النسب امور اعتبارية ينتزعها العقل ويعتبرها بين الاشياء فما ينتزعه منها ويعتبر
بين المطلق وشيء لا يصدق على ما ينتزعه ويعتبر بين فرد من ذلك المطلق وشيء انتهى الا
ان يقال ان كون النسبة جزئية لا ينافي كون معاني الافعال والمركبات كليات لان جزئية
الجزء لا يستلزم جزئية الكل كما قال ذلك الفاضل هذا واما كون الموضوع بالوضع النوعي مشخصا
فمتفق عليه كما في الوضع الشخصي الا انه في الاول ملحوظ بمفهوم كلي وهو لا ينافي كونه مشخصا
في نفسه كزيد المتصور بمفهوم الانسان بخلاف الوضع الشخصي فان الاول وهو الموضوع
فيه ملحوظ مفصلا اي بخصوصه لا بمفهوم اجمالي لكونه فيه لفظا خاصا او الفاظا مخصوصة
ومتشخصا لان اللفظ المخصوص كالضرب مثلا يمتنع اشتراكه بين كثيرين ولهذا كان
الوضع الشخصي قضية شخصية لكن هذا مبني على ما جرى عليه اهل العربية من ان اللفظ الواحد



الواحد كزيد مثلا اذا صدر عن اشخاص عديدة فالصادر عن احدهم هو بعينه الصادر عن الآخر واما
على التدقيق الفلسفي من ان الصادرين مختلفان بالشخص فلا يكون الموضوع في الوضع الشخصي
مشخصا ايضا كما اشرنا اليه والثاني اي الموضوع له ملحوظ حال كونه مفصلا اي ملاحظة
تفصيلية بعضه نائب فاعل لملحوظ او مبتدأ خبره محذوف اي بعضه ملحوظ كذلك اتفاقا
بين المتقدمين والمتأخرين وهذا فيما كان الموضوع له معنى معينا جزئيا او كليا كزيد والرجل
وبعضه ملحوظ كذلك على رأي دون رأي وهذا في وضع المضمرات وامثالها فانها عند المتقدمين
موضوعات لمفهومات كلية بشرط الاستعمال في الجزئيات وتلك المفهومات ملحوظة بخصوصها
تفصيلا واما عند المتأخرين فهي موضوعات للجزئيات الغير المتناهية وهي ملحوظة اجمالا لا بخصوصها
ومشخص كثيرا بالاتفاق اما عند القائلين بان امثال المضمرات موضوعة للجزئيات بالوضع
الشخصي فظاهر لان ما وضعت له اسماء الاشارة منها مثلا اشخاص غير متناهية والمعاني
الكلية التي وضعت لها الالفاظ بذلك الوضع متناهية ولا شك ان الاولى وحدها اكثر من متناهية
فاذا اعتبر معها المعاني الشخصية التي وضعت لها الاعلام كذلك فبالطريق الاولى واما عند
القائلين بان امثالها موضوعة للمفهومات الكلية فلان الظاهر ان المعاني الشخصية التي
وضعت لها الالفاظ بذلك الوضع اكثر من المعاني الكلية التي كانت كذلك وان كان كل
منهما متناهية فلذلك اي لاجل ان الموضوع في الثاني ملحوظ بخصوصه وتشخصه وفي الاول
ملحوظ بعمومه ومفهوم كلي او لاجل ان الموضوع له في الثاني ملحوظ بخصوصه وبطريق التفصيل
وفي الاول ملحوظ بمفهوم كلي وبطريق الاجمال او لاجل ان الموضوع له في الثاني مشخص
كثيرا وفي الاول كلي دائما ولاجل جميع ذلك سميناه اي الثاني وضعا شخصيا والآخر وهو
الاول وضعا نوعيا فعلى الشق الاول يكون المراد بالشخص الجزئي الحقيقي وبالنوع الكلي
مطلقا او النوعي العرفي اي الكلي المقيد بكلي آخر مثل كل لفظ يكون بصفة كذا ويكون النسبة
نسبة للوضع الى آلة ملاحظة الموضوع وعلى الثاني يكون المراد بالشخص المعنى المعين مطلقا
وبالنوع كما سبق والنسبة نسبة للوضع الى آلة ملاحظة الموضوع له وعلى الثالث يكون المراد
بهما كما في الاول الا ان النسبة فيه نسبة للوضع الى نفس الموضوع له ووجه الرابع يظهر
مما ذكر تقسيم ثان اي هذا تقسيم ثان للوضع وقوله يحتاج صفة بعد صفة للتقسيم
او خبر مبتدأ محذوف الى تمهيد مقدمة لان القسم الثالث من هذا التقسيم وهو الوضع
العام للموضوع له الخاص انما يتم معرفته بمعرفة ما ذكر في هذه المقدمة كما ستعرف هي ان المضمرات
واسماء الاشارات وكذا الموصولات والمعرفات بلام العهد الخارجي وهي التي يقصد بها
الاشارة الى حقيقة معينة من مفهوم مدخولها وكذا المضاف بالاضافة العهدية لاي شيء
وضعت أهي موضوعة للمفهومات الكلية حتى يكون وضعها من قبيل الوضع العام للموضوع له
العام ام لجزئياتها حتى يكون وضعها من نمط آخر واما المعرفات بلام الجنس وكذا المضافات
بالاضافة الجنسية فلا نزاع فيها لان مدلولها كلي كما كان قبل التعريف اتفاقا ولو افيد جزئي
من جزئيات مفهومه فانما يفاد بالقرينة فوقع في كلام النحاة انها وضعت للمعاني الكلية
قالوا ان لفظ انا او هذا لا تستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا او هذا
ويراد به متكلم لا بعينه او مشار اليه مفرد مذكر لا بعينه وليست اللفظة المذكورة موضوعة
لواحد منها والا لكانت مجازا في غيره ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا
بعدد افراد المتكلم او المشار اليه فوجب ان تكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد
ولما ورد عليهم انها لو وضعت للكليات لجاز ان تستعمل فيها كسائر ما وضع للكليات التي
لها افراد غير محصورة كالانسان والاسد والضرب وليس كذلك بل هي مستعملة في الجزئيات
دائما اشاروا الى دفعه بقولهم لكن الغرض من وضعها لها استعمالها في افراد تلك المعاني لا فيها

انفسها فاشترط الواضع ان لايستعمل شئ منها الا في فرد من افراد معناه الكلي ولم يجوز ان
يستعمل شئ منها فيه اي في معناه الكلي نفسه من حيث هو نفس معناه الموضوع له فلهذا الا
شتراط استعملت تلك الالفاظ دائما في الجزئيات ولم يجز استعمالها في الكليات من
الحيثية المذكورة بناء على ان صحة اطلاق اللغات واستعمالها موقوف على اذن من الواضع
مثلا اي امثل بكذا تمثيلا وضع الواضع لفظ هذا الاضافة فيه بيانية وكذا في قوله
لمفهوم المفرد المذكر المشار اليه بالاشارة الحسية البقرتية لكن شرط ان يستعمل هذا البتة
هي في الاصل مصدر من بت يبت بالضم والكسر بتة وبتا تا اي قطع ثم جعلت بعد دخول حرف
التعريف عليها اسما بمعنى الضرورة واللزوم في واحد مما يصدق عليه هذا المفهوم الكلي كهذا
المشار اليه او ذاك او ذلك ومنع من استعماله اي لفظ هذا في هذا المفهوم الذي هو
الموضوع له من حيث هو كذلك وعلى هذا القياس غيره كان يضع لفظ هو لمفهوم المفرد
المذكر الغائب بشرط ان يستعمل في فرد مما يصدق عليه هذا المفهوم وان لايستعمل في نفس هذا
المفهوم الذي هو الموضوع له من حيث هو كذلك وكان يضع لفظ الرجل المعرف بلام العهد
للحصة المعينة من مفهومه مطلقا بشرط ان لايستعمل في هذا المفهوم بل في فرد مما يصدق عليه
كالرجل الجائي في قولك جاءني رجل فاكرمت الرجل وانما قيدنا بالحيثية المذكورة اذ لامنع من الاستعمال
في ذلك المفهوم الكلي من حيث انه فرد للمعنى الموضوع له وهو نفسه او بمنزلة الفرد له مثلا لفظ
هو لايجوز استعماله في مفهوم المفرد المذكر الغائب باعتبار انه نفس الموضوع واما باعتبار انه
فرد له لكونه متصفا في نفس الامر بالافراد والتذكير والغيبة فيجوز استعماله فيه وكذا لفظ هذا
لايجوز استعماله في مفهوم المفرد المذكر المشار اليه من حيث هو نفس الموضوع له واما من حيث
انه بمنزلة الفرد لنفسه بان يدعى ظهور هذا المفهوم فينزل المفرد المذكر المشار اليه فيجوز استعمال
هذا فيه ولو بطريق التجوز فافهم وحينئذ اي حين ما قالوا بوضع الاسماء المذكورة للمفهومات
الكلية اولوا التعريف المعرفة بما اي اسم وضع بوضع خاص او عام لشئ ملتبس بعينه اي بذاته
المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما يعني على ذلك التقدير يرد النقض بتلك الاسماء
على هذا التعريف بانها خارجة عنه لعدم كون معانيها التي هي المفهومات الكلية متعينة معهودة
بل مبهمة محتملة لافراد كثيرة مع انها من افراد المعرفة فاحتاجوا الى تاويل التعريف بان
المراد به ما وضع لمعنى ليستعمل في شئ بعينه سواء كان ذلك الشئ عين المعنى الموضوع له
كما في الاعلام او فردا من افراده كما في المضمرات وامثالها فانها موضوعة عندهم للكليات
ليستعمل في افرادها وهي اشياء معينة فيدخل الكل في التعريف وحاصل التاويل ان اللام
الجارة في لشئ ليست بصلة للوضع بل تعليل له وصلته محذوفة كما اشرنا اليه وان معنى الاستعمال
فيه مراد بطريق المسامحة ولا يخفى ان هذا التاويل سمج جدا سيما في التعريفات التي
يستبشع فيها استعمال الالفاظ المبهمة ولما متعلق بخرج فيما بعد قدم عليه للحصر او ليثبت
الحكم معللا من اول الامر صح هذا اي قول النحاة بذلك من البعد بان لما ولم يقل حين يفضي
لان شيئا من الوجهين لايثبت الفساد كما ترى حيث يقتضي اي لان هذا يقتضي ان يفهم
العالم بالوضع اي بوضع اللغات التي من جملتها لفظ هذا مثلا او بوضع لفظ هذا مثلا مطلقا
لا لخصوص المفهوم الكلي لانه اول المتنازع فيه من لفظ هذا مثلا المفهوم الكلي كمفهوم المفرد
المذكر المشار اليه لما علمت من معنى الوضع اعني تعيين الشئ للدلالة بنفسه على شئ آخر يعني
ان العلم بالتعيين كاف في دلالته وانفهام المعنى منه فلو وضع لفظ هذا لذلك المفهوم الكلي
يلزم ان يفهم منه العالم بالوضع مع ان احدا ممن يعلم الوضع لايفهم منه اي من لفظ هذا مثلا
عند سماعه الا الفرد المتشخص فعلم انه ليس بموضوع للمفهوم الكلي وفيه نظر لجواز ان يكون ذلك
ممن يعلم الاستعمال دون الوضع واما ان العالم بالوضع لايفهم الا كذلك فلا دليل عليه ويفضي



ويفضي اي يؤدي ايضا اي كما يقتضي ذلك الى ان يكون هذه الالفاظ التي يعم الاستعمال جدا
اي المضمرات وامثالها مجازات دائما لكونها مستعملة دائما في الجزئيات التي ليست بموضوع
لها بحيث لايسوغ ولايجوز استعمال شئ منها بطريق الحقيقة اي في المفهوم الكلي اذ لايقال
هذا او المراد احد ما يشار اليه بل لابد في اطلاقه من القصد الى خصوصية معينة وهذا
مستبعد جدا كيف ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة
ولما احتاج من نفي الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك بامثلة نادرة قول من يرد عليهم ايضا
انه اذا كان الغرض من وضعها لتلك الكليات استعمالها في افرادها لا فيها انفسها فاي
حاجة الى الوضع للكليات بل الاولى ان يوضع اولا للافراد واما انها ليست بملحوظة
تفصيلا حين الوضع فلا يقدح في ان يوضع لها بل يكفي في ذلك ملاحظتها اجمالا الا ترى
ان معرفتها الاجمالية كانت كافية في اشتراط الاستعمال فيها كما قالوا فكيف لايكفي في الوضع
لها وقال بعض المحققين فيه بحث لان المراد بقولنا انها موضوعة لمفهوم كلي ليستعمل
في جزئياته انها موضوعة للمفهوم الكلي من حيث تحققه في جزئي من جزئياته لا لذلك المفهوم
من حيث هو فيكون استعماله في كل جزئي حقيقة واستعماله في المفهوم الكلي من حيث هو مجازا
وبهذا ظهر ان الاختلاف بين الرأيين لفظي لان من قال بالوضع العام اراد ان المفهوم
الكلي آلة لملاحظة الجزئيات ووجه لمعلوميتها وقد تقرر في موضعه ان العلم بالشئ بالوجه
في الحقيقة علم بوجه الشئ بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات والفرق اعتباري
فانه من حيث حصوله في الذهن علم ومن حيث اتحاده بذلك الشئ معلوم فالواضع اذا
لاحظ الجزئيات باعتبار المفهوم الكلي فالمعلوم حال الوضع ليس الا ذلك الوجه لكن من حيث
اتحاده بتلك الجزئيات فيكون الموضوع له ذلك المفهوم من حيث اتحاده بتلك الجزئيات
اذ لا علم بتلك الجزئيات الا من هذا الوجه وهذا مراد من قال بالوضع للمفهوم الكلي بشرط
الاستعمال في الجزئيات فتدبر وفيه نظر اما اولا فلان هذه الارادة بعيدة من اللفظ
جدا واما ثانيا فلانه لو كان النزاع بين الرأيين لفظيا لما احتاج اصحاب الرأي الاول
اي وضع الاسماء المذكورة للمفهومات الكلية الى تاويل تعريف المعرفة بما ذكر كما لم يحتج اليه
اصحاب الرأي الثاني اي وضعها للجزئيات واما ثالثا فلان الواضع ان لاحظ اتحاد المفهوم
الكلي بالجزئيات فهناك معلوم غير المفهوم الكلي والا فالموضوع له يكون نفس المفهوم الكلي
فيكون الاستعمال في الجزئيات مجازا واما رابعا فلان من القائلين بالرأي الثاني من
فرق بين العلم بالشئ من الوجه وبين العلم بالوجه كالشريف العلامة في شرح المواقف
فلا يصح هذا التاويل من قبلهم فالحق ان النزاع بين الفريقين معنوي مستمر ولهذا قال
خرج من التخريج اي الاستنباط اي لما في ذلك القول من البعد بوجهين استنبط بعض المحققين
وهو القاضي عضد الدين وتابعه الشريف العلامة ومن بعده من المحققين لهذه الالفاظ اي
امثال المضمرات كما مر والحروف ايضا وكذا الافعال وجماعة وهو انها موضوعة لواحد
واحد تاكيد للاول او صفة له اي واحد كامل في الوحدة والانفراد والمراد الاستغراق
اي لكل واحد من افراد المفهومات الكلية التي لاحظها الواضع عند الوضع وبها صارت افرادها
ملحوظة له اجمالا لكن لا مطلقا بل من حيث ان الافراد متصفة بتلك المفهومات كمفهوم المفرد
المذكر المشار اليه لهذا والابتداء والانتهاء المطلقين لمن والى ونسبة الضرب الى الفاعل
المعين لضرب فان الواضع لاحظ بكل من هذه المفهومات الكلية افراده الغير المتناهية
اجمالا كزيد وعمرو وبكر وغيرها من حيث انها مشار اليها وكذا الابتداء وذاك الابتداء وهذا
الانتهاء وذاك الانتهاء مثلا ونسبة الضرب الى زيد وعمرو وبكر مثلا فوضع لفظ هذا لكل واحد
من الافراد المشار اليها من حيث انها مشار اليها وفيه وكذا لفظ من لكل من الابتداءات

الجزئية من حيث انها ابتداءات وكذا لفظ الى لكل من الانتهاءات الجزئية وحيثية ضرب لكل من
النسب الجزئية كذلك وكذا الكلام في المعرفات بلام العهد بالنسبة الى الحصص الجزئية وفي المضمرات
والموصولات بالنسبة الى معانيها الآن وضع الافعال والمعرفات باللام نوعي وما عداهما
شخصي كما عرفت فهذه المفهومات الكلية آلات لملاحظة الموضوع لها اى التي وضع لها تلك
الكلمات وهي الافراد لا نفس الموضوع لها كما قال به النحاة بيانه كما ان المحسوس كالمرآة قد يكون
ملحوظا بالذات كما اذا اردت شراءها فنظرت اليها وقد يكون ملحوظا تبعا وآلة لملاحظة الغير
كما اذا نظرت اليها لمشاهدة جمالك كذلك المعقول كالانسان قد يكون ملحوظا قصدا وبالذات
من غير ان يجعل وسيلة الى ملاحظة امر آخر كما اذا حكمت عليه بانه كلي او نوع وقد يكون ملحوظا
على ان يكون وسيلة وآلة لملاحظة افراده كما اذا حكمت بان كل انسان متحير فالمقصود الاصلي
في الاول نفس مفهوم الانسان وفي الثاني افراده والمفهوم انما هو آلة لملاحظتها فقد اتضح لك
الفرق بين كون المفهوم الكلي نفس الموضوع له وكونه آلة لملاحظة الموضوع له اى الافراد فان
ذلك المفهوم في الاول مقصود بالملاحظة يتوجه اليه العقل بالذات بحيث يصح ان يحكم عليه
بانه وضع له هذا اللفظ وفي الثاني ليس كذلك بل ملحوظ على انه آلة لتعرف الافراد ومرآة
لملاحظتها وانما المقصود بالملاحظة هو الافراد فح يصح الحكم عليها بذلك لا على المفهوم الكلي
ولا يذهب عليك ان معرفة الموضوع له لا يتوقف على السماع من الواضع بل مدار معرفته
على تتبع الاستعمالات ولما كان ما تفطن له بعض المحققين من التتبع اقرب مما التزمه القوم
كان اولى بالاعتبار فلا يرد ما قيل ان ما ذكره ذلك المحقق انما يسمع لو كان له نقل من واضع
اللغة لان اللغة لا تثبت بالعقل ثم نقل عنه هنا على الحاشية اعلم ان ليس المراد بالافراد
هنا الجزئيات الحقيقية ولا الاضافية المفسرة بالاخص تحت الاعم بل ما صدق عليه المفهوم
الكلي اذ الضمير الغائب كثيرا ما يرجع الى مفهوم كلي كالعالم والرجل والانسان وكذا الابتداء والانتهاء
المفهومات من قولنا سير من البيت الى المسجد خير منه الى السوق معنيان كليان ثم ملاحظة
ما في كل سير من البيت الى المسجد بل ضمير الغائب يجوز ان يرجع الى اعم المفهومات كالشيء
والمفهوم اللذين هما اعم من مفهوم المفرد المذكر الغائب الذي لاحظه الواضع عند وضع لفظ
هو ولا يصح ان يقال الاعم جزئي حقيقي او اضافي للاخص ولا بعد في رجوع الضمير الى مفهوم
المفرد المذكر الغائب لانه ايضا مما يصدق هو عليه وكثير من المفهومات يصدق على نفسه
كمفهوم المفهوم والشيء والكلي وغير ذلك وبما قررنا يندفع الاشكال بقولنا وقوع شيء من
شيء كذا فان الابتداء المفيد فيه المفهوم من لفظ من وان كان متحدا يا لمطلق الابتداء
لكنه مما يصدق عليه المطلق انتهى وفيه نظر اما اولا فلان رجوع ضمير الغائب كثيرا الى المفهوم
الكلي لا ينافي ان يراد بالافراد هنا الجزئيات الحقيقية لجواز ان يكون رجوعه الى ذلك بطريق
التجوز ولو سلم فرجوعه اليه انما هو باعتبار كونه مذكورا بالذكر الجزئي والكلي من حيث انه
مذكور بالذكر الجزئي جزئي حقيقي قال الشريف العلامة في حاشية المختصر الاصولي واعلم ان وضع
هذه الخصوصيات من حيث انها مندرجة تحت المفهوم الكلي فرد من حيث تعلق به اشارة مخصوصة
معنى لهذا فله اعتبار في الوضع وفي الموضوع له ايضا ومن ههنا ظهر ان المبهمات والمضمرات
بحسب معانيها جزئيات حقيقية ولا يقدح في ذلك ان هذا ليشار به الى امر كلي مذكور ولان
ضمير الغائب قد يرجع اليه ايضا اما الاول فلان هذا يقتضي بحسب اصل الوضع ان هذا اشارة
اشارة حسية فلا يكون الا جزئيا حقيقيا واذا استعمل في غيره فقد نزل منزلته والكلي المذكور
من حيث انه مذكور بهذا الذكر الجزئي لا يحتمل الشركة وطلاقه من هذه الحيثية واما الثاني
فلاقتضاء ضمير الغائب ذكرا جزئيا للمرجوع اليه اما لفظا او معنى او حكما وقد عرفت ان الكلي
من حيث هو مذكور ذكرا جزئيا جزئي انتهى فكذا المعرف بلام العهد الخارجي يقتضي ذكرا جزئيا



جزئيا للحصة المعينة من معهوده كذلك والحصة من حيث هي مذكورة ذكرا جزئيا جزئية حقيقية وان
كانت كلية في نفسها فما قيل ان مثل قولنا الفن الاول علم المعاني والعقد الاول في كذا على
ان يكون اللام للعهد ليس بقضية شخصية بناء على ان الحصة المعينة منهما المشار اليها باللام
كلية عند التحقيق صادقة على افراد كثيرة صادرة عن المصنفين وعن غيرهم بل هو قضية
مهملة لكلية موضوعها وعدم السور من الظاهر او كلية بانضمام قرينة افادت الحكم فليس بشيء
واما ثانيا فلانا لا نسلم ان الابتداء والانتهاء المفهومين من قولنا السير من البيت الى المسجد
خير من الى السوق كليان ثم ملاحظة ما في كل سير من البيت الى المسجد لما عرفت من ان
نسبة المطلق الى شيء مباينة لنسبة فرد منه اليه والنسب تتغير بتغير الاطراف سواء كان
تغير الطرف بتبديل جزئي بكلي او مباين بمباين فالابتداء الذي هو نسبة بين السير والبيت
المطلقين مباين للابتداء الذي بين السير والبيت المخصوصين واما ثالثا فلان رجوع
ضمير الغائب الى نفس المفهوم الكلي الذي هو آلة الوضع اعني مفهوم المفرد المذكر الغائب و
كذا رجوعه الى اعم المفهومات كالمفهوم والشيء لا يقدح في ان يراد بالافراد هنا الجزئيات
الاضافية اى الاخص المندرج تحت الاعم لان ذلك المفهوم الكلي وان لم يكن باعتبار ذاته
من حيث هو هو اخص من نفسه لكن اخص منها باعتبار كونه مفهوما واحدا من المفهومات
متميزا في الذهن عن غيره متصفا بالافراد والتذكير والغيبة في نفس الامر لانه بهذا الاعتبار
لا يصدق على زيد مثلا مع انه يصدق عليه بالاعتبار الاول وكذا مفهوم الشيء وان كان
باعتبار ذاته من حيث هو هو اعم من مفهوم المفرد المذكر الغائب لكنه باعتبار كونه
مفهوما واحدا من المفهومات متصفا بما ذكر في نفس الامر اخص من ذلك المفهوم لصدق
ذلك المفهوم على مثل زيد كما عرفت مع انه لم يصدق عليه الشيء بهذا الاعتبار بل يباين له
تأمل ولا يخفى انه يصح ان يطلق على كل ما هو اخص من شيء ولو ببعض الاعتبارات انه
جزئي لذلك الشيء وبهذا يندفع الاشكال بقولنا وقوع شيء من شيء كذا من غير حاجة الى
ما ذكره واما رابعا فلان حمل الجزئي على ما يصدق عليه المفهوم الكلي مطلقا ولو كان نفسه او اعم منه
خلاف العرف فالحق ان المراد بالجزئيات في هذا القسم اى الوضع العام للموضوع الخاص
الجزئيات الاضافية لكن لا لما ذكره المحشي بل لان من ذلك الموضوع المشتقات وما وضعت
هي لها معان كلية كما عرفت هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام فيكون تعريف المعرفة بما ذكر
اى ما وضع لشيء بعينه محمولا على ظاهره غير محتاج الى التأويل الذي ذكر اولا من ان المراد به
ما وضع ليستعمل في شيء بعينه لان هذه الالفاظ على هذا التخريج موضوعة للامور المعينة
وهي الافراد الشخصية لا للمفهومات الكلية المبهمة حتى تخرج من التعريف فيحتاج الى ذلك
التأويل وايضا لا يرد على هذا ما يرد على قول النحاة من وجهي البعد المذكورين وهو ظاهر
فعلى هذا اى على ما فرجه بعض المحققين من الوجه الحسن هذه الالفاظ شبيهة بالمشترك
اللفظي مطلقا من جهة تعدد الموضوع له في كل منهما بل بالاعلام المشتركة كزيد وعمرو من جهة
ان كل منهما موضوع لمعان شخصية واما على قول النحاة من انها موضوعة للمفهومات الكلية
فلا مشابهة بينها وبين المشترك لوحدة المعنى في الاول وتعدده في الثاني لا فرق بينهما
اى ما حال كونهما لا فرق موجود بينهما بوجه الا بان المشترك موضوع لمعان متعددة باوضاع
متعددة كلفظ العين فانه موضوع لمعانيه كالذهب والباصرة والماء باوضاع عديدة
بان يوضع لهذا مرة ولذاك مرة اخرى ولذلك مرة ثالثة وهذه الالفاظ موضوعة
لمعان متعددة بوضع واحد اجمالي كان يقال كل مفرد مذكر مشار اليه فلفظ هذا موضوع له
كما عرفت غير مرة لا يقال من وجود الفرق انه يلزم ملاحظة المعنى بخصوصه في المشترك
ولا يلزم ملاحظته بخصوصه فيما نحن فيه فلا يصح الحصر لانا نقول الحصر انما هو بالقياس الى التعدد

المعنى ووحدته وليس المراد ان لا فرق بينهما اصلاً الا بتعدد الوضع ووحدته او نقول لا نسلم لزوم
ذلك فى المشترك اذ لو وضع لفظ لطائفة من المعانى بوضع كلى ثم لا فرق بذلك الوضع يكون
مشتركا لتعدد الوضع كيف ولو لم يكن كذلك لم يكن شئ من الافعال والحروف مشتركا
اورد عليه ان الفارق بينهما وبين المشترك لا يصلح ان يكون نفى تعدد الوضع فيهما مطلقا
لتعدد الوضع ضمنا ولا نفى تعدد الوضع صريحا اذ قد ينتفى فى المشترك ايضا كعسعس بمعنى اقبل
وادبر اذ ليس وضع الفعل لمعانيه صريحا بل ضمنا اذ وضعه لجميع معانيه بحكم واحد كان يقال
كل فعل موضوع لحدث هو مدلول ما اشتق هو منه ولنسبته الى شئ معين وزمان ذلك لا انسان
واجيب بان المراد نفى تعدد الوضع صريحا فى نفس الموضوع او فيما اشتق منه او المراد نفى تعدد
الوضع صريحا فى نفس الموضوع او جزئه اى قلنا ان جوهر الكلمة موضوع لما وضع له المشتق منه
ولا يخفى انه بعيد من العبارة جدا وبان المراد لا بد فى المشترك بالذات من تعدد الوضع
والاشتراك فى المشتقات بواسطة المأخذ ولا خفاء فى ان هذا التقييد خلاف الظاهر مع انه
يخرج الكلام عن افادة ما سيق لاجله وهو ان ما هو من هذا القبيل ليس بمشترك ولا يبعد ان
يقال الحكم باشتراك مثل عسعس لعدم اطلاع علماء العربية بالوضع العام للموضوع له الخاص وجعلهم
كلما يعد من هذا القبيل موضوعات لمفهومات كلية مع اشتراط ان لا يستعمل فيها بل فى جزئياتها
ومن رتبته فلا نسلم ان يقول باشتراك الافعال ثم ان هذا الكلام يقتضى ان لا يكون
الكلمات المذكورة من المشتركات ولذا احتيج الى الفرق بينهما وقد صرح بذلك السيد السند فى
كتبه قال بعض الفضلاء ان المثبت فى كتب الميزان رسم المشترك بما تعدد معناه ويكون
وضعه لتلك المعانى على السوية بان لا يتخلل بين المعنيين نقل بان وضع لمعنى ثم ينقل عنه
الى آخر المناسبة بينهما والواقع فى كثير من كتب الاصول ان المشترك ما تعدد معناه ويكون
حقيقة فى الجميع ومن تلك الكتب مختصر ابن الحاجب ولم يزد شارحه وهو القاضى العضد الذى
هو مخترع الوضع العام للموضوع له الخاص قيدا آخر عليه وبالجملة لا يوجد فى الكتب المشهورة
ما يفيد خروج الموضوع للامور المخصوصة بالوضع العام عن تعريف المشترك وتعريفاتهم مساوية لم
فالقول بانه ليس بمشترك وتعريفات القوم قاصرة مما يحوج الى سند معتمد ونحن لم نجده لكن
حسن الظن للسيد المحقق يستدعى انه وجد هذا واذا كانت لهذه الالفاظ معان متعددة
كالمشترك فلا بد لها عند الاستعمال من قرينة معينة للمراد من بين المعانى لان نسبة جميعها الى
الالفاظ على السوية مع انه لا يصح ارادة جميعها فى اطلاق واحد مثل المشترك اى كما لا بد للمشترك
عند الاستعمال من تلك القرينة هى اى القرينة المعينة فى المضمرات المخاطبية بالكسر اى الكون
مخاطبا وموجها للكلام نحو الغير وهذا قرينة ضمير المتكلم كقولك لمخاطبك انا كذا والمخاطبية
بالفتح اى الكون مخاطبا وموجها نحوه الكلام وهذا قرينة ضمير المخاطب كقولك انت كذا وسبق الذكر
اى تقدم ذكر المرجع على احد الانحاء والانواع المعروفة فى النحو من التقدم اللفظى والتقديرى
والحكمى والمراد بالتقدم اللفظى ان يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه
او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوى ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى
لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من
سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثم واحد منهم
مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمى فانما جاء فى ضمير الشان والقصة لانه انما جى
من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها فى النفس ثم تفسيرها
فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه فى حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود
بينك وبين مخاطبك وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا كذا ذكره المولى الجامى وفى



وفى المعرفات بلام العهد سبق المعهودية اى الكون معهودا او معروفا بين المتكلم والمخاطب وذلك
قد يكون بالذكر بان يتقدم ذكر المعهود نحو انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول
وقد يكون بالقرائن الخارجية من غير تقدم ذكر نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير
واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقرينة المضاف بالاضافة العهدية
كقرينة المعرف بلام العهد وفى اسماء الاشارة الاشارة الحسية كلفظ هذا فان معناه
مبهم فاذا اشرت الى زيد مثلا فقلت هذا تعين ان المراد منه زيد قال الرضى انما بنيت
اسماء الاشارات لاحتياجها الى القرينة لابهامها وهى اما الاشارة الحسية او الوصف
كاحتياج الحرف الى غيره انتهى والمستفاد منه ان القرينة فى اسم الاشارة لا تنحصر فى
الاشارة الحسية والجواب ان الكلام مبنى على الاغلب اذ فى الاغلب قرينة اسم الاشارة
هى الاشارة والوصف كما فى هذا الرجل قليل وفى الحروف معانى مدخولاتها فى الاكثر
فانك اذا قلت سرت من ولم تذكر البصرة لا يعرف ان المراد اى ابتداء هو فاذا ذكرت
البصرة يتعين انه هو الابتداء من البصرة وشئ آخر من مضمون الكلام كما اذا قلت زيد كاتب
لا جل شئ فان معنى لا بخصوصه انما يفهم من زيد كاتب ومن البعيد ان يقال ان لا داخل
عليه او فيه كذا نقل عنه وكذا القرينة فى الافعال ذكر الفاعل المعين وفى الموصولات
ذكر الصلة فانك اذا قلت ضرب لا يعلم ان المراد اى نسبة من نسب الضرب فاذا قيل
زيد يعلم ان المراد نسبة الضرب الى زيد وكذا اذا قلت الذى لا يعلم ان المراد اى شخص فاذا
قلت يأتينى يتعين ان المراد هو الشخص الآتى فان قيل انتم قد اعتبرتم فى تعريف الوضع
بالمعنى الاول الذى هو الفارق بين الحقيقة والمجاز قيد بنفسه حيث قلتم تعيين الشئ
للدلالة بنفسه على شئ وفسرتموه اى القيد المذكور بالاستغناء عن القرينة لاخراج
المجاز عن التعريف فاذا احتاجت هذه الالفاظ الى القرينة كما ذكرتم ههنا من انها لا بد لها
عند الاستعمال من قرينة معينة للمراد لم يكن لها وضع بذلك المعنى كالمجاز مع انها موضوعة
بذلك الوضع بالاتفاق مما ذكرتم ههنا ليس بصحيح قلنا فى تقريرنا فى مقام ذلك التعريف
تنبيه على ان المراد بالاستغناء عن القرينة الاستغناء عنها فى نفس الدلالة مع قطع
النظر عن كونها على وجه تعيين المراد اولا والانفهام المعنى عطف تفسيرى للدلالة حيث
قال هناك المراد بالدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا فيها ولا نفتقر الى القرينة
ولم يقل كافيا فى تعيين المراد والاحتياج اليها اى القرينة ههنا اى الالفاظ المذكورة
فى تعيين المراد من بين المعانى كما عرفت لا فى نفس الدلالة والانفهام المعنى وبينهما اى
بين تعيين المراد ونفس الدلالة او بين الاحتياجين بون اى فرق عظيم لانه كثيرا ما
يدل اللفظ على معنى وينفهم ذلك المعنى منه مع انه لا يراد منه ولا يقصد به افادته بل يكون
المراد غيره كما فى الالفاظ المجازية بالنسبة الى معانيها الحقيقية فاحتياج الالفاظ المذكورة
الى القرينة فى تعيين المراد لا ينافى استغناءها عنها فى نفس الدلالة بخلاف المجاز فانه
محتاج الى القرينة فى كلا الامرين فلذلك دخل فى التعريف تعيين الالفاظ المذكورة دون
تعيين المجاز فالسؤال انما ناشئ عن عدم التنبه لما سبق او عن عدم الفرق بين الدلالة
وتعيين المراد ولما كان فى هذا الجواب نوع خفاء واجمال حققه وفصله فقال وتحقيق
هذا المقام اى مقام الجواب والفرق بين الالفاظ المذكورة والمجاز ان المراد بالدلالة
فى قولنا فى تعريف وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة بنفسه هذا اشارة الى تعريف الوضع
بالمعنى الاول وهو مع قوله او بالقرينة على معنى اشارة الى تعريفه بالمعنى الثانى وقد عرفتهما
فتكلم او لتقسيم الحد الدلالة عليه من حيث انه مراد منه اى من حيث ان ذلك المعنى مراد
من اللفظ ومقصود بالنفى والاثبات لا الدلالة عليه مطلقا اعنى مجرد حصوله اى المعنى

في الذهن من اللفظ كما قالوا هي فهم المعنى من اللفظ وهذه اى الدلالة من هذه الحيثية هي
الدلالة المعتبرة عند اهل العرف حتى انه اذا دل اللفظ على معنى ولم يكن ذلك المعنى مرادا منه
كدلالة الانسان على معنى الضاحك عند استعماله في معناه اى الحيوان الناطق لا يعد ذلك
دلالة بحسب العرف وهذا معنى ما قال بعضهم ان الارادة شرط في الدلالة والا فمطلق
الدلالة ليست بمشروطة بالارادة قطعا لانها فهم المعنى من اللفظ سواء كان ذلك المعنى
مرادا للمتكلم اولا وكذا المراد بالانفهام في هذا المقام هو انفهام المعنى من اللفظ من حيث انه
مراد منه لا مجرد حصول صورته منه في الذهن فاذا سمع اى اذا ثبت هذا فنقول ان الالفاظ
المذكورة انما تحتاج الى القرينة في تعيين المعنى المراد لا في الدلالة على المعنى من حيث انه
مراد مطلقا لانه اذا سمع العالم بوضع لفظ هذا مثلا قيد بهذا لما عرفت ان العلم بالوضع شرط في
مطلق الدلالة اياه اى هذا مفعول سمع من غير اطلاعه مفعول مطلق لسمع اى سمعا ناشيا
من غير اطلاعه وهو كناية عن انه لم ينشأ من الاطلاع كما في ضربتا من غير ذنب وقع عليه
امثاله اى سمعا بلا اطلاع العالم بالوضع على القرينة اعنى اشارة المتكلم الى فرد ما يصلح ان
يشير اليه من افراد المفرد المذكر المشار اليه بالاشارة الحسية يفهم ان المراد منه اما هذا
الفرد او ذاك او ذلك حال كونها ناشية من غير ان يكون احدهما مرجحا في هذا الفهم بالقياس
الى ما عداه من الافراد بل بان يكون جميعها متساوية فيه لاستواء جميعها في ان يكون
موضوعا لها لفظ هذا فقد فهم السامع كل واحد منها على انه مراد منه اى من لفظ هذا من غير
احتياج الى القرينة لكن ذلك الفهم واقع على التردد والتساوي دون القطع بان هذا
هو المراد وباطلاعه على قرينة الاشارة الى واحد يندفع مزاحمة الغير ويتعين عند السامع
دلالته اى لفظ هذا عليه اى على ذلك الواحد ويكون هو مقطوعا به عنده وهذا بخلاف
المجاز فان السامع اذا سمع اللفظ بلا قرينة لم يفهم كون المعنى المجازي مرادا منه لا فهما
واقعا على التعيين ولا على التردد وان فهم ذلك المعنى مطلقا بل يتعين عنده المعنى
الحقيقي للارادة اى لان يكون مرادا من اللفظ ويحصل له القطع بذلك وبالقرينة
يزول هذا التعيين والقطع ويحصل الدلالة على المعنى المجازي من حيث انه مراد وحاصل
هذا التحقيق ان المراد بالدلالة في تعريف الوضع الدلالة على المعنى من حيث انه مراد من
اللفظ سواء كان على سبيل القطع او التردد والقرينة في الالفاظ المذكورة لتعيين المعنى
المراد لا لتحصيل تلك الدلالة بخلاف المجاز فان القرينة فيه لتحصيل تلك الدلالة فلهذا
دخلت الالفاظ المذكورة في التعريف دون المجاز وفيه نظر لان تعيين اللفظ للدلالة
على معنى بنفسه معناه تعيين اللفظ للانتقال من نفسه الى المعنى وحمل الدلالة في التعريف
على الدلالة على المعنى من حيث انه مراد خلاف العبارة ثم بعد هذا الحمل جعل الدلالة من
حيث انه مراد اعم من الدلالة من هذه الحيثية على سبيل الجزم ومن الدلالة عليه من هذه
الحيثية على سبيل التردد عدول عن الظاهر بعد العدول وبعيد سيما في التعريفات عن
القبول ولو سلم فلا حاجة الى هذا التحقيق بل ينبغي ان يجاب بان المراد نفس الدلالة
اى انفهام المعنى مطلقا سواء كانت على وجه الارادة اولا وتلك الالفاظ لا تحتاج الى القرينة
لتعيين المراد لا لتلك الدلالة واما المجاز فيحتاج اليها في كلا الامرين ولعله انما احتاج
الى هذا التحقيق لان بعض المجازات وهو الذي كان بين معناه الحقيقي ومعناه المجازي
لزوم ذهني ليس يحتاج الى القرينة في نفس الدلالة فلو حملت الدلالة في التعريف على نفس
الدلالة مع قطع النظر عن الارادة لدخل ذلك المجاز في التعريف لكن المتبادر من قولهم
تعيين اللفظ للدلالة بنفسه على معنى هو ان يترتب تلك الدلالة على نفس التعيين وهي
في المجاز المذكور انما تترتب على اللزوم الذهني بين معنييه لا على تعيينه لمعناه المجازي



المجازي ثم بعد ذلك يبقى النقض بالحروف والافعال فانها موضوعة لمعان جزئية ليست مستقلة
في المفهومية بل ملحوظة على ان تكون آلات لملاحظة الغير فمتى لم يلاحظ الغير لا يمكن ان
ان يلاحظ تلك المعاني فالحروف والافعال تحتاج في نفس الدلالة الى قرينة ذكر الغير
وهو المتعلقات في الحروف والفواعل المعنية في الافعال فاحتياجها اليها في الدلالة
المقارنة للارادة بالطريق الاولى الآن يقال ان احتياجها الى القرينة انما هو لعدم تحقق
شرط الدلالة اعني العلم بوضعها لمعانيها لان العلم بذلك يحتاج الى تعيين معانيها ولا
يتعين معانيها لكونها غير مستقلة بالمفهومية الا بذكر الغير اعني المتعلقات والفواعل
فمتى لم يذكر الغير لا يحصل العلم بالتعيين فلا يحصل الدلالة واما اذا علم ذلك بان يذكر معها
المتعلقات والفواعل فهي تدل بانفسها من غير حاجة الى قرينة ويمكن الجواب عن اصل
السؤال بان المراد بالقرينة التي سلب الاحتياج اليها في تعريف الوضع هي القرينة
المانعة والالفاظ المذكورة انما تحتاج الى القرينة المعينة لا المانعة واجاب بعض المحققين
بان الدلالة على المعنى بنفسه معناه الانتقال من مجرد اللفظ الى المعنى بعد العلم بالوضع
والقرينة فيما هو من هذا القبيل انما يحتاج اليها لتحصيل العلم بالوضع وبعد العلم بالوضع
ينتقل من مجرد اللفظ الى المعنى من غير احتياج الى القرينة في ذلك الانتقال هذا وكلاهما
منظور فيه هذا الذي ذكرنا هو تحقيق للفرق بين الالفاظ المذكورة وبين المجاز من
جهة دخول الاول في تعريف الوضع وعدم دخول الثاني فيه واما المشترك فامره اى حاله
وشأنه في ذلك اظهر من امر تلك الالفاظ لانه مع ثبوت الفرق المذكور بينه وبين المجاز
حيث يدل المشترك بنفسه على كل من معانيه من حيث انه مراد منه لكن على سبيل التساوي
والتردد لتزاحم الاوضاع ثم بالقرينة يزول ذلك التردد ويتعين واحد من معانيه لان
يراد منه كالالفاظ المذكورة بخلاف المجاز كما عرفت بينهما فرق آخر غير ما ذكر مختص بالمشترك
دون تلك الالفاظ وهو ان مقتضى كل من وضعيه اى مقتضى كل من وضعي المشترك لمعنييه
وغرض الواضع منه ان يجزم ويقطع من نفس اللفظ المشترك من غير انضمام قرينة بان المراد
بهذا المعنى الذي وضع له المشترك بذلك الوضع وانما تخلف ذلك المقتضى عنه اى عن كل
من الوضعين واحتيج في تعيين هذا المعنى وحصول الجزم به الى القرينة لعارض الوضع الآخر
اى لعارض ومانع هو الوضع الآخر من الوضعين وانما كان هذا مانعا من ثبوت ذلك المقتضى
لان مقتضاه ان يجزم من نفس اللفظ بالمعنى الآخر وارادة كل من المعنيين في اطلاق واحد
خارجة عن قانون الوضع بل قد يمتنع ذلك كما اذا كان المعنيان متنافيين مثل القرء للطهر
والحيض والجون للاسود والابيض لكن تخلف المقتضى بالفتح عن المقتضي بالكسر لا ينافي تحقق
الاقتضاء كتخلف الاحراق عن النار لمانع الرطوبة فتعيين اللفظ المشترك داخل في تعريف
الوضع ولو كان المراد بالدلالة بنفسه فيه الدلالة بنفسه على المعنى على سبيل التعيين والقطع
لان معنى قولنا تعيين اللفظ للدلالة بنفسه تعيينه لغرض تلك الدلالة سواء ترتب عليه ذلك
الغرض او تخلف عنه ولما امكن لمتوهم ان يقول فعلى هذا يلزم تخلف غرض الواضع عن وضعه
دفعه بقوله ولا امتناع في ان يتخلف غرض الواضع من وضعه وهو الدلالة بنفسه على وجه
التعيين عنه اى عن وضعه لمانع كمزاحمة الوضع الآخر لكن يرد عليه ان هذا انما يتم لو كان
الواضع هو العبد واما اذا كان هو الله تعالى فلا وهو ظاهر الا ان يبنى البحث على الاول
ولا بأس فيه بل اكثر مباحث الوضع كذلك ولا تقول لو تخلف الغرض لكان الوضع عبثا فكيف
يصدر عن الواضع الحكيم لان العبث ما لا يترتب عليه فائدة ومصلحة لا ما لا يترتب عليه الغرض
وقد يترتب على الوضع المذكور فائدة جليلة هي فهم المعنى من حيث انه مراد ولو كان على سبيل
التردد والتساوي بخلاف التعيين للمعنى المجازي على الوجه المذكور اى بالمفهوم الاجمالي

الذي عرفت تفصيله من الوضع النوعي فانه اي ذلك التعيين لا يقتضي كون ذلك المعنى مرادا على سبيل
القطع بل ولا على سبيل التردد الا عند القرينة فالقرينة في المجاز لتحصيل تلك الدلالة لا لدفع
مزاحمة الغير فلذا خرج تعيين المجاز عن تعريف الوضع ولا يخفى ان ليس لتخصيص هذا الفرق بالمشترك
دون الالفاظ المذكورة وجه سوى تعدد الوضع صريحا في الاول دون الثاني لكن كون استفادة
بذلك القدر مما يصلح ان يكون وجها للتخصيص محل بحث وخلاصة الكلام في هذا المقام ان تعيين
المجاز خارج عن تعريف الوضع بالمعنى الاول لانه ليس للدلالة بنفسه على المعنى مطلقا بل بالقرينة
ولو سلم فليس للدلالة بنفسه عليه من حيث انه مراد مطلقا مع ان المراد بالدلالة في التعريف
هو الدلالة من تلك الحيثية واما الالفاظ المذكورة والمشترك فتعيين كل منها داخل في التعريف
لانه لاجل تلك الدلالة وقد يترتب هي عليه ولو على سبيل التردد والتساوي بل تعيين المشترك
لاجل الدلالة بنفسه على سبيل التعيين والقطع وان تخلفت عنه لمانع فدخوله في التعريف
بالطريق الاولى ولما فرغ عن تمهيد المقدمة اراد ان يشرع في المقصود الذي هو التقسيم
الثاني فقال اذا تمهد هذا فنقول قد يكون الوضع والموضوع له كلاهما خاصين ويستعمل معنى
الخصوص والعموم ههنا وذلك بان يتعقل الواضع معنى مشخصا هو على صيغة المفعول فالتشخص
سواء كان تشخصه عين ذاته كما في ذات الله تعالى وتقدس او زائدا على ذاته كما في زيد ونحوه
والتشخص ما به يصير الشيء بحيث يمتنع العقل عن فرض الشركة ويسمى ذلك الشيء جزئيا حقيقيا
اي بان يتعقل الواضع معنى جزئيا حقيقيا وحده اما بعينه وتشخصه او بمفهوم كلي منحصر فيه في الخارج
ويضع لفظا مخصوصا او الفاظا مخصوصة او الفاظا غير محصورة ملحوظة بمفهوم اجمالي له اي لذلك
المعنى كما في الاعلام الشخصية كان يتعقل معنى زيد او عمرو بشخصه ويضع له هذا اللفظ وكان
يتعقل الابن الغائب عنه بانه ابن كذا او في بلدة كذا او من امرأة كذا ويضع له اسما كاحمد ومحمد
فان هذا المفهوم وان كان كليا محتملا للكثرة بحسب العقل لكنه منحصر في الخارج في شخص واحد
ومثل هذا الوضع من الوضع الخاص للموضوع له الخاص ايضا كما قالوا وليس من القسم الثاني
لكون الموضوع له فيه كليا ولا من القسم الثالث لكون التعقل فيه بمفهوم شامل للافراد غير متناهية
واما اعلام الاجناس كاسامة للحيوان المفترس فوضعها من قبيل القسم الثاني اعني قوله
وقد يكونان عامين بان يتعقل الواضع مفهوما كليا قابلا للشركة عند العقل اما بنفسه او بما يساويه
او بما هو اعم منه بشرط ان لا يشركه غيره في الملاحظة بذلك الاعم ويضع لفظا واحدا او الفاظا
على احد الوجهين له اي لنفس ذلك الكلي كالرجل لمفهوم الذكر البالغ من الانسان والضرب
لمفهوم الحدث المعين وكلاهما مفهوم كلي ملحوظ باحد الوجوه الثلثة فمثل هذا الموضوع ان استعمل
في المفهوم الكلي يكون حقيقة وان استعمل في فرد من افراده فان كان باعتبار خصوص ذلك
الفرد يكون مجازا وان كان باعتبار انه فرد من افراد ذلك المفهوم يكون حقيقة اذ اللفظ ح
مستعمل في الحقيقة في المفهوم الكلي والفردية مستفاد من الخارج فعلم من ذلك ان الموضوع له
في كل من هذين القسمين قد يتحد بالة الوضع وقد يختلف ولا بد من اختلافهما في القسم الثالث
اعني قوله وقد يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا بان يتعقل الواضع جزئيات اضافية
غير متناهية بمفهوم كلي شامل لها تعقلا اجماليا ويضع لكل منها لفظا سواء كانت جزئيات حقيقية
كمعاني لفظة انا وانت او كليات كمعاني المشتقات وسواء كان الموضوع لكل منها متحدا بالموضوع
للاخر كما في المضمرات واخواتها من اسماء الاشارة والموصولات والحروف وبعض اسماء الافعال
كهيهات ورويد وجميع الموضوعات بالوضع النوعي فان لفظ انا موضوع لكل من جزئيات المتكلم
وحده وهذا الكلي من جزئيات المفرد المذكر المشار اليه او متغايرا بان يوضع لهذا الجزئي لفظ
ولذاك الجزئي لفظ آخر ولذلك الجزئي لفظ ثالث وهكذا كما في الموضوعات بالوضع النوعي و
قد عرفت ذلك مفصلا فلذا ترك المص هنا تفصيل هذا القسم قيل ومن هذا القسم وضع اسماء



اسماء الكتب كالشافية والكافية ووضع اسماء التهجي كالالف والباء والتاء ورد بان الكتاب الذي
هو عبارة عن الالفاظ والعبارات المخصوصة لا يتعدد الا بتعدد التلفظ وذلك التعدد تدقيق
فلسفي لا يعتبره ارباب العربية الا يرى انهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعا شخصيا
لا نوعيا بجعل الموضوع امرا متعينا لا متعددا واسم الكتاب موضوع لامر واحد للموضوع له المخصوص
وهي الطائفة المخصوصة من الالفاظ فيكون وضعه من الوضع الخاص للموضوع له الخاص كسائر
الاعلام الشخصية اقول وان اعتبرت هنا التدقيق الفلسفي اعني تعدد تلك الالفاظ بتعدد
التلفظ والالسنة فالظاهر ان اسم الكتاب موضوع للنوع المشترك بين تلك الالفاظ
المتعددة لا لخصوصياتها واطلاقه على الخصوصيات باعتبار تحقق النوع في ضمنها فلا كاطلاق
اسماء الاجناس على افراد مفهومها فح يكون من الوضع العام للموضوع له العام ولذا قال المحقق
الدواني ان اسامي الكتب من قبيل اعلام الاجناس واما اسماء حروف التهجي فموضوعات
لمفهومات كليات صادقات على متعدد يرشدك اليه قول الصرفيين كل واو متحرك مفتوح
ما قبله يقلب الفا وكل واو وقع رابعا فصاعدا ولم يضم ما قبله يقلب ياء وقولهم كل همزة ساكنة
بعد همزة متحركة تقلب بما يجانس حركة ما قبلها الى غير ذلك فان قلت اذا لم يتعدد اللفظ
عندهم بتعدد التلفظ ولم يعتبر ذلك التعدد فكيف يكون ما يطلق عليه اسماء حروف التهجي
متعددا حتى يقال انها موضوعات لمفهومات كلية صادقة على متعدد قلت كانهم اعتبروا تعدد
الحروف بتعدد وقوعها في الكلمات مثلا يجعلون واو القول غير واو الرضوان فما ذكر ان
التعدد المستفاد من او حال الكل في هذه الاسماء هو التعدد الحاصل بتعدد التلفظات مما
لا يلتفت اليه وبالجملة فوضع اسماء حروف التهجي من قبيل وضع العام للموضوع له العام
لا الخاص كما قيل واما اسماء العلوم كالصرف والنحو ونحوهما فقد اشرنا الى انها تطلق على
نفس المسائل وعلى التصديقات بها وعلى الملكة الحاصلة من التصديقات فعلى الثاني والثالث
يكون وضعها ايضا من قبيل الوضع العام للموضوع له العام لان التصديقات او الملكات المتعلقة
بمسائل مخصوصة ليست بشخص واحد بل كل منهما كلي صادق على افراد متعددة ضرورة ان
التصديقات او الملكات القائمة بنفس زيد غير القائمة بنفس عمرو وبنفس بكر وغيرهما فاسم
العلم موضوع للنوع المشترك بين تلك الخصوصيات واما وضعه لكل من تلك الخصوصيات
بوضع عام فلا حاجة تدعو اليه اذ لا نكير اطلاقه على ذلك النوع ولو باعتبار التحقق في ضمن
الفرد فح يكون اسماء العلوم من اعلام الاجناس لانها اعلام باتفاق القوم فاذا لم تكن اعلام
اشخاص لعدم تشخص معانيها تعين كونها اعلام اجناس وعلى الاول اي كونه عبارة
عن المسائل فان كان عبارة عن جميع المسائل التي استخرجت الى الفعل ودونت
والتي بقيت بالقوة ولم تدون كما هو رأي الاكثر فوضعها من وضع الخاص للموضوع له
الخاص لان جميع المسائل المخصوصة متشخص واحد لا يمكن ان تصدق على متعدد وان كانت
التصديقات المتعلقة القائمة بالاذهان المتعددة متعددة فهي ح من اعلام الاشخاص
وان كانت عبارة عن القدر المشترك بين الكل والجزء اعني التي دونت بالفعل كما هو
رأي بعضهم فهي من قبيل الوضع العام للموضوع له العام فتكون من اعلام الاجناس فهذا
اوان انجاز ما وعدنا من تفصيل الفرق بين الوضع الشخصي والنوعي من جهة جريان
جميع الاقسام الثلثة فيهما وعدم جريانها فنقول اما الوضع الشخصي فلا كلام في جريان
تلك الاقسام وتحققها فيه جميعا وقد مر امثلته واما الوضع النوعي فقد قال بعضهم
في حاشية شرح التلخيص انه لا يجري فيه شيء من تلك الاقسام اي الوضع الخاص للموضوع له
العام او الخاص بل هي مختصة بالوضع الشخصي وهذا كما ترى ظاهر الفساد اذ القوم
مطبقون على ان الوضع مطلقا منحصر باعتبار الموضوع له في القسمين الاولين او الا

تمام الثلثة فتخصيص المنقسم اليها بالوضع الشخصي تخصيص ليس له دليل ولا امارة وقد صرح بذلك
البعض في موضع آخر من تلك الحاشية بان وضع المشتقات من قبيل الوضع العام للموضوع
الخاص فبين كلاميه تناف وقال بعضهم ان جميعها تجري في النوعي كما تجري في الشخصي
اما النوعي من القسم الاول فكما في وضع صيغ الكلمات اعني ما تركب من الفاء والعين
واللام كفعل وفاعل وافعل وافعلة وهكذا فان فعل مثلا موضوع في اصطلاح الصرف
لصيغة مخصوصة اعني صيغة كلمة مشتملة على ثلثة حروف مبنية على الفتح كهيئة كتب
وقرأ وهكذا فكما وضعه نوعي بان يقال كل ما تركب من الفاء والعين واللام فهو معين
للصيغة المخصوصة فبهذا الحكم الاجمالي وضع فعل لصيغة مثل كتب وافعال لصيغة
مثل افراد وافعلة لصيغة مثل الاسنة واما القسم الثاني منه اعني الوضع العام للموضوع له
العام فكوضع المشتقات كضارب فانه موضوع لمفهوم كلي وهو ذات ثبت له الضرب بوضع
نوعي بان يقال كل ما كان على فاعل فهو موضوع لذات ثبت له معنى مصدره كما مر غير مرة
واما الثالث منه اعني الوضع العام للموضوع له الخاص فكوضع الافعال فان ضرب مثلا موضوع
لمعان غير محصورة وهي نسب الضرب الى فواعل معينة غير متناهية بوضع نوعي بان يقال
كل ما يكون على فعل فهو موضوع لنسب مدلول مصدره في الزمان الماضي الى فواعل معينة
غير متناهية انتهى كلامه ولا يخفى فساده ايضا اما اولا فلانه لا بد في الوضع الخاص للموضوع له
من ان يكون المعنى مشخصا ملحوظا وحده اما بعينه او بكلي منحصر فيه كما عرفت وما وضع له
صيغ الكلمات ليس بمشخص فان فعل مثلا ليس موضوعا للهيئة القائمة بالحروف المخصوصة
بل للهيئة المشتركة بين جميع الافعال التي كانت على زنة فعل كضرب وقتل وهكذا
ولو سلم فليست تلك الهيئة حين الوضع ملحوظة وحدها بل مع افراد غير متناهية ملحوظة
بمفهوم اجمالي كمفهوم الصيغة المخصوصة مثلا فانه شامل لهيئة فعل وهيئة فاعل وافعال
وغيرها واما ثانيا فلان مثل الضارب وان كان موضوعا لمعنى كلي لكن ذلك المعنى ملحوظ
حين الوضع بمفهوم كلي شامل له ولغيره من المعاني الغير المتناهية فان قولنا ذات ثبت له
معنى المصدر متناول لمعنى الضارب ومعنى الكاتب ومعنى القارئ وقد عرفت انه لا بد في
الوضع العام للموضوع له العام من ان يلاحظ معنى كلي اما بعينه او بما ويه او باعم منه لكن بشرط
ان لا يشاركه غيره في تلك الملاحظة بل الحق ان صيغ الكلمات والمشتقات كليهما من قبيل
الوضع العام للموضوع له الخاص كالافعال وقد صرح شارح المختصر والسيد المحقق في حاشيته
عليه بذلك في مثل الكاتب ثم التحقيق انه وان امكن جريان جميع تلك الاقسام في الوضع
النوعي ايضا لكن المتحقق منها في الواقع والمعلوم الثبوت في نفس الامر ليس الا القسم
الاخير اعني الوضع العام للموضوع له الخاص لان تحقق الاول فيه انما يكون بان يلاحظ معنى
متشخص وحده ويعين له الفاظ غير محصورة بحكم اجمالي وكذا التحقق الثاني فيه انما يكون بان
يلاحظ معنى كلي وحده ويعين له الفاظ كذلك وكل منهما وان كان ممكنا عقلا لكن وقوع
شيء منهما ليس بمعلوم ولذا حكم المصنف فيما سبق بان الموضوع له في الوضع النوعي ليس بملحوظ
للواضع تفصيلا بل لا يتيسر ملاحظته كذلك بل الواقع ان يلاحظ معان غير محصورة بمفهوم
اجمالي ويعين بازائها الفاظ غير محصورة ملحوظة بمفهوم اجمالي آخر تعيينا اجماليا على انقسام
الاحاد الى الاحاد بان يعين لفظ منها لمعنى من تلك المعاني ولفظ آخر لمعنى آخر وثالث لثالث
وهكذا وهذا ليس الا وضعا عاما للموضوع له الخاص لما مر ان معناه ان يتعقل معان غير متناهية
بمفهوم شامل لها ويوضع بازائها لفظ او الفاظ مخصوصة او غير محصورة ومن هذا ظهر الفرق
بوجه آخر بين الوضع العام للموضوع له الخاص من الوضع الشخصي وبينه من النوعي وهو ان
الموضوع له في كل منهما وان كانت معاني غير متناهية ملحوظة بكلي شامل لها الا انه وضع بازاء

هذا تحقيق وارد على الخاص للموضوع له العام الوضع ... قال السيد قدس سره في حاشية المختصر بعدما بين ... اتضح عندك معنى قول الشارح ان اللفظ قد يوضع وضعا عاما لامور مخصوصة كما في صيغ المشتقات والمبهمات وبينهما على الوجه الذي اوردوه فرق من وجهين احدهما ان الخصوصيات في المشتقات جزئيات اضافية ... كل واحد منها كلي في نفسه ... ان الواضع تصور مفهوم الضارب ... لفظه بازاء ... المبهمات وعين بازاء خصوصيات ... وثانيهما ... حقيقية بوجه عام ... بازائها جزئيات المشتقات ... اللفظ والمعنى في المشتقات ... واما في المبهمات فعموم التصور في المعنى ... لان الوضع فيها عام لان المعتبر في ذلك هو المعنى دون اللفظ



بازاء كل منهما في الاول لفظا واحدا او الفاظا متعددة على ان يكون مترادفة وفي الثاني وضع لمعنى
منها لفظ ولمعنى ثان لفظا آخر ولثالث ثالث وهكذا فتكون متباينة واما وضع كل من
الالفاظ الغير المتناهية لكل من المعاني الغير المتناهية فهو ليس بمتحقق ولا معلوم
نعم ان من الموضوعات بالوضع النوعي ما لو وضع بخصوصه لمعناه لكان من الوضع العام
للموضوع له العام لكون معناه معنى واحدا كليا كاسماء الفواعل فان الضارب لو وضع
بخصوصه لمفهوم ذات ثبت له الضرب لكان وضعه كوضع الرجل لمعناه ومنه ما لو وضع كذلك
لكان من الوضع الخاص للموضوع له الخاص لكون معناه معنى واحدا مشخصا كما في الهيئات
التركيبية مثل هذا زيد فان معناه واحد مشخص هو نسبة الزيدية الى هذا ومنه ما لو
وضع كذلك لكان ايضا من الوضع العام للموضوع له الخاص لكون معناه متعددا غير محصور
ملحوظ بوجه اجمالي كالافعال فان لكل منها معاني جزئية غير متناهية ملحوظة بوجه كلي عند
المحققين كنسب الضرب في الزمان الماضي الى فواعل معينة لضرب لكن ليس شيء منها موضوعا
كذلك بل كل منها موضوع بالوضع النوعي الاجمالي ومن هذا ظهر ان الافراد الملحوظة
في جانب الموضوع له في الوضع النوعي كل منها في نفسه قد يكون واحدا جزئيا وقد يكون
واحدا كليا وقد يكون طائفة مشتملة على احاد غير متناهية ففي الاولين يكون اجمال في
جانب الموضوع وفي جانب الموضوع له بالنسبة الى جميع الالفاظ وفي الثالث يوجد مع هذين
الاجمالين اجمال في الموضوع له بالنسبة الى كل لفظ وبالجملة لم يوجد من الموضوع بالوضع
النوعي الا والمعاني الموضوع لها امور غير محصورة ملحوظة حين الوضع بوجه اجمالي فليس
المتحقق منه الا الوضع العام للموضوع له الخاص ولذا صرح الفاضل العصام وغيره من الفضلاء
الاعلام بان الوضع النوعي من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص فان قلت ان العلامة
التفتازاني وغيره ممن ينكر ذلك الوضع يقولون بالصوت الاعلى بالوضع النوعي في
المشتقات فاذا لم يكن الوضع النوعي الا من الوضع العام للموضوع له الخاص فكيف يصح ذلك
قلت انما انكروا هذا القسم فيما هو الموضوع بالوضع الشخصي كاسماء الاشارة والضمائر
ونحوها استبعادا منهم لكون اللفظ الواحد موضوعا لمعان غير متناهية دفعة ولم ينكروه
في الوضع النوعي لما لم يكن كثير استبعاد في كون الالفاظ الغير المتناهية موضوعة لمعان
غير متناهية دفعة على انقسام الاحاد الى الاحاد لان كل معنى منها بالنسبة الى لفظه
صار بمنزلة الملحوظ بخصوصه وربما نقول بان من انكر ذلك يقول ان الموضوعات
بالوضع النوعي موضوعة للمفهوم الاجمالي الشامل للافراد الغير المتناهية لا لانفس تلك
الافراد على ان يكون المفهوم الكلي آلة الملاحظة لا نفس الموضوع له مثلا اذا قيل كل ما كان
على فاعل فهو موضوع لذات ثبت له مدلول مصدره يكون الضارب مثلا موضوعا لنفس هذا
المفهوم اعني مفهوم ذات ثبت له مدلول المصدر لا لما صدق هو عليه كمفهوم ذات ثبت له الضرب
فح يكون تلك الموضوعات من الوضع العام للموضوع له الخاص ففساده ظاهر اذ يلزم ح ان
يكون الضارب والكاتب والقارئ ونحوها جميعا الفاظا مترادفة ولم يقل بذلك احد مع
ان تلك الموضوعات لم تستعمل الا في افراد المفهومات الاجمالية فان قيل ان ذلك باعتبار
تحقق المعنى الاجمالي في ضمن تلك الافراد لا لخصوصياتها فيرد عليه انه لو كان كذلك لزم
ان يفهم المفهوم الكلي هناك كما يفهم معنى الانسان في قولنا هو انسان ناطق مع ان الانصاف
انا اذا قلنا ضارب لم يخطر ببالنا مفهوم ذات ثبت له مدلول المصدر وان قيل انها موضوعة
للمفهومات الكلية لكن بشرط الواضع ان لا يستعمل في تلك المفهومات بل في فرد من افرادها
دائما كما في لواحق المضمرات ونحوها فيرد على هذا ما يرد على ذلك من كون الالفاظ الكثيرة
الوقوع والاستعمال مجازات مهجورة الحقايق كما تقدم ولقد بسطنا الكلام في هذا المقام

عليه الرد بانه يمنع وما بيناه ضعفه ... قال الفاضل العصام في شرح الرسالة العضدية في هذا المقام ان من الموضوع بالوضع العام للموضوع له ما ... لكل موضوع له باعتبار عام ... والموضوع له ... في هذا الوضع الواضع ... وضعه نوعية

حلبا القلوب المسترشدين من الميل الى جانب الاوهام والتوفيق من الملك العلام ولما كان هنا
مظنة ان يقال ان الاقسام الحاصلة باعتبار عموم كل من الوضع والموضوع له وخصوصه
اربعة رابعها كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فلا يصح الحصر في الاقسام الثلثة دفعه
بقوله واما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فمتعذر يعني ان ما حصرناه في تلك الاقسام
هو الوضع المتحقق في نفس الامر وما ذكرته من القسم الرابع مجرد احتمال عقلي ليس بثابت
في نفس الامر بل ثبوته متعذر لان الكليات تدرك مشخصاتها اجمالا لاحاطة الكليات
بجميع الجزئيات المندرجة تحتها وذلك اى الادراك الاجمالي للمشخصات كاف في وضع
اللفظ للمشخصات فلذا تحقق الوضع العام للموضوع له الخاص في امثال المضمرات كما عرفت
وليست المشخصات كذلك بالقياس الى الكلي كما لا يخفى يعني ان كون الوضع خاصا والموضوع
له عاما انما يتصور بان يوضع اللفظ لمعنى كلي يلاحظ ويتصور بما هو جزئي متشخص له مع انه
لا يدرك بالمشخصات كلياتها ولو اجمالا لعدم احاطة الاول بالثاني فاذا لم تدرك الكليات
بمشخصاتها اصلا لا يمكن وضع اللفظ لها بذلك الطريق ضرورة توقف الوضع على تصور
كل من الموضوع والموضوع له اما تفصيلا او اجمالا فلذا تعذر كون الوضع خاصا والموضوع له
عاما فقد علمت من هذا التقرير ان مدار الاستدلال هو قوله وليست المشخصات الى آخره
واما قوله لان الكليات يدرك مشخصاتها الخ فهو لمجرد الفرق بين القسمين حيث تحقق
الاول وامتنع الثاني هكذا قيل وانما مرّضه بصيغة المجهول مع ان القائل هو المحقق الشريف
لما ورد ان الدليل لا ينطبق على الدعوى لان امتناع ان يلاحظ الكلي بالمشخص لا يدل
على استحالة الوضع الخاص للموضوع له العام اذ يصح ان يكون الاخص الذي لوحظ به الاعم
غير متشخص وان قيل ان المراد ان ذلك القسم لا يكون الا بان يلاحظ الكلي بالمشخص جزما
فتلك المقدمة ممنوعة على ان الامتناع المذكور ممنوع وكيف لا وقد جوز المحقق الشريف
كون الاخص معرفا للاعم فاي لا يجوز ان يكون المشخص مرآة لملاحظة الكلي اللهم الا ان يقال
مبنى المنع ليس على العموم والخصوص بل على ان الجزئي لا استقلال له وحاصله لا يرتبط بالغير
ومرآة الملاحظة للشيء لا بد ان يرتبط به ويرد عليه ان وجوب كون المرآة مرتبطة غير بيّن
ولا مبين او يقال ان ادراك المشخص انما يكون من قبل الحواس فكيف يكون وسيلة الى
ما يكون ادراكه من قبل العقل وهو الكلي ويرد عليه ايضا انه على تقدير تمامه انما يندفع به
ما بعد العلاوة واما ما قبلها فهو باق على حاله ثم من ثم انه قد اعترض على حصر الوضع في هذه الا
قسام بانه لا يتم لعدم دخول وضع المركب من مفردين موضوعين بوضعين مختلفين في القسم
مثل زيد انسان وهذا انسان في شيء من الاقسام بخلاف المركب من مفردين موضوعين بو
ضعين متفقين في القسم نحو الانسان حيوان وزيد احمد وهو هذا فان وضع المركب ح
داخل فيما دخل فيه وضع كل واحد من مفرديه كالوضع العام للموضوع له العام في المثال الاول
والوضع الخاص للموضوع له الخاص في الثاني والوضع العام للموضوع له الخاص في الثالث واجيب
بان قيد الوحدة معتبرة في المقسم والمركب المذكور مما اجتمع فيه الاقسام فلا ينتقض به حصر
الوضع في الاقسام المذكورة وينبغي ان تتنبه على ان المراد من الوضع العام كما في القسمين
الاخيرين والخاص كما في القسم الاول ليس ان يكون نفس الوضع كليا عاما او مشخصا
خاصا لان الوضع في اي قسم كان عبارة عن التعيين الجزئي فهو لا يكون الا خاصا مشخصا
ولا كون اللفظ الموضوع به كذلك لان الموضوع في الوضع الشخصي لا يكون الا مشخصا بل وفي
الوضع النوعي ايضا كذلك غايته انه ملحوظ فيه بوجه كلي بل المراد منه ان يكون متعلق الواضع
الى المعنى الذي تعقله وتصوره الواضع عند الوضع وهو آلة الوضع سواء كان نفس الموضوع له
او غيره مفهوما كليا كما في القسمين الاخيرين او مشخصا او ما هو بمنزلته بان يكون كليا



كليا منحصرا في متشخص كما في القسم الاول فتوصيف الوضع بالعموم والخصوص توصيف للشيء بصفة
آلته واما توصيف الموضوع له بهما فتوصيف له بصفة نفسه لان عمومه عبارة عن كونه كليا
شاملا لامور كثيرة وخصوصه عن كونه مندرجا تحت المفهوم الاعم فحيث كان كل من الموضوع
له وآلة الوضع مشخصا مندرجا تحت كلي في القسم الاول سمي وضعا خاصا للموضوع له
الخاص وحيث كان كل منهما مفهوما كليا شاملا للكثير في القسم الثاني سمي وضعا عاما للموضوع
العام وحيث كان آلة الوضع كليا شاملا للكثير والموضوع له جزئيا مندرجا تحته سمي وضعا
عاما للموضوع له الخاص وقال الابهري انه اذا وضع لفظ واحد بازاء معنى واحد فهذا
وضع خاص سواء كان ذلك المعنى كليا او جزئيا والوضع العام يكون اذا كان الامر العام
آلة ملاحظة امور مخصوصة ووضع اللفظ لكل منها والحق ما قاله المص وعليه الجمهور
لانه اذا كان الوضع عاما باعتبار عموم آلة الوضع فلان يكون عمومه باعتبار عموم الموضوع له
اولى اذا ثبت هذا فكون الوضع عاما بهذا المعنى اى بمعنى عموم آلة الوضع لا ينافي كونه
قسما من الوضع الشخصي بالمعنى الذي سبق اى الوضع الذي كان الموضوع به لفظا مشخصا
بخصوصه كما عرفت لان عموم آلة الوضع لا ينافي تشخص الموضوع وهو ظاهر فهذا جواب سؤال
مقدر تقريره السؤال انكم قد جعلتم بعض الوضع الشخصي وضعا عاما سواء كان الموضوع له
ايضا عاما او خاصا كوضع الانسان لمعناه ووضع هذا لمعانيه مع ان عموم الوضع يقتضي كليته
وصدقه على متعدد وشخصيته يقتضي كونه جزئيا وامتناع صدقه على متعدد فبينهما تناف
فلا يصح ذلك الجعل وتقرير الجواب انه انما يلزم التنافي لو كان المراد بعموم كونه عاما
باعتبار ذاته وبشخصيته كونه متشخصا كذلك او كان المراد بعمومه عموم الموضوع به و
بشخصيته تشخص الموضوع به او كان المراد بالاول عموم آلة الوضع وبالثاني تشخصها
اذ يلزم على هذه التقادير كون الشيء الواحد كليا وجزئيا لكن ليس المراد ذلك بل معنى عمومه
عموم آلة الوضع وشخصيته كون الموضوع به لفظا متشخصا مخصوصا فالعموم بالنسبة الى
شيء والتشخص الى شيء آخر ولا شك انه لا تنافي بين كون الموضوع لفظا متشخصا وبين
عموم آلته ووضعه تقسيم ثالث للوضع قال به شيخنا النحرير رحمه الله وهو العلامة
التفتازاني والنحرير هو العالم المتبحر الذي اتقن بالفنون آخر هذا التقسيم عن الاولين
لانهما مما اتفق عليه الجمهور وهذا مما اخترعه ذلك العلامة ولان كلا من الاولين عام النفع
وكثير الفائدة بخلاف هذا وهو ان الوضع اما قصدي اى مقصود في نفسه كما ذكرناه فيما
من الوضع الشخصي والنوعي والوضع الخاص والعام وفيه تنبيه على ان تلك الاقسام
انما تجري في الوضع القصدي دون مقابله واما غير قصدي اى غير مقصود في نفسه بل مقصود
في ضمن غيره تابع له وسيجيء وجهه وهو وضع كل لفظ وضع لمعنى احترز به عن المهملات
اذ ليس فيها وضع اصلا بالاتفاق اسما كان او فعلا او حرفا لنفسه اى نفس ذلك اللفظ
وقوله وجعله اى جعل ذلك اللفظ اسما بل علما لها اى لنفسه عطف على قوله وضع كل
عطف احد المتلازمين على الآخر لمزيد التوضيح لانه اذا وضع اللفظ لنفسه وهي معنى
اسمي متشخص يكون علما لها و اذا كان علما لها يكون موضوعا لها لانه ما وضع لشيء
بعينه غير متناول غيره لا يقال الوضع نسبة تقتضي تغاير الطرفين اى الموضوع والموضوع له
فكيف يوضع اللفظ لنفسه وايضا لو كان كل لفظ كذلك علما لنفسه يلزم ان يكون اللفظ
الواحد فعلا واسما او حرفا واسما مع ان هذه الثلثة اقسام متقابلة متنافية لانا نقول
يكفي في صحة الوضع تغاير الطرفين بالاعتبار واللفظ من حيث انه صالح لان يفاد به
شيء مغاير له من حيث انه صالح لان يفاد بشيء فيصح وضعه لنفسه ولا تنافي بين الاقسام
الثلثة انما هو بالقياس الى وضع واحد واما كون اللفظ الواحد اسما بالنظر الى وضعه الغير القصدي فلا

لنفسه وفعلا او حرفا بالنظر الى وضعه القصدي لمعناه فلا منافاة بينهما وهو ظاهر فعلى هذا
اذا ذكر اللفظ واريد نفسه يكون ذلك بواسطة الوضع والدلالة كما اذا ذكر اللفظ واريد
به المعنى لكن الموضوع والموضوع له وكذا الدال والمدلول في الثاني متغايران بالذات
وفي الاول متحدان بالذات متغايران بالاعتبار واشار الى الاستدلال على ثبوت هذا الوضع
بقوله الاترى انك تقول في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل ماض وزيد اسم ومن حرف جر
مريدا بهذه الالفاظ انفسها اذ الفعلية واخواتها من احوال الالفاظ لا يصح اثباتها للمعاني
واما في قولنا خرج زيد من البصرة فالمراد بها معانيها لا انفسها كما لا يخفى فتجعل كلا من هذه
الالفاظ الثلثة اي خرج وزيد ومن محكوما عليه الاول بالفعلية والثاني بالاسمية و
الثالث بالحرفية وخلاصة الاستدلال ان كل لفظ وضع لمعنى مطلقا فهو موضوع لنفسه
لانه لما كان اسما لنفسه لكان موضوعا لها لكن المقدم حق فالتالي مثله اما الملازمة فظاهرة
اذ الاسم من اقسام اللفظ الموضوع واما حقية المقدم فلما اشار اليه بقوله فتجعل
كلا من هذه الخ وتقريره ان كل لفظ كذلك فهو يصح ان يكون محكوما عليه مرادا به نفسه
وكل ما هو كذلك فهو اسم لنفسه ينتج ان كل لفظ كذلك فهو اسم لنفسه اما الصغرى
فلما اشار اليه بقوله الا ترى انك تقول الخ لان في قولنا خرج فعل ماض مثلا حكم على لفظ خرج
بالفعلية الماضوية واما الكبرى فلان شيئا من الفعل والحرف لكون معناه غير مستقل
بالمفهومية لا يصح ان يحكم عليه بشيء بل ولا ان يحكم به على شيء واما كون الفعل محكوما به
فانما هو باعتبار جزئه الحدثي كما صرحوا لكنه وضع غير قصدي جواب عن سؤال مقدر تقريره
لو ثبت وضع اللفظ لنفسه لكان كل لفظ موضوع لمعنى مشتركا بين نفسه وبين معناه
فلا يوجد لفظ منفرد اصلا مع انهم قسموا اللفظ الموضوع الى المشترك والمنفرد وتقرير
الجواب انه انما يلزم هذا لو كان وضع اللفظ لنفسه وضعا قصديا لكنه وضع غير قصدي
لا يصير به اللفظ مشتركا اذ الاشتراك والانفراد انما يدوران على الوضع القصدي الاصلي
لا على الغير القصدي حيث لم يهتم به فكانه ساقط عن درجة الاعتبار وكذا الترادف
والتباين واقسام الدلالة من المطابقة والتضمن والالتزام ونحوها انما تدور على الوضع
القصدي ولا يفهم منه اي من اللفظ بذلك اي بوضعه لنفسه معنى مسماه اي معنى هو
مسمى اللفظ بل المفهوم منه بذلك هو نفسه فلذا صح الحكم عليه مع كونه من خواص الالفاظ
كما عرفت واما المعنى المسمى فانما يفهم منه بواسطة وضعه له مع ان المقصود فهم ذلك المعنى
فدل هذا على ان وضعه لنفسه غير قصدي فعلى هذا التقدير كان الغرض من قوله ولا يفهم منه
الخ بيان كون ذلك الوضع غير قصدي ويحتمل ان يكون جوابا لسؤال ايضا تقرير السؤال انه
لو كان للفظ الموضوع لمعنى وضع لنفسه لفهم منه بذلك الوضع معنى مسماه كما في اسماء الافعال
كهيهات فانها على بعض المذاهب موضوعة لصيغ الافعال الموضوعة للمعاني لا لانفس
معانيها مثلا هيهات موضوعة للفظ بعد لا لمعناه ويستفاد منها معاني تلك الافعال
وتقرير الجواب ان هذا الوضع غير قصدي فلا يترتب عليه فهم المعنى المسمى بخلاف اسماء الافعال
فان وضعها للصيغ قصدي فلذا ترتب عليه فهم مسميات الصيغ وهذا مبني على ان وضع
الموضوعات لانفسها من حيث انها دالة على معانيها كما سيشير اليه المص واما ان قلنا
ان وضعها لانفسها من حيث انفسها لا من تلك الحيثية فلا توجه لذلك السؤال تدبر
وانكر عليه اي على القائل المذكور او على قوله الفاضل الشريف رحمه الله حال كونه قائلا ان
دلالة الالفاظ الموضوعة للمعاني على انفسها ليست مستندة الى الوضع اصلا لا الى وضع قصدي
ولا الى غير قصدي لوجودها اي تلك الدلالة في المهملات من غير تفاوت ولا فرق بينها
وبين الموضوعات فيها لان لفظ جسق او ديز مثلا يدل على نفسه كلفظ خرج وزيد فلوكانت



فلوكانت تلك الدلالة في الموضوعات مستندة الى وضع لكانت في المهملات كذلك فيلزم القول
بوجود الوضع الغير القصدي فيها مع انه لا وضع فيها اصلا بالاتفاق فعلم ان ليس في الموضوعات
وضع لانفسها فهذا معارضة لدليل القائل المذكور باثبات نقيض مدعاه وجعلها اي الالفاظ
الموضوعة محكوما عليها كما ذكره القائل لا يقتضي كونها اسماء لانفسها حتى يلزم منه وضعها
لانفسها لان جميع الكلمات اسما كانت او فعلا او حرفا متساوية الاقدام والدرجات في جواز
الاخبار عن الفاظها وهو الحكم عليها بشيء بل هو اي ذلك الاخبار جار في الالفاظ المهملة
كقولنا جسق مهمل وديز مقلوب زيد فلو اقتضى الجعل المذكور كون الالفاظ الموضوعة اسماء
لانفسها لاقتضى كون المهملات موضوعة لانفسها وليس فليس فهذا الكلام في الظاهر منع لكبرى
دليل الاسمية اعني كل ما يصح ان يكون محكوما عليه فهو اسم مستندا بالسند المذكور ويمكن
ان يكون نقضا اجماليا لذلك الدليل بالجريان والتخلف ولما امكن لخصومه ان يقول لا فساد
فيما الزمته من كون المهملات موضوعة لانفسها في مقام المعارضة وكونها اسماء لانفسها
في مقام المنع او النقض بل نلتزم ذلك وندعي صحته دفعه بقوله ودعوى ان الواضع وضع
المهملات بازاء انفسها وضعا قصديا او غير قصدي هذا الترديد لمجرد اظهار البطلان
على كل احتمال والا فلا قائل بالوضع القصدي في المهملات ودعوى انها اسماء بهذا الاعتبار
اي باعتبار وضعها لانفسها وان لم تكن شيئا من اقسام الكلمة باعتبار الوضع لمعنى خروج
عن الانصاف ومكابرة وهي المنازعة في مسئلة علمية لتبكيت الخصم لا لاظهار الصواب في
قواعد اللغة حيث لم يرد من اهل اللغة في ذلك عين ولا اثر بل كلماتهم ناطقة بخلاف ذلك
على ان اعتراض على قول القائل لكنه وضع غير قصدي وكلمة على هذه تسمى علاوة
وهي قد يكون مبنية على تسليم ما سبق فتسمى علاوة تسليمية وقد لا يكون فتسمى علاوة [illegible]
والظاهر هنا هو الثاني ثم انها على ما في مغني اللبيب من اقسام على الابتدائية وتكون مع ما بعدها
خبر مبتدا محذوف اي والتحقيق مبني على ان وقيل هي للمصاحبة بمعنى مع فتكون قيدا لما قبلها
اي يرد ذلك مع ان اثبات وضع غير قصدي كما ذكره ذلك القائل امر ليس ما عليه عقل ولا نقل
اذ لم يثبت نقل من الواضع في اثبات الوضع الغير القصدي لان ما ثبت من طريق النقل منه
تتبع موارد الاستعمال واستعمال اللفظ في مقام الحكم على انفسها لا يرشدك الى الوضع
الضمني لصحة الحكم من غير اعتبار الوضع وكذا لم يدل عليه دليل من العقل بل هو مستبعد عند
العقل اذ وضع الشيء لشيء انما يكون لغرض فهم الشيء الثاني من الاول وما كان معلوما لغرض
فهو مفهوم في نفسه فاثباته تشنيع جدا وانما ارتكبه ذلك القائل تعصبا وتخلصا عن الزام
المشترك في جميع الكلم كما عرفت ولما انكر على القائل بوجوده اراد تحقيق المقام فقال والتحقيق
انه اي الشان اذا اريد الحكم بشيء على شيء مطلقا فلا بد من احضار المحكوم عليه بوجه في
ذهن السامع حتى يصح الافادة فاذا اريد الحكم بشيء على لفظ احتراز عن الحكم على معنى
تلفظ على صيغة المجهول به نفسه تاكيد للضمير المجرور احتراز عن الحكم على لفظ لم يتلفظ
بنفسه كما تعرف وذلك بان يذكر اللفظ ويراد نفسه كان تقول خرج فعل ماض وزيد
ثلاثي لم يحتج هناك الى وضع اي الى وضع شيء للمحكوم عليه اعني ذلك اللفظ اصلا لا الى
وضع قصدي ولا غير قصدي ولا الى دال على المحكوم عليه مطلقا ولو من غير وضع كالالفاظ
المجازية والكنائية للاستغناء بذاته اي لاستغناء المحكوم عليه بتلفظ نفسه وحضوره
بذلك في ذهن السامع عما يدل عليه ويحضره فيه يرشدك الى ذلك الاستغناء انك حين
تقيد باللفظ معنى تحضره من غير دال عليه فانظر هل حين الحكم عليه ما احوجك الى دال عليه
تنبيه مقام الحكم عن مقام الافادة لا تظنك في مرتبة من ذلك فيتشارك الالفاظ كلها
موضوعات كانت او مهملات في صحة الحكم عليها عند التلفظ بها انفسها وارادتها بالتشارك

جميعها في ذلك الاستغناء فكما تقول زيد ثلاثي تقول ديز مقلوب زيد من غير وضع ولا دال
وانما يحتاج الى ذلك اى الوضع والدال اذا لم يكن المحكوم عليه لفظا بل معنى كما في زيد قائم
او المتصف بالقيام انما هو معنى زيد لا لفظه او كان لفظا ولم يتلفظ به نفسه بل تلفظ بما يدل
عليه كما في قولك هو فعل ماض مرادا به لفظ خرج مثلا وفي قولك الاسم معرب او مبني والفعل
الماضي مبني على الفتح وغير ذلك مما يدل على اللفظ لا بنفسه بل بلفظ آخر فان المحكوم عليه في هاتين
الصورتين لعدم حضوره بذاته في ذهن السامع احتيج الى دال عليه يحضره فيه حتى يصح الافادة
كما عرفت سواء كان ذلك الدال موضوعا له كما في الالفاظ الحقيقية او لا كما في غيرها فعلى
هذا التحقيق لا وضع للموضوعات لا نفسها فلم يلزم مما لزم القول السابق من كون المهملات
موضوعة لانفسها وكونها اسماء لما وا ثبات الوضع الغير القصدي ونحن نقول شرع في دفع
اعتراضات الفاضل الشريف فدفع الاعتراض الاول اعني المعارضة باثبات المدعى بادلة
ثلثة الاول ان الالفاظ الموضوعة للمعاني اسماء لانفسها وما هو كذلك فهو موضوع لنفسه ولا
يخفى ان هذا الدليل هو الدليل الذي اشير اليه فيما سبق الا انه اورد ههنا لاثبات صغراه
بوجوه الاول قوله لا نزاع لاحد من ارباب العربية ان مثل قولنا زيد ثلاثي مما حكم فيه
على لفظ تلفظ به نفسه كلام اصطلاحي اعني ما تضمن كلمتين بالاسناد وهم مصرحون بان الكلام
لا يتاتى اى لا يحصل الا من اسمين مثل زيد قائم او اسم وفعل مثل ضرب زيد ولا شك ان
زيدا في ذلك القول ليس بفعل فتعين ان يكون اسما وفيه ان هذا انما يتم لو كان مرادهم
بالاسم في ذلك التصريح هو الاسم الحقيقي وهو ممنوع كيف وقد صرحوا بان المراد بالكلمة
في تعريف الكلام اعم من ان يكون كلمة حقيقة او حكما واوردوا فيه مثل جسق مهمل لكون
جسق في حكم هذا اللفظ واما اذا اريد بالاسم ما هو اعم من الحقيقي والحكمي بان يقوم مقامه
في تحصيل المرام فلا اذ يجوز ح ان يكون زيد في القول المذكور مثلا اسما حكميا بمثل ذلك التاويل
وهو ليس بمفيد في اثبات المدعى كما لا يخفى ومثل هذا يرد على الوجهين الاخيرين فتنبه الوجه
الثاني قوله وايضا لا يخلو اما ان يكون زيد في هذا التركيب مبتداء او لا فان كان مبتداء
لزم ان يكون اسما لانه اى الاسم ماخوذ في تعريف المبتداء عندهم حيث قالوا هو الاسم
المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
رافعة لظاهر ولا يخفى ان الصفة ايضا من الاسم المقابل للفعل والحرف وان لم يكن مبتداء
لم يكن لرفعه والرفع ثلاثي وجه مع انهما مرفوعان فبطل الشق الثاني فتعين الاول ولزم
كون زيد اسما وانما لم يكن لذلك وجه لانها حينئذ لا يكون شيئا من المرفوعات المذكورة
في كتب النحو اما الاول فظاهر واما الثاني فلان ثلاثي في هذا التركيب لو كان شيئا من المرفوعات
لكان خبرا ولا يصلح غيره مع ان تحقق الخبر مشروط بتحقق المبتداء فاذا لم يكن الاول مبتداء
لا يكون الثاني خبرا وقد عرفت ما في هذا الوجه ايضا وايضا كثيرا ما يقع المعرفة صفة للفظ
المعبر به عن نفسه كقولك زيد الثلاثي اسم وضرب الفعل الماضي يدل على الزمان مثلا
وموصوف المعرفة يجب ان يكون معرفة بالاتفاق لان التعريف من الامور التي يجب المطابقة
فيها بين الصفة والموصوف كما بين في النحو فيلزم ان يكون اللفظ المذكور معرفة وقد عرفوا
المعرفة بما وضع لشيء بعينه كما ذكرنا في التقسيم الاول فيلزم ان يكون ذلك اللفظ موضوعا لنفسه
وفيه انه يجوز ان يكون توصيفه بالمعرفة بناء على ان هذا اللفظ كما في المهمل ثم ان هذا وليس مستقل
لاصل المدعى اعني كون الالفاظ المذكورة موضوعة لانفسها وليس من وجوه اسميتها فينبغي
ان يوجه قوله على انهم مصرحون الخ ويمكن ان يجعل من تلك الوجوه بضم مقدمة هي كل ما وضع
لشيء بعينه فهو اسم لكنه تطويل للمسافة بلا طائل كما لا يخفى الوجه الثالث قوله على انهم وهذا
وجه نقلي وما سبق من الوجهين فهو عقلي اى مع ان القوم مصرحون في مواضع من كلامهم ان ضرب



ان ضرب من الافعال ومن من الحروف واخواتهما من سائر الافعال والحروف اسماء للالفاظ
الدالة على معانيها واعلام لها وتلك الالفاظ هي نفسها بعينها كما قال المحقق اى هو كقول المحقق
الاسترابادي وهو الفاضل الرضي في بحث العلم من شرح الكافية اعلم مقول القول انه
اى الشان اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ وهو نفس تلك الكلمة دون معناها كقولك اين
كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم لنفسها لان مثل هذا اللفظ موضوع لشيء بعينه
وهو نفس تلك الكلمة حال كونه غير متناول غيره بوضع واحد حيث لا يفهم من مثل هذا بذلك
الوضع غير نفسه وان فهم بوضع آخر وما هو كذلك فهو علم لانهم عرفوه بهذا التعريف فمثل
هذا اللفظ علم لنفسه وفيه انه يجوز ان يكون مرادهم بالاسميتها اسميتها حكما وكذا بالعلمية
والموضوعية كما اشرنا مع انه اذا دل العقل على عدم الاسمية كما اشار اليه الفاضل الشريف
فلا اعتبار بتصريح القوم بالاسمية فتامل فلما اثبت اسمية الالفاظ الموضوعة بالوجوه الثلثة
ضم اليها كبرى هو قوله ولا شك ان الاسمية مستلزمة للوضع فثبت ان تلك الالفاظ
موضوعة لانفسها واشار الى الدليل الثالث بقوله وايضا هم كالمجمعين على ان اللفظ المستعمل
احتراز عن غير المستعمل استعمالا صحيحا احتراز عن الاغلاط كقولك خذ هذا الفرس مشيرا
الى كتاب جاريا على قانون العربية احتراز عن المهمل المستعمل في نفسه فانه ليس على
قانون اللغة كما سنشير اليه لا ان شيئا من هذه الثلثة ليس بحقيقة ولا مجاز منحصر في
الحقيقة والمجاز واما الكناية فهي داخلة في المجاز اذ المراد به ههنا ما يقابل الحقيقة اعني
اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة سواء كانت قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له
كما في المجاز المشهور او لا كما في الكناية كما اشار اليه بقوله وهما مقتضيان للوضع لان الحقيقة
اللفظ المستعمل في الموضوع له فهي مستلزمة للوضع للمستعمل فيه والمجاز اللفظ المستعمل في
لازم الموضوع له مع قرينة او بدونها فهو مستلزم للوضع لملزوم المستعمل فيه ولا ريب
هذا ضم صغرى الى المقدمة الاولى اعني قوله وايضا هم كالمجمعين الخ اى ولا شك في ان
استعمال مثل خرج وزيد ومن في امثال هذه التراكيب اى خرج فعل ماض وزيد اسم ومن
حرف جر استعمال صحيح مقبول عند الكل فينتج ان هذه الالفاظ اما حقائق او مجازات لكنها
ليست بمجازات فتعين ان يكون حقائق فلزم بناء على ما في المقدمة الثانية اعني قوله وهما
مقتضيان الخ ان يكون لها وضع لما استعملت هي فيه اعني انفسها وخلاصة الاستدلال ان
الموضوعات المستعملة في انفسها الفاظ مستعملة استعمالا صحيحا جاريا على قانون اللغة
وكل لفظ كذلك فهو اما حقيقة او مجاز بالاجماع فتلك الالفاظ اما حقائق او مجازات لكنها
ليست بمجازات بالاتفاق فتعين ان يكون حقائق وكل حقيقة فهو موضوعة لما استعملت
فيه فتلك الالفاظ موضوعة لما استعملت فيه وما استعملت هي فيه انفسها فهي موضوعة
لانفسها وهو المطلوب وقوله من حيث اى حال كون انفسها ناشئة من حيث انها دالة
على معانيها تقييد للاستعمال او للوضع وعلى التقديرين يفيدان وضع الموضوعات لانفسها
ليس باعتبار ذواتها بل باعتبار انها دالة على المعاني فيرد عليه ان وضعها لها لو كان بذلك
الاعتبار لزم ان يفهم منها بذلك الوضع معانيها وليس كذلك كما تقدم والجواب كما اشرنا هنا
ان ذلك انما يلزم لو كان هذا الوضع قصديا لكنه غير قصدي ويمكن الجواب بوجه آخر لعله اقرب
الى الصواب وهو ان قوله من حيث الخ ليس للتقييد بل للتعليل اى انما وضعت تلك الالفاظ
لانفسها لاجل انها دالة على المعاني ففي ضمن وضعها لمعانيها او لاعتنائها بها وضعت
لانفسها حتى انه لما لم يوجد في المهملات تلك الدلالة لم توضع لانفسها ثم في هذا الدليل نظر ايضا
لانه انما يتم لو كان مرادهم باللفظ المستعمل في الحصر المذكور هو اللفظ المستعمل في شيء مطلقا
واما اذا كان المراد هو اللفظ المستعمل في معنى يغايره كما هو الظاهر من كلماتهم فلا كيف وقد صرح

سوال [illegible] وجوه ثلثة وكون الدليل [illegible] وايضا [illegible]
مبنية على ان يكون [illegible] المعرفة [illegible] وان جعل [illegible]
شيئا ما [illegible]
على اصل المدعى [illegible] وجود اربعة
وجود الاسمية [illegible] ثلثة
والدليل الآني [illegible]

العلاقة التفتازاني نفسه في حاشية الكشاف بان اللفظ المستعمل في نفسه ليس بحقيقة ولا مجاز
بل يمكن ان يقال لا نسلم ان هذه الالفاظ مستعملة في انفسها بل هي مفهومة وحاضرة بذواتها
وكفى بهذا الباء زائدة وهذا فاعل كفى وقوله مستندا على صيغة المفعول بمعنى المسند حال من
هذا او تمييز من نسبة كفى اليه كما في كفى بالله شهيدا ثم ان هذا الكلام اشارة الى دفع ما يرد
على ما سبق من ان هذا الدليل انما يتم لو كان اجماعهم على انحصار اللفظ المذكور في الحقيقة
والمجاز قطعيا لكنه ظني فلذا قال كالمجمعين بكاف التشبيه وذلك الدفع بان يقال ان
هذا المقدار كاف في اثبات الامور اللغوية ككون الكلمات موضوعة لانفسها لان عامة
مباحث اللغة ظنية يكفي فيها الامارات الظنية ويحتمل ان يكون هذا اشارة الى جميع ما سبق
من الادلة لكن قد عرفت مما ذكرنا ان افادة الظن من ذلك ايضا منظور فيه وفيه اشارة
الى دفع الاعتراض الثالث اعني قوله على ان اثبات وضع غير قصدي الخ اي حين ما ثبت
بالادلة السابقة كون الكلمات موضوعة لانفسها القول بانها موضوعات لها اي لانفسها
قصدا واصالة كالوضع لمعانيها يوجب القول بكون جميع الالفاظ الموضوعة اي الكلمات مشتركة
اذ ما من كلمة من الادلة لها تعدد الموضوع له بالوضع القصدي واقله اثنان نفسه وواحد من المعاني
فلا يوجد لفظ منفرد وصلا مع ان المنفردات كثيرة في اللغة كالمشتركات فاضطر الى القول
بوضع غير قصدي لا يصير به اللفظ مشتركا لئلا يلزم ذلك فعلى هذا اي على تقدير هذا الاضطرار
ليس اثباته اي اثبات الوضع الغير القصدي امرا اي اثبات امر لا يساعده نقل ولا عقل
كما زعمه الفاضل الشريف بل هو اثبات امر يقتضي قواعد اللغة لان في اثباته حفظا لوقوع اللفظ
المنفرد الذي هو من قواعد اللغة فيساعده النقل والعقل وستعلم اندفاع استبعاد العقل له
من تحقيق معنى الغير القصدي ولا يخفى ان هذا انما يتم لو تم ادلة وضع الكلمات لانفسها لكن
قد عرفت ما فيها واما قوله اشارة الى دفع الاعتراض الثاني اي واما قول الفاضل الشريف
جعلها محكوما عليها لا يقتضي كونها اسماء فبعيد لان اثبات محكوم عليه غير الفاعل والمبتدأ
المستلزمين للاسمية لكونهما من الاسماء المرفوعات امر لا يساعده نقل ولا عقل اذ المحكوم عليه
بثبوت شيء له او انتفائه عنه منحصر في الفاعل والمبتدأ بالاتفاق وحاصل الدفع اثبات للمقدمة
الممنوعة بانه لو لم يقتض جعل الشيء محكوما عليه كونه اسما لزم ان يوجد في الكلام محكوم عليه غير الفاعل
والمبتدأ لانهما من اقسام الاسم وذلك امر لا يساعده عقل ولا نقل فلزم ان يكون اسما حتى يدخل
في احدهما وقد عرفت ما فيه ايضا فتذكر وقوله لان الكلمات متساوية الاقدام في صحة الاخبار
عن الفاظها شيء لا طائل اي لا فائدة تحته لان الكلام المفيد في مقام المدافعة انما هو ما يكون
محلا للنزاع والخصم الذي هو القائل بالوضع الغير القصدي لا ينازع في ذلك بل يعترف بتساوي
جميع الكلمات في صحة الحكم عليها ولكن يقول جميعها اسماء لانفسها بهذا الاعتبار فالاولى للفاضل
الشريف ان يقتصر على قوله بل هو جار في المهملات لانها ليست اسماء لانفسها بالاتفاق فهذا
الكلام من المصنف دخل في السند بانه مشتمل على ما لا مدخل له في تاييد المنع وفيما دفع اعتراض
الفاضل الشريف على زعمه اراد ان يعترض على ما ذكره في مقام التحقيق فقال وقوله اذا اريد الحكم
على لفظ تلفظ به نفسه لم يحتج هناك الى وضع الى آخره ان اراد بقوله لم يحتج هناك الى وضع
ولا الى دال على المحكوم عليه عدم الاحتياج الى الوضع والدال وبقوله فيتشارك الالفاظ كلها
في صحة الحكم عليها عند التلفظ بها انفسها تشارك الالفاظ في صحة الحكم عليها من حيث العقل
ظرف مستقر حال من كل من عدم الاحتياج والتشارك او صفة له فمسلم بناء على ان المحكوم
عليه حينئذ معلوم وحاضر بذاته عند السامع ويستفيد هو من الحكم عليه فائدة كما يستفيدها
من الحكم على شيء يعبر عنه بلفظ ولا يجديه اي لا يعطي ذلك الفاضل الشريف نفعا اذ اللازم
منه انه لا يحتاج الى الوضع الغير القصدي عند التكلم على قانون العقل وهو ليس بمطلوب وانما المطلوب

وانما المطلوب انه لا يحتاج اليه عند التكلم على قانون العربية وهو ليس بلازم وان اراد عدم الاحتياج
والصحة اي تشارك الالفاظ في صحة الحكم عليها من حيث العربية اي من جهة المطابقة للقواعد
العربية حتى يصير هذا اللفظ اي اللفظ الذي ذكر واريد به نفسه من غير وضع ولا دال
محكوما عليه نحويا فممنوع لان المحكوم عليه النحوي اما فاعل او مبتدأ وكل منهما مستلزم للاسمية
فلو لم يكن هناك وضع اصلا لا يكون هذا اللفظ اسما فلا يصلح ان يكون محكوما عليه
نحويا كيف لا يكون ذلك ممنوعا والحال انه لو صح لزم جواز ان يكون كل صوت صدر عن
شخص كيف كان ذلك الصوت او صدوره اي سواء كان لفظا ومعتمدا على المخرج او لا
وسواء قصد به معنى او نفسه او لم يقصد شيء اصلا بل كل ما اشير اليه من غير لفظ ولا
صوت كما اذا اشرت الى زيد باليد او الحاجب مثلا محكوما عليه بحسب النحو من غير فرق
بينه وبين ما نحن فيه بصدده من اللفظ الموضوع الذي ذكروا اريد به نفسه لانه كما يكون
هذا اللفظ معلوما وحاضرا بذاته عند السامع يكون كل صوت صدر كيف ما اتفق بل كل ما
اشير اليه كذلك فلو صح كون الاول محكوما عليه نحويا بناء على ذلك الحضور والمعلومية
يصح كون الاخيرين كذلك بلا فرق وقد اعترف هو اي الفاضل الشريف بالفرق بينهما
حيث قال في تحقيقه ان ينبغي ان المحكوم عليه ان كان لفظا تلفظ به نفسه صح [illegible] يصح
الحكم عليه من غير حاجة الى وضع ولا الى دال وان لم يكن لفظا او كان ولم يتلفظ بنفسه
يحتاج في صحة الحكم عليه الى ذلك كما عرفت ويمكن ان يقال نحن نلتزم صحة وقوع الصوت
الذي صدر كيف كان محكوما عليه نحويا لحضوره بذاته في سمع السامع كالموضوعات المتلفظة
بانفسها وقول الفاضل ان لم يكن لفظا يحتاج في صحة الحكم عليه الى ذلك معناه انه ينبغي
ان يكون الكلام واجزاؤه مما يحضر في سمع السامع فاذا اريد الحكم على شيء لم يكن من قبيل
الاصوات التي كان الحضور في السمع من خواصها يحتاج الى ما يدل عليه ويحضره في سمع السامع
وبهذا اندفع ايضا قوله بل كل ما اشير اليه الخ لان مجرد حضور الشيء في ذهن السامع لا يكفي
في صحة وقوعه محكوما عليه نحويا بل لا بد من حضوره في السمع ولما كان مبنى ما ذكره الفاضل
من التحقيق ومرجع كلام القائل على انه لا فرق بين الموضوعات والمهملات في صحة الحكم عليها
فكما ان تلك الصحة لم تقتض وضع المهملات لانفسها لا تقتضي ايضا وضع الموضوعات
لانفسها اشار الى دفعه بتفصيل الفرق بينهما فقال واما المهملات تمام الفرق بينها وبين
الموضوعات يتبين بتحقيق معنى الوضع الغير القصدي فنقول اذا قال الواضع مثلا ضرب
عينته لكذا فلا شك ان قصده في هذه الحالة الى تعيين ضرب لمعناه على ان يكون كذا
عبارة عن المعنى فلهذا كان مثل هذا الوضع وضعا قصديا لكن وقع منه اي من الواضع
اطلاقه اي ذكر ضرب وارادة نفسه منه ضرورة ان الموضوع لمعنى كذا هو لفظ ضرب
لا معناه وبهذه الارادة صار متعينا لنفسه فوقع منه في ضمن ذلك التعيين المقصود تعيينه
اي ضرب لنفسه ايضا اي كتعيينه لمعناه قصدا فلهذا كان وضع الموضوعات لانفسها وضعا
ضمنيا وهو معنى كونه وضعا غير قصدي وفيه نظر اذ بمجرد الاطلاق والارادة لو حصل الوضع
لكانت الالفاظ موضوعة لمعانيه المجازية على انه يلزم منه ان لا يكون الموضوع بالوضع
النوعي موضوعا لنفسه اذ لم يقع اطلاقه وارادة نفسه حين الوضع فلا يكون ضرب مثلا
موضوعا بالوضع الضمني كما قال بعض المحققين اللهم الا ان يقال يعمم الاطلاق والارادة
من ان يكونا صريحين او ضمنيين فالاوجه ما قال ذلك المحقق من ان الوضع الضمني الغير
القصدي هو الوضع المتطفل فانه لولا وضع الالفاظ للمعاني لم يكن التفات الى شان الالفاظ
فلما احتيج الى البحث عنها والتفتيش عن احوالها بعد وضعها وضعت لانفسها ليمكن احضارها
حين البحث عنها فهو وضع ضمني غير مقصود بالذات كالوضع للمعاني بل هو تابع لوضع المعاني مقصود

ويحتمل ان يكون الغرض من هذا الكلام اشارة الى رفع ما يمكن ان يرد على
الترديد المذكور وهو انا نختار الشق الثاني
ونثبت الممنوع بانه لما صح كون المهملات محكوما
عليه نحويا من غير حاجة الى وضع ولا دال الخ
سوى الموضوعات كذلك واذا فما الفرق بينهما
منه

ولا حاجة ولم يوجد منه شئ عطف على مقدر و شروع في تفصيل الفرق بين الموضوعات والمهملات اى فوجد
من الواضع التعيين الضمني في الموضوعات ولم يوجد منه مثل ذلك التعيين في المهملات اذ لم
تعين هي لمعان ولم يبحث عن احوالها حتى تعين وتوضع لانفسها في ضمن ذلك التعيين او لتكون
وسيلة الى ذلك البحث والواجب علينا عند التكلم على القانون اى على وجه يطابق القانون
العربي ان نتبع ما وقع منه اى من الواضع والحال انه قد شاع بين اهل اللسان استعمال
الموضوعات بهذا الطريق اى طريق اطلاق اللفظ وارادة نفسه دون المهملات اى لم يشع
بينهم استعمال المهملات كذلك فلو وقع شئ منها اى من المهملات في كلام من يوثق به ويعتمد
عليه من اهل اللسان نؤوله بهذا اللفظ ونقول ان جسق مهمل وديز مقلوب زيد في قوة
هذا اللفظ كذا ولما كان هنا مظنة ان يقال اذا كان المهمل مؤولا بالتاويل المذكور يلزم ان
يكون الموضوع كذلك اذ لا فرق بينهما في ان لا يقصد بشئ منهما معنى اشار الى دفعه بقوله
ولا يلزم من وجوب التاويل في شئ قليل الوقوع كبعض المهملات ضرورة صيرورته موافقا
لما صدر عن الواضع وجوبه فاعل لا يلزم اى لا يلزم وجوب التاويل فيما هو شايع موافق
لما صدر عنه كالموضوعات وحاصل الدفع ان اللفظ المهمل قليل الاستعمال وغير موافق لما صدر
عن الواضع اذ الموافق له ان يطلق الموضوع ويراد به معنى او نفسه والمهمل ليس كذلك فوجب
تاويله فيما وقع بهذا اللفظ ليكون بمنزلة ان يذكر اللفظ ويراد به معنى فيصير موافقا لما صدر
عنه واما اللفظ الموضوع فهو كثير الاستعمال وموافق لما صدر عن الواضع كما عرفت فلا يلزم من
ارتكاب التاويل في المهمل ارتكابه فيه بل هو بعيد عبثا وضايعا فيه فلهذا استلزم كون
الثاني محكوما عليه وضعه لنفسه وكونه اسما لها دون الاول لكن هذا انما يتم لو لم يؤول
الواضع ضرب حين قال ضرب عينه لكذا بهذا اللفظ وهو محل نظر هذا اى ما ذكر من الابحاث
على الفاضل الشريف وترجيح جانب العلامة التفتازاني في اثبات الوضع الغير القصدي
وتحقيق معناه ما سنح لي في هذا المقام بتوفيق الملك العلام فكن انت بفطنتك المنصفة
اى بفطنتك المقارنة للانصاف واظهار الحق لا للعناد واللجاج فاسنادا لانصاف الى
الفطنة مجازي فيصل الخصام خبر لكن وهو على وزن فيعل من اوزان مبالغة اسم الفاعل
من الفصل بمعنى الفرق والخصام بكسر الخاء جمع خصم لكن قد انصفنا بفطنتنا في تحقيق المرام
فوجدنا فيما ذكره ما عرفته من وجوه الاكدار والآلام والتوفيق من المفضل المنعام
الشانى لاثبات الحاجة في افادة المعانى واستفادتها بالالفاظ الى الواضع بان يثبت
او ان الاحتياج الى الوضع ثم بواسطته الى الواضع والكلام عطف على الاثبات في تعيينه
اى تعيين الواضع بانه هو الله تعالى او المخلوق من قضايا العقل جمع قضية وهي قول يحتمل
الصدق والكذب من القضا بمعنى الحكم والمراد بقضايا العقل قضايا بداهية يحكم بها
العقل بمجرد ملاحظة اطرافها كقولنا الكل اعظم من الجزء ان دلالة اللفظ على شئ بالدلالة
المعتبرة في طريق الافادة وهي الدلالة المسماة بالوضعية واما دلالته على وجود لافظه او على
شئ آخر بمقتضى العقل او الطبع فلا اعتبار بها في ذلك الطريق دون شئ اى حال كون
اللفظ مع ذلك الشئ آخر في الدلالة اى دلالته على معنى وعدم دلالته على معنى آخر مع تساوى
نسبته اليهما ممتنعة والا لزم رجحان احد المتساويين على الآخر من غير مرجح فلا بد لها اى اذا
امتنع اجتماع الدلالة مع التساوى فلا بد لحصول الدلالة من اختصاص اى ارتباط ومناسبة
خاصة بين اللفظ والشئ الاول لا يوجد ذلك الارتباط والمناسبة بينه وبين الشئ الثاني
مترتب ومتفرع على تخصيص ومعنى ترتب الاختصاص على التخصيص ان المخصص يخصص
اللفظ بمعناه فيختص به كما في قولك كسرته فانكسر صادر عن مخصص تمهيد للتقسيم الآتي
والا فالتخصيص لا يكون الا من مخصص وذلك المخصص بالتقسيم العقلي وهو تقسيم يجزم

يجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومه بانحصار المقسم في الاقسام كقولنا الشئ اما موجود او معدوم اما
ذات اللفظ بان يقتضي اللفظ بذاته مناسبة خاصة لمعنى دون معنى او غيرها والغير
اما الخالق او المخلوق وذلك بان يضع الفاعل المختار بحسب اختياره اللفظ لمعنى دون
معنى فهذه ثلثة اقسام والاقسام المتشعبة اى المتفرقة الحاصلة من هذا التقسيم
باعتبار نسبة التخصيص على كل من هذه التقادير الثلثة الى كل الالفاظ او بعضها
بمعنى ان التخصيص على كل من هذه التقادير اما ان يتعلق بكل واحد من الالفاظ اللغوية
او ببعضها فيحصل ستة اقسام حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة وباعتبار الحكم
مطلقا ولو حكما ظنيا كما هو رأى على ما نطلع عليه لشئ من الاقسام اى ثبوت شئ من تلك المتن
الاقسام كالحكم بان المخصص للكل هو الله تعالى مع ذلك كما ظهر من الادلة كما ستعرف
او التردد فيها من غير حكم بثبوت واحد منها ولا بانتفائه بناء على ضعف الادلة وبهذا
الاعتبار صارت الاقسام اثني عشر صورة وسبعة بالحقيقة فافهم وغيرهما اى غير الا
عتبارين المذكورين كالاعتبار الحكم بانتفاء بعض منها والتردد في الباقي وكالاعتبار انه اذا
كان التخصيص على التقدير بالنسبة الى بعض الالفاظ فالمخصص للباقي اما ذات اللفظ
او الخالق او المخلوق فالحكم بشئ منها او التردد فيها وبهذا تتزايد الاقسام كثيرة خبر لقوله
والاقسام اى الاقسام بالاعتبارات المذكورة كثيرة جدا عند العقل كما اشرنا اليه ذهب الى
بعض منها طوائف دون جميعها والتي ذهب اليها هي خمسة اقسام الحكم بان تخصيص
جميع اللغات من ذوات الالفاظ ومن الله تعالى او من العبد والحكم بان تخصيص بعضها
من العبد مع التردد في الباقي والحكم بانتفاء البعض والتردد في الباقي كما تعرف واما
بواقي الاقسام فاحتمالات عقلية لم يذهب اليها ذاهب فذهب شرذمة بكسر الشين
والذال وسكون الراء بينهما اى قليل من الناس وهم عباد بن سليمان الصيمري واهل
التكسير اى علم الحروف وبعض المعتزلة ففيه تنبيه على قلة اصحاب هذا المذهب الى
ان دلالة الالفاظ على معانيها دون معان اخر لذوات الالفاظ ومناسبة بينها وبين معانيها
دون غيرها فعلى هذا المذهب لا حاجة الى الواضع لكنه ظاهر البطلان كما ستطلع عليه وعلى
كل من المذاهب الباقية يثبت الاحتياج اليه وذهب كثير من المحققين وهم ابو الحسن
الاشعري ومن تابعه الى ان دلالة الكل اى كل الالفاظ اللغوية على معانيها بتعيين
الله تعالى ووضعه الالفاظ بازاء المعاني وتوقيفه عليه اى جعل الله تعالى واقفا ومطلعا
على التعيين واحدا او جماعة من الناس ثم تعليم احدهم اياه لسائر الناس وذلك التوقيف
باحد الطرق الثلثة اما بالوحي بان اوحى الله تعالى بواسطة الملك الى نبي او جماعة من الانبياء
ان هذه الالفاظ موضوعة لمعان كذا او بخلق علم ضروري باللغات وان واضعا قد وضعها
لتلك المعاني المخصوصة فيه اى في واحد او فيهم اى في جماعة والعلم الضروري علم يلزم نفس
العبد بحيث لا يجد الى الانفكاك عنه سبيلا كعلمنا بذواتنا وصفات انفسنا او بخلق اصوات
والفاظ دالة على الاوضاع في جسم من الاجسام واسماعها له اى لواحد او لهم اى الجماعة
فيقف بسماعها على الاوضاع ولهذا اى ولاجل ان مذهبهم ان العلم بالتعيين والوضع
يحصل بتوقيف الله تعالى سمي مذهبهم توقيفيا اذ التوقيف من الوقوف بمعنى الاطلاع على
الشئ وبناء التفعيل للتعدية فهو بمعنى جعل الغير واقفا ومطلعا على الشئ ويحتمل ان يكون
من الوقف بمعنى الاقامة في الشئ والانحصار فيه لانه لما كان الواضع هو الله تعالى وليس للعبد
تصرف في الوضع صار واقفا ومنحصرا فيما وضع الله تعالى ولم يتجاوز عنه الى غيره لكن الاول
اظهر قال بعض الفضلاء واعلم ان الفاضل الشريف جعل في شرح المفتاح خلق علم ضروري
طريقا مستقلا للتوقيف والالهام طريقا آخر والفرق بينهما خفي اللهم الا ان يصار الى ما ذكره

المشايخ من ان الالهام موهبة رحمانية لا دخل للاستعداد فيه ويختص خلق العلم الضروري بما يكون بالاستعداد له
والتوجه اليه والظاهر ان المآل والمرجع في الكل اي في جميع طرق الثلثة واحد وهو العلم الضروري
اي خلقه وان كان بينها فرق باعتبار الخصوصيات لان ذلك العلم في طريق خلق العلم متعلق بوضع
جميع الالفاظ لمعانيها من غير وحي ولا اسماع اصوات وفي طريق الوحي متعلق بوضع ما اوحي
من القول الخفي لمعناه لا بوضع جميع الالفاظ وفي طريق خلق الاصوات بوضع الاصوات
مخصوصة لمعانيها او بوضع جميع الالفاظ التي وضعت للمعاني اعني المتنازع فيها لكن بواسطة
الاسماع وبهذا الاعتبار جعل كل من الطرق الثلثة مقابلا للآخر وليس الغرض جعل كل من الوحي
وخلق الاصوات طريقا مستقلا لا يستعان في شيء منهما بعلم ضروري وانما المقصود تفصيل
طريق ذلك العلم وتوضيحه فلا يرد انه اذا اعتبر العلم الضروري في كل من الوحي وخلق الاصوات
لا يكون شيء منهما طريقا مستقلا للتوقيف والا اي لو لم يكن مآل الكل العلم الضروري لا يصح عد
شيء من الوحي وخلق الاصوات طريقا للتوقيف اذ يقع الاشكال في فهم صاحب الوحي معنى
ما ارسل به واوحي اليه من القول الخفي اذ الكلام في ابتداء تعليم الوضع فاذا لم يكن في صاحب الوحي
علم ضروري لا يعلم وضع ذلك القول فكيف يفهم معناه وكذا يقع الاشكال في فهم السامع المراد
من الاصوات سواء كانت الاصوات المذكورة الالفاظ الموضوعة المتنازع فيها اي التي وقع النزاع
في ان دلالتها على المعاني بذواتها او بوضع الحق او المخلوق كما قال بعضهم وذلك بان يخلق
الله تعالى جميع تلك الالفاظ في جسم وليسمعها لواحد او جماعة بحيث يحصل له او لهم العلم بانها بازاء
تلك المعاني او الفاظ وحروف مخصوصة غير المتنازع فيها دالة على وضع جميع الالفاظ المتنازع
فيها لمعانيها كما قال آخرون بان يخلق تلك الالفاظ المخصوصة في جسم فيسمعها فيحصل له او لهم
العلم بمدلولها اعني وضع الالفاظ المتنازع فيها لمعانيها لان فهم المراد من الكل منهما يتوقف على
العلم بالوضع فما لم يخلق العلم الضروري يقع فيه الاشكال اللهم الا ان يكون دلالة تلك الاصوات
على المراد وكذا دلالة ما ارسل به طبيعية كدلالة لفظ اح على السعال لا وضعية وفيه بعد واما
اذا خلق في صاحب الوحي او السامع علم ضروري بوضع ما ارسل به او ما سمعه من الاصوات مطلقا
فلا اشكال وهو ظاهر وذهب جماعة وهم البهشمية اي اصحاب ابي هاشم من المعتزلة الى ان
دلالة الكل بتعيين طائفة من البشر بان انبعث داعيتهم الى وضع هذه الالفاظ بازاء معانيها
وتعريفهم غيرهم لذلك التعيين والوضع بالترديد والتكرير اي تكرير الالفاظ الموضوعة وايرادها
على الغير مرة بعد اخرى وقرينة الاشارة الى المعاني او قرينة غيرها كان يقال هات الكتاب
من البيت ولم يكن فيه غيره فيعلم ان اللفظ بازائه كتعليم الاطفال اللغات فانهم لا يعرفون
شيئا من اللغات ثم ان آباءهم وامهاتهم يعلمونها لهم بايرادها عليهم مرة بعد اخرى مع اشارتهم
الى المعاني بالايدي او الحاجبات مثلا فعند ذلك يحصل الاستعداد في نفوسهم فيفهمون معاني
اللغات ويسمى مذهبهم مذهب الاصطلاح لحصول الاوضاع عندهم باصطلاح جماعة من البشر اي
اتفاقهم وذهب البعض وهو الاستاد ابو اسحق الاسفرائني الى ان وضع بعض الالفاظ اعني
مقدار ما يتوقف عليه تعريف الوضع والاصطلاح اي تعريف بعض البشر بعضا بما يتعلق بوضع الالفاظ
للمعاني واصطلاحها فيها من الله تعالى وتوقيفه عليه كان يقال هذه الالفاظ مصطلحة في كذا
فوضع هذا القول لمعناه مثلا من الله تعالى وانما يعلم العبد بتوقيفه عليه بناء على انه لو كان
باصطلاح هذا المقدار من العبد ايضا لزم الدور او التسلسل كما سيجيء تفصيله ووضع ما سواه اي
ما سوى هذا المقدار من باقي الالفاظ على الاحتمال اي يحتمل ان يكون من الله تعالى او من البشر
وتوقف البعض وهو القاضي ابو بكر الباقلاني في المذاهب الثلثة الاخيرة اعني مذهب التوقيف
والاصطلاح ومذهب الاستاد بناء على ان المذهب الاول اعني كون دلالة الالفاظ لذواتها بطلانه
بين كما يجيء فيحكم ببطلانه من غير توقف ودليل شيء من المذاهب الآخر لا يفيد القطع بل غاية



غاية الظن لم تطلع عليه مع ان الكل ممكن عند العقل فوجب التوقف فيها فان كان اعتراض
على هذا المذهب اي اذا عرفت هذا المذهب ووجهه فنقول ان في الاعتراض عليه ان كان
مراده بالتوقف الوقف والتوقف عن القطع والجزم بواحد من المذاهب فصحيح لان
المطلوب النظري اذا لم يقم عليه دليل قطعي فلا وجه للقطع به لكن لا يكون هذا اي وجوب
التوقف بالمعنى المذكور مقابلا لتلك المذاهب لان الظاهر ان اصحابها لا يدعون القطع بما
ذهبوا اليه بل مقصودهم الظن به كما قال صاحب الاحكام وان كان المقصود هو الظن
وهو الحق فالحق ما صار اليه الاشعري وقد يؤيد ذلك بان مباحث الالفاظ قد يكتفى فيها
بالظواهر لكن الجمهور على ان المقصود ههنا هو القطع بناء على ان المسئلة علمية لا يطلب
فيها القطع لا عملية ليكتفى فيها بالظن كما اشار اليه الفاضل الشريف في حاشية المختصر
فلذا حكم شارح المختصر بان مذهب القاضي هو الصحيح وان كان مراده التردد في تلك
المذاهب والتوقف عن الحكم بشيء منها ولو ظنا ففيه صحيح بناء على ان الادلة وان لم تفد
القطع لكن لا شبهة في انها تفيد الظن فلا وجه للتردد وهكذا ذكرنا في وجه ضبط المذاهب
وقال بعض المحققين وهو القاضي عضد الدين في شرح المختصر بعد ابطال كون اختصاص
الالفاظ بالمعاني من ذواتها اعني المذهب الاول بما يجيء في وجه ضبط المذاهب كما ثبت مقولا
قال ان دلالة الالفاظ بالوضع فالواضع هو الله تعالى او الخلق او ملابس بالتوزيع بان يكون
واضع بعض الالفاظ هو الله تعالى وواضع الآخر هو العبد ثم اما ان يجزم باحد الثلثة
اولا فهذه اربعة اقسام قال بكل قسم منها قائل ثم نسب عطف على قال المذهب الى صاحبها
حيث قال فقال الشيخ ابو الحسن الاشعري ومتابعوه الواضع للغات هو الله تعالى وعلمها
بالوحي او بخلق اصوات تدل عليه واسماعها لواحد او لجماعة او بخلق علم ضروري بها وقال
البهشمية وهم اصحاب ابي هاشم وضعها البشر واحد او جماعة ثم حصل التعريف بالاشارة
والتكرار كما في الاطفال يتعلمون اللغات بترديد الالفاظ مرة بعد اخرى مع قرينة الاشارة
وغيرها وقال الاستاد ابو اسحق الاسفرايني القدر المحتاج اليه في التعريف يحصل بالتوقيف
من قبل الله تعالى وغيره محتمل للامرين وقال القاضي ابو بكر الجميع ممكن عقلا وشيء من ادلة
المذاهب لا يفيد القطع فوجب التوقف وهذا هو الصحيح ويظهر لك من النظر في المذهب
على الوجه الذي قررناه فيما سبق ان الاحتمال الثالث من الاحتمالات التي ذكرها ذلك المحقق
اعني الجزم بالتوزيع لم يقل به قائل اما غير الاستاد فظاهر واما الاستاد فلان ما قال به هو
المذهب الثالث من الثلثة الاخيرة فيما سبق اعني الحكم بكون الواضع في البعض هو الله تعالى
والتردد في الباقي لا الجزم بالتوزيع فلا يصح قوله قال بكل قسم منها قائل وان المذهب
الثالث الذي ذهب اليه الاستاد غير مندرج في وجه ضبطه لان الاحتمالات الثلثة الاول
منه عبارة عن الجزم فقط والاحتمال الرابع عن التردد فقط ومجموع الجزم والتردد ليس بشيء
من ذلك فلا يكون وجه ضبطه حاصرا لجميع المذاهب اللهم الا ان يراد بالجزم بالتوزيع
هو الجزم المتعلق بالتوزيع ولو باحد شقيه اعني كون واضع البعض هو الله واما الشق الآخر
اعني كون واضع الآخر هو الله فمتردد فيه فح يندفع كلا الاعتراضين تمسك الفريق الاول
اي القائلون بان دلالة الالفاظ لذواتها بانه اي الشان لو لم يكن لذات اللفظ اختصاص
بمعناه موجب لدلالته عليه فلا يخلو اما ان يكون له اختصاص بغير معناه موجب لدلالته
على ذلك الغير او لا يكون له اختصاص كذلك وعلى الاول دلالته على معناه دون الغير
رجحان المرجوح على الراجح اذ دلالة اللفظ على ماله اختصاص به اولى وارجح من دلالته
على ما ليس كذلك وعلى الثاني رجحان المساوي على المساوي الآخر لانه اذا لم يكن له اختصاص
بمعناه ولا بغيره تكون دلالته عليهما على السوية فدلالته على الغير دون معناه رجحان احد المتساويين

على الآخر بدون علة مرجحة وكلاهما محال لاستلزام كل منهما وجود المعلول بلا علة بل مع علة الخلاف في
الاول فهو اشد استحالة من الثاني فتعين ان لذات اللفظ اختصاصا بمعناه موجبا لدلالته
عليه وهو المطلوب والجواب عن هذا التمسك بالمناقضة اي المنع وهو في اصطلاح الآداب
طلب الدليل على مقدمة الدليل يقال هذه المقدمة ممنوعة اي مطلوب عليها الدليل انا نختار
الشق الثاني اعني ان لا يكون لذات اللفظ اختصاص بشيء من معناه وغيره ونمنع المساواة
اي مساواة الدلالتين حتى يلزم رجحان احد المتساويين على الآخر لترجح الدلالة على معناه
على دلالته على غير معناه بارادة الواضع المختار بمعنى ان الواضع وضعه لمعناه دون غيره فصار
هذا مرجحا لدلالته على الاول دون الثاني وتخصيص الوضع بالاول مع استواء النسبة اليهما
انما هو بمحض ارادة الواضع لانه فاعل مختار وترجيح الفاعل المختار لاحد المتساويين على الآخر
بمجرد ارادته جائز كما اذا ظهر للعطشان قدحان متساويان بالنسبة اليه من جميع الوجوه
كالصفوة والكدورة والقرب والبعد وغير ذلك فبمحض ارادته يرجح احدهما على الآخر
فيأخذه ويشرب منه وكذا اذا ظهر للجائع رغيفان متساويان من جميع الوجوه يرجح احدهما
على الآخر بمجرد ارادته ونظائره كثيرة وانما الممتنع رجحان احد المتساويين اي ترجحه على الآخر
من غير مرجح لكن اين هذا عن ذاك ان كان تنظير لذلك على كل من كون الواضع هو الله تعالى
او البشر اي ان كان الواضع المختار هو الله تعالى فكترجيح اي فذلك الترجيح كترجيح وقت
حدوث الحادث كخسوف معين وولادة زيد مثلا على سائر الاوقات فان نسبة حدوثه الى جميع
الاوقات على السوية فتخصيصه بوقت دون سائر الاوقات انما هو بمجرد ارادة الفاعل المختار
وهو الله تعالى من غير انضمام داعية اليها كما حقق في موضعه وان كان هو البشر فكترجيح علم
الشخص كاحمد او محمد مثلا على سائر الاسماء لان تسميته بجميع الاسماء على السوية فتسميته باسم
دون سائر الاسماء انما هو بمحض ارادة الفاعل المختار وهو ابو ذلك الشخص مثلا من غير داعية
تدعو الى ذلك ظاهرا ولو ثبت ههنا داعية لم يضر في المنع والجواب بالمعارضة وهي اقامة
الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل انه اي الشأن لو كانت دلالة اللفظ على معناه
لذاته اي مستندا الى ذاته وحده كدلالته على وجود لافظه فانها دلالة مستندة الى ذات
اللفظ وحده ولا مدخل فيها للوضع ولا لغيره اصلا وفي هذا اشارة الى دفع ما يقال على
على الملازمة لعل هناك شرط فقد في حق البعض فلذلك امتنع دلالة بعض الالفاظ على معانيه
في حق ذلك البعض وتوجيه الجواب انه لم يكن الدلالة على المعنى المستندة الى ذات اللفظ
وحده كدلالته على اللافظ مع ان المفروض ذلك يعني لو كانت دلالته على المعنى كدلالته على اللافظ
لزم امور كل منها باطل فكذا المقدم اشار الى الاول بقوله لكان فهم جميع اللغات بالنسبة الى جميع
الاشخاص على السواء اي يلزم ان يفهم كل شخص معنى كل لغة وردت عليه سواء كانت من لغته
او لغة غيره كما ان كل احد يفهم من كل لفظ يسمعه ان له لافظا لامتناع وجود اللفظ بدون
اللافظ واوضح ذلك بقوله وكنا عالمين بالهندية اي لغة اهل الهند والسريانية هي بالضم
في المشهور لغة آدم وحواء عليه السلام والعبرانية وهي بالكسر والباء الموحدة لغة طائفة
اليهود وغير ذلك من لغات غريبة لامم اخرى لان الدلالة اذا كانت مقتضى ذات اللفظ
فاي لفظ تسمعه نفهم معناه سواء كان من لغتنا او من لغات غيرنا والا لزم تخلف المقتضى عن
المقتضي التام ولا يخفى بطلانه اي بطلان ذلك الفهم كيف لا يكون باطلا وكثير من مفردات كل لغة
لا يعرفها اصحابها كلغة العرب مثلا فان كثيرا من اصحابها لا يعرف كثيرا من مفرداتها واذا
لا يعرفها اصحابها فلان لا يعرفها غيرهم بالطريق الاولى وكذا يلزم ان لا تختلف اللغات
باختلاف الامم بان يكون طائفة من الالفاظ دالة على معان عند قوم وعلى معان اخر عند قوم آخر
لان ما بالذات لا يختلف كما لا يتخلف مع انها مختلفة باختلافها كالسوء فانه في العربية بمعنى القبيح

والخبر بالمناقضة قيد للجواب انا نختار او خبر له وانا نختار [illegible]



القبيح وفي الفارسية بمعنى الجانب وكالبقر فانه في العربية بمعنى الحيوان المخصوص وفي التركية
بمعنى ينظر وهكذا والا امتنع اشارة الى الامر الثاني اي لو كان كذلك لامتنع نقل اللفظ من
معناه الى غيره نقلا مطلقا بحيث لا يفهم منه المعنى الاول اصلا بل لوجب ان يفهم منه
ذلك المعنى بعد النقل كما فهم قبل النقل لما عرفت ان مقتضى الذات لا يتخلف عنه والتالي باطل
اشار اليه بقوله ونحن نعلم ان كثيرا من الاعلام المنقولة عن المعاني اللغوية الى المعاني الشخصية
الاصطلاحية كاحمد ومحمد والحسن والحسين وكذا المنقولات الشرعية والعرفية كالصوم
والصلوة والدابة بحيث اي ملابس بحيث لا يخطر ببال سامعها اي بقلبه تلك المعاني
اللغوية اصلا بل انما يفهم منها المعاني الاصطلاحية المنقول اليها اذا ما وايضا نعلم اشارة
الى الامر الثالث الآتية لشدة مناسبته لما قبله غير فيه اسلوب اخواته فافهم اي كما نعلم
ذلك نعلم قطعا ان من يسمع لفظ الان لا يفهم من جزئه الاول وهو لفظة ان معناه
وهو معنى الشك ان كان شرطية او النفي ان كان نافية نحو ان زيد قائم ولو كان دلالة
ان عليهما لذاته كما تقتضيه القول بان دلالة الالفاظ لذاتها امتنع تخلفها اي تخلف
الدلالة عليهما عنه اي عن لفظ ان لما عرفت والتالي باطل قطعا فكذا المقدم ولما كان لقائل
ان يقول لعل تخلف الدلالة عنه في الان لمانع هو انضمام لفظ آخر وهو النون اليه اشار
الى دفعه بقوله ضم اليه شيء او لا يعني على ذلك التقدير يمتنع التخلف ولا يصير انضمام
شيء اليه مانعا لان ما يحصل بالذات ويكون مقتضى له كدلالة ان على معناه لا يزول
بالغير كانضمام شيء اليه اذ لو زال بالغير لا يكون الذات وحده كافيا في حصوله ومقتضيا له
اقتضاء تاما وهو خلاف المفروض ولامتنع اشارة الى الامر الرابع اي لو كانت دلالة
اللفظ لذاته لامتنع اشتراك اللفظ بين معنيين متنافيين سواء كانا متضادين او
متناقضين واللازم باطل اذ مثل هذا الاشتراك موجود بالاتفاق كالجون موضوعا للاسود
والابيض فيما كان المتنافيان متضادين وخفى بمعنى اظهر وكتم فيما كانا متناقضين يقال
خفاه يخفيه خفيا من الباب الثاني بمعنى اظهره واستخرجه وبمعنى كتمه وستره واما خفي يخفى
خفاء كرضي يرضى فهو لازم بمعنى استتر ولم يظهر ولما كان في هذه الملازمة خفاء بخلاف
ما سبق فصلها بقوله فقال بعضهم في بيان الملازمة لانه اي الشأن لو ثبت هذا الاشتراك
على ذلك التقدير فانما هو لمناسبة اللفظ الواحد لذينك المعنيين واللازم باطل اذ لا شك
انه يمتنع مناسبة شيء واحد لمتنافيين فيلزم امتناع الاشتراك والمنع عليه اي على هذا البيان
ظاهر لان هذا اي امتناع المناسبة المذكورة في الواحد من كل وجه ضرورة ان الشيء الواحد
باعتبار جهة واحدة لا يكون له مناسبة واقتضاء الامرين متنافيين واما اذا كان الشيء
ذا جهات واعتبارات متعددة كاللفظ فان له اعتبارات مختلفة كاشتماله على المادة والهيئة
وعلى هذا الحرف وذاك الحرف وكونه ممكنا وموجودا وعرضا وغير ذلك فلا امتناع في مناسبته
لشيئين متنافيين اذ يكون مناسبته لشيء بجهة ولمنافيه باخرى اي بجهة اخرى كالشجر الواحد
يتحرك الى جانب العلو باغصانه والى جانب السفل بعروقه فيمكن ان يكون اللفظ الجون
مثلا مناسبة للاسود باعتبار مادته او بعض حروفه وللابيض باعتبار هيئته او حروفه الاخر
فلهذا اي لاجل ان المنع عليه ظاهر عدل عنه اي عن البيان المذكور صاحب المفتاح وقال
في بيان الملازمة لاستلزامه اي لاستلزام ذلك الاشتراك ثبوت المعنى كالسواد وانتفائه
معا قلت هو جون وهو محال لكونه اجتماع المتناقضين فكذا الاشتراك وبيان
الاستلزام اما ثبوت السواد فلكونه مقتضى اللفظ واما انتفاؤه فلان البياض ايضا
مقتضاه وهو يقتضي انتفاء السواد ولا يخفى ان هذا تكلف والاولى ان يقول لاستلزامه
اجتماع المتضادين اعني السواد والبياض لان اجتماع المتضادين ممتنع كاجتماع المتناقضين

الالان يدعى ان الثاني اظهر استحالة فان اراد اعتراض على صاحب المفتاح بانه ان اراد بهذا
البيان انه اى الشان يلزم عند هذا الاخبار اى قولنا هو جون ان يكون المخبر عنه وهو مدلول
هو متصفا فى نفس الامر بالسواد لكونه مقتضى ذات اللفظ اعنى الجون على ذلك التقدير وان
لا يكون متصفا به بل ان يكون متصفا بعدمه لانه كونه اى كون المخبر عنه ابيض ايضا اى كونه
اسود من مقتضى اللفظ لكونه مشتركا بينهما والابيض لا يكون اسود لئلا يلزم اجتماع النقيضين
اى ان اراد هذا بان يراد بثبوت المعنى وانتفائه ثبوت الشئ فى نفس الامر وانتفائه عنه
كذلك فالاستلزام ممنوع لان مقتضى ذات اللفظ عند هذا القائل اى القائل بان دلالة
الالفاظ على المعانى لذواتها الدلالة على المعنى بمعنى فهم من اللفظ لا ثبوت المعنى فى نفس الامر
اصلا لا ثبوته فى ذاته ولا ثبوته لغيره فاللازم من الاشتراك المذكور اجتماع الدلالتين على
المتنافيين بمعنى انفهامهما من اللفظ لا اجتماع المتنافيين فى انفسهما فلا تتم الملازمة
وليست هذه الدلالة جواب سؤال مقدر تقريره انا نختار هذا الشق ونثبت الاستلزام الممنوع
بان هذه الدلالة اى دلالة اللفظ على ذاته كدلالته على وجود اللافظ كما اشير اليه فى اول البحث
ولا شك ان الدلالة الثانية لكونها دلالة عقلية لا يمكن تخلف المدلول فيها عن الدليل تستلزم
ثبوت المدلول اعنى وجود اللافظ فى نفس الامر فكذا الدلالة الاولى تستلزم ثبوت المعنى
فى نفسه فيلزم اجتماع المتنافيين وتقرير الجواب ان ليست هذه الدلالة عنده اى عند
القائل المذكور كالدلالة على وجود اللافظ فى استلزامها ثبوت المدلول حتى يلزم ما ذكرت بل
فى مجرد كونها من ذات اللفظ يعنى ان للدلالة الثانية جهتين جهة كونها من ذات اللفظ وجهة
استلزامها لثبوت المدلول وتشبيه الدلالة الاولى بها انما هو باعتبار الجهة الاولى لا الثانية
فاللازم كون الدلالة الاولى من ذات اللفظ لا استلزامها لثبوت المعنى وان اراد انه
اى الشان يلزم عند هذا الاخبار فهم السامع المعنيين المتنافيين بان يراد ثبوت المعنى وانتفاؤه
فى الدلالة وفهم السامع فبطلان اللازم ممنوع لان فهم شئ من اللفظ لا يستلزم ثبوته
اى ثبوت ذلك الشئ فى نفس الامر اذ الدلالة الوضعية كثيرا ما يتخلف فيها المدلول عن
الدال كالاخبار الكاذبة والالفاظ الموضوعة للمعدومات والممتنعات مثل العنقاء واجتماع
النقيضين وارتفاعهما حيث يفهم منها معانيها مع انها ليست ثابتة فى نفس الامر ولا كونه
مرادا للمتكلم كالمعانى الحقيقية للالفاظ المجازية والمدلولات الالتزامية للالفاظ الحقيقية
حيث يفهم تلك المعانى من تلك الالفاظ مع انها ليست بمرادة للمتكلم فلا يلزم من الدلالة على
المتنافيين اجتماع ثبوتهما فى نفس الامر معا ولا ارادة المتكلم بهما كذلك حتى يلزم المحال اذ لا
استحالة فى مجرد انفهام المتنافيين من اللفظ وانما هى فى ثبوتهما فى نفس الامر او فى الارادة
بهذا انقدح ايضا ما قاله العلامة التفتازانى فى شرح التلخيص فى بيان الملازمة لاستلزامه
ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل وجون اتصافه بالمتنافيين او المتضادين كيف وذلك
الفهم يلزم على كون المخصص هو الواضع فتأمل كذا فى بعض النسخ ولعله اشارة الى سؤال
وجواب اما السؤال فهو ان الدلالة المعتبرة بحسب العرف تقتضى كون المعنى مرادا للمتكلم
كما ذكر فى مبحث الوضع واما الجواب فهو ان المراد بالدلالة ههنا هو مطلق الدلالة لا ما هو
المأخوذ فى تعريف الوضع من الدلالة العرفية ولو سلم فاللازم فهم ارادة المتكلم للمتنافيين
لا ثبوت تلك الارادة فى نفس الامر وقد بين الملازمة بانه لو دل اللفظ على المعنى لذاته فاذا
وضعناه لنقيض ذلك المعنى او لضده لا يدل فى هذا الاصطلاح على ذلك المعنى فيلزم تخلف مقتضى
الذات عن الذات واذا وضعناه لذلك المعنى ايضا يدل عليه وعلى نقيضه او ضده فيلزم اختلاف
مقتضى الذات حيث دل تارة على ذلك المعنى وضده وتارة عليه وعلى نقيضه او على ضده
ولا يخفى ان ليس لهذا التقرير كثير اختصاص بالمتنافيين مع انه مبنى على انه يحصل الدلالة بمجرد



بمجرد الوضع وهو عند صاحب هذا المذهب ممنوع وقد يستدل على اصل المطلوب بانه لو كان
دلالة اللفظ لذاته لامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى
دون الحقيقى لان ما بالذات لا يزول بالغير ولظهور ورود المنع على بطلان التالى
تركه المصنف واعلم ان ظاهر هذا المذهب الغرض منه تحرير مذهب الفريق الاول بحيث
يندفع عنه الاعتراضات السابقة بان ظاهر هذا المذهب بطلانه بديهى لا يفتقر الى بيان
فلا يذهب اليه عاقل فضلا عن جماعة من العقلاء بل ارادوا به الرمز الى لطيفة كذا ذكره
السكاكى فيندفع الاعتراضات لا يقال كيف يكون ظاهره بديهى البطلان وقد تكلم
دفع ما اقيم على بطلانه من وجود المعارضة بمنع الملازمات المذكورة مستندا بان المراد
بكون الدلالة لذات اللفظ اقتضاءه لها كاقتضاء الماء للبرودة لا كاقتضائه للرطوبة
لانا نقول لا يلزم من انتفاء الدليل انتفاء المدلول مع ان الوجوه المذكورة تنبيهات
على ذلك البطلان لازالة الخفاء ان وجد لا ادلة مثبتة لها والقدح فى التنبيه لا يسمن ولا يغنى
من جوع واليه اشار بقوله وان امكن لصاحبه المناقشة اى الدخل والقدح فيما عورض به
من الوجوه السابقة بان الملازمات المذكورة التى محصلها استلزام كون دلالة اللفظ
لذاته امتناع تخلف فهم المعنى عن سماع اللفظ وتلك الملازمات هى لزوم ان يكون
كل شخص عالما بجميع اللغات وامتناع نقل اللفظ عن معناه الى غيره بحيث لا يفهم الاول
اصلا وامتناع الاشتراك بين المتنافيين لان كلا من هذه مبنى على ذلك الاستلزام
كما اشرنا اليه هناك انما تتم لو كان اقتضاء ذات اللفظ للدلالة كاقتضاء الماء للرطوبة
اى اقتضاء تاما بحيث يمتنع تخلف المقتضى عن المقتضى اذ الرطوبة لازمة لذات الماء
يمتنع تخلفها عنه اما لو كان ذلك الاقتضاء كاقتضائه للبرودة اى اقتضاء ناقصا مقيدا بوجود
شرط وعدم مانع فان الماء انما يوجب البرودة بشرط عدم المانع كالنار والهواء المتسخن
مثلا فلا تتم تلك الملازمات اذ يجوز حينئذ ان يقال لعل هناك شرطا فقد فى حق بعض
الاشخاص او مانعا وجد فى حقه فلهذا لم يحصل الدلالة بالنسبة اليه على معانى جميع اللغات
مثلا ولعل صاحبه كلمة لعل فى مثل هذا المقام للتطمع بعلاقة ان المظنون غير قطعى الحصول
كالمترجى اى واظن ان صاحب هذا المذهب لم يرد ظاهره بل اراد الرمز والاشارة الى لطيفة
اعتبرها الاشتقاقيون والتصريفيون هى ان لكل طائفة من الحروف فى انفسها خواص هذا
اشارة الى لطيفة الاشتقاق تبين كونها مجهورة وهو كون الحرف معتمدا على المخرج اعتمادا تاما
او مهموسة وهو اعتماده على المخرج اعتمادا ناقصا ضعيفا يجمعها ستشحثك خصفه وما عداها
مجهورة شديدة وهو كون الحرف بحيث ينحصر فى المخرج عند اسكانه انحصارا تاما يجمعها
اجدت طبقك او رخوة وهو ان يجرى صوته عند اسكانه فى المخرج جريانا تاما وهى ما عدا
الشديدة والمتوسطة او متوسطة بينهما اى بين الشديدة والرخوة وهو ان لا ينحصر صوته
انحصارا تاما ولا يجرى جريانا تاما بل يكون متوسطا بينهما وهى حروف لم يرعونا او غير ذلك
ككونها مطبقة ومنفتحة مستعلية ومنخفضة وسيجئ التفصيل فى الاشتقاق وكذا للمعانى
خواص متفاوتة ككونها ظاهرة او خفية سهلة او صعبة لذيذة او بشيعة رخوة او شديدة
الى غير ذلك فمقتضى الحكمة يعنى ان الواضع سواء كان هو الله تعالى او العبد حكيم يعلم
الخواص واللطائف يفعل على ما تقتضيه الحكمة والمصلحة من الوجه الانسب والنظام الاوفق
فمقتضى الحكمة ان لا يسوى الواضع فى وضعه بين الالفاظ بان يضع للمعنى اى لفظ كان
سواء كان مناسبا له او لا ولا بين المعانى بان يضع اللفظ لاى معنى كان كذلك وان لا يهمل
تلك الاوصاف والخواص بيان لعدم التسوية بل اذا اراد تعيين لفظ لمعنى ينبغى ان يراعى
التناسب بين خاصيتهما بان يضع مثلا للمعنى الذى فيه رخاوة ولينة لفظا كذلك دون سائر

الالفاظ ويضع اللفظ الذي بهذه الصفة لمعنى كذلك حروف سائر المعاني وكذا ما فيه شدة وغلظة ونحو ذلك كما روعي التناسب في وضع الفصم بالفاء الذي هو من الحروف الرخوة لكسر الشيء كالزجاجة كسرا ناشيا من غير ان يبين ذلك الشيء اي لكسر بلا بينونة من بان يبين بينا وبينونة اي افتراق وانفصل فلذا قال اي ينفصل حتى صار اثنين ولا يخفى في ان هذا المعنى رخاوة ولينة كما كانت في لفظ الفصم لاشتماله على الفاء الذي هو حرف رخو فروعي التناسب في الرخاوة ووضع القصم بالقاف الذي هو من الشديدة لكسره اي لكسر الشيء حتى يبين وينفرق بعضه عن بعض لان في هذا المعنى شدة وتاثيرا كما في القصم بالقاف الذي هو شديد فروعي التناسب في الشدة وكذا روعي التناسب في وضع الثلم بالميم الذي هو متوسط للاخلال بالحائط اي جعل الحائط وهو الجدار مختلا بان ينفصل عنه بعض الاحجار مثلا من غير هدمه عن اصله ففيه نوع توسط واعتدال كما في لفظ الثلم فروعي التناسب في التوسط والاعتدال والثلب بالباء الذي هو شديد للاخلال بالعرض وهو بكسر العين وسكون الراء النفس يقال فلان اهل العرض اي اهل النفس وحفظت عنه عرضي اي نفسي واخلال العرض يكون باظهار عيب صاحبه ونقصانه ولا يخفى ان في هذا المعنى شدة كما في الثلب وكذا في الزفير بالفاء لصوت الحمار الذي فيه رخاوة وعدم تاثير كما في الفاء والزئير بالهمزة التي هي شديدة لصوت الاسد الذي فيه شدة وتاثير ايضا وامثال ذلك مما روعي فيه التناسب بين خاصتي الحروف والمعاني كالصعود بالصاد الذي فيه استعلاء وامتداد للترقي والجعود بالجيم الذي فيه انخفاض والحصار لانقباض الشعر وكالجمود بالجيم لتجمد الماء الذي فيه شدة والخمود بالخاء الذي فيه رخاوة لانطفاء النار واشار الى لطيفة اخرى في البين بقوله والهيئات اي كما ان للحروف في انفسها خواص لهيئات الالفاظ خواص متفاوتة حقيقة اي لائقة بالمراعات في الوضع كالفعلان والفعلى مثال للهيئة الاسمية بتحريك العين فيهما كالنزوان لحركة الوثوب اي الحركة هي الوثوب وهو بالضم قيام ذكر الحيوان على الانثى والحيدى للحمار الذي يتحرك ويميل عن ظله لنشاطه وهو صفة مشبهة من حاد يحيد اي مال ووجه التناسب ان في هذين اللفظين حركة وميلانا حيث انتقل فيهما من الحروف المتحركة الى الالف الساكنة كما كان في معنييهما حركة وميلان ومثلهما الحيوان والخفقان والجولان وكفعل مثال للهيئة الفعلية بالضم اي بضم العين الذي فيه قوة كما قالوا ان الضم من اقوى الحركات ويحصل بضم الشفتين احديهما الى الاخرى كما ستعرف في الاشتقاق للافعال والاحداث الخلقية اي الطبيعية اللازمة لصاحبها اي كوضع فعل لمجموع تلك الاحداث ونسبتها والزمان الماضي ففي الكلام مسامحة وذلك كحسن وشرف وكرم وهكذا ووجه التناسب ان هذه الافعال من اقوى الافعال لانها لا تحتاج في حصولها الى الغير كما ان الضم من اقوى الحركات وان فيها لزوما لصاحبها كما ان في الضم لزوم احدى الشفتين للاخرى ولذلك اي لاجل ان فعل بالضم موضوع لتلك الافعال التزم ضم العين في مضارعه ولم يجئ فيه الفتح ولا الكسر كما سيجئ في الصرف ليكون الضم في الماضي والمضارع ادل على اللزوم في المعنى ولو ضم اليه القعود لكان اولى ومن هذا القبيل اي من قبيل ما روعي فيه التناسب بين خواص الهيئات وبين خواص المعاني ما اشتهر من ان الزيادة في البناء اي في هيئة اللفظ مفيدة للزيادة في المعنى وانما فصله عما سبق لان الزيادة في اللفظ والمعنى وكذا النقصان فيهما ليست من خواصهما واوصافهما بل بمنزلة الخواص والاوصاف فرعاية التناسب بين الزيادتين او النقصانين ليست من رعاية التناسب بين الخواص بل نظير وشبيه لها كقطع من التفعيل فانه لاشتماله على زيادة الحرف يدل على زيادة المعنى وهو الكثرة اي قطع قطعا كثيرا بخلاف قطع من الثلاثي لانه لنقصان بنائه لم يدل على معنى الكثرة وكبار بالضم والتخفيف لمن له كبر وعظمة وكبار بالتشديد لمن له مبالغة في ذلك وقالوا هكذا قالوا وقالوا في الرحمن خبر مقدم من المبالغة بيان لما في قوله ما ليست في الرحيم وهو مبتدأ



مبتدأ مؤخر يعني لفظ الرحمن يدل على ما لم يدل عليه الرحيم من المبالغة في معنى الرحمة اي الانعام بمعنى ان كلا منهما وان افاد المبالغة الا انها في الاول ازيد لان حروف الاول اكثر من حروف الثاني فناسب ان يكون المعنى كذلك فلذلك لا يطلق الرحمن الا على الله تعالى وقال الزجاج الغضبان على وزن رحمن هو الممتلي غضبا اي كثير الغضب وشديده فلكثرة حروفه دل على ما لم يدل عليه الغضوب او الغضب من المبالغة في الغضب بمعنى ان المبالغة فيه ازيد في الاول منها في الاخيرين وجهات المبالغة اي طرقها في الرحمن متعددة ومختلفة بتعدد المواضع واختلاف الموارد بخلاف الغضبان اذ لم يعرف فيه تعدد الجهات ففيها ورد اشارة الى تفصيل الجهات وهو متعلق بقوله المبالغة اما من جهة الخ قدم عليه لئلا يقع فصل كثير بين المبتداء والخبر اولان ما يعتني بشانه هو بيان اختلاف الموارد واما معنى الحصر فليس لبديل ففي لفظ الرحمن الذي ورد في الاثر وقوله يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا بيان للاثر او بدل منه المبالغة اما من جهة شمول الرحمن اي شمول الرحمة المستفادة من الرحمن للدارين واختصاص الرحيم بالمعنى المذكور بالدنيا حيث اضيف الاول الى الدنيا والآخرة والثاني الى الدنيا فقط ولا يخفى ان الرحمة مرتين ابلغ من الرحمة مرة واحدة ولو كانت افراد المرحوم فيهما متساوية واما من جهة كثرة افراد المرحومين في الرحمن وقلتها بالنسبة اليه في الرحيم لان مجموع المرحومين في الدنيا والآخرة كما هو المستفاد من الاول اكثر من المرحومين في الدنيا فقط كما هو المستفاد من الثاني وان كان تعلق الرحمة مرة اذ في الآخرة مرحومون غير من رحم في الدنيا كالحور والغلمان وهذا الوجه الثاني كما اي كوجه المبالغة في قولهم يا رحمن الدنيا ويا رحيم الآخرة باضافة الرحمن الى الدنيا فقط والرحيم الى الآخرة فقط لان الرحمة في الدنيا شاملة للمؤمنين والكافرين جميعا وفي الآخرة مختصة بالمؤمنين واما الوجه الاول فلا يجري هنا لتعلق الرحمة في كل منهما بدار واحدة ويمكن ان يكون المبالغة في ذلك الاثر من جهة ان النعم الاخروية كلها جسام واما النعم الدنيوية محقرة بالنسبة اليها وهذا مبالغة باعتبار الكيفية وما سبق من الوجهين باعتبار الكمية وفيما ورد في اثر آخر يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما المبالغة ليست بشيء من الاعتبارين المذكورين لاضافة كل منهما الى الدارين جميعا بل باعتبار جلالة النعم في الرحمن النعم جمع النعمة وجلالتها وضوحها وظهورها بحيث تعلم من اول الامر كالوجود والاعضاء والاكل والملبس وامثالها من النعم الظاهرة ودقتها في الرحيم اي خفائها بحيث لا تعلم من اول الامر بل تحتاج الى التامل والتفكر كصفات النفس من العقل والعلم والاخلاق الحسنة الى غير ذلك ولا يخفى ان انعام النعم الظاهرة ابلغ من انعام النعم الخفية ولو يجب الظاهرة او المراد بجلائل النعم اعظمها واصولها كالوجود والحيوة والعقل وبدقائقها فروعها كالعلم والمعرفة والمال والبنين ولا شبهة في ابلغية الاول من الثاني وعلى كلا التقديرين فهذا مبالغة باعتبار الكيفية كما سبق منا وهذا كما فسر جار الله وهو صاحب الكشاف الرحمن في التسمية اي في بسم الله الرحمن الرحيم بالمنعم بجلائل النعم جمع جليلة اي الواضحة وفسر الرحيم بالمنعم بدقائقها جمع دقيقة اي الخفية وانما فسرهما كذلك لانهما ذكرا فيها مطلقين فالظاهر ان نسبتهما الى الدارين على السوية فلا تمشي شيء من الاعتبارين السابقين وقد يحمل الرحمن فيها على المنعم بالنعم الاخروية لانها كلها جسام واما النعم الدنيوية محقرة بالنسبة اليها كما ذكرنا فيكون الابلغية باعتبار الكيفية ايضا وقد يحمل الرحمن فيها على المنعم بالنعم الدنيوية والرحيم على الاخروية فالمبالغة باعتبار الكمية وفي ذلك نوع تاثير مربوط بقوله بل اراد والرمز الى لطيفة اعتبرها الخ والغرض منه بيان صحة ذلك الرمز يعني فيما ذكر من ان للالفاظ وكذا للمعاني خواص متفاوتة ومقتضى الحكمة ان لا يهمل الواضع رعاية التناسب بين خواصهما نوع تاثير ومدخلية لانفعال المتكلم يعني ان ذلك سبب ومقتضى

لنوع تأثير لها في اختصاصها بالمعاني بان تدل عليها دون غيرها من جهة انها اي حال كون ذلك التأثير ناشيا من جهة ان نفس الكلم باعتبار خواصها التي ينبغي رعاية التناسب بينها وبين خواص المعاني داعية وسائقة للواضع الحكيم الذي يفعل على وجه يقتضيه الحكمة الى وضعها لها اي للمعاني التي لها خواص مناسبة دون غيرها من المعاني التي ليس لها تلك الخواص فبسبب ذلك الوضع اختصت الكلم بالدلالة على معانيها دون غيرها لا من جهة انها اي وليس ذلك التأثير من جهة ان انفس الكلم موجبات مستقلة للدلالة يترتب الدلالة عليها وحدها البتة من غير توسط الوضع فيها لان ايجابها باعتبار الخواص للدلالة كذلك ظاهر البطلان كايجابها باعتبار ذواتها ولما كان انفس الكلم باعتبار الخواص داعية الى الوضع وباعثة عليه والوضع علة للدلالة قالوا ان دلالة الالفاظ لذواتها بمعنى ان لذواتها نوع تأثير ومدخلية في الدلالة لا بمعنى ان ذواتها علة موجبة مستقلة فيها حتى يرد ما سبق من وجوه الاعتراض هذا اي خذ هذا او هذا كما ذكر ويسمى هذا اقتضابا قريبا من التخلص والغرض منه ربط الكلام اللاحق بالسابق كما في قوله تعالى هذا وان للطاغين لشر مآب ونظيرهم متبع الالفاظ ان هذا اي ما ذكر من تأويل المذهب الاول غير مطرد في جميع الالفاظ وان جرى في بعضها كما ذكره لان كثيرا من كلمات لغة واحدة لا يتأتى اعتبار التناسب بينها وبين معانيها بحسب الخواص فما ظنك باعتبار ذلك في كلمات جميع اللغات فلا يصح ذلك المذهب بوجه تمسك الفريق الثاني وهم الاكثرون القائلون بان دلالة الكل بتعيين الله تعالى وتوقيفه عليه بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها الآية اي اتم الآية او اقرأها الى الآخر وآخر الآية قوله تعالى ثم عرضهم على الملائكة فقال انبئوني باسماء هؤلاء ان كنتم صادقين قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم قال يا آدم انبئهم باسمائهم فلما انباهم باسمائهم قال الم اقل لكم اني اعلم غيب السموات والارض واعلم ما تبدون وما كنتم تكتمون فانه يدل على تعليم الله تعالى جميع الاسماء اي وضعها لمعانيها لآدم بخلق علم ضروري به فيه او بالقائه في روعه قطعا لان الجمع المعرف يعني لان الاسماء جمع معرف باللام والجمع المعرف باللام مفيد للعموم والاستغراق لما ان اللام الداخلة على الجموع عند عدم قرينة العهد ظاهرة في الاستغراق سيما الجمع المؤكد بكل كما ههنا فانه محكم في الاستغراق فاذا قلت جاءني الرجال كلهم يدل قطعا على ان جميع افراد الرجل جاء واكما تقرر في الاصول ولا سيما مثل مثل وزنا ومعنى منصوب بلا المقدرة لنفي الجنس اي لا سيما وهي مرادة من حيث المعنى دائما الا انها لكثرة استعمالها قد تحذف من اللفظ للتخفيف كما ههنا واصله سوى او سيو والواقع بعدها اذا كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة كما في قوله تعالى ايما الاجلين قضيت او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة اي لا مثل شيء مثل الجمع المؤكد بكل او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضي على انه يقدح في اطراده لزوم اطلاق ما على ذات من يعقل وهم يأبونه او منصوب على تقدير اعني وعلى التقادير خبر لا محذوف اي لا مثل ذلك الجمع موجود في الجموع المعرفة باللام لان افادته للعموم والاستغراق اقوى واوكد من افادة غيره كما تقول جاءني القوم لا سيما زيد اي لا مثل زيد موجود في القوم حيث كان مجيئه اكمل من مجيء غيره والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل اعتراضية ذكره الرضي وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدها من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم والا فليس منها حقيقة صرح به الرضي وقد تحذف ما بعد لا سيما وينقل من معناها الاصلي الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع لا سيما راكبا فهو بمعنى خصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي اخصه بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا وكذا ان قيل زيد شجاع لا سيما وهو راكب والواو التي بعده للحال وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل



لا سيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجيء الواو قبله صح كثير الا ان المجيء اكثر وفيه وجوه أخر من الاعراب فليرجع الى كتب النحو وعلى ان الملائكة لا يعلمون شيئا منها اي من الاسماء الا ما علمهم الله اياه منها لما قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا كما في آخر الآية فلا يكون واضعها البشر البتة لا آدم لانه لم يعلم وضع الاسماء الا بتعليم الله ولا غيره لانه ابو البشر فلا وجود لغيره في زمن التعليم حتى يصدر عنهم الوضع ولا قوما آخر متقدما على آدم من الملائكة والجان لان الاصل عدم وضع سابق لما قالوا ان الاصل في الاشياء هو العدم لعدم احتياجه الى العلة والوجود طار عليه لعلة فاذا كان الاصل عدم وضع سابق فوجوده خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بدليل ولا دليل ههنا مع ان الملائكة لم يعلموا من الاسماء الا ما علمهم الله كما عرفت فهو يدل ايضا على ان الواضع ليس اياهم فاذا لم يكن واضع الاسماء البشر ولا قوما آخر فيكون واضع الاسماء هو الله تعالى ضرورة ان الوضع لا بد له من واضع فوضعها الله تعالى للمعاني ثم علم آدم الفاظها ومعانيها واوضاعها ولما كان اللازم من هذا هو ان يكون واضع بعض الالفاظ وهي الاسماء هو الله تعالى مع ان المطلوب ان واضع الكل هو ضم اليه قوله وكذا يكون واضع الافعال والحروف هو الله تعالى اما لان الغرض من وضع الاسماء التكلم بها وافادة المعاني التركيبية واستفادتها بواسطتها وهو اي هذا الغرض لا يتم غالبا بدونهما اي بدون الافعال والحروف بل يحتاج الى انضمامهما الى الاسماء نحو ضرب زيد وزيد في الدار نعم يتم قليلا نحو زيد قائم لكن الاعتبار انما هو بالغلبة فلو لم يضع الله تعالى الافعال والحروف لمعانيها لكان وضعه للاسماء خاليا عن الفائدة وهو محال في حق الواضع الحكيم مطلقا فضلا عن الله الحكيم المطلق واما لعدم القائل بالفصل اي الفرق بين اللغات بان يكون الاسماء منها توقيفية دون ما عداها والقائل بالتوزيع لم يذهب اليه وان امكن على مذهبه ان يقال به بل كل احد يقول بان واضع الافعال والحروف هو واضع الاسماء فاذا ثبت ان واضع الثاني هو الله ثبت ان واضع الاولين هو ايضا وانما لانهما اي الافعال والحروف اسماء في اللغة لان معنى الاسم فيها هو اللفظ الدال على المعنى بالوضع سواء كان ذلك المعنى مستقلا في المفهومية اولا وسواء اقترن باحد الازمنة اولا والتخصيص بما يقابلهما اي تخصيص الاسم بما يقابل الفعل والحرف وهو ما دل على معنى مستقل بالمفهومية غير مقترن باحد الازمنة اصطلاح طار اي عارض للنحاة على المعنى اللغوي فلا يحمل عليه القرآن بل يحمل على المعنى اللغوي الشامل للكل ولعل هذا الوجه هو الاظهر وقد يحمل الاسماء في الآية على علامات الاشياء مطلقا الفاظا كانت او غيرها فتعم الدلالة على العموم بالطريق الاولى في تفسير القاضي والاسم باعتبار الاشتقاق ما يكون علامة للشيء ودليلا عليه يرفعه الى الذهن من الالفاظ والصفات والافعال واستعماله عرفا في اللفظ الموضوع لمعنى سواء كان مركبا او مفردا مخبرا عنه او خبرا او رابطة بينهما واصطلاحا في المفرد الدال على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والمراد في الآية اما الاول او الثاني وهو يستلزم الاول لان العلم بالالفاظ من حيث الدلالة يتوقف على العلم بالمعاني والمعنى انه تعالى خلقه اي آدم من اجزاء مختلفة وقوى متباينة مستعدا لادراك انواع المدركات من المعقولات والمحسوسات والمتخيلات والموهومات والهمه معرفة ذوات الاشياء وخواصها واسمائها واصول العلوم وقوانين الصناعات وكيفية آلاتها وبهذا التقرير يندفع ما يقال على التمسك المذكور من انه يجوز ان يكون المراد بالاسماء في الآية الكريمة الاسماء الموجودة في زمن آدم عليه السلام لا جميع الاسماء مطلقا سواء كانت الموجودة في زمانه او الموجودة فيما بعده فاللازم ان واضع الاسماء الموجودة في زمانه هو الله تعالى لا ان واضع الجميع هو فلا يفيد التمسك المذكور المطلوب لان الكلام والنزاع في مبدأ اللغات المتداولة اي في واضع اللغات المستعملة فيما بيننا من جملة الاسماء انه هو الله تعالى او غيره وكان مقصود الفريق الثاني اثبات ان واضع

هذه اللغات هو الله لا ثبات ان واضع الاسماء في الجملة ولو في زمان آدم عليه السلام هو الله فيجوز
ان يكون تلك اللغات غير ما هو الموجود في زمن آدم ويكون واضعها غير الله فلن يتم المطلوب
سلمنا العموم اي ان المراد جميع الاسماء مطلقا سواء كانت في ذلك الزمان او في زمان آخر
لكن لا مزيد فيه اي في التمسك المذكور على ان علم آدم بها اي لجميع الاسماء كان توقيفيا حاصلا
بتعليم الله تعالى اياه حالة ولا يلزم منه ان يكون اصلها حاصلا بالتوقيف بان يكون مبداءها
وواضعها هو الله ويوقف الغير عليه بالتعليم او نحوه لجواز ان يكون اصلها ووضعها من مصطلح
قوم آخر سابق على آدم عليه السلام كالملائكة والجان ويكون البارى تعالى علمه اي آدم ما اصطلح
عليه غيره سابقا فاللازم ان ليس واضعها البشر وهو ليس بمطلوب والمطلوب كون واضعها هو
الله وهو ليس بلازم لجواز ان يكون قوما آخر سابقا وذلك لا اندفاع لما عرفت ان الجمع المعرف
باللام يفيد العموم والاستغراق سيما المؤكد بكل فالمراد جميع الاسماء ولا يجوز التخصيص بما هو الموجود
في زمن آدم واما الاستغراق العرفي فلا قرينة عليه وان الاصل عدم وضع سابق فلا يجوز ان يكون
من مصطلح قوم آخر سابق فتعين ان يكون من الله وفي اندفاع الاخير اعني قوله سلمنا العموم
مطلقا نظر لان قوله اي قول المتمسك لان الاصل عدم وضع سابق ان كان المراد به اي بالوضع
السابق في هذا القول وضعا سابقا على تعليم آدم الاسماء بان يكون المعنى ان الاصل عدم وضع سابق
على التعليم فيقع الوضع من الله تعالى وقت التعليم فهو اي القول المذكور مسلم لكن مخالفة
هذا الاصل بان يوجد وضع سابق على التعليم معلومة لان مخاطبة الله تعالى للملائكة اي خطابه
لهم وخطابهم له بقوله اني جاعل في الارض خليفة وقولهم اتجعل فيها من يفسد فيها الآية وهي
بتمامها قوله تعالى واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة قالوا اتجعل فيها من يفسد
فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال اني اعلم ما لا تعلمون وامرهم مخاطبة
بالسجود له اي لآدم كانت قبل خلقته عليه السلام اي قبل ان يخلق آدم اما المخاطبة فظاهر واما عطف على
الامر بالسجود فلانه كان الطينة قبل ان ينفخ فيها الروح والخلقة انما تحصل بعد نفخ الروح
فكيف نطق بالتعليم من جهة كون المخاطبة والامر قبله يعني اذا كان ذلك قبل الخلقة فكونه
قبل التعليم بالطريق الاولى اذ الخلقة متقدمة على التعليم ولا بد لهذه الاسماء التي يخاطب بها قبل
التعليم من وضع للمعاني حتى يحصل الافادة والاستفادة بها فثبت ان لبعض الاسماء وضعا
سابقا على التعليم ويعود الكلام فيه اي في ذلك الوضع بانه يجوز ان يكون من مصطلح آخر سابق
على التعليم فلا يثبت ان واضع الجميع هو الله مع انه المطلوب وان كان المراد وضعا سابقا على
وضع الله بان يكون المعنى انه وقع من الله تعالى وضع الالفاظ وهو كاف في المقصود فلا يحتاج
الى وضع آخر سابق عليه فالاصل عدمه فالخصم اي فيرد عليه ان الخصم لا يسلم وضع الله تعالى حتى لا
يحتاج الى وضع سابق عليه من قوم آخر بل هو مانع لذلك بانه لا يلزم من كون علم آدم بالاسماء
توقيفيا ان يكون اصلها بالتوقيف لجواز ان يكون من مصطلح آخر سابق كما عرفت وان كان
المراد وضعا سابقا على تعليمه تعالى الملائكة ما علمهم من الالفاظ في المخاطبات معهم قبل تعليم آدم
كان اي سلمنا ان الاصل عدم ذلك الوضع ولا مخالفة له لكن يرد عليه انه ح يكون حديث تعليم
آدم اي الحديث والخبر الذي هو تعليم الله تعالى آدم الاسماء الذي صفة الحديث او التعليم
جعل مدار الاستدلال والتمسك المذكور ضائعا مستدركا اذ يكفي ح ان يقال ان واضع تلك
الالفاظ ليس هو الملائكة لانهم ما علموها الا بتعليم الله ولا البشر اذ لم يوجد في وقت تعليمهم
فرد منهم ولا قوما آخر لان الاصل عدم وضع سابق فتعين ان يكون هو الله تعالى ولا حاجة في
هذا الى اخذ قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كما لا يخفى على انه اي مع انه يرد على الشق الاخير شيء
آخر وهو انه لا دلالة في هذا الاستدلال الذي بتعليم الملائكة على العموم اي عموم وضع الله تعالى
لجميع الالفاظ بمعنى ان واضع الجميع هو وهو اي العموم المدعى كما عرفت فلا يتم التقريب وذلك



وذلك لان اللازم من هذا الاستدلال ان واضع ما علمها الله تعالى الملائكة قبل تعليم آدم
من الالفاظ هو الله تعالى وهي بعض الالفاظ لا جميعها فيجوز ان يكون وضع سائر الالفاظ
صادرا من قوم آخر بعد التعليم الاول كالملائكة او الجان لا من الله فلا يلزم ان وضع
سابق على تعليم آدم الجواب باختيار الشق الاول بان المراد ان الاصل عدم وضع سابق
على تعليم آدم من قوم آخر لا مطلقا فلا مخالفة للاصل لان الوضع في المخاطبات السابقة
مع الملائكة ليس من الملائكة وهو ظاهر ولا من قوم آخر لان الاصل عدمه كيف وقد كان
المقصود اثبات ان واضع الاسماء هو الله سواء كان وضعه وقت تعليم آدم او قبله فلا وجه
لنفي وضع سابقا على التعليم من الله تعالى ومن غيره مع ان المخاطبات السابقة مع الملائكة
يجوز ان يكون بالكلام النفسي لا اللفظي فلا تقتضي سبق الوضع على تعليم آدم وقد اعترض
على الدليل السابق الذي تمسك به الفريق الثاني بان المراد بالتعليم الالهام يعني ان ذلك
الدليل انما يتم لو كان المراد بالتعليم في الآية التعريف حتى يكون المعنى وعرف آدم وضع
الاسماء للمعاني الذي صدر عن غيره فلا يكون هو واضعا لكن ذلك ممنوع لم لا يجوز ان يكون
المراد به الالهام اي الهام آدم ان يضع نفسه اياها للمعاني بان يبعث الله تعالى اليه ويخلق
فيه امورا داعية وحاملة له على الوضع فيقصد الوضع من نفسه مشارا اليه بقوله ويبعث
داعية اي ارسال علة داعية له على الوضع فح يكون الواضع آدم لا الواجب تعالى وتلك الارادة
كما قال الله تعالى اي مثل الارادة في قوله تعالى وعلمناه صنعة لبوس اي عمل الدرع اذ المراد
بالتعليم فيه الالهام بالاتفاق اي الهمناه ان يصنع نفسه صنعة لبوس ببعث داعية عليها لا تعريف
الصنعة الصادرة من الغير ولو سلم ان المراد بالتعليم التعريف فيجوز اي فلا يتم الدليل اذ
اللازم منه ان يكون وضع الاسماء توقيفيا بالنسبة الى بعض الاشخاص كآدم ولا يلزم منه ان
يكون كذلك بالنسبة الى جميع الاشخاص اذ يجوز ان يكون آدم او من حدث بعده من الذين
نشؤا منه قد نسيها اي اوضاع الاسماء التي حصلت بالتوقيف نسيانا منسلبا بالكلية و
بين هذا بقوله بحيث لم يتذكرها احد من آدم او غيره اصلا اي يجوز ان يكون آدم قد نسي
تلك الاوضاع بالكلية فلم يتأت له افادتها لمن بعده فلم يحصل لهم التوقيف او لم ينسها بل
افادها لهم لكنهم نسوها بالكلية فلم يتأت لهم افادتها ولا التوقيف عليها لمن بعدهم فاصطلح
من حدث بعده اي بعد آدم على التقدير الاول او بعدهم اي بعد من بعد آدم على التقدير
الثاني اي فاصطلحوا من انفسهم على هذه اللغات المتداولة فيما بيننا من جملة الاسماء ح
يكون واضعها اياهم فلا يتم ان واضع الكل هو الله تعالى كما هو المدعى ولو سلم ان المراد بالتعليم
التعريف وانه لم يقع النسيان فالمراد من الاسماء ليس الالفاظ حتى يكون وضعها توقيفيا
بل المسميات اي المدلولات وحقائق الاشياء بقرينة قوله تعالى ثم عرضهم على الملائكة
لان ضمير هم راجع الى الاسماء لعدم تقدم غيره مما يصلح ان يكون مرجعا اليه لهذا الضمير وهو
لكونه ضمير العقلاء انما يصلح للاسماء اذا اريد بها المسميات اذ الاسماء والالفاظ ليست
من العقلاء اصلا بخلاف المسميات لان فيها العقلاء ايضا فيصلح الضمير لها بطريق التغليب
ولان العرض للسؤال عن اسماء المعروضات كما يدل قوله انبئوني باسماء هؤلاء فلا يصح رجوع
الضمير الى الاسماء باعتبارها لئلا يلزم السؤال عن اسماء الاسماء فاذا اريد المسميات حقيقتها
فاللازم من الآية ان يكون علم آدم عليه السلام المسميات والنقل للمعاني بالتوقيف
ولا يلزم منه ان يكون علمه بالاسماء واوضاعها كذلك لجواز ان يكون وضعها لتلك المسميات
من عند نفسه واجيب عن الاولين بانهما خلاف الظاهر اما الاول فلان الظاهر من
تعليم الاسماء تعريف وضعها لآدم لا الهامه ان يضعها نفسه واما الثاني فلان الظاهر بقاء
المخاطبة بينهم بتلك الاسماء بدون نسيان ولا يصار اليه اي الى خلاف الظاهر بلا دليل

يدل عليه لانه اذا امكن الظاهر فالمصير الى خلافه مما يعد سفاهة ولما امكن لمتوهم ان يقول ان
ههنا دليلا على ان المراد بالتعليم الالهام وهو قوله تعالى وعلمناه صنعة لبوس لكم اذ المراد
بالتعليم فيه الالهام كما عرفت فيكون فيما نحن فيه كذلك اشار الى دفعه بقوله واستعمال
التعليم للالهام في موضع مثل تلك الآية ان سلم وفيه اشارة الى منع هذا الاستعمال
اذ يجوز ان يكون التعليم فيها بمعنى التعريف ايضا وان ذهب الاكثرون الى كونه بمعنى الالهام
اي لو سلم هذا لا يكون دليلا على استعماله له في موضع آخر كما نحن فيه لجواز ان يوجد في
الموضع الاول ذريعة على ذلك الاستعمال دون الموضع الثاني كاستعمال الاسد للرجل الشجاع
في رايت اسدا في الحمام فانه لا يدل على استعماله له في رايت اسدا له لبد مثلا وعن الثالث
وهو قوله ولو سلم فالمراد بالاسماء المسميات بان التعليم متعلق للاسماء اي المراد بالاسماء
في الآية حقيقتها اعني الالفاظ الدالة على المعاني وبتعليمها تعليم حقيقتها والضمير في قوله
تعالى ثم عرضهم راجع للمسميات والمدلولات لا كما حسبه المعترض من ان الضمير راجع الى الاسماء
حتى يكون المراد بها المسميات وبتعليمها تعليم المسميات وان لم يتقدم لها ذكر صريحا جواب
سؤال مقدر كانه قيل لا يصح الرجوع المذكور لانه قد اشترط في رجوع الضمير سبق ذكر مرجعه وعلى
تقدير ان يراد بالاسماء حقيقتها لم يسبق للمسميات ذكر وتقرير الجواب ان ما اشترط منه
هو سبق الذكر مطلقا ولو ضمنا واما سبقه صريحا فليس بشرط كما بين في النحو فيصح الرجوع المذكور
للقرينة الدالة عليها اي على المسميات اعني تلك القرينة الاسماء اذ لا بد لها من المسميات
فتدل عليها قطعا فصارت مذكورة ضمنا او لتقدير اسماء المسميات فحذف المضاف اليه
وعوض عنه اللام كقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا ولم يقدر المسميات قبل الاسماء لما مر
ان تعلق التعليم انما هو بالاسماء فهذا علة مصححة للرجوع لشعر به اي بما ذكر من كون التعليم
للاسماء والضمير للمسميات اختلاف الضمير في كلها وعرضهم من جهة ان الثاني ضمير العقلاء
دون الاول وذلك لان الضمير الاول راجع الى الاسماء بالاتفاق فلو رجع الضمير الثاني اليها
ايضا واريد بها المسميات لكان الظاهر ان يتحد الضميران لاتحاد مرجعهما بان يقال كلها وعرضها
او كلهم وعرضهم فحيث اختلفا علم ان ليس المراد بالاسماء المسميات بل المراد بها حقيقتها
ونفسها والضمير الاول راجع اليها والثاني الى المسميات المستفادة منها ضمنا وانما قال
لشعر به ولم يقل يدل عليه لانه لو رجع الضمير الثاني الى الاسماء كالضمير الاول يصح اختلافهما ايضا
لانها باعتبار اللفظ ليست من العقلاء اصلا وباعتبار المعنى اي المسميات من العقلاء ولو
بطريق التغليب فبالاعتبار الاول رجع الاول وبالثاني رجع الثاني فهذا الكلام اشارة الى
علة مرجحة للرجوع المذكور كما ان ما سبق اشارة الى العلة المصححة واشار الى علة موجبة
بقوله والدليل على ان التعليم للاسماء انفسها لا للمسميات قوله تعالى انبئوني باسماء هؤلاء
فلما انباءهم باسمائهم فانه اضيف ههنا الاسماء الى المسميات لان ما اضيف هي اليه من هؤلاء
وهم عبارة عن المسميات قطعا فليس المراد بها اي بالاسماء في شيء من الموضعين المسميات
انفسها وهي المعاني والحقائق بل الالفاظ الدالة عليها اي بل المراد بها حقيقتها اعني الالفاظ
الدالة على المسميات اذ لا يبعد كل البعد ان يطلق الاسماء مجردة عن الاضافة الى المسميات
ويراد بها المسميات تسمية للمدلول باسم الدال اذ ليس في هذا الاطلاق ما في الاطلاق
الثاني من المحذور فلهذا لم يستدل على المدعى من اول الامر بان اطلاق الاسماء وارادة
المسميات بعيد فللاشارة الى هذا الدفع توهم عدم الفرق بين الاطلاقين اتى بهذا الكلام
والا فلا دخل له في اثبات المطلوب بل هو انما يدور على قوله فاما اطلاق اسماء المسميات
اي اطلاق الاسماء مضافة الى المسميات كما في الآية وارادة المسميات فبعيد جدا لاستلزامه
خلاف الظاهر من وجهين حمل الاسماء على المسميات وحمل الاضافة على البيانية كما في يوم



الاحد على ما هو الظاهر من اللامية مثل غلام زيد لئلا يلزم ان يكون للمسميات مسميات
تحمل الآية على ذلك وان لم يكن باطلا لكن في غاية البعد بحيث لا يجترى عليه فثبت ان
ليس المراد بالاسماء فيهما المسميات بل حقيقتها اي الالفاظ فلو كان التعليم للمسميات
اي اذا ثبت هذا فلزم ان يكون التعليم في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء للاسماء انفسها
بان يراد بها حقيقتها اذ لو كان التعليم للمسميات بان يراد بها المدلول لما صح الالزام
اي الزام الله تعالى الملائكة واسكاتهم في جعل الخليفة حيث تعرضوا وتعجبوا في جعل الله تعالى
نوع آدم خليفة في الارض وقالوا ان من تجعله خليفة لا يخلو عن المعصية والمفسدة ونحن
معصومون عنهما ومقبلون على طاعتك او عبادتك فنحن احق منه بالخلافة فكيف
تجعله خليفة اي لما صح الزامهم في هذا بطلبه اي طلب الله تعالى منهم الانباء والاخبار بالاسماء
بقوله انبئوني باسماء هؤلاء ثم انبائه تعالى اياهم بنفسه من غير انباء آدم بالاسماء بعد
اعتراف عجزهم عنه بقولهم سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا كما يدل عليه قوله فلما انباءهم
باسمائهم قال الم اقل لكم الخ يعني لو كان التعليم للمسميات على ذلك التقدير لكان الضمير
المستكن في انباءهم عبارة عن الله تعالى كما نذكره ولو كان كذلك لكان ما يقصد به الالزام
طلبه تعالى الانباء بالاسماء ثم انبائه بنفسه بالاسماء ولو كان كذلك لما صح الالزام واللازم
باطل فكذا الملزوم فثبت ان التعليم للاسماء انفسها وهو المطلوب وانما لم يصح الالزام حينئذ
لانه انما يحصل باظهار فضل آدم على الملائكة بانه عالم بما لم يعلموه من الاسماء ولا يثبت هذا
الا بانباء آدم بالاسماء لا بانباء الله تعالى بنفسه بها هكذا قيل اي مثل القول السابق
قيل في الاستدلال والمفهوم من هذا القول ان فاعل انباءهم في قوله تعالى فلما انباءهم
باسمائهم على تقدير ان يكون التعليم للمسميات انما هو الله تعالى اي الضمير المستكن فيه راجع
الى الله تعالى لا الى آدم وذلك لقوله ثم انبائه بنفسه بالاسماء لان هذا الضمير راجع الى ما رجع
اليه الضمير في قوله بطلبه وهو الله تعالى وظاهر انه حكاية معنى قوله تعالى فلما انباءهم باسمائهم
وانما ثبت هذا المفهوم لان آدم لم يعلم الاسماء حينئذ اي حين اذ كان التعليم للمسميات
حتى انباءهم بها اذ الانباء بالشيء موقوف على العلم به بل علم المسميات لكن المراد الانباء بالاسماء
لا بالمسميات كما ذكر فلا يصح رجوع الضمير اليه حينئذ بل الى الله فلذا قرر القائل الاستدلال
على الوجه المذكور ونحن نقول بعدم صحة الالزام على هذا التقدير اي رجوع الضمير الى الله تعالى
ظاهر كما عرفته فاما ان كان الضمير راجعا الى آدم كما يشهد به نظم الآية حيث قال تعالى قال
يا آدم انبئهم باسمائهم فلما انباءهم باسمائهم الخ ولما كان في هذا الرجوع خفاء على ذلك التقدير
لما ذكر انفا احتاج الى تصوير المعنى بقوله وكان معنى الآية اي قوله تعالى وعلم آدم الاسماء
الى آخره ان الله تعالى علم الآدم المسميات اي جميع الاشياء بحقائقها وماهياتها وصفاتها
اي الاحوال القائمة بماهياتها التي وضع لها الاسماء وذلك لان التقدير ان المراد بالاسماء المسميات
ثم عرضهم على الملائكة وامرهم بالانباء باسمائها بقوله انبئوني باسماء هؤلاء امر تعجيز وهو
امر يقصد به تعجيز المخاطب لا طلب لفعله منه كما في قوله تعالى فاتوا بسورة من مثله في تفسير
القاضي قوله تعالى انبئوني باسماء هؤلاء تبكيت لهم وتنبيه على عجزهم عن امر الخلافة فان التصرف
والتدبير واقامة المعدلة قبل تحقق المعرفة والوقوف على مراتب الاستعدادات وقدر الحقوق
محال وليس بتكليف ليكون من باب التكليف بالمحال فلما اعترفوا بعجزهم عنه اي عن انباء
الاسماء بقولهم سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا امر آدم به وقال يا آدم انبئهم باسمائهم
اظهارا لفضله عليهم فانباءهم بها الخ يكون الفاعل انباءهم ضمير آدم اما بوضعه نفسه اشارة
الى دفع ما ذكر من انه على تقدير ان يكون التعليم للمسميات لم يعلم آدم الاسماء حتى انباءهم
بها يعني لا نسلم ذلك بل يجوز حينئذ ان يعلمها آدم بوضعه نفسه اياها اي الاسماء للمسميات

التي علمها الله تعالى اياه او لعلمه بوضع من سبقه من قوم آخرين اياها لما كان الالزام صحيح الجواب لقوله فاذا كان الضمير فالاولى تبديل مكان الفاء وظهر فضله عليهم عطف على قوله كان الالزام عطف العلة على المعلول اي لانه يظهر فضل آدم وشرفه على الملائكة باطلاعه في زمن قليل وهو ما بين وقت تعليم المسميات له وبين وقت الانباء من الزمان على ما لم يطلعوا عليه في مدد جمع مدة وهي الزمان اي في ازمنة طويلة وهي ازمنة الملائكة الى وقت الانباء اعني بما اطلع هو عليه دونهم الحكم والمصالح في وضع الالفاظ للمعاني فلهذا وضع نفسه اياها فانباءه بها بخلاف الملائكة فهذا ناظر الى قوله اما بوضعه نفسه او كونها عطف على الحكم اي كون الالفاظ مع كثرتها موضوعة لمعانيها بوضع سابق فهذا ناظر الى قوله او لعلمه بوضع من سبقه وقوله بالتفصيل اما قيد بموضوعة او للاطلاع فافهم وحاصله انه اذ انباء آدم بالاسماء دون الملائكة ظهر انه اطلع في زمان قليل على الحكم في وضع الالفاظ فوضعها او على اوضاع الالفاظ الكثيرة الصادرة ممن سبقه وانهم لم يطلعوا على ذلك في ازمنة طويلة اذ لو اطلعوا لانبئوا واذ ظهر ذلك ظهر فضله وشرفه عليهم فيصح الزامهم في انه احق بالخلافة منهم بلا مرية واذا كان الالزام صحيحا على تقدير ان يكون التعليم للمسميات ايضا فلا يتم الدليل على ان التعليم للاسماء كما عرفت ان مداره على مقدمة فلو كان التعليم للمسميات لما صح الالزام فلم يندفع المنع الثالث اعني قوله ولو سلم فالمراد من الاسماء المسميات وبما قررنا من قوله والدليل على ان التعليم الى ههنا سقط ما يقال في توجيه اصل الدليل بحيث يندفع عنه المنع الثالث انه تعالى في معرض بكسر الميم وسكون العين اي في صورة الامتنان على آدم عليه السلام بانه علمه من التعليم ما لم يعلم الملائكة من العلم ويحتمل ان يكون من التعليم ايضا وانما يتم هذا الامتنان لو سأل الله تعالى الملائكة مما علمه آدم بعينه فلم يعلموه ولم يجيبوا عنه حتى يظهر لآدم انه علمه الله ما لم يعلموا اما لو سألهم عن شيء آخر غير ما علمه فلم يقدروا على الجواب عنه فلا يلزم ذلك الامتنان لجواز ان يكونوا عالمين بما علمه آدم وان لم يعلموا ما سئلوا عنه فاذا اتحد ما علم آدم مع ما سئلوا عنه وقد عرفت انه الاسماء انفسها لزم بالضرورة ان يكون ما علم آدم الاسماء انفسها فثبت ان المراد بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء تعليم الاسماء لا المسميات فاندفع المنع وسقط ايضا ما يقال في الاعتراض عليه اي على ذلك التوجيه سلمنا ان المراد وهو الامتنان المذكور لا يحصل الا باتحادهما اي اتحاد ما علم آدم وما سئلوا عنه ولكن انما يلزم المطلوب لو كان ما سئلوا عنه هو الاسماء انفسها وهو ممنوع اذ يجوز ان يكون المراد بالاسماء في الموضعين اي في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء وقوله انبئوني باسماء هؤلاء الحقائق اي المسميات لا الاسماء انفسها فلا يتم المطلوب هذا اما سقوط الاول فلانا لا نسلم انه تعالى في معرض الامتنان على آدم بما ذكر بل هو في معرض الزام الملائكة باظهار فضله عليهم حيث انباء بما لم ينبئوا به من الاسماء من غير تعليمها باطلاعه في زمان قليل على ما لم يطلعوا عليه في مدة طويلة حتى يجوز ان يكون التعليم للمسميات دون الاسماء ولو سلم فيجوز ان يكون الامتنان باقدار الله تعالى آدم على تحصيل في زمن قليل ما لم يحصلوه في ازمنة طويلة من الاسماء واوضاعها واما سقوط الثاني فلانه وان جاز ارادة المسميات في الموضع الاول لكنها لا تجوز في الموضع الثاني لان الاسماء فيه مضافة الى المسميات فارادة المسميات منها بعيد جدا كما عرفت فلا يحتاج اي اذا سقط ذلك بما قررنا فلا يحتاج الى الجواب عنه هذا اي عما يقال في الاعتراض بانه يلزم حينئذ اي على تقدير ارادة الحقائق في الموضعين مجازان وهما لفظ الاسماء في الموضعين اي الثاني وارادة الحقائق والمسميات منها لا يكون الا بطريق التجوز تسمية للمدلول باسم الدال كما مر والمجاز الواحد خلاف الظاهر فكون المجازين كذلك بالطريق الاولى فلا يصح ارتكابهما بلا قرينة فتعين ان الاتحاد انما يكون بارادة الاسماء



الاسماء بانفسها فيتم التوجيه المذكور هذا مراد المجيب وحاصل كلام المص انه اذا سقط ذلك بما ذكرنا من الجواب القوي فلا حاجة الى هذا الجواب الضعيف فتدبر اشارة الى سؤال هو ان يقال لا فضل لجوابك على هذا الجواب حتى يحتاج الى الاول دون الثاني لانه كما ان وقوع المجازين ليس بباطل لامكان ان يوجد القرينة بل بعيد فكذا ارادة المسميات من اسماء المسميات لما تقدم والى جوابه عنه وهو ان البعد في الثاني اشد منه في الاول حتى صار بمنزلة البطلان او اشارة الى تفصيل وجه السقوط كما ذكرنا اي فتدبر في وجه كل من السقوطين وميز احدهما عن الآخر وخلاصة الكلام انه اعترض على هذا اي التمسك بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها بخمسة وجوه واحد منها متعلق بالتعليم بان يقال انما يتم الجزم لو كان المراد بتعليم الاسماء تعريفها بعد وضعها لمعانيها وهو ممنوع لجواز ان يكون الهامها وبعث داعية في آدم على وضعها واثنان متعلقان بالاسماء بان يقال انما يتم لو كان المراد جميع الاسماء واما اذا اريد الاسماء في زمن آدم فلا يلزم ان واضع الكل هو الله تعالى وايضا انما يتم لو اريد بالاسماء انفسها واما اذا اريد المسميات اي حقائق الاشياء وصفاتها فلا واخران متعلقان باستلزام الدليل للمطلوب بان يقال اللازم منه ان لا يكون الواضع هو آدم بل علمه بالتوقيف ولا يلزم منه ان يكون الواضع هو الله لجواز ان يكون قوما آخر قبل آدم ويعلم الله آدم وضعهم او طائفة من ابناء آدم بعده بان ينسي آدم تلك اللغات بالكلية ثم يصطلح من بعده عليها من عند انفسهم واجيب عن الاول والخامس بانهما خلاف الظاهر فلا يصار اليهما بلا دليل ولا دليل وعن الثاني بان الاسماء جمع معرف باللام مؤكد بكل فهو محكم في العموم والاستغراق وعن الرابع بان الاصل عدم وضع سابق من قوم آخر متقدم على آدم فيحكم بالمستصحب ما لم يوجد طارد وعن الثالث بانه لو كان التعليم متعلقا بالمسميات لما تم الزام الملائكة في جعل الخليفة لان المراد بالاسماء في قوله انبئوني باسماء هؤلاء فلما انباءهم باسمائهم هو انفسها قطعا فلو حمل الاسماء في قوله وعلم آدم الاسماء على المسميات ولزم ان يرجع الضمير المستكن في قوله انباءهم الى الله لا الى آدم اذ لم يعلم الاسماء حتى ينبئ بها وظاهر ان الالزام انما يتم بانباء آدم بما لم ينبئ بها الملائكة لا بانباء الله تعالى بذلك وبان الله تعالى في معرض الامتنان على آدم بانه علمه ما لم يعلم الملائكة وهذا انما يتم اذا كان ما علمه متحدا بما سئل الملائكة عنه اعني الاسماء واعترض على الاول بانه يجوز ان يرجع الضمير لآدم بان يكون هو لمزيد علمه وكمال معرفته اطلع في زمان قليل على ما لم يطلع عليه الملائكة في مدد طويلة من الحكم والمصالح في الوضع فوضع الاسماء من عند نفسه لما علم من المسميات او الاوضاع السابقة لمن قوم متقدم عليه فانباءهم تلك الاسماء وعلى الثاني بانه لا نسلم انه معرض الامتنان بل هو في معرض الالزام وبانه يجوز ان يحمل الاسماء في الموضعين على المسميات وهذا بانه بعيد جدا والحق انه ان كان المطلوب ظنيا وهو الظاهر فالتمسك تام وما ذكر من الاعتراض لا يقدح والا فلا وتمسكوا ايضا اي كما تمسكوا بالآية السابقة بقوله تعالى ومن آياته اي علاماته وآثاره التي تدل على وجوده وكمال صفاته خلق السموات والارض واختلاف السنتكم والوانكم وجه الاستدلال بهذه الآية على المدعى الذي هو ان الواضع هو الله تعالى ان المراد بالالسنة وهو جمع اللسان ههنا ليس معناها الحقيقي اعني نفس الجارحة المخصوصة باتفاق المفسرين وانما اتفقوا عليه لان المراد بالآيات ما يدل على كمال القدرة وبديع الصنع اي كمال قدرة الله تعالى وصنعه العجيب وهو اي ما يدل عليهما او الدلالة في غير الالسنة كالعين والانف وغير ذلك من سائر الاعضاء والصفات اكثر واقوى مما في الالسنة لان تلك الدلالة دائرة على الاختلاف والتفاوت وظاهر انه في غير الالسنة اكثر واقوى مما فيها فالالايق بان يذكر في مقام تعداد الآيات اختلاف غيرها لا اختلافها بل المراد بالالسنة

اللغات مجاز بعلاقة الصادرية والمصدرية وهي كثرة اختلافها وتفاوتها تحقيق بان تعدادية فمعنى
الآية اى حاصل معناها ومن آياته توقيفكم على اللغات المختلفة وتعليمكم اياها بعد وضعها
لمعانيها حتى يتكلم بعضكم بلغة والبعض الآخر بلغة اخرى فيكون الواضع هو الله تعالى ويثبت
هذا بمثل ما مر في تقرير الدليل الاول وهو ان يقال لا يكون واضعها الى الطبيعيين اى البشر
لانهم انما علموها بالتوقيف ولا قوما آخر متقدما عليهم اذ الاصل عدم وضع سابق فتعين ان
يكون هو الله وهو المطلوب والجواب انا نسلم ان ليس المراد بالالسنة نفس الجارحة
بل اللغات وفيه اشارة الى منع ذلك لانه لما كانت الالسنة بالمعنى الحقيقي مختلفة متفاوتة
في ذاتها يصح ان يعد الاختلاف فيها من الايات وان لم يكن فيها كثير اختلاف ووجه التسليم
ما عرفت لكن في الدلالة على كمال القدرة وبديع الصنع ليس الحمل اى حمل الآية على تعليم اللغات
والتوقيف عليها بعد وضعها اولى من الحمل على الاقدار اى جعل العبد قادرا على وضعها بان
يخلق فيه قدرة ودواعى باعثة على الوضع فيضع نفسه اياها فح يكون المعنى ومن آياته
اقداركم على وضع اللغات المختلفة يعنى ان كلا من التوقيف والاقدار لكونه من آثار الله تعالى
وافعاله وكون وضع اللغات المختلفة على كلا التقديرين مستندا اليه تعالى اما بواسطة او بدونها
كاف في الدلالة على كمال قدرته وبديع صنعه على السوية ففي مقام تعداد الايات ليس الحمل على الاول
اولى من الحمل على الثاني فتفريع قوله فمعنى الآية الخ ظاهر المنع بل لا يبعد ان يدعى ان الثاني اى
الحمل على الاقدار ابلغ من الاول اى الحمل على التعليم في حصول المراد اعنى تلك الدلالة ولعل وجهه
ان اقدار الشخص غيره على الفعل مستلزم لاقدار ذلك الشخص عليه بالذات دون العكس فالاول
اقوى وافضل من الثاني فاقدار الله تعالى العبد على وضع اللغات المختلفة الذى هو فعل محكم
وصنع عجيب ادل على انه له غاية قوة وكمال قدرة واما وضعه اللغات بنفسه وتوقيف العبد
عليها فليس في تلك المرتبة من الدلالة وفيه نظر اذ يجوز ان يكون الاقدار بطريق الايجاب
فلا يلزم ان يكون لصاحبه قدرة اصلا سلمنا بناء على ان الكلام مبنى على ان الله تعالى فاعل مختار
والمقصود من الآية اثبات كمال قدرته لا اصل قدرته لكن لا نسلم ان الاقدار على الشئ مستلزم
للاقتدار عليه ولذا قالت عامة المعتزلة انه تعالى لا يقدر على نفس مقدور العبد مع اتفاقهم على ان
الاقدار من الله تعالى وبالجملة دعوى الابلغية بعيدة فلذا قال لا يبعد ان يدعى اشارة الى البعد
لان معناه في مثل هذا المقام لا يبعد كل البعد والمقصود نفى القيد اى الكلية وابقاء اصل البعد
وقد يقال الحمل على الاول اظهر لان الوضع ح يستند الى الله تعالى بالذات كخلق السموات والارض
بخلاف الثاني فان الاستناد اليه تعالى ح بواسطة قدرة العبد مع ان منع المقدمة التى احيل لها
اى جعلت حوالة على الدليل الاول وهي قوله فيكون الواضع هو الله تعالى اظهر ههنا من
منعها هناك اذ يجوز ان يكون الخطاب في الآية اعنى السنتكم والوانكم لهذه الامة المنزل
عليهم القرآن اعنى امة محمد عليه السلام لا لنوع البشر ولا ريب في سبق الواضع على توقيفهم و
تعليمهم اللغات لان قبلهم امما كثيرة من البشر يتكلمون ويتخاطبون فيما بينهم بلغات مختلفة
فاذا قلنا اللازم من الآية ان لا يكون واضع اللغات هذه الامة ولا يلزم ان يكون واضعها هو
الله تعالى لجواز ان يكون قوما آخر متقدما عليهم ويعلمهم هذا الوضع السابق فلا يتأتى ولا
تبتنى ان يقال في ابطال هذا السند ان الاصل عدم وضع سابق لكون سبق الوضع من البشر
معلوما قطعا فلا مدفع لهذا السند ههنا بخلاف الدليل الاول فان التوقيف والتعليم هناك
لآدم الذى هو مبدأ نوع البشر فلو وجد وضع سابق على هذا التعليم من المخلوق لكان من غير البشر
وهو خلاف الاصل في الجملة فلذا كان لان يقال هناك ان الاصل عدم وضع سابق مجال والا ففي
المناقشة فيه كما عرفت فمنع تلك المقدمة هنا اظهر من منعها هناك تمسك الفريق الثالث
وهم الاصطلاحية القائلون بان واضع الالفاظ كلها هو البشر بقوله تعالى وما ارسلنا من رسول

الا بلسان قومه اى بلغتهم فانه يدل على ان لغة قوم كل نبى بل علمهم بها متقدم على الوحى
وذلك لان الكلام على العموم والاستغراق لوقوع النكرة في سياق النفى وزيادة من
الاستغراقية وان المراد بالرسول النبى وباللسان اللغة كما في الآية السابقة لا العضو
المخصوص وان المتبادر من اضافة اللغة الى القوم الاختصاص التام بان يكونوا مستعملين
لها وعالمين اوضاعها ومعانيها وان الآية تدل على ان لغة القوم متقدمة على ارسال
الرسول مع ان الارسال لا يكون الا بالوحى فدل على ان قوم كل نبى وعلمهم بها متقدمة على الوحى
وقوله بل علمهم بها اشارة الى دفع ما يقال تدل الآية على سبق اللغات والاوضاع دون
التوقيف عليها والتعليم بها فلا يتم الاستدلال ووجه الدفع معلوم مما ذكرنا فلو كان العلم
باللغات حاصلا بالتوقيف اى بتوقيف الله تعالى للناس عليها وتعليمهم اياها اما بالذات
او بالواسطة كما قال اصحاب التوقيف والتوقيف اى والحال ان التوقيف لا يكون الا بالوحى
من الله تعالى من وقف عليها كان الوحى متقدما على العلم بها اى باللغات لتقدمه على التوقيف
المتقدم على العلم فلزم من مجموع المقدمتين تقدم كل من الوحى والعلم باللغات على الآخر وتأخره
عنه اما لزوم التقدم فظاهر واما لزوم التأخر فلان التقدم والتأخر من الامور الاضافية
فكون شئ متقدما على آخر يستلزم تأخر الثاني عن الاول فتقدم الوحى على العلم باللغات مستلزم
لتأخر العلم بها عنه وبالعكس فلزم تقدم كل منهما على نفسه وتأخره عنه لان المتقدم على الشئ
متقدم على ذلك الشئ وكذا المتأخر عن المتأخر عن الشئ متأخر عنه فيلزم من تقدم كل من
الوحى والعلم على الآخر تقدم كل منهما على نفسه ومن تأخره عنه تأخر كل منهما عن نفسه وبطلانه
اى بطلان كل من ذلك التقدم والتأخر سواء كان ذاتيا او زمانيا بين وبديهى لا يحتاج
الى بيان ودليل فبطل كون العلم باللغات بالتوقيف فثبت ان الواضع هو البشر وهو
المطلوب ثم ان تقدم الوحى على العلم باللغات على ذلك التقدير تقدم ذاتى اى تقدم العلة على
المعلول والظاهر ان ما يستفاد من الآية هو تقدم العلم بها على الوحى تقدما زمانيا فاللازم
تقدم كل منهما على نفسه وتأخره عنه بالزمان لا بالذات فلذا لم يصرح ههنا بحديث الدور الذى
هو توقف الشئ على ما يتوقف عليه ولا بلازمه الذى هو توقف الشئ على نفسه بل ذكر التقدم
والتأخر على الاطلاق لكن كل من تقدم الشئ على نفسه وتأخره عنه ذاتيا كان او زمانيا
بين البطلان كما اشرنا والجواب ان الآية لاضافة القوم فيها الى الرسول وكون المعنى وما ارسلنا
من رسول له قوم الا بلسان قومه انما تدل على ان كل رسول له قوم فعلم قومه بلغتهم وكذا علمه بها
مقدم على الوحى اليه واللازم منه ان لا يكون علمهم ولا علمه بها حاصلا بالوحى اليه بل قبله لا ان
لا يكون علم احد من افراد البشر بها مستندا الى وحى حتى ينتفى التوقيف بالكلية فيثبت
ان واضع الكل هو البشر لجواز ان يكون رسول ليس له قوم قد علمها بالوحى اليه ثم تعلمها من
بعده بتعليمها منه والى هذا اشار بقوله واما في الرسول الذى ليس له قوم كآدم عليه السلام
حين علم على صيغة المجهول من التعليم الاسماء كما دل عليه الآية السابقة اذ لم يكن له اهل
ولا نسل وانما حدثوا بعد التعليم فلا دلالة في الآية على سبق علمه باللغات ولا سبق علم [illegible]
احد من الناس بها على الوحى اليه اى الى ذلك الرسول فلا يلزم من تعليمه اى من تعليم الله تعالى
اياه اللغات بالوحى محذور اذ لم يثبت ح كون علمه بها متقدما على الوحى حتى يلزم من تعليم
اللغات بالوحى تقدم كل من الوحى والعلم بها على نفسه وتأخره عنه فيجوز ان يكون علمه بها
بالوحى اليه ويتعلمها منه من بعده فيكون العلم بها مستندا الى التوقيف والتعليم وحاصل
هذا الجواب منع بالترديد بان يقال ان اردتم بقولكم ان الآية تدل على ان علم قوم كل نبى بلغتهم
متقدم على الوحى انها تدل على انه متقدم على كل وحى وهو ممنوع وانما تدل على انه متقدم على الوحى
الى انبيائهم واما على انه متقدم على الوحى الى نبى ليس له قوم فلا وان اردتم انها تدل على انه متقدم

او لم يتوقف التوقيف على اللغات على الوحي
فانما يتوقف على الوحي لا على وحي
نبي له قوم مسلم
فاللازم تقدم الوحي في الجملة على الوحي المخصوص صح
المخصوص وتاخر الوحي
والاستحالة فيه

على الوحي الى نبيهم فهو مسلم لكن حينئذ ان اردتم بالوحي في قولكم ولا توقيف الا بالوحي الوحي
الى نبي له قوم فهذا القول ممنوع وان اردتم به الوحي مطلقا فهو مسلم لكن اللازم ح تقدم
الوحي في الجملة على العلم باللغات لا تقدم الوحي الى نبي له قوم عليه حتى يلزم تقدم الشيء
على نفسه وتاخره عنه وايضا قولهم اشارة الى جواب آخر اي كما ان الآية انما تدل على ذلك
قولهم التوقيف لا يكون الا بالوحي ممنوع لجواز ان يكون بخلق علم ضروري فيهم بوضع اللغات
او بخلق الاصوات والالفاظ الدالة على ذلك في جسم واسماعها اياهم كما سبق في صدر المبحث
ورد هذا الجواب بانها اي خلق العلم الضروري بمثل هذه اللغات وخلق تلك الاصوات
خلاف المعتاد اذ لم تجر عادته تعالى بهما واجيب بان هذا اي كونها خلاف المعتاد
لا يقدح ولا يضر في المنع اذ لا يلزم فيه القطع بل يكفيه الجواز وكونها خلاف المعتاد
لا يدفع الجواز وقد يجاب عن اصل التمسك بان الآية انما تدل على ان علم قوم كل رسول
بلغتهم متقدم على ارساله لا على انه متقدم على الوحي اليه لجواز ان يوحى اليه اللغات وغيرها
ويرسل الى قومه بعدما تعلموها منه وبان الرسول اخص من النبي كما عرفت والتمسك بالآية
لو تم انما يتم لو كان الرسول فيها بالمعنى الاعم اي النبي بناء على ان كل قوم لا بد له من نبي واما اذا
كان بالمعنى الاخص كما هو المتعارف فلا يتم بوجه ثم تمسك الفريق الرابع القائلون بان القدر
المحتاج اليه من الالفاظ في تعريف الاصطلاح من الله تعالى والباقي محتمل بانه لو لم يكن القدر
المحتاج اليه في تعريف الاصطلاح اي تعريف بعض البشر لبعض اصطلاحهم واتفاقهم على جعل
اللغات بازاء المعاني توقيفيا اي لو لم يكن معرفة ذلك القدر حاصلة بتوقيف الله تعالى
وتعليمه وهو بان لا يكون شيء من اللغات توقيفيا لزم الدور وهو ان لا يمكن حصول شيء
من الامرين بدون الآخر وله قسمان دور معي وهو ان يكون كل من الامرين مع الآخر من
غير تقدم ولا تاخر بينهما وهذا القسم ليس بمحال بل كثير الوقوع كما في اللبنتين المتساندتين
والابوة والنبوة الى غير ذلك ودور تقدمي وهو كما اشرنا توقف الشيء على ما يتوقف عليه
بان يكون كل منهما متقدما على الآخر وعلة له اما بمرتبة وهو الدور المصرح كما اذا توقف
ا على ب و ب على ا او بمراتب كما اذا توقف ا على ب و ب على ج و ج على ا وهو الدور المضمر
ويلزمه مطلقا توقف الشيء على نفسه لانه اذا توقف ا على ب و ب على ا مثلا ومعلوم
ان المتوقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء فبالضرورة يلزم ان يتوقف
ا على نفسه كذا ب وهذا القسم اي الدور التقدمي ولازمه كلاهما محالان والثاني
اوضح استحالة من الاول ولهذا تراهم قد يبينون استحالة الاول باستلزامه للثاني فقوله
اي فساده اما بمعنى اي الدور الفاسد اشارة الى ان ما لزم هو الدور التقدمي المحال لا الدور
المعي الجائز فح يكون التفسير بقوله يعني توقف معرفة ذلك القدر على نفسها مبنيا
على التسامح اقامة للازم مقام الملزوم ليظهر استحالة التالي اذ حقيقة الدور هنا كما عرفت
هي توقف تلك المعرفة على ما يتوقف عليها واما توقفها على نفسها فهو لازمه واما بمعنى لازمه
اي الظاهر الفساد والاستحالة اعني توقف الشيء على نفسه سواء وجد حقيقة الدور اولا
فح يكون قوله يعني توقف معرفة الخ على ظاهره فعلى التقدير الاول التفسير الاول للاشارة
الى استحالة التالي والثاني الى ظهور استحالته وعلى الثاني الاول لاتمام الملازمة اذ يمكن
على ذلك التقدير توقف المعرفة على نفسها بالذات فح ليس هناك دور ولا تسلسل واما
لازم الدور فمتحقق سواء كان التوقف بالذات او بالواسطة للاشارة الى ظهور استحالة
التالي والثاني لمجرد الايضاح ثم فهم او لزم التسلسل وهو ترتب امور غير متناهية بالتقدم
والتاخر اما حسا كما اذا فرضنا ذهاب الابعاد الى غير النهاية او عقلا كما اذا فرضنا ذهاب
سلسلة العلل والمعلولات الى غير النهاية كتوقف ا على ب و ب على ج و ج على د وهكذا



وهكذا وهو بعينه من القسم الثاني اي توقفها اي توقف تلك المعرفة على معارف غير متناهية مترتبة
بان يتوقف المعرفة الاولى على معرفة ثانية وهي على ثالثة وهي على رابعة وهكذا واللازم احد
الامرين على ذلك التقدير لانه اي الشان لو لم يكن معرفة ذلك القدر المحتاج اليه في تعريف الاصطلاح
حاصلة بالتوقيف لكانت حاصلة بالاصطلاح اي باصطلاح طائفة البشر واتفاقهم على جعل ذلك
القدر بازاء معانيه المخصوصة فيتوقف تلك المعرفة على معرفة القدر المحتاج اليه في تعريف
هذا الاصطلاح الثاني لان تلك المعرفة حينئذ تتوقف على الاصطلاح الثاني وهو موقوف على
معرفة القدر المحتاج اليه فيه وهكذا لو وجد التوقف بين معارف الاقدار المحتاج اليها فان اتحد
المعرفتان الموقوفة والموقوف عليها في مرتبة من المراتب فالدور اي فيلزم الدور يعني توقف
الشيء على نفسه والا اي وان لم تتحد المعرفتان في شيء من المراتب بل يكون كل معرفة موقوفة غير الموقوف
عليها فالتسلسل وكلاهما باطل محال كما بين في موضعه وهو علم الكلام وتوضيح المقام ان يقال ان
اتفاق قوم على اصطلاح الفاظ في معان ووضعها لها لا يحصل الا بتعريف بعضهم لبعض امورا
تتعلق بهذا الاصطلاح والوضع كذوات الالفاظ والمعاني ووضعها لها وارادة هذا الوضع والمشاركة
في هذه الارادة واشباهها وذلك التعريف انما يحصل بمقدار وطائفة من الالفاظ دالة على تلك الامور
وبمعرفتها كان يقول بعضهم لبعض مثلا نحن لزيد ان نضع الفاظا فلانية لمعان فلانية ونصطلح
عليها فكن معنا في تلك الارادة او يقول ناسب اصطلاح جميعنا لهذه الالفاظ في هذه المعاني
او يقول لنضع ولنصطلح هذه لهذه ونحو ذلك فهذه الالفاظ هي المراد بالقدر المحتاج اليه في تعريف
الاصطلاح فادعى الفريق الرابع ان معرفة هذا القدر المحتاج اليه انما يكون بالتوقيف اي
بتوقيف الله تعالى للعباد على اوضاعها ومعانيها وتعليمهم اياها واستدل على هذه الدعوى
بانما تلك المعرفة لو لم تكن بالتوقيف بان لا يكون معرفة شيء من اللغات توقيفية لكانت متوقفة
على اصطلاح البشر لهذه الالفاظ اعني قولنا نحن لزيد ان نضع الخ في معانيها اعني الامور المذكورة
واصطلاحها في معانيها يتوقف على تعريف بعض لبعض امورا متعلقة بهذا الاصطلاح كذوات
هذه الالفاظ ومعانيها المذكورة واوضاعها لها وارادة تلك الاوضاع الى غير ذلك وهذا التعريف
يتوقف على معرفة الفاظ يعبر بها عن هذه الامور كذلك وهذه الالفاظ هي القدر المحتاج اليه
الثاني فلزم توقف معرفة القدر المحتاج اليه الاول على معرفة الثاني فنقول ان كانت المعرفة
الثانية عين المعرفة الاولى بان يكون القدر الثاني عين الاول لزم الدور وان كانت غيرها
فلا شك ان المعرفة الثانية ليست بالتوقيف اذ المفروض ان شيئا من اللغات ليس بتوقيفي
فيكون بالاصطلاح اي باصطلاح القدر الثاني في معناه وهذا الاصطلاح يتوقف ايضا على معرفة
القدر المحتاج اليه الثالث فهذه المعرفة الثالثة ان كانت عين شيء من المعرفتين الاوليين
لزم الدور والا فلا شك انها ليست بالتوقيف لما مر فهي باصطلاح القدر الثالث في معناه
وننقل الكلام اليه فاما ان تتحد المعرفتان في مرتبة من المراتب فيلزم الدور او لا فيلزم وجود
معارف غير متناهية مترتبة وهو التسلسل وكلاهما محال وهذا المحال انما لزم من ان لا يكون
معرفة القدر المحتاج اليه توقيفية فهو باطل فتعين ان يكون توقيفية واما باقي الالفاظ فلا دليل
على ان معرفتها بالتوقيف او لا فهي محتملة فثبت المدعى والجواب انا لا نم انها اي تلك المعرفة
لو لم يكن حاصلة بالتوقيف لكانت حاصلة بالاصطلاح لجواز ان يكون حاصلة بالترديد والقرائن
بان يخطر القدر المحتاج اليه لواحد ويضعه من عند نفسه لمعانيه ثم يعرفه غيره لا بالفاظ اخر بل بترديده
وايراده عليه مرة بعد اخرى مع قرائن الاشارات باليد والحاجب مثلا الى المعاني المقصودة
كما في تعريف بعض اللغات للاطفال فانهم انما يتعرفون اللغات بايراد آبائهم وامهاتهم اياها عليهم
مرة بعد اخرى مع الاشارة الى المعاني وبعد ذلك يتواضعون ويصطلحون على سائر اللغات
فح لا دور ولا تسلسل فلا يثبت ان واضع القدر المحتاج اليه هو الله بل يجوز ان يكون واضع الكل

هو العبد من غير لزوم محذور فان قيل لو كان الكل توقيفيا ايضا لزم الدور او التسلسل لاحتياجه
الى سبق معرفة القدر الذي يتاتى به وهو ايضا بالتوقيف فالجواب ان التوقيف قد يحصل
بخلق العلم الضروري وحده او عند الوحي كما تنبهت عليه ولا تقول لم لم يبين ادلة المذاهب
الخمس وهو التردد لانه لا يحتاج الى الدليل بل يكفيه التردد في ادلة خصمه السمط الثالث
لبيان طريق ثبوت الوضع عندنا اي عند الذين حدثوا بعد الناقل الاول عن الواضع لانهم حيث
لم يصلوا الى الواضع امتنع لهم تحصيل الوضع واستفادته منه فيحتاجون في معرفته الى طريق
ودليل كالنقل والقياس واما الناقل الاول فيمكن له معرفة الوضع بمراجعة الواضع فلا حاجة له
اليه اعلم ان المطلب قسمان عقلي ونقلي اما العقلي فهو الذي يستقل العقل بالجزم باحد طرفيه من
الثبوت والسلب من غير حاجة فيه الى النقل سواء امكن تحصيل ذلك بالنقل ايضا كوحدانيته تعالى
تعالى حيث ثبت بكل من العقل والنقل كالكتاب والسنة او لم يمكن كوجود الله تعالى حيث ثبت
بدليل عقلي فقط ولا يمكن اثباته بالنقل اذ لو اثبت بالكتاب مثلا لزم الدور كما بين في علم الكلام
واما النقلي فهو الذي يمكن عند العقل ثبوته وانتفاؤه كلاهما ولا يستقل في القطع لشيء منهما فثبوته
انما يكون بالنقل كتفاصيل الجنة والنار وجلوس الغراب على منارة الاسكندرية الان واوضاع
الالفاظ من هذا القبيل لان كون هذا اللفظ موضوعا لذلك المعنى وعدم كونه كذلك كلاهما
ممكنان عند العقل ولا يمكن له التوصل الى شيء منهما الا بالنقل فلذا قال وهو اي طريق الثبوت
النقل اي نقل ائمة اللغة للاوضاع الينا لا غير اي لا طريق صحيحا لذلك غير النقل ثم ان النقل
قسمان متواتر يفيد القطع واحاد يفيد الظن وكذا اللغات قسمان قسم لا يقبل التشكيك
كالارض والسماء وقسم يقبله كالغات العربية فالطريق فيما لا يقبل التشكيك هو المتواتر وفي
غيره الاحاد والى هذا اشار بقوله اما الطريق التواتر وهو خبر قوم يحكم العقل باستحالة توافقهم
على الكذب كوجود مكة وبغداد كنقل وضع السماء والارض وامثالهما كالحر والبر والى غير ذلك
مما يعلم وضعه لما يستعمل فيه قطعا واما الطريق الاحاد وهو خبر احاد وافراد لم يبلغ عددهم الى حد التواتر
كاكثر الاحاديث كغيرها اي كوضع غير هذه الاسماء كالقلع والقرع والعصفر والنمر الى نحو ذلك
مما يكون وضعه لما يستعمل فيه مظنونا وفي هذا اشارة الى دفع ما قيل اكثر الالفاظ دورانا على
الالسن كلفظة الله وقع فيه الخلاف انه سرياني او عربي مشتق او موضوع ولم فما ظنك
بغيره وايضا الرواة معدودون كالخليل والاصمعي ولم يبلغوا عدد التواتر فلا يحصل القطع بقولهم
وايضا انهم اخذوا ممن تتبع كلام البلغاء والغلط عليهم جائز ووجه الدفع ان القدح في القسم الاول
سفسطة لا يستحق الجواب والثاني يكفيه الظن وما ذكر لا يقدح فيه ثم انه وان ذهب البعض كالقاضي
ابي بكر وابن شريح وبعض الفقهاء الى جواز اثبات اللغة بالقياس لكن الصحيح الذي استقر عليه
رأي الجمهور هو منعه فلذا قال واتفقوا على امتناع ثبوته اي ثبوت الوضع عندنا ومعرفتنا اياه
بالقياس الفقهي وهو تعدية حكم شيء ويسمى الاصل والمراد بحكم ما حكم به عليه الى غيره ويسمى الفرع
لمشاركته له اي لمشاركة الغير لذلك الشيء في علة ذلك الحكم وتسمى تلك العلة الجامع وهذا
ما قالوا انه اثبات حكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما كان يقال مثلا النبيذ مسكر
كالخمر والخمر حرام للاسكار فالنبيذ حرام للاسكار فقد اثبت حكم الحرمة التي هي للاصل اعني الخمر للفرع
اعني النبيذ لعلة مشتركة بينهما وهي الاسكار وهو فيما نحن فيه اثبات التسمية باسم المعنى لثبوتها
في معنى آخر لعلة مشتركة بينهما كان يقال في اثبات تسمية الدن باسم القارورة علة وضع
لفظ القارورة التي هي مأخوذة من القرار للزجاجة المخصوصة هي كونها بحيث يقر ويستقر فيها المائع
اي الجسم الذي له سيلان وسيلان كالماء وسائر الاشربة والدن وهو بالفتح والتشديد اناء عظيم
من تراب يوضع فيه مثل العسل والدبس يشاركها اي الزجاجة المخصوصة في هذه العلة اي كونها
بحيث يقر فيها المائع فيثبت له اي للدن الحكم ايضا اي كما ثبت للزجاجة وهو اي الحكم وضع لفظ



لفظ القارورة له وذلك اي امتناع ثبوت الوضع بالقياس ثابت لانا نعلم قطعا ان كونها اي كون
الزجاجة المخصوصة بحيث يقر فيها المائع ليس علة موجبة لوضع هذا اللفظ اي لفظ القارورة
حتى يمتنع تخلف هذا الوضع عن ذلك الكون بل اينما وجد الكون يلزم ان يوجد فيه الوضع كما يمتنع
تخلف الاحراق عن النار انما هو اي ذلك الكون علة مرجحة للوضع لانه موجب الانسبية
اي اولوية ورجحان لتعيينها اي تعيين القارورة من بين سائر الالفاظ بالوضع للزجاجة
بان يضعها لها دون سائر الالفاظ وداع عطف على موجب اي الكون المذكور داع وسائق
للواضع الى اختيارها اي ترجيح القارورة في الوضع على سائر الالفاظ التي لا تدل على معنى
القرار لان رعاية التناسب بين اللفظ والمعنى انسب واولى بقدر الامكان والعلة الموجبة
لاصل الحكم اي الوضع هي اختيار الواضع اياها اي القارورة لها اي للزجاجة دون غيرها
من سائر الالفاظ كانت العلة الموجبة هي الاختيار دون ذلك الكون فلا يكون غير الزجاجة
من الدن وامثاله مشاركا لها في علة الحكم اي حكم الوضع لعدم تحقق اختيار الوضع في غيرها
والحاصل انه لا بد في القياس الفقهي من اشتراك الفرع والاصل في علة موجبة للحكم وههنا ليس
كذلك لان العلة الموجبة لحكم الوضع القارورة للزجاجة هي اختيار الواضع المختار وارادته
اياه وهذه العلة ليست بموجودة في غير الزجاجة من الدن وامثاله اذ لم يتعلق ارادة الواضع
بوضع القارورة لغيرها فلا يصح القياس نعم لو كانت العلة ههنا هي كونها بحيث يقر فيها المائع
لصح القياس لكنه ليس كذلك لانه وجه مناسبة لا علة موجبة هذا اي ما ذكرنا من امتناع ثبوت
الوضع عندنا بالقياس في علم اللغة الباحثة عن اوضاع جواهر الكلمات واما الصرف والنحو
فثبوت اكثر احكامهما وهي الاحكام الكلية المقابلة للشواذ كقول الصرفيين كل كلمة على هيئة ضرب
فهي موضوعة للزمان الماضي ودالة عليه وقول النحويين كل كلمة على هيئة زيد في ضرب زيد فهي
موضوعة ودالة على معنى الفاعلية عندنا بالقياس لا بالنقل بان ينقل عن الواضع بعض الجزئيات
ويقاس عليه ما لم ينقل مثلا نقل عنه ان ضرب موضوع للزمان الماضي ولم ينقل كون كتب كذلك
فتقيس الثاني على الاول وتقول ان ضرب موضوع للزمان الماضي باعتبار هيئته لانه لو لم يكن
باعتبارها لكان بمادته وليس كذلك لان مادته موجودة في يضرب مع انه ليس بموضوع للماضي
فاذا كان وضعه باعتبار هيئته وهي موجودة في كتب فهو موضوع للماضي ايضا وكذا نقل عنه ان زيدا
في ضرب زيد موضوع لمعنى الفاعلية ولم ينقل كون عمرو في قتل عمرو كذلك فتقيس الثاني على الاول
وتقول ان وضع زيد في ذلك التركيب لمعنى الفاعلية باعتبار هيئته والا لكان بمادته وليس كذلك
لوجود مادته في اكرمت زيدا فاذا كان باعتبار هيئته وهي موجودة في عمرو في التركيب الثاني
فهو موضوع لمعنى الفاعلية ايضا وهكذا لانهم يبحثان عن دلالة الهيئات الافرادية او التركيبية
على معانيها كدلالة ضرب على الزمان الماضي ويضرب على المستقبل وضارب على معنى اسم الفاعل
وهكذا وكدلالة زيد في ضرب زيد على الفاعلية وفي زيد قائم على المبتدائية وفي اكرمت زيدا
على المفعولية وهكذا كما مرت الاشارة اليه في المقدمة وتلك الهيئات غير متناهية وان كانت
انفس الكلمات متناهية اذ يمكن ان يعرض لكلمة واحدة باعتبار تصرفات شتى او تراكيب مختلفة
هيئات غير محصورة فلا يمكن نقل كل واحدة بالتفصيل بان يقال قال الواضع ان ضرب موضوع
لكذا وقتل لكذا وفتح لكذا الى غير ذلك لان نقل الامور غير المتناهية على سبيل التفصيل في
زمان متناه بل تعقلها كذلك محال بخلاف اللغات لانها لكونها متناهية يمكن نقلها على سبيل
التفصيل واما الاحكام الكلية الشاملة لجزئيات جزئيات الثاني تاكيد للاول او صفة له اي جزئيات
مستقلة في كونها جزئيات من غير حاجة فيه الى انضمام اخرى والغرض التعميم والاستغراق اي
لكل جزئي كما عرفت فالنقلة اي الاحكام الكلية بكليتها واجمالها من غير تعرض للخصوصيات مثل كل كلمة
كذا فهي موضوعة لكذا وان امكن نقلها لكن النقلة اي ائمة اللغة الذين نقلوا الاوضاع الينا كالخليل

وسيبويه والاصمعي ونحو ذلك لم ينقلوا الينا معاشر المتأخرين نص الواضع عليها وتصريحه بها بأن يقول لو انه مثلا قال الواضع كل كلمة كذا فهي كذا والحاصل انه لو كان ثبوت الكليات عندنا بالنقل فاما نقل كل من جزئياتها على التفصيل واما نقلها على طريق الكلية والاجمال والاول محال لكون الجزئيات غير متناهية والثاني وان امكن لكنه ليس بمتحقق فثبت ان ثبوت الكليات عندنا معاشر المتأخرين ليس بالنقل لكن بعد ذلك لا بد من بيان ان ثبوتها عند النقلة ايضا كذلك حتى يتم المطلوب وهو ان ليس ثبوتها عند من عدا الناقل الاول بالنقل فلذا قال ولم يصل اي نقل الواضع الى كلهم اي الى فرد من النقلة اصلا على ان يكون سلبا كليا ان خصت النقلة بغير الناقل الاول او الى جميعهم وان وصل الى بعضهم على ان يكون رفعا للايجاب الكلي ان عممته بل اخذوها اي الاحكام الكلية من موارد استعمال الاقدمين فثبت ان ليس ثبوتها عندهم ايضا بالنقل ولما امكن لمتوهم ان يقول جاز ان يكون ثبوتها عندهم حينئذ باستقراء جميع الجزئيات وتتبعها من مواردهم لا بالقياس مع انه المطلوب دفعه بقوله ولا شك ان الاستعمال اي استعمال الاقدمين انما هو للبعض اي لبعض الجزئيات لا لجميعها لكونها غير متناهية حتى يمكن ثبوت الكل بالاستقراء واذا كان كذلك فقاسوا الباقي مما لم يستعملوه عليه اي على البعض المستعمل حتى صار الحكم كليا كان يقع في شعر امرئ القيس او الزهير مثلا استعمال تركيب زيد قائم وعمرو قاعد في معنى الجملة الاسمية فيقيس سيبويه عليهما امثالهما مما لم يرد استعماله فيقول ان هذه الهيئة موجودة في زيد اكل وعمرو شارب الى غير ذلك فهي موضوعة لمعنى الجملة الاسمية فيحصل حكم كلي بان كل تركيب على هذه الهيئة فهي موضوعة لمعنى الجملة الاسمية وكذا الكلام في ثبوت الكليات عند الاقدمين ليس بالنقل بل اخذوها من موارد استعمال من تقدم عليهم فهكذا الى الناقل الاول فثبت ان ليس ثبوت احكام الكلية للعلمين عند من عدا الناقل الاول بالنقل بل بالقياس لكن هذا القياس صدر عن بعضهم بالذات كواضع العلمين ومدونيهما وعن بعضهم بالواسطة كمن حدثوا بعدهم من مقلديهم نعم بعض احكامهما اي احكام العلمين وهو الشواذ طريق ثبوته النقل لا غير اذ الشواذ مواد محصورة وليس فيها ما يصح القياس من العلة المشتركة كاللغات فكما لا يمكن اثبات وضع اللغات الا بالنقل كما عرفت فكذا الشواذ لكن في كونها اي كون الشواذ من مسائل الصرف او النحو نظر لان الظاهر ان مسائل كل علم قضايا كلية والشواذ ليست كذلك وانما هي مذكورة لمناسبة المسائل هذا اي اثبات الاحكام الكلية بالقياس لا بالنقل في الثبوت عندنا واما ثبوتها عند الناقل الاول فان كان الواضع البشر فكذلك اي انما يكون بالقياس بان يأخذ الناقل الاول بعضها من موارد استعمال الواضع ويقيس عليه الباقي فيحصل عنده حكم كلي وانما كان كذلك لانه اي الشأن لا يمكن للواضع تعريف الاحكام الكلية للناقل بالتكرير والترديد عليه يعني لو لم يكن ثبوتها عنده بالقياس بل بالنقل لكان بتعريف الواضع اياها له وهو ليس بممكن لان تعريفه وضع لفظ لمن بعده انما يكون بترديده وتكريره عليه مع قرينة الاشارة كما عرفت وهذا انما يجري فيما يمكن الاشارة الى معانيه من مفردات اللغات ولا في الكليات التي لا تقبل الاشارة فلا فلزم ان يكون ثبوتها عند الناقل الاول حينئذ بالقياس لا غير وفيه نظر لانه يمكن ان يعرفه اولا بعض اللغات الجزئية بالترديد والتكرير وبعد ما استعد لذلك لادراك الكليات يورد عليه الحكم الكلي فيقول مثلا كل كلمة كذا فهي كذا وان كان الواضع هو الله تعالى فالامر محتمل اي يجوز ان يكون ثبوتها عنده بالقياس بان يوقفه الله تعالى على وضع كثير من الهيئات ويقيس عليها الباقي مما لم يوقفه عليه وان يكون بتعريف الله تعالى اياها له ابتداء لانه يجوز منه اي من الله تعالى خلق العلم الضروري في نفس الناقل الاول بالحكم الكلي فيقف على اوضاع جميع الجزئيات دفعة كما جاز ذلك في سائر اللغات هذا كما مضى وانا انبئك اي اخبرك بشيء عجيب وانبهك على امر غريب وهو ان من ابناء الزمان من تشبث اي تمسك باذيال اللغو واخترع فنا في العربية سماه اصول النحو وطول فيه الكلام بالوهم والوسواس

والوسواس وتحدى حد العقل اي تجاوز وزعم مرتبة العقل والقياس فقال اما حد اصول النحو لقبا اي تعريفه حال كون هذا اللفظ لقبا لذلك الفن واللقب هو علم يشعر بمدح او ذم وههنا مشعر بالمدح اذ كونه اصول النحو وادلته صفة مدح له وانما قال لقبا لان لهذا اللفظ اعتبارا آخر وهو كونه مركبا اضافيا في الاصل وحده بهذا الاعتبار ليس ما ذكر بل ما هو اصول وادلة مختصة بعلم النحو فالعلم اي التصديق المتعلق بالقواعد التي يتوصل بها توصلا قريبا احترز به عن الصرف وامثاله مما يتوصل به الى استنباط الاحكام النحوية توصلا بعيدا الى استنباط الاحكام الفرعية كمرفوعية الفاعل ومنصوبية المفعول ونحو ذلك عن ادلتها التفصيلية اي ادلتها الجزئية المخصوصة كهذا النقل او هذا القياس او هذا الاستصحاب ولعمري لم ينقل المصنف شيئا من تلك القواعد ولتنبئنا نطلع عليها ولعلها مثل القول بان كل كلمة وقعت في كلام فصيح على هيئته كذا فهي مرفوعة فيتوصل بهذه القاعدة الى استنباط مرفوعية الفاعل من دليل جزئي بان يقال الفاعل كلمة وقعت في اثر كذا او شعر كذا على هيئته كذا وقد ثبت في اصول النحو ان كل كلمة وقعت في كلام فصيح على تلك الهيئة فهي مرفوعة فالفاعل مرفوع فتدبر واعذرني في عدم التفصيل فان ذلك الفن مع خروجه عن حد العقل لم ارمنه عينا ولا اثرا ثم قال وادلته ثلاثة نقل يثبت به من احكام النحو ما هو الاصول الواردة في استعمال الاقدمين وقياس يثبت به منها ما هو الفروع التي شاركت ما وردت في استعمالهم في الهيئة كما عرفت تفصيله واستصحاب الحال يثبت به منها ما ليس هذا ولا ذاك من الحكم الذي هو الاصل ولم يتطرق عليه عارض والاستصحاب هو ابقاء الشيء على اصله ما لم يتطرق عليه عارض كالحكم بطهارة الماء اذا لم يتغير فيه ما يزيلها وحد عطف على قال اي وعرف ذلك المخترع الدليل النقلي الذي هو القسم الاول بانه الكلام العربي الفصيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة اي عن مرتبة القلة الى مرتبة الكثرة بان يكون مشتهرا بين العرب واكثر دورانا على السنتهم واحترز بالقيد الاخير اي قوله الخارج الخ عما جاء شاذا قليلا من كلامهم زعما منه ان ما هو كذلك ليس بدليل نقلي ولم يعرف اي لم يعلم ذلك المخترع ان حده اي تعريفه لما سماه اصول النحو غير مطرد اي غير مانع عن اغيار المحدود لصدقه على اصول الفقه وغيره لان اصول الفقه مثلا علم بقواعد كقاعدة كل امر مطلق يفيد الوجوب يتوصل بها توصلا قريبا الى استنباط الاحكام الفرعية كوجوب الصلوة عن ادلتها التفصيلية كالكتاب والسنة وذلك الاستنباط مثل ان يقال الصلوة واجبة لانها مأمور بها بقوله تعالى اقيموا الصلوة وكل مأمور به فهو واجب فالتعريف صادق عليه الا ان تخصص الاحكام الفرعية بالفرعية النحوية والادلة التفصيلية بالثلثة المذكورة ولا قرينة ظاهرة على هذا التخصيص ولم يعرف ان جعل الامور الثلثة اي النقل والقياس والاستصحاب اقسام العلم بالقواعد لا يصح ضرورة ان شيئا منها ليس بعلم للقواعد بل هي موضوعات للقواعد الا بتأويل بعيد عن سياق كلامه جدا مثل ان يقال اراد بقوله نقل وقياس الخ العلم بالقواعد المتعلقة بها او اراد باقسامه اقسام موضوعه وانما كان بعيدا عن سياق كلامه جدا لان تحديده لاصول النحو اولا وللدليل النقلي ثانيا وعدم تعرضه للموضوع كالنص في انه جعل هذه الثلثة انفسها اقسام العلم بالقواعد نفسه وان دليل النحو لا يلزم ان يكون فصيحا بل يكفي فيه ان يكون كلاما مطابقا لقواعد النحو سواء كان فيه شيء مما يخل بالفصاحة ككون بعض الكلمات ثقيلة على اللسان او غريبة وحشية او لا يكون وان الشواذ التي ثبتت من الواضع من النحو فالكلام المشتمل عليها دليل النحويات فالذي يكون على خلاف القياس والقانون قسمان قسم هو ثابت من الواضع بان يسبق منه استعماله على خلاف القياس ومثل هذا موافق للاستعمال مقبول نحو ادخال حرف النداء لام التعريف في يا الله فانه مخالف للقياس الا انه ثبت من الواضع استعماله كذلك وقسم ليس بثابت منه بل حدث من استعمال المحدثين على خلاف القياس والسماع ومثل هذا مخالف للاستعمال ايضا مردود كدخول لام التعريف على المضارع في قوله ويستخرج اليربوع

وهو مردود في تنقضع المضارع على الفعل لتعيّنه لام كدخول والاستعمال القياس ان ثمة مطلقا على نسقه قسم مخالف القياس وقسم يخالف القياس والاستعمال كقود وقسم يوافق القياس دون الاستعمال فيهما كانقلاب الواو نحو استحوذ فان القياس ويخالف الاستعمال وقسم يوافقهما قال الكافة على الفصحاء الفاء وكلها مقبولان وارتفاع نحو كلها الفصحاء وهذان الكلام والظاهر ان المراد بالشواذ ههنا في فصيح الكلام ما هو الاصح بسياق الكلام وهو كثير ههنا على القياس ولذا قسمنا الشواذ والذي مخالف للقياس على خلاف القياس منه

من نافقائه ومن جحره بالشيخة التقصع والمراد المخالفة في الظاهر والا فالقسم الاول ليس من المخالفة في شئ لانه كذلك ثبت من الواضع فهو في حكم المستثنى فكأنه قال القياس كذا الا في هذه الصورة واما المخالف فالا يكون على وفق ما ثبت من الواضع اعني القسم الثاني فاورد المصنف باب الشواذ النحوية التي كانت من القسم الثاني وان لم تكن من اجزاء النحو لكن التي من القسم الاول كانت منها لان كلية القواعد متوقف على استثنائها فيكون من تتمة القواعد فالكلام المشتمل عليها من ادلة النحو فلا يصح اخراجه عن حد الدليل النقلي لا يقال هذا الكلام مناف لما سبق من قوله لكن في كونها من الصرف او النحو نظر لانا نقول ما سبق كلام بطريق المنع لا الحكم حتى ينافي ما ذكر ههنا او ان كلامه ههنا حكاية ما عليه القوم وما سبق اعتراض من عند نفسه او كلامه فيما سبق في الشواذ التي من القسم الثاني وههنا فيما هي من القسم الاول مع ان كثيرا من الاحكام بغير الشاذة بل الموافقة للقياس والقانون مما وقع في كلامهم قليلا كدخول الكاف على الضمير في قوله وام اوعال كها او اقربا فانه موافق للقياس الا انه قل استعماله استغناء عنه بالمثل وكوقوع الجملة الاسمية حالا بالضمير وحده في قولهم كلمته فوه الى فيّ فانه موافق للقياس لكنه قليل الاستعمال وهكذا فعلى تقدير زيادة القيد المذكور لزم ان يخرج الكلام المشتمل عليها من حد الدليل النقلي مع انه دليل نقلي اتفاقا وان كثيرا من الاحكام الشاذة مما وقع فيه كثيرا كنحو يا ابن ام فانه كثير الاستعمال وكزيادة من في مثل ع حسن قائل فان زيادته في المثبت مخالف للقياس على قول البصريين لكن استعمل في مثل هذا كثيرا او نحو ذلك فبعد زيادة هذا القيد يبقى الكلام المشتمل عليها داخلا في حد الدليل النقلي لا كما زعمه المخترع من انه خرج منه بزيادة كل ما يشتمل على الشواذ فلا وجه لزيادة هذا القيد اعني قوله الخارج من حد القلة الى حد الكثرة اصلا لاخراجه ما وجب دخوله في الحد وعدم اخراجه ما قصد خروجه عنه وشرط عطف على قال اي واشترط ذلك المخترع في الناقل اذا كان النقل بطريق الاحاد العدالة كما اشترطوا ذلك في نقل الحديث والعدالة هي مجموع الحكمة والعفة والشجاعة وقد يراد بها الاجتناب عن الكبائر وعدم الاصرار على الصغائر وهذا هو الانسب بهذا المقام ولم يعرف ان الاكثر من يؤخذ منه الاحكام العربية من النقلة هم البدويون اي الذين سكنوا في البادية والصحراء الاجلاف جمع جلف وهو بكسر الجيم وسكون اللام بمعنى الخالي عن المروة والجاري على الجفاء الذين ليس لهم معرفة بالدين والديانة والنسبة الى الصلاح والصيانة فكيف يوجد فيهم العدالة وبسط ذلك المخترع الكلام فيما اخترعه من الفن وطول اي الكلام فيه بان جعله في كثير الابواب والفصول واجمله اي الكلام في بعض المواضع وفصل ما اجمله وقوله بما متعلق بالافعال السابقة على طريق التنازع وما موصول او موصوف وقوله اجمله مبتدا وافصله عطف تفسير له وقوله ما ذكرته لك خبر المبتدا والجملة صلة ما او صفته يعني ان اجمل ما ذكره وحسنه ما ذكرته ونقلته لك في هذا التنبيه من الاقوال الفاسدة والكلمات الكاسدة فما ظنك بغيرها ولما ورد عليه انه اذا كان الامر كذلك فلم تعرضت به اجاب بقوله ولولا ما بي من العذر لفظ ما مبتداء والباء في بي بمعنى في وهو ظرف مستقر صلة ما او صفته ومن العذر بيان لما وخبر المبتدا محذوف اي موجود ولعل عذره ان الفن المخترع قد وصل الى سمع السلطان الآمر بتاليف هذا الكتاب فامر المصنف بالاشارة الى صحته او فساده اي لو لم اكن انا معذورا لضربت اي اعرضت عن مثل هذا الذكر بالكسر اي التلفظ والذكر بالضم اي التذكر والتفكر صفحا اي اعراضا ولم التفت اليه لا نقلا ولا قدحا فانه اي الشان ليس من دأب الاشتغال بما ليس في اثباته منفعة ولا في ابطاله منقبة على وزن المنفعة ضد المثلبة بمعنى العيب فالمنقبة الفضيلة والخصلة الحميدة السمط الرابع تقسيم اللفظ الموضوع لمعنى على ان للفظ الموضوع تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة فباعتبار يقسم الى اقسام كذا وباعتبار آخر الى اقسام اخر فيكون الاقسام متداخلة متصادقة والتمايز بينها انما هو بالحيثيات والاعتبارات كما هو شان سائر التقسيمات الاعتبارية وسيشير اليه في الاشتقاق نورد بعضها في علمي الاشتقاق والصرف لشدة اختصاصها بهما ومزيد دخلها



دخلها في مباحثهما كما ستقف عليها وبعضها مبتدأ وقوله مما يتعلق خبره والجملة معطوفة على جملة نورد بعضها اي بعض تلك التقسيمات مما يتعلق بعلوم اخر غير ذينك العلمين كعلم البيان واصول الفقه فلا وجه لايراد شئ منها في العلمين لكن ناسب ايراد بعضها في هذا المقام واليه اشار بقوله ونحن الان ناظمون لك في سلك البيان من تقسيماته اي تقسيمات اللفظ ما ليس له كثير دخل في مباحث تلك العلوم الاخر ولا شدة اختصاص بها بل يمكن جريانه في غيرها فيليق بان يورد على وجه العموم في مباحث الوضع وينخرط في سلك سائر مبادي اللغة وقوله سلك البيان السلك بالكسر خيط يخاط به والمراد بالبيان العبارات والتعبيرات شبه البيان بالدرر واللالي فاثبت له السلك الذي من خواص المشبه به كما ان النظم من خواصه وفي ضمن هذا التشبيه لابواب هذا السمط بالفرائد التي هي الدرر الثمينة كما عرفت فلهذا قال وذلك اي المنظوم في هذا السمط ثلث فرائد ففي الكلام استعارات الفريدة الاولى تقسيمه اي تقسيم اللفظ الموضوع الى المشترك وغيره كالمنقول والحقيقة والمجاز ح لوان اللفظ اذا تعدد مفهومه فان لم يتخلل بينهما نقل فهو المشترك وان تخلل فان لم يكن النقل لمناسبة فمرتجل وان كان فان هجر المعنى الاول فمنقول والا ففي الاول حقيقة وفي الثاني مجاز فههنا اربعة اقسام لكن لما كان للمشترك منها احكام كثيرة ليس لها كثير اختصاص بعلوم اخر بخلاف الباقي اذ ليس للمنقول ولا للمرتجل كثرة ابحاث ومباحث الحقيقة والمجاز مختصة ببعض العلوم كالبيان وضع الفريدة لبيان المشترك وتفصيل احواله وجعل ذكر ما عداه مما ذكره تابعا له ووسيلة الى تمييزه وكشفه فقال اللفظ الموضوع اما ان يوضع لكل واحد من معنيين او اكثر منهما سواء كان الوضعان من شخص واحد او اكثر في زمان واحد او اكثر وضعا ابتدائيا من حيث هو كذلك فهو المشترك كالقرء بالنسبة الى الحيض والطهر والعين بالنسبة الى الذهب والباصرة والماء مثلا سمي هذا اللفظ مشتركا لاشتراك المعاني فيه لان صلة مشترك فيه فحذف الجار واوصل الصفة الى الضمير وانما قيدنا التعريف بقيد الحيثية لان من المشترك ما يكون منقولا من بعض معانيه الى ما ليس منها او مجازا منه اليه فلو لم يعتبر القيد لدخل اللفظ بهذا الاعتبار في التعريف مع انه ليس بمشترك بل هو على الاول منقول وعلى الثاني حقيقة ومجاز وقيد الحيثية معتبر في تعريفات الامور الاعتبارية كما هو المشهور والا فغيره اي وان لم يكن موضوعا كذلك اما بان لا يوضع لاكثر من معنى واحد او يوضع له لكن لا يكون وضعه للكل ابتدائيا فهو غير اللفظ المشترك فيندرج فيه الحقيقة والمجاز والمنقول ونحو ذلك والمراد من الوضع الابتدائي ان لا يكون الوضع مبنيا على مناسبة وعلاقة للموضوع له مع شئ آخر اي معنى آخر موضوع له بل يوضع لكل منهما بدون ملاحظة الآخر فان وضع العين مثلا لمعنى الذهب ليس لملاحظة مناسبة بينه وبين معنى الباصرة بان يوضع اولا للباصرة ثم لوجود المناسبة بينها وبين الذهب توضع له بل وضعها لكل منهما كوضعها للآخر وبذلك احترز عن نحو المنقول واما الحقيقة والمجاز ففي رجحان بقوله معنيين او اكثر كما سيشير اليه وانما احترز به عنه فانه اي المنقول اللفظ الذي وضع لمعنى ثم استعمل بطريق المجاز لما يناسبه اي لمعنى يناسب المعنى الاول وشاع هذا الاستعمال حتى غلب على استعماله في الموضوع له وصار المعنى المجازي متبادرا منه اي من اللفظ عند اطلاقه وذكره بحيث لا يحتاج فهمه منه الى قرينة ويحتاج فهم الموضوع له اليها فينقلب المجاز حقيقة وبالعكس فلذلك اشترطوا في المنقول هجر المعنى الاول بلا قرينة كلفظ الصلوة فانه وضع في اللغة لمعنى الدعاء ثم استعمل في الشرع مجازا في الاركان المخصوصة لاشتمالها على الدعاء وغلب هذا الاستعمال بحيث اذا ذكر لفظ الصلوة يفهم منه بلا قرينة الاركان ويحتاج فهم الدعاء منه الى قرينة فكثرة استعماله فيه تكون تعيينا له لهذا المعنى المجازي وهو اي تعيينه له معنى الوضع له اي وضع المنقول للمعنى المجازي اذ وضع اللفظ لمعنى تعيينه له سواء كان ابتداء او بواسطة غلبة الاستعمال كما مر فهو وان كان موضوعا لكل من معنيين او اكثر لكن وضعه لبعض معانيه

وهو المعنى المنقول اليه ليس ابتدائيا بل بملاحظة مناسبة للمعنى المنقول عنه فخرج عن التعريف بقيد ابتدائيا
لكن بقي المرتجل داخلا في التعريف وهو الذي نقل من المعنى الاول الى معنى آخر لا لمناسبة كما اشتهر
كجعفر علما فانه منقول عن النهر الصغير الى الشخص بلا مناسبة فيفسد التعريف اللهم الا ان يدرج
في المعرف اعني المشترك ايضا كما ذهب اليه بعضهم ولهذا اي ولاجل ان وضع المنقول لمعناه الثاني
حاصل بغلبة الاستعمال ووضع المشترك لكل من معنييه ابتدائي جعلوا المنقول من الاقسام المترتبة
على الاستعمال اي من اقسام اللفظ التي لا تحصل بمجرد الوضع بل لا بد في تحققها من الاستعمال في معانيها
كالحقيقة والمجاز فانهما من تلك الاقسام اذ ما لم يستعمل اللفظ في معنى بالفعل لا يصير بالنسبة اليه
حقيقة ولا مجازا ولذا قالوا في تعريفهما الكلمة المستعملة فيما وضعت له او غيره فالمنقول ان تحقق
استعماله في المعنى الثاني يصير منقولا والا فلا وجعلوا المشترك من الاقسام الحاصلة بمجرد الوضع
من غير ان يشترط فيها الاستعمال كضرب وضارب فانه بمجرد وضع كل منهما لمعناه يصير فعلا او اسم
فاعل سواء استعمل فيه بالفعل اولا فاذا وضع اللفظ لاكثر من معنى واحد كما ذكر يصير مشتركا
سواء استعملوا في كل من معانيه بالفعل او لم يستعمل في شيء منها ابدا وقالوا عطف على جعلوا المنقول
وبيان لذلك الجعل اي لانهم قالوا في تعريف المنقول المنقول ما غلب اي استعماله في غير الموضوع له
بحيث يفهم الغير منه بلا قرينة مع وجود العلاقة والمناسبة بينه اي بين غير الموضوع له وبين الموضوع له
فان هذا الكلام منهم صريح في جعلهم اياه من تلك الاقسام لكن الظاهر ان هذا اي كون وضع المنقول
لمعناه الثاني بغلبة الاستعمال اكثري لا كلي لانه اي الشأن قد يكون للمنقول وضع لمعناه الثاني
على حدة اي مستقلا لا بواسطة كثرة الاستعمال كان يقال هذا موضوع لكذا لكن لا بد ان يكون
وضعه مبنيا على مناسبة بين المعنيين وان يهجر المعنى الاول حتى يكون منقولا كما يقول العلماء
عند ذكر معنى كالكتاب الذي الفوه او جزئه ولنسم كذا بمعنى ولنضع بازائه اسم كذا كما قال
المصنف وسميته بعنقود الزواهر فان مثل هذا منقول من المعنى اللغوي الى المعنى الاصطلاحي
لاجل المناسبة بينهما مع ان وضعه له ليس بغلبة الاستعمال اذ لم يكثر استعماله قبل التسمية بل لم
يقع اصلا وانما يثبت هذا الوضع بقوله سميته بعد ملاحظة المناسبة وانما قال نظرا ولم يقطع
بالاكثرية اذ يجوز ان يحمل قولهم ولنسم كذا على معنى نطلقه عليه فلا يثبت الوضع للمعنى الثاني
بهذا القول بل بغلبة الاستعمال بعده وان لا يكون مثل هذا اللفظ من المنقول بل من المشترك
ويكون معنى الوضع الابتدائي ان لا يكون بكثرة الاستعمال وان كان لاجل المناسبة لكن كل
منهما بعيد جدا بل الظاهر انه من قبيل المنقول يؤيده ما قالوا ان تخلل النقل بين المعنيين وكان
لمناسبة وهجر المعنى الاول فهو المنقول لان هذا بظاهره اعم من ان يكون النقل لمعنى الثاني بغلبة
الاستعمال او بابتداء الوضع اقول فعلى ما ذكره المص كان الوضع في اكثر المنقولات بغلبة استعمال
الناقل لها في المعاني المنقول اليها لا بتعيينه اياها لها ابتداء وفي بعضها كان بتعيينه ابتداء لا بغلبة
لكن بعد رعاية المناسبة بين المنقول اليه والمنقول عنه ايضا ولذا صار جميعها خارجة عن تعريف
المشترك بقيد وضع ابتدائي لان معناه ان لا يكون الوضع الثاني بملاحظة الاول فحينئذ اكثر المنقولات
بالنسبة الى المنقول اليها مجازات باعتبار استعمال الناقل ابتداء وانما صارت حقائق فيها بعد غلبة
الاستعمال وبعضها حقيقة في المنقول اليه باعتبار استعماله ابتداء واما باعتبار استعمال اهل اللغة
فجميعها مجاز في المنقول اليه وقال العلامة التفتازاني والمنقول عنه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له
الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه
بالعكس كلفظ الصلوة منقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة فانه في اللغة حقيقة في الدعاء
ومجاز في الاركان وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة
اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية
والدبيب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة واما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية



ورعاية معنى الدبيب انما هي لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق
حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب وبخلاف المجاز فان اعتبار رعاية المعنى الحقيقي
فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل
ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق
الصلوة في الشرع على كل دعاء انتهى والمستفاد منه ان وضع المنقولات مطلقا ابتدائي لا بغلبة
الاستعمال في المنقول اليها نعم المعنى المنقول عنه معتبر فيه الا انه لمجرد المناسبة في التسمية لا
لصحة الاطلاق فاذا استعملها الناقل في المنقول اليها تكون حقائق مطلقا نعم ان اكثر المنقولات
شايعة الاستعمال بطريق التجوز في المنقول اليها قبل النقل وبعضها ليس كذلك كاسامي الكتب
المنقولة ولعل هذا هو الحق لانه لو كان وضع المنقول بغلبة الاستعمال لم يكن بينه وبين المجاز
المشهور فرق لان ذلك المجاز ايضا غالب الاستعمال في المعنى المجازي بحيث يفهم هو منه
بلا قرينة مع انهم قد بلغوا بينهما في الذكر ويمكن التوفيق بين الكلامين بان مراد التفتازاني ان
الوضع في المنقول غلبة الاستعمال الا ان تلك الغلبة تجوز بالنسبة الى اللغة وابتداء وضع بالنسبة
الى الناقل لكن ذلك بعيد جدا والاسلم ان مبنى ذلك الاختلاف على اختلاف المذهبين فان
بعض الاصوليين ذهبوا الى ان للمنقولات وضعا صريحا من الناقل للمنقول اليها برعاية المنقول عنه
على انه جهة مناسبة للتسمية وبعضهم الى ان وضعها بغلبة استعمالها مجازا ولم يفرقوا بينها وبين
المجازات المشهورة ولذا قالوا ان المنقولات المستعملة في الشرع مجازات مشهورة وعلم
ان المنقولات حقائق في المعاني المنقول اليها ومجازات في المعاني الاصلية في استعمال الناقل
وبالعكس في استعمال اهل اللغة كلفظ الدابة اذا استعملها العرف في الفرس بخصوصه يكون حقيقة
واذا استعملها فيما يدب على الارض يكون مجازا واذا استعملها اللغوي في هذين المعنيين
يكون على عكس ما ذكر وذلك اتفاقي الا ان كونها حقائق في المنقول اليها عند استعمال الناقل
كان على الاطلاق على رأي التفتازاني وبعد غلبة الاستعمال في الاكثر عند المص واما قبل الغلبة
فهي فيها مجازات عنده كما نبهت عليه مما ذكر فتدبر في هذا المقام ولما اشار الى تعريف المنقول
اراد ان يشير الى تقسيمه باعتبار الناقل فقال والمنقول اما منقول شرعي ان كان مستعمله اي
المعنى الثاني اهل الشرع ولم يقل ناقله الى المعنى الثاني لما عرفت ان النقل اليه يكون بغلبة الاستعمال
فيه عنده في الاكثر والشرع والشريعة والدين والملة واحدة بالذات والتغاير اعتباري والكل
بمعنى وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم الى الخير بالذات اعني الاحكام الالهية المتعلقة
بالعمل والاعتقاد فمن حيث انه موضوع يسمى شرعا وشريعة ومن حيث انه مطاع دينا ومن حيث
انه مكتوب ملة واهل الشرع بمعنى واضعه هو الله تعالى او النبي عليه السلام ويسموا المتمسكون
بالشريعة والمنتسبون اليها ايضا اهل الشرع كالصلوة وقد عرفتها والزكوة والصوم والحج وغيرها
من المنقولات الشرعية فان الزكوة في الاصل الطهارة والصوم الامساك عن الشيء مطلقا
والحج هو قصد الشيء على الاطلاق ثم نقل الشارع الاول الى الاعطاء المخصوص لكونه بمنزلة طهارة
المال والثاني الى الامساك عن المفطرات الثلاثة مع النية والثالث الى قصد بيت الله تعالى
وزيارتها واما منقول اصطلاحي ان كان المستعمل قوما مخصوصين كالصرفيين والنحويين
والبيانيين وغيرهم كالماضي والمضارع وغيرهما مصطلحة للصرفيين فان الاول في الاصل بمعنى
السابق من مضاه اي سبقه والثاني بمعنى المشابهة من ضارعه اي شابهه ثم نقلوهما الى الفعلين
المخصوصين لدلالة الاول على الزمان الماضي ولمشابهة الثاني لاسم الفاعل والمفعول والمبتدا
والفاعل وغيرهما مصطلحة للنحويين فان الاول في الاصل ما ابتدئ به وصدر والثاني من صدر عنه
الفعل ثم نقل الى الاسمين المخصوصين لكون الاول صدر الجملة ودلالة الثاني على مصدر الفعل
ولكل اهل صناعة اي علم وفن مدون منقولات خاصة بهم كالمسند والمسند اليه والحقيقة والمجاز

للمباينتين والجنس والفصل والنوع للمنطقيين الى غير ذلك واما منقول عرفي ان لم يكن كذلك اى ان لم يكن مستعمله وناقله الى المعنى الثاني اهل الشرع ولا قوما مخصوصا بل كان غير متعين بحيث يحتمل كل قوم ولهذا قد يسمى هذا بالعرفي العام والثاني بالعرفي الخاص وليس معنى المنقول العرفي ما كان ناقله جميع الاقوام فانه ممتنع كما قالوا كالحادثة والواقعة مستعملتين للمكروه اى المصيبة فان الاول في اللغة ما حدث ووجد بعد ان لم يكن والثاني ما وقع وتحقق ثم نقلا في العرف العام الى المعنى الخاص اعني المكروه والدابة مستعملة لذات القوائم الاربع من الحيوان فانها في اللغة بمعنى الماشي على الارض مطلقا من دب يدب كضرب يضرب دبا ودبيبا اى مشى ثم نقلت في العرف العام الى ما هو اخص من هذا المعنى وهو ذات القوائم الاربع بحيث اذا ذكرت الدابة يفهم منها كل قوم المعنى الثاني والتاء فيها وكذا في الحادثة والناقلة للنقل من الوصفية الى الاسمية لا للتانيث فلذا تطلق على المذكر ايضا ولما كان ذات القوائم الاربع شاملا لمثل الغنم والبقر مع انه لا يطلق عليه الدابة في العرف فسرها بقوله اعني بها الخيل هو اسم جمع الافراس والحمير جمع الحمار والبغال جمع البغل بخصوصها اى حال كون هذه الثلثة مخصوصة من ذوات القوائم او حال كون ذات القوائم مخصوصة مما يدب في الارض وعلى التقديرين فهذا الكلام منه ظاهر فيما عليه الاكثرون من ان الدابة في العرف تطلق على هذه الثلثة فقط فقال بعضهم تطلق على الجمل ايضا وبعضهم تطلق على الفرس خاصة وعلى تقدير ان يكون عطف على قوله وبذلك احترزنا عن المنقول يعني ان المنقول لا بد من الاحتراز عنه بالتقييد المذكور لاندراجه فيما قبله كما عرفت بخلاف المجاز فانه على تقدير ان لا يكون للفظ وضع بالنسبة الى المعنى المجازي اصلا كما هو المختار عند الاكثرين ولذلك اخذوا في تعريف الوضع قيد للدلالة بنفسه وقد سبق تفصيله لا حاجة الى الاحتراز عنه بذلك وهو ظاهر لظهور انه قد خرج حينئذ بقوله بوضع لكل من معنيين وكذلك على تقدير ان يكون للفظ وضع نوعي بالنسبة الى المعنى المجازي كما زعم بعضهم حيث حذف قيد للدلالة بنفسه عن تعريف الوضع لا حاجة الى الاحتراز عنه اى عن اللفظ المجازي بهذا القيد اى بقيد وضعا ابتدائيا لان المتبادر من الوضع ما يكون للدلالة بنفسه لا بقرينة ولذلك قالوا هذا الوضع هو الذي يدور عليه تقسيم اللفظ الى المشترك وغيره وتقسيم الدلالة الى اقسامها الثلثة وبذلك اعني بذلك الوضع الوضع الشخصي بجميع اقسامه والقسم الاول من الوضع النوعي وقد عرفتهما فيما تقدم اثناء مباحث تقسيم الوضع ان كان ما تقدم واقعا على ذكر اى تذكر صادر منك حيث افاد هناك ان الاول تعيين اللفظ بخصوصه لمعنى الدلالة عليه بنفسه والثاني تعيين اللفظ بامر كلي شامل له ولغيره لمعنى لتلك الدلالة واما القسم الآخر من النوعي اعني تعيين اللفظ بامر كلي شامل له ولغيره لمعنى يناسب معناه الاول للدلالة عليه بقرينة كما في المجاز فبعيد عن الفهم واذا كان المتبادر من الوضع ذلك مع انه يجب حمل الالفاظ الواقعة في التعريفات على متبادرها فلا يشمله اى المجاز قيد الموضوع لكل من معنيين في تعريف المشترك ليحتاج الى اخراجه اى حتى يحتاج الى اخراج المجاز عنه بوضعا ابتدائيا اذ الاخراج انما هو بعد الدخول فحيث لم يدخل فلا حاجة الى الاخراج والاحتراز وهذا اى ما عرفناه بالتعريف السابق هو المشترك اللفظي وقد يقال للفظ اى يطلق عليه المشترك المعنوي والمتصف به حقيقة هو المعنى كما تعرف ولذا قيد بالمعنوي وانما يسمى اللفظ به مجازا تسمية للدال باسم المدلول واما المشترك اللفظي فهو وصف حقيقي للفظ كما عرفت والتقليل المستفاد من قد اما بالنسبة الى اطلاق هذا الاسم على المعنى واما بالنسبة الى اطلاق المشترك اللفظي على اللفظ فافهم اعلم انهم قسموا الاسم باعتبار معناه الواحد الى قسمين لانه ان تشخص معناه اى لم يقبل فرض الاشتراك بين كثيرين يسمى علما وجزئيا حقيقيا كزيد والا فكليا ومشتركا معنويا ثم قسموا الثاني الى المتواطي والمشكك ولما كان كلام المص هنا في المشترك المعنوي لمناسبة اللفظي لم يتعرض للجزئي وعرف الثاني وفصله فقال وهو اى المشترك المعنوي الموضوع لمعنى كلي وقوله يصدق اى يمكن صدقه في نظر العقل على متعدد اى افراد متعددة صفة كاشفة لمعنى الكلي وبهذا تم تعريف المشترك ويشار

ويشار الى تقسيمه بقوله سواء كان في الجميع اى سواء كان حصول ذلك المعنى في جميع افراده وصدقه عليها على السواء بان لا يكون بينها تفاوت في ذلك بوجه من وجوه التشكيك ويقال له اى للموضوع لمعنى كلي صادق على جميع الافراد بالسوية المتواطي افراده اى افراد معناه اى توافقها فيه اى في معناه فتسميته ذلك اللفظ بالمتواطي تسمية للدال بوصف افراد مدلوله سواء كانت تلك الافراد ذهنية كالشمس فان افرادها الذهنية متساوية في كونها شمسا او خارجية كالانسان والرجل فان جميع افرادهما متساوية في الانسانية او الرجولية واما التفاوت بينها باعتبار كون بعضها نبيا او وليا او عالما مثلا وبعضها بخلاف ذلك فهو ليس باعتبار صدق الانسان عليها بل بالاوصاف الخارجة عن الانسانية فان قلت بعض الافراد اب وبعضها ابن والاب علة معدة للابن فيتفاوت الافراد في الانسانية بالاقدمية اذ المراد بها كما يجي تقدم العلة على المعلول فلا يكون الانسان وكذا الرجل كليا متواطيا بل مشككا قلت هذا راجع الى التفاوت في وصف الوجود بمعنى ان الوجود الاب مدخلا في وجود الابن واما صدق الانسان على الابن فلا مدخل فيه لصدقه على الاب بل هو فيهما على السواء فافهم او كان في بعضها اى او كان حصول المعنى الكلي في بعض الافراد اشد واقوى من حصوله في الآخر بان يكون في البعض اكثر اثارا منه في الآخر كالابيض للثلج والعاج وهو عظم الفيل فان بياض الثلج اشد واقوى واكثر اثارا من بياض العاج لان الاول يفرق نور البصر بكثير بخلاف الثاني فالثلج والعاج او بياضاهما متفاوتان بالاشدية في حصول الابيض او البياض المطلق فيهما او كان في بعضها اقدم منه في الآخر والمراد بالاقدمية التقدم بالذات اى كون البعض علة وموقوفا عليه للآخر واما التقدم الزماني اى كون البعض في زمان سابق على زمان الآخر فلا عبرة به لرجوعه الى اجزاء الزمان لا الى حصول نفس المعنى في افراده كالموجود للعلة والمعلول فان وجود المعلول متوقف على وجود العلة فيكون الثاني متقدما بالذات على الاول او كان في بعضها اولى وانسب منه في الآخر كالموجود للباري عز اسمه وللممكنات فان وجوده تعالى ناش من ذاته اى مقتضى ذاته ليس فيه شائبة الاحتياج الى الغير او عين ذاته على الاختلاف بين فريقي المتكلمين والحكماء ووجود الممكنات ناش من غيرها وهو وجود الواجب اتفاقا ولا شك ان الوجود الذي هو مقتضى الذات او عينه اولى وانسب في نظر العقل بان يكون وجودا من الوجود الذي يحتاج الى الغير فصدق الموجود على الباري تعالى والممكنات متفاوت بالاولوية وكذا صدق الوجود المطلق على وجوديهما بل بالاقدمية والاشدية ايضا فان وجود الاول علة لوجود الثاني واكثر اثارا منه فالتفاوت ههنا بالوجوه الثلثة ويقال له اى للفظ الموضوع لمعنى كلي متفاوت الصدق على الافراد باحد الوجوه الثلثة المشكك لانه يشكك الناظر فيه من اول الامر في انه متواطي لاشتراك الافراد فيه اى لكون معناه معنى واحدا في نفسه يشترك فيه الافراد كما في المتواطي او مشترك لفظي بين معان متعددة للتفاوت والاختلاف فيه اى لتفاوت الافراد واختلافها في معناه باحد وجوه الثلثة فكانه معان متعددة مختلفة وضع اللفظ لكل منها لكنه اذا اتقن التامل يعلم انه قسم آخر مقابل للمتواطي والمشترك اللفظي حتى انكره اى بسبب هذا التشكيك انكر المشكك بعضهم حال كونه قائلا ان كل ما يحصل به التفاوت بين الافراد كالزيادة التي في بياض الثلج مثلا مأخوذ وداخل في ماهيته اى في ماهية مفهوم المشكك ومسماه كمطلق البياض بان يكون ماهيته هي اللون المفرق للبصر مع تلك الزيادة فلا اشتراك فيه اى في مفهومه ومسماه لما اى الفرد ليس فيه تلك الزيادة كبياض العاج بل انما يصدق مفهومه على ما فيه تلك الزيادة ضرورة ان البياض المأخوذ مع خصوصية الزيادة معنى ومع خصوصية الضعف معنى آخر فلا يكون هناك معنى واحد يشترك فيه الافراد بل معنيان متباينان احدهما بياض الثلج والآخر بياض العاج فيكون البياض مشتركا لفظيا لا معنويا حتى يكون مشككا او متواطيا وان لم يكن ما به التفاوت مأخوذا في مسمى المشكك بل يكون

مسماه مثلا مطلق البياض المشترك بين افراده اعني مطلق اللون المفرق للبصر سواء كان مع زيادة
او ضعف فلا تفاوت بين الافراد كبياض الثلج وبياض العاج فيه اي في مفهوم المشكك ومسماه
ولا اعتبار بما هو خارج عن المفهوم كالزيادة المذكورة فح يكون متواطئا فلا تشكيك اصلا واجاب
اي عن هذا الاستدلال بعض المحققين بانه اي ما به التفاوت كالزيادة المذكورة مأخوذ وداخل
في ماهية الفرد الذي يصدق عليه مفهوم المشكك كبياض الثلج لا في ماهية المشكك اي في ماهية
مسماه كماهية مطلق البياض فلا يلزم التواطئ لاعتبار التفاوت في الافراد ولا الاشتراك لعدم
اعتباره في ماهية المسمى والحاصل ان التفاوت انما هو في الافراد لا مطلقا بل باعتبار حصوله فيها
وصدقه عليها فالمعنى الواحد اذا كان حاصلا في افراد صادقا عليها فاما ان يختلف تلك الافراد في حصوله
فيها وصدقه عليها اولا الاول هو المشكك والثاني هو المتواطئ وعلى هذا فقوله والا فلا تفاوت
فيه ان اريد به انه لا تفاوت في المسمى من حيث هو فمسلم لكن لا يستلزم ذلك التواطئ لجواز
الاختلاف والتفاوت فيه بالقياس الى الافراد وان اريد به انه لا تفاوت اصلا فممنوع لجواز تفاوته
باعتبار الصدق ويرد على هذا الجواب انه يلزم منه ان يكون كل ما يصدق معناه على تلك الافراد
المتفاوتة التي كان ما به التفاوت مأخوذا في ماهية بعضها دون البعض الآخر كالماهية اي
كلفظ الماهية والمفهوم وغيرهما كالشيء والموجود والعرض مثلا مشككا فان الماهية مثلا لفظ
موضوع لمعنى كلي وهو ما به الشيء هو هو صادق على تلك الافراد المتفاوتة كبياض الثلج وبياض العاج
لان كلا منهما ماهية من الماهيات فلو كفى تفاوت الافراد بذلك في كون ما يصدق معناه عليها كمطلق
البياض مشككا كما هو مقتضى الجواب المذكور لزم ان يكون الماهية مثلا مشككا مع انه متواطئ
بالاتفاق وانت خبير بان هذا انما يرد لو كان مراد المجيب بقوله انه مأخوذ في ماهية الفرد الذي
يصدق عليه مفهوم المشكك ان ما به التفاوت مأخوذ في ماهية الفرد من حيث هو هو واما اذا كان
المراد انه مأخوذ في ماهيته من حيث حصول مفهوم المشكك فيه وصدقه عليه كما اشرنا اليه ولشعر به
التقييد بقوله الذي يصدق عليه مفهوم المشكك فلا لان مفهوم الماهية مثلا وان كان صادقا
على بياض الثلج وبياض العاج المتفاوتين بدخول الزيادة في ماهية الاول دون الثاني لكن تفاوتهما
ليس من جهة حصول مفهوم الماهية فيهما وصدقه ووقوعه عليهما ضرورة انه لا مدخل لهذا الحصول
والصدق في كون احدهما شديدا والآخر ضعيفا بخلاف صدق البياض المطلق عليهما فان له مدخلا
في هذا التفاوت بل يرجع ذلك الجواب حينئذ الى ما ارتضاه بقوله بل الجواب الحق انه اي ما به
التفاوت مأخوذ في حصته اي حصة مفهوم المشكك الموجودة في ذلك الفرد الذي يصدق عليه مفهوم
المشكك لا مأخوذ في نفس ماهيته اي ماهية المشكك ولا في ماهية الفرد وبيان ذلك ان ههنا
ثلثة اشياء احدها الماهية الكلية لمعنى المشكك كماهية مطلق البياض والثاني الماهية الشخصية لما
يصدق عليه ذلك الكلي من الافراد الحقيقية كماهية بياض الثلج الجزئية والثالث الحصة الموجودة
من الكلي في الجزئي ومعنى الحصة من الكلي في اصطلاح اهل المعقول هو ذلك الكلي من حيث انه مضاف
الى فرده وهي فرد للكلي ايضا لكنه فرد اعتباري فان الانسان من حيث انه مقيس الى زيد وصادق
عليه غيره من حيث انه مقيس الى عمرو وصادق عليه وكذا البياض من حيث انه مقيس الى بياض الثلج
غيره من حيث انه مقيس الى بياض العاج لكن المغايرة اعتبارية فنقول ان ما به التفاوت
كالزيادة التي في بياض الثلج ليست مأخوذة في ماهية مطلق البياض حتى يلزم ان يكون مشتركا
لفظيا ولا في ماهية بياض الثلج كما زعمه ذلك المجيب حتى يرد انه لو كفى ذلك في ان يكون البياض
مشككا لزم ان يكون مثل الماهية والمفهوم مشككا كما عرفت بل هو مأخوذ في الحصة الموجودة
في ذلك الفرد من مطلق البياض فح يكون مطلق البياض صادقا على افراد متفاوتة في صدقه
عليها بان يكون صدقه على بعضها بزيادة وعلى الآخر بضعف فيكون مشككا بخلاف مثل الماهية
والمفهوم فانه وان كان صادقا على تلك الافراد المتفاوتة لكن الزيادة التي في بعضها كما في بياض



بياض الثلج ليست مأخوذة في الحصة الموجودة منه في هذا الفرد كما انها ليست مأخوذة في ماهيته وهو
ظاهر فلا يكون تفاوت الافراد في صدقه عليها فلا يكون مشككا فهذا الجواب ايضا باختيار
الشق الثاني لكن يمنع انه لا تفاوت بين الافراد في معنى المشكك ح مستندا بالسند المذكور
والجواب السابق كما فهمه المصنف بتسليم ذلك ومنع انه ينافي التشكيك مستندا بان ما به التفاوت
مأخوذ في ماهية الفرد وقد عرفت توجيهه بحيث يصير متحدا مع هذا الجواب والله الملهم للصواب
واليه المرجع والمآب ثم جعلوا عطف على قوله ويقال له المشكك الخ وكلمة ثم كما قال بعض الافاضل
في مثل هذا المقام للتراخي في الاخبار ويحتمل ان يكون جملة استينافية على ان يكون ثم ابتدائية
كما جوزه بعض آخر دليل كونه اي كون المشكك الذي كان تشكيكه بالشدة كالبياض اشد واقوى
في بعض الافراد منه في البعض الآخر كثرة آثاره المترتبة عليه فيه اي في ذلك البعض دون الآخر
اذ كثرة الآثار وكمالها تدل على قوة المؤثر وكماله كآثار الحرارة بالنسبة الى النار والى الشمس
كتفريق نور البصر في بياض الثلج فانه كثير فيه دون بياض العاج كما مر ويلزم منه اعتراض على ذلك
الجعل بانه لو صح يلزم منه كون جميع الفاظ الحقايق الكلية سواء كانت ذاتيات كالانسان والنفس
والحيوان او عرضيات كالماشي والضاحك مشككة لتفاوت افرادها في آثار تلك الحقايق وخواصها
عطف تفسيري على الآثار فان آثار الانسان مثلا من العلم والنطق والتعجب وغيرها في بعض الافراد
اكثر منها في البعض الآخر فلو كان دليل الشدة والضعف كثرة الآثار وقلتها يلزم ان يكون مثل الانسان
اشد في بعض الافراد منه في البعض الآخر فيلزم ان يكون مشككا مع انهم قالوا انه لا تشكيك
في الذوات ولا في الذاتيات واستدلوا على ذلك كما بين في كتب الكلام وفيه بحث لانه انما يتم لو كانت
تلك الآثار المختلفة آثار الانفس تلك الحقايق ومستندة اليها وهو ممنوع اذ يجوز ان يستند
اختلافها وتفاوتها الى امور خارجة عن الحقايق ويكون آثار انفس الحقايق متساوية في جميع
الافراد ونحن نقول ان حقيقة مثل البياض يعني لا حاجة في بيان الاشدية في مثل بياض
الثلج الى ما ذكروه من الدليل بل هو معلوم بالضرورة الحسية لان حقيقة مثل البياض من الكيفيات
المحسوسة باحدى الحواس الظاهرة لا تدرك الا بالحس كما قال المحققون من ان المحسوسات
لا يجوز تعريفها بالاقوال الشارحة اذ لا يمكن ان تعرف الا باضافات واعتبارات لازمة لها
لا يفيد شيء منها معرفة حقايقها مثل ما يفيده الاحساس بجزئياتها فالمقصود بذكر خواصها وآثارها
في بيان حقايقها مزيد تمييز لها عما عداها لا تصور ماهيتها وكما تدرك بالحس حقيقته تدرك به
ايضا زيادته وقوته في بياض الثلج دون العاج لان زيادته ايضا بياض فاذا ادركت بالحس
فلا حاجة الى ذلك الاستدلال لكن هذا مختص بالمشكك الذي من المحسوسات كالبياض ولا
يجري فيما هو من المعقولات كالوجود وهو ظاهر مع انهم اتفقوا على ان الوجود مقول على الواجب
تعالى والممكنات بالتشكيك بجميع وجوهه كما اشرنا اليه فبيان الاشدية على وجه يجري في الكل
يحتاج الى ما ذكروه من الدليل واذا اطلق المشترك عطف على قوله وقد يقال للفظ المشترك
المعنوي يعني اذا اطلق لفظ المشترك من غير تقييده باللفظي او المعنوي يراد منه المشترك
اللفظي لتبادره فيه ويحتاج ارادة المشترك المعنوي الى قرينة التقييد بالمعنوي بقي ههنا
اي في مقام بيان المشترك بحث اي تفتيش وتفحص فهو بالمعنى اللغوي ويمكن ان يحمل
على الاصطلاحي اي المباحثة والمناظرة وهو ان الالفاظ الموضوعة بالوضع العام لمعان مخصوصة
كالمضمرات واسماء الاشارات حال كون ذلك مبنيا على ما اخترناه تبعا للمحققين وبيناه
في مبحث تقسيم الوضع باعتبار الموضوع له اعني بذلك كون الوضع عاما والموضوع له خاصا هل هي
من المشترك اللفظي ام لا من المشترك اللفظي اي وقع التردد في ذلك فان اشترطنا في المشترك
تعدد الوضع الصريح يعني لا بد في المشترك من تعدد الوضع مطلقا بلا شبهة ضرورة ان الوضع لمعان
متعددة لا يكون الا بتعدد الوضع مطلقا وانما الشبهة في انه هل يشترط فيه تعدد الوضع الصريح

ام لا والمراد بالوضع الصريح وضع اللفظ لمعناه على حدة لا بملاحظته بمفهوم اجمالي شامل له ولغيره فان
اشترط فيه تعدد الوضع الصريح كما صرح به الشريف العلامة في كتبه لا يكون هي اي تلك الالفاظ
مشتركة اذ ليس فيها تعدد الوضع صريحا بل وضع واحد اجمالي اذا فصل يصير اوضاعا متعددة كما عرفت
ويزاد على التعريف لاخراجها قيد الاستبدادي يعني اذا لم تكن تلك الالفاظ مشتركة لا بد من اخراجها
من تعريف المشترك لئلا ينتقض طرد التعريف وليس في القيود السابقة ما يصلح لان يخرجها فيجب
ان يزاد على التعريف لاخراجها قيد آخر هو الاستبدادي بان يقال بوضع لكل من معنيين او اكثر
وضعا ابتدائيا استبداديا اي صريحا ومستقلا يقال استبد به اي استقل وتفرد به ولا يصح
ترك هذا القيد كما في تعريفات القوم لكن يلزم منه اي من زيادة هذا القيد ان لا يكون الموضوعات
بالوضع النوعي ايضا اي كالالفاظ الموضوعة بالوضع العام مشتركة لما عرفت ان للموضوعات في الوضع
النوعي ملحوظة بامر اجمالي لا بخصوصها فليس لشيء من تلك الموضوعات سواء كان له معنى واحد او متعدد
وضع صريح ايضا فضلا عن ان يكون له وضع صريح متعدد فاذا زيد القيد المذكور فيلزم ان لا يكون
شيء منها مشتركا وهم اي والحال انهم مصرحون بالاشتراك في بعض الافعال كعسعس بمعنى اقبل
وادبر وخفي بمعنى اظهر وكتم وبعض المشتقات من اسم الفاعل والمفعول ونحو ذلك مثل
المعسعس والخافي اذ الواضع لم يضع مثل عسعس لهذا بخصوصه ولذا كذلك بل وضعه للكل بحكم
واحد كان يقول كل فعل موضوع لحدث هو مدلول ما اشتق هو منه ولنسبة الى شيء معين وزمان
ذلك الانتساب وقد عرف ان وضع جميع الافعال والمشتقات نوعي فيبطل ذلك اللازم ويمكن
ان يجاب عنه بانه يجوز ان يراد بالوضع في التعريف المذكور اعم من وضع نفس اللفظ ومن وضع
مصدره والافعال والمشتقات المشتركة وان لم يكن في انفسها تعدد الوضع صريحا لكن كان ذلك
في مصادرها فتدخل في التعريف وبانه يجوز ان يكون المعرف هنا هو المشترك بالذات واشتراك
تلك الافعال والمشتقات انما هو بواسطة المصادر فلا باس بخروجها عن التعريف وقد مرت الاشارة
الى ذلك فتذكر وان اكتفي في المشترك بمطلق تعدد الوضع اعم من الصريح والضمني يكون تلك الالفاظ
ايضا اي كبعض الافعال والمشتقات مشتركة ويتم التعريف المذكور للمشترك المستفاد من
التقسيم من غير حاجة الى زيادة قيد آخر اذ يكون تلك الالفاظ حينئذ من الافراد فيجب دخولها
في التعريف لكن يخدشه من خدش وجهه يخدش خدشا وخدشة وهي بالفارسية خراشيدن
ويستعمل في مقام التزييف والتمريض اي يخدش كون تلك الالفاظ مشتركة انا لا نجد في
كلامهم ما يشعر بان مثل لفظ هذا ولفظ هو من الموضوعات بالوضع العام لمعان مخصوصة من
المشترك اللفظي اقول الظاهر من هذا السياق ان المص رح متردد بين كون الموضوعات بالوضع
العام للموضوع له الخاص من المشترك اللفظي وبين ان لا يكون منه لكن ميله الى عدم كونها من المشترك
كما صرح به السيد رح فينبغي ان يزاد في تعريف المشترك قيد الاستبدادي لاخراج ذلك لا الاكتفاء
على ما ذكر كما اقتصر عليه القوم فقصروا وقد اشرنا فيما تقدم ان بعض الفضلاء مال الى كون تلك الموضوعات
من المشترك اللفظي فقال ما حاصله انه لم يوجد في الكتب المشهورة ما يفيد خروج الموضوع للامور
المخصوصة بالوضع العام عن تعريف المشترك وتعريفاتهم ما ونسبه فالقول بانه ليس بمشترك
وتعريفات القوم قاصرة مما يحوج الى سند معتمد ونحن لم نجده لكن حسن الظن للسيد المحقق السيد على
انه وجده اقول ولعل تلك التعريفات منهم مبني على عدم اطلاعهم على الوضع العام للموضوع له الخاص
واما من اطلع عليه فلا نسلم انه اقتصر في التعريف على ما ذكر ثم اختلفوا في المشترك في مقامين هذا
من قبيل اكلت من تمرة من تفاحة يعني ان الاول متعلق بالمطلق والثاني بالمقيد فلا يرد انه لا يصح
ان يتعلق بفعل واحد جاران بمعنى واحد من غير عطف ولا بدل مع انه يجوز ان يحمل الثاني ههنا على البدل
الاول انه اي المشترك هل هو واقع في اللغة فقال الاكثرون وهو الحق جملة معترضة بين قال
ومقوله اعني نعم هو واقع فيها وقال الاقلون لا هو واقع فيها بالفعل بل هو ممتنع ان يقع فيها استدل الاولون

المقام الاول



الاولون القائلون بالوقوع اولا على الجواز اي جواز المشترك وامكانه الذي تضمنه الوقوع بانا نقطع
بانه اي الشان لو وضع احد اي لو وقع مشترك وهو كما عرفت بان يضع احد لفظا لمعنى ثم وضعه هو
اي ذلك الاحد او فرد آخر وفيه تنبيه على انه لا يجب ان يكون وضعا المشترك من واضع واحد
لمعنى آخر وضعا ثانيا من غير اعتبار مناسبة بين المعنيين لم يلزم منه اي من ذلك الوضع محال
وما لا يلزم من فرض وقوعه محال فهو ممكن فوقوع المشترك ممكن وانما استدلوا على الجواز اولا مع
انه لو استدل على الوقوع ثبت الجواز بالطريق الاولى ليظهر المقابلة للفريق الثاني ولئلا يضطر الى
حمل ما اقيم على الوقوع على التاويل اذ الدليل الذي يورد على وقوع الممتنع ليس بمسموع فلذلك استدلوا
اولا على الجواز وثانيا على الوقوع باطباق اهل العربية اي اتفاقهم على ان القرء بفتح القاف وضمها
والاول افصح للطهر والحيض اي موضوع لهما فاللام على حاله او مستعمل لهما فاللام بمعنى في او على
حاله لوجود معنى الاختصاص هناك معا اي حال كون احدهما مقارنا للآخر بان يكون لكل منهما
من المعنى الموضوع له او المستعمل فيه بحيث كان هذا بظاهره اعم من ان يكون تمام المعنى مجموعهما او
كلا منهما فلاحترازه عن الاول قيد بقوله على البدل اي يكون موضوعا او مستعملا لكل واحد منهما
منفردا عن الآخر فيتعدد المعنى من غير ترجيح لاحد المعنيين في ان يراد من اللفظ على الآخر
واذا كان القرء لهما اي للطهر والحيض معا لا يكون منقولا هكذا فيما عندي من النسخ يعني يخرج
القرء بقوله معا عن ان يكون منقولا لان المنقول كما عرفت انما هو لاحد المعنيين اعني المنقول
اليه هذا ويرد عليه ان المنقول موضوع ومستعمل لكل من معنييه فسواء كان قوله القرء للطهر والحيض
بمعنى انه موضوع لهما او مستعمل فيهما لا يخرج عن ان يكون منقولا وان اريد بقوله معا ان وضعه
لهما او استعماله فيهما كان مرتبة واحدة من غير اصالة وفرعية بين المعنيين وليس المنقول
كذلك او اريد استعماله فيهما معا بلا قرينة والمنقول انما يستعمل بلا قرينة في المنقول اليه وفي
المنقول عنه يحتاج الى قرينة كما مر فيرد انه يخرج بهذا القيد ايضا الحقيقة والمجاز لان المعنى المجازي
فرع للحقيقي ويحتاج فيه اللفظ الى القرينة فلا وجه لاخراجه بالقيد الاخير اعني من غير ترجيح
فلعل هذا تحريف من الناسخ والصحيح منفردا بدل منقولا كما في كتب القوم قال شارح
المختصر وقولنا معا احتراز عن المنفرد لانه لواحد بعينه وان كان قد يقع فيه اشك وقال السيد
رح في حاشيته هناك حاصله ان اللفظ المفرد وهو الموضوع لمعنى واحد اذا وقع في معناه
شك بحيث تردد بين معنيين صدق عليه انه لمعنيين على البدل من غير ترجيح وليس بمشترك
في نفس الامر ولا عند المتشكك فاحترز عنه بقوله معا اذ لا يصدق عليه ان لهما معا انتهى
لكن يرد على هذا ايضا ان المنفرد المشكوك فيه اي ما هو موضوع او مستعمل لاحد المعنيين يخرج من
اول الامر بقوله للطهر والحيض فلا حاجة الى الاحتراز عنه بقوله معا ويمكن ان يجاب عنه بانه
لما دار استعماله بين المعنيين عند المتشكك جاز انتسابه اليهما في الوضع والاستعمال بحسب
الظاهر عنده فاحترز عنه زيادة احتياط كذا ذكر السيد رح واما المنقول فهو داخل في الحقيقة
والمجاز ويخرج عن التعريف بما يخرجان به لما عرفت انه حقيقة في المنقول اليه ومجاز في المنقول عنه
في الاصطلاح المنقول فيه وبالعكس في اللغة واذا كان على البدل لا يكون موضوعا للمجموع من حيث
هو مجموع اذ البدلية ينافي المجموعية وهو ظاهر فذلك القيد احتراز عن كون الطهر لمجموع المعنيين
فانه لو كان كذلك لما كان مشتركا واحترز به شارح المختصر ايضا عن المشترك المعنوي متواطئا
كان او مشككا لانه للقدر المشترك بين الافراد لا لها وترك المص لما ورد عليه انه لا حاجة الى
الاحتراز عنه اذ ليس موضوعا لاكثر من معنى واحد فهو خارج عن التعريف بقوله لمعنيين وكذلك
ان قدر الاستعمال فانه يستعمل في القدر المشترك حقيقة فقط واما استعماله في خصوصيات الافراد
فمجاز الا ان يبنى ذلك على الظاهر فان المشترك المعنوي يحمل على افراده بطريق الحقيقة فيظن
انه موضوع لها او مستعمل اي حقيقة وان لم يكن كذلك في نفس الامر فاحترز عنه بقوله على البدل فتدبر

واذا كان من غير ترجيح فلا يكون من قبيل الحقيقة في احد المعنيين والمجاز في الآخر اذ المعنى الحقيقي مرجح
على المعنى المجازي فاحترز بذلك القيد عن اللفظ بالقياس الى معنييه الحقيقي والمجازي فانه بهذا
الاعتبار لا يسمى مشتركا وهذا الاحتراز انما يحتاج اليه على تقدير اعتبار الوضع اذا قيل بكون
المجاز موضوعا بالوضع النوعي والا فلا واما على تقدير الاستعمال فلا احتياج اليه واذا صح فلم يبق
الا ان يكون القرء مشتركا لفظيا بين المعنيين لانه اذا تعدد المعنى فاللفظ اما منفرد ومشكوك
فيه او موضوع للمجموع من حيث المجموع او منقول او حقيقة ومجاز ومشترك لفظي فاذا بطل
الاربعة الاول تعين كونه مشتركا لفظيا وهو المطلوب قيل معترضا عليه اي على هذا الدليل
ان اردت بقولك القرء للطهر والحيض انه موضوع لهما على ان يقدر متعلق الظرف الوضع فالاطباق
عليه ممنوع فانه عين المتنازع فيه لان معناه على هذا التقدير ان كون القرء موضوعا لهما ومشتركا
بينهما واقع في لغة العرب وهذا بعينه هو الذي وقع فيه النزاع اعني ان اللفظ المشترك واقع
في اللغة ممن لم يسلم هذا فكيف يسلم ذلك ويمكن ان يقال الحكم في محل النزاع بالنسبة الى مطلق
اللفظ المشترك وفي الدليل بالنسبة الى خصوص لفظ القرء وهو ليس عين الاول بل اخص منه وجزئي
من جزئياته وكثيرا ما يكون حكم الجزئي معلوما فيستدل به على حكم الكلي المجهول كالاستدلال بكون هذا الشبح
زيدا على كونه انسانا لكن هذا كلام على السند وان اردت انه مستعمل لهما على ان يقدر متعلق
الظرف الاستعمال فمسلم لكن لا يلزم منه الاشتراك اللفظي اي كونه لفظا مشتركا بينهما لجواز ان
يكون موضوعا للقدر المشترك اي لمعنى واحد كلي مشترك بينهما ويكون استعماله في كل منهما باعتبار
كونه فردا من افراد ذلك المعنى الكلي لا لخصوصه كاستعمال الانسان في زيد وعمرو باعتبار تحقق معناه
في ضمنهما وكون كل منهما فردا من افراده او يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا كما ذهب اليه
البعض من انه حقيقة في الحيض لان القرء في اصل اللغة الجمع والحيض هو الذي يجتمع في رحم المرأة
ففيه معنى الجمع فلهذه المناسبة نقل في عرف اللغة الى معنى الحيض وصار حقيقة فيه ومجاز في الطهر
بعلاقة التضاد فلا يثبت الاشتراك اللفظي ايضا وهذان الاحتمالان اي احتمال كونه موضوعا
للقدر المشترك وكونه حقيقة ومجازا اولى من الاشتراك اللفظي فاذا ظهر الاحتمال الاقوى فلا سبيل
الى القطع بلزوم الاحتمال الضعيف اما الاول اي كون الاحتمال الاول اولى فظاهر لان الغرض الاصلي
من وضع الالفاظ ظهور المراد اي ظهور مراد المتكلم عند السامع بواسطة ايراد اللفظ الدال عليه والاشتراك
اللفظي مخل به اي بهذا الغرض لانه اذا كان اللفظ مشتركا بين معنيين فعند ذكره يشتبه المعنى
المراد منهما عند السامع بلا فرق لاستواء نسبتهما الى اللفظ لوضعه لكل منهما بخلاف ما اذا كان موضوعا
للقدر المشترك بين معنيين فان المعنى حينئذ واحد وهو القدر المشترك فاذا ذكر اللفظ يظهر هذا
المعنى ويتعين عند السامع بان يكون مرادا واما تعدد الافراد فلا يضر بذلك لما عرفت ان استعمال
اللفظ فيهما باعتبار تحقق المعنى الكلي في ضمنهما لا لخصوصهما ولا شك ان ما هو المكمل للغرض اولى من المخل به
فالاحتمال الاول اولى من الاشتراك واما الثاني اي كون الاحتمال الثاني اولى من الاشتراك فلان
الاشتراك مفتقر ومحتاج الى وضعين لمعنيين لا اقل من ذلك بخلاف الحقيقة والمجاز فانه اي
الشأن يكفي فيهما وضع واحد بان يوضع لاحد المعنيين ويكون استعماله في الآخر لعلاقة بينه وبين
الاول من غير وضع والاصل في الحوادث العدم لعدم احتياج العدم الى علة واحتياج الوجود اليها
فيكون اثبات الوضع الآخر خلاف الاصل لا يصار اليه بلا داع فلو قلنا بان القرء مشترك بين المعنيين
لاثبتنا وضعا زائدا وعملنا بخلاف الاصل ولو قلنا بانه حقيقة ومجاز فيهما لاكتفينا بوضع واحد وعملنا
بالاصل ولا شك ان العمل بالاصل اولى من العمل بخلافه فحمله على الحقيقة والمجاز اولى من حمله على المشترك
اللفظي وايضا انه اي المشترك محتاج الى القرينة المعينة للمراد في كلا الاستعمالين لكون كل من
المعنيين موضوعا له مثلا لو اردت بالعين معنى الماء تقول رأيت عينا جارية ولو اردت معنى الذهب
تقول رأيت عينا مسكوكة فكل من الوضعين قرينة معينة دون الحقيقة والمجاز فانه انما يحتاج



الى القرينة عند الاستعمال في المعنى المجازي لا في المعنى الحقيقي كان تقول رأيت اسدا عند ارادة
المعنى الحقيقي او اسدا في الحمام عند ارادة معنى الرجل الشجاع ففي المشترك كثير تكلف بخلاف الحقيقة
والمجاز فالحمل على الاول انسب وايضا من يقول بوقوع المشترك يعترف بان استعمال اللفظ
في المعنيين بطريق الحقيقة والمجاز اكثر منه اي من استعماله بطريق الاشتراك والحاق الفرد
كما ورد القرء بالنسبة الى الطهر والحيض بالاعم الاغلب كالحقيقة والمجاز اولى من الحاقه بما هو
قليل الوقوع كالمشترك هذا واقول المراد بقوله ان القرء مستعمل للطهر والحيض انه مستعمل لهما
بخصوصهما من غير اعتبار كونهما فردين لمفهوم آخر ولو كان موضوعا للقدر المشترك بينهما لما كان
استعماله لهما بخصوصهما فاندفع الاحتمال الاول يدل على ذلك ما قال شارح المختصر ان قوله على البدل
احتراز عن الموضوع للمجموع وهو ظاهر وعن المشترك المعنوي لانه للقدر المشترك كما نقلناه اللهم
الا ان يمنع استعماله لهما بخصوصهما لكنه مكابرة وايضا لو كان حقيقة في احدهما ومجازا في الآخر لترجح
احدهما على الآخر فبعد قوله من غير ترجيح لا وجه لاحتمال الثاني الا ان يرجع الى منع ذلك بان يقول
او يراد كونه مجازا مشهورا في الآخر فيساوي الحقيقة بحسب الاستعمال وان كان دونه بحسب
الوضع نعم يرد على هذا الشق انه يجوز ان يكون مجازا في المعنيين قد استعمل فيهما على السوية وانه
يلزم ان يكون تحقق الاشتراك مشروطا بالاستعمال كالحقيقة والمجاز وفيه نظر وبالجملة مجاز يرد
هذا الشق اكثر فلذا اختار الشق الاول في الجواب فقال والجواب ان المراد بقولنا القرء للطهر والحيض
انه موضوع لهما كما هو الظاهر من اللفظ بناء على ان كون اللام صلة للوضع اظهر من كونه صلة للاستعمال
قولك فالاطباق عليه ممنوع فانه عين المتنازع فيه قلنا ليس المراد باهل العربية اهل اللغة والوضع بمعنى انهم
اطبقوا على وضعه لهما حتى تمنعه وتقول انه عين المتنازع فيه بل المراد نقلة اللغة الذين ثبت
بنقلهم اللغة بمعنى انهم اطبقوا على نقل انه موضوع لهما الينا وهو ثابت وليس من المتنازع فيه في
شيء والى هذا اشار بقوله والمراد باطباق اهل العربية عليه اطباق النقلة الذين ثبت بنقلهم
اللغة ولما امكن ان يقال لا نسلم ثبوت ذلك النقل منهم ولو سلم فلا يلزم من نقلهم اياه ثبوته في نفسه
اشار الى جواب الاول بقوله وكما ثبت منهم نقل ان السماء والارض موضوعان لمعنييهما وضعا
ملابسا بالانفراد بان يوضع كل منهما لمعنى واحد كذلك تأكيد لما سبق يثبت بعينه ان العين موضوع
لمعان بالاشتراك اي ثبت منهم نقل هذا القول ملابسا بعينه وشخصه يعني النقل الثاني كالنقل
الاول فكما ان الاول ثابت ومتحقق وانت تعترف به فكذا الثاني واشار الى جواب الثاني بقوله
وليس للغة باصنافها اي بجميع اقسامها منفردا كان او مشتركا دالا بالمادة او بالهيئة او غير ذلك
دليل غير النقل لما عرفت انها من المطالب النقلية فلا يمكن اثباتها الا بالنقل فلو لم يكن النقل ههنا
دليلا على ثبوت الوضع لزم ان لا يثبت سائر اللغات عندنا ايضا وهو باطل واما جواز الكذب والخطأ
على النقلة فهو انما ينافي القطع واليقين دون الظن والتخمين وبعد ذلك يمكن للمانع ان يمنع
ثبوت النقل ههنا فلذا قال لكن في اثبات النقل على المنكر المعاند صعوبة اذ يمنع المعلوم عنده بل
البديهي تعنتا ومكابرة يعني ان ذلك ثابت عند اهل الانصاف ولا يمنعه الا منكر معاند وليس لنا كلام
معه وقد يتمسك في اثبات وقوع المشترك بانه اي الشأن لو لم يقع المشترك بل كان كل لفظ
منفردا لخلت اكثر المعاني عن الالفاظ الدالة عليها وهو اي ذلك الخلو باطل فكذا عدم وقوع المشترك
وانما كان ذلك باطلا لمساس الحاجة الى التعبير عنها اي المعاني ولا يمكن التعبير عنها والدلالة عليها بسهولة
الا بالالفاظ كما سيجيء فلو خلت اكثر المعاني عن الالفاظ لكان ذلك تفويتا لاكثر الحوائج وهو مناف
لمقتضى الحكمة فلا يقع عن الواضع الحكيم بيان الملازمة ان الالفاظ متناهية لكونها حروفا متناهية
او مركبة منها والمركب من المتناهي متناه يعني ان الالفاظ اما الحروف البسيطة مثل ب
وج ود ونحوها او ما هو مركب منها كزيد وضرب وعلم وكل منهما متناه فالالفاظ متناهية اما
الاول فظاهر لان حروف كل لغة عربية او فارسية او غيرهما امور معدودة محصورة مثلا حروف

اللغة العربية تسعة وعشرون لا مزيد عليها واما الثاني فلانه مركب من المتناهي وكل ما هو كذلك فهو متناه
والمعاني غير متناهية لان العدد مثلا نوع منها وهو غير متناه لان مراتب الاعداد غير واقفة
عند حد بل لو اخذت اية مرتبة من مراتب كالف او الف الف او الف الف الف مثلا لا يمكن
ان يوجد فوقها مرتبة اخرى فهو غير متناه كمقدورات الله تعالى ونعم الجنان فاذا كان نوع من
المعاني غير متناه فيكون مجموعها كذلك بالطريق الاولى واذا وزع اى قسم غير المتناهي على المتناهي
من غير اشتراك الجزئين او اكثر من الاول في واحد من الثاني بل بطريق انقسام الاحاد على الاحاد
يبقى من الاول غير متناه بلا مقابل من الثاني فاذا وزعت المعاني الغير المتناهية على الالفاظ
المتناهية بطريق الانفراد بان يوضع لفظ واحد بازاء معنى واحد ولفظ آخر بازاء واحد آخر وهكذا
لكانت ما وضعت لها الالفاظ من المعاني متناهية بالضرورة فيبقى معان اخر غير متناهية بلا مقابل
لها من الالفاظ ضرورة انه اذا انقص من غير المتناهي ما هو متناه يبقى غير متناه ولا شبهة ان
غير المتناهي اكثر من المتناهي بل لا نسبة له اليه فثبت ما قلنا من انه لو لم يقع المشترك لزم خلو
اكثر المعاني عن الالفاظ والجواب عنه اى التمسك المذكور اولا منع الملازمة ولما كانت الملازمة
مدللة كما مر ومنع المدلل راجعا الى دليله ارجع المنع الى بيانها فقال قولك في اثبات تناهي الالفاظ
المركب من المتناهي متناه مغلطة فانه يحتمل معنيين احدهما ان المجموع المركب اى كل مجموع مركب
على ان يكون الحكم في ذلك القول على الكل الافرادي من اشياء معدودة اى متناهية العدة وجملة
كل منها متناه بحسب العدة في نفسه صفة ثانية للاشياء كاللفظ الواحد المركب فانه مجموع مركب
من حروف الهجاء وهي متناهية العدد كتسعة وعشرين وكل منها واحد في نفسه فذلك المجموع
المركب متناه بحسب العدة في نفسه وهذا المعنى صحيح ضرورة ان تناهي الاجزاء في انفسها و
بحسب العدة يستلزم تناهي المركب منها بحسب العدة والمقدار في نفسه بخلاف ما اذا وقع التركيب
من اجزاء غير متناهية العدد وان كان كل منها متناهيا في نفسه كما لو تركب جسم من الجواهر فردة
غير متناهية او من اجزاء كل منها او بعضها غير متناه في نفسه وان كانت عدة الكل متناهية كما لو تركب
جسم من جسمين كل منهما او احدهما مركب من جواهر فردة غير متناهية فانه على كلا التقديرين
يكون المجموع المركب منها غير متناه في نفسه فلذا قيد الاشياء بالوصفين وليس المراد لعدم التقريب
وهو في اصطلاح المناظرة سوق الدليل على وجه يستلزم المدعى بان يثبت عينه او مساويه او
الاخص منه فاذا لم يستلزمه بان يثبت الاعم منه مثلا يقال لا تقريب او التقريب غير تام كما اذا
استدل على انسانية هذا بانه حساس وكل حساس حيوان اذ اللازم منه ان هذا حيوان وهو اعم
من كونه انسانا فلو اراد المستدل ذلك المعنى كان اللازم من دليله ان كل واحد من الالفاظ بسيطا
كان او مركبا متناه في نفسه ولا يلزم منه ان يكون جميع الالفاظ متناهية العدد حتى يتم الملازمة
اذ يجوز ان يعرض للحروف المتناهية تركيبات غير متناهية فيحصل الفاظ غير متناهية فلا يتم
التقريب والثاني من المعنيين ان التركيبات الممكنة الحصول من اشياء مخصوصة متناهية متناهية
بحسب العدة حتى يكون جميع الالفاظ المركبة من الحروف المتناهية متناهية العدد وذلك بان
يكون الحكم في القول المذكور على الكل المجموعي اى جميع المركبات من المتناهي امور متناهية وهذا المعنى
غلط اذ يجوز ان يعرض للامور المتناهية كالحروف مثلا صور غير متناهية بضم بعضها الى بعض على وجوه
مختلفة من الحركات والسكنات والتقديم والتأخير وقلة العدد وكثرته بمرات غير متناهية الا يرى
ان اسماء العدد الغير المتناهية لعدم تناهي الاعداد التي هي معانيها موادها الاولى اى اجزاؤها الاولى
الحروف السبع عشر اعني و ا ح د ث ن ع ل ر ب ع خ م ت س ش ف وهي متناهية
وكذا موادها الثانية الاسماء الاثني عشر التي يقال لها اصول اسماء العدد اعني لفظ واحد واثنين
وهكذا الى العشرة ولفظ مائة والف وهي متناهية ايضا لكن قد عرضت لتلك المواد هيئات غير
متناهية بضم بعضها الى بعض بمرات غير متناهية بالتركيب مثل خمسة عشر او بالعطف مثل احد وعشرون



وعشرون او التثنية او الجمع مثل مائتان والوف او شبه الجمع مثل عشرون وثلثون الى التسعين وهكذا
فحصلت اسماء غير متناهية بازاء معاني غير متناهية ولما امكن ان يقال انما يكون المعنى الثاني
غلطا لو اخذ التركيب اعم من ان يكون بتكرير المواد بان يكون حرف واحد جزءا من لفظين مثلا
او بعدم التكرير بان يكون حروف كل لفظ ممتازة عن حروف الآخر واما اذا قيد التركيب بعدم
التكرير فلا محالة يكون التركيبات العارضة للامور المتناهية متناهية وعدم تناهي اسماء العدد
انما نشأ من تكرر المواد اشار الى دفعه بقوله نعم لو قيد التركيب بعدم تكرير المواد لزم تناهي التركيبات
العارضة للامور المتناهية لكن لا داعي الى التزام هذا التقييد في الاستدلال بل لا صحة له بوجه كيف
يكون له داع ووجه صحة وكثير من الالفاظ الموضوعة كائن في مادته متكررة كالضرب بالنسبة الى
امثلته المختلفة والمطردة والقرب والرقب والقبر والعلم واللمع والملع ونحوها بل ليس من الالفاظ
الا ومادته متكررة كلها او بعضها فلو التزم هذا التقييد فاما ان يصح قوله الالفاظ اما بسائط او مركبة
منها او لا يتم التقريب والجواب عنه ثانيا منع بطلان اللازم اعني خلو اكثر المعاني عن الالفاظ الدالة
عليها فقولك في بيانه لمساس الحاجة الى التعبير عنها قلنا في دفعه لا حاجة بنا اى فينا او لنا الا الى
التعبير عما نتعقله ونريد افهامه للغير من المعاني وهو متناه وحاصله ان اردت بذلك القول انه مست
حاجتنا الى التعبير عن جميع المعاني فلا نسلم ذلك بل ما مس حاجتنا انما هو الى التعبير عن المعاني التي
نتعقلها ونريد افهامها للغير واما التي لا نتعقلها او نتعقلها ولكن لا نريد افهامها فلا حاجة بنا الى التعبير عنها
وهو ظاهر وان اردت انه مست الحاجة الى التعبير عما نتعقله ونريد افهامه فمسلم لكن لا يلزم منه بطلان
اللازم وانما يلزم لو كانت تلك المعاني خالية عن الالفاظ وهو ممنوع لانها متناهية فيجوز ان يوضع
لكل منها لفظ ولما امكن ان يقال ان تلك المعاني وان كانت متناهية لكنها زائدة على الالفاظ
فيلزم المحذور اشار الى دفعه بقوله وزيادته اى زيادة ذلك المتعقل على الالفاظ ليس بثبت
هو بفتحتين بمعنى الثابت او الدليل والجار على الاول زائد وعلى الثاني للملابسة اى ليست تلك
الزيادة ثابتة او ملابسة بدليل فلا تكون مسلمة لجواز ان يساوى المتعقلات الالفاظ او تنقص
منها فلا يلزم خلو شئ من ذلك عن اللفظ ولئن سلم اللام موطئة للقسم دخلت على الجملة لتأكيد
مضمونها اى واقسم بالله لئن سلم ان مساس الحاجة الى التعبير عن جميع المعاني او سلم زيادة
ما نتعقله ونريد افهامه على الالفاظ الموضوعة فمساس الحاجة اى فلا يلزم منه بطلان الخلو المذكور
لان مساس الحاجة الى التعبير عنها اى عن المعاني على الاطلاق اى سواء كان بالفاظ موضوعة لها
بخصوصها وباعتبار القدر المشترك بينها او بالفاظ حقيقة في بعضها مجاز في الآخر لا الى التعبير عنها بالفاظ
موضوعة لها على الانفراد اى بخصوصياتها اى ليس مساس الحاجة الى التعبير عن كل معنى منها بلفظ
موضوع له بخصوصه حتى يفوت الغرض فيلزم بطلان الخلو فيجوز ان يعبر عن بعضها بالالفاظ الموضوعة
للقدر المشترك بينها اى بين ذلك البعض وبين غيرها وتأنيث الضمير باعتبار كون البعض
عبارة عن المعاني كما نعبر عن زيد برجل الموضوع للقدر المشترك بينه وبين سائر الرجال بان يقال
مثلا وقت مجئ زيد جاء رجل وكذا يجوز التعبير عن بعضها بالفاظ موضوعة للبعض الآخر الذي
بينه وبين الاول مناسبة وعلاقة كي يعبر عن الرجل الشجاع بالاسد كما سيشير اليه وعلى
التقديرين لا يلزم فوات الغرض فلا يثبت بطلان اللازم اى الخلو المذكور ثم نقول عطف على
قوله والجواب عنه اولا الخ اى بعد ما اجبنا عن التمسك المذكور بمنع مقدماته بحيث عنه بجواب
آخر ونقول لهذا المتمسك انك مع قولك لو وقوع الاشتراك لست تقول بالفعل كما هو مذهبك
وليس يمكن ان تقول وانما نفى امكان القول بعد فعله سد الجميع الطرق على المتمسك بحيث لا يبقى له
مجال الى ان يتكلم بناء على خلاف مذهبه ايضا وضع مقول لكل من الفعلين بطريق التنازع لكل واحد
من جزئيات المعاني الغير المتناهية بخصوصه اى حال كون كل واحد ملابسا بخصوصه لفظا نائب فاعل
لوضع وذلك لان الوضع للشئ بخصوصه موقوف على تعقله اى تعقل ذلك الشئ مفصلا وقد عرفته

فوضع اللفظ لكل من الجزئيات الغير المتناهية بخصوصه موقوف على تعقل غير المتناهي مفصلا في زمان متناه
وتعقل غير المتناهي مفصلا في زمان متناه محال والموقوف على المحال محال فوضع اللفظ الواحد لمعان
غير متناهية محال وانما قال بخصوصه لان الوضع للشيء بعمومه يكفيه تعقل ذلك الشيء اجمالا فيجوز الوضع
لامور غير متناهية بهذا الطريق كما مر في الالفاظ الموضوعة بالوضع العام للمعاني المخصوصة لكن قد عرفت
ان المشترك لا بد ان يكون الوضع فيه على سبيل الخصوص والتفصيل فلا يجوز اشتراك لفظ بين
معان غير متناهية بل لا نقول عطف على قوله لست تقول بطريق الترقي اي بل انك مع القول بوقوع
المشترك لا تقول بالوضع اي بوضع لفظ واحد لكل جزئي من الموجودات بخصوصه فضلا عن ان تقول
بالوضع كذلك لكل جزئي من المعاني الغير المتناهية مطلقا وذلك لان الموجودات وان كانت متناهية
لكنها كثيرة جدا واكثرها غائب عنا فلا نتعقله على سبيل التفصيل حتى نضع لكل منها بخصوصه لفظا
فاذا لم يمكن ان يوضع لكل من المعاني الغير المتناهية بخصوصه لفظ فما وضع له اللفظ بخصوصه سواء كان
ذلك الوضع واقعا على الانفراد بان يوضع لمعنى واحد او الاشتراك بان يوضع لاكثر من واحد متناه
واذا كان المعاني مطلقا سواء نتعقلها ولا يزيد فهمها او لا غير متناهية اتفاقا لما عرفت ان العدد نوع منها
وهو غير متناه لزم ان يكون غير الموضوع له اي غير المعنى الذي وضع له اللفظ ولو بطريق الاشتراك
غير متناه لان المركب من المتناهي متناه يعني اذا كان ما وضع له كل لفظ بخصوصه عدة متناهية في نفسه
وكان جميع الالفاظ متناهية العدد كما زعم المتمسك يكون مجموع المعاني الموضوع لها مركبة من المتناهي
بعدة متناهية وما هو كذلك فهو متناه فمجموع المعاني الموضوع لها متناهية فاذا خرجناها من المعاني
الغير المتناهية مطلقا يبقى غير ما وضع له اللفظ منها غير متناه كما تقدم فيكون غير الموضوع له اللفظ اكثر
مما وضع له اللفظ لكون غير المتناهي اكثر من المتناهي بالضرورة فلزم على تقدير الاشتراك ايضا خلو اكثر المعاني
عن الالفاظ فانقلب دليلك عليك فهذا جواب بطريق المعارضة بالقلب وهي في الاصطلاح قلب السائل
دليل المعلل على خلاف مدعاه كما قالت المعتزلة رؤية الله غير جائزة لقوله تعالى لا تدركه الابصار
وعارضهم الاشاعرة بانها جائزة لقوله تعالى لا تدركه الابصار اذ لو لم تكن جائزة وممكنة لم يحسن التمدح
بسلبها مع ان الاية مسوقة لاجله وتحريرها ههنا لو وقع المشترك في اللغة كما زعمت لخلت اكثر المعاني
عن الالفاظ الدالة عليها واللازم باطل فالملزوم مثله اما بطلان اللازم فلما سبق من مساس الحاجة الى التعبير
عنها واما الملازمة فلان الالفاظ متناهية والمعاني غير متناهية كما ذكرت فلو وقع المشترك فاما ان
يكون شيء من الالفاظ مشتركا بين معان غير متناهية او يكون كل مشترك مشتركا بين معان متناهية
والاول محال لانه يتوقف على تعقل كل من الامور الغير المتناهية مفصلا وهو محال فتعين ان كل مشترك
فهو مشترك بين معان متناهية فاذا كانت معاني كل لفظ مشترك عدة متناهية في نفسها ومعنى كل
لفظ مفرد كذلك وهو ظاهر وكانت جميع الالفاظ متناهية العدة يكون جميع المعاني الموضوع لها متناهية
فيبقى الغير الموضوع لها من مطلق المعاني الغير المتناهية غير متناه وهو اكثر من الموضوع لها بلا شبهة فثبت
الملازمة فالدليل الذي اقمته على وقوع المشترك يقوم بعينه على عدم وقوعه فبطل استدلالك ولزمك
الاعتراف بان كثيرا من المعاني مما لم يوضع له لفظ بخصوصه بل اكتفي في تفهيمه والتعبير عنه بالوضع للقدر
المشترك بينه وبين غيره وتعيين المراد اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو انه لا يصح الاكتفاء في التعبير
عن المعاني بالوضع للقدر المشترك بينها لانه محتمل لكل من تلك المعاني فلا يتعين المعنى المراد منها عن غيره
وحاصل الجواب ان المراد وان لم يتعين بنفس اللفظ الموضوع للقدر المشترك لكنه يتعين بامور اخر منضمة اليه
اما باضافته اي اضافة القدر المشترك الى محله كرائحة المسك حيث كانت الرائحة موضوعة للقدر المشترك
بين اصناف الروائح ولما اردت التعبير بها عن رائحة المسك اضفتها الى محلها الذي هو المسك فتعين المراد
بالاضافة او بوصفه اي وصف القدر المشترك بصفة مختصة ببعض افرادها كرائحة طيبة حيث تعين
بتوصيفها بالطيبة ان المراد ما هي ضد الكريهة او باضافته الى صفة محله اي الى صفة مختصة بمحل القدر المشترك
كرائحة الحلاوة اذا اردت بها رائحة العسل مثلا او بقرينة خارجة عن المحل اي ليست عين المحل ولا حالة

ولا حالة فيه كما تقول اذا جاء زيد جاء رجل وتريد بالرجل زيدا بدلالة قرينة الحال كان يعلم ان ما سواه
من افراد الرجل لم يجئ او اكتفي في التفهيم والتعبير بالفاظ مجازية بان توضع عدة الفاظ لعدة
معان وتستعمل في البواقي بطريق التجوز لعلاقة بينهما مع قرينة مانعة عن الحقيقة ومعينة للمراد
فاذا اكتفي على تقدير الاشتراك بالوضع للقدر المشترك او بالفاظ مجازية فليكتف بذلك على
تقدير الانفراد حتى لا يلزم فوت غرض التعبير عن المراد لا يقال على تقدير وضعه للقدر المشترك
بينهما لا يكون حقيقة في شيء منهما لان اطلاق العام على الخاص من اقسام المجاز فلا يحسن المقابلة
بين الاكتفائين لانا نقول اذا اطلق العام واريد به الخاص من حيث خصوصه كان مجازا واما
ان اطلق عليه باعتبار عمومه اي باعتبار ما فيه من معنى العام ويستفاد الخصوصية من القرائن
حالية او مقالية فهو حقيقة اذ لم يطلق الا على معناه ولذلك اذا حمل العام على الخاص بحسب معناه
كان حقيقة ايضا كقولك الانسان حيوان [illegible] وقد يتمسك ايضا اي كالمتمسكين السابقين على
وجود المشترك ووقوعه في اللغة بانه لو لم يكن واقعا لكان اطلاق الوجود اي لو لم يكن واقعا
لما كان لفظ الوجود مشتركا بين وجودي الواجب والممكن ولو لم يكن مشتركا بينهما لكان اطلاقه
على الواجب والممكن كان يقال الواجب موجود والممكن موجود اما بالاشتراك المعنوي بان يكون
موضوعا للقدر المشترك بينهما او بالحقيقة والمجاز كان يكون حقيقة في الواجب ومجازا في الممكن
وكلاهما ممتنع فكذا عدم كون الوجود مشتركا فثبت وقوعه فهذا استدلال باشتراك الوجود
على وجود الاشتراك بيان اللزوم ان صحة يعني ان الوجود صحيح الاطلاق على كل من الواجب والممكن
وليس بمجاز في الجميع بالاتفاق وصحة اطلاق اللفظ على معنى متعدد على سبيل البدل اذا تحقق
انه ليس مجازا في الجميع رفع للايجاب الكلي اي ليس بمجاز في كل واحد من المتعدد سواء لم يكن
مجازا في شيء منها او كان مجازا في البعض دون الاخر منحصرة في ان يكون ذلك اللفظ موضوعا
لكل واحد منه اي من المتعدد او للقدر المشترك بين وحدانه بضم الواو وسكون الحاء جمع
واحد وقد يجيء احدان بالهمزة ايضا اي بين احاده او لبعضها اي لبعض الوحدان الذي بينه وبين
الباقي علاقة فالاول اي الموضوع لكل واحد من المتعدد الاول اي المشترك اللفظي والثاني
اي الموضوع للقدر المشترك الثاني اي المشترك المعنوي والثالث اي الموضوع لما بينه وبين الباقي
علاقة الثالث اي الحقيقة والمجاز وانما زاد لفظ الصحة لان مطلق الاطلاق ليس بمنحصر في الثلثة
لجواز ان يكون غلطا كان يقال خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لا يقال المنقول صحيح الاطلاق
على كل من معنييه مع انه خارج عن تلك الاقسام فينتقض الحصر به لانا نقول انه حقيقة في المعنى الاول
مجاز في الثاني بحسب اللغة وحقيقة فيه مجاز في الاول بحسب العرف فهو مندرج في القسم الثالث
كما مر فاذا انتفى احد الاقسام كالمشترك اللفظي لزم ثبوت احد القسمين الباقيين بالضرورة
فثبت الملازمة المذكورة وبيان امتناع اللازم ان اطلاق الوجود في شيء من وجودي الواجب والممكن
لو كان بطريق المجاز لصح نفيه عنه لانها اي صحة النفي من لوازم المجاز اي يلزمه ان يصح نفيه عن
المعنى المجازي بانه ليس بموضوع له او ان معناه الحقيقي ليس بصادق عليه مثلا اذا قلنا بعد رؤية
زيد الشجاع رأيت اسدا بتجوز الاسد للشجاع بعلاقة المشابهة صح ان يقال زيد ليس باسد
بمعنى ان لفظ الاسد ليس بموضوع له او ان معناه وهو الحيوان المفترس ليس بصادق عليه مع انه
لا يصح ان يقال وجود الواجب ليس بوجود او الواجب ليس بموجود وكذا في الممكن فيثبت امتناع
كونه حقيقة في احدهما مجازا في الاخر ولو كان موضوعا للمعنى المشترك بين وجودي الواجب والممكن
لزم وجوب وجود الممكن او امكان وجود الواجب وكلاهما محال كما تعرف فثبت امتناع هذا القسم
ايضا وانما لزم ذلك لانه اي ذلك المعنى الذي وضع له الوجود على تقدير الاشتراك بين الواجب والممكن
لا يكون عين ذاتيهما وحقيقتيهما لان كون الشيء الواحد عينا لكل من شيئين اخرين يستلزم اتحادهما وصحة
حمل كل منهما على الاخر بان يقال ذات الواجب ذات الممكن وبالعكس واللازم باطل لتباين الذاتين بالضرورة

فبطل العينية ولا يكون جزءها لامتناعه اي الجزء في الواجب لاستلزامه الاحتياج الى الغير المنافي لوجوب الوجود لو فبطل كونه جزءا من كل منهما واما كونه جزءا من الممكن دون الواجب فلم يذهب اليه احد مع انه ينافي ما فرض من الاشتراك فاذا بطل هذه الاحتمالات فيكون اي الوجود صفة لهما زائدة عليهما ضرورة ان الشيء المطلق على آخر اما ان يكون عينه او جزءه او صفة زائدة عليه كما فاذا بطل الاولان تعين الثالث متحدة فيهما بالماهية والا اي ان لم يكن متحدة بان يكون الوجود القائم باحدهما ماهية والقائم بالآخر ماهية اخرى لم يكن الصفة التي هي الوجود مشتركة بينهما وهو خلاف المفروض فاذا كان صفة متحدة فيهما فان كانت اي تلك الصفة واجبة فالاول اي فيلزم وجوب الممكن والا اي ان لم يكن واجبة بل ممكنة فالثاني اي فيلزم امكان الواجب لانه اذا كان الوجود متحدا فيهما يكون صفته من الوجوب او الامكان مشتركا فيهما فيلزم ما يلزم وكلاهما اي كل من اللازمين محال لان وجوب الوجود عبارة عن كونه بحيث يمتنع عدمه لذاته وامكان الوجود عن كونه بحيث يجوز وجوده وعدمه لذاته وهما متنافيان فلو كان الواجب ممكنا او الممكن واجبا يلزم اجتماع المتنافيين او تخلف مقتضى الذات عنها وكلاهما بين الاستحالة والجواب عن هذا التمسك ان ليس معنى الاشتراك اي اشتراك الواجب والممكن في صفة الوجود او كون الوجود مشتركا بين الواجب والممكن الا ان في الواجب شيئا ووجودا خاصا وفي الممكن شيئا ووجودا خاصا آخر يصدق على كل منهما مفهوم الوجود المطلق وهو التحقق والثبوت يعني ليس معنى الاشتراك اشتراك شخص الوجود بينهما بمعنى ان الوجود الواحد بالشخص قائم بكل منهما بل اشتراك نوع الوجود بمعنى ان فردا منه قائم بالواجب وفردا آخر قائم بالممكن ولا يلزم من اشتراك الشيئين اي في امر او كون امر مشتركا بين الشيئين بهذا المعنى اي اشتراكا ملابسا بمعنى انه قام بكل منهما فرد من ذلك الامر اتحادهما في الوجوب او الامكان الذي هو صفة الامر المشترك فيه حتى يلزم من اشتراك الواجب والممكن في الوجود او من كون الوجود مشتركا بينهما اتحادهما في الوجوب او الامكان فيلزم امكان الواجب او وجوب الممكن فان كثيرا من المعاني المشتركة بين الاشياء بعض افرادها واجبة وبعضها ممكنة كالعالم والمتكلم وغير ذلك مثل القادر والمريد فان مفهومي العالم والمتكلم مثلا وهما ذات ثبت له العلم وذات ثبت له التكلم مشتركان بين الواجب تعالى والممكن مع ان بعض افرادهما وهو العالم والمتكلم في الواجب تعالى واجبان لاقتضاء ذاته اياهما والبعض الآخر وهو العالم والمتكلم في الممكن ممكنان لعدم اقتضاء ذاته اياهما فلما كان مظنة ان يقال هذا انما يتم لو كان مثل العالم والمتكلم مشتركا معنويا وليس كذلك بل هو مشترك لفظي اشار الى دفعه وادعاء الاشتراك اللفظي في الجميع اي جميع ما يطلق على الواجب والممكن من العالم والمتكلم وامثالهما اي ادعاء كون كل منهما مشتركا لفظيا بين ما في الواجب وما في الممكن خروج عن الانصاف اذ لا يفهم من العالم بحسب العرف واللغة الا ذات ثبت له العلم مطلقا واطلاقه على كل من الواجب والممكن من قبيل اطلاق الاعم على الاخص ولذا ترى من ينكر الاشتراك المعنوي في الوجود كالشيخ الاشعري ومن تابعه يعترف به في العالم والمتكلم ونحوهما وتحرير الجواب انه ان اراد بقوله فيكون صفة لهما متحدة فيهما الاتحاد الشخصي فهو ممنوع بل هو باطل ضرورة ان المعنى الواحد الشخصي لا يقوم بمحلين متغايرين في قوله والا لم يكن مشتركا بينهما قلنا ممنوع اذ المراد بالاشتراك ليس الا ان في الواجب شيئا وفي الممكن آخر يصدق على كل منهما مفهوم الوجود وان اراد الاتحاد النوعي فهو مسلم لكن قوله فان كانت واجبة فالاول والا فالثاني ممنوع لجواز ان يكون اتصافهما بالوجوب والامكان في بعض الافراد دون الآخر كيف لا يكون خروجا عن الانصاف او كيف يتم الدليل وما ذكره من الدليل مستلزم لنفي الاشتراك المعنوي اي تركه مطلقا اي سواء كان فيما يطلق على الواجب والممكن او لا بان يقال مثلا الانسان ليس بمشترك معنوي والا لكان مفهوم الانسان مشتركا بين الافراد كزيد العالم وعمرو الجاهل ولو كان مفهوم الانسان مشتركا بين الافراد لكان

متحدا فيها بمعنى ان الانسان في بعضها هو الانسان في الآخر والا اي لو اختلف فيها بان يكون الحاصل في البعض غير الحاصل في الآخر لم يكن مفهوم الانسان مشتركا بين الافراد اذ الاختلاف ينافي الاشتراك وقد فرضناه مشتركا هف فلو كان متحدا فيها فان كان مقارنا للعلم ومتصفا به لزم عالمية الجاهل اي كون الفرد الجاهل كعمرو مثلا عالما لتحقق ذلك المفهوم في ضمنه والا اي وان لم يكن مقارنا للعلم بل للجهل لزم جاهلية العالم اي كون الفرد العالم كزيد مثلا جاهلا لما مر فيلزم اجتماع العلم والجهل في فرد وهو محال وهذا المحال انما لزم من كون الانسان مشتركا معنويا فهو محال ايضا وكذا يقال لو كان مفهوم الفرس مشتركا بين الافراد لكان متحدا فيها والا لم يكن مشتركا فان كان مقارنا للسواد لزم اسودية الابيض والا لزم ابيضية الاسود وهو محال وقس على هذا فيلزم ارتفاع الاشتراك المعنوي راسا وهو باطل قطعا فهذا اشارة الى النقض الاجمالي لذلك الدليل بعد منع مقدماته باجراء خلاصته فيما ثبت فيه الاشتراك المعنوي قطعا فان قال المتمسك في دفع الاعتراض عن دليله مرادي انه اي الوجود لو كان متحدا فيهما اي في الواجب والممكن لم يختلفا بلوازم ذات الوجود اي بالامور التي يمتنع انفكاكها عن ذاته مثلا الوجوب والامكان فان احدهما لازم لذات الوجود لا بالعوارض المفارقة كما ذكرتم من مثل العلم والجهل والسواد والبياض اذ لا يلزم من اتحاد الافراد في المفهوم المشترك اتحادها في تلك العوارض لجواز افتراقها عن المعروض بخلاف اللوازم لان لازم الشيء لا يتخلف عنه ففي اي فرد وجد المفهوم وجد فيه لازمه وخلاصته تحرير الدليل بان فيه مقدمة مطوية والمراد انه لو كان متحدا فيهما لم يختلفا بلوازم ذات الوجود فان كان لازمها الوجوب لزم وجوب الممكن وان كان الامكان لزم امكان الواجب لامتناع تخلف مقتضى الذات عنها فح اندفع المنع وهو ظاهر وكذا النقض لكون العلم والجهل ونحو ذلك من العوارض المفارقة لمفهوم الانسان المشترك بين الافراد لا من لوازمه فلا يجري خلاصة الدليل في مثل الانسان اجبناه جزاء للشرط اي ان قال كذلك اجبناه بان مرادك من ذات الوجود ان كان نفس الوجود المشترك اي الماهية الكلية للوجود المشترك بين الواجب والممكن فملازمتك اعني لو كان متحدا فيهما لم يختلفا بلوازم ذات الوجود مسلمة بناء على ان مقتضى الماهية لا يتخلف عنها في اي فرد وجدت لكن لا يجدي اي لا يعطي هذا لبطلان وفائدة لان الوجوب او الامكان ليس لازم هذا المفهوم المشترك حتى يتحد الواجب والممكن فيه فيلزم وجوب الممكن او امكان الواجب بل هو مقتضى ذات ما صدق عليه المفهوم المشترك كوجود الواجب تعالى ووجود الممكن فان الوجوب مقتضى ذات الاول ولازمه والامكان مقتضى ذات الثاني ولازمه واما بالنسبة الى الوجود المطلق فكل منهما عرض مفارق كما ان كلا من السواد والبياض عرض مفارق لمطلق الانسان مع كون الاول لازما للحبشي والثاني للرومي وان كان المراد ذات ما صدق عليه اي ماهيته الخاصة او اعم من ذات الوجود المشترك ومن ذات ما صدق عليه فالملازمة ممنوعة اذ لا يلزم من الاتحاد في الماهية الكلية الاتحاد فيما هو لازم بعض افراده حتى يلزم من اتحاد الواجب والممكن في مطلق الوجود اتحادهما في الوجوب او الامكان الذي هو لازم الواجب او الممكن فان الجسم مشترك معنى اي من حيث المعنى وهو الجوهر القابل للابعاد الثلثة بين الحيوان والجماد متحد فيهما خبر ثان لان مع ان ذات الحيوان تقتضي وتستلزم الادراك ولو بطريق الاحساس وذات الجماد كالحجر والشجر تقتضي عدمه اي عدم الادراك مطلقا فالحيوان والجماد متحدان في مطلق الجسم مع انهما لم يتحدا فيما هو لازم بعض افراده من الادراك او عدمه وكذا الكلي كليا ذاتيا كان او عرضيا بالنسبة الى افراده اي يختلف افراده باعتبار اللوازم مع اتحادها فيه لكون كل من تلك اللوازم عرضا مفارقا لذلك الكلي لا لازما وتحرير الجواب ان الذات يطلق على معنيين احدهما حقيقة الشيء وماهيته الكلية والآخر ما صدق هو عليه من الافراد فيقال ذات الانسان كذا اي حقيقته وذاته كذا اي افراده كزيد وعمرو فان اراد ذلك المستدل بذات الوجود حقيقة الوجود وماهيته الكلية فقوله لو كان متحدا فيهما لم يختلفا بلوازم ذات

الوجود مسلم لعدم تخلف مقتضى الذات عن الذات لكن نقول ان اعتبر ح هناك مقدمة اخرى هي ان لازم ذات الوجود اما الوجوب او الامكان منعنا تلك المقدمة لجواز ان لا يكون شيء منهما لازما لمطلق الوجود بل عرضا مفارقا له يثبت له في بعض الافراد دون الآخر وان لم يعتبرها منعنا التقريب اذ الاوضح من دليل ح انه لو كان الوجود مشتركا معنويا فعلى تقدير كون لازمه الوجوب يلزم الوجوب للممكن وعلى تقدير كون لازمه الامكان يلزم امكان الواجب ولا يلزم من هذا الملازمة المطلوبة اعني لو كان الوجود مشتركا معنويا لزم امكان الواجب او وجوب الممكن في نفس الامر لجواز ان يكون تقدير لزوم شيء منهما لذات الوجود تقديرا محالا وان اراد ما صدق عليه الوجود فذلك نقول ممنوع اذ يجوز ان يتحد امران ذاتيا كان او عرضيا في شيئين يقتضي كل منهما لازما يمتنع للآخر بان يستند اللازمان الى التشخيصين المختلفين دون الماهية المشتركة فيجوز ان يختلف الواجب والممكن بوجوب الوجود او امكانه مع اتحادهما في مطلق الوجود وفي قوله وكذا كل كلي بالنسبة الى افراده اشارة الى رد من قال ان تمام الجواب مبني على كون مطلق الوجود كليا مشككا مقولا على حقيقتين مختلفتين كنوع وجود الواجب ونوع وجود الممكن بانه يتم لو كان الوجود طبيعة نوعية مقولة على الافراد الشخصية بالتواطي كوجود الواجب والممكن فان قلت الامكان لازم لذات نفس الوجود المشترك ومقتضى له لان مطلق الوجود صفة للموجود والصفة محتاجة الى الموصوف بالضرورة وكل ما هو محتاج الى الغير فهو ممكن لا محالة قلت كل من الوجوب والامكان قد يعتبر بالنظر الى وجود الشيء وثبوته في نفسه كوجوب الله تعالى وامكان زيد بمعنى ان وجوده تعالى في نفسه ضروري وعدمه ممتنع وان وجود زيد في نفسه ليس بواجب ولا ممتنع وقد يعتبر بالنظر الى ثبوته للغير كوجوب علم الله تعالى وممتنع العدم عنه ووحدته وامكان عمى زيد وكتابته بمعنى ان العلم والوحدة ضروري الثبوت لذاته تعالى لا بمعنى انه ضروري الثبوت في نفسه وان العمى والكتابة ممكن الثبوت لزيد اي ثبوته له ليس بواجب ولا ممتنع لا بمعنى انه ممكن الثبوت في نفسه اذا عرفت هذا فالمراد بوجوب الوجود او امكانه ههنا هو وجوبه او امكانه بالنظر الى ثبوته للموجود لا بالنظر الى ثبوته في نفسه والا فعلى تقدير كونه واجبا يلزم ان يكون واجبا لذاته وحقيقته وبطلانه اظهر بل الواجب الوجود في نفسه هو ذات الواجب تعالى وتقدس لا غير فح يندفع السؤال لان اللازم مما ذكرت هو لزوم الامكان لمطلق الوجود بالنظر الى ثبوته في نفسه ونحن لا نمنعه وانما نمنع لزوم الامكان لمطلقه او الوجوب له بالنظر الى ثبوته للموجود وهو ليس بلازم لجواز ان يكون امكان الثبوت في نفسه لازما له وكل من امكان الثبوت للغير ووجوبه عرضا مفارقا له واثبات اللزوم بين لزومي الامكانين اصعب من خرط القتاد وسلمنا ذلك لكن اللازم منه ان يكون الوجود ممكن الثبوت للواجب تعالى ايضا بالنظر الى ذات الوجود وهو لا ينافي كونه واجب الثبوت نظرا الى ذات الواجب واقتضائه اياه واما في الممكن فهو ممكن الثبوت بالنظر الى ذات الممكن كما كان كذلك بالنظر الى ذاته وهذا ملخص ما قاله الشريف العلامة في حاشية المختصر ان اريد بوجوب الصفة في الواجب ان تلك الصفة واجبة بذاتها فهو ممنوع كيف والوجوب الذاتي ينافي الصفة لاحتياجها الى الموصوف وان اريد ان تلك الصفة واجبة لذات الواجب تعالى بمعنى ان ذاته تقتضيها اقتضاء تاما فهو صحيح وعلى هذا فامكانها في الممكن بمعنى ان ذاته لا يقتضيها كذلك ولا استحالة في كون الصفة الممكنة في نفسها الواحدة بالحقيقة ثابتة لذاتين يقتضيها احدهما دون الآخر فظهر ان الاختلاف في الوجوب والامكان لا يمنع الاشتراك المعنوي لانهما راجعان الى ذات الواجب والممكن واللازم ح اختلاف الذاتين لا الصفة ولعله للاشارة الى هذه الابحاث قال فتدبر فاحسن التامل في هذا المقام والله الموفق قال بعض المهرة جمع ماهر بمعنى الحاذق والباهر القول بان العالم والمتكلم واجبان في القديم الذي هو الواجب تعالى وتقدس كما قال شارح المختصر في هذا المقام لا يخلو عن تعسف اي تكلف ووجهه اي وجه كونه تعسفا غير ظاهر ولعل وجهه ان هذا القول يوهم كون العالم والمتكلم صفتين قائمتين بالقديم وليس كذلك بل هما عينه وان الصفة هي العلم والتكلم وانما قال تعسف دون



باطل لانهما وان كانا عينه بالذات لكنهما غيره بالاعتبار والمفهوم فبهذا الاعتبار يصح الظرفية او يوهم كون العلم والتكلم في القديم واجبين لذاتهما وفي انفسهما وهو باطل لاستلزامه تعدد واجب الوجود بل الواجب لذاته انما هو ذات القديم واما العلم والتكلم وغيرهما من سائر الصفات فهي واجبة الثبوت لذات القديم ولم يقل باطل لامكان ان يحمل الواجب على الواجب لغيره لا على الواجب في ذاته لكن يرد على الاول انه ليس له وجه تخصيص بذلك القول لانه يجري ايضا في قولهم العالم والمتكلم ممكنان في الحادث الا ان يكون من قبيل الاكتفاء وعلى الثاني انه يجري ايضا في قولهم الوجود واجب في القديم فلا وجه للتخصيص ايضا فائدة اختلف القائلون بوقوع المشترك في انه هل يقع في القرآن اولا والاصح انه قد وقع لقوله تعالى ثلثة قروء وهو مشترك بين الطهر والحيض وقوله تعالى والليل اذا عسعس وهو مشترك بين اقبل وادبر وقال المخالف ان وقع في القرآن فاما ان يقع مبينا او غير مبين وكلاهما باطل اما وقوعه مبينا فلانه يلزم التطويل بلا فائدة لامكان بيانه بمنفرد لا يحتاج الى البيان فلا يطول واما وقوعه غير مبين فلانه لا يفيد وحاصله لزوم ما لا حاجة اليه او ما لا يفيد وكلاهما نقص يجب تنزيه القرآن عنه والجواب لا نم ان وقوعه غير مبين لا يفيد لانه يفيد فائدة اجمالية كما في اسماء الاجناس ثم له في الاحكام خاصة فائدة وهي الاستعداد للامتثال اذا بين فانه يطيع بالعزم على الامتثال وان الاستعداد كما يعصي بخلافه ولا نسلم ايضا ان وقوعه مبينا تطويل بلا فائدة لانه تفصيل بعد الاجمال فيكون المعنى اوقع في النفس تمسك منكر الاشتراك بانه لو وقع لانتقض وبطل غرض الواضع من وضعه وهو افهام المعنى المراد بالتفصيل اي بخصوصه لما عرفت مرارا ان اللفظ اذا كان مشتركا يكون نسبة المعنيين اليه على السوية فعند اطلاقه لا يتعين شيء منهما بان يراد منه وما يعود ويرجع الى موضوعه اي الى ما وضع هو لاجله بالنقض والابطال وحاصله ان كل ما هو ينقض ويبطل بالاعادة ما اثبت هو له والغرض منه فهو ممتنع من العاقل لما ان ذلك عبث محض فضلا عن الحكيم اي فضل ذلك وبقي عن الحكيم فضلا اي ممن له حكمة وعلم كامل بالمصالح في افعاله فعدم صدور ذلك عنه بالطريق الاولى ولا شك ان الواضع حكيم سواء كان هو الله سبحانه وهو ظاهر او غيره لان وضع هذه اللغات على اللطائف الكثيرة والدقائق الغزيرة لا يتأتى الا من حكيم له اطلاع عليها قالوا وما يظن به الاشتراك اللفظي فاما حقيقة ومجاز بان يكون موضوعا لاحدهما ويستعمل في الآخر وكثر ذلك فاشبه المعنى المجازي بالحقيقي فظن انه مشترك بينهما واما متواطئ لكونه موضوعا للقدر المشترك بينهما فاستعمل فيهما فظن الاشتراك بينهما والجواب منع الملازمة اعني لو وقع المشترك لانتقض غرض الواضع وانما يلزم ذلك الانتقاض لو لم يكن الغرض من وضع المشترك انفهام المعنيين معا بل انفهام الواحد منهما وهو ممنوع واما اذا كان الغرض ذلك فلا نقض لان مجموعهما منفهم بالتفصيل وان كان لا انفهام الواحد منهما بالاجمال ولا يخفى ان الظاهر من وضع اللفظ واطلاقه تفهيم المعنى المراد لا تفهيم المعنى مطلقا والمراد به احد المعنيين لا مجموعهما فلذا بادر الى التسليم بقوله ولو سلم ان الغرض تفهيم المراد الذي هو احدهما فلا نسلم الملازمة ايضا اذ لا نسلم ان الغرض من الوضع مطلقا اي في جميع الالفاظ منفردا كان او مشتركا هو افهام المراد بالتفصيل حتى يلزم نقض الغرض على ذلك التقدير لم اللام حرف جر وم مخفف ما الاستفهامية اي لاي سبب لا يجوز ان يكون الغرض في البعض الانفهام التفصيلي كما في وضع الالفاظ المنفردة بالقياس الى نفس معانيها كزيد وانه بالنسبة الى نفس معناه وفي بعضها الانفهام الاجمالي كما في الالفاظ المشتركة والالفاظ المنفردة بالقياس الى افراد معانيها ومن هذا القبيل ما مثله بقوله كما ان المستعمل كثيرا ما يستعمل اللفظ الكلي اي الموضوع للقدر المشترك مريدا به بعض افراده بلا اقامة دلالة اي قرينة دالة على خصوصه اي خصوص ذلك البعض لحصول مقصوده اي مقصود المستعمل بالاجمال كما ان يقال عند التحذير اي تحذير شخص عن السبع جاء سبع لان مراد القائل بالسبع

قوله فضلا قال السيد السند في حاشية الكشاف ما حاصله انه مصدر
يتوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنفي الادنى واستبعاده من الوقوع
على نفي الاعلى واستحالته اي عدم امكان الاعلى فيقع بعد نفي اما صريحا كقولك
فلان لا يعطي الدرهم فضلا عن الدينار

هو الفرد المعين من افراده لكنه اجمله ولم ينصب قرينة دالة على خصوصه لحصول مقصوده وهو احتراز المخاطب
بهذا القدر لانه اذا سمع مجيء السبع يحترز البتة اي سبع كان او لمانع من تفهيم الخصوص كانتفاء امكان
ان ينكر ارادة هذا الشخص لدى الحاجة بيانه انك اذا اردت ان تحكم على شخص بما يكرهه كالحكم على
زيد بانه جاهل او فاسق فربما يمس الحاجة الى ان تنكر ارادة ذلك الشخص لداع كان يسمع كلامك
فينكسر منه قلبه او يعرض له الخصومة او نحو ذلك فهذا الانكار انما يتأتى لك لو عبرت عنه بلفظ دال عليه
اجمالا محتمل له ولغيره كان تقول بعض الانسان او بعض الرجل جاهل او فاسق واما اذا عبرت عنه
بما يدل عليه بخصوصه كزيد جاهل فلا يمكن ذلك فانتفاء امكان الانكار المذكور مانع عن تفهيم الخصوص
او غير ذلك من الاغراض كادعاء تعين المراد او تعظيمه بالابهام او تحقيره به او نحو ذلك فلما جاز ان يكون
الغرض من الاستعمال تفهيم المراد على الاجمال فليجز ان يكون الغرض من الوضع ايضا ذلك ولو سلم
ان الغرض من الوضع مطلقا هو انفهام المراد بالتفصيل فلا نسلم عدم المرجح اي فلا نم الملازمة ايضا
وانما تتم لو لم يوجد مرجح للمعنى المراد على غيره اصلا وهو ممنوع فانه اي المرجح لا ينحصر في الوضع حتى اذا استوت
نسبة الوضع الى المعنيين كما في المشترك لا يترجح احدهما على الآخر بل في الاغلب يكون المرجح للمراد
القرائن الخارجة عن الالفاظ حالية كانت او مقالية اذ لو انحصر المرجح فيه اي الوضع لامتنع المجاز
بل استعمال الالفاظ الكلية اي استعمال الالفاظ الموضوعة للمعاني الكلية المشتركة بين الجزئيات كالانسان
والرجل وارادة جزئي من جزئياتها اي جزئيات معانيها فان انفهام المعنى المجازي وترجحه على الغير
ليس بالوضع لعدم وضع اللفظ له بل انما هو بالقرينة الخارجية وهو ظاهر وكذا انفهام الجزئي بخصوصه
من اللفظ الموضوع للكلي ليس بالوضع اذ لم يوضع اللفظ له بل للكلية ولا دلالة له على تفاصيل ما تحته
ولا يقصد بنفسه ذلك بل ينفهم منه او يحمل وان التفصيل والخصوص فانما ينفهم بالقرائن الخارجية
فلو انحصر المرجح في الوضع لامتنع المجاز وكذا استعمال تلك الالفاظ وارادة جزئي من جزئياتها مع ان
المجاز وذلك الاستعمال مما هو شائع الوقوع فاذا جاز ان يكون المرجح القرائن الخارجية فعلى تقدير
وقوع المشترك لا يلزم انتقاض الغرض لان خصوص المراد وان لم ينفهم من نفس اللفظ لكنه يجوز
ان ينفهم منه بانضمام القرائن وكيف ينكر احد وضع العقلاء الحكماء الاعلام جمع علم مفعول الوضع التي
سبق لها اي لكل منها وضع لتشخيص واحد بل اوضاع الاشخاص عديدة كاحمد ومحمد وغير ذلك
اي لا ينكر احد وضعهم لتلك الاعلام لمن يريدون تسميته من ابنائهم او بناتهم او نحوهما فيكون تلك
الاعلام مشتركة بين المعاني السابقة واللاحقة مع القطع بان غرضهم من وضعها فهم مسمياتها بخصوصها
ولو صح تمسكهم اي تمسك منكري الاشتراك بما ذكر لامتنع هذا الوضع من العقلاء الحكماء اذ يجري فيه
ان يقال لو وقع هذا الاشتراك منهم لانتقض غرض الوضع وهو انفهام المراد بالتفصيل من اللفظ
وما يعود على موضوعه بالتفصيل فهو ممتنع من العاقل فضلا عن الحكيم مع ان هذا الاشتراك منهم لا ينكره
احد فالتمسك المذكور ليس بصحيح فهذا جواب بطريق النقض الاجمالي كما ان ما سبق بطريق المنع
وقد يقال في الاستدلال على عدم وقوع المشترك ان الاشتراك لو وقع لربما ادى الى مفاسد فوتية
ولو كان مقارنا للقرينة اذ قد يذهل عنها وكل ما هو كذلك فممتنع ان يصدر عن الواضع الحكيم مثل
ان يقول اي ذلك مثل الشاهد به الواقعة وقت ان يقول الوالي لمواليه جمع مولى وهو يطلق على العبد
وعلى سيده والمراد هنا الاول اقلعوا امر من القلع اي انتزعوا عين فلان ومراده بالعين عيب
بجلده اي في جلد فلان بدلالة قرينة اي قولا او ارادة ملابسة بنصب قرينة دالة على المراد
فيذهلوا عنها اي فيغفل الموالي عن تلك القرينة ويفهموا من العين الباصرة التي ليست بمراد
للوالي فيقلعوها اي باصرة فلان يقال بالجلد عين وهي اي العين آفة وهو اي جمع دائرة صغيرة
جمع صغيرة وذلك اي ان يوجد العين بهذا المعنى في الجلد عيب فيه فالوالي اراد بالعين في هذا
القول المعنى المذكور ومقصوده اعانة لفلان بازالة عيبه ونصب قرينة على ذلك لكن الموالي
لغفلتهم عن القرينة فهموا من العين معنى الباصرة فقلعوها فانقلبت الاعانة الجزئية الى الاهانة



الاهانة الكلية وما ذلك الا لاشتراك العين بينهما والجواب انا اذا اشترطنا في استعمال المشترك
نصب القرينة ملابسا بحسب فهم السامع اي بمقداره بمعنى ان فهمه ان كان قويا فيشترط نصب
القرينة في الجملة وان كان متوسطا فنصب القرينة الظاهرة وان كان ادنى فنصب اظهر القرينة
مع التأمل فيها اي في تلك القرينة لا يقع مثل هذا الغلط لتعين المعنى المراد حينئذ عند السامع
وبدونه اي بدون التأمل على تقدير عدم الاشتراك اذا جوز المجاز والنقل كما جوزهما منكروا
الاشتراك وكل من الظروف الثلثة متعلق بقوله لا يندفع المحذور اعني مثل الفساد المذكور
لاحتياج كل من المجاز والنقل الى القرينة كما عرفت كما اذا قيل للسامع اذهب الى الاسد مرادا
به الرجل الشجاع الذي هو المعنى المجازي ونصب قرينة دالة عليه فيذهب السامع الى السبع
الذي هو المعنى الحقيقي لعدم تأمله في القرينة فيفترسه اي يفترسه السبع ويهلكه وفساد
قلة التأمل عظم بعيدا من ان يحيط به نطاق البيان اي البيان الذي كالنطاق وهو بالكسر
ما يشد به الانسان وسطه سواء كان الاشتراك واقعا اولا وخلاصة الجواب ان من قال
بوقوع الاشتراك يشترط فيه نصب قرينة مناسبة لفهم السامع والتأمل فيها فعند تحقق
هذا الشرط لا يؤدي الى مفسدة من المفاسد وانما يؤدي اليها عند فقدان هذا الشرط وهو
لا يقتضي امتناع الاشتراك والا لامتنع المجاز والنقل ايضا لوجود مثل تلك المفاسد فيهما
مع ان منكري الاشتراك معترفون بوقوعهما المقام الثاني من مقامي الاشتراك الذين وقع
فيهما الخلاف استعماله اي استعمال المشترك في المعنى اعلم ان للمشترك احوالا الاول
اطلاقه على كل من المعنيين على سبيل البدل بان يطلق تارة ويراد به هذا ويطلق تارة
اخرى ويراد به ذاك ولا نزاع في صحته وفي كونه حقيقة سواء كان بين المعنيين تناف اولا
الثاني اطلاقه على احد المعنيين لا على التعيين بان يراد به في اطلاق واحد هذا او ذاك مثل رأيت
عينا اي ذهبا او شمسا والبس ثوبك جونا اي اسود او ابيض وليس في كلام القوم ما يشعر باثبات
ذلك او نفيه الا ما يشير اليه كلام المفتاح من ان ذلك حقيقة المشترك عند التجرد عن القرائن
الثالث اطلاقه على مجموع المعنيين بان يراد به في اطلاق واحد المجموع المركب من المعنيين بحيث
لا يفيد ان كلا منهما مناط الحكم الرابع اطلاقه على كل واحد منهما بان يراد به في اطلاق واحد هذا
وذاك على ان يكون كل منهما مناط الحكم ولا نزاع في امتناع هذين الاخيرين اذا كان بين المعنيين
تناف واما في غيره فلا نزاع في امتناع الاول منهما حقيقة وفي جوازه مجازا ان وجدت علاقة
مصححة فان قلت علاقة الجزء والكل متحققة قطعا فلم لا قلنا ليس كل ما يعتبر جزءا من مجموع
يصح اطلاق اسمه عليه للقطع بامتناع اطلاق الارض على مجموع السماء والارض بناء على انها جزؤه
واما الثاني ففيه اختلاف كثير كما تطلع عليه والى هذا التفصيل اشار بقوله لا نزاع في عدم صحة
استعمال المشترك في المعنيين بان يراد به في اطلاق واحد مجموع المعنيين من حيث هو مجموع
او كل واحد منهما اذا كان بينهما تناف كما ان ذلك يستلزم اجتماع المتنافيين بل انما يستعمل
حينئذ في احد المعنيين اما على سبيل التعيين كما صرح به القوم او على سبيل الابهام كما جوزه
صاحب المفتاح سواء كان ذلك المشترك اسما او فعلا والاول مثل هذا جون اي اسود وابيض
والتنافي بينهما ظاهر والثاني مثل افعل مرادا به الامر والتهديد على تقدير ان يكون صيغة الامر
مشتركة بينهما فان الامر طلب الفعل من المخاطب بطريق الاستعلاء كقولك لغلامك افعل
مريدا منه حصول الفعل والتهديد اخافة المخاطب من اشتغاله بالفعل كقولك له حين ما اراد
الاشتغال بفعل ليس بمرضي لك اعمل ما شئت مريدا به اخافته وكفه عن ذلك الفعل فظهر ان
بين المعنيين تنافيا وكذا بين الوجوب والاباحة واما غير ذلك اي غير المشترك الذي بين
معنييه تناف وهو الذي لم يكن بين معنييه تناف فقد اختلفوا في انه يجوز ان يستعمل ويطلق
ويراد به في ذلك الاطلاق كل واحد من معنييه اذا كان مشتركا بين المعنيين او كل واحد من

معانيه اذا كان بين المعاني على ان يكون اي ارادة واقعة على وجه هو ان يكون كل واحد من المعنيين او المعاني متعلق النسبة اي الاثبات في الكلام او النفي فيه ويكون مناط الحكم ومداره والحكم هو النسبة فهذا بمنزلة عطف التفسير لما تقدم لا على ان يكون المجموع من حيث المجموع متعلق النسبة ومناط الحكم فانه لا نزاع في امتناعه حقيقة وفي جوازه مجازا كما لا نزاع في جواز ارادة احد المعنيين دون كونه حقيقة كما عرفت كان نقول رأيت عينا مريدا بها كلا من الذهب والشمس مثلا على ان يكون نسبة الرؤية متعلقة بكل منهما لا بمجموعهما من حيث المجموع والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه يصح كل انسان يشبعه هذا الرغيف على طريق الافراد دون المجموع ويصح كل افراد الانسان يطيق هذا الحجر العظيم بطريق المجموع دون الافراد وقد يصح الاعتباران معا كقولنا كل انسان جسم فبينهما عموم وخصوص من وجه فذهب بعضهم الى الجواز اي الى جواز ذلك الاستعمال مطلقا اي سواء كان في الكلام المثبت او المنفي وسواء كان في المفرد او في الجمع وبعضهم الى النفي اي الى عدم الجواز مطلقا بالمعنى السابق وبعضهم الى النفي في الاثبات اي الى عدم الجواز في الكلام المثبت والى الاثبات في النفي اي الى الجواز في الكلام المنفي سواء كان في المفرد او في الجمع وبعضهم الى النفي في المفرد والى الاثبات في الجمع سواء كان في الكلام المثبت او المنفي واما المثنى فحكمه كحكم الجمع فهذه اربعة مذاهب قال في التلويح بعد ذكر المذاهب الثلثة الاول ثم اختلف القائلون بالجواز فقيل حقيقة وقيل مجاز وعن الشافعي رحمه الله انه ظاهر في المعنيين يجب الحمل عليهما عند التجرد عن القرائن ولا يحمل على احدهما خاصة وهذا معنى عموم المشترك واختلف القائلون بعدم الجواز فقيل لا يمكن للدليل القائم على امتناعه وهو الذي اختاره المصنف اي صاحب التنقيح وقيل يصح لكنه ليس من اللغة ثم اختلفوا في الجمع مثل العيون فذهب الاكثرون الى ان الخلاف فيه مبني على الخلاف في المفرد فان جاز جاز والا فلا وقيل يجوز فيه وان لم يجز في المفرد فافهم تمسك المجوزون لاستعمال المشترك في كل واحد من معنييه مطلقا بالعقل والاستعمال اي بالدليل العقلي ووقوع استعمال كذلك في الكلام الفصيح اما العقل فلان المشترك موضوع لكل واحد من المعنيين او المعاني على ما عرفت من تعريفه وتفصيله فيجوز استعماله فيما وضع له وهو كل واحد من المعنيين ما لم يمنع منه اي مدة ان لا يمنع من الاستعمال مانع كالمنافاة بين المعنيين كما مر اذ الغرض من وضع اللفظ لمعنى استعماله فيه وتفهيمه بواسطته فمتى لم يمنع مانع من الاستعمال جاز استعماله فيه حتى قال بعضهم وهو الامام الشافعي انه يجب الحمل اي حمل المشترك على كل واحد من معنييه عند التجرد عن المانع ولا يحمل على احدهما خاصة الا بقرينة لما نقل انه ظاهر في المعنيين عنده فاذا ثبت الوجوب ثبت الجواز بالطريق الاولى وهذا اي استعماله في كل منهما معنى عموم المشترك ومبنى هذا الدليل على ان المشترك موضوع لكل من معنييه مطلقا او بشرط كونه مع الآخر وسيخرج جواب هذا الدليل عن دليل النافين لجواز عموم المشترك مطلقا بانه موضوع لكل منهما بشرط كونه منفردا عن الآخر او مع قطع النظر عن الاجتماع والانفراد والوضع تخصيص اللفظ بالمعنى اي جعله مقصورا عليه فلا يلزم جواز العموم وستعرف تفصيله والجواب عنه ايضا واما الاستعمال ففي اي فوارد في آيتين الآية الاولى قوله تعالى الم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس نسب السجود فيه جملة مستانفة كانه قيل هل الاستعمال المذكور واقع في هذا القول فقال نعم لانه قد نسب السجود فيه الى العقلاء وهم من في السموات ومن في الارض لان من مختصة بذوي العقول وكذا كثير من الناس وهو ظاهر والى غيرهم وهي الشمس والقمر والنجوم ونحوها فبالنسبة الى العقلاء يكون معناه وضع الجبهة على الارض لا الانقياد مطلقا وبين الاطلاق بقوله بحيث يشمل السجود او الانقياد والتسخر اي الانقياد والاطاعة لامر التكوين اي لامر الله تعالى المتعلق بتكوين الاشياء وايجادها اي بحيث يشمل ذلك كما يشمل امر التكليف بيانه ان الامر قسمان امر التكليف وهو امر يحصل به تكليف الله تعالى لعباده بالاعمال

بالاعمال والعبادات كقوله صلوا وصوموا وهو مختص بذوي العقول وامر التكوين وهو امر يحصل به تكوين الله تعالى وايجاده للاشياء بان يقول كن فيكون وهو شامل لذوي العقول وغيرهم كما نطق به قوله انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون وهذا الامر واجب التسخر والانقياد له والا لزم تخلف المراد عن ارادته تعالى واما الامر التكليفي فلم يجب فيه الارادة فقد يحصل الانقياد له وقد لا يحصل من غير لزوم محذور والتفصيل في علم الكلام ليصح التخصيص بكثير من الناس يعني لو كان السجود بالنسبة الى العقلاء بمعنى الانقياد مطلقا كما كان كذلك بالنسبة الى غيرهم يلزم ان لا يصح تخصيص نسبة السجود بكثير من الناس لان جميع الناس يسجدون بهذا المعنى ضرورة انقيادهم لامر التكوين وانما يصح التخصيص اذا كان بالنسبة اليهم بمعنى وضع الجبهة على الارض اذ الساجد بهذا المعنى ليس جميعهم بل كثير منهم وهو ظاهر وبالنسبة الى غيرهم اي غير العقلاء معناه هذا الانقياد الشامل للتسخر لامر التكوين لامتناع المعنى الاول اي وضع الجبهة على الارض من اكثرها اي اكثر غيرهم وتانيث الضمير بتاويل الطائفة او نحوها وذلك لانه لا جبهة لاكثر تلك الامور حتى يمكن وضعها على الارض وانما قال من اكثرها اذ يمكن وضع الجبهة من بعضها وهي الدواب واما مطلق الانقياد فقد عرفت انه شامل لجميع الموجودات واذا كان كذلك فيكون السجود مشتركا مستعملا في معنيين اي وضع الجبهة والانقياد مطلقا اما لزوم كونه مستعملا في المعنيين فظاهر واما لزوم كونه مشتركا فيكون ذينك المعنيين حقيقيين والا فاما ان يكون كلاهما مجازيا فيلزم الجمع بين المجازيين او احدهما حقيقيا والآخر مجازيا فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وكلاهما ممتنع بالاتفاق كما هو المشهور فثبت كونه مشتركا مستعملا في كل من المعنيين في اطلاق واحد وهو المطلوب وبهذا التقرير اندفع ما قال صاحب التوضيح من انه يمكن ان يراد بالسجود الانقياد في الجميع لانه ان اراد بالانقياد امتثال اوامر التكاليف ونواهيها فهو لا يصح في غير المكلفين وان اراد امتثال حكم التكوين والتسخر او مطلق الاطاعة اعم من هذا ومن ذاك فلا يصح التخصيص والجواب انه اي الشان لا يجوز ان يراد بالسجود في الآية معنى ثالث اعم من المعنى الاول واخص من الثاني وهو الانقياد اللائق المطلوب من المسند اليه اي اللائق بحال المسند اليه والمطلوب عنه والمراد بالمسند اليه ما اسند اليه السجود كمن في السموات وما عطف عليه وهو اي الانقياد اللائق في غير العقلاء كالقمر والنجوم ونحوهما انقياد امر التكوين فقط لما عرفت ان امر التكليف والانقياد له مما يختص بالعقلاء وفي العقلاء كمن في السموات والارض وكثير من الناس انقياد امر التكوين والتكليف معا لكونهم مامورين بكلا الامرين منقادين لهما سواء اريد بالتكليف مطلق التكليف كما هو الظاهر من اللفظ والتكليف بوضع الجبهة بخصوصه كما هو المناسب للسياق فيصح نسبته اي نسبة المعنى الثالث الى الجميع من العقلاء وغيرهم ويظهر وجه التخصيص بكثير من الناس لان جميع الناس وان كانوا منقادين لامر التكوين لكن بعضهم غير منقادين لامر التكليف ففي هذا البعض لم يوجد الانقياد لمجموع امري التكوين والتكليف وانما وجد الانقياد للمجموع في كثير منهم واذا جاز ان يراد بالسجود معنى ثالث صحيح في جميع المسند اليها فلم يثبت كون لفظ السجود مشتركا بين المعنيين لما عرفت ان اشتراكه بينهما انما استدل عليه باستعماله فيهما معا لئلا يلزم الجمع بين المجازيين او بين الحقيقة والمجاز فحيث جاز استعماله في معنى ثالث دون المعنيين فلا يثبت الاشتراك فضلا عن كونه اي كون المشترك مستعملا في المعنيين في الآية لان استعمال المشترك فيهما فرع ثبوته في نفسه فاذا لم يثبت نعدم ذلك الاستعمال بالطريق الاولى بل يكون الآية ح من استعمال المشترك المعنوي ان قلنا بان المعنى الثالث معنى حقيقي وان قلنا انه معنى مجازي وهو الظاهر لان حقيقة السجود وضع الجبهة فقط فمن قبيل عموم المجاز وهو ان يستعمل اللفظ في معنى مجازي عام لمعناه الحقيقي وغيره لان ذلك المعنى الثالث معنى عام لمعنى السجود الحقيقي اعني وضع الجبهة على الارض ولغيره كانقياد امر التكوين وعموم المجاز جائز بالاتفاق وان لم يجز الجمع بين الحقيقة والمجاز كما ستعرف وبعد تسليم كونه مشتركا

بين المعنيين بان يثبت وضعه لكل منهما بطريق آخر كتصريح ائمة اللغة فلا نسلم كونه مستعملا فيهما باطلاق واحد حتى يلزم عموم المشترك وانما يكون كذلك لو اريد كل منهما من يسجد المذكور وهو ممنوع لانه يجوز ان يراد من يسجد المذكور الانقياد مطلقا بحيث يشمل التسخير الامر التكويني ايضا ويقدر عند قوله وكثير من الناس يسجد الا ان مراده منه الانقياد لامر التكليف الموجود في كثير من الناس دون جميعهم كانه قال ويسجد كثير من الناس وانما حذف بقرينة المذكور فلا يكون المشترك مستعملا في معنيين في اطلاق واحد كما هو المتنازع بين مجوزي عموم المشترك وبين نافيه بل في اطلاقين بان يراد منه احدهما في اطلاق والآخر في اطلاق آخر وان كان احد الاطلاقين تقديريا كان تقول رأيت عينا جارية وعينا مضيئة مريدا بالاول الماء وبالثاني الشمس وهذا جائز بالاتفاق وقد اجيب عن التمسك بالآية ايضا كما اجيب بما سبق بانه اي الشان لا يبعد ان يراد بالسجود في الآية وضع الرأس على الارض في الجميع اي جميع ما اسند اليه السجود من العقلاء وغيرهم اما في العقلاء فظاهر واما في غيرهم فاشار الى بيانه بقوله ويجوز وقوع هذا المعنى من الجمادات كالشمس والقمر والاشجار وان لم يجز منها معنى وضع الجبهة على الارض كما يقع اي بناء على انه يقع منها التسبيح لله تعالى في الدنيا ويقع من الاعضاء كاليد والرجل ونحوهما شهادة لصاحبها او عليه يوم القيمة كما نطقت به الآيات والاحاديث فاذا وقع ذلك فليقع منها السجود بهذا المعنى وايضا لم يوجد هذا في جميع الناس كمعنى وضع الجبهة فحينئذ لا يثبت عموم المشترك ولا يلزم شيء من المحذورين المذكورين وهذا الجواب بعيد جدا لان حقيقة السجود وضع الجبهة لا وضع الرأس حتى لو وضع الرأس من جانب القفا لم يكن ساجدا ولو سلم فاثبات حقيقة الرأس في كثير من المذكورات كالسماويات مثلا من الشمس والقمر وغيرهما مشكل ولو سلم ففي مثل هذا الامر الخفي لا يناسب ان يقال الم تر وقد اجيب ايضا بانه يجوز ان يراد بالسجود في الجميع وضع الجبهة على الارض اما في العقلاء فظاهر واما في غيرهم فلانه لا استحالة فيه بناء على ان الله تعالى قادر على ذلك كالتسبيح والشهادة ورد بان الحكم باستحالته من الجمادات ليس باعتبار ان ليس ذلك في قدرة الله تعالى بل باعتبار ان ليس لها وجوه ولا جباه كما يحكم عليها باستحالة المشي بالارجل والبطش بالايدي والنظر بالاعين بخلاف التسبيح والشهادة فانها الفاظ وحروف لا يمتنع صدورها عن الجمادات بايجاد القدرة الالهية كما روي عن الحصى والجذع الآية الثانية قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي نسبت الصلوة في استعمال واحد الى الله وملائكته معا اذ الظاهر ان قوله يصلون خبر لمجموع الله وملائكته والحال ان اهل اللغة قد قالوا الصلوة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار اي طلب المغفرة ومن المؤمنين دعاء مطلقا وهذا الكلام منهم يدل على انها مشتركة بين المعاني الثلثة فتكون اي الصلوة في الآية مستعملة في اطلاق واحد في معنيين الرحمة والاستغفار فتكون من عموم المشترك واما استعمالها في معنى الدعاء فهو في اطلاق آخر اعني يا ايها الذين آمنوا صلوا وهذا الاعتبار ليست من المتنازع فيه كما مر والجواب ان قولهم هذا لا يدل على كونها مشتركة بين هذه المعاني حتى يلزم استعمال المشترك في المعنيين وانما يدل لو كان مرادهم انها موضوعة لكل منها بخصوصه وهو ممنوع لجواز ان يكون مرادهم انها اي الصلوة موضوعة او مستعملة لمعنى واحد كلي يتحقق من الله في ضمن الرحمة ومن الملائكة في ضمن الاستغفار ومن المؤمنين في ضمن مطلق الدعاء كالانسان لمعنى متحقق في ضمن زيد وفي ضمن عمرو وفي ضمن بكر وذلك المعنى كالميل والعناية وفي قولهم اشعار بذلك اي بكون مرادهم انها لمعنى كذلك لانهم بينوا اختلاف المعنى باختلاف المنسوب اليه من الله تعالى والملائكة والمؤمنين وليس من دأب اللغة وضع اللفظ كالصلوة بالنسبة الى موصوف كالله تعالى لمعنى كالرحمة وبالنسبة الى موصوف آخر كالملائكة لمعنى آخر كالاستغفار بل انما يضعون اللفظ لما وضعوه من المعاني بالنظر الى انفسها من غير اعتبار لموصوفاتها فلو لم يكن مرادهم بذلك القول ما ذكرنا

ما ذكرنا لكان الظاهر ان يقولوا انها للرحمة والاستغفار والدعاء من غير تعرض للموصوفات مع انهم تعرضوا فكلامهم مشعر بان معنى الصلوة في نفسه واحد يختلف باختلاف الموصوف ولا يدل على انها موضوعة لمعان مختلفة باوضاع متعددة ليلزم الاشتراك واذا جاز ان يكون مرادهم ذلك جاز ان يراد ههنا اي في الآية منها اي من الصلوة معنى واحد عام للامور الثلثة بطريق المجاز وهو العناية بامر النبي عليه السلام اي حاله واظهار شرفه عطف تفسيري للعناية بما يليق بكل واحد من الله تعالى والملائكة والمؤمنين ويكون المعنى ان الله وملائكته يعتنون بحال النبي ويظهرون شرفه على ما يليق وهو اي ما يليق ما ذكروا من الرحمة من الاول والاستغفار من الثاني والدعاء من الثالث فيكون اي استعمال الصلوة من قبيل عموم المجاز وهو ان يراد من اللفظ بطريق المجاز معنى واحد يشمل معناه الموضوع له وغيره من معناه المجازي شمول الكلي لجزئياته لا شمول الكل لاجزائه كان يراد من لفظ الاسد في رأيت اسدا مطلق الحيوان الشامل لمعناه الحقيقي اعني السبع المخصوص ولمعناه المجازي اي الرجل الشجاع وقد سمعت من بعض الاساتذة رح ان اضافة العموم الى المجاز اضافة المصدر الى فاعله لا الى مفعوله اي استعمال اللفظ في معنى مجازي عام سواء كان عمومه بالنسبة الى المعاني الحقيقية فيما اذا كان ذلك التجوز في المشتركات كان تقول عينا مريدا بها ما يطلق عليه لفظ العين من معانيها الحقيقية او بالنسبة الى المعنى الحقيقي والمجازي فيما اذا كان في غيرها كان تقول اسدا مريدا به ما يطلق عليه الاسد من الحيوان المفترس والرجل الشجاع فعموم المجاز يجري في الكل وهو جائز بالاتفاق وفرق بينه وبين الجمع بين الحقيقة والمجاز كما تعرف وانما كان من هذا القبيل لان الصلوة في اللغة موضوعة للدعاء واستعمالها في الرحمة والاستغفار بطريق التجوز وههنا المراد منها هو العناية واظهار الشرف اعم منه اي من معنى الدعاء شامل له وللمعنيين المجازيين لا يقال المستفاد مما سبق ان الصلوة ليست بموضوعة للمعاني الثلثة بل هي لمعنى واحد صادق عليها متحقق في ضمنها وصرح ههنا بانها موضوعة لمعنى الدعاء منها فبين الكلامين تناف لانا نقول المستفاد مما سبق انها ليست بموضوعة لكل من الثلثة وهو لا ينافي وضعها لبعض منها غاية ما في الباب انه لزم على تقدير كون المعنى الواحد المراد حقيقيا ان يكون الصلوة موضوعة لما يصدق على كل من الثلثة ولبعض منها اعني الدعاء ولا بأس فيه لا ان يراد منها عطف على قوله ان يراد ههنا اي جاز ان يراد منها ذلك لا ان يراد كل واحد من الامور الثلثة بان يكون كل واحد منها مناط الحكم على انه اي ارادة واقعة على وجه ان كل واحد منها الموضوع له للصلوة ليكون اي حتى يكون استعمالها من عموم المشترك كما زعم المتمسك او على ان الدعاء معنى موضوع له والآخرين اي الرحمة والاستغفار يناسبانه اي معنيان مجازيان بينهما وبين الدعاء علاقة ومناسبة ليكون من الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو ان يستعمل اللفظ ويراد به في اطلاق واحد معناه الحقيقي والمجازي معا بان يكون كل منهما مناط الحكم مثل ان تقول لا تقتل الاسد او الاسدين او الاسود وتريد السبع والرجل الشجاع احدهما من حيث انه نفس الموضوع له والآخر من حيث انه متعلق به بنوع علاقة فانه اي انما منعنا كونه الجمع بينهما لان الجمع بينهما ايضا اي كعموم المشترك ممتنع والمشهور ان امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز اتفاقي والتحقيق ان هذا فرع استعمال المشترك في معنييه فان اللفظ موضوع للمعنى المجازي بالنوع فهو بالنظر الى الوضعين بمنزلة المشترك فمن جوز ذلك جوز هذا ومن لا فلا كذا في التلويح واما عموم المجاز فهو ليس بمستعمل الا في معنى واحد الا انه كلي شامل للمعنى الحقيقي ولغيره متحقق في ضمنها بمنزلة الموضوع المستعمل للقدر المشترك بين الافراد فجوازه اتفاقي مشهورا وتحقيقا ولا ان يراد منها ايضا اثنان من تلك الامور كالرحمة والاستغفار على ان كلا منهما موضوع له ليكون ايضا من عموم المشترك او معنى مجازي ليكون جمعا بين المجازين وهو ممتنع كالجمع بين الحقيقة والمجاز ولو تعرض لهذا لكان اولى وعلى ان نفي ارادة المعاني الثلثة على ان كلا منها موضوع له او على ان الدعاء موضوع له والآخرين يناسبانه انما هو لمجرد الاستظهار والا فالكلام في ارادة معنى الرحمة والاستغفار

لكون التعبير عنهما بلفظ واحد واما الدعاء فمعبر عنه بلفظ آخر مستقل فالازم نفى ارادة الاولين على ان كل منهما موضوع له او مناسبان للمعنى الحقيقى اعنى الدعاء وقد اشرنا الى ذلك فافهم ويمكن ان يجاب ايضا بانه لو سلم ان الصلوة مشتركة بين المعانى الثلثة فيجوز ان يراد بها معنى واحد شامل للكل اما حقيقى او مجازى لا ان يراد كل منها او اثنان منها ليكون من عموم المشترك وبانه يجوز ان يقدر فى الآية خبر ان كانه قال ان الله يصلى وملائكته يصلون على ان يراد من المقدر معنى الرحمة ومن المذكور الاستغفار فيكون ارادة المعنيين فى استعمالين وهو جائز كما سبق نظيره ونظير هذا الى ما ذكر فى الصلوة من التوجيه بوجه وهو كون المقصود بيان اختلاف المعنى الواحد باختلاف الموصوف لا بيان تعدد الموضوع له ما ذكروا فى تفسير قوله تعالى يحبهم اى يحب الله العباد ويحبونه من ان المحبة من الله تعالى الاثابة اى اعطاء الثواب للعباد ومن العباد الاطاعة والانقياد لله تعالى وانما كان هذا نظير ذلك لانه اى الشأن ليس مرادهم بهذا التفسير ان المحبة فى اللغة مشتركة بين هذين المعنيين لان ذلك مخالف للغة قطعا لعدم وضعها لشيء منهما فيهما بل مرادهم ان المراد منها اى من المحبة لامتناع الحقيقة اى المعنى الحقيقى وهو اشتياق القلب لعدم كونه مقصورا فى حقه تعالى معنى آخر اى لامتناع معناها الحقيقى اريد منها معنى مجازى عام لكل من المعنيين المذكورين لازم للموضوع له يناسب ان يتحقق من الله فى ضمن الاثابة ومن العباد فى ضمن الاطاعة وذلك المعنى العام كمطلق التعظيم لانه لازم للمحبة وشامل للاثابة والاطاعة فكانه قال يعظمهم ويعظمونه لكن تعظيم الله ناسب ان يتحقق فى ضمن الاثابة وتعظيم العباد فى ضمن الاطاعة فيكون من قبيل عموم المجاز ايضا وانما قال بوجه لان بينهما فرق من وجه آخر مثل ان بعض ما يتحقق فيه المعنى العام للصلوة معنى حقيقى لها كالدعاء وليس ههنا شيء من المعنيين بحقيقى كما اشرنا وان المعنى العام المراد بالصلوة يحتمل ان يكون معنى حقيقيا او مجازيا وههنا معنى مجازى قطعا وانه لو لم يؤول فى الصلوة بما ذكر لزم ارادة المعنيين من اطلاق واحد واما ههنا ففى اطلاقين وبعض العلماء بين معنى قد اكتفينا فى دفع التمسك المذكور بجواز استعمال الصلوة فى معنى عام وبعض العلماء وهو صاحب التوضيح التزم ذلك وبين عدم استعمال المشترك ههنا فى اكثر من معنى واحد بان سياق الآية السياق بالياء المثناة سوق الشيء وايراده وهو شامل للقرينة السابقة واللاحقة واما السباق بالباء الموحدة فهو مختص بالقرينة السابقة يعنى ان سوق الآية فى مقام تعظيم النبى عليه السلام لايجاب اقتداء المؤمنين واتباعهم بالله تعالى والملائكة فى الصلوة على النبى عليه السلام لان صيغة الامر فى قوله يا ايها الذين آمنوا صلوا ظاهرة فى الوجوب فلوروده بعد قوله ان الله وملائكته يصلون يستفاد منه انه لايجاب الاقتداء فى الصلوة فلا بد من اتحاد معنى الصلوة من الجميع لانه اى الشان لو قيل يعنى لو لم يكن المعنى متحدا فى الجميع بل كان بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى المؤمنين الدعاء وقيل ان الله يرحم النبى والملائكة يستغفرون له يا ايها الذين آمنوا ادعوا له لكان هذا الكلام فى غاية الركاكة فى ايجاب الاقتداء لان الايجاب انما هو بالحمل والتحريض على ما صدر عن المقتدى به اذ لا ايجاب اقتداء فى مثل فلان يصلى فاقرؤا القرآن بل هو فى ان يقال فصلوا والحاصل انه لا بد فى الاقتداء من المشاركة فى فعل المقتدى به وهو انما يكون بوحدة المعنى فى الكل وظاهر ان شيئا من الامور الثلثة لا يصلح ان ينسب الى الجميع فلزم ان يراد معنى شامل للكل كالتعظيم والعناية ورد عليه اى على ذلك البعض والراد هو العلامة التفتازانى رح فى التلويح بان الركاكة اى ركاكة الكلام وعدم ايجاب الاقتداء عند اختلاف المعانى انما يكون لو لم يكن الافعال المختلفة كالرحمة والاستغفار والدعاء متشاركة فيما هو المقصود بالاقتداء فيه اى فى فعل المقتدى به كما يقال فلان يصلى فصلوا واما اذا كانت متشاركة فيه كما فيما نحن فيه اذ المقصود بايجاب الاقتداء فى الصلوة هو تعظيم النبى عليه السلام والعناية بشانه ولا شك ان الرحمة والاستغفار والدعاء متشاركة فى هذا الغرض فلا ركاكة لانه يكون المعنى ان الله يرحم النبى عليه السلام ويوصل اليه من الخير ما يليق بعظمته وكبريائه والملائكة يستغفرون له ويعظمونه

ويعظمونه بما فى وسعهم فاتوا بها ايها المؤمنون بما يليق بحالكم من الدعاء والثناء عليه ولا يخفى انه فى غاية الحسن فى ايجاب الاقتداء للقطع بانه اى الشان اذا قيل علماء الزمان لما طالعوا هذا التاليف والكتاب المتين اى القوى والمحكم واطلعوا على ما فيه من آثار الفضل اى فضل الله وكرمه المبين اى الظاهر وانوار علم اليقين اى علم هو اليقين وهو الاعتقاد المطابق الجازم الثابت وتلك الآثار والانوار هى الابحاث والمسائل الموضوعة فى هذا الكتاب استلموه يقال استلم الحجر الاسود اى لمسه اما بالقبلة او باليد والانسب ههنا هو الاول اى قبل هذا التاليف اعاظمهم ملابسين بالتبريك ومتحسين له واغتنموه الاغتنام عد الشيء غنيمة اى فضلهم للتلقين هو فهم الشيء بتفهيم الغير والتلقين اى التفهيم فيا ذا يا حرف نداء وذا اسم اشارة وقوله السلطان العظيم صفة له او الملك بضم الميم وسكون اللام السلطنة عبر به عن السلطان مبالغة ويجوز ان يكون بفتح الميم وكسر اللام المكين اى المتمكن الثابت انشر امر من النشر ضد الجمع عليه اى على الناس التاليف من الدر المكنون اى اللؤلؤ المستور والجوهر الثمين اى الذى له ثمن وقيمة عظيمة لكان هذا اى اذا قيل كذا لكان هذا القول غاية فى حسن النظام ونهاية من لطف الكلام فى طلب الاقتداء من السلطان بالعلماء الاعلام فيما صدر عنهم فى حق هذا التاليف لانه وان كانت الافعال وهى الاستلام والاغتنام والنشر مختلفة فى انفسها لكنها متشاركة فيما هو المقصود بالاقتداء والغرض منه اعنى تعظيم هذا التاليف والرغبة اليه ولا يخفى عليك انه قد استطرف المص رح حيث اورد مثالا اثنى فى ضمنه على تاليفه هذا غاية الثناء وطلب من السلطان وهو ابو الفتح السلطان محمد خان وهو الذى امره بتاليف هذا الكتاب اسكنه فى غرف الجنان رغبة عظيمة اليه وعزة جليلة عليه وتمسك الفارق بين النفى والاثبات بان عموم المشترك جائز فى الاول دون الثانى بان الالفاظ مطلقا اسما كان او فعلا فى حيز النفى تكون مفيدة للشمول والاستغراق لجميع الافراد دون الاثبات اى ليست بمفيدة للشمول فى حيز الاثبات كالنكرة فانها فى النفى عامة شاملة لجميع الافراد وفى الاثبات خاصة ببعض الافراد لانه اذا قيل لا رجل فى الدار يفيد انه لا شيء من افراد الرجل بموجود فيها بخلاف ما اذا قيل فى الدار رجل فانه انما يفيد ان بعض الافراد موجود فيها فلذا قالوا ان وقوع النكرة فى سياق النفى من اسوار السلب الكلى ووقوعها فى سياق الاثبات من اسوار الايجاب الجزئى هذا على الاكثر وقد يفيد النكرة فى سياق النفى سلبا جزئيا كما فى قولك ما جاءنى رجل اى بل رجلان وفى الاثبات ايجابا كليا كما فى قولهم تمرة خير من جرادة اى كل تمرة وكالفعل مثل جاء زيد فى المثبت ولم يجئ زيد فى المنفى فان الاول يصدق بمجرد مجيئه فى جزء من اجزاء الزمان الماضى ولا يحتاج صدقه الى ان يتحقق المجيء فى جميع الاجزاء فهو مفيد للخصوص والثانى لم يصدق الا اذا عدم وانتفى مجيئه فى جميع اجزائه حتى لو وقع مجيئه فى بعض الاجزاء دون بعض لا يصدق فهو مفيد للعموم فاذا كانت النكرة والفعل الماضى عامة فى النفى وخاصة فى الاثبات فكذا المشترك اللفظى فاذا قلت ما رأيت عينا يفيد انك لم تر شيئا مما يطلق عليه العين من الماء والذهب والباصرة وغيرها واذا قلت رأيت عينا يفيد انك رأيت بعض ما يطلق هى عليه كالماء دون الكل ورد هذا التمسك بالفارق اى بوجود الفارق بين المشترك المنفى وبين النكرة والفعل المنفيين بحيث لا يلزم من افادة الاخيرين العموم افادة الاول اياه وهو ان عموم النكرة المنفية اختلفوا فى النكرة كرجل ويقال لها اسم الجنس ايضا فقال بعضهم انها موضوعة للماهية من حيث هى من غير ان يعتبر معها قيد الوحدة ولا الكثرة وقال الآخرون موضوعة للماهية مع قيد الوحدة الغير المعينة ويقال لها الفرد المنتشر والفرد المبهم فلفظ الرجل على الاول موضوع لحقيقة من بلغ حد الكبر من الانسان من غير اعتبار شيء من الوحدة والكثرة معها وعلى الثانى لتلك الحقيقة مع وحدة ما اعنى الفرد المنتشر من الرجال وقال الفاضل العصام النزاع بينهما لفظى لان من قال بالاول اعتبر نفس النكرة من غير تنوينها والقائل بالثانى اعتبرها مع تنوينها انتهى وهذا الاختلاف فى اسم الجنس الذى لا يطلق الا على الواحد كرجل وفرس واما الذى يطلق على القليل والكثير كماء وتمر وعسل وكالمصادر فهو موضوع بالاتفاق للماهية من حيث هى هى والفرق

بين اسم الجنس و علم الجنس ظاهر على الثاني لان علم الجنس كاسامة موضوع للماهية المطلقة دون الفرد
المنتشر و اما على الاول فكل منهما وان كان موضوعا للحقيقة من حيث هي لكن اعتبر في علم الجنس
تعيين تلك الحقيقة و معهوديتها دون اسم الجنس حتى ان علم الجنس كاسامة يدل بجوهره على كون
تلك الحقيقة كالحيوان المفترس معلومة للمخاطب معهودة عنده كما ان الاعلام الشخصية تدل بجوهرها
على كون الاشخاص معهودة له واما اسم الجنس كالاسد فلا يدل على ذلك بجوهره بل بالالة الخارجية
كالالف واللام ان وجدت و بالجملة ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي فالمفهوم صريحا هو عدم
ثبوت معناه و مدلوله لا مزيد على هذا وانما كانت مفيدة للعموم لضرورة ان نفي الجنس على تقدير
كونها موضوعة للحقيقة من حيث هي او نفي الفرد المبهم على تقدير كونها موضوعة للفرد المنتشر
لا يصح ما ثبت فرد اي مدة ثبوت فرد ما من افرادها بل لا بد في صحة نفيها من انتفاء جميع الافراد
لثبوت الجنس و الفرد المبهم في ضمن كل فرد و هو كما تعرف يقتضي ذلك الضروري الجنس اي ثبوت
الجنس في ضمن كل فرد ظاهر لان المراد بالجنس كما عرفت الماهية من حيث هي لا شك انها متحققة
في ضمن كل فرد من افرادها و ثبوت الفرد المبهم في ذلك و ان كان غير ظاهر بناء على ان الابهام
ينافي التعيين ظاهرا لكنه متحقق ايضا لان معناه اي معنى الفرد المبهم الفرد الملابس بالاطلاق
اي كون الفرد ماخوذا من غير اعتبار قيد هو التعيين معه لا وجودا و لا عدما لا مع اعتبار عطف
على قوله من غير اعتبار يعني ان الاطلاق بالمعنى المذكور لا بمعنى اعتبار عدم القيد معه اي مع الفرد
او على الاطلاق اي لا الفرد المقارن باعتبار عدم القيد والحال واحد اي المراد بابهام الفرد عدم تقييده
بالتعيين لا تقييده بعدم التعيين و الفرق بين المعنيين ظاهر فان الاول اعم و الثاني اخص ولا شبهة
في صدق الفرد المبهم بالمعنى المذكور على الفرد المعين فههنا ثلثة اشياء الفرد المعين اي الذي اعتبر معه
قيد الابهام و قيد عدم التعيين كرجل اما بشرط عدم التعيين ولا شك انهما متباينان لا يصدق شي منهما
على الآخر والثالث وهو المراد ههنا الفرد المبهم بمعنى الفرد الذي لم يعتبر معه قيد التعيين ولا عدم
التعيين كرجل مطلقا و هذا اعم من الاولين صادق على كل منهما بناء على ان عدم اعتبار الشي لا يستلزم
عدمه في نفسه اذ فرق بين حصول الشي و ملاحظته فثبت ان الفرد المبهم ثابت و متحقق في ضمن
كل فرد كما ان الجنس كذلك واذا كان كذلك فما ثبت فرد اي كلما ثبت فرد من الافراد في الواقع يصح
ان يقال الجنس او الفرد المبهم ثابت في الواقع فلا يصح نفيه اي نفي احدهما بالضرورة لان ثبوت كل
منهما مناقض لانتفائه فلو صح النفي على تقدير الثبوت لزم اجتماع المتناقضين و هو محال بداهة
فلزم انه متى ثبت فرد لا يصح نفي الجنس او الفرد المبهم بالضرورة و هو ما ادعاه بقوله ضرورة ان نفي الجنس
او الفرد لا يصح ما ثبت فرد و اذا ثبت هذا فيلزم في صحة النفي اي في صحة نفي الجنس و الفرد المبهم
عدم ثبوت فرد من الافراد اصلا لان هذه القضية عكس نقيض لتلك الشرطية و متى صدق الاصل
صدق العكس كما بين في المنطق و هذا اي اللزوم المذكور معنى عموم النكرة في النفي فثبت ان عموم
النكرة المنفية لضرورة ان نفي الجنس او الفرد المبهم لا يصح ما ثبت فرد و هو المطلوب الذي ادعيناه
اولا وانت اذا اخذت الفطانة بيدك تنبه مما ذكرنا الى وجه ترتيب القياس و اما تفصيله فقد
اعرضنا عنه مخافة التطويل بخلاف الاثبات اي نفي النكرة ملابس بخلاف اثباتها فانه اي الاثبات
لا يقتضي الا ثبوت فرد ما ضرورة ان ثبوت الجنس او الفرد المبهم يصح بمجرد ثبوت فرد ما من الافراد
ولا يحتاج الى ثبوت جميع الافراد فلم يوجد في النكرة المثبتة ضرورة داعية الى العموم فلذا لم تفد العموم
بل الخصوص و كذا الفعل الماضي المثبت شروع في بيان الفارق بين الفعل الماضي و المشترك اي الفعل
الماضي المثبت كجاء زيد كالنكرة المثبتة في عدم افادة العموم فانه يدل على ثبوت جنس الحدث الذي هو معنى المصدر
كالمجي في شي من اجزاء الزمان الماضي فيصدق الماضي المثبت بثبوت فرد ما من جنس هذا الحدث فيه
اي في شي من اجزاء الزمان الماضي ولا يحتاج صدقه الى ان يتحقق في كل جزء من الزمان فرد من الجنس
لثبوت الجنس الذي هو مصدق الفعل على تحققه في بعض الاجزاء في ضمنه اي في ضمن ذلك الفرد فليس



فليس في الماضي المثبت ضرورة داعية الى العموم ايضا و في كلامه تنبيه على ان المعتبر في مفهوم الفعل انما هو جنس
الحدث لا الفرد المنتشر منه لان حدثه هو مدلول مصدره و المصادر موضوعة للجنس اي الماهية من
حيث هي كما اشرنا و المنفي منه اي من الفعل الماضي كقولهم لم يجئ زيد يدل على عدم هذا الجنس الذي هو
معنى المصدر في هذا الزمان اي الزمان الماضي فبالضرورة لا يصدق الماضي المنفي الا اذا عدم جميع افراد
الجنس بان لم يتحقق في شي من اجزاء الزمان الماضي على قياس ما عرفت في النكرة المنفية بان يقال
لو وجد شي من افراد الحدث في شي من اجزاء الزمان الذي لوجد في ضمنه جنس الحدث فيصدق ان
جنس الحدث موجود في الزمان الماضي فلا يصدق نفي الفعل بمعنى ان جنس الحدث ليس بموجود في ذلك
الزمان فصدق الماضي المنفي لا يكون الا باستغراق النفي جميع اجزاء الزمان الماضي و هو معنى افادته
للعموم في العموم فيه لاجل الضرورة كالنكرة المنفية وكذا المضارع المثبت والمنفي بالنسبة الى الزمان
المستقبل و بالجملة اجزاء الزمان في الفعل كالافراد في النكرة فكما ان النكرة المثبتة تصح بثبوت فرد ما
والمنفية لا يصح الا بانتفاء جميع الافراد فكذا الفعل المثبت يصح بثبوت الحدث في جزء من اجزاء
الزمان و المنفي لا يصح الا بانتفاء الحدث في جميع الاجزاء واما ما ذكره اي ما ذكرنا في بيان افادة الفعل
المنفي للعموم و عدم افادة المثبت له هو الوجه الحقيق بالقبول واما ما ذكره القوم و منهم العلامة
التفتازاني في المطول في بيان ان ضرب مثلا يكفي في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضي
ولا يحتاج الى وقوعه في كل جزء منها و هو معنى عدم افادة الماضي المثبت للعموم و ما ضرب يفيد استغراق
النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي بان لم يتحقق ضرب منه في شي منها وهو معنى افادة المنفي للعموم كما
عرفت من انهم بيان لما اي ان اهل اللغة ارادوا ان يكون النفي في مثل ما ضرب والاثبات في مثل
ضرب المقيدان بزمان واحد كالزمان الماضي يعني ان الزمان الذي يستفاد من الفعل سواء كان
ماضيا او حالا او مستقبلا هو قيد للاثبات فيه او النفي فيه لا قيد للحدث الذي هو مدلول مصدره والفرق
بينهما انه على الاول يكون معنى ضرب مثلا الضرب ثبت في الزمان الماضي ومعنى ما ضرب الضرب انتفى
في الزمان الماضي و على الثاني يكون معناهما ثبت الضرب الذي في الزمان الماضي و انتفى ذلك الضرب
اذا علمت هذا فنقول انهم ارادوا ان يكون النفي و الاثبات المقيدان بزمان واحد واقعين في
طرفي نقيض اي متناقضين و التناقض هو اختلاف قضيتين بالايجاب و السلب بحيث يقتضي
لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى و انما ارادوا ذلك لانهما اذا كانا متناقضين لا يكون بينهما واسطة
فينضبط اقسام الكلام و يحصل تقليل الانتشار فلو جعلوا النفي كالاثبات اي كما جعلوا الاثبات مقيدا
بجزء من الاجزاء اي من اجزاء الزمان حتى يكون الاثبات ايجابا جزئيا و النفي سلبا جزئيا لم يتحقق
التناقض بينهما لجواز تغاير الجزئين اي لجواز ان يكون الجزء الذي هو قيد للاثبات غير الجزء الذي هو قيد
للنفي فيجوز ان يجتمع الاثبات و النفي على الصدق لان ثبوت الضرب في بعض الزمان لا ينافي انتفائه
في البعض الآخر فيلزم عدم تحقق التناقض لما ذكر مع ان المقصود تحققه و كذا لو جعلوا كلا منهما مقيدا
بكل جزء من اجزاء الزمان حتى يكون الاثبات ايجابا كليا و النفي سلبا كليا لم يتحقق التناقض بينهما
اذ يجوز ح ان يجتمعا على الكذب بان يقع في بعض الاجزاء الاثبات و في الآخر النفي ولم يتعرض لهذا
الشق لظهور بطلانه فاذا بطل تقييد كل منهما ببعض الاجزاء مطلقا و كذا بجميعها فاكتفوا في الاثبات بوقوعه
مطلقا ولو كان وقوعه مرة واحدة و في جزء واحد من اجزاء الزمان فاذا كان في جميع الاجزاء
فبالطريق الاولى فيصدق ضرب زيد بصدور الضرب منه في مطلق الزمان الماضي سواء كان في جميع
اجزائه او في بعضها و قصدوا في النفي الاستغراق لجميع الاجزاء حتى يحتاج صدق ما ضرب زيد الى
انتفاء الضرب عنه في جميع اجزاء الزمان الماضي فح يكون الاثبات ايجابا جزئيا والنفي سلبا كليا
فيتحقق التناقض بينهما وانما جعلوا كذلك مع انهم لو جعلوا الاثبات مقيدا لجميع الاجزاء والسلب ببعضها
على عكس ذلك لتحقق التناقض بينهما اذ استمرار الفعل اي بقاؤه و دوامه اصعب و اقل من استمرار
الترك اي عدم الفعل فلو جعل الاثبات مقيدا لجميع الاجزاء و النفي ببعضها لزم ترجيح الاصعب و الاقل

الى الاسهل

على الاكثر وهو باطل فتعين الحمل على العكس وهو المطلوب وذلك لان استمرار العدم لا يفتقر ولا يحتاج الى
سبب وعلة فاعلية بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب
موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم
فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم والمراد
ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود مؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد
من قال ان العدم لا يعلل فانه اولى بالممكن من الوجود فكلام ظاهري جواب اما اي الوجه الذي ذكره
كلام مبني على الظاهر والتخمين لا تحقيقي مبني على التحقيق والامعان لانه مبني على قصد جعل الاثبات
والنفي طرفي نقيض وتحصيل التناقض بينهما ليس بواجب بل امر استحساني كما عرفت من وجه وايضا
هو مبني على مقدمة ان العمل بالاسهل والاكثر اولى من العمل بالاصعب والاقل ولا يخفى انه كلام خطابي
وانما يظهر وجهه اي ومع ذلك ليس بتام ولا ظاهر الوجه في نفسه وانما يظهر وجهه لو كان الزمان الذي هو
جزء مدلول الفعل وهو مجموع الحدث والنسبة والزمان كما تقدم ظرفا للنفي وقيدا له في الفعل المنفي
لا ظرفا للحدث لانه اذا كان ظرفا للنفي فاذا اعتبر جميع اجزاء ذلك الزمان يكون ذلك تقييد النفي بجميع
الاجزاء فيكون سلبا كليا مناقضا للاثبات الذي اعتبر فيه بعض الاجزاء لانه ايجاب جزئي سواء كان
بعض الاجزاء ظرفا للاثبات او للحدث كما عرفت واما اذا كان ظرفا للحدث المنفي فاذا اعتبر جميع الاجزاء
يكون ذلك نفي التقييد بجميع الاجزاء ورفعا للايجاب الكلي وهو بمنزلة السالبة الجزئية فلا يكون
مناقضا للاثبات توضيحه اذا قلت ضرب زيد فسواء جعل الزمان الماضي ظرفا لنفس الضرب بمعنى ان
الضرب في الزمان الماضي ثابت لزيد او لثبوته لزيد بمعنى ان الضرب ثابت لزيد في الزمان الماضي
فلا محالة انما يقتضي ذلك تحقق بعض افراد الضرب في بعض اجزاء الزمان الماضي فيكون ايجابا جزئيا
واذا قلت ما ضرب زيد فان اعتبرت جميع اجزاء ذلك الزمان ظرفا للنفي يكون المعنى ان الضرب
منتف عنه في جميع الاجزاء فيكون سلبا كليا يحتاج صدقه الى ان لا يتحقق شيء من افراد الضرب
في شيء من الاجزاء وان اعتبرت ظرفا للضرب المنفي يكون المعنى الضرب الواقع في جميع الاجزاء
منتف عن زيد اي هذا الايجاب الكلي ليس بثابت له فهو رفع الايجاب الكلي وهو اعم من ان لا يثبت له
شيء من افراد الضرب او يثبت البعض دون الآخر ولا يخفى بعده لان الزمان الذي هو مدلول
الفعل بمنزلة التقييد بالظرف الخارج فكما اذا قلت ضربت امس او يوم الجمعة يكون كل من امس
ويوم الجمعة ظرفا لحدث الضرب لا لثبوته كما صرحوا فكذا الزمان الذي استفيد من الفعل ومعلوم ان
النفي فرع الاثبات فالظاهر ان يكون ذلك الزمان فيه ايضا قيدا للحدث لا للنفي وفيه ما فيه هذا اي
خذ هذا او هذا كما مضى واما المشترك عطف على قوله وهو ان عموم النكرة المنفية لضرورة يعني ان عموم
النكرة المنفية وكذا الفعل المنفي لضرورة داعية اليه كما عرفت واما المشترك فلا تدعو فيه ضرورة
الى شمول المعنيين ولو كان المشترك في حيز النفي بل يصح الاكتفاء بنفي احدهما في المنفي كما يصح الاكتفاء
باثباته في المثبت فان انتفاء احد المعنيين لا يقتضي انتفاء الآخر اصلا حتى يلزم عموم المشترك لان
كل واحد منهما معنى مستقل غير مندرج في الآخر بخلاف النكرة المنفية مثلا فان انتفاء مدلولها يقتضي
انتفاء جميع الافراد لاندراجها تحته كما عرفت فانك اذا قلت ما رأيت عينا يصح هذا النفي بمجرد انتفاء
بعض المعاني كالماء ولا يقتضي انتفاء ذهب وانتفاء غيره كالشمس مثلا نعم انتفاء احد المعنيين يقتضي انتفاء
جميع الافراد المندرجة تحته لكن هذا ليس من عموم المشترك في شيء الا اذا كان بين المعنيين
نوع ملازمة اما من جانب واحد كما في لفظ الامكان فانه مشترك بين الامكان العام الذي هو سلب
الضرورة من جانب الوجود او العدم وبين الامكان الخاص الذي هو سلب الضرورة من كلا الجانبين
والاول لازم للثاني واما من جانبين كما اذا كان لفظ الشمس مشتركا بين قرص الشمس وبين ضوئها
فان انتفاء احد المعنيين حينئذ بل انتفاء كل منهما يستلزم انتفاء الآخر ضرورة ان انتفاء اللازم
يستلزم انتفاء الملزوم والكلام ليس فيه اي فيما بينهما نوع ملازمة بل في مطلق معنى المشترك سواء



سواء وجد بينهما نوع ملازمة اولا والا اي لو لم يكن الكلام في المطلق بل فيما بينهما لزوم لم يكن للفرق بين
الاثبات والنفي بان عموم المشترك جائز في الثاني دون الاول وجه لانه يلزم العموم في الكل فان
ثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم كما ان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم واما مطلق المعنيين
فلا يستلزم انتفاء احدهما انتفاء الآخر كما في المثال السابق وكما في ما رأيت قرءا فلا يلزم العموم وانما
يلزم لو اريد بالمشترك نفي كل معنى واحد من المعنيين كعموم ما يطلق المشترك لكنه ليس من المتنازع
فيه كما لا يخفى وتمسك الفارق بين المفرد والجمع بان عموم المشترك جائز في الثاني دون الاول بان
الجمع بمنزلة تكرير الآحاد فاذا قلت رأيت عيونا فكانك قلت رأيت عينا وعينا وعينا لان اقل
الجمع ثلثة فاذا قلت عيونا فكانك تلفظت العين ثلث مرات وكذا اذا قلت رأيت عينين على صيغة
التثنية فكانك قلت رأيت عينا وعينا وفي هذا اي فيما تكرر الآحاد يجوز ارادة المعاني بالمشترك اتفاقا
اذ المشترك اطلق فيه اطلاقا متعددا وارادة المعاني به في اطلاق متعدد جائز بالاتفاق وانما النزاع
في ارادتها في اطلاق واحد كما عرفت من صدر البحث فكذا يجوز ارادتها في ذلك اي الجمع واما في المفرد
فلا تكرار فيه اصلا فلا جواز للارادة ورد هذا التمسك بمنع ان الجمع بمنزلة تكرير الآحاد من كل وجه
سواء كان من جهة اللفظ او من جهة المعنى حتى يلزم من جواز ارادة المعاني في صورة التكرار جواز
ارادتها في الجمع الا ترى انك تورد في صورة التكرير الواو بين العاطفتين بين الآحاد كما في ذلك المثال
ولا مجال لك ان اي لان تورده في الجمع وهو ظاهر وكذا لا يلاحظ معنى الواو بين في صريح معنى الجمع
ضرورة ان معنى رأيت عيونا او رجالا رأيت افراد العين او افراد الرجل لا مزيد على هذا نعم هو
اي الجمع بمنزلته اي بمنزلة التكرار في حاصل المعنى لانه لما دل على آحاد مفرده اطلق المفرد على كل منها
صار بمنزلة تكرير الآحاد كما اذا قلت رأيت رجالا فانه لدلالته على آحاد الرجل واطلاق لفظ الرجل
على كل منها صار بمنزلة ان يقال رأيت رجلا ورجلا ورجلا وهو لا يفيد المطلوب اعني جواز عموم المشترك
في الجمع لان جواز العموم في صورة التكرير انما هو باعتبار جانب اللفظ اي لتحقق اطلاق اللفظ مرة بعد
اخرى وبمجرد كون الجمع بمنزلة التكرير في حاصل المعنى لم يلزم كونه بمنزلته باعتبار جانب اللفظ حتى يلزم
جواز العموم فيه كذلك واما الشافعي فجوز عموم المشترك مطلقا سواء في الاثبات او النفي وسواء في
المفرد والجمع اخر هذا المذهب في التفصيل عن الكل مع انه قدمه على المذهبين السابقين في الاجمال
لانهما لما كانا مردودين كالمذهب الاول اخرجهما من البين وعقب رد الاول بردهما ثم شرع في تفصيل
هذا المذهب الذي هو مختاره وعند الجمهور فلهذا غير الاسلوب فيه تطرية لنشاط الاسماع وايقاظا
للاصغاء اليه فيستدل اكثرهم بالنقل ويتمسك بعض منهم بالعقل اما النقل فقوي صحيح اتفق عليه
جمهور ائمة اللغة قال صاحب المفتاح وهو من رؤساء ائمة اللغة ما معناه ولفظة ما مبتداء او خبر مقدم
على ان يكون استفهامية ومعناه خبر للمبتداء او مبتداء للخبر والضمير راجع الى القول في ضمن قال
اي اي شيء معنى قوله وقوله ان القرء خبر مبتداء محذوف اي معناه ويحتمل ان يكون ما مقول
القول على ان يكون موصولة او موصوفة فح معناه مبتداء والضمير راجع الى ما وان القرء خبره والجملة
صلة او صفة وعلى كلا التقديرين فهذا الكلام يستعمل فيما يكون النقل بالمعنى كما في هذا المقام يعني
ان حاصل كلامه ان لفظ القرء المشترك بين الطهر والحيض اذا استعمل يدل بنفسه من غير قرينة
دلالة ظاهرة ما دام منتسبا الى الوضعين اي مستويا بالنسبة اليهما يعني من غير قرينة مخصصة له
باحد الوضعين بان يذكر ولم يوجد قرينة معينة لشيء من المعنيين على ان لا يتجاوز اما بتاويل المصدر
بمعنى الفاعل اي على غير المتجاوز واما بتقدير مضاف اي على ذي ان لا يتجاوز والا فعدم التجاوز
ليس بمدلول له قطعا وحاصله انه يدل على ما لا يتجاوز الطهر والحيض حال كونهما غير مجموع بينهما اي لا يدل
ح على كل من المعنيين كما لا يدل على واحد منهما بخصوصه بل على واحد منهما غير معين محتمل لان يصدق
في ضمن هذا او ذاك واما اذا قامت القرينة المخصصة باحد الوضعين فهو متعين للدلالة على الواحد
المعين وهو ظاهر والمراد بالدلالة هنا هي الدلالة من حيث انه مراد قطعا لا مطلق الدلالة اي الافهام

المعنى من اللفظ فلا يرد انه اذا اطلق القرء من غير قرينة يفهم منه كل من المعنيين بخصوصه عند العالم بالوضع
فيحصل الدلالة عليه وفي هذا المقام زيادة كلام لم انقرض لها لعدم تعلق المقصود عليها كثير تعلق اذا
عرفت هذا فاشار بقوله غير مجموع بينهما الى ان المشترك لا يصح استعماله في اطلاق واحد في المعنيين
اصلا اي سواء وجدت قرينة مخصصة باحد الوضعين اولا لانه اذا لم يصح الاستعمال بدون التخصيص
باحد الوضعين كما ذكره فمع التخصيص به اي فعدم صحته مع التخصيص باحد الوضعين مثل ان تقول القرء
بمعنى الطهر او القرء لا بمعنى الحيض فان كلامن قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة مخصصة
للقرء بالطهر اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه لما كان منحصرا في المعنيين فعند انتفاء احدهما منه
تعين للآخر اولى خبر بقوله فمع التخصيص وانما كان اولى لان التخصيص باحد المعنيين مانع عن الآخر
ولا شبهة انه اذا لم يصح الجمع بينهما عند عدم المانع فعند وجوده بالطريق الاولى هذا وفيه بحث لانه يجوز
ان يكون نفيه لجواز الاجتماع بقوله غير مجموع بينهما لوجود التنافي بين المعنيين لا لكون القرء مشتركا
بينهما فكلامه انما يدل على انه لا يصح عموم المشترك عند وجود التنافي بين المعنيين وهو ليس من المتنازع
فيه واما النزاع في انه لا يصح اصلا وهو لا يدل عليه والمتمسكون بدليل العقل قالوا المشترك لا يخلو
اما ان يكون موضوعا لكل واحد من المعنيين بشرط انفراده عن الآخر او مع قطع النظر عن انفراده عنه
واجتماعه معه اذ لا يجوز ان يكون موضوعا لمجموع المعنيين من حيث المجموع والا لم يكن مشتركا اذ لم
يتعدد المعنى الموضوع له بل هو معنى واحد اعني المجموع والمفروض انه مشترك هف ولانه لو كان
موضوعا للمجموع لما صح استعماله في احد المعنيين على الانفراد حقيقة ضرورة انه لا يكون نفس الموضوع له
بل جزءه واللازم باطل بالاتفاق كما ذكره فان منع الملازمة مستندا بانه يجوز ان يكون موضوعا لكل واحد
من المعنيين كما انه موضوع للمجموع فجوابه ان استعماله في المجموع ح يكون استعمالا في احد المعاني ولا نزاع
في صحته والا لكل واحد بشرط اجتماعه مع الآخر والفرق بين هذا وبين ماسبق ان كلا من المعنيين
على ماسبق جزء الموضوع له وعلى هذا نفس الموضوع له والاجتماع مع الآخر قيد للموضوع له خارج عنه شرط
لاستعمال اللفظ فيه والا لما صح استعماله حقيقة في احدهما على الانفراد عن الآخر لان احد المعنيين
منفردا عن الآخر غير احدهما مجتمعا معه فلا يكون هو نفس الموضوع له فيلزم ان لا يصح الاستعمال فيه
حقيقة وهو باطل بالاتفاق اذ لا شبهة في صحة ان يطلق القرء او العين مثلا ويراد به احد المعنيين
فقط واذا بطل هذان الاحتمالان تعين احد الاحتمالين الاولين اذ الاحتمالات في وضع اللفظ
لمعنيين اربعة لا تعدوها وعلى التقديرين اي سواء كان موضوعا لكل واحد بشرط الانفراد ومع قطع
النظر عن الانفراد والاجتماع يحصل المطلوب وهو عدم جواز عموم المشترك اما على الاول اي اما حصول
المطلوب على التقدير الاول فظاهر ضرورة ان الانفراد مناف للاجتماع فلو صح عموم المشترك على ذلك
التقدير لزم اجتماع المتنافيين وهو محال بداهة واما على الثاني فلان وضع اللفظ تخصيصه بالمعنى اي جعله
وتعيينه بازاء المعنى بحيث لا يقتصر على ذلك المعنى وبين الاقتصار بقوله لا يتجاوزه اي حال كون اللفظ
غير متجاوز عن ذلك المعنى ولا يراد به غيره من المعاني عند الاستعمال ومبنى هذا التفسير على ان
يكون التخصيص بمعنى القصر والباء داخلا على المقصور عليه فلا يمكن الجمع بين اعتبار الوضعين في
استعمال واحد بل يجب اعتبار احدهما فقط فلا يجوز عموم المشترك لانه كما عرفت اعتبار الوضعين
في استعمال واحد وانما لا يمكن الجمع بينهما ح لان اعتبار وضعه لهذا المعنى يوجب ارادته وعدم ارادة
المعنى الآخر ليتم معنى التخصيص والاقتصار واعتبار وضعه للمعنى الآخر يوجب ارادته وعدم ارادة هذا
المعنى الاول لما مر فاعتبار الوضعين معا يوجب اجتماع المعنيين في الارادة من جهة ان اعتبار وضعه
لكل منهما يوجب كون كل منهما مرادا وعدم اجتماعهما فيها من جهة ان اعتبارهما يوجب كون المعنى الآخر
غير مراد فلزم اجتماع النقيضين بل يوجب كون كل منهما مرادا وغير مراد لان اعتبار وضعه للاول يوجب
كونه مرادا ووضعه للثاني يوجب كون الاول غير مراد فلزم كون الاول مرادا وغير مراد وكذا وضعه للثاني
يوجب كونه مرادا ووضعه للاول يوجب كون الثاني غير مراد فلزم كون الثاني مرادا وغير مراد وكل من

وهي ان ذلك الواحد الغير المعين عند العلامة التفتازاني مدلول
ثالث للقرء يدل هو عليه بالوضع له ضمنا حيث قال وتحقيق
ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا
عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض فحصل من هذين الوضعين
وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند
الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه مرة للدلالة
بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال
واذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما واعترض عليه
الفاضل الشريف بانه ان اراد باحد المعنيين المفهوم الكلي
الصادق على كل واحد منهما فلا نم ان المشترك بينهما
بخصوصه يحصل منه ومنع لهذا المفهوم مشتركا بين معنيين
ويوضح ذلك انه لا يمتنع كون اللفظ مشتركا بين المعاني الثلثة
فقط ولزم عند اطلاقه ان تردد بين كل منها الى قرينة
اعني المفهوم الكلي و [illegible] وان اريد باحد المعنيين
مفهوم واللوازم كلها باطلة [illegible] المتكلم غير متعين عند السامع
احدهما معينا في نفسه وعند [illegible] فاما هذا بعينه واما ذاك
مع معنى انه تردد ان المراد منه باعتبار [illegible]
بعينه فليس هناك معنى ثالث يفهم منه بل هناك
الى الوضعين ويكون اللفظ موضوعا له ضمنا [illegible] الجواب
تردد بين معنيين وضعين هذا كلامه ويمكن [illegible] المجاز انما يلزم
باختيار الشق الاول بان ما ذكرته من [illegible] صريحا
لو كان وضعه للمفهوم المشترك وضعا اصليا فلا يكون المعنى
واما اذا كان ضمنيا كما ذكره التفتازاني فلا [illegible] الشق الثاني
عنه بان مراد صاحب المفتاح هو الشق الثاني
مع ترديد السيد السند فليس هناك معنى ثالث



من الموجبين محال مستلزم لاجتماع النقيضين والجواب انا نختار انه موضوع لكل منهما على سبيل الاطلاق
ونقول لا نسلم ان معنى تخصيص اللفظ بالمعنى في تعريف الوضع ما ذكر كيف ولو كان كذلك لامتنع
من الواضع الحكيم وضع اللفظ لمعنيين وانما معناه جعل اللفظ وتعيينه بازاء المعنى بحيث يدل بهذا
الجعل هو اي ذلك اللفظ لا غيره من الالفاظ وان دل الغير بجعل آخر وهو جعل نفسه وتعيينها
على هذا المعنى لا على غيره من المعاني وان دل ذلك اللفظ على الغير بجعل آخر وهو جعله وتعيينه
لذلك الغير فلذا قال ولا يوجب هذا التفسير ان لا يدل هذا اللفظ بجعل آخر غير جعله للمعنى الاول
على معنى آخر غير جعل اللفظ الاول على هذا المعنى وهذا ناظر الى قوله هو لا غيره مثلا وضع لفظ العين
لمعنى الشمس يقتضي ان يدل بسبب هذا الوضع هو فقط على هذا المعنى فقط وهذا لا ينافي ان يدل
هذا اللفظ بوضع آخر على معنى آخر كالباصرة لا ان لا يدل لفظ آخر كلفظ الشمس بوضع آخر على
المعنى الاول فجاز ان يستعمل في المعنيين في حالة واحدة باعتبار الوضعين من غير لزوم محذور
لان وضعه لهذا المعنى انما يوجب كون المعنى الآخر غير مراد بالنظر الى هذا الوضع لا كونه غير مراد
مطلقا والمنافي لكونه مرادا باعتبار الوضع للآخر انما هو الثاني لا الاول وكذا وضعه للآخر انما يوجب
كون المعنى الاول غير مراد بالنظر الى هذا الوضع لا مطلقا والمنافي لكونه مرادا باعتبار الوضع الاول
هو الثاني لا الاول فلا يلزم من اعتبار الوضعين اجتماع المتنافيين اصلا وتفصيل المقام انه فرق
بين هذا التفسير وبين التفسير السابق من وجهين احدهما ان في هذا التفسير اعتبار حصرين
حصر المعنى في اللفظ بمعنى جعل المعنى مدلولا لهذا اللفظ دون لفظ آخر وهو الذي اشار اليه بقوله
يدل هو لا غيره وحصر اللفظ في المعنى بمعنى جعل اللفظ دالا على هذا المعنى لا على غيره من المعاني وهو
الذي اشار اليه بقوله على هذا المعنى لا على غيره بخلاف التفسير السابق فان فيه اعتبار الحصر الثاني
فقط كما عرفت والآخر ان الحصر في هذا التفسير انما هو بالنظر الى الجعل المخصوص وهو لا ينافي دلالة
اللفظ على معنى آخر ولا دلالة لفظ آخر على المعنى الاول بسبب جعل آخر ولهذا جاز استعمال اللفظ
في المعنيين بخلاف التفسير السابق فانه اعتبر فيه حصر اللفظ في المعنى على الاطلاق فلذا حكم فيه
بامتناع ذلك الاستعمال فيقول المصنف انا لا نسلم ان معنى تخصيص اللفظ بالمعنى هو التفسير
السابق حتى لا يجوز عموم المشترك بل التفسير الثاني فيجوز العموم من غير محذور ولا يخفى ان هذا
التفسير بعيد غاية البعد لان قولنا تخصيص شئ بشئ يطلق على معنيين احدهما جعل الاول
مقصورا على الثاني غير متجاوز اياه كما تقول خصصت الشجاعة بزيد بمعنى قصرتها عليه ولم اثبتها
لغيره فيكون الباء داخلة على المقصور عليه والآخر جعل الشئ الاول ممتازا عن الغير بالثاني بان
يثبت الثاني له لا لغيره كما في قوله اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة اي نقصر العبادة عليك
ونجعلك ممتازا بها عن الغير فالباء داخلة على المقصور واذا اطلق لفظ التخصيص يراد به احد هذين
المعنيين واما ارادتهما معا فبعيد جدا بل هو مستلزم لعموم المشترك او للجمع بين الحقيقة والمجاز
مع ان اعتبار الحصرين غير محتاج اليه في الجواب اذ بعد ما اعتبر خصوص الجعل فسواء حمل قولهم تخصيص
اللفظ بمعنى على الحصر الاول او على الثاني يتم الجواب ويندفع المحذور كما لا يخفى فالاولى الاكتفاء
باحد الحصرين مع اعتبار خصوص الجعل او حمل التخصيص في قولهم على معنى التعيين مطلقا من غير
اعتبار شئ من الحصرين فيه بناء على ان التخصيص قد يطلق بمعنى الارتباط مطلقا واما الحمل على حصر المعنى
في اللفظ من غير اعتبار خصوص الجعل كما هو المستفاد من ظاهر كلام العلامة التفتازاني في التلويح
فهو وان دفع المحذور السابق لكن يلزم منه ان وضع اللفظ لمعنى يقتضي ان لا يوضع له لفظ آخر
فتامل والله الموفق الفريدة الثانية من الفرائد التي كانت لتقسيم اللفظ الموضوع تقسيمه الى
المترادف وغيره ماسبق من الفريدة كانت في تقسيم اللفظ بالقياس الى المعنى وهذه الفريدة
في تقسيمه بالقياس الى لفظ آخر اللفظ ان كان موضوعا لافادة معنى افادة ملابسة بالاصالة
اي ان كان موضوعا لمعنى لاجل افادته بطريق الاستقلال من غير ان يتبع لفظا آخر في الافادة موضوع

صفة لمعنى باعتبار المتعلق بازاء اى بازاء ذلك المعنى ملابسا بعينه وشخصه للفظ نائب فاعل للموضوع
آخر مغاير للفظ الاول بان يكون معنى اللفظين متحدا من كل وجه لا اختلاف فيه اصلا كذلك
اى وضعا مثل الوضع السابق بان يكون لاجل الافادة بالاصالة سواء كان الوضعان فى لغة واحدة
او فى اكثر حال كون اللفظين غير متغير احدهما عن الآخر باعلال مثل ياء مرو ياء مر او ادغام مثل لم يمدد ولم
يمد او نحو ذلك فهو اى اللفظ الاول المرادف له اى للفظ الآخر من المرادفة اى المتابعة
لانه لما كان معناهما واحدا صار احدهما متابعا للآخر فى المعنى وهما اى اللفظان المترادفان من الترادف
اى التتابع وقال بعض الاكابر اخذا من الترادف الذى هو ركوب احد خلف الآخر كان المعنى مركوب
واللفظان راكبان عليه فيكونان مترادفين انتهى فافهم كالليث والاسد بمعنى الحيوان المفترس
والانسان والبشر بمعنى الحيوان الناطق والمراد بالوضع فى الموضعين هو الوضع بالمعنى المشهور اى
تعيين اللفظ لمعنى للدلالة عليه بنفسه لان اللفظين المتفقين فى معنى اذا كانا مجازيين او احدهما
حقيقيا والآخر مجازيا لا يسميان مترادفين كما صرحوا والا اى وان لم يكن اللفظ موضوعا لما وضع له
لفظ آخر بعينه بل يكون مفهوم كل منهما مغايرا او مخالفا لمفهوم الآخر بوجه من الوجوه سواء كانا
متباينين فى الخارج كالانسان والفرس او متساويين كالناطق والضاحك او احدهما اعم والآخر اخص
كالانسان والحيوان والانسان والابيض فهو اى اللفظ الاول المباين له اى اللفظ الآخر وهما متباينان
من البينونة بمعنى الفراق لانهما افترقا فى المعنى لتعدده وقال ذلك البعض لان المتباينة المفارقة
ومتى اختلف المعنى لم يكن المركوب واحدا فيتحقق المفارقة بين اللفظين للتفرقة بين المركوبين
ولا تظنن ان مثل الناطق والضاحك من الالفاظ المترادفة لصدقهما على ذات واحدة لان الترادف
هو الاتحاد فى المفهوم لا الاتحاد فى الذات نعم الاتحاد فى الذات من لوازم الاتحاد فى المفهوم ولكن
لا عكس وقيدنا افادة المعنى فى الوضعين بالاصالة حيث قال فى الاول لافادة معنى بالاصالة وفى
الثانى كذلك احترازا عن مثل شيطان ليطان كالشيطان زنة ومعنى وعطشان اى الذى اشتد
اشتياقه الى شرب الماء نطشان كالعطشان كذلك واجمع اكتع ابصع بالصاد المهملة او المعجمة ابتع
كلها مثل اجمع كذلك حال كون تلك الامور مما يجب ان يكون المتأخر فيه تابعا للمتقدم فى الافادة ليطان
وان كان موضوعا لافادة معنى الشيطان لكن افادته ليست بالاصالة بل بشرط تبعيته للشيطان
حتى انه لو ذكر منفردا عنه لم يستفد منه معنى لحسن ولبس بخلاف الشيطان فانه يصح ان ينفرد عن
الليطان وكذا نطشان بالنسبة الى عطشان والثلاثة الاخيرة بالنسبة الى اجمع فلو لم يقيد افادة
المعنى فى الموضعين بقيد الاصالة لدخل فيه مثل هذا المتبوع والتابع مع انهما ليسا مترادفين وقيل
اكتع مشتق من حول كتيع اى تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى
روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين
هذه المعانى ومعناها التأكيدى بان يقال لصادق هذا وقال ابن الحاجب وابتع واكتع وابصع اتباع
لاجمع فذكرها دونه ضعيف وقلنا بعينه لئلا يتوهم ان الحد والمحدود مترادفان لان التعريف قسمان
لفظى وهو تعيين معنى اللفظ بلفظ آخر واضح الدلالة على ذلك المعنى كان يقال الغضنفر الاسد
والسعدان النبت وحقيقى وهو تحصيل صورة غير حاصلة فى الذهن وهو اربعة اقسام حد تام
وهو ما يكون بجميع الذاتيات كالحيوان الناطق وحد ناقص وهو ما يكون بالفصل القريب وحده او به
وبالجنس البعيد كالناطق او الجسم الناطق ورسم تام وهو ما يكون بالجنس القريب والخاصة
كالحيوان الضاحك ورسم ناقص وهو ما يكون بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعيد كالضاحك
او الجسم الضاحك كل ذلك بالنسبة الى الانسان ولا نزاع لاحد من ثبت الترادف فى كون ما يدل
على التعريف والمعرف فى التعريف اللفظى من الالفاظ المترادفة ولا فى كون ما يدل عليهما فى الاقسام
الثلاثة الاخيرة من الالفاظ المتباينة ضرورة ان مفهوم المعرف ومفهوم التعريف هناك متغايران
فى انفسهما وبحسب ماهيتهما وان كانا متحدين بحسب الافراد فى الخارج وانما النزاع فى الحد التام والمحدود

حيث يستعمل ليس تابعا لحسن بحيث لا يستفاد منه معنى دونه منه



والمحدود فان الرأى المنصور فيه انهما ليسا من الالفاظ المترادفة ايضا وتوهم قوم انهما منها ولذلك قالوا
ما الحد الا تبديل لفظ بلفظ اجلى فزيد فى التعريف قيد بعينه لئلا يتوهم انهما مترادفان كما زعم البعض
بناء على ان مدلول كل منهما هو نفس الماهية التى هى مجموع الذاتيات فان مدلول الانسان والحيوان
الناطق فى الحقيقة عبارة عن ماهية واحدة هى الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة الذى ثبت له
النطق فلو لم يرد ذلك القيد لتوهم انه يكفى فى الترادف اتحاد المعنى بحسب الذات والحقيقة وان
كان فيه اختلاف ببعض الوجوه فيدخل الحد التام والمحدود فى التعريف وذلك اى اندفاع ذلك
التوهم بذلك القيد ثابت لان مدلولهما اى مدلول الحد والمحدود وان كان متحدا بالذات اى
بالحقيقة حيث كان مدلول كل منهما نفس الماهية فهو اى مدلولهما مختلف بالاعتبار لانها اى الماهية
التى هى مدلولهما حال كونها ملابسة باعتبار الاجمال اى باعتبار ان يلاحظ اجزاؤها بطريق الاجمال
ومن حيث المجموع من غير تفصيلها مدلول المحدود كالانسان فانه يدل على الجزئين اعنى مفهوم الجسم
النامى الحساس المتحرك بالارادة ومفهوم ذات ثبت له النطق بدلالة واحدة على طريق الاجمال
فلذا كان المحدود مفردا وباعتبار التفصيل اى باعتبار ان يلاحظ كل من الاجزاء على حدة مدلول الحد
كالحيوان الناطق فانه يدل على تلك الاجزاء تفصيلا يدل الحيوان على الجزء الاول والناطق على الجزء
الثانى فلذا كان الحد مركبا وبالجملة الحد يدل على اجزاء الماهية وضعا متعددة بخلاف المحدود
وبهذا الاعتبار اختلف مدلولاهما فاذا زيد قيد بعينه بمعنى ان لا يكون فى المعنى اختلاف اصلا
خرج الحد والمحدود عن التعريف وارتفع ذلك التوهم والقيد الاخير اعنى قوله غير متغير احدهما عن
الآخر لاخراج مثل ياء مر وياء مر بالهمزة فى الاول والالف المخفف عنها فى الثانى اعنى بمثلهما كل
لفظين هما عبارتان عن معنى واحد احدهما الاصل الموضوع براسه للمعنى كياءمر بالهمزة والآخر
ليس بلفظ موضوع لذلك المعنى براسه بل هو حاصل بنوع تغيير له اى للاصل من اعلال كقلب
الهمزة الفاء فى ياء مر او ادغام مثل لم يمد ولم يمدد كما مر او غير ذلك كالزيادة والنقصان مثل مد
وامدد امر حاضر بحصل علة للتغيير له اى للاصل حالة وصفة احسن من الحالة الاولى التى
كانت قبل التغيير كالخفة الحاصلة فى يامر فانها احسن من السكون لثقلة التى قبل التغيير وانما
اخرج مثل هذين اللفظين عن التعريف لانهما ليسا من المترادفة ايضا فان قلت قد علم ان
مثلهما وكذا مثل عطشان نطشان والحد والمحدود ليست من المترادفة فهل هى من المتباينة
قلت اما مثل ياءمر ويامر وعطشان نطشان فليسا من المتباينة ايضا اذ لابد فى التباين من
الاختلاف بالمعنى ومن اصالة كل من اللفظين قال صاحب الشمسية وكل لفظ فهو بالنسبة
الى لفظ آخر مرادف له ان توافقا فى المعنى ومباين له ان اختلفا فيه انتهى فبين الترادف
والتباين واسطة فلابد من تخصيص قول المصنف والا فهو مباين له كما اشرنا اليه واما الحد والمحدود
فالظاهر انهما من المتباينة لاختلاف المعنى فيهما ولو بالاعتبار كما مر فتدبر وهذا اى مثل يا امر وياءمر
بخلاف نحو الاخراج والمخرج بمعنى المصدر اى كل لفظين بمعنى واحد مشتق احدهما عن الآخر
كالمصدر الميمى عن المصدر الغير الميمى فان كلا منهما موضوع بالاستقلال لمعنى وضع له الآخر
لا لتحسين حال الآخر اى ليس تغيير احدهما عن الآخر لتحسين حال الآخر بان يحصل له بالتغيير
حالة احسن من الاولى كما فى ياءمر ويامر بل التغيير هنا لتحصيل لفظ آخر ووضعه مستقلا كالاول
فكل منهما لفظ اصلى ولا يقال ان احدهما مغير عن الآخر فهما من المترادفة وعرف بعض العلماء المترادفين
اى هكذا عرفنا المترادفين وعرفهما بعض العلماء بانهما اللفظان المتغايران الموضوعان لمعنى واحد
حال كونهما مستعملا كل منهما منفردا عن الآخر وقال فى بيان فوائد القيود يخرج بالقيد الاول
وهو المتغايران الاسم الموضوع لمعنى واحد وقوله اذا كرر صفة الاسم اى الكائن وقت التكرار
اعنى بذلك الاسم التأكيد اللفظى مع متبوعه مثل جاءنى زيد زيد وكذا الفعل او الحرف المكرر
مثل زيد ضرب ضرب ونعم نعم فى جواب هل ضرب زيد واكتفاؤه بالاسم اما لانه الاصل الشائع

الاستعمال او لانه اراد به المعنى اللغوى اعنى اللفظ الموضوع مطلقا و ذلك لان التاكيد اللفظي مع متبوعه ليس بلفظين متغايرين بل هما متحدان و بالثاني اي و يخرج بالقيد الثاني و هو الموضوعان لمعنى واحد التاكيد المعنوى اى بعض التاكيد المعنوى مع متبوعه و هو الذى يصح استعماله منفردا عن متبوعه كنفسه و عينه في جاء زيد نفسه او عينه و كلهم في جاء القوم كلهم فان معناه مغاير لمعنى متبوعه لكنه يقرره في النسبة او الشمول كما بين في النحو و الاسماء المتباينة اى الاسماء التى يكون معنى بعضها مغايرا لمعنى الآخر كالانسان و الفرس و الانسان و الضاحك و قد عرفت تفصيلها و خروجها عن التعريف ظاهر و الاسم اى المحدود و عبر عنه بالاسم لكونه مفردا و الحد كالانسان و الحيوان الناطق و انما خرجا بذلك القيد مع ان مدلول كل منهما نفس الماهية لان الاول اى المحدود موضوع للمجموع اى المجموع اجزاء الماهية من حيث هو مجموع و الثاني اى الحد موضوع للاجزاء على سبيل التفصيل بان يوضع بعض اجزاء الحد لبعض اجزاء الماهية و الآخر للآخر فمدلولهما وان كان متحدا بالذات لكنه مختلف باعتبار الاجمال و التفصيل فبقيد وحدة المعنى خرجا عن التعريف كما مر و الظاهر من جعله التاكيد المعنوى و المحدود و الحد مقابلا للاسماء المتباينة انها ليست من المتباينة ايضا و هو بعينه كما عرفت فينبغي ان يخصص الاسماء المتباينة بما عداها من المتباينة المشهورة كما مر من الامثلة و اما التاكيد اللفظي فهو ليس من المتباينة قطعا كما انه ليس من المترادفة و بالتابع و هو قوله مستقلا كل منهما منفردا البعض التاكيد المعنوى قوله التابع صفة للبعض او بدل منه او بيان له و ليس المراد بالتابع التابع النحوى و الا لكان التقييد لغوا بل ما يجب ان يذكر تابعا للآخر و لا يصح استعماله على الانفراد كما مر نحو شيطان ليطان اذ لا يستعمل كل منهما منفردا عن الآخر بل يجب ان يكون الثاني تابعا للاول و ان لم يكن بالعكس و نحن نقول شروع في الاعتراض على بعض العلماء لا حاجة الى التقييد بالمتغايرين لاخراج ما ذكر من التاكيد اللفظي عن التعريف لعدم دخوله في قوله اللفظان مع ان الخروج يقتضي الدخول لان المفهوم منه اى من اللفظان لغة و عرفا اى في اللغة و العرف التعدد و التغاير باعتبار تعدد ما يرجع الى التلفظ و يكون له مدخل فيه اما انفهام التعدد فمن صيغة التثنية و اما انفهام الاعتبار المذكور فمن لفظ اللفظ اذ يفهم منه التلفظ سواء كان ما يرجع الى التلفظ و التكلم من جنس اللفظ كالحرف او هيئة قائمة به كالحركة و السكون و التقدم و التاخر ضرورة ان لكل منهما مدخلا في التلفظ فاذا تعدد و تغاير شيء منها يتعدد و يتغاير اللفظ باعتبار كونه متلفظا فلذا قال اعنى بما يرجع الى التلفظ الحروف كعلم و ضرب و حركاتها و سكناتها فعلا ماضيا و بعلم مصدرا و تقدمها و تاخرها كعلم و عمل و لمع و التعدد باعتبار المتلفظ او الزمان يعني ان التعدد فيما ذكر من التاكيد اللفظي انما هو باعتبار تعدد المتلفظ اى اللافظ او تعدد الزمان بمعنى ان اللفظ الواحد اذا تلفظه شخص او حصل في زمان فهو غيره اذا تلفظه شخص آخر او حصل في زمان آخر سواء كان ذلك التغاير اعتباريا محضا بان يكون هناك لفظ واحد بالشخص و انما التغاير و التعدد بحيثية القيام بشخصين و الوجود في زمانين كما هو النظر الجليل و المناسب للمباحث العربية لانهم ذهبوا الى ان اللفظ القائم بهذا فهو عين القائم بذلك بالشخص و انما التغاير باعتبار كزيد الموجود في البيت و الصحراء او تغايرا حقيقيا بالشخص كما يقتضيه التدقيق الفلسفي بناء على ان اللفظ عرض و كل عرض فلتشخص محله مدخل في تشخصه كما بين في علم الكلام فاللفظ القائم بهذا غير القائم بذلك بالشخص و كذا هو متعاقب الوجود و يمتنع بقاؤه في زمانين فاللفظ الموجود في هذا الزمان غير الموجود في ذلك الزمان و ان كان اللافظ واحدا و التعدد باعتبار اللافظ او الزمان ليس منه اى من التعدد باعتبار ما يرجع الى التلفظ ضرورة ان كلا من اللافظ و الزمان خارج عن التلفظ غير داخل في قوامه و ان كان سببا لوجوده الا ترى انه اى الشان لا يحسن ان يقال في ضرب الضاد غير الراء في التلفظ و التكلم و مقدم و مفتوح فيه و لا يصح ان يقال زمان هذا اللفظ كالضاد او لافظه غير زمان ذلك اللفظ كالراء او لافظه في التلفظ فضلا عن ان يحسن ذلك فعلم ان لكل من الحروف و الحركات و التقديم و مقابليها مدخلا في التعدد

في التعدد باعتبار التلفظ بخلاف اللافظ او الزمان فح لا يدخل التاكيد اللفظي في قوله اللفظان حتى يحتاج الى اخراجه بالمتغايرين و لهذا اى لاجل ان المفهوم من اللفظين عرفا و لغة هو التعدد باعتبار التلفظ و عدم تحقق ذلك في التاكيد اللفظي تحاشى و تحترز هو اى بعض العلماء ايضا كما تحاشينا عن اطلاق الاسمين الموضوعين على التاكيد اللفظي مع متبوعه فيقول الاسم الموضوع لمعنى واحد اذا تكرر كما نقل لانه لو قال الاسمان الموضوعان لمعنى واحد لا يخرج التعدد باعتبار الاسمية و التلفظ مع انه ليس كذلك و لو اعتبرنا عطف على قوله لان المفهوم منه لغة و عرفا او جملة حالية من التعدد و ما سبق ابطال الاعتبار بتعدد الزمان او اللافظ بانه لا يفهم من اللفظان لغة و عرفا كما عرفت و هذا ابطال له بانه يستلزم الفساد في نفسه يعني لو اعتبرنا ههنا تعدد الزمان او اللافظ في صيرورة اللفظ متعددا بحيث يصح ان يقال له اللفظان كما اعتبره ذلك البعض في صورة التاكيد اللفظي فلنعتبر تغايرهما اى فيلزم اعتبار تغاير الزمان و اللافظ في صيرورته اى اللفظ غيرا لذاته اذ لا فرق بين التعدد و التغاير بل هما متصادقان فكما تعدد اللفظ باعتبار تعدد الزمان او اللافظ فكذلك يتغاير باعتبار تغايرهما بمعنى ان اللفظ اذا تلفظه شخصان متغايران او وجد في زمانين متغايرين يكون لفظين متغايرين فح يصدق على التاكيد اللفظي مع متبوعه المتغايران كما يصدق عليهما اللفظان فلا يخرج بالمتغايران ايضا كما لا يخرج باللفظان مع ان ذلك البعض قد قصد الاخراج به بل يلزم اضراب عن قوله فلنعتبر بطريق الترقي اى لو اعتبرنا ذلك يلزم ما هو اشد من المحذور السابق و هو ان لا يوجد لفظان مترادفان اصلا لان الترادف لا يتصور بدون تعدد الواضع بان يكون وضع احد اللفظين من واضع و وضع الآخر من واضع آخر او تعدد زمان الوضع بان يكون وضع احدهما في زمان و وضع الآخر في زمان آخر و اما كون وضعهما من واضع واحد و في زمان واحد فلا يتصور لان المعتبر في الترادف هو الوضع الشخصي الذى لا بد فيه من ملاحظة الموضوع مفصلا و تعيينه بخصوصه بازاء المعنى كما عرفت و معلوم ان شخصا واحدا في زمان واحد لا يقدر على ذلك في اكثر من لفظ واحد و لا شك ان المعنى القائم بهذا الواضع او المعقول في هذا الزمان غير المعنى القائم بذلك الواضع او المعقول في ذلك الزمان و هذا ظاهر لو اريد التغاير الاعتباري و كذلك لو اريد التغاير الشخصي بالنسبة الى ما قام بالواضعين بناء على ان المعنى صورة ذهنية قائمة بالذهن ففي تشخصها مدخل لتشخص الذهن فالمعنى القائم بهذا الذهن غير القائم بذلك الذهن بالشخص و اما بالنسبة الى المعقول في زمانين ففيه اشكال اذ يجوز ان يبقى المعنى الواحد بالشخص في ذهن واحد في زمانين و هذا بخلاف اللفظ لانه لكونه متعاقب الوجود لا يمكن بقاؤه في زمانين قطعا اللهم الا ان يبنى على راى الاشعري من انه لا يجوز بقاء عرض في زمانين بل يتجدد بتجدد الامثال فلا يتحقق وضع لفظين لمعنى واحد اصلا فضلا اى فضل ذلك فضلا عن الاكثر من لفظين اى عدم تحقق وضع الاكثر من لفظين لمعنى واحد بالطريق الاولى و حاصله انه لو اعتبر تعدد الزمان او اللافظ في تعدد اللفظ و تغايره يعتبر تعدد الواضع او زمان الوضع في تعدد المعنى و تغايره بان يكون المعنى القائم بهذا الواضع العاقل له او المعقول في هذا الزمان غير المعنى القائم بذلك او المعقول في ذلك فيعتبر في وحدة المعنى التي هي خلاف التعدد و التغاير اتحاد الواضع و زمان الوضع كاتحاد الذات فلا يمكن وضع لفظين لمعنى واحد لان ذلك لا يتصور الا بتعدد الواضع او الزمان و وحدة المعنى بالمعنى المذكور ينافيه فاذا لم يمكن وضع لفظين لمعنى واحد فلا يمكن ان يتحقق مترادفان اصلا لان الترادف عبارة عن ذلك الوضع كما عرفت مع ان المترادفات اكثر من ان يحصى و هذا المحال انما لزم من اعتبار تعدد الزمان او اللافظ في تعدد اللفظ و هو محال ايضا و يمكن ان يقال لا نسلم ان المفهوم من اللفظان لغة و عرفا التعدد بالذات و باعتبار التلفظ الا ترى الى انهم كثيرا ما يطلقون اللفظان المتحدان و اللفظان المختلفان و لو سلم فهو ظاهر في ذلك لا نص فيه بل يمكن ان يذهب الوهم الى التعدد

مطلقا سواء كان بالذات او باعتبار الالفاظ والزمان فللاحتياط وقطع عرق الوهم قيده بالمتغايرين
لانه نص في مثل هذا المقام في التعدد بالذات على ان اعتبار تعدد الالفاظ او الزمان في تعدد اللفظ
لا يقتضي اعتبار ذلك في تعدد المعنى كما لا يخفى وايضا الترادف والتباين عطف على قوله لا حاجة
الى التقييد بالمتغايرين وهذا اعتراض اخر بان الترادف والتباين من الاحوال الحاصلة للالفاظ
بمجرد الوضع كالاشتراك ولم يشترط فيهما الاستعمال اي لو وضع لفظان لمعنى واحد او لمعنيين
يكونان مترادفين او متباينين سواء استعمل كل منهما بالفعل او لم يستعمل شئ منهما اصلا
والمفهوم من ظاهر تعريفه اي تعريف بعض العلماء للمترادفين ان الترادف لا يتحقق بدون استعمال
كل من المترادفين حيث قال مستعملا كل منهما مفردا الا ان يؤول اي لا يندفع هذا الاعتراض
في وقت من الاوقات الا وقت ان يؤول كلامه بان المراد به هذا المضمون منويا استعمال كل منهما
بان يراد بالاستعمال نية الاستعمال من باب ذكر المسبب وارادة السبب ولا يخفى ان نية
الاستعمال اعم من الاستعمال بالفعل وعدمه فاندفع المحذور بل هذا التاويل تاييد للجواب بان
هذا التاويل وان كان خلاف الظاهر من حيث اللفظ لكن اعتباره ضروري ولازم بدلالة
العقل والآراء لو لم يعتبر هذا التاويل لم يصح وقوع لفظ مستعملا حالا من الضمير المستكن في
الموضوعان مما تقرر في النحو ان الحال يجب مقارنتها للعامل في الزمان كما اذا قلت جاء زيد راكبا
فانه يقتضي مقارنة الركوب للمجيء في الزمان فلو وقع مستعملا حالا من غير تاويل لزم مقارنة
الاستعمال للوضع وليس كذلك اذ لا شك ان الاستعمال متاخر عن الوضع بخلاف نية الاستعمال
وقصده ضرورة ان الواضع حين وضع ينوي الاستعمال ويقصده وبالجملة هي بمعنى الاجمال والباء
زائدة اي اجمال الكلام وخلاصته وهي مبتداء وجملة فتعريفنا اجلى واولى خبره والفاء زائدة لاشعار
المبتدا بمعنى الشرطية واستغنت الجملة الخبرية عن العائد لكونها عين المبتدا كما في (؟) وقعت
خبرا عن ضمير الشان من مثل قل هو الله احد وذلك لانه لم يرد على تعريف المص ما يرد على تعريف البعض
من الاعتراضين كما عرفت فلكونه سالما من الاعتراض الاول الذي هو استدراك بعض القيود كان
اولى من تعريف البعض ولكونه سالما من الاعتراض الثاني المحتاج الى التاويل كان اجلى واظهر منه
كما لا يخفى ولما فرغ عن تعريف الترادف وما يتعلق به شرع في بيان الاختلاف في وقوعه فقال
ثم اختلفوا في ان الترادف هل واقع اولا واقع وينبغي ان يكون محل الخلاف الوقوع بالنسبة
الى لغة واحدة اي وقوع لفظين موضوعين في لغة واحدة كلغة العرب او العجم لمعنى واحد
والا فسد القول اي لو لم يكن محل الخلاف ذلك بل الوقوع بالنسبة الى مطلق اللغات
اي وقوع لفظين موضوعين لمعنى واحد سواء كان كلا الموضوعين في لغة واحدة او احدهما في لغة
والاخر في لغة اخرى فلا مجال للخلاف وانكار وقوع الترادف كذلك اذ فساد القول بان كل
معنى وضع له في لغة العرب مثلا لفظ لم يوضع له في شئ من اللغات الاخر لفظ كما لم يوضع
في تلك اللغة فلم يوجد لفظان موضوعان لمعنى واحد اصلا اظهر من الفساد واكثر بعيدا من ان
يلتزمه اي ذلك القول احد فضلا عن جماعة من العلماء اذ وقوع وضع الالفاظ المتعددة لمعنى واحد
بالنسبة الى لغات عديدة اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى كلفظة الله وخداي وتكري لذات
الله تعالى بالنسبة الى العرب والعجم والترك وقس واما الوقوع بالنسبة الى لغة واحدة فللخلاف
فيه مجال لعدم كون انكاره في تلك المرتبة من الفساد واحتج اي استدل القائلون بالوقوع على جوازه
اولا اي جواز الترادف وامكانه في الزمان الاول وقد تقدم وجه الاستدلال في مثل هذا المقام على
الجواز قبل الوقوع وعدم الاكتفاء بالاستدلال على الوقوع فتذكر بانه اي الشان لا شبهة في انه اي
الشان لا يلزم من وضع لفظين لمعنى واحد كما ذكرنا في تعريف المترادفين محال اصلا وما لا يلزم من فرض
وقوعه محال فهو ممكن وجائز فالترادف جائز خصوصا اي خص هذا الحكم خصوصا اذا كان الواضعان
من شخصين او من شخص واحد لكن كان وضع اللفظ الثاني عند ذهول الواضع وغفلته عن وضعه

وضعه للاول اي للفظ الاول وانما استثنى ذلك لان الموضعين اذا كانا من شخصين او كان الثاني
عند الذهول عن الاول فلا مجال لان يقال ان الغرض هو افادة المعنى حاصل باحدهما فالاخر
عبث فيستحيل من الواضع الحكيم بخلاف ما اذا كانا من شخص واحد من غير ذهول عن الاول
اذ لذلك المقول (؟) مجال وان كان مدفوعا كما ستعرف واحتجوا على وقوعه ثانيا بما هو
الطريق في اثبات اللغات مطلقا مترادفة او متباينة مشتركة او منفردة او غير ذلك من نقل
الثقات جمع ثقة هي بالكسر مصدر في الاصل بمعنى الوثوق اي الاعتماد من وثق يثق ثقة
ثم استعمل صفة بمعنى المعتمد عليه اي نقل ائمة اللغة المعتمد عليهم مثل نقل ان الجلوس والقعود
موضوعان للوضع المخصوص اي الهيئة المخصوصة للقاعد فانه موضوع اما بالمعنى اللغوي اي الحالة مطلقا
او المصطلح الفلسفي اي الحالة الحاصلة للجسم بسبب نسب اجزائه بعضها الى بعض والى الامور
الخارجة كالقيام والقعود وهذا في المصدر وان الاسد والهزبر بكسر الهاء وفتح الزاء وسكون
الباء موضوعان للحيوان المعهود وهذا في الاسم الجامد منتهيا الى غير ذلك مما لا يحصى ولا يعد كالنوم
والرقود وعدم السفسطة والهرة والسنور للحيوان المخصوص وانكار ذلك مكابرة يأتي مثلها في كل الالفاظ
يعني ان مثل تلك المكابرة جارية في كل اللغات سواء كانت من المترادفة او غيرها فلو اعتبر مثلها
لم يثبت لغة اصلا وهو ظاهر الفساد وتمسك المنكرون لوقوع الترادف وهم الشذوذ جمع شاذ
بمعنى القليل وجمع قاعد فقوله القليلون صفة كاشفة له منهم ابو العباس الثعلب اي تمسكوا
في عدم جواز الترادف بانه اي الشان لا شك ان الغرض المقصود من وضع الالفاظ للمعاني
استعمالها لافادة المعاني فلو وضع لفظان لمعنى واحد لكان الغرض من وضعهما استعمالهما لافادة
ذلك المعنى فان لم يستعمل للافادة في موضع واحد الا واحد منهما لا مجموعهما يكون وضع الا...
عبثا لعدم ترتب الغرض وهو الاستعمال لافادة المعنى عليه وان استعملا معا (؟) يفيد اللفظ
الثاني المعنى الموضوع له كما افاده الاول فيكون تلك الافادة او فيوجد افادة المفاد قبله بالاول
اي افادة المعنى الذي افيد قبل اللفظ الثاني باللفظ الاول وهذا محال لانه تحصيل للحاصل او لا يفيد
الثاني المعنى فيكون وضعه واستعماله عبثين اذ الغرض الاصلي منهما هو افادة المعنى فحيث لم يترتب
عليهما هذا الغرض كان كل منهما عبثا فوقوع الترادف مستلزم للعبث وهو محال على الواضع الحكيم
فكذا الملزوم وقال شارح المختصر في تقرير الدليل لو وقع المرادف لعرى الوضع عن الفائدة واللازم
باطل اما الملازمة فلان الواحد كاف في الافهام فلا فائدة لوضع الاخر واما انتفاء اللازم فلانه عبث
وهو على الحكيم غير جائز ثم اجاب بما سيشير اليه المص من انا لا نسلم العراء عن الفائدة بل له فوائد
كالتوسيع في التعبير وتيسير النظم ونحو ذلك ولا يخفى ان ما ذكره ذلك الشارح هو الاحسن في التعبير
والاولى من التقرير فافهم قالوا جملة مستأنفة كانه قيل ما ذكرته من التمسك هو الدليل على عدم الجواز
فما دليلهم على عدم الوقوع فاجاب بانهم قالوا في بيان ذلك من استقراء وتتبع الالفاظ واللغات
علم انه اي الشان ما من لفظين ما نافية ومن زائدة لتاكيد الاستغراق ولفظين مبتداء وقوله في
لغة العرب ظرف مستقر صفة لفظين وقوله الا وبين معنييهما فرق باعتبار خبر المبتداء على ان
يكون الواو لتاكيد لصوق الخبر بالمبتداء كما في قولهم لا بد وان يكون او الخبر قوله في لغة العرب
او محذوف اي موجودان وقوله الا وبين الخ جملة حالية كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا
ولها كتاب معلوم والمعنى ما من لفظين موجودان في لغة العرب في حال من الاحوال الا حال
ان يكون بين معنييهما فرق يعني ليس في لغة العرب لفظان متحدا المعنى من كل وجه كما هو المعتبر
في الترادف بل كل لفظين فيها ولو كانا مما يظن انهما مترادفان فبين معنييهما فرق وتغاير باعتبار
وجه من الاعتبارات والجهات وان كان بينهما اتحاد بحسب الذات او باعتبار آخر فلم يقع فيها
لفظان مترادفان اصلا كالقعود والجلوس فان الاول يقال ويطلق على معناه من الهيئة المخصوصة
عند الانتقال اليها من هيئة ارفع واعلى منه اي معنى القعود كالقيام والركوع فيقال قام او ركع فقعد والثاني

ای الجلوس یقال علی الهیئة المخصوصة عند الانتقال الیها من هیئة اخفض واسفل منها کالاضطجاع
وهو وضع الجنب علی الارض کما فی حالة النوم والسجود فیقال اضطجع او سجد فجلس ومن هذا یقال
جلس السلطان علی التخت ولا یقال قعد علیه وکالاسد والهزبر فان الاول موضوع لذات هذا
الحیوان المعهود وحقیقته من غیر اعتبار معنی وصفة فیه والثانی موضوع له ای لهذا الحیوان
باعتبار شدة السورة بفتح السین وسکون الواو الغضب وزیادة القوة والجرأة بضم الجیم وسکون
الراء الجسارة فیه ای باعتبار تلک الاوصاف فی هذا الحیوان ولهذا ای ولاجل ان الهزبر اعتبر فیه
الاوصاف المذکورة دون الاسد وصف الشاعر الاول ای الاسد بالثانی ای الهزبر اذ لو لم یعتبر
فیه معنی زائد علی معنی الاول لما صح التوصیف فقال اسد دم الاسد الهزبر خضابه وموت
فریص الموت منه یرعد قوله اسد خبر مبتداء محذوف ای هو یعنی الممدوح اسد والجملة بعده صفة له
والخضاب بالخاء والضاد المعجمتین مع کسر الاولی بمعنی الحناء وقوله موت خبر مبتداء محذوف ای هو
والجملة بعده صفة له ایضا والفریص جمع الفریصة وهی لحمة بین الکتف والجنب لا تزال ترعد من الدابة
عند الفزع کالموت ولهذا اضیفت الی الموت وقوله منه متعلق بیرعد والضمیر راجع الی الموت الاول
والرعد هو التحرک وحاصل المعنی ان الممدوح کالاسد فی الشجاعة بل هو اقوی واشجع منه بحیث یکون
دم الاسد القوی خضاب یده یعنی یغسل یده بدم الاسد وایضا هو کالموت بحیث یرعد ویتحرک منه
دائما فریص الموت کما کانت کذلک عند الموت وقال عطف علی وصف ای ولهذا قال الجوهری الهزبر
بفتح الهاء والزاء المعجمة والباء وسکون النون قبله والهزنبران بزیادة الالف والنون الرجل السیء الخلق
وذلک لانهما مأخوذان من الهزبر فلما اعتبر فیهما معنی الشدة والجرأة وسوء الخلق کما ذکره الجوهری
علم ان ذلک المعنی معتبر فی الهزبر ایضا وان خطئ الجوهری ونسب الی الخطاء فی ذلک بانهما ای الهزبر
والهزنبران بالمعنی المذکور بالزاء المعجمة فی الاول والراء فیه کما ضبطه الجوهری تصحیف ای تحریف
وتغییر للاصل للالتباس والمخطئ هو صاحب القاموس حیث قال الهزنبر الکیس الحاد الرأس کا
الهزنبران وتفسیرهما بالسیء الخلق وهم من الجوهری والصواب بزائین یعنی وان خطئ الجوهری فی
ذلک لکنه لا یقدح فیما نحن فیه من تائید اعتبار معنی زائد فی الهزبر لثبوت المطلوب ولو علی بعض
الاقوال وکالانسان والبشر فان اطلاق الاول علی معناه باعتبار نسیانه وغفلته عما ادرک کما قال
الله تعالی وعهدنا الی آدم من قبل فنسی او باعتبار انساء الفته واستیناسه علی اختلاف الرأیین
فی ان همزته زائدة او اصلیة یعنی ان کانت همزته زائدة بان یکون مأخوذا من النسیان کما قال
بعضهم فاطلاقه باعتبار الاول وان کانت اصلیة بان یکون مأخوذا من الانس کما قال الاخرون
فباعتبار الثانی وسیجئ التفصیل فی الاشتقاق واطلاق الثانی ای البشر باعتبار ظهوره
وعدم استتاره اذ البشر بمعنی ظاهر جلد الانسان وبشرة الارض النبات الظاهر فیها وهذا کما سمی الجن
الذی هو مقابل البشر جنا لاجتنانه ای استتاره وکذا سائر ما یظن انه من المترادف ای بین
معانیها تغایر ببعض الاعتبارات فهی لیست من المترادفة فی الحقیقة فانه من قبیل الجزء والکل
کالناطق والانسان فان الاول جزء من الثانی لانه بمعنی الحیوان الناطق او الموصوف والصفة کالسیف
والصارم بمعنی القاطع صرفه قطعه وهو صفة للسیف او الصفتین لشیء واحد کالکاتب والمنشئ والمراد
بالکاتب مقابل الشاعر ای من یتکلم بالکلام المنثور والمنشئ هو الذی احدث الکلام من عند نفسه من الانشاء
بمعنی الاحداث وهما صفتان متقاربتان للمتکلم ونحو ذلک کالصفة وصفة الصفة مثل الناطق ای
المتکلم والفصیح ای الذی لیس فی کلامه لکنة فان الثانی صفة للاول وهو صفة الانسان ففی جمیع تلک
الالفاظ فرق وتغایر بین المعانی لکن وقع الالتباس لشدة الاتصال بین المعانی فظن انها موضوعة
لمعنی واحد فهی وان کانت من المترادفة فی بادی الرأی لکنها لیست منها فی النظر العمیق والجواب ان
ما زعمتم من عدم وقوع الترادف مردود بما هو المعتبر فی اثبات اللغات اعنی النقل وقد ثبت النقل
من الثقات کما ذکرنا فی مثل القعود والجلوس والاسد والهزبر وهذا اشارة الی الجواب بطریق المعارضة



المعارضة وتقریرها دلیلکم وان دل علی ما ادعیتم من عدم وقوع الترادف لکن عندنا ما ینفیه وهو نقل
ائمة اللغة ذلک فدلیلکم ساقط ثم اشار الی الجواب بطریق المنع بقوله مع ان الفوائد فی وقوع
الترادف جمة ای کثیرة وبین الفوائد بقوله من توسعة طریق التعبیر عن المقصود ای جعل طریق
التعبیر عن المعنی المقصود واسعا علی المتکلم لانه اذا کان عنده لفظان لمعنی واحد فعند نسیان احدهما
یمکن له التعبیر عنه بالاخر بخلاف ما اذا کان اللفظ واحدا وتوسعة طریق حفظ الالفاظ الموضوعة
للمعانی علی المخاطب لانه اذا سمع لفظین لمعنی واحد فعند زوال احدهما عنه یمکن له حفظ الاخر بخلاف
ما اذا کان واحدا فانه اذا نسیه لا یبقی عنده لذلک المعنی لفظ وتأتی الوزن ای حصوله وتأتی
القافیة للشاعر والوزن هو نظم الشعر علی وجه ینطبق علی تقطیع مخصوص والقافیة هی الکلمة الاخیرة
من الشعر کما عرفت فی المقدمة فانه قد ینتظم له الوزن او القافیة باحد المترادفین دون الاخر
لاختلافهما فی عدة الحروف او حرکاتها وسکناتها او فی الحرف الاخیر کما فی قوله یا خادم الجسم کم تسعی
لخدمته ء انطلب الربح مما فیه خسران ء اقبل علی النفس واستکمل فضائلها ء فانت بالنفس لا با
لجسم انسان ء فانه لو قیل بشر بدل انسان لا یصح الوزن ولا القافیة وتأتی اصناف محسنات
علم البدیع من السجع هو توافق الفاصلتین علی الحرف الاخیر والفاصلة من النثر کالقافیة من
الشعر نحو قوله تعالی ما لکم لا ترجون لله وقارا وقد خلقکم اطوارا فانه ربما یصلح احد اللفظین للسجع
دون الاخر وایضا فان احسن السجع ما تساوت قرائنه وقد یحصل ذلک باحدهما فقط والتجنیس وهو
تشابه اللفظین فی التلفظ کقوله تعالی والتفت الساق بالساق الی ربک یومئذ المساق والترصیع
وهو کون ما فی احدی الفقرتین من الالفاظ او اکثره مثل ما یقابله من الاخری فی الوزن والتقفیة
نحو فهو یطبع الاسجاع بجواهر لفظه ویقرع الاسماع بزواجر وعظه ونحو ذلک کالموازنة وهی خلاف
الترصیع نحو فیها سرر مرفوعة واکواب موضوعة وغیرهما مما فصل فی علم البدیع فاذا کانت فی وقوع
الترادف مثل تلک الفوائد فقولکم فی الاستدلال علی عدم الجواز فان لم یستعمل دائما الا واحد منهما
یکون وضع الاخر عبثا ممنوع کیف وقد ترتب علیه فوائد جمة والعبث ما لا یترتب علیه فائدة
وکذا المنع قولکم او لا یفید فیکون وضعه واستعماله عبثین وتحقق الفرق عطف علی قوله الفوائد
فی وقوع الترادف ای مع ان تحقیق الفرق بحسب المعنی بین بعض الالفاظ المظنون ترادفها
باعتبار من الاعتبارات کما فی الامثلة المذکورة لا یستلزم عدم الترادف وهذا اشارة الی منع
دلیلهم علی عدم الوقوع اعنی من استقراء علم انه الخ یعنی لا نسلم تحقق الفرق بالاعتبار بین جمیع
الالفاظ المظنون ترادفها بل انما هو فی بعضها کالامثلة المذکورة مع انا لا نسلم ان تحقق الفرق
فیها یستلزم عدم الترادف وانما یلزم لو کان ذلک الاعتبار الفارق معتبرا وداخلا فی المعنی الموضوع له
من حیث انه الموضوع له حتی یتعدد المعنی ولو بالاعتبار فلا یقع الترادف وهو ای کونه معتبرا
کذلک ممنوع فی بعض ما ذکر کالانسان والبشر والاسد والهزبر فان کلا من الانسان والبشر
موضوع لمعنی واحد بعینه وهو الحیوان الناطق لکن اطلاق الاول علیه باعتبار النسیان واطلاق
الثانی باعتبار الظهور فهذا الاعتبار لیس بمعتبر فی الموضوع له بل فی الاطلاق والتسمیة بمعنی انه
وجه مناسبة للاطلاق فمثل هذا الفرق لا یقدح فی الترادف اصلا اذ المعتبر فیه انما هو اتحاد المعنی لا
الی جهة الاطلاق علیه وتحققه ای تحقق کونه معتبرا کذلک فی البعض کالناطق والانسان والسیف
والصارم فان الاعتبار الفارق معتبر وداخل فی مفهومهما کما عرفت لا یستلزم تحققه فی الجمیع وادعاء
ذلک التحقق وهم باطل من غیر دلیل فلا یسمع بوجه فلا یلزم عدم وقوع الترادف فی بعض ما ذکر
لا فی جمیعها حتی یتم مطلوبکم الفریدة الثالثة من الفرائد التی فی تقسیم اللفظ الموضوع تقسیم ای
تقسیم الموضوع بل القسم الخاص منه وهو الاسم الی الاسم والصفة الاسم یطلق علی معان
اللفظ الموضوع مطلقا وهو المعنی اللغوی ویتناول جمیع اقسام الکلمة وقد عرفته وما یقابل الفعل
والحرف اعنی المصطلح النحوی المشهور وسیجئ تحقیقه فی الاشتقاق وهو المراد بالمقسم ههنا

وما يقابل الصفة كزيد وهو المراد بما يذكر في التقسيم وهذا المعنى هو مصطلح النحاة ايضا وكذلك الصفة تطلق على معان الصفة النحوية اعني تابع يدل على معنى في متبوعه والصفة المعنوية وهي المعنى القائم بالغير كالعلم والضرب وهو المصطلح الكلامي وما يقابل الاسم كالضارب وهو مصطلح النحوي ايضا في باب منع الصرف وهذا هو المراد ههنا وستعرف تفصيلها وكان الانسب من وجه ايراد هذا التقسيم بعد ما قسم ما مصدرية الكلمة ان شاء الله تعالى في علم الاشتقاق الى الاسم والفعل والحرف واما كان ذلك انسب لانه اي هذا التقسيم تقسيم للاسم من تلك الاقسام ملابسا بخصوصه وظاهر ان الانسب ان يورد تقسيم القسم بعد تقسيم مقسمه اليه والى غيره حتى يتعرف في ضمنه ماهية ذلك القسم اولا ويتم تقسيمه الى اقسامه ثانيا ولكنما اورده ههنا لعدم تعلقه كثير تعلق بمباحث العلوم الاخر بل ينبغي ان يجعل من مباحث مبادي اللغة فنقول الاسم بالمعنى المقابل للفعل والحرف اعني ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اما ان يكون موضوعا لذات معينة وستعرف معنى الذات والتعين بلا اعتبار معنى من المعاني المتعلقة بها اي بالذات اي من غير ان يعتبر في ذلك الوضع شيء من تلك المعاني مطلقا لا بطريق كونه جزءا من الموضوع له ولا بطريق كونه وجه مناسبة للتسمية او الاطلاق سواء كانت تلك الذات امرا قائما بذاته او بغيره وسواء كان كليا او جزئيا كالفرس وزيد فيما قام بذاته كليا او جزئيا والعلم وهذا العلم فيما قام بالغير كذلك واما ان يكون موضوعا لها اي لذات معينة باعتبار معنى كذلك اي من المعاني المتعلقة بها مطلقا سواء كان في الموضوع له او في التسمية والاطلاق وهذا القسم على ثلثة اقسام لانه اي الشأن اما ان يكون ذلك المعنى المعتبر مع الذات معنى لفظ اخر مناسب لهذا الاسم في المادة اي جواهر الحروف كما في المشتقات فانه قد اعتبر في المشتق كالمفتاح معنى هو مدلول المشتق منه كالفتح وبينهما تناسب في المادة او لا يكون كذلك سواء لم يكن معنى لفظ اخر اصلا بان لم يوضع له لفظ او كان معنى لفظ غير مناسب في المادة الثاني كالرجل فانه موضوع للانسان البالغ مع معنى الذكورة خلاف الانوثة وهذا المعنى ليس معنى للفظ يشارك الرجل في المادة بل هو معنى لفظ لا يشاركه وهو لفظ الذكورة وفي هذا القسم يكون المعنى معتبرا على انه جزء المعنى الموضوع له لا محالة والاول اما ان يكون ذلك المعنى داخلا في الموضوع له وجزءا منه او لا يكون داخلا فيه بل يكون خارجا عنه مرجحا للتسمية بهذا الاسم من بين الاسماء الثاني كالاحمر اذا جعل علما لذات يتخفى فيه حمرة فانه قد اعتبر فيه معنى الحمرة على انه مرجح لتسمية ذلك الشخص بالاحمر دون الاسود مثلا لا على انه جزء الموضوع له لان الموضوع هو نفس ذلك الشخص للتنصيص على هذا زاد لفظ الذات بخلاف ما اذا لم يجعل علما اصلا بان يستعمل في معنى ذات ثبت له الحمرة او على الشخص احمر مع حمرته فانه لا يكون من هذا القسم بل يكون على الاول صفة مقابلة للاسم وعلى الثاني من القسم الاخير هذا امثال للجزئي واشار الى مثال الكلي بقوله والخمر موضوعا للشراب المخصوص اي ما اسكر من عصير العنب او نحوه سميت بذلك لمخامرته اي مخالطته العقل او لانه تخمر العقل وتستره او لانه تركت حتى ادركت واختمرت واختماره غليانه كذا في القاموس وبالجملة هو موضوع لذات الشراب والاوصاف المذكورة انما هي مرجحات للتسمية لا داخلة في الموضوع له والاول كاسماء الزمان والمكان كالمقتل اي الزمان او المكان الذي وقع فيه القتل والآلة كالمفتاح فانه قد اعتبر في كل منها مع ذات معينة من الزمان او المكان او الآلة معنى معين على انه داخل في الموضوع له كالقتل في الاولين والفتح في الثالث وكالاله وهو اسم لجنس المعبود بحق كالواجب تعالى او باطل كالاصنام من اله يأله من الباب الثالث الاهة والوهة والوهية اي عبد عبادة والامام وهو اسم لجنس من يقتدى به من امه اي قصده او امهم وام بهم اي تقدمهم والكتاب وهو اسم لجملة من القراطيس ونحوها كتب عليها الحروف كما هو المعروف فان هذه اسماء موضوعات لذوات معينة باعتبار معان معينة على انها داخلة في الموضوع لها من المعبودية والامومية والمكتوبية بخلاف المعبود والمقتدى به والمكتوب بمعنى شيء ما يعبد او يقتدى به او يكتب عليه فانها موضوعة لذوات مبهمة

مبهمة باعتبار تلك المعاني فلذا كانت صفات ستعرفه ولاجل ان ذلك المعنى معتبر في هذا القسم على انه داخل في الموضوع له دون القسم الذي قبله اذا سمع العالم بالوضع ما هو من هذا القسم يجب ان يفهم منه ذلك المعنى كما يفهم الذات بخلاف القسم السابق فان اللازم فيه فهم الذات لا غير الا يرى ان كثيرا ممن يفهم وضع الخمر يفهمون منه الشراب ولا يخطر ببالهم معنى مخامرته للعقل واما المقتل اسم مكان مثلا فكل ممن علم وضعه يفهم منه المكان والقتل واما ان يكون عطف على قوله اما ان يكون موضوعا لذات معينة لذات مبهمة مع معنى معين اي موضوعا لمجموع الذات والمعنى القائم بها فالمعنى ههنا معتبر على انه جزء الموضوع له كالضارب اسم الفاعل والمضروب اسم المفعول والحسن الصفة المشبهة والاحسن افعل التفضيل والاحمر افعل الصفة فان معنى الضارب ذات ما او شيء ما قام به الضرب وكذا معنى الحسن ذات ما او شيء ما ثبت له الحسن وهكذا وقوله الغير الاعلام صفة للمجموع قيد به لانها اذا كانت اعلاما لذوات معينة فيها معاني مصادرها كانت داخلة فيما سبق كما عرفت هذه الاقسام الخمسة هي الاقسام المتحققة للاسم وليس له قسم متحقق او وقوع غيرها وان كان قسم محتمل بحسب العقل كما يكون موضوعا لذات مبهمة بلا اعتبار معنى اصلا او باعتبار معنى على انه مرجح للتسمية والمراد بالذات ههنا اي في هذا التقسيم ما هو المستقل بالمفهومية اي ما يكون مفهوما وملحوظا بذاته ولا يكون تابعا في الملاحظة للغير سواء كان قائما بنفسه وهو في الواجب تعالى والجواهر كلفظة الله والانسان او قائما بغيره وهو في صفات الواجب والاعراض والمعاني الاعتبارية كعلمه تعالى والسواد والوجود والعمى ومعنى القيام بالغير هو اختصاص شيء بشيء بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر تحقيقا كما في السواد والجسم او تقديرا كما في صفات الواجب وقيد بقوله ههنا لان للذات معنيين اخريين احدهما الحقيقة يقال ذات الانسان اي حقيقته وماهيته وهي بهذا المعنى ايضا اعم من ان تكون قائمة بنفسها كما في هذا المثال او بغيرها كذات السواد والثاني هي مقابلة لجزء الشيء وعارضه الخارج عنه والاخر ما قام بذاته وهو مقابل الاعراض وامثالها كما مر انفا ولم يرد ههنا شيئا من هذين المعنيين لان من الاسماء ما هو موضوع لما قام بالغير كالعلم والسواد ولما ليس حقيقة لشيء من الاشياء بل عرضي خارج عن الكل كالشيء والموجود فلو اريد بالذات ههنا شيء منهما لانتقض التقسيم بخلاف معنى المستقل بالمفهومية فانه متحقق في جميع الاسماء لا يقال ان النسبة والابتداء والانتهاء اسماء مع ان معانيها غير مستقلة في المفهومية لانا نقول ما هو غير المستقل هو الجزئيات منها كالنسبة في زيد قائم والابتداء والانتهاء في سرت من البصرة الى الكوفة وهي معان حرفية لا اسمية وانما المعاني الاسمية هو الكليات منها وهي مستقلة بالمفهومية وكذا المصادر التي اعتبرت النسبة في معانيها كالنفيض بمعنى سيلان الماء والعمى بمعنى عدم البصر فان معانيها مستقلة بالمفهومية ومقصودة بالملاحظة وليست تابعة فيها للغير فلذا لم يحتج في افهامها من الفاظها الى انضمام لفظ اخر والمراد بالمعنى ههنا ما لا يكون كذلك اي ما لا يستقل بالمفهومية بل يكون ملحوظا بتبعية الغير لاشتماله على النسبة ما والحال ان تعقل النسبة تابع لتعقل المنتسبين كالقيام لشيء او الوقوع عليه او فيه او به وفيه نظر لان المعنى المعتبر في الصفات وفي بعض الاسماء اعني المعنى المصدري كالقتل والفتح في القاتل والمفتوح والمقتل والمفتاح مستقل بالمفهومية واشتمال ذلك المعنى على نسبة ما ممنوع كيف ولو لم يكن كذلك لما كان الفعل مستقلا بالمفهومية باعتبار جزئه الحدثي وهو خلاف ما صرحوا به الا ان يقال المراد ههنا المعاني المصدرية لا من حيث ذاتها بل من حيث انتسابها الى الذات بوجه ما وهي من هذه الحيثية غير مستقلة بالمفهومية ويحمل قوله لاشتماله على نسبة ما على اشتمال المعروض على العارض لا على اشتمال الكل على الجزء لكن لا يلائمه قوله فيما سبق وذلك المعنى اما ان يكون معنى لفظ اخر الخ لانه بظاهره يقتضي ان يراد بالمعاني ههنا نفس المعاني المصدرية كما لا يخفى فالاصوب ان يحمل الذات ههنا على ما قام بذاته والمعنى على ما قام بالغير ولا يرد نحو السواد والحركة السريعة مما يدل على ما قام بالغير لانها قائمة بذاتها بالنسبة الى ما يقوم بها

من المعاني وان كانت قائمة بالغير بالنسبة الى موصوفاتها فافهم والمراد بالذات المعينة ما اعتبر فيها تعين ما
اى تميز عن الغير بوجه من الوجوه وليس المراد الذات المتشخصة المانعة عن الشركة اذ الكليات من
الاسماء كثيرة كالانسان والفرس والسواد وغيرها لان الكلي ايضا متميز عن الغير في الجملة فان الانسان
متميز عن الفرس وغيره وبالعكس فلذا قال وان كان ذلك التعين متوغلا اى كاملا في العموم
والشمول بحيث يعم جميع الاشياء من قولهم توغل في البلاد اى ابعد فيها وبلغ الى اقصاها وذلك
كالشيء والامر ونحوهما مما هو من المفهومات الشاملة لجميع الاشياء واجبا كان او ممتنعا او ممكنا
جوهرا كان او عرضا لكون الشيء مثلا بكونه مفهوما واحدا من المفهومات متحصلا في نفسه بخصوص
الشيئية كان متميزا عن غيره سواء كان مما يناقضه كاللاشيء او لا كالانسان ونحوه ضرورة ان
الانسان مفهوم والشيء مفهوم آخر والمراد بالمبهمة خلاف فهي ما لم يعتبر فيه تعين وتميز اصلا فلم يتحصل
في نفسه بل اعتبر على وجه الابهام والاحتمال للكل فان معنى الضارب مثلا ذات ما او شيء ما ثبت له
الضرب وتلك الذات مبهمة غاية الابهام بحيث لم يتحصل لشيء من التعينات والخصوصيات حتى الخصوصية
الشيئية او الامرية بل كانت محتملة عند العقل لهما ولنقيضهما اعني اللاشيئية واللاامرية فيكون
للاقسام الاربعة الاول وهي ما يكون موضوعا لذات معينة بلا اعتبار معنى اصلا او باعتبار معنى ليس
مدلولا لفظا او هو سبب او كان مدلوله غيره في الموضوع له او داخلا فيه الاسم والخامس
وهو ما يكون موضوعا لذات مبهمة مع معنى معين الصفة ولقد جرى المص رح في هذا التقسيم على
ما عليه المحققون من عد اسماء الزمان والمكان والالة من الاسماء وذهب بعضهم الى كونها من الصفات
حتى قالوا ان تعريف الصفة المذكور منتقض بتلك الاسماء لتعين الذات فيها ثم اعلم ان كلا من الاسم
والصفة ان دل على ما قام بذاته اى ما لا يحتاج الى موصوف فيقال له اسم العين كالدار والرجل
والعالم والمكتوب وان دل على ما قام بالغير فيقال له اسم المعنى كالضرب والعلم والمضمر لغائب النفسي
والحركة الاسم بقيه فان قلت هنا اى في مقام تقسيم الاسم قسم سادس متحقق وهو ما يكون موضوعا
لذات مبهمة بلا اعتبار معنى فيه اى في الموضوع له او الوضع كلفظ الذات فانه اسم موضوع لمعنى
المستقل بالمفهومية من غير اعتبار معنى زائد فيه وهذا المعنى ذات مبهمة لاحتماله وصدقه على كل
من الامور المستقلة بالمفهومية وكذا الكلام لو كان الذات عبارة عن القائم بذاته او الحقيقة لاحتمال
كل منهما فكل من الامور القائمة بانفسها او الحقائق وعدم اعتبار معنى زائد مع شيء منها فلكونه موضوعا
لذات مبهمة لم يندرج في الاقسام الاربعة الاول التي اعتبر فيها تعين الذات ولعدم اعتبار معنى زائد
لم يندرج في القسم الخامس الذي اعتبر فيه مع الذات معنى معين فيكون هذا القسم واسطة
بين الاقسام الخمسة فلا يصح حصر مطلق الاسم فيها ولا يخفى ان جواب هذا السؤال قد علم من قوله
وبالذات المعينة ما اعتبر فيها تعين ما الخ الا انه اورده واجاب عنه بما تنبهت توسلا الى البحث
الآتي وتوطئة له فقال قلت هو مندرج في القسم الاول اعني ما يكون موضوعا لذات معينة بلا اعتبار
معنى اصلا ولما كان اندراجه فيه موقوفا على كون معناه متعينا وكونه مستقلا بالمفهومية ايضا نبه
على ان المراد بالذات هيهنا على ما ذكره هو المستقل بالمفهومية اشار الى ذلك بقوله لانه اى لفظ
الذات موضوع لمعنى متعين مستقل بالمفهومية واشار الى بيان تعين معناه بقوله ممتاز عن جميع
المعاني كلفظ الفرس بعينه ولم يشر الى عدم اعتبار المعنى الزائد فيه مع ان الاندراج المذكور يتوقف
عليه ايضا لظهوره ولاعتراف السائل به يعني ان لفظ الذات موضوع لمعنى المستقل بالمفهومية وهذا المعنى
متعين ومستقل بالمفهومية اما الثاني فظاهر فكون هذا المعنى مقصودا بالملاحظة غير تابع فيها للغير كسائر
المفهومات المستقلة كالانسان والفرس واما الاول فلما عرفت ان المراد بالمتعين هيهنا ما اعتبر فيها
تعين ما وتميز ما وان كان متوغلا في العموم ولا شك ان المعنى المذكور مفهوم متحصل بنفسه ممتاز
عن جميع المعاني المغايرة لها سواء كان مناقضا له كاللامستقل بالمفهومية او مخالفا له كالانسان والسماء
والارض ضرورة ان الانسان مفهوم والمستقل بالمفهومية مفهوم آخر وان تصادقا واما كونه كليا صادقا



صادق على امور كثيرة من المفهومات المستقلة فلا ينافي تعينه بالمعنى المذكور كالفرس فانه مفهوم متعين
متحصل مع صدقه على الافراد الكثيرة فان عدت من عاد يعود اى رجع قائلا اى حال كونك قائلا
وما بعده مقول القول فالصفة كالضارب والمضروب مثلا ليست موضوعة لذات مبهمة بل المعينة
كما حققته انفا من ان مفهوم الذات معنى متعين ممتاز عن جميع المعاني فلذا اندرج في القسم الاول
وقد علمت ايضا ان الذات معتبر في الصفة فاذا كان مفهومه متعينا فهو ليس بمبهم لما عرفت ان
التعين والابهام متناقضان فيلزم ان لا يكون شيء من الصفات موضوعا لذات مبهمة بل المعينة فلا يصح
تعريف الصفة بما يكون موضوعا لذات مبهمة لعدم صدقه على شيء من الافراد قلت لمفهوم الذات
وهو المستقل بالمفهومية كما ذكره اعتباران احدهما خصوصه وامتيازه عن سائر المفهومات اى ذاته
وكونه مفهوما في نفسه متميزا عن سائر المفهومات من غير اعتبار لوصف صدقه على ما تحته من المعاني
المستقلة والثاني شموله وصدقه على جميع المعاني المستقلة بالمفهومية كالانسان والفرس ونحو ذلك
حتى على نفسه لما عرفت ان هذا المفهوم اعني المستقل بالمفهومية مستقل بالمفهومية وملحوظ بذاته
وعلى اعم منه كمفهوم الشيء اعني ما يمكن ان يعلم او الموجود مطلقا فان هذا المفهوم اعم من مفهوم الذات
لصدقه عليه وعلى غيره من سائر المفهومات ويصدق عليه مفهوم الذات لكونه مستقلا بالمفهومية
ومتاصلا بالملاحظة كما لا يخفى فان قلت كيف يصدق مفهوم الذات على نفسه وعلى اعم منه وصدق
شيء على شيء يستلزم كون الثاني فردا للاول اخص منه كصدق الانسان على زيد وعمرو قلت لا استحالة
في كون شيء باعتبار فردا اخص من نفسه في ذلك باعتبار آخر ولا في كون الاعم من شيء باعتبار خاصا
من ذلك الشيء باعتبار آخر فمفهوم الذات اعني المستقل بالمفهومية باعتبار كونه مفهوما مستقلا
بالمفهومية ومقصودا بالملاحظة فرد لذلك المفهوم اخص منه باعتبار ذاته وكونه مفهوما واحدا من
المفهومات لصدقه باعتبار الثاني عليه باعتبار الاول وعلى غيره من سائر المفهومات ايضا كمفهوم
الانسان وكذا مفهوم الشيء باعتبار ذاته اعم من مفهوم المستقل بالمفهومية لصدقه على هذا المفهوم
وعلى سائر المفهومات كمفهوم الانسان الذي هو ليس بمفهوم المستقل واخص منه باعتبار كونه مفهوما
مستقلا بالملاحظة لصدق المستقل بالمفهومية على مفهوم الشيء وعلى ما ليس بمفهوم الشيء كمفهوم الانسان
وهذا كما قالوا في تعريف الكلي بما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه ان هذا المفهوم لا يمنع نفس
تصوره عن وقوع الشركة فيه لصدقه على امور كثيرة كالجنس والفصل والنوع فيلزم صدق الشيء على
نفسه الا انه باعتبار ذاته صادق عليه باعتبار صدقه على كثيرين وهذا القدر من المغايرة كاف
وقد مر مثل هذا فتذكر اذا عرفت ذلك فبالاعتبار الاول اى خصوص الذات وامتيازه عن الغير
هو اى مفهوم الذات ذات معينة متميزة عن غيره ولو كان كليا صادقا على كثيرين كسائر المفهومات
الكلية ومندرج في القسم الاول من الاقسام الخمسة الذي اعتبر فيه تعين الذات وبالاعتبار الثاني
وهو شموله وصدقه على جميع المعاني المستقلة مبهمة لكونه بهذا الاعتبار غير متحصل في نفسه محتملا
عند العقل لكل مفهوم مستقل كما ان ماهية الحيوان اعني الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة
باعتبار كونها حقيقة متحدة في الذهن متحصلة وباعتبار صدقها على الانواع في الخارج غير متحصلة
بل محتملة لان يكون انسانا او فرسا او غيرهما وماخوذة في مفهوم الصفة فعلى هذا معنى تعريف الصفة
ما يكون موضوعا لمفهوم المستقل بالمفهومية باعتبار كونه مبهما فلا محذور حيث لم يلزم ان لا يكون
الصفات موضوعة لذات مبهمة ولا عدم صحة التعريف وفيه نظر لان هذا الجواب مع كونه تكلفا في نفسه
يقتضي ان يكون معنى الضارب مثلا المستقل بالمفهومية الذي ثبت له الضرب وليس كذلك اذ لا يفهم
من الضارب ذلك بل المفهوم منه شيء ما او ذات ما ثبت له الضرب وكذا يقتضي ان يكون معنى تعريف
الاسم المقابل للصفة ما يكون موضوعا لمفهوم المستقل بالمفهومية باعتبار تعينه مع انا لا نفهم من
مثل الفرس والضرب ذلك المفهوم قطعا لا معينا ولا مبهما فالحق في الجواب ما ذكره بقوله او نقول لفظ
الذات موضوع لهذا المفهوم اعني ما يستقل بالمفهومية وهو معنى متعين فلهذا كان مندرجا في القسم الاول

والمعتبر في مفهوم الصفة ليس نفس هذا المفهوم حتى يلزم ان لا يكون الصفة موضوعة لذات مبهمة ولا يصح
التعريف بل فرد منه اي من هذا المفهوم على الاطلاق فيكون معنى التعريف ما يكون موضوعا لفرد ما
يصدق عليه المفهوم المستقل بالمفهومية وهو اي الفرد منه مبهم لا حتمله لهذا المستقل وذاك المستقل
كالسماء والارض وهكذا كما ان مفهوم الرجل معنى متعين والفرد المنتشر منه اعني رجلا ما مبهم محتمل لهذا
الرجل وذاك وذلك فلذلك صح تقييد الذات في تعريف الصفة بالابهام فع هذا الجواب كان المتعين
والمبهم متغايرين بالذات فلا حاجة الى تكلف اعتبار تغاير الحيثيات وايضا لا يلزم على هذا ان يلاحظ عنوان
المستقل بالمفهومية في مفهوم الصفات ولا في الاسماء بل الملحوظ فيهما ما يصدق عليه ذلك المفهوم مبهما في
الاول كشيء ما وامرا ما ومعينا في الثاني كمفهوم الضرب والرجل وانصاف شيء لشيء في نفس الامر لا يقتضي
ان يلاحظ الثاني حتى لو حفظ الاول وهو ظاهر فلا محذور اصلا بخلاف الجواب السابق لانه لما كان المتعين
والمبهم حينئذ شيئا واحدا هو نفس ذلك المفهوم لزمت تلك المحاذير كما عرفت ولعل قوله فتأمل
اشارة الى ما ذكرنا من نظر الى هذا المقام ويلتبس عطف على قوله فيقال للاقسام الاربعة الاول الاقسام
الثلثة الاخيرة للاسم بالصفة من جهة اعتبار الذات والمعنى في الجميع اي في جميع الاقسام الثلثة والصفة
سيما القسم الرابع منها اعني ما يكون موضوعا لذات معينة مع معنى معين هو مدلول للفظ آخر مناسب
في المادة كاسم الزمان والمكان فان التباسه بالصفة اشد من التباس غيره بها لمشاركته الصفة في
دخول معنى المشتق منه فيه اي في معناه الموضوع له فلذلك زعم بعضهم ان هذا القسم من الصفات
كما مر بخلاف القسم الثالث اعني ما يكون موضوعا لذات معينة باعتبار معنى هو مدلول لفظ آخر
مناسب على ان يكون مرجحا للتسمية كالاحمر علما فانه ليس له كثير التباس لعدم دخول المعنى فيه اي
في معناه الموضوع له بل هو خارج عنه مرجح للتسمية وبخلاف الثاني اعني ما يكون موضوعا لذات معينة
باعتبار معنى ليس مدلول لفظ مناسب كالرجل لانه ليس له مشتق منه وان كان المعنى المعتبر داخلا فيه
واما القسم الاول اعني ما يكون موضوعا لذات معينة بلا اعتبار معنى اصلا كالعلم والفرس فلا التباس له
بالصفة اصلا ولما وقع الالتباس بين تلك الاقسام وبين الصفة احتيج الى بيان الفرق فقال والفرق
بينهما من جهتين من جهة المعنى ومن جهة الاستعمال والاول يفيد امتياز كل من الصفة والاسم عن
الآخر بحسب ذاته ومفهومه والثاني يفيد ذلك بحسب علم السامع بمعنى انه اذا التبس على السامع
كون كلمة في موضع صفة او اسما فبالفرق الاستعمالي يتعين احدهما عنده اما الفرق من جهة المعنى
فلان الذات في اقسام الاسم معتبرة بنوع تعين اي بتعين وتميز عن الغير بوجه ما وان كان منوعا
في العموم كما علمت فلذلك يوصف الاسماء ولا يوصف بها وهي اي الذات المقصودة الاصلية بالافادة
فيها اي في اقسام الاسم واعتبار المعنى لتمام تعينها وتميزها عن غيرها وليس اعتباره لكونه مقصودا
في نفسه فانك اذا قلت اتيت مقتل فلان في قصدته بالافادة هو نفس ذلك المكان او الزمان لا كونه
مما وقع فيه القتل وانما اعتبر فيه معنى القتل لتعيين ذلك المكان او الزمان لانه وان كان ذاتا متعينة
بوجه حيث كانت متميزة عن مثل السماء والارض والانسان والفرس ونحوها لكن فيه ابهام من وجه
آخر لاحتماله لان يكون مكان الضرب او الاكل او الشرب مثلا او زمانه فلما قيد بالقتل تميز عن ذلك
وحصل له تعين اكمل من الاول هذا لكنه ينافيه ما ذكره العلامة التفتازاني في شرح التلخيص من ان
المقصود الاهم في اسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى المصدري فلذا كانت الاستعارة فيها تبعية
بقي ان الظاهر من كلامه ان المعنى في جميع اقسام الاسم ليس بمقصود وانما هو معتبر لتعين الذات
وفيه بحث لان الرجل ونحوه كان المقصود فيه مجموع الذات والمعنى لا الذات وحدها وانه لا يخفى
لان يقال في مثل احمر علما انه اعتبر فيه المعنى لتعيين الذات وانما هو معتبر لترجيح التسمية وهو ظاهر
بل ما ذكره لو تم فانما يتم في القسم الاخير من مثل اسم الزمان والذات في الصفة مبهمة مطلقا اي من
كل وجه فلهذا احتاجت الصفة الى الموصوف اما صريحا او تقديرا ولا توصف بشيء والمعنى هو الغرض
الاصلي فيها واعتبار الذات لضرورة ان المعنى لا يعقل دونها لكونه معتبرا على وجه الانتساب الى الذات



الى الذات وبهذا اندفع ما قيل لا نسلم ان المقصود في الصفة هو المعنى فان مادة ضرب مثلا كافية في افادة
المعنى الحدثي وانما المقصود من صيغة الصفة كالضارب افادة الموصوف الذي يقوم به ذلك المعنى وذلك
لان نفس المعنى الحدثي وان حصل بجواهر الحروف لكنه من حيث الانتساب الى ذات ما يحتاج في ان
يفاد الى صيغة الصفة ولا يلزم من هذا ان يكون الذات مقصودا بالافادة والحاصل انه فرق بين
معنيي الاسم والصفة من وجهين احدهما تعين الذات في الاسم وابهامها في الصفة والآخر ان الغرض
في الاسم هو الذات وفي الصفة هو المعنى ولذلك اي لكون الذات في الصفة معتبرة على وجه الابهام
والغرض الاصلي هو المعنى فسروا الصفة بما يدل على ذات مبهمة ومعنى معين وبما يدل على ذات باعتبار
معنى هو المقصود فان كلا من هذين التعريفين يدل على ذلك اما دلالة التعريف الاول فلانه قيد
فيه الذات بالابهام فدل على ان المعتبر هو الذات المبهمة وقيد المعنى في مقابلة ذلك بالتعين ومعلوم
ان المعين هو الاولى بالقصد فدل على ان الغرض الاصلي هو المعنى واما دلالة التعريف الثاني فلتقييد
المعنى بكونه هو المقصود وتنكير الذات للابهام وقد بان اي ظهر مما فصلناه لك انه اي الشأن
لا يمكن ان يكون معنى الاسم والصفة واحدا الوجود التنافي بينهما من وجهين قال الفاضل الشريف
في حاشية الكشاف المعنى المعتبر في القسم الثالث والرابع من اقسام الاسم كالاحمر والمقتل مرجح للتسمية
اي خارج عن الموضوع له معتبر على ان يكون مرجحا للتسمية وسببا باعثا لتعيين الاسم بازاء الموضوع له
من بين سائر الاسماء لا مصحح للاطلاق اي ليس بداخل في الموضوع له ليكون مصححا للاطلاق اي
علة مقتضية لصحة اطلاق الاسم واستعماله فلا يطرد اي فلا يلزم ان يصح اطلاقها على وجه
الاطراد والعموم في كل ما يوجد فيه ذلك المعنى والمعنى المعتبر في الصفة مصحح للاطلاق فيطرد في كل ما يوجد
فيه ذلك المعنى وذلك لان مرجح التسمية ليس علة تامة للتسمية والاطلاق حتى يلزم ان يوجد
التسمية والاطلاق في كل ما وجد فيه المرجح بل العلة هناك ارادة الواضع المختار وانما المرجح سبب
باعث لارادته التسمية بهذا الاسم دون سائر الاسماء فما لم يوجد فيه تلك الارادة لا يوجد فيه
التسمية ولا الاطلاق بخلاف ما اذا كان مصححا لانه علة تامة لصحة اطلاق اللفظ فكل ما وجد هو
فيه يوجد فيه صحة الاطلاق بامتناع تخلف المعلول عن علته التامة ولما كان في ذلك نوع غموض
وابهام اوضح المصنف بقوله يعني الفاضل الشريف بذلك انما اعتبر الواضع المعنى الزائد على الذات
في كل من انواع الصفة من اسماء الفاعل والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة وفي هذا اشارة
الى ان اللام في قول الفاضل وفي الصفة لاستغراق الانواع بوجه اي حال كون ذلك المعنى
مرتبطا بوجه مخصوص من التعلق بالذات كتعلق القيام به في اسم الفاعل والوقوع عليه في اسم
المفعول والثبوت له في الصفة المشبهة وهكذا وانما اعتبر هذا القيد لان مجرد اعتبار المعنى من
غير اعتبار تعلقه الخاص بالذات ليس بمصحح للاطلاق والا لصح اطلاق الضارب على من وقع عليه
الضرب ايضا والمضروب على من قام به الضرب مثلا وليس كذلك واما اذا اعتبر ذلك القيد اي
التعلق المخصوص فيكون مصححا للاطلاق على كل ما يوجد فيه المعنى بذلك التعلق ولا يلزم صحة الاطلاق
على جميع ما وجد فيه المعنى من الانواع اذ التعلق المعتبر في نوع لا يوجد في سائر الانواع وهذا معنى
قوله ليصح متعلق باعتبر اطلاقها على كل ما يوجد فيه المعنى بذلك الوجه من التعلق بالذات
كالضارب يصح اطلاقه على كل ما قام به الضرب كزيد الضارب وعمرو الضارب واما على من وقع عليه
الضرب فلا اذ تعلق القيام غير تعلق الوقوع والمضروب يصح اطلاقه على كل ما وقع عليه الضرب والاحمر
افعل الصفة يصح اطلاقه على كل ما لونه حمرة اي على كل ما هو متصف بلون الحمرة وثابت هو له وفي قسمي
الاسم اي الثالث والرابع ما اعتبره اي المعنى لذلك اي ليصح الاطلاق على كل ما وجد هو فيه فلا
يصح اطلاق الاحمر الذي هو العلم لشخص فيه حمرة كزيد على شخص آخر ثبت له الحمرة ايضا كعمرو بذلك
الوضع اي بسبب وضعه للشخص الاول والباء متعلق بالاطلاق ويصح اطلاق الحمرة على غير هذا الشراب
المخصوص اذا اشتد وخامر العقل كشراب الدبس مثلا وكصح اطلاق المفتاح على الاصبع اذا فتح به

مغلاق الباب هو مثل المفتاح وزنا وضده معنى واطلاق الكتاب على الجدار اذا كتب عليه الشئ
وقيد بذلك لو وضع معتبر في جميع ذلك تركه للمقايسة لكنه اى ذلك الاطلاق لا يصح اذ لا يصح اطلاق
الاحمر مثلا بالوضع الاول على شخص اخر فيه الحمرة بل يحتاج صحة اطلاقه عليه الى وضع ثان له
وقس على هذا بل اعتبره اضراب عن قوله ما اعتبره كذلك ليظهران وضع هذا الاسم له اى
للموضوع له كالاحمر لشخص فيه الحمرة اولى وانسب من سائر الاسماء التى لم يوجد في الموضوع له معانيها
اللغوية كالاسود بالنسبة الى ذلك الشخص كما في الاول من رعاية التناسب بين المعنى اللغوى
والاصطلاحى دون الاخير وما قيل ان الفاضل من ان المعنى المعتبر في القسم الثالث والرابع مرجح
للتسمية لا مصحح للاطلاق صحيح في القسم الثالث واما في القسم الرابع فاعتبار المعنى اى فليس
بصحيح لان اعتبار المعنى فيه مصحح للاطلاق قطعا كما في الصفات اما كونه مصححا للاطلاق في اسم الزمان
والمكان من القسم الرابع فظاهر لان كل زمان او مكان يقع فيه الضرب يصح اطلاق المضرب عليه
اى يصح اطلاق المضرب اسم الزمان على كل زمان وقع فيه الضرب واطلاق المضرب اسم
المكان على كل مكان وقع فيه الضرب كما ان كل ما يقوم به الضرب يصح اطلاق الضارب عليه من
الصفات قوله لا تفاوت بينهما اما جملة استينافية او حالية مؤكدة لمضمون الجملة السابقة اى
حال كون المضرب والضارب لا تفاوت ولا فرق موجود بينهما الا بتعيين الذات في الاول وعدمه
اى عدم تعينها في الثانى واما اعتبار الذات واعتبار المعنى معه على وجه مخصوص من التعلق فمشترك
بينهما وهذا التفاوت لا دخل له فيما نحن كما نحن بصدده من ان المعنى المعتبر مصحح للاطلاق اولا
لان الذات المعينة في الاسمين كلى صالح لان يصدق على كثيرين كالذات المبهمة في الصفة وليس
المراد بتعينها تعينها الشخصى على ما عرفت فالحكم بصحة الاطلاق فيما يدل على الذات المبهمة دون
ما يدل على الذات المعينة تحكم والصدد بفتحتين القرب يقال دارى صدد داره اى قبالتها
وقربها كذا في المختار واستعمل في مثل هذا المقام بمعنى الحق يقال نحن بصدده اى في حقه وذمته
وكذا غير اسم الزمان والمكان عطف على قوله اما في اسم الزمان والمكان الخ بمنزلة ان يقال
واما في غيرهما فكذا كاسم الالة وكالالة والكتاب وغير ذلك كالامام ونحوه من الاسماء التى تدل
على ذات معينة مع معنى هو مدلول المشتق منه فان الذات فيها اى في الاسماء المذكورة معتبرة
بنوع تعين كالالة والمعبود والمكتوب فكلما توجد ذات بذلك التعين ويتعلق المعنى بها اى با
الذات بالوجه المعتبر فيها اى في تلك الاسماء وذلك الوجه في اسم الالة هو الاستعانة في حصول
المعنى بالذات وسببيتها فيه وفي الالة صرف العبادة نحو الذات وقصدها بها وفي الكتاب وقوع
الكتابة على الذات يصح اطلاقها اى اطلاق تلك الاسماء عليها اى على الذات المعينة والمعنى المتعلق بها
على وجه خاص فكل ما يستعان به في الفتح عادة يصح اطلاق المفتاح عليها وكل ما يقع عليه الكتابة
كذلك يصح اطلاق الكتاب عليها وهكذا هذا معارضة للدليل الذى اورده من قبل الفاضل الشريف
يعنى قوله والا لصح اطلاق المفتاح الخ ثم اشار الى منع ذلك الدليل بقوله ولا يقدح اى لا يضر
في كونه اى كون المعنى المعتبر في تلك الاسماء مصححا للاطلاق عدم اطراده اى اطراد صحة الاطلاق
فيما لا يكون بهذا التعين اى بتعيين الذات المعتبر في تلك الاسماء يعنى ان ما ندعى كونه مصححا للاطلاق
في تلك الاسماء هو المعنى المعتبر فيها بشرط كونه متعلقا بتعيين الذات المعتبر فيها بوجه مخصوص وعدم
صحة الاطلاق فيما ذكرته من الاصبع الذى فتح به والجدار الذى كتب عليه انما هو لفقد ذلك الشرط
فيه اذ لم يوجد فيه تعيين الذات المعتبر في الاسماء فذلك لا يقدح في كونه مصححا للاطلاق فيما وجد فيه
الشرط واشار الى بيان عدم تحقق ذلك التعيين فيما ذكر بقوله والظاهر ان اسم الالة كالمفعل
والمفعال موضوع لما هو الة الفعل عادة منصوب على الظرفية بالالة لتضمنها معنى الفعل اى الة
يستعان بها في الفعل في العادة والعادة هو الفعل الدائمى ويقابله الخارق للعادة او الفعل الاكثرى
ويقابله النادر وقد تقدم والمراد هنا هو الثانى لمقابلة النادر ويتعارف بين الناس اطلاقه ان ذلك



ذلك يقفل عليه كالاقليد هو المفتاح المعروف الذى يفتح به القفل من حديد او نحوه للفتح والقلم للكتب
فلذا يصح اطلاق المفتاح والمكتاب عليهما لا موضوع لما يعم ما يجعل الة لفعل نادرا كالقلم للفتح والاقليد
للكتب فلا يصح اطلاق المفتاح على الاول والمكتاب على الثانى فلهذا اى لاجل ان اسم الالة
موضوع لما هو الالة العادية المتعارفة لا يصح اطلاق المفتاح على الاصبع اذا فتح به مغلاق
الباب لعدم كونه الة للفتح عادة وعدم كونه معروفا بذلك لا لعدم كون المعنى مصححا للاطلاق
وكذا الكتاب موضوع لما يكتب عليه عادة وعرفا كالقرطاس والاديم لا لما يعم ما يكتب عليه نادرا
فلهذا لم يصح اطلاق الكتاب على الجدار وبالجملة عدم صحة الاطلاق فيما ذكرته انما هو لعدم تحقق
شرط الصحة فيه اعنى الالة العادية والمكتوب العادى وهذا لا ينافى كون المعنى مصححا للاطلاق
فيما وجد فيه ذلك الشرط فقوله في الاستدلال لو كان مصححا للاطلاق لصح اطلاق المفتاح على الاصبع
الخ ممنوع هكذا ويمكن للفاضل الشريف ان يقول على ما ذكرت كان المصحح للاطلاق في اسماء الزمان
والمكان والالة ونحوها هو مجموع الذات والمعنى ونحن لا ننكره والا فلا وجه لانكار تصحيح الاطلاق
في مثل احمر على شخص فيه الحمرة والخمر للشراب المخصوص بل انما ننكر كون المعنى بوجه خاص من
التعلق ككونه مظروفا لشئ او مستعانا فيه به وغير ذلك مع قطع النظر عن خصوص الذات مصححا
للاطلاق ولا يخفى ان مجرد الضرب باعتبار كونه مظروفا لشئ لا يصح اطلاق المضرب على زمان
او مكان وقع فيه الضرب والا لصح اطلاق المضرب اسم مكان على زمان وقع فيه الضرب
وبالعكس وكذا مجرد الفتح باعتبار كونه مستعانا فيه لشئ والكتابة باعتبار وقوعها على شئ
لا يصحح اطلاق المفتاح والكتاب على معنيهما والا لصح اطلاقهما على الاصبع اذا فتح به والجدار اذا
كتب عليه وليس كذلك بل لا بد في صحة اطلاق تلك الاسماء من اعتبار الذات فيها ايضا
بخلاف مثل الضارب والمضروب فان الضرب باعتبار قيامه بشئ في الاول ووقوعه على شئ
في الثانى يصحح اطلاق الضارب والمضروب في اى مادة كان ووجهه ان الذات المعتبر في الصفات
مبهم غاية الابهام يوجد في اى مادة كان فكلما وجد المعنى المعتبر بوجه خاص من التعلق بشئ ما وجد
فيه تمام معنى الصفة فلذا اطرد صحة الاطلاق فيها واما الاسماء المذكورة فلما كانت الذات فيها متعينا
مخصوصا بمادة دون مادة لم يكف وجود اعتبار المعنى بوجه خاص من التعلق لشئ ما في ان يوجد
تمام معناها فلم يطرد صحة الاطلاق لكن لو تم هذا فانما يندفع به اعتراض المحشى ولا يثبت ما
ادعاه الفاضل الشريف من كون المعنى المعتبر في قسمى الاسم خارجا عن الموضوع له مرجحا
للتسمية مع ان ههنا اى في البحث السابق وارد عليه مع ان في هذا المقام شيئا وبحثا اخر يرد عليه
هو ان السيد وهو الفاضل الشريف ما جعل القسم الثانى من اقسام الاسم اعنى ما دل على ذات
معينة مع معنى ليس مدلولا للفظ اخر مناسب في المادة كالرجل قسما برأسه كما فعلناه نحن
حتى كانت اقسام الاسم اربعة على ما ذكرنا بل اورد التقسيم هكذا الاسم المقابل للفعل والحرف
قد يوضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين يقوم اى يتعلق به فيتركب مدلوله من ذات مبهم
ثم يلاحظ معه خصوصيته اصلا ومن صفة معينة ويسمى مثله صفة كالعابد والمعبود وقد يوضع
لذات معينة ولا يلاحظ معها شئ من المعانى القائمة بها فيكون اسما لا يشتبه بالصفة قطعا
لتعين الذات وعدم اعتبار المعنى فيه على خلاف الصفة كفرس وابل وقد يوضع لها اى للذات
المعينة ويلاحظ في الوضع معنى له نوع تعلق بها وذلك على قسمين الاول ان يكون ذلك
المعنى خارجا عن الموضوع له وسببا باعثا لتعيين الاسم بازائه من بين الاسماء كاحمر اذا جعل
علما لذات فيه حمرة وكالدابة اذا جعلت اسما لذوات الاربع في انفسها وجعل دبيبها سببا
للوضع لا جزءا من مفهوم اللفظ الثانى ان يكون ذلك المعنى داخلا في الموضوع له فيتركب اى الموضوع
من ذات معينة ومعنى مخصوص كاسماء الالة والزمان والمكان وكالدابة اذا جعلت اسما لذوات
الاربع مع دبيبها وهذا القسم ايضا اى كالقسم الاول من الاسماء هذا محصول كلامه فاقسام

الاسم على ما ذكره ثلثة ولا شبهة ان مثل الرجل والمرأة من الاسماء الجامدة التي تدل على ذات معينة
مع معنى مندرج في القسم الاخير من تقسيم اعني ما يكون موضوعا لذات معينة باعتبار معنى له
نوع تعلق بها على انه داخل في الموضوع له لان كلا من الرجل والمرأة موضوع لذات معينة هي الانسان
مع معنى الذكورة والانوثة بخلاف تقسيم المص فان مثلهما لم يندرج في القسم الاخير فيه لاعتبار
الاشتقاق في ذلك القسم بل جعل قسما برأسه كما عرفت وان المعنى المعتبر فيه اي في مثلهما
مصحح للاطلاق لا مرجح للتسمية لعدم كونه من المشتقات فلا يصح قول الفاضل الشريف بان المعنى
المعتبر في الاسم مطلقا مرجح للتسمية لا مصحح للاطلاق ويمكن ان يقال بل مثلهما مندرج في القسم
الاول اعني ما يكون موضوعا لذات معينة من غير اعتبار معنى اصلا لان الذات المعتبرة فيهما عبارة
عن ماهية صنفية اعني ماهية الانسان مع عارض الذكورة او الانوثة ولا يخفى ان كلا من المعنيين
ليس معنى زائدا على الماهية الصنفية بل داخل فيها وان كان زائدا على ماهية الانسان مطلقا
فح كان كل من الرجل والمرأة موضوعا لذات معينة من غير اعتبار معنى زائد اصلا كالفرس والابل
الا ترى انهما من اسماء الاجناس وقد عرف العلامة التفتازاني اسم الجنس في شرح التلخيص
في بحث الاستعارة التبعية بما دل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين من غير
اعتبار وصف من الاوصاف فتدبر قالوا يلزم في الصفة التي تقابل الاسم ذكر موصوف لفظا
او تقديرا اي ذكرا لفظيا او تقديريا او في اللفظ او التقدير او سواء كان ملفوظا او مقدرا
تعيينا للذات التي قام بها المعنى اذ لم يستفد ذلك التعيين من نفس الصفة لابهام الذات المعتبر
فيها فاذا رأيت انسانا اسود فلو قلت رأيت اسود لم يتعين ان يكون هو انسانا او حجرا او غيرهما
فتحتاج في تعيينه الى ذكر الانسان واما الاسم فلدلالته على الذات المعينة لا يلزم فيه ذكر موصوف
بل لا يصح كما تعرف وليس مرادهم بالموصوف ههنا الموصوف النحوي اي المتبوع بتابع يدل على
معنى فيه مطلقا لعدم الاحتياج اليه في نحو زيد قائم لتعين الذات بذكر المبتدأ فلا يحتاج الى ان يقال
رجل قائم بل المراد ما يقوم به المعنى مطلقا سواء كان موصوفا نحويا نحو مررت برجل قائم او مبتدأ
كالمثال المذكور او فاعلا نحويا مثل ما قائم زيد او نحو ذلك لدلالة كل من ذلك على المقصود الذي
هو تعيين الذات لكن هذا اي ما قالوه ليس بمطرد في نحو قولنا المتحرك اعم من الماشي اذ الماشي
نوع مخصوص من مطلق الحركة ومباين للساكن وقولنا ان في الواقع موجودا وقولنا كل موجود
اذا لم يكن واجبا فهو محتاج الى الواجب ونحو ذلك مما لم يقصد فيه تعيين الذات التي قام بها المعنى
فان المقصود في القول الاول هو الحكم على مطلق المتحرك انسانا او فرسا او غير ذلك بانه اعم
من الماشي مطلقا ومباين للساكن كذلك ولم يقصد به ان الانسان المتحرك اعم من الانسان الماشي
ومباين للانسان الساكن مثلا وكذا المقصود في الثاني ان في الواقع موجودا ما اي موجود كان
واجبا او ممكنا جوهرا او عرضا وكذا في الثالث كل موجود على الاطلاق وهو ظاهر واذا لم يطرد ذلك
فالظاهر ان مرادهم ليس لزوم ذكر موصوف مطلقا بل لزومه اذا كان القصد الى ذات معينة
كما في زيد قائم وكما في قولك كل موجود فهو قائم بالغير فيحتاج الى ان تقدر كل معنى موجود وهكذا
واما ما لم يقصد فيه الى تعيين الذات كما في الامثلة السابقة فلا حاجة فيه الى ذكر موصوف وكانهم
كانوا في مثل هذا مستعملة في النظر اي وظنهم بتعليلهم يشيرون الى ذلك التخصيص حيث قالوا
تعيينا للذات التي قام بها المعنى فانه لا يخلو عن الاشارة الى ان الكلام فيما قصد فيه التعيين اقول
قد عرفت ان الذات في الصفة مبهمة غاية الابهام وان المقصود الاصلي منها هو المعنى واعتبار الذات
انما هو ليعقل المعنى فمرادهم انه لما كان المقصود منها هو المعنى كان الذات بمنزلة العدم فلو لم يذكر لها
موصوف يلزم ان يقوم المعنى بلا ذات وهو محال وايضا لما كان الذات فيها مبهما غير متحصل في
نفسه طلب العقل اذا لاحظه ما يتحصل ويتعين هو به فاحتيج الى موصوف دال على التعيين وعلى
كل من هذين التوجيهين لا حاجة الى تخصيص كلامهم بل هو جار على اطلاقه ولا ينتقض بالامثلة السابقة

السابقة لانها تحتاج الى تقدير موصوف كالجسم في الاول والماهية في الثاني والثالث ولعل هذا اقرب
مما ذكره من التوجيه فتدبر واما من جهة الاستعمال عطف على قوله اما من جهة المعنى اي واما الفرق
بين الصفة وبين اقسام الاسم من جهة الاستعمال فلان اقسام الاسم توصف ولا يوصف بها
حال كونها عكس الصفة حيث يوصف بها وهي لا توصف ووجه ذلك على ما اشار اليه السيد السند في حاشية
المطول وقد اشرنا اليه آنفا ان الذات المعتبرة في الاسم متعينة ولو بنوع تعين فهي متحصلة مستقلة
بحيث لا ينبغي عند العقل ان تجري على شيء آخر وترتبط به بل ينبغي ان يجري عليها الصفات والاحوال
وترتبط هي بها فلذلك كان الاسم بجميع اقسامه صالحا لان يكون موصوفا بشيء دون ان يكون
صفة لشيء بخلاف الصفة فان الذات المعتبرة فيها مبهمة غاية الابهام فهي غير متحصلة اذا لاحظها
العقل طلب ما ترتبط هي به وتجري عليه ويابى عن ان يجري عليها شيء آخر مع ان تلك الذات
غير مقصودة بل المقصود هو المعنى فلهذا كان الصفات صالحة للوصفية دون الموصوفية واما ما قالوا
ان الصالح للموصوفية هو الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة مثل جسم ابيض وبياض صاف دون
معاني الصفات لكونها متجددة غير متقررة بواسطة عروض الزمان لها ففيه نظر لان كلا من الزمان والحركة
مع انه ليس من الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا كقولنا زمان طويل وقصير وحركة سريعة وبطيئة
والمراد بالوصف ههنا جعل الشيء صفة نحوية اي التابع المخصوص وليس المراد به ما سبق من اجراء الشيء
على شيء مطلقا سواء كان بطريق الوصفية النحوية او الخبرية او الحالية او نحو ذلك تدل على ذلك عباراتهم
وتمثيلاتهم مثلا يقال اله واحد بتوصيف الاله الذي من الاسماء بالواحد ولا يقال شيء له بان يجعل
الاله صفة لشيء وهكذا الحكم كتاب وامام وسائر ما اعتبر فيه المعاني مع خصوصية للذات حيث يقال
امام عادل وكتاب كريم ولا يقال شيء امام او كتاب وكذا يقال مقام واسع ومنبت طيب ومفتاح
صغير ولا يقال شيء مقام مثلا وتقول رجل عالم بجعل العالم الذي من الصفات صفة للرجل ولا تقول
عالم نحرير اي متقن في علمه على ان يكون نحرير نعتا وصفة نحوية لعالم بل هو نعت لموصوف العالم
المقدر كرجل وفي هذا اشارة الى دفع ما يقال انه قد جاء عالم نحرير وشجاع باسل وجواد فياض
فوقعت الصفة موصوفة بشيء وحاصل الدفع ان ههنا موصوفا مقدرا من الاسماء كانت الاوصاف
المذكورة نعوتا له لا نعوتا لتلك الصفات كان يقال رجل عالم نحرير على ان يكون كل من عالم ونحرير
صفة رجل هكذا قيل والظاهر اعتراض على القائل بان قوله الصفة لا توصف بشيء ليس بتام اذ
الظاهر ان نحريرا في مثل قولنا رأيت اي علمت زيدا عالما نحريرا صفة عالما لا مفعول ثالث لرأيت او
لعلمت او حال من مفعوله الاول او الثاني او صفة لموصوف مقدر كان يقال رجلا نحريرا ولم
يتعرض لنفي كونه صفة لزيد لظهوره اذ النكرة لا تصلح ان تقع صفة للمعرفة مع انه لو كان صفة له
لزم الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي يعني ان كلا من الاحتمالات الثلثة خلاف الظاهر
فالظاهر ان نحريرا صفة ونعت لعالما الذي هو من الصفات فلا يصح ان الصفة لا توصف بشيء ولما كان
ههنا مظنة ان يقال او اصلحت الصفة لان توصف كما ذكرت مع ان الاسم كذلك لا يكون
بينهما فرق من جهة الاستعمال مع انه ثابت كالفرق المعنوي اشار الى دفعه بقوله ويكفي في
وجه الفرق الاستعمالي ان الصفة توصف بها دون الاسم يعني ان الصفة والاسم وان اشتركا
في الكون موصوفا لشيء ولم يكن بينهما فرق استعمالي من هذا الوجه لكن الصفة تقع صفة لشيء
دون الاسم ويكفي بهذا فرق من جهة الاستعمال فاذا وقع تفريع على ما اختاره من وجه الفرق
في الاستعمال رب معبود على ان يكون معبود صفة لرب ولم يقع مثل شيء اله على ان يكون
اله صفة لشيء مع كثرة دوران الاله على الالسنة علم ان المعبود صفة لوقوعه نعتا دون الاله
اي فهو ليس بصفة بل اسم لعدم وقوعه نعتا لامر اصلا وقوله مع كثرة دوران الاله دفع لتوهم
ان يقال ان عدم وقوع الاله صفة يجوز ان يكون لقلة استعماله في نفسه لا لعدم صلاحيته للنعتية
حتى لو كثر استعماله كالمعبود لوقع نعتا ايضا على ان العرض على علاوة خبر مبتدأ محذوف اي هذا كلام

ظاهر و التحقيق مبني على ان الغرض منه اعتراض آخر على ما قيل يعني لو سلمنا ان الصفة لا توصف بشيء
اصلا فلا يصلح ان يكون ذلك وجه فرق في الاستعمال لان الغرض من بيان الفرق اي الاستعمالي
انه اي الشأن اذا اشتبه والتبس على الطالب لفظ في موضع مخصوص انه صفة او اسم علم من
وجه الفرق انه صفة او اسم ومعلوم انه اي الشأن كما يقع في الاستعمال مثل رجل عالم من تركيب
وصفي كان الموصوف فيه اسما يقع ايضا كثيرا مثل عالم نحرير مما هو في صورة التركيب الوصفي وكان
الموصوف فيه صفة فما لم يعلم ما مصدرية توقيتية اي مدة ان لم يعلم ان عالما صفة لا اسم
كيف يعلم اي لا يعلم ان نحريرا ليس صفة ونعتا له لانه لو كان العالم اسما وقد ثبت ان الاسم
يوصف اتفاقا يصير النحرير نعتا له بلا شبهة فالعلم بان النحرير ليس بصفة لعالم موقوف على العلم
صفة لا اسم مع انه ان كان الفارق الاستعمالي ان الاسم يوصف دون الصفة كما قيل يتوقف
العلم بان عالما صفة لا اسم على العلم بان النحرير ليس صفة له فيتوقف كل من علمه اي علم
الطالب بكون عالما صفة وعلمه بعدم كون نحرير صفة له على الآخر فيلزم الدور فلا يفيد هذا الفرق
في تحصيل المقصود الذي هو دفع الاشتباه والعلم بان عالما صفة لا اسم كما لا يفيد في تحصيل
تصور الشيء تعريف ذلك الشيء بما يشتمل على الدور على ما هو المشهور والحاصل ان ذلك الوجه من
الفرق لو تم فانما يفيد الامتياز والافتراق بين الصفة والاسم في نفس الامر وفي حد ذاتهما وهذا
ليس بمقصود وان المقصود من بيان الفرق هو الامتياز والافتراق بينهما بالنسبة الى علم الطالب
ولا يفيده ذلك الوجه لاستلزامه الدور بناء على انه كثيرا ما يقع مثل عالم نحرير مما هو في صورة توصيف
الصفة فلا يصح ان يعد ذلك وجها للفرق الاستعمالي وينبغي ان يكون مرادهم بان الاسم لا يقع
صفة عدم وقوع الاسم نعتا بغير اسماء الاشارة لا عدم وقوعه نعتا لشيء اصلا لتصريحهم بان الاسم
في مثل قولنا هذا الاسم مبتدأ وقوله نعت نحوي خبر لهذا اي بان الاسم فيما ولي فيه المعرف
بلام الجنس اسم الاشارة كالاسم في هذا التركيب فانه اسم الجنس ما تحته من الاقسام وكالرجل
في هذا الرجل وقوله نعت نحوي لهذا اي لفظ هذا خبران ووجه ذلك بان في باب اسم الاشارة
ابهاما بحسب اصل الوضع وهو مقتضي لبيان الجنس فيوصف بالمعرف بلام الجنس من بين الاسماء
ازالة للابهام وتعيينا للحقيقة ثم انه يحتمل ان يراد بهذا الاسم لفظ الاسم في هذا التركيب بخصوصه
ويحتمل ان يكون كناية عن مطلق الاسم المعرف بلام الجنس سواء كان هذا الاسم او غيره كما في
هذا الرجل وكذا يحتمل ان يراد بالاسم في قوله لتصريحهم بان الاسم اللفظ والمعنى لكن الظاهر
هو الثاني من الاول والاول من الثاني وعلى جميع التقادير فلاظهار المراد بهذا في الموضعين
الاخيرين هو اللفظ ولا يخفى ان مجرد قوله هذا الاسم كاف في المقصود والتمثيل ولا حاجة الى زيادة
ما ذكره من الخبر اعني قوله نعت نحوي بهذا الاول الا انه زاده تكثيرا للطافة والايهام وطلبا للمبالغة
في حصول المرام كما لا يخفى على اولي الافهام واستدل بعضهم على كون الاله اسما لا صفة كالمعبود تمثيل
للمنفي بوجه آخر غير الوجه السابق من انه لم يقع في الاستعمال شيء اله اصلا كما وقع رب معبود
مع كثرة دوران الاله على الالسنة وهو ان جميع ما يطلق عليه تعالى من الالفاظ صفات بلا نزاع
كالرحمن والرحيم والعليم والقدير الى غير ذلك مما كان المقصود الاصلي فيه هو المعنى فان كلها
صفات بحسب اصل الوضع وان صار بعضها اسما او علما بغلبة الاستعمال سوى الاله فان كونه
صفة غير معلوم بطريق القطع بل هو محتمل للاسمية فلو جعلناه ايضا صفة بقيت صفاته تعالى غير جارية
على موصوف اي ما يقوم به المعنى وانه محال اذ لا بد لكل صفة من موصوف قطعا فكون الاله صفة
محال فتعين كونه اسما كذا واعترض عليه اولا بمنع مبنى الملازمة اعني قوله جميع ما يطلق عليه تعالى سوى
الاله صفة لان لفظة الله مما يطلق عليه تعالى اسم علم للاضافة بيانية له تعالى فيجري عليه صفاته
كان يقال الله الرحمن الرحيم والله الخالق والله على كل شيء قدير فلم تبق الصفات بلا موصوف فبطلت
اي انقدحت ومنعت الملازمة لكون مبناها ممنوعا على عزم المنع بابطال لقوة السند حتى صار

صار بمنزلة الدليل واجيب عنه بان الله هو الاله يعني ان اصله هو الاله معرفا باللام ثم صار الله بحذف
الهمزة وادغام اللام في اللام ويحتمل ان يكون حرف التعريف في الاله من الحكاية ومراده ان
اصل الله اله منكرا ثم صار الله بحذف الهمزة وتعويض حرف التعريف عنها وادغام اللام
في اللام وانما ادخل حرف التعريف في خبر المبتدأ افادة للحصر كما في زيد الامير اشارة الى عدم
ارتضائه قول سيبويه بانه يجوز ان يكون اصله لاه من لاه يليه بمعنى تستر واحتجب
ووجه عدم الارتضاء ما ذكره العلامة التفتازاني في شرح الكشاف من ان كثرة دوران
اله في الكلام واستعمال اله في المعبود واطلاقه على الله رجح جانب الاشتقاق من اله
فعلى التوجيه الاول وهو الاظهر حذف الهمزة على القياس بنقل حركتها الى ما قبلها وعلى الثاني
على خلاف القياس فاذا كان اصل الله الاله فان كان الاله صفة كان الله ايضا كذلك اي
صفة في الاصل وان عرض له اي لله الاسمية بصيرورته علما له تعالى بغلبة الاستعمال واما قبل
الحذف فالاله معرفا باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد العلمية وقيل هو ايضا علم له بالغلبة
لكن اريد تأكيد الاختصاص بالتغيير بحذف الهمزة وصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود
بالحق فالاله قبل حذف الهمزة وبعدها علم لتلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف يطلق على
غيره اطلاق النجم على غير الثريا فتكون الغلبة تحقيقية وبعده لم يطلق على غيره اصلا فيكون
الغلبة تقديرية كذا قال بعض الافاضل واما اله منكرا فليس بعلم ولا من الاسماء الغالبة
بل هو مستعمل في جنس المعبود مطلقا سواء كان بالحق او بالباطل فاذا كان الله ايضا صفة
في اصل الوضع فلم يكن لله تعالى في اصل الوضع اسم يجري عليه صفاته وان كان له ذلك
بحسب الاستعمال والغلبة فصحت الملازمة وتمت لان المراد بها ان الاله لو كان صفة لم يكن
لله في اصل الوضع اسم يجري عليه صفاته فهذا اثبات للملازمة الممنوعة بتحرير المراد من اقامة
الدليل بان المراد انه لو كان الاله صفة لم يكن لله تعالى في اصل الوضع اسم يجري عليه
صفاته لانه على ذلك التقدير يكون لفظ الله ايضا صفة في اصل الوضع لكونه مشتقا
من الاله مع ان جميع ما يطلق عليه تعالى سوى الله والاله صفات بلا نزاع ومن هذا علم
اندفاع منع المبنى بتحرير المراد فتفطن وفيه بحث لانا لا نسلم ان اصل الله الاله لم لا يجوز
ان يكون اسما بسيطا غير مشتق عن شيء موضوعا له تعالى كما ذهب اليه بعضهم فلا يتم الجواب
ثم اعلم ان الله علم شخصي لذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم
الواجب لذاته او المستحق للمعبودية وكل منهما كلي منحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم
جزئي فقد سها الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على
اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه
لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود
بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة
فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية
له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله
مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس وكذا ذكر
التفتازاني في شرح التلخيص ورد الفاضل الشريف رح الجواب بان الها لو كان اسما كما قال المستدل
لم يكن لله تعالى ايضا اي كما لم يكن له اذا كان صفة في اصل الوضع اسم يجري عليه صفاته وان
كان له اسم بغلبة الاستعمال لان الها على تقدير كونه اسما ليس اسما له تعالى وتقدس بخصوصه
بل هو اسم للمعبود مطلقا اي سواء كان معبودا بالحق او بالباطل فالمحذور وهو بقاء صفاته
تعالى غير جارية على موصوف مشترك بين كون الاله صفة او اسما ورده اي رد الفاضل رح
ليس بوارد على هذا الجواب لان المقصود منه دفع السؤال المذكور وهو منع الملازمة في الاستدلال

وينيدفع السؤال به باثبات الممنوع كما عرفت وليس الغرض من الجواب دفع جميع ما يرد على الاستدلال
حتى يرد ما رد الفاضل عليه نعم هذا انما ذكره الفاضل من الرد اعتراض آخر غير السؤال المذكور على اصل
الاستدلال تقريره ان يقال ان اردت بالموصوف في قولك بقيت صفاته غير جارية على موصوف
موصوفا مختصا به تعالى فالمحذور مشترك لان الها لو كان اسما تبقى صفاته كذلك غير جارية على موصوف
مختص به تعالى ايضا اي كما تبقى كذلك على تقدير كونه صفة بناء على انه لو كان اسما كان اسما للمعبود
مطلقا لا له تعالى خاصة فاذا كان المحذور مشتركا يصير استدلالكم على كون الاله اسما منقوضا بجريانه
في كونه صفة بان يقال الاله صفة لانه لو كان اسما لبقيت صفاته تعالى غير جارية على موصوف
مختص به تعالى والتالي باطل فكذا المقدم اما الملازمة فلان جميع ما يطلق عليه تعالى سوى الاله
صفات مع ان الاله لو كان اسما لكان اسما للمعبود مطلقا لا له تعالى فما هو جوابكم فهو بعينه جوابنا
وان اردت به اي بالموصوف موصوفا اعم من ان يكون مختصا به تعالى او اعم منه ومن غيره
فالملازمة اعني قوله فلو جعلناه صفة بقيت صفاته غير جارية على موصوف ممنوعة والمبنى المذكور
لا يثبتها لانه ان اريد به ان جميع ما يطلق عليه تعالى بطريق الخصوص صفات بلا نزاع سوى الاله
فهو مسلم لكن اللازم منه بقاء الصفات على التقدير المذكور بدون الموصوف مختص به تعالى لا بقاؤها
بدون موصوف اصلا لجواز ان يوجد موصوف شامل له تعالى ولغيره فيجري عليه الصفات وان
اريد ان جميع ما يطلق عليه تعالى مطلقا اي سواء كان بطريق الخصوص او العموم صفات بلا نزاع سوى الاله
فهو ممنوع والى هذا اشار بقوله لتحقق اسماء يجوز اطلاقها على الله تعالى واجراء صفاته عليها
مثل الذات والشيء وغير ذلك كالشخص والحقيقة فان كلا من ذلك اسم يجوز اطلاقه عليه تعالى
وعلى غيره وهذا ظاهر على القول بان اسماء الله تعالى ليست بتوقيفية بل كل ما ثبت معناه
له تعالى في نفس الامر فيصح اطلاقه عليه سواء ورد به اذن الشرع او لا كما هو رأي المعتزلة واما
على القول بانها توقيفية بمعنى ان ما لم يرد الشرع باطلاقه عليه تعالى لا يصح اطلاقه عليه ولو ثبت
معناه له في نفس الامر بل يتوقف ذلك على اذن الشرع كما هو رأي ابي الحسن الاشعري ومن
تبعه فلان عدم ورود الشرع باطلاق مثل تلك الاسماء عليه تعالى غير مسلم كما في قوله تعالى كل شيء
هالك الا وجهه وكورود السنة والاجماع باطلاق النفس والذات عليه تعالى قال الفاضل الشريف
رحمه الله ولا مخلص اي لا خلاص عن الاعتراض والقدح لمن يزعم من زعم يزعم زعما بالحركات الثلث
في الزاء من باب نصر ينصر يجيء بمعنى القول والظن ويستعمل في الحق والباطل لكن استعماله اكثر
في الثاني انه اي الاله اسم في اصله الا بان يقول لا بد لجنس المعبود من اسم يجري عليه صفاته
فانه معنى متعارف مشهور بين الناس كثير التداول في الالسنة فلا بد له كسائر المعاني المتعارفة
من اسماء يجري عليها صفاتها فكذلك لهذا المعنى وليس له اسم سوى الاله فان ما سواه كالمعبود
مثلا صفة فتعين ان يكون الاله اسما فان قيل قد عرفت ان لكون الاله اسما لا صفة وجها سالما
عن الاعتراض غير هذا الوجه وهو انه يقع موصوفا لا صفة فيقال اله واحد ولا يقال شيء اله وقد ذكر
هذا الوجه الفاضل الشريف في حاشية الكشاف ايضا فكيف يصح قوله ولا مخلص الا بان يقول قلت
اللازم من الوجه السابق كون الاله اسما في الجملة ولو بغلبة الاستعمال لا كونه اسما بحسب اصل الوضع
وما حصره في القول المذكور ههنا هو وجه كونه اسما بحسب اصل الوضع كما اشار اليه بقوله في اصله فلا
منافاة ولو سلم فالحصر ههنا اضافي بالنسبة الى الاستدلال المذكور وهو لا ينافي ان يوجد وجه سالم
غير هذا الوجه والفرق بين هذا والاستدلال المذكور ظاهر فان مدار ذلك الاستدلال على ان الاله لو لم
يكن اسما لبقيت صفاته تعالى غير جارية على موصوف فلذا ورد عليه انه لو كان اسما ايضا لبقيت صفاته
كذلك بناء على انه اسم لجنس المعبود لا لله تعالى ومدار هذا الوجه ان الاله لو لم يكن اسما لجنس المعبود
لبقي هذا المعنى وهو متعارف بلا اسم ولا يخفى انه لا يرد عليه ما ورد على الاول وانت خبير بان هذا
اي ما ذكره الفاضل ورطة اي مهلكة لا مخلص لمن زعمه لانك علمت انه اي الشأن لا يمكن لمعنى الصفة

72
الصفة اسم لاعتبار ابهام الذات في معنى الصفة وتعيينها في معنى الاسم وهما متنافيان فلو وضع اسم
لما وضع له الصفة يلزم اجتماع المتنافيين وهو محال فلا يمكن ان يكون الاله اسما موضوعا لمعنى المعبود
الذي هو صفة وانت خبير بان هذا انما يرد لو كان مراد الفاضل ان الاله مرادف للمعبود وموضوع
لمعناه الذي هو ذات ما او شيء ما يعبد حتى يكون صفة مثله فينافي كونه اسما بل مراده انه اسم موضوع
لجنس الذوات المعينة التي تعبد عادة بحق كذات الواجب تعالى وتقدس او بباطل كالملائكة
والاصنام والنار وبالجملة الذات في المعبود الذي هو صفة مبهمة غاية الابهام محتملة لكل شيء وفي
الاله متعينة بنوع تعيين فافترقا فكلامه في هذا المقام اي كلام الفاضل في مقام بيان اسمية الاله
او في مقام بيان الاسم والصفة مطلقا فيشمل الكلام ما نقل عنه ههنا وفيما سبق في موضعين
مختل لما عرفت مما يرد عليه من الابحاث وقد عرفت ما يتعلق بها ايضا فتذكر واعترض على الاستدلال
السابق ايضا اي كما اعترض عليه بمنع الملازمة بمنع بطلان اللازم اعني بقاء صفات الله تعالى غير جارية
على الموصوف فان المستحيل ان توجد صفات في نفس الامر بلا ذات موصوفة بها لما عرفت مرارا
ان الصفات معان لا تقوم بنفسها فتحتاج الى ذات تقوم هي بها لا ان يوضع اي ليس المستحيل ان
يوضع للذات باعتبار قيام معان بها الالفاظ ولا يوضع لخصوصية الذات مع قطع النظر عن قيام
المعنى بها اسم كان يوضع لذات الله تعالى الرحمن والعليم باعتبار قيام معنى الرحمة والعلم به ولا يوضع
له نفسه مع قطع النظر عن المعاني القائمة به اسم اصلا يعني ان معنى بقاء صفاته تعالى غير جارية
على موصوف هو ان يوضع له تعالى صفات والفاظ باعتبار قيام معان به ولا يوضع لخصوصية ذاته
اسم يجري عليه تلك الصفات وهذا ليس بمحال اذ من الجائز ان يكون شيء متصف بصفات
واحوال في نفس الامر ولا يوضع لذات ذلك الشيء ولا لاحواله لفظ اصلا فضلا عن جريان الثاني
على الاول وانما المحال ان توجد صفات ومعان في نفس الامر بلا ذات تقوم هي بها وهذا ليس
بلازم من عدم كون الاله اسما ضرورة ان صفاته تعالى كمعاني الرحمن والرحيم والعليم والقدير
ونحو ذلك قائمة بذات الله تعالى وتقدس في نفس الامر سواء وضع لذاته تعالى ولصفاته ايضا
الفاظ واجريت الثاني على الاول كان يقال الله الرحمن والله على كل شيء قدير او لم يفعل شيء من ذلك
اذ لا شك انه لا يلزم من عدم تسمية شيء بشيء بل ولا من عدم دال عليه مطلقا انتفاء ذلك
الشيء في نفسه ثم ان كلام المعترض مشعر بان صفات الله تعالى موضوعة لذاته تعالى باعتبار
قيام المعاني بها وان الاله لو كان اسما لكان اسما لذاته تعالى من غير اعتبار معنى معها وقد عرفت
ان الذات في الصفة مبهمة وذات الله تعالى متعينة فكيف يوضع لها الصفات وان الاله يعتبر فيه
معنى الالهة والعبادة ولو كان اسما كالكتاب باعتبار الكتابة في الكتاب والاقامة في الامام اللهم الا ان يكون
الصفة عند المعترض عبارة عما دل على ذات باعتبار معنى قائم بها سواء كان تلك الذات
مبهمة او متعينة فيتناول الصفات المشهورة واسماء الزمان والمكان والالة ونحوها كما ذهب
اليها البعض حتى اعترض على التعريف بما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين بخروج تلك الاسماء
وان يكون الاسم عنده عبارة عما دل على ذات متعينة من غير ان يعتبر معها معنى فعلى تقدير
كون الاله اسما لا يعتبر فيه معنى زائد على الذات اصلا وقد سبقت منا اشارة الى ذلك فتذكر
واجابوا عنه بان المراد من الاستحالة ليس الاستحالة العقلية حتى يرد ما ذكر من الاعتراض
بل البطلان لمخالفة القاعدة المعلومة من اللغة فان مثل هذا البطلان يسمى استحالة عادة ولو ترك
لفظ البطلان لكان اولى فافهم وهي اي القاعدة المعلومة ان كل معنى من المعاني التي يراد كثيرا افهامها
وتفهيمها فيما بين اهل اللغة وضعت لها اي لتلك المعاني اسماء يجري عليها صفاته الضمير راجع الى المعاني
باعتبار المذكور والاحسن في العبارة ان يقول وضع له اسم يجري عليه صفاته كما لا يخفى وذلك
كالسماء والارض والانسان والفرس ونحوها واهم المعاني بالفهم والتفهيم ذات الله تعالى فكون
معرفته واجبة على كل مسلم فكيف لا يوضع له اسم فيكون حاصل الكلام انه لو لم يكن الاله اسما لزم ان
فهمها

لا يوضع اسم لذات الله تعالى الذي هو اهم المعاني بالفهم والتفهيم وهو مخالف للقاعدة المعلومة
من اللغة فيكون باطلا اي غير واقع في نفس الامر وان كان ممكنا في ذاته فاندفع الاعتراض قال
الخنجري بفتح الجيم والنون اسم واحد من ائمة العربية والغرض من هذا النقل تاييد الجواب
اذ لو كان الله صفة في الاصل وسائر اسمائه اي والحال ان سائر اسمائه صفات يلزم ان العرب
تبق شيئا من الاشياء المعتبرة في حال من الاحوال الا سمته اي الا حال ان قد سمت العرب
ذلك الشئ باسم او بصفة من الصفات الا بصفة ان سمته العرب باسم ولم تسم خالق الاشياء
ومبدعها اي موجدها من كتم العدم وهو الله الذي هو نور السموات والارض اي يلزم ان سمت العرب
كل شئ من الاشياء المعتبرة باسم ولم تسم اهم الاشياء وهو الله تعالى باسم هذا محال ان قيل ان ثبت
بهذا النقل كون الله اسما لذاته تعالى والغرض من الجواب اثبات كون الاله اسما له تعالى فكيف
التاييد قلت قد عرفت ان اصل الله الاله فحكمه حكمه ويرد عليه اي على هذا الجواب ان ذكر بقاء
الصفات غير جارية على موصوف يبقى مستدركا يعني لو كان المراد من الاستحالة مخالفة القاعدة
كما زعمت يلزم ان يكون ذكر بقاء الصفات غير جارية على موصوف في الاستدلال مستدركا اذ يكفي
حينئذ ان يقال ان جميع ما يطلق عليه تعالى صفات سوى الاله فلو كان الاله ايضا صفة يلزم خرق
القاعدة المعلومة والتالي باطل فكذا المقدم فلا حاجة الى ذكر حديث البقاء على ان اصل هذا الاستدلال
اي لو سلمنا ان منع بطلان اللازم مندفع بهذا الجواب من غير لزوم استدراك او لو سلمنا
ان جميع الاعتراضات على الاستدلال مندفعة بالاجوبة السابقة فيرد عليه اعتراض آخر وهو ان
اصل هذا الاستدلال اي الاستدلال على كون الاله اسما بانه لو كان صفة مع ان جميع ما يطلق
عليه تعالى سواه صفات يلزم بقاء صفاته تعالى غير جارية على موصوف اثبات اللغة وهي كون
الاله اسما بالقياس والدليل العقلي سواء حملت الاستحالة على الاستحالة العقلية او العادية
وهو اي ذلك الاثبات باطل لانه مطلب نقلي لا يمكن ان يثبت بالقياس بل بالنقل عن الائمة
وبالجملة الاستدلال المذكور ليس بتام بل المعول عليه في هذا المطلب هو الوجه الاول اعني ان الاله
مع كثرة دوره على الالسنة لم يقع في الاستعمال صفة لشئ اصلا بل موصوفا فتدبر والله الموفق
السمط الخامس في تقسيم الموضوع له اعلم انه اي الشان يحصل للموضوع له بحسب تقسيمات الوضع
والموضوع له تقسيمات كأن يقال الموضوع له اما موضوع له بالوضع العام او بالوضع الخاص او يقال
انه اما موضوع له بالوضع الشخصي او النوعي وكأن يقال الموضوع له اما متعدد وضع لكل منها لفظ
واحدا ولا او يقال انه اما واحد وضع له بعينه لفظان اولا وهكذا ولكن تلك التقسيمات ليست
ثابتة له اي للموضوع له حقيقة منصوب على الظرفية بالظرف اي في الحقيقة ونفس الامر وقوله
وبالذات عطف على الحقيقة والباء بمعنى في اي في ذات الموضوع وحقيقته من غير واسطة ويحتمل
ان يكونا حالين من فاعل الظرف او الضمير المجرور والباء للملابسة اي حال كون التقسيمات او
الموضوع له متحققة في نفس الامر وملابسة بالذات بل تلك التقسيمات انما هي للوضع او الموضوع
حقيقة وبالذات وانما كانت تقسيمات للموضوع له اعتبارا وبالعرض اي بالواسطة الاول ناظر الى
الحقيقة والثاني الى بالذات واعرابها كاعرابهما فتدبر وههنا هو تقسيم له اي للموضوع له اصالة
اي في الاصالة وبالذات اي في الذات او تقسيما اصليا وملابسا بالذات او حال كونه اصليا وملابسا
بالذات وهو اي التقسيم انه اي الموضوع له اما معنى وهو مدلول ليس من جنس اللفظ كمدلول
زيد وعمرو والضرب ونحوها وهو اكثره اي هذا القسم اكثر مما عطف عليه اعني قوله او لفظ كمدلولات الاسم
والفعل والحرف فانها الفاظ مخصوصة كلفظ زيد وضرب ومن وكمدلولات اسماء حروف التهجي من
الالف والباء والجيم فانها حروف مخصوصة بسيطة ولما كان هنا مظنة ان يقال اما من لفظ الا ويمكن
التعبير عنه بنفسه كما تقدم فما الحاجة الى ان يوضع للالفاظ الفاظ مغايرة لها كما وضعت للمعاني اشار
الى دفعه بقوله وذلك لانه اي الشان يمكن التعبير عن كل لفظ بنفسه كأن يقال ضرب فعل وزيد


وزيد اسم فان المراد بهما انفسهما وقد وقع الاتفاق والاصطلاح على جواز ذلك وان اختلف في ان
ذلك التعبير بتوسط وضع اللفظ لنفسه كما هو رأي العلامة التفتازاني او بلا توسط وضع ودلالة كما هو رأي
السيد السند كما بيناه لك في مبحث ان الوضع اما قصدي او غير قصدي بما لا مزيد عليه
فلا حاجة الى التفصيل ههنا واذا امكن التعبير عن كل لفظ بنفسه فلا حاجة كثير حاجة الى وضع الالفاظ
المغايرة لها اي للالفاظ والجار متعلق بكل من التغاير والوضع على سبيل التنازع للتعبير تعليل للوضع
عن خصوصياتها اي لا حاجة الى ذلك الوضع لغرض التعبير عن الالفاظ بخصوصياتها واشخاصها كالتعبير
عن لفظ ضرب او يضرب او زيدا او عمرو بخصوصه فانه يكفي في ذلك التعبير نفس اللفظ حيث يحضر
نفسه عند السامع من غير حاجة الى لفظ آخر يحضره عنده وانما نفي كثير الاحتياج الى ذلك الوضع لا
اصل الاحتياج اليه بناء على انه اذا عبر عن اللفظ بنفسه يمكن ان يلتبس على السامع ان المراد به
معناه لا نفسه فلم يكن ذلك التعبير نصا في المقصود واما اذا وضع له لفظ مغاير له وعبر به عنه فيكون
نصا معينا بان يكون مرادا كما لا يخفى لكن مست الحاجة الى الوضع لها اي الى ان يوضع للالفاظ
الفاظ مغايرة لها للاحكام متعلق بمست اي لاجل الاحكام الكلية عليها والحكم الكلي هو الحكم على كل واحد
من الجزئيات او للحكم على بعض مبهم منها واورد في الاول صيغة الجمع دون الثاني تنبيها على كثرة الحكم
الكلي وقلة الحكم الجزئي كما هو المتعارف من ان عامة المسائل كليات وانما مست الحاجة الى ذلك لانه
اي الشان لو لم يوضع لها لفظ مغاير لها فاذا اردنا ان الحكم على كل الالفاظ بشئ كالحكم بان كلها صوت
او عرض لزمنا ان نعد ونذكر جميعها بخصوصياتها كأن يقال ضرب يضرب ضارب مضروب زيد عمرو
بكر وهكذا الى ذكر جميع الالفاظ الشخصية ثم ان نحكم عليها بان كل هذه صوت مثلا وكذا اذا اردنا ان
نحكم على بعض غير معين منها افتقرنا الى ذكرها كلها بخصوصياتها ثم الى القول والحكم بان بعضا منها كذا
اي اسم او فعل مثلا وذلك لان الحكم على كل الالفاظ او على بعض مبهم منها يحتاج الى احضار جميعها
عند السامع اما الاول فظاهر واما الثاني فلان البعض متقيد بكونه من جملة الافراد واحضاره من هذه
الحيثية لا يمكن الا باحضار جملة الافراد وعلى تقدير ان لا يوضع لفظ مغاير لها لا يمكن احضارها الا بذكر
جميعها بخصوصياتها وهذا كما انه لو لم يوضع بازاء مفهوم الانسان لفظ لاحتيج في الحكم العام عليه او على
بعض مبهم منه الى عد جميع اسماء اشخاصه وبالجملة فنحن نحتاج على تقدير عدم وضع اللفظ المغاير
في هذه السطور المعدودة المحصورة التي كان الكتاب عبارة عنها اي ذكر جميع الالفاظ بخصوصياتها
مرات مفعول مطلق للذكر متعددة لوقوع الحكم فيها كثيرا على جميع الالفاظ او على بعض مبهم منها
وهذا الذكر وان فرضنا امكانه يعني انه ليس بممكن لان افراد اللفظ غير متناهية فلا يمكن ذكر جميعها
بخصوصياتها ولو فرضنا امكانه يصير السطور مجلدات كثيرة اذ لا يكاد يسع ذكر جميع الالفاظ مرة واحدة
مجلد واحد او مجلدان فما ظنك بذكرها مرات فيحتاج الى ان يجعل الكتاب الصغير مجلدات كثيرة
وهو مشكل جدا والحاصل انه قد يحكم على لفظ مخصوص او الفاظ مخصوصة بشئ على ان يكون القضية
شخصية وفي هذا الحكم لا يحتاج كثير احتياج الى وضع لفظ مغاير اذ يكفيه التعبير عن اللفظ بنفسه
كالحكم بان ضرب فعل ماض وان زيدا وعمرا وضاربا اسماء وقد يحكم على جميع افراد اللفظ بحكم كلي
شامل لها او على بعض منها مبهم بحكم جزئي على ان يكون القضية كلية او جزئية سواء كان ذلك بالقياس
الى مطلق اللفظ كالحكم على جميع الالفاظ بانها صوت وعلى بعضها بانها اسم او بالقياس
الى نوع مخصوص منه كالحكم على جميع افراد الاسم بانها غير دالة بالهيئة على زمان وعلى بعضها بانه
اسم فاعل وكالحكم على جميع افراد الفعل بانها دالة بالهيئة على زمان وعلى بعضها بانه ماض وكالحكم
على جميع افراد الفعل الماضي بانها دالة على الزمان الماضي وعلى بعضها بانه مشتق من الضرب وهكذا
وهذان الحكمان يحتاج فيهما الى وضع لفظ مغاير اذ على تقدير عدم الوضع يحتاج عند قصد الحكم الى ذكر
جميع الالفاظ بخصوصياتها وهو غير ممكن ولو امكن لصارت السطور المعدودة مجلدات وهو اشكل
بخلاف ما لو وضع لفظ مغاير فانه ان يوضع لفظ كلي مشترك بين جميع الافراد فيعبر عنها بذلك اللفظ

اجمالا ويحكم على كلها او بعضها بسهولة و اختصار كان يقال كل فعل فهو دال على الزمان فانك عبرت
بهذا اللفظ عن جميع افراد الفعل من غير حاجة الى ذكر الخصوصيات وكذا اذا حكمت بان بعض الافعال
ماض وقس عليه و بالجملة فلاجل الحكم الكلي والجزئي احتاجوا الى وضع اللفظ المغاير فوضعوا لها
الفاظا مغايرة لها فلجنسها تفصيل لذلك الوضع اي فوضعوا لجنسها الا بعد المتناول للكل اي
لجميع الالفاظ سواء كان موضوعا لمعنى كالكلمات او غير موضوع و هو المهملات كجسق و ديز وسواء كان
حرفا واحدا مثل ا و ب او اكثر مثل ضرب و ذلك الجنس هو مطلق اللفظ اعني صوتا معتمدا على المخرج
فان هذا متناول لجميع الالفاظ حتى لنفسه اي دال نفسه كلفظ اللفظ والتركيب المذكور فانه ايضا
اي دال نفسه كلفظ اللفظ والتركيب المذكور فانه ايضا لفظ وصوت معتمد على المخرج واما نفس الجنس
فهو ليس من قبيل الالفاظ والاصوات بل من قبيل المعاني فلا ينافي وله الجنس فتامل فانه دقيق اي
وضعوا لجنسها الا بعد اللفظ المركب من ل و ف و ظ لتيسر ان يعبر بهذا الموضوع عن جميع
الجزئيات اجمالا ويحكم عليها كلا او بعضا كان يقال كل لفظ او بعض الالفاظ كذا ثم وضعوا للاخص منه
اي من الجنس الا بعد الكلام حال كونه ملابسا بمعنى المنتظم المؤلف من الحروف المسموعة المتميزة
بعضها عن بعض في السمع المتواضع عليه صفة ثانية للمنتظم اي الذي توافقوا على وضعه للمعنى فخرج مثل
جسق ولسق ليس بكلام وهذا معنى لغوي للكلام والمعنى الذي سيأتي اصطلاح نحوي المتناول صفة
للمفرد كزيد والمركب كزيد قائم وسيجيء تفصيلهما فان هذا المعنى اخص من مطلق اللفظ لصدق الثاني
على حرف واحد دون الاول فيمكن التعبير بهذا الموضوع عن جميع الجزئيات المندرجة تحت هذا المعنى
من المفردات والمركبات كان يقال كل كلام كذا وهكذا يمكن التعبير عن جزئيات كل معنى كلي بلفظ موضوع
لذلك المعنى الكلي في اي مرتبة كان والكلمة عطف على الكلام اي و وضعوا للاخص من الجنس ايضا الكلمة
ملابسة بمعنى اللفظ المفرد الموضوع للمعنى وستعرف تفصيله المتناول صفة للمعنى الاول لحرف واحد
كهمزة الاستفهام او اكثر مثل ضرب فان هذا المعنى اخص مطلقا من مطلق اللفظ لصدق الثاني
على المهملات دون الاول واما النسبة بين هذا المعنى وبين الكلام بالمعنى السابق فعموم وخصوص من وجه
لتصادقهما في مثل ضرب وصدق هذا بدون الكلام في مثل همزة الاستفهام وبالعكس في المركب فلكونهما
في مرتبة واحدة من العموم والخصوص لم يقل ههنا ثم الاخص منه الكلمة كما قال مثله في نظايره ثم للاخص منه
اي ثم وضعوا لما هو اخص من الجنس لا بعد في المرتبة الثانية لفظا كالاسم والفعل فان كلا منهما اخص من
الكلمة الاخص من مطلق اللفظ وقد وضع له لفظ الاسم او الفعل والمركب فانه اخص من الكلام الاخص من
مطلق اللفظ لصدقه على المفرد ايضا وقد وضع له هذا اللفظ فالنشر ليس على ترتيب اللف وعلى هذا
مفعول الوضع مقدر في الكلام ويحتمل ان يكون الكاف اسما بمعنى المثل مفعولا للوضع وعلى هذا مفعول
الوضع اي وضعوا الاخص منه مثل الاسم فلا تقدير وهكذا الاعراب في نظايره الآتية ثم الاخص منه
في المرتبة الثالثة كالمعرب كزيد في زيد قائم والمبني مثل هو وانت وهذا فان كلا منهما اخص من الاسم
الاخص من الكلمة الاخص من مطلق اللفظ والجملة وهي المركب المشتمل على الاسناد مطلقا كضرب زيد فانها
اخص من مطلق المركب لصدقه على الصفة المركبة مع فاعلها كقائم في زيد قائم فانه مركب وليس
بجملة لعدم الاسناد فيه كما تعرف والمركب اخص من الكلام بالمعنى السابق الاخص من مطلق اللفظ ثم اخص منه
في المرتبة الرابعة كالكلام بمعنى المركب المشتمل على الاسناد المقصود بالذات وهذا هو المصطلح النحوي
وهو اخص من مطلق الجملة لصدقها على ما لم يكن الاسناد فيها مقصودا بالذات ايضا كالجملة الواقعة خبر
مبتدا كما في زيد قام ابوه او حالا مثل جاء زيد يركب فرسه او صلة مثل الذي يأتيني فله درهم او نحو
ذلك واما الكلام فلا يصدق الا على ما كان الاسناد فيه مقصودا بالذات كزيد قائم و قعد عمرو وهذا مبني
على ما ذهب اليه بعضهم من ان الكلام اخص من الجملة و قيد الاسناد فيه بكونه مقصودا بالذات واما صاحب
المفصل و صاحب اللباب فذهبا الى ترادف الكلام والجملة واخذ الاسناد في كليهما على الاطلاق وكلام ابن
الحاجب ايضا ينظر الى هذا فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيد بكونه مقصودا بالذات

بالذات حيث قال الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد و على هذا يصدق على الجمل السابقة الكلام ايضا والمراد بالاسناد
نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت
عليها فقوله المركب يتناول المركبات الكلامية وغير الكلامية وبقوله المشتمل على اسناد خرجت
المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل ونحو ذلك مما لا يفيد المخاطب فائدة تامة
وبقوله مقصود بالذات خرجت الجمل التي تقع اخبارا او احوالا او نحوها مما ليست نسبته مقصودة
بالذات وحيث كانت الكلمات اعم من الحقيقية والحكمية دخل في التعريف مثل جسق مهمل وديز
مقلوب زيد مما تركب من الموضوع والمهمل ثم الاخص منه في المرتبة الخامسة كالخبر وهو ما يكون
لنسبته الذهنية خارج تطابقه او لا تطابقه كزيد قائم والانشاء وهو ما لا يكون لنسبته الذهنية
خارج كذلك فان كلا منهما قسم من الكلام المصطلح ثم الاخص منه في المرتبة السادسة كالاستفهام
مثل ازيد قائم والتمني مثل ليت العلم مرزوق وغير ذلك كالامر نحو اضرب والنهي نحو لا تضرب
فان كلا منهما اخص من مطلق الانشاء وقد وضع لبعض الالفاظ ملابسا لخصوصها ولتشخصها ايضا
اي كما وضع للكلي الشامل له الفاظ مغايرة وهي اي تلك الالفاظ المغايرة اسماء الافعال على ما قيل
كرويد بمعنى امهل وهيهات بمعنى بعد فان الاول موضوع للفظ امهل والثاني للفظ بعد على ما
عند بعض لكن هذا قول مردود قال الرضي زعم بعضهم ان صه موضوع وعلم للفظ اسكت وهو باطل
اذ العربي القح ربما يقول صه ولا يخطر بباله لفظ اسكت بل هو موضوع لمعنى اسكت ولاجل هذا قال
ابن الحاجب اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي السمط السادس في بيان الحكمة والمصلحة في وضع
السمط
الالفاظ لا يخفى على الذكي المتامل جزالة هذه النعمة اي عظمة نعمة الوضع وجلالة قدرها اذ يعلم
الذكي ان الانسان محتاج في انتظام امر معاشه ومعاده هما مصدران بمعنى التعيش والعود اي انتظام
امور تتعلق بتعيشه في الدنيا وبعوده ورجوعه في الاخرة ويحتمل ان يكونا اسمي مكان على ان
يكون الاول عبارة عن الدنيا والثاني عن الاخرة الى اشياء كالمآكل والملابس والمساكن وكالمعارف
الالهية والاحكام الشرعية لا يفي بها اي بتحصيلها قدرة شخص واحد من الناس بل قوة احاد
ذهب بعض الى ان كلمة بل بعد النفي لاثبات الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف فمعنى ما جاءني
زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وبعض آخر الى انها لصرف الحكم المنفي عن الاول الى الثاني فمعناه بل ما جاءني
عمرو وكل واحد من المعنيين محتمل ههنا اي بل يفي بها قوة احاد كثيرة من الناس او بل لا يفي بها
قوة احاد معدودة منهم ولعل الثاني انسب حتى قال اي بسبب ذلك قال بعض انت في كلك
متعلق بتحتاج على الغفلة اي اكلا واقعا على الغفلة لقمة مفعول للاكل تحتاج خبر المبتدا اعني انت
الى ثلثمائة صانع اي من له صنع وعمل كالطباخ والحصاد والزراع الى غير ذلك يسعون في تحصيل
اسبابها يعني ان ادنى ما يتناوله الانسان هو لقمة يأكلها على الغفلة من غير بصيرة له في تحصيلها
حصول تلك اللقمة يحتاج الى صوانع كثيرة جدا فما ظنك بسائر ما يتعلق به من الامور العظيمة فهو
اي الانسان مضطر الى الاجتماع مع بني نوعه وهو معنى قولهم ان الانسان مدني بالطبع ليتعاونوا
ويتشاركوا اي ليكون بعضهم لبعض عونا وظهيرا وشريكا في اكتساب المعارف الالهية اي المعارف
والادراكات المتعلقة بذات الله تعالى وصفات ذاته وافعاله المتعلقة بالدنيا كارسال الرسل
وانزال الكتب وبالعقبى كحشر الاجساد ورد الارواح اليها وما يتبعه من الثواب والعقاب
واكتسابها بتحصيلها عن ادلتها وفيه اشارة الى ما تقرر ان تحصيل تلك المعارف بطريق الاستدلال واجب
على كل مكلف حتى ذهب بعضهم الى ان ايمان المقلد ليس بصحيح وقدمها على الاحكام الشرعية لكونها
اصلا واساسا لها واهم في نفسها والاحاطة بالاحكام الشرعية المتعلقة بافعالهم وهي خمس الوجوب
والحرمة والاباحة والندب والكراهة وفي لفظ الاحاطة اشارة الى ان الاحكام الفرعية الجزئية متكثرة
جدا لتكثر الافعال التي تعلقت هي بها هذا نظرا الى امر المعاد وقوله وتحصيل الغذاء واللباس والمسكن
وغير ذلك نظرا الى امر المعاش وقدم الاول ههنا نظرا الى انه اقدم في الاعتبار والقصد واخر المعاش

انما هو للتوسل اليه وعكس الامر في الاجمال نظرا الى ان المعاش اقدم في الوجود وذلك لان الانسان مخلوق
لمعرفة الباري سبحانه وعبادته ومكلف بها ليسعد في معاشه ومعاده ثم ان المعرفة لا تتم الا
بمقدمات نظرية مستندة الى قضايا ضرورية يتوسل بها الى مطالب والعبادة لا تحصل الا بمعرفة
الاحكام المستندة الى دلائلها ولان الانسان الواحد لا يستبد بتحصيل هذه المعارف المتعلقة بالمطلوبين
بل يحتاج فيه الى معين له من نوعه يساعده على تحصيل مرامه مثلا تحصيل العلم يحتاج الى تعليم وكتب
وما يتعلق بها وكل ذلك لا بد له من معين يساعد على حصوله وكذا يحتاج هو في بقاء نوعه الى مأكل
وملبس ومسكن صناعية لا يكفيه الامور الطبيعية للطف مزاجه وقربه من الاعتدال الحقيقي بخلاف
سائر الحيوانات اذ ما لم يتصرف في الامور الطبيعية لم تصلح مأكلا للانسان بخلاف غير الانسان وتحصيل
جميعها بالصناعات تحتاج الى ادوات لو اشتغل الانسان الواحد بجمعها واستعمالها لاحتاج الى مدة طويلة
ربما فات فيها ولم يتحصل من مطلوبه الا على البعض فذلك التحصيل لا يتم الا بمعاونة من ابناء نوعه
ومشاركة معهم ومعاملة بينهم يشتغل كل واحد او جماعة منها ونوع لبعض من تلك الامور فيحصلو
منه ما يكفيهم ويفضل عنهم ويتعاملون بان يعطي هذا ذاك مما فضل عنده ويأخذ منه ما يحتاج اليه
مما حصل ذلك الآخر زائدا على كفايته فينتظم امر معاشه ومعاده ويفوز بالسعادة الدنيوية
والاخروية وهذا التعاون لا يتأتى ولا يحصل الا باعلام كل احد صاحبه ما في ضميره وقلبه من الحوائج
التي قصدها لانك ما لم تعرف ما في ضميرك لصاحبك لا يعرف ما قصدته من الحاجة حتى يعاونك
في تحصيلها وهذا الاعلام لا يتصور بدون فعل صادر منه اي من كل احد اذ لا يطلع على سائر الا الله
تعالى وغير التكلم من الافعال الصادرة منه كالاشارة والكتابة مثلا ما لا يصلح الاولى حذف ما للاعلام
المعدومات ممكنا كان كالعنقاء او ممتنعا كشريك الباري والمعقولات الصرفة التي لا يشوبها
شائبة الحس كالمجردات والكليات والموجودات الغائبة عن الحس وان كانت صالحة للاحساس
كالبلدان النائية والاجسام البعيدة عنا فان كلا من ذلك لا يمكن اعلامه بالاشارة الحسية لانها
انما تتعلق بالموجودات المحسوسات الحاضرة وهو ظاهر ولا بالكتابة فان دلالتها انما هو بتوسط الالفاظ
واما خلق الله تعالى العلم الضروري بما يقصد افادته بالكتابة من غير توسط الالفاظ فاحتمال بعيد ولا
بغيرهما من سائر الافعال غير التكلم كما لا يخفى واما التكلم والمنطق الفصيح المعرب عما في الضمائر فهو
صالح لاعلام الكل مع ان شيئا منها اي من الافعال ليس اخف واسهل منه اي من التكلم بل هو اخف
من الجميع وهذا وجه ثان لفضيلة التكلم على سائر الافعال لانه اي الشأن ان ليس وراء تكييف
النفس بتحصيل الضروري الوجود اي جعله متكيفا بكيفية مخصوصة هي الصوت المكيف بكيفية
الحروف بالآلات متعلق بالتكييف جبلي وخلق الانسان عليها خفيف المؤنة اسم ليس اي ليس وراء
ذلك التكييف فعل خفيف المؤنة والمشقة في استعمالها اي الآلات يعني ان التكلم والتلفظ تكييف
النفس بكيفية مخصوصة وهذا التكييف اخف مؤنة لكون اكثر ما يتوقف هو عليه امورا ضرورية
ليس فيها تكلف الاختيار فان متعلقه ومحله الذي هو النفس منترسل من قبيل الطبيعة من غير اختيار
والآلات التي يستعان بها فيه من اللسان والعضلات والشفة امور جبلية خلق الانسان عليها
ولا صنع له فيها اصلا واما سائر الافعال فالكتابة تحتاج الى امور مفارقة من الآلات ومحال يتكلف
في تحصيلها والاشارة وان حصلت بالآلات جبلية كالعين والحاجب مثلا لكن تحتاج ايضا الى محل
ومتعلق مفارق يتكلف فيه وكذا غيرهما تحتاج الى كثير مؤنة فالتكلم اخف مؤنة من الكل حتى انه
اي الشأن ان التكلم اخف مؤنة في استعمال الآلات ان المتكلم كثيرا ما ظرف لما بعده وما زائدة
لتأكيد معنى الكثرة اي وقتا كثيرا ليس له شعور عند صدور التكلم منه بحقيقتها اي بحقيقة الآلات
وكيفية تحريكها واستعمالها بل يصدر عنه التكلم من غير شعور بذلك بخلاف سائر الافعال فانها لا تصدر
من غير شعور وادراك بما يستعان به فيها من الآلات والاسباب وله مراتب عطف على قوله مع
ان شيئا منها وهذا وجه ثالث لفضيلة التكلم يعني ان للتكلم مراتب كثيرة ودرجات متفاوتة



متفاوتة بحسب الجهر وهو رفع الصوت واظهاره والهمس وهو خلاف الجهر وحينئذ يوقع المتكلم صفة
المراتب اي ايتها اي اية مرتبة من تلك المراتب يشاء المتكلم اياها بقدر غرضه المتفاوت بقرب
السامع وبعده وارادته عدم اطلاع البعض من الحاضرين عليه اي على مقصوده وعدمها اي عدم
تلك الارادة فانه اذا قرب منه السامع او اراد ان لا يطلع على مراده بعض من الحاضرين
كان غرضه القاء الكلام ضعيفا فيهمس واذا بعد عنه السامع او اراد اطلاع الاغيرين على مقصوده
كان غرضه القاء الكلام شديدا فيجهر وفي كل من ذلك مراتب متفاوتة بحسب تفاوت المقامات
بخلاف غير التكلم من الافعال اذ ليس لها تلك المراتب فالتكلم اوفق للغرض وليس له وجه رابع
لفضيلته اي ليس للتكلم بقاء واستمرار وجود بعد اداء المقصود حتى يطلع عليه من بعد
اي بعد اداء المقصود من لم يرد المتكلم اطلاعه عليه اي على مقصوده بل هو لكونه عرضا سيالا
لا ينقضي انقضاء الحاجة فلا يطلع عليها بعد ادائها من لم يرد اطلاعه عليها ولا يحتاج وجه خامس
اي لا يحتاج التكلم الى تحصيل محل يوقعه فيه اي يوقع المتكلم الكلام في ذلك المحل حتى يتكلف
بتحصيل المحل كالكتابة تمثيل للمنفي في الموضعين يعني ان للكتابة بقاء في زمان كثير بعد اداء الحاجة
فربما يطلع على المراد من لا يراد اطلاعه عليه فيفوت المقصود وكذلك هي محتاجة الى تحصيل محل
يوقعها فيه كالقرطاس وحصوله في جميع الاوقات متعسر بخلاف التكلم فان الكلام لكونه عرضا
سيالا قائما بالهواء الضروري الوجود لا يحتاج الى تحصيل محل ومكان يوقع هو فيه وبالجملة التكلم
اكثر فائدة واخف مؤنة فانعم الله تعالى على عباده بوضع اللغات وتعليمهم اياها هذا على تقدير
كون الواضع هو الله كما هو مذهب التوقيف او باقدارهم عليه اي بجعلهم قادرين على الوضع والهامهم له
بان يخلق فيهم دواعي الوضع وهذا على تقدير كون الواضع هو العبد كما هو مذهب الاصطلاح وقد
عرفت ذلك مفصلا وناهيك اي حسبك وكافيك يقال هو ناهيك من رجل وناهيك منه اي
كافيك عنه ووجهه انه اذا اغناك شئ عن شئ فكان الاول نهاك عن الثاني في عظم الكلام نعمة
تمييز من النسبة وعموم منافعه اي كثرتها وعموم مصالحه انه خبر المبتدأ اي ناهيك ان الكلام
قاصر عن بيان كمال نفسه وغير واف باداء شكره فدل هذا على كونه نعمة عظيمة جليلة والالسنة
اعني لسان الانسان ولسان القلم عاجزة عن تقرير ما يترتب عليه من الفوائد الدنيوية والاخروية
فدل هذا على عموم منافعه وعموم مصالحه وهذا مجرد كناية عن عظمة نعمة الكلام وعن عموم مصالحه
واما بناؤه على ان بيان كمال نفس الكلام ووفاء اداء شكره وكذا تقرير ما يترتب عليه من الفوائد
انما يكون ببيان كمال كل كلام والشكر عليه وتقرير فوائده مع ان ذلك لا يحصل الا بالكلام فيلزم
التسلسل ففيه نظر لجواز ان يتعلق كلام واحد بنفسه وبغيره فيؤدي به ما يتعلق بجميع افراد الكلام
فينقطع التسلسل كما قالوا في البسملة والحمدلة فتأمل ولنختم الكلام في العقد الاول وفي هذا المقام
اللطائف ما لا يخفى حامدين لله على منه وامتنانه علينا بعطية الكلام وعلى جميع منه الخاصة ونعمه
والعامة مقتدين في هذا الحمد بالسعداء الذي قال فيهم اي قال الله تعالى في مدحهم وآخر دعواهم
ان الحمد لله رب العالمين العقد الثاني في علم الاشتقاق قد كان الاوائل والمتقدمون من علماء
العربية ميزوا وابانوا علمي الاشتقاق والصرف ولم يخلطوا مسائل احدهما بمسائل الآخر وجعلوا كلا
منهما علما وقد دونوا على حدة اي مستقلا وبرأسه مفردا وممتازا بالتدوين والجمع عن الآخر
يعني قد دونوا وجمعوا المسائل المتعلقة بالاشتقاق مستقلا وسموه بعلم الاشتقاق ودونوا
المسائل المتعلقة بالتصريف كذلك وسموه بعلم الصرف فجعلوهما علمين متمايزين كسائر العلوم
المدونة حتى عدوا الكل واحد منهما قسما برأسه من اقسام العربية كما عرفت في المقدمة فان قلت
قد تقرر عند القوم ان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات اما ذاتا كموضوعي النحو والفقه فان موضوع
الاول هو الكلمة وموضوع الثاني هو افعال المكلفين وهما مختلفان بالذات او اعتبارا كموضوعي النحو
والصرف فان موضوع كل منهما هو الكلمة الا انها باعتبار حيثيتها التركيبية موضوع النحو وباعتبار حيثيتها

الافرادية موضوع الصرف فهل كان بين موضوعي الاشتقاق والصرف تمايز باحد الوجهين حتى
يصح عد كل منهما علما على حدة قلت نعم لان موضوعهما وان كان هو الكلمة الا انها في الاول مأخوذة
من حيث انها مناسبة لكلمة اخرى بالاصالة والفرعية وفي الثاني من حيث ان لها هيئة افرادية
مطردة الى هذا اشار بقوله باعتبار ان الاول اى الاشتقاق يبحث البحث لغة التفتيش
وعرفا يطلق على معان حمل الشيء على الشيء واثبات النسبة الايجابية او السلبية بالاستدلال
والمباحثة اى المناظرة والمراد هاهنا هو معنى الحمل واسناده الى العلم مجاز من اسناد الشيء الى سببه
او محله والآلة فان الباحث حقيقة المتكلم عن كيفية اخذ الالفاظ والكلمات المتناسبة تركيبا ومعنى
اى من جهة تركيب الحروف ومن جهة المعنى بعضها بدل بعض من الالفاظ اى اخذ الواضع و
اشتقاقه بعض الكلمات المتناسبة في الحروف والمعنى عن بعض وهذا اذا اخذ الاشتقاق بالنسبة
الى الواضع او رد بعضها اى رد مستخرج القوانين وارجاعه بعض تلك الكلمات الى بعض
وهذا اذا اخذ الاشتقاق بالنسبة الى المستخرج اذ دلالته الى كل منهما كما ستعرف مثاله كضرب
ماضيا والضرب مصدرا فانهما متناسبان في المعنى وهو الحدث وفي الحروف اعني ضرب فالواضع
اخذ الاول من الثاني ومستخرج القوانين رده وارجعه اليه بكيفية مخصوصة كما تعرف والثاني
اى باعتبار ان علم الصرف يبحث عن احوال هيئاتها اى عن الاحوال والاغراض التي كانت
للهيئات الافرادية للكلمات ولما كانت هذه شاملة لهيئات الجوامد مع انه لا يبحث في الصرف
عن احوالها قيدها بقوله التي لها قياس واطراد عطف تفسيري للقياس وهي الهيئات الموضوعة
بالوضع النوعي كهيئة ضرب وهيئة يضرب فانهما مطردتان بمعنى انهما اينما وجدتا فالاولى تدل على
الزمان الماضي والثانية على الحال او المستقبل وقس عليهما نظائرهما والمتأخرون لما رأوا شدة
الارتباط وكمال الاتصال بين مسائلهما بحيث يعسر التمييز التام بينهما خلطوهما اى مسائل احدهما
بمسائل الآخر ودونوهما على مثال علم واحد اى على صورته وطريقته وانما قال كذلك اذ لا يلزم
من مجرد خلطهم مسائلهما ان يكون مجموعهما علما واحدا حقيقة عندهم بناء على انه يجوز ان يختلط
مسائل احد العلمين المستقلين بمسائل الآخر كمسائل الفقه بمسائل الاصول حتى انهم يدرجونهما
في تعريف واحد ويسمون مجموعهما بعلم الصرف وبهذا يعلم انهما علم واحد عندهم في الحقيقة كما انه
كذلك في الظاهر كما اى هو كما فعله او ادراجا مثل ما فعله صاحب المفتاح حيث عرف الصرف بانه
تتبع اعتبارات الواضع في وضعه من جهة المناسبات والاقيسة وصرح بان الاشتقاق داخل فيه
اى في هذا التعريف بناء على ان الاعتبارات من جهة المناسبات هي بعينها الاحوال المبحوث عنها
في الاشتقاق كما ان الاعتبارات من جهة الاقيسة هي المبحوث عنها في الصرف وكما فعله ابن الحاجب
حيث عرفه اى الصرف بانه علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب ولا شبهة
في اندراج الاشتقاق فيه اى في هذا التعريف وصدقه عليه اى صدق التعريف على الاشتقاق
بناء على ان الاحوال التي ليست باعراب تشتمل على احوال الكلم من حيث الاصالة والفرعية
المبحوث عنها في الاشتقاق كما تشتمل على الاعلال والادغام وامثالها المبحوث عنها في الصرف
وقد عرفت توضيح التعريفين في المقدمة ولما كان هاهنا مظنة ان يقال لا يلزم من اندراج الا
شتقاق في التعريفين ان يكون جزءا من الصرف لا علما برأسه لجواز ان يكون كل من التعريفين
تعريفا للصرف بما هو اعم فيندرج فيه الاشتقاق الذي هو مباين للصرف اشار الى دفعه بقوله
وادراج علم في تعريف علم آخر مباين له لا يجوز عند من يشترط كون التعريف مانعا كصاحب المفتاح
وابن الحاجب وحاصل الدفع ان التعريف بالاعم انما يجوز عند المتقدمين واما المتأخرون ومنهم
صاحبا التعريفين اعني صاحب المفتاح وابن الحاجب فلم يجوزوا ذلك بل اشترطوا في التعريفات
ان يكون مساويا للمعرف ويكون جامعا لجميع افراد المعرف ومانعا عن دخول اغياره فيكون
التعريفين بالاعم باطلا فقول العلامة التفتازاني رحمه الله بانه تعليل بقول على هذا اى على ما ذكره من

من شمول التعريفين للاشتقاق الاشتقاق مقول القول جزء من الصرف بلا شبهة صدق خبر القول
بلا مرية اى ذلك القول صادق بلا شك ولا شبهة ولا يرد عليه ما اورده الفاضل الشريف رحمه
في شرح المفتاح من قول صاحب المفتاح في موضع من كتابه اين هم عن علم الاشتقاق اين هم عن علم
الصرف اين خبر مبتدأ مقدم وهم مبتدأ مؤخر وعن متعلق باين بتضمينه معنى البعد اى اين القوم
بعيدين عن علم الاشتقاق وعلم الصرف وحاصله انهم بعيدون عن العلمين غاية البعد
وفي موضع آخر وكأنه تنبيه على ما عليه ائمة علم الاشتقاق والصرف وحاصل الايراد انه كيف يصح
ان يكون الاشتقاق جزءا من الصرف وقد جعله صاحب المفتاح في موضعين من كتابه علما مستقلا
وذكره مقابلا للصرف مع ان جزء العلم ليس بعلم ولا مقابل له فاقتضى ذلك ان يكون الاشتقاق
عند صاحب المفتاح علما برأسه مباينا للصرف كما هو عند المتقدمين فهذا الايراد من الشريف معارضة
للتفتازاني حيث استدل التفتازاني على دعوى الجزئية بشمول التعريفين واستدل الشريف على خلاف
تلك الدعوى بما ذكره صاحب المفتاح في موضعين من كتابه وانما لا يرد ذلك اذ تأويل العبارة في غير
التعريف بابه اى صاحب العبارة اوردها هكذا نظرا الى اصطلاح الاوائل او جعل جزء العلم عطف
على النظر او على الاصطلاح علما ادعاء ومبالغة امر هين اى سهل وحاصله ان عبارة المفتاح في الموضعين
لا تدل على ان الاشتقاق ليس جزءا من الصرف عنده كما هو عند الاوائل لجواز ان يكون العبارتان
مؤولتين لانهما وقعتا في غير التعريف وتأويل العبارة في غير التعريف امر هين والتأويل اما بان يقال
انهما مبنيان على اصطلاح الاوائل من كون الاشتقاق علما برأسه لا على ما هو المختار عنده او بان
يقال اطلاق العلم على الاشتقاق في العبارتين ليس بطريق الحقيقة بل بطريق الادعاء والمبالغة
لانه وان كان جزءا من الصرف في الحقيقة الا انه لقوة امره وكثرة مباحثه واعتناء الامر على الاشتقاق
بانواعه صار كأنه علم مستقل فالمراد بالصرف الذي يقابله ما عدا مباحث الاشتقاق وقيل جعله
علما لانه ممتاز عن الغير بنوع خصوصية ورد بان مباحث الاعلال والادغام مثلا ممتازة بنوع خصوصية
فلم لم تجعل علما ولما امكن ان يقال اذا كان مدار الامر على ارتكاب التأويل فليرتكب في التعريف
بان يحمل على التعريف بالاعم دون العبارتين اشار الى دفعه بقوله فاما ادراج شيء في تعريف مباينه
خطأ بين هكذا فيما رأينا من النسخ والاولى واما ادراج خطأ بتبديل مكان الفاء وحاصل الدفع
ان ذلك التأويل لا يجوز عند من يشترط كون التعريف مانعا بل هو خطأ ظاهر فاذا اضطر الى تأويل
في كلام المفتاح يجب ارتكابه في العبارتين المذكورتين ولا بأس بكونها جواب سؤال مقدر تقديره
ان حاصل كلامك ان الاشتقاق علم على حدة عند المتقدمين وجزء من الصرف عند المتأخرين وان
كليهما صحيح وهذا باطل لان تمايز العلوم يجب بتمايز الموضوعات اما ذاتا او اعتبارا فان اتحد موضوع
العلمين ذاتا واعتبارا فالصحيح هو رأي المتأخرين والا فرأي المتقدمين ولا يمكن اجتماعهما على الصحة
وتقرير الجواب انه لا بأس ولا فساد بكونهما علمين عند جماعة كالاوائل وعلما واحدا عند جماعة اخرين
كالاواخر فان جعل المسائل المتعلقة باشياء متغايرة ذاتا كموضوعات الصرف والمعاني والمنطق
فان موضوع الاول هو الكلمة والثاني اللفظ العربي والثالث المعقولات الثانية او اعتبارا بان يكون
هناك شيء واحد عرضه حيثيات واعتبارات مختلفة فصار ذلك الشيء اشياء متغايرة بالاعتبار
كموضوعي الاشتقاق والصرف فانهما عبارتان عن الكلمة لكنها في الاول مأخوذة باعتبار مناسبتها
لكلمة اخرى بالاصالة والفرعية وفي الثاني باعتبار هيئتها المطردة كما عرفت علما واحدا او اكثر امر استحساني
مبني على اعتبار مناسبة لا امر واجب الاتفاق عليه فيجوز ان يجعل المسائل المتعلقة باشياء متغايرة
ذاتا او اعتبارا علما واحدا كما يجوز جعلها علوما متعددة فنقول موضوع العلمين متغاير بالاعتبار
لكن الاوائل جعلاها علمين نظرا الى تمايز موضوعهما وتغايرهما اعتبارا مع كثرة مباحث كل منهما في نفسه وجعلها
المتأخرون علما واحدا نظرا الى شدة الارتباط وكمال الاتصال بين مسائلهما بحيث يعسر التمييز التام
بينهما فلكل من جعل الاشتقاق علما على حدة وجعله جزءا من الصرف وجهة بكسر الواو وبمعنى الجهة

هو موليها اي كل واحد مولٍ لما له من الجهة ومستقبل اليها بوجهه الا انا اثرنا من الايثار بمعنى الاختيار
الانشاء اي لكنا اخترنا الاتباع بالسلف المتقدمين على الاقتداء بالخلف المتاخرين فجعلناهما علمين
مستقلين وافرزناهما عن علم اللغة اي مبادي متن اللغة لان نظره اي نظر صاحب علم اللغة انما هو
في الالفاظ باعتبار الوضع الشخصي اذ ما يبحث فيه عنه هي اوضاع الجوامد والمصادر وهي اوضاع شخصية
كما تقدم والاشتقاقي اي صاحب علم الاشتقاق يأخذ من لفظ موضوع شيئا ان كان صاحب الوضع
يرده اليه اي الى الموضوع شيئا ان كان صاحبه مستخرج القوانين سواء كان ذلك الموضوع
موضوعا بالوضع الشخصي كما في اخذ الفعل من المصدر ورده اليه على ما ذهب اليه البصريون فان
وضع المصدر شخصي او بالوضع النوعي كما في اخذ المصدر من الفعل ورده اليه على ما ذهب اليه الكوفيون
فان وضع الفعل نوعي ولا شك ان هذا الاخذ او الرد موقوف على الوضع فكانت مباحث الاشتقاق
متاخرة عن مباحث اللغة بالطبع والصرفي اي صاحب علم الصرف يبحث عن احوال الموضوعات
بالوضع النوعي لانه يبحث عن احوال الهيئات الافرادية للالفاظ واوضاعها نوعية كما مر وهو
اي الوضع النوعي مسبوق بالوضع الشخصي كما نبهت له في العقد الاول فان الوضع النوعي هو وضع
المشتقات والهيئات التركيبية واوضاع المشتقات مسبوقة باوضاع المصادر واوضاع التراكيب
مسبوقة باوضاع المفردات وتلك الاوضاع اوضاع شخصية فكانت مباحث التصريف ايضا
متاخرة عن مباحث اللغة بالطبع فاذا كانت مباحث العلمين متاخرة عن مباحث اللغة
اخرناهما عن مباحث مبادي اللغة بالطريق الاولى فاخرت عنها بالوضع والترتيب ليوافق الوضع
الطبع وقدمنا الاشتقاق على الصرف لان نظر الاشتقاقي في احوال مادة الكلمة اعني حروفها لما
عرفت انه اخذ لفظ من لفظ لتشاركه في الحروف ونظر الصرفي في احوال هيئاتها كهيئة الماضي
والمضارع ومادة الشيء متقدمة على هيئته بالطبع كتقدم الاحجار والاشجار التي هي مواد للسرير على
الهيئة السريرية لان الهيئة حالة في المادة ومحتاجة اليها في حصولها وهو معنى التقدم الطبيعي فكانت
مباحث الصرف متاخرة بالطبع عن مباحث الاشتقاق فاخرت عنها في الوضع كما قرر والكلام في هذا
العقد منظوم في سمطين الاول في المقدمات اي الامور التي يتوقف عليها مقاصد العلم الثاني في المقاصد
السمط الاول وفيه ثلثة فصول الاول في تفسير لفظ الاشتقاق اذ ما لم يعلم معناه لا يتيسر المعرفة
بان هذا مشتق من ذاك هو في اللغة اخذ شق الشيء هو بكسر الشين نصف الشيء يقال اخذت
شق الشيء اي نصفه ثم نقل الى المعنيين الاصطلاحيين والمناسبة ظاهرة وفي الاصطلاح ينسب تارة
الى الواضع ويقال له الاشتقاق باعتبار العمل ومعناه حينئذ ان يأخذ الواضع من لفظ ما يشاركه
في حروف الاصول ملفوظة كانت كما في ضرب وضارب من الضرب او مقدرة كما في يعد من الوعد
ويقي وق من الوقاية وستعرفها جملة معترضة فائدتها الاشارة الى وجه ترك التعرض لتفصيل
تلك الحروف ههنا فخرج بقوله في حروفه مثل المنع والحبس والاسد والليث لظهور ان لا اشتقاق
بينهما وقيد بالاصول لان الحروف الزائدة كالهمزة والسين والتاء والالف في الاستعجال والهمزة
والتاء والالف في الاستباق لا عبرة بها فليس بينهما اشتقاق بل الاول مشتق من العجل والثاني
من السبق وهما موافقان لها في الحروف الاصول كلها تاكيد للحروف اي ما يشاركه في كل حروفه الاصول
سواء كان مع بقاء الترتيب بينها كما في الامثلة المذكورة او بدونه كما في الجبذ من الجذب وبمعناه
والمدح من الحمد او اكثرها عطف على الحروف مع تناسب الباقي قيد للاكثر مخرجا ظرف للتناسب
او تمييز من نسبته الى الباقي اي او ما يشاركه في اكثر حروفه الاصول لكن بشرط ان تكون الحروف
الباقية التي لم يكن فيها اشتراك متناسبة في المخرج او من جهة المخرج بان تكون مثلا من الحلق
او الشفة كما في اله وعله بمعنى تحير فانهما متشاركان في اكثر الحروف وهي اللام والهاء مع كون
الباقيين اي الهمزة والعين من حروف الحلق او نوعا اي في النوع او من جهة النوع بان تكون الباقية
من نوع الحروف الشديدة او الرخوة مثلا كما في فلج وفلق بمعنى شق فان الجيم والقاف من الحروف المجهورة

المجهورة والشديدة وبجعله عطف على بأخذ اي وان يجعل ذلك الماخوذ دالا على ما يناسب معنى الماخوذ منه
بان يتحد معناهما كما في الجبذ من الجذب والمقتل مصدرا ميميا من القتل او بان يشتمل احدهما
على معنى الآخر مع زيادة كما في الضارب من الضرب فان معنى الضارب ذات ثبت له الضرب
او بان يتقارب معناهما كما في الثلب بمعنى اخلال العرض والثلم بمعنى اخلال الحائط فالماخوذ
المشتق والماخوذ منه المشتق منه فان قلت يدخل في هذا التعريف العدل المعتبر في منع الصرف
كما في ثلث المعدول عن ثلثة ثلثة فلا يكون مانعا قلت لا نسلم ان العدل من افراد الاشتقاق
لانه اخذ صيغة من صيغة اخرى مع ان الاصل ابقاء عليها والاشتقاق اعم من ذلك فالعدل
قسم منه فلذلك جعل ابن الحاجب في شرح الكافية ثلث مشتقة من ثلثة ثلثة وينسب تارة
اخرى الى مستخرج القوانين بالتتبع ويقال له الاشتقاق باعتبار العلم المراد بالمستخرج هو الذي
ياتي بعد الواضع فاستنبط القوانين والقواعد الاشتقاقية بالتتبع والاستقراء لموارد استعمالات
البلغاء لما عرفت انه لم يثبت من الواضع التنصيص على القواعد بل هي من مستخرجات من بعده بالتتبع
والمراد منه حينئذ ان يجد المستخرج لفظين كما ذكرنا اي متناسبين في المعنى ومتشاركين في الحروف
الاصول كلها او اكثرها مع تناسب الباقي مخرجا او نوعا فيرد ويرجع احدهما الى الآخر ويعرف انه ماخوذ
وفرع له فالمردود المشتق والمردود اليه المشتق منه فالواضع اخذ الضارب من الضرب ووضعه
لما يناسبه في المعنى اعني ذات ثبت له الضرب والمستخرج لما وجدهما متشاركين في الحروف ومتناسبين
في المعنى ارجع الاول الى الثاني وعرف ان الاول ماخوذ من الثاني وفرع له وبالجملة الاشتقاق عمل مخصوص
فان اعتبرناه من حيث انه صادر عن الواضع احتجنا الى العلم به لا الى عمله فاحتجنا الى تحديده بحسب
العلم بما ذكر فكانه قيل العلم بالاشتقاق ان تجد لفظين كذلك فتعرف ان يرد احدهما الى الآخر ويؤخذ
منه وان اعتبرناه من حيث انه يحتاج احدنا الى عمله عرفناه باعتبار العمل فنقول هو ان يأخذ من
لفظ الخ فيحصل بالتعريف الاول العلم بكيفية المعرفة بالاشتقاق وبالثاني العلم بكيفية العمل به
فان قلت نعم يمكن ان يعرف ان بين لفظين كذلك اشتقاقا لكن بماذا يعرف ان هذا مشتق
وذاك مشتق منه قلت يعرف ذلك اما باشتمال احد اللفظين على معنى الآخر مع زيادة كما في الضارب
والضرب فانه يجعل الاول مشتقا والثاني مشتقا منه بناء على انه ينبغي ان يجعل المطلق اصلا
والمقيد فرعا واما بقلة الحروف وكثرتها او قلة الاستعمال وكثرته فان ما هو اقل حروفا او اكثر استعمالا
ناسب ان يجعل اصلا ومشتقا منه وما هو اكثر حروفا او اقل استعمالا ناسب ان يجعل فرعا ومشتقا
فالمقتل مشتق والقتل مشتق منه لكون الاول اكثر حروفا وكذا الجبذ والعله والفلج والثلب
مشتقات والجذب والاله والفلق والثلم مشتق منها لكون هذه الاربعة اكثر استعمالا تدبر
ولما كان في هذا نوع خفاء اراد توضيحه فقال وتوضيح هذا ان الواضع لم يتيسر له وضع الالفاظ
لما يقصد من المعاني الجزئية حال كونها منتشرة متفرقة غير مضبوطة بوجه اجمالي اعني بذلك ان يضع
لفظا لكل واحد من المعاني الجزئية التي قصدها وضعا شخصيا بان يضع هذا اللفظ بخصوصه لهذا المعنى
وذاك اللفظ كذلك لذاك المعنى وهكذا كما عرفت لعدم انحصارها اي لعدم انحصار المعاني الجزئية
وكثرتها جدا فلا يمكن وضع الالفاظ لها على سبيل التفصيل ولو امكن لكان متعسرا فقصد في البعض
وجه ضبط ينضبط به المعاني الجزئية والالفاظ فتوضع الجزئية بازاء الاولى اجمالا وهو ان سلك الوضع
طريقا مندرجا اي مشتملا على درجات متفاوتة فاخذ المعاني الجنسية اي المعاني التي من قبيل الاجناس
المشتملة على الانواع المتشاركة في امكان تنوعها اي صيرورتها نوعا نوعا بقيد مخصوص كمعاني الضرب
والقتل والشق والوصل ونحوها من المعاني المصدرية فان كلا منها جنس يمكن تنويعه الى انواع مختلفة
بضم قيود متخالفة اليه فان الضرب مثلا اذا اعتبر اقترانه بالزمان الماضي يصير نوعا وبالزمان المستقبل
نوعا آخر واذا اعتبر قيامه بذات ما او وقوعه عليه يصير نوعين آخرين وهكذا فوضع وضعا شخصيا
لكل من تلك المعاني الجنسية لفظا منتظما من طائفة من الحروف حسبما اي وضعا بمقدار ما وقع عليه اختياره

اى اختيار الواضع يعنى لا شرط فى الوضع مناسبة بين اللفظ والمعنى بل يكفى فيه اختيار الواضع وارادته
مرجح فوضع لهذا الجنس لفظ الضرب المنتظم من ض ر ب ولذلك الجنس لفظ القتل المنتظم من
ق ت ل وضعا شخصيا وهكذا ثم اعتبر معها اى المعانى الجنسية قيدا ما كالاقتران بالزمان الماضى او المستقبل
فوضع للحاصل اى للمعنى الحاصل بالتقييد من كل منها اى من تلك الاجناس بوضع عام نوعى لفظا آخر
مشتملا على تلك الطائفة من الحروف ملابسة بترتيبها الاول من غير تقديم فيها ولا تأخير واما
توسط الحرف الآخر بينها فلا ينافى بقاء الترتيب ثم وثم اى ثم اعتبر مع كل من الانواع الحاصلة بالتقييد
قيدا آخر فيحصل انواع الانواع فوضع لكل منها لفظا آخر كذلك وهكذا يعتبر التقييد فيوضع بالوضع
العام الى ان ينتهى اى الوضع الشخصى لبعض المعانى له اى للواضع او ينتهى وينقطع قصده فى حد
من الحدود فيترك الوضع فهذا هو معنى ان يأخذ الواضع من لفظ ما يشاركه فى حروفه الاصول ويجعله
دالا على ما يناسب معنى المأخوذ منه مثل ان اخذ معنى الشق اى التفريق والوصل وغيرهما من المعانى
المصدرية التى كل منها معنى جنسى يمكن تنويعه فوضع لها الالفاظ المعهودة بوضع شخصى اعنى لفظ الشق
المنتظم من ش ق ق ولفظ الوصل المنتظم من و ص ل ثم اعتبر معها اى مع كل من تلك المعانى الاقتران
بالزمان الماضى فحصل من كل منها بهذا التقييد نوع خاص فوضع لها اى للانواع الحاصلة مثل شق ووصل
الماضيين بوضع عام نوعى كان يقول كل نوع من هذه الانواع فيوضع له ما هو على هيئة فعل مشتملا على
حروف ما وضع لجنسه مع ترتيبها فبهذا الوضع الاجمالى وضع لنوع الشق المقترن بالزمان الماضى لفظ
شق ولنوع الوصل المقترن بذلك الزمان لفظ وصل ولنوع الضرب المقترن به لفظ ضرب وهكذا ثم
قيد تلك الانواع بقيد آخر واعتبر صدورها من احد بطريق المغالبة اى الغلبة على الغير والمبالغة وهما
متقاربان فحصلت انواع الانواع كالشق المقترن بالزمان الماضى الصادر بطريق المغالبة والمبالغة
والوصل المقترن كذلك فوضع لها اى للانواع فى المرتبة الثانية مثل شاقق وواصل الماضيين
من المفاعلة بوضع عام نوعى ايضا كان يقول كل نوع من هذه الانواع فيوضع له ما هو على هيئة
فاعل مشتملا على حروف ما وضع لجنسه مع ترتيبها فبهذا الوضع الاجمالى وضع لنوع الشق المقترن
بالزمان الماضى الصادر بطريق المبالغة لفظ شاقق ولنوع الوصل كذلك لفظ واصل وهكذا ثم اعتبر
صدورها اى صدور الانواع الثانوية من جانبين فحصلت انواع انواع الانواع فوضع لها مثل تشاقق
وتواصل على هيئة تفاعل الماضى بوضع نوعى كما ذكر فاعتبر وهذا اى ما ذكرناه من التوضيح من الاشتقاق
الصغير ويذكر عن قريب واما الاشتقاق الكبير والاكبر فلا يجرى فيهما ذلك اذ يشترط فى الاول
عدم بقاء الترتيب بين الحروف وفى الثانى المخالفة ببعض الحروف مع انه يجوز ان يتحد معنى المشتق
والمشتق منه فيهما فلا يتأتى فيهما وجه الضبط المذكور وستعرف الكل عن قريب وهو اى الاشتقاق
الصغير مطرد فى الافعال الا نادرا كما فى يدع ويذر ونعم وبئس وليس اذ ليس لها مصادر تشتق
هى منها وكثير فى الاسماء كما فى الصفات من اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وامثالها
وما لا يجرى فيه ذلك الاشتقاق من الاسماء فهو اكثر كعاقة الجوهر وقد يكون الوضع للمشتق ايضا
اى كما فى الاشتقاق فيم الآخر اولا لوضع النوعى المندرج اولا لمشتق منه فى هذا الاشتقاق
شخصيا وبغير طريق التدرج فى التنويع بان يتحصل نوع ثم نوع نوع ثم نوع نوع نوع ويوضع لها الالفاظ
على وجه الترتيب كما مر فى التوضيح بل يوضع لنوع من اصل المعنى لفظ مشتمل على الحروف الاول مع ترتيب
بخصوصه ولنوع آخر منه ان وجد لفظ آخر كذلك بخصوصه من غير اعتبار الترتيب والتدريج بين النوعين
كان وضع الجن بالفتح للستر يقال جنه جنا اى ستره ثم وضع الجنون للمعنى المتعارف الذى هو زوال
العقل ولهجوم الليل اى اظلامه يقال جن عليه الليل يجن جنونا من الباب الاول اى اظلم عليه وانما وضع
الجنون لها لاستتار العقل فى الاول اى المعنى المتعارف واستتار الاشياء فى الثانى اى فى هجوم الليل
فناسبا معنى الستر ووضع الجن بالكسر اى لخلاف الانس ولم يصرح لشهرته لاستتارهم عن اعين الناس
ويقال له الجنة بالتاء ايضا والجنان بالفتح للقلب ولما بالكسر فهو جمع جنة لاستتاره فكونه امرا معنويا

مشتملا على تلك الحروف مع الترتيب ثم
اعتبر مع كل من الانواع الثانية قيدا آخر
فيحصل انواع انواع الانواع فوضع
لكل منها لفظا آخر صح

معنويا او لاستتار الاشياء وصور المعلومات فيه والجنة بالفتح للنبات الملتف اى المخالط بعضه ببعض يقال
جن النبت على البناء للمجهول جنونا اذا طال والتف وخرج زهره ومنه الجنة لدار الثواب لكثرة رياحينه
وحدائقه لاستتار الارض به والجنة بالضم للسترة اى غطاء يستر به البدن والمجن بكسر الميم وفتح الجيم
للترس وهو آلة حرب معروفة سمى به لتستر الانسان به عن سيف الخصم ونحوه والجنن بفتحتين
للقبر لستره الميت والجنين على وزن فعيل لما فى البطن من الولد ما دام فيه واما بعد خروجه عنه فلا يطلق
عليه الجنين سمى به لاستتاره فى البطن وبالجملة الزم الواضع تركيب الجيم والنون المتكرر معنى الستر
كما الزم تركيب الفاء والصاد والحاء معنى الظهور كالفصاحة بمعنى الظهور والفصيح للظاهر والافصاح
للاظهار وامثالها فكل من هذه الالفاظ مشتق من الجن بالاشتقاق الصغير وكان موضوعا لما وضع
وضعا شخصيا بان وضع الجنون بخصوصه لمعناه والجن كذلك وهكذا وظاهر ان لا تدرج فى هذه المعانى
لكن على كل تقدير اى سواء كان الوضع نوعيا وبطريق التدرج او شخصيا ومن غير تدرج يلزم
ان يكون المشتق فى الاشتقاق الصغير مشتملا على معنى المشتق منه مع زيادة كما صرحوا به والمراد
باشتماله عليه تضمنه اياه واستلزامه له سواء كان جزء من مفهومه كما فى ضارب من الضرب فان معنى
الضرب جزء من مفهوم الضارب الذى هو ذات ثبت له الضرب او خارجا لازما لمعناه مرجحا لوضعه
كما فى الجنون من الجن فان معنى الجن اى الستر ليس داخلا فى مفهوم الجنون كزوال العقل بل هو
خارج لازم له مرجح لتسميته بالجنون وكما فى القارورة للزجاجة المخصوصة من القرار لان معنى القرار بالجنون
معتبر فى مناسبة تسميتها بالقارورة من بين الالفاظ لا على انه الموضوع له او جزء الموضوع له
واما اذا لم يكن احد اللفظين مشتملا على معنى الآخر مع زيادة اما بان لا يشتمل على معنى الآخر اصلا
كعسعس بمعنى اقبل وعسعس بمعنى ادبر او اشتمل عليه لكن لا مع زيادة بل اتحد معناهما فلا يكون
هناك اشتقاق صغير فعلى هذا لا يكون المقتل مصدرا ميميا مشتقا من القتل بهذا الاشتقاق ولذا فسر
بعضهم الاشتقاق بانه اقتطاع فرع الاقتطاع اخذ قطعة من شئ اى اخذ فرع قطعة من اصل يدور فى
تصاريفه اى يوجد فى جميع تصاريف الفرع وجملته اما لفظا او تقديرا بان يكون حروف الاصل مأخوذة
فى الفرع مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى اى مع بقاء الترتيب بين حروف الاصل فى الفرع ومع اشتمال
الفرع على معنى الاصل مع زيادة كما فى ضرب من الضرب فان الضرب يدور فى جميع تصاريف ضرب
من معلومه ومجهوله ومفرده ومثناه ومجموعه الى غير ذلك مع بقاء الترتيب فى الكل والاشتمال على معنى
الضرب مع زيادة فهذا التعريف صريح فى انه لا بد فى المشتق من الاشتمال على معنى المشتق منه مع زيادة
ولما ورد ان هذا التعريف انما يشتمل على الاشتقاق الصغير دون الاشتقاق الكبير والاكبر مع انهما
من اقسام المعرف فهو باطل اشار الى دفعه وهذا التعريف مبنى على ان المعتبر الظاهر من الاشتقاق
هو الصغير يعنى ان المراد بالمعرف ههنا هو الاشتقاق الصغير لا ما يعم الكل بناء على ان المعتبر فى
مباحث الاشتقاق والظاهر المتبادر من لفظ الاشتقاق هو هذا القسم [illegible] علم انهم اختلفوا انه
هل يشترط فى الاشتقاق الصغير تغيير فى المعنى كالتغيير فى اللفظ ام لا فذهب الاكثرون الى الاول فلم يكن
عندهم بين القتل والمقتل مصدرا ميميا اشتقاق اصلا وذهب البعض الى الثانى فعنده كان بينهما
اشتقاق صغير وسيجئ هذا من المص فى آخر الشرح فما ذكره ههنا من انه يلزم ان يكون معنى المشتق
بالاشتقاق الصغير مشتملا على معنى المشتق منه مع زيادة مبنى على رأى الاكثرين والا فعلى جواز
اتحاد المعنى لا يصح لزوم الاشتمال على الزيادة بوجه بل اللازم ح فى الاشتقاق الصغير ان يعتبر فى المشتق
معنى المشتق منه وحده او مع زيادة ثم لقائل ان يقول اذا لم يكن بين القتل والمقتل مصدرا ميميا
اشتقاق صغير كما هو رأى الاكثرين والمختار عند المص ايضا وليس بينهما اشتقاق كبير ولا اكبر كما سيجئ
وظاهر انها داخلان فى تعريف مطلق الاشتقاق كما عرفت فيلزم اما ان يبطل التعريف او حصر
الاشتقاق فى الاقسام الثلثة وان خصت المناسبة فى المعنى فى التعريف بغير صورة الاتحاد ينتقض
عكسه بتعريف عشق الجند والجذب واليه وعليه مما يتحد فيه معنى المشتق والمشتق منه بالاشتقاق الكبير

او الاكبر الا ان يقال ذلك التخصيص معتبر في شق الاول من التعريف اعني اشتراك اللفظين في جميع
حروف الاصول مع الترتيب و هو تعريف الاشتقاق الصغير كما تعرف واما في الشقين الاخيرين منه
فمناسبة المعنى اعم من صورة الاتحاد فلا اشكال او يقال التعريف المذكور مبني على رأي البعض من
عدم اشتراط التغيير في المعنى في الاشتقاق الصغير او يقال ان مثل القتل و المقتل خرج من التعريف
من اول الامر بقوله ان يؤخذ من لفظ ما يشاركه لانه على ان ذلك التقدير ليس شيء منهما مأخوذا
من الآخر بل كل منهما كلمة اصلية لكن يرد على هذا ان اللازم ح خروجهما عن التعريف باعتبار العمل
واما في التعريف باعتبار العلم اعني قوله ان يجد بين اللفظين فداخلان قطعا و المستخرج ايضا
عطف على قوله ان الواضع لم يتيسر له و هذا توضيح للتعريف الثاني اي و ان المستخرج للقوانين
كالواضع سلك في الاشتقاق ذلك الطريق اي طريق التدرج لكن سلوكا ملابسا بعكس سلوك
الواضع فيبتدئ في معرفة الاشتقاق من حيث انتهى اي من حد و مرتبة انتهى اليه الواضع في عمله
او يعترض طريقه اي يدخل في خلال طريقه فيبتدئ من حدود مسلكه و ينتهي الى ما ابتدأ منه الواضع
فيعرف ان ما وقع في المنتهى او الوسط مأخوذ من ذلك المبدأ مثلا اي اخذ مثلا في المثال متعلق بيجد
المضروب اي المصنوع اعني مثال الشق و الوصل يجد المستخرج ان بين تشاقق الذي هو نهاية
في سلوك الواضع و شاق اشتراكا في الحروف الاصول و مناسبة في المعنى فيرد الاول الى الثاني
و يعرف انه مأخوذ منه و يعلم ان المأخذ الحقيقي اي المأخوذ منه حقيقة و في نفس الامر لا يكون مأخوذا
من شيء آخر اصلا اذ الذي يؤخذ من شيء لا يكون مأخذا الشيء آخر لانه كالاستعارة من المستعير
فينظر في شاق انه مشارك للفظ آخر في الحروف و مناسب له في المعنى حتى يكون مأخوذا من
ذلك الآخر فلا يكون مأخذا حقيقيا او ليس كذلك فيكون مأخذا حقيقيا فيجده مشاركا في الحروف
و مناسبا في المعنى للشق الماضي فيعلم ان شاق ليس بمأخذ حقيقي فارجع تشاقق الى شق و شق
للشق بالفتح اي فينظر في شق ايضا فيجده مشاركا و مناسبا للشق فيعلم انه ليس بمأخذ حقيقي
ايضا فيرد تشاقق الى الشق فيعرف انه مأخوذ منه حقيقة بل يرده الى الشق بالكسر يعني الظاهر
ان يكون الشق بالفتح مصدرا اصليا غير مأخوذ من اسم آخر فح يرد تشاقق اليه و يكون هو مأخذا
حقيقيا له و يحتمل ان يكون مصدرا مأخوذا من اسم جامد اعني الشق بالكسر بمعنى النصف الشئ فح يرد
تشاقق الى ذلك الاسم و يكون المأخذ الحقيقي هو لا غيره و هذا اذا ابتدأ المستخرج مما انتهى اليه الواضع
واشار في تمثيل ابتدائه من الوسط بقوله او يبتدئ اولا من شاق و هو في خلال مسلك الواضع
و يفعل مثل ما ذكرنا من رده الى شق و شق الى الشق بل الى الشق و يعرف ان شاق مأخوذ من الشق
حقيقة و هذا اي التدرج و اعتبار الوسائط جرى اي جريان على مقتضى زيادة المناسبة من اخذ
الاخص فالاخص او رد الاعم فالاعم و الا فيجوز اي لو لم يكن كذلك بل جعل امرا واجبا فلا يصح اذ يجوز
ان يلاحظ الواضع في وضعه ابتداء من غير اعتبار الوسائط تشاقق و شق المشاركة و المناسبة
بين الشق و تشاقق فبناء هذا الثاني من الاول و يضعه لما يناسب معنى الاول و كذا المستخرج يجوز ان
يلاحظ ذلك ابتداء فيرده الى الاول و يعرف انه مأخوذ منه الفصل الثاني في تقسيم اي تقسيم
ما يطلق عليه الاشتقاق ان كان مشتركا لفظيا او تقسيم مطلق الاشتقاق ان كان مشتركا
معنويا هو ثلاثة اقسام صغير و كبير و اكبر فالصغير ان يشترك اي ذو ان يشترك لظهور ان الاشتقاق
سواء اخذ باعتبار العمل او العلم ليس نفس الاشتراك كما عرفت و كذا الكلام فيما سيجئ اللفظان
في الحروف الاصول و قد تقدم وجه التقييد بالحروف الاصول كلها خرج به الاشتقاق الاكبر اذ الاشتراك
فيه انما هو في اكثر الحروف على الترتيب المخصوص اي حال كون تلك الحروف باقية على ترتيبها المخصوص
او اشتراكا واقعا على الترتيب المخصوص بين الحروف و بهذا خرج الاشتقاق الكبير لعدم الاشتراك
فيه في الترتيب مع التناسب في المعنى بان يشتمل احدهما على معنى الآخر مع زيادة فيخرج المقتل مصدرا
ميميا مع القتل لاتحاد معنيهما و كذا قرأ بمعنى تلى مع القراء بمعنى الطهر او الحيض لعدم التناسب بين



المعنيين اذ ليس بين مثلها اشتقاق صغير بل لا اشتقاق اصلا بالاتفاق و لما كان المتسابق
الى الذهن من بقاء الترتيب المخصوص بقاؤه من جميع الوجوه من غير ان يكون هناك تقديم
و تأخير و لا اتصال و انفصال او نحو ذلك فيلزم ان لا يكون بين مثل خرج و الخروج و انضارب
و الضرب اشتقاق صغير دفعه بطريق التأكيد فقال و لا تتوهمن من اشتراط خصوص الترتيب
لزوم بقاء الاتصال و الانفصال بين تلك الحروف حتى لا يكون خرج مع الخروج و ضارب مع الضرب
متشاركين في الترتيب المخصوص فلا يكون الاولان مشتقين من الاخيرين بهذا الاشتقاق
بناء على ان الانفصال بالواو في الخروج و الاتصال في الضرب لم يبقيا في خرج و ضارب لاسقاط
الواو من الاول و توسيط الالف في الثاني اذ المراد به تعليل لعدم التوهم اي لان المراد بالترتيب
مجرد التقديم و التأخير اي تقديم بعض الحروف الاصول على بعض و تأخير بعضها عن بعض مع قطع
النظر عن ان يقع بينها اتصال او انفصال بحرف آخر او غير ذلك فبقاء الترتيب في المشتق منه
هو بقاء ذلك التقديم و التأخير فيه و لا يضر بقائه عدم بقاء الانفصال او الاتصال فخرج مع الخروج
و الضارب مع الضرب متشاركان في الترتيب المخصوص و الكبير ان يشتركا اي اللفظان في الحروف
الاصول كلها خرج به الاكبر و يتناسبا او يتحدا في المعنى يعني ان هذا الاشتقاق و كذا الاشتقاق الاخير
اعم من ان يتحد فيه معنى المشتق و المشتق منه و هو ان يتناسبا و يتقاربا بوجه بان يشتمل معنى
احدهما على معنى الآخر او يستلزمه او يشاكله و يشابهه و اما الصغير فيشترط فيه عدم الاتحاد بل اشتمال
المشتق على معنى المشتق منه مع زيادة كما ذكره و بهذا القيد خرج مثل العلم و الحلم لعدم الاتحاد
و لا التناسب في المعنى لكن اشتراكا ملابسا بلا بقاء الترتيب بان يغير بعض ما تقدم في المشتق منه
من اجزاء المشتق و بالعكس كالجذب و الجبذ مثال لما اتحد فيه المعنى فانهما بمعنى واحد و هو بالفارسية
كشيدن و الحمد و المدح مثال لما تناسبا فيه المعنيان فان الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري
و المدح هو الثناء باللسان مطلقا كما في مدحت اللؤلؤ على صفائه و هما متقاربان فالحمد مشتق من المدح
و الاكبر ان يشتركا في اكثره اي يشترك اللفظان في اكثر الحروف الاصول لا في جميعها فخرج به الكبير
و الصغير مع التناسب مخرجا او نوعا في الباقي الذي ليس بمشترك فيه فخرج مثل القلع بمعنى
القطع و الثلم بمعنى اخلال الحائط لعدم التناسب بين القاف و الثاء لا مخرجا و لا نوعا فليس بين
مثلهما اشتقاق اصلا و ان اتحد المعنى او تناسب مخرج مثل الثلم الحلم و الثلم فان الحاء و الثاء و ان
تناسبا نوعا لكونهما من المهموسة لكن لا اتحاد بين معنييهما و لا تناسب بخلاف مثل الثلم بالمعنى المذكور
و الثلب بمعنى اخلال العرض فان بينهما اشتقاق اكبر لكون الباء و الميم من المجهورة كالنعق بمعنى
نخير و النهق و العين كلاهما من حروف الحلق فهما متناسبان مخرجا و كفلج و فلق بمعنى شق و الجيم
و القاف كلاهما مجهور شديد من حروف القلقلة فهما متناسبان نوعا و كل من هذين مثال لما اتحد
فيه المعنى و اما ما تناسب فيه المعنى فكما سيجئ من القط و القطع و كما ذكرنا من الثلم و الثلب فعلى هذا
كانت تلك الاقسام متباينة لاشتراط الاشتراك في جميع الحروف الاصول في الاولين و الاشتراك
في اكثرها في الثالث و اشتراط بقاء الترتيب في الاول و عدم بقائه في الثاني و قد يكتفى في الكبير بعدم
اشتراط بقاء الترتيب و في الاكبر بعدم اشتراط الاشتراك في الكل فح يكون الصغير اخص من الكل
و الاكبر اعم من الكل و الكبير متوسطا فان قلت قاعدة رعاية المناسبة تقتضي ان يسمى الاشتقاق
الصغير بالاكبر و الاكبر بالصغير فان الاكمل في الاشتقاق و الاظهر فيه هو الصغير و بعده الكبير و بعده
الاكبر فحقه تسمية الكامل المطلق بالاكبر و الذي دونه بالكبير و الادنى من الجميع بالصغير تناسب و اولى فما
وجه عدم التسمية قلت الاشتقاق مطلقا يقتضي اخذ قطعة من المشتق منه و المأخوذ في القسم الاول
هو جميع الحروف الاول مع الترتيب و في الثاني جميعها فقط و في الثالث اكثرها فقط فيكون المأخوذ
في الاول اكثر و في الثاني دونه و في الثالث دون الجميع و لا شك ان الاخذ المتعلق بالاول ايسر و اسهل
فناسب ان يسمى اكبر و بالاكثر اصعب و اعسر فناسب ان يسمى صغيرا و المتوسط متوسطا فناسب

ان يسمى كبيرا فالكبر والصغر ههنا بملاحظة العسرة واليسرة هكذا ذكر بعض الافاضل ولعل مراده ان الصغير
من الحيوان انسانا كان او غيره امر صعب وعسر لعدم اعتباره بالامور فيحتاج الى الرياضة
والتربية والاكبر منه اسهل حالا لكونه مألوفا ومأنوسا وبالعادات معتادا والمتوسط منه متوسط
الامر ليس في غاية الصعوبة ولا في غاية السهولة فالاشبه ان الاخذ المتعلق بالاقل بالاكبر والمتعلق
بالاكثر بالصغير وبالمتوسط بالمتوسط فسمى الاول بالاكبر والثاني بالصغير والثالث بالكبير او ان
الاخذ الاول لكونه اسهل صار متضمنا لشرافة والثاني لكونه اصعب صار مشتملا على خسة
فناسب ان يسمى الاول بالاكبر المنبئ عن الشرافة والثاني بالصغير المنبئ عن الخسة واقول
بل هذه التسمية بسبب قلة التغيير وكثرته لان الاشتقاق الصغير لما اشترط فيه الاشتراك
في جميع الحروف الاصول مع بقاء الترتيب لم يغير المشتق منه فيه الا قليلا بمثل اتصال او انفصال
او حركة او سكون او نحو ذلك والاشتقاق الكبير لما اشترط فيه عدم بقاء الترتيب كان تغيير المشتق
منه فيه فوق الاول والاشتقاق الاكبر لما اشترط فيه الاشتراك في اكثر الحروف مع المخالفة في
البعض تغير المشتق منه فيه من جهة اصوله وموادّه فكان معتبرا فوق الكل فسمى الاول بالصغير و
الثاني بالكبير والثالث بالاكبر ولعل هذا اخف واولى مما ذكره ذلك الفاضل وقد تنبهت مما ذكرنا
من تعريفات الاقسام الثلثة على ان ليس بين القد وهو قطع الشيء طولا اي من جهة الطول والقط
وهو القطع الشيء عرضا اي من جهة العرض اشتقاق اصلا مع تناسبهما في المعنى لكون المعنيين المذكورين
متقاربين متماثلين وهو ظاهر وكون الدال والطاء من مخرج واحد وهو ما بين طرف اللسان
واصول الثنيتين العليين وكونهما مجهورين شديدين من حروف القلقلة وستعرفها فبينهما تناسب
مخرجا ونوعا معا وذلك اما عدم الاشتقاق الصغير والكبير فلعدم تحقق الاشتراك في جميع الحروف
واما عدم الاشتقاق الاكبر فلانه اشترط فيه الاشتراك في اكثر الحروف مع ان اشتراك القد والقطع
في حرف واحد فقط وهو القاف دون الاخيرين اعني الدالين والطائين نعم بين القط والقطع
اشتقاق اكبر لان الطاء والعين كلاهما مجهور مصمت فاشتركا في اكثر الحروف اعني القاف والطاء
الاول مع تناسب الباقي وهو العين والطاء الثاني نوعا وتناسب المعنيين لكون الاول مشتملا
على الثاني قيل ومن الاشتقاق الاكبر اشتقاق الحولقة من لا حول ولا قوة الا بالله للتلفظ بها
وكذا البسملة من بسم الله والحمدلة من الحمد لله وغير ذلك مما اشتق مفرد من مركب لعدم الموافقة
في المعنى ولا الاشتراك في جميع الاصول وفيه نظر اذ لابد في الاكبر من التناسب في باقي الحروف
مخرجا او نوعا كما عرفت وليس في الحولقة مثلا باق للحروف المشتركة حتى يناسب باقي الحروف
في لا حول ولا قوة الا بالله الا ان يشترط ذلك على تقدير وجود الباقي ويحكم ان يكون ذلك من
الاشتقاق الصغير الا انه تنزلي وادعائي بان يعتبر ويدعى في المثال المذكور مثلا ان الحروف
الاصول للمشتق منه هي الحاء والواو واللام والقاف واما ما عداها زوائد واما الموافقة في المعنى
بمعنى الاخذ وفيه فليس بلازم في الصغير وبمعنى المناسبة موجود ههنا ومن ههنا اي لاجل ان
الاشتقاق الاكبر اعتبر فيه تناسب باقي الحروف في المخرج او النوع احتجنا الى بيان مخارج
الحروف وانواعها فلنجعله اي ما يبين فيه ذلك فريدة من الفريدة الاولى في بيان مخارجها
جعلها فريدة اولى لان مخارج الحروف متقدمة على ذوات الحروف وهي متقدمة على تنوعها
باعتبار الصفات والمخارج جمع مخرج وهو الموضع الذي ينشأ منه الحرف ومعرفة ذلك
بان تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل فحيث ينتهي الصوت فثمه مخرجه الا ترى انك تقول اب
وتسكت فتجد الشفتين قد انطبقت احديهما على الاخرى فتعرف ان مخرج الباء هو ما بين الشفتين
ومخارج الحروف الاصلية اعني حروف الهجاء التسعة والعشرين المشهورة من الالف والباء
الى الياء ولا يكمل عددها الا في لغة العرب ولا همزة في كلام العجم الا في الابتداء ولا ضاد في غير العربية
ولذلك قال عليه السلام انا افصح من تكلم بالضاد يعني انا افصح العرب وكان المبرد يعدها ثمانية وعشرين



وعشرين فيترك الهمزة ويقول لا صورة لها وانما يكتب تارة واوا وتارة ياء وتارة الفا فلا نعدها مع
الحروف التي اشكالها محفوظة معروفة جارية على الالسن موجودة في اللفظ يستدل عليها
بالعلامات خمسة عشر بعضها مختص بحرف واحد وبعضها يشترك فيه حرفان او اكثر وسيجئ
وجه تقييد الحروف بالاصلية ولما كانت عادة القوم في بيان المخارج تقديم ما هو الابعد من
مقدم الفم ثم ما دونه ثم وثم بل تقديم ما هو المقدم من الحروف التي من مخرج واحد جرى على ذلك
فقال اقصى الحلق اي اولها اقصى الحلق وهو الحلقوم واقصاه نهايته من جانب البطن حال كون
ذلك الاقصى ناشئا من الجانب السفلي اي من جانب يلي الصدر لا من جانب يلي القفاء وهو
اي ذلك الاقصى مخرج للهمزة والالف والهاء والابعد منها من الفم هو الهمزة اتفاقا فلهذا اثقل اخراجا
وبعدها الالف وبعدها الهاء وهذا على قول سيبويه واما على قول الاخفش فالهاء قبل الالف
واوسطه كذلك اي وثانيها اوسط الحلق من الجانب السفلي وهو مخرج للعين والحاء المهملتين
اي الغير المنقوطتين فالعين ابعدهما من الفم وادناه اي وثالثها ادنى الحلق وهو رأسه وطرفه
الاقرب الى الفم من الجانب العلوي اي من جانب القفاء وهو للغين والخاء المعجمتين اي المنقوطتين
فالغين ابعدهما من الفم فعلم ان في الحلق ثلثة مخارج وسبعة حروف ثلثة منها من مخرج واثنان
من مخرج آخر واثنان آخران من مخرج ثالث وتسمى السبعة الحلقية ورابعها اقصى اللسان
ونهايته من جانب الحلق وما فوقه من حنك الاعلى اي مجموع الاقصى وما فوقه والحنك بفتحتين
ما يقال له بالفارسية كام والاعلى منه ما يلي رأس والاسفل ما يلي الذقن وهو للقاف وخامسها
ما يليه ذلك اي ما يتصل باقصى اللسان وما فوقه من جانب الفم حال كون ذلك ادنى من اللسان
والحنك الاعلى وهو للكاف يعني ان مخرج الكاف اقرب الى مقدم الفم من مخرج القاف ذلك
بانك اذا وقفت على القاف والكاف نحو اق واك تجد القاف اقرب الى الحلق والكاف ابعد
وسادسها وسط اللسان وما يحاذيه من وسط الحنك الاعلى قيده بالاعلى ههنا للاحتراز عن الاسفل
بخلاف ما سبق لان لفظ ما فوقه هناك يغني عنه وهو للشين المعجمة والجيم والياء المثناة التحتانية
فالياء اقربها الى الفم ثم الجيم والشين ابعدها وسابعها اول حافة اللسان بالتخفيف اي تخفيف
الفاء اي جانبه مطلقا وللسان حافتان وهما جانبان من اصله الى رأسه كحافتي الوادي والمراد
باول حافته ما يلي اصل اللسان وبآخر الحافة ما يلي رأسه وما يليه اي اول احد جانبيه مع ما يليها
ذلك الاول من الاضراس وستعرفها وهو للضاد المعجمة سواء اخرجه الناطق من الجانب الايمن
او الايسر على حسب اي اخراجها واقعا على مقدار ما سهل له اي للناطق فان سهل له الاخراج
من الايمن فيخرجه من الايمن او من الايسر فمن الايسر واكثر الناس على اخراجه من الجانب
الايسر وبعضهم يخرجه من الايمن ويستوى الامران عند بعض وثامنها ما بعد اول حافة اللسان
ممتدا الى طرفه وهو جانب مقدم من الفم وما يحاذي ذلك اي ما بعد اوله من الحنك الاعلى فويق
الضاحك والناب والرباعية والثنية فويق ظرف ليحاذي وهو بضم الفاء وفتح الواو وسكون
الياء مصغر فوق اي ما يحاذي ذلك فوق هذه الاسنان بقليل وستعرفها وهو للام وليس في
الحروف اوسع مخرجا منه وتاسعها ما بين طرف اللسان اعني ما يلي منه مقدم الفم وبين فويق
الثنايا وهو للنون فهو اقرب الى مقدم الفم من مخرج اللام وعاشرها ما هو ادخل من ذلك اي
مخرج النون دخولا قليلا في ظهر اللسان وامثل اي مائلا ان دخولا في ظهر اللسان دخولا زائدا على
دخول مخرج النون فيه بقليل وكان مائلا زيادة ميل الى مخرج اللام وهو المراد فمخرج الراء اخرج
من مخرج اللام وادخل من مخرج النون الا ترى انك اذا نطقت بالنون والراء ساكنين وجدت
طرف اللسان عند النطق بالراء فيما هو ادخل من مخرج النون فعلى هذا كان الانسب تقديم مخرج
الراء على مخرج النون في البيان الا انه اخره عنه لتوقف معرفته عليه والحادي عشر ما بين
طرف اللسان واصول الثنيتين العليين واصولهما ما يلي اللحم منهما وهو للطاء والدال المهملتين والتاء

المثناة الفوقانية والاقرب الى مقدم الفم التاء ثم الدال والابعد الطاء وقال السيد عبد الله وليس ذلك
بواجب بل قد يكون كذلك وقد يكون مما بعد اصولها مع سلامة الطبع من غير تكلف والثاني عشر
ما بين الثنايا مع طرف اللسان وهو للصاد المهملة والزاء المعجمة والسين المهملة وذكر في شرح الهادي
انه ينبغي ان يقدم ذكر السين على الزاء لان السين مقدم في المخرج لان الزاء اقرب الى مقدم الفم
من السين والثالث عشر ما بين طرف اللسان واطراف الثنايا العليا والمراد بالثنايا الاثنتان
وانما عبر عنهما بالجمع لان التلفظ به اخف مع كونه معلوما وهو للظاء والذال المعجمتين والثاء المثلثة
فهذه الحروف الثمانية عشر لسانية اي مخرجها اللسان وان كان بمشاركة غيره كما عرفت والرابع
عشر باطن الشفة السفلى واطراف الثنايا العليين وهو للفاء والخامس عشر ما بين الشفتين
وهو للباء الموحدة والميم والواو والاول في الباء والميم زيادة انضمام للشفتين اي زيادة انضمام احدى
الشفتين الى الاخرى فهذه الاربعة الاخيرة شفوية اي مخرجها الشفة وان كان بمشاركة الغير
في البعض فاصناف المخارج ثلثة الحلق واللسان والشفة يندرج في الاول سبعة حروف وفي الثاني
ثمانية عشر وفي الثالث اربعة واشخاصها خمسة عشر يخرج منها الحروف التسعة والعشرون
ولما كانت معرفة المخارج موقوفة على معرفة الاسنان كما عرفت بينها فقال واعلم ان الاسنان
جمع سن وهو بالكسر والتشديد ما يقال له بالفارسية دندان ويقال له الضرس ايضا وجميع الاسنان
اثنان وثلثون ستة عشر في الفك الاعلى ومثلها في الفك الاسفل منها اربع ثنايا جمع ثنية بفتح
الثاء وكسر النون وتشديد الياء وهي الاسنان الاربعة المتقدمة بحذاء وسط الشفتين اثنتان منها
من الجانب الاعلى واثنتان اخريان من الجانب الاسفل ثم منها اربع رباعيات بفتح الراء و
تخفيف الياء جمع رباعية على مثال ثمانية وهي السن الذي في خلف الثنية من كل جانب خبر مقدم
واحدة مبتدأ مؤخر والجملة صفة للرباعيات او حال منها من الجوانب الاربع من اليمين الفوقاني
والتحتاني واليسار الفوقاني والتحتاني واحدة من تلك الاربع ثم اربع انياب جمع ناب وهو السن
الذي من خلف الرباعية من كل جانب من الجوانب الاربع واحدة منها ايضا ثم اربع كذلك اي
في الجوانب الاربع من كل جانب واحدة ضواحك جمع ضاحكة وهي التي من خلف الناب سميت بذلك
اي بالضواحك لانها لا تظهر الا عند الضحك فصارت كانها ضواحك ثم اثنا عشر طواحن جمع طاحنة وهي التي
خلف الضاحكة من كل جانب من الجوانب الاربع ثلثة منها وسميت طواحن لدقها الطعام اي جعلها الطعام
دقيقا من طحن البر جعله دقيقا ثم اربع نواجذ جمع ناجذة وهي التي خلف الجميع من كل جانب من الجوانب
الاربع واحدة ماخوذ من قولهم نجذه بمعنى احكمه اي جعله محكما وثبتا سميت بذلك لانها مستحكمة
في محالها فلهذا اصعب اخراجها جدا فالناجذ بمعنى المنجذ او لانها محكمة لدق الطعام فالناجذ بمعناه
الظاهر وتسمى تلك الاربع اضراس الحلم الاضراس جمع ضرس بالكسر والحلم بضم الحاء وسكون اللام
وضمها ايضا ما يراه النائم في نومه من صورة الاحتلام ثم شاع استعماله في العقل لحصول كماله عند ذلك
لانها تنبت وتحدث بعد البلوغ اي بعد كون الانسان بالغا عاقلا وهذه الاربع هي المعتبرة في مخرج
الضاد واما الاضراس من غير تقييد فقد تطلق على جميع الاسنان كما اشرنا اليه وقد تطلق على ما عدا
الثنايا والرباعيات والانياب خاصة وقال الفاضل الرضي وخلف الضواحك الاضراس وهي ست
عشرة ثمان من فوق اربع يمنة واربع يسرة ومثلها من اسفل ومن الناس من نبتت له خلف
الاضراس النواجذ وهي اربع من كل واحد من الجوانب واحدة فيصير المجموع ستا وثلثين سنا وان نبتت
زيادة ووقف على مخارج الحروف فانظر الى مواضعها في هذا الشكل الذي هو صورة داخل الفم فكل موضع منه
كتب عنده حرف فهو مخرج ذلك الحرف



الحرف ثم اعلم ان تعيين المخارج بان يقال مخرج هذا الحرف كذا ومخرج ذاك الحرف كذا كما ذكر
ليس مما يتعلق اثباته ببرهان متعلق بتعلق ولا مجال فيه لزيادة بيان يعني ان تعيين جميع
المخارج ليس مما يمكن اثباته ببرهان ودليل وان امكن ان يثبت تعيين بعضها كذلك بل
العمدة فيه الاحالة على الذوق السليم والوجدان المستقيم حتى قال صاحب المفتاح وتحقيقها
ان الحكم اي الحال وارث لها في انواعها ومخارجها واقع على ما يجده كل احد مستقيم الطبع والعقل
وسليم الذوق وهو قوة ادراكية للنفس تدرك بها الامور الباطنية والخواص والمزايا اذا رجع
طرف يجد والمراجعة المعاودة اي اذا عاد نفسه مرة بعد اخرى واعتبرها اي حال نفسه او
الانواع والمخارج كما ينبغي اي على وجه يليق ويناسب وان كان ذلك الواجد في وجدانه
ملابسا بخلاف الغير او وان كان ما يجده ملابسا بخلاف ما يجده الغير لامكان التفاوت
في الآلات اي في آلات النطق من اللسان والاسنان والشفة ونحوها لانه قد يساعد آلات شخص في
اخراج حرف من مخرج معين على صفة معينة ولا يساعد ذلك آلات شخص آخر الا ترى ان
بعضا من الناس لا يقدر على اخراج العين من وسط الحلق بل يخرجه من اقصاه كالهمزة فعلى
ما ذكره يمكن اختلاف المخارج والانواع باختلاف الاشخاص وبعضهم يستدلون على تعيين
مخارج البعض مثل ان اختلف سيبويه والاخفش بعد ان اتفقا على ان اقصى الحلق للهمزة في
ان الاقرب منها الالف او الهاء فقال سيبويه بالاول والاخفش بالثاني هكذا ذكر في الاقليد
وقال الفاضل الرضي في شرح الشافية والظاهر من ترتيبه ان الهاء في اقصى الحلق ارفع من الهمزة
والالف ارفع من الهاء ومذهب الاخفش ان الالف مع الهاء لا قدامها ولا خلفها وقال الفاضل
الجاربردي هكذا قال سيبويه اصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا وهي الهمزة والالف
والهاء وساقها الى اخرها على ترتيبها في المخارج فقدم الالف على الهاء ثم قال وللحروف العربية
ستة عشر مخرجا الهمزة والهاء والالف فقدم الهاء على الالف فتقديمه الالف على الهاء مرة
وتاخيرها عنها اخرى يدل على انهما من مخرج واحد وابطلوا قوله بانه لو كان الالف انقلبت
الى الهمزة ولو كانت الهاء من مخرجها لكانت اقرب اليها من الهمزة فكان ينبغي ان تنقلب
اليها واجيب بان هذا يدل على افساد مذهبكم لان الهاء اقرب اليها من الهمزة فلو كان الانقلاب
لاجل القرب لانقلبت هاء فلما لم تنقلب الا همزة دل على ان الهمزة اقرب وليس بينهما فاصل
ولم تنقلب هاء لانها في موضعها وهذا ضعيف لان قولهم لو كان الانقلاب لاجل القرب
لانقلبت هاء ممنوع لجواز ان يكون خفاء الهاء مانعا من ذلك وقولهم لم تنقلب هاء لانها
في موضعها ضعيف لان كونها في موضعها لو لم يقتض الانقلاب اليها لما امر فلا يكون مانعا هذا مع
انها لو اتحدا في المخرج لم يتميز احدهما عن الاخر انتهى وبالجملة اقوال القوم في بيان الحق فيها
ههنا مضطربة لكن المعتمد منها عند المص هو ما ذكر في الاقليد فلهذا بين اختلافهما كما قال وذكر
استدلالهما كما ذكره فقال استدل الاخفش بان الالف من انا وحيهلا الموقوف عليهما اصل
انا ان ضمير المتكلم وحده الحق بآخره الالف في الوقف حفظا لفتحة النون لئلا يلتبس بان
الحرفية وكذا اصل حيهلا حيهل اسم فعل بمعنى اسرع واقبل امر الحاضر يقال حيهل الثريد
اي اسرع اليه او اقبل الحق بآخره الالف في الوقف حفظا لفتحة اللام يعني ان الف الوقف
فيهما تقلب هاء ويقال انه وحيهله بسكون الهاء فيهما وكذا الهمزة من ارقت وانرت
كل منهما من مخاطب او متكلم الاول من الاراقة تقول ارقت الماء اي اسلته واجريته والثاني
من الانارة انرت الشيء اي احكمته او اعلمته اي جعلته ذا علامة يعني ان الهمزة منهما تقلب
هاء ويقال هرقت وهنرت والاشبه اي الاقرب ان يقلب الشيء الى ما هو قريب منه لا الى
ما هو بعيد عنه فيكون الهاء بين الهمزة والالف ليكون قريبة منهما وحاصل الاستدلال ان كل
واحدة من الهمزة والالف تقلب هاء فاذا كانت الهاء بين الهمزة والالف لكان كل من تقليبي

قلبا للحرف الى ما هو قريب منه في المخرج ولو لم يكن كذلك بل كانت بعد الالف فقلب الالف الهاء وان
كان قلبا للحرف الى ما هو قريب منه لكن قلب الهمزة اليها يكون قلبا الى ما هو بعيد في المخرج لتوسط
الالف بينهما ولا شك ان الاشبه الاقرب الى الحق ان يقلب الشئ الى قريبه لا الى بعيده فيلزم
ان يكون الهاء متوسطا بينهما لئلا يلزم خلاف الاشبه واستدل سيبويه على ان الالف قبل
الهاء بان الالف اذا حركت بايه حركة كانت صارت همزة فلو كانت الهاء بينهما كما قال الاخفش
لكان ذلك القلب جذبا لها اى للالف الى البعيد وهو باطل لما ذكر ان الاشبه ان يقلب الشئ الى
قريبه لا الى بعيده فعلم ان الالف تلي الهمزة واجاب عن دليل الاخفش بان القلب في انه
وامثاله ليس بلازم وانما هو امر ملتبس بالاختيار يعني ان المتكلم ليس بمضطر الى قلب الالف
في مثل انا والهمزة في مثل ارقت الى الهاء بل هو مختار فيه ان شاء يقلب فيقول انه وهرقت
والا فلا يقلب فيقول انا وارقت وهذا القدر لا يقتضي توسط الهاء بينهما وهذا بخلاف صيرورة
الالف عند التحرك همزة فانها اى تلك الصيرورة كائنة بمقتضى ذاتها اى الالف لان الحركة توجب
تغير ذاتها فلا يحتاج نقلها الى علة سوى ذاتها فيضطر اليه المتكلم فيدل ذلك على انها تلي الهمزة
ومتقدمة على الهاء مع ان كون الهاء فيهما اى في انه وامثاله بدلا من الالف ممنوع وهذا علاوة
وجواب آخر يعني لا نم ان الهاء في انه وحينئذ مقلوب ومبدل من الالف اذ يجوز ان يكون هاء السكت
لا بدلا عن الالف كما ستقف عليه في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى لكن هذه مناقشة غير قادحة
في مطلوب الاخفش اذ هو يتم بمجرد انقلاب الهمزة في مثل ارقت هاء فتدبر ودليل سيبويه وان
صح وجوده اى وان حكموا بصحته ورجحانه لكن اى لا يفيد في تعيين المخارج وانما يفيد لو امكن
اجراء مثله في كل من المخارج لكن اجراء دليل مثله صفة دليل ولا يقدح فيه الاضافة الى الضمير لان
المثل لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة في كل واحد من المخارج صعب مشكل اذ لا
يتيسر ان يقال مثلا ان الحاء بين العين والغين لانه عند التحرك يصير عينا بالضرورة فلو كان
بعد العين لكان جذبا لها الى التبعيد وهو ظاهر وهذا الكلام اما بمجرد تحقيق المقام او جواب لسؤال
مقدر كانه قيل قد ثبت ببرهان سيبويه ودليله تعيين مخرج الالف فلا يصح قولك فيما سبق
ان تعيين المخارج مما لا يتعلق اثباته ببرهان وحاصل الجواب ان دليله غير تام في نفسه لما سيشير اليه
من القدح ولو سلم انه تام كما صححه القوم فاللازم منه تعيين بعض المخارج لا جميعها لما ان اجراء مثله
في جميع المخارج مشكل جدا وكلامنا في تعيين جميع المخارج وهو لا يمكن ان يثبت ببرهان بل
بالحوالة الى الذوق السليم والوجدان المستقيم كما اشار اليه بقوله ونحن حين نقول ونتكلم
قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه نجد الالف بين الهاء والهمزة اى في لفظها هاؤم فانه قد توسط
فيه الالف المادة للهاء بينها وبين الهمزة المضمومة بل وفي قوله اقرؤا كتابيه ايضا لانه قد توسط
الالف المادة للتاء بين الهمزة في آخر اقرؤا والهاء الوقفية في آخر كتابيه وفي الكلام تورية وايهام
ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد وههنا المعنى القريب لكونه الالف بين
الهاء والهمزة وقوعها بينهما في اللفظ والتركيب وهو ليس بمراد وانما المراد معناه البعيد اعني
توسطها بينهما من جهة الاستناد الى المخرج يعني اذا رجعنا نفوسنا نجد الهاء خارجا من ارفع الحلق
ثم الالف دونه ثم الهمزة دون الجميع ونجد الهمزة خارجا من اسفل الحلق ثم الالف فوقها ثم الهاء
فوق الجميع فدل ذلك على كون مخرج الهمزة مقدما على مخرجها ومخرج الالف مقدما على مخرج
الهاء كما ذكره سيبويه وفي الكلام لطيفة اخرى فافهم ونحكم في الجميع بمثله اى نحكم في تعيين جميع
المخارج بمثل ذلك الطريق لان مثله يجري في الكل فنقول مثلا اذا قلنا علم الله نجد مخرج
العين مقدما على مخرج اللام ومخرج اللام مقدما على مخرج الميم وبالجملة اذا رجعنا نفوسنا نجد
مخارج الحروف كالترتيب المذكور فلذا حكمنا به قال ابن الحاجب الغرض من هذا النقل
تحقيق المقام مع ما في ضمنه من القدح في دليل القائل ودليل الاخفش وسيبويه السابقين

وهاؤم اسم فعل بمعنى خذوا ومفعوله محذوف بدليل المذكور الذي بعده مفعول اقرؤا اعني كتابيه منه

السابقين لتقسيم المخارج على هذا الوجه اى على وجه ان نجعل خمسة عشر وستة عشر مبني على التقريب
اى على جعل الحكيم قريبا ومشابها للحق لا نفس الحق وهو مستعمل في مقابلة التحقيق يقال هذا تقريبي
اى لا تحقيقي وبين ذلك بعطف التفسير وقال والحاق ما اشتد تقاربه اى الحاق حرف اشتد
قربه بحرف آخر في المخرج بمقاربه الذي هو ذلك الآخر وجعله معه اى جعل ذلك الحرف مع مقاربه
من مخرج واحد والتحقيق ان يقال ان لكل حرف من الحروف التسعة والعشرين له مخرج مخالف
لما عداه اى لمخرج الحرف الآخر فيكون المخارج ايضا تسعة وعشرين لا خمسة عشر ولا ستة عشر
والا اى لو لم يكن كذلك بل اشترك حرفان في مخرج واحد كان اياه اى يلزم ان يكون احد الحرفين
متحدا بالآخر في الحقيقة والتالي باطل فالمقدم مثله اما بطلان التالي فظاهر ضرورة ان لكل واحد من
الحروف التسعة والعشرين حقيقة مخالفة لحقيقة الآخر واما الملازمة فلان اختلاف الحروف
اما ان يكون اختلاف آلاتها اعني بها مواضع تكون في اللسان والحلق والسن والنطع والشفة وهي المسماة
بالمخارج او اختلاف مباديها القريبة اعني الاصوات او البعيدة اعني الانفاس لا سبيل الى الاخيرين
اذ لا اختلاف بين حقائق الاصوات بل كل صوت هو عين الآخر بالحقيقة وكذا الانفاس اعني الهواء
المتكيف بكيفية الصوت فتعين ان يكون اختلافها بسبب اختلاف المخارج فلو لم يكن في
المخارج ايضا اختلاف فيلزم ان لا يكون اختلاف في حقائق الحروف واما الاختلاف بالجهر والاخفاء
واللينة والغلظة فمما لا اثر له في اختلاف حقائق الحروف لان الحرف الواحد قد يكون مجهورا وقد
يكون خفيا مثلا واذا بنوا ذلك على التقريب فجعلوا الهمزة والالف والهاء من اقصى الحلق ولا شك
ان الهمزة اول والالف بعدها والهاء بعدها فكان لكل منها مخرج خاص الا انها لشدة التقارب بينها
في المخرج تساهلوا وحكموا بان جميعها من مخرج واحد وهو اقصى الحلق وحكمه اى حكم ابن الحاجب بان
ذلك تقريبي والتحقيق ان لكل حرف مخرجا مخالفا للآخر صحيح كما وجدناه حين المراجعة الى نفوسنا
ولكن دليله وهو قوله والا لكان اياه ممنوع لانه انما يتم ان لو ثبت ان هذه زائدة وفي قوله ان ليس
ان المخففة العاملة في ضمير الشان اى في حقيقة الحرف لغير المخرج من احوال الصوت والنفس مدخل
حتى يلزم من اتحاد المخارج اتحاد الحروف والا اى لو جاز ان يكون لغير المخرج مدخل في ذلك فلا يلزم
من اتحاد المخرج على القطع اى لزوما قطعيا اتحاد الحرف بحسب الحقيقة لجواز ان يختلف حقيقتهما
باختلاف ذلك الغير وان كان المخرج واحدا وذلك محل نظر اذ يجوز ان يكون فيهما مدخل لاحوال
النفس والصوت فبسبب اختلاف ذلك الاحوال يجوز ان يختلف حقائق الحروف وان اتحد المخارج
فان قلت اختلاف تلك الاحوال انما هو بسبب اختلاف المخارج لما عرفت ان الاصوات متحدة
بالحقيقة وكذا الانفاس فاذا لم يكن اختلاف في المخارج كما هو المفروض لا يوجد في احوالهما اختلاف
قلت لو سلم اتحادهما بالحقيقة فيجوز ان يستند اختلاف احوالها الى اختلاف احوال المخرج الواحد
كشدة الاعتماد وسهولته وغير ذلك وبهذا اى بمثل ما ذكر من القدح يمكن ان يقدح في دليل الاخفش
وسيبويه لا سيما دليل الاخفش خصوصا لان القلب فيه غير ضروري كما عرفت والقلب الغير الضروري
محقق بل شايع فيما هو متباعد المخرجين ايضا كما نشير اليه ولانه قد صرح فيه بان الاشبه قلب الحرف
اى حرف كان الى قريب في المخرج لا الى بعيده بخلاف دليل سيبويه اذ القلب فيه ضروري
كما مر والقلب الضروري فيما هو متباعد المخرجين وان كان جائزا لكن تحققه غير معلوم ولانه ليس
فيه ذلك التصريح كما سبق وقيل لان القلب في الاول محقق وفي الثاني مقدر وذلك لقدح بان يقال
لا نسلم ان قلب الحرف الى ما هو بعيد عنه في المخرج خلاف الاشبه والاقرب وانما يكون كذلك لو لم
يكن في حقيقة الحرف لغير المخرج من احوال الصوت والنفس مدخل حتى اذا حصل التباعد بين المخرجين
يلزم ان لا يوجد بين حقيقتي الحرفين تناسب وتقارب اصلا فلا يجوز انقلاب بينهما وهو ممنوع
اذ يجوز ان يكون في حقيقة الحرف مدخل لامور اخر كتلك الاحوال يحصل بعضها تناسب وتقارب
بين بعض الحروف فيجوز الانقلاب مع تباعد المخرجين فان من الشايع في القلب ما هو بين الالف

النطع بالكسر الفك الاعلى الذي فيه الخفاض وارتفاع منه

اى قلبت كائنة بين الالف والواو كما فى قال وغزا مع انها ابعد حرفين مخرجا لكون احديهما وهى الالف حلقية والاخرى اعنى الواو شفوية كما عرفت فلوكان الاشبه قلب الحرف الى قريبه فى المخرج لا الى بعيد لما وقع ذلك القلب الشايع لكنه قد وقع فبالضرورة سبب القلب شئ آخر غير قرب المخرج بناء على ما ذكرنا من انه يجوز ان يكون فى حقيقة الحرف مدخل بغير المخرج من احوال الصوت والنفس فيستند الانقلاب الى تلك الاحوال بان يحصل بحسبها تقارب بين الحروف مع تباعد المخارج فيجوز ان ينقلب الالف همزة والهمزة هاء بمثل ذلك التقارب مع تباعد مخارجها فلا يتم شئ من الدليلين وانما قيدنا فى اول الفصل اى الفريدة الحروف بالاصلية حيث قال مخارج الحروف الاصلية لانه اى الشان قد يتفرع وينشعب منها حروف اخر وانما جعل الحروف السابقة اصولا لاصلها على ما يوجب مخارجها وانما كانت هذه الحروف متفرعة لانها هى تلك الاصول لكن ازيلت عن معتمدهن فتغيرت جروسهن فاشربت صوتا من غيرها وهى سبعة عشر حرفا على ما ذكره بعضها ماخوذ بها فى كل كلام فصيح حتى القرآن لكونها مستحسنة يحصل بها التسهيل للفظ وتخفيف النطق وبعضها مستهجنة مستقبحة لم تقع فى فصيح الكلام من القرآن وغيره من النظم والنثر وانما تاتى ممن ينطق بها من العرب عند العجز عن النطق بالاصل فالاولى اى المستحسنة ثمانية الحرف النون الساكنة من التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر كما فى زيد وغيره كما فى من اذا وقع حال من النون الساكنة بتاويل او بدونه اى حال كونها حاصلة اذا وقع او ظرف للفعل المستفاد مما سبق اى تصير تلك النون فرعا اذا وقع بعدها غير حروف الحلق الست وقد عرفتها وغير الباء وغير حروف يرملون اعنى ى ر م ل و ن تصير غنة حجة مستانفة اى انما كانت تلك النون فرعا لانها تصير غنة فى الخيشوم لا معتمدة على مخرج النون الاصلية والغنة هى الصوت الخارج من الخيشوم وهو ما تحت داخل الانف نحو عنك ومن جاءك تمثيل للنون الساكنة التى هى غير التنوين وزيد قام وعمرو وصام تمثيل لما هى التنوين فانك اذا قلت عن كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه واذا قلت عنك لم يكن لها مخرج من الفم وانما هى غنة تخرج من الخيشوم فلو نطق بها الناطق مع هذه الحروف اى الكاف وامثاله وامسك انفه تظهر ختلالها وانما قيدها بان يقع بعدها حرف غير الحروف المذكورة لانها اذا وقع بعدها شئ من تلك الحروف لا تصير غنة كما اذا لم يقع بعدها حرف اصلا بل لها احوال اخر يشير الى معنى هذا الكلام قولهم فى بيان حال النون الساكنة والتى تكون تنوينا كان او غيره شعر لدى الحلق اظهار ليرملون مدغم لدى الباء قلب فى بواقيه خفاء اى حال النون الساكنة عند واحد من حروف الحلق اظهار اى يكون هو مظهرا مبينا ليس فيها شائبة غنة ولا قلب او ادغام مثل عذاب اليم من آمن وينهون وعند واحد من حروف ليرملون ادغام اى تدغم فى ذلك الحرف مثل عن ربك وممن وعند الباء قلب اى تقلب ميما من غير ادغام مثل انبئونى صم بكم ووجه القلب تناسب الميم والباء لكونهما شفويتين وعند بواقى ما ذكر من الحروف وهى خمسة عشر حرفا ت ث ج د ذ ز س ش ص ض ط ظ ف ق ك اخفاء اى غنة فى الخيشوم كما فى الامثلة السابقة وسيجئ تفصيله فى اواخر الكتاب ان شاء الله وتسمى اى تلك النون النون الخفية لخفائها والخفيفة لسكونها والثانية الف الامالة وهى التى تمال الى مخرج الياء فيكون بين مخرج الالف وبين مخرج الياء فى مثل عالم اى فيما يقع بعد الالف كسرة وكذا فيما انقلب الالف عن الياء مثل رمى وسيجئ التفصيل فى باب الامالة ويسميها سيبويه الف الترخيم لان الترخيم تليين الصوت وهو يحصل بالالف والثالثة الف التفخيم وهى التى تمال الى مخرج الواو مثل الصلوة والزكوة اى فيما كانت منقلبة عن الواو وهى لغة اهل الحجاز ولهذا تكتب بالواو ليشعر الامالة نحو الواو من التلفظ وسميت الف التفخيم لان التفخيم التعظيم واذا اميلت الالف الى الواو يتعظم فى اللفظ كالواو وتبع المص فى هذا صاحب المفصل واما ابن الحاجب فقد ذكر بدل الف التفخيم لام التفخيم ويعنى بها اللام التى تلى الصاد والضاد والطاء اذا كانت هذه الحروف مفتوحة او ساكنة كالصلوة ويصلون فان بعضهم يفخمها وكذا لام الله اذا كان قبلها ضمة او فتحة والرابعة



والرابعة الشين الشبيهة بالجيم فى مثل الشين هكذا فيما رأينا من النسخ والصواب فى مثل اشدق كما فى كتب القوم اذ يجب ان يكون تلك الشين ساكنة ويليها الدال كما ننقله والخامسة الصاد الشبيهة بالزاى فى مثل الصراط اى فى الصاد المكسورة وقرأ بذلك حمزة والكسائى فى قوله تعالى ومن اصدق من الله قيلا والسادسة الهمزة بين مخرجها وبين مخرج الالف اذا وقعت بعد الفتحة مثل سال وبين مخرج الواو اى بين مخرجها ومخرج الواو اذا وقعت بعد الكسرة الضمة مثل يومنون وبين مخرج الياء اى بين مخرجها ومخرج الياء اذا وقعت بعد الكسرة مثل انبئهم فهذه الهمزات الثلث تسمى همزة بين بين وهذه الثلثة مع الخمسة السابقة هى الحروف المستحسنة من الفروع والثانية اى الحروف المستهجنة تسعة الكاف الشبيهة بالجيم كما يقولون فى كافر جافر ونظير هذا ما يقرأه اهل بوسنا فيقولون جنبت جناب جلستان فى كنبت كناب كلستان والعكس اى الجيم الشبيهة بالكاف كما يقولون فى جمد كمد وكما يشاهد من اهل مصر حيث يقولون فى الكنة او فى نار كنم بدل الجنة والجهنم والجيم الشبيهة بالشين كما يقولون فى اجتمعوا واجدر اشتمعوا واشدر وقد جعلها من المستهجنة وعكسها اعنى الشين الشبيهة بالجيم فيما سبق من المستحسنة كما جعل سيبويه قال الفاضل الرضى كلتاهما شئ واحد لكنه انما استحسن الشين المشربة صوت الجيم لانه انما يفعل ذلك بها اذا كانت الشين ساكنة قبل الدال والدال مجهورة شديدة والشين مهموسة رخوة تنافى جوهر الدال ولاسيما اذا كانت ساكنة لان الحركة تخرج الحرف عن جوهره فتشرب الشين صوت الجيم التى هى مجهورة شديدة كالدال لتناسب الصوت فلاجرم استحسن وانما استهجن الجيم التى كالشين لانها انما يفعل ذلك بها اذا سكنت وبعدها الدال او التاء نحو اجتمعوا واجدر وليس بين الجيم والدال دلا بينها وبين التاء تباين بل هما شديدان لكن الطبع ربما يميل لاجتماع الشديدين الى السلاسة واللين فتشرب الجيم ما يقاربه فى المخرج اى الشين فالفرار من المتنافيين مستحسن والفرار عن المتماثلين مستهجن فصار الحرف الواحد مستحسنا فى موضع ومستهجنا فى موضع بحسب موقعه والضاد الشبيهة بالظاء كما يقولون فى ولا الضالين ولا الظالين وتسمى الضاد الضعيفة لانها لم تقو قوة الضاد المخرجة من مخرجها ولم تضعف ضعف الظاء المخرجة من مخرجها فكانها بينهما والصاد الشبيهة بالسين نحو سبغ فى صبغ يقربون لفظ الصاد الى السين حيث يصعب عليهم النطق بالصاد والطاء الشبيهة بالتاء وهى فى لسان اهل العراق كثيرة كقولهم فى طالت تالت وفى السلطان سلتان وينشأ ذلك من نشأة العجم بان الطاء ليست من لغتهم فاذا احتاجوا الى النطق لشئ من العربية فيه طاء تكلفوا ما ليس فى لغتهم فضعيف نطقهم والظاء الشبيهة بالثاء كما يقال فى ظالم ثالم والباء الشبيهة بالفاء كقولهم فى بوكر فوكر والبوكر جمع بائر وهو الهالك وتبع فى هذا صاحب المفصل وفى الشافية الباء الشبيهة بالباء والقاف الشبيهة بالكاف مثل كل فى قل وعامة اهل قسطنطنية يقرؤن كذلك ويقربون القاف الى الكاف فهذه الحروف التسعة هى المستهجنة ذكر فى شرح الهادى ان الحروف المستهجنة انما نشأت لمخالطة العرب غيرهم وذلك حين جاء الاسلام واقتنوا الجوارى من غير جيلهم وجاء منهم اولاد اخذوا حروفا من لغات امهاتهم وخلطوا بلغة العرب انتهى مجموع المتفرعات سبعة عشر هذا فى المشهور وزاد الفاضل الرضى حروفا آخر كالكاف كالقاف والجيم كالزاء والشين كالزاء والياء كالواو فى مثل قيل بالاشمام والواو كالياء فى مثل مذعور فعلم ان عدد جميع الحروف التى يتكلم بها العرب فى المشهور ستة واربعون تسعة وعشرون منها اصلية وسبعة عشر فرعية وان المقبولة منها سبع وثلثون جميع الاصول والثمانية المستحسنة من الفروع والتسعة الباقية غير مقبولة وان جميع المتفرعات مستحسنة كانت او مستهجنة ممتزجة اى مائلة الى مخرجين من المخارج الخمسة عشر مخارجها غير خارجة عن تلك المخارج الا انها ليست ببسائط منها كالمخارج الاصلية بل مركبة من اثنين منها سوى النون الخفية فان مخرجها وهو الخيشوم خارج عن مخارج الكل ليس بواحد منها

اى اشدق هو الذى عظمت زاوية فمه وهو كناية عن القدرة على الكلام كما فى قولهم خطيب اشدق منه

الجبل القبيلة منه

الذعر الاخافة يقال ذعره فهو مذعور اى اخافه منه

ولا مركب من اثنين منها بل هو مخرج آخر بسيط فلهذا يلحقون كثيرا مخرجها بمخارج الحروف الاصلية فيجعلونها
ستة عشر كما جعلها صاحب المفتاح وابن الحاجب فقد علم بهذا وجه تقييد الحروف في اول الفصل
بالاصلية وهو انه لا يصح الحكم بان مخارج الحروف مطلقا خمسة عشر اما ان اريد ان مخارجها تلك
الخمسة عشر فرادى فلانتقاضه بمخارج جميع المتفرعات واما ان اريد انها تلك الخمسة عشر مطلقا
اى فرادى او مركبة فلانتقاضه بمخرج النون الخفية لما عرفت انه خارج عن مخارج الكل بقي ههنا
اى في مقام بيان المخارج بحث وهو ان الالف والياء هكذا فيما رأيناه من النسخ وهو سهو من
قلم الناسخ والصواب الواو بدل الالف يدل عليه سياق كلامه كما لا يخفى اللذين لحصولان من
اشباع حركة ما قبلها وهي الفتحة في الواو والكسرة في الياء والاشباع من الشبع ضد الجوع اى
جعل الشخص شبعان والمراد ههنا تقوية الضمة والكسرة كانك اشبعتهما فامتلئتا فانتصب
منهما واو وياء وهي الواو والياء المدتان كالواو الثانية في الوقود بفتح الواو الاول الحطب والياء
الثانية في يفي مضارع وفى يقال وفاه حقه ووافاه اى اعطاه كاملا واما الواو والياء الاوليان
فليسا حاصلين من الاشباع وجه هو ظاهر كون مخرجهما المخرجين المذكورين للواو والياء الغير المدتين
اعني ما بين الشفتين للواو ووسط اللسان مع وسط الحنك الاعلى للياء محل خفاء خبر للمبتدأ اعني
الكون والجملة خبر ان يعني ان كون مخرج الواو والياء الحاصلين من الاشباع المخرجين السابقين
خفي غير معلوم بل الظاهر ان يكون من مخرج آخر فجعل الواو والياء مطلقا من المخرجين المذكورين
لا يظهر صحته سيما الواو ويظهر لك ذلك تلفظت بالمثال المذكور اعني الوقود حال كونك ملاحظا حال
الواو الاول والثاني كيف تجد جملة استينافية او حالية بينهما فرقا بينا تجد الاول خارجا ما بين الشفتين
معتمدا عليهما والثاني خارجا من جوف الفم غير معتمد على موضع لا اظنك في ريبة من ذلك حتى ان
بعض القراء صرح بان مخرجهما ومخرج الالف ايضا الجوف مخرجهما جوف الفم ومخرج الالف جوف الحلق
وسماها اى تلك الثلثة حروفا جوفية اى منسوبة الى الجوف وهو الوسط الخالي والخليل ايضا
اى كذلك البعض بعد ما جعل الواو شفوية كالفاء والباء والميم سمي حروف المد واللين وهي الالف
والواو والياء الحاصلان من اشباع حركة ما قبلهما سميت بحروف المد لمدها الحروف التي قبلها وحروف
اللين لحصول اللينة والخفة بها في النطق وسيجيء التفصيل جوفا جمع اجوف كحمر جمع احمر لان الالف
يخرج من جوف الحلق والواو والياء المدتين يخرجان من جوف الفم حال كون تلك الثلثة لا اعتماد
لها على موضع من اجزاء الفم والحلق ولا مماسة واتصال لها فيه اى في موضع ولا مصادمة ومدافعة
فكانها اى تلك الحروف الجوف وهو الذي يكون وسطه فارغا خاليا فدل كلام بعض القراء
والخليل على ان مخرج الواو والياء الحاصلين من الاشباع بل مخرج الالف ايضا ليست المخارج
المذكورة هكذا قيل قال الرضي وكان الخليل يقول الالف اللينة والواو والياء والهمزة هوائية
اى انها من هواء الفم لا تقع على مدرجة من مدارج الحلق ولا مدارج اللهاة ولا مدارج اللسان انتهى
تأمل فعند بعض القراء والخليل ليس مخرج الالف المخرج المذكور يعني اقصى الحلق كما لم يكن مخرجا الواو
والياء المدتين المخرجين المذكورين فتضاعفت مادة الاشكال على قولهما لكن لما لم يكن كون مخرج
الالف غير المخرج المذكور ثابتا ولا ظاهرا عند المص كما ظهر ذلك في الواو والياء المدتين اقتصر
على الاشكال بهما ولخص الكلام فقال وبالجملة نجد بين الواو والياء حال كونهما مدتين وبينهما
غير مدتين وهو ان يكونا متحركين كوهب يهب او ساكنين حال كونهما شيئين من حيث ان
يكون حركة ما قبلها من جنسها كما في لو بين تثنية الثوب لان الواو والياء فيه وان كانا
ساكنين لكن حركة ما قبلهما وهو الثاء والباء ليست من جنسهما لانها فتحة وما هو من جنسهما
الضمة والكسرة فهما ليسا بمدتين بل اذ كانت بل للترقي وما بعده معطوف على قوله من حيث ان
يكون عطف تلقين اى بل حال كونهما اذ كانت حركة ما قبلهما من جنسهما ايضا اى كما لم يكن
من جنسهما لكن لم يحصلا من اشباعها اى من اشباع تلك الحركة بل كانا منطوقين مستقلين كمدعو

هي اللحمة المشرفة على الحلق كذا في القاموس

كمدعو ومرمي اسمي مفعول فان الواو والياء الاوليين منهما وان كانا ساكنين وكانت حركة
ما قبلهما من جنسهما الا انهما لم يحصلا من اشباع الحركة فلم يكونا مدتين فلهذا لا تمد بهما العين
والميم بخلاف الواو والياء الثانيين في وقود ويفي ومن في قوله من الفرق في الاداء والاحكام
بيان لما في قوله ما لا نجده وهو مفعول نجد في قوله وبالجملة نجده وحاصله انا نجد بين الواو
والياء مدتين وبينهما غير مدتين بطريق من الطرق الثلثة فرقا في الاداء والتلفظ والاحكام
كقبول الاعلال والادغام في غير المدتين وعدم قبولهما في المدتين كما سيجيء في آخر الكتاب لا نجد
ذلك الفرق في حرف آخر بين متحركة وساكنة كالعينين في عنى يعني مثلا اذ ليس بينهما كثير
فرق في الاداء ولا في الاحكام فلهذا جعل متحرك كل حرف سوى الواو والياء وساكنة من مخرج
واحد بخلاف الواو والياء فان بين المدتين منهما وبين غير المدتين كثير فرق فلا يبعد ان
يقال انهما اى المدتين حرفان آخران من مخرجين آخرين غير مخرجي الواو والياء الغير المدتين
وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال لو اقتضى تحقق الفرق بين المدتين وبين غير المدتين من جهة
الخروج والتلفظ كونهما من مخرجين مختلفين لكان متحرك كل حرف وساكنه من مخرجين
مختلفين لتحقق ذلك الفرق بينهما وليس كذلك ووجه الاندفاع ظاهر فقد تلخص من هذا البحث
انه لا يتم حصر المخارج في خمسة عشر ولا حصر الحروف في التسعة وعشرين الفريدة الثانية في
انواعها اى انواع الحروف وهي اقسامها باعتبار صفات تقوم بها كالجهر والهمس والشدة
والرخاوة الى غير ذلك وفائدة هذه الصفات الفرق بين ذوات الحروف لانها لولاها لاتحدت
اصواتها كاصوات البهائم لا تدل على معنى فسبحان من دقت حكمته في كل شيء وهي تتنوع
اى تنقسم الى انواع متفرقة باعتبارات مختلفة فباعتبار تتنوع الى المجهورة والمهموسة
فالمهموسة عشرة حروف وهي ما يجمعه قولك ستشحثك خصفه بالوقف على الهاء او قولك
سكت فحثه شخص يعني يجمع تلك الحروف كل من هذين القولين فانت بالخيار في التعبير عنها
بهذا او بذاك ولا يخفى ان المقصود من امثال هذه التراكيب هي الالفاظ لا المعاني لكن لما كانت
قضية رعاية المناسبة داعية الى حملها على معان بقدر الامكان جرت عادتهم ببيان المعاني
لها فلذا قال الشحث مصدر تشحث التكدي اى الالحاح وخصفة علم شخص فعند بعض علم رجل
وعند آخرين وهم الاكثرون علم امرأة قال الفاضل الجاربردي خصفة اسم امرأة والشحث
الالحاح في المسئلة ومنه يقال للمتكدي شحاث انتهى وكذا في شرح الرضي والمعنى ستلح عليك
هذه المرأة في السؤال واما القول الثاني فالسكوت ضد النطق والحث التحريض يقال حثه
على كذا اى ساقه وحرضه عليه فالمعنى سكت فلان فحرضه شخص على الكلام والمجهورة ما عداه
اى ما عدا ذلك وهي التسعة عشر البواقي ويجمعه قولك ظل قو لظل مبتدأ مضاف الى القو وقوله
ربض خبر المبتدأ ويتعلق بالنسبة الظرف في قوله اذ غزا جند امام عسكر مطيع القو بفتح
القاف وتشديد الواو المكان الخالي عن النبت والكلأ بمعنى القفر والربض بفتحتين المأوى والمحل
اى المرجع والمعنى انه اذ غزا وهزم الكفار عسكر مطيع فظل المكان القفر مأوى لهم ومرجعا يرضون
الرجوع اليه ولا يطلبون بيوتا محروسة وامكنة مأنوسة لكمال اطاعتهم وانقيادهم ومعنى الجهر في
الاصل اى في اللغة لانها اصل واساس للاصطلاح الاظهار يقال جهرت الصوت اى بينته واظهرته
والمراد بالجهر ههنا اى في موضع التقسيم الى المجهورة والمهموسة الاعتماد على مخرج الحرف
اعتمادا تاما ومنع النفس اى يجري مع الحرف الهواء الخارج من داخل الانسان ان خرج بدفع
الطبع يسمى نفسا بفتح الفاء وان خرج بارادة وعرض له تموج بتصادم جسمين يسمى صوتا و
اذا عرض للصوت كيفيات مخصوصة باسباب معلومة تسمى حروفا واذا عرض للحروف كيفيات
آخر بسبب الآلات تسمى تلك الكيفيات صفات اذا عرفت هذا فالجهر هو ان يعتمد الناطق
في النطق والتلفظ على مخرج الحرف اعتمادا تاما قويا فيمنع النفس ويجب عن ان يجري

الفريدة الثانية

مع ذلك الحرف اي ان يكون مصاحبا له في التلفظ فلا يجري النفس ح بل يجري بعد انقضاء الاعتماد
وسكون الصوت واما مع الصوت فلا يجري اذ الاعتماد القوي على موضع من الحلق او الفم يحبس
النفس وان لم يكن هناك صوت وانما يجري النفس اذا ضعف الاعتماد وبهذا القدر تم التعريف
الا انه قصد الاشارة الى وجه التسمية فقال فتخرج اي اذا كان الامر كذلك فيقوى التصويت
بتلك الحروف وتخرج عن مخارجها ظاهرة بينة بتمامها بحيث لا يخفيها النفس اي لا يجعل النفس
شيئا من اجزائها خفيا بتفريقه اياها اي بتفريق النفس تلك الحروف اذ لم يجر النفس هناك
حتى يفرقها فلهذا سميت مجهورة والهمس في الاصل الصوت الخفي الاولى بيان الهمس باخفاء الصوت
ليناسب الجهر ويظهر وجه التسمية والمراد هنا عدم الاعتماد التام حتى يجري النفس مع الحرف
اي ان لا يعتمد اللافظ في النطق على مخرج الحرف اعتمادا قويا بل اعتمادا ضعيفا فلا يقدر على حبس
النفس بل يجري النفس مع الحرف في التلفظ ويكون مصاحباله قبل انقضاء الاعتماد وسكون
الصوت واذا كان كذلك فيخفيها شيئا اي فيفرق النفس تلك الحروف ويخفي بعض اجزائها
فلهذا سميت مهموسة فقوله شيئا بدل بعض من الضمير المنصوب وان شئت وضوح الفرق بين
المجهور والمهموس فقل ققق وككك الاول مثال للمجهور والثاني للمهموس بتكرير القاف
والكاف ثلث مرات المتقاربي المخرج لما عرفت ان مخرج القاف هو اقصى اللسان مع ما فوقه من
الحنك ومخرج الكاف هو ما يلي ذلك من اللسان والحنك ناظرا اي فقل ذلك حال كونك ناظرا
الى نفسك بسكون الفاء متاملا كيف تجد نفسك بفتح الفاء في الاول اي ققق منحصرا محتبسا
لا يخرج معه اي مع تلفظ القاف بشيء منه اي من النفس فانك ترى الصوت يجري ولا ينقطع
ولا يجري النفس الا بعد انقضاء الاعتماد وسكون الصوت وتجد النفس في الثاني اي ككك جاريا مع
اي مع الكاف مصاحبا له في التلفظ وانما كرر الحروف في توضيح الفرق لانك لو نطقت بواحد
من المجهورة غير مكرر فعقيب فراغك منه يجري النفس بلا فصل فتظن ان النفس انما خرج مع
المجهورة لا بعدها فاذا كرر وطال زمان الحرف ولم يخرج مع تلك الحروف المكررة نفس عرفت ان
النطق بالحروف هو الحابس للنفس وفي التمثيل بمتقاربي المخرج اشعار بانه اذا ظهر تباين القسمين
في الحرفين المتقاربين وهما القاف والكاف كان ظهوره مع المتباعدين ابين وباعتبار آخر
تتنوع تقسيم ثان للحروف اي تتنوع الحروف باعتبار آخر غير الاعتبار السابق الى ثلثة اقسام
الى الشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة وتسمى ما بينهما معتدلة لانها ليست في غاية
الشدة ولا في غاية الرخاوة وعسى ان تسميها في بعض المواضع ما بينية بمعنى المنسوب الى ما بين
لكونها بين الشديدة والرخوة فالشديدة ثمانية احرف وهي ما يجمعها قولك اجدت طبقك مفرد في طب اجدت
من الاجادة اي جعل الشيء جيدا والطبق اناء معروف يوضع فيه مثل الفاكهة او قولك اجدك
قطبت اجد مضارع متكلم وحده من وجد يجد وقطبت ماض مخاطب مفعول ثان لاجد ان كان
من الوجدان بمعنى العلم وحال من كاف الخطاب ان كان من الوجدان بمعنى الاصابة اي عبست
يعني ان قطبت من القطوب بمعنى العبوس وهو هدم اي جب وجمع جلد الجبهة كما في حال الغضب
ومنه هو عبوس الوجه والمعتدلة ثمانية احرف ايضا وهي حروف لم يروعنا اللام في لم لام التعليل
وما مخفف ما الاستفهامية ويروع من الروعة وهي الكف والمنع والمعنى لاي شيء منعنا عن
كذا او حروف لم يروعنا بتقديم الواو على العين من الروع بمعنى الفزع والخوف ولم كما سبق والمعنى يروعنا
لاي شيء يفزع ويخاف منا والرخوة ما عدا ذلك وهي ثلثة عشر حرفا ث ح خ ذ ز س ش
ص ض ظ غ ف ه والمراد بالشدة ههنا وهي في الاصل بمعنى القوة ان ينحصر ويحتبس صوت
الحرف في مخرجه انحصارا تاما فلا يجري الصوت ولا يسيل عند الاعتماد على المخرج الى موضع آخر بل
يجري ويسيل بعد انقضاء ذلك قال الرضي والفرق بين الشديدة والمجهورة ان الشديدة لا يجري
الصوت عند النطق بها فيعتبر فيها عدم جري الصوت عند النطق بها بل انك تسمع به في آن ثم ينقطع



ينقطع والمجهورة لا اعتبار فيها بعدم جري الصوت بل الاعتبار فيها بعدم جري النفس عند التصويت به
انتهى اقول بين عدم جري النفس وعدم جري الصوت عموم من وجه لتصادقهما في ج كما تعرف به
عند الوقف على اج وصدق الاول بدون الثاني في ز كما في از بالوقف وصدق الثاني
بدون الاول في ت كما في ات بالوقف وكذا بين جريهما فافهم والرخاوة وهي في الاصل
اللينة بخلافها اي بخلاف الشدة وهو ان يجري صوت الحرف عند النطق به جريا تاما سواء
جرى معه النفس او لم يجر ثم اشار الى وجه التسمية فقال فاذا انحصر الصوت عند النطق في
المخرج ثم جرى بعد انقضاء الاعتماد على المخرج كما في الشديدة يخرج الصوت قويا فيكون
شديدا فلهذا سميت تلك الحروف بالشديدة واذا جرى الصوت كما يجري ما مصدرية اي جريا
شبيها بالمجيئة من غير حبس وانحصار يخرج ضعيفا فيكون الحرف رخوا لينا فلهذا سميت
رخوة واستوضح هذا اي اطلب وضوح هذا من الماء اذا حبس في مجراه ثم ارسل واذا دام
على جريانه من غير ان يسبقه حبس كيف تجده اي الماء في الحالين فانه في الاول يجري اقوى
جريان حتى يدفع ما يعارضه بخلاف الثاني يشاهد ذلك في ميزاب الرحى وامثاله فعلى
ما ذكره المص الشدة والرخاوة باعتبار قوة الجري وضعفه وقال الفاضل الچاربردي
وسميت الشديدة شديدة من الشديدة التي هي القوة لان الصوت لما انحصر في مخرجه
فلم يجر اشتد اي امتنع قبوله للتليين لان الصوت اذا جرى في مخرجه اشبه حروف اللين
واذا لم يجر فيه باينها والرخوة ماخوذة من الرخاوة التي هي اللين سميت بها لقبوله التطويل
بجري الصوت في مخرجه عند النطق فتامل وتعرف تباينهما توضيح للفرق بين الشديدة و
الرخوة اي تحصل المعرفة بتباينهما بان تقف على الجيم الذي من الشديدة والشين الذي من
الرخوة المتقاربي المخرج لان مخرج كل منهما هو وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الاعلى الا ان
الشين من اول ذلك المخرج من جانب الحلق والجيم مما يليه كما عرفت واذا ظهر التباين في
المتقاربين ففي المتباعدين اولى فتقول الحج الرش وهو المطر القليل او انشر الماء حيث
تجد صوت الجيم راكدا ساكنا محصورا غير جار لا تقدر على مده وتطويله وتجد صوت الشين جاريا
تمده الى حيث شئت اي الى اي موضع تريده وانما صورنا الفرق في حال الوقف الذي هو يقتضي
سكون الاخر بناء على ما قال ابن جني انك اذا اردت ان تعرف صدى الحرف وصوته فسبيلك
الى تلك المعرفة ان تاتي به اي بذلك الحرف ساكنا لان الحركة تزعج الحرف اي تفرقه عن موضعه
من الازعاج وهو تحريك الشيء فتفريقه عن مكانه وتجذبه الى مخرج الحرف الذي هي اي الحركة
بعضه اي بعض وقطعة من ذلك الحرف فان كانت الحركة فتحة تجذب الحرف المتحرك الى
مخرج الالف وان كانت ضمة تجذبه الى مخرج الواو وان كانت كسرة تجذبه الى مخرج الياء
ففي هذه الصور لا يعرف صوت الحرف كاملا خالصا بخلاف الاسكان فان الحرف يبقى فيه
على حرافته فيعرف صوته كاملا ولما امكن ان يقال فعلى هذا كان الانسب تصوير الفرق بين
المجهورة والمهموسة ايضا بحال الاسكان مع انك قد صورته بحال التحرك بمثل ققق وككك اشار
الى دفعه بقوله بخلاف ما سبق اي هذا ملابس بخلاف ما سبق من ققق وككك لان الاسكان
مع ذلك التكرير لا يتيسر يعني ان ما سبق تصوير بطريق التكرير لغرض كما عرفته وهو يقتضي
التحرك لئلا يلزم اجتماع السواكن فهناك مانع من الاسكان واما ههنا فلا مانع وهو ظاهر
والاعتدال ان لا يتم له اي لصوت الحرف الانحصار في المخرج ولا الجري فيه بل يكون له حالة
متوسطة بين الانحصار والجري وتبيين وتظهر لك هذا اذا وقفت على سبح بالحاء الذي
هو من الرخوة وسبع بالعين الذي هو من المعتدلة فانك تجد صوتك جاريا جريا تاما عند
النطق بالحاء لا بالعين اي لا تجد صوتك جاريا كذلك عند النطق بالعين لكن العين ايضا اي
كالحاء ليس بمنحصر انحصارا تاما كالجيم في الحج اذ لا يخلو عن شائبة جريان وميل الى مخرج الحاء

فكان متوسطا بين الحاء والجيم اعلم ان الشئ اذا انقسم توطئة وتمهيد لتصادق المجهورة والمهموسة
مع الاقسام الباقية وتفصيل المقام ان التقسيم اما تقسيم الكل الى الاجزاء وهو تحصيل ماهية المقسم
بذكر اجزائه كان يقال المعجون عسل وسنجبيل وقرنفل واما تقسيم الكلي الى الجزئيات وهو ضم
قيود متباينة او متخالفة الى المقسم ليحصل ماهيات الاقسام كتقسيم الحيوان الى الحيوان
الناطق والى الحيوان الصاهل ولابد في كل تقسيم من التباين بين الاقسام فيه اما بالذات
ان كان تقسيما حقيقيا كما في المثال السابق او بالاعتبار ان كان تقسيما اعتباريا كتقسيم الكلي
الى الكليات الخمس من الجنس والفصل واخواتهما ولابد فيه ايضا ان يكون جامعا بان يذكر فيه
جميع اقسام المقسم ومانعا بان لا يذكر فيه شئ من اغيار المقسم اذا علمت هذا فاعلم ان
الشئ اذا انقسم بتقسيمات عديدة باعتبارات مختلفة فلابد ان يتداخل ويتصادق اقسام
تقسيم من تلك التقسيمات مع اقسام تقسيم آخر منها اي لابد ان تصدق اقسام كل تقسيم على
ما يصدق عليه اقسام تقسيم آخر وبالعكس اما بان يجري كل من اقسام كل منها في كل من اقسام
الآخر كتقسيم القضية الى الموجبة والسالبة والى الحملية والشرطية او في بعض منها وينحصر البعض
الآخر بالبعض كتقسيم الكلمة الى الاسم والفعل والحرف وتقسيمها الى المعرب والمبني فان كلا
من المعرب والمبني يجري في الاسم والفعل دون الحرف فانه انما يكون مبنيا وكذا يجري جميع الثلثة
الاول في قسم المبني دون المعرب اذ هو منحصر في الفعل والحرف وكما نحن فيه من تقسيم الحروف
الى المجهورة والمهموسة والى الشديدة والرخوة والمعتدلة كما تعرف او بان يجري بعض اقسام احدهما
في بعض اقسام الآخر والبعض الآخر في البعض الآخر وهكذا على طريق انقسام الآحاد الى الآحاد
كما في يركب القوم دوابهم ولبسوا ثيابهم وبالجملة لابد ان يكون جميع اقسام كل من التقسيمين
متصادقة مع اقسام الآخر كلا او بعضا اذ لو لم يتداخل اقسامهما بل كانت اقسام احدهما متباينة
لاقسام الآخر لم يكن شئ من التقسيمين حاصرا لجميع اقسام المقسم ان وجد في اقسام كل منهما ما لم
يتصادق مع شئ من اقسام الآخر او لم يكن احدهما فقط حاصرا ان وجد في اقسام احدهما ما لم
يتصادق مع شئ من اقسام الآخر دون العكس وذلك لان اقسام احد التقسيمين حينئذ تبقى
خارجة كلا او بعضا عما ذكر في التقسيم الآخر من الاقسام مع انها من اقسام المقسم ايضا فلا يكون
التقسيم الآخر حاصرا لجميع الاقسام وكذا الكلام في التقسيم الاول مع ان كل تقسيم لابد وان يكون
حاصرا وجامعا كما عرفت فلابد من التداخل بين اقسام التقسيمات العديدة لشئ واحد نعم لابد من
التباين بين اقسام كل تقسيم منها على ما عرفت كالتباين بين المعرب والمبني وبين الاسم والفعل
والحرف او بين المجهورة والمهموسة لكن ذلك لا يستلزم التباين بين اقسام تقسيم منها وبين
اقسام تقسيم آخر كما لا يخفى فههنا يتداخل المجهورة والمهموسة اللتان هما اقسام التقسيم الاول
مع الشديدة والرخوة والمعتدلة التي هي اقسام التقسيم الثاني وكذا الحال في سائر الاقسام الآتية
كالمطبقة والمنفتحة والمستعلية والمنخفضة يعني يقع التداخل بينهما وبين هذه الاقسام فيكون
الحرف مثلا مجهورا شديدا بان ينحصر فيه النفس والصوت معا فلانحصار النفس يكون مجهورا
ولانحصار الصوت شديدا وتتعرف ذلك بان تقف على الجيم في الحج فانك لا تحس معه من النفس
شيئا ولا تقدر على مد الصوت وهو اي المجهور الشديد ما عدا التاء والكاف من حروف اجدت طبقك
وهي ستة حروف أ ج د ط ب ق اما كونها شديدة فظاهر واما كونها مجهورة فلاندراجها
في جامعها اعني ظل قو ربض اذ غزا جند مطيع واما التاء والكاف فهما وان كانتا من الشديدة لكنهما
ليستا من المجهورة بل من المهموسة ومجهورا رخوا بان ينحصر النفس ويجري الصوت فلانحصار النفس
كان مجهورا كما مر ولجري الصوت رخوا فاعتبر ذلك في حافظ بالوقف فانك لا تحس عند النطق
بالظاء بشئ من النفس وتجد الصوت جاريا خارج المخرج وهو اي المجهور الرخو الظاء والضاد والذال
والغين والزاء المعجمات اما كونها مجهورة فلدخولها في ظل قو الخ واما كونها رخوة فلدخولها فيما عدا الشديدة


الشديدة والمعتدلة كما عرفت ومجهورا معتدلا بان ينحصر النفس ولا ينحصر الصوت انحصارا تاما ولا
يجري جريانا تاما وهو مجموع حروف لم يروعنا اما كونها معتدلة فظاهر واما كونها مجهورة فلدخولها
في جامعها ومهموسا شديدا بان يجري النفس وينحصر الصوت وهو التاء والكاف ومهموسا
رخوا بان يجري فيه النفس والصوت معا وهو ما عداهما اي التاء والكاف من حروف ستشحثك
خصفه وهي ثمانية احرف ولا يخفى دخولها في جامع المهموسة والرخوة وليس من المهموس معتدل
لان المعتدلة اعني حروف لم يروعنا مباينة لحروف الهمس اعني ستشحثك خصفه فعلم ان
جميع الاقسام الثلثة متصادقة مع بعض الاقسام الاول اعني المجهورة واما البعض الآخر اعني
المهموسة فلم تصادق معه من الاقسام الثلثة الا الشديدة والرخوة وكذا جميع الاقسام الاول
تتصادق مع بعض الاقسام الثلثة وهو الشديدة والرخوة واما البعض الآخر اعني المعتدل
فلم يتصادق معه الا المجهورة هذا اي التقسيم على الوجه المذكور كائن عند الجمهور واما صاحب
المفتاح فقد اعتبر في هذه الاقسام اي المجهورة والمهموسة والشديدة والرخوة والمعتدلة انحصار
النفس في مخرج الحرف اما على وجه الكمال او بدونه وجريه فيه كذلك فقط اي لم يعتبر انحصار
الصوت وجريه كما اعتبرهما الجمهور في الاقسام الثلثة الاخيرة فقال الجهر انحصار النفس واحتباسه
في مخرج الحرف وعدم مصاحبته للصوت والهمس جري ذلك فيه اي جري النفس في مخرج الحرف
ومصاحبته للصوت فاذا تم وكمل الانحصار اي انحصار النفس في المخرج بحيث لم يحس شئ منه
اصلا سميت الحروف شديدة واذا تم الجري اي جري النفس بحيث يشاهد كثرة مخالطته للصوت
سميت رخوة واذا لم يتم شئ منهما بان يكون الحرف بين انحصار النفس وبين جريانه سميت
معتدلة وجعل المجهورة حروف قدك اترجم ونطايب وهي اربعة عشر حرفا واذا اريد المعنى
فقدك مبتدأ بمعنى حسبك وقوله اترجم ونطايب خبره بتأويل هذا القول والهمزة في اترجم
للاستفهام التقريري وترجم مضارع مخاطب من الرجم بمعنى القتل ونطايب مضارع متكلم من
المطايبة اي الممازحة والملاطفة في اصل المعنى يكفيك من جهة محبتنا اليك انك تقصد قتلنا
ونقصد فعلك هذا من طفة ولا نحمله على الحقيقة فاسقط من المجهورة عند الجمهور هذه السبعة
الظاء واللام والضاد والذال والغين والزاء والعين وزاد الكاف والتاء اللذين هما من المهموسة
عند الجمهور فاذا اسقط من المجهورة عندهم وهي التسعة عشر حرفا كما عرفت هذه السبعة وزاد على
الباقي الكاف والتاء يحصل اربعة عشر حرفا يجمعها القول المذكور ووافقهم في الشديدة والمعتدلة
من جهة الحروف لان الشديدة عنده حروف اجدك قطبت والمعتدلة حروف لم يروعنا كما
انها عند الجمهور كذلك واما قال من جهة الحروف لانه خالفهم في الاقسام المذكورة من جهة التعريف
حيث اعتبر فيها انحصار النفس وجريه والجمهور اعتبروا فيها انحصار الصوت وجريه وذلك لانه
قال ههنا اعلم انها عند المتقدمين تتنوع الى مجهورة ومهموسة وهي عندي كذلك لكن
على ما ذكره وهو ان الجهر انحصار النفس في مخرج الحرف والهمس جري ذلك فيه والمجهورة
عندي الهمزة والالف والقاف والكاف والجيم والياء والراء والنون والطاء والدال
والتاء والباء والميم والواو ويجمعها قولك قدك اترجم ونطايب والمهموسة ما عداها ثم
اذا لم يتم الانحصار ولا الجري كما في حروف قولك لم يروعنا سميت معتدلة وما بين الشديدة
والرخوة واذا تم الانحصار كما في حروف قولك اجدك قطبت سميت شديدة واذا تم الجري
كما في الباقية من ذلك سميت رخوة انتهى بعبارته فعنده المجهورة تنقسم الى الشديدة والمعتدلة
لا الى الرخوة لان الرخاوة كما اعتبره تقتضي جريان النفس على وجه التمام والكمال مع انه اعتبر
في المجهورة انحصار النفس فلا يمكن ان يتصادقا والمهموسة تنقسم الى الرخوة والمعتدلة
لا الى الشديدة لان الشدة عنده تقتضي انحصار النفس انحصارا تاما مع انه اعتبر في المهموسة
جريانه فلا يتصادقان واما الجمهور فلما اعتبروا في الاقسام الثلثة الاخيرة انحصار الصوت وجريه

وهما قد يجتمعان مع انحصار النفس وجريه وقد يفترقان عنه انقسم عندهما المجهورة الى الرخوة والمهموسة الى الشديدة فمخالفة صاحب المفتاح للجمهور في ثلثة امور اعتبار ردفي الاقسام المذكور انحصار النفس وجريه فقط واسقاط السبعة المذكوره من المجهورة وعد الكاف والتاء منها واما المخالفة في انقسام المجهورة الى الرخوة والمهموسة الى الشديدة وعدم انقسام المهموسة الى المعتدلة فراجعة الى المخالفة الاولى والى هذا اشار المص بقوله فعنده المجهورة بالفاء التفريعية هذا واعترض عليه ابن الحاجب فيما نسب اليه من شرح الشافية بانه لو قال في الحروف السبعة التي اسقطها من المجهورة انها بين المجهورة والمهموسة لكان اقرب مع انه ايضا وبعيدة عن اللمس واما جعله الكاف والتاء من المجهورة فبعيد وليس الشدة تاكد الجهر كما زعمه واما الشدة انحصار جرى الصوت عند الاسكان والجهر انحصار جرى النفس مع التحرك كما تقدم فقد يجرى الصوت ولا يجرى النفس كالضاد والعين وبالعكس كما في الكاف والتاء فظهر الفرق بينهما وباعتبار اخر تتنوع الى مطبقة وهى حروف اربعة الصاد والضاد والطاء والظاء ولم يعرف المص هذه الاقسام وكذا الاقسام الاتية كما عرف الاقسام السابقة لظهور معانى هذه الاقسام من وجوه التسمية كما تعرف سميت هذه الحروف بها اى بالمطبقة بفتح الباء لجعل الحنك الاعلى كالطبق على اللسان عند التلفظ بها اى بتلك الحروف فينحصر الصوت ح بين اللسان وما حاذاه من الحنك يقال اطبقه على كذا اى جعله كالطبق عليه وهى في الحقيقة اسم متجوز فيه لان لان المطبق هو اللسان والحنك واما الحرف فهو مطبق عنده فاما ان يكون النسبة الى الحرف مجازية كما في قولهم ليل نائم او يكون الاصل مطبقا عنده فاختصر فقيل مطبق كما قيل المشترك فيه مشترك ومثله كثير في اللغة والى منفتحة وهى ما عداها اى ما عدا الحروف الاربعة من الحروف الخمسة والعشرين سميت بها لانفتاح بين اللسان والحنك عندها اى عند التلفظ بتلك الحروف فلا ينحصر الصوت عند النطق بها بين اللسان والحنك فبالحقيقة الانفتاح صفة اللسان والحنك وجعل الحرف منفتحا من النسبة المجازية او مبنى على ان اصله المنفتح عنده كما مر في المطبقة وباعتبار اخر اى وباعتبار اخر تتنوع الى المستعلية وهى سبعة المطبقة الاربعة والخاء والغين المعجمتان والقاف سميت بالمستعلية لارتفاع اللسان الى الحنك عندها مع الاطباق كما في الاربعة الاول او بدونه كما في الثلثة الاخيرة الا ترى انك اذا نطقت بالضاد مثلا استعلا اللسان وارتفع وانطبق الحنك ايضا على وسط اللسان واذا نطقت بالقاف يرتفع اللسان من غير وصول الى حد الانطباق فكل مطبق مستعل وليس بالعكس ولا يخفى عليك ان هذه النسبة ايضا مجوزية لان المستعلي حقيقة هو اللسان واما الحرف فهو مستعل عنده والكلام فيها كالكلام فيما سبق والاظهر ان يقال في وجه التسمية لاستعلاء النفس الصاعد الى الحنك بدل قولهم لاستعلاء اللسان لانا لا نجد في الخاء والغين ارتفاعا للسان فلا يجرى فيهما ما ذكروا من وجه التسمية لكنا نجد فيهما ارتفاع النفس الى الحنك كما في غيرهما فيجرى ما ذكر من الكلام وانما قال والاظهر دون والصواب لانه لم يجب في وجه التسمية اطراد ولا انعكاس ويجوز ان يكون سميت مستعلية لخروج صوتها من جهة العلو وكلما هو في عال فهو مستعل فالتسمية حقيقة والى منخفضة وهى ما عداها اى ما عدا السبعة المذكورة سميت بها لان اللسان او النفس لا يستعلى بها عند النطق الى الحنك او لخروج صوتها من جهة السفل من الانخفاض ضد الارتفاع وباعتبار اخر الى حروف القلقلة وهى حروف قد طبج وهى احرف والى غيرها وهى ما عدا تلك الحروف والطبج الضرب على الشيء الاجوف كالطبل وهو آلة معروفة من آلات الطرب وانما سميت حروف القلقلة لما يحس به عند الوقف عليها من شدة الصوت المتصعد من الصدر والقلقلة في اللغة تصويت الاشياء اليابسة وهو شديد اولان صوتها لا يكاد يتبين به سكونها ما لم يخرج الى شبه التحرك لشدة امرها من قولهم قلقله اذا حركه وانما حصل لها ذلك لاتفاق كونها شديدة مجهورة فالجهر يمنع النفس ان يجرى معها والشدة

قوله اولان صوتها عطف على قول المص لما يحس به منه

والشدة تمنع ان يجرى صوتها فلما اجتمع هذان الوصفان احتاجت الى التكلف في بيانها فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة حتى يكاد يخرج الى شبه تحركها لقصد بيانها اذ لولا ذلك لم يتبين وباعتبار اخر الى حروف الصفير وهى ثلثة الصاد المهملة والزاء المعجمة والسين المهملة سميت بها لانه اى الشان يحس عند الوقف عليها مثل الصفير وهو صوت الطائر لانها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت هنالك ويأتى كالصفير الا ترى انك اذا وقفت على الص والز سمعت صوتا كالصفير والى غيرها اى غير حروف الصفير وهى ما عدا الثلثة المذكورة وباعتبار اخر الى حروف الذلاقة وهى حروف مر بنفل وهى ستة م ر ب ن ف ل مر امر من الامر او من المرور بمعنى الرجوع والنفل بفتحتين النعمة والى المصمتة بفتح الميم الثانى وهى ما عداها اى ما عدا الستة المذكورة وسميت الاولى حروف الذلاقة لسهولة النطق وسرعته بها لان سرعة النطق انما هى بطرف اسلة اللسان والشفتين وهما مدرجتا هذه الحروف الستة لان ثلثة منها ذولقية وهى اللام والراء والنون وثلثة شفهية وهى الباء والفاء والميم وهذه الحروف احسن امتزاجا بغيرها من قولهم اى هذا ماخوذ من قولهم لسان ذلق بكسر اللام اى حاد مسرع في النطق والذلق بالتسكين اى بسكون اللام مجرى الحبل في البكرة اى موضع اى موضع من البكرة يجرى فيه حبل الدلو والبكرة بفتحتين خشبة مستديرة في وسطها محز يستقى عليها وفي الاقليد الذلق مجرى المحور في وسط البكرة والمحور العود الذي يدور عليه البكرة لسهولة جريه اى الحبل فيه اى في ذلك المجرى يعنى سمى سهولة النطق وسرعته ذلاقة بجريان النطق ح في اللسان بسهولة كما يجرى الحبل في الذلق بسهولة ولخفة هذه الحروف اى لخفة حروف الذلاقة وسهولتها في النطق فلما هو في الاصل فعل ماض ثم الحق باخره ما الكافة فالغى عن العمل فلم يطلب فاعلا ولا مفعولا كطالما بل هو مستعمل لافادة مجرد معنى التقليل اى في وقت قليل نادر يخلو رباعى او خماسى عنها اى عن تلك الحروف وفي الاكثر يتالف كل منهما من تلك الحروف ويشتمل عليها كلا او بعضا لان كلا من الرباعى والخماسى ثقيل على اللسان لكثرة حروفه فالانسب تركبه من الحروف الخفيفة لئلا يتضاعف الثقل كجعفر في الرباعى حيث اشتمل من تلك الحروف على الفاء والراء وهو في الاصل اسم النهر الصغير ثم جعل علما لشخص وسفرجل في الخماسى حيث اشتمل من تلك الحروف على الفاء والراء واللام وهو فاكهة طيبة الرائحة معروفة ومثل العسجد وهو الذهب القليل والدهدقة بمعنى الكسر والعسطوس وهو نوع من الاشجار من الرباعى الذي خلا عن تلك الحروف قليل جدا اشذ نادر لا عبرة به واما ما قيل اى هكذا قلنا في وجه التسمية واما ما قيل سميت الحروف المذكورة بها اى بحروف الذلاقة لاعتماد بها على ذلق اللسان بسكون اللام اى طرفه فبعيد من جهتين من جهة انفسها ومن جهة مقابلتها اشار الى الاول بقوله لان اكثرها وهى الميم والباء والفاء لا مدخل لطرف اللسان فيها بل كلها شفوية كما عرفت ولا يخفى ان هذه الثلثة ليست باكثر الحروف المذكورة لانها ستة فالصواب نصفها بدل اكثرها الا ان يراد اكثريتها في نفسها او في الاستعمال لا اكثريتها من البواقى واشار الى الثانى بقوله ولا يظهر ايضا وجه تسمية عديلتها اى مقابلة حروف الذلاقة مصمتة بانه اى الشان والاظهر من انه ليكون بيانا للوجه الا ان يكون الوجه بمعنى التوجيه والباء صلة له لا تكاد يعنى ان الحروف المصمتة لثقلها لا تقرب الى ان تبنى منها كلمة رباعية او خماسية معراة اى مجردة حال من الكلمة او صفة لها عن حروف الذلاقة بل كل من الرباعية والخماسية اما مركبة من حروف الذلاقة وحدها او منها ومن المصمتة واما من المصمتة وحدها فلا فكانها صمت وسكت عنها من جهة ان يبنى منها وحدها رباعية او خماسية فلذلك سميت مصمتة وفيه اشارة الى ان المصمت من الاصمات اللازم بمعنى الصمت اى السكوت فالمصمتة بمعنى المصمت عنها اى المسكوت عنها ثم حذفت عن واستتر الضمير وانث بالتاء ولا يخفى ان هذا الوجه لا يظهر مناسبة على ما ذكره في وجه تسمية حروف الذلاقة من كونها معتمدة على ذلق اللسان وطرفه لانه اى نظير

قوله الضغط المزاحمة وايضا تضييق يقال ضغطه يضغطه ضغطا من باب نفع اذا زاحمه الى حائط ونحوه منه

اسلة اللسان بفتحتين مستدقة منه

المناسبة لو كان بين وجهي التسميتين مضادة ومقابلة كما كانت بين المسميين وليس كذلك وانما
يظهر المناسبة على ما ذكرنا في وجه التسمية من سهولة النطق وخفته لان سهولة النطق بها
سبب للنطق بها كثيرا فكان تسميتها بحروف الذلاقة تسميتها بالحروف المنطوق بها فيقابلها
المصمتة بمعنى المسكوت عنها كثير مقابلة فيظهر المناسبة ويحتمل ان يكون المصمتة من الاصمات
المتعدي اي جعل الشئ صامتا ساكتا فكان تلك الحروف جعلت صامتة غير ناطقة بان تبني منها
رباعية او خماسية وحدها وقال الرضي المصمت هو الذي لا جوف له فيكون ثقيلا سميت
بذلك لثقلها على اللسان ولا يخفى ان هذين الوجهين ايضا انما يظهر مناسبتهما على ما ذكره المص
لا على ما ذكروه هذا اي خذ هذا او هذا كما مضى ولكن يرد على الوجه الاول ايضا اي كما يرد على ما ذكروه
الاعتراض بوجهين ان سهولة النطق بالراء واللام بالنسبة الى سائر الحروف من المصمتة
يكذبها الوجدان لانا اذا راجعنا الى نفوسنا نجد ان ليس النطق في اول اسهل واخف من النطق
في اسن وان مثلا وكون الاول اي ويكذبها ايضا كون الاول اعني الراء حرفا مكررا والثاني
اي اللام حرفا منحرفا كما نذكر لان كلا من التكرار والانحراف يقتضي عسرة النطق فالراء واللام
اعسر انطقا مما هو ليس بمكرر ولا منحرف من الحروف المصمتة فالوجه الاول ايضا غير مطرد
في جميع حروف الذلاقة فلا يخلو عن بعد وان كان صحيحا ايضا بناء على انه لم يجب في وجه التسمية
اطراد ولا انعكاس وباعتبار او الى اللينة بتشديد الياء وهي الالف والياء والواو وتسمى حروف
العلة لكثرة اعلالها كما ستقف عليها وحروف اللين لضعفها عن تحمل الحركة اما بطريق الامتناع
بان يمتنع قبوله للحركة كالالف فانها ساكنة دائما لا تقبل الحركة بوجه او لا بطريق الامتناع بان
يقبل الحركة مع ضعف كاختيها اعني الياء والواو فانهما تقبلان التحرك لكن لا كالحروف الصحاح
بل مع ضعف فعلى هذا اللين بمعنى الضعف وقيل سميت بها لما فيها من قبول التطويل لصوتها
وهو المعنى باللين وقيل سميت لينة وحروف المد لانها تخرج على لينة وسهولة على اللسان
من غير كلفة عليه وذلك لاتساع مخارجها لان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان
واذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب الا ان الالف اشد امتدادا او استطالة لكونها اوسع
مخرجا فحروف العلة حال كونها مطلقا اي سواء كانت متحركة او ساكنة مجانسة لحركة ما قبلها
او لا حاصلة من اشباع تلك الحركة او لا تسمى في فننا هذا اي فن الاشتقاق وهذا صفة
للفن او بدل عنه او عطف بيان له وفي علية امثاله حروف اللين كما تسمى حروف العلة
واما عند الصرفيين فان كانت تلك الحروف ساكنة تسمى حروف اللين والا اي ان لم يكن
ساكنة لا تسمى حروف اللين في اصطلاحهم الاشهر قيد به لما سيجئ ان لهم اصطلاحا اخر كاصطلاح
الاشتقاقيين فحروف اللين عند الصرفيين اخص منها عند الاشتقاقيين ثم ان كان حصولها
اي حروف اللين من اشباع حركة ما قبلها الالف من الفتحة والواو من الضمة والياء من الكسرة
تسمى حروف مد ولين ومدات عطف على الحروف ايضا اي كما تسمى حروف المد واللين وان لم
يكن كذلك بان لا يكون مجانسة لحركة ما قبلها او يكون مجانسة لكن لا يكون حصولها من الاشباع
فلا تسمى حروف مد ولا مدات فحروف المد والمدات اخص من حروف اللين بدرجتين ومن
حروف العلة بدرجات ثلث عند الصرفيين واما عند الاشتقاقيين فاخص من كليهما بثلث
درجات فافهم فالواو الاول من موعود حرف لين لكونه ساكنا لا حرف مد لعدم حصوله من
الاشباع والثاني حرف مد ولين ومدة لكونه حاصلا من اشباع ضمة العين وكذا حال الياءين
في الايدي جمع اليد يعني ان الياء الاول منه حرف لين فقط لسكونه وعدم حصوله من الاشباع
والثاني حرف لين ومد ومدة لحصوله من الاشباع والالف حرف مد ولين ومدة دائما لكونها
ساكنة حاصلة من اشباع الفتحة دائما بخلاف الواو والياء فانهما قد يكونان ساكنين
حاصلين من اشباع الضمة والكسرة فحينئذ يكونان حرفي مد ولين ومدة وقد لا يكونان كذلك بان
يكونا متحركين او ساكنين غير حاصلين من الاشباع فلا يكونان حرفي المد ومدة كما مر هذا اي خذ

اي خذ هذا ولكن كثيرا ما يطلقون اي الصرفيون على مطلقها اي مطلق حروف العلة بالمعنى السابق
حروف اللين كما هو مصطلح هذا الفن والى غيرها عطف على قوله الى اللينة اي تتنوع الى اللينة
كما ذكر والى غير اللينة وهي ما عداها اي ما عدا الالف والياء والواو من الحروف الستة والعشرين
وباعتبار الى المنحرف وهو اللام سمي به لان اللسان عند النطق به ينحرف ويميل قليلا الى داخل
الحنك الاعلى ومخرجه من اللسان اعني طرفه لا يتجافى عن موضعه من الحنك وليس يخرج
الصوت من ذلك المخرج بل يتجافى ناحيتا مستدق اللسان ولا تعترضان الصوت بل تخليان
طريقه ويخرج الصوت من تينك الناحيتين فالمنحرف حقيقة هو اللسان وتسمية الحرف به تجاز
والى غيره اي غير المنحرف وهو غيره اي غير اللام من الحروف الثمانية والعشرين وباعتبار الى المكرر
وهو الراء سمي به لما يحس عند النطق به من شبه ترديد اللسان في مخرجه كانه يتعثر اي يقوم
فيعثر ثم يقوم فيعثر فيظن ان الحرف يخرج عن مخرجه مكررا ولذلك اي لما في الراء من شبه
التكرير اجري الراء مجرى حرفين في كثير من الاحكام كالاسكان والادغام والامالة فحسن اسكان
الراء في ينصركم ويشعركم من غير جازم كما ورد في بعض القراءة ولم يحسن اسكان العين واللام
في يسمعكم ويقبلكم من غير جازم وذلك لان الراء لكونه مكررا صار بمنزلة حرفين فحسن اسكانه
للتخفيف كما حسن اسكان احد الحرفين المتجانسين في مثل مد ويفر لذلك واما العين واللام
فلما لم يكن فيهما شائبة التكرار لم يحسن فيهما ذلك والادغام في مثل ان تقبروا وتنقوا الا يضركم
اي الادغام في لا يضركم حسن فيه اي من الادغام في ان يمسسكم لان الراء لكونه مكررا صار الراءان
بمنزلة اربعة حروف فكان الادغام حسن لئلا يتضاعف الثقل وتحصيل نوع خفة ولا كذلك
الحال في السينين وامثل طارد وغارم سيجئ في باب الامالة ان الالف يمال نحو الياء
وللامالة اسباب منها ان تلي الالف كسرة وموانع منها ان يجاور الراء الغير المكسورة    الغارم الدائن او الحريص منه
او حرف من حروف الاستعلاء كالطاء والغين ونحوهما على ما عرفت اذا علمت هذا فاميل
الالف في طارد وغارم نحو الياء وان كان ما قبلها حرف استعلاء مانع من الامالة وهو الطاء
في الاول والغين في الثاني لان ما بعدها راء مكسورة وهي لكونها بمنزلة المتكرر تكررت
الكسرة فغلب مقتضي الامالة على مانعها فلذا املت ميلت فيهما ولم يمل طالب وغائج    الغائج الواجد للغنيمة منه
لان الكسرة وان اقتضت الامالة لكن حرف الاستعلاء قد منعها ولم تقو الكسرة عليه فيهما
كما لم يكن في اللام والنون شائبة التكرار وامتنعوا من امالة راشد ولم يمتنعوا من
امالة ناشد لوجود المانع في الاول وهو الراء المفتوحة لانها لكونها متكررة صارت فتحتها    الناشد المتذكر منه
بمنزلة فتحتين بخلاف ناشد اذ ليس في النون شائبة تكرار فكذا فتحته كما ستعرف
تفاصيلها في باب الامالة وكل هذه من حسن الاسكان وعدمه وحسنية الادغام وعدمها
والامالة وعدمها لملاحظة التكرير فيها اي في الراء دون ما سواه كما بيناه لك والى غيره
عطف على قوله الى المكرر وهو اي غير المكرر غيره اي غير الراء من الحروف الباقية وباعتبار الى
الهاوي وهو الالف سمي به لانه يهوي اي يسقط وينزل في الحلق حتى يصل الى مخرج الهمزة
بعده فعلى هذا كان الهاوي من الهوي بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء بمعنى السقوط
يقال هوى يهوي هويا من باب ضرب اذا سقط فالهاوي الساقط واما لان مخرجه اتسع
اي صار واسعا لهواء الصوت اشد منصوب على المصدرية اي اتساعا اشد من اتساع مخرج
الياء والواو لهواء الصوت فعلى هذا كان الهاوي من الهواء وصيغة الفاعل للنسبة اي
صاحب الهواء كما في لابن وتامر اي صاحب اللبن وصاحب التمر وانما كان الاتساع للالف
اكثر من الواو والياء لانك تضم شفتيك للواو فتضيق المخرج وترفع لسانك الى الحنك للياء
فتضيق ايضا واما الالف فلا تعمل له شيئا من ذلك بل تفرج المخرج فاوسعهن مخرجا الالف
ثم الياء ثم الواو وهذه الحروف اخفى الحروف لاتساع مخارجها واخفاهن الالف لسعة مخرجها

اكثر من مخرج اختيها والى غيره عطف على قوله الى الهاوى وهو غير الالف وبا فوالى المهتوت وهو التاء
والى غيره وما سواه وسمى التاء مهتوتا لضعفه وخفائه فيكون خفيفا فى التلفظ سريعا فى النطق
فسمى مهتوتا لان الهت سرد الكلام على سرعة وانما كان ضعيفا خفيا لكونه مهموسا شديدا
فشدته اى انحصار الصوت فى مخرجه توجب خفائه وعدم ظهوره فى السمع فى اول امره اى قبل التخلص
عن الاعتماد على المخرج قيده به لان الشدة بالمعنى المذكور تقتضى ظهور الحرف بعد التخلص عن المخرج
كما عرفت وفسر الشدة بانحصار الصوت لان ما يجامع الهمس هو الشدة بهذا المعنى لا بمعنى انحصار
النفس فى المخرج انحصارا تاما كما هو رأى المفتاح وقد عرفته وهمسه يوجب ضعفه لان الهمس عبارة
عن جريان النفس مع الحرف فيفرقه النفس فيخرج ضعيفا والاحسن ان تقول بدل قولهم فالشدة
اى انحصار الصوت الخ اعتبر خفاءه بالنسبة الى سائر الحروف الشديدة لان كونه مهموسا انقص
من الظهور الذى تقتضيه الشدة شيئا لان مخالطة النفس للحرف وتفريقه اياه تخفى بعض اجزائه
كما مر والفرق بين الوجهين انه اعتبر فى الاول الخفاء فى ذاته وجعل موجبا للشدة فلذا قيد باول
الامر واعتبر فى هذا الوجه الخفاء بالقياس الى باقى المجهورة وجعل موجبا للهمس فلذا لم يحتج فيه الى
ذلك التقييد اذ الهمس يوجب الخفاء مطلقا وان كان حسن لان الموجب الاول جار فى جميع الشديدة
بخلاف هذا الوجه ولما ورد انه ايضا جار فى بعض الشدة اعنى الكاف اشار الى دفعه بقوله والكاف
وان شاركه اى التاء فى الشدة والهمس فيجرى فيه ما يجرى فى التاء من وجه التسمية ظاهرا لكن
مخرجه من اوائل المخارج وهو اقصى الحنك فيقوى صوته ولا يضعف ضعفه اى كضعف الصوت فى التاء
الذى كان مخرجه من اواخر المخارج اعنى ما بين الثنايا لان بعد المخرج يقتضى شدة الصوت وقربه
ضعفه فلما كان الضعف فى التاء ازيد منه فى الكاف ناسب ان يختص التاء باسم المهتوت ولما فرغ
عن تقسيم الحروف باثنى عشر اعتبارا وقد اشار فيما سبق الى انه لا بد من التداخل بين تلك الاقسام
اراد ان يبين ما اتفق فى كل حرف من تلك الاقسام دفعا لدغدغة المتعلم وتسهيلا للامر وقد اتفق
فى كل حرف اثنا عشر قسما الا انه اقتصر منها على ما له مفهوم محصل وترك ما ليس له ذلك كما سيشير اليه
فقال فصار حاصل هذا السياق اى سوق التقسيمات على الوجه المذكور ان الهمزة مجهورة لدخولها
فى حروف ظل قوربض اذ اغراجند مطيع شديدة لدخولها فى اجدت طبقك منفتحة لدخولها فيما عدا
الصاد والضاد والطاء والظاء التى هى المطبقة منخفضة لدخولها فيما عدا المطبقة والخاء والغين
والقاف التى هى المستعلية مصمتة لدخولها فيما عدا حروف مر بنفل التى هى حروف الذلاقة فكونها
مجهورة باعتبار عدم جرى النفس معها وشديدة باعتبار انحصار الصوت ومنفتحة باعتبار انفتاح
الحنك واللسان عند النطق بها ومنخفضة باعتبار انخفاض اللسان وانحطاطه عند النطق بها ومصمتة
باعتبار ان لا يبنى منها كلمة رباعية او خماسية مجردة عن حروف الذلاقة كل ذلك ظاهر اذا احطت
علما بما تقدم من الاحوال والاعتبارات وجوامع الحروف فقس على هذا نظائره الآتية اذ التفصيل
فى الجميع لا يخلو عن سآمة واملال والالف مجهور هاوى منفتح منخفض مصمت لين هاو والباء
الموحدة مجهور شديد منفتح منخفض ذلقى قلقلى والتاء المثناة الفوقانية مهموس شديد منفتح منخفض
مصمت مهموس مهتوت والثاء والشين المثلثتان والحاء المهملة والهاء مهموسة رخوة منفتحة منخفضة
مصمتة والجيم والدال المهملة مجهوران شديدان منفتحان منخفضان قلقليان مصمتان والخاء مهموس
رخو منفتح مستعل مصمت والذال مجهور رخو منفتح منخفض مصمت والراء المهملة مجهور ما بين
منفتح منخفض ذلقى مكرر والزاء مجهور رخو منفتح منخفض صفير مصمت والسين مهموس رخو
منفتح منخفض صفير مصمت والصاد المهملة مهموس رخو مطبق مستعل صفير مصمت والضاد
والظاء المعجمتان مجهوران رخوان مطبقان مستعليان مصمتان والطاء مجهور شديد مطبق
مستعل قلقلى مصمت والعين المهملة مجهور ما بين منفتح منخفض مصمت والغين مجهور رخو
منفتح مستعل مصمت والفاء مهموس رخو منفتح منخفض ذلقى والقاف مجهور شديد منفتح



منفتح مستعل قلقلى مصمت والكاف مهموس شديد منفتح منخفض مصمت واللام مجهور ما بين
منفتح منخفض ذلقى منحرف والميم والنون مجهوران معتدلان منفتحان منخفضان ذلقيان
والواو والياء مجهوران معتدلان منفتحان منخفضان مصمتان لينان ولم نذكر هذه الاحوال
التى ليس لها اسماء اصطلاحية كعدلية حروف الصفير والقلقلة جواب سؤال مقدر كانه قيل
ان كل تقسيم من التقسيمات السابقة الاثنى عشر ترديد بين النفى والاثبات فلا يخرج من شئ
منها شئ من الحروف بل كل حرف فهو متصف بواحد من اقسام كل تقسيم منها فيلزم ان يتصف
كل حرف باثنى عشر صفة وحالا مع انك فى هذا المقام اى فى مقام تعيين الصفات المتفقة فى كل
حرف لم تستوف جميعها بل ذكرت فى كل حرف بعضها منها وهو ما له اسم اصطلاحى كالمجهورة والرخوة
مثلا وتركت بعضا آخر منها وهو ما ليس لها اسماء اصطلاحية كعدلية حروف الصفير وعدلية حروف
القلقلة مثلا ذكرت للهمزة خمسة اوصاف الجهر والشدة والانفتاح والانخفاض والاصمات
ولم تذكر السبعة الباقية لها اعنى مقابلات حروف القلقلة والصفير واللينة والمنحرف والمكرر
والهاوى والمهتوت ضرورة ان الهمزة ليست بمتصفة بنفس هذه السبعة كما عرفت فهى متصفة
بمقابلاتها فلم فعلت كذلك وحاصل الجواب انه لم نذكر تلك الاحوال لعدم كونها اوصافا محصلة وجودية
مضبوطة بل هى عبارة عن عدم هذه الاوصاف المحصلة التى لها اسماء اصطلاحية فقط مثلا عدلية
حروف القلقلة والصفير ما ليس بحروف القلقلة وما ليس بحروف الصفير فهى ليست بصفات
وجودية للحروف والمقصود بالذكر هى الاوصاف الوجودية لها لانها هى المعتد بها دون السلوب
والاعدام الفصل الثالث فى تفسير الكلمة وتقسيمها الى اقسامها الاولية اى الاقسام التى
ينقسم اليها الكلمة اولا وبالذات كالاسم والفعل والحرف واما اقسام اقسامها كاسم الفاعل
او المفعول وكالماضى والمضارع فلم تذكر فى هذا الفصل بل تذكر فى اثناء المباحث اذا مست الحاجة
اليه لان علمى الاشتقاق والصرف يبحثان عن احوال الكلمة كما عرفت ان موضوعهما الكلمة الا انها
فى الاول مأخوذة من حيث الاصالة والفرعية وفى الثانى من حيث هيئتها المطردة بل عن احوال
الاسم والفعل من اقسامها واما الحرف فلما لم يكن له حظ من الهيئة ولا الاصالة والفرعية لم يبحث عنه
فى العلمين نذكره فى التقسيم الاولى انما هو على سبيل الاستطراد فلا بد من معرفتها اى معرفة
الكلمة واقسامها الاولية لتوقف المباحث الآتية عليها واما اقسام الاقسام فهى من جملة المباحث
والمقاصد فينبغى ان نذكر هناك ونجعل هذا الفصل ايضا اى كالفصل السابق فريدتين الاولى
فى تفسير الكلمة هى اللفظ وهو جنس للكلمة يتناول جميع الالفاظ مهملا كان او موضوعا مفردا كان
او مركبا وما بعده فصل لها يخرج سائر الالفاظ وخرج به الدوال الاربعة من الخطوط والعقود والاشارات
والنصب فانها ليست بلفظ لا حقيقة ولا حكما واورده معرفا باللام ولم يقل لفظ كما قال ابن الحاجب
ليكون ظاهرا فى قصد الماهية على ما اشتهر من ان المقصود بكل من المعرف والتعريف هو الماهية
لا الافراد الموضوع لمعنى احترز به عن الالفاظ الغير الموضوعة كالمهملات كما سيجئ والمراد بالوضع اعم من
الوضع الشخصى كما فى الاسماء الجامدة والمصادر ومن الوضع النوعى كما فى المشتقات وقد عرفتهما
المفرد صفة اللفظ كالموضوع واحترز به عن الالفاظ المركبة كما يجئ فانها ليست بكلمة بل كلمات و
انما لم يجعل الافراد صفة للمعنى بان يقول لمعنى مفرد كما قال ابن الحاجب لان الافراد والتركيب انما
عرضان حقيقة للفظ وعروضهما للمعنى بواسطة دالة الذى هو اللفظ وحفظ التعريفات عن المجاز
بقدر الامكان اولى وانما آخره عن صفة الوضع ولم يقل المفرد الموضوع لان الافراد والتركيب انما
يتصور بعد الوضع كما تعرف وقد عرفت شروع فى بيان معانى القيود وفوائدها معنى اللفظ فى
صدر الكتاب حيث قال فى اول العقد الاول اللفظ هو الصوت المقطع بوصوله الى مخرج الحرف
وقد عرفت ما يتعلق به هناك والمراد به اعم من ان يكون ملفوظا به حقيقة بان يتلفظ به بالفعل
كزيد وقائم فى زيد قائم او تقديرا وفرضا بانه لو اظهر وابرز لكان متلفظا به وانما اريد هذا الاعم ليتناول

التعريف فاعل قام في زيد قام اعني الضمائر المستترة والمبتدا في قولك في الدار مقولا في جواب سؤال
اين زيد اعني المحذوفات بمعونة القرائن فان مثل الضمير في قام والمبتدا المحذوف في في الدار
ليس بملفوظ فليس حقيقة فلو حمل اللفظ على ما هو الظاهر منه اعني الملفوظ حقيقة لخرجا عن التعريف
مع انهما من افراد الكلمة لكنهما لو ابرزا واظهرا في الكلام بان يقال قام هو وزيد في الدار لكانا ملفوظين
فبعد التعميم المذكور اندرجا في التعريف وقد يدرج الضمائر المستترة بتعميم اللفظ عن الحقيقي والحكمي
فانها في حكم الالفاظ حيث تقع محكوما عليها ومعطوفا عليها ونحوهما كما ادرج الفاضل الجامي لكن
قال ذلك الفاضل المحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان فلا حاجة لادخاله
الى التعميم المذكور فتامل وقال بعض المحققين والضمائر المستترة ليست بالفاظ وكلمات حقيقة
انما هي في حكمها من حيث انها تقع محكوما عليها ومؤكدة ومعطوفا عليها ونحوها فيجب خروجها عن
تعريف اللفظ والكلمة كما يجب خروج زيد الشجاع عن تعريف الاسد والتحقيق ان الكلمات المستتر
فاعلها دالة بصيغها عليها بلا فاعل لفظي اصلا وانما حكموا بوجوده واستتاره حفظا لقاعدتهم من ان
كل فعل وشبهه لا بد له من فاعل لفظي كما حكموا على عمر بالعدل وعلى اسامة بالعلمية كيف والاستتار
هو الاختفاء تحت شيء او جوفه والاصوات اعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا جوف فظهر ان
الضمائر المستترة ليست من جنس الاصوات والحروف ولا من سائر المقولات بل هي من الاعتبارات
المحضة انتهى وفيه نظر لان الظاهر من اطلاقاتهم وتقسيمهم الكلمة بعد تعريفها بمثل ما ذكر الى الاسم واخويه
ثم تقسيم الاسم الى الضمائر وغيرها وتقسيم الضمائر الى المستترة وغيرها ان يكون المستترات
كلمات حقيقة وعدم كونها الفاظا حقيقة لا ينافي كونها كلمات حقيقة لجواز ان يكون اللفظ الماخوذ
في تعريف الكلمة الحقيقية اعم من الحقيقي والتقديري والحكمي هذا واما كلمات الله تعالى وكذا كلمات الملائكة
والجن ففي الفاظها حقيقة فلا شبهة في دخولها في تعريف الكلمة والمفرد ما اي لفظ موضوع لم يقصد الواضع
في وضعه الضمير راجع الى ما هذا اي في وضعه المخصوص الذي كان الافراد بالقياس اليه الدلالة
بجزء من اجزائه المترتبة في المسموع بان يسمع هذا بعد ذاك على شيء ومعنى ذلك اما بان لا يكون
للفظ جزء اصلا كهمزة الاستفهام او يكون له اجزاء لكن لم يقصد الدلالة بجزء منه اصلا على شيء
كزيد والشيء فان زاء زيد مثلا لا يدل على شيء بل الدال المجموع او يقصد الدلالة بجزئه لكن ليس ذلك
الجزء بمترتب في المسموع كضرب بالنسبة الى مادته وصورته فانهما وان قصد بهما الدلالة لكنهما
ليستا بمترتبين في السمع كما تعرف او يقصد الدلالة بجزئه المرتب في السمع لكن لا باعتبار وضعه
المخصوص بل بوضع آخر كعبد الله علما فان العبد يدل على العبودية والله على الالوهية لكن هذه
الدلالة ليست بوضعه العلمي بل بوضعه التركيبي فجميع هذه الاقسام مندرجة في المفرد وتفصيل
المقام مما يقدح من فصول الكلام واحترزنا به اي بقيد المفرد عن المركب وهو ما قصد الواضع
في وضعه هذا اي وضعه المخصوص الذي كان التركيب بالقياس اليه الدلالة بجزء من اجزائه
المترتبة في المسموع على شيء مثل زيد قائم وعبد الله اذا لم يكن علما بل تركيبا اضافيا فانه قصد
الدلالة بزيد على الذات المشخص وبقائم على ذات ثبت له القيام وكذا قصد بالعبد الدلالة
على معنى العبودية وبالله على معنى الالوهية فهما مركبان خارجان عن التعريف بقيد الافراد وقيدنا القصد
في تعريف المفرد بهذا الوضع حيث قال في وضعه هذا لئلا يخرج عن الحد مثل عبد الله علما اي ما
المركب الذي نقل عن معناه التركيبي الى العلمية فانه لم يقصد في وضعه العلمي دلالة جزئه على
معنى بل كل من جزئيه بمنزلة زاء زيد وانما المقصود بالدلالة هو المجموع وان قصدت الدلالة
بجزئه في وضعه الاصلي التركيبي كما مر يعني لو لم يقيد القصد في الحد بهذا الوضع لتبادر انه لم يقصد الدلالة
بجزئه في شيء من اوضاعه ثم يخرج مثل عبد الله علما من حد المفرد وحد الكلمة ايضا اذ قصدت
الدلالة بجزئه في بعض اوضاعه وهو وضعه التركيبي فينتقض كل من التعريفين جمعا لان
عبد الله علما من افراد المفرد والكلمة واما اذا قيد بهذا الوضع فيدخل في كل من الحدين لانه لم يقصد

في وضعه العلمي الدلالة بجزئه غاية ما في الباب ان عبد الله متصف بالافراد والتركيب فباعتبار
الاول يجب دخوله في تعريف المفرد وخروجه عن تعريف المركب وباعتبار الثاني بالعكس ولا
باس بذلك عند تخالف الوضعين وقيدنا الاجزاء بالمترتبة في المسموع لئلا يخرج عن الحد مثل
ضرب من الفعل الذي اشتمل على جزء مادي وصوري وقصدت الدلالة بكل منهما فانه يدل جزؤه
المادي اعني ض ر ب على الحدث المخصوص وجزؤه الصوري اعني الهيئة الماضوية على الزمان
الماضي بالوضع اي بسبب الوضع او دلالة ملابسة بالوضع فان المادة موضوعة للحدث والصورة
للماضي كما عرفت فلولا هذا القيد اي قيد المرتبة في المسموع لخرج مثل ضرب عن الحد اي تعريف
المفرد فيخرج عن تعريف الكلمة ايضا مع انه مفرد وكلمة بالاتفاق وذلك لانه يكون معنى المفرد
ح ما لم يقصد في وضعه هذا الدلالة بجزء من اجزائه مطلقا مرتبة في السمع اولا مع ان مثل ضرب
له جزء من ان مادي وصوري قصد في وضعه هذا الدلالة بكل منهما فيخرج عن التعريف بلا اشتباه
ومعه لا اي مع القيد المذكور لا يخرج عن الحد لان المادة والصورة ليستا بمترتبين في السمع
بان تسمع احديهما اولا والاخرى ثانيا كما في الضاد والراء والباء بل هما مسموعتان معا لان الصورة
كيفية قائمة بالمادة فلا وجود لها بدون المادة حتى تسمع قبل سماعها او بعده فلا يكون لمثل ضرب
اجزاء مرتبة في السمع يقصد بها الدلالة فان الضاد ونحوه وان كان جزءا مرتبا لكن لم يقصد به
الدلالة وصورته ومادته اعني مجموع حروفه وان كانا جزئين قصد بهما الدلالة لكنهما ليستا بمترتبين
في المسموع فيدخل في التعريف لان عدم قصد الدلالة بجزء من الاجزاء المرتبة في السمع يكون بطريقين
ان لا يقصد الدلالة بجزء اصلا وان يقصد بجزء غير مرتب في المسموع وكذا الكلام في مثل ضارب ومضروب
من الصفات فان لها جزءا ماديا يقصد به الدلالة على حدث الضرب وجزءا صوريا اعني هيئة اسم الفاعل
واسم المفعول يقصد به الدلالة على ما قام به في الاول وعلى ما وقع عليه في الثاني ورجال ومساجد
من الجموع فان لها اجزاء مادية يقصد بها الدلالة على معاني مفرداتها واجزاء صورية اعني هيئات الجمعية
يقصد بها الدلالة على معنى الجمعية وامثالها كحسن وحسن ومسلمان وغيرها من سائر المشتقات
لكن تلك الاجزاء ليست بمترتبة في السمع فلولا القيد المذكور لخرجت عن الحد مع انها مفردات
وكلمات ومعه لا فان قلت ينبغي ان يفيد تقييد شيء لشيء زيادة خصوص له اي للشيء الاول
ان كان له قبل التقييد خصوص في الجملة كما في رجل فاضل او يفيد اصل الخصوص ان لم يكن له قبل التقييد
خصوص اصلا كما في شيء موجود ويمكن ان يراد خصوصا زائدا على ذلك الشيء فلا حاجة الى التقديم
وفسر زيادة الخصوص بقوله وخروج بعض متناولاته عنه اي يفيد خروج بعض ما يتناوله ذلك
الشيء المقيد قبل التقييد عنه الا ترى انك اذا قلت جاءني رجل فالرجل متناول للعالم والجاهل
واذا قلت جاءني رجل عالم خرج عنه الجاهل فكيف صار القيد هنا وهو قيد المترتب في السمع سببا
للعموم اي لعموم التعريف ودخول ما اي شيء كضرب وضارب وامثالها لولاه اي لولا ذلك
القيد موجودا لخرج ذلك الشيء عن التعريف فان تلك القاعدة تقتضي ان يكون التقييد هنا سببا
لخصوص التعريف وخروج بعض متناولاته قبل ذلك التقييد عنه فلا يصلح سببا لعمومه ودخول
ما لم يدخل قبل التقييد فيه فلا يصح قولك فلولا هذا القيد لخرج عن الحد ومعه لا قلنا نعم كل قيد
يفيد خصوص ما قيد به وتقليل متناوله اذ لا معنى للتقييد الا تقليل الاشتراك وحاصله تسليم
للمقدمة الاولى ومنع لاستلزامها للمقدمة الثانية يعني ان تقييد شيء لشيء تقتضي خصوص
ذلك الشيء في نفسه وخروج بعض ما دخل فيه قبل التقييد لكن هذا لا ينافي ان يكون ذلك
التقييد سببا لعموم الحكم المتعلق به كما هو المراد بالعموم هنا وانما ينافيه لو كان الحكم اثباتا واما
اذا كان سلبيا كما فيما نحن فيه بل يستلزمه وهذا مجمل يفصله قوله فاذا وقع المقيد في حيز الاثبات
تعلق الاثبات باقل مما يتعلق به لولا القيد بالضرورة فانك اذا قلت جاءني رجل يتعلق اثبات
المجيء للرجل العالم والجاهل واذا قلت جاءني رجل عالم يتعلق بالعالم فقط واذا وقع في حيز النفي

تعلق النفي باكثر مما يتعلق به بدون القيد فان قولك ما جاءني رجل عالم اشمل من قولك ما جاءني رجل
فان الثاني لا يصدق الا بصورة واحدة وهي انتفاء المجيء عن جميع الرجال بخلاف الاول فانه
يصدق بهذه الصورة وبانتفاء المجيء عن الرجل العالم وثبوته للجاهل ايضا وذلك لانه اي الشان
او القيد اذا وقع المقيد في حيز النفي يكون المقيد به اي بالقيد هو المنفي بان يسلط النفي على المقيد
بذلك القيد ويكون الكلام نفي التقييد لا النفي بان يسلط النفي على الشيء ثم يقيد ذلك النفي بالقيد
ويكون الكلام تقييد النفي وانما احتاج الى هذا لانه لو كان المقيد به هو النفي يصير التقييد سببا للخصوص
لا للعموم لانك اذا قلت ما ضربت زيدا يكون الحكم بانتفاء ضربه متناولا للدار والسوق والمسجد
وغيرها واذا قلت ما ضربته في المسجد على ان يكون في المسجد قيدا للانتفاء وظرفا له يكون انتفاء
الضرب خاصا بالمسجد لا يتناول غيره المسجد واذا كان المقيد به هو المنفي فيصدق النفي حيث
لا يتحقق هذا المقيد المخصوص من حيث انه مقيد وعند عدم القيد بان يكون الواقع في حيز النفي
شيئا مطلقا غير مقيد يصدق النفي حيث لا يتحقق المنفي المطلق فيصدق قولك ما جاءني رجل عالم
بان لا يتحقق مجيء الرجل العالم وصدق قولك ما جاءني رجل بان لا يتحقق مجيء مطلق الرجل ولا شك
ان تحقق المخصوص المقيد اقل من تحقق المطلق لكون الشروط وارتفاع الموانع في الاول اكثر منها
في الثاني فيكون مقابل الاول اعني عدم تحقق المخصوص المقيد اكثر وهو اي مقابل الاول الذي
يصدق فيه نفي المقيد ويكون مقابل الثاني اعني عدم تحقق المطلق اقل وهو اي مقابل الثاني
الذي يصدق فيه نفي المطلق لان النفي نقيض الاثبات فاذا كان المثبت اقل يكون المنفي اكثر واذا
كان اكثر يكون المنفي اقل فثبت انه اذا وقع المقيد في حيز النفي تعلق النفي باكثر مما يتعلق به بدون
القيد وهو المطلوب والحاصل ان الواقع في حيز النفي اذا كان مقيدا فالنفي يصدق في صورتين
اذا انتفى الذات اي المقيد والقيد جميعا واذا ثبت الذات وانتفى القيد وهذه الصورة اكثر
بناء على ما قال عبد القاهر من ان كل كلام فيه نفي او اثبات فمحط الفائدة هو القيد الاخير منه و
انسحاب الحكم الى المقيد اخراج الكلام عن اصله وههنا صورة ثالثة وهي صدق النفي بانتفاء الذات
وثبوت القيد فيصدق قولك ما جاءني رجل عالم بانتفاء المجيء عن جنس الرجل مع ثبوته للامراة
العالمة لكن هذا قليل الوقوع جدا مع انه لا دخل له في المقصود فلذا لم يذكره واذا كان الواقع
في حيز النفي مجردا عن القيد لم يصدق النفي مع ثبوت الذات اصلا بل لا بد في صدقه من انتفائها
راسا وههنا اي في هذا النفي تعريف المفرد المقيد وهو الاجزاء المرتبة في المسموع واقع في حيز النفي
اعني لم يقصد فيصدق هذا النفي اذا لم يوجد دلالة الجزء اصلا مرتبا في السمع او لا بان ينتفي الذات
والقيد جميعا كما في زيد ويصدق ايضا اذا وجدت دلالة جزء غير مرتب في السمع بان يثبت الذات
وينتفي قيد المرتب كما في امثال ضرب واما اذا لم يقيد الاجزاء بالمرتب في السمع فلا يصدق النفي
الا اذا لم يوجد دلالة جزء اصلا فصح ما قلنا لولا هذا القيد لخرج مثل ضرب عن الحد وهو لا وهذا
اي كون نفي المقيد اعم واكثر ونفي المطلق اخص واقل ما قاله المنطقيون نقيض الاعم مطلقا اخص
من نقيض الاخص مطلقا بيانه ان من النسبة بين الشيئين العموم والخصوص مطلقا ومعناه
صدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر وعدم صدق الآخر على كل ما يصدق عليه الاول بل على بعضه
ويسمى الاول اعم مطلقا والثاني اخص مطلقا كالانسان والحيوان اذا عرفت هذا فنقيض الاخص مطلقا
كاللاانسان اعم مطلقا من نقيض الاعم كاللاحيوان لان كل ما ليس بحيوان فهو ليس بانسان بالضرورة
من غير عكس كلي كالفرس فانه لا انسان مع انه حيوان واذا كان ما ذكر فمعنى هذا القول لان المقيد
اخص مطلقا والمطلق اعم مطلقا فاذا كان نقيض الاخص اعم واكثر من نقيض الاعم فنقيض المقيد اعني
نفيه اعم واكثر من نقيض المطلق اعني نفيه وهو المطلوب فان قلت ما ذكرتم من تعريف المفرد
يقتضي ان لا يكون ما سوى الفعل الماضي المفرد المذكر الغائب كضرب وامر المخاطب مثل اضرب من
الافعال كالفعل المضارع بجميع انواعه واصنافه وكامثلة الماضي والامر غير المذكورين كمثناهما

وجموعهما ومؤنثاتهما والمخاطب والمتكلم وحده ومع الغير من الماضي كلمة لان ما سواهما لا يخلو من
جزئين مرتبين في السمع يقصد بكل منهما الدلالة على شيء فان كل فعل مضارع لا بد فيه من مادة
تدل على الحدث ومن واحد من حروف المضارعة الدالة على احوال الفواعل من الغيبة والخطاب
والتكلم وحده ومع الغير وهي الياء والتاء والهمزة والنون وكذا لا بد في سائر صيغ الماضي والامر
من جزئين مرتبين يقصد الدلالة بكل منهما كالمادة وتاء التانيث في الماضي المؤنث الغائبة
مثل ضربت وضمير الفاعل من الف التثنية وواو الجمع ونونه ونحوها في غيره فيخرج كل من تلك
الافعال عن تعريف المفرد فيلزم ان لا يكون كلمة لكون الافراد ماخوذا في مفهومها مع انها كلمة
فتعريف المفرد باطل وكذا يلزم ان لا يكون كلمة نحو الرجل من الاسم المعرف بلام التعريف
وقائمة من الصفة اللاحق باخرها تاء التانيث وبصري من الاسم المنسوب اللاحق باخره
ياء النسبة وفلان ومسلمين اللاحق باخره نون التثنية والفها او ياؤها ومسلمون ومسلمين
من الجمع اللاحق باخره نون الجمع وواوه او ياؤه وحبلى وحمراء من الصفة اللاحق باخرها الف
التانيث المقصورة والممدودة الى غير ذلك كمسلمات ونصرة ونصرة بناء مرة ونوع فان كل منها
مشتمل على جزئين مرتبين في السمع يقصد الدلالة بكل منهما احدهما اصل المادة والآخر الادوات
اللاحقة بها فيخرج عن تعريف المفرد فيلزم ان لا يكون كلمة مع انها كلمة قلت كل من ذلك كلمتان
بالحقيقة لا كلمة واحدة فلا باس في خروجه عن تعريف المفرد والكلمة بل يجب خروجه عنهما فالجواب
بمنع بطلان المقتضي لكن لشدة الامتزاج بينهما بسبب عدم استقلال احديهما بالذكر فان الضمائر
المتصلة وحروف المضارعة وحرف التعريف وتاء التانيث ونحوها ليست بمستقلة بالذكر
بل تحتاج في الذكر الى ان يلحق بكلمة اخرى صارتا كلمة واحدة فلذا تسامحوا فاطلقوا عليهما الكلمة
وعوملتا معاملتها اي الكلمة الواحدة فسكن اول المضارع اي ما يلي حرف المضارعة منه لانه
لو لم يسكن لزم توالي اربع حركات وهو غير جائز في كلمة واحدة حقيقة فكذا فيما هو بمنزلتها واجري
الاعراب على تاء قائمة لان الاعراب للقائم حقيقة لكن اجري على التاء لانه مع القائم بمنزلة كلمة
واحدة فلو اجري الاعراب على الميم يلزم الاعراب في وسط الكلمة وغير ذلك كاسكان اخر الماضي
في مثل ضربت وضربنا واجري الاعراب على الياء في اسم المنسوب وغير ذلك مما يدل على جعل
الكلمتين بمنزلة الكلمة الواحدة وان شئت تفصيل المقام فاستمع ما يتلى عليك من الكلام وهو انهم
اختلفوا ان تاء التانيث والفيه وحروف المضارعة وياء النسبة والتنوين ولام التعريف
وحروف الاعراب وحركات كلمات او ابعاضها وجه الاول دلالتها اطرادا على معان مفردة وجواز
نحو حسنة مع توالي اربع حركات ووجه الثاني عدم استقلالها وجريان الاعراب على بعضها كتاء
التانيث وياء النسبة وتغير بنية الكلمة ببعضها كحروف المضارعة وهم يمنعون دلالتها على معان
ويقولون دخولها وكونها جزءا صار سببا لدلالة المجموع فعلى هذا يكون مثل الرجل وقائمة ونحوهما
كلمة حقيقة لدخولها في حد المفرد لان تلك الامور مما لم تكن دالة على معنى بل الدال هو المجموع بسببها
يصدق عليه انه لم يقصد الدلالة بجزء منه مرتب في السمع على معنى كما ان المزيدات مثل اكرم
وكرم كلمة حقيقة اتفاقا لكون الف اكرم وتضعيف كرم مثلا غير دالين على معنى زائد بل سببا لدلالة
المجموع عليه واتفقوا ان الضمائر المرفوعة المتصلة كالف ضربا وواو ضربوا وتاء الخطاب في ضربت
وغيرها كلمات فيكون المجموع المركب منها ومن الافعال كلمتين حقيقة عدتا كلمة واحدة لشدة
الامتزاج بينهما وحاكم بعض المحققين فقال اما جعل الحركات الاعرابية كلمات ففاسد وسيشير اليه
المص ونبينه هناك واما ما عداها مما اختلف فيه فالحق فيه التفصيل فتاء التانيث ان كانت
مطردة وجاز انتزاعها مع بقاء الكلمة كما في الصفات فكلمة والا كغلفة فجزء والف التانيث جزء ان
في الاسماء كدعوى وصحراء واما في الصفات نحو فضلى وحمراء ففيهما احتمال لاطرادهما وعدم جواز
انتزاعهما مع بقاء الكلمة لكن الاول اقوى دلالة من الثاني لتخلفه في نحو ضربت فكونها كلمة ارجح

وحروف المضارعة مثلها احتمالا ورجحانا لكن ينبغي ان يعلم ان دلالتها على احوال الفاعل لا على نفسه
والا لزم تقدم الفاعل على الفعل وتعدده في البعض وياء النسبة ايضا مثلها ان غيرت لكن
الرجحان ههنا اشد لاتحاد معناها مغيرة او غير مغيرة وان لم تغير فكلمة والتنوين كلمة للاطراد والانتزاع
وكونه بعد الاعراب وكذا لام التعريف للاولين واما حروف الاعراب ففي التثنية والجمع كلمات للاطراد
والانتزاع وفيما عداهما اجزاء لانتفائها انتهى ومختار المص في ذلك ما فصله وحققه ذلك المحقق كما هو
الظاهر من سياق كلامه فتدبر واما استدلال الفريق الثاني بعدم استقلال تلك الامور وجريان الاعراب
على بعضها وتغير بنية الكلمة ببعضها فقد اشار الى دفعه بان عدم الاستقلال لا يدل على الجزئية اصلا
وكذا الاخيران لجواز ان يكونا من شدة الامتزاج بين الكلمتين وصيرورتهما بمنزلة كلمة واحدة
بقي في مقام تعريف المفرد والكلمة شيء وهو ان الاسم المعرب بالحركة الغير المنون كاحمد وغلام
في جاءني احمد او غلام زيد وانما قيد بذلك اذ لا اشكال بالاسم المبني ولا بالمعرب بالحرف ولا بالمنون
اما الاول فلانه كلمة واحدة حقيقة داخلة في التعريفين قطعا لكون الحركة البنائية لا تدل على معنى
واما الثاني فبعضه كابوك واخوك كلمة واحدة حقيقة لكون حرف الاعراب فيه بعض كلمة فهو داخل
في التعريف قطعا وبعضها كمسلمان ومسلمون كلمتان حقيقة لكون حرف الاعراب فيه كلمة برأسه
فيجب خروجه عن التعريف كما عرفت انفا وكذا الثالث كلمتان حقيقة لكون التنوين كلمة قطعا
كما اشير اليه وانما الاشكال في المعرب بالحركة الغير المنون فانه يدل هو اي ذات المعرب على معناه
وحركته الاعرابية على معنى آخر كالفاعلية في الرفع والمفعولية في النصب والاضافة في الجر كما بين
في النحو فكان لذلك الاسم جزآن قصد الدلالة بكل منهما على معنى فان قلنا الحركة الاعرابية مسموعة
مع الحرف الاخير من الاسم لا بعده كما يميل اليه الشيخ عبد القاهر فلا اشكال لان الاسم المعرب
وان كان له جزآن قصد الدلالة بكل منهما لكنهما على ذلك التقدير ليسا بمترتبين في المسموع
بل الثاني مسموع مع تمام الاول فيصدق عليه انه لم يقصد الدلالة بجزء من اجزائه المترتبة في المسموعة
فيدخل في التعريفين مثل ضرب من غير اشكال وان قلنا انها مسموعة بعده كما اختاره كثير من الائمة
كابي علي وغيره فينبغي ان لا يكون كلمة اي فيرد الاشكال اذ يكون للاسم المعرب حينئذ جزآن
مترتبان قصد الدلالة بكل منهما فيخرج عن تعريف المفرد فيلزم ان لا يكون كلمة مع انه كلمة ولا يمكن
ان يقال في مقام الجواب ههنا اي الاسم المعرب وحركته الاعرابية كلمتان حقيقة صارتا ككلمة
واحدة فلا بأس بخروجه عن تعريف المفرد والكلمة الواحدة الحقيقية كما يمكن ذلك القول في المعرب
المنون وفي جميع ما قلنا هناك من مثل ضربا ويضرب والرجل وقائمة ونحوها وذلك لان الحركات
الاعرابية ليست بالفاظ بل كيفيات عارضة لها كالشيئات مع ان الكلمة لا بد ان يكون لفظا
فلم يكن تلك الحركات كلمة فلا يصدق ان المعرب الغير المنون كلمتان حقيقة صارتا ككلمة واحدة
بخلاف المنون فان التنوين اعني النون الساكنة التي تتبع حركة الآخر كلمة كما ان الف الضمير
ولام التعريف مثلا كلمة فيصدق على المنون انه كلمتان حقيقة صارتا ككلمة واحدة لشدة الامتزاج
بينهما كما يصدق ذلك على ضربا والرجل بل الجواب انه اي الشان ان كان الامر كذلك اي ان
كانت الحركة الاعرابية مسموعة بعد الحرف الاخير فالحركة الاعرابية خارجة عن الاسم لاحقة به
وانما احتيج الى ذلك لانها لو كانت داخلة في الاسم وجزءا من اجزائه يلزم ان يكون المجموع كلمة
واحدة حقيقة مع انه قد قصد بجزء منه الدلالة على معنى فلا يندفع الاشكال بوجه وانما كانت خارجة
مع ان سائر الحركات داخلة في بنية الاسم فان لفظ زيد مثلا مركب من ثلثة احرف
هي مادته وهيئتها اي هيئة تلك الحروف الحاصلة لها من التقديم والتاخير والحركة والسكون
بالاتفاق لا مركبة منها اي من تلك الثلثة مع هيئتها ومن شيء لاحق بها كالحركة الاعرابية حتى
يكون تلك الحركة جزءا منه وذلك اي لخروج الحركة الاعرابية لا يصير الاسم بتغير حركته الاعرابية
اسما آخر فان زيدا مثلا في جميع حالاته الثلث اعني الرفع والنصب والجر كما في جاءني زيد ورأيت



ورأيت زيدا ومررت بزيد اسم واحد لا تغير فيه اصلا كما يصير الاسم اسما آخر بتغير حركة حرف
منه غير الحرف الاخير مثل عالم فانه اذا تغيرت كسرة اللام الى الفتحة يصير العالم اسما آخر بمعنى
آخر يعني ان الحركة التي كانت جزءا من الاسم هي التي يتغير الاسم بتغيرها كحركة غير الحرف الاخير
والحركة الاعرابية لا يتغير الاسم بتغيرها فهي ليست جزءا من الاسم بل خارجة عنه لاحقة به
فههنا امران بالحقيقة كلمة وما لحق بها الا انهم اي لكن القوم لم يعتبروا هذا التعدد ايضا
اي كما لم يعتبروا التعدد في الاسم المنون وامثاله وجعلوا الاسم مع الاعراب كلمة واحدة بل هذا
اي الاسم مع الاعراب اولى بذلك اي بان يجعل كلمة واحدة من الصور التي تقدمت من الرجل
وقائمة ومسلمان ونحوها لان الحركة الاعرابية قائمة بالاسم تابعة له بحيث صارت كالجزء منه
فجعل الاسم معها كلمة واحدة كما ههنا اسهل واقرب من جعل كلمتين مستقلتين آبيتين
عن الامتزاج نوع اباء كلمة واحدة كما في الصور المتقدمة وحاصل الجواب ان ما هو كلمة واحدة
حقيقة هو ذات الاسم المعرب وهو داخل في التعريفين بلا مرية واما الاسم مع الاعراب
فليس كلمة واحدة حقيقة حتى يجب دخوله فيهما بل هو مركب من كلمة هي الاسم وعارضها اعني
الحركة جعلتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج بينهما فلا ضرر في الخروج بل هو واجب واعلم تحقيقا
للمقام وتمييز الصحيح عن السقيم مما اختلف فيه الاقوام ان كلمة علماء النحو اي كلامهم كما في كلمة
الشهادة وعبر بالكلمة لقصد المشاكلة لكن الاولى ان كلمات علماء النحو في مثل عبد الله حال كونه علما
اي في التركيب الاضافي الذي نقل الى العلمية مختلفة بعضهم يحكمون بانه كلمة واحدة بناء على
عدم دلالة جزء اللفظ على معنى فيكون مفردا جزاؤه الاول كجزء زيد وعلى عدهم اياه من اقسام
العلم المعدود من اقسام الاسم والاعراب الذي فيه يعني ان ما يجري فيه من الاعرابين اعني اعراب
الجزء الاول بحسب العوامل واعراب الثاني بالجر فقط ليس باعراب ناشئ عن العامل حقيقة
بل هو اعراب صوري وابقاء لاثر وضعه الاصلي اعني وضعه التركيبي لانه في هذا الوضع يعرب
الاول بالحركات الثلث والثاني بالجر على الاضافة فقط وانما ابقي هذا الاثر لينبئ ويخبر ذلك الابقاء
عن نقله اي نقل مثل عبد الله عن اصل هو المعنى الاضافي وانه ليس باسم اصلي واما الاعراب
الحقيقي فيه فاعراب واحد تقديرا او محلي عارض لمجموع الجزئين من حيث هو مجموع كما في تأبط شرا
وبهذا انقدح ما يجري مما تمسك به الفريق الثاني وبعضهم يقولون انه كلمتان لا كلمة استبعادا من
ان يكون في كلمة واحدة اعرابان لفظيان بناء على ان الاعراب ما اختلف آخر المعرب به وهو لا
يكون الا واحدا وقد عرفت اندفاعه وقد تمسك بقولهم المركب كل اسم مركب من كلمتين و
حاله ثم ان هذا الاختلاف لا يختص بالتركيب الاضافي بل يجري في المركب من الموصوف والصفة
اذا جعل علما لحيوان ناطق بل في كل متبوع مع تابعه وكل اسم مع معموله نحو ضارب زيد وحسن وجهه
لكن في التابع مع المتبوع يجري اعراب واحد على الجزئين معا نحو جاءني زيد وعمرو ورأيت زيدا
وعمرا ومررت بزيد وعمرو وفي السائر على الاول فقط والثاني مشغول بالحكاية لا يتغير قال فاضل
الشريف مذهب الفريق الاول مناسب لتحديد الكلمة باللفظ ومذهب الثاني لتحديدها باللفظ
كالزمخشري والمطرزي وانسب بقواعد العربية ومقاصدها والى هذا مال المولى الجامي حيث
قال ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو جعل مثل عبد الله علما كلمتين ومثل
الرجل وقائمة كلمة لكان انسب وسيطلع على حقيقة الحال والا ثم عطف على قوله ان كلمة علماء
النحو او جملة حالية والغرض عنه تأييد الاختلاف وبيان ما يشعر بثبوت كل منهما عند الائمة
لانهم قد لاحظوا فيه اي في مثل عبد الله الوضعين اي وضعه التركيبي ووضعه العلمي واعتبروا
في اعرابه الجهتين ولم يهملوا شيئا منهما بالكلية بل اعتبروا كل منهما ولو بحسب مواد مختلفة فاعتبارهم
بجهة وضعه التركيبي يشعر بكونه كلمتين وبجهة وضعه العلمي يشعر بكونه كلمة فان حال الاعرابين
فيه اعتبار لوضعه الاصلي كما عرفت واسقاط التنوين من مثل ابي هريرة وابي لهب اي من

التركيب الاضافي المنقول الى العلمية وكان في جزئه الثاني شيء من اسباب منع الصرف كالتأنيث في
ابي هريرة وابي كبشة والالف والنون المزيدتين في شهر رمضان اعتبار الوضع العلمي لانه اذا
اعتبر هذا الوضع اجتمع فيه سببان العلمية والتأنيث فلا ينصرف فيسقط التنوين لان غير المنصرف
لا يقبل التنوين بخلاف ما لم يعتبر هذا الوضع اذ لا يجتمع سببان فينصرف فلا وجه لسقوط التنوين
وفتح آخره اي مثل ابي هريرة وان كان ذلك في محل الرفع مثل جاءني ابو هريرة اعتبار لهما اي
للوضعين معا اما كونه اعتبار الوضع الاصلي فلعدم قبول آخره للرفع لان الجزء الاخير منه بهذا الاعتبار
مضاف اليه وهو لا يقبل الرفع بوجه واما كونه اعتبار الوضع العلمي فلعدم قبوله للكسر لانه بهذا
الاعتبار غير منصرف كما مر آنفا وهو لا يقبل الكسر كما لا يقبل التنوين على ما بين في النحو فلنوع
غموضة في هذا الاعتبار امر بالتأمل فقال فتأمل لكنا قد ملنا ماض متكلم مع الغير من مال يميل ميلا
الى الاول اعني كون مثل عبد الله كلمة لتأييد البرهان النير جانبه اي سار نيرا لوضوحه كالنور وهو
اي ذلك البرهان انه اي مثل عبد الله يقع فاعلا مثل جاءني عبد الله ومبتدأ نحو عبد الله جاءني
ومنادى مثل يا عبد الله و يقع كثيرا مما لا يكون ثابتا الا للاسماء كالمفعول والموصوف ونحوهما فان
كلا من ذلك من خواص الاسماء اذ لو كان الامر كذلك فان قلنا في عبد الله ان الفاعل والمبتدأ ونحوهما
هو الجزء الاول واما الجزء الثاني فهو مجرور بالاضافة كما قال به من ذهب الى انه كلمتان فما نقول في
تأبط شرا وامثاله من جملة الفعل مع المفعول المنصوب المنقولة الى العلمية ارتضي بان نلتزم
ان الفاعل والمبتدأ ومثل ذلك في مثل جاءني تأبط شرا وتأبط شرا قائم فعل اعني تأبط ان اخذ
وحده او جملة ان اخذ هو مع فاعله المستتر واما الجزء الثاني اعني شرا فهو ليس بداخل في الفاعل
او المبتدأ بل هو منصوب على المفعولية كما كان واليس القول بهذا اصعب من القول ببقاء كيفية
الاعراب الاصلي في لفظا اي من القول بان الفاعل او المبتدأ او نحوهما هو مجموع تأبط شرا وهو معرب
باعراب واحد تقديري او محلي واما الجزء الثاني منه فمشغول باعراب الحكاية كما هو مذهب الفريق
الاول مع توسع الاعراب المحكي في كلامهم مثل من زيدا بالنصب في جواب من قال هل رأيت زيدا
لان كون زيد خبر المن تقتضي رفعه مع انك جعلته منصوبا حكاية الاعراب الذي في السؤال
لا اراك مجيبا جواب الاستفهام في ارتضي واليس مجيبا صفة لاخ والتركيب من قبيل لا ابا لك
اعني ان يلحق علامة النصب وهي الالف باسم لا لنفي الجنس مع ان الاصل فيه البناء لكونه نكرة
مفردا لتشبيهه بالمضاف مثل لا اخا لمشاركته له في اصل معناه كما في الكافية يعني ان سألت
كذا لا يجيبك شخص من الاشخاص بشيء من الاشياء الا بلا وبلى اي بلفظ لا وهو جواب عن قوله
ارتضي بان نلتزم يعني لا نرضى بذلك الالتزام وبلفظ بلى وهو لايجاب النفي كان يقال لك
اليس زيد بقائم فنقول بلى اي زيد قائم وههنا لايجاب النفي في قوله واليس نقول الخ يعني ان
هذا القول اصعب وخلاصة البرهان ان مثل عبد الله يقع فاعلا ومبتدأ ونحوهما مما هو من خواص
الاسماء فان قلنا ان الفاعل او المبتدأ هو مجموع الجزئين وانه معرب باعراب واحد تقديري
او محلي ثبت ما قلنا انه كلمة واحدة وان قلنا ان الفاعل او المبتدأ هو الجزء الاول فقط والثاني
مجرور بالاضافة كما كان يلزم القول بان الفاعل في جاءني تأبط شرا مثلا هو الجزء الاول فقط
اعني تأبط وحده او مع فاعله وشرا منصوب على المفعولية كما في حال التركيب وهذا القول اصعب
وابعد اذ لا يصلح شيء من الفعل والجملة للفاعلية بل هي من خواص الاسماء بل الصواب فيه ان يكون
الفاعل هو المجموع بان يكون معربا باعراب واحد فيكون المجموع كلمة واحدة فكذا الامر في عبد الله
فان قلت انما حكمنا اعتراض على البرهان بالزام انه اذا كان الفاعل او مثله في عبد الله هو الجزء الاول
وكان المجموع كلمتين يلزم ان يكون الامر كذلك في تأبط شرا لانا انما حكمنا على مثل عبد الله
بانه كلمتان لوجود الاعراب في جزئه الاول بحسب العوامل المقتضية للفاعلية او المفعولية
او الاضافة ولم يوجد ذلك في تأبط شرا لان جزئه الاول مبني فنجعله كلمة معربة باعراب



باعراب واحد قلنا انما ليستتب اي يحصل من الاستتباب اي الكون حاضرا ومهيئا لك هذا اي جعل
مثل تأبط شرا كلمة ومثل عبد الله كلمتين لو وجدت لهم تعريفا للكلمة يصدق صفة التعريف على
الثاني اعني تأبط شرا دون الاول اعني عبد الله لكنك لا تجده اي تعريفا كذلك لانك اذا
هي اللفظ الموضوع لمعنى المفرد كما ذكر او لفظ وضع لمعنى مفرد كما ذكره ابن الحاجب او اللفظة
الدالة على معنى مفرد بالوضع كما ذكره الزمخشري فان اخذ في تعريف المفرد قيد الوضع المخصوص
كما اشار اليه فيما سبق فكما لا يصدق التعريف على تأبط شرا لعدم قصد الدلالة بجزء منه في وضعه
العلمي فكذا لا يصدق على عبد الله لذلك كما مر وان لم يؤخذ ذلك القيد فكما لا يصدق على عبد الله
لا يصدق ايضا على تأبط شرا فكل تعريف للكلمة تجده فهو اما صادق عليهما معا او ليس بصادق
على شيء منهما فلا يجوز الفرق بينهما بل اذا كان مثل تأبط شرا كلمة كما ذكرتم يلزم ان يكون
عبد الله كذلك فثبت الممنوع واندفع الاعتراض هذا وقد يؤيد المذهب الاول ايضا بانهم
اعترفوا بانه لا دلالة لجزء العلم على معنى اصلا فصار كزاء زيد فكما لا يجوز ان يجعل كلمة لا يجوز
هذا ايضا ولو كفى دلالته قبل العلمية لكان بعلبك كلمتين وانه لو كانا كلمتين وبقي الاضافة
صار العلم المضاف مع الاضافة وحدها وخرج المضاف اليه كما ذكر في عدم البصر مع ان العلم
مجموع المضاف والمضاف اليه صرح به الزمخشري في الكشاف وغيره واما قولهم المركب كل
اسم مركب من كلمتين فمشترك الالزام لان اطلاق الاسم على المجموع يقتضي ان يكون
كل من الجزئين جزء كلمة لا كلمة واطلاق التركب من كلمتين يقتضي ان يكون كل منهما كلمة فلا بد
من تأويلها وهو الحمل على المجاز باعتبار الكون قال ابن مالك له اطلاق الكلمة على احد جزئي
العلم المضاف مجاز مستعمل في عرف النحاة واما اطلاقها على الكلام كما يقال كلمة الشهادة
فمجاز مهمل في عرفهم ومستعمل في اللغة والعرف العام انتهى واما مناسبة المذهب الثاني
للتحديد باللفظة فقد زيفه ابن الحاجب في شرح المفصل حيث قال قوله اللفظة ان اراد بها
اقل ما يطلق عليه اللفظ كضربة ففاسد لان اقله حرف واحد وان اراد عددا مخصوصا ينتهي
اليه فليس عليه قرينة وان اراد معنى اللفظ كان اولى للاختصار انتهى وبالجملة رجحان المذهب
الاول على الثاني بوجوه ولذا اختاره المحققون كالمص وغيره الا ان المص ذهب كما هو
الظاهر من كلامه ان ليس شيء من الاعرابين في مثل عبد الله باعراب حقيقي بل هو ابقاء لاثر
الوضع الاول وانما الاعراب الحقيقي لمجموع الجزئين تقديري او محلي وقال بعض المحققين
الجزء الاول معرب باعراب حقيقي والثاني مشغول بحكاية خاصة او عامة وانما جرى الاعراب
في آخر الجزء الاول مع كونه وسط الكلمة لاشتغال الآخر بالحكاية وكونه كلمة معربة في الاصل وان
صار الآن جزء كلمة وذلك اولى من اهدار الاعراب وجعله تقديريا او محليا كما في تأبط شرا
علما وليس هذا بابعد من اعطاء اعراب كلمة لكلمة اخرى مجاورة لها بمجرد كونها في صورة الطرف
وان كان اسما حقيقة نحو جاءني الضارب زيدا او رجال الا زيد فتدبر واحترزنا بالموضوع
لمعنى عطف على قوله واحترزنا به عن المركب ورفع فائدة هذا القيد مع ان حقها التقديم
لمزيد الاهتمام بحال قيد الافراد لكثرة الابحاث المتعلقة به كما عرفت عن الالفاظ الغير الموضوعة
الدالة بالعقل والدلالة العقلية هي الدلالة بواسطة علاقة عقلية بين الدال والمدلول كالعلية
والمعلولية كالمسموعة اي كدلالة الالفاظ المسموعة من وراء جدار على وجود لافظها لانها
دلالة عقلية بالانتقال من الاثر الى المؤثر وليست بواسطة وضع اللفظ لذلك المدلول
او الدالة بالطبع والدلالة الطبيعية هي التي لا يكون بواسطة الوضع ولا بواسطة العلاقة
العقلية بل بواسطة اقتضاء الطبع للدال عند عروض المدلول كدلالة اخ بفتح الهمزة وتشديد الخاء
المعجمة على الوجع مطلقا ودلالة اح اح مكررا بضم الهمزة وسكون الحاء المهملة على السعال
وهو بالضم مرض يقتضي التنحنح كضيق الصدر فان هاتين الدلالتين ليستا بواسطة وضع اللفظين

معينين ولا بواسطة علاقة عقلية بل بواسطة انه اذا عرض الوجع او السعال لشخص تقتضي طبعه عند الاول تلفظ اح وعند الثاني تلفظ اح اح يعني ان الالفاظ بالنسبة الى مدلولاتها العقلية والطبيعية مهملات غير موضوعة لها وان كانت موضوعة بالقياس الى معان آخر فاحترزنا بقيد الموضوع عن تلك المهملات وعن سائر المهملات التي لم توضع لمعنى اصلا كجسق وبسخ وديز ومنها اغلاط العامة وهي الالفاظ الحاصلة من تحريفاتهم للموضوعات كميشوم في مشام واستماد في اعتماد فان شيئا من ذلك ليس بكلمة التفريدية الثانية في تقسيم الكلمة الى اقسامها الاولية الكلمة اما موضوعة لمعنى مستقل بالمفهومية والمراد اعم من ان يكون موضوعة لنفس ذلك المعنى كما في الاسم او لما اشتمل عليه كما في الفعل لان تمام معناه اعني مجموع الحدث والنسبة وان كان غير مستقل بالمفهومية لاشتماله على النسبة الغير المستقلة لكن بعض اجزائه اعني الحدث مستقل كما تعرف ويحتمل ان يكون اللام في لمعنى للغرض لا صلة للوضع اي موضوعة لاجل افادة معنى فلا حاجة الى التعميم فافهم اولا موضوعة لمعنى كذلك بل لمعنى غير مستقل بالمفهومية والثانية الحرف والاولى اي ما يكون موضوعة لمعنى مستقل اما دالة بهيئتها في وضعها اي بحسب وضعها الاصلي على زمان معين من الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والمستقبل اولا دالة على ذلك الثانية الاسم والاولى الفعل وستطلع على فوائد القيود والمراد بالمستقل بالمفهومية ان لا يحتاج في تعقله اي تعين المعنى من اللفظ عند العقل الى ذكر شيء آخر بل اذا ذكر لفظه وحده يفهمه العقل منه ويتعين هو عنده لكونه معنى مقصودا بالملاحظة غير تابع لملاحظة شيء آخر فيكون مستقلا بان يفهم من اللفظ كزيد وضرب فانهما اذا ذكرا وحدهما يفهم العقل منهما الذات المشخص والحدث المخصوص ويتعين هذان المعنيان عند العقل من غير احتياج الى انضمام لفظ آخر ومعنى الحرف ليس كذلك بل محتاج في تعينه عند العقل الى ذكر الشيء هو متعلقه فيكون غير مستقل بالمفهومية فان من مثلا ليس موضوعا لمعنى الابتداء مطلقا بل لكل واحد من افراده المعينة المخصوصة من الابتداءات الجزئية المتعلقة باشياء مخصوصة كما حققناه في علم اللغة حيث قال فيه ان وضع الحروف لمعانيها من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص لانه يلاحظ كل من تلك المعاني بواسطة مفهوم كلي صادق عليه فيوضع اللفظ بازائه اجمالا كان يلاحظ الابتداءات الجزئية بالمفهوم الابتداء المطلق فيوضع بازاء كل منها لفظ من واما وضعها للمفهومات الكلية بشرط استعمالها في جزئياتها فبعيد ولا يتصور تعين فرد منه اي من الابتداء بالخصوص عند العقل الا بذكر ما ثبت له الابتداء وما حدث منه الابتداء مثلا في قولك سرت من البصرة لا يمكن تعريف هذا الابتداء الجزئي الذي هو معنى من في هذا التركيب الا بذكر السير وهو ماله الابتداء والبصرة وهو ما منه الابتداء فلذا كان معنى حرفيا بخلاف معنى لفظ الابتداء فان العقل في تعقله لا يحتاج الى ذكر شيء آخر اصلا فلذا كان معنى اسميا وكذا سائر الحروف يعني ان سائر الحروف ايضا موضوعة للمعاني الجزئية الملحوظة بمفهومات كلية لا لانفس تلك المفهومات فتحتاج في تعينها عند العقل الى ذكر متعلقاتها كلفظ في فانه موضوع للظرفيات الجزئية الملحوظة بمطلق الظرفية كالظرفية في قولك زيد في الدار ولفظ الى فان معناه الانتهاءات الجزئية كما في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وغير ذلك والحاصل ان معنى كل حرف غير مستقل بالمفهومية ومحتاج الى ذكر شيء آخر واما الذي يعبر به عنه وصار آلة في الوضع كالابتداء والانتهاء والظرفية فهو معنى اسمي مستقل بالمفهومية غير محتاج الى ذكر شيء آخر وسبب ذلك ان الفرد المخصوص الذي هو معنى الحرف غير مستقل في التعقل ولا مقصود بالملاحظة بل هو ملحوظ من حيث هو حالة بين شيئين وآلة لمعرفتهما حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى اسم مثلا معنى من في قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة لمعرفة حالهما ولذا لا يصلح ان يحكم عليه او به واذا لوحظ ذلك الابتداء قصدا صار مستقلا في التعقل وقابلا للحكم عليه او به ومعنى للفظ الابتداء تقول ابتداء سيري من البصرة وقع في يوم كذا فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى الاسم والفعل من غير قصد



قصدا لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة عليه ويتعين بخصوصه عند العقل بخلاف معنى لفظ الابتداء وكذا سائر الاسماء والافعال فانه لكونه مقصودا بالملاحظة غير ماخوذ على ان يكون مرآة لملاحظة شيء آخر فعند ذكر لفظه يتعين عند العقل بخصوصه فلا يحتاج الى انضمام شيء آخر فما يقال ان من معناه الابتداء وفي معناه الظرفية واللام معناه التعليل المراد منه ان معناها اي معنى تلك الالفاظ جزئيات تلك المعاني لا انفسها فاقاموا الكليات مقام الجزئيات تنبيها على انها لما كانت مدار الوضع وآلة له فكانها صارت معاني الحروف والا لكانت اي لو لم يكن المراد ما ذكرنا بل ابقي على ظاهره من كونها موضوعة لنفس تلك الكليات لا يصح كلامهم اذ يلزم ح ان يكون تلك الحروف اسماء مثل الفاظها اي الالفاظ الموضوعة لنفس تلك المعاني كلفظ الابتداء والظرفية والتعليل لان مدار الاسمية والحرفية وكذا الفعلية ليس الا المعنى بان يكون معنى الكلمة غير مستقل بالمفهومية فتكون حرفا او مستقلا بالمفهومية غير مقترن باحد الازمنة فيكون اسما او مقترنا به فيكون فعلا كما مر ولا عبرة في ذلك الى جانب اللفظ الا يرى ان اللفظ الواحد يكون حرفا واسما بحسب اختلاف معنييه كالكاف بمعنى التشبيه وبمعنى المثل او حرفا وفعلا كذلك كعلى حرف جر وفعلا ماضيا من علا يعلو ونظائره كثيرة فلو كان لفظ من مثلا موضوعا لمعنى الابتداء الذي هو مستقل بالمفهومية وغير مقترن باحد الازمنة يلزم ان يكون اسما كلفظ الابتداء وان كانت صورته مخالفة لصورة الاسم واللازم باطل فتعين ما قلنا من ان المراد جزئيات تلك المعاني لا انفسها وهذا معنى ما قال السكاكي لو كان ابتداء الغاية والانتهاء والغرض معاني من والى وكي مع ان الابتداء والانتهاء والغرض اسماء لكانت هي ايضا اسماء لان الكلمة اذا سميت اسما سميت لمعنى الاسمية لها وانما هي متعلقات معانيها اي اذا افادة هذه الحروف معاني رجعت الى هذه بنوع استلزام انتهى فقد اتضح مما ذكر ان ذكر متعلق الحرف كالسير والبصرة في سرت من البصرة انما وجب ليحصل معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه اذ هو آلة لملاحظته فعدم استقلال الحرف بالمفهومية انما هو لقصور ونقصان في معناه لا لما قيل ان الواضع اشترط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه اذ لا طائل تحته لان هذا القائل ان اعترف بان معاني الحروف هي النسب المخصوصة على الوجه الذي قررناه فلا معنى للاشتراط لان الواضح ان ذكر المتعلق امر ضروري اذ لا يعقل معنى الحرف الا به وان زعم ان معنى لفظة من هو معنى الابتداء بعينه الا ان الواضع اشترط في دلالة من عليه ذكر متعلقه ولم يشترط ذلك في دلالة لفظ الابتداء عليه فصارت لفظة من ناقصة الدلالة على معناها غير مستقلة بالمفهومية لنقصان فيها فزعمه هذا باطل اما اولا فلان هذا الاشتراط لا يتصور له فائدة اصلا بخلاف اشتراط القرينة في الدلالة على المعنى المجازي واما ثانيا فلان الدليل على هذا الاشتراط ليس نقل الواضع عليه كما توهم لان دعوى ورود نقل منه في ذلك خروج عن الانصاف بل هو التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وذلك مشترك بين الحرف والاسماء اللازمة الاضافة كما تعرف والجواب عن ذلك بان ذكر المتعلق في الحروف لتتميم الدلالة وفي تلك الاسماء لتحصيل الغاية على ما قيل تحكم بحت واما ثالثا فلانه يلزم ح ان يكون معنى لفظة من معنى مستقلا في نفسه صالحا لان يحكم عليه وبه الا انه لم يفهم منها وحدها فاذا ضم اليها ما يتم به دلالتها وجب ان يصح الحكم عليه وبه وذلك مما لا يقول به من له ادنى معرفة في اللغة واحوالها وبهذا اندفع ما اورد بعضهم على كلام السكاكي بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ فقط غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة احد اللفظين ذكر متعلقه دون اللفظ الآخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل وهذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وينبغي ان يكون هذا مراد من قال وهو الفاضل الرضي في شرح الكافية معنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر اي مفهوما بذكر لفظ آخر تابعا لمعناه في الملاحظة بل مدلوله

معناه الذي في نفسه اي في نفس ذلك اللفظ ومعنى كينونة المعنى في نفس اللفظ استقلال اللفظ
في الدلالة عليه وهذا التوجيه انسب بقوله مطابقة اي يطابقه المعنى مطابقة او في نفس ذلك
المعنى ومعنى كينونة المعنى في نفسه استقلاله في الملحوظية غير تابع فيها لشيء آخر ومعنى من مفهوم
اي مفهوم بواسطة ذكر لفظ آخر ينضاف اي ينضم صفة لفظ آخر باعتبار المتعلق ذلك المفهوم الذي
هو مدلول من الى معنى ذلك اللفظ الآخر الاصلي صفة المعنى اي ينضاف معنى من الى المعنى الاصلي
للفظ آخر ويلاحظ تابعا له كما في المثال المذكور فان معنى من مفهوم لفظ سير والبصرة منضاف
الى مفهومهما الاصلي الاسمي قال فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز
الاخبار عن معنى من لان الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه
بل في لفظ غيره وانما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وحده مع قطع النظر عن
لفظ آخر لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم بفتحتين اي الراية المنصوب بجنب شيء ليدل على ان في
ذلك الشيء فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشيء بقي حال كونه غير دال على معنى اصلا يعني ليس معنى قوله
ذلك القائل معنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء ما هو الظاهر منه من اتحاد معناهما حقيقة بل المراد منه
ان معنى لفظ الابتداء هو الابتداء الكلي المستقل بالمفهومية ومعنى لفظ من جزئيات ذلك الكلي الغير
المستقلة بالمفهومية الملحوظة به في الوضع الا انه لشدة الارتباط بينهما تسامح في العبارة فقال سواء
وكذا ليس معنى قوله فالحرف وحده لا معنى له اصلا انه اذا انفرد عن الغير لا يكون له في نفسه معنى اصلا
بل المراد منه انه اذا انفرد عن الغير لا يدل على معناه ولا يفهم العقل منه لكونه غير مستقل في التعقل
بل يحتاج في ذلك الى شيء آخر الا انه لما لم يكن دالا على معناه فكانه لا معنى له والا فكيف يتصور ممن
له قدم راسخ في العربية وهو كناية عن كماله ومهارته في العربية يقال له قدم في كذا اي مهارة فيه
القول باختلاف اللفظين في الاسمية والحرفية مع اتحاد المعنى وكذا القول بان الحرف لا معنى له وحده
مع اعترافه بان الحرف قسم من الكلمة والكلمة لفظ موضوع لمعنى اي لو لم يكن مراد ذلك القائل ما ذكرنا
من التوجيه بل ابقي كلامه في الموضعين على ظاهره يلزم ان يقول باختلاف اللفظين اي لفظ الابتداء
ولفظ من في ان يكون الاول اسما والثاني حرفا مع اتحاد معناهما وبان الحرف لا معنى له عند الانفراد
عن الغير وذلك لا يصدر عمن له ادنى اطلاع على العربية فضلا عن مثل ذلك القائل الفاضل الذي له
قدم راسخ في العربية لما عرفت ان مدار الاسمية والحرفية ليس الا المعنى فاذا اتحد المعنى يلزم ان يكون
كل منهما اسما وان للحرف في نفسه معنى قطعا لكونه من اقسام الكلمة التي اخذ في مفهومها الوضع لمعنى
وبهذا التحرير اندفع ما اورده الفاضل الشريف على القائل بان كلامه باطل قطعا اذ لو كان معنى الابتداء
ومن واحدا لصح الاخبار عن معنى من كما صح عن معنى الابتداء وهو باطل وبانه جعل معنى الحرف حاصلا
في لفظ آخر بان اوجد الحرف معناه فيه وجعل ذلك اللفظ متضمنا لمعنى الحرف وحكم بان ذلك اللفظ
لا يدل عليه وكل ذلك لا حاصل به لان معنى اللام في الرجل متعلق بمعنى رجل حقيقة لا بلفظه وكذا الاستفهام
في هل ضرب زيد مثلا متعلق بمعنى الجملة واذا تضمن لفظ معنى لفظ آخر دل عليه كما في اين ومتى والا فلا
تضمن اصلا فتدبر هذا ما ذكرنا في بيان معنى المستقل بنفسه وغير المستقل واما ما ذكره صاحب
المفتاح من انه اي الشان تفسير المستقل بنفسه تفسيرا واقعا على سبيل التقريب اي بوجه تقربه
الى الذهن وتسهله عليه فيجعل تعريفا له تسامحا لا على سبيل التحقيق بان يتصف افراد المفسر
بما ذكر في التفسير في الحقيقة ونفس الامر والتانيس والتوسيع بان يصدق التفسير على ما هو
من اغيار المفسر لا على سبيل التحديد بان يكون مانعا من جميع اغياره اي تفسير المستقل بانه
المعنى الذي يتم الجواب به ولا يحتاج الى انضمام شيء آخر اليه فيستفاد منه ان غير المستقل ما لم يتم
الجواب به بل يحتاج الى شيء آخر كقول القائل زيد في جوابك من اضافة المصدر الى المفعول اذ قلت
من جاء هذا في الاسم وكقوله قرأ اذا قلت ما فعل وهذا في الفعل لان كلا من زيد وقرأ يتم به
الجواب عن سؤالك بخلافه اي هذا ملابس بخلاف الجواب حال كونه اذا قال في او على اذا قلت



قلت اين قرأ وعلى من قرأ فانه لا يتم الجواب ح بمجرد ان يقول في في الاول وعلى في الثاني بل يجب
ان يقول في الدار او على فلان مثلا فمعنى زيد وقرأ مستقل بنفسه ومعنى في وعلى غير
مستقل وانما قال على سبيل التقريب لان ما يتم به الجواب في الاولين حقيقة هو الجملة
اعني جاء زيد وقرأ زيد لا نفس زيدا وقرأ فالتقريب فيه جواب اما يعبؤ ويعتد به لان كثيرا
من المفهومات المستقلة لا يتم الجواب به اصلا كما في الاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو واولو
وفوق والموصولات ولو سلم فلم يحصل بذلك التعريف ايضاح معنى المستقل بنفسه زيادة
ايضاح ولا الاطلاع على تفصيله حتى يتقرب الى الذهن بل فيه تانيس وتعميم يعتد به لجعل
بعض الحروف اسما كنعم لتقرير الحكم السابق ولا للنفي وبلى لايجاب النفي وغيرها نحو اي بكسر
الهمزة للاثبات بعد الاستفهام وان بالكسر والتشديد لتصديق المخبر فان تمام الجواب بها اذا
قلت هل قرأ واجيب لك بنعم او لا اي قرأ او لم يقرأ واذا قلت اما قرأ واجيب لك ببلى
اي قرأ وكذا اذا قلت ازيد قام واجيب لك باي اي والله قد قام واذا قلت قد اتاني زيد واجيب
لك بان اي قد اتاك اظهر منه اي تمام الجواب بذلك اظهر من تمام الجواب فيما ذكر من قول
القائل زيد وقرأ في جوابك اذا قلت من جاء وما فعل فانه لا يتضح تمام الجواب بمجرد ذكر زيد او قرأ
سيما الفعل فقط من غير اعتبار فاعله كما في الجواب الثاني اذ الفعل ما لم يعتبر فاعله لا يتم دلالته
على معناه فتمام الجواب به بعيد واما تلك الحروف فلما كانت موضوعة لتقرير الحكم السابق
او للنفي او لايجاب النفي فبمعونة السؤال دلت على تمام الجواب اظهر دلالة فعلم مما ذكره من
تفسير المستقل بنفسه يلزم ان يكون معانيها مستقلة فتجعل اسماء لعدم اقترانها بالزمان
مع انها حروف فصح ما قال انه تفسير على سبيل التانيس واما كونه على سبيل التقريب
فلما عرفت فقد ظهر مما قررنا ان معاني الحروف جزئيات غير مستقلة بالمفهومية وما يعبر به
عنها كالابتداء والانتهاء والتمثيل والتشبيه معان مستقلة اسمية الفرق بين الكاف الذي
هو حرف والذي هو اسم فانه يجيء حرفا واسما كما بين في النحو في مثل زيد كالاسد فان معنى الثاني
اعني الكاف الاسمي هو المثل مطلقا وان اضيف هنا الى الاسد وهو معنى مستقل بالمفهومية
واضافته الى الاسد ليفيد المماثلة له لا لاحتياجه في التعقل الى انضمامه اليه فلذا كان اسما و
معنى الاول اعني الكاف الحرفي التشبيه الجزئي المخصص بما بين زيد والاسد وهو غير مستقل لا يتعقل
عند العقل الا بذكر الطرفين فلذا كان حرفا وليس الفرق بينهما ان معنى كليهما هو المثل الا ان
الواضع اشترط في دلالة الثاني عليه ذكر المتعلق فلذا لم يستقل بالمفهومية منه بخلاف الاول
فاستقل فانه باطل كما عرفت ولما امكن ان يقال على ما ذكرته من تفسير المستقل بالمفهومية وغير
المستقل بها يلزم ان يكون معاني الاسماء اللازمة الاضافة كذو وفوق وتحت ونحوها وكذا
معاني الموصولات كالذي والتي غير مستقلة بالمفهومية اذ امثال ذو تحتاج الى ذكر المضاف اليه
كذو مال وفوق الدار ولا تستعمل بدونه ابدا والموصولات تحتاج الى ذكر الصلة بعدها كالذي
يأتيني ولا تستعمل بدونها فيلزم ان يكون تلك الالفاظ خارجة عن حد الاسم وداخلة في حد
الحرف مع انها اسماء بالاتفاق فينتقض الاول جمعا والثاني منعا اشار الى دفعه فقال ولا يقدح
فيما ذكرنا من تفسير المستقل وغير المستقل ان الواضع منع من ابقاء بعض الاسماء في الاستعمال
على ابهامه وشرط ذكر شيء معه لنوع تبيين وتخصيص له كلفظ ذو فان معناه الصاحب وهو معنى
مستقل لكن الواضع شرط اضافته في الاستعمال الى ما يبينه من اسماء الاجناس نحو ذو مال وذو
علم ليزول ابهامه وليتوصل به الى جعل الجنس صفة لشيء فلذا لم يستعمل الا بالاضافة بخلاف
لفظ الصاحب اذ لم يشترط فيه الاضافة الى شيء فيقال هو صاحب وكذا لفظ فوق فانه
بمعنى العلو وهو مستقل لكن الواضع شرط اضافته الى ما يبينه نحو فوق البيت بخلاف لفظ
العلو وكذا الموصولات فان معناه الشيء والذات وهو معنى مستقل لكن لكونها مبهمة شرط

وصلها بجملة تنزيل ابهامها وهي الصلة نحو يأتيني من الذي يأتيني وحاصل الدفع ان ما ذكرنا من الاحتياج الى ذكر شيء آخر في غير المستقل وعدم الاحتياج اليه في المستقل انما هو في انفهام المعنى من اللفظ وتعينه منه عند العقل ومعاني الاسماء المذكورة كذلك لانها تنفهم من تلك الاسماء وتتعين عند العقل من غير احتياج في ذلك الى شيء آخر والتزام الاضافة في بعضها والوصل الى جملة في الآخر انما هو لاشتراط الواضع ذلك النوع تبيين وتخصيص لا لكونها غير مستقلة محتاجة في التعقل الى ذكر شيء آخر كما في الحرف فصح التعريفان جمعا ومنعا واما اسماء الاستفهام والشرط يعني قد عرفت حال الاسماء السابقة من عدم ورود الاشكال بها واما اسماء الاستفهام والشرط كمن وما واي واين ونحوها فانها مشتركة بين الاستفهام والشرط مثل من جاءك وما الانسان ومن جاءني فله درهم وما تصنع اصنع فلتضمنها متعلق بترد معنى حرف الاستفهام كالهمزة ومعناها طلب التصور نحو ادبس في الاناء ام عسل او التصديق مثل اقام زيد والشرط كان ومعناه الشرط في الاستقبال مع عدم الجزم بوقوع الشرط ولا بعدمه نحو ان جئتني اكرمتك اي لتضمن اسماء الاستفهام معنى حرف الاستفهام واسماء الشرط معنى حرف الشرط ولذلك بنيت اي للتضمن المذكور جعلت تلك الاسماء من المبنيات لا من المعربات لان المتضمن لمعنى الحرف الذي هو مبني اصلي جعلوه من المبنيات كما بين في النحو ترد تلك الاسماء على التقسيم اي تقسيم الكلمة الى اقسامها الثلثة بل على تعريفي الاسم والحرف المستفادين من التقسيم لان معانيها لتضمنها معنى الحرف لا تفهم منها بدون ما ينضم اليها كالحرف اي كما ان الحرف لا يفهم معناه بدون ما ينضم اليه فيلزم ان يكون معاني تلك الاسماء غير مستقل بالمفهومية فتدخل في تعريف الحرف وتخرج عن تعريف الاسم فينتقض التعريفات منعا وجمعا الا انا نختار فيها جوابا عن الايراد بانا نختار على رأي من قال ان تلك الاسماء موضوعة للمعاني الغير المستقلة لاشتمالها بحسب الوضع على المعنى الحرفي لكنا لا نختار فيها هذا القول بل نختار مذهب سيبويه من ان حرف الاستفهام والشرط قبل هذه الاسماء محذوف وجوبا لكثرة الاستعمال والاصل في ايهم قام مثلا اايهم قام بهمزة الاستفهام اذا كان اي للاستفهام وان ايهم قام بان الشرطية ان كان اي للشرط على ان يكون ان داخلا على فعل مقدر يفسره الظاهر ثم حذفت الهمزة او ان فانتقل معناها الى اي فهي اي الاسماء المذكورة موضوعة للمعاني المستقلة كالمميز لاي والعارض المشخص لمن والجنس لما فانها مفهومات مستقلة وعدم الاستقلال بتضمن معنى الحرف عارض لها ولا عبرة به اذ المعتبر في الاسم والحرف الاستقلال وعدم الاستقلال بحسب الوضع فحينئذ يدخل تلك الاسماء في تعريف الاسم وتخرج عن تعريف الحرف فصح التعريفان جمعا ومنعا والمراد بدلالة هيئة الكلمة على الزمان عطف على ما مر في صدر الفريدة من قوله والمراد بالمستقل بالمفهومية الخ وبيان لفوائد القيود الاخيرة ان يكون هيئتها الحاصلة صفة كاشفة للهيئة من ترتيب حركاتها وسكناتها بتقديم بعضها على بعض وتأخير بعضها عن بعض ومن ترتيب حروفها الزوائد ان كانت اي وجدت لها الزوائد مع حروفها الاصلية اي الحاصلة من مجموع ترتيب حركاتها وسكناتها وترتيب زوائدها مع اصولها بوضع كل منها في موضع من الاوزان ان وجدت لها الزوائد والا فمن الترتيب حركاتها وسكناتها فقط مستقلة حتى يكون في الدلالة على الزمان لا يكون حينئذ او حال مبين للاستقلال لمادتها اي لمادة الكلمة وهي حروفها الاصول مدخل فيها اي في تلك الدلالة ففي كلامه هذا وكذا فيما سيجيء اشارة الى ان مادة الكلمة هي حروفها الاصول وحدها وان الصيغة هي الهيئة العارضة لجميع حروفها اصلية كانت او زائدة واما الزوائد فليس لها مدخل في المادة بل هي من توابع الصيغة كالحركات والسكنات الا يرى ما اتفق عليه النحاة وغيرهم من ان الماضي والمضارع من مصدر واحد صيغتان مختلفتان مع اتحاد المادة ولا شك ان هذا الاتفاق انما يصح على ما ذكرنا وبهذا اندفع الاشكال بانهم اتفقوا على ان الصيغة هي الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف وحركاتها

وحركاتها وسكناتها فح اما ان يراد بالمادة التي هي محلها ما يتبادر منها اعني مجموع الحروف الاصلية والزائدة فلا نم انها متحدة في نحو ضرب يضرب بل هي مختلفة باختلاف الصيغة فلا يصح قولهم ان الزمان مختلف باختلاف الصيغة مع اتحاد المادة واما ان يراد الحروف الاصلية فقط بناء على ثبوتها في تصاريف الكلمة باسرها فيكون الصيغة على هذا التقدير هي الهيئة العارضة لها فلا نسلم ان المدلول الزماني متحد باتحاد الصيغة بل ربما يتحد الصيغة والمادة معا والزمان مختلف كما في تكلم تيكلم وتغافل تيغافل فان الحروف الاصول وهيئتها متحدتان فيهما في الماضي والمضارع ولا عبرة بالزوائد ولا بحركة الآخر والزمان مختلف فيهما وسيجيء ما يتعلق بهذا من الكلام واذا اريد بدلالة الهيئة على الزمان استقلالها في الدلالة فيخرج الاسماء عن تعريف الفعل طرا اي جميعا سواء دلت على زمان او لم تدل عليه اصلا اما خروج الثاني كزيد والضرب فظاهر واما الاول فلفقده لان ما يدل منها على الزمان وحده مطلقا او مقيدا بنوع تعين او مع شيء آخر كلفظ الزمان فانه يدل على مطلق الزمان وحده واليوم والامس والغد والماضي والآن والحال والمستقبل فانها تدل على ازمنة مخصوصة وحدها والصبوح وهو الشراب الذي يشرب في وقت الصباح والغبوق وهو الذي يشرب في وقت المساء فانهما يدلان على الزمان مع شيء آخر لمادته مدخل في الدلالة على الزمان وليست هيئته مستقلة فيها فان هيئة لفظ الزمان مثلا لو استقلت في الدلالة على الزمان لدل عليه لفظ زمان ومكان ايضا وليس كذلك فعلم ان لمادته مدخلا في الدلالة لكن ينتقض باسمي الفاعل والمفعول لدلالتهما بالهيئة على الحال المتبادر منهما واجيب بان دلالتهما عليه بغلبة الاستعمال لا بحسب اصل الوضع فيخرجان بقيد الوضع الاصلي وهذا اشكل لقولهم انها في الحال حقيقة وفي الاستقبال مجاز اتفاقا الا ان يقال نزلت غلبة الاستعمال منزلة الحقيقة او المراد انها حقيقة في الحدث الكائن في الحال لا في نفس الحال عرفان يدلالته عليه باصل الوضع فافهم فعلى هذا اي على تقدير خروج جميع الاسماء بالتقييد المذكور تقييد الزمان في تعريف الفعل بالمعين بان يقال على زمان معين من الازمنة الثلثة للتحقيق والبيان اي لتحقيق ماهية الفعل وبيان ان ما يدل هو عليه في الواقع هو الزمان المعين لا للاحتراز عن بعض الاسماء الدالة على الزمان لانها قد خرجت بقوله دالة بهيئتها على الزمان جميعا ولم يبق شيء منها في التعريف حتى يحترز عنها بتقييد الزمان بالمعين وقيدنا الدلالة بالهيئة في التعريف بالوضع الاصلي لئلا تخرج عن التعريف الافعال المنسلخة عن الزمان المنقولة الى الانشاء كبعت واشتريت اذ المقصود منهما انشاء البيع والشراء لا الاخبار عنه ووقوعهما في الزمان الماضي وعسى يراد به انشاء القرب على سبيل الترجي ونعم وبئس يراد بالاول انشاء المدح وبالثاني انشاء الذم وحبذا يراد به انشاء المدح ايضا وهو مركب من حب اي صار محبوبا ومن ذا اسم الاشارة فان هذه الافعال وان لم تدل بعد النقل على الزمان لكنها دلت عليه في وضعها الاصلي وانما جعل الزمان مدلول هيئة الفعل لانه اي الشان كلما اختلف الهيئة والصيغة اختلف الزمان وكما ورد ان الملازمة باطلة لانه قد يختلف الهيئة والصيغة مع ان الزمان متحد كضرب معروفا وضرب مجهولا فان هيئتهما مختلفتان مع اتحاد الزمان فيهما وكذا هيئة المجرد كفعل مخالفة لهيئة المزيد كافعل وفعل واستفعل مع ان الزمان في الكل الماضي وكذا هيئة الامر كاضرب مخالفة لهيئة النهي كلا تضرب مع ان الزمان واحد اعني الحال او الاستقبال دفعه بقوله بمعنى ان الواضع عين عدة صيغ اي صيغ وهيئات معدودة من المجردة والمزيدة المعروفة والمجهولة كما ستفصل في علم الصرف ان شاء الله للماضي مثلا فكلما كانت الكلمة على احدى هذه الصيغ تدل على الزمان الماضي وان اختلفت مادتها كضرب وذهب واذا اتحدت المادة ايضا كجذب وجبذ فبالطريق الاولى واذا كانت الكلمة على صيغة اخرى مخالفة لتلك الصيغ بالنوع لا تدل عليه اي على الزمان الماضي بل تدل على الحال او المستقبل وان اتحدت مادتها كضرب ويضرب فان المادة اعني الحروف الاصول

متحدة فيهما واما الياء فمن الزوائد التي من توابع الهيئة كما عرفت مع ان زمانهما مختلف لاختلاف الهيئة
فاذا اختلف الهيئة ايضا مثل ضرب يذهب فبالطريق الاولى وكذا عين عدة صيغ اخرى كذلك يلي لي
مثلا فكلما كانت الكلمة على احدى هذه الصيغ تدل على الحال وان اختلفت مادتها كيقتل ويكتب واذا
كانت على صيغة اخرى لا تدل عليه وان اتحدت المادة كقتل ويقتل وحصل الدفع ان المراد باتحاد المادة
ههنا اتحادها نوعا بان تكون كلتاهما من نوع الصيغ الماضوية او نوع الصيغ المضارعية وكذا المراد باختلافهما
اختلافهما نوعا بان يكون احديهما من النوع الاول والاخرى من النوع الثاني وما ذكرته من صيغ المزيد
والمجرد والمعروف والمجهول المتعلقة بالماضي مثلا وان كانت مختلفة شخصا وصنفا لكنها متحدة
نوعا وهو نوع صيغة الماضي وكذا الامر والنهي متحدان بالنوع اعني نوع المضارع فلا اشكال ويلزمه
اي ما ذكر من انه كلما اختلفت الهيئة والصيغة اختلف الزمان انه اي الشان كلما اتحد الزمان اتحدت
الهيئة بحكم عكس النقيض وهو ان يجعل نقيض مقدم الشرطية المذكورة وهو اتحاد الهيئة تاليا ونقيض
تاليها وهو اتحاد الزمان مقدما وان قلنا بان المضارع عطف على قوله انه كلما اختلفت الهيئة الخ وهذا
من مقدمات الدليل ايضا اختلفوا في ان هيئة المضارع موضوعة لكل من الحال والاستقبال مشتركة
بينهما او موضوعة للحال ومجاز في الاستقبال فذهب قوم الى الاول وآخرون الى الثاني والمص اراد
سوق الدليل على كل من المذهبين فقال ان قلنا بان المضارع موضوع لاحد الزمانين من الحال والاستقبال
وفي الآخر مجاز كما هو المذهب الثاني ولم يعين الحقيقي من المجازي لعدم دخل في المقصود فكلما اي فيصدق
انه كلما اختلف الزمان اختلف الهيئة لانه يكون للمضارع ح مدلول واحد بالوضع وهو الحال كما هو الظاهر
ولا عبرة بالمعنى المجازي كما كان للماضي مدلول واحد كذلك فاختلاف الزمان المدلول بحسب الوضع انما
يكون بالماضوية والحالية فيلزم اختلاف الهيئة قطعا ويلزمه انه كلما اتحدت الهيئة اتحد الزمان بحكم عكس
النقيض كما عرفت وان قلنا انه اي المضارع مشترك بينهما اي بين الحال والاستقبال موضوع لكل
منهما كما هو المذهب الاول فالاكثر انه اي الشان اذا اختلف الزمان اختلفت الهيئة وانما لم يكن
اللزوم كليا لانه قد يختلف الزمان بان يكون احدهما حالا والآخر استقبالا مع اتحاد الهيئة هي هيئة
المضارع لكن هذا الاختلاف قليل لانه كثيرا ما يقع الاختلاف بان يكون احدهما ماضيا والآخر احد القسمين
فيختلف الهيئة ح ويلزم منه انه اذا اتحدت الهيئة اتحد الزمان اكثريا فلما كان تصويرا للدليل بعد ثبت
المقدمات اي اذا عرفت ذلك فنقول انه لما كان اختلاف الهيئة مستلزما لاختلاف الزمان
وكان اتحاد الزمان مستلزما لاتحاد الهيئة استلزاما كليا وهذان اللزومان مضمون الشرطية الاولى
مع لازمها وكان اختلاف الزمان مستلزما لاختلاف الهيئة وكان اتحادها مستلزما لاتحاده
اما استلزاما كليا على القول بان المضارع موضوع لاحد الزمانين او اكثريا على القول بانه مشترك
بينهما وهذان مضمون الشرطية الثانية مع لازمها علم ان الدال يعني ان ههنا اربع مقدمات ثنتان
منها كليتان قطعا والاخريان اما كليتان او اكثريتان حاصلها استلزام اختلاف كل من الهيئة والزمان
او اتحاده لاختلاف الآخر او اتحاده اما كليا او اكثريا فعلم منها ان الدال على الزمان هو الهيئة بلا
مشاركة المادة وهو المطلوب اذ لو كان للمادة مدخل في تلك الدلالة فعند اختلاف المادة يلزم
اختلاف الزمان ولو كانت الهيئة متحدة وليس كذلك وفيه نظر اذ يجوز ان يكون مجموع تلك الصيغ
مع كل واحدة من المواد التي قارنتها دالة عليه غاية ما في هذا ان يلزم تعدد الدال مع وحدة المدلول
وهو جائز فان هذا القدر يكفي للاستدلال في مباحث العربية يعني ان تلك المقدمات كافية في الاستدلال
وان كانت بعضها اكثرية لان المقدمة الاكثرية وان لم تفد اليقين لكنها تفيد الظن بلا شبهة
وهو يكفي في هذا المبحث لانه من المباحث العربية التي يبتني اكثرها على الظنون ولا يجب في تمام
الاستدلال المذكور كلية جميع المقدمات حتى يرد الاعتراض بان الملازمة القائلة بانه كلما اختلف
الزمان اختلفت الهيئة باطلة لاشتراك المضارع بين زماني الحال والاستقبال ويمكن ان يدفع
بهذا ما اورده من النظر ايضا وبهذا التقرير اندفع ما قال الفاضل الشريف رحمه الله في حاشية المطالع



المطالع من ان الملازمتين كاذبتان قطعا اما الاولى اعني قولنا كلما اختلفت الصيغة اختلف
الزمان وان اتحدت المادة فلان امثلة الماضي حال كونها مبنية للفاعل والمفعول اي معروفة
ومجهولة من مادة واحدة مختلفة الصيغ مع اتحاد الزمان فيها وهو الزمان الماضي وكذا الحال في
امثلة المضارع وغيره كالامر والنهي فان امثلة كل منها من معروفها ومجهولها مختلفة الصيغ مع
اتحاد الزمان فيها اعني الحال او الاستقبال وايضا الامر والنهي مثل اضرب لا تضرب مختلفان
صيغة لا زمانا فان زمانهما زمان حضارهما فيصدق نقيض تلك الملازمة اعني قولنا قد لا يكون
اذا اختلفت الصيغة اختلف الزمان فيكذب عينها واما الثانية اعني قولنا كلما اختلف الزمان
اختلفت الهيئة فلان المضارع مشترك بين زماني الحال والاستقبال على المذهب الاصح
لاستعماله فيهما كثيرا مع ان المجاز خلاف الظاهر تامل فيصدق نقيض الملازمة الثانية اعني قولنا
قد لا يكون اذا اختلف الزمان اختلفت الهيئة كما في يضرب مستعمل في الزمانين فيكذب عينها اما
اندفاع الاول فلقوله بمعنى ان الواضع عين عدة صيغ الخ واما الثاني فلقوله وان قلنا انه مشترك
بينهما فالاكثر الخ وقد عرفت تقريرهما وتحريرهما ثم قال الفاضل الشريف فان قيل والغرض منه
اثبات اصل المطلوب اعني ان الهيئة مستقلة في الدلالة على الزمان بتغيير الدليل مع اشارة الى
دفع ما اورده على الملازمة الثانية الزمان منحصر في الماضي والمستقبل واما الحال فاجزاء اي ليس بقسم
مستقل بل هو اجزاء من الطرفين قالوا الزمان الماضي هو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل
هو الزمان الذي يترتب وجوده بعد هذا الزمان واما الحال ويسمى الحاضر فهو اجزاء من اواخر الماضي
واوائل المستقبل متعاقبة من غير تراخ ومهلة بحيث انحصر الزمان في القسمين يكون صيغة المضارع
موضوعة للاستقبال فقط لا مشتركة بينه وبين الحال لان اشتراكها بينهما فرع لتحققهما فاندفع
الاعتراض على الملازمة الثانية لكن بمجرد هذا لا يتم المطلوب لجواز ان يشترك هيئة فعل بين
زماني الماضي والمستقبل فلهذا ضم قوله وقد استقرينا لغة العرب فوجدناهم لم يدلوا على الزمانين
اي الماضي والمستقبل بصيغة واحدة وان جاز ذلك عقلا بل دلوا على كل منهما بصيغة مخالفة لصيغة
الآخر اذا ثبت هذا فنقول اختلاف الزمان يستلزم اختلاف الصيغة وهو مضمون الشرطية الثانية
فيكون اتحاد الصيغة مستلزما لاتحاد الزمان بحكم عكس النقيض كما مر وهذا القدر يكفينا للاستدلال
على ان الهيئة مستقلة في الدلالة على الزمان ولا حاجة فيه الى ان يلتزم الملازمة الاولى اعني كلما
اختلفت الصيغة اختلف الزمان فانه اي الشان لما صدق قولنا كلما اختلف الصيغة اختلف الزمان
وان اتحدت المادة كما في ضرب يضرب كان الدال على الزمان هو الصيغة وحدها وهو المطلوب
قلنا زمان الحال وان كان اجزاء منهما اي من الماضي والمستقبل لكنه زمان معتبر عند اهل اللغة
معدود عندهم من اقسام الزمان مقصود بالافادة والاستفادة كالماضي والمستقبل وقد وضعوا له
هيئة المضارع فلذلك قالوا الزمان الذي هو مدلول الفعل ثلثة ماض وهو مدلول الفعل الماضي وحال
ومستقبل وهما مدلول المضارع فلا يكون اتحاد الصيغة مستلزما لاتحاد الزمان فلا يتم الاستدلال
هذه اي ما ذكره من قولنا فان قيل الى هنا عبارته اي عبارة الشريف في حاشية المطالع وانت خبير
باختلالها وعدم انتظامها لانه ليس في كلامه ما يترتب عليه قوله فانه لما صدق كلما اختلف الصيغة الخ
يعني ان ما ذكره في حيز قوله فان قيل انما يلزم منه وثبت ان يصدق قولنا كلما اختلف الزمان
اختلفت الهيئة وكذا عكس نقيضه واما انه كلما اختلفت الصيغة اختلف الزمان فليس فيما ذكره
ما يستلزم صدقه ويترتب هو عليه كما لا يخفى مع انه قد ابطل هذه الملازمة قبلا فقبح ذكرها ههنا بوجه وكان
الصواب ان يقول بدل ذلك فانه اي الشان لما صدق كلما اختلف الزمان اختلفت الصيغة او
يقول كلما اتحدت الصيغة اتحد الزمان وهما متلازمان لان صدق كل منهما يترتب على ما سبق وهو
ظاهر اقول قد وقع في بعض نسخ حاشية المطالع فانه لما صدق كلما اختلف الزمان اختلفت الصيغة
كما ذكره المص ولعلها هي النسخة المصححة وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لينكشف لك انه من مزال الاقدام

الفضلاء الاعلام من زل قدمه في الطين يزل زللا وزلة بمعنى عدم الثبات ويعبر بالفارسية بلغزيدن
وهو كناية او استعارة عن عدم ادراك عقولهم والاعلام جمع علم وهو بفتحتين الجبل العظيم
اى الفضلاء الذين هم كالجبال العظيمة في الهداية وما ذكرناه غاية تقرير المرام وقد علم من التقسيم
حد كل من الاسم والفعل والحرف لان كل تقسيم حقيقي يشتمل على ما هو مشترك بين جميع الاقسام
فهو بمنزلة الجنس وعلى ما يمتاز به كل قسم عن الآخر فهو بمنزلة الفصل وعلى انضمام احدهما الى
الآخر ولا معنى للحد الا هذا فالحرف هو الكلمة الموضوعة لمعنى غير مستقل بالمفهومية والفعل هو الكلمة
الموضوعة لمعنى مستقل بالمفهومية الدالة بهيئتها في وضعها الاصلي على احد الازمنة الثلثة والاسم
هو الكلمة الموضوعة لمعنى مستقل بالمفهومية الغير الدالة على ذلك وسمي الاول اسما لسموه اى علوه
على عديليه اعني الفعل والحرف فعلى هذا الاسم ماخوذ من السمو وقيل من الوسم وهو العلامة
سمي به لكونه علامة على مسماه وقد سبق ذلك وانما كان عاليا على عديليه لانه يستبد اى يستقل
تركيب الكلام منه لانه ينتظم من مجرد الاسم بان يتركب من اسمين ولوقوعه الجزء الاشرف من الكلام
اعني المحكوم عليه نحو زيد عالم لانه لدلالته على الذات التي حقها ان يخبر عنها يصلح ان يقع محكوما عليه
كزيد كما انه لدلالته على الوصف الذي حقه ان يخبر به يصلح ان يقع محكوما به كعالم وانما كان المحكوم
عليه اشرف لان المقصود الاصلي هو الذات والاوصاف توابع مطلوبة لاجلها او لتعاليه حال كونه
متجاوزا الفعل والحرف حيث لا يصح تركيب الكلام من محض الفعل او محض الحرف بان يتركب من فعلين
او من حرفين بل انما يتركب من اسمين كما مر او اسم وفعل كقام زيد وكذا لا يقعان محكوما عليه
اصلا لعدم دلالتهما على الذات بل الفعل يقع محكوما به دائما والحرف لا يقع شيئا منهما لعدم استقلاله
في المفهومية مع انه لابد منه في المحكوم عليه وبه كما عرفت وسمي الثاني فعلا لانه بسبب دلالته على
وقوع معناه التضمني اعني الحدث في الزمان يدل بنفسه من غير قرينة خارجية على تجدده اى تجدد
معناه وحدوثه وكونه اثرا وموجدا بصيغة المفعول للفاعل لان كل ما وقع في الزمان المتجدد فهو متجدد
وحادث وكل حادث فهو اثر لمحدث سواء كان ذلك متعديا او لازما وجوديا او عدميا كضرب
وخرج وعدم واعدم من الفعل اى الفعل الاصطلاحي ماخوذ من الفعل اللغوي وهو التاثير والايجاد
وحاصله ان الفعل في اللغة الحدث فسمي المعنى الاصطلاحي به لدلالته بنفسه على الحدث تسمية
للدال باسم المدلول واما اسماء الفاعل والمفعول فهما وان دلا على الحدث لكنهما بواسطة القرينة
لعدم كون الزمان جزءا من مدلولها كما مر ولو سلم فهو ليس بمطرد في جميع الاسماء بخلاف الافعال
فكانه جعل الفعل مفتوح الفاء لان الذي بمعنى الحدث هو الفعل بالفتح مصدر فعله يفعله لكنهم صرحوا
بانه بالكسر من الفعل وهو بالكسر لغة الحدث فالاصوب ان يقال سمي به لتضمنه الفعل اللغوي
وهو الحدث فتدبر وسمي الثالث حرفا لان كثيرا منه يتصل بالاول لفظا او خطا بحيث يصير كطرف منه
نحو يضرب فان ياء المضارعة حرف متصل بالاول وضربت وقائمة بتاء التانيث المتصل بالآخر
والحرف في اللغة الطرف فسمي مطلق الحرف به تسمية للمشتبه باسم المشبه به ولا يجب في وجه
التسمية اطراد ولا انعكاس وانما قال كثيرا لان من الحرف ما لا يتصل بذلك كفي وكان والواو
ونحوها وقيل سمي به لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف وجانب مقابل للاسم والفعل حيث
يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع السمط الثاني في المقاصد اى مقاصد فن الاشتقاق ومسائله
من المعلوم عندك ان الاشتقاق لابد له من مشتق منه ومشتق لكونه نسبة يحتاج تحققها الى تحقق
المنتسبين ولارباب الصناعة اى الفن في تعيينهما اختلاف فذهب الكوفيون الى ان المصدر
مشتق من الفعل واذا كان كذلك فاشتقاق سائر الاسماء من الفعل بالطريق الاولى بدليل
اى متمسكين بدليل ان اعلاله وعدم اعلاله تابعان لاعلال الفعل وعدمه بمعنى ان الفعل ان اعل
اعل المصدر كما في اجاب اجابة واستجاب استجابة وهاب هيبة وان لم يعل لم يعل المصدر
كما في اجتور اجتوارا واذا كان تابعا له في الاعلال يلزم ان يكون تابعا له في الاشتقاق بان يكون

يكون فرعا والفعل اصلا هذا هو المتقرر عندهم لكن كل من الحكمين منتقض فانه قد يعل الفعل ولا يعل المصدر
كما في قال قولا وباع بيعا وقد يعل المصدر من غير ان يعل الفعل كما في وعد ميعادا او وعد ايعادا
فلذا احاله على ما سيجيء بقوله كما سيأتي في الصرف وبدليل ان مثل يدع ويذر اى كل فعل مضارع
ترك مصدره كيدع ويذر كل منهما بمعنى يترك حيث تركوا مصدرهما بل ماضيهما واسم الفاعل منهما
بحيث لم يقع في الاستعمال ودع اوودع ودعا ووذر ووذرا الا في ضرورة الشعر وافعال المدح
والذم نحو نعم وبئس وعسى لا مصادر لها حيث لم يسمع مصدر لتلك الافعال بل لم يجر في الثلثة
الاخيرة سائر التصرفات من المضارع واسمي الفاعل والمفعول والامر والنهي ونحوها المشتق
منها اى حتى تشتق تلك الافعال من المصادر وحاصل هذا الدليل انه لو كان المشتق هو الفعل
يلزم ان يكون لكل فعل مصدر اشتق هو منه وهو منتقض بتلك الافعال بخلاف ما اذا كان
المشتق هو المصدر اذ اللازم منه ان يكون لكل مصدر محقق فعل اشتق ذلك المصدر منه فلا نقض
بتلك الصور وان امر المخاطب كاضرب مشتق من مخاطب الفعل المضارع كتضرب كما هو المشهور
فلو كان المشتق منه هو المصدر لزم ان يكون الامر مشتقا منه لا من المضارع وذهب البصريون
الى ان الافعال والاسماء المتصلة بها اى الشبيهة القريبة الى الافعال كاسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وافعل التفضيل كلها مشتقة من المصدر لان الاولى والانسب يعني لان الاشتقاق
يدور على قصد ترتيب وتفريع بين مطلق ومقيد بان يجعل احدهما اصلا وهو المشتق منه والآخر
فرعا مرتبا على الاول وهو المشتق والاولى والانسب الذي يحل محل الواجب اى ينزل منزلته
اذا قصد ترتيب وتفريع بين مطلق ومقيد ان يعتبر اولا المطلق ثم المقيد لان المطلق مقدم على
المقيد ذاتا فناسب ان يقدم عليه رتبة واعتبارا ومعنى المصدر مطلق لكونه عبارة عن مطلق
الحدث الغير المقيد بشيء من الزمان والذات والنسبة اليها وما عداه من معاني المذكورات
من الافعال والاسماء المتصلة بها مقيدات اذ قيد الحدث في الافعال بالزمان والنسبة الى الذات
وفي الاسماء بالذات وبالنسبة اليها فاوجب ذلك ان يكون هو اى المصدر هو الاصل والماخذ
والمشتق منه وان يكون ما عداه من الافعال والاسماء فروعا ماخوذة منه مشتقات وهو المطلوب
ولما اثبت المطلوب بدليل اراد ان يجيب عن ادلة الخصم فاشار الى الجواب عن الاول بقوله
واصالة الفعل في الاعلال لا تستلزم اصالته في الاشتقاق فيجوز ان يكون الفعل مع كونه اصلا
ومتبوعا في الاعلال فرعا وتابعا في الاشتقاق لان الاعلال مبني على طلب الخفة بتغيير حروف
العلة بالابدال والاسكان والحذف كما ستعرف وهو بالثقيل اولى منه بالخفيف والفعل
لتركب معناه اللام متعلق بقوله فيه ثقل من معنى المصدر والزمان ودلالته عطف على التركب
اى ولدلالة الفعل مطلقا سواء كان متعديا او لازما على فاعل اذ لا بد لكل فعل من فاعل يقوم به
مدلوله الحدثي وان كان متعديا فعلى مفعول اى فلدلالته على مفعول ايضا اى كالفاعل بخلاف
ما اذا كان لازما اذ لا دلالة على مفعول فان معنى ضرب مثلا يتوقف فهمه على ذات قام بها حدث
الضرب وهو الفاعل وذات وقع هو عليه وهو المفعول بخلاف خرج فانه فهمه انما يتوقف على
ذات قام بها الخروج ولذا قال ابن الحاجب المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي
بخلافه كقعد بالالتزام متعلق بالدلالة اى دلالة التزامية وهي دلالة اللفظ على ما هو خارج عن
معناه لازم له كدلالة الاربعة على الزوجية وانما كانت التزامية لان كلا من الفاعل والمفعول
خارج عن معنى الفعل لازم له بالاتفاق وان كانت النسبة الى الفاعل داخلة في مفهومه فيه ثقل
خبر للمبتدأ اعني قوله والفعل يعني ان الفعل للتركب والدلالة المذكورين حصل فيه ثقل فهو بالاعلال
الذي حصل به الخفة اولى من المصدر الذي كان عبارة عن مجرد الحدث ولم يكن الزمان والنسبة
جزءا من مفهومه وان دل التزاما على الفاعل وحده او مع المفعول ايضا وبهذا عرفت ان الاولى
ان يقول لتركب معناه من معنى المصدر والزمان ونسبة ذلك المعنى الى فاعل وترك حديث الدلالة

اذ لا دخل لها في الفرق بين الفعل والمصدر وانما الداخل في ذلك هو الاشتمال على الزمان والنسبة
واشار الى الجواب عن الثاني بقوله ويدع ويذر وامثالها من افعال المدح والذم وعسى في التقدير
مشتقة من المصادر كان يشتق يدع من الودع ويذر من الوذر ونعم من النعومة وبئس من
البؤس وعسى من العسى وان ميت من الاماتة ضد الاحياء والمراد الترك اي وان تركت
مصادرها ولم تستعمل اصلا كما اميت كثير من امثلة متصرفاتها حيث ترك ماضي يدع ويذر واسم
فاعلهما وان جاء منهما الامر مثل دع وذر والنهي مثل لا تدع ولا تذر واما البواقي فلم يتصرف فيها
بغير الماضي كما مر وحاصل الجواب ان تلك الافعال وان لم يكن لها مصادر تحقيقا لكن لها مصادر تقديرا
فهي مشتقة منها في التقدير وهو يكفي في مثل هذا المقام كما قالوا في عمر انه معدول عن عامر تقديرا
مع انها اشياء شاذة يعبؤ بها واشار الى جواب آخر عن ذلك الدليل يعني ان تلك الافعال
وان لم يكن مشتقة من المصادر لا باس فيه لانها امور شاذة لا عبرة بها والكلام انما هو في الافعال
الكثيرة الوقوع واشار الى الجواب عن الثالث بقوله وامر المخاطب بالحقيقة مشتق من المصدر
وان كان صورة مشتقا من المضارع لان ماخذ الماخذ للشيء ماخذ لذلك الشيء فالمصدر الماخذ
للمضارع الماخذ للامر ماخذ للامر ولما امكن ان يقال فماذا تقول في قولهم ان ضاربا من ضرب
حيث جعلوا اسم الفاعل مشتقا من الماضي لا من المصدر اشار الى دفعه بقوله نعم يقع في كلامهم
مثل ان ضاربا مشتق من ضرب لكن مرادهم انه مشتق من مصدره اي من مصدر ضرب الاصل
نفسه وانما يتعرضون للماضي ولا يقولون انه مشتق من المصدر كالضرب تنبيها على الحروف
الاصول ان لم يشتمل الماضي على زائد وتقريبا اليها ان اشتمل على الزائد اذ كثيرا ما يشتمل المصدر
على الزوائد دون الماضي او يشتمل عليها الماضي ايضا لكن تكون الزوائد فيه اي في الماضي اقل مما
في المصدر كالخروج وخرج حيث اشتمل المصدر الذي هو الخروج على زائد وهو الواو دون الماضي
اعني خرج بل هو عبارة عن محض الحروف الاصول والاخراج واخرج حيث اشتمل كل منهما على الزائد
لكنه في الاخراج اثنان الهمزة والالف وفي اخرج الهمزة فقط فاذا قيل ان خارجا مشتق من
خرج يحصل التنبيه على حروف الاصول حقيقة لعدم اشتماله على زائد بخلاف ما لو قيل انه من الخروج
لاشتماله على الواو وكذا اذا قيل ان مخرجا مشتق من اخرج يحصل التقريب الى حروف الاصول
لكون الزائد فيه واحدا بخلاف ما لو قيل انه من الاخراج لكون الزائد فيه اكثر ثم لا بد في
الاشتقاق اي الصغير كما هو المتبادر المتعارف او مطلق الاشتقاق اذ لا بد من التغيير
اللفظي في الكل وان كان اشتراط التغيير المعنوي مختصا بالاشتقاق الصغير كما عرفت
من تغيير واختلاف بين المشتق والمشتق منه في اللفظ والصورة اما بزيادة حرف او
نقصانه او تبديل مواضع الحروف او اختلاف حركات وسكنات اما صريحا او تقديرا اي
تغييرا صريحا او مقدرا وذلك لان الاشتقاق صفة اللفظ فلو لم يوجد هناك تغيير بحسب
اللفظ اصلا لزم ان يكون الشيء مشتقا من اللفظ نفسه وفساده وبطلانه ظاهر فالتغيير
التقديري كما في فلك بضم الفاء وسكون اللام فانه يجيء مفردا بمعنى السفينة وجمعا بمعنى
السفن قال الله تعالى في الفلك المشحون فافرده اي جعل مفردا لاجراء صفة المفرد يعني المشحون
عليه وقال حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فجمعه اي جعل جمعا حيث ارجع اليها ضمير الجمع اعني
نون جمع المؤنث في جرين يعني يجيء تارة مفردا وتارة اخرى جمعا ومن المعلوم ان الجمع وكذا
المثنى مشتق من المفرد فبينهما اشتقاق وصورة اللفظ من حيث الحروف والحركات و
السكنات واحدة صراحة الا ان فتحة المفرد اي لكن هنا تغيير تقديري لان ضمة الفلك المفرد
ضمة اصلية كضمة برد وهو اسم مفرد بمعنى نوع من الثياب وفي الجمع ازيلت هذه الضمة ووضع
ضمة عارضة كضمة اسد جمع اسد فههنا تغيير بحسب الحركة تقديرا وبهذا الاعتبار دخل فلك
جمعا في تعريف الجمع بما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما كما صرح في الكافية وشرحها

وشرحها واما التغيير الصريح فاما مقصور على ما بين الحروف الاصول بان يتركب كل من المشتق
والمشتق منه من حروف اصول مخصوصة فقط ويكون التغيير والاختلاف بالتقديم والتاخير
والحركات والسكنات او متجاوز عنه الى الحروف الزوائد بان يشتمل احدهما او كل منهما على ما
هو زائد على الاصول وقبل ان نمنحه من المنح بمعنى الاعطاء يقال منحه يمنحه ويمنحه منحا من البابين
الثالث اذا اعطاه اي قبل ان نعطي مبحث التغيير الصريح حقه من التفصيل لا بد من تعريف الحروف
الاصول والزوائد وما يتعلق بها كالاوزان وما يعبر به عن تلك الحروف بوجه اي تعريفها بوجه
اجمالي على حسب ما لا يتم بحثنا هذا اي بحث التغيير الصريح الا به واما الاستقصاء وهو البلوغ
الى قصوى الشيء ونهايته اي واما الاستيفاء ذلك التعريف وتفصيله كما هو حقه فموضع آخر
من كتابنا اي ليس هذا المقام موضع الاستقصاء بل له موضع آخر كما تطلع عليه في المباحث
الاتية اعلم ان ليس للحروف مطلقا ولا للاسماء المشتبهة بها اي المشابهة للحروف من
حيث اللفظ ومن حيث انها لا يكون الا مبنية كالحروف نحو اذ واذا كلاهما للزمان الا ان الاول
في الماضي وفي الثاني المستقبل وانى بمعنى كيف او من اين ومتى للزمان مطلقا حظ في
الاشتقاق اي لا يشتق شيء منها ولا تشتق هي من شيء وتحديثه ما قاله بعضهم من ان
الممنة كالمظنة بمعنى مقام التحقيق مشتقة من ان للتحقيق وما سواها من الاسماء المتمكنة في
الاسمية التي يمكن تصريفها واشتقاقها صفة كان نحو ضارب او غيرها كرجل وفرس والافعال
مطلقا فبناؤها وتركيبها الاصلي لا ينقص عن ثلثة احرف ولا يزيد على خمسة وان جاء صيغتها
المطلقة زائدة على خمسة احرف كما في سلسبيل وقبعثرى واستخرج واحرنجم كما ستطلع عليه
اما وجه الثاني فستعرفه واما الاول فلما قالوا ان الاصل في كل كلمة ان تكون على ثلثة احرف
حرف يبتدأ بها وحرف يوقف عليها وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه
اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما
ففصلوا بينهما فان قلت المتوسط لا تخلو من ان تكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم
التنافي مع احدهما قلت لما جازت الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا
يتحقق التنافي فالابنية الاصلية ثلاثة ثلاثي ورباعي وخماسي فبناء الخماسي مختص بالاسم
لا يوجد في الفعل والثلاثي والرباعي يشاركه اي الاسم فيهما الفعل اي هما مشتركان بين
الاسم والفعل فالاسم يجري فيه جميع الابنية الثلثة والفعل لا يجري فيه الا الاولان
وانما لم يجعلوا الفعل خماسي الاصل وان جعلوه خماسي الحروف مطلقا كما في تدحرج واحرنجم بل
سداسيها كذلك كما مر حذرا عن ان يلزم اجتماع الثقل المعنوي كما بينا ان معناه مركب
من معنى المصدر والزمان والنسبة ففيه ثقل واللفظي بسبب كثرة الحروف اي لو جعل الفعل خماسي
الاصل يلزم اجتماع الثقل المعنوي واللفظي فيه واحد الثقلين وان كان سائغا لكن مجموعهما
محذور عنه واما الاسم فلم يوجد فيه الا الثقل اللفظي فلذا وقع خماسي الاصل ولان الفعل يتصل به
الضمير المرفوع ويصير بمنزلة جزء منه حتى يسكن آخره بسببه اي آخر الفعل بسبب ذلك الاتصال
لئلا يلزم توالي اربع حركات في كلمة واحدة كضربت بفتح التاء او ضمه الحق بآخر ضرب فصار
كجزء منه فاسكن الباء مثلا يلزم التوالي فيكون رباعيه بسبب ذلك الاتصال كدحرجت
كخماسي الاسم فالخماسي فيه كالسداسي من الاسم وستعلم انه مرفوض واما الاسم فلما لم يجر فيه
ذلك الاتصال لم يلزم من كونه خماسي الاصل ان يوجد ما هو بمنزلة السداسي ولما كان الحروف ادوات
الغرض من هذا اما مجرد الاشارة الى ابنية الحروف ومطلق الاسماء بعدما فرغ عن بيان المقصود
الاهم من ابنية الافعال والاسماء المتمكنة او رفع ما يمكن ان يقال لم كانت الافعال والاسماء
المتمكنة مختصة بالابنية الثلثة مع ان الحروف ومطلق الاسماء تبنى من واحد الى خمسة انما
لما كانت الحروف ادوات للتركيب وافادة المعاني كثيرة الافتقار الى استعمالها لان تركيب بعضها

الكلمات ببعض كثيرا ما يحتاج الى ربط بينها باحرف كثيرة الوقوع عند اغراض متفاوتة اما معنوية
كان يقصد تكثير المعنى او تقليله او توكيده او نحوها او لفظية كالمحافظة على الوزن والسجع او
القافية جعلوها اي الحروف صالحة لما يراد منها من الاغراض المتفاوتة بان يبنى للغرض خفيف
حرف خفيف وللغرض ثقيل حرف ثقيل ولا ثقل اثقل فبنوها من حرف واحد الى خمسة احرف
فبناؤها يكون وحدانيا كالهمزة والباء والفاء والواو وثنائيا كمن وان ولو وثلاثيا كان
والى وعلى ورباعيا ككأن ولعل وخماسيا كلكن وامثال لها نحو ما خلا وما عدا على تقدير كونها
حرف جر كما ترى تنظير لما سبق اي وذلك كما ترى وتبصر آلات الصناع هو بتشديد النون جمع
اي اهل الصنعة والحرفة وبتخفيفه وفتح الصاد او كسره هو الحاذق الماهر في الصنعة يقال رجل
او امرأة صناع اليدين اي كامل في صنعته من خفاف بيان للآلات وهي جمع خفيف وثقال
جمع ثقيل واثاقل جمع اثقل يعني كما ان الآلات الصنعة متفاوتة بالخفة والثقلة بحسب تفاوت
الاغراض المطلوبة منها كالابرة للخياطة والمقراض للقطع بالنسبة الى الخياط وهكذا فكذلك
الحروف التي هي بمنزلة الآلات متفاوتة بالخفة والثقلة والقلة والكثرة بحسب تفاوت
الاغراض وكذا ابنية الاسماء حال كونها على الاطلاق اي غير مقيدة بالمشاكلة للحروف ولا بالتمكن
بالاسمية يعني ان مطلق الاسماء لكثرة الافتقار اليها حتى لا يصح كلام بدون اسم وكثرة وقوعها
عند اغراض متفاوتة توسعوا فيها فجعلوها صالحة لما يراد منها فبنوها من حرف واحد الى خمسة
احرف فيجري فيها خمسة ابنية وان كانت الاسماء المتمكنة مختصة بالابنية الثلاثة الت بقية
فالوحداني منها نحو تاء الضمير في ضربت والثنائي كمن وما والثلاثي كاين ومتى والرباعي كاني والخماسي
كايان واعدل الاوزان الثلاثي لكونه لا خفيفا خفيفا الثاني صفة للاول وكذا في قوله ولا ثقيلا ثقيلا
والغرض من التوصيف افادة معنى المبالغة والكمال كما في قوله كم عاقل عاقل اعيت مذاهبه
اي لا خفيفا في غاية الخفة كما في المبني من حرف واحد او ثنين ولا ثقيلا في غاية الثقلة كما في
المبني من خمسة احرف او اربعة بل هو بين بين ولكونه مشتملا على مبدأ وهو الحرف الاول
ومنتهى وهو الحرف الثالث ووسط وهو الثاني في حال كون الثلاثة ملابسة بالسوية والاستواء
حيث كان كل منها واحدا بالعدد وواقعة على قدر الحاجة اي على قدر ما يحتاج اليه في تحصيل تلك
الحدود لا زائدة عليه ولا ناقصة عنه اذ ينتظم كل من تلك الحدود بحرف واحد بخلاف الرباعي
والخماسي اذ لا يمكن فيهما التسوية ولا قدر الحاجة لكون بعض الحدود عبارة عن حرفين او اكثر دون
الآخر وبخلاف السداسي مثلا للزيادة فيه على قدر الحاجة واقتصروا في البناء على الاحرف الخمسة
ولم يبنوا كلمة من ستة احرف او ما فوقها ليكون الطرفان اعني الزيادة والنقصان واقعة
على السواء من مرتبة الاعتدال التي هي الثلاثي لان النقصان منه يكون بمرتبتين نقصان حرف
واحد كما في الثنائي ونقصان حرفين كما في الوحداني فاذا اقتصر على الخمسة يكون الزيادة عليه
كذلك زيادة بحرف واحد كما في الرباعي وزيادة بحرفين كما في الخماسي بخلاف ما لو بني من ستة
احرف مثلا لانه يكون لطرف الزيادة ح ثلث مراتب فيتزيد على طرف النقصان بواحد ولئلا
يتوهم انه اي المبني من ستة احرف كلمتان ثلاثيتان لا كلمة واحدة سداسية بناء على ان
الاصل ان يكون الابنية ثلاثية ولا مجال لذلك التوهم في الرباعي ولا في الخماسي وهو ظاهر اذا
عرفت ذلك فالحروف الاصول هذه الحروف الثلثة او الاربعة او الخمسة التي صفة لكل واحدة
من الثلثة بني عليها الكلمة وركبت منها واعتبرت هي في اصل وضعها وحفظت في جميع تصرفاتها
لفظا او تقديرا وتسمى تلك الحروف في الاصطلاح اصولا وهذا تصريح بما علم ضمنا وكل لفظ تركب
منها فقط من غير مخالطة حرف آخر اسما كان او فعلا يسمى مجردا لتجرده عن الزوائد فما تركب
من الاصول الثلثة فقط يسمى ثلاثيا مجردا كرجل وضرب وما تركب من الاربعة رباعيا مجردا
كجعفر ودحرج وما تركب من الخمسة خماسيا مجردا كسفرجل وغير تلك الحروف مما يشتمل عليها

عليها الكلمة سواء كانت من حروف الزيادة كما تعرفها او لا تسمى زوائد لكونها زائدة على ما اعتبر
في اصل التركيب ويسمى المتضمن لشيء منها اسما كان او فعلا مزيدا لكونه مما زيد فيه او على
اصوله حرف آخر فهو من قبيل باب مشترك اي مشترك فيه فافهم فالمتضمن لما زاد على الثلثة
يسمى ثلاثيا مزيدا كاخرج وضارب والمتضمن لما زاد على الاربعة رباعيا مزيدا كتدحرج ومدحرج
والمتضمن لما زاد على الخمسة خماسيا مزيدا كسلسبيل ومن دابهم اذا ارادوا التعبير عن الاصول
ان يعبروا عما هو اولها في الابتداء او الوضع وستعرف فائدة هذا التقييد بالفاء وعن ثانيها كذلك اي
في ابتداء الوضع بالعين وعن ثالثها كذلك باللام وترك التقييد هنا اكتفاء بما سبق فيقولوا في ضرب
الضاد وهو اول الاصول فاء الكلمة والراء وهو الثاني عينها والباء وهو الثالث لامها وذلك لانه
لا بد من ميزان يتميز به الزائد عن الاصلي فوضعوا لذلك لفظ فعل الذي جميع حروفه اصلية لكونه
اعم الافعال معنى كما يجيء فعبروا بالفاء الذي هو اول حروفه عن اول مطلق الاصول وبالعين الذي
هو ثانيه عن ثاني مطلق الاصول وباللام الذي هو ثالثه عن الثالث كذلك وليس المراد من قولنا
نميز به الزائد عن الاصلي ان معرفة الزائد والاصلي موقوفة على المقابلة بالفاء والعين واللام
لان مقابلة الاصول بتلك الحروف موقوفة على معرفة الاصول لا محالة فلو توقف معرفة الاصول
عليها لزم الدور بل المراد منه انه اذا علم الاصول والزوائد بطريق من الطرق كما تقول مثلا الحرف
الاصلي ما ثبت في تصاريف الكلمة لفظا كبقاء حروف الضرب في متصرفاته او تقديرا كالعين في قلت وبعت
والزائد ما سقط في بعضها كواو قعود فانه سقط في قعد ثم اريد تعليم المتعلمين فالطريق ان يقال اذا
وزنا اللفظ بفعل فما كان في مقابلة الفاء والعين واللام فهو اصلي وليس كذلك فزائد فيعرف بذلك
الاصلي من الزائد بطريق الاختصار فاذا قيل وزن مستخرج مستفعل كان اخصر من ان يقال الميم
والسين والتاء زوائد والخاء والراء والجيم اصول هذا اذا كانت الاصول ثلثة وان كان الاصول
اربعة يكررون اللام مرة دون الفاء والعين ويقولون للثالث اللام الاول وللرابع اللام الثاني
والفاء والعين كما سبق وان كانت خمسة يكررون اللام مرتين ويقولون للخامس اللام الثالث
وما عداه كما سبق وذلك لانه لما لم يكن بد في الوزن من زيادة الحرف بعد اللام لا قبل الفاء والعين
واللام لتكفي في التعبير بها عن اول الاصول وثانيها وثالثها كانت الزيادة بتكرير احد الحروف
التي هي مقابلة الاصول بعد اللام اولى اذ الغرض يحصل بذلك فلا حاجة الى زيادة حرف غيرها ولما كان
اللام اقرب كررت هي مرة او مرتين دون البعيد واذا ارادوا عطف على قوله اذا ارادوا التعبير
والمعطوف عليه لبيان ما يعبر به عن المواد وهذا البيان ما يعبر به عن الهيئة اي ومن دابهم ايضا
انهم اذا ارادوا تأدية هيئة الكلمة وصيغتها يعبرون عنها اي هيئتها بالمنتظم من هذه الحروف اعني
الفاء والعين واللام على الترتيب ويسمونه اي المنتظم وزن الكلمة وهو في الاصل مصدر من وزن
يزن وزنا اي قدر ثم نقل الى ما يوزن به فيقولون مثلا وزن عمر فعل بسكون العين في
الثلاثي ووزن جعفر فعلل في الرباعي بتكرير اللام مرة ووزن سفرجل فعللل في الخماسي بتكرير
اللام مرتين قال الرضي واعلم انه وضع لبيان الوزن المشترك فيه كما ذكرنا لفظ متصف بالصفة
التي يقال لها الوزن واستعمل ذلك اللفظ في معرفة اوزان جميع الكلمات فقيل ضرب على وزن
فعل وكذا نصر وخرج اي هو على صفة يتصف بها فعل وليس قولك فعل هي الهيئة المشتركة بين
هذه الكلمات لانا نعرف ضرورة ان انفس الفاء والعين واللام غير موجودة في شيء من الكلمات
المذكورة فكيف يكون الكلمات مشتركة في فعل بل هذا اللفظ موضوع ليكون محلا للهيئة المشتركة
فقط بخلاف تلك الكلمات فانها لم توضع لتلك الهيئة بل صيغت لمعانيها المعلومة فلما كان المراد من
صوغ فعل الموزون به مجرد الوزن سمي وزنا وزنة لانه في الحقيقة وزن وزنة انتهى وحاصله
ان الوزن حقيقة هي الهيئة القائمة بالمنتظم من تلك الحروف لا نفس ذلك المنتظم الا انه لما كان
الغرض منه بيان الهيئة لا المعنى كما في سائر الكلمات توسعوا فسموه وزنا وقد علم بذلك ان

المتشكلات عن الحروف المذكورة موضوعة عندهم واعلام لاجناس الصيغ التي يشترك فيها الكلمات
ومما ينبغي ان يعلم ان المعتبر من تشكلات الحروف ما استحق قبل طرو التغيير الحادث بالاعلال
او الادغام ولذا يقال في وزن معد مفعل لان اصله معدد وفي وزن مد فعل بفتح العين لان
اصله مدد ويقال في وزن قال فعل بالفتح وفي وزن بيع فعل بالفتح فالكسر لان اصلهما قول
وبيع ولا يمنع المقابلة عند سلامة الموزون عن الادغام مثله في الزنة عند وجود مقتضيه
فيهما كما سبق فيقال في وزن سفرجل وقرطعب فعلل وفعلل بالادغام فيهما واما في
غير التغيير بالاعلال او الادغام فيعتبر في المقابلة ما عليه الحروف بالفعل من الحركة والسكون
فيوزن عصر من قول ابي النجم لو عصر منه البان والمسك انعصر بفعل بسكون العين وان كان
اصله عصر بكسرها لان حالها عند الوزن السكون والبان اسم شجر والمراد دهنه وكذا
يوزن جلد من قول الاخر بالي لبيت يليح الجلد افعل بكسر العين لان حالها عند الوزن
الحركة والسبت بكسر المهملة جلود البقر ويليح كيعلم يلوح ثم ان بعضهم قد استثنى من القاعدة
المذكورة باب التصغير قائلا بانه لا يقابل فيه ثالث الاصول باللام بل بالعين فيقال في وزن
دريهم فعيعل لا فعيلل لكن سيجيء من المص ره ان اوزان التصغير فعيل وفعيعل وفعيعيل
ودريهم من قبيل الثاني فعبر عن الثالث باللام وستطلع عليه وان كان في الكلمة حرف زائد
ليس المراد من الزائد ما لو حذفت لدلت الكلمة على ما دلت عليه وهو فيها فان الف ضارب مثلا
زائدة ولو حذفت لم يدل الباقي اصلا على معنى اسم الفاعل بل المراد ما ليس بفاء ولا عين ولا لام
سواء زيد تعويضا او تكثيرا لحروف الكلمة او الحاقا بغيرها او افادة لمعنى زائد فيها وسواء كان
من حروف الزيادة المصطلحة اعني حروف اليوم تنساه كما سيجيء او من غيرها اي ان كان
في الكلمة حرف زائد على اصولها فله ثلث احوال ان لا يكون مكررا ولا مبدلا من تاء الافتعال
وان يكون مكررا او ان يكون مبدلا من تاء الافتعال فان كان الزائد غير مكرر ولا مبدلا من تاء
الافتعال ففي الوزن يوردونه اي الزائد حال كونه ملابسا بعينه ولا يعبرون عنه بشيء من الفاء
والعين واللام تنبيها على انه زائد محض فيقولون وزن احمر افعل بايراد الهمزة الزائدة في
الموزون بعينها في الوزن ووزن ضارب فاعل بايراد الالف الزائدة بعينها ووزن عطشان
فعلان بايراد الالف والنون الزائدتين بعينهما وليس شيء من تلك الزوائد بمكرر ولا مبدل
من تاء الافتعال وان كان الزائد مكررا سواء كان التكرير للالحاق اي لالحاق تلك الكلمة
بكلمة اخرى هي اصل وجعلها في صورتها وهيئتها وسيجيء تفصيله كما في جلبب اي لبس الجلباب
كرر الباء فيه الحاقا له بدحرج الذي هو رباعي اصل وجعله من بابه او كان لغيره اي لغير الالحاق
كان يكون للتعويض عن حرف محذوف او لافادة معنى زائد كما في قطع من التفعيل وسواء فصل
بين المثلين اي الحرفين المكررين المتماثلين بحرف اولا كما في خدير بمعنى العالم المتقن حيث
فصل بين الراءين بياء اولا يفصل كقردد وهو المكان الغليظ المرتفع حيث لم يفصل بين
الدالين بشيء وسواء كان الزائد من حروف الزيادة المصطلحة وسنتوها كما في حلتيت حيث
كان التاء الزائد المكرر من حروف الزيادة اعني اليوم تنساه وهو بكسر الحاء وسكون اللام
صمغ الانجدان الصمغ ما يسيل من بدن الشجر بمنزلة المصطكا والانجدان بفتح الهمزة وسكون
النون وضم الجيم نوع من الاشياء يقال له بالفارسية انكژد او لا يكون من حروف الزيادة
كما في الامثلة المذكورة من جلبب وخدير وقردد حيث لم يكن شيء من الباء والدال والراء
من حروف اليوم تنساه ففي جميع هذه الصور من التكرير يكررون في الوزن ما اي حرفا به
يعبر عن اولهما اي اول المكررين ولا يوردون الزائد بعينه فان كان المكرر هو الثاني يكررون
في الوزن العين الذي عبر به عن اولهما وان كان الثالث يكررون اللام فيقولون وزن
جلبب فعلل بتكرير اللام التي يعبر بها عن الباء الاولى الاصلية لا فعلب بايراد الزائد بعينه ووزن

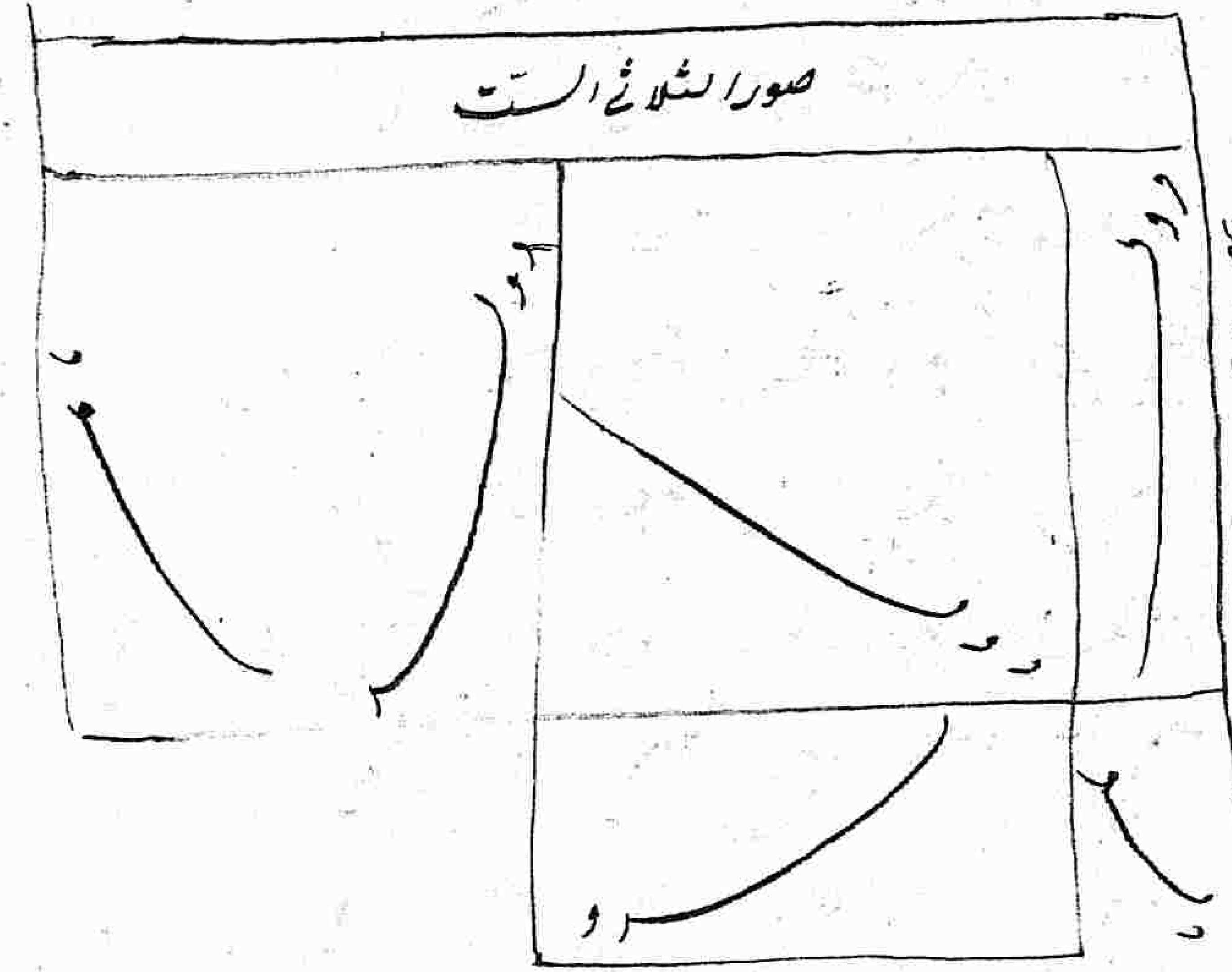


ووزن حلتيت فعليل بتكرير اللام التي يعبر بها عن التاء الاولى الاصلية لا فعليت بايراد التاء الثانية
الزائدة بعينها واما ايراد الياء بعينها فليس مما نحن فيه بل من قبيل ما سبق من نحو ضارب وعلى هذا
فقس فيقولون وزن خدير فعليل لا فعليد ووزن قردد فعلل لا فعلد ووزن قطع بتشديد
الطاء فعل بتكرير العين التي يعبر بها عن الطاء الاولى لا فعطل بايراد الطاء الثانية الزائدة بعينها
ان كان الزائد من المكرر هو مثله الثاني او لا فعطعل ان كان الزائد هو الاول وذلك لان المكرر في
الالحاق فلان غرضهم بالزيادة جعل الكلمة على مثال باب موزون تلك الكلمة في ذلك الباب
جلبب كدحرج في باب فعلل مثلا فارادوا في الزنة ان ينبهوا على ذلك واما في غير الالحاق فللتنبيه
على انهم ارادوا التكرير لما قبلها وذلك انهم يكرهون اجتماع الحرفين من جنس واحد ولذلك ادغموا
عند اجتماع المثلين ولما كرروا الحرف علم ان مرادهم بالثاني هي بالاول فوجب التعبير عن الثاني
بما عبر به عن الاول واستثنى ابن الحاجب من هذا الحكم ما يكون صورته صورة المكرر ولكن
اشتغل دليل انه لم يرد التكرار فانه يعتد بصورته ويوزن بلفظه لا باعتبار ما تقدم وذلك مثل
سحنون ان صح فتح السين اذ المشهور الضم فانه فعلون كحمدون وهذا الوزن مختص بالعلم
وليس فعلولا لانه نادر لم يات غير صعفوق والنادر كالمعدوم ولم يتعرض له المص اما لعدم
ثبوته او لان مراده بالمكرر هو المكرر حقيقة وان كان الزائد مبدلا من تاء الافتعال يعبرون
عنه بالتاء لا بشيء من الفاء والعين واللام ولا يوردونه بعينه فيقولون وزن اذكر واصطبر
اصلهما اذتكر واصتبر قلب التاء طاء في الثاني ودالا في الاول ثم قلب الذال دالا فادغم كما ستطلع
افتعل بان يعبر عن الدال الثانية والطاء بالتاء لا افدعل وافطعل بايراد الدال والطاء
بعينهما وعلى هذا القياس كما يقال ان وزن ازدجر واختصم افتعل لا افدعل ولا افصعل وكذا
المبدل من تاء التفاعل لا يورد بعينه في الوزن بل يعبر عنه بالتاء فيقال وزن اداراك اتفاعل
ويدارك يتفاعل وذلك اما لدفع الثقل وللتنبيه على الاصل وقيدنا الضابط اي ضابط التعبير عن
الاصول بقولنا في ابتداء الوضع حيث قال ومن ثم اي من اجل ارادة التعبير عن الاصول ان يعبر
عما هو اولها في ابتداء الوضع بالفاء وعن ثانيها كذلك بالعين لان في المقلوب اي ما قلب فيه موضع
الحروف كجاه بمعنى القدر وهو بمنزلة مقلوب وجه بدليل امثلة الاشتقاق فان التوجه والمواجهة
ووجه يوجه يدل على ان اصله وجه فقلب الفاء الى موضع العين فكان القياس جوه بواو ساكنة
لكن حيث غيرت بالتقديم غيرت بالتحريك فانقلبت الفا لا يعبر عن جيمه بالفاء مع كونه الان اول
بل يعبر عنه بالعين ويعبر عن الواو والمبدلة الفا بالفاء لكون الجيم عينا والواو فاء في ابتداء الوضع
ويقال وزن جاه عفل بتقديم العين على الفاء كما في الموزون لا فعل فلو لم يقيد الضابط بابتداء
الوضع لانتقض بمثل ذلك وانما آثروا الموزن اي اختاروا الوزن للكلمات المنتظم من هذه
الحروف اعني الفعل وما يشتق منه لعموم معناه وهو العمل والتاثير ووجوده في ضمن معاني الافعال
جميعا وكثير من الاسماء بيانه ان الغرض الاهم من وزن الكلمة معرفة حروفها الاصول وما زيد فيها
من الحروف وما طرا عليهما من تغييرات حروفها بالحركة والسكون والمطرد في هذا المعنى الفعل والاسماء
المتصلة بالافعال كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والآلة والموضع اذ لا تجد فعلا
ولا اسما متصلا به الا وهو في الاصل مصدر قد غير غالبا اما بالحركات كضرب وضرب او بالحروف
كيضرب وضارب والمضروب واما الاسم الصريح الذي لا اتصال له بالفعل فكثير منه خال عن ذلك
المعنى كرجل وفرس وجعفر وسفرجل لا تغيير في شيء منها عن اصل ومعنى المركب من الفاء والعين
واللام مشترك بين جميع الافعال والاسماء المتصلة بها اذ الضرب فعل وكذا القتل والاكل الا ترى
انه اذا قال القائل هل ضربت زيدا فتقول فعلت وتكنى به عن الضرب فجعلوا ما يشترك الافعال
والاسماء المتصلة بها في هيئته اللفظية مما تشترك هي ايضا في معناه وهو الفعل وما يشتق منه و
اما الاسماء الجامدة التي لم تشتمل على معنى الفعل فهي محمولة على الافعال والمتصلة بها لان لها اصالة

في التعريف هذا وقال التفتازاني انما اختير لفظ فعل للوزن لما فيه من حروف الشفة والوسط والحلق فهذا وجه لفظي وما ذكر معنوي اذا تقرر هذا فنقول التغيير اللازم للاشتقاق قد يكون فيما بين الاصول فحسب اي فقط سواء كانت ثلثة او اربعة او خمسة وهو مختص بالصغير والكبير فاما ان يكون ذلك التغيير مع حفظ الترتيب بين الاصول بان يقع ما هو الاول من المشتق منه اولا في المشتق والثاني ثانيا وهكذا ولو كان ذلك الحفظ تقديرا اي مقدرا وهو اي التغيير مع حفظ الترتيب في الاشتقاق الصغير او بدونه اي بدون حفظ الترتيب بان يقع الاول من المشتق منه ثانيا في المشتق مثلا وهو في الاشتقاق الكبير لما عرفت ان الصغير ان يشترك اللفظان في الحروف الاصول كلها مع بقاء الترتيب والتناسب في المعنى والكبير ان يشترك اللفظان في الحروف الاصول كلها من غير ترتيب مع التناسب او الاتحاد في المعنى كما في جذب وجبذ واما الاشتقاق الاكبر وهو على ما عرفت ان يشترك اللفظان في اكثر الحروف الاصول مع التناسب في المخرج او نوعا والتناسب في المعنى او الاتحاد فيه كما في اله وعلم فلا يجري فيه تغيير فيما بين الاصول فقط لان ذلك انما يكون فيما اذا اتحد الاصول في المشتق والمشتق منه كما مر وفي الاكبر اشتمل كل منهما على ما لا يشتمل عليه الآخر بل التغيير اللازم له يكون بين الاصول والزوائد بخلاف الصغير والكبير فانه لما اشترط فيهما اشتراك الطرفين في الحروف الاصول كلها جرى فيهما التغييران لانه ان لم يكن هناك اشتمال على زائد اصلا فالتغيير فيما بين الاصول فقط كما في ضرب والضرب والجاد والوجه وان كان هناك اشتمال عليه فالتغيير بين الاصول والزوائد كما في ضارب او مضروب من الضرب وانما قلنا ولو تقديرا لان الاشتقاق الصغير لا ينافي القلب وهو تغيير موضع بعض حروف الكلمة بالتقديم والتاخير لعارض يقتضيه كالتخفيف لا على نية ان تصير تلك الكلمة كلمة اخرى بمعنى اخر كما ذكرنا في جاه ووجه وكما في ناء وناي بمعنى بعد اذ الاصل نأي بدليل المصدر وهو النأي فجعل اللام وهو الياء موضع العين وهو الهمزة فصار ناء بالمعنى الاول فوزنه فلع ويجيء في مبحث القلب بيان ما يميز به المقلوب عن غير المقلوب مما تصير كلمة اخرى بسبب ذلك التغيير في مطالع الاشتباه وكذا لا ينافي الاشتقاق الصغير الاعلال كما في قال وباع من القول والبيع كما ستقف عليه في الصرف ان شاء الله تعالى يعني ان الاشتقاق الصغير قد يجامع القلب او الاعلال ولا بقاء هناك لترتيب الحروف صريحا اما في الاول فظاهر واما في الثاني فلان بقاء الترتيب صريحا فرع على بقاء الحروف صريحا بحيث تبدل بعض الحروف بالاعلال لم يبق الترتيب كذلك فلو لم يقل ولو تقديرا يتبادر الى الفهم حفظ الترتيب صريحا فينتقض بذلك بخلاف ما اذا قيل كذلك لان المقلوب بمنزلة الاصل لكون القلب لعارض يقتضيه لا لتصير كلمة اخرى وكذا الحرف الحاصل بالاعلال بمنزلة الحرف الاصلي كما مر فيكون في صورة القلب والاعلال بقاء الترتيب تقديرا هذا كما مضى والصور الممكنة الحصول من التغيير المذكور اللازم للاشتقاق في الثلاثي المتخالف الحروف كضرب وعلم وقتل واحترز به عن مثل مد وعض مما كان حرفان فيه من جنس واحد فانه لا يجري فيه الصور المذكورة ست لان المركب من حرفين له صورتان بتقديم كل من الحرفين على الآخر كان المركب من الضاد والراء له صورتان احديهما رض والاخرى ضر واذا اضم اليهما حرف ثالث فله ثلث احوال تقديمه عليهما وتوسيطه بينهما وتاخيره عنهما فيضرب احواله الثلث في حاليهما اي فبسبب ضرب الاحوال الثلث للحرف الثالث في حالي الحرفين تحصل ست صور وفي الرباعي اربع وعشرون لان للحرف الرابع اربع احوال تتنبه لها مما ذكرنا في الحرف الثالث بادنى تامل تقديمه على الثلثة وتاخيره عنها وتوسيطه بين الاول والثاني وبين الثاني وبين الثاني والثالث فيضرب احواله الاربع في الصور الست التي كانت للثلاثة تحصل اربع وعشرون وفي الخماسي مائة وعشرون بيانه يعلم من سابقه لان للحرف الخامس خمسة احوال تقديمه على مجموع الاربعة وتاخيره عنها وتوسيطه بين الاول والثاني وبين الثاني والثالث وبين الثالث والرابع



والرابع فاذا ضربت هذه الخمسة في احوال الاربع والعشرين التي كانت للاربعة يحصل مائة وعشرون وان شئت ان تستوضح الجميع فلاحظ الدول اي لفظ الدول وتغييراته وهي بكسر الدال و فتح الواو جمع الدولة هذا في الثلاثي وانظر في لفظ الجدول وتغييراته وهو في اللغة النهر الصغير وفي الاصطلاح ما بين الخطين المستقيمين وهذا في الرباعي وصور امر من التصوير اي اجعل لفظ المجدول مصورا لصور كثيرة وهو في الخماسي ان فعلت كذلك تبين ويظهر لك المجمل من الصور السابقة ولا يخفى ما في الكلام من اللطافة




هذه تحصل من تركيب حروف دول الثلثة تقديما وتاخيرا

هذه تحصل من تركيب حروف جدول الاربعة بعضها مع بعض تقديما وتاخيرا ولا تطلب منها المعاني صور

| الرباعي الاربع والعشرون | | | |
|---|---|---|---|
| جدول | وجدل | دوجل | دولج |
| جودل | وجدل | ودجل | ودلج |
| جولد | وجلد | ولجد | ولدج |
| جدلو | وجلو | دجلو | ولج |
| جلدو | لجدو | لدجو | لدوج |
| جلود | لجود | لوجد | لودج |

صور الخماسي المائة والعشرون

هذه الصور تحصل من زيادة الميم على حروف جدول وتركب الحروف الخمسة بعضها مع بعض تقديما وتاخيرا كما عرفت وليس المراد بها الدلالة على معان وانما المراد تصوير الاحتمالات فتذكر فيما سبق من الاجمال ينكشف لك وجوه تركيبها

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| | | | | | | | | | |

هذا اى ما ذكرناه من اعداد الصور فى كل من الثلاثى والرباعى والخماسى اذا اقتصرنا على اعتبار الحروف فى ترتيبها ولم نعتبر الحركات والسكنات معها واذا تجاوزنا الى اعتبار الحركات والسكنات بعد ان نراعى ونعتبر تحرك الحرف الاول لتعذر الابتداء بالساكن او تعسره ولا نعتد ونعتبر بحركة الحرف الاخر لكون الاواخر مبنية على السكون عند الوقف يبلغ صور الثلاثى اثنتين وسبعين لان فى الحرف الاول منه ثلث احوال الضمة والفتحة والكسرة وفى الثانى اربع الحركات المذكورة والسكون فاذا ضرب الاربعة فى الثلثة حصل اثنا عشر واذا ضرب هذا المبلغ فى الاحوال الست السابقة الحاصلة من ترتيب الحروف حصل اثنان وسبعون صورة و صور الرباعى الفا ومائة واثنين وخمسين لان حال الحرف الاول والثانى منه وحاصل ضربهما كما فى الثلاثى بعينه فاذا ضرب الاحوال الاربع للحرف الثالث منه فى الاثنى عشر المذكورة يحصل ثمان واربعون فاذا ضرب هذا فيما سبق من الصور الاربع والعشرين هكذا يحصل الف ومائة واثنان وخمسون صورة ويبلغ صور الخماسى ثلثا وعشرين الفا واربعين لان الحروف الثلثة الاول منه حالها وحاصل ضربها كما ذكر فى الرباعى بعينه فاذا ضرب الاحوال



الاحوال الاربع للحرف الرابع منه فى المبلغ المذكور اعنى ثمان واربعين هكذا يحصل مائة واثنتان وتسعون صورة واذا ضرب هذا فيما سبق من الصور المائة والعشرين الحاصلة من ترتيب الحروف هكذا يحصل ثلث وعشرون الفا واربعون صورة هذا اذا اعتبرنا صور التقاء الساكنين وان اسقطنا صور التقاء الساكنين او الساكنات لتعسر النطق بها يعود صور الرباعى الى ثمانمائة واربع وستين لان صورة الالتقاء فيه اثنتان الاولى ان يكون ما عدا الحرف الاول من الثلثة الباقية ساكنة والثانية ان يسكن الحرفان الاخيران فقط فاذا لوحظ فى الصورة الاولى احوال الحرف الاول وحاصل ضربها فى الاربع والعشرين يحصل اثنتان وسبعون صورة هكذا واذا لوحظ فى الثانية احوال الحرفين الاولين وحاصل ضرب احدهما فى الاخر ثم ضرب الحاصل فى المبلغ المذكور هكذا يحصل مائتان وست عشر صورة فاذا جمع هذا مع الاول هكذا [illegible] يبلغ المجموع الى مائتين وثمانين فاذا اسقطنا هذا المجموع من صور الرباعى هكذا [illegible] يبقى ثمانمائة واربع وستون ويعود صور الخماسى الى سبع عشرة الفا ومائتين وثمانين لان صور الالتقاء فيه ثلث ان يسكن ما عدا الاول من الاربعة الباقية وان يسكن الثلثة الاخيرة فقط وان يسكن الاخيران دون الثالث مع الاحتمالات الاربعة فى الثانى ففى الصورة الاولى ثلثمائة وستون صورة وهو الحاصل من ضرب الاحوال الثلث للحرف الاول فى الصور السابقة اعنى مائة وعشرين وفى الثانية هكذا [illegible] وفى الثالثة هكذا [illegible] ويبلغ مجموع الثلثة الى كذا ٥٧٦٠ فارجع فى ذلك الى ادنى تامل فاذا اسقط هذا المجموع من صور الخماسى يبقى سبع عشرة الفا ومائتان وثمانون هكذا [illegible] اعلم انه كما يجرى الاسقاط المذكور فى الرباعى والخماسى يجرى فى الثلاثى ايضا فاذا [illegible] اسقط صور الالتقاء فيه وهى ثمان عشرة من اثنتين وسبعين يبقى اربع وخمسون لكن تركه لظهوره وانما بسطنا الكلام وفصلناه بابداء هذه الصور واعدادها لانا لم نر احدا حام وطاف حوله اى حول هذا التفصيل هذا كله فيما بين الحروف الاصول فقط واما اذا تعداها وتجاوزها الاعتبار الى الزوائد فالصور الجزئية الممكنة الحصول من ترتيب الحروف ومن الحركات والسكنات غير متناهية لا يتيسر الا بيان انواعها اى انواع تلك الجزئيات لتناهيها دون انفس تلك الجزئيات لعدم تناهيها وهو اى ذلك البيان يحصل ببيان انواع التغيير وهى فيما يتعلق به غرضنا اربعة الزيادة والحذف والابدال والقلب فيفتقر الى بيان ضوابط وقواعد تعرف منها ان اى حروف الكلمة اصل وايها زائد وانه هل حرف من الكلمة محذوف اولا وانه هل هو اى حرف من الكلمة بدل عن حرف اخر منها اولا وانه هذه الكلمة مقلوبة تلك الكلمة وهى اسم اشارة مؤنث فذاك اولا مقلوبتها فنفصل الشرط اربعة فصول لبيان هذه الضوابط التى تعرف بها الانواع الاربعة الفصل الاول لبيان ما يعرف به كون الحرف زائدا فى الكلمة خارجا من حروف الاصول او اصليا داخلا فيها اعلم انه اى الشان قد يعلم كون الحرف من الكلمة اصليا غير زائد ولا مبدلا من حرف اخر اصلى او غير اصلى بان يكون زائدا او مبدلا من اصلى من ذات الحرف من غير اعتبار امر خارج عنه وقد يعلم من موقعه من الكلمة كاولها واوسطها واخرها وقد يعلم من وجود اخر كالاشتقاق وعدم النظير كما تعرف فنجعل الفصل ثلثة اصناف لبيان المعالم الثلثة الصنف الاول لمعرفة الاصالة وعدمها من ذات الحرف فنقول الالف فى موضوع بحثنا اعنى الاسماء المتمكنة والافعال لا يكون اصليا ابدا بل اما زائد كما فى الجدار من الاسم الجامد وفاعل من الصفة فان الالف فيهما زائد اذ الاول ماخوذ من الجدر والثانى من الفعل او بدلا عن حرف اصلى واو او ياء كما فى العصا والرحا فى الاسم ودعا ورمى فى الفعل فان اصولها عصو ورحى ودعو ورمى ثم انقلب الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما واما الحروف والاسماء المشاكلة لها فيكون الالف فيها اصليا كما فى اذا وما ولا وذلك

بالاستقراء وله وجه آخر ستعرفه مع ما عليه وغيره اي غير الالف ان كان خارجا من الحروف العشرة
ولها جوامع كثيرة ترتقي الى عشرين فصاعدا والمصنف اشار الى سبعة منها فقال التي يجمعها سبع
مرات ما نذكره فاعل يجمع وهو ان خليل بن احمد اتاه سليمان اسم تلميذه هذا احد الجوامع وسالوه
عن حروف الزيادة فقال اليمان هويت وهذا ثانيها والسمان جمع سمين فعيل المهزول مفعول هويت
وهو ماض متكلم من الهوى اي المحبة واتاه سليمان وهذا ثالثها فعاودوه اي راجع الخليل بالسؤال عنها
فقال اي الخليل اليوم تنساه وهذا رابعها وعاودوه اي راجع القوم الخليل بالسؤال عنها فقال
يا ملك السهوان وهذا خامسها لم يأتنا سهو وهذا سادسها وسهاسة لتمونيها وهذا سابعها ولقد اعجب
المصنف رح حيث ادعى قصة حروف الزيادة بعبارة تشتمل عليها في سبعة مواضع وجمعها بعضهم في بيت
في ثلثة مواضع وهو يا اوس هل نمت ولم يأتنا سهو فقال اليوم تنساه وقال بعضهم احسن الجوامع
لفظا ومعنى قوله سألت الحروف الزائدات عن اسمها فقالت ولم تبخل امان وتسهيل وبالجملة
كل من الافعال المذكورة يجمع الحروف العشرة وهي أ ل ي و م ت ن س آ ه ويقال لمجموعها في
الاصطلاح حروف الزيادة وانما اختص تلك الحروف العشرة بالزيادة دون غيرها لان الاولى بان يزاد
حروف المد واللين لانها اخف الحروف واقلها كلفة واما قول النحويين الواو والياء ثقيلتان
فبالنسبة الى الالف واما بالنسبة الى غيرها فخفيفتان وغير حروف المد واللين من الحروف العشرة
مشبهة بها فالهمزة والهاء مجاورتان للالف في المخرج وهو الحلق والميم من مخرج الواو وهو الشفة والنون
فيه غنة وتمتد في الخيشوم امتداد الالف في الحلق والتاء والسين مهموستان فبينهما مناسبة لين
حروف اللين واللام وان كان مجهورا لكنه قرب من النون في المخرج ولذلك يدغم فيه النون نحو من
لدنه فغير الالف ان كان خارجا من تلك الحروف لا يكون زائدا الا لقصد التكرار والتضعيف ليدل
على زيادة معنى لم يكن حاصلا قبل او لقصد الالحاق بكلمة اخرى وستعرف معناه اي الالحاق
في الصرف فان الزيادة لهما اي لغرض التكرار والالحاق لا تختص حرفا دون حرف اي متيجا وزرف
الحرف بل يجري في كل حرف سواء كان من العشرة المذكورة او لا الا الالف للتكرير فانه اي زيادة الالف
لغرض التكرير لا يمكن فان الالف لكونه واجب السكون يمتنع ادغامه في مثله وكذا التقاؤه معه
من غير ادغام كما سيجيء في الصرف واما الزيادة لغير التكرير والالحاق فلا يكون الا في العشرة المذكورة
والحاصل ان الحروف العشرة تصلح ان تكون زوائد مطلقا وما عداها ان قصد بها التكرير والالحاق
فهي زوائد ايضا والا فلا تكون الا اصلية وذلك اي الزيادة للتكرير والالحاق كعطار وستار
مثالان لما زيد لقصد التكرار وهو في الاسم والزائد في الاول وهو الطاء الثانية خارج عن الحروف
العشرة والزائد في الثاني وهو التاء الثانية من العشرة وقطع وقتل مثالان لذلك وهو في الفعل
فان قلت الاول من المكرر زائد ام الثاني قلت هما مذهبان وجه الاول ان التضعيف هو الساكن
دون المتحرك والتضعيف اولى بان يكون مزيدا الا ترى انه ليس هنا حرف اكثر خطا من حروف
المد في الزيادة وهي سواكن في الاصل لشبهها ذاته منها حالا تتحرك وهو الالف ووجه الثاني ان
الثاني قريب من الطرف والتغير الى الاطراف اسبق وقردد وقد عرفت وجندل وهو الحجارة
بزيادة الدال في الاول والنون في الثاني للالحاق اي لالحاقهما بجعفر فهما مثالان لما زيد لقصد
الالحاق وهو في الاسم والزائد في الاول خارج من العشرة وفي الثاني داخل فيها وجلبب اي
لبس الجلباب وهو بالكسر نوع من الثياب يقال له بالفارسية چادر شب وشملل اي اسرع
بزيادة الباء التي ليست من العشرة في الاول واللام التي هي منها في الثاني للالحاق بدحرج فهما
مثالان لذلك وهو في الفعل وليس معنى التسمية هذه الحروف العشرة بالزوائد انها لا تكون الا زائدة
فان كثيرا من الكلمات كل حروفها من هذه الحروف كالانس والايمان والاسلام وجميع ما ذكرنا
لتبيينها اي لتبيين تلك الحروف من الجوامع نحو اليوم تنساه وسألتمونيها وغيرهما فان كل حروف
هذه الكلمات من الحروف العشرة فلو كان المعنى انها لا تكون الا زائدة يلزم ان لا يكون لهذه الكلمات



الكلمات حرف اصلي اصلا وهو باطل قطعا بل المعنى ان الزائد الموصوف اي الزائد لا لقصد التكرار ولا الالحاق
لا يكون الا منها لا من سائر الحروف فان سائر الحروف اذا لم يكن للتكرار او الالحاق لا يكون
الا اصلية وهذا لا ينافي اصالة العشرة في بعض المواضع ولما كان هنا مظنة ان يقال الراء في
دمثر وسبطر زائدة لا لقصد التكرار ولا الالحاق مع انها ليست من العشرة اشار الى دفعه
بقوله وبعضهم يجعل الراء في دمثر وهو بكسر الدال وفتح الميم وسكون الثاء المكان اللين
وسبطر وهو على الوزن المذكور الاسد الذي يمتد عند الوثبة وهي الطفرة زائدة وهو اي كون
الراء فيهما زائدا ان ثبت يعني ثبوته غير مسلم بل الظاهر ان يكون الراء فيهما اصليا ويكونا كلمتين
رباعيتين على فعلل واما دمث بفتح الدال وسكون الميم فهو لا يوجب كون الراء في الاول
زائدا لجواز كونهما لغتين بمعنى واحد ولو فرضنا ثبوته فقل اي فهو في حكم العدم لندرته وعدم
ثبوته في غير هذين الموضعين وكلما نحكم في مثل هذا الفن حكما كليا وعلى طريق الوجوب كان
يقال كل زائد موصوف لا يكون الا من العشرة فالنادر المخالف للحكم كما في دمثر وسبطر
لا يقدح في كليته اي كلية الحكم ووجوبه لما ان مسائل العربية مبنية على الاكثر والاغلب وليست
الكلية الحقيقية مرادة فيها سيما اذا كان ثبوت النادر على الاحتمال والشبهة كما فيما نحن فيه
فان عدم القدح في الكلية ح بالطريق الاولى ولكن هذا واقعا على ذكر وتذكر صادر منك
ان كان كذلك ينفعك في مواضع والجوهري عطف على قوله وجعل بعضهم اورد السبطر في باب
الراء لا في باب الطاء فنيدل على انه لم يجعله اي الراء في السبطر زائدا بل جعله من اصول الكلمة
والا فلا وجه لايراده في باب الراء بل الواجب ح ايراده في باب الطاء تفطن ما ذكره لا نقض
بالسبطر اصلا فيما عدا الحروف المذكورة تفريع على قوله وغيره ان كان خارجا من الحروف
العشرة الخ يعني اذا ثبت ان ما عدا تلك الحروف لا يكون زائدة الا لقصد التكرار او الالحاق
فما عداها اذا لم يكن للتكرار او الالحاق كما في جعفر وضرب ودحرج يعرفنا بنفسه اي من غير
نظر الى موقعه الى الوجوه التي ستأتي مما يعرف به الاصالة وعدمها انه مفعول يعرف اصلي
من الكلمة لا زائد فيها فقد ثبت معرفة الاصالة من ذات بعض الحروف وكذا معرفة عدم
الاصالة اذا كان الحرف مطلقا لقصد التكرار او الالحاق كما في الامثلة السابقة واما اذا لم يكن
لقصد ذلك فلا يعرف عدم الاصالة من ذات الحرف ولو كان من الحروف العشرة لما مر
ان تسميتها بالزوائد ليس بمعنى انها تكون زائدة دائما بل ان الزائد لا للتكرار او الالحاق
لا يكون الا منها بل يعرف من الموقع او من وجوه اخر فافهم وكذا الهاء عند المبرد يعني انه اذا
لم يكن للتكرار او الالحاق يعرفنا بنفسه انه اصلي عند المبرد فانه لا يعده من حروف الزيادة
فعنده حروف الزيادة العشرة المذكورة الا الهاء واورد عليه اي المبرد ابن جني الاعتراض
بخمسة اوجه بمثل اخشه بزيادة الهاء في الوقف على اخش امر حاضر من خشي يخشى فان
الهاء فيه ليس للتكرار ولا للالحاق بل للوقف مع انه ليس باصلي قطعا وبقولهم امهة وامهات
بزيادة الهاء في ام بمعنى الوالدة وامات جمع ام فان الهاء فيهما ليس للتكرار او الالحاق
مع انه زائد بدليل ام وامات فانهما فعل وفعلات بدليل الامومة في المصدر اما مجيء امهات
بالهاء فكثير في القرآن وغيره واما امهة فاشار الى وقوعها بقوله قال الشاعر امهتي خندف
والياس ابي اوله اني لدى الحرب رخي اللبب معتزم الصولة عالي النسب امهتي خندف
الخ يصف الشاعر نفسه بالشجاعة وعلو النسب اللبب بفتحتين ما يشد على صدر الدابة
ليمنع الرحل عن الاستئخار والرخي من الرخاوة واللينة ويقال فلان في لبب رخي اذا
كان في حال واسعة والاعتزام بمعنى العزم اي القصد والصولة الهجوم والاقدام وخندف
بكسر الخاء والدال وسكون النون منها امرأة الياس بن مضر والياس ابيهما
وهي غير منصرف للعلمية والتانيث قيل سميت بذلك من الخندفة وهي مشية كالهرولة

وهي نوع من السير بين العدو والمشي لمشي تلك المرأة كذلك والياس علم لابن مضر وهو سرياني
استعملته العرب وهمزته مقطوعة كهمزة اسحق لكن الشاعر وصلها لضرورة الشعر قال في الاقليد
هذا الشاعر ارتكب شذوذين الاول قوله امهتي دون امتي والثاني حذف الالف من الياس
مع كونها خليقة بالثبات وقيل اجاز ابن ذكوان في قوله تعالى وان الياس لمن المرسلين
وصلها وبه قطع مجاهد عن ابن عامر ووجهه جعل اللام اداة التعريف كاليسع وحاصل المعنى اني عند
المحاربة مع الخصماء في وسقة الحال لا يطرء على مضيق من قبلهم وانا قاصد للاقدام عليهم لا الاحجام
عنهم واني خندف والياس المشهوران بين العرب بعلو النسب وبان الاخفش قال
الهجرع بكسر الهاء وسكون الجيم وفتح الراء وهو الطويل مأخوذ من الجرع بفتحتين بمعنى المكان
السهل المنقاد وهو يناسب معنى الطول فوزنه هفعل وقال الخليل الهركولة بكسر الهاء
وسكون الراء وفتح الكاف وسكون الواو وهي الضخمة اي العظيمة من الانسان او غيره هفعولة
مأخوذة من الركل وهو الضرب بالرجل الواحدة والضخامة تناسبه لانها لضخامتها لا تقدر ان
تمشي مشيا خفيفا بل تركل الارض برجلها فالهاء فيهما زائدة من غير قصد تكرار والحاق وبان هرقتها
اي صب يقال اهراق الماء والدم اي صبه واراقه كما قال من قال اري قدمي اهراق دمي
يهريق اهراقة بسكون الهاء اصله اراق يريق اراقة فوزنه اهفعل والهاء زائدة كذلك فهذه
المواد الخمس استقض حكم المبرد بان الهاء اذا لم يكن للتكرار او الالحاق فهو اصلي واجاب ابن الحاجب
من قبل المبرد اي طرفه عن الاعتراض الاول بان الهاء في حشو حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه
الحروف قسمان حروف المعاني وهي التي يقصد بها الدلالة على المعاني كالباء واللام الجارتين وحروف
المباني وهي التي لم يقصد منها المعاني بل بناء الكلمات وتركيبها كزاء زيد وبائه وداله فنقول الهاء المذكور
حرف معنى اي جيء به لمعنى الوقف فلا يكون من حروف الزيادة كما لا يكون الباء واللام في بزيد ولزيد
منها لان حروف الزيادة لا يكون لمعنى بل هي من حروف المباني وحاصل الجواب ان مراد المبرد ان الهاء
الذي عده القوم من حروف الزيادة فهو اذا لم يكن للتكرير او الالحاق يكون اصليا فح لا نقض
بالخمس اذ الهاء فيه ليس مما هو معدود من حروف الزيادة لانها هي التي لا يقصد بها المعنى والهاء فيه
قصد به معنى الوقف بقي انه هل هو زائد ام لا والظاهر انه كما لا يكون اصليا لا يوصف بالزيادة اذ
الاصالة والزيادة من خواص حروف المباني وعن الثاني بجواز ان يكون الاصل في الامهة
بالهاء وتاء التانيث كالابهة بمعنى العظمة ثم يحذف الهاء والتاء فصارت اما كما قال الجوهري ان
اصل الام امهة ولذلك تجمع على امهات وكما نقل خليل بن احمد في كتاب العين من قولهم تامهت
اي اتخذت اما ويؤيده ان الغالب في استعمال الجمع لامهات واستعمال الامات قليل الا ترى
انها وردت في التنزيل اي القرآن الكريم في مواضع كثيرة نحو حرمت عليكم امهاتكم وامهات آبائكم
اللاتي وغير ذلك ولم ترد الامات في موضع منه اصلا وان وردت في بعض الاشعار كقوله اذا الامهات
قبحن الوجوه فرجت الظلام بامّاتكا ووجه التاييد ان الجمع كالتصغير يرجع الكلمة الى اصلها كما سيجيء
في الصرف فوزن ام فع اي اذا كان كذلك فالهاء من اصول الكلمة لا منها فوزن امهة فعلة
كما هو الاصل ووزن ام فع بحذف اللام فاندفع الاعتراض لان مبناه على ان الاصل هو ام ووزنه
فعل فالهاء في امهة زائدة ووزنها فعلة ويرد عليه ان جاء المصدر امومة وهو فعولة بلا خلاف
ولا يجوز ان يكون مفعوعة بحذف الهاء التي هي لام الاصل امومهة اذ فعوعلة غير موجود وانما
قولهم تامهت بمعنى اتخذت اما فشاذ مترول ولئن ثبت فعلى طريقة صوغ كلمة من لفظ نحو لفظ
امهات وليس ذلك بصالح لان يعول عليه في الحكم باصالة هاء امهات لان مدار تصرفهم الهمزة
والميم كام وامومة وامات فكيف يترك الشايع الى مجهول لم يثبت من الثقات فهذا الجواب منه غير
تام بل الجواب الاقرب ما ذكره بقوله ويجوز ان تكونا اي الام والامهة كلمتين اصليتين بمعنى واحد
ليس شيء منهما فرعا للاخر فوزن ام فعل ووزن امهة فعلة كما في دمث ودمثر بمعنى المكان

[illegible]



المكان الغليظ كما عرفت فعلى هذا كانت الامات والامهات اصليتين بمعنى واحد ايضا قال بعضهم
الامهات للناس والامات للبهائم فعلى هذا يكون المعنى مختلفا وبالجملة اذا كانتا اصليتين
يكون الهاء في امهة وامهات اصلية لا زائدة فاندفع الاعتراض وعن الثالث وهو قول
الاخفش بان الهجرع من الجرع والرابع وهو قول الخليل بان الهركولة من الركل بان قولهما
غير مقبول عند اهل الصناعة لبعد المناسبة بين معنى اللفظين يعني ان الاشتقاق انما يتم
اذا وجدت بين معنى اللفظين مناسبة كما عرفت مع ان المناسبة بين معنى الهجرع
والجرع او الهركولة والركل بعيد سيما فيما قال الاخفش اذ المناسبة بين الطويل والمكان
السهل ابعد بخلاف الضخامة والضرب بالرجل كما مر فالظاهر ان الهجرع والهركولة كلمتان
اصليتان وليستا بماخوذتين من الجرع والركل حتى يكون الهاء فيهما زائدة فوزن الاول
فعلل والثاني فعلولة فاندفع الاعتراض بها ايضا واعترف عطف على قوله واجاب ابن الحاجب
يعني انه اجاب عن الاعتراضات الاربعة الاول على المبرد واعترف واقر بورود الاعتراض
الخامس عليه وهو الاعتراض بزيادة هاء الاهراق بناء على ان يكون الاصل اراق اتفاقا
يقتضي قوة الاعتراض وقال لا جواب عنه الا ان يقول بانه اهراق بالهمزة والهاء خطاء مبني على
التوهم وقع حين قلبوا همزة اراق هاء وقالوا هراق فتوهم البعض الهاء فاء الكلمة وذهل عن
كونه مبدلا من الهمزة فزاد عليه الهمزة للتعدية ان كان هراق لازما عند المتوهم او زائدة ان كان
متعديا عنده بمعنى صبه كما هو عند الجمهور ثم لما تقرر عندهم ان ما بعد همزة الافعال ساكن لا غير
اسكن الهاء فصار اهراق ولو لم يكن مبنيا على ذلك التوهم فلا وجه لزيادة الهمزة لما يلزم اجتماع
الهمزتين وحاصل الجواب ان هاء اهراق ليس بزائد بل مبدل من همزة الافعال وزيادة
الهمزة عليه مبنية على توهم الهاء فاء الكلمة فاندفع الاعتراض لان بنائه على ان زيادة الهمزة فيه
مبنية على التحقيق لا على التوهم فالهاء فيه زائد وانت خبير ببعد هذا التوجيه لان مثل اهرقنا
باحرف الخمسة مع الهمزة المفتوحة في الاول ليس من ابنيتهم فعلى تقدير توهم هاء هراق فاء الكلمة
لا وجه لزيادة الهمزة مع بقاء هذه الحروف الاربعة لاستلزامه الخروج عن ابنيتهم وكذا البعيد ان
يقال ان الهاء المبدلة لما صارت كانها من نفس الكلمة واللغة من باب افعل وهذا الباب يلزمه
اوله الهمزة استنكروا اخلوها عن الهمزة فادخلوها فيه وانما كان بعيدا لا باطلا لجواز ان
يكون ذلك من ابنيتهم الشاذة وانما هذا التوجيه مقبول في لغة اخرى لهذه الكلمة وهي اهرق
يهرق اهراقا بحذف الالف بعد الراء على وزن افعل يفعل افعالا فلكونه من ابنيتهم المتعارفة
يمكن فيه ان يقال انه خطاء وقع حين قلبوا همزة اراق هاء وحذفوا عينه وقالوا هرق فتوهم
البعض الهاء فاء الكلمة فزاد عليه الهمزة نقلا الى باب الافعال هذا ويرد عليه بعد ذلك ان همزة
الافعال زائدة باتفاق فكذا الهاء المبدل منها فلا يندفع الاعتراض لا باهراق ولا باهرق
بعد ذلك التوجيه ايضا والجواب ان مراد المبرد بالهاء ههنا هي التي تكون حرفا مستقلا
لا مبدلا من حرف اخر اي التي لا يكون لمعنى بناء على ان المراد بها هي التي تكون حرفا من حروف الزيادة
كما مر والمبدل من همزة الافعال يكون لمعنى كما لا يخفى فاندفع النقض قال الجوهري الغرض من هذا النقل
القدح فيما اجاب به ابن الحاجب بوجه او عندي ان هاء اهراق عوض عن الحركة الذاهبة للتعليل
لا مبدل من الهمزة كما زعمه ابن الحاجب اذ اصل اراق اريق نقل فتحة الياء الى ما قبلها من الراء
الساكنة ثم انقلب الفا فصار اراق عوض الهاء عن الحركة الذاهبة عن نفس العين فصار هراق
كما قال الاخفش في اسطاع يسطيع اسطياعا بفتح الالف اي الهمزة في الماضي وضم الياء في المستقبل
على ان يكون من باب الافعال حال كونه لغة في اطاع يطيع اطاعة واما استطاع يستطيع
بكسر الهمزة وفتح الياء فهو من باب الاستفعال بحذف التاء كما ستعرف فلا يكون مما نحن فيه
ان السين مقول القول عوض من ذهاب حركة العين لان اصل اطاع اطوع افعل كما سبق

وعوضوا السين عن الحركة الذاهبة وذلك لان بذهاب الحركة وهي الفتحة عن نفس العين وهي
الياء في اراق والواو في اطاع حصلت ثلثة تغييرات ذهابها وانقلاب العين الفا وتحرك الفاء
اعني الراء في الاول والطاء في الثاني فجعل الهاء عوضا عنها وبهذا اندفع ما قيل الحركة لو ازالت
من العين لكن الى الفاء فاي حاجة الى التعويض ثم ان ما ذكره الجوهري يصلح ان يكون جوابا عن اصل
الاعتراض ان اشترط في حروف الزيادة ان لا يكون لمعنى على ما ذكره ابن الحاجب كما مر اذ الهاء
ههنا على ما ذكره لمعنى التعويض وان لم يشترط فيها ذلك كما يذكره المص فلا يصلح جوابا له بل يؤيده
فقد تنبهت مما ذكر ان في هذا اللفظ اي اهراق ثلث لغات والاصل في الجميع اراق يريق اراقة
احديها هراق الماضي بلا همزة مع الالف بين الراء والقاف يهريق في المضارع هراقة في المصدر
فهو مهريق في اسم الفاعل وذاك مهراق في اسم المفعول وهرق في الامر ولا تهرق في النهي
بفتح الهاء في الجميع الا في المصدر فانه فيه بالكسر اما فتحه في الماضي وكسره في المصدر فظاهر لكونه
بدلا من الهمزة المفتوحة او المكسورة واما فتحه في البواقي فلان اصل يفعل ومفعل بالفتح
او الكسر وافعل ولا تفعل من باب الافعال يؤفعل مؤفعل أأفعل لا تؤفعل بالهمزة المفتوحة
في الكل ثم حذفت الهمزة من المضارع حذرا عن اجتماع الهمزتين الذي هو ثقيل كريه في المتكلم
وحده فحيث حذفت عن المضارع حذفت عن البواقي متابعة فههنا الاصل يؤريق مؤريق
بالكسر او الفتح اريق لا تؤريق بفتح الهمزة في الكل فابدلت الهمزة هاء مفتوحة في الكل ونقلت
حركة الياء الى الراء الساكنة فابقيت ساكنة في البعض وانقلبت الفا او حذفت في الاخر ولما كان
لقائل ان يقول لو كان الاصل يؤريق يؤريقا فلا يجوز ان يقال في المتكلم وحده انا اهريقه باجتماع
الهمزة والهاء كما لم يجز ان يقال انا ءاريقه بهمزتين مع ان ذلك جائز دفعه بقوله وانما قالوا
انا اهريقه ولم يقولوا انا اريقه بل قالوا فيه انا اريقه بحذف همزة الافعال لاستثقالهم الهمزتين
وقد زال ذلك الاستثقال بعد الابدال اي ابدال همزة الافعال هاء اذ لا كراهة في اجتماع
الهمزة مع الهاء فلذلك لم يغيروا الكلمة بالحذف بل اجروها على اصلها واللغة الثانية اهرق
يهرق اهراقا على افعل يفعل افعالا قال سيبويه اصله اريق فابدلوا من الهمزة الهاء فصارت
كانها من نفس الكلمة ثم ادخلت الالف بعده على الهاء لاستنكارهم خلو اول باب الافعال عن
الهمزة وترك الهاء عوضا عن حذفهم العين انتهى وقد عرفت فيه توجيها اخر اعني زيادة الهمزة
بناء على توهم الهاء فاء الكلمة واللغة الثالثة اهراق يهريق اهرياقا فهو مهريق وذاك مهراق
اهرق لا تهرق بسكون الهاء في الجميع والاصل اراق فزيد الهاء بين الهمزة والراء واسكن لما تقرر
عندهم ان ما بعد همزة الافعال لا يكون الا ساكنا كما عرفت ولما كان في اللغة الاولى والثالثة
استبعاد واستنكار لمخالفتهما سائر الابنية دون الثانية لكونها على البناء المتعارف استشهد
لهما بكلام الفصحاء فقال قال امرؤ القيس وان شفائي عبرة مهراقة فهل عند رسم دارس من معول
فان هاء مهراقة مفتوح من هراق يهريق هراقة كما نقل كذلك ولان وزن البيت انما ينتظم
بتحريكه لا باسكانه كما لا يخفى على من له ادنى اطلاع على علم العروض الشفاء البرء من المرض
والعبرة بفتح العين وسكون الباء الدمعة والمهراقة بمعنى المصبوبة والمسالة وهل للاستفهام
الانكاري والفاء للتعليل والرسم البناء والدارس من درس البناء اي انهدم ولاصق على وجه
الارض وعند خبر مقدم ومعول اي المعتمد مبتدأ مؤخر ومن زائدة وفي بعض الرواية وقع بدل
مهراقة ان سفحتها من السفح اي الصب يقال دمع سافح ومسفوح وسفح فهو مسفوح يقول كان
جوابي لاصحابي ان قلت لهم عند قولهم لا تهلك اسفا وتجمل خلوني وشاني فان شفاء ما اجده في
صدري من الحزن عبرة اذ لم يبق من اثار منزل الحبيب الا رسم دارس ومنهدم ليس عنده ما يعول
عليه وينتفع به فما الاجدر بحالي الا ان اقضي البكاء وافيض الدموع من عيني كي استريح من الم الحزن
والفراق وقال شاعر اخر فما بال عينك منها الماء مهراق بسكون الهاء من اهراق يهريق كما مر



ما استفهامية والبال الحال ومنها متعلق بمهراق وجملة الماء مهراق حال من الكاف او جملة استينافية اي ما حال
عينك يفيض منها الماء وتقديرا هما وزن يهريق ومهراق بفتح الهاء كما هو اللغة الاولى يهفعل ومهفعل
بفتح الهاء وسكون الفاء فيهما وكسر العين في الاول وفتحه في الثاني لان اصلهما يهريق بفتح الهاء
وسكون الراء وكسر الياء ومهريق بفتح الياء فعبر عن الاصول وهي الراء والياء والقاف بالفاء
والعين واللام واورد الزوائد وهي الهاء والياء والميم باعيانها كما اتفق عدة في الوزن وكذا تقدير
ماضيه هفعل ومصدره هفعالة وهكذا واما تقدير يهريق ومهراق بسكونه اي الهاء كما هو اللغة
الثالثة فلا يمكن ان ينطق به لان الهاء والراء كليهما ساكنان اما سكون الهاء فظاهر واما سكون
الراء فلان اصلهما يريق ومهريق بسكون الراء كما هو مقتضى باب الافعال فح يلزم ان يكون الهاء
والفاء ساكنين في وزنهما فلا يمكن النطق به لامتناع التقاء الساكنين على غير حده وكذا لا يمكن
النطق بتقدير ماضيه ومصدره ونحوهما لما ذكر واما تقدير يهرق ومهرق اعني اللغة الثانية فهو يفعل
ومفعل بصيرورة الهاء بمنزلة الفاء والراء بمنزلة العين كما عرفت وان اعتبر زيادة الهاء وحذف
العين فوزنها يهفعل ومهفعل وقس فظهر وحالها تركها والمقصود بالنظر والاعتراض هي اللغة
الثالثة اعني اهراق لقوة الاعتراض به وضعف ما اجاب به ابن الحاجب عنه كما عرفت واما اللغتان
الاخريان فليستا بمقصودتين بالنظر ههنا لان دفع الاعتراض بهما سهل بان الهاء فيهما مبدل
من الهمزة فهي المزيدة لا الهاء ولزم عد الطاء من حروف الزيادة في اصطبر ونحوه بالمعنى
المذكور اما الاولى اعني هراق فظاهر واما الثانية اعني اهرق فبان يقال ان زيادة الهمزة فيه مبني
على توهم الهاء فاء الكلمة او على صيرورتها كانها من نفس الكلمة والجواب بذلك عن اهراق بعيد لاستلزامه
الخروج عن ابنيتهم كما عرفت والاقرب في الجواب عنها تسليم ان الهاء فيها زائد وان يقال هي شيء
شاذ لا يوجب ابطال اصل وقاعدة هو اصالة الحرف اي كون حرف الهاء اصلا من الكلمة اذا لم يكن
للتكرار او الالحاق كما قال المبرد لما تقدم انه اذا حكم في هذا الفن بحكم كلي وعلى طريق الوجوب
فالنادر المخالف لا يقدح في كليته ووجوبه الا ترى وتنظر الى صاحب المفتاح حيث يقول لا بد للحكم
بكون الحرف زائدا من ان لا يكون توجه الحكم عليه بالزيادة اي ان لا يكون اتصافه بالزيادة نادرا
مثله الضمير راجع الى توجه الحكم والمثل منصوب على انه بدل من نادرا او عطف بيان له او على انه
مفعول اعني المقدر او مفعول مطلقا النادر اي مثل ندرة توجه الحكم بالزيادة حال كونه في الحرف
الخارج عن مجموع حروف قولك اليوم تنساه حال كون ذلك الخارج اذا لم يكن مكررا وحاصله
انه لا بد في عد الحرف زائدا والالحاق اصطلاحا ان يتصف بالزيادة كثيرا لا نادرا اذا لم يكن مكررا
لافادة معنى زائد او الالحاق او لغيرهما وذلك انما يتحقق في حروف اليوم تنساه فلذا تسمى زوائد
واما اتصافه بالزيادة نادرا على ذلك التقدير كما في غير هذه الحروف فلا يكفي في عده زائدا وقيد
بقوله اذا لم يكن مكررا لما عرفت انه اذا قصد التكرار فجميع الحروف غير الالف مشتركة في ان
يكون زائدة كيف جوز جملة مستانفة مربوطة بقوله الا ترى توجه الحكم بالزيادة على سبيل الندرة
على غير هذه الحروف حيث قال نادر مثله في الخارج الخ والا ترى الى غيره اي غير صاحب المفتاح
كيف جوز زيادة راء درمتر وسبطر كما ذكرنا مع انه ليس من الحروف العشرة ولم يكن مكررا
فهذا الكلام من صاحب المفتاح وغيره يدل على انه اذا حكم على غير الحروف العشرة او على الهاء منها
كما هو عند المبرد بانه اصلي فالمراد هناك الاكثرية والاغلبية فلا يضره ما يخالفه شاذا نادرا
وعلم الغرض من هذا تحقيق المقام والرد على ابن الحاجب واشياعه في هذا القول ويلزم منه
القدح فيما سبق من جواب ابن الحاجب عن مثل تخشى كما عرفت انه اي الشان شاع في كلام
ابن الحاجب واشياعه اي اتباعه جمع الشيعة اي التابع القول بان الحرف الزائد على اصول
الكلمة لا يكون لمعنى اي لا يكون حرف معنى بل حرف مبنى وقد عرفتهما فلذلك اجابوا بان هاء
تخشى ليس من حروف الزيادة لكونه لمعنى الوقف وليس كذلك لان حروف المضارعة اعني

اتين وهمزة الافعال وسين الاستفعال وغير ذلك كياء التصغير وياء النسبة وتاء التأنيث والنفه
من حروف الزيادة ولها معان اى والحال ان لها معانى مقصودة بها كغيبة الفاعل وخطابه والتكلم
حروف المضارعة والتعدية لهمزة الافعال والطلب لسين الاستفعال كيف لا يكون ما ذكره
فاسدا وقد قال بعضهم ان من جملة الشواهد لزيادة الحرف ان يكون له معنى ممثلا على صيغة
الفاعل حال من البعض اى حال كونه ممثلا لذلك الحرف بالتنوين او على صيغة المفعول
حال من ضميره اى حال كون ذلك الحرف ممثلا بالتنوين او صفة لمعنى اى معنى ممثلا بمعنى التنوين
وتاء التأنيث وسين الكسكسة ونحو ذلك كالامثلة السابقة فان هذا القول صريح فى ان
كون الحرف لمعنى لا يقدح فى كونه زائدا بل يؤيده وان اعترض عليه صاحب المفتاح بان ذلك
يقتضى كون الشين المعجمة الكشكشة وكاف نحو ذلك وهنالك وكزيد وباء نحو بزيد من حروف
الزيادة وكذا يقتضى ادخال الاسماء الجارية مجرى الحروف فى الاشتقاق فالصواب ان يقال
الحرف الزائد ما اى حرف مطلقا سواء كان من العشرة او غيرها كدال قردد وباء جلبب يكون
فى الاسم المتمكن فى الاسمية جامدا كان او صفة او الفعل اى ما يكون فى اثناء حروف احدهما
كالف ضارب وواو مضروب والف تباعد وياء رجيل المصغر وتاء اجتمع وبتقييد الاسم
بالمتمكن خرج اللام والكاف فى مثل ذلك وهنالك او اتصل به اى باحدهما اما باوله او آخره
بحيث يصير ذلك الحرف معه اى احدهما بمنزلة كلمة واحدة نحو الرجل وقائمة وافعل واستفعل
ويضرب وضربت وبهذا خرج الكاف والباء فى نحو كزيد وبزيد ولم يكن ذلك الحرف من حروف
الاصول وخرج بهذا الحروف الاصول وبهذا البيان اندفع ما ذكرنا انفا من اعتراض صاحب
المفتاح فافهم سواء كان لمجرد تكثير البناء كالهاء فى اهراق او كان له اى لذلك الحرف ملابسا
بخصوصه ومستقلا معنى كحروف المضارعة وياء التصغير فان كلا منها موضوع برأسه لمعنى من
احوال الفاعل كما مر مرارا او معنى التصغير والتحقير وبهذا التعميم حصل الرد على ابن الحاجب
واشياعه او زيد للعوض عن حرف آخر كالميم المشدد فى اللهم حال كونه عوضا عن حرف النداء
لان اصله يا الله فحذف الياء وعوض عنه الميم فلذا لم يجتمعا والتاء فى اجابة عوضا عن الواو
فان اصله اجواب من اجوب يجوب نقلت حركة الواو الى الجيم فحذفت لدفع التقاء الساكنين
ثم عوض عنها التاء او لتفخيم المعنى وتعظيمه كميم زرقم وهو شديد الزرقة فان الزرق يدل على اصل
الزرقة والميم يفيد تفخيمه وشدته وستهم بالضم فيهما اى بضم الاول والثالث فى زرقم وستهم
وسكون الثانى منهما وهو اى ستهم كبير العجز جدا والعجز بفتح العين وسكون الجيم موخر الحيوان
وبالفارسية دنبال فان الست يدل على العجز والميم على تفخيمه وغاية كبره او للمد الفا كان
او واوا او ياء كما فى عماد وعمود وعميد كلها بمعنى واحد وهو الدعامة من عمد يعمد عمدا من الباب
الثانى اذا اقام الشىء بالعماد او لتيسر التلفظ كالف الوصل لا ابتداء بالساكن كما فى ابن واسم
واستفعل او للمحافظة على حركة الآخر او على حرف المد كهاء الوقف ويسمى هاء السكت فى اخشه
امر حاضر من خشى يخشى اصله اخشى فحذف الياء والحق الهاء وكتابيه اصله كتابى بياء المتكلم المفتوح
الحق بها الهاء وهذا فى المحافظة على الحركة وغلامهوه وغلامهيه فى المحافظة على حرف المد اصل
الاول غلامه بفتح الميم او ضمه واصل الثانى غلامه بالكسر فاشبع ضمة الهاء فى الاول وكسرة
فى الثانى فحصل الواو والياء المدتان فانه لو لم يلحق الهاء بالاخر فى الوقف لزالت فتحة الاخر فى
الاولين والمدة فى الاخيرين فالحق محافظة عليهما وسين الكسكسة بالجر عطف على الهاء
اى وكسين الكسكسة وهو الانسب بالسياق فقوله سين خبر مبتداء محذوف اى هو سين
او بالرفع مبتداء وما بعده خبره بفتح الكافين فى اللغة الدق الشديد وبمعنى كس بكس بفتحتين
سين تلحقه بنو بكر اسم قبيلة بكاف الضمير المؤنث فى الوقف تمييزا له عن ضمير المذكر نحو
اكرمتكس ومررت بكس لان حركة الاخر تذهب بالوقف فلو لم يلحق السين لذهب

الفرق بين المذكر والمؤنث بخلاف ما اذا الحق فانه يكون الكسرة محفوظة فيحصل التمييز ثم قيل
فيه الكسكسة بكسر الكاف لان السين انما يلحقها بكاف المؤنث وهى مكسورة فالحكاية ايضا
بالكسر والمختار انها بالفتح كما قاله المص لانها مصدر فعلل المأخوذ منها اشتقاقا اى كسكس
بمعنى قال كس وكذا الكشكشة بمعنى قال كش وهو مفتوح الفاء واللام الاول لا غير الا ترى ان
قولهم بسملة بفتح الباء فى مصدر بسمل اى قال باسم الله وان كانت الباء فى بسم الله مكسورة
وكذا السبحلة بكسر بفتح السين فى مصدر سبحل اى قال سبحان الله وان كانت السين فى سبحان
الله مفتوحة وبنو تميم يلحقون به اى بكاف الضمير المؤنث الشين المعجم لذلك اى لتمييز المؤنث
عن المذكر فى الوقف ويسمى شين الكشكشة وزان كسكسة نحو اكرمتكش ومررت بكش
وهى فى اللغة المجازية ولعلها مأخوذة من كش كش الفارسية وخصوا السين والشين
بالالحاق المذكور لخفائهما لما فيهما من الهمس وسميا سين الكسكسة وشين الكشكشة لتكرار
الكاف مع السين والشين فيهما لكن كلاهما اعنى الحاق السين والشين غير فصيح حكى ان معاوية
قال يوما من افصح الناس فقام رجل من جرم وجرم من فصحاء الناس فقال قوم تباعدوا عن فراتية
العراق وتيامنوا عن كشكشة تميم وتياسروا عن كسكسة بكر ليس فيهم غمغمة قضاعة
ولا طمطمانية حمير فقال معاوية منهم فقال قومى والفراتية لغة اهل الفرات الذى هو نهر الكوفة
لانهم خالطوا العجم والنبط فتغيرت لغتهم والكشكشة والكسكسة قد عرفتهما والغمغمة ان لا
يتبين الكلام واصله اصوات الثورة عند الذعر واصوات الابطال عند القتال والطمطمانية ان
يكون الكلام شبيها بكلام العجم يقال رجل طمطم اى فى لسانه عجمة لا يفصح وههنا بحث وهو انه عدها
الوقف فى اخشه وكذا سين الكسكسة وشين الكشكشة من حروف الزيادة مع انهما
ليستا مما زيدت فى خلال الاسم او الفعل ولا مما تتصل بالكلمة بحيث يصير معها بمنزلة كلمة واحدة
وقد قالوا لو كان سين الكسكسة من حروف الزيادة لكان شين الكشكشة منها اذ لا
فرق بينهما وهو باطل بالاتفاق الا ان يلتزم كون هذه الثلثة مع ما يتصل بها بمنزلة كلمة واحدة
ويمنع ذلك الاتفاق الصنف ابتغى لمعرفة الاصالة والزيادة من المواقع فلنجعله ونبين
احديهما لمعرفة كون الحرف اصلا والاخرى لمعرفة كونه زائدا الاولى لبيان مواقع الاصالة
اى مواقع ومواضع من الكلمة اذا وقع الحرف فيها يكون اصلا بعض المواقع يشهد باصالة
الحرف مطلقا اى سواء كان ذلك الحرف من حروف الزيادة العشرة او من غيرها اياما كان
اى اى حرف من حروف الزيادة او غيرها كان ذلك الحرف اى سواء كان هذا او ذاك
او ذلك فلكل من التعميمين فائدة وبعضها يشهد باصالة بعضها اى الحروف دون بعض
آخر منها فمن الاول اى ما يشهد باصالة الحرف مطلقا الاول من الاسماء الغير المتصلة بالافعال
اعنى بالمتصلة بها المصدر واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسماء الزمان
والمكان والآلة وستقف على معانيها واحكامها ان شاء الله والاسماء المغايرة لها هى الجوامد
اى يشهد اول تلك الاسماء باصالة الحرف مطلقا اذا كان بعده اى بعد الاول اربعة من الحروف
الاصول سواء كان معها حرف زائد او لا فانه اى الاول لا يصلح للزيادة اى لزيادة ما وقع
فيه من الحرف بل يجب ان يكون ذلك الحرف اصليا واخلافى بناء الكلمة وان كان من حروف
الزيادة العشرة لما عرفت ان ليس المراد بزيادتها انها تكون زائدة دائما بل ان الزائد للتكرار
او الالحاق لا يكون الا منها فاذا كان من غير تلك الحروف فعدم صلوحه للزيادة بالطريق الاولى
قال المبرد الغرض منه تأييد للاصل المذكور ياء يستعور وهو من حروف الزيادة فيما بعده
اربعة اصول س ت ع ر وهو اسم موضع عند حرة المدينة ويقال هو اسم شجر يستاك به
وكساء يجعل على عجز البعير واسم من اسماء الدواهى ويقال ذهب فى اليستعور اى الباطل
فلخمسة معان من نفى الكلمة كعين عضرفوط وهو من غير حروف الزيادة وفيما بعده ايضا

حمير على وزن درهم ابو
قبيلة من اليمن
منه

النبط قوم ينزلون بالبطائح
بين العراقين والجمع انباط
منه

قوله الثورة جمع الثور وهو ذكر البقر
والذعر الخوف والابطال
جمع البطل اى الشجيع
منه

اربعة اصول حتى رقد ط واما الواو فهو زائد فى كليهما قطعا عضرفوط اخمى ستى كعضرفوط ووزنه فعللول
لان الياء لو كان زائدا يلزم ان يلحق الزائد باول الاسم الرباعى بناء على ان فيما بعده اربعة اصول
مع ان الزوائد لا تلحق اول الاسم الرباعى الا الميم فى الاسم المبنى على فعله كاسمى الفاعل
والمفعول واسمى الزمان والمكان فانها مبنية ببناء فعله بزيادة الميم كمدحرج بصيغتيه مثالا للكل
فان الميم زائد فيه قطعا وانما قيدنا الرباعى بالاسم لان الزوائد تلحق اول الفعل الرباعى مثل
تدحرج ويدحرج وادحرج وندحرج لكن ذلك يحتاج الى بيان اصالة الحروف الاربعة اما العين
والراء فظاهر لعدم كونهما من حروف الزيادة كالاربعة بعد عين عضرفوط واما السين والتاء فلانه
لا مسير الى الحكم بزيادتهما معا لانهما لا تزادان معا فى غير استفعل ولا بزيادة السين وحدها
لانها لا تزاد وحدها الا فى اسطاع وبعد كاف الكسكسة ولا بزيادة التاء وحدها لانها لا تزاد
وحدها الا فى افتعل فلزم اصالتهما مع الكلمة ايضا وان كانا من حروف الزيادة فلما قيد الاصل
فرع عليه الجزئيات فقال فهمزة مثل اصطبل بكسر الهمزة وسكون الصاد والباء وفتح الطاء بينهما
وهو موقف الدواب واصطخر بالخاء المعجمة على الوزن المذكور هو اسم بلد وميم مردقوش
معرب مردهكوش بفتح الميم وتليين الكاف قافا وهو المرزجوش وستعرف معناه ويقال
المردقوش الزعفران وهو دواء معروف بحرفة العامة ويقولون صعفران اى الهمزة فى الاولين
والميم فى الثالث اصلان من الكلمة وان كانتا من حروف الزيادة لكون كل منهما اول اسم غير
متصل بالفعل بعده اربعة اصول وكون الاربعة بعدهما اى بعد همزة اصطخر وميم مردقوش وكذا
مرزجوش اصولا فظاهر اذ ليس شئ منها من حروف الزيادة العشرة واما كون الاربعة بعد همزة
اصطبل اصولا فلان اللام فيه وان كان من حروف لكن لا تزيد فى اخر الكلمة كما سيجئ فهو اصلى وكون
الثلثة الباقية اصلية ظاهر كما مر فوزن الاولين فعلل بكسر الفاء وتشديد اللام الثانية ووزن
الاخير حينئذ فعللول بفتح الفاء واللام الاولى ومنه اى من اول المواضع الاربعة اى الاول والثانى
والثالث والرابع من الكلمة التى الاول والثالث منها من جنس واحد والثانى والرابع من جنس
اخر وتسمى تلك الكلمة المضاعف الرباعى لتضاعف الحرفين فيها فان شيئا منها اى من المواضع
الاربعة لا يصلح للزيادة بل يجب ان يكون الحرف الواقع فى كل منها اصلا على المذهب الاصح وهو
مذهب البصريين خلافا للكوفيين اى خالفهم الكوفيون خلافا فانهم يزعمون ان الثالث منها
زائد تكرار الاول ويقولون زلزل من زل وصرصر اى صوت من صر ودمدم اى اهلك من دم
فجعلوا الثالث منها تكريرا للفاء واذا ثبت ذلك على المذهب الاصح فالحروف الاربعة من صيصية
وهى شوكة الحائك وهو الذى يعمل عمل النسج يقال حاك الثوب يحيكه حوكا وحيكا وحياكة
نسجه وشوكته آلته كالشوكة التى بها يسوى بين السداة وهى بالفتح ما مد من الثوب واللحمة وهى
بالضم ما اعترض فيما بين السداة منه هذا وفى الصحاح ان الصيصية شوكة الديك اى ما فى
رجله مثل الظفر واما الذى بمعنى شوكة الحائك فهى صيصة من غير تكرار الياء وفى شرح
الشافية ان الصيصية الحصن فتدبر والحروف الاربعة من وعوع اى نبح وضبح هما بمعنى واحد
يقال ضبح يضبح ضبحا وضبيحا اى صاح وصوت للخوف اصل اى الحروف الاربعة من كل من
صيصية ووعوع اصول وان كانت بعضها وهى الياء والواو من حروف الزيادة لكونها
فى المواضع الاربعة من المضاعف الرباعى ومنه اى من الموضع الاول كل من الاول والثانى من
الاسماء والصفات الغير المشتقة من المزيدات واما الافعال والاسماء والصفات المشتقة
من المزيدات فيكون الاول والثانى منها زائدين معا كثيرا شايع كما فى يتدحرج وانطلاق و
استخراج ومنطلق ومستخرج ومتدحرج اذ علم بوجه زيادة صاحبه اى صاحب كل منهما
ومقارنه فانه اى كل واحد يكون حينئذ فى الاستعمال الاغلب اصلا فان علم زيادة الاول
فيكون الثانى اصلا وان علم زيادة الثانى فيكون الاول اصلا وهذا ما قالوا لا يجتمع فى اول الاسم

الاسم الغير الجارى على الفعل زيادتان ويجوز على قلة زيادتهما معا كما فى انقحل وانقحر بمعنى القحل
والقحر وهما الشيخ الذى يبس جلده على جسده لكبره وانزهو بمعنى الزهو وهو الفخر والتكبر
فسقوط الهمزة والنون معا فى القحل والقحر والزهو يدل على زيادتهما فى امثلة الاول فوزنها
انفعل بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الفاء وسكون العين ففى منجنيق وهى آلة
يرمى بها الحجارة معروفة اذا جعلت نونها الاول زائدا بدليل جمعها على مجانيق وتصغيرها على
مجينيق بحذفه اى معا بسبب حذف النون الاول فان حذفه فيهما يدل على انه زائد فى منجنيق
بناء على ان الجمع والتصغير يردان الشئ الى اصله فيهما وهو اولها اصل لكون زيادة صاحبه
وهو النون معلومة فيكون وزنها فنعليلا لان حروفها الاصول حينئذ اربعة الميم والجيم والنون
الثانية والقاف واما الياء فزائد وهذا هو المختار بين الجمهور وان اعتبرنا ما قاله ابو سعيد
السيرافى اخبرنا ابن دريد عن ابى عبيدة انه حكى عن بعض العرب انه قال ما زلنا اى كنا دائما
نجنق على صيغة المجهول اى نرمى بالمنجنيق وحكى عطف على اخبرنا او قاله غيره اى غير ابى عبيدة
قولهم كنا نجنق مرة ونرشق مرة اخرى كلاهما على صيغة المجهول ايضا من جنقه يجنقه من حد نصر
اى رماه بالمنجنيق ورشقه يرشقه من ذلك الحد ايضا اى رماه بالسهم حكى عن ابى عبيدة انه سال
اعرابيا عن حروب كانت بينهم فقال كانت حروب عون تفقاء فيها العيون مرة نجنق ونرشق
وحكى الفراء قولهم جنقناهم اى رميناهم بالمنجنيق فكلاهما اى الميم والنون الاول فى المنجنيق زائد
لسقوطهما فى نجنق وجنقناهم فيكون على خلاف الاغلب كالنقص ويكون وزنه منفعيلا لان
اصولها بهذا الاعتبار الجيم والنون الثانية والقاف لكن قال الفراء هذا الاستعمال اى مثل
نجنق وجنقنا بسقوط الميم والنون الاول مما لا يعتد به لانه مولد استحدثه المولدون من
المنجنيق وليس بموضوع من لغة العرب واما مجانيق ومجينيق فيهما فصيح كثير الاستعمال فى كلامهم
وههنا مذهبان اخران ان لا يعتد بشئ من مجانيق ومجينيق ونجنق وجنقنا بل انما يعتد
بسلسبيل ويقال هو فعلليل كما ذهب اليه الاكثرون فمنجنيق فعلليل اذ التقدير انه
لم يعتد بالاربعة المذكورة فلا يكون دليل على زيادة الميم والنون والاصل عدم الزيادة
والتقدير ان فعلليلا ثابت فى كلامهم فلا يلزم من كونه فعلليلا محذور كعدم النظير وغيره
فيحكم بانه فعلليل اولا يعتد بسلسبيل ايضا ويقال انه فعفليل بتكرير الفاء كما زعم البعض
فوزن منجنيق فعلنيل اذ لا يكون فعلليلا لعدم النظير لم يدل دليل على زيادة ميمه ونونه
الاولى والزيادة بالاخر وما قرب منه اولى فيكون وزنه فعلنيلا والمختار من هذه الاربعة
هو الاول اعنى انه فنعليل لان جنقونا ونجنق غير معتد به كما مر ولا وجه لعدم الاعتداد بمجانيق
ومجينيق وكلاهما يدل عليه واعتبار الاخيرين كان مشروطا بعدم اعتداد هذا فالمختار هذا
واليه ذهب سيبويه واما مجانيق فان نظر اليه فى ذاته فوزنه فعاليل والا فان اخذ بجنقونا
فمفاعيل والا فان اعتد بسلسبيل ففعالليل والا ففعالنيل واعلم ان المنجنيق كلمة معربة
اى ليست بعربية اصلية بل عجمية صيرت عربية بنوع تصرف مؤنثة تانيثا معنويا قال زفر
بن الحارث لقد تركتنى اى صيرتنى منجنيق ابن بحدل هو على وزن جعفر علم شخص ومنجنيق
فاعل تركت وقوله احيد مفعوله وهو مضارع متكلم من حاد عن الشئ يحيد حيدا اى عدل
ومال عنه اى اميل عن العصفور حين يطير وهو طائر صغير معروف وحاصل المعنى ان منجنيق
ابن بحدل قد جعلتنى متحركا لحركة اسرع من حركة العصفور وقت طيرانه فلو لم تكن المنجنيق
مؤنثة فلا وجه لتاء تانيث الفعل المسند اليها اعنى صيرت واصلها بالفارسية من چه نيك اى
ما اجودنى فعل تعجب كما احسنى لان الشاء التعجب عن كونه جيدا وذلك لان من بالفارسية
بمعنى انا وچه استفهام والمراد منه هنا التعجب ونيك بكسر النون بمعنى الجيد فيكون حاصله بمعنى
قولك بالعربية ما اجودنى فتصرفوا فيه بتصيير الجيم الفارسية جيما عربية والكاف قافا فصار منجنيق

ومرة العون جمع عوان وهو بالفتح
ويقال حرب عوان للتى فيها مقاتلة
مرة بعد اخرى فكان الاولى منها بكر
والثانية عوان والفقء اخراج العين
منه

كذا ذكره الجوهري واذا كانت المنجنيق معربة من الفارسية فبعضهم يأبون عن التعرض لوزنها
وعن الحكم باصالة بعض حروفها وزيادة بعضها زعما منهم ان ذلك التعرض والحكم انما يكون فيما
هو من اصل لغتهم اي العرب واما ما عربوه فلم يثبت ذلك فيه والاكثرون مستقرون على خلاف
ذلك اي تعرضوا لوزنها وحكموا باصالة بعض حروفها وزيادة الآخر وهو المختار ولذلك تعرض
المص لذلك بناء على انهم اي العرب لما الحقوها اي المنجنيق وكذا نظائرها من المعربات بلغاتهم
وتصرفوا فيها تصرفهم اي كتصرفهم في كلماتهم الاصلية من التصغير كمنجنيق والتكسير كمجانيق وغير ذلك
كبناء الماضي والمضارع منها كجنق وجنقنا على رواية لزم تعيين الاصول والزوائد منها كما لزم
تعيينها في كلماتهم ليتيسر التصرفات على وفق قوانينهم فلذلك حكموا على الف لجام وابرهيم بالزيادة
لقولهم في تكسيرها لجم وابارة مع كونها معربتين وايضا فيحكمون بذلك على معنى انها لو كانت
من كلامهم لكان قياسها ان يكون كذلك وانما حكموا عليها بالتعريب اي بكونها معربة ولم يجعلوها
عربية اصلية لعدم وجدان الجيم والقاف اي مجموعهما في كلمة الا معربة مستثنى مفرغ حال من الكلمة
اوصفة لها كالجردق بفتح الجيم والدال المهمل وجاء اعجامها ايضا بمعنى الرغيف وهو نوع من الخبز
معروف معرب كرده فقلبوا الكاف جيما والهاء قافا فصار جردقا او حكاية صوت كالجلنبلق
حكاية لصوت الباب الضخم اي العظيم عند انفتاحه وارتداده وهو مركب من جلن وبلق فالـ
لاول لحكاية صوته عند انفتاحه والثاني لحكاية صوته عند ارتداده انشد المازني ونفتح طورا و
طورا تجيفه وتسمع في الحالين منه جلنبلق فلما اجتمع الجيم والقاف في المنجنيق مع انها ليست
لحكاية صوت حكموا بانها معربة من من جه نيك ومن الثاني اي الموضع الذي يشهد باصالة بعض
الحروف دون بعض اول الكلمة على الاطلاق اي فعلا كانت او اسما صفة مشتقة من المزيد
اولا فانه لا يصلح لزيادة الواو بل يجب ان يكون هي في اول الكلمة مطلقا اصلية واستدل عليه
بعضهم بانها لو زيدت اولا فهي مضمومة او مكسورة وهما تقلبان همزة كاجوه واشاح او مفتوحة
وهي في التصغير تضم وكذا في البناء للمفعول ان كانت الواو في فعل فينقلب همزة تقول اجيه
في وجيه تصغير وجه على ان المفتوحة قد تنقلب همزة ايضا كاحد واناة في وحد ووناة وغرضهم
بالزيادة بقاء الحرف المزيد فلو زيدت الواو اولا وهي لا تبقى على حالها يلزم بطلان الغرض
فيه فنفي زيادتها اولا فواو ورنتل اصل قيل انه اسم بلد وقيل انه الداهية اي المصيبة
وقيل انه شيء يعادي ويخاصم الاسد ولم نجده اي الورنتل لشيء من هذه المعاني فيما عندنا من
كتب اللغة وقد وجدنا في القاموس الورنتل كسمندل الداهية والامر العظيم كالورنتلي وموضع
وكذا اول الكلمة لا يصلح لزيادة اللام بل يجب ان يكون فيه اصلية فلام لهزم على وزن جعفر وهو
اي اللهزم القاطع من الاسنة جمع السنان وهو الرمح اصل وكذا لا يصلح لزيادة اللام حشوها
وحشو الكلمة ما بين اولها وآخرها الا ما ذكره الجوهري من ان اللام في فلقع على وزن خنصر بكسر
الخاء والصاد وسكون النون بينهما اصغر الاصابع وهو اي الفلقع ما يتقلع ويتشقق اي يتفرق
عطف تفسير لينقلع من الطين بيانه لما اذا يبس ظرف للفعلين من اليبوسة ضد الرطوبة
زائدة فوزنه فلعل مع ان صاحب المفتاح صرح بان هذه اللام اصل كلام فحجل فلام نحو بلدح بفتح
الباء والدال وسكون اللام اسم موضع غير منصرف للعلمية والتأنيث وطحلب بضم الطاء
واللام وبفتح اللام ايضا وهو هذا الاخضر الذي يعلو الماء من عادتهم ان يعبروا عن المعروف بهذا اي ما
الاخضر المعروف الذي يعلو الماء ويحصل في سطحه اذا ركد اصل فوزنهما فعلل بالفتحتين او بالفتحتين
او الضمة والفتحة وكذا آخرها لا يكون اللام فيه زائدا الا في عبدل وزيدل بفتح الدال فيهما بمعنى عبد وزيد
وفحجل على وزن جعفر بتقديم الحاء المهمل على الجيم بمعنى الافحج وهو الذي يتدانى اي يتقارب صدور
قدميه اي رؤسهما ويتباعد عقباه مثنى عقب وهو بفتح العين وكسر القاف مؤخر القدم فينفحج
اي ينفتح ساقاه مثنى ساق وهو العظم الممتد فوق الكعب وقد سمى صاحب الاقليد في بيان معنى الافحج

الافحج نقلا وعقلا اي من جهة النقل والعقل وتبعه غيره ففسر الافحج بالذي يتدانى عقباه وتنفحج
ساقاه اما نقلا فلما ذكره من معناه في القاموس فحج كمنع تكبر وفي مشيته تدانى صدور قدميه
وتباعد عقباه كفحج وهو افحج بين الفحج محركة والتفحج التفريج بين الرجلين واما عقلا فلان
الانفتاح الساقين مع تقارب العقبين غير متصور بل انما ينفتحان بتقارب رأسي القدمين
مع تباعد عقبيهما فان اللام في هذه الالفاظ اي عبدل وزيدل وفحجل زائد لفقدانه في امثلة
اشتقاقها كما ذكرنا وهي عبد وزيد وافحج وينفحج فان سقوط اللام فيها يدل على ان اللام في
الالفاظ الثلثة زائدة واما في غير هذه الالفاظ فلا يصلح الآخر لزيادة اللام وذلك لان اللام
قليل زيادتها لانها ابعد حروف الزيادة شبها لحروف العلة حتى قال بعضهم في فيشلة وهو رأس
الذكر فيعلة مع فيشة بمعناه وفي هيقل وهو ذكر النعام فيعل مع هيق بمعناه وفي طيسل
مع طيس للكثير من الماء وغيره فيعل يحكم في هذه الثلثة بزيادة الياء دون اللام وان كانت اللام
غير موجودة في هذه الامثلة التي بمعناها ويكون من باب دمث ودمثر كما سبق لكن المختار
زيادة اللام فيها ولا اعتبار بمثل دمث ودمثر لقلته والحمل على الاكثر اولى فلو استثناها المص
ايضا لكان اولى فلام كنهل تفريع على قوله وكذا آخرها لا يكون اللام فيه زائدا على وزن خنصر
اسم موضع وقد يمنع عن الصرف وسفرجل اصل فوزنهما فعلل وفعلل واما لام ذلك وهنالك
وامثالهما نحو اولالك وان ذكره الشيخ عبد القاهر وجار الله وهو صاحب المفصل وحكما بزيادته
كما في عبدل فان اصل الكلم ذا وهنا والاولى مما نحن فيه لما عرفت ان مورد الاشتقاق الذي
يبحث عنه هو الاسماء المتمكنة والافعال وليس للحروف ولا للاسماء المبنية كلها لها كهذه الالفاظ
حظ من الاشتقاق فلذا لم نتعرض اللام فيها مع ان بعض المحققين قال جعلهم اللام في ذلك
واخواته من حروف الزيادة فيه تجوز لان اللام جيئ بها للدلالة على البعيد فلم تكن زائدة وقد
عرفت ما يتعلق بها فتذكر ومنه اي من الموضع الثاني كل موقع من الاسماء الغير المتصلة بالافعال
سوا كان اولها او حشوها او آخرها فانه لا يصلح لزيادة السين بخلاف الافعال والاسماء المتصلة
بها وقد عرفتها فان بعض مواقعها يصلح لزيادة السين كاستخرج واستخراج ومستخرج فسين
سرمد بمعنى الدائم وهو من الاول وعسجد بمعنى الذهب وهو فيما يلي الاول وفرسن فيما يلي
الآخر على وزن خنصر وهو اي فرسن حال كونه للبعير وهو اسم لجنس الابل يطلق على الذكر والانثى
كالحافر للدابة من الخيل والحمير والبغال وحافر الدابة ما يلاصق الارض من رجلها سمي حافرا
لحفر الارض فهي هو بمنزلته من رجل البعير سمي فرسنا ودرفس فيما يكون السين في الآخر
على وزنه ايضا اي وزن خنصر كفرسن وهو الابل العظيم اي السين في كل من هذه الالفاظ
اصل لكونه اسما غير متصل بالفعل فوزن الاولين فعلل بفتحتين والاخيرين فعلل بكسرتين
ومنه كل موقع من الافعال واول الاسم الخماسي اي الاسم الذي لو كان الحرف في اوله
اصليا يكون خماسيا اصليا وهو انما يكون في الاسماء الغير الجارية على الافعال فان شيئا منها
اي من مواقع الافعال واول الخماسي لا يصلح لزيادة الميم بخلاف اول غير الاسم الخماسي فانه
يصلح لزيادة الميم كمضروب ومضرب ومدحرج ونحوها فميم تمعدد اي تشبه بمعد بفتحتين وتشديد
الدال معد بن عدنان وهو ابو قبيلة والتشبه في التكلم بكلامهم او صعوبة العيش وتمغفر
اي اجتنى من الاجتناء وهو اخذ الاشياء المنتشرة وجمعها بالفارسية چيدن المغفور
بضم الميم وهو صمغ حلو له رائحة كريهة وتمسكن اي صلب واشتد وامرجم اي كثر وازدحم ومثاله
كازدحم واحتلم واستعلم اي الميم في كل من هذه الافعال اصل فوزن الاولين تفعلل كتدحرج
والثاني افعلل بتشديد الثاني كاقشعر والثالث افعنلل كاقعنسس فان التاء في الاولين
زائدة قطعا وكذا الهمزة في الاخيرين والنون في الرابع فلو جعل الميم ايضا زائدا لكان اوزانها
تمفعل وامفعل وافمنعل وهي غير موجودة ولذلك اي لاجل اصالة الميم في تلك الافعال

استدل سيبويه بمجيء تمعدد على ان وزن معد فعل بفتحتين وتشديد اللام مع قلته لا مفعل بفتح الميم
وسكون العين مع كثرته كمرد وذلك لانه اذا كان ميم تمعدد اصلا يكون ميم معد ايضا اصلا
لاتفاق المشتق والمشتق منه في الحروف الاصول وقد عرفت ان الاول من الحروف الاصول
يعبر عنه بالفاء فيكون وزنه فعلا بخلاف ما اذا كان الميم زائدا فانه يرد بعينه فيكون وزنه
مفعلا ولما ورد على الاصل المذكور ان الميم في تمندل ونحوه زائد بدليل تندل ونحوه مع كونها
افعالا دفعه بقوله واما تمندل وتمدرع وتمنطق وتمسكن في تندل وتدرع وتنطق وتسكن
اي تمسح تفسير لتلك الافعال على طريق اللف والنشر اي مسح يده بالمنديل وهو بكسر الميم
وفتحه ثوب له اربع زوايا تستر به المراة راسها ولبس الدرع وهو بالكسر ثوب من الحديد
معروف ودرع المراة قميصها او لبس المدرعة وهو قميص صغير ضيق الكم ولبس المنطقة هي بالكسر
ما يشد به الانسان وسطه وتذلل اي صار ذليلا ومسكينا فضعيفة لا يعتد بها من قبيل الغلط
على توهم الميم اصلا لكون المحل محل اصلي او كانهم اشتقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من
الجمل نحو حوقل من لا حول ولا قوة وسبحل من سبحان الله واللغة الفصيحة تندل وتدرع و
تنطق وتسكن فعلى هذا الميم في المنديل والمدرعة والمنطقة والمسكين زائد فيكون وزن
الافعال الاول تمفعل ووزن هذه الاسماء مفعلة ومفعيلا وقد نبهت على وجه اصالة
الميم في تمعدد وزيادته في مثل تمندل وهو جري الاول على القياس مع عدم المناقض للاصالة
بخلاف الثاني فان فيه مناقضا لها وهو دلالة الاشتقاق كتندل على الزيادة ما ذكر مثله
لاصالة الميم في الافعال واشار الى مثال زيادة من اول الاسم الخماسي بقوله وكذا ميم مرزجوش
اصل فوزنه فعللول ويقال مرزنجوش بزيادة النون معرب مرزنكوش وهو العترة بكسر
العين وسكون التاء وهي نبت ينبت شعبا متفرقة ومنه اي لاجل كون العترة بمعنى النبت
المذكور سميت عترة الرجل الادنون اي عشيرته وقبيلته الاقربون اليه كاولاده واحفاده
واعمامه وخالاته عترة يقال هم عترة الرجل اي نسله ورهطه الادنون فتكون تلك العشيرة
بمنزلة النبت المتفرق الشعب سميت بالعترة وههنا بحث وتفتيش يجب التنبيه عليه
وهو انه اي الشان ينبغي ان لا يتوهم من تقييدنا حروف الزيادة في اول الفصل بما لا يكون
لقصد التكرار او الالحاق حيث قال هناك ان معنى تسمية الحروف العشرة بحروف الزيادة
ان الزائد لا لقصد التكرار والالحاق لا يكون الا منها ان الزيادة التي يحكم بعدم صلوح هذه المواقع
اي مواقع اصالة الحروف كلا او بعضا لها مقيدة ايضا اي بحروف الزيادة بما لا يكون لهما بان
يكون المعنى ان هذه المواقع لا تصلح لزيادة الحرف اذا لم يقصد التكرار او الالحاق بل هذه المواقع
لا تصلح لزيادة هذه الحروف العشرة كلا او بعضا ولو كانت للالحاق او التكرار ترك لعدم دخله
فيما نحن فيه والا اي لو لم يكن كذلك بل قيد عدم صلوح هذه المواقع للزيادة بما لا يكون للالحاق
او التكرار لم يصح تفريع اصالة ميم تمعدد وتمغفر وامثالهما على الضابطة المذكورة اعني كل موقع
من الافعال واول الاسم الخماسي لا يصلح لزيادة الميم ولا يصح استدلال سيبويه بمجيء تمعدد
على اصالة ميم معد لان تمعدد اي لان معنى تلك الضابطة ح ان كل موقع من الافعال واول الاسم
الخماسي فانه لا يصلح لزيادة الميم اذا لم يكن للالحاق او التكرار مع ان تمعدد وامثاله من ملحقات
دحرج او تدحرج على الاختلاف بين المص والجمهور كما ستعرف تحقيق ذلك ان شاء الله تعالى
ولذلك اي لكونها ملحقة باحدهما لم يدغم الدال فيه اي في تمعدد مع انه من اجتماع المتماثلين
ليكون الملحق على صورة الملحق به ولا شك ان عدم الصلوح للزيادة اذا لم يقصد الالحاق لا يستلزم
عدم الصلوح لها اذا قصد الالحاق فلا يلزم من القاعدة المذكورة اصالة الميم في تمعدد فلا يصح
التفريع واذا لم يصح التفريع لم يصح استدلال سيبويه وهو ظاهر واما اذا لم يقيد الزيادة في
تلك المواقع بذلك القيد فالتفريع والاستدلال كلاهما صحيح كما لا يخفى ومنه اي الفعل اذا وقع نونا



نونا فانه يكون اصلا عند البصريين فنون تدهقن اي صار دهقانا وهو بالكسر رئيس القرية
وتشيطن اي تمرد وصار شيطانا اصل عندهم ووزن تدهقن تفعلل ماخوذ من الدهقنة
كالدحرجة اي الكون دهقانا فتدهقن رباعي مزيد فيه حرف وهو التاء ووزن تشيطن
تفيعل ماخوذ من شطن شطنا اذا بعد وسمي اللعين اي ابليس شيطانا لبعده
وحرمانه من رحمة الله تعالى فتشيطن ثلاثي مزيد فيه حرفان الياء والتاء وقد عرفت ان
الحروف الاصول يعبر عنها في الوزن بالفاء والعين واللام ويورد الزوائد باعيانها فوزن
الاول تفعلل ووزن الثاني تفيعل فعلى هذا يكون النون في دهقان وشيطان اصليا
فوزنهما فعلال بالكسر وفيعال بالفتح لزيادة الالف فيهما والياء في الثاني واما عند الكوفيين
فنونهما اي تدهقن وتشيطن زائد فوزنهما تفعلن ووزنهما اي دهقان وشيطان فعلان
بكسر الفاء وفتحه ففي كلامه صنعة احتباك حيث ذكر في مذهب البصريين وزن الفعلين وترك
وزن الاسمين وعكس ذلك في مذهب الكوفيين والاول اي تدهقن ماخوذ من ادهقت
الكاس ملأتها وكاس دهاق اي ممتلئة وادهقت الماء افرغته عما اجتمع فيه من الاناء
ونحوه افراغا شديدا فسقوط النون في هذه الامثلة يدل على زيادته في تدهقن ودهقان
والثاني اي تشيطن ماخوذ من شاط يشيط شيطا اي هلك وسمي اللعين شيطانا لانه
لما كان مطرودا من عند الله تعالى جعل هالكا في الدنيا والاخرة لا يرجى له نجاة اصلا فعلى هذا
يكون الياء في تشيطن وشيطان اصليا والنون زائدا فيكون الوزن على ما مر تفعلن وفعلان
واختار صاحب المفتاح هذا اي مذهب الكوفيين وصاحب المفصل ايضا جعل وزن شيطان
فعلان وهو يدل على اختياره لمذهب الكوفيين كصاحب المفتاح فعلى هذا اي مذهب الكوفيين
هو اي شيطان غير منصرف لاجتماع السببين فيه وهما العلمية والالف والنون المزيدتان
وعلى الاول اي مذهب البصريين منصرف لانه فيعال فالنون اصلية فلم يوجد فيه من الاسباب
الا الوصفية فانصرف واما الدهقان فهو منصرف مطلقا لعدم العلمية فيه ومنه غير اول الكلمة اسما
كانت او فعلا سواء كان حشوها او اخرها اذا كان همزة فانها يكون اصلا سواء كانت
متحركة او ساكنة مضموما نفسها او ما قبلها او مكسورا او مفتوحا واما في الاول فزيادتها
مطردة كاكرم وافضل واحمر الا الهمزة التي وقعت طرفا وكان قبلها ثلثة اصول فصاعدا في
غير المضاعف الرباعي اعني ما يكون الاول والثالث منها من جنس والثاني والرابع من جنس
اخر كما عرفت فانها تكون زائدة البتة كما في طرفاء وسيجيء واما اذا لم يكن طرفا كسأل
او كان قبلها حرفان اصلان كقراء او كان في المضاعف الرباعي كاللؤلؤ ففي جميعها يكون
اصلا ففي نحو ضئبل حال من الهمزة في قوله الهمزة اصل قدم عليها لئلا يقع الفصل الكثير بين
المبتدا اعني الهمزة والخبر اعني الاصل وزئبر مما كانت الهمزة فيه ساكنة وما قبلها مكسورا
على وزن خنصر بضاد في الاول وزاء في الثاني معجمتين وباء موحدة بعد الهمزة فيهما وربما يضم
الباء فيهما في الصحاح لم يأت في كلامهم رباعي اوله مكسور وثالثه مضموم غير ضئبل وزئبر وهما
ما يعلو الثوب الجديد اي ما يحصل في سطحه من الخشونة مثل ما يعلو الصقرلات وهو نوع من
الثياب يصنع من الصوف ويتخذ منه الجبة وامثالها كما هو المعروف فان الجديد منه يعلو على
وجهه شيء خشن له بريق في الجبة يقال له ضئبل وزئبر وبالتركي ها ولكن الذي جاء بهذا
المعنى هو المسقرلات بالسين واما الصقرلات بالصاد فلم اجده في شيء من الكتب مع التفحص
البليغ ولعله محرف من الاول الصقرلات وفي جؤذر بضم الجيم والذال المعجمة بينهما همزة ساكنة
ولد البقر الوحشي وهو نوع من البقر يعيش في الجبال الصعبة كالظباء وجمعه جآذر قال الشاعر
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيه جآذرا وظباء وفي برائل الديك وهو ذكر الدجاج على وزن
دحرج اذ انفش من التنفيش او التنفش بمعنى النشر ضد الجمع يقال صوف منفش ومنفوش

وبالتركي جوقه

اى منشور برائله بضم الباء والمد اى مد الراء وهو الريش وهو للطيور بمنزلة الصوف للمواشى المستدير
على عنقه كما يفعل خبر مبتداء محذوف اى انتفش المذكور كما يفعل او مفعول مطلق لنفش اى
نفشا مثل ما يفعل الديك عند المواثبة اى المحاربة والمجادلة مع قرنه بكسر القاف وسكون
الراء اى مثله ماذكر امثلة لاصالة الميم فى الحشو واشار الى مثال اصالته فى الاخر بقوله وفى
تكرفاء السحاب على وزن تدحرج اى ارتفع السحاب وتراكم واجتمع الهمزة اى الهمزة فى كل
من الالفاظ المذكورة اصل لاندراجها تحت الضابطة المذكورة وكذا الميم اذا وقع فى هذا الموقع
اى غير اول الكلمة حشوها او اخرها فانه يكون فى الاغلب اصلا لكن ربما يوجد ما يقتضى خلاف
الاغلب فيحكم بزيادته كما فى دلامص ودمالص بضم الدال فيهما وهما البراق بالفتح والتشديد
اى ما له برق ولمعان من الدلاص بكسر الدال وهو ايضا البراق كل ذلك من الدلوص بمعنى
البرق واللمعان يقال دلصت الدرع تدلص دلوصا من الباب الاول اى برقت ولمعت
وفى قمارص بضم القاف وهو اللبن الحامض واصله القارص بمعناه من قرص اللبن اذا اشتد
حموضته وفى هرماس بكسر الهاء وهو الاسد من الهرس وهو الدق سمى الاسد به لدقه وضربه
لما يلاقيه من الحيوان فان فى هذه الالفاظ اى دلامص ودمالص وقمارص وهرماس امثلة
الاشتقاق كدلاص ودلوص وقارص وقرص وهرس وهارس اقتضت زيادة الميم
لان الاشتقاق اقوى الدلائل فبسقوط الميم من هذه الامثلة الاشتقاقية حكمنا بزيادة
الميم من تلك الالفاظ وبكونها ثلاثية الاصل وقلنا ان وزن الاول فعامل والثانى والثالث
فماعل والرابع فعمال وان كان ذلك خلاف الاغلب ولم يوجد بها لنظائر هذا قول الخليل
وجوز ابو عثمان اصالة الميم والمعذرة له عن حذفهم الميم فى دليص ودلاص ان الدلامص
يجوز ان يوافقها معنى ولا يكون من تركيبها كما ان سبطرا فى معنى سبط وليس مشتقا
من تركيبه اذ لو كان مشتقا منه لكانت الراء زائدة مع انها ليست من الزوائد وقلة
زيادة الميم حشوا تؤيد هذا المذكور والجواب ان الحرف المعلوم مجيئه زائدا اذا دل على
زيادته الاشتقاق كما فى ما نحن فيه فالواجب ان يحكم بزيادته لقيام الدليل القوى وقبول
المحل للحكم ولا يلزمنا ان ننظر الى شئ قبل نظيره واما قوله وقلة زيادة الميم حشوا تؤيد المذكور
فالجواب عنه ان هذا غير مانع عن اثبات الحكم بعد قيام الدليل الا ترى انهم مع اوفهم حكموا
بامتناع اجتماع الزيادتين فى اول اسم غير جار على الفعل وقد حكموا بزيادة الهمزة والنون
فى انقحل لقيام الدليل على ذلك كما مر فههنا اولى ان نثبت زيادة الميم بالدليل لان زيادة
الميم حشوا ليس بابعد من الجمع بين هاتين الزيادتين كما انه تنظير لما سبق بعك اى ذلك
كما ان الميم اذا وقع اولا وبعده ثلثة حروف يكون فى الاغلب زائدا كمحرج ومدحرج وربما
يوجد ما يقتضى اصالته كما فى معد على ما سمعت من ان مجئ تمعدد اى تشبه بمعد بالميم يدل على
اصالة ميم معد وكما فى معزى بكسر الميم مقصورا الفه وهو منصرف لان الفه للالحاق لا للتانيث
وهو ملحق بدرهم يدل عليه قولهم فى التصغير معيزى بكسر ما بعد ياء التصغير ولو كانت للتانيث
لما كسروا كما فى جبيلى ومن ماعز وهما بمعنى المعز ومشتقان منه والمعز اسم جنس لما يقابل
الغنم لكن قال فى الصحاح المعز والمعزى كل منهما اسم جنس بالمعنى المذكور واما الماعز فهو واحد
من هذا الجنس وبالجملة فالاشتقاق الظاهر اقتضى الحمل على خلاف الاغلب فحكمنا بسبب
اصالة الميم فى المشتق منه اعنى المعز لئلا يبقى الكلمة على حرفين باصالة فى المشتق اعنى المعزى
والماعز وان كان خلاف الاغلب وقلنا ان وزنها فعلى وفاعل لا مفعل بالكسر او الفتح فان
قلت فلعل فى المعز محذوفا كما فى دم فلا يبقى بعد زيادة الميم على حرفين قلت لو كان فيه
محذوف لعاد اليه فى التصرفات كما عاد المحذوف الى دم فى التصغير فقيل دمى على زنة فعيل
وليس كذلك لكن يمكن ان يقال ان كون زيادة الميم اغلب على تقدير ان يكون بعده ثلثة حروف

حروف اصول لا مطلقا وكون الالف فى معزى وماعز من الاصول ممنوع والجواب بان الالف فى
معزى زيدت الالحاق بدرهم فنزلت لذلك منزلة الاصل غير حاسم كما ان فك الادغام فى
مثل يأجج اسم قبيلة ومأجج اسم موضع ومهدد اسم امرأة وهذه الثلثة غير منصرفة للوزن
الفعل والعلمية فى الاول والتانيث والعلمية فى الاخيرين اما التانيث فى الثالث فظاهر
واما فى الثانى فلانه عبارة عن بقعة من الارض اقتضى ذلك اى الحمل على خلاف الاغلب وهو
اصالة الياء فى الاول والميم فى الاخيرين اذ الاغلب فى امثالها زيادة الياء والميم كما فى يعلم
ومدحرج وانما اقتضى ذلك لانه اى فك الادغام دل على ان احد الجيمين فى الاولين واحد
الدالين فى الثالث زيد للالحاق بجعفر ولولا ذلك لوجب الادغام لاجتماع المثلين واما الالحاق
فلكون الغرض منه جعل الملحق على صورة الملحق به مانع من الادغام فاذا كان احد الجيمين او الدالين
زائدا يلزم الحكم باصالة الياء فى الاول والميم فى الاخيرين لئلا يبقى الكلمة على حرفين فوزن
الثلثة فعلل لا يفعل او مفعل فمقتضى الحمل على خلاف الاغلب ههنا فك الادغام وفيما سبق
الاشتقاق الظاهر واذا ثبت ان الميم اذا وقع فى هذا الموقع يكون فى الاغلب اصلا فهو اى الميم
فى نحو حومل اى كل اسم رباعى ثالثه ميم على وزن جعفر وهو هذا الحب الذى يوضع على الجمر
ويدخن به وبالفارسية سپند ويقال لنبت معروف يخرج السوداء والبلغم بالاسهال
ويصفى الدم ونيوم كما فى القاموس وفى عظلم بكسر تين اى كسرة العين واللام وسكون
الظاء اصله اى اصل معناه فى اللغة نبت يصبغ به وهو بالفارسية نيل بكسر النون هذا هو المشهور
ويقال اصله هو الوسمة وهى بفتح الواو وسكون السين شئ اسود تمده النساء بحواجبهن
بمنزلة الكحل للعين اصل خبر للمبتداء اعنى فهو اى الميم فيهما اصل لكونه فى غير اول الكلمة فى الحشو
فى الاول والاخر فى الثانى والعظلم يقال على طريق التشبيه والاستعارة لليل المظلم لشبهه
بالمعنى الحقيقى المذكور فى السواد فهو معنى مجازى له الفريدة الثانية لبيان مواقع الزيادة والتقسيم
الذى اورده فى بيان الاصالة وهو ان مواقع الاصالة اما ان تشهد باصالة الحرف مطلقا
اى كان او باصالة بعضها دون بعض لا يتاتى ههنا لانه اى الشان ليس مواضع من الكلمة يشهد
بزيادة الحرف مطلقا اذ يصلح كل موقع منها اولا كان او اخرا او حشوا لاصالة الحرف فوقوع
الزيادة منحصر فيما يشهد بزيادة بعض الحروف دون بعض فمن المواقع تشهد بزيادة بعض
الحروف اول كل كلمة فيها ثلثة اصول فقط سواء اى الاول فانه لا يصلح لاصالة الهمزة والياء كليا
وكذا الميم اى لاصالة الميم فى الاغلب فقيده به لانه قد يكون اصليا كما فى معد واما اذا كان فى الكلمة
اصلان فقط غير الاول او كان اكثر من ثلثة فاصالة هذه الحروف فى الاول شايعة كاخذ
وسيرومال واصطبل ويستعور ومرزجوش كما سلف ولما كان معرفة ذلك موقوفة على
معرفة اصالة الحروف بين لها طريقين فقال ومعرفة الاصول اما حاصلة بخروجها اى الحروف
عن حروف الزيادة العشرة لما عرفت ان ما هو خارج عنها لا يزيد اذا لم يقصد التكرار او الالحاق
الا نادرا وهو بمنزلة العدم كما فى اصبع ويعفر بضم الياء اسم ابن الاسود ان شئت ضمت الياء
اى فيه لغتان ضم الياء وفتحه فان ضمت الياء صرفته اى جعلته منصرفا لما لم يوجد فيه من اسباب
منع الصرف غير العلمية وان فتحته لم تصرفه لوجود السببين فيه وهما العلمية ووزن الفعل
ومذحج على وزن مسجد بالذال المعجمة وتقديم الحاء المهملة على الجيم اسم ابى قبيلة من اليمن فان شيئا
من حروف هذه الكلمات غير الاوائل وهى الصاد والياء والعين فى الاولى والعين والفاء والراء فى
الثانية والذال والحاء والجيم فى الثالثة ليس من حروف الزيادة العشرة كما مر غير مرة فعرف
ان تلك الحروف اصول واما حاصلة بموافقتها كاسطر على وزن افعل بضم العين جمع سطر وافلح
اما فعل من افلح يفلح افلاحا اى دخل فى الفلاح والنجاة واسم بمعنى الرجل الذى شفته السفلى
منشقة كما فى الصحاح والاجبل بكسر الهمزة والجيم بينهما فاء ساكنة وهو الجبان والاوم من الوم

اي حبله حراما واحرم اي دخل في الحرم فان السين واللام والميم فيها اي في هذه الكلمات الاربع وان كانت
من حروف الزيادة لكن مواقعها من الكلمات تشهد باصالتها ان كان ما بينت لك من ضوابط الاصالة
على ذكر منك حيث قال هناك ان اول الكلمة لا يصلح لزيادة اللام وكذا حشوها واخرها وان كل
موقع من الاسماء الغير المتصلة بالافعال فانه لا يصلح لزيادة السين وان كل موقع من الافعال
واول الاسم الخماسي فانه لا يصلح لزيادة الميم وقد عرفت تفصيلها واذا كان بعد اوائل هذه الكلمات
السبع ثلثة اصول فقط معروف اصالة بعضها بالخروج عن حروف الزيادة واصالة بعضها بموقعها
فاوائل هذه الكلمات كلها وهي الهمزة والياء والميم زوائد وجميعها ثلاثية الاصل فوزن اصبع افعل بكسر
بينهما سكون ويعفر يفعل بضم العين ومذحج مفعل بالكسر واسطر افعل بالضم وافلج واكرم افعل
بفتحتين بينهما سكون واخجيل افعيل بكسرتين بينهما سكون خلافا لسيبويه في ميم مدحج
فانه ذهب الى اصالته فلهذا اورده الجوهري في فصل الميم عازيا له الى سيبويه فوزنه فعلل
واما صاحب القاموس فاورده في باب الذال وقال ذحجه اي سحبه وقشره وغلط الجوهري
في ذلك فالميم ح زائد وبهوان الجمهور هذا اي معرفة اصالة الحروف بطريقين كما ذكرنا تفصيل
ما ذكره صاحب المفتاح بقوله اعني بقول اصول ان خروجها عن حروف الزيادة يشهد لذلك او
مواضعها وبهو اي ما ذكره انما يدل على ان المراد بالاصول ما دل دليل كالخروج عن حروف الزيادة
والمواقع على اصالتها وليس كذلك لانه جعل الايدع وموظب ومرعم وستعرف معانيها من امثلة
هذه الضابطة اعني ان اول كل كلمة فيها ثلثة اصول فقط سواء فانه لا يصلح لاصالة الهمزة والياء
والميم لكن في الاغلب مع ان الواو والياء من حروف الزيادة وموقعها ايضا يشهد بزيادتها
كما ستعرف فلم يدل دليل على اصالتها فلو كان المراد بالاصول ههنا ما دل دليل على اصالته لم يصح
عد هذه الكلمات من امثلة الضابطة ففي كلامه اضطراب بل المراد بها اي بالاصول ما يصلح للاصالة
ويكون قابلا لها في نفسه سواء قام دليل على اصالته او على زيادته ولا يخفى ان الحروف المذكورة
صالحة في انفسها مع قطع النظر عن قيام الدليل الخارجي ان يكون اصولا ولو كانت بعضها من
حروف الزيادة وليست بآبية عن الاصالة كالالف لما عرفت ان ليس معنى تسمية الحروف العشرة
بحروف الزيادة انها تكون زائدة دائما بل ان الزائد لا للتكرار او الالحاق لا يكون الا منها ومنها كل
موقع من غير المضاعف الرباعي اذا كان غيره مشتملا على ثلثة اصول غيره اي في ذلك الموقع فقط
فهو لا يصلح لاصالة شيء من حروف اللين اعني الواو والياء والالف اما اذا كان مضاعفا رباعيا
او مشتملا على اصلين فقط او اكثر من ثلثة فيصلح بعض المواقع لاصالة حرف اللين كخصيصية
وقول وليستعور الا ان له اما اول ذلك الغير مقيسا للواو فانه يصلح لاصالته كورنتل فان
الواو فيه اصل ووزنه فعنلل كما عرفت واما الالف فحاله في الابتداء مستغنية عن البيان
فانه لوجوب سكونه لا يصلح ان يقع في الابتداء فضلا عن كونه اصلا او زائدا فان قلت فليجتلب
همزة الوصل قلت ذاك ممتنع لان همزة الوصل مكسورة وما قبل الالف مفتوح فان قلت
فلينفتح الهمزة كما في بعض همزات الوصل قلت لا يجدي لانفتاحها في الوصل لذهابها عنده وليس
يلزم المتكلم ان يتفوه قبل هذه الكلمات بكلمة مفتوحة الاخر بل له الخيرة بين ان يأتي بالمفتوحة
الاخر والمضمومة والمكسورة ولا مجال للالف بعد الضمة او الكسرة والياء عرفت حاله في ابتداء
مثل هذه الكلمة انفا اي قريبا في بيان الضابطة السابقة فانه لا يصلح للاصالة كما في يعفر ففي نحو
كاهل وهو المتجي وزعم ثلاثين او اربع وثلاثين الى احدى وخمسين وغزال وهو ولد الظبي
والعلقى بالقصر نبت وضيغم وهو الاسد من الضغم اي العض وعثير بكسر العين وفتح الياء المثناة
من تحت بينهما ثاء مثلثة ساكنة وهو الغبار وعوسج بالمهملات على وزن جعفر شوك قلما يرعاه
الابل من العسج وهو مد العنق في المشي وهذه الصفة لما لابل اخص من غيرها رعيا وسقيا
وقوع بالحاء المعجمة على وزن درهم حروف اللين الالف في الثلثة الاول والياء في الرابع والخامس



والخامس والواو في السادس والسابع زوائد لكون كل منها غير مضاعف رباعي فيه ثلثة اصول غير
حرف اللين وان كانت الاصول اكثر من ثلثة اربعة او خمسة فالحكم كذلك اي لا يصلح موقع
من مواقع تلك الكلمة لاصالة شيء من حروف اللين الا ان الياء ايضا اي كالواو وفي اولها
اي اول تلك الكلمة يكون اصلا كما في يستعور وقد عرفته ففي نحو غذافر بضم الاول المهمل الجمل
العظيم وسرواح بالكسر على وزن سربال الناقة العظيمة والسربال القميص والحبركى بفتح
الحاء والراء المهملتين بينهما باء موحدة ساكنة هكذا فيما رأينا من النسخ لكن في الصحاح والقاموس
الحبركى بفتح الحاء والباء وسكون الراء وهي غير منصرف اذ الالف للتأنيث القراد وهو بالضم
دويبة ملتصقا بالمواشي كالبعير والغنم ويقال الحبركى للرجل الطويل الظهر القصير الرجل شبيها
لذلك الرجل به اي بالقراد في طول الظهر وقصر الرجل وسميدع بالفتحات وسكون الياء السيد
اي سيد القوم ورئيسهم بحيث يكثر جاروه وذاهبوه وغرنيق بضم الغين المعجم وفتح النون
الطويل العنق من طير الماء وفدوكس بالفتحات وسكون الواو الاسد وفردوس وهو الجنة
وفي الاصل البستان هذه الثمانية امثلة لما كانت الاصول فيه اربعة وحرف اللين في الاربعة
الاول الالف وفي الخامس والسادس الياء وفي السابع والثامن الواو وقبعثرى العظيم
الشديد وخزعبيل بفتح الخاء وفتح الزاء المعجمتين الاباطيل جمع باطل على خلاف القياس وعضر
فوط بفتح العين والراء المهملتين بينهما ضاد معجمة ساكنة دويبة مصغرا به اكبر من الوزغة
هي بالفتحات والمعجمين السام الابرص وهذه الثلثة امثلة لما كانت الاصول فيه خمسة
وحرف اللين في الاول الالف وفي الثاني الياء وفي الثالث الواو وحروف اللين في كل ذلك
من الكلمات الاحدى عشر زوائد لدخولها تحت الضابطة المذكورة ومنها اي وفي كل اسم ما قبل
اخره الف قبله ثلثة اصول اي لا يكون اقل من ثلثة سواء كان ثلثة او اربعة او خمسة فانه
اي اخر ذلك الاسم لا يصلح لاصالة النون في الاغلب قيد به احترازا عن برهان من البرهنة
ودهقان من الدهقنة على قول البصريين كما مر فان النون فيهما اصل واما اذا كان اقل
من ثلثة كما في زمان وضمان فيكون النون اصلية لما عرفت ان الالف يكون زائدا في
الاغلب فلو كان النون ايضا زائدا يلزم البناء من حرفين وهو مرفوض كما مر ففي نحو سعدان
بفتح الاول نبت وهو من اطيب مراعي الابل جمع مرعى بمعنى الرعي بالكسر اي الكلاء او مصدر
بمعنى المفعول اي المرعي اليه وسعدان مأخوذ من السعد لكون ذلك النبت اسعد واطيب
عند الابل وسرحان بكسر اوله اي الاول وهو الذئب من السرح بمعنى السير وعثمان علم
شخص غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين وهو في الاصل فرخ الحبارى الفرخ
ولد الطير والحبارى نوع من الطير معروف كما سيأتي وهو من عثم العظم المكسور بالضم اي انجبر
على غير استواء وغمدان بضم الغين المعجمة وسكون الميم قصر باليمن بناه اليشرخ باربعة وجوه
احمر وابيض واصفر واخضر وبنا داخله قصرا بسبعة سقوف بين كل سقف اربعون ذراعا
كذا في القاموس وهو من الغمد بمعنى الادخال وغير منصرف لما مر في عثمان وملكعان كزعفران
اللئيم اي البخيل من اللكع كالصرد بمعناه وحندمان بكسر الحاء والدال المهملتين بينهما نون ساكنة
قبيلة تعلم من الحنذم كجعفر وهو شجر احمر العروق وهو غير منصرف كما مر وعقربان بفتحتين اي
بضمة العين والراء وسكون القاف وتخفيف الباء وقد يشدد ذكر العقرب رجل طوال
وليس ذنبه كذنب العقارب فهو من العقرب النون في هذه الاسماء زائد كما اشرنا وكذا الهمزة
تكون زائدة اذا وقعت مكان النون في هذا الاسم اي الاسم الذي ما قبل اخره الف قبل
ثلثة اصول في جميع الاوقات الا وقت ان يكون الاسم المضاعف الرباعي كالضوضاء بمعنى
تصويت الناس وجلبتهم بالفتحات اي صيحتهم تفسير للتصويت فان الهمزة فيه مبدلة من الواو
لان اصله والاصل ضوضاو كمصدر ضوضى كزلزال مصدر زلزل اي حرك ثم ابدل الواو همزة لوقوعه

طرفا بعد الالف فهي طرفاء بفتح الطاء وسكون الراء المهملتين شجر من الطرف بفتحتين او من الطرفة
بالضم وعاشوراء عاشر المحرم او تاسعه وبراكاء وبروكاء بفتح الاول فيهما الثبات في الحرب
من برك بروكا ثبت واقام وجخدباء بضم الجيم وبالخاء المعجمة وبكسر الدال جراد اخضر طويل الرجلين
من الجخدب بضم الجيم والدال وسكون الخاء بينهما بمعناه الهمزة في كل ذلك زائدة وجميعها غير
منصرفة لالف التانيث ومنها الثالث من الكلمة لا يصلح لاصالة النون الساكن فنون عقنقل
بالفتحات الكثيب العظيم الكثيب هو المجتمع من الرمل يقال انكثب الرمل اجتمع وجحنفل كذلك
اي بالفتحات بتقديم الجيم على الحاء المهمل الغليظ الشفة وشرنبث كذلك الغليظ الكفين
والرجلين ومنه يقال للاسد شرنبث زائد والاول من العقل بالتشديد بمعناه والثاني من
الجحفلة وهي بمنزلة الشفة للخيل والبغال والحمير والثالث من شراثب بضم الشين بمعناه
فوزن الكل فعنلل ومنها مواقع زيادات الافعال المزيدة والاسماء المتصلة بها كهمزة الافعال
وتاء التفعيل وسين الاستفعال وغير ذلك كالف المفاعلة ونون الانفعال وستعرف
تفاصيلها في المقصد الثالث ان شاء الله ولما انجر الكلام الى بيان مواقع الزيادات مطلقا انتهى
الى بيان ما زيد للتكرير وان لم يكن من حروف الزيادة فقال ونختم الفريدة بان الحرف الثاني
من المكرر سواء كان المكرر حرفا واحدا في العين او اللام بان تكرر ما في العين او اللام واما التكرار
في الفاء من غير تكرار العين فليس بجائز لانه اما ان تكرر قبل العين فيجب ادغام احدهما في
الاخر فيلزم الابتداء بالساكن ولو جيء بهمزة الوصل التبس مع الاستفعال واما ان تكرر بعده
فيلزم تكرار الحرف مع الفصل بينهما بحرف اصلي وهو لم يثبت في لغتهم كذا قيل او وقع في
موضع الفاء والعين قيد لقوله او وقع اي سواء كان في موضع الفاء والعين بان تكرر كل
منهما في الفاء والعين او في موضع العين واللام بان تكرر ما في كل منهما واما كونهما في الفاء واللام
فلم يثبت اذا كان في الكلمة ثلثة اصول دونه اي دون الثاني من المكرر فهو اي الثاني زائد
كان المكرر واحدا فالزائد واحد وان كان اثنين فهو اثنان واما اذا كان دونه اصلان
كما في مد وصيصية فلا يكون الثاني من المكرر زائدا كما عرفت وحكمه بزيادة الثاني من المكرر
مطلقا مبني على ما ذهب اليه الاخفش من ان الزائد في المضعف كقطع واقشعر هو الثاني
كما في قردد بالاتفاق واما الخليل فقد ذهب الى ان الزائد هناك هو الاول لان الساكن
بالزيادة اولى وجوز سيبويه الامرين بناء على تعارض الامارتين وقد اشرنا الى ذلك
كما في فلز بكسر الفاء واللام وبالزاء المعجمة المشددة فيما كان المكرر واحدا وفي الاخر وبطريق
التضعيف وما قبل الاخر مكسور وهو فلز اي شيء ينفيه ويطرحه الكير هو كالكور لجمرة
الحدادين وامثالهم ومن في قوله مما يذاب متعلق بينفيه والاذابة من الذوبان ضد
الجمود اي جعل الشيء ذائبا وقوله من جواهر الارض بيان لما يذاب والمراد من الجواهر ما يقبل
المطرقة كالحديد والنحاس والذهب وامثالها وما ينفيه الكير منها هو الغش الغير الصالح
لشيء ويطلق الفلز على انفس هذه الجواهر وهذب بكسر الهاء المعجمة وفتح الدال المهملة وتشديد
الباء مثال لما ذكر وما قبل الاخر مفتوح الفتح اي الغليظ من الهذب بفتحتين اي الطول
او بسكون الثاني بمعنى السرعة وجبنع بفتحتين وتشديد النون بمعنى الجبن بسكون الباء
ضد الشجاعة مثال لما ذكر وما قبل الاخر مضموم وقطع واقشعر اي ارتعد اي اضطرب و
وارتعش من قشعر جلد الرجل اذا انتشر وهذا مثال لما كان التكرار في العين او اللام وهو
من الفعل وقردد وقد عرفته ورمدد كدرهم الهالك من الرمد اي الداء وعندد بضم العين وفتح
الدال بينهما نون ساكن يقال ما لي منه اي ليس لي من ذلك الشيء عندد ومعلندد بضم الميم اي ما بد
اي فراق اي لابد لي منه يعني هو لازم لي من العنود بمعنى الميل وشربب بضم الشين المعجمة و
الباء الموحدة بينهما راء مهملة ساكن من موضع وبلدة فهي غير منصرف للعلمية والتانيث من الشربة



المشربة وهي ارض لينة دائمة النبات وهذه الاربعة امثلة لما يكون المكرر واحدا للالحاق فقردد
ملحق بجعفر ورمدد بدرهم وعندد بجخدب وشربب ببرثن ومرمريس الداهية والمصيبة
وهي الشدة كررت الفاء والعين للالحاق ببلسبيل فوزنه فعفليل وعصبصب الشديد من
العصب وهو الطي الشديد كررت فيه العين واللام للالحاق بسفرجل فوزنه فعلعل ففي جميع
هذه الكلمات الثاني من المكرر زائد واحدا واثنين وان لم يكن من حروف الزيادة وعلم
ان امر التكرار اذا كان في موقع العين انما يحتمل زيادة الثاني من المكرر اذا لم يقع بينهما حرف
اصلي سواء لم يقع بينهما حرف اصلا كما في قطع او وقع حرف زائد كما في عقنقل واما اذا وقع
بينهما حرف اصلي فلا يحتمل زيادة الثاني بل يجب ان يكون اصليا كما في تخزبر اي تعظم وتعبس
واستقراق وهو ظاهر الصنف الثالث لبيان ما يعرف كون الحرف اصلا وزائدا غير ذاته
حال من ضمير به الراجع الى ما اي حال كون ذلك الشيء غير ذات الحرف كما في الصنف الاول
وغير موقعه كما في الصنف الثاني وهو وجوه ستة بعضها يعرف به الاصالة فقط وهو الوجه
الاول وبعضها يعرف به الزيادة فقط وهو الثاني والثالث والرابع وبعضها يعرف به
الاصالة والزيادة وهو الاخيران الاول ان يلزم من الحكم بزيادته اثبات بناء خارج
عن الابنية المعتبرة عندهم كحروف سلسل فان الحكم بزيادة واحد منها يؤدي الى اثبات البناء
الثنائي الاصلي في الفعل وقد عرفت انه في الفعل بل وفي الاسم المتمكن ايضا مرفوض والحكم
بزيادة اثنين منها يؤدي الى اثبات البناء الاحادي فيه وهو ارفض فجميع حروفه اصول
وان كانت من حروف الزيادة الثاني ان يلزم من الحكم باصالته ذلك اي اثبات بناء
خارج عن ابنيتهم المعتبرة كالف قبعثرى فان حروفه الخمسة اصول البتة لعدم كون شيء
منها من حروف الزيادة وعدم قصد التكرار والالحاق فلو لم يكن الالف زائدا بل اصليا بدلا
من واو او ياء لثبت البناء السداسي الاصلي وقد عرفت انه مرفوض في الاسم والفعل جميعا
فلزم كون الف قبعثرى زائدا وكذا حرف المضارعة في الرباعي كيدحرج زائد لاداء اصالته
الى ثبوت البناء الخماسي الاصلي في الفعل وهذا اي البناء الخماسي الاصلي في الفعل مرفوض عندهم
وان وقع ذلك في الاسم لما عرفت ان البناء الاصلي في الفعل ليس الا الثلاثي والرباعي ويحتمل
ان يكون اشارة الى جميع ما سبق اي اثبات البناء الثنائي الاصلي او السداسي الاصلي
مطلقا والبناء الخماسي الاصلي في الفعل بل يمكن وجه اخر لزيادة حروف المضارعة ان يقال ان
دحرج ويدحرج وتدحرج وادحرج ومدحرج كلها من اصل واحد وهو المصدر اعني الدحرجة فلو كانت
حروف المضارعة اربعتها بدل عن الحروف اصلا من المضارع ومحذوفة من دحرج وكذا من
دحرجة لزم البناء الثماني في المصدر وكذا في الفعل الماضي لان اصالة الحرف في واحد من المشتق
والمشتق منه يقتضي اصالته في الاخر بحيث فرض ان كلا من تلك الحروف للاربعة اصل من
المضارع كان مجموعها اصلا محذوفا من المصدر الرباعي كالدحرجة فيلزم ان يكون بناؤها الاصلي
ثمانيا حذف منه اربعة اصول ويلزم منه كون بناء الماضي بل المضارع ايضا ثمانيا حذف من الاول
اربعة اصول ومن الثاني ثلثتها وهو مرفوض جدا فثبت ان حروف المضارعة زوائد الثالث
ان يلزم منها اي من اصالة الحرف رفض بناء معتبر عندهم كحرف المضارعة في الثلاثي كيضرب
فانه لو كان في المضارع اصلا لكان من الماضي كضرب محذوفا اي حرفا اصليا منه محذوفا لاتفاقهما
في المشتق منه فيكون الماضي ايضا رباعي الاصل فلم يوجد من الافعال اعدل الاوزان اعني الثلاثة
لان سائر الافعال فروع للماضي والمضارع فاذا لم يوجد فيهما ثلاثي لا يوجد في غيرهما الرابع
ان يكون ثبوته اي الحرف بقدر الضرورة الداعية له بحيث اذا انتفت تلك الضرورة لم يثبت
الحرف كهمزة الوصل فانها لا تقع الا عند لزوم الابتداء بالساكن لو لا زيد على الكلمة الساكن اولها
شيء وهو اي الابتداء بالساكن مرفوض عندهم حيث لا يساعده لغة العرب وان وقع في لغة العجم

كما سيأتي الاشارة اليه فلزوم هذا الابتداء ضرورة داعية لاثبات همزة الوصل بالنسبة الى لغتهم فاذا اندفعت
هذه الضرورة كما في حال الوصل سقطت الهمزة فلو كانت اصلية لما جوز سقوطها فهي زائدة كما في
اسم وافتد واقرأ امرا حاضرا ثبت الهمزة في كل منها للزوم الابتداء بالساكن لولاها ولسم افتد اقرأ
سقطت الهمزة من كل منها لاندفاع الضرورة بسبب وصل الباء الى السين والميم الى اللام والهاء
الى القاف الخامس ان يوجد امثلة ظاهرة المناسبة للكلمة التي فيها الحرف في التركيب متعلق
بالمناسبة والمعنى وهو اي وجدان تلك الامثلة الاشتقاق فيما عرفت انه لا بد فيه من المناسبة
بين اللفظين في التركيب والمعنى فان لم يكن مناسبة المعنى ظاهرة يسمى شبهة الاشتقاق كما في
الهجرع بمعنى الطويل من الجرع بمعنى المكان السهل كما عرفت فبالاشتقاق يعرف اصول نحو رجلان
ورجال ومسلمون وجميع الاسماء المتصلة بالافعال وقد عرفتها وغير ذلك من الافعال والاسماء
المشتقة الغير المتصلة وزوائد عطف على اصول ومعنى كون الاشتقاق سببا لمعرفة الاصالة
والزيادة انه اذا وردت عليك كلمة فيها بعض حروف الزيادة العشرة فلها امثلة اشتقاق
فما ثبت من حروفها في جميع تلك الامثلة تحكم باصالته وما سقط منها في بعضها تحكم بزيادته فنظرنا
الى رجل ورجلان ورجال فوجدنا اللام دائرا في الجميع فحكمنا باصالته والالف والنون ساقطين
في البعض فحكمنا بزيادتهما وكذا نظرنا الى سلم وسلامة وسالم ومسلم ومسلمون فوجدنا السين
واللام والميم الثانية مشتركة بين الجميع فحكمنا باصالتها والميم الاولى والواو والنون ساقطة
في البعض فحكمنا بزيادتها وهكذا والسادس عدم النظير وهو ان يلزم زيادة الحرف او اصالته
كون الكلمة نفسها او كون زنة اخرى منها اي من الكلمة خارجة عن الاوزان المستعملة في كلامهم
اما خروج نفس الكلمة عن تلك الاوزان فظاهر واما خروج زنة اخرى منها فبان يكون للكلمة وزنان
او اوزان باختلاف الحركات والسكنات وعلى تقدير زيادة الحرف او اصالته في احدى الزنتين
لا يخرج تلك الزنة عن الاوزان المستعملة لكن تخرج الزنة الاخرى منها كما سيجيء في نحو تتفل
بضم التاء وههنا اربعة احتمالات خروج نفس الكلمة على تقدير اصالة الحرف او زيادته وخروج
زنة اخرى على كل من ذينك التقديرين لكن الثالث غير متحقق فلذا لم يورد له مثالا واقتصر
على امثلة الباقية فقال فالاول اي خروج نفس الكلمة على التقديرين من الاوزان المستعملة
كنون خنصر وبنصر وهو ما يلي الخنصر من الاصابع فانه يحكم باصالته لعدم فنعل في كلامهم اي لو كان
زائدا لكان وزنها فنعلا وهو غير موجود في اوزانهم المستعملة فحكمنا باصالته فوزنها فعلل
كزبرج فهذا مثال لخروج نفس الكلمة على تقدير الزيادة وكتاء تتفل ولد الثعلب وترتب الامر
الثابت يقال امر ترتب اي راتب ثابت من رتب رتوبا اي ثبت بفتح التاء وضم الثالث
فيهما وهو التاء ايضا في الاول والفاء في الثاني فانه يحكم بزيادته لعدم مثل جعفر بضم الفاء في كلامهم
يعني لو كان التاء الاول فيهما اصلا يلزم ان يكون وزنها فعلل كجعفر بضم الفاء وهو غير موجود
في كلامهم فحكمنا بزيادة التاء فوزنها تفعل وكنون كنتأل بضم الكاف وسكون النون وفتح
التاء وبالهمزة بعد التاء وغيره اي غير حرف الهمزة والمراد بالغير الالف لان في كنتال لغتين
الهمزة والالف وهو القصير وكنهبل بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وضم الباء نوع من الشجر
فانه زائد لعدم فعلئل على تقدير الهمزة او فعلال على تقدير الالف بضم الفاء وسكون العين
وفتح اللام بعده همزة مكسورة هكذا فيما عندنا من النسخ وهو يقتضي ان يكون كنتأل بكسر
الهمزة لكنهم صرحوا بانه بسكونها على وزن جردحل وهو الجمل الضخم الا ان الفاء في جردحل مكسور
وفي كنتأل مضموم ومكسور فعلى هذا يلزم ان يكون وزنه فعللا بسكون الهمزة ولعل النسخة
الصحيحة همزة ساكنة او الف وعدم مثل سفرجل بضم الجيم اي لو كان النون فيهما اصلا يلزم
ان يكون وزن كنتأل فعلئلا وفعلالا ووزن كنهبل فعللل وذلك غير موجود فحكمنا
بزيادة النون فوزن الاول فنعلل بضم الفاء وسكون النون وفتح العين وسكون الهمزة

الهمزة او فنعال لان الهمزة او الالف في كنتأل زائدة ووزن الثاني فنعلل بفتح الفاء
والنون وسكون العين وضم اللام وكنون خنفساء دويبة معروفة اعني دويبة سوداء
اذا مست يظهر لها رائحة كريهة وقنفخر عظيم الجثة اي الجسد بضم الاول وفتح الثالث
فيهما لمثل ما ذكرنا من انه لو كان النون فيهما اصلا لكان وزن الاول فعللاء ووزن الثاني
فعللا بتشديد اللام الثاني وهو غير موجود في ابنيتهم فحكمنا بزيادة النون فيهما فوزنهما
فنعلاء وفنعل بتشديد اللام وهذه امثلة لخروج نفس الكلمة على تقدير الاصالة والثاني
اي خروج زنة اخرى منها من الاوزان المستعملة كتاء تتفل وترتب بضم التاء الاول فيهما
والاخر كما مضى ونون خنفساء بضم الفاء مع ضم الاول ايضا وقنفخر بكسر القاف مع فتح
الفاء ايضا وهذه الاربعة بالمعاني السابقة فان اوزانها انفسها وان كانت مستعملة كبرثن
نظير للاولين وهو ما اي شيء حاصل للسباع جمع السبع وهو المفترس من الوحوش كالاسد
والطيور حال كونه بمنزلة الاصابع للانسان يقال له بالفارسية ينجه وكقرفصاء نظير للثالث
هو ضرب ونوع من القعود وهو ان يجلس الشخص على اليتيه منتصبا فخذيه ببطنه محاذيا لها
بيديه وفي القاموس او يجلس على ركبتيه متكئا ويلصق بطنه بفخذيه ويتأبط كفيه وكقر
طعب نظير للرابع قال الجوهري ما عنده قرطعبة بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء
وسكون العين والقذعملة بضم القاف وفتح الذال المعجم وسكون العين المهمل وكسر الميم
والسعنة والمعنة بفتح الاول وسكون النون فيهما اي شيء فالكلمات الاربع كلها بمعنى
واحد وهو الشيء قال ابو عبيدة من مقول الجوهري ما وجدنا احدا يدري اصولها اي يدرك
معانيها الاصلية وان استعملت بمعنى الشيء وقال بعضهم القرطعبة قطعة الكرباس اي الخرقة
والقذعملة امرأة قبيحة الوجه قصيرة القامة والسعنة والمعنة الشيء والخبر لكن لما ثبت
مربوط بقوله فان اوزانها وان كانت مستعملة زيادة التاء والنون في بعض وجوهها
اي وجوه تلك الكلمات واوزانها وهي تتفل وترتب وخنفساء وقنفخر كما بينا من انه
يلزم من الاصالة في تلك الوجوه خروج الكلمة عن الاوزان المعتبرة حكم بزيادتهما اي التاء
والنون فيها ايضا اي في تلك الكلمات كبعض وجوهها لاتفاق اللفظ والمعنى والحاصل انا
حكمنا بزيادة التاء والنون في تتفل وترتب وخنفساء بضم الاول والثالث فيها وقنفخر
بكسر الاول وفتح الثالث لانه وان لم يلزم من اصالتها في هذه الاربع خروجها بانفسها
عن الاوزان المعتبرة بناء على ان لها اوزانا مستعملة كبرثن وقرفصاء وقرطعب لكن يلزم
من ذلك اصالتها في بعض اوزان هذه الكلمات وهي تتفل وترتب بفتح الاول وضم الثالث
فيهما وخنفساء وقنفخر بضم الاول وفتح الثالث فيهما لاتفاقهما لفظا ومعنى وليس بينهما
اختلاف الا بتغيير يسير في اللفظ فاصالة الحرف في احدهما وزيادته في الاخر بعيد فيلزم
ان يخرج تلك الاوزان عن الاوزان المعتبرة بناء على ان ليس لها نظائر واللازم باطل
فثبت الحكم بزيادة التاء والنون في تلك الكلمات كما في اوزانها ووجوهها لئلا يلزم خروجها
انفسها ولا وجوهها عن الاوزان المعتبرة وقد اورد هنا اشكال وهو ان هذه الامثلة
اعني تتفلا وترتبا بفتح الاول فيهما وخنفساء وقنفخرا بضم الاول وفتح الثالث فيهما وكنتألا
وكنهبلا على تقدير زيادة الحرف اعني التاء والنون فيها ايضا اي كتقدير اصالته فيها خارجة
عن الاوزان المستعملة اذ لا نظائر في ابنيتهم لتفعل بفتح التاء وفنعلاء بضم الفاء وفتح العين
وفنعل بتشديد اللام وفنعئل او فنعال وفنعلل كما لا نظائر فيها بفعلل وفعللاء بتشديد
اللام الثانية وفعلئل وفعلال وفعلل وحاصل الاشكال نقض اجمالي لدليل زيادة الحرف
بان خلاصته يجري في اصالة الحرف بان يقال لو كان زائدا لزم الخروج عن الابنية المعتبرة
مع انه ليس قابل فيها عندكم واجيب بان الزيادة اي الكون زائدا من حروف الزيادة اكثر

من الاصالة كما هو المناسب لتسميتها بحروف الزيادة وعند الاشتباه في زيادة الحرف واصالته
كما في الامثلة المذكورة الحمل على الاكثر اولى فلذا قلنا بزيادة التاء والنون في تلك الامثلة
وعورض الجواب بعد التسليم وفيه اشارة الى منع الجواب اي لا نسلم اولا ان الزيادة في
حروف الزيادة اكثر من الاصالة واما تسميتها بحروف الزيادة فقد عرفت ان ليس معناها
ان تلك الحروف يكون زائدا دائما او اكثريا بل ان الزائد لا للتكرار او الالحاق لا يكون الا
منها ولو سلم فهو معارض بان الاصل في الحرف الاصالة ولو كان من حروف الزيادة
والزيادة خلاف الاصل لا يعدل اليها الا بدليل فاذا دار الحرف بين الاصالة والزيادة
كما ههنا فالحمل على الاصالة اولى على ان هذا علاوة واعتراض اخر اي مع ان هذا الجواب
على تقدير تمامه وجه اخر مستقل لمعرفة الزيادة لا دخل لعدم النظير فيه اي معرفة الزيادة
لاستواء النسبة الى الزيادة والاصالة كما عرفت فهذا الجواب لا ينفعكم ولا يضرنا لان غرضنا
ابطال دليلكم الذي هو عدم النظير لا ابطال اصل مدعاكم الذي هو الزيادة واللازم من هذا
الجواب على تقدير تمامه ثبوت المدعى بدليل اخر لا صحة ذلك الدليل ولما امكن لمتوهم ان يعارضنا
المعارضة المذكورة بان من المواضع ما يغلب فيه زيادة الحرف حتى قلت فيما سبق انه شاهد
على زيادته فيحكم بالزيادة عند الاشتباه كما ههنا اشار الى دفعه بقوله نعم بعض المواقع مما يغلب
فيه زيادة الحرف بحيث يقرب الزيادة من الاطراد والكلية كما ذكرنا عند تفصيل المواقع التي
تعرف بها الزيادة فيحكم بزيادة الحرف عند الاشتباه في زيادته واصالته اذا وقع فيه اي في
ذلك الموقع واما في هذه الامثلة ليس من هذا القبيل كما لا يخفى عليك ان كان تفصيل المواقع
على ذكر منك حتى يحكم بزيادة الحرف فيها فلا تتم المعارضة ولو سلم فيرد عليه العلاوة السابقة
ايضا هذا ويحتمل ان يكون هذا الكلام اشارة الى منشأ غلط المجيب بانه لم يفرق بين ان يكون
بعض المواقع مما يغلب فيه زيادة الحرف وبين ان يكون الزيادة في حروف الزيادة مطلقا
اكثر فتمسك بالثاني مع ان الثابت المسلم انما هو الاول والتمسك بالاول لا ينفعه لعدم كون
الامثلة المذكورة من تلك المواقع واعلم ان الضوابط المذكورة في الاصناف الثلثة لمعرفة
الاصالة والزيادة من ذات الحرف وموقعه والوجوه الاخرى كالاشتقاق وعدم النظير
وغير ذلك كما عرفت تفصيلها كثيرا ما يجتمع بعضها مع بعض فقد يجتمع اثنان كترتب لان الاشتقاق
يدل على زيادة التاء لانه من رتب رتوبا اي ثبت وكذا عدم النظير يدل عليها لعدم مثل جعفر
بضم الفاء في كلامهم كما مر وقد يجتمع الثلثة نحو عنتر للغليظ لان الاشتقاق يدل على زيادة
النون لقولهم عتد بعتاد ولان النون الثالثة الساكنة يكون زائدة غالبا ولانه ليس في الكلام
فعلل بضم الفاء والعين وسكون اللام الاولى واجتماعهما اما ان يكون بمجرد التقارن من غير
ان يكون احدهما معاونة للاخرى ولا معارضة لها بل تقارنتا من غير تعلق لاحدهما بالاخرى
او مع التعاضد والتعاون بان يكون احدهما معاونة ومظاهرة للاخرى في اقتضاء الحكم او مع
التعاند والتباين بان يكون احدهما معارضة للاخرى فيكون حكم احدهما منافيا لحكم الاخرى
فالاول اي الاجتماع بطريق التقارن كما في ضومران بفتح الضاد وسكون الواو وضم الميم وهو
ضرب ونوع من الرياحين جمع ريحان وهو نبت له رائحة طيبة وضيمران نوع منه معروف
وقد يخص له الريحان ايضا حيث اجتمع فيه ما يقتضي زيادة الواو وهو وقوعه اي الواو في كلمة
ليست بالمضاعف الرباعي ولها ثلثة اصول اعني الضاد والميم والراء اما اصالة الاول والثالث
فظاهر واما اصالة الميم فلما عرفت انه لا يزاد في غير الاول وقد عرفت ان حروف اللين في مثل
هذه الكلمة لا يصلح للاصالة الا الواو في اولها وهو ههنا ليس في الاول مع ما يقتضي زيادة
النون وهو وقوعه اي النون اخر اسم قبله الف قبله ثلثة اصول ولا تعلق لاحدهما اي احد
المقتضيين بالاخر لا منعا ولا تقوية لان الواو في هذه الكلمة اي الكلمة التي ليست بمضاعف



عف رباعي لها ثلثة اصول يكون زائدا سواء كان اخرها نونا زائدا كذا اي كضومران اولا
يكون نونا زائدا كعود وقد عرفته ويكون بضم الكاف والميم لاختفاء ضد البروز فان الواو
فيهما زائد ونون كمون من الاصول وكذا النون يكون زائدا في اخر هذا الاسم اي الاسم
الذي قبل اخره الف قبله ثلثة اصول سواء كان فيه اي في هذا الاسم واو كضومران
اولا كسعدان وسرحان فعملنا بهما اي بكلا المقتضيين وحكمنا بزيادة الحرفين بلا تردد
لعدم المنافاة والممانعة بينهما والثاني اي الاجتماع بطريق التعاضد والتعاون اما ان يكونا
اقتضاء المجتمعين الاصالة او الزيادة بالنسبة الى حرف واحد بان يقتضي كل منهما اصالة
حرف واحد كلام سأل حيث اقتضى اصالته سلسال ووقوعه اخر الكلمة ولزوم اثبات بناء
خارج عن الابنية المعتبرة على تقدير زيادته كما مر او يقتضي زيادته كالف قبعثرى
حيث اقتضى زيادته وقوعه فيما ليس بمضاعف رباعي مع اشتماله على ثلثة اصول كما مر
وكذا لزوم البناء النادر اعني على تقدير الاصالة والامر فيه ظاهر حيث نعمل بكل منهما ونحكم
بمقتضاهما من غير تردد اصلا لكونه من اثبات حكم واحد بادلة متعددة واما ان يكون
بالنسبة الى حرفين وهو ان يكون الجزء حكم احدهما واسطة في تحقق الاخر وهو على ثلثة
اقسام ان يقتضي احدهما اصالة حرف والاخر اصالة حرف اخر ويكون احدى الاصالتين
واسطة لتحقق مقتضي الاصالة الاخرى وان يقتضي احدهما زيادة حرف والاخر زيادة حرف اخر
ويكون احدى الزيادتين واسطة لتحقق مقتضي الزيادة الاخرى وان يقتضي احدهما
اصالة حرف والاخر زيادة حرف اخر ويكون احدهما واسطة في تحقق مقتضي الاخر فاشار
الى امثلة الاول بقوله كما في اصطبل حيث اجتمع فيه ما يقتضي اصالة اللام وهو وقوعه
اخر الكلمة مع ما يقتضي اصالة الهمزة لكن تحقق مقتضيها على تقدير اصالة اللام التي هي حكم
المقتضي الاول وهو اي ما يقتضي اصالة الهمزة وقوعه اي حرف الهمزة اول اسم غير متصل
بالفعل وبعده اربعة اصول فان تحقق هذا يتوقف على اصالة اللام قطعا فحكمنا بالاصالة
للام اولا لكونها موقوفا عليها ثم بالاصالة للهمزة لتحقق مقتضيها بواسطة الاول فكل المقتضيين
معمول به وكما في يستعور حيث اجتمع فيه ما يقتضي اصالة السين وهو وقوعه في اسم غير
متصل بالفعل مع ما يقتضي اصالة الياء لكن على تقدير اصالة السين التي هي حكم المقتضي الاول
وهو وقوعه اي الياء اول الاسم المذكور اي الاسم الغير المتصل بالفعل وبعده اربعة اصول
فان تحقق هذا موقوف على اصالة السين لكون الواو من الزوائد فحكمنا بالاصالة للسين
اولا ثم للياء واشار الى امثلة القسم الثاني بقوله وكما في اعصار بكسر الهمزة وسكون العين
ريح تثير الغبار فيرتفع الى السماء كانه عمود ومنه قوله تعالى فاصابها اعصار وقيل هي
ريح تثير سحابا ذات رعد وبرق كذا في المختار والاكسير بالكسر فالسكون الضياء الكيمياء وهو
معروف واغلوطة بالضم فالسكون المغلطة اي ما يقع به التغليط حيث اجتمع فيها ما يقتضي
زيادة حروف اللين الالف في الاول والياء في الثاني والواو في الثالث وهو وقوعها
فيما يشتمل على ثلثة اصول من غير المضاعف الرباعي مع ما يقتضي زيادة الهمزة لكن على تقدير
زيادتها اي زيادة حروف اللين التي هي حكم المقتضي الاول وهو وقوعها اي الهمزة في اوائل
كلمات فيها ثلثة اصول فقط فحكمنا بزيادة حروف اللين ثم بزيادة الهمزة وكما في عقنقل
وقد عرفته وهذا ايضا من امثلة القسم الثاني وانما فصله عن الامثلة السابقة لان ما سبق زيادة
حروف الزيادة بل حروف اللين منها وهذا الزيادة ما ليس من حروف الزيادة للتكرار كما مر
فانه اجتمع فيه ما يقتضي زيادة النون وهو وقوعه ثالثا ساكنا مع ما يقتضي زيادة القاف الثاني
لكن على تقدير زيادة النون وهو وقوعه اي القاف الثاني ثاني التكرير اي المكرر في موقع
العين من غير فصل بينهما بحرف اصلي فانه لو كان النون اصليا لم يتحقق هذا القيد فحكمنا بزيادة

النون ثم بزيادة القاف . ومثال القسم الثالث نحو اقرأ فعل مضارع او امر حاضر حيث اجتمع فيه
ما يقتضي زيادة الهمزة وهو كونها حرف مضارعة من الثلاثي او همزة وصل ثابتة بقدر الضرورة
مع ما يقتضي اصالة الهمزة من الآخر لكن على تقدير زيادة الهمزة الاولى وهو لزوم البناء الثنائي
في الفعل على تقدير زيادتها كما مر ولو ذكر هذا ايضا لكان اولى والثالث وهو الاجتماع بطريق
التعاند ايضا اي كالاجتماع بطريق التعاون اما ان يكون تعاند المجتمعين بالنسبة الى حرف
واحد بان يقتضي احدهما اصالة حرف والآخر زيادة ذلك الحرف كما في عنسل بوزن جعفر وهو
الناقة السريعة السير فان امكنه الاشتقاق من العسل الذي هو الاسرع يقتضي زيادة النون حيث
سقطت في عسل وعدم النظير يقتضي اصالتها لعدم فنعل الذي هو وزن عنسل على تقدير زيادة
النون في كلامهم بخلاف فعلل الذي هو وزنه على تقدير اصالة النون فانه موجود في كلامهم كجعفر
فاجتمع فيه المقتضيان المتعاندان بالنسبة الى حرف واحد وقيل انه من العنس وهي الناقة
الصلبة فالنون اصل واللام زائد والاول وهو مذهب سيبويه اصح لان زيادة النون ثانية
اكثر من زيادة اللام آخر وكما في فينان بالفتح وهو الشجر الملتف الاغصان جمع غصن وهو بالضم
ما تشعب من ساق الشجر دقاقها وغلاظها والتفافها اختلاطها بعضها ببعض فان مثال اشتقاقه
وهو الفنن بفتحتين بمعناه اي بمعنى الفينان يقتضي اصالة النون الاخير لثبوته فيه وموقعه وهو
آخر اسم قبل آخره الف قبله ثلثة اصول يقتضي زيادته كما في سعدان لكن هذا انما يتم على تقدير
اصالة الياء وهو منظور فيه وقد سبق مثل هذا التعاند في دلامص وامثاله من ان مثال اشتقاقه
كدلاص يقتضي زيادة الميم ووقوعه في غير اول الكلمة يقتضي اصالته واما ان يكون بالنسبة الى
حرفين بان يقتضي احدهما اصالة حرف او زيادته والآخر اصالة حرف آخر او زيادته لكن بشرط
ان يكون مقتضى كل منهما منافيا لمقتضى الآخر كما في ايدع بالياء المثناة من تحت الساكنة بين الهمزة
والدال المفتوحتين الزعفران وهو معروف واو ثكى مقصورا الفه ضرب من التمر الردي وما والالف
فيه ليس للتانيث بل للالحاق بجعرشي فهو منصرف وموظب بفتح الاول والثالث المنقوط
اي الظاء المعجمة اسم موضع وبقعة ومكوزة بالفتحات مع سكون الثاني اسم رجل ومريم هذه
الثلثة غير منصرفة للعلمية مع التانيث اللفظي او المعنوي فانه اي الشان اجتمع في هذه الالفاظ
ما يقتضي زيادة الهمزة وهو في الاولين او زيادة الميم وهو في الاربعة الاخيرة وهو وقوعه اي
وقوع احدهما اول كلمة فيها ثلثة اصول مع ما يقتضي زيادة حروف اللين وهو وقوعها في كلمة
كذلك اي فيها ثلثة اصول من غير المضاعف الرباعي لكن تحقق كل منهما اي المقتضيين كان على
تقدير اهدار الآخر وابطاله وذلك لان تحقق الاول في مريم مثلا يقتضي كون الميم زائدا وهو
مبطل لان يتحقق فيه الثاني اعني وقوع حرف اللين في كلمة فيها ثلثة اصول وكذا تحقق الثاني
فيه يقتضي زيادة الياء وهو مبطل لان يتحقق فيه الاول اعني وقوع الميم اول كلمة فيها ثلثة
اصول فلا يمكن العمل بهما اي بمجموعهما لادائه اي العمل بهما الى ان لا يعمل بشيء منهما لانه اذا عمل بالاول
يبطل الثاني واذا عمل بالثاني يبطل الاول فاذا عمل بهما معا يبطل كل منهما فيلزم ان لا يعمل لشيء
منهما وهو باطل مستلزم لاجتماع النقيضين فالعمل بهما معا ليس بممكن بل يجب ان يعمل باحدهما
على حسب ما يقتضيه الترجيح كما ستطلع عليه ولخروج الكلمة على تقدير العمل بهما عن الابنية المعتبرة
ايضا اي كالاداء المذكور لانه اذا عمل بالاول يكون الميم الاول في مريم زائدا واذا عمل بالثاني
يكون الياء فيه زائدا فيبقى الكلمة على حرفين وهو خارج عن الابنية المعتبرة كما عرفت فهذا يستلزم
ايضا ان لا يمكن العمل بهما معا بل باحدهما وكذا في محبب بوزن جعفر اسم رجل اجتمع فيه مقتضى
زيادة الميم كما ذكرنا انفا من وقوعه اول كلمة فيها ثلثة اصول مع مقتضى زيادة الباء الثاني منه
وهو وقوعه مكررا في كلمة فيها ثلثة اصول لكن كل منهما على تقدير اهدار الآخر لان زيادة الميم ينافي
تحقق المقتضى الثاني وزيادة الباء ينافي تحقق المقتضى الاول فلا يمكن العمل بهما بل باحدهما وكذا

وكذا الكلام في حومان اسم موضع وهو غير منصرف للعلمية والتانيث او الالف والنون المزيدتين
على قياس ما عرفت بان يقال اجتمع فيه ما يقتضي زيادة النون وهو وقوعه آخر كلمة قبله الف
قبله ثلثة اصول مع ما يقتضي زيادة الواو وهو وقوع حرف اللين في كلمة فيها ثلثة اصول
من غير المضاعف الرباعي لكن تحقق كل منهما على تقدير اهدار الآخر فلا يمكن العمل بهما بل باحدهما
ولا دخل في الصنف الاول وهو ان يعرف اصالة الحروف وعدم اصالتها من ذواتها في الاجتماع
بطريق التعاند سواء كان المجتمعان كلاهما من ذلك الصنف او كان احدهما منه والآخر من
صنف آخر لان الصنف الاول يعرف به اصالة غير حروف الزيادة من ذاته ولا منافاة
بين اصالة حرف من غيرها وبين اصالة حرف آخر منه ولا بينها وبين ما يقتضيه سائر
الضوابط من اصالة حروف الزيادة او زيادتها نعم له دخل في الاجتماع بطريق التقارن
كما في عقربان فان كون العين مثلا من غير حروف الزيادة يقتضي اصالته وكون النون آخر اسم
قبله الف قبله ثلثة اصول يقتضي زيادته ولا تعلق لاحدهما وكذا في الاجتماع بطريق التعاون و
التعاضد كما في اصطبل فان اصالة الصاد مثلا الذي ليس من حروف الزيادة واسطة في تحقق
مقتضي اصالة الهمزة وهو وقوعها اول اسم غير متصل بالفعل وبعدها اربعة اصول ولا دخل
فيه ايضا للوجوه الاربعة الاولى من الصنف الثالث وهي ان يلزم من زيادة الحرف اثبات
بناء خارج عن الابنية المعتبرة وان يلزم من اصالته ذلك وان يلزم من الحكم باصالته رفض
بناء معتبر وان يكون ثبوته بقدر الضرورة اذ لا تنافي بين مقتضيات هذه الاربعة انفسها
ولا بينها وبين ما يقتضيه سائر الضوابط كما لا يخفى على من له احاطة بها نعم لها دخل ايضا
في الاجتماع بطريق التعاون كما في سل حيث اقتضى اصالة اللام كونه غير اول الكلمة وكونه
بحيث يلزم من زيادته اثبات بناء خارج وكالف قبعثرى فانه يقتضي زيادته وقوعه حرف
لين في كلمة اشتملت على ثلثة اصول من غير المضاعف الرباعي وكذا كونه بحيث يلزم من
اصالته اثبات بناء سداسي وكذا في الاجتماع بطريق التقارن كما في اسم فان كون الهمزة ثابتة
بقدر الضرورة يقتضي زيادتها وكون الميم غير اول الكلمة يقتضي اصالته ولا تعلق لاحدهما بالآخر
وعلى هذا فقس وانما هو اي الاجتماع بطريق التعاند في غيرها اي غير الصنف الاول والوجوه
الاربعة من سائر الضوابط والمجتمعان المتعاندان اما من جنس واحد كاشتقاقين او مثالين
او غير ذلك او من جنسين كالاشتقاق وعدم النظير فالاول ان كان المتعاندان فيه متساويين
في اقتضاء الحكم من غير رجحان لاحدهما على الآخر في اقتضائه بجهة من الجهات فالخيرة اي الاختيار
لك في الحكم بمقتضى ايهما شئت ان شئت تحكم بمقتضى هذا وان شئت تحكم بمقتضى ذاك لان
ذلك من ترجيح احد المتساويين على الآخر بمجرد الارادة وهو جائز واما الحكم بمقتضاهما
معا فليس بممكن كما عرفت كما في ارطى بفتح الهمزة وسكون الراء والقصر شجر من اشجار الرمل
فان له قبيلين وصنفين من امثلة الاشتقاق متساويين في وضوح المناسبة معه اي مع
ارطى احدهما مثل بعير ارط على فاعل اي اكل الارطى واديم وهو جلد مدبوغ مأروط اي مدبوغ
بالارطى وهذا يقتضي اصالة همزته لثبوتها في هذين المثالين فيكون الالف من الآخر للالحاق
بجعفر فوزنه فعلى لا افعل وقيل هذا اي ارط على فاعل مما يقتضيه القياس ولم اره والذي في الصحاح
وحكى ابو زيد بعير ارطى وارطوي اذا كان يرعى الارطى وفي القاموس اديم مأروط المدبوغ به اي
بشجر الارطى والذي يأكله ويلازمه كالارطوي والارطاوي والثاني مثل بعير راط اصله راطي
اعل مثل اعلال قاض واديم مرطي اصله مرطوي اعل اعلال مرمي وهذا يقتضي زيادتها اي
الهمزة في ارطى لسقوطها في هذين المثالين فح يكون الف ارطى اصليا مبدلا من الياء فوزنه افعل
لا فعلى فالاشتقاقان متساويان من جهة الوضوح والخفاء فان شئنا اخترنا الاول وقلنا
ان ارطى فعلى وان شئنا اخترنا الثاني وقلنا انه افعل وكما في شيطان وقد مر فيه ما يتعلق بهذا

المقام فلا حاجة ههنا الى اعادته حيث عرفت ان شيطان بمعنى بعد يقتضي اصالة النون وزيادة اليا
فوزنه فيعال وشيط بمعنى هلك يقتضي زيادة النون واصالة اليا فوزنه فعلان وكما في
حسان فانه يحتمل ان يكون فعلان مشتق من الحس اى الادراك بالحاسة فيكون النون
زائدا او فعالا مشتقا من الحسن ضد القبح فيكون النون اصليا فله مثالان من الاشتقاق
كل منهما واضح المناسبة معه يقتضي احدهما زيادة نونه والاخر اصالته وليس لاحدهما رجحان
على الاخر بجهة اخرى بل لكل منهما مؤيد كما اشار اليه بقوله وصرفه يؤيد الثاني وعدمه يؤيد
الاول يعني ان في حسان لغتين الانصراف وعدم الانصراف والاول يؤيد اصالة النون حتى
لا يجتمع فيه من اسباب منع الصرف غير العلمية فلا يمتنع عن الصرف والثاني يؤيد زيادة النون
حتى يجتمع فيه من الاسباب سببان العلمية والالف والنون المزيدتان فيمتنع عن
الصرف ولقد تبع المص في هذا ابن الحاجب وصاحب المفتاح حيث جوزا الانصراف وعدمه
في حسان وكذا في حمار قبان وهو دويبة فانه جاز عندهما ان يكون فعلانا من القب يقال
قب النهر اذا ذهب ماؤه وجف فيكون غير منصرف وان يكون فعالا من قبن في الارض
قبونا اى ذهب فيكون منصرفا وقال الجوهري ان العرب لا تصرف قبان وكذا قال ابن مالك
في حسان وكما في اولق على وزن احمر وهو شبه الجنون اى حالة شبيهة بالجنون فانه يحتمل ان
يكون فوعلا بان يكون همزته اصلية وواوه زائدا ماخوذا من قولهم الق الرجل على صيغة المجهول
اى كالمجنون فهو مالوق ويقال اولق على صيغة المجهول من فوعل كجورب فهو مالوق على
على صيغة المفعول فالواو زائد للالحاق بدحرج قال الشاعر وما ولق الضحى كيتم راسه
فتركته زفرا كريح الجورب الواو بمعنى رب للتكثير والكية بالفتح والتشديد موضع الكي يقال
كواه يكويه كيا احرق جلده بالحديدة والانضاج احكامها لكن المراد ههنا الكي كما قال
كما بالانضاج كي راسه عن هجوه لانه مستلزم له والزفر بفتح الزاء وكسر الفاء من اشتد رائحة
ابطه والمراد من اشتد رائحته مطلقا وهو حال من الضمير المنصوب في تركته ان كان من الترك
ضد الاخذ او مفعول ثان له ان كان من الترك بمعنى التصيير والجورب كجوهر ما يلبس على الرجل
كالخف وهو معروف وله رائحة كريهة اذا اخرج من الرجل قال ابو زيد الهمزة الق بالتحريك
المسارعة الوثب والطفرة وسمي الجنون به لكونه نوعا من الحركة فان ثبوت الهمزة في هذه
الامثلة يقتضي اصالتها وزيادة الواو في اولق وكون وزنه فوعلا ويحتمل ان يكون افعل
ماخوذا من قولهم ولق الرجل فهو مولوق فان سقوط الهمزة وثبوت الواو فيهما يقتضي زيادة
الهمزة واصالة الواو في اولق فوزنه افعل في الاقليد فاذا سميت به رجلا انصرف على المذهب
الاول لان فوعلا ليس من الاوزان المانعة للصرف ولا ينصرف على المذهب الثاني هكذا
مثلنا احتمال كونه افعل واما الجوهري فقد علل في موضعين من كتابه احتمال كون الاولق افعل
بقولهم ولق الرجل فهو مالوق على صيغة المفعول بالهمزة فيهما وهو مشكل جدا لان قولهم هذا انما
يدل على اصالة الهمزة وزيادة الواو في اولق في يكون هو فوعلا لا افعل كما قر اللهم الا ان
يلتزم كون في قولهم مبدلة من الواو ولا نضاجها كما في قولهم في وعد الرجل اعد لكن التزامهم
الهمزة في الوجه دليل على اصالتها ولو كان من قبيل اعد لقالوا ولق كما قالوا وعد مع انهم قالوا
مالوق ولو كانت الهمزة بدلا في الق لقالوا مولوق اذ لا مقتضي لقلب الواو فيه همزة هكذا لكن
قال ابن الحاجب وما ذكره الزمخشري في اولق من انه يحتمل الامرين غير مستقيم في التحقيق
لانه لم يخل اما ان يقوم دليل على زيادة الواو او لا فان قام دليل عليها ثبت ان الهمزة اصلية
وان لم يقم ثبت انها زائدة فكان الحكم بزيادتها اولى من الواو ونظرا الى الاكثر في كلامهم لان افعل
من فوعل او اذا لم يقم دليل فجعله من باب الاكثر في كلامهم اولى انتهى فلنبين ما حكي الغرض منه
ايراد مثال اخر مشتمل على لطافة وظرافة ان رجلا مسمى بحيان حضر عند ملك فقيل للملك انصرف



انصرف حيان ام لا ينصرف فقال الملك ان اكرمته على صيغة المتكلم والمنصوب لحيان لا ينصرف
والا اكرمه ينصرف يعني ان اكرمته فكاني احييته اى جعلته حيا فيكون حيان مشتقا من الحيوة
ضد المات فمنع صرفه لزيادة الالف والنون في العلم او فيكون اكرامي له دليل رغبتي في حضوره
اى حيان عندي فلا يرجع عن حضرتي وان لم اكرمه فكانه هلك فيكون حيان مشتقا من الحين
بمعنى الهلاك فينصرف لما لم يوجد فيه غير العلمية او فيرجع عن حضرتي والحاصل ان كلام الملك كلام
لطيف من ملوك الكلام حيث احتمل وجهين احدهما ان يكون الانصراف وعدمه فيه بالمعنى اللغوي
اى الرجوع وعدم الرجوع فتوجيه الكلام ظاهر لانه يكون المعنى ان اكرمته يكون اكرامي له دليلا
على رغبتي في حضوره فلا ينصرف ولا يرجع عن مجلسي وان لم اكرمه يكون هذا دليلا على كراهتي
اياه فينصرف ويرجع عنه والاخر ان يكونا بالمعنى الاصطلاحي النحوي اعني ما هو صفة اللفظ
فتوجيه الكلام ح ان اكرمته فكاني احييته فح يكون لفظ حيان مشتقا من الحيوة فنونه زائد فيكون
غير منصرف لما اجتمع فيه من اسباب منع الصرف سببان العلمية والالف والنون المزيدتان
وان لم اكرمه فكانه هلك فيكون لفظ حيان من الحين اى الهلاك فنونه اصلي فيكون منصرفا
لما لم يتحقق فيه من الاسباب الا سبب واحد هو العلمية وهذا معنى لطيف دقيق وباطن الطرافة
حقيق والمقصود بالنظر ههنا هو هذا المعنى الاخير كما لا يخفى على من له فهم يسير وان لم يكونا اى
المعنيان الناشيان منهما متساويين في اقتضاء الحكم بان يكون احد الاشتقاقين متينا او واضحا من الاخر
فكون المناسبة بين المعنيين فيه اكثر من المناسبة بينهما في الاخر او يكون له اى لاحدهما مرجح اخر
كغلبة استعمال ما يقتضيه عمل به لان العمل بالراجح اولى كما في ملك اصله ملاك بسكون اللام
والهمزة المفتوحة بالاتفاق لان جمعه ملائك بالهمزة وملائكة بالهمزة والتاء وتكسير الشيء يرجعه
الى اصله قال الشاعر دليل اخر على الاصالة المذكورة فلو انه بالواو لكان اولى فلست انا محبا
لانسي اي انسان ولكن انا محب لملاك اى لمن كان كالملك في الحسن واللطافة تنزل صفة
ملاك من جو السماء جو السماء بالفتح والتشديد هو ما يرى بينها وبين الارض من الخلاء حال
كونه يصوب اى ينفيض فهو كالتاكيد للتنزل او يصب في اجوره فهو تاسيس وحاصله مدح محبوبه
بانه ليس من نوع البشر بل ملك نازل من السماء وقال بعض الادباء بهذا الشعر تعلقه مدح رجلا
يقول قد باينت في اخلاقك الانس واشبهت الملائكة في طهارتك وفضلك فكانك ملك ومعنى
يصوب ينزل انتهى فقوله لملاك بالهمزة يدل كالجمعين المذكورين على ان اصل ملك ملاك
فالزموه التخفيف لكثرة استعماله كالزموه ارى يرى ثم هو اى بعدما اتفق على ان اصله ملاك
اختلف في ماخذه لانه يجوز ان يكون معفلا بتقديم العين على الفاء مشتقا من الالوكة بفتح
الهمزة وضم اللام بمعنى الرسالة اى الكون رسولا كما ذهب اليه الكسائي من ان اصله اى ملك
مالك اى الرسول على ان يكون مصدرا ميميا بمعنى المفعول او محل الرسالة على ان يكون اسم
موضع فقلب بتقديم اللام على الهمزة فصار ملاك ثم تركت الهمزة بعد نقل فتحتها الى اللام لكثرة
الاستعمال كما اشرنا فصار ملاك ملكا ففي هذا الميم زائد والهمزة المحذوفة اصلية وقعت
فاء الكلمة فوزنه معفل بتقديم العين لما عرفت ان التعبير عن الاصول بالفاء والعين واللام هو
باعتبار ما كانت هي عليه في ابتداء الوضع هذا اذا اعتبر الاصل اى ثبوت الهمزة وان اعتبر الحال
اى حذفها فوزنه معل بحذف الفاء ويجوز ان يكون فعالا مشتقا من الملك بضم الميم او كسر
مع سكون اللام التصرف والكون مالكا ممن اى المالك لانهم مالكون لما اعطاهم الله تعالى من الامور
كما قال به ابن كيسان ففي هذا الميم اصلي والهمزة المحذوفة زائدة ولا قلب فوزنه باعتبار الاصل
فعال بالهمزة وباعتبار الحال فعل بحذفها وجاء الجمع على اصل الزيادة فوزن ملائكة على هذا القول
فعائلة وعلى ما سبق مفاعلة فله اشتقاقان متعاندان لكن الاول اى كونه معفلا راجح على الثاني
اعني كونه فعالا لوضوح الاشتقاق بسبب ظهور المناسبة بين معنى الملك والرسالة التي هي معنى

الالوكة لانهم مرسلون من عند الله تعالى الى البشر كما قال تعالى جاعل الملائكة رسلا دون الملك
اي لا مناسبة ظاهرة بين معنى الملك والملك لانهم ليسوا بمعروفين موسومين بالاملاك ولكثرة
مفعل الذي هو وزن ذالملك ~~لانهم ليسوا كذلك~~ وفيه ملك باعتبار اصله الاول من غير قلب
كمقتل ومقطع ومكتب وهكذا وندرة فعال في الكلام مثل شمال فعمل بالاشتقاق الاول
لرجحانه على الثاني بوضوح المناسبة وغلبة الاستعمال واما القلب فهو كثير الوقوع فليس فيه
كثير تهمة قال ابو عبيدة وهو من ائمة البصرية هو اي الملك مفعل من لاك بالهمزة بمعنى
ارسل والظاهر ان مراده اي ابي عبيدة انه اي الملك مشتق منه اي من لاك بعد قلب لأك اليه
بتقديم اللام على الهمزة وليس مراده انه منه بحسب الاصل لانه اي الشان لا يوجد في الكتب المشهورة
لاك بهذا المعنى اي ارسل فكيف يقول به من هو ثقة في اللغة فعلى هذا ليس ما ذهب هو اليه
مذهبا ثالثا بل هو متحد بما ذهب اليه الكسائي بالمآل وان ثبت لاك بمعنى ارسل بلا قلب
فمآله راجح على الوجهين الآتيين اما على الوجه الاول فلسلامته عما في الاول من مؤنة القلب
واما على الثاني فلوضوح المناسبة فيه ولكثرة نظائره دون الثاني واما ما قيل انه بعيد في المعنى
لان المعنى في الملك انه رسول لا مرسل بكسر السين واذا كان من لاك كان معناه
مرسلا بالكسر لا مرسلا بالفتح بمعنى الرسول ففيه نظر لانا لا نسلم انه لو كان من لاك كان
معناه مرسلا لجواز ان يكون مفعلا من لاك بمعنى موضع الرسالة او المرسل عبر عن الموضع
او المفعول بالمفعل اذ يجوز التعبير به عنهما وههنا مذهبان آخران احدهما ان وزنه فعل من
الملك وشذ جمعه على فعائلة وميمه اصلية والاخر انه مفعل من لاكه يلوكه لوكا اي اداره في الفم
لان الملك يدير الرسالة في فيه فاصله ملوك نقلت حركة الواو ثم قلبت الفا وحذفت
الالف تخفيفا ولضعفهما جدا لم يذكرهما المص وكما في انسان فانه فعلان مأخوذ من الانس بالضم
اي الاستئناس والالفة عند البصريين لانهم يؤنس بعضهم مع بعض مؤانسة اكثر مما في سائر
الحيوانات وقيل من الايناس اي الابصار لانهم يؤنسون ويبصرون ولا يستترون كالجن
واياما يكون الهمزة فيه اصلية فوزنه فعلان وافعلان مأخوذ من النسيان اي الغفلة عند
الكوفيين لان الانسان محفوف بالنسيان واصله انسيان حذفت لامه وهي الياء على خلاف
القياس لكثرة الاستعمال فعلى هذا يكون همزته زائدة ولامه محذوفة فوزنه افعان لان الالف
والنون في الآخر زائدتان على كلا المذهبين وانما جعلوه من النسيان لمجئ تصغيره على انيسيان
باثبات الياء في الآخر والتصغير يرجع الاسم الى اصله كالتكسير ولو كان من الانس كما
قال البصريون لزم ان يقال انيسين ولما روي عن ابن عباس رضي الله عنه انما سمي الانسان
انسانا لانه عهد اليه فنسي هو العهد كما في قصة آدم عليه السلام قال الله تعالى فيه فنسي فلم
نجد له عزما وابن عباس رضي الله عنه فصيح عارف بلسان القوم فدل كلامه على انه من النسيان
ولقول ابي تمام لا تنسين نهي مخاطب من نسي ينسى من باب علم يعلم الحق باخره النون
الخفيفة للتأكيد تلك العهود وهي العهود الجارية بين الشاعر ومخاطبه من محبوبه او غيره
وفي بعض النسخ لك العهود فعلى هذا لا تنسين بالنون المشددة ولك متعلق بالعهود قدم
عليه للضرورة والفاء في قوله فانما سميت تعليل لما يستفاد من لا تنسين اي نهيتك عن
النسيان بطريق التأكيد لانك انما سميت انسانا لانك ناس اي لانك ناسي اعل اعلال قاض
فصار ناس ثم اشبع الكسرة للتقفية وهذا ايضا صريح في انه مشتق من النسيان فلم اشتقاقان
متعاندان يدل احدهما على اصالة الهمزة والآخر على زيادتها والترجيح مع البصريين اي يرجح
انه فعلان من الانس شبهه او جه اشار الى الاول بقوله لان معنى الانس في الانسان اوضح من
معنى النسيان فيه لكون الاستئناس مطردا في جميع افراده معلوما بداهة ولا كذلك النسيان
فوضوح المناسبة يرجح مذهبهم والى الثاني بقوله ولمجئ الانس بكسر الهمزة بمعناه اي الانسان كثيرا



كثيرا كما في قوله فيومئذ لا يسأل عن ذنبه انس ولا جان وكذا مجئ الانس بفتحتين بمعناه لكنه
ليس بكثير فاستشهد لهذا بقول الشاعر فقال قال الشاعر اتوا جمع اتى والضمير لطائفة الجن
وقوله نارى مفعول اتوا والياء للمتكلم فقلت منون انتم منون اصله من اسم الاستفهام
والواو والنون لحكاية حال المسئول عنه وهو ضمير انتم لانه جمع مرفوع ومن يستعمل في لغة
الحجاز على صورة الحكاية مثلا اذا قلت جاء رجل فقيل منو بالواو حكاية لرفعه واذا قلت
رأيت رجلا فقيل منا بالالف حكاية لنصبه او جاءني رجلان فقيل منان او رجال فمنون
وهو مبتدأ وانتم خبره فقالوا الجن اي نحن الجن قلت عموا جمع عم بالكسر السكون وهو كلمة
تحية بمعنى انعم فكانه محذوف من نعم ينعم بالكسر فيهما لغة اي صار ناعما ولينا فلاما با
بفتح الظلمة والمراد الليل اي صيروا ناعمين ومستريحين في الليل فقلت لهم الى الطعام
اي هلموا واحضروا الى الطعام فقال منهم حال من قوله زعيم قدم عليه لكونه نكرة مع
ضرورة الشعر وزعيم القوم سيدهم وهو فاعل قال اي قال سيد من سادتهم نحسد الانس
اي الانسان الطعاما حيث يأكلونه ولا نأكله والف طعاما للاشباع فقد جاء الانس في قوله بفتحتين
بمعنى الانسان وكذا الانيس يجئ بمعناه قال المتنبي انا انفس ماضن من الانفاس اي الترغيب
وقوله الانيس اي الانسان مفعوله وقوله سباع جمع سبع فاعله اي انما رغب الانسان
في الجرة والجارة سباع وبين وجه ذلك في المصراع الثاني بقوله تتفارس جمع مؤنث
غائبة لتتفارس من التفارس بمعنى الافتراس جهرة واغتيالا اي بجهرة وعلن وبقهر وغلبة
يعني لان السباع يهلكن ما يقصدن من سائر الحيوانات جهرا وقهرا بلا تحاشي من احد فحين
رأى الانسان هذه الحالة منهن فعل ما فعلن فقد جاء فيه الانيس بمعنى الانسان وكذا الاناس
بالضم يجئ بمعناه قال الشاعر ان المنايا جمع منية وهي الموت يطلعن من الاطلاع اي
الظهور على الاناس الآمنينا جمع آمن اسم الفاعل من امن يأمن امنا والالف للاشباع
ومعنى البيت ان الموت يظهر دفعة على الذين امنوا منه ولم يخطر ذلك ببالهم والى الوجه الثالث
بقوله ولعرائه اي لكون الانسان على قول البصريين عاريا عن الحذف المخالف للقياس لكونه
مأخوذا من الانس عندهم بخلاف ما قاله الكوفيون لانه مأخوذ عندهم من النسيان فلزم حذف
لامه الذي هو الياء على خلاف القياس وهو مهروب عنه فالوجوه الثلاثة اعني وضوح
المناسبة وكثرة امثلة الاشتقاق والعراء عن خلاف القياس يرجح مذهب البصريين
فعملنا به فقلنا ان الانسان فعلان من الانس ورد البعض وهو العلامة الجاربردي
ما ذكره الكوفيون من ان انسانا افعان من النسيان بانه يستدعي الاعلال بحذف اللام
في الافراد وهو ظاهر كما مر من ان اصله انسيان حذف لامه لكثرة الاستعمال ويستدعيه
في الجمع ايضا اذا قلت اناسي بتشديد الياء لان الياء الاخيرة مبدلة عن النون كتظنيت
في تظننت واصله اناسين فانقلب النون ياء وادغم الياء في الياء والياء المتقدمة عليها
زائدة ليست من اصول الكلمة بل هي مبدلة من الالف الزائدة في المفرد وليست بلام الفعل لانه
اي الشان لا يقع بعد الف الجمع المكسر ثلاثة احرف ملابسة بغير هاء التأنيث الا واوسطها
حرف مد زائد اي في حال من الاحوال الا حال ان يكون اوسط تلك الثلاثة حرف مد زائد
كالياء لانها حرف غير مد ولا حرف مد اصلي كما يجئ في باب التكسير كمصابيح في جمع مصباح وقناديل
في جمع قنديل حيث وقع اوسط الثلاثة بعد الفهما وهي الباء على الاول والدال في الثاني
ياء مدة زائدة وانما قيد بغير هاء التأنيث لانه اذا كان ثالثها ياء التأنيث فلا يلزم ان
يكون اوسطها حرف مد زائد كما في اشاعرة ومغاربة وزنادقة ونحوها واذا ثبت هذا
فالياء في الاناسين ياء مد زائد لكونه اوسط الاحرف الثلاثة بعد الف الجمع بغير هاء فبالضرورة
لزمهم القول بحذف الياء التي هي لام الكلمة في الجمع كما في المفرد وكلا الحذفين على خلاف القياس

وارتكاب مثل هذا وان جاز في موضع لكنه لا يجوز في كثير من موضع فما ذكره الكوفيون فاسد
واما على ما ذكره البصريون من انه فعلان من الانس فلا يلزم اعلال بحذف اللام لا في المفرد
ولا في الجمع لبقاء اللام التي هي السين فيهما نعم يلزمهم قلب النون في الجمع ياء وادغام
الياء في الياء لكنه مشترك الالزام وفيه اي في رد البعض نظر لان لهم اي للكوفيين ان
يقولوا الياء الاخيرة المدغم فيها في اناسي لام الفعل لا مبدلة عن النون والياء المتقدمة
عليها حرف مد زائد كما يقتضيه الجمع والالف والنون المزيدتان في المفرد ساقطتان في الجمع
يعني انما يرد عليهم الرد المذكور لو كان الياء الاخير مبدلا من النون حتى يلزم القول بحذف اللام
بناء على ان الياء المتقدمة زائدة لكن ذلك ممنوع عندهم لان لهم ان يقولوا الالف والنون
المزيدتان في المفرد اعني انسيان ساقطتان في الجمع والياء الاخيرة ليست بمبدلة من
النون بل هي لام الكلمة بان رجع في الجمع بعدما حذف في المفرد بل هذا اي كون الياء الاخيرة
لام الكلمة يؤيد مذهبهم لعدم افتقاره الى ابدال النون بالياء الذي هو خلاف الظاهر واما
البصريون فيلزمهم قطعا هذا الخلاف اعني كون الياء الاخيرة مبدلة من النون لعدم الياء
في المفرد على مذهبهم ويرد عليه ان الالف والنون المزيدتين كثيرا ما تبقيان في الجمع بحيث
يكاد ان يطرد كما في جمع شيطان على شياطين ودهقان على دهاقين وريحان على رياحين
الى غير ذلك فارتكاب سقوطهما هنا ليس باهون من ارتكاب ابدال النون ياء وبالجملة
يلزم الكوفيين هنا اما سقوط الالف والنون المزيدتين في الجمع واما ابدال النون ياء ثم
وحذف لام الكلمة ويلزم البصريين ابدال النون ياء فقط وهذا من الاولين اهون مع انه
لو سقط الالف والنون في الجمع فلا وجه لاثبات المدة الزائدة قبل اللام فيه لانه يكون
تكسير انسي فهو انما يكسر على فعائل كمسجد على مساجد لا على فعائيل كمصباح على مصابيح فلا يتم
اناسي بيده ولا يرد ... ونعم يرد على القائل انا لا نسلم ان اناسي جمع انسان بل هو جمع انسي
الاسم المنسوب كما في الصحاح هذا اي خذ هذا والخارج فذهب البصريين بالوجوه الثلثة
اراد ان يقدح في ادلة الكوفيين وقدم الاخيرين هنا مع تقدمهما في الاستدلال قصدا
لاخراجهما من البين فقال وما روي عن ابن عباس رضي الله عنه من انه انما سمي انسانا لانه
عهد اليه فنسي ليس بثبت اي بثابت محقق بل هو خبر احاد اعترض عليه بانه اخرجه عبد
الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن منذر وابن ابي حاتم في تفاسيرهم والطبراني
في الصغير والحاكم في مستدركه وصححه وقول ابي تمام من الشعر المذكور جار على طريقة الشعراء
من التخييلات يعني ان قوله وان كان قضية وحكما صورة لكن لم يقصد به التصديق بالنسبة
في الحقيقة حتى يدل على مطلوبكم وانما الغرض منه تخييلات مع للنسبة لينقبض نفس او تنقبض
او نحو على ما هو طريقة الشعراء في مدحياتهم وهجوياتهم والقضايا التخييلية هي التي اذا وردت
على النفس اثرت فيها تاثيرا عجيبا من قبض او بسط كقولهم الخمر ياقوتة سيالة والعسل
مرة مهوعة مع انه اي ابا تمام ممن لا يستشهد بقوله لعدم الاعتماد على فصاحته وبلاغته
وقد خطئ في مواضع كثيرة سيما في الاشتقاق اذ لا بد فيه من عربي فصيح عالم باصول اللغات
ووضعها وابو تمام ليس كذلك على ما في شرح الهادي انه لا يعرف مذاهب الاشتقاق
قال العلامة التفتازاني الشعراء طبقات الجاهليون كامرئ القيس وزهير والمخضرمون
الذين ادركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون من اهل الاسلام كالفرزدق
وجرير ويستشهد باشعارهم ثم المحدثون كابي تمام والبحتري ولا يستشهد بشعرهم واما
التصغير فكلام الجوهري يدل على انه عند البصريين انيسين بدون الياء الثانية يعني كون
تصغيران انيسيان بالياء الثانية غير مسلم عند البصريين حتى يتم به الاستدلال على انه
من النسيان بل هو عندهم انيسين بدون الياء الثانية كما يدل عليه كلام الجوهري حيث



حيث قال وتقدير انسان اي وزنه فعلان فيكون من الانس كما قال البصريون وانما زيد في تصغيره
ياء كما زيد في تصغير رجل فقيل رويجل فقوله ياء بصيغة الافراد وكذا تمثيله برويجل يدل على
ان تصغيره عندهم انيسين بدون الياء الثانية كيف ورد الياء في التصغير لا حاجة اليه لان
بناء التصغير يحصل بدونها الا ترى انك لو صغرت شاكا محذوف العين من شائك كما تقول
نقلت شويك ولا ترد العين وكما في سرية بضم السين وتشديد الراء والياء وهي الامة تبوئها
بيتا يقال تسررت جارية وتسريت كتظننت في تظننت اي اتخذتها سرية فانها تحتمل
ان تكون فعلية على ان يكون الياء المشددة زائدة مشتقة من السر بالكسر بمعنى الجماع
كما قال بعضهم او بمعنى الاخفاء اي ما يخفى ويكتم كما قال الازهري سميت بها لان المولى يسترها
اي يجامعها بل هو اتخذها لذلك لا للخدمة ويخفيها عن حرمته فباعتبار الاول جعلت من السر
بمعنى الجماع وباعتبار الثاني جعلت منه بمعنى الاخفاء ولما امكن ان يقال فعلى هذا كان الظاهر
سرية بكسر السين فما وجه الضم اجاب عنه بقوله وضم سينها من تغييرات النسب اي من
تغييرات تعرض لصيغ النسبة على خلاف القياس كما يقال دهري في النسبة الى الدهر وهو
بالفتح الزمان سمي الدهري به لاسناده الحوادث الى الدهر وسهلي في النسبة الى السهل
بالفتح اي الى الارض السهلة ضد الصعبة بضم الاول فيهما اي في دهري وسهلي مع ان الظاهر
فتحه فيهما كما كان قبل النسبة وما نحن فيه ايضا من هذا القبيل وستطلع في باب النسبة
على تفاصيل تغييرات النسبة سماعيها وقياسيها فعلى هذا كان الياء في سرية ياء النسبة
وذهب بعضهم الى انها في الاصل سرورة بضم السين وتشديد الراء على وزن فعلولة من
السر بالمعنى السابق ابدلوا من الراء الاخيرة ياء للتضعيف لئلا يلزم ثقل اجتماع الراءات
الثلث ثم قلبوا الواو ياء وادغموا ثم كسروا ما قبل الياء للمناسبة فهي على هذا فعليلة مغيرة
عن فعلولة فعلى هذا ليست الياء للنسبة ولا حاجة الى الاعتذار عن ضم السين ولم يذكر
المص هذا لكونه قولا ضعيفا ويحتمل ان يكون فعيلة مشتقة من السراة بالفتح والتخفيف
وهي الوسط المختار كما قالوا سراة الشيء اعلاه ومختاره واصلها سروة سميت السرية
بها لانها لا تجعل سرية اي متخذة للجماع الا بعد اختيارها على سائر الجواري فعلى هذا
ليست من قبيل النسبة بل الراء الثانية والياء الاولى منها زائدتان والياء الثانية
مبدلة من الاصل فيكون وزنها فعيلة ففتح السين تغيير اشتقاقي لا من تغيير النسبة فلها
اشتقاقان متعاندان يقتضي احدهما اصالة الرائين وزيادة اليائين والاخر زيادة
الراء الثانية واصالة الياء الثانية والراجح الاول اي كونها فعلية لان معنى السر من الجماع
او الاخفاء فيها اي في السرية اوضح من معنى السراة اي الخيار ولكثرة فعلية كحرية ودرية
وذرية وعلوية وهكذا وعدم فعيلة في كلامهم وان قدر مريق وهو الزعفران فنادر في حكم
العدم وايضا قولهم تسررت جارية لا يوافق الثاني بل الاول فوضوح المناسبة وكثرة
النظير والامثلة ترجح الاول فعملنا به وقلنا انها فعلية من السر وههنا مذهب اخر اشار اليه
بقوله وكان الاخفش يقول انها اي السرية مشتقة من السرور فحذف الظاء لان سميت بها
لانه اي الشان يسر على صيغة المجهول مسندا الى قوله بها اي بالسرية ويحتمل ان يكون
على صيغة المعلوم ويستتر فيه ضمير المولى فضعفوا الراء الاولى وابدلوا من الراء الاخيرة
ياء للتضعيف ثم قلبوا الواو ياء وادغموا وكسروا ما قبلها للمناسبة والحقوا بآخرها التاء فوزنها
فعلية مغيرة عن فعلولة فلا يكون ح من النسبة كالوجه الثاني وهذا اي ما قاله الاخفش اولى مما تقدم
من كونها فعلية من جهة اللفظ لعدم الاحتياج فيه الى ما يحتاج اليه فيما تقدم من القول بتغيير
النسبة واما حال من جهة اللفظ لان ما تقدم اولى من هذا ايضا من جهة المعنى لكون المناسبة
بين السرية والجماع او الاخفاء اقوى من المناسبة بينها وبين السرور وكذا من جهة كثرة

النظير لانه وان كان لفعولة ايضا نظير كسبوح وقدوس لكنه قليل بالنسبة الى نظير فعلية واما
من كونها فعلية من سراة فاولى من جهة اللفظ مما مر وكذا من جهة كثرة النظير لوقوع نظاير
هذا دون فعيلة كما مر ومن جهة المعنى لكون السرور فيها اوضح من الاختيار ومن جهة
موافقة قولهم تسررت جارية فافهم واعلم ان صاحب المفتاح يحكم بانحصار الترجيح اذا كان
للفظ اشتقاقان في التفاوت متعلق بانحصار بوضوح الاشتقاق وخفائه حيث قال بعد ما ذكر
رجوع التعاند الى اشتقاقين فان الترجيح في مثل هذا عند اصحابنا بالتفاوت في وضوح الاشتقاق
وخفائه ليس الا ولا ارى لهذا الحصر وجها اذ قد عرفت ان الترجيح كما يكون بالتفاوت المذكور
يجوز ان يكون بغيره ككثرة النظير وكثرة الامثلة والعراء عن الحذف المخالف للقياس ونحوها
هذا اي ما ذكرناه من التفصيل كائن في الاشتقاقين اي فيما كان المتعاندان المتجاذبان
اشتقاقين وان كان المتعاندان المتجاذبان الموقعين فان كان حكم احدهما كليا وحكم
الآخر غلبيا قدم الكلي وعمل به عند الجمهور لان الكلي يفيد القطع والاغلبي لا يفيد الا الظن والا كان
اولى بالاعتبار من الثاني كما في مريم على ما عرفت فانه اجتمع فيه ما يقتضي زيادة الميم وهو
وقوعه اول كلمة فيها ثلثة اصول فقط سواء فانه يقتضي زيادته في الاغلب مع ما يقتضي
زيادة الياء كليا وهو وقوعه حرف لين في كلمة من غير المضاعف الرباعي مشتملة على ثلثة
اصول وهما متعاندان لان الاول يقتضي زيادة الميم واصالة الياء والثاني العكس فزيادة
الياء في مثله كلية وزيادة الميم اغلبية فقدم الكلي على الاغلبي وحكم بزيادة الياء دون الميم
فوزنه فعيل وكما في ماجج اسم موضع فانه اجتمع فيه ما يقتضي زيادة الميم وهو ما مر آنفا وما يقتضي
زيادة الثاني من المكرر وهو وقوعه ثاني المكرر في كلمة فيها ثلثة اصول وهما متعاندان فرجح الكلي
وهو المقتضي الثاني وحكم باصالة الميم فوزنه فعلل وان كانا اي الموقعان في ذلك اي الكلية
والاغلبية على السواء بان يكونا كليين او اغلبيين فان خرجت الكلمة على تقدير اجراء حكم احدهما
عن الابنية المعتبرة دون الآخر اي لم يخرج عنها على تقدير اجراء حكم الآخر رجح الثاني كما في ادلولى
اي اسرع فانه يحكم فيه يعني لانه اجتمع فيه ما يقتضي زيادة الثانية كليا وهو وقوعه ثاني
المكرر في كلمة فيها ثلثة اصول مع ما يقتضي زيادة الالف كذلك وهو وقوع حرف اللين
في كلمة فيها ثلثة اصول من غير المضاعف الرباعي وهما متعاندان فالاول يقتضي ان يكون
وزنه افعوعل والثاني ان يكون وزنه افعولى لان الهمزة والواو زائدتان قطعا فيعمل
بالاول ويحكم بزيادة الثاني من المكرر اعني اللام الثانية دون حرف اللين اي الالف
لعدم افعولى الذي يقتضيه الثاني في ابنيتهم ووجود افعوعل الذي يقتضيه الاول فيها
كاعشوشب اي كثر العشب وهو بضم العين وسكون الشين النبات الرطب في شرح الهادي
الحقوا ادلولى باعرورى وبنوه على الزيادة فلم تفارقه كذلك انتهى وكما في قطوطى وهي
المقاربة للخطو فانه يحكم بزيادة طائه الثانية دون الالف لوجود فعوعل كعثوثل وهو
الرجل المسترخي الاعضاء وعدم فعولى وكما في حولايا اسم موضع فانه يحكم بزيادة واوها
التي يقتضيها كونه حرف لين في كلمة مشتملة على ثلثة اصول من غير المضاعف الرباعي دون
زيادة يائها التي يقتضيها ذلك ايضا لعدم فعلايا الذي يقتضيه العمل بالثاني في ابنيتهم ووجود
فوعالا الذي يقتضيه الاول فيها كبروعالا بالالف وهو الثط وان كانت اي الكلمة
والاولى وان كانا ايضا في ذلك اي في خروج البناء او عدمه كما في الكلية والاغلبية
على السواء بان خرجت عن الابنية المعتبرة على كلا التقديرين او لم تخرج منها على شيء
من التقديرين فعلى الاول اي الخروج على كلا التقديرين يرجح الاكثر زيادة اي يرجح الحرف
الذي وقوعه زائدا اكثر من وقوع الحرف الآخر كذلك فيحكم بزيادة ذلك الحرف هذا ان
وجد الاكثر زيادة وان لم يوجد فان وجد مرجح آخر يعمل به والا فالترجيح مفوض اليك كما في



كما في تيفان بفتح التاء الفوقانية المنقطتين وكسر الياء المشددة التحتانية المنقطتين والفاء
المخففة وهو اول الشيء يقال جاء على تيفان ذلك اي على اوله وههنا غلط لان ما كان
بالمعنى المذكور وذكره ابن الحاجب هو تئفان بالهمزة المكسورة وتشديد الفاء واما تيفان
بالياء المشددة والفاء كما ضبطه فلم يذكره ابن الحاجب بل لم يوجد في كتب اللغة وانما
الموجود هو تيقان بالقاف بمعنى النشيط ولو وجد لكان وزنه على تقدير زيادة التضعيف
فعلان بتشديد العين وهو موجود في ابنيتهم كتيحان بمعنى الهائب فالصواب ان يقول
وكسر الهمزة وتشديد الفاء فان فعلان وهو وزنه على تقدير اصالة التاء وزيادة التضعيف
وتفعلان وهو وزنه على تقدير اصالة التضعيف وزيادة التاء ليسا من ابنيتهم فلزم
الخروج عن الابنية المعتبرة بكليهما لكن زيادة التضعيف اكثر من زيادة التاء في هذا الموقع
اي اول كلمة فيها ثلثة اصول سواء على ما مر من ان ثاني المكرر في كلمة مشتملة على ثلثة
اصول لا يصلح للاصالة اصلا واما التاء في هذا الموقع فقد يكون اصلا كما في تيفان وهيجان
وهو الذي يقع فيما لا معنيه فانه يحكم بزيادة يائه دون تائه وان وزنه فيعلان فيحكم بزيادة
الياء الثاني وهذا مبني على الغلط المذكور والصواب بزيادة الفاء الثاني دون التاء فوزنه
فعلان واما الالف والنون فيهما زائدتان على كلا التقديرين كما عرفت وكما في كوألل بفتح
الكاف والواو وسكون الهمزة وفتح اللام القصير فان فوعلل وهو وزنه على تقدير زيادة
الواو واصالة الهمزة وفعألل وهو وزنه على تقدير اصالة الواو وزيادة الهمزة ليسا من
ابنيتهم فعلى كلا التقديرين يلزم الخروج من الابنية لكن زيادة الواو اكثر من زيادة الهمزة
كما عرفت ان حرف اللين في غير اول كلمة مشتملة على ثلثة اصول من غير المضاعف الرباعي
لا يصلح للاصالة اصلا واما الهمزة فقد يكون في مثل هذا الموضع اصلا كما في سيال الديك
فحكم بزيادته اي الواو فوزنه فوعلل واما اللام الثانية فهي زائدة على كلا التقديرين كما مر
هذا وفيه نظر لان الكلام فيما اذا كان المتعاندان الموقعين وكون اول تيفان موقع زيادة
التاء واوسط كوألل موقع زيادة الهمزة غير مسلم اذ ليس من مواقع الزيادة مثل هذين الموقعين
كما عرفت مع ان بعضهم رجح كون تئفان تفعلان لقولهم كان ذلك على افه بالكسر اي حينه
واوانه ولهذا لم يلتزمه نفسه بل نسبه الى ابن الحاجب فقال هكذا ذكره ابن الحاجب في
الشافية وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يخرج من الابنية المعتبرة على شيء من التقديرين
فان كان يلزم من اجراء حكم احدهما اي احد الموقعين المتعاندين فقط امر شاذ من فك ادغام
او عدم اعلال او غيرهما او لا يلزم ذلك بان يلزم الامر الشاذ على كل منهما او لا يلزم على شيء
منهما فعلى الثاني ان وجد مرجح آخر لاحد الموقعين من شبهة اشتقاق او غيرها يعمل به والا
فالخيرة لك وعلى الاول اي لزوم الشاذ من احدهما فقط اما ان يكون هناك اي في العمل
بما يلزم منه الشاذ فقط شبهة الاشتقاق وهي على ما عرفت ان يكون الكلمة ظاهرة المناسبة
لكلمة اخرى واقعة في كلامهم في التركيب والبناء دون المعنى او لا يكون كذلك بان يكون في كل
منهما شبهة اشتقاق او لا يكون في شيء منهما فعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون هناك
فقط شبهة اشتقاق يرجح الموقع الآخر اي ما لا يلزم منه الامر الشاذ ووجه هذا الترجيح
واضح لان العمل بما يوافق القياس اولى من العمل بما يخالفه الا ان يوجد له مرجح آخر كشبهة
الاشتقاق فاذا لم يوجد ذلك كما هو المفروض تعين الاول كما في مهدد اسم امرأة فانه سواء
حكم بزيادة ميمه او داله الثانية له شبهة اشتقاق كالمهد وهو الهدم الشديد والمهد وهو موضع
يهيأ للصبي لكن في الاول لزوم فك الادغام دون الثاني كما تعرف فرجح الثاني وعمل به وعلى
الاول اي على تقدير ان يكون شبهة الاشتقاق لبعضهم اي ليس الترجيح ح واضحا لتعارض الامر
الشاذ وشبهة الاشتقاق بل فيه احتمال فبعضهم يرجحون العمل بالموقع الآخر بعدم لزوم الامر الشاذ

منه لئلا يلزم هدم قاعدة معلومة اي هدمهما يعني لو عمل بالموقع الاول الذي يلزم منه الشاذ يلزم
هدم قاعدة معلومة قياسية وهو غير جائز فعمل بالآخر لئلا يلزم ذلك وبعضهم يرجح اعمال
الموقع الاول بشبهة الاشتقاق لئلا يلزم تركيب لم يوجد في ابنيتهم اي لو عمل بالآخر الذي
لم يوجد فيه شبهة الاشتقاق يلزم تركيب لم يوجد في ابنيتهم وهو ليس بجائز فعمل بالاول
لئلا يلزم ذلك مثال ذلك موظب ومكوزة وقد عرفتهما فانه اي الشأن اجتمع فيهما ما يقتضي
زيادة الميم ما يقتضي زيادة الواو وهما متعاندان وقد عرفت ذلك مرارا ولا يمكن العمل بهما
معا فانه اذا عمل بالاول يكون الميم زائدا والواو اصلا واذا عمل بالثاني يكون بالعكس
فلو عمل بهما يلزم ان يكون كل من الميم والواو زائدا واصلا وهو محال بل يجب ان يعمل باحدهما
ولهما اي لموظب ومكوزة على تقدير زيادة الميم شبهة اشتقاق لوجود تركيب وظب
وكوز اي لانه على ذلك التقدير يكون التركيب الاصلي للاول من وظب وللثاني من كوز
وهما موجودان في كلامهم كالمواظبة اي المداومة والكوز وهو معروف لان تركيبهما في الالفاظ
المذكورة وظاهر ان ليس بين معنييهما وبين معنى موظب ومكوزة كثير مناسبة فثبت
ان لهما على تقدير زيادة الميم شبهة اشتقاق دون تركيب مظب ومكز اي
لو كان الميم فيهما اصليا والواو زائدا لكان تركيب الاول من مظب وتركيب الثاني
من مكز وشيء من هذين ليس بموجود في كلامهم فليس لهما على تقدير زيادة الواو
شبهة اشتقاق لكن اعتبارها اي شبهة الاشتقاق يستلزم الفتح الشاذ في الاول
ويصحح الواو الشاذ في الثاني اي يستلزم فتح العين في موظب وجعل الواو صحيحا غير معتل
في مكوزة وهما شاذان اذ قياس المفعل سواء كان مصدرا ميميا او اسم زمان او مكان
من المثال وهو ما كان فاؤه واوا كالوظب والوعد او ياء كاليسر ان يكون بكسر العين
كموعد وميسر ومن الاجوف وهو الذي عينه واو كالكوز والقول او ياء كالكيل ان
يكون ملابسا باعلاله اي اعلال العين كمقال ومكال فالقياس هنا موظب بالكسر
ومكازة بقلب الواو الفا ففتح العين في الاول وتصحيحه في الثاني امر شاذ ولا يلزم هذا
اذا كان الواو زائدا كما يجيء ففي زيادة الميم شبهة الاشتقاق دون عدم لزوم الشاذ
وفي زيادة الواو عدم لزوم الشاذ دون شبهة الاشتقاق وكذا محبب وقد عرفته
فانه اجتمع فيه ما يقتضي زيادة الميم وما يقتضي زيادة الثاني من المكرر وهما متعاندان
كما عرفت وعلى تقدير زيادة الميم له شبهة اشتقاق وليست هي على تقدير زيادة
الثاني من المكرر لوجود تركيب ح ب ب الذي هو تركيب محبب على التقدير الاول
كالحب والمحبة دون تركيب م ح ب الذي هو تركيبه على التقدير الثاني لكن في الاول
لزوم عدم الادغام الشاذ دون الثاني ففي الاول شبهة الاشتقاق دون عدم لزوم
الشاذ وفي الثاني عدم لزوم الشاذ دون الشبهة واذا ثبت ذلك فان اعتبر عدم لزوم
الشاذ لئلا يلزم هدم قاعدة معلومة عمل في هذه الامثلة بالمقتضي الثاني وحكم بزيادة
الواو في موظب ومكوزة وقد وقع فيما رأينا من النسخ هنا والمكرر اي بزيادة الثاني
من المكرر في محبب ولا يخفى انه مكرر محض لقوله فيما بعد وحكم بزيادة الثاني فيكون
موظب فوعلا لا مفعلا لكون الميم ح اصلا ولا شذوذ فيه اي ليس فتح العين شاذا في
فوعل وانما هو شاذ في مفعل من المثال ويكون مكوزة فعولة لا مفعلة ولا يجب فيها
الاعلال حتى يلزم من تصحيح الواو امر شاذ لانه اي وجوب الاعلال انما يكون في الملحقات
الفعل من الاسماء المتصلة بها كاسمي الفاعل والمفعول واسمي الزمان والمكان لما عرفت
ان الاصل في الاعلال هو الفعل لثقل المعنى فيه وهو مستدع لتخفيف اللفظ بالاعلال
واستيجاب الاعلال في الاسماء انما هو بالمشاركة للفعل والاتصال به في المعنى وهو في الملحقات

في الملحقات به فقط ومفعولة ليست من الملحقات فلم يجب الاعلال فيها وحكم بزيادة الثاني
من المكرر في محبب فيكون كقردد ملحقا بجعفر ولا يجب بل لا يجوز فيه اي الملحق الادغام
حتى يلزم من تركه امر شاذ لان الغرض من الحاقه بجعفر جعله على وزنه وصورته والادغام
يفوت هذا الغرض فليس في زيادة الثاني امر شاذ بخلاف زيادة الميم لان الثاني
ح يكون اصلا لا زائدا للالحاق فيجب الادغام فيكون تركه شاذا وبالجملة في زيادة الميم
في هذه الثلثة لزوم امر شاذ دون زيادة الواو والثاني من المكرر فاذا اعتبر عدم لزوم
الشاذ يحكم بالزيادة الثانية ويقال ان اوزانها فوعل وفعولة وفعلل وان اعتبر شبهة
الاشتقاق لئلا يلزم بناء لم يوجد في كلامهم حكم بزيادة الميم في الجميع لوجود الشبهة ح دون
زيادة الواو والثاني من المكرر كما عرفت فيقال ان اوزانها مفعل ومفعلة وتنبيهك على اصل
وقاعدة وهو انه اي الشأن اذا خرجت الكلمة على تقديريها اصالة الحرف وزيادته عن
الاوزان المعتبرة ولم يجد لواحدة منها مرجحا مما يظهر لك مما ذكرنا بالتدبر كالاشتقاق و
شبهته وغلبة الزيادة وعدم لزوم امر شاذ ونحو ذلك فاجعله اي ذلك الحرف زائدا كتنبب
وتنفل بفتح الاول وضم الثالث فيهما لانه سواء كان الاول منهما زائدا او اصليا يخرجان
عن الاوزان المعتبرة لعدم تفعل ولا فعلل في كلامهم كما مر فلو فرضنا ان ليس هنا مرجح لاحد
الطرفين من المرجحات السابقة جعلنا اولهما زائدا وقلنا انهما تفعل لان الشذوذ ومخالفة
القياس بخروج الكلمة عن الاوزان بالزائد اي بالحرف الزائد اولى فيكون الزائد كالشاذ
بالنسبة الى الاصل فينبغي ان يجعل مبدأ الشذوذ هو والحرف الاصل بالاصالة وموافقة
القياس احرى واليق فلا يليق ان يجعل هو مبدأ الشذوذ ومخالفة القياس واعلم
ان صاحب المفتاح جعل شبهة الاشتقاق في باب الاعتبار ملحقا بالاشتقاق المحقق
وقدمها على الموقع وعدم النظير وغيرهما كغلبة الزيادة ولزوم امر شاذ عند وقوع التعاند
بينها وبين واحد من هذه المرجحات كما قدم الاشتقاق المحقق على سائر المرجحات حينئذ
بالاتفاق ووجهه اي الالحاق انه رجح بان الشاهد الصادق على الاصالة والزيادة هو
الاشتقاق وحده لان مبنى غيره مما يدل على الاصالة والزيادة واقع على الاستقراء يعني
ان ثبوت غير الاشتقاق انما يكون بطريق الاستقراء والتتبع مثلا قولنا اذا وقعت الهمزة
اول كلمة فيها ثلثة اصول فقط سواها فهي زائدة انما يثبت بالاستقراء للمواد الجزئية
ووجدان الهمزة فيها زائدة وهذا استقراء ناقص لا يفيد القطع بالكلية لجواز ان يوجد مما
لم نطلع عليها مادة جزئية مخالفة لذلك بان كانت الهمزة فيها اصلية وهذا معنى قوله
ويحتمل ان يكون قد وجد جزئي ملابس بخلافه اي بخلاف ذلك الغير شذ وخرج ذلك الجزئي
عن استقرائه اي استقراء جزئيات الغير فاذا كان مبنى غير الاشتقاق على الاستقراء
الناقص الذي لا يفيد القطع فلا جرم يقدم عليه الاشتقاق لانه قطعي وفيه نظر لان الكلام
في الحكم بموجب الاشتقاق ايضا هو الاستقراء فانه اذا وجب الاشتقاق اصالة الحرف
مثلا فانما يحكم باصالته اذا علم ان ليس هنا اشتقاق آخر معارض لذلك موجب لزيادة
الحرف ومعرفة ذلك انما يكون بالاستقراء بمعنى انا تتبعنا فلم نجد مثال اشتقاق معارض لما
اي للاشتقاق حكم بموجبه فاذا كان الاشتقاق ايضا دائرا على الاستقراء فلا مزية له على
سائر المرجحات حتى يقدم عليها هذا وفيه نظر لان الحكم بموجب الاستقراء لا يحتاج الى معرفة
ان ليس هناك اشتقاق معارض له لما عرفت انه اذا وقع اشتقاقان متعارضان
متساويان فلك الخيرة تحكم بايهما شئت على ان اللازم من هذا كون الاشتقاق ظني الحكم
واما ثبوته في نفسه فهو قطعي معلوم من قاعدة الاشتقاق بخلاف غير الاشتقاق فان ثبوته
في نفسه والحكم بموجبه كلاهما ظنيان مستندان الى الاستقراء فح يقدم الاشتقاق على غيره ولعل

هذا هو مدار التسليم بقوله ولو سلم فلا يلزم من تقدم الاشتقاق على الكل اي جميع المرجحات كما هو الحق
المسلم عند القوم وان لم يتم ذلك الاستدلال عليه تقدم شبهه عليه اي تقدم شبهة الاشتقاق
على الكل كما هو المطلوب لان المشبه لا يلزم ان يشارك المشبه به في جميع الاحكام كما في الرجل الشجاع
والاسد وهذا ايضا ليس بقوي لانه اذا كان الاشتقاق مقدما على الكل كان الانسب والاولى ان
يجعل شبيهه كذلك وهذا القدر يكفي في المقام الخطابي والثاني اي ما يكون المتعارضان اي كونهما
من جنسين مختلفين فان كان احدهما الاشتقاق قدم على الاخر مطلقا وعمل به لما عرفت
انه شاهد صدق على الاصالة والزيادة اما تقديمه على الموقع فكما في فينان وهو الشجر الملتف
الاغصان على ما سبق من ان مثال اشتقاقه كافنن بمعناه تقتضي اصالة نونه الثانية
ووقوعها آخر كلمة قبلها الف قبله ثلثة اصول يقتضي زيادتها والعمل بهما غير ممكن فانه تقدم الاشتقاق
على الموقع ويحكم باصالة نونه فوزنه فيعال لا فعلان وكما في مراجل وهي ثياب الوشي الوشي
نقش الثوب يقال وشي الثوب يشيه وشيا نقشه وحسنه اي ثياب منقوشة فان
مثال اشتقاقه وهو الممرجل على صيغة المفعول وهو ضرب من ثياب الوشي يشهد باصالة
ميمه وان وزنه فعالل لان الميم الثانية من ممرجل اصل لما يجي واما الميم الاولى فهي زائدة قطعا
لا دخل لها في المقصود لما عرفت ان الميم في اوائل الاسماء من المزيدات مزيدة والموقع وهو
الاول من كلمة فيها ثلثة اصول يشهد بزيادته وان وزنه مفاعل فقدم الاشتقاق وحكم باصالته
وان وزنه فعالل وانما جعل الميم الثاني من ممرجل اصلا لانه لو كان زائدا لكان وزنه ممفعلا
بزيادة الميمين في الاول وهو ليس من ابنيتهم بخلاف ما اذا كان اصلا فان وزنه حينئذ مفعلل
وهو موجود كمدحرج وكما في معزى فان مثال اشتقاقه وهو المعز بمعناه يشهد باصالة ميمه
وان وزنه فعلى لان ميم معز اصل لئلا يلزم البناء من حرفين والموقع المذكور في مراجل يشهد
بزيادته وان وزنه مفعل فقدم الاشتقاق كما ذكرنا وحكم باصالة الميم وكون وزنه فعلى
وكما في الاولى فان امثلة الاشتقاق مثل الاولى في مؤنثه والاول بضم الهمزة وفتح الواو
في جمع مؤنثه تشهد باصالة واوه الاولى وان وزنه افعل لانه فعلى وفعل وهما لا يجيئان
من فوعل اذ مؤنثه فوعلة وجمعه فواعل نحو جوهر وجوهرة وجواهر بل يجيئان من افعل فدلا
على ان وزن اول افعل وان واوه الاولى اصلية والموقع وهو ثاني كلمة مشتملة على ثلثة
اصول سواه يشهد بزيادتها وان وزنه فوعل فحكم بالاصالة اي فقدم الاشتقاق وحكم باصالة
واوه الاولى كالثانية وزيادة همزته وقيل انه افعل على ما هو مذهب البصريين واما عند الكوفيين
فالواو الاولى زائدة وباقي الحروف اصلية فوزنه فوعل ثم اختلفوا اي بعد ما علمت انه افعل
عند قوم وفوعل عند آخرين اعلم ان القوم اختلفوا في اصله فقال الجوهري اصله اوؤل
من الوأل مهموز الوسط معتل الفاء قلبت الهمزة واوا وادغم الواو وقال بعضهم اصله أأول
من الاول مهموز الفاء معتل العين قلبت الهمزة واوا وادغم كما سبق وكان هذا غير معتد به
عند المص فلم يذكره وقال ابن الحاجب الصحيح ان اصله اوول من وول معتل الفاء والعين
فادخل الهمزة وادغم الواو في الواو ولكنه حكم بذلك كما في الاول اي قول الجوهري وكذا في الثاني
الذي نقلناه من القلب اي قلب الهمزة واوا المخالف للقياس ولم يوجد ذلك فيما قاله ابن
الحاجب الآن فيما اختاره ايضا اي لكن فيما اختاره ابن الحاجب كما فيما اختاره الجوهري
محذور هو كون الفاء والعين من جنس واحد وهو في غاية القلة وليس هذا المحذور في الاولين
فدليل ابن الحاجب معارض بهذا او منقوض نقضا اجماليا باجراء خلاصته واشار الى الجواب
عن دليله بقوله وهذا القلب اي القلب المخالف للقياس اللازم لمذهب الجوهري في الالفاظ
الكثيرة الاستعمال كاول غير عزيز اي غير قليل بل كثير فان عزة كناية عن القلة كما لا يخفى على عارف
وذلك لان تلك الالفاظ لكثرة استعمالها اولى بالتخفيف فيتوسع فيها مما يؤدي الى التخفيف

التخفيف ما لا يتوسع في غيرها فلزوم القلب المخالف للقياس لا يقدح في صحة مذهب الجوهري وايضا
اعتراض آخر على ابن الحاجب القياس فيما اذا اجتمع في اول الكلمة واوان متحركان كما في وول
على ما ذكره ابن الحاجب ان يبدل الاولى همزة كما تطلع عليه عن قريب مع انه لم يقع ذلك
الابدال ههنا كما ذكره فهو مخالف للقياس بوجه آخر فما اختاره الجوهري اولى مما اختاره ابن
الحاجب واصل المؤنث اي الاولى على مذهب ابن الحاجب وولى بالواوين بضم الاولى
وسكون الثانية واصل جمع المؤنث اعني الاول وول بضم الاولى وفتح الثانية وعلى مذهب
الجوهري وؤلى بهمز الثاني اي بجعل الثاني همزة واصل الجمع وؤل قلبت الواو الاولى همزة
لزوما اي قلبا لازما وان كانت الواو الثانية ساكنة حملا على الاول يعني ان الاصل في لزوم
قلب اول الواوين همزة ان يكون الثاني متحركا لكن لزم القلب في وولى مع ان الثاني
ساكن حملا له على الجمع اعني الاول لانها متحرك فيه فلزم القلب فيه على الاصل فاعطي ذلك
على المفرد على ما سيجي ان شاء الله في باب الابدال ثم الثانية الظاهر من السوق ان المعنى ثم
قلبت الواو الثانية همزة على مذهب الجوهري وهذا ليس بصحيح لان الثاني على مذهب الجوهري
همزة لا واو فالاصوب ان يقال ثم قلبت الهمزة واوا على مذهب الجوهري وبالجملة في المؤنث
وكذا في جمعه قلب واحد على مذهب ابن الحاجب وهو قلب الواو الاول همزة وقلبان على
مذهب الجوهري قلب الواو وهو اول الكلمة همزة وقلب الهمزة وهي اوسط الكلمة واوا وعلى ما
نقلناه من المذهب الثاني لا قلب فيهما اصلا فاذا نظر الى هذا كان الاولى من الجميع المذهب
الثاني ثم مذهب ابن الحاجب ثم مذهب الجوهري فهذه الثلثة كلها على مذهب البصريين
من ان وزن الاول افعل وقال قوم اصل اول وول بواوين ثانيهما مشدد على وزن فوعل
على ان يكون الاول من المشدد زائدا وما عداه اصولا قلبت الواو الاولى همزة فصار اول
وقال قوم آخرون ان اصله اوول على فوعل ايضا على ان يكون الواو الاول زائدا وما عداه
اصولا وادغمت الواو التي هي واو فوعل في الواو التي هي عينه فصار اول وهذان القولان على
مذهب الكوفيين من ان اصله فوعل كجوهر وكوثر وقد عرفت انه مرجوح ولم يذكر اصل المؤنث
والجمع على هذين المذهبين لما مر ان فعلى وفعلا لا يجيئان من فوعل بل مؤنثه فوعلة وجمعه
فواعل والحاصل ان في اول خمسة مذاهب لانهم اختلفوا في انه افعل بان يكون الهمزة
زائدة وما عداه اصولا وهو مذهب البصريين او فوعل بان يكون الواو الاولى زائدة وما عداها
اصولا وهو مذهب الكوفيين واختلف الاولون على ثلثة اوجه من ان اصله اوؤل او أأول او
اوول واختلف الآخرون على وجهين من ان اصله وول او اوول والثلثة الاول
مؤثرة على الاخيرين مطلقا والمختار من بينها عند المص هو المذهب الاول الذي ذهب اليه
الجوهري كما ينادي عليه سوق كلامه واما تقديمه اي الاشتقاق على عدم النظير من المرجحات
فكما في عنسل بمعنى الناقة السريعة حيث حكم بزيادة نونه وقيل انه فنعل مع ان فنعلا
ليس من ابنيتهم فلزم من زيادة النون عدم النظير بخلاف اصالتها لانه حينئذ يكون فعللا وهو
موجود في ابنيتهم كجعفر وانما حكم بذلك لدلالة امثلة اشتقاقه عليها اي على زيادة النون
كما عرفت من مثل عسل الذئب اي اسرع فقدم الاشتقاق على عدم النظير وحكم بزيادة نونه وان
وزنه فنعل وكما في شمال وشمأل بالهمزة فيهما بمعنى ريح الشمال اي ريح هو الشمال وهو
بفتح الريح الذي يهب من جهة القطب الظاهر ويقابله الجنوب اعني ما يهب من جهة القطب
الخفي وقد يطلقان على تينك الجهتين واما الشمال بالكسر فهو مقابل اليمين فان امثلة اشتقاقهما
وهي الشمل والشمل بفتح الشين في كليهما وسكون الميم وفتحه والشمال كلها بالمعنى المذكور والشمول
في قولهم غدير مشمول اي تضربه ريح الشمال فيبرد والغدير قطعة من السيل اجتمعت في موضع
ويقال بالفارسية آبگير فهذا ايضا يرجع الى ذلك المعنى تشهد بزيادة همزتهما وان وزنهما

فاعل وفعال لسقوط الهمزة في هذه الامثلة وعدم النظير وهو فقدان هذين الوزنين في ابنيتهم
يشهد باصالتها وان وزنها فعلل كجعفر فقدم الاشتقاق وحكم بزيادتها وان وزنها
فاعل وفعال وكما في رعشن بفتح الاول والثالث وسكون الثاني وهو الذي يرتعش و
يضطرب اعضاؤه ويقال للجمل الذي يرتعش في السير فانه حكم فيه بزيادة النون مع عدم فعلن
في ابنيتهم لشهادة امثلة اشتقاقه من الرعش والارتعاش ونحوهما بسقوط النون على زيادتها
فقدم الاشتقاق وحكم بالزيادة وان وزنه فعلن وكما في فرسن بكسر الاول والثالث وسكون ووجود فعلل فيها
الثاني ما للبعير بمنزلة الحافر للدابة كما مر حيث حكم بزيادة نونه وان وزنه فعلن بكسرتين
والسكون بينهما وان لم يوجد فعلن في ابنيتهم ووجد فعلل الذي هو وزنه على تقدير اصالة
النون كزبرج لشهادة اشتقاقه بزيادته يقال فرس الاسد فريسته وهي ما يفترسه الاسد
من الحيوان فرسا اي دق عنقها والفرس اي وليتم الفرس فرسا لانه يدق اي يكسر
كلما وقع عليه فهو متضمن لمعنى الفرس ومشتق منه فسقوط النون من امثلة اشتقاقه
كالفرس والافتراس والفريسة يشهد بزيادتها فقدم الاشتقاق وحكم بزيادة النون
وكما في بلغن بكسر الاول وفتح الثاني وسكون الثالث وهو البلاغة وهي معروفة كالفصاحة
حيث حكم بزيادة نونه مع عدم فعلن الذي هو وزنه على تقدير الزيادة في ابنيتهم ووجود فعلل
وهو وزنه على تقدير الاصالة كقمطر لظهور اشتقاقه من البلوغ الذي سقط فيه النون فقدم
الاشتقاق وحكم بزيادة النون وكما في ضهياء بلا مد وهي المرأة الشبيهة بالرجل في عدم تدلي
ثديها التدلي هو الترسل اي الميل الى جانب السفل والثدي معروف فان امثلة اشتقاقه
وهي الضهياء بالمد على وزن حمراء بمعنى المشابهة وضاهيت اي شابهت وما يضاهيه فيه لطافة
اذ يحتمل ان يراد به هذا اللفظ وان يراد به المعنى اي ما يشابه بذلك كيضاهي والمضاهي وغير ذلك
والظاهر هو الثاني تشهد بزيادة همزته وان وزنه فعلاء بلا مد اما شهادة ضاهيت فظاهرة
واما الضهياء فلان الهمزة فيها زائدة لوقوعها آخر الكلمة قبلها الف قبله ثلثة اصول ولان الفها
للتانيث فلذا لم تنصرف والهمزة بعد الف التانيث زائدة وعدم هذا البناء في كلامهم يشهد
باصالتها وان وزنها فعلل كجعفر وقدم الاشتقاق وحكم بزيادتها وان وزنها فعلاء وكما في
نئدل بكسر الاول وفتح الثالث والهمزة الساكنة بينهما بمعنى الكابوس فانه حكم بزيادة همزته وهو الذي يعرض للانسان في النوم ويجعله مضطربا
وان وزنه فنعل وان لم يكن هو من ابنيتهم لظهور اشتقاقه من الندل يقال ندل الشيء اي اخذته
بسرعة وكما في حطائط بضم الاول وبالهمزة القصير فانه حكم بزيادة همزته وان وزنه فعائل مع
عدمه في ابنيتهم لظهور الاشتقاق من الحط لانه حط عن جرم الكبير وقد يتعاضد ويتظاهر الموقع
وعدم النظير على خلاف الاشتقاق فيقدم الاشتقاق عليهما جميعا كما في معد فان موقع الميم وهو
اول كلمة فيها ثلثة اصول فقط سواه يشهد بزيادته وكذا يشهد بها عدم بناء فعل بفتحتين
وتشديد الآخر في كلامهم ووجود مفعل كمرد فيه والاشتقاق كما سلف من تمعدد يشهد باصالته
فقدم الاشتقاق عليهما وحكم باصالته وان وزنه فعل وان لم يكن احد المتعاندين الاشتقاق
فالكلي من الموقع اي ما هو قاعدة كلية منها وقد عرفت الكليات مقدم على عدم النظير وهو اي
عدم النظير مقدم على غيره من سائر الطرق من الموقع الاغلبي وشبهة الاشتقاق وعدم
لزوم الشذوذ ونحوها الفصل الثاني لبيان ما يعرف به انه هل حرف من الكلمة محذوف اولا
فنقول اذا وقع التردد في ذلك فالضابط فيه انه اي الشان اذا لزم من عدم اعتبار الحذف
انحطاط الكلمة ونقصانها عن اقل الاوزان المعتبرة وهو الثلاثي كما عرفت والانحطاط عنه اما بان
يكون الكلمة على حرف او على حرفين لزوما بينا اي ظاهرا بان لا يشتمل الكلمة على ما يتخطى به اقل لا
وذلك لا حقيقة ولا صورة او لزوما حاصلا بعد تامل ما بان يشتمل الكلمة على ذلك صورة لا حقيقة
يعرف جزء الشرط به اي بذلك اللزوم كون حرف محذوفا منها فان كانت الكلمة على حرف واحد



واحد يعرف كون حرفين محذوفين منها وان كانت على حرفين يعرف كون حرف واحد كذلك
فالمعروف بهذا ان في الكلمة حذف حرف واما خصوص المحذوف فيعرف بامثلة اشتقاقها
المشتملة على ما لم يشتمل تلك الكلمة عليه كما في يد اصله يدي بدليل ايدي وغد اصله غدو بدليل
غدوات وفم اصله فوه بدليل افواه ودم اصله دمو بدليل دموان وعد وقل كلاهما امر حاضر
اصلهما اوعد واقول ولم يك اصله لم يكن وق ول كلاهما امر حاضر اصلهما اوقي واولي من
وقى يقي اي حفظ وولي يلي اي قرب وعدة وزنة مصدران من وعد يعد ووزن يزن
اصلهما وعد ووزن حذفت الواو وعوض عنها التاء ثم كسرت العين والزاء وذات وثبت
كلاهما مؤنث غائبة اصلهما ذوت وثبت وعلوا وعموا جمعا مذكر اصلهما علووا وعميوا
من علا يعلو وعمي يعمى وقرن وقمن جمعا مؤنث غائبة من اقر يقر وقام يقوم اصلهما اقررن
واقومن حذفت الراء الاولى للتخفيف ونقلت فتحتها الى القاف فاستغنت الكلمة عن الهمزة
فصارت قرن وكذا قلبت الواو في الثاني الفا وحذفت لالتقاء الساكنين ثم ضم القاف ليدل
على الواو المحذوفة فصار قمن ويحتمل ان يكونا جمعي مؤنث حاضرة وعدي وزني امر مؤنث
اصلهما اوعدي واوزني واجابة واستجابة مصدران من اجاب يجيب واستجاب يستجيب
اصلهما اجواب واستجواب نقلت فتحة الواو الى الجيم وحذفت لالتقاء وعوض التاء
عن المحذوف وامثال لها كقم واستقم وقمت وكلت فانك لمجرد نظرك في هذه الكلم كما في دم
وق ونحوهما مما بقي على حرفين او حرف واحد او مع تامل فيما تعلم وتتحقق ان الثاء في
من ان حرفها الجيد كما في لم يك وتاء التانيث اللاحقة بالاسم كما في عدة وزنة واجابة
واستجابة وبالفعل كما في ذات وثبت وياء النسبة اي الياء المشدد كما في عدي وزني
وضمائر الفاعلين كواو الجمع في علوا وعموا ونون الجمع في قرن وقمن اي من ان تلك الحروف
كلمات مستقلة لا اجزاء مما تلحق هي به او مع تامل فيما عرفت من قوانين زيادة الحروف
كزيادة الهمزة والالف والسين والتاء في اجابة واستجابة كما عرفت تفصيلها تعرف خبر ان
في قوله فانك ان في الكلم المذكورة وامثالها حذفا والا لزم الانحطاط عن اقل الاوزان بحرف
او حرفين اما في مثل دم وق فظاهر واما في لم يك وعدة ونحوهما فلانه اتصل به حرف آخر فلانه
المتصل لما كان كلمة مستقلة ولم يكن جزءا مما اتصل فلو لم يعتبر الحذف يلزم الانحطاط وكذا
لما كانت الهمزة والالف والسين والتاء زائدة في اجابة واستجابة فلو لم يعتبر الحذف يلزم
الانحطاط وقد اشرنا الى المحذوفات عنها فتامل هكذا ذكرنا ضابط الحذف وذكر صاحب المفتاح
بعدما ذكر ذلك وجها آخر للضبط فقال انه اي الشان مما يدل على كون الحرف محذوفا من الكلمة
ان يلزم من الاخلال بالحذف اي من عدم الاعتبار به ان لا يكون في الاسماء خماسي اصلا نظرا
الى التحقير والتكسير اي بالنظر الى اسم التصغير والجمع المكسر مع كونهما مستكرهين في
فريزد وفرازد الاول تصغير فرزدق والثاني تكسيره بحذف القاف في كليهما وقد يجيئان
على فريزق وفرازق بحذف الدال والفرزدق في الاصل قطعة العجين ثم جعل علما للشاعر المشهور
وسفيرج وسفارج في تصغير سفرجل وتكسيره بحذف اللام وجميع ما يشاكل ذلك من تصغير سائر
الخماسيات وتكسيرها ولما كان في هذا الكلام غموضة وابهام اوضحه فقال يعني ان الخماسي كالرباعي
في ان تصغيره فعيعل وتكسيره فعائل كجعيفر وجعافر وفريزد وفرازد وليس في هذين الوزنين
الا اربعة اصول واما الياء والالف فيهما زائدان كما عرفت فلو لم يكن فيهما اي في الوزنين
حذف ابدا بل كان حروفهما الاصول منحصرة في الاربعة وهما قد يكونان للخماسي تصغيرا وتكسيرا لكان اصول
الكلمة دائرة في جميع تصرفاتها فلو كان للخماسي تصغير وتكسير يلزم ان يوجد فيهما الاحرف الخمسة
فاذا فرضنا ان لا يكون في التصغير والتكسير اعني فعيعل وفعائل حذف حرف ابدا يلزم ان
لا يكون للخماسي تصغير ولا تكسير اذ لا يكون له تصغير وتكسير الا على ذينك الوزنين كما تعرف وهو مستبعد

اذ الظاهر ان يكون الكل اسماً ثلاثياً او رباعياً او خماسياً تصغيراً وتكسيراً فثبت ان في فعيعيل وفعاعل
حذف حرف على بعض التقادير وهو كونهما تصغير الخماسي وتكسيره فدل ذلك على الحذف
وايضا توضيح قوله مع كونهما مستكرهين واشارة الى انه دليل آخر لو لم يكن في هذا التصغير و
التكسير اي في تصغير الخماسي وتكسيره على فعيعيل وفعاعل حذف حرف اصلي لم يكونا مستكرهين
لان مثل هذين الوزنين كثير الاستعمال في كلامهم من غير استكراه فاستكراههما في الخماسي
ليس الا من اعتبار الحذف مع انهم مصرحون باستكراههما وضعفهما في مثل فريزد و فرازد
فهما اي لزوم ان لا يكون للخماسي تصغير وتكسير وجعلهما مستكرهين دليلان على الحذف وفيه
اي فيما ذكره صاحب المفتاح نظر لان الغرض من هذا الضابط ان الحرف اذا اتفق له ان يدور
بين الحذف من الكلمة والزيادة في امثلة اشتقاقها يعني اذا لم يوجد في الكلمة حرف و وجد
ذلك الحرف في امثلة اشتقاقها كالواو بالنسبة الى عدة و وعد و واعد فهو دائر بين ان
يكون حرفا اصليا للكلمة محذوفا عنها فيكون اصليا من الامثلة ايضا و بين ان يكون زائدا
في الامثلة فلا حذف في الكلمة فما يعرف من هذا الضابط ان الحرف اذا اتفق له ذلك الدوران
ان يكون فهو اي الضابط الشاهد لحذفه من الكلمة وان يعرف هو اي الحذف به اي بالضابط
و دليله الاول لا يدل الا على ان في التصغير والتكسير على فعيعيل وفعاعل ويحتمل ان يراد
الاعم منهما مطلقا اي من غير تقييدهما بمادة مخصوصة كفريزد و فرازد بل ماخوذا كل منهما على وجه
كلي حذفا بان يقال ان في التصغير والتكسير حذفا في الجملة اذ لو لم يوجد فيهما حذف ابدا لم يكن
للخماسي تصغير وتكسير لان تصغيره وتكسيره كالرباعي انما يكون على فعيعيل وفعاعل وهما مشتملان
على اربعة اصول فقط فنعرف بهذا ان في التصغير والتكسير مطلقا حذفا لكن هذا ليس بمطلوب
ولا يعرف منه اي من دليله الاول الحذف في مادة مخصوصة كفريزد و فرازد اصلا مع انه هو
المطلوب لان معرفة ذلك موقوفة على معرفة كون المادة المخصوصة تصغير الخماسي او تكسيره
وهي ليست بثابتة وبالجملة اللازم من دليله ليس بمطلوب والمطلوب ليس بلازم منه فليس فيه
فائدة وفي دليله الثاني دور لان معرفة استكراه التصغير والتكسير في مثل فريزد و فرازد
موقوفة على معرفة ان فيهما حذف حرف من اصول الكلمة اذ لا وجه للاستكراه سوى هذا الحذف
فلو عرف هذا الحذف به اي باستكراههما كما هو مقتضى هذا الدليل كان ذلك دورا لتوقف معرفة
كل من الاستكراه والحذف على معرفة الآخر وليس معنى الدور الا هذا فدليله الثاني ايضا فاسد
لكن يمكن ان يقال ان توقف معرفة الاستكراه على معرفة الحذف غير مسلم بل هو معروف بتصريحهم
واقرارهم به في الامثلة المذكورة نعم فيهما حذف حرف في نفس الامر لكن ثبوت الشيء غير معرفته
ثم ان فيما ذكره من الضابط ايضا نظرا لانه لا يتمشى في معرفة حذف حرف من الرباعي ولا في
حذف حرف او حرفين من الخماسي لعدم الانحطاط عن اقل الاوزان الا ان يقال الغرض
ايراد ضابط يعرف به الحذف في الجملة لا ما يعرف به ذلك في جميع الاقسام او يلتزم ان الحذف
انما يجري في الثلاثي لا في الرباعي والخماسي فتدبر و ينبغي ان يعلم ان الحذف لا يخص حرفا
دون حرف بل يجري في جميع الحروف لكن هو في غير حروف اللين قليل كحذف الهاء من
فوه واصل فم وانما يقع كثيرا في حروف اللين لكونها ضعيفة في معرض الزوال تتغير بادنى سبب
ما يقتضي التغيير ولا كذلك سائر الحروف الفصل الثالث لبيان ما يعرف به كون الحرف بدلا
من غيره اذا وقع فيه التردد بانه بدل عن حرف آخر ام لا بل حرف اصلي فانا اذا كنا قاطعين
ببدليته او بعدم بدليته لا حاجة لنا الى اقامة الدليل على ذلك وهو اي التردد انما يكون اذا كان
الحرف من الحروف الصالحة لكونها بدلا من غيرها وستعرفها فانه اذا لم يكن من تلك الحروف
فعدم بدليته قطعي لا مجال للتردد فيه والمقصود معرفته بالطريق هنا اي في باب الابدال الابدال
الكائن لغير الادغام واما الابدال الكائن للادغام كاظّلم في اظتلم واذّكر في اذتكر بابدال التاء ظاء او ذالا

الفصل الثالث



او ذالا ثم الادغام فيجيء بيانه في الحرف ان شاء الله اعلم انهم عرفوا الابدال بجعل حرف مكان
حرف غيره و قولهم مكان حرف دون قولهم عوضا عن حرف احتراز عن جعل حرف عوضا
عن حرف في غير موضعه كتاء عدة عوضا عن واوه فانه لا يسمى ابدالا الا تجوزا وقولهم
غيره احتراز عن رد المحذوف في مثل اب في النسبة نحو ابوي فانه لا يسمى ابدالا لانه جعل حرف
مكان حرف هو نفسه اذ اصله ابو والمراد بكونه على مكانه ان يكون المبدل فاء ان كان الاصل
فاء كما في اجوه في وجوه و عينا ان كان عينا كما في قال في قول و لاما ان كان لاما كما في دعا في دعو
و زائدا و الا على المقصود ان كان الاصل كذلك كما في عالم بالهمزة بدلا عن عالم بالالف
فعلى هذا لا يكون نحو تاء اخت بدلا لانه ليس كذلك بل هو تاء التانيث ثم ان المشهور بينهم ان
التبديل لاجل الادغام ليس بابدال ولهذا اعترضوا على التعريف المذكور بانه غير مانع لدخول
مثل اظّلم واذّكر مما ابدل للادغام فيه فاولوه بان المراد جعل حرف من حروف الابدال مكان
غيره ومثل هذه الظاء والذال ليس منها والظاهر من قول المص واما الابدال للادغام ان ما هو
للادغام يسمى ابدالا ايضا فلا حاجة الى ذلك التاويل ويمكن ان يكون مختاره ما هو المشهور
ويراد بقوله واما الابدال للادغام المعنى اللغوي او المعنى المجازي فافهم فاعلم ان كلمتهم
مختلفة في تعيين حروف البدل للادغام كما هو المتبادر منها عند الاطلاق وتسمى حروف الابدال
ايضا واما الحروف التي تبدل مطلقا للادغام او لغيره فهي ليست بمنحصرة فيما نذكر من الحروف
فذهب ابو علي و تبعه عبد القاهر الى انها اثنا عشر تسعة منها من حروف الزيادة اعني اليوم
تنساه وهي ما عدا السين منها وثلثة من غيرها وهي الجيم والدال والطاء المهملان ويجمعها
قولك طال يوم انجدته يوم فاعل طال مضاف الى جملة انجدته من الانجاد اي الاعانة يقال
استنجده فانجده اي استعانه فاعانه وذهب صاحب المفصل الى انها خمسة عشر مجموعة
في قولك استنجده يوم صال زط فزاد على الحروف المذكورة السين والصاد والزاي يوم ظرف
استنجد مضاف الى جملة بعده وصال اي طال او هجم وزط فاعل صال وهو بضم الزاي وتشديد
الطاء اسم طائفة وذهب غيره كابن الحاجب وصاحب المفتاح الى انها اربعة عشر وهي هذه الحروف
الخمسة عشر ما عدا السين فضع امر من وضع يضع لفظ انجدته مكان استنجده في الجامع المذكور
يحصل جامع الاربعة عشر وقد ضبطها ابن الحاجب بقوله انصت يوم جد طاه زل انصت امر من
الانصات وهو السكوت والاستماع للحديث و يوم ظرف له مضاف الى الجملة بعده و جد مبتدأ
مضاف الى طاه وهو اسم فاعل من طها الرجل اذا ذهب في الارض و زل من الزلل خبر المبتدأ
يقال زللت يا فلان تزل زللا وزل في طين او منطق وهذا اي المذهب الاخير هو الظاهر
لا الاول ولا الثاني لان المنظور اليه والمعتبر في باب الابدال الحروف المبدلة من حروف اخر
لا المبدل منها اي لا الحروف التي ابدل عنها حروف آخر والسين وان ابدل منه الصاد اذا وقع
بعده الخاء المعجم او الطاء المهمل او الغين المعجم او القاف سواء كان الواقع بعده متصلا به او وقع
بينهما فصل بحرف آخر كما في صخر في سخر من التسخير مثال لما وقع بعده الخاء بلا فصل و صلخ
في سلخ من السلخ وهو اخراج مثل الغنم من الجلد لما وقع بعده الخاء بفصل و صطع في سطع
اي ظهر لما وقع بعده الطاء بلا فصل ومصيطر في مسيطر اي المسلط على شيء لما وقع بعده الطاء
بفصل واصبغ في اسبغ اي اتم واكمل لما وقع بعده الغين و من صقر في سقر وهي نار جهنم لما وقع
بعده القاف بلا فصل واما من فلا دخل له في التمثيل وانما اورده لانه وقع في الكلام كذلك وصبقت
في سبقت لما وقع بعده القاف بفصل وابدل منه عطف على قوله وان ابدل اي وان ابدل من
السين ايضا الزاي المعجم اذا وقع بعده الدال كما في يزدل ثوبه في يسدل ثوبه اي يرسله الى جانب
السفل وفي لغة كلب بفتحتين اسم قبيلة اذا وقع مع القاف خاصة اي يبدل منه الزاي اذا
وقع بعده القاف ايضا لكن هذا مخصوص بلغة كلب واما غيرهم فلم يبدلوا منه مع القاف الا الصاد

كاهر فهم اى كلب يقولون مس زقر فى مس سقر وبالجملة ان السين وان ابدل منه حرف آخر كالصاد
والزاء لكنه لا يبدل هو من حرف آخر فلا وجه لعده من حروف الابدال فعلم من هذا مرجوحية
المذهب الثانى صراحة ومرجوحية المذهب الاول اشارة لانه اذا ابدل كل من الصاد والزاء
من حرف آخر فلا وجه لعدم عدهما من حروف الابدال وههنا مذهب رابع وهو ان الحروف
ثلثة عشر يجمعها استنجده يوم طال وهو ايضا مردود بما ذكر ولو اورد صاحب المذهب الثانى
وهذا المذهب السبع اصله استمع فابدل السين من التاء ورد عليه اذكر صله اذتكر ابدل
التاء ذالا وكذا اظلم اصله اظتلم ابدل التاء ظاء مع ان الذال والظاء ليسا من حروف الابدال
وبالجملة الكلام فى الحروف المبدلة لا للادغام كما مر فلا يرد النقض بما ذكرته مما ابدل للادغام
اذا عرفت هذا فنقول يعرف كون الحرف بدلا من غيره بعد ان يكون ذلك الحرف من هذه
الحروف الاربعة عشر بثلثة اوجه واما اذا لم يكن من هذه الحروف فلا دليل على بدليته الوجه
الاول ان تجد استعمال غيره اى غير ذلك الحرف مكانه فى امثلة اشتقاق الكلمة المشتملة عليه
اى على ذلك الحرف اكثر مفعول ثان لتجد منه اى من استعمال الحرف فى الكلمة فتعرف منه
اى من ذلك الوجدان او كثرة الاستعمال انه اى الحرف فى الكلمة بدل من الحرف الآخر الاكثر
استعمالا كالهمزة اجوه فى وجوه جمع وجه فان استعمال الواو فى هذا المكان اكثر كالوجه والمواجهة
والتوجه فدل ذلك على ان الهمزة فى اجوه مبدلة من الواو واعاء بكسر الهمزة ظرف الشئ
فى قراءة سعيد بن جبير اعاء اخيه بالهمزة وفى قراءة اخرى وعاء اخيه بالواو وعلى الاصل
فان الوعاء والاوعية فى جمعه واوعى يوعى تدل على ان الهمزة فيه مبدلة من الواو وكتاه تجاه
وتراث بالضم فيهما الاول بمعنى المقابلة يقال قمت تجاهه فلان اى مقابلته وتلقاءه والثانى
بمعنى المال الموروث فان المواجهة والوجاه والوجاه بالضم والكسر وكذا ورث وارث وموروث
يدل على ان التاء فيهما مبدل من الواو فان كانا اى الحرف وغيره متساويين فى الاستعمال فلا دلالة
على بدلية احدهما عن الآخر والا يلزم الترجيح بلا مرجح بل الظاهر ان يحكم باصالة كل منهما كالفاء
تنظيرلما ذكر والقاف فى القصم وهو كسر الشئ من غير ان ينفرق والقصم وهو كسر الشئ على وجه
ينفرق والفاء والحاء فى الفلاح وهو شق الارض ومنه الفلاح لمن يشقها والفلق هو الشق
مطلقا فان الفاء والقاف فى الاول ليس على السوية فى الاستعمال فلا دلالة على بدلية احدهما
من الآخر وكذا الحاء والقاف فى الاخيرين الا ترى ان ليس شئ منها اى من هذه الحروف الاربعة
من حروف الابدال كما عرفتها وهذا يدل على ان ليس شئ من هذه الاربعة مبدلا من الآخر
فكيف لا دلالة على البدلية بينها وانت تفتقر وتحتاج فى بعض المواضع الى مزيد استبصار وتأمل
لئلا تشتبه عليك اى من قبيل الحرف الذى كان استعمال غيره مكانه فى امثلة الاشتقاق
اكثر من استعماله نفسه وهى اى وطال ان تلك المواضع فى حيز المساواة اى مساواة الاستعمالين
فى نفس الامر فتحتاج الى امعان نظر لئلا تحكم بالبدلية بناء على ما يرى ظاهرا من الاكثرية كالواو
فى اتوته ماض متكلم بمعنى اتيته آتوه مضارع متكلم اتوا مصدر مع الياء فى اتيته آتيه اتيا
والآتى اسم فاعل واتى ماض مجهول واتيته من باب الافعال من الاتيان بمعنى الاعطاء
فانه اى الشأن ان يرى فى بادى الرأى يحتمل ان يكون من البدو وهو الظهور او من البدء اى
الابتداء اى فى ظاهر الرأى او اول الرأى من غير امعان نظر ان الياء ههنا اكثر استعمالا
من الواو بناء على ان امثلة الياء ازيد فى الظاهر من امثلة الواو بثلثة ولكن بعد التأمل
ينكشف لك انها فى حيز المساواة بان يكون لكل منهما ثلثة امثلة لان الامثلة الثلثة الاخيرة
اعنى الآتى واتى واتيته مشتركة بين الواوى واليائى لا اختصاص لها بشئ منهما اذ يجوز ان
يكون الياء فيها اصليا فيكون من امثلة الياء او مبدلا عن الواو فيكون من امثلة الواو
اما الاول فظاهر واما الثانى فلقوله لان الواو يعل فيها اى فى هذه الثلثة كما ستقف عليه ان

ان شاء الله حيث يقول فيما سيجيء ان الواو اذا وقع طرفا مكسورا ما قبله او مضموما وجب ابداله ياء
مكسورا ما قبله فعلى هذا يجوز ان يكون اصل الآتى وآتى آتو واتو وكذا يقول ان الواو اذا وقع
رابعا فصاعدا غير مضموم ما قبله وجب ابداله ياء فعلى هذا يجوز ان يكون اصل آتيته اتوته فاذا
كان الواو والياء فى هذا الموضع فى حيز المساواة فلا دلالة على البدلية بينهما الوجه الثانى ان يكون
الكلمة المشتملة على الحرف فرعا لاخرى اى لكلمة اخرى مشتملة على حرف آخر مكان الحرف الاول من
الكلمة اذا كان الآخر من زوائد الكلمة الاخرى الحرف الاول ح مبدل من الآخر لان المخالفة بين
الحرفين فى مكان مع الاصلية والفرعية بين ما يشتمل عليهما تقتضى بدلية احدهما من الآخر وقضية
المناسبة تعين كون حرف الفرع بدلا وحرف الاصل مبدلا منه بناء على ان المناسب ان يكون
الاصل من متضمنات الاصل والبدل الذى بمنزلة الفرع من متضمنات الفرع كالواو فى ضويرب
مصغر ضارب وضوارب مكسر ضاربة فانه بدل من الف ضارب وضاربة اللذين كان ضويرب
وضوارب فرعين لهما وكان الفهما زائدا مكان الواو وانما قيدنا بكون الحرف الآخر زائدا
فى الكلمة الاخرى لانه اذا لم يكن من زوائدها لا يلزم ان يكون الحرف فى الكلمة الاولى مبدلا منه
كما فى عصوان ورحيان فانهما فرعان لعصا ورحى وكان الالف فى الاخيرين مكان الواو والياء
فى الاولين مع ان الواو والياء ليسا بمبدلين عن الالف بل الامر بالعكس الا ان الالف ههنا
ليس بزائد بل مبدل من الاصل فقيل هذا منقوض بعلقيان تثنية علقى والالف فى علقى زائد
مع انه ليس ياء علقيان بدلا منه بل الف علقى منقلبة عن الياء كما ذكره من ان الف علقى
للالحاق وتنون والواحدة علقاة وقد ثبت ان الف الالحاق يكون منقلبة عن الياء واجيب
بان هذا ضعيف لانه قال سيبويه الف علقى للتأنيث ولذا حكم بمنع صرفه واذا كان كذلك
فلا يرد النقض لانه لما ثنى علقى قلبت الفه ياء فالياء فى علقيان بدل من الالف وذكر ابن
الحاجب ههنا وجها آخر هو عكس لهذا الوجه اعنى ان يكون الكلمة المشتملة على الحرف فرعا
لاخرى مشتملة على حرف آخر مكان الاول والاول اصل فيما اشتمل عليه من الفرع فان الحرف
الذى بازائه من الكلمة الاخرى يكون بدلا عنه كموية فانه فرع ماء فلما قيل فى التصغير موية
بالهاء علم ان الهاء اصل لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها فهمزة ماء يكون بدلا من
الهاء واعترض عليه بان اوائل فرع اول والهمزة فى اوائل غير زائدة مع انه ليس ما فى اول
بازائها وهو الواو بدلا منها بل هى بدل مما فى الواحد وهو فرع لانه لا يلزم من كون الهمزة غير
زائدة فى الفرع ان يكون اصلية فيه فالهمزة فى اوائل وان كانت غير زائدة فليست باصلية
بل هى منقلبة عن الواو ولعل المص رح لم يذكر هذا الوجه كما لم يذكره صاحب المفتاح اما لقلة
او لان اول الوجوه الثلثة مستقل بمعرفة البدلية فى مثل ماء وموية فتدبر الوجه الثالث
ان يلزم من اصالته اى اصالة الحرف بناء لم يعهد من ابنيتهم كالهاء فى هراق والطاء فى اصطبر
فان اصلهما اراق كاقر واصتبر فابدل الهاء من الهمزة والطاء من التاء لانهما لو كانا اصليين
لكان بناء وهما هفعل وافطعل وهما ليس من ابنيتهم واما اذا كانا مبدلين فبناء وهما افعل
وافتعل وهما موجودان هذا والمستفاد من كلام صاحب المفتاح ان هذا الوجه والذى قبله
انما يعرف بهما كون الحرف بدلا اذا كان من زوائد الكلمة واما الوجه الاول فيعرف به بدلية
زائدا كان او اصلا فهو عمدة فلذا جعلوه اول الوجوه واذا عرفت هذا اى ما ذكر من حروف الابدال
ووجوه معرفة البدلية فلنفصل ان كلا من الحروف المذكورة مع اى من اى حرف يبدل ونجعل
الكلام فيه اى فى هذا الفصل اربع عشرة فريدة يبين فى كل منها ابدال واحد من الحروف
الاربعة عشر الاولى الياء تبدل من تسعة احرف جوازا فى بعض المواضع ووجوبا فى الآخر كما
تعرف الاول الياء لان الواو والياء وان تباعدا فى المخرج لكنهما يجريان مجرى المثلين لما بينهما
من المد وسعة المخرج فلهذا جرى الابدال بينهما فانهما متى اجتمعا سواء كان كلاهما اصليين اولا فى

الفريدة الاولى

كلمة واحدة حقيقة كمرمي او حكما كمسلمي والسابق اي والحال ان السابق منهما سواء كان هو الواو او الياء ساكن في غير افعل ظرف لاجتمعا او حال ثانية من فاعله اي حال كونهما في غير ما يكون على وزن افعل سواء كان الغير اسما مكبرا او اسما مصغرا الا ان الواو فيه طرف او في حكمه اي لكن اذا كان مصغرا اشترط ان يكون الواو فيه طرفا اي اخر الكلمة حقيقة او في حكم الطرف بان تتصل بالاخر ويكون الاخر في معرض الزوال وثم يكن اما حال ثالثة او معطوف على اجتمعا احدهما اي الواو والياء مبدلا من غيره سواء كان الغير منهما او من حروف اخرى فاذا تحققت هذه الشرائط وجب ابدال الواو ياء ثم الادغام لدفع الثقل الحاصل من اجتماعهما اللازم مع عدم المانع من الابدال ومع وجود شرط الادغام اعني سكون السابق وانما جعل الانقلاب الى الياء لكونها اخف وكسر ما قبلها ان كان مضموما للتنافر بين الضمة والياء واما اذا كان ما قبلها مكسورا فلا حاجة الى كسره وهو ظاهر وكذا اذا كان مفتوحا لمناسبة بين الفتحة والياء في الجملة كما في طي ومرمي ودعي ومسلمي رفعا اي في حالة الرفع نحو جاءني مسلمي لان اجتماع الواو والياء انما هو في هذه الحالة واما في حالتي النصب والجر نحو رأيت مسلمي ومررت بمسلمي فلا اجتماع لهما بل المجتمع الياءان ولي ولية مصغري لهو وهو اللعب ودلو اصلها طوي مصدر من طوى يطوي بمعنى اللف فهو مثال لما كان السابق منهما واوا اصلية ومرمي اسم مفعول من رمى يرمي فهو مثال لما كان السابق واوا زائدة ودعي فعيل بمعنى المفعول من دعا يدعو اي مدعو فهو مثال لما كان السابق ياء ومسلمي جمع مسلم واصله مسلمون فسقطت النون بالاضافة فهو مثال لما اجتمعا في كلمة واحدة حكما لان ياء المتكلم كلمة مستقلة لكن صارت كالجزء لما اتصل به ولهيو مثال للمصغر والواو فيه طرف ودليوة مثال للمصغر والواو في حكم الطرف لان التاء فيه للتانيث لكون الولد يذكر ويؤنث وتاء التانيث في معرض الزوال بخلاف ما اذا لم يتحقق هذه الشرائط فانهما اذا لم يجتمعا في كلمة واحدة لا حقيقة ولا حكما بل في كلمتين لم يجب الابدال والادغام لان الاجتماع حينئذ ليس بلازم فكانه لا اجتماع وكذا اذا لم يكن السابق منهما ساكنا لعدم شرط الادغام فاذا لم يجب الادغام لم يجب الابدال لئلا يتضاعف الثقل باجتماع المثلين وكذا اذا كان في افعل اذ لا يجوز فيه الابدال لمشابهته لافعل التعجب الذي لا يجوز فيه التغيير وكذا اذا كان مصغرا ولم تكن الواو فيه طرفا ولا في حكم الطرف لان ياء التصغير ليس بلازم للكلمة فكانه لا اجتماع مع ان التغيير في غير الاخر ليس باولى وكذا اذا كان احدهما مبدلا من غيره لان المبدل كالعارض المعدوم بالنسبة الى الاصل فكانه لا اجتماع ففي جميع هذه الصور لم يجب الابدال والادغام سواء جاز او امتنع وهذا معنى قوله بخلاف نحو ارمي واغزو وحيث لم يبدل الواو في واغزو وياء مع انها اجتمعت مع الياء الساكنة في ارمي لانهما ليستا في كلمة بل الياء اخر كلمة والواو كلمة اخرى بتمامها وادعو يوم الجمعة حيث لم يبدل واو ادعو ياء مع اجتماعهما مع ياء اليوم لكونهما في كلمتين وبخلاف نحو طويا وطويت لم يبدل الواو فيهما لان السابق ليس بساكن بل هما متحركان في الاول والاول متحرك والثاني ساكن في الثاني وايوم اي يوم شديد لم يبدل فيه لكونه على افعل واسيود مصغر اسود لم يبدل فيه لكونه مصغرا مع ان الواو فيه ليس بطرف ولا في حكمه وديوان وحيوة اسم رجل غير منصرف للعلمية والتانيث وبويع وتبويع مجهولي بايع وتبايع فان كلا من ياء ديوان وواو حيوة مبدل من الاخر لان اصل الاول دوان بدليل دواوين في جمعه واصل الثاني حيية كما سيجيء في الصرف وواو بويع وتبويع مبدل من الالف في بايع وتبايع فلم يبدل الواو في هذه الاربعة لعدم الشرط الاخير اعني ان لا يكون احدهما مبدلا من غيره وضيوان بفتح الضاد ومعنى السنور المذكر شاذ حيث لم يبدل الواو فيه ياء مع تحقق الشروط المذكورة فيه فهذا جواب النقض القاعدة المذكورة وجاء لي جمع الوي افعل من اللي كاحمر وحمر وهو الفتل وبالفارسية تا فتن اي جاء لي بكسر اللام وهو الموافق للقياس لما عرفت ان القياس ان يكسر ما قبل الواو والياء بعد



بعد الادغام ان كان مضموما وضمه على الاصل لان اصله لوي بضم اللام ابدل الواو ياء وادغم وتبقى اللام على ضمته وهو مخالف للقياس السابق وهو غريب اي مجيئه بالضم لغة غريبة نادرة لا اعتداد بها فلا يوجب ذلك نقض القاعدة المذكورة وقد يبدل الياء على الندرة حيثما وقع اي بعد الواو واوا يعني ان الاصل الاغلب في هذا الموضع ان يبدل الواو ياء كما عرفت وقد يبدل الياء واوا ثم ادغم الواو في الواو على سبيل الندرة بناء على ان التغيير بالاخر اولى يعني لو ابدل الواو في هذا الموضع ياء لزم التغيير في غير الاخر وهو غير مناسب لانه ادخل في تغيير الكلمة الذي ينبغي التحرز عنه بقدر الامكان ولو عكس لكان التغيير في الاخر وهو اولى لعدم كثير مدخل له في تغيير الكلمة فلذا ابدل هنا الواو ياء مع ان التغيير فيه اي في ابدال الواو ياء في هذا الموقع اقل من التغيير في عكسه لان التغيير فيه واحد وهو تغيير الحرف بخلاف العكس فان التغيير فيه اثنان تغيير الحرف وتغيير حركة ما قبله وان كان الاول اي ابدال الواو ياء اخف من عكسه لكون تلفظ الياء اسهل من تلفظ الواو فيقال في فعول من النهي نهو اصله نهوي اي منهي ابدل الياء واوا وادغم وفي مفعول من الرضاء مرضو اصله مرضوي اعل كما سبق والاكثر فيهما نهي ومرضي على ابدال الواو ياء كما هو الاصل والواو اذا وقع مكسورا سواء كان طرفا او لا وسواء كان في الاسم او في الفعل قبله صحيح ساكن وجب ابداله ياء بعد نقل كسرته اليه اي الى الحرف الصحيح لان الكسرة على الواو ثقيلة فحيث وجد قبله ما يقبل الحركة من الصحيح الساكن نقلت كسرته اليه فصار ساكنا بعد كسرة فاستدعت الكسرة انقلابه الى الياء كما في يستجير اصله يستجور من الجور بخلاف نحو اسود حيث لم يبدل الواو فيه ياء لعدم كونه مكسورا بل مفتوحا وادور جمع دار حيث لم يبدل فيه لكون الواو مضموما واووى مجهول اوى من باب الافعال من الايواء بمعنى الانزال الى المنزل حيث لم يبدل فيه لعدم كون ما قبله صحيحا ساكنا بل حرف علة وهو اي الواو اذا وقع طرفا مكسورا ما قبله او مضموما وجب ابداله ياء مكسورا ما قبله اما بكسرة اصلية ان كان ما قبل الواو مكسورا او بكسرة منقلبة عن الضمة ان كان ما قبل الواو مضموما لان الواو بعد الضمة او الكسرة ثقيل لا سيما في الطرف الذي يتوارد عليه الحركات الاعرابية اذا كان في الاسم مع ان الطرف محل التغيير فابدل ياء وكسر ما قبله ان كان مضموما فذهب بعضهم الى ان قلب الواو ياء قبل قلب الضمة كسرة وبعضهم الى ان الضمة قلبت كسرة ثم الواو ياء ورجح الاول بان الاخر اولى بالتخفيف وبان جعل الحركة تابعا للحرف اولى من عكسه وكلام المص محتمل لكل منهما وكذا الحكم اذا وقع الواو في حكم الطرف لكن يجب ان يقيد المضموم حينئذ بضمة لازمة احترازا عن الخطوات في جمع خطوة لانه لا يقلب الواو فيها ياء وان كانت بعد ضمة وفي حكم الطرف لان ضمة الطاء غير لازمة لكونها في الواحد ساكنة كخطوة ولجواز اسكانها في الجمع ايضا كما في الادلي جمع الدلو على افعل اصله ادلو قلبت الواو ياء للعلة المذكورة ثم قلبت ضمة اللام كسرة لاجل الياء فصار من باب قاض يقال هذه ادل ومررت بادل ورأيت ادليا فهذا مثال لما كان ما قبل الواو مضموما وفي الداعي اصله داعو على وزن فاعل بالاعلال المذكور فهو مثال لما كان ما قبل الواو مكسورا وهو في الاسم ودعي مجهول دعا اصله دعو على ما سبق فهو مثال لما كان ما قبل كذلك وهو في الفعل ومثال ما ابدل وهو في حكم الطرف تعازية اصله تعازوة لا في عنفوان اي لا كما في عنفوان بضم العين والفاء وسكون النون بينهما وهو اول الشيء كعنفوان الشباب اي اوله وقمحدوة بفتح القاف والميم وسكون الحاء وضم الدال هو خلف الراس فانه لم يبدل الواو فيهما ياء مع كون ما قبله مضموما لانه ليس بطرف ولا في حكمه لكون الالف والنون في الاول والتاء في الثاني لازمة للكلمة اذ لم يجئ عنفو ولا قمحد اصلا ودلو فانه لم يبدل الواو فيه مع كونه طرفا لسكون ما قبله فان كان بينه اي الواو المذكور وبين الضمة واو اخر مدة بان يكون ساكنة حاصلة من اشباع الضمة ففي الجمع يجب ابداله مع المدة يائين وابدال الضمة كسرة وادغام احد اليائين في الاخر وذلك لكون الطرف محل التخفيف وثقل الجمع وضعف الواو الاولى

لكونها مزيدة وضعيف الغاية لكونها في محل التغيير بخلاف نحو قوم فوقوع الواو يرى في غير الطرف
وعتو لانه مفرد فلا يكون ثقيلا كالجمع كما سيجيء وحُقوا في جمع احوى لكون الواو ين اصليين فلم تقلبا
لقوتهما باصالتهما فعلى هذا كان ابدال الواو ين في مثل هذا الموضع يائين على سبيل المعية
بقاعدة مستقلة وذهب ابن الحاجب الى ان هذا الابدال مستندين الى قاعدتين وان كان
احدهما بواسطة الآخر قائلا بانه لاثر للمدة الفاصلة في منع قلب الواو ياء في الجمع فابدل الواو
ياء بقاعدة كونه طرفا مضموما ما قبله فح اجتمع الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت
الواو المدة ياء وادغمت الياء في الياء وابدلت الضمة كسرة لاجل الياء ولا يخفى انه تكلف كما في
عصي وقسي جمع عصا وقوس بتاء خير العين الذي هو الواو الى موضع اللام وهو السين اصلهما
عصوو وقووس بعد تاخير العين كلاهما على وزن فعول بضم الفاء فنقول اصل قسي قووس
فقلب الواو الى مكان السين فصار قسوو فتطرف واوان في الجمع اوليهما مدة ما قبلها مضموم
فابدلا يائين وادغم الياء في الياء وابدلت ضمة السين كسرة ليصح بناء الياء فصار قسيا هذا
على ما ذكره المص وعلى ما ذكره ابن الحاجب نقول ابدل الواو والاخيرة ياء لكونها طرفا بعد ضمة
فاجتمع الواو والياء في كلمة وقد سبق احديهما بالسكون فابدل الواو المدة ايضا ياء ثم ادغم وابدلت
الضمة كسرة كما مر وهكذا الحال في عصي الا انه ليس فيه قلب المكان وقد يكسر الفاء ايضا اي كما يبقى
على ضمه اتباعا للعين اي لكسرة العين فيقال عصي وقسي بكسر العين والقاف ايضا قال تعالى
ونذر اي نترك الظالمين فيها اي في جهنم جثيا بكسر الجيم جمع جاث كقاض من جثى يجثو جثوا
اذا جلس على ركبتيه واصله جثوو فاعل اعلال عصو ونحو في جمع نحو بمعنى الجهة والسحاب الذي اراق
ماءه في الصحاح وحكي عن اعرابي انه قال انكم تنظرون الى نحو كثيرة يريد جمع النحو الذي هو اعراب
الكلام وبالجملة اصله نحوو فهو شاذ حيث اجتمع فيه الشرائط المذكورة ومع هذا لم يبدل الواو ياء
وفي المفرد القياس الاتمام اي الواو ين بالادغام من غير ابدالهما يائين لما مر ان ليس في المفرد
كثير ثقل يوجب الابدال كعتو بمعنى التجاوز يقال عتا يعتو عتوا اذا تجاوز عن الحد وطغى وجثو وقد
عرفته وسمو اي العلو وعلو وكلها مصادر وهو لما عتو وجثو وسمو وعلو ومدعو ومغزو
اصلهما مدعوو ومغزوو وحيث لم يبدل الواو ان في شيء منها يائين بل ابقيا بالادغام وكثير ما يجيء فيه
اي في المفرد ايضا كالجمع الابدال على خلاف القياس كمرضي من الرضوان ومدعي ومغزي في مرضوو ومدعوو
ومغزوو واما مرضي من الرضاء فاصله مرضوي فليس مما نحن فيه قال سيبويه الوجه اي القياس
في المفرد هو الواو اي ابقاء الواو على حاله من غير ابداله ياء والاخرى اي اللغة الاخرى وهي الياء
فيه عربية كثيرة لكنها ليس بوجه والوجه في الجمع الياء اي ابدال الواو ياء وليس الواو فيه عربية
كثيرة بل هو شاذ نادر فهذا الكلام من سيبويه يدل على ما ذكر وهو اي الواو اذا وقع رابعا
فصاعدا اي ذهب العدد حال كونه صاعدا الى ما فوق الرابع من الخامس والسادس غير مضموم
ما قبله سواء كان مكسورا او مفتوحا وجب ابداله ياء لغاية الثقل بكونه رابعا فما فوقه
بخلاف ما اذا كان ثالثا فانه لا يبدل ياء نحو دعوت لخفة الثلاثي وكذا اذا كان ما قبله مضموما
لان الواو بعد الضمة اخف من الياء بعدها كما في ارضيت وتراضينا واسترضينا اصولها ارضوت
وتراضونا واسترضونا بفتح ما قبل الواو في الكل الاول لما كان الواو رابعا والثاني لما كان خامسا
والثالث لما كان سادسا واغزيا مثنى اغزي مجهول اغزا اي حمل غازيا وتدعيا مثنى
تدعي مجهول تداعى من الدعوة واستغفنيا مثنى استغفي مجهول استفتا اي طلب الفتوى
اصولها اغزوا وتدعوا واستفتوا بكسر ما قبل الواو في الجمع الاول للرابع والثاني للخامس والثالث
للسادس ففي جميع هذه الامثلة الستة قلبت الواو ياء لوقوعها في موضع يليق به التخفيف
مع زيادة ثقلها بكونها رابعة فصاعدا ومع تعذر تخفيفها بالاخف الذي هو الالف ولكن المص
لم يمثل بنحو يدعى مع انهم قالوا ان الالف مبدلة عن الياء المبدلة عن الواو لان الالف عنده مبدلة

الاحوى من مالت شفته الى السواد منه

ان علي ضمة او بغير سبق على ما والحمة المحذوفة اي معطوفة ان استثنيا فيه الفاء اعم اصلية او زائدة على ان الفاء زائدة منه



مبدلة عن الواو ولان الغرض من قلبها ياء التخفيف فما دام يمكنهم التخفيف بالاخف لم يصيروا الى
الاثقل وهو الاولى فالمراد كونه رابعا او ما فوقه في غير الطرف بان يشتمل الكلمة على حرف آخر
بعده فلم يندرج مثل يدعى في هذا الضابط وكذا لم يندرج مثل اغزي مجهول اغزا بل هو مندرج
فيما سبق من كون الواو طرفا مكسورا ما قبله بخلاف نحو مغزوان مما كان الواو فيه رابعا مضموما
ما قبله فانه لا يقلب ياء وهو اذا وقع عينا في فعال بكسر الفاء حال كونه مصدرا وحال كونه ما كان
فيه زنته اي وزن المصدر مما يشتمل عليه المصدر والاول ان يقال او ما فيه الواو الفاصلة كما فيها بعد
الالف انه اي هنا بالواو الواصلة تنبيها على التقارب بين المتعاطفين والغرض من هذا ادخال مثل
احتياز اصله احتواز في الضابط فان فوازا فعال لكنه ليس بمصدر اذ المصدر هو الاحتواز لكن
فيه زنة المصدر وكان جزءا منه فالاولى من الكل او جزء مصدر تدبر وقد اعل فعله اي فعل فعال
على كل من التقديرين باعلال ما اذ لا يجب ان يكون الفعل معلا باعلال المصدر بعينه او حال كونه
جمعا لمفرد سكن عينه او اعل عينه ففي هذه الصور الثلث بل الاربع وجب ابداله ياء لان كون
الواو بين الكسرة والالف كانه جمع بين حروف العلة الثلثة فتغلب ثقلها وهو الواو الى ما
يجانس حركة ما قبلها مع رعاية حمل المصدر على الفعل او الجمع على المفرد او مع ضعف الواو
بسبب سكونها في الواحد لان السكون يجعل الحرف ميتا ومع زيادة الثقل بكونها
في الجمع مع امتداد البناء بزيادة الف ومن غير مانع من قبلها ياء كما في قيام مصدر قام اصله قوام
ولياذ مصدر لاذ اصله لواذ اي تعوذ واستجار فان اصلهما قوام ولواذ فابدل الواو ياء
لكونها على فعال مصدرا وقد اعل فعلهما وان كان باعلال آخر من قلب الواو الفا واحتياز
بالجيم والزاء المعجمة مصدر احتاز اي سلك اصله احتواز فابدل الواو ياء لكون تواز على فعال
جزء مصدر وقد اعل فعل المصدر اعني احتوز وكما في حياض وديار وجياد جمع حوض بسكون الواو
ودار اصله دور قلب الواو الفا لتحركه بعد الفتحة وجيد اصله جيود اجتمع فيه واو وياء
والسابق منهما ساكن فقلب الواو ياء وادغم واصولها حواض ودوار وجواد فابدل الواو
في جميعها ياء لكونه عين فعال جمعا لمفرد سكن عينه كما في الاول او اعل عينه بلا ادغام كما في
الثاني او مع الادغام كما في الثالث ورواء جمع ريان ضد العطشان اصله رويان فاجتمع الواو
والياء والسابق ساكن فابدل الواو ياء وادغم شاذ حيث لم يبدل الواو فيه ياء مع كونه
عين فعال جمعا لمفرد اعل عينه وذلك لئلا يلزم الجمع بين الاعلالين لان اصل رواء رواي
قلبت الياء همزة فلو قلبت الواو ياء لزم الجمع بين الاعلالين وهو مرفوض بخلاف نحو قوام
بمعنى ما يقوم الشيء لانه وان كان فعالا لكنه بهذا المعنى ليس بمصدر ولا جمع بل اسم جامد
مفرد فلم يبدل واوه ياء ونواز مصدر لاوذ فانه وان كان فعالا مصدرا لكن لم يعل عين
فعله لئلا يلزم التقاء الساكنين فلذا لم يبدل الواو ياء بخلاف لياذ مصدر لاذ كما مر فعدم الابدال
فيهما على القياس وبخلاف نحو طوال جمع طويل ونواء جمع ناو وهو السمين من الابل يقال نوت
الناقة اي سمنت تنوي نواية حيث لم يبدل الواو فيهما لانهما وان كانا فعالا جمعا لمفرد
لكن عين مفردهما وهو الواو في طويل وناو وكون اصله ناوي ليس بساكن ولا معل فعدم
الابدال فيهما ايضا على القياس وطيال في قوله تبين لي ان القماءة ذلة فان اعزاء الرجال
طيالها شاذ حيث ابدل الواو فيه ياء مع ان عين مفرده ليس بساكن ولا معل فكان على خلاف
القياس عدل به اي الى الشاذ الذي هو خلاف الظاهر للدلالة على ان ليس المراد به اي بالطول
الطول الجسماني الذي هو المتبادر بل الطول الروحاني وهو العظمة والوقار فعدل الى خلاف الظاهر
من حيث اللفظ ليدل على خلاف الظاهر من حيث المعنى القماءة بفتح القاف والمد الميم التصاغر
والتواضع والاعزاء جمع عزيز وضمير طيالها للرجال باعتبار الجماعة وباقي المعنى ظاهر وهو اذا وقع
ساكنا غير مدغم وجب ابداله ياء سواء كان السكون لازمين او عارضين كميقات وميزان

اصلهما موقتت و موزان من الوقت والوزن اى آلة يعرف بها الوقت اوالوزن فالكسرة
والسكون فيهما لازمان و قيل اصله قول مجهول قال فالكسر والسكون فيه عارضتان كحرف
حوال بمعنى المحى وقت اى المطالبة لم يبدل الواو فيه ياء لعدم سكونه واجلواذ الاسراع في السير
لم يبدل الواو فيه لكونه مدغما و موعد بفتح الميم وكسر العين و موعد بضم الميم وفتح العين
اوكسره لم يبدل فيهما لعدم كون ما قبله مكسورا بل مفتوحا في الاول ومضموما في الثاني الواو
اذا وقع لام فعلى مؤنث افعل اسم التفضيل يبدل ياء للتثقل الحاصل بضم الفاء وكون اللام
واوا كالدنيا مؤنث ادنى افعل التفضيل من دنى يدنو دنوا اى قرب واصلها دنوا بالواو
من لامه واما الالف فهو الف التانيث الا في القليل الشاذ بسكون الدال بمعنى الساع وربما كتبت للتعليل
كالقصوى مؤنث قصى من قصى يقصو قصوا اذا بعد حيث لم يبدل الواو فيه مع كونه لام فعلى
مؤنث افعل لكن هذا قليل نادر ثم اعلم ان القصوى مما استغنى فيه بالوصف عن الموصوف
كالصاحب والاصل فيه الغاية القصوى فصار كانه اسم غير صفة فلذلك يحكم فيه بالشذوذ
هكذا ذكره صاحب المفتاح واحترز بقوله مؤنث افعل عن نحو خزوى اسم موضع اى عما كان
فعلى غير صفة بل اسم فان الواو الذى يقع لامه لا يبدل ياء فرقا بين الاسم والصفة وخص الابدال
بالصفة لانها لمشابهتها بالفعل الذى هو اصل في الاعلال من معنى الحدث كانت اولى بالاعلال
والابدال واما صاحب المفصل فقد قال اتباعا لابى على وتبعها ابن الحاجب فعلى بضم الفاء يقلب
واوها اى الواو الذى هو لامها ياء فى الاسم دون الصفة فرقا بينها وبين الاسم وخص
الابدال بالاسم لانه لخفته بالتغيير اولى هكذا قالوا فالاسم نحو الدنيا وقد مر والعليا من العلو
اى المرتبة العالية والقصيا اى الغاية البعيدة اصولها دنوى وعلوى وقصوى ابدل الواو فى
جميعها ياء وقد شذ القصوى وحزوى والقياس قصيا وحزيا لان الثانى اسم والاول وان كان
صفة فى الاصل لكن غلبت الاسمية للغاية والصفة بالرفع مبتداء فقولك خبره وقوله اذا بنيت
فعلى من غزوت ظرف للقول وقوله غزوى مقول القول فان غزوى مؤنث اغزى
افعل التفضيل قصد بها معنى الوصفية من غزا فلان اذا تمادى فى غضبه ففى مثلها القياس عدم
الابدال فقد جعل صاحب المفصل الدنيا اسما على عكس ما ذكره صاحب المفتاح فالمخالفة بين
الشيخين فى موضعين احدهما ان فعلى التى يقلب الواو فى لامها ياء هى صفة او اسم فذهب
صاحب المفتاح الى الاول وصاحب المفصل الى الثانى والثانى ان الدنيا والعليا والقصوى
صفات او اسماء فذهب الاول الى الاول والثانى الى الثانى والمص رح قصد تصحيح رأى المفتاح
وهدم رأى المفصل فقال وهذا اى كون الدنيا اسما وان كان ظاهرا اذا اطلقت الدنيا
على ما يقابل الاخرة فانهما اى الدنيا والآخرة بهذا الاطلاق صارتا اسمين للدارين الاولى للاولى
والثانية للثانية من غير ملاحظة معنى الوصفية فيهما اى الاقربية فى الدنيا والمتاخرية فى الآخرة
بل المقصود بيان انفس الدارين لكن فى مثل قوله تعالى اذ انتم بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة القصوى
العدوة بضم العين وسكون الدال جانب من جوانب الوادى وقوله ولقد زينا السماء الدنيا
اى الدنيا وزخرفناها باقية على الوصفية فالقصوى مؤنث اقصى اى الابعد وكذا الدنيا فى الموضعين
مؤنث ادنى اى الاقرب وليس المراد منهما المعنيان الاسميان والا لما صح جعل الاول نعتا للعدوة
والثانى نعتا للسماء اقول وبهذا اندفع ان الدنيا ونحوها وان كانت صفة بحسب الاصل
الا انها صارت اسما بغلبة الاستعمال وعوملت معاملتها فلذا لا تجرى كل واحد منها صفة الا فى حال
التعريف فلا يقال دار دنيا ومرتبة عليا وغاية قصوى مع ان حكم الصفة ان تستعمل نكرة ومعرفة
وهذا كما تقول فى الاجرع والابطح والابرق انها اسماء واستعملوها استعمال الاسماء وان كانت
فى الاصل صفات الا تراهم قالوا ابرق واجرع واجارع فقد قالوا ابرقا واجرعا وجمعوها
على مثل احمد واحامد والجواب ان اسميتها بغلبة الاستعمال لو كانت فانما هى بالنسبة الى اطلاقها



اطلاقها على غيرها كالعدوة والسماء فى الآتيين فلا اسمية اصلا لا بحسب الاصل ولا بحسب الفعل
وفيه اى فى رأى صاحب المفصل شئ واعتراض آخر وهو ان الظاهر ان صيرورة الصفات
بمنزلة الاسماء كالممكن والمعجزة وغيرهما كالنبى والرسول انما يكون بعد كثرة الاستعمال باعتبار
المعنى الوصفية لان الممكن والمعجزة فى الاصل صفة اى ما ثبت له الامكان او الاعجاز ثم صار
الاول اسما لما يقابل الواجب والممتنع والثانى لما يظهر على يد من يدعى النبوة من الخارق للعادة
بغلبة استعمالهما فيهما باعتبار معناهما الوصفى بحيث اذا ذكرا يفهم منهما المعنيان الاسميان
ولا يخطر بالبال المعنى الوصفى فيلزم كون الدنيا مستعملة اولا كثيرا بالواو ثم صارت الى الياء
يعنى لا شك ان الدنيا لو كانت اسما فانما هو بطريق النقل من الوصفية الى الاسمية ضرورة
انها ليست باسم اصلى والظاهر ان النقل بعد كثرة الاستعمال باعتبار المعنى الوصفى فعلى
ما ذكره صاحب المفصل من ان الواو اذا وقعت لام فعلى فى الصفة لم تنقلب ياء يلزم ان
يستعمل الدنيا اولا كثيرا بالواو ثم يبدل واوها ياء حين عرضت له الاسمية وهو مستبعد جدا
بل الظاهر ان يكون استعمالها بالابدال دائما واما العلياء يعنى ان غلبة الاسمية ولو باعتبار بعض
الاطلاق انما هو فى الدنيا واما العليا والقصيا فصيرورتهما بمنزلة الاسماء غير ظاهرة مطلقا اى باى اطلاق
كان اذ الظاهر بقاء معنى الوصفية فيهما سواء اطلقتا على المرتبة والغاية او على غيرهما كالعدوة فى الآية
فعدهما من الاسماء بعيد جدا فالظاهر هنا ما ذكره صاحب المفتاح من ان الواو اذا وقعت لام
فعلى صفة لا اسما يقلب ياء وان الكلمات المذكورة صفات حيث لم يرد عليه شئ من هذه الاعتراضات
فان قيل يرد عليه ايضا ان الدنيا اذا صارت اسما ولو باعتبار بعض الاطلاق يلزم على ما ذكره
صاحب المفتاح ان يستعمل بالواو فى حال الاسمية وليس كذلك قلنا الاسمية فرع الوصفية
فحيث استعملت بالياء حال الوصفية استعملت بها ايضا فى حال الاسمية حملا للفرع على الاصل وهذا
لا يمشى فيما اورد على صاحب المفصل وهو ظاهر وهو اذا وقع بعد ياء التصغير حال كونه غير طرف
ولا فى حكمه بان يكون اخر الكلمة حرفا او الزائد لها جاز ابداله ياء قياسا لانه بالنظر الى اجتماع الواو
والياء فى كلمة فى الحقيقة والسابق منهما ساكن جاز ابداله ياء وبالنظر الى ان ياء التصغير غير لازم
للكلمة فكانه لا اجتماع معه ان التغيير فى غير الآخر ليس باولى جاز عدم ابداله فكل من الابدال
وعدم الابدال جائز موافق للقياس كما فى سييد وجديل مصغرى اسود وجدول اصلهما اسيود
وجديول فيجوز ابقاؤهما على الاصل وابدال واو وهما ياء ثم ادغام الياء فى الياء وفائدة قولنا غير طرف
ولا فى حكمه علمت مما مر فى صدر البحث من ان الواو التى بعد ياء التصغير اذا وقعت طرفا نحو الى
او فى حكمه نحو دلية يجب ابدالها ياء ولا يجوز ترك الابدال وكذا جاز ابداله ياء قياسا اذا وقع
لام مفعول كمدعى فى مدعو اصله مدعوو كما سبق من ان الواو اذا وقع طرفا وكان بينه وبين الضمة
واو فمدة ففى المفرد القياس ابقاؤهما بالادغام كعتو ويجى كثيرا ابدالها ياء مثل مرضى فهذا من ما ذكر
من مواقع ابدال الواو ياء هو القياسى واشار الى السماعى بقوله والواو يبدل ياء سماعا فى نحو
صبية جمع صبى من الصبا وة اصلها الواو اى صبوة وفى صيم بالتشديد جمع صائم من الصوم اصلها صوم
وفى قولهم هو ابن عمه دنيا بكسر الدال من الدنو بضمتين وتشديد الواو اى القرب اى حال كونه لاصق
النسب لان المدنى والدنو بالكسر فيهما من كان قرابته بلا واسطة وفى ثيرة بكسر الثاء المثلثة
وفتح الياء جمع ثور اصلها ثورة وفى عليان بفتح العين على وزن عطشان من العلو واصله علوان
وفى ييجل بفتح الياء الاول فى يوجل من الوجل وهو بفتحتين الخوف ففى جميع هذه الامثلة ابدل
الواو ياء لا بطريق القياس لعدم دخولها فى الضوابط السابقة بل بطريق السماع من الفصحاء فتحفظ
كذلك ولا يقاس عليها غيرها الثانى من الحروف التى يبدل منها الياء الالف فانه اذا وقع بعد الكسرة
وجب ابداله ياء قياسا اذ الالف بعد الكسرة ممتنع فيجب ابداله الى ما يجانس الكسرة وهو الياء
كما فى مفيتيح ومفاتيح تصغير مفتاح وتكسيره فالياء فى مفاتيح وكذا الثانى فى مفيتيح مبدلان من الالف

لكونها بعد كسرة التاء واما الياء الاول فيه فياء التصغير وكذا يجب ابداله ياء قياسا اذا وقع بعد ياء
التصغير كما في كتيب في تصغير كتاب لان ياء التصغير واجب السكون فلا يمكن بعده الف لا ساكنا
وهو ظاهر ولا متحركا لانه لا يقبل الحركة فابدل ياء متحركا وادغم ياء التصغير فيه وهو اذا وقع رابعا
فصاعدا وجب ابداله في التثنية والجمع بالالف والتاء اي جمع المؤنث السالم ياء لانه لا يمكن
بقاؤه على حاله للزوم اجتماع الالفين والواو ثقيل فوجب ابداله ياء كما في حبليان تثنية
جمع حبلى وهي الامرأة الحاملة وحبليات جمع حبلى فابدل الالف الرابعة فيهما ياء وحباريان
وحباريات في تثنية حبارى وهي طائر معروف وجمعه فابدل الالف الخامسة فيهما ياء بخلاف
المفرد والجمع بغير الالف والتاء فانه لا يبدل فيهما الالف ياء كحبلى وحبالى وهذيل اسم قبيلة
يرون ابدال الالف لغير التثنية اذا لحقه ياء الاضافة ياء كالواجب وان لم يكن واجبا حقيقة
لعدم الضرورة الداعية لذلك كما في عصي ورحي في اضافة العصا والرحا الى ياء المتكلم فابدلوا الفها
ياء ابدالا بمنزلة الواجب فادغموا الياء في الياء فيقولون دائما عصي ورحي واما غيرهم فلم يجعلوا
الابدال كالواجب بل يبدلون تارة فيقولون عصي ورحي ويبقون الالف على حاله تارة اخرى
فيقولون عصاي ورحاي واما الف التثنية فلا يجوز ابداله عند الاضافة الى الياء ياء بالاتفاق
فيقول غلاماي لا غلامي لئلا يلزم الاشتباه بين حالة الرفع وبين حالتي النصب والجر وكذا اذا
اضيف غير التثنية الى غير الياء فيقال عصا زيد لا عصي زيد وهو ظاهر الثالث من الحروف التي
يبدل منها الياء الهمزة فانها اذا وقعت طرفا مطلقا اي سواء كانت متحركة او ساكنة او غير طرف
لكن حال كونها ساكنة حال كون الهمزة على كل من التقديرين قبلها مثلها اي همزة اخرى حال
كون المثل مكسورة وجب ابدالها ياء لاستكراه الجمع بين الهمزتين مع كون الاخر او الساكن
اولى بالتغيير ومع مناسبة الياء للكسرة كما في الجائي اسم الفاعل من جاء يجئ اصله جائئ فوقع
الهمزة الثانية طرفا وقبلها مثلها مكسورة فانقلبت ياء فصار جائي وائتمر اصله ائأتمر فوقعت
الهمزة الثانية غير طرف ساكنة وقبلها مثلها مكسورة فقلبت ياء فصار ايتمر وهي اي الهمزة
اذا عرضت بعد الف الجمع اي اذا حصلت في الجمع بعد الف بعد ما لم يقع بعد الف في المفرد وبعدها
ابدلت هي اي الهمزة ياء وابدلت الياء الاخر بكسر الخاء الفا كما في مطايا وركايا جمع مطية وهي
التي تمتد في سيرها من مطوت بهم اي مددت بهم في السير وركية وهي البئر من ركوت البئر
شددته وفي اصلها مطايو وركايو قلبت الواو فيهما ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصارت مطايي
وركايي بيائين قلبت الياء الواقعة بعد الالف همزة كما في صحائف فصار مطائي وركائي
بياء واقعة بعد الهمزة الواقعة بعد الف باب مساجد فكرهوا وقوع الهمزة المكسورة بين
حرفي العلة في الجمع المستثقل مع ان مفرده ليس كذلك حتى تراعى فابدلوا كسرة الهمزة فتحة
فانقلب الياء الفا فصار مطاءا وركاءا فكرهوا وقوع الهمزة بين الالفين فقلبوها ياء فصار مطايا
وركايا بخلاف نحو جواء وشواء جمع جائية اسم فاعل من جاء وشائية اسم فاعل من شاءت
اي سبقت وهو ناقص مهموز العين واصلها جوائي وشوائي فاعلت اعلال جوار واما لم يبدل الهمزة
فيهما ياء ولا الياء الاخر الفا ولم يقل جوايا وشوايا اذ همزتهما ليست بعارضة في الجمعية بل كانت
قبل الجمعية في مفردهما بعد الالف اصلية في شائية لكونها مهموزة ومبدلة من الياء في جائية
لكونها اجوف يائيا وزنه بقاء الهمزة والياء فيهما قصد المشاكلة الواحد للجمع وكذا شواء جمع شائية
اسم فاعل من شاء يشاء وهو اجوف مهموز اللام واصله شوائي ثم قدم الهمزة على الياء عند
الخليل فصار شواءي وعند غيره قلبت الياء الواقعة بعد الالف همزة فصار شواء بهمزتين قلبت
الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار شوائي على المذهبين ووقعت الياء بعد الهمزة بعد الف في باب
مساجد لكن لا يعمل العمل المذكور في مطايا قصد المشاكلة المفرد للجمع وبخلاف اداوي وشائي
لان الهمزة فيهما وان وقعت بعد الالف وبعدها ياء لكنها لم تبدل ياء ولا الياء الاخر الفا لان الالف



الالف الذي قبل الهمزة ليس بالف الجمع لانها مفردان ولما امكن ان يقال قد جاء خطايا في جمع خطيئة
بقلب الهمزة ياء مع انها ليس بعدها ياء فاشتراط الياء بعدها ليس بصحيح اشار الى دفعه بقوله
واما الخطايا جمع الخطيئة اي ما يقع فيها الخطاء اي ما يقع فيها الخطأ وان لم تكن بعد الهمزة فيها ياء
لكونها من المهموز اي مهموز اللام من خطاء يخطئ خطاء لكن ابدلت الهمزة فيها ياء لان الياء التي
قبل الهمزة في خطيئة لما ابدلت في الجمع همزة على ما ستعرف في مثل صحائف جمع صحيفة فصارت خطائئ
بهمزتين فاستثقلوا اجتماعهما فابدلوا الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصارت مثل مطائي بهمزة
بعد الف الجمع وياء بعدها وتلك الهمزة عارضة في الجمع بمعنى انها لم تقع بعد الالف في المفرد
فعومل بها معاملتها اي معاملة مطائي بان يقلب همزته ياء وياؤه الفا فصار خطايا كمطايا
وحاصل الدفع انه وان لم يكن بعد الهمزة فيها ياء اصلية لكن ياء منقلبة عن همزة وهذا القدر
يكفي في الاعلال المذكور هذا عند غير الخليل وهو المختار واما عند الخليل فاصل خطايا خطائي ثم قدمت
الهمزة على الياء فصار خطائئ بهمزة بعد الف الجمع وبعدها ياء كمطايا فعومل بها معاملتها فصار خطايا
فان قيل فعلى هذا لا يكون الهمزة عارضة في الجمع بل هي اصلية لام الكلمة قلت قد اشترط ان معنى
عروضها في الجمع انها وقعت بعد الالف في الجمع بعد ما لم يكن في المفرد كذلك سواء كانت اصلية
مقلوبة عن موضعها او مبدلة عن حرف اخر ولا شك ان همزة خطائئ على هذا القول عارضة
بهذا المعنى ايضا الهمزة اذا وقعت مفتوحة بعد مكسور سواء كان مماثلا لها اولا او ساكنة
بعد مكسور غير مماثل لها بان يكون المكسور حرفا اخر غير الهمزة واما اذا كانت ساكنة وقبلها
مثلها مكسورة فيبدل ياء وجوبا لا جوازا كما مر او مكسورة بعد ياء التصغير او كيف كانت
اي سواء كانت مفتوحة او مكسورة او ساكنة قبلها مكسور مثلها او غيرا ولا لكن بشرط ان تقع
بعد ياء مدة حاصلة من اشباع الكسرة زائدة ليست من اصول الكلمة ففي هذه الصور الاربع جاز
ابدالها ياء قياسا مطردا في جميع المواضع كما في مير بكسر الميم وفتح الياء جمع مئرة بكسر الميم
بعده همزة ساكنة وهي العداوة واصلها مئر فابدلت الهمزة ياء جوازا لكونها مفتوحة بعد مكسور
وفي بير اصله بئر ابدلت الهمزة ياء كذلك لكونها ساكنة بعد مكسور غير مماثل لها اعني الباء وفي
افيس تصغير فاس وهو بكون الهمزة آلة يقطع بها الخشب معروفة اصله افيئس ابدلت الهمزة
لكونها مكسورة بعد ياء التصغير وفي هني اصله هنيئ ومما يفهم بسهولة وخطية اصلها خطيئة
والياء في كليهما مدة وهو ظاهر وزائدة لان الاول من الهناء والثاني من الخطاء والهمزة في الثاني
مفتوحة وفي الاول محتملة للحركات الثلث فابدلت الهمزة فيهما ياء وادغمت الياء في الياء وبالجملة
يجوز ابدال الهمزة في هذه الامثلة ياء ويجوز ابقاؤها على حالها بخلاف نحو جيال بفتح الجيم
والهمزة بينهما ياء ساكن الضبع بفتح الضاد وضم الباء نوع من السباع يقال له بالفارسية كفتار
فانه لا يجوز ابدال الهمزة فيه ياء لانها وان كانت مفتوحة لكن ليست بعد مكسور بل ساكن
وياءبه لم تبدل فيه لانها وان كانت ساكنة لكن ليست بعد مكسور بل مفتوح والجيئة بفتح
الجيم بالهمزة من المجئ الا انها اقيمت مقامه واستعملت في معناه من غير قصد المرة كرحمة والمجئ
مصدر ميمي من جاء يجئ لم يجز الابدال فيهما وان كانت بعد ياء ساكن لكنه ليس بمدة ولا زائد في
الاول وليس بزائد وان كان مدة في الثاني والحاصل لم يجز الابدال في هذه الامثلة لعدم اندراجها
في شئ من الصور المذكورة وهي اذا وقعت مضمومة بعد مكسور جاز ابدالها ياء عند الاخفش
كما في يستهزئ بخلاف نحو نقرا وان ما وقعت الهمزة مضمومة بعد مفتوح ولن يستهزئا فما وقعت
الهمزة مفتوحة بعد مكسور فانه لا يجوز ابدال الهمزة ياء في الاول بالاتفاق ويجوز ذلك في الثاني
بالاتفاق كما مر انفا الهمزة من الواجئ اسم فاعل من وجأه بالسكين ضربه به تبدل ياء سماعا
اذ لا مقتضي للابدال فيه من المقتضيات السابقة بل هو مسموع يحفظ ولا يقاس عليه الرابع
مما ابدل منه الياء احد حرفي التضعيف اما الاول او الثاني وهو اي كون المبدل منه الثاني اكثر ونحو

الابدال هو الاستثقال والثاني ادخل فيه سواء كان بينهما اى بين حرفى التضعيف حرف آخر
فاصل اولا يكون فاصل وسواء كان التضعيف مما وقع فيه الادغام اولا يكون كذلك علم انه
اى ابدال الياء عن احد حرفى التضعيف ابدال غير قياسى اذ هو ليس بكلى ولا اكثرى لكون مواقع
عدم الابدال اكثر من مواقع الابدال بل هو سماعى فى مواد مخصوصة يجب ان يحفظ كما سمعت
ولا يقاس عليها غيرها لكنه كثير فى باب التفعل والتفعيل حال كونهما معتلى العين واللام فيه من جنس
واحد فيجتمع ثلثة امثال العين وتضعيفه واللام فيبدل الاخير ياء لان اجتماع الثلثة المتجانسة
مستثقل جدا والتخفيف بالادغام متعذر مع ان الاخر بالتخفيف اولى كما فى قوله تعالى لم يتسنه
فى لم يتسنن من باب التفعل والهاء للسكت اى لم يتغير من تسنن الشئ يتسنن تسننا من الباب
الخامس او من تسنن يتسنن تسننا من باب الانفعال كلاهما بمعنى اى صار ذا رائحة كريهة وفى
هذا المعنى ورد قوله تعالى من حمأ مسنون اى كريه الرائحة والحمأ الطين الاسود فابدل النون
الاخيرة من يتسنن ياء فصار يتسنى ثم ادخل عليه لم الجازمة فسقط الياء علامة للجزم ثم الحق به
هاء السكت للوقف فصار لم يتسنه وقوله تعالى وتصدية ان كان من الصد بمعنى المنع اصله تصددة
من صدد يصدد تصددة من باب التفعيل والتضعيف للتكثير وتفعلة فى مصدر المضاعف من باب
فعّل كالمرفوض بل المستعمل فى مصدره هو التفعيل لحصول الفصل بين المثلين بالياء فى ذلك فلما
خرج المصدر على ما هو المرفوض ابدل من الدال الثانى منه ياء ليكون من حيث الظاهر على الوجه المستعمل
وهو تفعلة فى مصدر المعتل اللام كالتربية فى مصدر ربى فصار تصدية لا من الصدى وهو ما يعارض
صوتك من الصوت المنعكس من الجبل او نحوه لانها اذا كانت مأخوذة من الصدى كانت الياء
فيها اصلية لا مبدلة عن الدال وقولهم قصيت اظفارى فى قصصتها من التفعيل اى قلمتها
وقطعتها فابدل الصاد الاخيرة ياء وتسريت فى تسررت اى اتخذت سرية وقد مر ذلك و
تظنيت فى تظننت اى استعملت الظن وتلعيت فى تلععت اى خرجت حال كونى اطلب اللعاعة
بضم اللام وهى نبت كل ذلك من باب التفعل فابدلت الراء الاخيرة فى الاول والنون الاخيرة
فى الثانى والعين الاخيرة فى الثالث ياء ومنه اى مما ابدل فيه الياء من احد حرفى التضعيف مع
احد البابين قولهم تقضى البازى على صيغة المصدر اى سقوطه فى طيرانه والبازى طائر
معروف اصله تقضض من تقضض يتقضض تقضضا اى سقط ابدلت الضاد الاخيرة ياء
ما ذكرنا هو الابدال فى البابين ومن غير البابين اى ومن الابدال فى غير البابين قول الشاعر
تزور امرأ اما الاله فيتقى واما بفعل الصالحين فيأتمى اى فيأتم اى يقتدى من الائتمام ما يتم
ائتماما من الافتعال اى اقتدى فابدل الميم الثانية ياء وتزور مضارع مخاطب من الزور اى
الزيارة وقوله امرأ اى رجلا وما بعده من الجملتين صفة له واما للتفصيل يفصل حال الرجل
بالقياس الى الله تعالى والى عباده الصالحين والاله مفعول يتقى اى يتقى ويحفظ امر الله
ويحفظ نفسه من عذاب الله تعالى وكذا قوله بفعل متعلق بيأتمى جميع ذلك من الابدال
بلا فاصل وما هو مع الفاصل قولهم دهديت فى دهدهت اى دحرجت وصهصيت فى صهصهت
اى قلت صه صه وهو اسم فعل بمعنى اسكت فالهاء الثانى فيهما ابدل ياء ونظيره اى نظير مثل دهديت
مكاكى بتشديد الياء فى مكاكيك جمع مكوك بالتشديد اى بتشديد الكاف الاول وهو مكيال
وهو الكيل اعنى ما يكال ويوزن بها مثل الحنطة والشعير ودياجى بالتشديد ايضا فى دياجيج جمع
ديجوج وهو الظلمة ابدل الكاف الاخير فى الاول والجيم الاخير فى الثانى ياء وانما قال ونظيره
دون ومنه لان المتبادر من الطرفين الاصل بين حرفى التضعيف ان يكون نحو ذلك الحرف ايضا
مضعفا مكررا كما فى دهديت حيث كان الدال الفاصل بين الهائين متكررا والياء الفاصل فى
دياجيج ومكاكيك ليس كذلك لكنه شبيه بذلك لسبق ما يقاربه اعنى الالف فكأنه صار متكررا
واما امليت من املى يملى املاء بمعنى املك اى كتب فلا دليل على كون الياء فيه مبدلا من اللام

130 من اللام اذ كلا الاستثقالين شايع بلا رجحان فجعل احدهما اصلا والآخر فرعا ليس اولى من العكس
ولهذا قال الجوهرى امليت الكتاب بالياء واملته باللام المكرر لغتان جيدتان جاء بهما القرآن
كقوله تعالى فهى تملى عليه بكرة واصيلا وقوله تعالى فليملل الذى عليه الحق وفى هذا رد على ابن
الحاجب حيث ذهب الى ان الياء فى امليت مبدل من اللام ومما ابدل فيه الاول من حرفى التضعيف
ياء على قلة قولهم ايتصلت ما هو مؤنث غائبة فى اتصلت كما فى قوله ايتصلت بمثل ضوء الفرقد
من باب الافتعال اصله اوتصلت قلب الواو ياء كما سيجئ وادغم التاء فى التاء ثم ابدل التاء
الاول ياء وديوان فى دوان بالتشديد من دونه اى جمعه ويجمع على دواوين ابدل الواو الاول
ياء ودينار فى دنار بالتشديد بدليل جمعه على دنانير ابدل النون الاول ياء وقيراط فى قراط
بالتشديد بدليل جمعه على قراريط ابدل الراء الاول ياء والقيراط نصف الدانق والدانق سدس الدرهم
الخامس مما ابدل منها الياء النون فانه قد يبدل ياء ولو لم يكن تضعيف سماعا اى ابدال سماعى
او ابدالا سماعيا او مسموعا او بالسماع كما فى اناسى فى قوله تعالى واناسى كثيرا اصله اناسين جمع
انسان ابدل النون ياء وادغم الياء فى الياء وقد مر ذلك وقال المبرد يجوز ان يكون جمع انسى فلا
ابدال وظرابى بالتشديد اصله ظرابين جمع ظربان بفتح الاول المعجم وكسر الثانى المهمل دويبة
مصغر دابة اى دابة صغيرة مثل الهرة من بلاد العرب منتنة الريح اى كريهة الريح جدا حتى تزعم العرب
انها تفسو من الفسو وهو خروج الريح من الخلف فى ثوب احدهم اذا اصطادها اى طلب صيدها
فلا تذهب الرائحة حتى يبلى الثوب من بلى الثوب يبلى بلاء على حد علم اى خرب هذا اى كون اصل
ظرابى ظرابين مبنى على ما ذكره صاحب المفصل واما الجوهرى فقد جعله جمع ظربا ممدودا وظربى بقصر
الالف بكسر الاول فيهما هما جمع الظربان يعنى انه ذهب الى ان الظربان جمع على ظرباء وظربى بالمد والقصر
ثم جمع الظرباء على ظرابى فعلى هذا الياء الاخير فى ظرابى ليس مبدلا من النون لانه ليس بجمع ظربان
بل مبدل من الهمزة المتطرفة فلا يكون مما نحن فيه السادس العين فانه قد يبدل ياء سماعا كما فى
قوله لها اشارير من لحم متمرة من الثعالى ووخز من ارانيها اى من الثعالب ومن ارانبها يعنى ان
اصل الاول ثعالب واصل الثانى ارانب بالباء فيهما لكونهما جمع ثعلب وارنب وهما نوعان معروفان
من الحيوان فابدل الباء فيهما ياء سماعا والضمير فى لها راجع للعقاب فى البيت السابق وهى
بالضم طائر اسود معروف هو سيد سباع الطيور كما ان الاسد سيد سباع الوحوش ارجع ضمير
الها وثبت اليها لكونها مؤنثا سماعيا واشارير جمع اشرارة بكسر الهمزة اى قطعة من القديد
من تشمرة اى تقطعه صغارا والتتمير بالتائين من التفعيل التجفيف اى جعل الشئ جافا
ويابسا يقال لحم متمر اى مجفف والوخز بالمعجمتين القليل وقوله من لحم ظرف مستقر صفة
اشارير ومتمرة بالرفع صفة ثانية لها ومن الثعالى صفة ثالثة ووخز عطف على اشارير
ومن ارانيها صفته اى للعقاب فى وكرها قطع كثيرة من لحوم الثعالب قد جففتها وبسطتها لفرخها
وقطعة قليلة من لحوم الارانب يجمعها لفرخها والبيت السابق قوله كأن رحلى على شغواء
بفتح الشين وسكون الغين المعجم العقاب وحادرة اى مسرعة شبه راحلته فى سرعتها
بالعقاب وظميا اى مائلة الى السواد او عطشى الى دم الصيد وبل على صيغة المجهول من البلل ضد
الجفاف والطل بالفتح مطر ضعيف والخوافى بالخاء المعجم ريش جناحها واذا بلّها الطل اسرعت
السابع الثاء المثلث كما فى قوله قد مر يومان وهذا الثالى وانت بالهجران لا تبالى اى هذا الثالث
فابدل الثاء ياء فصار الثالى والغرض من البيت اظهار التحزن والتوجع بانه قد مر يومان بالهجر
الهجران اى الفراق ودخلنا فى يوم ثالث اخاف انه يمر ايضا بالفراق والحال انك ايها المحبوب
لا تبالى بالفراق ولا تعتد به وهو عندك امر سهل الثامن السين كما فى قوله اذا ما عد اربعة فسال
فزوجك خامس وابوك سادى اى سادس ابدل السين ياء فصار كقاض ثم رد الياء فى حال
الوقف والفسال جمع فسل بفتح الفاء وسكون السين بوزن الرذل ومعناه وهو اللئيم يقال

رجل رذل اي لئيم وبخيل والغرض ذم المخاطبة بان زوجك واباك من اللئام والبخلاء حتى اذا
عد اربعة لئام يصير زوجك خامسها وابوك سادسها وفيه اشارة الى ان بخل زوجها
وهو احب للمرأة اشد من بخل ابيها فيحصل زيادة مذمة ان سمع بعين كما في قوله ومنهل ليس له
حوازق ولضفادي جمه نقانق اي لضفادع معنى ان الاصل لضفادع جمه فابدل العين ياء و
الضفادع جمع ضفدع وهو من حيوانات الماء معروف والحوازق بالحاء المهمل والزاء المعجم
جمع حازقة وهي الجماعة من الطير وفي الاقليد حوازق جمع حازق وحازقة والحزق الحبس يعني
ليس له جوانب تمنع الماء ان ينبسط حوله ويجوز ان يريد ان جوانبه لا تمنع الواردة بل كلها سهلة
لمن يرده وجمة اي جم المنهل معظمه وكثرته فعلى هذا جمه بالضمير يضاف اليه للضفادع وفي بعض
الرواية جمة بالتاء فيكون صفة للضفادع لكنها ليست لرواية صحيحة والنقانق جمع النقنقة
وهي التصويت هذا والمنهل بالفتح المشرب والواو بمعنى رب للتكثير والظاهر ان المصراع الثاني
جملة معطوفة على قوله ليس له حوازق او جملة حالية من المنهل ويحتمل ان يكون معطوفا على
اسم ليس وخبره عطف المفرد على المفرد واعلم ان ابدال الياء من الاحرف الاربعة الاخيرة
اي الباء والتاء والسين والعين لم يأت الا في ابيات شاذة وهو من ارذا اللغات اي
اقبحها وكذا من ارذا اللغات كثير من الابدالات السماعية التي تعد فلا اعتداد بها الفريدة

الفريدة الثانية

الثانية الهمزة تبدل من خمسة احرف الاول الواو فانه اذا وقع صدر الكلمة حال كونه مقرونا باخر
اي بواو اخر متحرك او وقع هو اي الواو او الياء ذكر الياء مع ان الكلام مسوق لبيان حال الواو
لتشاركهما في الحكم ههنا وسيجي للياء موقع خاص يبدل فيه عنه الهمزة عين الكلمة في وزن افاعل
وينبغي ان يقيد بان يكون فعله معتل العين مثلا قائل بالنسبة الى قال لئلا يرد عليه عاور اسم فاعل
لان الواو فيه عين الكلمة في وزن فاعل مع انه لم يبدل همزة وذلك لان فعله جاء على عور بكسر
الواو من غير اعلال او وقع احدهما اي الواو والياء طرفا بعد الف زائد ففي هذه الصور الثلث
وجب ابداله اي الواو او الياء همزة قياسا كما في اواصل جمع واصلة واويصل تصغير واصل اصلهما
ووا صل ووويصل بواوين فيهما الاول فاء الكلمة والثاني هو المبدل من الف واصلة او واصل لانه
لما ضم اول الواصل على ما هو القاعدة في التصغير قلب الالف الزائد واوا وكذلك لما زيد بعد الف
واصلة الف الجمع اجتمع الفان فقلب الاول واوا حملا للتكسير على التصغير فاجتمع واوان
متحركان في صدر الكلمة فقلب الاول همزة لاستثقال اجتماع المثلين في اول الكلمة ولم ينقلب
ياء لان الياء اقرب من الواو فلو قلب ياء لكان ذلك بمنزلة اجتماع المثلين بخلاف
الهمزة فانها ابعد من الواو فلا يلزم ذلك واول بضم الهمزة وفتح الواو جمع الاولى مؤنث اول
واصلها وول كما عرفت من ان اصوله واوان ولام كما هو رأي ابن الحاجب فقلب الواو
الاول همزة لكونه صدر الكلمة مقرونا باخر متحرك فهذه الثلثة امثلة للصورة الاولى وكما في قائل
وبائع مثالان للصورة الثانية الاول واوي والثاني يائي والاصل قاول وبايع فاريد اعلالهما
لاعتلال فعلهما ولم يكن الاعلال بالحذف لانه يزيل صيغة الفاعل ويصير الى لفظ الفعل ولا يكفي
الاعراب فاصلا لانه يزول بالوقف فقلب العين الفا اما بان لم يعتدوا بالالف الكائنة قبلها
لعدم كونها جزءا حصينا فصار حرف العلة كانه ولي الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
او نزلوا الالف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وكونها من جوهرها ومخرجها فالتقى الفان فلو
حذف احديهما وكذا التحريك الاولى لم تحركوا الاخيرة لالتقاء الساكنين بقلبها همزة لقرب الهمزة
من الالف ثم قالوا لفظ الهمزة في مثل بائع خطاء والصواب ان لا ينقط بالتحتانيتين وكما
في الدعاء والثناء اصلهما دعاو وثناي ابدل الواو والياء همزة لكونه طرفا بعد الف زائد لانهما
من الدعوة والثني بخلاف نحو نووي اي المنسوب الى النوى وهو بالقصر الجانب المتوجه اليه
ثم جعل اسما للبلدة يقال لمن هو منها نووي مما كان الواو فيه مقرونا باخر متحرك لكنه لم يقع صدر الكلمة

الكلمة ووعد مما كان الواو فيه صدر الكلمة لكنه لم يقرن بواو اخر ففي هذين المثالين لا يجب الابدال بل يجوز
ووري مجهول واري من المواراة اي الستر ووعد مجهول واعد من المواعدة فانه وان
وقع الواو فيهما صدر الكلمة مقرونا باخر لكن الاخر ليس بمتحرك فلا يجب فيهما الابدال بل يجوز هو
وعدمه وبخلاف نحو قوول وبيوع بمعنى القائل والبائع لان الواو والياء وان كانتا عيني الكلمة لكن
لا على وزن فاعل فلا يجب الابدال وبخلاف نحو سقاية بمعنى المشرب فان الياء فيها وان كان
بعد الف زائد لكنه ليس بطرف للزوم التاء لها ولوقوع الواو وان كان طرفا لكنه ليس بعد الف
وواو فانه وان كان الواو فيه طرفا بعد الف لكن الالف ليس بزائد وبخلاف نحو راية مما لم يكن
الياء فيه طرفا وان كان بعد الف زائد وظبي مما كان فيه الياء طرفا لم يكن قبله الف وآي جمع
آية مما كان الياء فيه طرفا قبله الف غير زائد ففي هذه المذكورات لا يجب الابدال سواء جاز
او امتنع واما شاك كقاض باسقاط الاخر في حالتي الرفع والجر وشاك كعام من غير اسقاط الاخر
في شائك اسم فاعل من الشوكة وهي شدة البأس بالباء الموحدة اي الحدة حيث شاك يشاك
شوكا وشوكة ظهرت حدته وشجاعته واما شاك من شكي يشكو شكاية فهو من باب قاض
قطعا من غير تاخير العين وليس مما نحن فيه وكذا لاث بحذف الاخر ولاث من غير حذف في
لائث اسم فاعل من لاث عمامته على رأسه اي لفها والعمامة بالكسر ثوب يلف على القلنسوة
وكذا صات وصات في صائت اسم فاعل من الصوت حال كونه من الثلثة بتاخير العين الى
موضع اللام كما في الوجه الاول او بحذف العين كما في الوجه الثاني فيها اي التاخير او الحذف
في الكلمات الثلثة ففي شائك مثلا ثلثة اوجه الاول شائك بابدال الواو التي هي العين في
وزن فاعل ياء لان اصله شاوك وهذا هو القياس والثاني شاك كقاض اخرت العين الى
موضع اللام فصارت شاكو فابدل الواو المتطرفة بعد الكسرة ياء فصار شاكي واستثقلت الضمة
على الياء في حال الرفع والكسرة في حال الجر فحذفتا فالتقى ساكنان الياء والتنوين فلدفع الالتقاء
حذف الياء فيكون اعرابه في حالتي الرفع والجر تقديريا وفي حالة النصب لفظيا تقول هذا شاك
ومررت بشاك ورأيت شاكيا فوزنه فالع والثالث شاك كعام بحذف العين فالاعراب
في جميع حالاته لفظي جار على الكاف تقول هذا شاك ومررت بشاك ورأيت شاكا فوزنه
فال وكذا الكلام في صات ولاث فالوجه الاول في هذه الكلمات قياسية واما الوجوه الاخيرة
فشاذة لان الواو وقع فيها عين الكلمة على وزن فاعل مع انه لم يبدل همزة في هذين الوجهين
بل اخرت الى اللام في الاول وحذفت في الثاني فكانا على خلاف القياس وانما الموافق له شائك
مثلا بالهمزة وفيها اي في الكلمات الثلث وجه اخر رابع ذكره جار الله في الكشاف وان كان
مخالفا لما ذكره في المفصل وهو انه قال الهار الهائر بالهمزة اصله هاور وهو المتصدع اي المتشقق
من موضعه الذي اشفى اي استشرف واقبل على التهدم اي الانهدام والسقوط من هار البناء
هورا هدمه ووزنه فعل بفتح الفاء وكسر العين مقصور من فاعل بحذف الفه كخلف مقصور عن خالف
ونظيره شاك وصات في شائك وصائت والفه اي الف هار كما ذكر ليست بالف فاعل الزائدة لانها
محذوفة وانما هي عينه التي هي من حروفه الاصلية واصله هور وشوك وصوت بكسر الواو فقلب
الواو فيها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت هارا وشاكا وصاتا فعلى هذا حذف الف الفاعل
واما العين اعني الواو فلم يحذف ولم يوخر الى اللام ولم ينقلب همزة بل انقلب الفا والاعراب
على هذا ايضا لفظي في جميع الحالات فاذا كان الوجهان السابقان شاذين كان هذا اشذ وانما كان
هذا مخالفا لما ذكره في المفصل لانه قال فيه في اعلال العين وانما حذفت اي العين كقولك شاك
وذكر فيه ايضا هارا فيما حذف منه حرف اصلي لا يرد في التصغير ويقرر هذه المخالفة ما ذكره ابن
الحاجب في شرح هذا الموضع من المفصل من ان هارا لا يجوز ان يكون فعلا لانه اثبته محذوفا
منه حرف اصلي ولا يمكن ان يكون مقلوبا لان حكم مثل قاض ان يكون الياء فيه كالثابت اذ حذفها

عارض كقولك زيت قويفيا فوجب ان يكون ما علا حذف عينه الواو او الياء المدة الزائدة صفة
لكل من الواو والياء على البدل اذا وقع بعد الف جمع متوسط صفة الف بين اربعة حروف بان
يكون الجمع مشتملا على خمسة احرف والالف ثالثها يجب ابداله همزة قياسا اذ في مثل رسائل
جمع رسالة يجب ابدال الالف همزة لانه لو بقي بعد الف الجمع بحاله يلزم اجتماع الالفين وهو محال
فيبدل همزة لانها من مخرج واحد محمل عليه مثل العجائز والصحائف مما يكون فيه بعد الف الجمع
المتوسط بين اربعة حروف واو او ياء مدة زائدة لكونهما مشابهتين للالف في المدية مع ضعفهما
لكونهما مدتين زائدتين وثقل الجمع وقربها للطرف الذي هو محل التغيير فوجب ابدالها همزة كما في
عجائز جمع عجوز وصحائف جمع صحيفة لان الواو والياء في عجوز وصحيفة مدتان وهو ظاهر وزائدتان
لانهما من العجز والصحف فالواو والياء في عجاوز وصحايف مدتان زائدتان وقعتان بعد الف الجمع
المتوسط بين اربعة احرف فوجب ابدالها همزة بخلاف نحو جداول جمع جدول مما وقعت بعد الف
الجمع واو زائدة غير مدة وعثاير جمع عثير على وزن درهم هو الغبار مما وقعت بعد الالف ياء زائدة
غير مدة وبخلاف نحو معاون جمع معونة بمعنى العون ومعايش جمع معيشة بمعنى العيش مما وقعت
بعد الالف واو او ياء مدة اصلية اذ الاول من العون والثاني من العيش فانه لا يجب الابدال في
شيء منها بل لا يجوز اما الاصلية فلاصالتها واما الزائدة المتحركة فلقوتها بالحركة وكونها للالحاق
بحرف اصلي وقد جاء معائش بالهمزة وهو ضعيف ومصائب بالهمزة جمع مصيبة شاذ لان الياء
في مصيبة وان كان مدة لكنه ليس بزائد بل مقلوب من الواو الاصلية لان اصلها مصوبة من الصوب
فالقياس فيه ترك الابدال مع انه التزم فيه فكان شاذا قيل انما التزم ذلك تنبيها على انه ليس
جمع مفعلة بفتح الميم والعين ولا مفعلة بكسر العين كمقاوم ومعايش بل هو جمع مفعلة بضم الميم
وكسر العين اذ الاصل مصوبة نقلت حركة الواو الى الصاد فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
وانما احتيج الى هذا التنبيه لان قياس جمع اسم فاعل في مثله ان يجمع مصححا ويقال فيه مصيبات
لان نحو مكرم استغني فيه بالتصحيح عن التكسير فلما جمع هذا جمع التكسير كان مظنة ان يتوهم
انه ليس جمع مفعلة بضم الميم وكسر العين بل اما جمع مفعلة بفتح الميم والعين او مفعل بكسر العين
فقلب الواو همزة ليكون تنبيها على انه جمع مفعلة بضم الميم وكسر العين على خلاف اصله اذ الاصل
فيه ان يجمع مصححا وبخلاف نحو جواهر جمع جوهر وضياغم جمع ضيغم بمعنى الاسد مما وقع فيه الواو والياء
قبل الف الجمع وسراويل جمع سروالة تقديرا وهي ثوب هو زوج القميص وشرايين وهي
العروق النابضة التي منبتها من القلب واحدها شريان بالفتح والكسر اي مما وقع فيه الواو
او الياء بعد الف جمع متوسط بين خمسة احرف فانه لا يبدل الواو او الياء فيها همزة لبعدها عن
الطرف الذي هو الاولى بالتخفيف بتوسط حرف آخر بينهما في مثل سراويل او حرفين في مثل
جواهر ان كان الياء فيه زائدا يعني ان كون عدم الابدال في شرايين لعدم توسط الف الجمع
بين اربعة احرف اذا كان الياء زائدا واما اذا كان اصليا فعلة عدم الابدال عدم كون الياء
زائدة لا عدم التوسط فتدبر ولما امكن ان يقال فما تقول في خطايا جمع خطيئة حيث وقع فيه
الياء المدة الزائدة بعد الف جمع متوسط بين اربعة احرف مع انه لم يبدل همزة اشار الى دفعه بقوله
واما خطايا جمع الخطيئة فكان في الاصل على ما ذكره الجوهري خطائي على وزن فعائل بالياء الزائدة
قبل الهمزة الاصلية ثم كان خطائئ بهمزتين بابدال الياء همزة على ما عرفت آنفا قريبا من ان الياء
المدة الزائدة اذا وقعت بعد الف جمع متوسط بين اربعة احرف يجب ابدالها همزة اما كون الياء
في خطيئة مدة فظاهر واما كونه زائدا فلانه من الخطاء كما مر فلما اجتمعت اي الهمزتان قلبت الثانية
لكسرة ما قبلها ياء على ما ستعرفه ثم استثقلت الياء بعد الهمزة والجمع اي والحال ان الجمع الاقصى
ثقيل لكثرة العمل في بنائه مع انه اي الجمع معتل بالاعلال السابق اعني قلب لامه ياء فعرض له
بذلك نوع ضعف وانفتح الى التغيير فيه باب فقلب الياء الفا ثم قلبت الهمزة ياء لخفائها بين الفين



بين الفين لان الهمزة والالف من مخرج واحد فاذا وقعت الهمزة بين الالفين تصير خفية فيعسر
النطق بها فلذا انقلبت الى الياء لظهوره بين الالفين وبالجملة ليس الياء في الخطايا ما هي المدة
الزائدة في خطيئة بعينها بل هو مبدل من الهمزة المبدلة من تلك المدة فلا اشكال الواو والياء
اذا اكتنفا اي احاطا الالف المذكور اي الف جمع متوسط بين اربعة احرف يجب ابدال اخيرهما
اي الذي بعد الالف منهما همزة مطلقا اي سواء كانا مدتين او لا يكونا مدتين وسواء كانا زائدتين
او اصليين او احدهما زائدا والآخر اصليا وسواء كانا متجانسين بان يكون المحيطان واوين
او يائين ومتخالفين بان يكون الاول واوا والثاني ياء او بالعكس وذلك لانهم استثقلوا
وقوع حرفي علة بينهما الف وهو حاجز غير حصين في جمع ثقيل لكونه اقصى الجموع مع كون حرف
العلة الواقع بعد الالف مجاورا للطرف الذي هو محل التغيير فقلب الفا ثم همزة كما في بايع
كما في اوائل جمع اول اصله اواول فاحاط بالف الجمع واوان كلاهما اصلي فقلب الثاني همزة
وخيائر جمع خير بالتشديد اصله خياير فاحاط بالف الجمع ياءان اولهما زائد والثاني اصلي
لان خيرا من الخير مخففا بوزنه فيعل وبوائع جمع بويعة على فوعلة من البيع بمعنى البايع
اصله بوايع فاكتنف الالف واو زائد وياء اصلي فابدل الاخير همزة وانما جعله جمع بويعة مع
انه لو كان جمع بايعة كان الامر كذلك دفعا لوهم من يتوهم ان الهمزة في بوائع فرع على مفرده
فدفع هذا الوهم بتقدير مفرد لا همزة فيه اعني البويعة وسيائق واصله سياوق جمع سيقة
بالتشديد اصله سيوقة فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن فانقلب الواو ياء وادغم فيهما
استاقه العدو من الدواب اي الدواب التي استاقها العدو وذهبها من مال الغير مثل الوسيقة
اي كما ان الوسيقة بهذا المعنى فقد اكتنف في سياوق الف الجمع ياء زائد وواو اصلي فابدل
الثاني همزة بخلاف نحو طواويس جمع طاووس لان الالف متوسط بين خمسة احرف لا اربعة
فلا يجوز ابدال الاخير همزة لبعده عن الطرف بواسطة المدة بعده واعتماده عليها ما ذكرنا من ابدال
الاخير من المكتنفين همزة في الصور الاربع مذهب الجمهور والاخفش يخص الهمزة اي ابدال الاخير
من المكتنفين همزة بما اذا كان المكتنفان الواوين ولم يجوز الهمزة فيما اذا كانا يائين او احدهما
واوا والآخر ياء واستدل في ذلك بدليلين سماعي وقياسي اما الاول فاشار اليه بقوله استدلالا
بقولهم ضياون جمع ضيون وهو بفتح الضاد والواو وسكون الياء بينهما السنور الذكر فانه قد اكتنف
فيه الالف ياء وواو مع ان الثاني لم يبدل همزة واجاب الجمهور بانه شاذ عدل به للتنبيه على
الاصل ولانه لما صح في الواحد صح في الجمع فلا يقاس عليه ولو سلم فاللازم منه هو عدم الابدال
فيما اذا كان اول المكتنفين ياء والثاني واوا دون عدم الابدال اذا كانا يائين او الاول واوا
والثاني ياء فلا يتم التقريب عن المازني جواب آخر بايراد دليل معارض لدليل الاخفش اي
روي عن المازني انه سأل الاصمعي وهو عمدة في باب اللغات ان العرب كيف يكسر العيل
بالتشديد والكسر واحد العيال وعيل الرجل هو الذي يعطيه هو نفقته من المأكل والملبس كالاولاد
والزوجات ويجيء بمعنى الفقير اي كيف تجمعه بالجمع المكسر فقال عيائل بالهمزة فدل ذلك على انه
اذا كان اول المكتنفين ياء والثاني واوا يبدل الاخير همزة على خلاف ما ذهب اليه الاخفش
لان اصل عيل عيول على فيعل من عال امرهم يعول عولا وعيالة اي اشتد واعال فلان اي كثر
عياله او صار ذا عيال فاصل عيائل عياول كضياون فابدل الثاني الهمزة واما دليله القياسي فهو ان الثقل
في الواوين اكثر منه في غيرهما والجواب انهم حملوا اجتماع اليائين واجتماع الواو والياء على اجتماع
الواوين فكما لم يفرقوا بين الواو والياء في كساء ورداء حيث قلبوهما همزة لوقوعهما طرفا بعد الف
زائدة كما سيجيء فكذا ههنا لكونها مجاورة للطرف وانما جاء ضياون على وزن فعاول بالواو في قول
الشاعر وقفت مقاما لم تقم العواود وعيائيل على وزن فعائيل بالهمزة قبل الياء في قول الشاعر
الآخر فيها عيائيل اسود ونمر اي فقراء اسود جمع اسد ونمر بضمتين جمع نمر بفتح الاول وكسر الثاني وهو

وهو من السباع مثل الاسد اي كالاسود والنمر في الصولة والهجوم و يجوز ان يكونا بدلين من عيايل
اي من المغازة بالفارسية كذركاه مع ان الضابط يقتضي عكس ذلك وهو الجمع على عوائر بالهمزة
وعياويل بالواو وذلك لانه قد اكتنف من عواور واوان الف جمع متوسط بين اربعة احرف
فوجب ان يبدل واوه الثاني همزة مع انها لم تبدل وان الف الجمع في عياويل متوسط بين
خمسة احرف فلم يوجد شرط الابدال فيجب ان يكون عياويل بالواو من غير ان يبدل عنه
الهمزة مع انها ابدلت وانما جاءا على ذلك لان اصل الاول عواوير بالواو والياء بعده لانه جمع
عوار بضم العين وتشديد الواو وهو الجبان ضد الشجيع وقياس جمع مثله فعاعيل لان حرف
العلة اذا كان رابعا في المفرد لم يحذف في الجمع بل ان كان ياء ابقي في الجمع على حاله وان لم يكن
ياء كالالف ههنا يقلب فيه ياء ا حذف الياء للضرورة اي لضرورة الشعر كما لا يخفى على من له
وقوف على العروض لكنه ثابت في التقدير فيكون الالف متوسطا بين خمسة احرف فلم
يوجد الشرط فلم يبدل الواو همزة واصل الثاني عيايل بدون الياء على ما روينا عن الكازني لانه
جمع عيل ولا مد فيه قبل الاخر حتى يثبت في الجمع فيجمع عيل على عيال وعيايل كجيد وجياد وجيايد
اشبعت الهمزة المكسورة للوزن فحصل مدة فاذا لم يكن في الاصل ياء يكون الالف متوسطا بين
اربعة احرف فوجد الشرط فانقلب الثاني همزة الواو والمضموم الواقع صدرا في الكلمة اذا لم يقرن
باخر اي بواو اخر متحرك سواء قرن بحرف اخر او بواو ساكن يجوز ابداله همزة قياسا لان
الضمة بعض الواو فكانه اجتمع في اول الكلمة واوان فللاستثقال جاز الابدال واما اذا كان
مقرونا باخر متحرك فيجب ابداله كاخر كاجوه واوري في وجوه جمع وجه وووري مجهول واري
فوقع الواو فيهما صدرا مقرونا بحرف اخر في الاول وبواو ساكن في الثاني فابدل همزة جوازا
ولم يجب الابدال في ووري لعروض الواو الثاني من جهة الزيادة ومن جهة انقلابه عن الالف
مع انه ضعيف بالسكون فكانه لم يجتمع واوان وهذا بخلافه اي الواو في كطوال اصله طول
يطول اصله يطول بتحرك الواو مما وقع فيه الواو ثانيا مفتوحا كما في الاول وثالثا مضموما كما في
الثاني اذ ليس في ذلك كثير ثقل فلم يجز ابدال واوهما همزة بل انقلب الفا في الاول وابقي
ساكنا بعد نقل حركته الى ما قبله في الثاني وانما التزم ابدال اول الاولى اي ابدال الواو الاول
من اولى مؤنث اول اصله وولى كما مر مع ان القياس جواز الابدال وعدم الابدال بناء على
ان الواو المضموم وقع صدرا غير مقرون باخر متحرك حملا لها اي للاولى على الاول بضم الهمزة
وفتح الواو جمع الاولى اصله وول اذ يجب فيه الابدال لوقوع الواو صدر الكلمة مقرونا باخر
متحرك فوجب في الاولى حملا للمفرد على الجمع وقيل اذا كانت الواو الثانية اصلية غير منقلبة
عن شيء وجب قلب الواو الاولى همزة سواء تحركت الثانية او سكنت وعلى هذا قلب الاول
الاولى على القياس لا على الحمل على الجمع وكذا الواو المضموم الواقع ثانيا من الكلمة مفردا كان
عن واو اخر او مقرونا بمثله اي بواو اخر غير مدغم فيه فانه يجوز ابداله همزة قياسا لقربه من
الصدر الذي استثقل فيه الواو المضموم كما في ادور جمع دار اصله ادور ووقع الواو المضموم
ثانيا مفردا فابدل همزة جوازا والنؤور بفتح النون وبهمزة بعدها واو وهو دخان الشحم
وهو السم الحاصل من البدن والغؤور بضم الغين وبهمزة بعدها واو مصدر غارت عينه في راسه
اي صارت غائرة ومطمئنة فيه فاصلهما نوور وغوور بواوين فابدل الواو الاول منهما همزة
جوازا لوقوعه ثانيا مضموما مقرونا بمثله غير مدغم فيه بخلافه اي الواو في نحو التعود اي اتخاذ
الشيء عادة والتعوذ اي الاستعاذة والالتجاء حيث كان الواو المضموم مقرونا بمثله مدغما فيه فانه
لقوته بالتشديد وكونه كالحرف الصحيح لا يجوز ابداله همزة لا قياسا اذ كان ثالثا كما في هذين
المثالين وقد يتوهم ضمة ما قبل الواو ان وقع ثانيا واقعة عليه لاتصاله به فيصير كانه واو مضموم
وقع ثانيا من الكلمة فيبدل همزة جوازا مع انه ساكن في نفسه لامر و بناء الامر على التوهم في لغة



لغة العرب ليس بعزيز كما في قول جرير لحب المؤقدان الى مؤسى وجعدة اذا اضاءهما الوقود بهمزة
المؤقدان ومؤسى اي بابدال الواو فيهما همزة مع انه ساكن بناء على توهم ضمة ما قبله اعني الميم
واقعة عليه فكانه واو مضموم وقع ثانيا قوله لحب اللام للقسم وحب بضم الحاء ماض معروف
اصله حبب على وزن حسن اي صار محبوبا فنقل الضمة على خلاف القياس واوقع والموقدان
مثنى موقد بالكسر اي اللذان اوقدا نار القرى وهو فاعل حب والى بتشديد الياء مفعوله
وموسى وجعدة عطف بيان للموقدان او بدل منه او خبر مبتداء محذوف وهما اسما ابني الشاعر
واذ ظرف لحب او تعليل له والوقود بالفتح ما يوقد به وبالضم مصدر وعليه اي بني على هذا
التوهم قراءة من قرأ يؤقنون بالهمز بتوهم ضمة الياء واقعة على الواو الساكن والقراءة
المشهورة يوقنون بالواو على ما هو الاصل وغير المضموم اي الواو الغير المضموم الواقع صدرا يبدل
همزة سماعا فان كان مكسورا فكثيرا اي فيبدل كثيرا حتى ان المازني يلحقه بالمضموم في كون ابداله
قياسيا لان الكسر في الواو ثقيلة كالضمة وان كان اقل من ثقل الضمة واستثقل ذلك في اول
الكلمة دون وسطها نحو طويل وعويل لان الابتداء بالمستثقل اشنع واما الفتحة فلكونها خفيفة
قل ابدال الواو المفتوحة كما يجيء كما في اشاح واعاء واحادة واسادة مما يطول تعداده في وشاح
وهو شيء ينسج من الاديم عريضا ويرصع بالجواهر تجعله المرأة بين عاتقها وكشحيها ووعاء
وهو ظرف شيء كالقمر ووفادة وهي الرسالة والسفارة من وفد عليه ورد رسولا ووسادة معروفة
ونظايرها مما ابدل الواو المكسورة في اوله همزة وان كان مفتوحا فقليل اي فيبدل قليلا كما في
اناة بفتح الاول اصله وناة من الوني بمعنى الضعف وهي اي الاناة المرأة الضعيفة الفاترة
قال الشاعر رمته وكان المنصوب لجسم ثقيل مذكور فيما قبل اناة فاعل رمت من ربيعة عامر
ظرف مستقر صفة اناة اي كائنة من قبيلة ربيعة بن عامر نؤوم الضحى فعول من النوم صفة ثانية
لاناة والاضافة ظرفية اي كثيرة النوم في وقت الضحى في مأتم وهي جماعة من النساء تجتمع في حزن
او فرح اي مأتم تعميم للمأتم اي كثيرة النوم في اثناء مأتم اي مأتم كان والغرض استغراب ذلك الرمي
من هذه المرأة الضعيفة وكما في اسماء اسم امرأة ماخوذة من الوسامة كما قال سيبويه اصله وسماء
على فعلاء من الوسامة وهي حسن الوجه فامتناعه من الصرف لالف التانيث وقال المبرد هو جمع
اسم ووزنه افعال منع من الصرف للعلمية والتانيث المعنوي والاول اظهر اذ التسمية با
لصفات اظهر من التسمية بالجموع ولانه لو سمي به مذكرا منع من الصرف ايضا وقيل امتناعه
لانه اسم لمؤنث سمي به مذكر كزينب وكما في احد اصله وحد بمعنى الواحد واحد احد بصيغة الامر المكررة
من باب التفعيل الصادرة من النبي صلى الله عليه وسلم خطابا لسعد بن ابي وقاص حين رآه
النبي يشير في التحيات عند قوله الا الله باصبعين وفي رواية الذي خطابا لرجل رآه النبي يا كل
الشهد اي اعمل باصبعين اصله وحد وحد اي اشر او كل باصبع واحد لا باصبعين الثاني مما
يبدل منه الهمزة الياء وقد عرفت ما يبدل الياء فيه همزة قياسا وجوبا وجوازا في اثناء بيان
ابدال الواو اياها وفيه ان المعروف فيما سبق هو ابدال الياء همزة قياسا بطريق الوجوب
واما بطريق الجواز فلا وانما هو في الواو اللهم الا ان يكون حكم الياء كحكم الواو والمراد من المعرفة
اعم من الصريحية والضمنية فنقول يبدل الياء همزة سماعا في نحو الشئمة اي فيما يكون على فعلة
بكسر الفاء والياء الساكن بعده واصلها شيمة وهي الخصلة والخلق الحسن وفي قولهم قطع الله اديه
وفي اسنانه جمع سن الى بدل يديه تثنية يد وقيل بفتحتين وهو القصر ضد الطول في القاموس
هو قصر الاسنان العلى وانعطافها الى داخل الفم واما في قولهم الململم بالفتحات وسكون الميم الاول
ويلملم بما اسمي لميقات اهل اليمن وهو موضع يلبس فيه الاحرام على مرحلتين من مكة والسروع
ويسروع بضم الاول فيهما والاصل الفتح وانما ضم اتباعا لما بعدهما موضوعان لدودة حمراء يكون في البقل
وهو النبت الجديد ثم تنسلخ اي تخرج من جلدها فتصير فراشة بالتخفيف ما تهافت في السراج فلا نبلي

على كون احد الحرفين اى الهمزة والياء بدلا عن الآخر لان كلا منهما مستعمل كالآخر فجعل احدهما
اصلا والآخر فرعا ليس اولى من عكسه بل الظاهر انهما لغتان مستقلتان الثالث الالف
فانه اذا وقع حال كونه زائدا فى المفرد بعد الف الجمع يجب ابداله فى الجمع همزة قياسا مطردا فى جميع
المواضع كما فى رسائل وعمائم جمع رسالة وعمامة فان الالف فيهما زائد لكون الاول من الرسل
والثانى من العم فلما كسرا على رسائل وعمائم ووقع الفهما بعد الف الجمع ابدل همزة وجوبا لان
بقائه بحاله متعذر للزوم التقاء الساكنين مع انه لزيادته وقربه من الطرف اقبل للتغيير فابدل الى
الهمزة التى تشاركه فى المخرج بخلاف نحو مقاوم جمع مقامة بمعنى القيام او محله ومعاون جمع معونة
فان الالف فى الاول والواو والمدة فى الثانى ليسا بزائدين اما الثانى فظاهر لكونه من العون واما الاول
فلان اصله مقومة من القيام فالالف مبدل عن واو اصلية فاذا كسر على مقاوم ومعاون لم
يبدل مدتهما الواقعة بعد الف الجمع همزة بل رد الى اصلهما اعنى الواو اذ الاصالة تأبى عن الابدال
الى حرف آخر نوع اباء الا ان الاولى ترك التمثيل بمعاون اذ الكلام فى ابدال الالف لا فى ابدال مطلق
المدة مع انه لا الف فى معونة وبخلاف نحو نواصر جمع ناصرة ونواظر جمع ناظرة اى التى لها حفرة لان
الفهما وان كان زائدا لكنه لم يقع بعد الف الجمع بل قبله فلم يبدل همزة بل واوا كما ستعرف ثانى
الف التأنيث فى نحو حمراء مؤنث احمر من الصفات وصحراء من الاسماء يجب ابداله همزة قياسا
لدفع التقاء الساكنين مع ان الهمزة مشاركة للالف فى المخرج والطرف اولى بالتغيير وبعضهم جوز
وبالغ فى الهرب من التقاء الساكنين فابدل الالف فى مثل دابة من الاسماء وشابة تأنيث شاب
من الصفات وابياض وادهام من الافعال يقال ادهام الفرس صار ادهم اى اسود بتشديد الحرف
الاخير فى الكل مما التقاء الساكنين فيه مغتفر اى جائز مرضى عند الجمهور وهو اذا كان اول الساكنين
حرف مد والثانى مدغما كما فى هذه الامثلة ويسمى التقاء الساكنين على حده كما ستعرف اى ابدل
الالف فى تلك الامثلة همزة فلا يلزم التقاء الساكنين ولو كان على حده فيقول دأبة بالهمزة
مثلا وقرئ قوله تعالى ولا الضالين ولا جان بالهمز اى بابدال الفهما همزة لكن ذلك ضعيف
عند الجمهور لانه اذا كان الالتقاء مغتفرا فلا وجه للمصير الى مؤنة الابدال وروى عن العجاج انه
كان يهمز العالم والخاتم خاصة بهذين الاسمين وهذا ليس للهرب عن الالتقاء اذ لا التقاء بل لمجرد
التقارب بين المخرجين وهو مردود الرابع الهاء فانه يبدل همزة سماعا كما فى ماء اصله موه
بالفتح قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم شبه الهاء بحرف اللين لخفائها واوا وياء
واقعة طرفا بعد الالف الزائدة فقلبت الفا ثم همزة كذا فى الرضى بدلالة قولهم امواه بالهاء فى تكسيره
يرجعه الى اصله كتصغيره ومامهت الركية اى البئر بالهاء ايضا اذا ظهر ماؤها وكثر ومهت الرجل
ماض متكلم من ماه يموه او يميه او يماه موها بفتح الميم ان كان من الباب الاول كقلت او كسرها
ان كان من الثانى او الرابع نحو كلت ونمت اذا سقيته الماء فماه ليستعمل لازما كما سبق ومتعديا
كهذا المثال فان هذه الامثلة الاشتقاقية تدل على ان اصل ماء موه ثم اعل الواو والهاء كما عرفت
وقد يترك الابدال يعنى ان الاكثر ان يبدل الهاء فى المفرد اعنى ماءها همزة وقد يترك الابدال فيجئ
بالهاء على الاصل فيقال رجل ماه القلب بالهاء اى كثير ماء القلب قال الشاعر انك يا جهضم وهو
بالفتح رجل عظيم الهامة مستدير الوجه وهو من علامة الحمق ماه القلب اى بارد القلب بليد احمق لا يقبل
الفهم والادراك فكونه ماه القلب بمعنى كثير الماء فى قلبه كناية عن برودة قلبه ورطوبته وهو عن بلادته
وحماقته كما هو المشهور ان حرارة المزاج من علامة الذكاء وبرودته من علامة الغباوة وفى هذا
رد لابن الحاجب حيث ذهب الى ان ابدال الهاء همزة شاذ لازم فى المفرد وغير لازم فى الجمع يعنى
كما ان الابدال غير لازم فى الجمع كذلك هو غير لازم فى المفرد بل قد يترك كما فى هذا الشعر وقد يبدل
فى الجمع ايضا يعنى ان الاكثر ترك الابدال فى الجمع وقد يبدل فيه كما فى المفرد فالجمع على عكس المفرد
قال الشاعر وبلدة ذوره وبعنى رب قالصة صفة بلدة امواءها بالهمزة جمع ماء وهى فاعل قالصة



قالصة ماصحة صفة ثانية زاد الضحى مفعول ماصحة وقوله افياؤها فاعله يقال قلص الماء تقلص قالصا
من الباب الثانى كثر وارتفع ومضح لشئ يمصح مصوحا من الباب الثالث قصر وذهب وكل منهما
ممكن ههنا فعلى هذا مصح فعل لازم لا يتعدى الى مفعول وقد استعمله الشاعر ههنا متعديا الى
مفعول اعنى الزاد فيكون بمعنى التمحيص مجازا اى التقصير والاذهاب وزاد الضحى ارتفاعها وفيئ
الذى هو واحد الافياء الظل يقول الشاعر ويريد يذهب من الاذهاب مسند الى ظلال اشجارها
وقور ارتفاع الضحى مفعوله اى اثره اى يذهب اثر ارتفاع الشمس فى الضحى وهو الحر اى تقيت
الى بلدة كثيرة او قليلة كثيرة المياه والاظلال بحيث يزيل اظلالها حرارة الشمس وقت الضحى وكى
فى آل يقال آل الرجل اهله وعياله اصله اهل بدلالة قولهم فى تصغيره اهيل بالهاء والاهل يضاف
الى ذوى العقول مثل اهل زيد والى غيرهم مثل اهل العلم واهل الدار والى الاشرف مثل اهل
الرسول والى غيرهم مثل اهل زيد وعمرو واما الآل فقد خص استعماله فى ذوى العقول فلا يقال
آل الدار وفى الاشراف فلا يقال آل زيد وعمرو بل آل الرسول وآل عثمان ونحوهما وسبب
ذلك انه لما كان فى الآل تغيير من وجهين على ما يدل عليه قوله قلب الهاء همزة من غير قياس ثم
الهمزة الفا قياسا لكونها ساكنة بعد فتحة كما ستعرفه كان ناقصا عن الاهل بوجهين فجبر واحد من
النقصانين بذينك التخصيصين ولو كان الآل معتل العين واويا كان او يائيا لقيل فى تصغيره اويل
بالواو او ايل بالياء كبويب فى تصغير باب اصله بوب ونييب فى تصغير ناب اصله نيب
لكنه لم يقل كذلك فدل على ان اصله ليس بواوى ولا يائى بل هائى هذا ما عليه الجمهور وعن
الكسائى انه قال سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل فعلى هذا ليس فيه ابدال
الهاء همزة بل ابدال الواو الفا وانما لم يحكم بكون الالف مبدلا من الهاء ابتداء اى من غير توسط
الهمزة اذ كانت الهمزة اليه اى الى الهاء اقرب فى المخرج من الالف وكانت الهمزة ابدلت منه
اى الهاء فى ماء كما عرفت بخلاف ابدال الالف منه فانه لا يوجد له نظير واما ابدال الالف من
الهمزة فكثير كما ستعرف فلا يخفى ان الحمل على الابدال الى الاقرب وله نظير اولى من الحمل على
الابدال الى البعيد وليس له نظير فلهذا لم يحكم بابدال الالف من الهاء ابتداء بل قلنا بتوسط
الهمزة الخامس العين فانه يبدل منه الهمزة سماعا كما يقولون اباب بضم الهمزة فى عباب وهو
معظم الماء انشد الاصمعى اباب بحر ضاحك هزوق ضحك البحر كناية عن امتلائه والهزوق المستغرق
فى الضحك وقد جوز عبد القاهر ان يكون الهمزة فيه اى فى اباب غير مبدلة عن عين بل
اصلية على ان يكون مأخوذا من قولهم اب للذهاب اذا تهيأ واستعد له كما جوز ذلك ابن جنى
وقرأ وكان طوى كشحا ورب ليذهبا والكشح الجنب واضافة اباب بهذا المعنى الى البحر لان
البحر متهيئ للموج الفريدة الثانية الالف يبدل من اربعة احرف الاول الواو فانه اى لما
وقع متحركا فى العين او اللام فى الفعل او الاسم حركة غير عارضة لسبب من الاسباب
كلزوم التقاء الساكنين بل حركة اصلية سواء كانت فتحة او ضمة او كسرة حال كونه مفتوحا
ما قبله ولا يكون ما بعده موجبا للفتحة اى فتح الواو ولا احق بالاعلال منه اى وليس فى الكلمة حرف
استحقاقه للاعلال ازيد من استحقاق الواو له وحال كونه فى غير باب فعلان ولا فعلى بفتح العين
كالفاء فيهما والحال انه لا مقلوب هناك اى ليست الكلمة التى فيها الواو مقلوبة عما ليس فيه ذلك
اى ما ذكر من الشرائط فعند تحقق هذه الشرائط يجب ابداله الفا قياسا وكذا الياء الملابس
بهذه الصفة والشرائط يجب ابداله الفا قياسا وذلك لان كل واحد منهما مقدر بحركتين فاذا انضم
الى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع اربع حركات وذلك مستثقل فعند عدم الموانع من الابدال
ابدلوهما حرفا يجانس حركة ما قبله اعنى الالف ليندفع الاستثقال وهذا وان كان علة ضعيفة
لانه اذا كان ما قبلهما مفتوحا لا يحصل لهما ثقل معتد بها لكنها تكفى فى الفعل وتؤثر فيه لوجود الثقل
فيه بسبب تركب معناه من الحدث والزمان والنسبة كما عرفت وكذا فى الاسم اذا وقع لاما

لانه محل التغيير واما اذا وقعا عينا فلحمل الاسم على الفعل لموافقته له في عدد الحروف والحركات كما في
قال وباع من الفعل اصلهما قول وبيع وباب وناب من الاسم اصلهما بوب ونيب هذا في المعتل
العين الواوي او اليائي واشار الى المعتل اللام كذلك بقوله ودعا ورما من الفعل اصلهما دعو
ورمي وعصا ورحى من الاسم اصلهما عصو ورحي ففي جميعها ابدل الواو او الياء الفا لتحركه وانفتاح
ما قبله مع تحقق سائر القيود بخلاف نحو غور وهو قعر الشيء وغيره مما يقع الواو او الياء ساكنا بعد فتحة
فانه لا يبدل الفا لحصول الخفة بالسكون ودعوا القوم واخشى الله مما وقعا متحركا بحركة عارضة لان
واو الجمع في دعوا وياء الخطاب في اخشي ساكنان في الاصل وانما حركا لعارض التقاء الساكنين
فلكون العارض كالمعدوم كانه لا حركة لهما فلم يبدلا وعوج بمعنى الاعوجاج ضد الاستقامة وسير
جمع سيرة اي الهيئة مما كان ما قبلهما مكسورا فانهما لا يبدلان الفا وهو ظاهر وغزوا ورميا وعصوان
ورحيان مثنيات غزا ورمى الفعلين وعصا ورحى الاسمين مما كان ما بعد الواو او الياء موجبا
لفتحه وهو الف التثنية اذ لا يمكن مع الالف ضمها وكسرها وهو ظاهر ولا اسكانها ايضا اذ لو بقيا
بعد الاسكان يلزم التقاء الساكنين ولو حذفا يلزم الاشتباه بالمفرد اما في الفعل فظاهر حيث
يصير غزوا ورميا بعد الحذف غزا ورمى واما في الاسم فلان نون التثنية تسقط بالاضافة فلو حذف
اللام اعني الواو او الياء يصير اضافة المثنى عصا زيد ورحا زيد مثلا كما كان اضافة المفرد كذلك
فاشتبه المثنى بالمفرد هذا في حالة الرفع كعصوان ورحيان واما حالتا النصب والجر كعصوين و
رحوين فمحمولتان عليها فلذا لم يجز الابدال في الكل وطوى اي لف ونوى بالنون اي اقام وبالنون
اي قصد مما كان في الكلمة احق للاعلال من الواو وهو الياء من الاخر لان الاخر لكونه محل التغيير اولى
بالاعلال من العين فاذا اعل اولا لا يعل العين لئلا يجتمع اعلالان في كلمة ونزوان وهو ارتفاع
الغبار وطيران مما كان في باب فعلان وصورى اسم ماء وحيدى وهو حمار يميل من ظله نشاطه
كما مر مما كان في باب فعلى اذ لا يبدل عين فعلان ولا فعلى لما عرفت ان الابدال في عين الاسم
انما كان لموافقة الفعل في الوزن ولا موافقة لفعلان وفعلى له فيه وقال ابن الحاجب لم يبدل
فيهما للتنبيه بحركة العين على الحركة المعتبرة في معناهما وفيه نظر اذ لا مشاركة بين الحركتين الا في
اللفظ وايس مقلوب ليس اذ المقلوب تابع للاصل بحيث لم يبدل فما ئيس لعدم تقدم الفتحة
على الياء لم يبدل في ايس ايضا وان تحقق فيه ذلك ففي جميع هذه الصور عدم الابدال قياسي
واما نحو القود بمعنى القصاص والغيب جمع الغائب بالفتحتين فيهما فشاذ اذ القياس ابدال الواو
والياء فيهما الفا لتحقق جميع الشرائط مع انهما لم يبدلا وهذا التصحيح اي شاذ اي جعل حرف العلة
صحيحا غير معتل على وجه الشذوذ انما يتحقق بموضع العين ولا يتاتى في اللام كعصو ورحي بل كل لام اذا
تحقق الشرائط يبدل الفا ولا يصح وذلك لكون الاخر اولى بالتغيير فيكفي فيه شائبة ما يقتضي
الابدال ولا كذلك العين الواو او الياء اذا وقع مفتوحا حال كونه ما قبله حرف صحيح ساكن ولم يكن
ما بعده ساكنا الا في مصادر اي بشرط ان لا يكون ما بعده ساكنا في جميع الكلمات الا في مصادر
اعلت افعالها اذ لم يشترط فيها ذلك ولم يكن اللفظ من صيغتي التعجب اعني ما افعله وافعل به
ويندرج فيه افعل التفضيل وافعل الصفة لانهما على صيغة افعل التعجب وان لم يكونا من فعل التعجب
حقيقة فيشترط ان لا يكون اللفظ منهما ايضا ولا من الافعال التي صحح ولم يعل اصلها وان كان
اللفظ من الاسماء المزيد فيها اي التي اشتملت على حرف زائد يكون موافقا للفعل في الزنة
اي في عدد الحروف والحركات والسكنات المرتبة مخالفا له في خصوص الزيادة بان يكون الزائد
فيه غير الزائد في الفعل وهذه الشرطية معطوفة على قوله ولم يكن على ان يكون قيدا وشرطا
اخرى اي وبشرط ان يكون اللفظ موافقا للفعل في الزنة ومخالفا له في الزيادة ان كان من
الاسماء المزيد فيها فعند تحقق هذه الشرائط يجب ابداله اي الواو او الياء الفا قياسا بعد نقل
فتحته الى ما قبله لانه لما ثقلت الحركة على الواو والياء فعند ارتفاع الموانع قصدوا تخفيفهما فنقلوا

فنقلوا فتحتهما الى ما قبلهما من الصحيح الساكن وقلبوهما الى ما يجانس حركة ما قبلهما اعني الالف كما في
اقام اقامة اصلهما اقوم اقواما واقال اقالة اصلهما اقيل اي فسخ اقيالا ففي اقوم واقيل
وقع الواو والياء مفتوحتين بعد حرف صحيح ساكن ولم يكن ما بعدهما ساكنا فنقلت فتحتهما
الى ما قبلهما ثم ابدلا الفا وفي اقوام واقيال وان كان ما بعدهما ساكنا لكنهما من المصادر التي اعلت
افعالها حملا على فعلها في الاعلال فنقلت فتحة الواو والياء الى القاف الساكن ثم انقلبا
الفا فالتقى الفان الالف المقلوبة والف المصدر فحذفت الثانية عند الخليل وسيبويه لكونها
زائدة والاولى عند الاخفش لئلا ينتفي علامة المصدر وعوضت التاء من المحذوفة على كلا القولين
فصار اقامة واقالة ومكان ومسير اصلهما مكون بفتح الواو كاكرم في الوزن ومسير بكسر الياء
كيضرب فهما اسمان مشتملان على زائد وهو الميم لكنهما موافقان للفعل في الزنة الاول لاكرم ماضيا
من الاكرام والثاني ليضرب مضارع ضرب ومخالفان له في الزيادة لان زيادتهما الميم وزيادة الفعلين
الهمزة والياء فنقلت فتحة الواو وكسرة الياء الى ما قبلهما ثم انقلبت الواو الفا وابقي الياء ساكنة
فالغرض من ايراد مسير مجردا التمثيل لاسم مزيد فيه موافق للفعل في الزنة مخالف له في الزيادة
من اليائي لا التمثيل لما يبدل الياء فيه الفا بخلاف نحو يسخو ذ اي يغلب مما كان الواو فيه [illegible]
فانه لا يبدل الفا وهو ظاهر وايوم هو الشديد كما مر مما كان ما قبل الواو حرف علة ساكنا فان
حرف العلة لضعفه عن تحمل الحركة لا يصلح لان ينقل اليه حركة ما بعده ولو نقلتها اليه لعدت الى
ما هربت عنه من استثقال الفتحة على حرف العلة وعوج مما كان ما قبل الواو مكسورا فانه
لا يبدل الفا وهو ظاهر واعور واعوار يقال اعورت عينه واعوارت اي اختلت ولم تبصر مما كان
ما بعد الواو فيه ساكنا في غير المصادر المعتلة الافعال لانه لو ابدل في الثاني الواو الفا ونقلت
حركته الى ما قبله لالتقى الفان ولو حذف احدهما مع ان الكلمة استغنت عن همزة الوصل بنقل
الحركة الى الفاء لصار عار فالتبس بفاعل من عار مثل عاد وكذا لو اعل في الاول كذلك فان ابقي الالف
المبدل بناء على اغتفار التقاء الساكنين في مثله يلزم الالتباس بما ذكر ولو حذف يلزم الالتباس
بفعل مدغم مثل رد وما اجوده واجود به وما ازينه وازين به مما كان في احد فعلي التعجب من الواوي
او اليائي لانهما لما لم يتصرفا تصرف الافعال المتصرفة لم يحمل عليهما في تصرف الابدال فلم يبدل عينهما
الفا وهذا اجود من ذلك وازين منه مما وقع في افعل التفضيل فانه محمول على افعل التعجب
لاجرائهما مجرى واحدا فيما يجب ويمتنع ويجوز فانه يجب بناؤهما من الثلاثي المجرد ويمتنع ان يكونا
من اللون والعيب ويجوز من كل ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ولانه لو ابدل عين افعل
التفضيل لالتبس بالفعل لعدم مباينته للفعل لا في الزنة ولا في الزيادة فلو ابدل لالتبس الاسم
بالفعل ولم يعكس لان الفعل اصل في الاعلال واسود وابيض من افعل الصفة فانه لا يبدل
حملا له على افعل التعجب لكونهما متوازنين ولئلا يلزم الالتباس بالفعل كاحمر واقواه اي جعله قويا
واعياه اي جعله عييا وعاجزا فانهما لم يبدلا فيهما لتصحيح قوي وعيي بكسر العين فاقواه واعياه من الافعال
التي صحح اصلها فلم يبدل فيهما حملا لهما على اصلهما ونحو مدين ومريم ومكوزة قد عرفت ان هذه الثلثة
اعلام ومشورة معروفة ومصيدة بفتح الميم موضع الصيد او كسره آلة الصيد واغيلت المرأة
اذا ارضعت ولدها اي سقته لبنا وهي اي والحال انها تؤتى اي تجامع واغيمت السماء صارت
ذات غيم وسبب شاذ لانه قد تحقق في هذه الالفاظ شرائط الابدال مع انه لم يبدل الياء
او الواو فيهما لا يقال لم يتحقق الشرائط في مكوزة ومشورة ومصيدة لانها من الاسماء المزيدة
لزيادة الميم فيها مع انها ليست بموافقة للفعل في الزنة بسبب وجود التاء في الكل وكسر الميم
في مصيدة على تقدير لانا نقول لا اعتبار بتاء التانيث في الاخر على انها تصير عند الوقف هاء ساكنة
فيكون مشورة مثلا بسكون الهاء كاكرمت بسكون التاء واما كسر الميم في مصيدة فلا يقدح في
الموافقة في الوزن اذ المراد بها هاهنا كما مر الموافقة في عدد الحروف والحركات والسكنات وترتيبها

واما في خصوص الحركة فلا تدبر ولما كان هنا مظنة ان يقال فما تقول في مقول ومخيط حيث لم يبدل
فيهما مع تحقق جميع الشرائط فهل هما من قبيل الشواذ كالامثلة المذكورة اشار الى الجواب بقوله
واما نحو مقول ومخيط بكسر الميم فيهما بمعنى كثير القول وآلة الخياطة اي الابرة فتخفيف مقوال
ومخياط وحاصل الجواب انهما ليستا بكلمتين اصليتين بل هما مخففا مقوال ومخياط بمعناهما بحذف
الالف وقد عرفت انه لا يجوز الابدال في مثلهما لكون ما بعد الواو والياء ساكنا لانهما لو ابدلا الفا
فاما ان يبقى على حاله فيلزم اجتماع الالفين او يحذف فصارا مقالا ومخاطا فلا يعرف ان وزنهما
مفعل او مفعال في الاصل فاذا لم يجز الابدال فيهما لم يجز في مخففيهما اعني مقولا ومخيطا
فعدم الابدال فيهما قياسي هنا وجوز ابن الحاجب ان يكون ترك الابدال فيهما لكونهما بمعنى مخياط
ومقوال من غير حذف الف منهما فجعلا تابعين في اللفظ لهما بان لا يعلا كما لم يعلا كما كانا تابعين
لهما في المعنى فعلى هذا عدم الابدال قياسي ايضا فتدبر واما نحو استحوذ اي غلب عليهم الشيطان
مما صحح فيه الواو من باب الاستفعال مع تحقق شرائط الابدال الفا فقد قال ابو زيد حفظ الله باب
اي باب الاستفعال الذي هو معتل العين الواوي كله من ماضيه ومضارعه وغيرهما من اي
مادة كانت يجوز ان يتكلم به على الاصل من غير اعلال كما يجوز ان يتكلم به على الاعلال كابدال واوه
الفا او ياء فيقول العرب استصاب بابدال الواو الفا واستصوب بالواو على الاصل واستجاب واستجوب
واستراح واستروح واستحاذ واستحوذ وهو اي التكلم على الاصل في هذا الباب قياس مطرد عندهم
قال تعالى الم نستحوذ عليكم اي الم نغلب على اموركم على تصحيح الواو مع انك قد عرفت ان الواو
اذا كان متحركا وما قبله صحيحا ساكنا يجب ابداله ياء فمثل يستحوذ مخرج عن تلك القاعدة ومثل
استحوذ بترك ابدال واوه الفا مخرج عن القاعدة التي كنا بصددها فمثلهما ليس بشاذ بل قياسي
مطرد وكذا باب الافعال مثل اجودت واجودت عند ابي زيد كما ذكر صاحب المفصل والفاضل الرضي
الواو اذا وقع طرفا مكسورا ما قبله في الفعل جاز ابداله الفا بتبديل كسرة ما قبله فتحة قياسا عند
قبيلة طي لكون الواو بعد الكسرة ثقيلا مع ان الطرف محل التغيير والفعل اولى بالاعلال هذا
لكن المذكور في المفتاح والشافية في هذا الموضع هو الياء لا الواو فالموافق لهما ان يقول الياء
اذا وقع طرفا الخ الا ان يكون الواو والياء متشاركين في الحكم ويمكن ان يقال ان مراد المص
الياء هو الياء المبدل من الواو ومراده انه جاز ابدال الواو الفا عندهم بعد ابدال ياء فلا مخالفة
فتدبر كما في رضي وفني ودعي مجهول دعا اصولها رضو وفنو ودعو فيجوز عندهم ابدال واوها
الفا بعد تبديل كسرة ما قبله فتحة فيقال رضا وفنا ودعا ويجوز ابدال ياء ربما يبقى الكسرة على
حالها فيقول رضي وفني ودعي واما الجمهور فقد اوجبوا فيها ابدال الواو ياء كما مر لكن في عد
فني من الواوي نظر بخلاف دعيت مجهول دعت اصله دعوت لم يبدل الفا لعدم كونه طرفا
ودمو بضم الميم يقال دموت اليد اي صارت دامية لم يبدل فيه لعدم كون ما قبل الواو مكسورا
والداعي اصله داعو لم يبدل فيه الف لعدم كونه من الفعل وهو تبدل الفا سماعا في ياجل اصله يوجل
اذ ليس فيه شيء من المقتضيات القياسية للابدال لكن ظاهر كلام السيرافي يدل على ان قلب واو
يوجل الفا قياسي وان قل قال يقلبون الواو الفا في يوجل وما اشبه ذلك ففيه اربع لغات
احدها يوجل بالواو الساكن بين فتحتين وهي اصلها واجودها وفي التنزيل قالوا لا توجل وثانيتها
ثانيتها ما قرانا من ياجل بقلب الواو الفا وذلك للفرار من اجتماع الياء والواو ولي
الالف وثالثتها ما عرفت سابقا من ييجل بالياء الساكن بين الفتحتين على طريقة سيد لاجتماع
الياء والواو في يوجل وامتناع الادغام لفوات شرطه وهو كون المدغم ساكنا ورابعها ييجل با
بياء المدة بعد الياء المكسورة وهذه اللغة ليست مبنية على لغة بني اسد من كسر حروف المضارعة
في مضارع باب علم يعلم بكسر العين في الماضي وفتحه في المضارع ليشعر كسر حرف المضارعة بكسر
العين في الماضي وانما لم يكن على هذه اللغة لانهم لا يكسرون الياء من حروف المضارعة لثقل الكسرة



الكسرة على الياء مع ضعف الموجب اعني الاشعار بكسر العين في الماضي وانما يكسرون ما عداه من التاء
والهمزة والنون فيقولون في المخاطب والمتكلم تعلم اعلم نعلم بكسرها واولها ليشعر بكسر العين
في علم بل هذا الكسر ليبدل الواو ياء فيحصل نوع خفة لانهم يقصدون الى قلب الواو ياء والادغام
بخيرات كسر الياء ليقلب الواو على طريقة مسلوكة وهي طريقة قلب الواو في نحو ميقات
الثاني من الحروف التي يبدل منها الالف الياء وقد عرفت قياس ما يبدل منه اي حال كونه من
الياء الفا اتفاقا في مثل باع ورمى وهو اي الياء قد تبدل الفا سماعا في طائي وحاري وزباني
في الاول منسوب الى طي بياء مشدد وبعده همزة بوزن سيد فاذا نسب اليه حذف ياؤه الثاني
المتحرك لما ستعرف في مباحث النسبة ان شاء الله من انه يحذف الياء الثاني من كل كلمة ما قبل
آخرها ياء مشدد فصار طيئي كطيبي بمعنى المنسوب الى الطيب بالتشديد اي الطائع والمنقاد ثم ابدل
الياء الساكن الفا على غير قياس فصار طائيا وذهب بعضهم الى ان المحذوف الياء الاول الساكن
فعلى هذا قلب الثاني الفا قياس لتحركه وانفتاح ما قبله وحذف الاول شاذ وعلى ما ذكره المص
الحذف قياس والقلب شاذ والثاني منسوب الى حيرة بكسر الاول وسكون الثاني مدينة
بقرب الكوفة والثالث منسوب الى زبينة بفتح الزاء المعجم وكسر الباء الموحدة ونون بعد الياء
قبيلة ابدل الياء الفا فيهما بتبديل كسرة ما قبله فتحة على غير قياس واما حذف التاء فيهما فهو على
ما ستعرف قياس وهما اي الابدال فيهما الفا ابعد من الاول اي الابدال في طائي لان قبائل من
اليمن يجوزون ابدال الياء الساكن المفتوح ما قبله كما في الاول الفا قياسا حتى في الحروف التي
لم يجر التصرف فيها فضلا عن الاسماء والافعال وان لم يجوزه سائر القبائل واما ابدال الياء الساكن
المكسور ما قبله كما في الاخيرين الفا قياسا فلم يجوز قبيلة من القبائل في شيء من الكلمات قال قائلهم
اي قلوص راكب تراها طاروا علاهن فطر علاها اي عليهن وعليها فابدل الياء في على حرف الجر في الموضعين
الفا والقلوص من النوق جمع ناقة الشابة وهو مضاف الى راكب وفي بعض النسخ راكبا
بالنصب فيكون حالا من ضمير المخاطب في تراها قدم عليه للضرورة وجملة طاروا مفعول ثان
لترى وضمير الجمع للركبان وقوله فطر امر حاضر من طار جواب الشرط اعني اي قلوص وحاصل المعنى
ان اية ناقة شابة ترى صاحبها يسير عليها كالطير فسر على ناقتك الشابة بذلك السير تحين
وعلى هذه اللغة اي ابدال الياء الساكن المفتوح ما قبله الفا ورد قوله تعالى ان هذان لساحران
يعني ان اصله هذين ابدل الياء الفا وانما احتيج الى هذا لان من الحروف المشبهة بالفعل تنصب
اسمها وترفع خبرها ونصب التثنية انما هو بالياء كجرها واما الالف فهو رفعها فلو لم نقل بالابدال
لما صح الاعراب وانما لم يلتزم هذا بل غيره الى الغير اذ يجوز ان يكون الالف الاصلية لغة في نصب
التثنية كما في رفعها او يكون هذان مرفوعا على الابتداء وهو مع خبره اعني لساحران خبر ان
ويكون اسمه ضمير شان مقدرا كما قالوا في قول الشاعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها
جآذرا وظباء الثالث الهمزة فانها اذا وقعت ساكنة بعد همزة اخرى مفتوحة وجب ابدالها الفا
قياسا لانهم كرهوا اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية فقلبوا الثانية حرفا من جنس حركة ما قبلها
كما في آمن اصله أأمن من الامن يقال آمنه اي جعله امينا قلبت الهمزة الثانية الفا لسكونها
وانفتاح الاولى وآدم اصله أأدم بهمزتين الاولى زائدة والثانية فاء الكلمة من الادمة بالضم
اي الخلطة او من اديم الارض اي وجهها سمي ابو البشر به لمخالطته بالملائكة او بابنائه او لظهوره
على وجه الارض فانقلبت الهمزة الثانية الفا لما مر فعلى هذا وزنه افعل ولا يجوز ان يقال ان الاولى
فاء الكلمة والثانية زائدة لوجهين الاول انه يكثر زيادتها اولا وقلت فثوا والحمل على الاكثر
اولى والثاني انه لو كان كذلك كان وزنه فاعلا فيجب ان ينصرف فلما لم ينصرف دل على انه افعل
ومن هذا علم انه لا يجوز ان يكون على فاعل كخاتم بان يكون الالف زائدة غير منقلبة عن الهمزة
لانه يجب صرفه وعلم ان هذا الكلام مبني على ان آدم لفظ عربي وقد انكر الزمخشري ذلك حيث

ذكر في الكشاف ان اشتقاقهم ادم من الادمة او من اديم الارض نحو اشتقاقهم يعقوب من العقب
وادريس من الدرس وابليس من الابلاس الابلاس الياس كما في قوله تعالى فاذا هم
مبلسون وما ادم الا اسم اعجمي واقرب امره ان يكون على فاعل كعازر وآزر وعابر وشالخ
وفالغ اسماء اولاده لكنه ذهب في المفصل الى انه عربي على وزن افعل قال التفتازاني وحما
يرجح كونه على فاعل اتفاقهم على اوادم في جمعه واما الادم من الالوان بمعنى الاسمر فافعل وجمعه
ادمان انتهى واذا وقعت ساكنة بعد مفتوح غير الهمزة جاز ابدالها الفا قياسا كما في راس وفاس
وبار وتامر وجاز تخفيف الهمزة فيها بقلبها الفا وجاز ابقاؤها على حالها ساكنة لعدم كثرة
الثقل بان يكون ما قبلها من غير جنسها لكن الابقاء اكثر من الابدال الرابع النون فانه يبدل
في الوقف الفا وجوبا في ثلثة مواضع التنوين والنون الخفيفة اللاحقة بالافعال للتاكيد
المفتوح ما قبلها نحو رايت زيدا بابدال التنوين الفا ولنسفعا مضارع متكلم مع الغير من
سفع يسفع سفعا من الباب الثالث اي اخذ يقال سفعت بناصيته اي اخذتها ثم الحق به
اللام والنون الخفيفة الساكنة المؤكدتان فصار لنسفعن ففي حال الوقف يقلب النون
الفا فيصير لنسفعا ونون اذن الذي للجواب والجزاء وعدوه من النواصب كقولك لمن
قال اسلمت اذن تدخل الجنة تلثتها يجب ابدالها حين الوقف عليها الفا لان التنوين زائد تابع
لحركة الاعراب فكما لا يوقف على حركة الاعراب لا يوقف على التنوين وانما لم يحذف لانها للدلالة
على امكنية الاسم فقلبت حرفا من جنس حركة ما قبلها لئلا يكون محذوفة من كل وجه وكذا تبدل
نون اذن لتشبيهها بالتنوين لان صورته صورته وكذا النون الخفيفة لئلا يكون للفعل مزية
على الاسم ولذا تكتب كلها بالالف لان الكتابة تراعي حال الوقف كما تقف على ذلك في مباحث
الوقف فلو لم يبدل النون فيها حين الوقف الفا لما كتب بالالف بل بالنون الفريدة الرابعة الواو
تبدل من ثلثة احرف الاول الياء فانه اذا وقع ساكنا غير مدغم في مثله بعد ضمة وجب ابداله
واوا قياسا لاستثقال الياء الساكن بعد الضمة فابدلوه بما يجانس الضمة اعني الواو كما في موسر
اصله ميسر من اليسر اي لعب الميسرة اعني القمار وموقظ اصله ميقظ من ايقظه اي جعله مستيقظا
من النوم قلب الياء فيهما واوا لسكونها غير مدغم بعد الضمة بخلاف نحو هيام بضم الهاء شيء يشبه
الجنون لان الياء فيه ليس ساكن فلم يبدل وميم بالتشديد وقد عرفته لم يبدل فيه لكون الياء
مدغما وديم بالفتح وديم بالكسر لم يبدل فيهما لعدم كون ما قبل الياء مضموما وهو اذا وقع مدة
ثانية زائدة وجب ابداله واوا قياسا في التصغير وفيما اذا وقع بعده الف الجمع اما في التصغير
فلانه يقع فيه قبل ياء التصغير فلو بقي على حاله يلزم اجتماع الساكنين لوجوب سكون ياء
التصغير ولو حذف يلزم الالتباس ولو حرك يلزم اجتماع ياءين فيما يقرب من الصدر وهو مستثقل
ولم يدغم في ياء التصغير لفوات شرط الادغام وهو كون المدغم فيه متحركا مع انه لزيادته لضعفه
بكونه زائدا ومدة اولى بالتغيير فابدل الى الواو لكونها اختيه ولمناسبته لضمة الفاء واما في التكسير
فللحمل على التصغير كما في ضويرب وضوارب الاول تصغير ضارب بالياء المحمدة مصدر ضارب
والثاني تكسيره فابدل الياء فيهما واوا بخلاف نحو خيبر اسم موضع وتبعه في هذا وحجاز غير منصرف
للعلمية والتانيث وطيلسان معروف اذ لا يبدل ياؤهما في التصغير ولا في التكسير الفا لعدم كونه
مدة فيقال خيبير وخنايير وطييلس وطيالس لا خويبر وخوابر وطويلس وطوالس وصحيفة معروفة
وكتيبة قطعة من العسكر فان الياء فيهما وان كان مدة زائدة لكنه ليس ثانيا بل ثالث فلا يبدل
في تصغيرهما وتكسيرهما واوا بل يدغم فيه في التصغير فيقال صحيف وكتيب بتشديد الياء ويبدل
همزة في التكسير فيقال صحائف وكتائب وميل هو ثلث فرسخ وفيل من الحيوان معروف فان
الياء فيهما وان كان مدة ثانية لكنه ليس بزائد فلا يبدل في التصغير ولا في التكسير واوا بل ابقي
بحركة فيقال مييل وفييل واميال وافيال وهو اذا وقع لام فعلى بفتح الفاء وسكون العين



العين حال كونه غير صفة وجب ابداله واوا قياسا وان لم يظهر له اي لذلك الابدال علة وعلله بعضهم
بانه للفرق بين الصفة والاسم اذ لم يكن ذلك الابدال في الصفة والاسم اولى بابدال يائه
واوا لخفته وثقل الصفة ولهذا كانت من الاسباب المانعة للصرف فالتخفيف فيها بابقاء الياء
على حاله اولى كما في البقوى والتقوى مصدر بقي وتقى التقوى التقية والورع من وقيت واصله
وقيا قلب الواو تاء كما في تراث فصار تقيا وليس هذا موضع الاستشهاد ثم قلب ياؤه واوا
وهو غير منصرف لان الفه للتانيث وذكر في الكشاف انه روي عن سيبويه عن عيسى ابن عمر وعلي
تقوى من انشده بالتنوين ووجهه انه جعل الالف للالحاق لا للتانيث كتترى فيمن نون الحاقا
لها بجعفر وكذا اصل البقوى بقيا قلب الياء واوا فصار بقوى في الصحاح يقال البقيت على فلان
اذا رحمته والاسم منه البقيا بضم الباء وكذا البقوى بفتحه بخلاف نحو خزيا وصديا ورياتنيث
خزيان من الخزي اي الحيالة يقال امرأة خزيا المرأة الخجلة وصديان بمعنى عطشان من صدي اذا عطش
وقصديا امرأة عطشى وريان ضد عطشان لان ذلك كسكرى في المونث وسكران في المذكر فلكونها
صفات لم يبدل الياء التي هي لامها واوا فرقا بين الاسم والصفة كما مر وهو اذا وقع لام الفعل
دون الاسم بعد الضمة وجب ابداله واوا لثقلة الياء بعد الضمة مع ان الاخر محل التغيير والفعل
ادعى للتخفيف كما في رموت اليد بضم الميم اي صارت رامية اصله رميت فنقل الى باب حسن
فضم العين فصار الياء الاخر في افعل بعد الضمة فابدل واوا بخلاف نحو بيع مجهول باع اصله بيع
بضم الياء وكسر الياء فانه لم يبدل الياء فيه واوا وان كان بعد ضمة لعدم كونه لاما بل استثقل
ضمة الفاء ونقل كسرة العين اليه ورميت لم يبدل الياء فيه واوا لكون ما قبله مفتوحا ورميت
مجهول رميت لم يبدل فيه لكون ما قبله مكسورا الواو ويبدل اي بطريق الجواز في مفعول معنى وفعول نهى
اي المفعول المشتق من مضى والفعول المشتق من نهى بمعنى الفاعل عن الياء سماعا فيقال
هذا ممضو عليه وهو نهو عن المنكر اي ناه عنه اصلهما ممضوي ونهوي فالقياس فيهما ان يبدل
الواو ياء ويدغم الياء في الياء فيقال ممضي ونهي كما عرفت فابدال الياء واوا على خلاف القياس
سماعي وفيه نظر لانه يقال مضيت على الامر مضيا ومضوت عليه مضوا فهما لغتان وكذا في جمع هدية
يبدل الواو عن الياء فيقال في هدايا هداوا بابدال يائه الثاني واوا على خلاف القياس
الثاني الالف فانه اذا وقع بعد الضمة وجب ابداله واوا قياسا كما في ضورب مجهول ضارب
ووجهه ظاهر وهو اي الالف اذا وقع طرفا وجب ابداله في النسبة واوا سواء كان ثالثا او
رابعا وسواء كان زائدا او منقلبا عن اصلي واوا وياء ان لم يحذف وستطلع على مواضع حذفه
في النسبة وانما وجب ابداله واوا عند عدم الحذف لان اول يائي النسبة ساكن فلو بقي
الالف على حاله يلزم اجتماع الساكنين ولو ابدل ياء يلزم اجتماع ثلث ياءات وهو مستثقل
فوجب ابداله واوا واما اذا حذف بان يكون خامسا كمرامي او سادسا كقبعثري كما سيجيء
فلا يمكن ابداله فضلا عن وجوبه كما في عصوي ورحوي وحبلوي ومرموي منسوبات الى العصا
فيما كان الالف ثالثا منقلبا عن الواو والرحى فيما كان ثالثا منقلبا عن الياء وحبلى فيما كان
رابعا زائدا والمرمى فيما كان رابعا منقلبا عن اصلي وهو اذا وقع ثانيا واحتيج الى تحريكه وجب
ابداله واوا كما في تصغير ضارب مما كان الالف فيه ثانيا وتكسيره بزيادة الف متعلق بالتكسير
ثالثة اي واقع في المرتبة الثالثة من الكلمة اي التكسير على فواعل واحترز بذلك عن التكسير
على مثل فعال وفعلة اذ ليس فيه احتياج الى تحريك الالف نحو كويهل في تصغير كاهل وكواهل
في تكسيره والكاهل هو ما بين الكتفين لانه لما زيد في تصغيره ياء ساكن بعد الفه احتيج الى تحريك
الالف كيلا يلزم التقاء الساكنين وكذا في تكسيره لما زيد بعد الفه الف الجمع والالف لا يقبل الحركة
بحاله فوجب ابداله حرفا آخر وابدل واوا لمناسبته لضمة الفاء في التصغير ولانه لو ابدل ياء يلزم
اجتماع الياءين بلا ادغام فوجب ابداله في التصغير واوا وكذا في التكسير حملا له على التصغير الثالث

فصار تقوى وهو المراد بالاستشهاد وسيجيء ما يتعلق
بكون اصله وقيا بالواو في تنظيره

الفريدة الخامسة

الهمزة فانها اذا وقعت ساكنة بعد همزة اخرى مضمومة وجب ابدالها واوا استكراها لاجتماع الهمزتين
مع عسر النطق بالثانية فابدلت الثانية حرفا من جنس ضمة ما قبلها اعني الواو كما في اومر مجهول آمر
من المفاعلة اصله اؤمر قلبت الثانية واوا لسكونها بعد الهمزة المضمومة وان كان ما قبلها وفاء او
غير الهمزة مضموما جاز ابدالها واوا ولم يجب كما في يومر بالياء وتومر بالتاء مجهولي يأمر وتأمر
فيجوز ابدال همزتهما واوا وابقاؤها على حالها اذ ليس في الهمزة الساكنة بعد حرف آخر مضموم
كثير ثقلة الفريدة الخامسة التاء تبدل من خمسة احرف الاول الواو فانه اذا وقع قبل
تاء الافتعال وجب ابداله تاء وادغام التاء في التاء قياسا في المذهب الاصح وان خالفه البعض
كما يجيء كما في اتعد اصله اوتعد واتكل اصله اوتكل مأخوذان من الوعد والوكول اي قبل
له عدا وتوكل وكذا الياء يجب ابداله تاء قبل تاء الافتعال في الاصل كما في اتسر اصله ايتسر
من الميسر اي قوم الجزور وهو البعير الذي يشترى ليذبح اي لجزوه وذو اجزاء وتقسموا اعضاءه
فالواو في الاولين وكذا الياء في الثالث ابدل تاء وجوبا وادغم فصار اتعد واتكل واتسر وذلك
للاحتراز عن المخالفة في التصاريف لانها لو لم يقلبا تاء لقيل في الماضي المعلوم ايتعد وايتسر بالياء
وفي المجهول اوتعد واوتسر بالواو وكذا في المضارع واسم الفاعل يوتعد وييتسر وموتعد وموتسر
فلزم المخالفة في هذه الامثلة فقلبت الواو تاء لانها لا تتغير في جميع الاحوال مع ما بين الواو
والتاء من الاتحاد في الوصف لانهما مهموسان والتقارب في المخرج لان الواو من الشفتين
والتاء من اصول الثنايا ومع انه يحصل بقلب الواو تاء نوع تخفيف وهو ادغام التاء في التاء
وكذلك يقلب الياء تاء وان لم يكن بينهما ما بين الواو والتاء من قرب المخرج لما ذكرنا هذا اي
وجوب الابدال في الياء اذا كان الياء اصليا كما في اتسر فان كان مبدلا من غيره لا تبدل كما في
ايتزر اي لبس الازار وهو بالكسر نوع من الثياب فانه مبدل من الهمزة والاصل ائتزر ابدلت
الهمزة ياء لسكونها بعد همزة مكسورة فابداله تاء بان يقال اتزر خطاء لانه وان وجب قلب
همزة ساكنة مع همزة الوصل المكسورة ياء وحكم حرف العلة المنقلب عن الهمزة انقلابا
واجبا حكم حرف العلة لا حكم الهمزة كما تبين في موضعه لكن لما كانت همزة الوصل لا تلتزم اذ كنت
تقول لخوفك اتزر فترجع الهمزة الى اصلها روعي اصل الهمزة فكما لم يبدل اصل الهمزة تاء
فكذا ما يبدل منها بعلة غير لازمة في معرض الزوال وبعضهم جوز قلب يائها تاء فقال اتزر
وقرئ شاذا الذي اتمن في الذي ائتمن وبهذا ظهر فساد قول من قال الواو من اصل اتعد
اعني اوتعد يبدل ياء لسكونه وانكسار ما قبله ثم يبدل الياء تاء لانه اذا كان الياء مبدلا من
الواو لا يجوز ابداله تاء لما ذكر انه يشترط في ابداله تاء ان لا يكون مبدلا من غيره مع انه اي
كما ان هذا القول ظاهر الفساد كذلك هو تطويل للمسافة بلا طائل اذ ابدال الياء تاء ليس
انسب من ابدال الواو تاء بل الامر بالعكس كما عرفت فلا حاجة الى توسيط الياء بل الاحسن
ان يبدل الواو تاء من اول الامر على ما هو رأي الاكثرين وبعضهم يقول ايتعد من غير ابدال
واوه تاء بل بابداله ياء وابقاء الياء على حاله لما ذكر من سكون الواو وانكسار ما قبله ولم يرد
على هذا البعض ما ورد على القائل السابق وهو ظاهر وايتسر على الاصل من غير ابدال يائه
تاء فهذا القائل لا يلتفت الى تخالف ابنية افتعل ياء وواوا فيقول ايتعد وايتسر ويقول
في المضارع ياتعد وياتسر ولا يقول يوتعد وييتسر استثقالا للواو والياء بين الياء المفتوحة
والفتحة كما في ياجل وياسر وفي اسم الفاعل موتعد وموتسر والامر ايتعد وايتسر هذا
عندهم قياس مطرد لكن الاصح ما ذهب اليه الجمهور من انه يجب ابدال الواو والياء في مثلهما
تاء كما عرفت ولما كان ههنا مظنة ان يقال ان ما ذكرته من ان الياء اذا كان مبدلا من غيره
لا يبدل تاء في الافتعال منقوض باتخذ لانه مأخوذ من الاخذ واصله ائتخذ قلب الهمزة
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلب الياء تاء وادغم اشار الى دفعه بقوله واما اتخذ

اتخذ فحمله ابن الحاجب على انه ليس مأخوذا من اخذ حتى يكون مثل ايتزر بياء مبدل من الهمزة
فيمتنع الادغام بقلب يائه تاء فينتقض الحكم السابق بل هو من تخذ يتخذ بالتاء كعلم يعلم
بمعنى اخذ يأخذ وهي اي لغة تخذ يتخذ لغة برأسها بان يكون التاء فيها اصليا لا متفرعة
على اخذ يأخذ بان يكون التاء مبدلا من الهمزة فاذا نقل الى باب الافتعال لا يكون فيه
ادغام الياء المبدل من الهمزة في التاء بل ادغام التاء الاصلي في تاء الافتعال واما الافتعال
المأخوذ من الاخذ فهو ايتخذ بالياء لا اتخذ بالادغام فلا اشكال لكن الجوهري قال الاتخاذ افتعال
من الاخذ واصله ائتخذ الا انه ادغم بعد تليين الهمزة بابدالها ياء لسكونها بعد اخرى مكسورة
وابدال التاء عن الياء المبدل من الهمزة ثم لما كثر استعماله اي الاتخاذ على لفظ الافتعال
توهموا ان التاء اي التاء الاولى اصلية من اصول الكلمة لا مبدلة من الهمزة كما في اتعاب
من التعب فبنوا منه فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحه في المضارع وقالوا تخذ يتخذ
وقرئ قوله تعالى لتخذت عليه اجرا بتخفيف التاء وكسر الخاء على ان يكون ماضيا مخاطبا
من تخذ يتخذ واما اللام فليست من نفس الكلمة قطعا والقراءة المشهورة لاتخذت بتشديد
التاء وفتح الخاء على ان يكون من اتخذ من الافتعال لكن تكون همزة الافتعال همزة وصل
سقطت بوصل اللام فعلى ما ذكره ليس تخذ يتخذ لغة برأسها بل متفرعة على اخذ يأخذ
فيكون اتخذ كايتزر فلا يندفع الاشكال ونظيرها ذكره الجوهري اتقى يتقي حال كونهما افتعل
يفتعل من الوقاية اصلهما اوتقى يوتقي قلب الواو تاء لوقوعه قبل تاء افتعال وادغم
التاء في التاء فلما كثر استعمالهما من باب الافتعال بابدال واوهما تاء خففا بحذف التاء الاول
لكون ارتكاب الخفة في كثير من الاوقات مما يهرب عنه فقيل اتقى يتقي بفتح التاء فيهما مخففا
قال ابن الحاجب واما نحو تسع ويتقي بحذف التاء منهما فشاذ وعلله بعضهم بانه لما امكن
التخفيف بادغام الواو في التاء فالعدول عنه الى الحذف هنا يكون على خلاف القياس لكن لما حذف
الواو من يسع مضارع وسع ويقي مضارع وقى حذف من تسع ويتقي مضارع اتسع واتقى
من باب الافتعال حملا عليهما ثم توهموا التاء من نفس الكلمة لا من زوائدها فقيل في الامر منه
اي فبني منه امر ثلاثي فقيل فيه تق اصله تقي بفتح التاء وكسر القاف وسكون الياء لانه
لما حذف الواو من تتقي وحذف حرف المضارعة لبناء الامر والحال ان ما بعده متحرك فلا يحتاج
الى همزة الوصل فحصل تقي بمعنى اتق ثم اكتفى عن الياء بالكسرة فصار تق كذا قيل قال الشاعر
تق الله اي اتق الله اتق نفسك عن غضب الله تعالى وعذابه فينا اي في حقنا وتق الكتاب الذي
نتلو اي نقرأه وهو القرآن فقد جاء فيه تق امر من اتقى يتقي ثم رد الامر الى ماله نظير من كلامهم
يعني ليس تق امرا من اتقى يتقي حقيقة اذ لا يبنى من الافتعال مثل ذلك الامر فاحتيج الى ارجاعه
الى باب ثلاثي له نظير في كلامهم ليشتق منه مثل ذلك الامر فقيل تقى يتقي بفتح العين في الاول
وكسره في الثاني مثل قضى يقضي فحكموا بانه مشتق منه لانه يبنى منه الامر على تق اصله اتقي
كما يبنى من قضى يقضي على قض اصله اقضي وفيه نظر قال اوس تقاك بكعب واحد وتلذه
يداك يعني بالكعب الرمح وهو في الاصل ما بين الانبوبين من القصب اريد به الرمح هنا كناية
اي حفظك الله عن الاعداء برمح واحد حال كونه يتلذذ باستعماله يداك وقال آخر لا اتقي الغيور
اذا رآني اي لا احفظ نفسي عن الرجل الذي له غيرة ومروة اذا رآني معا بيما ففي هذين البيتين
جاء تقى ماضيا ويتقي مضارعا كلاهما من الثلاثي فعلى هذا تقى يتقي ليست بلغة برأسها بل
متفرعة على وقى يقي كما ان تخذ يتخذ متفرعة على اخذ يأخذ لكن التفرع ههنا بوسائط
بناء الافتعال من وقى يقي اعني اتقى يتقي بالتشديد وتخفيفهما بكثرة الاستعمال على اتقى يتقي بفتح
التاء مخففا وبناء الامر منه على تق واما في تخذ يتخذ فبواسطة واحدة على ما ذكره الجوهري وهي
بناء الافتعال من اخذ يأخذ على اتخذ يتخذ مشددا فلذا قال في ابتداء الكلام ونظيرها ذكره الجوهري

دون و مثله مع ان الاخذ من المهموز والوقاية من المثال لكن اثبات الوسائط ههنا تكلف بل الظاهر ان يقال هنا ايضا الا تقاء افتعال من الوقاية الا انه ادغم بعد قلب الواو تاء ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التاء الاول من اصول الكلمة بلا ابدال فبنوا منه تقى يتقى كقضى يقضى او يقال لما حذف التاء الاول من اتقى حذفت الهمزة لحذف ساكن بعدها فصار تقى فبنى مضارعه على يتقى بسكون التاء على وزن رمى يرمى واياما كان فتقى فعل و ذكر بعض الافاضل وسماه فائدة من انهم قالوا تقى يتقى كرمى يرمى اصله وقى يوقى فلو بقوا الواو ولزم حذفها فى المضارع لوقوعها بين الياء والكسرة فابدلوا من الواو تاء حتى لا يقع حذف فتقى ح فعل هامل والتاء يبدل من الواو وحال كون الواو فاء سماعا اى ابدالا سماعيا فى نحو تلجه من الولوج بمعنى الدخول اى اولجه و ادخله فابدل الواو تاء فصار تلجه وتولج بفتح التاء واللام وسكون الواو بينهما اصله وولج فوعل من الولوج و دليل ذلك انك لا تكاد تجد تفعل فى الكلام اسما و فوعل كثير كناس الوحش الكناس بالكسر بيت الحيوان الوحشى سمى تولجا لان الحيوان يلج و يدخل فيه و تجاه بالضم اصله وجاه اى المواجهة والمقابلة ماخوذ من الوجه و تيقور من الوقار و بمعناه اصله ويقور و تكلان بالضم اصله وكلان من التوكل و بمعناه و هو اظهار العجز والاعتماد على الغير و تكلة العاجز الذى يكل امره الى غيره فهى اسم من التوكل و اصلها وكلة و تكاءة كثير الاتكاء والاعتماد اسم من التوكؤ اى الاعتماد اصلها وكاءة و تهمة ما تيهم به الشخص اصلها وهمة اسم من الوهم لانه امر يقع فى قلب الانسان كالظن و تخمة وهى الامتلاء من عدم هضم الطعام اصلها وخمة من الوخامة بمعنى الثقلة اربعتها اى التكلة والتكاءة والتهمة والتخمة على وزن همزة بضم الهاء و فتح الميم و تقية بفتح التاء و كسر القاف و تشديد الياء و تقوى بسكون القاف والقصر اصلهما وقية و وقوا من الوقاية وهى الحفظ والاحتراس لان التقوى احتراس النفس عن عذاب الله تعالى و منه اتقى بالترس جعله واقيا لنفسه و توراة اصلها وورية فوعلة من ورى الزند خرج ناره والزند بفتح الزاء و سكون النون آلة يستخرج بها النار معروفة قلبت الواو الاولى تاء لئلا يجتمع واوان فى اول الكلمة وقلب الياء الفا لتحركها و انفتاح ما قبلها فصار توراة وهذا اى تسمية بعض كتب الله بالتوراة انما اخذ منه من ورى الزند كتسمية القرآن نورا اذ النار والنور منشأ بيان لفظا و معنى و تترى اصله وترى من التواتر و بمعناه اى التتابع و مجئ بعض الاشياء عقيب بعض قال تعالى ارسلنا رسلنا تترى اى و تراً بعد و تر والفه للتانيث فمن لم ينونه والالحاق فمن نونه والاول اقيس لان الف الالحاق لم تدخل على المصادر و دخول الف التانيث عليها شائع كثير كدعوى و تراث بالضم المال الموروث اصله وراث من الوراثة و تليد اصله وليد للذى ولد ببلاد العجم فجلب الى دار الاسلام و تالد بكسر اللام و تاد بكسر التاء اصلها والد و ولاد وكلاهما اسم للشئ القديم اى المال القديم الحاصل عندك كانه ولد عندك ثلثتها من الولادة و لاما عطف على فاء اى و تبدل التاء على عن الواو لاما فى نحو بنت مؤنث ابن من البنوة و اخت مؤنث اخ من الاخوة بتشديد الواو فيهما التاء فى بنت بدل من الواو فى بنوا ذ لو كانت للتانيث لانفتح ما قبلها كما فى كريمة كانهم عدلوا بفعل بفتحتين الى فعل بكسر الفاء و سكون العين كانه بنوة بالفتحات حذف الواو فبقى بنة ثم كسر الاول و اسكن الثانى لئلا يظن ان التاء للتانيث و كذا اخت اصله اخوة بالفتحات حذف الواو و غيرت الصيغة بان يضم الاول و يسكن الثانى لما قلنا انفا كذا فى الاقليد و هنت بفتح الهاء و سكون النون تاء نيث هن والاصل هنوا بفتحتين بدليل هنوان فى تثنية و هنوات فى جمعه يرد الواو فيهما ثم ابدل الواو تاء و اسكن النون كيلا يظن ان التاء للتانيث و هذا كلمة كناية ككيت و ذيت و معناها الشئ يقال هنت المرأة اى شيئها على ان يكنى بالشئ عن بعض ما يتعلق بها الا انه يكنى بها عما يستهجن ذكره كالعورة و نحوها الثانى مما يبدل منه التاء الياء



الياء و قد عرفت ما يبدل منه تاء قياسا فى مثل اتسر فهو يبدل تاء سماعا سواء كان اصليا او منقلبا عن الواو فى نحو اسنتوا اى دخلوا فى السنة اى القحط والاصل اسنيوا بالياء مبدلا من اسنووا بالواو وانما ابدل واوه ياء لما عرفت من ان الواو اذا وقع رابعا فصاعدا غير مضموم ما قبله يجب ابداله ياء مثل ارضيت من ارضوت وانما كان اصله اسنووا بالواو بدليل سنوات بالواو فى جمع السنة وابدال التاء من الياء للفرق بينه و بين اسنى القوم اذا اقاموا سنة و فى نحو ثنتان مؤنث اثنان من الثنى بالكسر هو الذى يجعل ذو عقتين بدليل قولهم ثنيت تثنية ابدل الياء تاء فصار ثنت فثنى فصار ثنتان وثنتين كما صار فى المذكر اثنا و اثنان و اثنين ولو كان لواو اثنين وثنت لكانت لغته حاصلة فى افادة معنيهما كما فى ابن وبنت الثالث السين كما فى قوله يا قاتل الله بنى السعلاة الى ادى محذوف اى يا قوم و قاتل الله جملة دعائية و بنى السعلاة قبيلة عمرو بن يربوع شرار النات غير صفة ثانية لعمرو و اعفاء جمع عفيف بدل الناس والاكياس اى اصل النات والاكيات الناس والاكياس جمع كيس و هو الذى له كياسة و حقق ابدل سينهما تاء على خلاف القياس السعلاة بالكسر فى الاصل اخبث الغيلان جمع غول هو مثل الجن من المهلكات ثم جعل علما لا به القبيلة و كما فى طست و هو اناء يغسل فيه اليد معروف و ست اصلهما طسس و سدس بدليل طسوس فى جمع طست و طسيسة فى تصغيره و سدس بضمتين او بسكون الثانى و سادس فى مشلة ست فابدل السين الثانية فى طسس تاء على خلاف القياس استثقالا للجمع بين السينين ولذا لم يبدل فى المصغر اصلا و فى الجمع على الاكثر للفاصل بين المثلين مع امتداد الكلمة وان لم يحكم بان السين بدل من التاء مع مجئ جمعه على طسوت وان قل لان التاء من حروف الابدال دون السين كما تقدم وكذا ابدل فى سدس لان الدال مع السين فيه ثقل فابدل من السين تاء و قلب الدال اليها وادغم ليحسن اللفظ و يعذب الجرس فمن ضلع ربقة العناد و مال الى الانصاف الذى هو من احسن الاوصاف اقران فى جرس ست عذوبة ليس فى سدس الرابع الصاد كمى فى قوله و تركو نهدا ابناء وها و بنى كنانة كاللصوت المرد بدل اللصوص جمع لص اى السارق فابدل الصاد الثانية تاء فى الصحاح اللصت بفتح اللام اللص فى لغة طئ والجمع لصوت و الدليل على هذا الابدال قولهم تلصص عليهم و هو بين اللصوصية نهد قبيلة من اليمن و العيل بالضم والتشديد جمع عائل من العول و هو البكاء و هو مفعول ثان لتركوا ان كان بمعنى صيروا او حال من مفعوله اعنى نهدا ان كان بمعنى ابقين و قوله ابناؤها جمع ابن فاعل عيلا و الضمير للنهد لكونها عبارة عن القبيلة و قوله بنى كنانة عطف على نهدا و كاللصوت مثل عيلا فى الاعراب و المرد بضم الميم و تشديد الراء جمع مارد اى معاند الخامس الباء كما فى الذعالت بدل الذعالب وهى قطع الخرق القطع جمع قطعة والخرق جمع خرقة وهى الثوب الخلق و الذعالب قيل جمع لا واحد له و قيل جمع ذعلوب والاصل ذعاليب حذف المدة على خلاف القياس كما يبدل بالزوده تاء كذلك الفريدة السادسة الميم يبدل من اربعة احرف الاول النون فانه اى النون اذا وقع ساكنا قبل الباء منهم كاوجب ابداله ميما قياسا فى التلفظ وان كان مغايرا له فى الكتابة سواء كان النون والباء فى كلمة او كلمتين وسواء كان النون اصليا او تنوينا كما فى عنبر فيما كان فى كلمة و من بعد مما كان فى كلمتين و قوله تعالى جزاء بما كانوا يعملون مما كان النون تنوينا فان النون فى كل ذلك يلفظ ميما كعمر مثلا وان كان مخالفا فى الصورة و ذلك لان الباء من الشفة والنون غنة فى الخيشوم فالتلفظ بها ساكنة قبل الباء مستثقل لما فيه من الخروج من الخيشوم الى الشفة واما اذا تحركت والغنة تنزاح فيتنزح الثقل و فى غير ذلك قد يبدل سماعا كما فى قوله و كفك المخضب البنام بدل البنان اى اصل البنام البنان ابدل النون ميما و اول البيت يا هال ذات المنطق التمتام اى يا هالة وهى اسم مرأة من هالة القمر فرخمت باسقاط التاء قوله ذات المنطق اى صاحبة النطق صفة هالة و التمتام المرأة التى تكثر فى كلامها التاءات كذا فى الاقليد و قيل التى تردد كلامها اذا وصل الى حرف التاء و هو صفة ذات

الفريدة السادسة

او بالتاء والواو في وكفك قيل للقسم والكف باطن اليد من طرف الاصابع والمخضب من الخضاب اي الحناء صفة الكف باعتبار المتعلق مضاف الى البنان وهو اطراف الاصابع وقولهم طعامه على الخير بدل طانه ابدل النون ميما اي جبله وخلقه على الخير من الطينة اي الخلقة الثاني الباء

كما في قوله وبادرت شنها نجلي مثابرة حتى استقت دون محنى جيدها نغما بدل نغبا ابدل الباء ميما اي بادرت وباشرت تلك المراة اشارة الى ان في بادرت مستكنا راجعا الى المراة فقوله شنها وهي الشاة مفعوله مسرعة بيان لنجلي لانها نعلي بالفتح من نجله مواظبة اي مداومة بيان مثابرة وهما حالان من فاعل بادرت حتى حلبت اشارة الى ان المراد بالاستقاء ههنا الحلب جرعا من اللبن بيان نغبا لانه على وزن جرع بضم الاول وفتح الثاني جمع نغبة بمعنى الجرعة وهي قطعة تشرب من الماء ونحوه بدل ما كان يعقبه من حقها اي حق المراة وبين ما يقوله من ذبحها وحلبها مصدران مضافان الى المفعول والفاعل محذوف اي من ذبح المراة للشاة وحلبها اياها وقوله دما تمييز من نسبة الحلب الى مفعوله وهذا بيان قوله دون محنى جيدها لان دون بمعنى وراء ظرف استقت او بمعنى منتهى وزاحال من نغما والجيد العنق ومحناه منعطفه الذي يقع الذبح عليه سمي محنى لكونه محلا للانحناء فالمعنى حلبت نغبا من اللبن ولم تحلب محنى جيدها وحلب المحنى كناية عن ذبحها وحلب دمها فخلاصة المعنى ان تلك المراة اسرعت الى شاتها لاداء حقها من ذبحها فما ذبحتها بل حلبت لبنها وكما في قولهم بنات مخر بدل بنات بخر بابدال الباء ميما وهي موضوعة لقطع سحاب بيض رقاق يأتين قبل الصيف منتصبات في السماء فمخر مشتقة من البخار قال ابن الجني لو قيل ان بنات مخر من المخر بمعنى الشق من قوله تعالى وترى الفلك فيه مواخر لم يبعد وكما في قولهم مازلت راتما بدل راتبا ماضي متكلم من مازال الفعل الناقص راتما على هذا بدل راتبا اي ثابتا من رتب رتوبا اي ثبت فابدل الباء ميما قال ابن جني يحتمل ان يكون الميم اصليا من الرتمة وهي خيط يشد على الاصبع ليستذكر به الحاجة وقولهم رايته من كثم بفتحتين بدل كثب اي قرب فابدل الباء ميما واما مثل الثلم والثلب فليس من هذا القبيل لما عرفت في العقد الاول من انهما لغتان مستقلتان لمعنيين متغايرين الاول للاخلال بالعرض والثاني للاخلال بالحائط فليس احدهما مبدلا من الآخر الثالث اللام فان الميم يبدل من لام التعريف في لغة حمير بكسر الحاء وسكون الميم وفتح الياء قبيلة قال قائلهم ذاك خليلي وذو يعاتبني يرمي ورائي بامسهم وامسلمة بدل بالسهم والسلمة فابدل لام التعريف فيهما ميما والسلمة بفتح السين وكسر اللام واحدة السلام وهي بالكسر الحجارة وذو بمعنى الذي ويعاتبني صلته ويرمي خبره والوري بمعنى القدام يعني الذي يعاتبني يذب ويدفع عني فقدامي بالسهم والحجارة هذا في الصحاح وروى هذا البيت بالسهم بتشديد السين والسلمة بابدال اللام ميما وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر بدل ليس من البر الصيام في السفر فابدل لام التعريف في ثلثة مواضع ميما الرابع الواو وهو في فم واحدة اصله فوه بفتح حذف اللام شذوذا وابدل من الواو ميم لانه لو لم يبدل لزم ان يقلب الفا لتحرك وانفتاح ما قبله ويحذف الالف لالتقاء الساكنين فيبقى اسم معرب على حرف واحد وهو مرفوض وانما اختير الميم في الابدال لكونه شفويا كالواو كما عرفت الفريدة السابعة الهاء تبدل من اربعة احرف الاول التاء فانه اذا كان التاء لتانيث المفرد ملحقة بالاسم حقيقة كان او حالا من اسمه فابداله في الوقف هاء قياسي كالواجب كما في امراة مسلمة في مسلمة ونفحة ورحمة في واحدة فابدل التاء فيهما هاء ساكنة في التلفظ وان كان مغايرا له في الكتابة وسياتي تمامه في الوقف ان شاء الله تعالى واما اذا لم يكن للتانيث كما في قتلت وضربت بتاء الضمير او كان لتانيث التثنية او الجمع كمسلمتان ومسلمات او ملحقا بالفعل كضربت بسكون التاء فانه لا يبدل هاء الثاني الهمزة فانها تبدل هاء سماعا في نحو هرقت الماء [margin: الفريدة السابعة]

بدل ارقت وقد تقدم تفصيله وهرحت الدابة بدل ارحت اي رددتها الى المراح بضم الميم وهو الموضع الذي تاوي الدابة وترجع اليه بالليل وهنرت الثوب بدل انرت اي اعلمت من النير بالياء للمدة وهو العلم بفتحتين اي العلامة وهردت الشيء بدل اردت وهياك بالكسر والتشديد بدل اياك ولهنك بدل لانك فانه لما دخل لام الابتداء على ان ابدلت همزته هاء لان اللام لا تجامع ان كراهة اجتماع الحرفين بمعنى واحد وهما واما قد يبدل اما واما بتخفيف الميم حرف تنديم في الماضي كقولك اما ضربت زيدا تنديما للمخاطب على ضربه زيدا فيما مضى وحرف تخضيض في المضارع كقولك اما تضربه تخضيضا وتحريضا له على الضرب فيما يستقبل ووالله للقسم اي به للتاكيد الثالث الالف كما في قوله قد وردت من امكنة من ههنا ومن هنه ان لم تروها فمه بدل من ههنا وفما يعني ان اصل هنه وفمه هنا وفما بالالف ابدل الفهما هاء والفاء في فما جزائية وما استفهامية وترو من التروية اي جعلها ريان فقد عطشان اصله تروي فاسقط الياء بالجازم والمعنى وقد وردت الابل من امكنة مختلفة ان لم ترووها فما تصنع هكذا رواية المفصل ان لم ترووها بابتاء وفي شرح الهادي ان لم اروها بالهمزة ثم ذكر فيه انه يجوز ان يكون الهاء في فمه بدلا من الالف لتقاربها في المخرج ويجوز ان يكون مه اسم فعل اي مه واسكت يا انسان كانه يخاطب نفسه ويزجرها اذا عرفت هذا فتخصيص ابن الحاجب هذا الابدال اي ابدال الالف هاء في هذا البيت بما الاستفهامية في فمه محل النظر اذ قد عرفت انه موجود في هنه ايضا وفي البيت ابدال اخر وهو ابدال التاء هاء في امكنة لكنه ليس مما نحن فيه بل من الموضع الاول وكما في انه وحيهله بدل انا ضمير المتكلم الحق بآخره الالف حفظا لفتحة الاخر في الوقف فابدل هاء لان الاكثر في الاستعمال الوقف على انا بالالف فالهاء بدل عنه ويجوز ان يكون الهاء لبيان حركة نون انا فلا ابدال وحيهلا بالالف الملحق لحفظ الحركة في الوقف فابدل هاء وهو مركب من حي وهل مبني على الفتح يقال حيهل الثريد اي ايته وقد جاء حيهلا بالتنوين وفي الحديث اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر اي اسرع بعمر في الذكر فانه منهم وقد جاء ايضا بالالف قال الشاعر بحيهلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف الا ذهاب ونعود سيرها مبتدا والمتقاذف صفته وامام المطايا بالفتح اي قدامها خبره والجملة صفة مطية والمتقاذف السير الذي يتبع بعضه بعضا واما قول المؤذن حيعلا الصلوة فبمعنى فليس من ذلك وقد ابدلوا من الالف هاء وقالوا حيهله ففيه اربعة استعمالات حيهل وحيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف وحيهله بابدال الالف هاء وفي جميعها هو اسم فعل بمعنى الامر اي ائت او اسرع الرابع الياء كما في هذه مؤنث هذا بدل هذي فابدل الياء هاء بدليل قلة وقوع الاول اي هذه بالنسبة الى الثاني اي هذي وهو يرجح كون الاول فرعا للثاني وفيه ان حديث القلة مم بل الامر بالعكس وايضا ثبت وقوع الياء علامة للتانيث كما في تعلمين مضارع مخاطبة وكما في اعلمي امر حاضرة دون الهاء لانه لم يقع علامة للتانيث اصلا فحكمنا بان الهاء في هذه مؤنث هذا مبدل عن الياء لئلا يلزم مالا نظير له من كون الهاء علامة للتانيث وفيه ايضا نظر اذ لا يلزم ان يشتمل لفظ المؤنث على علامة التانيث ولذلك قال ابن الحاجب في شرح الكافية ان بعضهم ذكر ان الياء في هذي امة الله علامة تانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث او يكون الياء بدلا من الهاء في قولك هذه امة الله فلضعف الدليلين قال ومع ذلك اي مع ما ذكر من الدليلين لو جعلا اي هذه وهذي اصليين غير مبدل احدهما عن الاخر لم يبعد فلا يكون ذلك حجة على ابدال الياء هاء الفريدة الثامنة الدال يبدل من التاء في فاء الافتعال اذا كان دالا او ذالا او زايا وجب ابدال تائه دالا قياسا ويدغم فيه الفاء وجوبا ان كان دالا وجوازا ان كان ذالا ولا يدغم ان كان زاء وذلك لان الحروف الثلثة مجهورة والتاء مهموسة فبينهما تنافر فقلبت التاء دالا لان الدال مناسب للذال والزاء في الجهر وللتاء في المخرج فتوسطت بينهما [margin: الفريدة الثامنة]

وبينهما وانما ادغمت الذال في الدال دون الزاء تقرب مخرجها من مخرج الدال وبعد مخرج الزاء عنه
كما في ادان اي استقرض اصله ادتين من الدين بالفتح قلب الياء الفا لتحركه بعد فتحة وابدل
التاء دالا وادغم فصار ادان وفي اذدكر في قراءة ابي عمرو اصله اذتكر من الذكر قلب تاءه
دالا وابقي بلا ادغام لما عرفت انه ههنا جائز لا واجب لكن الادغام اكثر من تركه فاذا ادغم
فاما ان يقلب الاول ثانيا او بالعكس والقراءة المشهورة اذكر بالادغام وقلب الاول ثانيا
وازدجر اصله ازتجر من الزجر وفي غير ذلك قد يبدل الدال من التاء سماعا كما في قوله فقلت لصاحبي
اي مصاحبي قيل المراد به نفسه لا تحبسانا بنزع اصوله واجدز شيحا بدل اجتز امر حاضر من
الاجتزاز وهو قطع مثل الكلاء وجهه فابدل التاء دالا على حذف القياس خاطب الواحد وهو
الصاحب خطاب الاثنين حيث قال لا تحبسا بصيغة التثنية مع ان المراد لا تحبسني بالافراد
مبالغة بتنزيل الواحد منزلة اثنين كقوله تعالى القيا في جهنم حيث خوطب الواحد وهو مالك
جهنم بصيغة التثنية اعني القيا مبالغة في تفخيمه كانه اثنان وبين حاصل معنى البيت فقال اي
لا تحبسنا بنزع اصول الكلاء النبات ونزع اصوله قلعها واخراجها من الارض واقطع شيحا
بالكسر نوع من النبت من وجه الارض لئلا يطول المكث هنا لان نزع الاصول يحتاج الى طول
مدة بخلاف قطع الشيح من وجه الارض من غير نزع الاصول وكانه ذهب الى الصحراء لطلب الكلاء
فاشتغل صاحبه بان ينزعه من اصوله ولما ادى هذا الى مدة طويلة اعرض عنه فقال لا تنزع

الفريدة التاسعة

الاصول فانه يقتضي طول حبسنا ومكثنا بل اكتف بقطع شيح من وجه الارض حتى نرجع الى
منزلنا ومن قولهم فزد بدل فزت ماض متكلم من فاز يفوز ابدل التاء دالا واجدمعوا بدل
اجتمعوا ودولج بدل تولج وقد عرفته الفريدة التاسعة الطاء يبدل من التاء فان
تاء الافتعال اذا كان فاؤه من حروف الاطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء كما عرفت
وجب ابدال تائه طاء قياسا لان التاء مهموسة لا اطباق فيها وهذه الحروف مجهورة مطبقة
فاختاروا حرفا مستعليا من مخرج التاء وهو الطاء فجعلوه مكان التاء لانه يناسب التاء في المخرج
والصاد والضاد والظاء في الاطباق كما في اصطبر اصله اصتبر من الصبر واضطرب اصله اضترب
من الضرب واطلب اصله اطتلب من الطلب واظطلم اصله اظتلم من الظلم ففي جميعها ابدل
التاء طاء قياسا وفي غير ذلك يبدل نادرا كقولهم فحصط بي بدل فحصت ماض متكلم من حاص يحوص
حوصا اي خاط خياطة ابدل تاء الضمير طاء على خلاف القياس وهذا اي ابدال تاء الضمير الواقع
بعد واحد من حروف الاطباق لغة بني تميم وهو قليل نادر لان تاء الضمير كلمة تامة فلا تتغير
وايضا هو كلمة برأسها فكان القياس ان لا يؤثر حرف الاطباق فيه ومن ابدله فلكونه على حرف

الفريدة العاشرة

واحد كالجزء مما قبله بدليل تسكين ما قبله فهو مثل تاء افتعل الفريدة العاشرة اللام قد تبدل
سماعا من الضاد كما في قوله مال الى ارطاة حقف فالطجع بدل فاضطجع من الاضطجاع وهو وضع
الجنب على الارض فابدل الضاد لاما على خلاف القياس اي الذئب يعني ان ضمير اضطجع وكذا
مال راجع الى الذئب والحقف بكسر الحاء المهملة المعوج من الرمل والارطاة واحد الارطى وهو الشجر
النابت في الرمل كما تقدم واول البيت لما رأى ان لا دعة ولا شبع ضمير رأى للذئب ايضا
والدعة بمعنى وسعة العيش اصلها ودع حذف الواو وعوض عنه التاء كما في عدة والشبع
ضد الجوع يعني لما رأى الذئب ان ليس له شبع وحسن عيشه مال الى ارطاة فاضطجع في
ظلها ويبدل من النون كذلك كما في قوله وقفت فيها اصيلالا اسائلها اعيت جوابا وما بالربع
من احد بدل اصيلانا تصغير اصلان بضم الاول جمع اصيل وهو ما بين العصر والمغرب من الوقت
كغدير وقد عرفته وعذر ان في جمعه وقد يجمع الاصيل على اصل بضمتين واصائل فاصل اصيلالا
اصيلانا ابدل النون لاما على خلاف القياس ففيه شذوذان احدهما هذا الابدال والآخر
اصلانا في جموع الكثرة وهي ترد الى الواحد في التصغير مع انه لم يرد ههنا وكان هذا الابدال اخفى



خفي بحال التصغير لانه لا يقال اصلال فلما خفي بها لم يبق صيغة الجمع على حدتها فكان هذه
الصيغة شيئا آخر فلا يأباه القياس بابا نحو غديران وان كان اصلان واحدا كرمان
وقربان مع انه لم يستعمل فشذوذ من جهة واحدة هي ابدال اللام نونا ويجوز ان
يكون تصغير اصيل على خلاف القياس كعشيشية في تصغير عشية قال الاخفش لو سميت
به لا ينصرف لان النون كالثابتة يدل على ذلك ثبات الالف في التصغير كما في سكيران
والضمير المجرور في فيها والمنصوب في اسائلها والمستكن في اعيت للدار الحبيبة واصيلالا
لاظرف وقفت واسائلها جملة حالية من فاعل وقفت واعيت اي ضعفت وعجزت

الفريدة الحادية عشر

عن الجواب جملة مستأنفة وجملة وما بالربع اي حالية والربع بفتح الراء وسكون الباء الدار
والمسكن الفريدة الحادية عشر النون تبدل سماعا من الواو في نحو صنعاني بدل صنعاوي
منسوب الى صنعاء بلد باليمن وبهراني بدل بهراوي منسوب الى بهراء قبيلة من قضاعة
بضم القاف فابدل الهمزة فيهما واوا في النسبة كما هو القياس مثل حمراوي وصحراوي
في النسبة الى حمراء وصحراء ثم ابدل الواو نونا على خلاف القياس لكونهما متقاربين فيهما
من الغنة وايضا هما مجهورتان ومما بين الشديدة والرخوة هذا مذهب سيبويه وقال المبرد
بل ابدل بهمزة فعلاء النون واستدل عليه برجوعها الى الاصل في صنعاني وبهراني ثم ابدل همزة
وقال بعضهم النون مبدل من الهمزة لكن الاولى هو مذهب سيبويه اذ لا مناسبة بين
الهمزة والنون فان قلت ففيما ذهب اليه سيبويه تغيير الحرف مرتين دون ما ذهب
اليه اولئك قلت لما ثبت في نحو صحراوي نيابة الواو عن الهمزة صارت الواو كانها اصل بنفسها
ابدلت الى نون ويبدل منه اللام كذلك في لعن بدل لعل من الحروف المشبهة بالفعل بمعنى
الترجي وانما جعل الاول مبدلا من الثاني لقلة الاول وكثرة الثاني وقيل هما اصلان لان

الفريدة الثانية عشر

الحرف قليل التصرف الفريدة الثانية عشر الجيم يبدل من الياء سماعا لانهما اختان في
الجهر لان الجيم شديدة فاذا شددت الياء كما هو الاكثر في هذا الابدال كي يجئ صارت قريبة
غاية القرب منها ادهي من وسط اللسان والجيم ايضا في الوقف من الياء فطلب البيان
في الوقف الذي كان هذا الابدال كثيرا فيه اذ عنده يخفى الحرف الموقوف عليه كما في قوله
خالي عويف الحال اخوالام وعويف على صيغة التصغير قال في القاموس هو ابن اضبط
استخلفه رسول الله عليه السلام على المدينة عام عمرة القضاء وابو علج المطعمان صفة عويف
وابو علج اللحم بالعشج الاول مفعول مطعمان والثاني ظرف له وبالغداة هي وقت الصبح
كتل البرنج معطوف على معمولي مطعمان تقلع على صيغة المجهول حال من الكتل من القلع
اي التفريق بالود وبالصيصج بدل الودي يعني ان اصل ابو علج ابو علي وهو كنية شخص
وبالعشج اي اصل العشج العشي وهو ما بين المغرب والعشاء من الوقت والبرنج اي اصل البرنج
البرني وهو ضرب من التمر وبالصيصج اي اصل الصيصج الصيصي وهو القرن كقرن البقر و
الجاموس يقلع به الشيء كالوتد فابدل الياء المشدد في المواضع الثلثة جيما مشددا على خلاف
القياس والكتل بضم الاول وفتح الثاني جمع الكتلة بالسكون وهي القطعة المجتمعة من الشيء
والود مبدل الوتد بابدال التاء دالا على خلاف القياس وهو ما رز في الارض او الحائط
من الخشب يصف الشاعر نفسه بانه نسيب لان خاله عويف وابو علي وهما مشهوران بالسخا
واطعام الضيوف صباحا وعشيا حكي عن ابي عمرو انه قال لرجل من بني حنظلة ممن انت اي
من اي قبيلة انت فقال الرجل فقيمج اي انا من قبيلة فقيمج فقال ابو عمرو ومن ايهم فقال
الرجل مرج اي انا من مرج منهم بدل فقيمي الفقيم على صيغة التصغير جماعة من كنانة والمنسوب
اليهم فقيمي ومرى المرأة بضم الميم وتشديد الراء اسم لابي قبيلة والمنسوب اليه مري
فابدل الياء المشدد في آخر هاتين الكلمتين في غير النظم جيما مشددا على خلاف القياس والكثر ما

ما يكون هذا الابدال اى اكثر وقوع ابدال الجيم من الياء المشدد فى آخر الكلمة لما عرفت ان الياء
اذا شدد صار اقرب الى الجيم وانه فى الوقف خفى فقصد اظهاره بالجيم وقد يكون هذا الابدال
فى الآخر من غير المشدد كما فى قوله لاهم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج ياتيك بج
بدل حجتى وبى ابدل ياء المتكلم المخفف المشدد فيهما جيما غير مشدد والحجة مرة الحج اى قصد بيت
الله تعالى ولاهم بتخفيف اللهم والشحيج والشحاج بالشين المعجمة المفتوح فى الاول والمضموم
فى الثانى والحاء المهملة والجيم صوت البغل والغراب ونحوهما كالحمار والبعير فالشاحج ما له هذا
الصوت من البغل ونحوه قال فى الاقليد الشاحج الحمار والاز اليت اقمر نهات نيزى وفرج
احمر ابيض ونهات كنهاق لفظا ومعنى ونيزى اى يحرك وفرج اسما فرتى ففيه ابدال
ايضا والوفرة الشعرة النازلة من الرأس الى شحمة الاذن وهذا المصراع صفات ثلث
للشاحج وحاصل المعنى يارب ان قبلت حجتى فدائما ياتيك اى يأتى بيتك لما شاحج
موصوف بهذه الصفات وقد يكون هذا الابدال من المشدد فى غير الآخر ايضا اى كما يكون
من غير المشدد فى الآخر كما فى قوله كان فى اذنابهن الشول من عبس الصيف قرون الاجل ابدل
الاجل بالياء المشدد فابدل عن الياء المشدد فى غير الآخر جيم مشدد والشول بضم الشين وتشديد
الواو المفتوح المرتفعة وهى فى الاصل جمع شائل بمعنى الرافع من شالت الناقة ذنبها اى رفعها
لكن استعمل ههنا فى المرتفع مجازا ليكون صفة الاذناب والعبس بسكون الباء ما يجف
ويبس على ذنب البعير من البعر والبول هكذا فيما عندى من النسخ لكن فى القاموس وكذا
فى الصحاح العبس محركة ما تعلق باذناب الابل من ابعالها وابعارها يجف عليها مع انه لو كان
بسكون العين لا ينتظم الوزن والايل بضم الهمزة وكسرها وتشديد الياء المفتوح الذكر من
الوعول جمع وعل بكسر العين وهو معز الجبل ويقال له المعز الوحشى ويقال الايل هو الذى
يقال له بالفارسية كاوكوزن وهو البقر الوحشى هكذا فيما عندى من النسخ لكن ما هو هذا
المعنى هو كوزن وكاوزن بالمد ايضا كما فى لغة ائمة واما كاوكوزن فلم اجده ولعل المصحح
وجده وكان للتشبيه وفى اذنابهن خبره وقرون اسمه والاذناب جمع الذنب وضمير الجمع
للنوق ومن عبس الصيف حال من قرون وهى جمع قرن واضيفت الى الايل لان له قرونا
كثيرة مختلطا بعضها ببعض كاغصان الاشجار شبه ان عرما اجتمع فى اذناب النوق منه العبوس
اليابسة المنتصبة المختلطة بقرون الايل وقد يكون هذا الابدال من غير المشدد وفى غير الآخر ايضا
فيكون مخالفا لما هو الاكثر بوقوع من وجهين وكل من السابقين مخالف له بوجه واحد كما وقع
فى قول بعضهم امسجت بسكون التاء وامسجا بالف الاشباع بدل امسيت وامسيا اى دخلت
او دخل فى المساء ضد الصباح هذا على الاصل ثم انقلب الياء فيهما الفا لتحركه بعد فتحة واسقط فى
الاول لالتقاء الساكنين فصار امست وامسى فاعتبر الياء المقدر المخفف فيهما كالملفوظ
فابدل عنه الجيم وحرك بحركته الاصلية والحق فى الثانى الف الاشباع كما الحق قبل انقلاب الياء
الفا فصارا امسجت وامسجا فلاعتبار الياء المقدر فيهما كالملفوظ جعلهما ابن الحاجب اشد
وقيل الجيم فى امسجا بدل من الالف الفريدة الثالثة عشر والرابعة عشر جمع الفريدتين ه
لاشتراك الصاد والزاء فى الحكم الصاد والزاء يبدلان من السين قياسا جوازا لكن ابدال
الصاد بشرط ان يكون بعد السين الخاء او الطاء او الغين سواء كان بينهما فاصل اولا وابدال
الزاء بشرط ان يكون بعده دال او قاف وقد مر ذلك وامثلتهما فى صدر الفصل من صخر فى
سخر وصلخ فى سلخ واصبغ فى اسبغ ويزدل ثوبه فى يسدل ثوبه ومس زقر فى مس سقر
وغير ذلك اما ابدال الصاد فلان السين حرف مهموس مستفل فاذا وقعت قبل هذه الحروف
المستعلية كرهوا الخروج من المستفل الى المستعلى فابدلوا من السين صادا على سبيل الجواز
لان الصاد يوافق السين فى الهمس والصفير ويوافق هذه الحروف فى الاستعلاء فيتجانس

نفس الصوت فان تاخرت السين من هذه الحروف لم يسغ فيها هذا الابدال فلا تقول صقت
فى سقت ولا يخفى فى الخس لانها اذا كانت متاخرة كان المتكلم منحدرا بالصوت من عال ولا
يثقل ذلك ثقل التصعيد من منخفض واما ابدال الزاء فلان السين حرف مهموس والدال وكذا
القاف حرف مجهور فكرهوا الخروج من حرف الى حرف ينافيه فقربوا احدهما من الآخر بان
ابدلوا من السين زاء لانها من مخرجها واختها فى الصفير ويوافق الدال فى المخرج والقاف
فى الجهر فيتجانس الصوت والزاء جاز ابداله من الصاد قياسا اذا وقع بعده الدال بشرط
ان يكون الصاد ساكنة كما ذكره ابن الحاجب لان الصاد مطبقة مهموسة رخوة والدال منفتحة
مجهورة شديدة فتنبت الدال عنها بعض النبوة لما بين جرسيهما من التنافى فابدلوا الصاد
زاء لتوافقهما فى المخرج والصفير مع ان الزاء يناسب الدال فى المخرج كما فى المثل لم يحرم من فزد له
بدل من فصد له ماضى مجهول من الفصد وهو قطع عرق الابل فابدل الصاد زاء وسكن الزاء
يعنى ان القياس تحريك الزاء فى فزد بالكسر وكذا الصاد فى فصد لانهما ماضيان مجهولان وانما
سكن تخفيفا كما يقال علم بسكون اللام فى علم بالكسر وقد جاء فصد بالكسر على الاصل كثيرا فى
القاموس بات رجلان عند اعرابى فالتقيا صباحا فسأل احدهما صاحبه عن القرى اى الطعام
فقال ما قربت وانما فصد لى فقال لم يحرم من فصد له وسكن الصاد تخفيفا ويروى فزد له
بالزاء اى لم يحرم من القرى من فصدت له الراحلة فحظى بدمها يضرب فيمن نال بعض المقصد
وفى الاقليد ان اعرابيين دخلا الحضر فنزلا فى موضعين مختلفين فسأل احدهما الآخر عن
حاله فقال فصد لى بعير ثم يخلط بدمه الدقيق فاكله فقال لم يحرم من فصد له بتسكين الصاد
وهذا المثل يضرب لرجل يعطى بعض حاجته دون بعض وكما فى قول حاتم هكذا فزدى انه بدل
فصدى انا بفتح الفاء وسكون الصاد على ان يكون مصدرا من فصد يفصد والياء للمتكلم و
قوله انا تاكيد الضمير ففى كلامه ابدالان احدهما ما نحن فيه وهو ابدال الصاد زاء والآخر ليس
كذلك وهو ابدال الالف هاء فى الاقليد كان حاتم اسيرا فى بلاد عنزة فامرته ام المنزل بفصد
ناقة لها فقام اليها فنحرها فلامته فقال هكذا فزدى انه وانه تاكيد للضمير فى فزدى اى هذا
فصد الكرام وذلك فصد اللئام وتمام مباحث الابدال تتميم يجئ فى العقد الثالث ان شاء الله تعالى ه

الفصل الرابع لبيان ما يعرف به كون الكلمة مقلوبة من كلمة اخرى والمراد بالقلب ان تغير
الكلمة الى كلمة اخرى موافقة لها فى المعنى بجعل واحد من الفاء والعين واللام من الاولى
موضع الآخر فى الاخرى فالمغير اليها مقلوبة والمغيرة مقلوب منها فى الرضى واكثر ما يتفق تقلب
فى المعتل والمهموز بالاستقراء وقد جاء فى غيرهما قليلا نحو امضحل واكرهف فى اضمحل واكفهر
الرجل اذا عبس واكثر ما يكون بتقديم الآخر على متلوه كناء ينأى فى نأى ينأى وراء فى رأى
ولاع فى لائع ونحو جاء عند الخليل وقد تقدم المتلو الآخر على العين نحو طأمن وصله طمأن
من الطمأنينة ومنه اطمأن وقد يقدم العين على الفاء كما فى ايس وجاه وقد يقدم اللام على
الفاء كما فى اشياء على الاصح وقد يؤخر الفاء عن اللام كما فى الحادى وحصله ان الواحد علم ان الكلمتين
المتفقتين فى المعنى المشتركتين فى الحروف المختلفتين فى ترتيبها بان يكون الحرف المقدم
من احديهما مؤخرا فى الآخر قد يكون احديهما مقلوبة من اخرى بان يكون الاخرى اصلا والاولى
فرعا حاصلا من تغييرها كما فى جاه ووجه وقد لا يكون كذلك فيكون كل منهما كلمة مستقلة برأسها
كما فى جذب وجبذ فيفتقر الى ضابط يعرف به عند الاشتباه ذلك اى المقلوبية او عدمها
ومن هذا البيان علم ان الكلمتين اذا كانتا مختلفتين فى المعنى كعلم وعمل او فى بعض الحروف
كثلم وثلب او اتفقتا فى ترتيب الحروف ايضا كعلم مصدرا وعلم بفتحتين اسما فلا يجرى
هناك قلب والاصل اى الظاهر الراجح او المستصحب الاصالة اى كون الكلمة اصلا برأسها
والمقلوبية مرجوحة وعارضة فعند عدم الدليل على كونها مقلوبة يحكم بان كلا منهما اصل اذ لا يعدل

من الحظى بمعنى الحظ منه

من لاع يليع اذا خاف منه

من الاصل ما لم يمنع عنه مانع فالمحتاج الى الادلة والقرائن هو المقلوبية واما الاصالة فيكفي فيها
عدم دليل المقلوبية كما قالوا الوجود يحتاج الى علة والعدم يكفيه عدم وجود العلة ووجود
الدلالة على كونها مقلوبة خمسة عند الجمهور قد يتحقق منها في الكلمة واحد وقد يجتمع اثنان او اكثر
كما في يئس وايس فانه قد دل على مقلوبية الثاني عدم الاعتلال فيه والمصدر ايضا كاليأس كما تقف
عليه الاول امثلة الاشتقاق وهي الكلمات التي كلها راجعة الى اصل واحد فاذا وجدت لاحدى
الكلمتين تلك الامثلة دون الاخرى يحكم بان الثانية مقلوبة من الاولى اذ لو كانت اصلا
لكان الظاهر ان يوجد لها امثال هذه كما في الوجه والجاه بمعنى القدر والمنزلة واصله الجوه
بفتحتين وكما في الواحد والحادي واصله الحادو فان مثل التوجه والتوجيه والوجاهة كثيرة
ولا يوجد ما يناسب الجاه فدل ذلك على ان اصله وجه فقدم العين على الفاء وكان القياس ان
يقال جوه بواو ساكنة الا انه لما غير بالقلب غير بالتحريك فقلب واوه الفا لتحركه وانفتاح
ما قبله وكذا التوحد والتوحيد والوحدان والاحاد الى غير ذلك مما يناسب الواحد كثيرة ولم يوجد
ما يناسب الحادي من الامثلة فدل ذلك على ان اصله واحد فقلب الفاء الى موضع اللام
وقدم الحاء على الالف لانه لا يمكن الابتداء بالالف فصار الحادو فقلب الواو ياء لوقوعها
في الطرف وكسرة ما قبله فصار الحادي الثاني قلة استعمال احدهما وكثرة الاخرى فان ما هي
اكثر استعمالا ناسب ان يكون اصلا وما هي اقل استعمالا ناسب ان يكون فرعا كما في الآرام
بتقديم الراء على الهمزة والآرام بتقديم الهمزة على الراء لان اصله ارآم كلاهما في جمع رئم بكسر
المهمل وسكون الهمزة وهو الظبي الخالص البياض فان الاول اكثر استعمالا من الثاني فحكمنا
بان الثاني مقلوب من الاول وان اصله ارءام قلبت الهمزة على موضع الراء فاجتمع همزتان
اوليهما مفتوحة والثانية ساكنة فقلبت الثانية الفا جوازا كما عرفت فصار آراما فهو جمعان
وكما في الادؤر والآدر واصله ادور بالواو قلبت الواو همزة لان الواو المضمومة بضمة لازمة الغير
المشددة يجوز قلبها همزة كما مر والآدر بمد الهمزة وضم الدال كلاهما في جمع الدار والاول اكثر
استعمالا من الثاني فحكمنا بان الثاني مقلوب واصله ادؤر قلبت الواو همزة كما مر وقلبت الهمزة
على موضع الدال ثم انقلبت الفا لوقوعها ساكنة بعد اخرى مفتوحة واما الآرام جمع الارم بكسر
الهمزة وفتح الراء الاحجار التي نصبت في الصحراء للاعلام واسم لقبيلة او البلدة او نحو التي
بناها الشداد وعلى اللغة الاخيرة لا تنصرف للعلمية والتانيث والآدر جمع الادرة وهي
بضم الهمزة وسكون الدال الانتفاخ في الخصية فليس فيهما قلب لان الهمزة كما وقعت فاء
في مفرديهما كذلك وقعت فاء في انفسهما من غير تبديل للموضع الا انها لما كانت ساكنة في الجمع
وكان قبلها همزة اخرى مفتوحة اعني همزة الجمع انقلبت الفا بخلاف ما سبق فان الهمزة فيهما
نقلت من الموضع الذي وقعت فيه في المفرد واما كون هذين الجمعين مقلوبين من الجمعين
الاولين اعني الارآم والادؤر جمعي رئم ودار فلا مجال له لما عرفت انه لا بد في القلب من الاتفاق
في المعنى مع انه ليس بينهما تفاوت بحسب قلة الاستعمال وكثرته الثالث عدم الاعلال مع موجبه
لولا القلب اي مع ما يوجب الاعلال على تقدير عدم القلب يعني اذا لم يعل احد اللفظين مع وجود
مقتضى الاعلال فيه على تقدير عدم القلب ولم يعل في اللفظ الآخر لعدم تحقق ما يقتضي الاعلال
اصلا يحكم بان الاول مقلوب من الثاني كما في ايس فلولا انه مقلوب يئس فكانه هو اي حتى
صار هو بسبب المقلوبية كانه عين يئس موجب ابدال الياء الفا لوجود ما يوجب الابدال
اعني تحرك الياء وانفتاح ما قبله مع ارتفاع موانع الاعلال غير القلب مع انه لم يبدل الياء الفا
فحكم بانه مقلوب يئس فصار هذا مانعا من الابدال فلهذا لم يبدل وانما صار القلب مانعا لانه
اذا كان مقلوبا صار كانه عين المقلوب منه اعني يئس كما اشار اليه والاعلال ممتنع في يئس
لعدم تحقق الموجب كما لا يخفى فحمل عليه ايس فلم يعل ولما امكن لمتوهم ان يقول انه قد وجد القلب

القلب في الجاه والحادي مع انه لم يتحقق فيهما عدم الاعلال مع موجبه بل اعلا كما عرفت
فكيف يجعل عدم الاعلال مع الموجب من وجوه القلب اشار الى دفعه بقوله ولا يرد
على هذا الجاه والحادي مما اعل مع اعتبار القلب فيه لانا جعلنا عدم الاعلال مع موجبه
دليل القلب لا العكس اي لم نجعل القلب دليل عدم الاعلال فالدليل كعدم الاعلال مع الموجب
ملزوم المدلول كالقلب لازم واللازم قد يكون اعم من ملزومه اذ يجوز ان يكون الشيء لازما
لامور مختلفة كالماشي بالنسبة الى الانسان فانه لازم له واعم منه ومن سائر الانواع فيجوز
ان يكون القلب لازما اعم من عدم الاعلال مع الموجب فلا يلزم من عدم تحقق هذا الملزوم
الخاص في موضع كالجاه والحادي عدم تحقق اللازم الاعم اعني القلب في ذلك الموضع لجواز
ان يستلزمه هناك ملزوم آخر كوجود امثلة الاشتقاق كما مر وهذا واضح الا انه
اراد زيادة التوضيح فنظر له فقال وهذا كما تقول ان كون الالف غير زائد في الافعال والاسماء
المتمكنة كما في قال والعصا دليل انه مبدل من غيره كالواو والياء لان الالف غير مبدل عن
حرف آخر لا يصلح لان يكون من اصولها ولا يلزم منه ان يكون كل الف مبدل من غيره في
تلك الكلمات غير زائد كما في اسلنقى فان الفه مبدل من الياء مع انه ليس من الاصول بل من
الزوائد لان اسلنقى ماخوذ من السلق بمعنى الالقاء شخص على ظهره يقال اسلنقى الرجل اذا نام
على ظهره فالياء زائد فكذا الالف المبدل منه فعلم انه لا يلزم من كون الالف مبدلا عن غيره كونه
غير زائد واصليا بل يجوز مع ذلك كونه زائدا نعم يلزم من كونه غير زائد كونه مبدلا عن غيره
لكونه مبدلا عن غيره لازم اعم وكونه غير زائد في تلك الكلمات ملزوم اخص فكذا القلب وعدم
الاعلال مع الموجب هاهنا الرابع ان يلزم من عدم اعتبار القلب خرم قاعدة مقررة والقلب
وخرم القاعدة وان كان كل منهما خلاف الظاهر لكن الاول لكثرة وقوعه اهون من الثاني
فيرجح على الثاني ويعمل به كما في اشياء مبنيا على المذهب الارجح اعني بهذا المذهب انه اي اشياء
لفعاء اشياء كافعلاء على انه جمع شيء بتشديد الياء على وزن فيعل فحذف الياء الاول منه
وزيد في اوله همزة مخففة مفتوحة وفي آخره الف وهمزة بعده فجمع على اشياء كبين وابيناء
اي كما جمع بين بتشديد الياء على ابيناء ثم خفف اشيئاء بحذف همزته الاولى التي هي لامه كراهة
لاجتماع همزتين بينهما الف وهو ليس بحاجز حصين فصار اشياء فوزنه افعاء هذا كما ذهب اليه
الفراء او على انه اي اشياء جمع شيء بالتخفيف كفعل على خلاف القياس اذ القياس ان الجمع
فعل على افعال مثلا لا على افعلاء فالقياس في شيء ان يجمع على اشياء لا على اشياء
وهذا كما ذهب اليه الاخفش فالفراء والاخفش اتفقا على ان اشياء مخفف اشيئاء لكن
اختلفا في ان اشيئاء جمع شيء بالتشديد او جمع شيء بالتخفيف على خلاف القياس فذهب
الاول الى الاول والثاني الى الثاني وكل منهما مجروح اذ يرد عليهما انه اي اشياء حينئذ
اي على تقدير كونه مخفف اشيئاء جمع كثرة لان افعلاء من صيغ جمع الكثرة وهو الذي
يراد به ما فوق العشرة من الافراد كما ستعرف وجمع الكثرة في التصغير يرد الى الواحد
ولا يصغر على لفظه كما سيجيء من لزوم وهم التنافي بين التحقير والتكثير فيقال في تصغير
اصدقاء صديق بتشديد الياء لا اصيدقاء واشياء يصغر على اشياء بتشديد الياء من غير رده
الى واحده بان يقال شيئي فدل ذلك على انه ليس مخفف اشيئاء كما زعماه وايضا فانه
اي اشياء يكسر على اشاوى بفتح الواو والالف بعده مبدلا من اشاوي بكسر الواو وبان
يبدل الياء الفا وكسرة الواو فتحة كفتاوى بفتح الواو مبدلا من فتاوي بكسرها في جمع
الفتوى وافعلاء لا يكسر على افاعل بل على افاعيل كانعماء على اناعيم فدل هذا ايضا على
انه ليس مخفف اشيئاء على افعلاء وايضا ليس لحذف الهمزة الاولى من اشيئاء موجب
اذ بينها وبين اختها وهي الهمزة في الآخر حاجز وهو الالف فلم يلزم كراهة اجتماع همزتين حتى

يوجب ذلك جواز حذف الهمزة الاولى فلو حذفت كان بلا موجب فلا يصار اليه وفيه انه وان توسط
الالف بينهما لكنه حاجز غير حصين كما اشير اليه فكانهما اجتمعتا وهذا القدر يصلح موجبا للحذف
ويلزم الفراء خاصة اي دون الاخفش انه ينبغي اي انه لو كان اشياء مخفف اشيئاء اذ اشياء
هو جمع شيّ بالتشديد كما ذكره لكان اصل الشئ بالتخفيف شيّا بالتشديد فينبغي ان يستعمل
الاصل شايعا كهيّن وميّت بالتشديد اللذين هما اصلا هين وميت مخففين فان
استعمال الاولين شايع كثير بل اكثر من الاخيرين مع انه لا استعمال لشيّ المشدد اصلا
فضلا عن شيوع استعماله بل المستعمل دائما هو شئ بالتخفيف فدل ذلك ايضا على
فساد مذهب الفراء ولم يرد هذا على الاخفش اذ لم يذهب هو الى ان اشياء جمع شيّ
بالتشديد بل جمع شئ بالتخفيف على خلاف القياس فشئ بالتخفيف اصل عنده لا فرع على
اصل آخر هو شيّ بالتشديد حتى يرد ذلك واذا لم يكن الاشياء كذلك اي جمع اشياء
على شئ من المذهبين فهو اما افعال على ان يكون جمع شئ بالتخفيف من اول الامر لان فعلا
يجمع على افعال كبيت وابيات وثوب واثواب كما ذهب اليه الكسائي وهذا ارجح من الاولين
اذ لم يرد عليه الاعتراضات السابقة اما الاخيران فظ واما الاولان فلان افعالا لا يجمع على
افاعل كاسماء على اسامي وايضا هو جمع قلة وجمع القلة يصغر على لفظه كاثيواب في تصغير
اثواب ولا مساغ اي ويرد على هذا المذهب الارجح انه لا مساغ ولا جواز لعدم صرفه اي كون
اشياء على افعال غير منصرف في لغة العرب اصلا لما تقرر في النحو انه لابد في عدم الانصراف من علتين
او علة واحدة تقوم مقامهما كالف التانيث في مثل حمراء وصحراء وصيغة منتهى الجمع في مثل
مساجد ولم يتحقق ههنا علتان ولا صيغة منتهى الجموع وهو ظ ولا الف التانيث اذ ليس الالف
والهمزة فيه للتانيث كما في صحراء بل الالف علامة الجمع والهمزة لام الكلمة فح يلزم منه عدم
انصرافه خرم قاعدة مقررة الا ان يقال انهم منعوه عن الصرف لتشبيهه بفعلاء او لظنهم
انه على فعلاء وهو بعيد ولا يلزم ذلك على المذهبين الاولين لان الالف والهمزة في الاشياء
على كل منهما للتانيث والهمزة التي هي لام الكلمة محذوفة كما عرفت فيكون كصحراء قيل ويرد
على الكسائي ايضا الاعتراض الثالث لان اشياء يجمع على اشاوى وافعال لا يجمع على افاعل
وفيه انه ان قرئ بكسر العين فلا نم انه لا يجمع عليه كما مر من اسماء واسامي وان قرئ بفتحه فلا
يضر لان اشاوى بالفتح مبدل من اشاوي بالكسر كما عرفت فاذا لزم على مذهب الكسائي
خرم القاعدة فتعين ان يكون الاشياء مقلوبا من شيئاء على فعلاء اسم جمع لشئ بتقديم اللام
وهي الهمزة الاولى الى موضع الفاء واما الثانية فهي زائدة كالالف والفرق بين الجمع واسم
الجمع ان الاول حاصل من تغيير صيغة المفرد تحقيقا كركبين في راكب او تقديرا كفلك
كما مر ولهذا كان مشتقا من المفرد وموضوعا بالوضع النوعي والثاني كركب لجماعة الراكب
كلمة برأسها لا حاصلة من تغيير المفرد فلهذا كان وضعه شخصيا وسيجئ تفصيل ذلك فيكون
وزنه لفعاء لانه اذا اعتبر القلب في الموزون اعتبر في الوزن فلما كان وزن الاصل اعني شيئاء
فعلاء فوزن المقلوب اعني اشياء لفعاء وليس فيه محذور سوى القلب وهو شايع في
اللغة وهذا مذهب الخليل وسيبويه والحاصل ان في اشياء على تقدير عدم اعتبار القلب
ثلثة مذاهب مذهب الفراء وهو انه مخفف اشيئاء على انه جمع شيّ بالتشديد ومذهب الاخفش
وهو انه مخفف اشيئاء على انه جمع شئ بالتخفيف ومذهب الكسائي وهو انه جمع شئ بالتخفيف
على افعال والارجح من هذه المذاهب هو الاخير لما لم يرد عليه ما ورد على الاولين من المحاذير
الاربعة او الثلثة فلزم على هذا الارجح خرم قاعدة مقررة من عدم الانصراف بلا علة من
علل منع الصرف فتعين اعتبار القلب فيه كما هو مذهب الخليل وسيبويه من انه مقلوب
شيئاء على فعلاء اسم جمع لشئ وهو اصح المذاهب اذ لم يرد عليه شئ من المحاذير السابقة



السابقة اما عدم ورود الاولين اعني ان جمع الكثرة يرد في التصغير الى الواحد ويصغر اشياء
بلا رد وان افعلاء لا يكسر على افاعل مع ان اشياء يكسر على اشاوى فلان فعلاء
كما ذهب اليه ليس بجمع بل اسم جمع وما يلزم رده في التصغير الى الواحد هو الجمع واما اسم
الجمع فهو كالمفرد يصغر على لفظه كقويم في تصغير قوم كما ستعرف وايضا يكسر فعلاء على
افاعل كصحراء وصحارى واما عدم ورود الثالث والرابع اعني انه يلزم حذف الهمزة
بلا موجب وانه ينبغي ان يكون شيّ بالتشديد شايع الاستعمال فظ واما عدم ورود
الخامس اعني لزوم عدم الانصراف بلا علة فلانه قد وجد في الاصل اعني شيئاء علة عدم
الانصراف وهي الف التانيث فكذا في المقلوب اعني اشياء اذ هو في حكم الاصل فلم يلزم
فيه خرم القاعدة ولا شئ آخر والذي لزمها القلب ولا باس فيه اذ هو شايع في لغة العرب
في امثلة كثيرة فهو اصح جميع المذاهب وارجحها الخامس وهو مختص بما يكون مشتقا من
المصدر ولا يجري في غيره كما في الجاه والوجه فلا عموم لفائدته ولهذا جعل وجها خامسا بخلاف
الوجوه السابقة فانها تجري في المشتق من المصدر وفي غيره كما لا يخفى وهو موافقة المصدر
لواحدة منهما اي من الكلمتين اللتين اشتبه في ان احديهما مقلوبة من الاخرى او لا
فانه اذا وجد لاحديهما مصدر موافق لها في المعنى والحروف وترتيبها دون الاخرى حكم بان
الاولى اصل والثانية مقلوبة منها كما في ناء ينائي كنأى ينأى اي بعد يبعد ونأى نأيا
كنأي نأيا بالمعنى الاول فان مجئ النأي بتقديم الهمزة على الياء مصدرا بمعنى البعد دون
النياء بتقديم الياء على الهمزة يدل على ان الثاني اعني ناء يناء مقلوب الاول اعني نأى
ينأى بتقديم الياء على الهمزة السادس وهو ما تمسك به الخليل دون غيره فلذا اخر الوجوه
المعتبرة عند الجمهور في الخمسة في ابتداء البحث ان يلزم من عدم اعتبار القلب اجتماع
الهمزتين المستكره عندهم كما في جاء اسم فاعل من جاء يجئ فان اصل جائي بتقديم الياء
على الهمزة بلا اتفاق لانه اجوف يائي مهموز اللام فلو لم يعتبر القلب اي قلب اللام الى
موضع العين فصار جائي فاعل اعلال قاض فصار جاء لسقوط الياء بحالتي الرفع والجر فوزنه
فال لانه لو لم يعتبر القلب لوجب ابدال الياء همزة لما عرفته من انه اذا وقعت الياء عين
الكلمة على فاعل وجب ابدالها همزة قياسا كما في بائع في بايع فاجتمعت الهمزتان الهمزة الاصلية
التي هي اللام والهمزة المقلوبة من العين وهو مستكره فلذا صير الى اعتبار القلب وقال
سيبويه لا حاجة الى ذلك اي اعتبار القلب وان لزوم اجتماع الهمزتين فلا باس فيه
ههنا اذ يبدل الهمزة الثانية الاصلية ياء لما مر من انها اذا وقعت طرفا وكان قبلها مثلها
مكسورة وجب ابدالها ياء فح لا استكراه وانما الاستكراه اذا بقيت اي الهمزتان على حالهما
ولم تبقيا ههنا فاذا ابدلت الثانية ياء فصار جائي فاعل اعلال قاض فصار جاء فوزنه
فاع وقد تقوى مذهب الخليل بانه يلزم على مذهب سيبويه الجمع بين اعلالين قلب العين
همزة واللام ياء واجاب عنه سيبويه بانه انما يستكره الجمع بين اعلالين اذا كانا في جنس
واحد كما لو اعل من طوى بقلب كل من الواو والياء الفا وههنا ليس كذلك ويقوي مذهب
سيبويه بان قلب اللام الى موضع العين اكثر تغييرا من الابدال والمصير لما هو اقل تغييرا
اولى تذنيب هو في اللغة جعل شئ في ذنب شئ آخر ومؤخره ولما جعل المص رح هذا البحث
في آخر علم الاشتقاق سماه تذنيبا ثم انه يجوز ان يكون موقوفا عليه او خبر المبتدأ المحذوف
اي هذا تذنيب قد ضبطوا التغيير اللازم في الاشتقاق يعني قد عرفت انه لا بد في الاشتقاق
من تغيير اللفظ بوجه ما فقد ضبطوا هذا التغيير بانه اما بحركة او بحرف وعلى كل التقديرين
بزيادة بان يزاد في المشتق حركة او حرف لم يكن في المشتق منه او بنقصان بان ينقص
من المشتق حركة او حرف وقد وجد في المشتق منه وعلى التقادير لا ادرجه اما على الانفراد

بان يكون التغيير بواحد منها منفردا عن الآخر او على التركيب بان يكون التغيير باكثر من واحد
سواء كان التركيب ثنائيا اي من اثنين اثنين او ثلاثيا اي من ثلثة ثلثة او رباعيا اي من
اربعة اربعة يرتقي مجموعها الى خمسة عشر ووجهه ان الاقسام الاجمالية زيادة الحركة ونقصانها
وزيادة الحرف ونقصانه وانما كانت هذه الامور اجمالية لانها مطلقة يمكن تفصيلها بانضمام
بعض القيود اليها الى اقسام كثيرة كما يدل عليه قوله فان افردت حال كونها فرادى اي فردا
فردا ولم يعتبر التركيب فهي اربعة اقسام وهو فقط وزيادة الحركة فقط نحو نصر من النصر ونقصان
الحركة فقط نحو اضرب من ضرب على قول الكوفيين من ان المصدر مشتق من الفعل وزيادة
الحرف فقط نحو كاذب اسم فاعل من الكذب بكسر الذال مصدرا ونقصان الحرف فقط
نحو خف امرا حاضرا من الخوف وان اعتبر التركيب الثنائي بان يؤخذ الاول اعني زيادة الحركة
مع الثلثة الباقية اي مع كل من الثلثة الباقية اعني نقصان الحركة وزيادة الحرف ونقصانه
ويؤخذ الثاني مع الاخيرين اي مع كل منهما ويؤخذ الثالث مع الرابع حصل ستة زيادة الحركة
مع نقصانها نحو حذر بكسر الذال على ان يكون من اوزان مبالغة اسم الفاعل مشتقا
من الحذر بفتحتين مصدرا زيادة الحركة مع زيادة الحرف نحو ضارب اسم فاعل من الضرب
زيادة الحركة مع نقصان الحرف نحو نبت فعلا ماضيا من النبات نقصان الحركة مع زيادة الحرف
نحو عاد بالتشديد من العدد بفتحتين نقصان الحركة مع نقصان الحرف نحو على من الغليان بفتحات
زيادة الحرف مع نقصانه نحو واكف من الوكيف والوكيف مصدر بمعنى نزول قطرات المطر من
اثناء السقف وان اعتبر التركيب الثلاثي حصل اربعة بان يسقط كل واحد من الاحاد على سبيل
البدلية من مجموع الاربعة ويؤخذ مجموع الباقي فلما كانت الاحاد اربعة فاسقاط الواحد واخذ مجموع
الثلثة الباقية يكون على اربعة صور هذا بالاجمال ونقول بالتفصيل يؤخذ الاول مع مجموع
الثاني والثالث فقط باسقاط الرابع او مع الثاني والرابع فقط باسقاط الثالث او مع
الثالث والرابع فقط باسقاط الثاني او يؤخذ الثاني مع الثالث او الرابع فقط باسقاط
الاول فحصل اربعة اقسام زيادة الحركة مع نقصانها وزيادة الحرف نحو اضرب امرا حاضرا من
الضرب زيادة الحركة مع نقصانها ونقصان الحرف نحو عد امرا حاضرا من الوعد زيادة الحركة
مع زيادة الحرف ونقصانه نحو خاف من الخوف نقصان الحركة مع زيادة الحرف ونقصانه
نحو كال بالتشديد من الكلال اي الضعف فاذا جمعنا الاربعة الوحدانية والستة الثنائية والاربعة
الثلاثية يبلغ الى اربعة عشر فاذا ضممنا اليها التركيب الرباعي وهو واحد بالضرورة اعني مجموع
زيادة الحركة ونقصانها وزيادة الحرف ونقصانه نحو ارم امرا حاضرا من الرمي يبلغ الى خمسة
عشر صورة وهي المطلوب هذا اي خذ هذا وقال بعض المهرة في ضبط صور التغيير اللازم
في الاشتقاق اما في حرف او حركة او فيهما جميعا وعلى التقادير الثلثة يكون بزيادة او نقصان
او بهما جميعا فهذه تسعة اقسام حاصلة من ضرب ثلثة في ثلثة الاول زيادة الحرف الثاني
نقصانه الثالث زيادة حرف ونقصانه بان يزاد في المشتق حرف لم يوجد في المشتق منه
وينقص فيه حرف آخر قد وجد في المشتق منه الرابع زيادة الحركة الخامس نقصانها السادس
زيادة حركة ونقصانها اي نقصان حركة اخرى السابع زيادة حرف وحركة الثامن
نقصانهما التاسع زيادة حرف وحركة ونقصانهما اي نقصان حركة وحرف آخرين وقد
علمت امثلة الكل ثم اورد ذلك الماهر على نفسه ان هذا التقسيم باطل لانه غير شامل لجميع
اقسام التغيير اذ من اقسامه زيادة حرف ونقصان حركة وعكسه اعني زيادة حركة ونقصان
حرف اذ ليس شيء من هذين القسمين بداخل في الاقسام المذكورة واجاب بانها داخلان
في التغيير بالحرف والحركة بالزيادة والنقصان اعني القسم التاسع فيكون التقسيم شاملا
لها قال والسر فيه اي في ذلك الدخول ان هذا القسم ينقسم الى اقسام خمسة بان يكونا اي

اي الحركة والحرف زائدين او ناقصين او زائدين وناقصين معا او يكون الحرف زائدا والحركة
ناقصة او عكسه وانت خبير بان جواب لا يغني ولا يفيد من الحق شيئا اذ غايته ان يصير
الاقسام ثلثة عشر الخمسة المذكورة والثمانية السابقة فيبقى قسمان مما ذكرنا من الاقسام
الخمسة عشر خارجين عن التقسيم فما ذكره من الجواب وان دفع النقض بالقسمين
المذكورين لكن لا يقلع مادة الاشكال بالكلية لخروج قسمين من اقسام التغيير بعد هذا
الجواب وفيه ان الغرض منه دفع النقض المذكور وقد اندفع بجوابه واما دفع جميع النقوض
به فلم يلتزم حتى لا يكون حقا مع انه لا وجه لعدم القسمين الاولين من الخمسة اعني ان يكون
الحرف والحركة زائدين وان يكونا ناقصين من قبيل التغيير بالزيادة والنقصان
كما عدهما ذلك الماهر حيث ادرجهما في التغيير بالحرف والحركة بالزيادة والنقصان اذ ليس في شيء
منهما الا الزيادة فقط وهو في الاول والنقصان فقط وهو في الثاني فيكونان مباينين
لما فيه الزيادة والنقصان معا وان اعتبر الواو بمعنى او ليشمل سائر الاقسام ودفع ما يكاد
ان يجاب به عن الاعتراض الثاني اعني قوله مع انه لا وجه وتقرير الجواب انا لا نكون لذلك
العد وجه لو كان الواو في القسم التاسع بمعناه الحقيقي اعني الجمعية واما اذا حمل على معنى
او اي الترديد بين امرين على ان يكون لمنع الخلو فيصح ذلك العد ثم ان مراده بالواو في
القسم التاسع اما الواو في قوله بالزيادة والنقصان فقط كما المناسب لسياق كلامه
او هو والواو في قوله في الحرف والحركة ايضا فعلى الاول يقع الترديد في موقع فالمعنى
ان يكون التغيير في كل من الحرف والحركة اما بزيادة او نقصان اي لا يخلو عنهما سواء
اجتمعا او انفردا وعلى الثاني في موقعين فالمعنى ان يكون التغيير في حرف او حركة بزيادة
او نقصان سواء اجتمعت تلك الامور او لا وعلى كلا التقديرين يصح عد القسمين الاولين
من القسم التاسع وحاصل الدفع انه لا يصح حمل الواو على معنى او والا لزم ان يشمل القسم التاسع
سائر الاقسام الثمانية ان حمل الواو في الموقعين على معنى او والسابع والثامن منها فقط
ان حمل الواو في قوله بالزيادة والنقصان فقط فلا يصح جعله مقابلا لها ولا يوافق قوله
فهذه تسعة اقسام ايضا اذ المتبادر منها اقسام تسعة متباينة بالذات واذا كان جوابه
فاسدا بوجهين فكان عليه ان يقول في مقام الجواب هذا القسم اي القسم التاسع ينقسم
اقساما سبعة الاول زيادة الحرف ونقصان الحركة الثاني زيادة الحركة ونقصان الحرف
الثالث زيادة الحرف ونقصانه وزيادة الحركة الرابع زيادة الحرف ونقصانه والحركة
الخامس زيادة الحركة ونقصانها وزيادة الحرف السادس زيادة الحركة ونقصانها
ونقصان الحرف السابع زيادة الحرف والحركة ونقصانهما ووجه شمول القسم التاسع
لهذه الاقسام ان يحمل هو على معنى ان يكون التغيير في مجموع الحرف والحركة بمجموع الزيادة
والنقصان ويحتمل هذا ان يكون في كل من الحرف والحركة كل من الزيادة والنقصان او
يكون في احدهما احدهما وفي الاخر الاخر او يكون في احدهما كل منهما وفي الاخر احدهما فقط
فيندرج فيه السبعة المذكورة تأمل واذا قال في الجواب هكذا فيتضح الكلام ويوافق ما ذكرنا
من التقسيم الى الاقسام الخمسة عشر ويوافق ايضا قوله فهذه تسعة اقسام اما الموافقة
لما ذكرنا فلا يخفى واما الموافقة لقوله فهذه تسعة اقسام فلان الاقسام ح تكون متباينة
بالذات كما هو الظاهر من هذا القول واما اتضاح الكلام فلان ما ذكره ذلك الماهر من الاقسام
التسعة صارت ح عند التفصيل خمسة عشر قسما فلم يبق قسم خارج منها الا ما عترض
به من القسمين المذكورين ولا قسم آخر وايضا على هذا لم يندرج في القسم التاسع
كون التغيير بزيادة الحرف والحركة او بنقصانهما حتى يرد انه لا وجه لعدهما من قبيل
التغيير بالزيادة والنقصان هذا او نقول يمكن تطبيق جواب ذلك الماهر على ما ذكره بان يكونا

اذ ليس

معنى قوله بان يكون زائدين او ناقصين ان يكون زائدين مع نقصان احدهما فقط سواء كان هو
الحرف او الحركة او يكونا ناقصين مع زيادة احدهما فقط كذلك فح يكون الجملة من الاقسام
الخمسة اف ما سبقه عند التفصيل كما ذكره المص فاندفع الاشكال ثم اورد عطف على قوله
وقال بعض المهرة اى بعدما قسم كذلك اورد لتمثيل الاقسام مالا يصلح له اى للتمثيل لكن
اعرضنا عن تفصيل ذلك مخافة التطويل اقول ليتنا اطلعنا على تلك الامثلة حتى ننظر فى انها
لا تصلح للتمثيل واما المشهورة التى اوردناها فى اثناء البيان فهى كما عرفت صالحة له الا ان
واحدا منها مبنى على مذهب الكوفيين ولا ضير فيه فتدبر هذا كله ما يتعلق بتغيير اللفظ
فاما تغيير المعنى فهل هو شرط فى الاشتقاق الصغير ام لا قيده بالصغير اذ التغيير المعنوى
ليس بشرط فى الكبير ولا فى الاكبر بالاتفاق بل يجوز ان يكون معنى المشتق هو بعينه معنى
المشتق منه كما جاز ان يكونا متناسبين ولذا قال فيما سبق فى تعريفهما الكبير ان يشتركا
فى الحروف الاصول كلها بلا بقاء الترتيب ويتناسبا او يتحدا فى المعنى كالجذب والجبذ والحمد
والمدح والاكبر ان يشتركا فى اكثرها مع التناسب فى الباقى مخرجا او نوعا ويتحدا او يتناسبا
فى المعنى كاله وعله وقد عرفت ذلك فالاكثرون يميلون الى اشتراطه وبعضهم ينفونه والمختار
هو الاول بناء على ان المقاصد الاصلية هى المعانى فاذا كان اللفظان متحدين فى المعنى
فلا يحسن جعل احدهما اصلا والاخر فرعا له مشتقا منه ولذلك قال فيما سبق لكن على كل
تقدير يلزم ان يكون المشتق فى الاشتقاق الصغير مشتملا على معنى المشتق منه مع زيادة
وقال فى تعريفه الصغير ان يشتركا فى الحروف الاصول كلها على الترتيب المخصوص مع التناسب
فى المعنى لكن كثير من كلامه فى مباحث الابدال مبنى على مذهب البعض فتدبر فعند الاولين
ليس بين القتل والمقتل اذا كان مصدرا ميميا بمعنى القتل اشتقاق اصلا لا صغير ولا كبير
ولا اكبر اما الاول فلانه لا تغيير فى المعنى ح واما الاخيران فلانه اشترط فى الكبير عدم بقاء الترتيب
بين الحروف الاصول مع انه باق ههنا وفى الاكبر عدم الاشتراك فى بعض تلك الحروف مع
انهما مشتركان ههنا فى جميعها وعند الاخرين بينهما اشتقاق صغير لاشتراكهما فى جميع الاصول
مع الترتيب واما اتحاد المعنى فلا يقدح فى ذلك عندهم وانما قيده بكونه مصدرا ميميا لانه اذا كان
اسم زمان او مكان فلا نزاع ان بينهما اشتقاقا وانما قيده بكونه مصدرا ميميا صغيرا كما
لا يخفى وفى ح اى اذا كان بينهما اشتقاق كما هو عند الاخرين الاظهر انهم يجعلون الثانى اى المقتل
مشتقا والاول اى القتل مشتقا منه لان الثانى اقل استعمالا من الاول ومشتمل على حرف
زائد وهو الميم فهو انسب بالفرعية ولنقتصر على هذا القدر من الكلام فى الاشتقاق حال
كوننا حامدين موفقنا لاتمام على الانتظام والاتساق تفسير للاول ومصلين على افضل
رسله المتمم لمكارم الاخلاق المكارم جمع مكرمة وهى بضم الراء الصفة الحميدة والاخلاق جمع
خلق وهو بضمتين او بسكون الثانى السجية اى الصفة النفسية وعلى اله واصحابه واتباعهم
المبرئين والمخلصين عن النفاق والشقاق اى المخالفة العقد الثالث فى علم الصرف
ويقال له التصريف ايضا وهو تفعيل من الصرف سمى هذا العلم به لكثرة التصرف بسببه فى
ابنية اللغة العربية وحقيقة التصريف لغة التغيير واصطلاحا يؤخذ تارة باعتبار العمل وهو
تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل الا بها وتارة باعتبار العلم
وهو المعنى بالتعريف هنا قد ذكرنا فى المقدمة انه العلم الباحث عن احوال هيئات الكلمات العربية
التى صفة الهيئات لها قياس واطراد عطف تفسير للقياسى والمراد بهيئة الكلمة الحالة العارضة
لها من عدد حروفها المرتبة وحركاتها وسكناتها المعينة مع اعتبار الزوائد والاصول كل فى
موضعه والمراد باطراد تلك الهيئة جريانها فى جميع المواد من جهة الدلالة على المعنى المتحد كهيئة
ضرب الفعل الماضى وهيئة يضرب الفعل المضارع فانه اينما وجدت الهيئة الاولى تدل على الزمان

عقد ثالث

الماضى واينما وجدت الهيئة الثانية تدل على الزمان الحال والمستقبل والمراد باحوالها
الاعراض الذاتية اللاحقة للكلمات باعتبار الهيئات كالقلب والادغام والحذف والتقاء
الساكنين والبحث عنها حملها على الكلمات بذلك الاعتبار كقولك قال المقلوب العين
ومد مدغم العين ونحو ذلك فخرج عن الحد علم النحو لانه ليس مباحث عن احوال الكلمات
بل عن احوال المركبات باعتبار افادتها للمعانى الاول وكذا علم اللغة والاشتقاق لانهما
ليسا باحثين عن احوال الكلمات باعتبار الهيئات بل الاول باحث عن احوالها باعتبار
موادها وجواهرها والثانى باحث عنها باعتبار نسبة بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية
وقد عرفت ذلك فى المقدمة وقيد الهيئات بالاطراد اذ الصرف انما يبحث عن الهيئات المطردة
الموضوعة بالوضع النوعى لا عن جميع الهيئات فان قلت قد خرج عن التعريف بقوله عن
احوال هيئات الكلمات اكثر ابواب التصريف لان التصريف يبحث عن انفس الهيئات كالماضى
والمضارع واسمى الفاعل والمفعول ونحوها اذ بها يعرف انفس الهيئات لا احوالها وكذلك
يبحث عن احكام لا تعلق لها بالهيئات ولا باحوالها كالوقف والقلب والاسكان والادغام
اذ كانت هذه الاشياء فى الاخر اذ حالات الحرف الاخير ليست بهيئات الكلمات ولا باحوالها
قلت فالجواب عن الاول ان المراد بالماضى والمضارع وغير ذلك مفهوماتها لا ما صدقت هى عليه
من المواد ولا شك ان تلك المفهومات عارضة لتلك المواد لانك اذا قلت طلب ماض ويطلب
مضارع مثلا فقد حكمت على مادتين الهيئتين بالماضوية والمضارعية فهما من احوالها وهكذا وعن
الثانى انا لا نسلم انه لا يبحث لاحوال الحرف الاخير من الكلمة انها احوالها اذ يطلق على احوال
بعض الشئ احوال ذلك الشئ وههنا ابحاث اخر تركناها مخافة الاملال ولا مدخل للحروف
والاسماء المبنية كلها فى الصورة والبناء نحو من وما واذا ومتى ونحو ذلك فيها اى فى الهيئات
المطردة فان قلت الهيئات اعم من ان يكون عارضة للكلمات لذواتها او بسبب امور عارضة
كالتثنية والجمع ونحو ذلك كما يجئ ومن الاسماء المبنية كلها ما هو مثنى ومجموع مثل هما وهم وهذان
وهؤلاء واللذان والذين ومصغر مثل اللتيا فى تصغير التى فيكون لامثال ذلك مدخل
فى تلك الهيئات قلت اما المثنيات والجموع المذكورة فليست بمثنيات ومجموع حقيقة
بمعنى انها حاصلة من تغيير مفرداتها بل هذه الالفاظ موضوعة لمعنى التثنية والجمع ابتداء
من غير ان تحصل من تغيير لفظ اخر واطلاق التثنية والجمع عليها بطريق التجوز واما المصغر
المذكور فقليل لا يعبؤ به وانما هى اى تلك الهيئات فى الافعال والاسماء المتمكنة فى الاسمية
البعيدة بحيث لا تشابه الحروف والعمدة فيها من بين تلك الكلمات الافعال والاسماء المتصلة
بها وقد عرفتها فى العقد الثانى من المصدر واسماء الفاعل والمفعول والزمان والمكان والالة
والتفضيل والصفة المشبهة وانما كانت العمدة هذه الكلمات لكون جميعها فى ذاتها من غير انضمام
امر اخر اليها على تلك الهيئات الا بعض الافعال الخارجة عن اصلها كليس ونعم وبئس
وبعض المصادر ولعل المراد بها مصادر الثلاثيات لما قالوا انه لا قياس فيها واما مصادر الرباعيات
والخماسيات والسداسيات فهى قياسية مطردة وايضا قد يعرض عطف على قوله لكون جميعها
لها اى الافعال والاسماء المتصلة بها نوع اخر من تلك الهيئات بسبب امور عارضة لها فى اعلال
كما فى قام يقوم او ادغام كما فى مد يمد او غيرهما كالحذف فى مثل قاض وعدت واما غيرها من
سائر الاسماء المتمكنة كزيد ورجل وبصرة ومدينة فلا يحصل لها تلك الهيئات الا بسبب امور
عارضة لها كالتصغير مثل زييد ورجيل والنسبة مثل بصرى ومدنى والتثنية مثل زيدان
ورجلان والجمع مثل زيدون ورجال فان هذه الهيئات مطردة اينما وجدت هى وجدت مدلولاتها
واما مع قطع النظر عن تلك العوارض فليس لسائر الاسماء المتمكنة هيئات مطردة اذ هى ليست
بمشتقات والهيئة المطردة باعتبار الذات انما تجرى فى المشتقات كالافعال والاسماء المتصلة

بها وباطلة الهيئات المطردة تعرض للافعال والاسماء المتصلة بها من وجهين باعتبار الذات وباعتبار امور عارضة ولسائر الاسماء باعتبار الثاني فقط فيكونان عمدتين في تلك الهيئات لهما مدخل كثير فيهما فيكون المذكورات اولا اعني الافعال والمتصلة بها اولى بالتقديم في فننا هذا اعني فن الصرف الباحث عن احوال الهيئات المطردة والعوارض المذكورة التي تعرض بسببها نوع آخر من تلك الهيئات منها ما هي عارضة لاغراض معنوية اي الاغراض راجعة الى جانب المعنى كافادة معنى زائد على معنى الاصل او تاكيده كالحاق الضمائر المتصلة ونوني التاكيد الخفيفة والثقيلة بالافعال مثل ضربا وضربوا وضربت وضربنا ويضربن ويضربن فان الغرض من الحاق الضمائر افادة صدور الفعل اعني المثنى او المجموع او المخاطب او المتكلم ومن الحاق النونين افادة تاكيد النسبة وكالتصغير واخواته من التكسير والنسبة ونحوها فان التصغير والنسبة والتكسير مثلا كضويرب وضاربي وضوارب لافادة معنى التحقير والنسبة والجمعية فيما فوق العشرة منها ما هي عارضة لاغراض لفظية اي راجعة الى جانب اللفظ كتخفيفه وتحسينه كالاعلال والادغام والامالة وغيرها كالوقف والروم والاشمام فان الغرض منها ليس الا تخفيف اللفظ وتحسينه ولا دخل لها في المعاني وستعرف تفصيلها والانسب الفصل بينهما اي بين العوارض لاغراض معنوية وبين العوارض لاغراض لفظية في البحث لانهما متمايزتان بحسب الذات فالانسب ان تجعلا بحسب الوضع كذلك فنجعل نعقد ثلثة اسماء لبيان الهيئات الذاتية للافعال وما يتصل بها من الاسماء ولبيان هيئات تحصل بسبب عوارض لاغراض معنوية ولبيان هيئات تحصل بسبب عوارض لفظية اعلم ان من دأبهم ان يذكروا قبل الشروع في الفن كالصرف مثلا امورا معينة للطالب في تحصيله لتفيده بصيرة في شروعه وسهولة في طلبه كتعريف الفن وبيان موضوعه وغايته والاصطلاحات المستعملة فيه فلما اشار المصنف الى تعريف فن الصرف بانه العلم الباحث عن احوال هيئات الكلمات والى موضوعه في ضمن التعريف بانه الكلمات العربية من حيث هيئاتها المطردة وقد استفيد من سياق الكلام الاشارة الى غايته بانها عصمة اللسان عن الخطاء في الاعلال والادغام وامثالها اراد ان يشير الى الاصطلاحات المستعملة المسماة بالمبادي التصورية فقال اذا تمهد هذا فاعلم ان من اهم ما ينبغي للشارع في علم ان يطلع اولا اي قبل الشروع في مسائله على المصطلحات الكثيرة الدور والجريان في ذلك العلم لئلا يتشوش عليه الكلام في اثناء المباحث وانما قيدها بكثرة الدور لان الاصطلاحات التي كانت قليلة الدور ومختصة بمبحث دون مبحث ينبغي ان تذكر في تلك المباحث لا قبل الشروع في الفن ولهذا لم يذكر ههنا ادلة الفن المسماة بالمبادي التصديقية وهي الشواهد من كلام الفصحاء كالابيات والاشعار لانها ليست عامة الورود كمصادرات الهندسية بل مختصة بمبحث دون مبحث فنقول الواو والياء والالف مطلقا سواء كانت متحركة او ساكنة مدة او لا تسمى في عرفنا هذا اي في عرف الصرفيين حروف العلة ومعتلة لكثرة ما يعرض لها من التغير لانها تتغير بالحذف والقلب والاسكان ولا تصح ولا تبقى على حال عندها وربما لما يخالفها من الحركة والحرف فهي كالعليل المنحرف المزاج المتغير من حال الى حال وما اي لفظ لم يكن في حروفه الاصول شيء منها اي من حروف العلة حال كون ذلك اللفظ من الاسماء والافعال سواء كان في زوائده شيء منها او لا يكون ايضا يسمى صحيحا او سالما لصحته وسلامته عن العلة والتغير كالضرب فانه ليس في حروفه مطلقا حرف علة والخروج فانه لم يكن في حروفه الاصول حرف علة وان كان في زائده وهو الواو وبدليل خرج يخرج ونحو ذلك كما تقرر في الاشتقاق وما اي فعل او اسم فيه اي في حروفه الاصول ذلك اي شيء من حروف العلة يسمى معتلا لاعتلاله باعتلال بعض اجزائه فان كان اي حرف العلة واحدا



واحدا فيما هو اي فعل او اسم هو اي الواحد في موضع فائه يسمى مثالا كوعد ويسر لمماثلة ماضيه الصحيح في التصاريف من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ونحوها كوعد وعدا وعدوا وعدت وعدن كضرب ضربا ضربوا ضربت ضربن وكذا المماثلة باسم الفاعل والمفعول منه لاسمي الفاعل والمفعول من الصحيح كواعد وموعود كضارب ومضروب حيث لم يعل فيهما كما لم يعل في تصاريف الصحيح وكذا المماثلة امره الامر من الاجوف في الزنة نحو عد كما تقول بع وما هو في موضع عينه يسمى اجوف كالقول والبيع لان وسطه لاعتلال ما فيه من حرف العلة حال ليس فيه شيء لان المعتل بمنزلة المعدوم فشابه الاجوف وهو الذي لا جوف له اي يكون وسطه خاليا ويسمى ذا الثلاثة ايضا لكون ماضيه اذا حكيت عن نفسك اي اذا بنيت منه المتكلم وحده على ثلثة احرف اذ يحذف منه الوسط فيبقى الفاء واللام مع ضمير المتكلم كقلت وبعت وانما اعتبر حكاية النفس مع ان المخاطب وجمع المؤنث الغائبة منه كذلك كقلت وقلن لان الغائب عند التصريف لا ابتداء بها عند تصريف الماضي والمضارع والاجوف على ثلثة احرف فيسمى لذلك ذا الثلاثة بخلاف غير الاجوف فانه فيها على اربعة احرف كضربت ووعدت ورميت وطويت وما هو في موضع لامه يسمى ناقصا ومنقوصا يقال نقص الشيء ينقص نقصا من الباب الاول اذا لم يتم ونقصته انقصه نقصا اي اسقطت آخره متعدي ولا متعدي لاعتلال آخره فكانه في حكم عدم فصارت الكلمة كالناقص او المنقوص بل لنقصه كثيرا بالحذف بالجزم والوقف مثل لم يغز واغزوا فتصير ناقصة او منقوصة حقيقة ويسمى ذا الاربعة ايضا لكون ماضيه ذلك صفة الماضي اي ماضيه الذي حصل عند الحكاية عن نفسك كدعوت ورميت وان كان ما وجد في اللفظ من حرف العلة متعددا من جنس او جنسين فيهما هما اي الحرفان في موضع فائه وعينه او في موضع عينه ولامه يسمى لفيفا مقرونا لالتفاف حرفي العلة اي لاجتماعهما مع اقترانهما فيه اي في ذلك اللفظ فلالتفاف لفيفا وللاقتران مقرونا فقيل ما هما في موضع فائه وعينه لا يجيء في الفعل بل مختص بالاسم مثل ويل اسم لواد في جهنم ويوم حيث اجتمع في فائهما وعينهما الواو والياء ووقع الواو فاء في الاول وعينا في الثاني وطوى وحيى كرضي اي ضعف حيث اجتمع في عينهما ولامهما حرفا علة الواو والياء في الاول وياءان في الثاني وما هما في موضع فائه ولامه يسمى لفيفا لما ذكر مفروقا لافتراق حرفي العلة بعين كيد في الاسم وعلم يدي ووقى في الفعل اي حفظ ولما كان لقائل ان يقول ههنا قسم آخر وهو ان يكون جميع حروفه الاصول حروف العلة لم يعدوه قسما ولم يسموه باسم اشار الى دفعه بقوله ولم يعتدوا بما جميع اصوله اي الفاء والعين واللام حروف العلة كالواو في الاسم لان الالفاظ الموضوعة للحروف كالباء والتاء والواو والياء كلها اسماء وبيت ثلث ياءات في الفعل اي كتبت الياء ولم يسموه باسم لندرته فكانه معدوم فاقسام المعتلات خمسة المثال والاجوف والناقص واللفيف المقرون والمفروق وكل من الصحيح والمعتل اذا تماثل عينه ولامه في الثلاثي كالمد في الصحيح والود اي المحبة في المعتل المثالي والجو وهو ما يرى بين السماء والارض من الخلاء في المعتل اللفيف المقرون اصولها مدد وودد وجوو او تماثل فاؤه ولامه الاول وعينه ولامه الثاني في الرباعي كزلزل في الصحيح وولول اي رفع الصوت بالبكاء في المعتل المثالي وضوضى اي تصوت اصله ضوضو في المعتل الاجوف يسمى مضاعفا لتضاعف الحرف من جنس واحد وقد يسمى مثل قلق ايضا مضاعفا لكنه تركه لان كلامه في الابنية الاصلية وليس قلق منها بل من المزيدات واذا كان احد اصوله اي اصول كل من الصحيح والمعتل همزة يسمى مهموزا فان كانت فائه فيسمى مهموز الفاء كأخذ وأبى وعينه فمهموز العين كسأل وثأى او لامه فمهموز اللام كقرأ وجاء فقد علمت من هذا ان بين الصحيح والمعتل وكذا بين اقسام المعتل مباينة كلية واما بين كل منها وبين المضاعف او بين المهموز وكذا بين المضاعف والمهموز فعموم

وخصوص من وجه واما الامثلة فعليك باستخراجها عن نفسك واللفظ الدال بهيئته اى باستقلال
هيئته واحترز عن مثل صتبوح وفبوق بما دل بمجموع هيئته ومادته كما عرفت مفصلا على الزمان
الماضى المتقدم على زمان التكلم يسمى ماضيا لمضى مدلوله وعابرا بالعين المهملة ايضا ماخوذا
من عبر اى مضى ومر يسمى به لعبور مدلوله اعنى الزمان الماضى فكل من التسميتين من قبيل
التسمية للدال بوصف المدلول والدال على الزمان الحاضر اى وقت التكلم او الآتى بعد زمان
التكلم بها اى بالهيئة يسمى مضارعا لان المضارعة هى المشابهة وذلك الفعل مشابه
لاسم الفاعل فى الحركات والسكنات كما يجئ ومستقبلا لانك تستقبل وتتوجه الزمان
الآتى الذى هو احد مدلوليه وغابرا بالغين المعجمة من الغابر بمعنى الباقى لان الزمان الآتى
هو الباقى من اجزاء الزمان اذ بعضها مضى وبعضها حضر فبقى الآتى فعلى الاول التسمية باعتبار
ذات الفعل وعلى الاخيرين باعتبار مدلوله كتسمية الماضى والدال بالوضع على طلب الفعل
من الفاعل المخاطب او الغائب او المتكلم يسمى امرا سواء كان بطريق الاستعلاء كقول السيد لعبده
افعل كذا او بطريق الخضوع كقولنا اللهم اغفر لى او بطريق المساواة كقولك لمن يساويك رتبة
افعل كذا ايها الاخ فان جميعها يطلق عليه فى عرف هذا الفن امر واما فى عرف اهل البيان
فالامر مختص بما هو بطريق الاستعلاء ويسمى الثانى دعاء والثالث التماسا وقيد الدلالة
بالوضع لان الدال على طلب الفعل بطريق التجوز كقولك رحمه الله بمعنى يرحمه لا يسمى امرا
والدال على المنع عنه اى على منع الفاعل كذلك ونهيه عن الفعل كذلك اى بالوضع يسمى
نهيا سواء كان ايضا بالاستعلاء كقولك لعبدك لا تفعل كذا او بالخضوع نحو اللهم لا تشمت بى
اعدائى او بالمساواة كقولك لا تفعل كذا ايها الاخ واما فى عرف البيان فالنهى مختص بالاول
والاخيران كما سبق واحترز بالوضع عن نحو لا حياه الله وكل من التسميتين تسمية للدال باسم
المدلول السمط الاول مبتدأ خبره محذوف اى هذا وقوله علم الى آخره بناء وقيل هذه الالفاظ
والغرض منه تمهيد لايراد مباحث هيئات مطلق الاسماء المتمكنة وجعلها جزءا من اجزاء الفن
ان المق بالبحث فى هذا المقام وان كان احوال الهيئات المذكورة اعنى هيئات الموضوعات
بالوضع النوعى لان المق بالبحث ههنا هو احوال الهيئات المطردة التى تعرض الكلمات لذواتها
وهى لا تكون الا لما هى موضوعة باعتبار ذواتها بالوضع النوعى وهى اى تلك الموضوعات
الافعال كلها وبعض الاسماء المتمكنة اعنى ما يتصل منها بالافعال واما بواقى الاسماء فهى فى
ذواتها موضوعة بالوضع الشخصى وقد عرفت تفصيل ذلك فى العقد الاول فلزم من هذا
ان المق بالبحث ههنا هو احوال هيئات الافعال والاسماء المتصلة بها دون هيئات سائر
الاسماء فبالنظر الى هذا كان الانسب الاقتصار على الاولين وترك الاخير فى هذا المقام
بل فى الفن مطلقا لكن جرت عادة الاصحاب بتقديم ضبط اجمالى لمطلق هيئات تلك الاسماء
اى الاسماء المتمكنة متصلة بالافعال او لا تتميما للبحث وتكميلا للفائدة كما هو دأب القوم يوردون
فى علم او فى بحث ما ليس مقصودا فيه كمسائل الفلسفة فى الكلام تكميلا للصناعة او للبحث
وتكثيرا للفوائد والعوائد فنحن ايضا سلكنا طريقتهم واتبعنا لو تيرتهم بمعنى الطريقة فجعلنا
السمط ثلثة فصول بضبط هيئات الاسماء المتمكنة على الاطلاق ولبيان هيئات الافعال
ولبيان هيئات الاسماء المتصلة بها ثم كل من الاسم والفعل كما علمت فى العقد الثانى اما مجرد
وهو المركب من الحروف الاصول فقط او مزيد وهو المتضمن لشئ من الزوائد وتعلم
ان تقديم المجرد على المزيد عند قصد تفصيلهما كالواجب لان المجرد اصل والمزيد فرع والاصل
مقدم على الفرع فجعلنا كل فصل من الفصلين الاولين صنفين لبيان هيئات المجرد من
كل من مطلق الاسم والفعل ولبيان هيئات المزيد فيه اى من كل منهما ثم لم نفعل بالثالث كذلك
اى لم نجعل الفصل الثالث صنفين لبيان هيئات المجرد وهيئات المزيد من الاسماء المتصلة لتشابك مباحث



مباحث مجرد ومزيده اى الاختلاط مباحثهما فلا يتيسر تمييزهما بفصلين بل يبين مجرد كل اسم
منها ومزيده فى مبحث ذلك الاسم ففى هذا السمط اربعة اصناف وفصل الصنف الاول
من الفصل الاول لبيان هيئات الاسماء المجردة قد عرفت ان الاسم المجرد ثلثة اقسام ثلاثى
كرجل ورباعى كجعفر وخماسى كسفرجل فهيئات الثلاثى المجرد الكائن منه اى من الاسم
عشر فى الواقع وكان المحتمل العقلى بعد وجوب الابتداء بالمتحرك اى لاستبشاع ضده اى كون
ضده وهو الابتداء بالساكن مستبشعا اى مستكرها ومتعسرا وان كان ممكنا فى نفسه كما هو
عندنا معاشر المحققين او لامتناعه وعدم امكانه فى نفسه كما هو عند البعض يعنى ان الابتداء
بالمتحرك فى لغة العرب واجب بالاتفاق لكن ذلك عند المحققين لتعسر الابتداء بالساكن
فالوجوب بمعنى الاحسنية والاولوية التى هى الوجوب العرفى وعند البعض لامتناعه وتعذره
فالوجوب بمعنى العقلى اى لولاه لامتنع وسيجئ تفصيل ذلك وتحقيقه فى مبحث الابتداء
وترك الآخر عطف على الوجوب اى وبعد ترك آخر الكلمة وعدم اعتباره فى الوزن لا اعراب
اى لكونه محل الاعراب فيتبدل من حال الى اخرى بتبدل العوامل المقتضية للاعراب فهو ساقط
عن درجة الاعتبار لا يعتبر حركته ولا سكونه فى الوزن واما الحرف الاول فلا يعتبر سكونه
لعدم جواز الابتداء بالساكن كما عرفت لكن الحركات الثلث فيه لاصليتها كلها معتبرة وفى الوسط
يعتبر الاحوال الاربعة لانه لكونه غير مبتدأ ولا محل الاعراب لا مانع فيه من اعتبار السكون
والحركات فالمحتمل بعد ذلك اثنا عشر قسما حاصلة من ضرب الاحوال الثلثة للفاء اعنى الحركات
اى الضمة والفتحة والكسرة فى الاحوال الاربع للعين اعنى بها هذه الحركات الثلث مع السكون
لانه اذا كان الفاء مفتوحا فالعين اما ساكن او مفتوح او مضموم او مكسور وكذا اذا كان
مضموما او مكسورا لكن رفضوا وتركوا اثنتين منها اى من تلك الهيئات الاثنتى عشر
وهما ما فيه الانتقال من الكسرة الى الضمة اى ما كان فاؤه مكسورا وعينه مضموما مطلقا
سواء كان الاسم او الفعل لان الضمة او الكسرة حركتان ثقيلتان متباينتان فى المخرج
فالخروج من احديهما الى الاخرى فى غاية من الثقلة لاسيما الخروج من الكسرة الى الضمة
فانه اشد كما تعرف فلذا احترزوا عنه فى كل من الاسم والفعل وعكسه اى ما فيه انتقال
من الضمة الى الكسرة ايضا اى كالاول لكن رفض هذا فى الاسم دون الفعل لان مبناه
اى بناء الاسم على مزيد خفة لكثرة استعماله لوقوعه كلا من ركنى الكلام اى المسند اليه والمسند
كزيد وقائم فى زيد قائم ولوقوعه جميع فضلاته اى متعلقات الكلام مما يكون فضلة فى اداء
نفس المرام كالمفعول والظرف والحال ونحوها نحو كتب زيد هذه النقوش ليلا فى الحجرة
متفكرا فحيث كان مزيد الخفة مطلوبا فيه كان الانسب ان يحترز فيه عما هو ثقيل فى نفسه
كالانتقال من الضمة الى الكسرة وان كان هذا دون الانتقال من الكسرة الى الضمة وهذا
بخلاف الفعل فانه لا يقع الا احد ركنيه وهو المسند ولا يقع المسند اليه ولا سائر الفضلات
فلم يكثر استعماله كثرة استعمال الاسم فلم يطلب فيه زيادة الخفة الا ترى انهم كيف التزموا
فيه الثقل المعنوى وهو تركب معناه من الحدث والزمان والنسبة ايضا اى كالثقل اللفظى
فان ذلك يدل على انه ليس بناؤه على زيادة الخفة فلا يهرب فيه عما هو خفيف بالنسبة وان
كان ثقيلا فى نفسه والثانى اى الانتقال من الضمة الى الكسرة فيه خفة بالنسبة الى الاول
اعنى الانتقال من الكسرة الى الضمة لكون الانتقال فيه اى فى الثانى من الاثقل وهو الضمة
الى الاخف وهو الكسرة وهو اهون فى الثقلة من عكسه اعنى الانتقال من الاخف الى الاثقل
لظهور ان الخروج من الطوفان الى المطر اهون من عكسه وان كان كل منهما ثقيلا فى نفسه
وان كانت الضمة اثقل من الكسرة اذ يحتاج فيها الى تحريك العضلتين بخلاف الكسرة فانه
لا يحتاج فيها الا الى تحريك عضلة واحدة وعلم منه ان الفتح اخف منهما اذ لا يحتاج فيه الى تحريك

حصلت فلذا اى لاجل ان الفعل لم يطلب فيه زيادة الخفة والثانى فيه خفة بالنسبة بنى الفعل عليه
اما على الثانى عند الاحتياج الى مفعول ما لم يسم فاعله كضرب المجهول وقيل بنى عليه لان الضمة
فيه فى معرض الزوال لكونه مجهولا حاصلا من تغيير المعلوم او لانه لو كان آخره مبنيا على الفتح
لم يستثقل هذا الخروج من الضمة الى الكسرة استثقالا حيث كان بعد الكسرة فتحة او كسرة
اما الاسم فلكون زيادة الخفة مطلوبة فيه لم يبن على الثانى كما لم يبن على الاول ولما كان
ههنا سؤال هو انكم حكمتم بان الاول اى الانتقال من الكسرة الى الضمة مرفوض مطلقا
فماذا تقولون فى يضرب فانه انتقل فيه من كسرة الراء الى ضمة الباء اشار الى دفعه بقوله
وانما رفض الاول فيما اذا كانت الضمة والكسرة لازمتين بخلاف ما اذا كان احديهما للاعراب
كيضرب فان ضمة الباء فيه للاعراب فلا يعبأ بها لانها فى معرض الزوال بالنصب او الجازم
فكانه لا انتقال من الكسرة الى الضمة بخلاف ما اذا كانت لازمتين فانه يوجد فيه ذلك الانتقال
حقيقة فلهذا رفض هذا دون ذلك ثم اورد على رفض الثانى الدئل فانه اسم فاؤه مضموم
وعينه مكسور فلا يصح قولكم الثانى مرفوض فى الاسم فاجاب بقوله والدئل بضم الدال وكسر الهمزة
وهو دويبة شبيهة بابن عرس شاذ فلا يوجب نقض القاعدة وهذا هو الجواب الاسلم
واجاب ابن الحاجب بانه منقول من الفعل من دئل اذا تحرك فيكون نحو ضرب المجهول
اذا سمى به واعترض عليه بانه انما يكون منقولا من الفعل لو كان علما على ما قيل انه اسم قبيلة
واما اذا كان اسما لدويبة شبيهة بابن العرس فيكون اسم جنس لا علما ومن لا يكون
منقولا لانه لا ينقل من الفعل الى اسم الجنس واجيب بانا لا نسلم انه اسم جنس بل علم
جنس كاسامة ولو سلم فلا نسلم انه لا يكون منقولا من الفعل قال تاييدا للشذوذ احمد بن
يحيى لا نعلم اسما جاء على فعل بضم الفاء وكسر العين غير هذا اى الدئل وبعضهم نقل رئما بالراء
المضموم والهمزة المكسورة حال كونه اسما للاست بكسر الهمزة وسكون السين بمعنى عجز
الانسان وموخره وذكر صاحب المفتاح الوعل بضم الواو وكسر العين لغة فى الوعل بفتح
الواو وهو المعز الوحشى كما تقدم ايضا اى كرئم ولم نجده اى شيئا من الرئم والوعل فيما عندنا
من كتب اللغة فلا نقض ولو سلم فهما منقولان من الفعل او شاذان ايضا كما قيل واورد
على رفض الاول الحبك فانه اسم على فعل بكسر الفاء وضم العين فلا يصح ان الاول مرفوض
مطلقا فاجاب بقوله واما الحبك بكسر الحاء المهمل وضم الباء الموحد فمحمول على تداخل اللغتين
فى حرفى الكلمة اعنى ضم الحاء والباء وكسرهما يعنى ان فى الحبك لغتين حبك بضمتين وحبك
بكسرتين واما الحبك بكسر الاول وضم الثانى فليس بلغة مستقلة حتى يرد النقض بل هو
من تداخل اللغتين فان المستعمل اراد ان يقول الحبك بكسرتين بناء على اللغة الثانية
فلما كسر الفاء غفل عن تلك اللغة وظن انه يتكلم على اللغة الاولى فضم العين فح لا يرد النقض
اذ الكلام فى الاسم الموضوع برأسه وهو اى الحبك على كلا التقديرين تكسر الشئ كالرمل والماء
اذا مرت بها الريح وتبع المص فى ذلك ابن جنى حيث جعلها لغتين بمعنى وقيل فيه نظر لانه
بالضمتين جمع الحباك وبالكسرتين ان ثبت مفرد والتداخل انما يتحقق اذا اتحد معناهما فاذا
رفضوا البنائين فبقيت عشر ابنية للثلاثى المجرد من الاسم وهى وابتداء فى تمثيل بالمفتوح
الفاء مع الاحوال الاربعة فى العين ثم بالمكسورة مع الاحوال الثلثة فى العين ثم بالمضموم
كذلك كمل بالفتح والسكون وهو الذى خالطه الشيب كفل بفتحتين هو عجز ما فوق
العجز من الدابة وغيرها كتف بالفتح والكسر هو احد العظمين فى الظهر القريبين الى المنكب
رجل بالفتح والضم رجل بالكسر والسكون ضلع بالكسر والفتح هو واحد الاضلاع وهى عظام
الجنب ابل بكسرتين برد بالضم والسكون نوع من الثياب صرد بالضم والفتح اسم طائر
طنب بضمتين هو حبل الخباء وهو خيمة من صوف الابل والغنم يبنى على عمودين او ثلثة



او ثلثة وعرق الشجر ايضا هذا فى الاسماء وفى الصفات على ذلك الترتيب صعب وبطل اى
شجيع وحذر وطمع من طمع طمعا فهو طمع وطمع وصفر وايم اى متفرق وبنز اى ضخم
ومتكع اى لئيم وسرح يقال ناقة سرح اى سريعة فالالفاظ التى على هذه الهيئات
العشر تكون فى واحدة منها او اكثر اصلية اللفظ المركب من حروف مخصوصة مرتبة
قد يقع على هيئة واحدة وهو ظ وقد يقع على هيئات كثيرة وذلك بان يتوارد عليه الحركات
والسكنات المختلفة فاللفظ اذا وقع على شئ من هذه الهيئات فسواء وقعت على
واحدة منها او اثنتين فصاعدا فالاكثر ان يكون ذلك اللفظ اصليا فيها لا متفرعا عليه
فى هيئة اخرى منها وقد يرد اللفظ من بعضها الى بعض فيكون اصلا فى الهيئة المردود اليها
وفرعا فى المردود منها والعمدة فى معرفة ذلك اى الاصالة فى كل من تلك الهيئات او الاصالة
فى بعضها والفرعية فى بعض اذا استعمل اللفظ على هيئتين من ذلك اى مما ذكر من الهيئات
العشر كما فى كتف بفتح الكاف وكسر التاء وكتف بكسر الاول وسكون الثانى على هيئة رجل
او على اكثر من هيئتين كما فى فخذ وفخذ بفتح الفاء وكسر الخاء فى الاول على هيئة كتف او سكونه
فى الثانى على هيئة كمل وفخذ وفخذ بكسرهما اى الفاء والخاء فى الاول على هيئة ابل او
سكون الثانى اى كسر الفاء وسكون الخاء فى الثانى على هيئة رجل فله اربع هيئات من العشر
تساوى الاستعمالين خبر للمبتدأ اعنى والعمدة وعدمه اى عدم تساويهما بل تفاوتهما قلة وكثرة
فعند التساوى يحكم بكونه اصلا فيهما اى فى كل من الهيئتين لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح بحسب الظاهر
وعند التفاوت يحكم بكونه اصلا فى الاكثر استعمالا والاخر اى وبكون الآخر وهو الاقل استعمالا
فرعا مردودا اليه اى الى الاكثر اذ الاكثر بالاصالة اولى والاقل بالفرعية احرى فلكون
استعمال الكتف بفتح الاول وكسر الثانى اكثر من الكتف بكسر الاول وسكون الثانى
حكم بان الاول اصل والثانى فرع مردود اليه وكذا فى الاكثر من هيئتين يعنى ان تساوى
الكل استعمالا حكم بالاصالة فى الكل والا فبالاصالة الاكثر استعمالا وارتداد الباقى اليه
فلذا حكم بان الهيئة الاولى من الفخذ اصل والثلث الاخيرة مردودة اليها والضابط
فى هذا اى فى ان يكون اللفظ هيئات متعددة بعضها اصل وبعضها مردود اليه ان فى كل
متحرك العين من هذا القسم اى من قسم الثلاثى المجرد وفى بعض النسخ من هذا التقسيم
اى التقسيم الى الهيئات العشر لجواز اسكانه اى اسكان عينه سواء كان هو من حروف
الحلق مكسورا او لا وسواء كان الفاء مفتوحا او لا فان كان الفاء مفتوحا والعين
حرف حلق مكسورا كما فى فخذ يجوز فيه وجهان آخران غير الوجه السابق وهما سكون العين
مع كسر الفاء وكسرهما معا ففى مثل فخذ اربع هيئات فخذ بفتح الفاء وكسر الخاء وهو الاصل
وفخذ بحذف كسرة العين لاستكراههم الانتقال من الاخف وهو الفتحة الى الاثقل
وهو الكسرة فى الثلاثى المطلوب منه الخفة باصل الوضع فيكون العين ليكون الانتقال
من الاخف وهو الفتحة الى ما هو اخف منه وهو السكون وفخذ بكسر الفاء وسكون العين
لذلك الاستكراه مع استكراه حذف اقوى الحركتين وهى الكسرة فنقلوها الى الفاء
وفخذ بكسر الفاء والعين وذلك لقوة حرف الحلق فجعل ما قبله متابعا له فى الكسرة وانما
عدل فيه من الاخف وهو الفتحة الى الاثقل وهو الكسرة لحصول نوع آخر من التخفيف وهو
الخروج من الكسر الى الكسر وذلك لان اللسان ح يعمل فى جهة واحدة بخلاف الخروج من الفتحة
الى الكسرة وانما جعل فخذ بفتح الفاء وكسر العين اصلا لانه اكثر وقوعا فى الاستعمال من اخواته
فكان بالاصالة اولى والفعل فى ذلك اى فيما ذكر من الوجوه الثلثة من التفريع اذا كان
الفاء مفتوحا والعين حرف حلق مكسورا يشارك الاسم كشهد بفتح الاول وكسر الثانى
فانه يجوز فيه فتح الفاء وسكون العين وكسرهما وكسر الاول وسكون الثانى وقد عرفت

وجوهها وكلها لقلة الاستعمال مردود والى الاول الاكثر استعمالا وان لم يكن العين حرف الحلق
وقد كان مكسورا كما في كتف فوجه آخر اي فيجوز فيه وجه آخر فقط غير الوجه الاول من التفريع
وهو اي الوجه الآخر اول الوجهين السابقين آنفا في فخذ وهو كتف بكسر الفاء وسكون
العين فجملة الوجوه فيه ثلثة كتف بفتح الاول وكسر الثاني وهو الاصل لكونه اكثر استعمالا
وكتف بفتح الاول وسكون الثاني وكتف بكسر الاول وسكون الثاني وهما فرعان على الاول
مردودان اليه لقلة استعمالهما وانما لم يجز فيه الكسرتان لان غير حرف الحلق لم يقو قوة
حرف الحلق فلا يقدر على جعل ما قبله تابعا له في الكسرة وبعضهم يجوز في فعل بضم الفاء و
سكون العين كبرد وقفل ضم العين لاتباع الفاء لمجيء عسر ويسر بضم الفاء والعين
فيهما وهما فرعان على عسر ويسر بسكون العين لانها سكون العين اكثر استعمالا
منهما بضمة والاكثر استعمالا اولى بالاصالة والاكثرون مستقرون على خلافه اي لايجوزون
ضم العين فيه لان فيه عدولا من الاخف وهو السكون الى الاثقل وهو الضمة ويحملون
نحو عسر ويسر بضمتين مع عسر اليسر بالسكون اي بسكون عينهما على ان كلا منهما اي
من الاولين والاخيرين اصل لا ان يكون الاولان فرعين للاخيرين حتى يثبت ما ذكره
البعض واما حديث كثرة الاستعمال وقلته فليس بقوي لجواز ان يكون قلة الاستعمال
في الاولين لاستثقال الضمتين لا للفرعية لان الاستثقال اذا كان يؤدي الى ترك
الاصل في نحو يقول فجواز تاديته الى قلة استعماله كما فيما نحن فيه بالطريق الاولى فقال
ابن الحاجب ونحو عضد مما كان بفتح الفاء وضم العين يجوز فيه واحد من التفريع وهو
عضد باسكان العين من غير نقل ولا يجوز فيه عضد بنقل ضمة العين الى الفاء عند الاكثر
لثقل الضمة ونحو عنق مما كان بضم الفاء والعين يجوز فيه عنق بحذف ضمة العين
لاستثقال الضمتين ونحو ابل مما كان بكسر الفاء والعين يجوز فيه ابل بحذف
كسرة العين وقد يكون معنى كثيرا ما يكون رد الابنية في شيء الى هيئة اخرى في ذلك
الشيء كما مر من الامثلة وقد يكون رد الابنية شيء الى هيئة اخرى في شيء آخر فيكون
هيئة الاول فرعا وهيئة الآخر اصلا كرد فعل بكسر الفاء وسكون العين في جمع الاجوف
اليائي كبيض في جمع ابيض الى فعل بضمة اي بضم الفاء وسكون العين في جمع غيره اي
غير الاجوف اليائي سواء كان اجوفا واويا او لم يكن اجوف اصلا كسود جمع اسود
من الاجوف الواوي وحمر جمع احمر مما كان صحيحا وانما رد الاول الى الثاني لمثل ما ذكر
من كثرة الاستعمال وقلته وهو اي مثله كون فعل بضم الفاء في الجمع اكثر من الاول
اي فعل بكسر الفاء فيه لوقوعه في الصحيح وسائر المعتلات سوى الاجوف اليائي واختصاص
الاول بالاجوف اليائي وما هو كثير الوقوع في الجمع اولى بالاصالة وقليل الوقوع فيه اولى
بالفرعية فاصل بيض بيض بضم الباء فابدلت الضمة كسرة ليصح بناء الياء ولما فرغ من
بيان هيئات الثلاثي المجرد من الاسم شرع في بيان هيئات الرباعي المجرد منه فقال
وهيئات الرباعي المجرد قوله منه ظرف مستقر صفة الرباعي وقوله المتفق عليها
بالرفع صفة للهيئات صفة جرت على غير من هي له وقوله خمس خبر المبتدأ اعني الهيئات
وانما قيد بالمتفق عليها لان مطلق هيئاته اتفاقية كانت او اختلافية لا تنحصر في الخمس
كما تقف عليه والاحتمالات العقلية ههنا ثمانية واربعون وهي الحاصلة من ضرب الاحوال
الاثني عشر السابقة في الثلاثي في الاحوال الاربعة للام الاولى لكن لم يأت منها الا ما ذكره
للاحتراز عن التقاء الساكنين او لدفع الثقل او لتوالي اربع حركات وهي جعفر وقد عرفته
وزبرج بكسر الاول المعجم والثالث المهمل وسكون ما بينهما هو الذهب او الزينة
وبرثن بضم الاول والثالث وسكون الثاني مخلب الاسد وقد عرفته ودرهم بكسر الاول



الاول وفتح الثالث وسكون الثاني قيل هو فارسي معرب وكسر الهاء لغة فيه وقمطر
بكسر الاول وفتح الثاني وسكون الثالث وهو ما يصان ويحفظ فيه الكتب هذا
في الاسماء وفي الصفات سلهب للطويل ودفنس للحمقاء وجرشع للطويل وهبلع
للاكول وسبطر للطويل الممتد قيل ومن ثبوت فعلل بكسر الفاء وفتح اللام بحث لان
درهما معرب وهبلع انما يكون رباعيا ان قلنا باصالة الهاء وان قلنا بزيادتها كما هو
مذهب ابي الحسن فلا واثبت الاخفش هيئة سادسة للرباعي وهي جخدب بضم الاول
وفتح الثالث وسكون الثاني هو نوع من الجراد كما عرفت وسيبويه يرويه بضمتين
اي بضم الاول والثالث كبرثن فلا يكون هو هيئة سادسة عنده بل داخلا في الخمس
وقد اثبت الجوهري برقعا وهو ما تتخذه المرأة على وجهها وتستره به وطحلبا وهو
هذا الاخضر الذي يعلو الماء وعندد وهو البد والافتراق وسيبق تفسيرها ههنا وعليبا
بضم الاول المهمل وسكون الثاني وتقديم الياء المثنى على الباء الموحد اسم واد اي اثبت
هذه الاربعة ملابسة بفتح الحرف الثالث وضم الاول وسكون الثاني منها مع تجويز الضم
اي ضم الثالث كما في الاولين اي البرقع والطحلب فان المشهور فيهما فتح الثالث
وجوز ضمه او بدونه اي بدون التجويز كما في الاخيرين اي العندد والعليب فان فتح
الثالث فيهما لازم فعلى هذا ايضا يثبت هيئة سادسة اعني فعللا بضم الاول وسكون
الثاني وفتح الثالث فالاخفش والجوهري اتفقا في الدعوى اعني اثبات تلك الهيئة
لكن الاول يتمسك في ذلك بجخدب وهو مزيف برواية سيبويه كما عرفت وتمسك
الثاني بهذه الاربعة ولم يرد عليه مثل ذلك التزييف فالحق ثبوت تلك الهيئة كيف
وهم يقولون ما لي فيه عندد اي بد والدال الثانية للالحاق والا لوجب الادغام فوجب
ثبوت فعلل ليكون عندد ملحقا به وايضا ذكر ابن الحاجب من اعلال العين انه صحح
عليب لمحافظة الالحاق وهذا يدل على ثبوت فان قلت قد جاء الرباعي على فعلل بفتح
الاولين وكسر الثالث كجندل وعلى فعلل بضم الاول وفتح الثاني وكسر الثالث
كعلبط وهدبد فلا يصح حصر هيئات الرباعي في الخمسة او في الستة بل ههنا سبع او ثمان
فاجاب عنه بقوله واما جندل وعلبط وهدبد بفتح الحرف الثاني وكسر الثالث في الكل
فتح الحرف الاول في الاول اي جندل وضمه في الاخيرين اي العلبط والهدبد فمحمولة
على انها مخففة جنادل وهو موضع ذو حجارة وعلابط وهو الضخم اي العظيم من كل شيء
وهدابد اللبن الخاثر اي الغليظ يقال خثر اللبن اذا غلظ يعني ان تلك الكلمات ليست
من الرباعي المجرد بل من الرباعي المزيد اصل الاولى جنادل والثانية علابط والثالثة
هدابد ثم خففت بحذف الالف فحينئذ لا نقض بها اذ الكلام في انحصار هيئات الرباعي
المجرد في ما ذكر لا في انحصار هيئات مطلق الرباعي فيه وانما كانت من المزيدات
كذلك لئلا يلزم توالي اربع حركات في كلمة واحدة يعني لو لم يكن من المزيدات بل من
المجردات يلزم توالي اربع حركات في كلمة ثلثها وهي ما عدا الحركة الا في اصلية ورابعها
وهي حركة الآخر حركة الاعراب وذلك التوالي مرفوض عندهم ولذا اسكنوا ما قبل الضمير
في مثل ضربت لكونها بمنزلة كلمة واحدة كما عرفت بخلاف ما اذا كانت من المزيدات
فانه لا يلزم التوالي ح لتوسط الالف بين الحركات فان قلت اذا كانت من المزيدات
في مجردها قلت يجوز ان تكون هي جندلا بفتح الاول والثالث وسكون الثاني
كجعفر وعلبطا وهدبدا بضم الاول والثالث وسكون الثاني كبرثن فلا اشكال وهيئات
الخماسي المجرد اربعة والاحتمالات العقلية فيه مائة واثنان وتسعون بناء على ضرب
الثمانية والاربعين التي عرفتها في الرباعي في الاحوال الاربعة للام الثانية وانما اقتصر

على الاربعة لما ذكرنا في الرباعي سفرجل بفتح الاول والثاني والرابع وسكون الثالث
وهو فاكهة معروفة وجحمرش بفتح الاول والثالث مع سكون الثاني وكسر الرابع
هي العجوز الكبيرة اي المرأة البالغة الى كمال السن كالثمانين والتسعين وقرطعب بكسر الاول
وفتح الثالث وسكون الثاني والرابع وقد رويا فيه حيث قال فيما سيق قال الجوهري
يقال ما عنده قرطعبة ولا قذعملة ولا خنعبة ولا سعنة اي شيء قال ابو عبيدة ما وجدنا
احدا يدري اصولها وقد عرفت ما يتعلق به هناك وقد عمل بضم الاول وفتح الثاني
وسكون الثالث وكسر الرابع المرأة القصيرة ويقال هو الابل الضخم اي العظيم والامثلة
الصفة لم يحل للواسع الخطو وجردحل للابل ضخم وقهبلس للعظيم وجنعدل
للشديد الصنف الثاني من الفصل الاول لبيان هيئات الاسماء المزيدة اي التي زيد فيها
على اصولها حرف او اكثر فهو من قبيل مال مشترك اي مشترك فيه اعلم ان هيئات
مزيد الثلاثي والرباعي مع ان مباحثها ليست من مقاصد الفن كما لم يكن منه هيئات المجردات
كما نبهناك عليه في اول السمط من ان المقصد بالبحث هيئات الموضوعات بالوضع
النوعي وهي الافعال والاسماء المتصلة بها واما سائر الاسماء فما لم يكن له هيئة مطردة
موضوعة بالوضع النوعي فانما ذكرت تكميلا للبحث وتتميما للفائدة فيهما اي في تلك الهيئات
كثيرة يفضي ويؤدي الاستقصاء اي تحصيل القصوى والنهاية فيها كما استقصى صاحب
المفصل الى الاملال فلا نذكر جميعها تفصيلا بخلاف هيئات المجردات منهما فانها وان لم
يكن من مقاصد الفن لكنها ليست بتلك الكثرة فلذا ذكرها مفصلا وجملة الامر اي اجمال
الكلام وخلاصته في بيان هيئات الاسماء المزيدة ان الزيادة يجوز ان يكون من جنس
اصول الكلمة من الفاء والعين واللام او غيره اي من غير جنسها وعلى كلا التقديرين يجوز
ان يكون الزيادة للالحاق بكلمة اخرى كقردد وهو المكان الغليظ المرتفع فان الدال
الثانية منه زائدة لكونه ثاني المكرر ودونه ثلثة اصول وجوهر فان الواو فيه زائدة
لما عرفت ان كل ما وقع من غير المضاعف الرباعي اذا كان مشتملا على ثلثة اصول فهو لا يصلح
لاصالة شيء من حروف اللين وبابه ان الزيادة ان للالحاق بجعفر الا ان الزيادة
في الاول من جنس اصول الكلمة بخلاف الزيادة في الثاني او غيره اي غير الالحاق كافادة
معنى زائد كبيع بمعنى البائع فان الياء الاولى منه زائدة لما مر انفا واحمر فان الهمزة
فيه زائدة لكونها في الاول موقع زيادة الاسماء المتصلة بالافعال والزيادة في كليهما
ليست للالحاق بل لافادة معنى الصفة لكن في الاول من جنس الاصول دون الثاني
ويجوز ان يكون الزائد واحدا في الكل اي في كل من الثلاثي والرباعي والخماسي واثنين
او ثلثا في الثلاثي والرباعي واربعا في الثلاثي وتخصيصه بالثلاثي لكونه اعدل الاوزان
يقع فيه الزيادة على وجوه كثيرة هي ان يكون واحدة او اثنتين او ثلث او اربعا واما الرباعي
فلكونه ثقيل خارجا عن حد الاعتدال لاشتمال وسط على حرفين انما جرت فيه الوجوه
الثلثة الاول دون الرابع واما الخماسي فلكونه اثقل لاشتمال وسط على ثلثة حروف
انما جرى فيه الوجه الاول اعني كون الزيادة واحدة دون ما عداه بل هذه الواحدة يكون
فيه من حروف المد دون ما عداها وتقع متصلة باللام فقط بخلاف الثلاثي والرباعي
فان الزيادة فيهما تكون من حروف اللين وفي غيرها وتقع على وجوه مختلفة كما سيجيء من
الامثلة والمتعددة اي الزيادة التي كانت اكثر من واحدة يجوز ان تكون مجتمعة في
موضع ومفترقة بان يقع بينها حرف فاصل وكثير من هذه الاقسام اي الزيادة الواحدة
والاثنتين المجتمعتين والمفترقتين والثلث كذلك والاربع كذلك في الثلاثي او الرباعي
او الخماسي وانما قال كثير من الاقسام لان بعضها كالمتعددة المتفرقة لا يجري فيه هذا التردد



التردد كما لا يخفى يجوز ان يكون قبل الفاء وبينه وبين العين او بين واحد منهما وبين اللام
وهذه الامور مشتركة بين الثلاثي والرباعي والخماسي او بين اللام الاول والثاني في الرباعي
خاصة دون الثلاثي وبين اللام الثاني والثالث ايضا اي كما بين الاول والثاني في الخماسي
ففي الثلاثي يجب موقع الزيادة ثلثة احتمالات وفي الرباعي اربعة وفي الخماسي خمسة
وينبغي ان يذكر ايضا احتمالا آخر مشتركا بين الكل وهو ان يكون الزيادة بعد اللام ويذكر
احوال المتفرقة اجمالا بان يقال والمتفرقة يجوز ان تكتنفا الفاء او العين او اللام او
الفاء والعين او العين واللام او الجمع كما تقف عليها من الامثلة وكل من تلك الاقسام
يجوز ان يكون على هيئات مختلفة باختلاف الحركات والسكنات فيحصل جزئيات كثيرة
لا تدخل تحت الضبط ونحن نورد لك مثالا لكل قسم من تلك الاقسام الواقع المتحقق
في نفس الامر واما المحتملات العقلية فلا ينبغي ان يورد لها مثال وذلك ليكون ما اوردناه
من المثال نموذجا اي دستورا اجماليا وهو معرب نموده يتوسل بها اي بتلك الامثلة
الى استخراج النظائر التي لم نورد من امثلة الهيئات الاخرى فالزيادة الواحدة قبل الفاء
في الثلاثي كما في احمر وفي الرباعي كما في مدحرج فان الهمزة والميم فيهما زائدان لكون اولهما
من مواقع زيادة الاسماء المتصلة وبين الفاء والعين في الثلاثي كما خاتم فان الالف فيه
زائد لما مر في جوهر وفي الرباعي كما في قنفخر بمعنى عظيم الجثة فان النون فيه زائد لما عرفت
انه لو لم يكن زائدا لزم بناء الكلمة على هيئة لم توجد في ابنيتهم لعدم فعلل بكسر الفاء وسكون
العين وفتح اللام الاول وتشديد الثاني وبين العين واللام في الثلاثي كما في غزال فان
الالف فيه زائد كما في خاتم وفي الرباعي كما في قدوكس بمعنى الاسد فان الواو فيه وكذا حروف
العلة في الامثلة الآتية زائدة لوقوعها في غير المضاعف الرباعي المشتمل على ثلثة اصول
وبعد اللام في الثلاثي كما في حبلى وفي الرباعي كما في قنديل بكسر القاف مما زيد فيه بعد لامه الاولى
وكما في جحجبى بمعنى القراد مما زيد فيه بعد لاميه وفي الخماسي كما في خندريس بفتح الخاء المعجمة
والدال المهملة وسكون النون بينهما وهي الخمر القديمة ومنه حنطة خندريس للعتيقة
وهذا مبني على ما ذهب اليه الاكثرون من ان النون فيه اصلية فيكون من مزيد الخماسي
ووزنه فعلليل واستدل عليه بانه اذا تردد حرف بين ان يكون اصليا وزائدا فالاصل
هو الاصلية وقال بعضهم ان النون زائدة كالياء فيكون من مزيد الرباعي ووزنه فنعليل
واستدل عليه بانه اذا تردد لفظ بين وزنين غير موجودين في ابنيتهم على تقدير اصالة
حرف منه وزيادته كان جعله زائدا اولى لان الزيادة دخولها ليس باصل في الكلمة فيكون
الاصل اولى بان لا يثبت فيه وزن مجهول واجيب عنه بوجهين الاول ان ذلك فيما
يكثر فيه الزيادة والخماسي لم يكثر فيه الزيادة والثاني انه قد ثبت عضرفوط وليس بينه
وبين خندريس على تقدير اصالة النون الا الواو والياء وهما اخوان وفي كل من الجوابين
تامل وخزعبيل بضم الاول وفتح الثاني وسكون الثالث بمعنى الاباطيل والخزعبيلة ما
اضحكت به القوم يقال هات بعض خزعبيلاتك وعضرفوط وقد عرفته وقرطبوس بكسر القاف
وفتح الطاء الداهية اي الحادثة وقيل هو الناقة العظيمة ففي هذه الاربعة زيد بعد اللام
وكما في قبعثرى بمعنى العظيم الشديد زيد فيه بعد جميع اللامات وما ذكره الجوهري من ان الفه ليس
للتانيث وهذا هو الحق فقبعثراة في الثاني منه بالتاء فلو كان الالف للتانيث لزم اجتماع
علامتي التانيث وانما زيد ليلحق بنات الخمسة اي الاسماء الخماسية كانها نبات تولدت من
الحروف الخمسة وكذا الكلام في قوله ببنات الستة اي الاسماء السداسية غير صحيح لانه
على الثاني ان ابنية بنات الستة الاصلية الاستفهام للانكار اي لم يوجد سداسية اصلية ليلحق
بها شيء كما عرفت فالحق ان الالف فيه ليست للالحاق بل لتكثير حروف الكلمة واتمام بنائها ولعله

ای الجوهری لم یرد بالالحاق ههنا الالحاق المصطلح اعنی الزیادة فی کلمة ناقصة الحروف عن کلمة اخری
اصلیة لیکون علی هیئة تلک الاخری بل اراد به المعنی اللغوی اعنی جعل الکلمة بزیادة حرف سداسیة
الا ان ای لکن الحکم بکونه ای الالف فی قبعثری للالحاق حینئذ لا معنی له لان کونه ملحقا بهذا المعنی
ظاهر فالحکم به عبث واجاب بعضهم بان مراده انه لو کان من الکلام سداسی اصلی لکان قبعثری
ملحقا به ولا یخفی انه ابعد من الاول ولیس للمزید الخماسی هیئة غیر ما عددناه من الهیئات الخمس
بالاستقراء والزیادتان المجتمعتان قبل الفاء من الثلاثی کما فی انقحل بمعنی الشیخ الکبیر الذی
یبس جلده علی جسده بکسر فان الهمزة والنون من اوله زائدتان بدلیل قحل بمعناه کما تقدم
وبین الفاء والعین فیه کما فی صیهم بکسر الصاد وسکون الهاء بینهما یاء مشدد مفتوح هو الذی
یرفع رأسه الی فوق یقال فرس صیهم وصیهم بفتح الصاد والهاء بینهما یاء ساکن مخفف
ایضا کضیغم بمعنی الاسد فان الیائین فیه زائدان لما مر وبین العین واللام فیه کما فی دلامص
بمعنی البراق فان الالف والمیم فیه زائدان بدلیل دلص اذا برق ولمع وبعد اللام فیه کما فی
علباء بکسر العین وسکون اللام بمعنی عصب العنق ماخوذ من العلب وهو المرض الحاصل فی جانبی
علباء الابل فالالف والهمزة زائدتان ومن الرباعی کما فی قندویل بفتح القاف العظیم الرأس
مما کانت المجتمعتان بعد الفاء الاولی فان الواو والیاء فیه زائدتان لما مر وحندمان اسم قبیلة
مما کانت المجتمعتان بعد لامیه فان الالف والنون فیه زائدتان اما الالف فلما مر
واما النون فلانه وقع اخر اسم قبله ثلثة اصول والزیادتان المفترقتان المکتنفتان
الفاء من الثلاثی کما فی مساجد فان الالف والمیم فیه زائدتان والمکتنفتان العین فیه کما فی
قیصوم هو نبت فان الیاء والواو المحیطین بالصاد زائدتان واللام فیه کما فی حباری بضم الاول
المهمل مقصورا الفه هو طائر معروف مشهور بالحماقة یسیر فی الصحاری فان الالفین فیه
زائدتان والمکتنفتان اللام من الرباعی کما فی حبوکری وهو الداهیة فان الواو والالف فیه
زائدتان اقول سیجئ ذکر هذا مفصلا فذکره ههنا مستدرک اللهم الا ان یقال ذکره فیما تقدم
من حیث اکتنفت الزائدتین لمجموع لامیه وذکره ههنا من حیث اکتنفتا باحد لامیه مع قطع
النظر من الآخر والمکتنفتان الفاء والعین من الثلاثی کما فی اویط نوع من النبات فیه حموضة
ماخوذ من الخرط فالهمزة والیاء زائدتان والعین واللام فیه کما فی خوذلی بفتح الخاء والزاء المعجمتین
بینهما واو ساکن مقصورا الفه هو مشیة ای نوع من المشی فیها تفکک بان یتخلل بینه سکونا
فان الواو والالف فیه زائدان ومن الرباعی کما فی خیتعور بفتح الخاء المعجم والتاء المثناة بینهما
یاء ساکن وبالعین والراء المهملتین کل شئ لا یدوم کالسراب ویقال للذئب والغول والداهیة
خیتعور فان الیاء والواو المحیطین بالتاء والعین زائدان والمکتنفات اللامین من الرباعی کما فی
حبوکری بفتح الحاء المهمل والباء الموحد مقصورا الفه الداهیة والمکتنفات جمیع الاصول من الثلاثی
کما فی اجفلی مقصورا بفتح الهمزة والفاء بینهما جیم ساکن هو دعوة الناس الی الطعام عامة من جفل
ای اسرع فالهمزة والالف زائدتان ومثال الثلث المتفرقة من الثلاثی نحو تماثیل والثلث المجتمعة
قبل الفاء فیه نحو مستفعل وبین العین واللام نحو سلالیم جمع سلم بالتشدید وبعد اللام نحو
عنفوان بمعنی ابتداء الشئ والثلث المجتمعة من الرباعی نحو عقربان بتشدید الباء وقد عرفته
والمتفرقة فیه نحو عبوثران بالفتحتین وسکون الواو نبت طیب الرائحة والاربعة من
الثلاثی نحو اسهیباب واحمرار ولو ذکر هذه الامثلة ایضا لکان اولی وصاحب المفتاح بعدما تجشم
ای بعد اظهار العذر وهو ظرف لقال عن ترک حصر مزیدات الابواب الثلثة ای الثلاثی
والرباعی والخماسی بایراده متعلق باعتذار ای بایراد الحصر والایراد لجمیع الامثلة لسآمته
ای الملالة حیث قال واما هیئات المزیدات من الابواب الثلثة ففیها کثرة تورث حصرها
سآمة قال فالمخص بالذکر منها ای من ههنا تلک المزیدات عدة امثلة ای وامثلة وصیغا عدیدة

عدیدة لها مدخل فی التفریع بان تکون اصولا تتفرع علیها هیئات اخر من المزیدات فینضبط الهیئات
بذلک اجمالا فمنها ای من تلک الامثلة افعل بفتح الهمزة وسکون الفاء وضم العین حال کونه
جمعا نحو الاعصر جمع عصر بمعنی الدهر وهو اصل یتفرع علیه افعل فیهما ای فی الاتیة بنقل ضمة العین
الی الفاء فی المضاعف متعلق بیتفرع کالاشد بضم الشین جمع الشدة بمعنی القوة اصله اشدد
نقل ضمة الدال الی الشین الساکنة وادغم الدال فی الدال هذا علی قول سیبویه وفیه اقوال
اخر قال فی المختار قوله تعالی حتی یبلغ اشده ای قوته وهی ما بین ثمانی عشرة سنة الی ثلثین
وهو واحد جاء علی بناء الجمع مثل انک وهو الاسرب ولا نظیر لها وقیل هو جمع لا واحد له من لفظه
مثل ابابیل وقال سیبویه واحده شدة بالکسر هو حسن فی المعنی لانه یقال بلغ شدته
ولکن لا یجمع فعلة علی افعل وقیل واحده شد مثل کلب واکلب وقیل شد مثل ذئب واذؤب
وقیل هما قیاس کما قیل واحد ابابیل ابول قیاسا علی عجول ولیس شیئا سمع من العرب
ویتفرع علیه افعل فیهما ایضا بابدال ضم العین کسرة فی المنقوص واویا کان او یائیا کالاظبی
جمع ظبی والادلی جمع دلو اصلهما اظبی وادلو بضم الباء واللام ثم ابدل الضمة کسرة فی الاول لیصح
بناء الیاء وفی الثانی ایضا بعد ابدال الواو یاء لوقوعه طرفا مضموما ما قبله وانما فرع افعل بنقل
الضمة الی الفاء وافعل بکسر العین علی افعل بضم العین للضبط والمناسبة لانهما لو کانا اصلین
لتکثر الاصول فلا یسهل ضبطها بخلاف ما اذا جعلا فرعین علی الاول وان المناسبة تقتضی فرعیة
الاخیرین علی الاول لا العکس لانه یحصل العدول فی المضاعف من ثقلة الحرکة الی خفة
الادغام وفی المنقوص من ثقلة الضمة الی خفة الکسرة مع ان الخفة مناسبة للجمع واما لو عکس
فیلزم العدول فی مثل اعصر من خفة السکون الی ثقلة الحرکة او من خفة الکسرة الی ثقلة
الضمة وهو مستبشع ومنها فعول بضم الفاء والعین جمعا کان او غیره فانه اصل یتفرع علیه فعیل
وفعیل بکسر العین وابدال الواو یاء فیهما مع ضم الفاء ابقاء علی الاصل او کسره اتباعا للعین
وذلک التفریع فی المنقوص کحلی بضم الحاء اصله حلوی جمع حلی بفتح الحاء وسکون اللام زینة
المرأة فاجتمع الواو والیاء والسابق منهما ساکن فانقلب الواو یاء وادغم ثم کسر اللام لیصح
بناء الیاء وعصی جمع عصا اصله عصو وثم نقلب الواو الثانیة یاء لوقوعها طرفا بعد واو مدة
فی الجمع ثم اعل اعلال حلی الا انه کسر الفاء فیه اتباعا للعین وقد مر ذلک مفصلا وذلک التفریع
لذلک ای للضبط والمناسبة فان فعیلا وفعیلا بضم الفاء او کسره لو کانا اصلین کفعول لتکثیر
الاصول فیتعسر الضبط ولو کان فعول فرعا علی احدهما لزم العدول فی مثل قعود من خفة الکسرة
او الیاء الی ثقلة الضمة او الیاء وهو مستبشع بخلاف ما اذا جعلا فرعین له فانه یحصل العدول
فی مثل عصی من ثقلة الضمة او الواو الی خفة الکسرة او الیاء وهو حسن ومنها الجمع الذی
بعد الفه حرفان مثلا بکسر ما بعد الالف وفتح الصدر کدراهم فانه اصل یتفرع علیه الجمع الذی
ما بعد الفه ساکن فی المضاعف کدواب جمع دابة اصله دوابب فاستثقل کسرة الاول
من البائین وادغم فی الثانی ویتفرع علیه ایضا الجمع الذی ما بعد الفه مفتوح حال کونه مضموما
صدره او مفتوحا وذلک التفریع فیما اخره الف کغیاری بضم الغین وفتحه جمع غیران بفتح
الغین وسکون الیاء بمعنی الغیور ای الذی له غیرة فان اصله غیاری علی دراهم بدال الالف
یاء ثم ابدلت کسرة الراء فتحة للتخفیف فانقلب الیاء الفا وبقی الفاء علی الفتح کما هو الاصل
او ضم تعدیلا للکلمة هذا حاصل کلامه ای کلام المفتاح وانت خبیر بانه قلیل الفائدة والمناسبة
لهذا المقام لان مثل هذا التفریع بالادغام کما فی دواب والاعلال کما فی عصی وغیره من الامثلة
المذکورة یجری فی سائر الهیئات کهیئة فاعل فانه یتفرع علیها فی الاجوف قلب عینها همزة
مثل قائل وبائع وفی الناقص حذف لامها مثل غاز ورام وفی المضاعف اسکانها مثل حاق و
هکذا فلا وجه لتخصیص مثل هذا التفریع بالامثلة المذکورة وفی الصور متعلق بلا یحصر المذکورة

فعول
وهي افعل وفواعل ايضا اي كما يجري في سائر الهيئات لا ينحصر التفريع فيما ذكر بل يتفرع على الاول
اعني افعل اُفع بحذف اللام من المنقوص ايضا اي كما يتفرع عليه افعل بنقل ضمة العين الى الفاء
وافعل بابدال الضمة كسرة كاظب وادل في حالتي الرفع والجر اصلهما اظبي وادلو فاعلا اعلال
قاض ويتفرع على الثالث اعني فواعل فواع بحذف اللام من المنقوص كدواع وروام اصلهما
دواعو وروامي فاعلا في حالتي الرفع والجر اعلال جوار فاذا لم ينحصر التفريع فيما ذكر فلا يحصل
بما ذكره ضبط اجمالي لهيئات المزيدات فلهذا وما قبله من جريانه في سائر الهيئات كان ما ذكره
قليل الفائدة واشار الى وجه كونه قليل المناسبة للمقام بقوله مع ان المبحث ههنا كان
الهيئات الغير الموضوعة بنفسها قوله بلا اعتبار المادة تفسير لنفسها لما عرفت ان المتعلق
بالبحث وان كان الهيئات الموضوعة بالوضع النوعي اعني الهيئات الموضوعة بنفسها بلا مشاركة
المادة لكن جرت عادتهم بان يذكروا ههنا الهيئات الموضوعة بمشاركة المادة اعني هيئات
الاسماء الغير المتصلة بالافعال تتميما للبحث وتكميلا للفائدة فالمبحث هنا بناء على عادتهم الهيئات
الغير الموضوعة بانفسها وهيئات الجموع موضوعة كذلك اي بانفسها بلا اعتبار المادة فان هيئة
فواعل مثلا اينما وجدت تدل على معنى الجمعية وكذا افعل فذكر تلك الجموع هنا غير مناسب بل الانسب
ان يمثل بالهيئات الموضوعة بمشاركة المادة كما ذكرنا من الامثلة الفصل الثاني في بيان الهيئات
الذاتية للافعال وهو صنفان الصنف الاول لبيان هيئات الافعال المجردة وقد مرت الاشارة
الى ان الفعل قسمان ماض ومضارع واما الامر والنهي فمن شعب المضارع وعلمت ان الفعل
مطلقا اما ثلاثي او رباعي وليس له خماسي فههنا اربعة اقسام الماضي المجرد الثلاثي والرباعي والمضارع
المجرد الثلاثي والرباعي فنجعل الفصل اربع فرائد لبيان هيئات هذه الاقسام الاربعة كل في فريدة
الفريدة الاولى لبيان هيئات ماضي الثلاثي المجرد اعلم ان كل فعل ماضيا كان او مضارعا اما معروف
وهو ما بني للاسناد الى الفاعل والمراد بالاسناد ضم كلمة او ما يجري مجراها الى اخرى بحيث يفيد فائدة
والفاعل ما قام به الفعل وهذا الاسناد يجري في المتعدي كضرب زيد واللازم كقعد عمرو ويسمى
معروفا وكذا فعلوها لكون فاعله معروفا مذكورا ويسمى المبني للفاعل ايضا لبنائه للاسناد الى الفاعل
واما مجهول وهو ما بني للاسناد الى المفعول والمراد بالمفعول ما وقع عليه الفعل اما بالذات والاسناد
اليه انما يكون في المتعدي كضرب عمرو او بواسطة حرف الجر والاسناد اليه يكون في كل من المتعدي
واللازم كضرب في الدار وخرج من البيت وذهب بزيد ويسمى هذا مجهولا لكون فاعله مجهولا غير مذكور
ويسمى المبني للمفعول ايضا لكونه مبنيا للاسناد الى المفعول وهيئة كل منهما فيما نحن بصدده اعني ماضي
الثلاثي المجرد اما اصلية او متفرعة عليها حاصلة من تغييرها بعارض من مثل الاعلال والادغام
لا يقال الكلام في الهيئات الذاتية اي ما هي حاصلة لذات الكلمة وليست المتفرعة كذلك بل هي
حاصلة بسبب العوارض فلا وجه لذكر المتفرعة ههنا لانا نقول الحق بالذكر هو الذاتية الاصلية
وذكر المتفرعة استطرادي فالهيئات الاصلية للمعروف ثلث لان فاءه فاء المعروف من ماضي الثلاثي
المجرد ولامه ملزمان الفتح بحسب اصل الوضع لا يتأتى فيهما غير الفتح من السكون والضمة والكسرة
اما الفاء اي الزام الفاء الفتح فلانه اي الفتح اخف احوالها اي الفاء مطلقا اي سواء في الاسم او الفعل
الحق بآخره الضمائر اولا لان احوال الفاء الحركات الثلث لما عرفت انه يجب الابتداء بالمتحرك
واخفها الفتحة والابتداء بالاخف اولى ليحصل عذوبة في التلفظ ورغبة في السماع مع ان الفعل
لتركب معناه ثقيل فالانسب ان يبتدأ فيه بالخفيف اي الفتحة لا بالثقيل اي الضمة والكسرة
بخلاف الاسم فانه لما كان خفيفا يجوزون الابتداء فيه بالثقيل واما نحو شهد بكسر الفاء وضرب
بضمه فليس ذلك بحسب اصل الوضع لان اصلهما شهد وضرب بفتح فائهما واما اللام اي الزام
لامه الفتح فلئلا يكون الماضي مع شقيقه اي قرينه وراضيعه اعني المضارع لتناسبهما لفظا ومعنى
من البعد حال مبينة لقوله بحيث هو خبر تكون اي ملابسا بحيث لا يتراءى ناراهما اي لا يرى من

من احدهما نار الآخر نار الاول وهو كناية عن كمال البعد لانه اذا كان بين الموضعين قرب في
الجملة يرى من احدهما نار الآخر وبالعكس فاذا لم يتراء اي نارهما يكون بينهما كمال البعد اعني
تلك الحيثية والمرتبة كون احدهما وهو المضارع معربا والآخر وهو الماضي بسبب سكون
الآخر معربا وخاليا عن اثر الاعراب من احدى الحركات الثلث بالكلية فبني لامه على الفتح
ليحصل شبه بينهما اي بين الماضي والمضارع مع الخفة وحاصله انه بني الماضي المعروف
على الفتح لانه لو لم يكن مبنيا عليه فاما ان يكون مبنيا على الضم او الكسر فيفوت الخفة
لكونهما ثقيلين او على السكون الذي هو عريق في البناء وبعيد عن شائبة الاعراب فيلزم
ان يبعد الماضي عن قرينه اعني المضارع غاية البعد لان المضارع معرب وليس في الماضي
مع ذلك التقدير شائبة اعراب فبني على الفتح والزم لامه اياه ليحصل منه خفة وشبه
بالمضارع لان الفتحة البنائية مشابهة للفتحة الاعرابية الا اذا عرض داع الى اسكانه
اي اسكان لامه فانه لا يفتح ح بل يسكن كلحوق ضمير متصل مرفوع متحرك به كضربت بالحركات
الثلث للتاء وضربن وستطلع على تفصيل تلك الضمائر عن قريب وانما دعى لحوق تلك
الضمائر الى اسكان اللام لان العين متحرك كالفاء كما يذكر فلو تحرك اللام ح يلزم توالي اربع
حركات فيما بمنزلة كلمة واحدة مع ان الاسكان اولى باللام من العين او الى ضمه كاتصال
واو الضمير كضربوا فان اللام يضم ح وهو ظاهر ولهذا السر اي لتحصيل الشبه بين الماضي والمضارع
لم يستوف ولم يكمل المضارع لجميع وجوه الاعراب حيث لم يعرب بالجر لانه لو استوفى جميع
الوجوه لكان كاملا اصليا في الاعراب فيبعد عن اخيه اعني الماضي المبني الاصل غاية البعد فلانه
يجري فيه حركات لم تجر في الماضي اعني الضمة والكسرة وهو مع قطع النظر عن الاعراب
والبناء يبعد المناسبة ايضا وعينه عطف على قوله لان فاءه ولامه اما مفتوح كضرب او مكسور
كعلم او مضموم كحسن ولم يسكن لئلا يلزم في صور سكون اللام وهي لحوق الضمائر المرفوعة
المتصلة المتحركة به كما مر آنفا التقاء الساكنين فهذه الثلث اي فتح فائه ولامه مع فتح عينه
او ضمه او كسره هيئاته اي هيئات الماضي المعروف الاصلية وللمجهول هيئة واحدة اصلية
وهي ضم الفاء وكسر العين مطلقا اي سواء الحق بآخره شيء اولا وفتح اللام على ما فصلنا في
المعروف من انه ذلك اذا لم يكن داع الى اسكانه كلحوق الضمائر المرفوعة المتحركة او الى ضمه
كلحوق واو الجمع وانما اختاروا له اي للماضي المجهول هذه الهيئة مع ثقلها للانتقال فيها من الضمة
الى الكسرة وقد كان الانسب ان يجعل لثقل معناه على هيئة خفيفة لانه لما كان فاعله مجهولا
لما عرفت انه مبني للاسناد الى المفعول فلا يذكر فاعله فبنوه على هيئة مجهولة اي منكورة
غير متعارفة فيما بين الابنية والهيئات لان المتعارف منها هيئة المعروف ومن هذا ظهر
وجه آخر غير ما ذكرنا للتسمية بالمعروف والمجهول ليناسب حالا من اسند الى فاعل مجهول
ووقوعه على هيئة مجهولة ولهذا اكتفوا فيه بهيئة واحدة ولم يبنوه على هيئات متعددة
كما بنوا المعروف عليها اذ المجهول اولى بالقلة والمعروف اولى بالكثرة واما المتفرعات ففي
المعروف من غير الوقف ثمان هيئات ما آي هيئة تسكن العين فيها مع بقاء الفاء واللام
على الفتح اما وجوبا اي اسكانا واجبا كما في قال اصله قول انقلب الواو الفا وجوبا لتحركه
بعد فتحة والالف لازم السكون وشد اصله شدد اجتمع فيه دالان متحركان فقصد للادغام
لاجل التخفيف فاسكن الاول وجوبا وادغم في الثاني او جوازا اي اسكانا جائزا كما في شهد
اي حضر ونعم اي لان باسكان الهاء والعين اللذين هما من حروف الحلق وهو جائز لا واجب
او مع كسر الفاء كما في شهد ونعم بكسر فائهما وسكون عينهما وفتح لاميهما وكيد وما زيل في كاد
اي قرب وما زال هو فعل ناقص لاستمرار خبره لاسمه مذ قبله مثل ما زال زيد عالما اي كان
متصفا بالعلم مذ قبله اصلهما كيد وما زول فاعلا اعلال فاضحال ثم ابدل الفتحة ياء جوازا فصار كيد و

وما زيل و لكون هذا خلاف المشهور ايده بالنقل فقال رواهما اي كيد وما زيل سيبويه عن ابي
الخطاب الاخفش راويا هو عن بعض العرب واما شهد و نعم بالكسر والسكون فمشهور
قياسي لا حاجة فيه الى الرواية او بكسران عطف على قوله يسكن العين اي او ما يكسر
العين و الفاء معا كما في شهد و نعم ايضا لما ذكرنا من ان كل متحرك العين من الثلاثي المجرد
اذا كان فاؤه مفتوحا و عينه حرف حلق مكسورا فسواء كان اسما نحو فخذ او فعلا كشهد
يجوز فيه اربعة اوجه شهد بفتح الفاء وكسر العين وهو الاصل و شهد باسكان العين و شهد
بكسر الفاء و اسكان العين و شهد بكسرهما وكذا في نعم قال بعض الافاضل والاكثر في نعم
و بئس عند بني تميم اذا قصد بها المدح و الذم كسر الفاء و اسكان العين قال سيبويه وكان
عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم او يسكن اللام فيها مع بقاء الفاء والعين بحالها كما في دعا
اصله دعوا نقلب واوه الفا و نعما هي نعم اصله نعم ما فاجتمع ميمان متحركان في كلمتين فجاز
الادغام فاسكن الاول وادغم ثم ان نعم فعل مدح مسند الى الضمير المبهم تحته وما بمعنى شئ منصوب
المحل على انه تمييز من الضمير المبهم وهي جملة استينافية او خبر مقدم و قوله هي ما يذكر بعد فعل المدح
من المخصوص و هو مبتداء موخر او خبر مبتداء محذوف اي نعم شيئا هي اي الصدقات او نعم شيئا
هو اي ذلك الشئ هي اي الصدقات هذا و قال الفراء و ابو علي ما موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم
ويكون الصلة بجملتها في نعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي وقال سيبويه
والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشئ فمعنى نعما هي نعم الشئ هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام
وهي مخصوصة وتفصيل ذلك في النحو او يسكن اللام مع كسر الفاء اتباعا للعين كما في نعما هي
بكسر النون والعين وتشديد الميم يسكن اللام لئلا يلزم توالي اربع حركات و الكلام ما سبق بعينه
او يحذف الفاء عطف على يسكن اللام كما في خذ بتخفيف الهمزة اصله اخذ حذفت الهمزة
التي هي فاؤه مع الخاء و الذال اللذين هما عينه ولامه على فتحهما و اما اذ فكلمة اوى او يحذف
العين مع ضم الفاء او كسره واسكان اللام كما في قلت و بعت اصلهما قولت و بيعت وقلب
الواو والياء الفا لما مر فالتقى ساكنان الالف واللام فحذف الالف وضم الفاء في الاول ليدل على
الواو المحذوفة وكسر في الثاني ليدل على الياء المحذوفة او يحذف اللام كما في دعا الرجل اصله
دعوا الرجل فقلب الواو الفا فالتقى الساكنان هو واللام فحذف الالف ورمت بسكون التاء
اصله رميت قلب الياء الفا فحذف لما مر والمتفرعات في المجهول في غير الوقف سبع هيئات
ما يسكن العين فيها اما مع بقاء الفاء بحالها من الضمة كما في شد مجهول شد اصله شدد بضم الشين
وكسر الدال الاولى ثم اسكن الدال للادغام و قول وبوع مجهولي قال وباع اصلهما قول و بيع
بضم القاف والباء وكسر الواو والياء فاستثقل كسرتهما فابقي الواو ساكنة وقلب الياء واوا
لسكونها بعد ضمة او مع كسرة كسرة خالصة من غير ان تميل الى جانب الضمة كما في قيل و بيع
اصلهما قول و بيع كما سبق فنقل كسرة الواو والياء الى القاف والباء بعد استثقال ضمتهما
وابدل الواو في قول ياء لسكونها بعد كسرة او مع الاشمام فيه اي مع الفاء يعني بالاشمام النطق به
بضمة مائلة الى الكسرة فيكون حركته بين بين في المثالين اعني قيل و بيع في شرح الرضي
حقيقة هذا الاشمام ان تنحي بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا
اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام
ههنا كالاشمام في حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء خالصا وهذا خلاف
المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا
غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف فهم
او يسكن اللام مع فتح العين كما في بنيا بضم الباء و فتح النون مقصورا الفه اصله بني بضم الباء
وكسر النون و فتح الياء مجهول بني بفتحتين فقلب كسرة العين فتحة فالياء الفا لتحركها بعد



بعد الفتحة في لغة طي فانهم يبدلون الياء المفتوح بعد الكسرة الفا بقلب الكسرة فتحة سواء
كان ما قبل الكسرة فتحة او ضمة فيقولون في بقي بكسر القاف بقى بقلب الكسرة فتحة
والياء الفا و في بني بضم الباء وكسر النون مجهول بني بنى بضم الباء كالاول و قلب الكسرة
فتحة والياء الفا و اما في سائر اللغات فلم يجز ذلك الابدال او يحذف الفاء كما في اذ خذ اصله
اؤخذ بضم الهمزة وكسر الخاء مجهول اخذ حذفت الهمزة وابقي الباقي على ما كان او يحذف
العين كما في قلت وبعت بكسر الفاء فيهما مجهولي قلت بالضم وبعت بالكسر ايضا اصلهما
قولت و بيعت نقلت كسرة العين الى الفاء بعد حذف ضمته فحذف لالتقاء الساكنين
او يحذف اللام و هذا خلاف المشهور فلهذا استشهد له فقال كما في قول البولاني
بفتح الباء و سكون الواو لنستوقد النبل بالحضيض و نصطاد نفوسا بنت على الكرم اي بنيت
يعني ان اصل بنت بنيت بالياء على انه ماضي مجهول مؤنث غائبة من بنى يبني فحذف
اللام و هو الياء والاستيقاد جعل الشئ ملتهبا و مشتعلا بلهب النار و شعلة و النبل
السهام العربية مؤنث سماعي وجمع لا واحد من لفظه و الحضيض اسفل الجبل بالفارسية
دامن كوه و الاصطياد جعل الشئ صيدا و حاصل المعنى قال المرزوقي يقول اي الشاعر انا
ننفذ سهامنا في الرمية وهي الصيد الذي يرمى اليه حتى تتجاوزها و تصل الى حضيض الجبل
فتخرج النار منه لشدة رمينا فيستوقد به النبل و هذا معنى قوله لنستوقد النبل بالحضيض
ونصيد بها اي بالنبل نفوسا مبنية على الكرم اي نقتل الرؤساء والاشراف و هذا معنى
قوله و نصطاد نفوسا بنت على الكرم و قال الجوهري معنى الشعر يقوله لنستوقد النبل
بالحضيض اذا اخطاء اي نرمي النبل الى الرمية فاذا اخطاء ولم يصبها يوري و يخرج النار
بمصادمته لحضيض الجبل والايراء في الاصل اخراج النار من الزند فعلى ما ذكره الجوهري
اخراج النار عند عدم الاصابة بالرمية و على ما ذكره المرزوقي بعد الاصابة بها بان تنفذ منها
الى الحضيض و لا يخفى ان هذا ابلغ من الاول و لهذا قدمه ولكن لا يخفى عليك شان الوقف
في اسكان الاخر من القبيلين اي المعروف المجهول اي ومن جملة متفرعاتهما اسكان الاخر
عند الوقف و هو ظ لان الوقف يستدعي ذلك و لظهور هذا لم يسلكه في سلك ما قصد بيانه
ههنا من سائر المتفرعات التفريعية الثانية لبيان هيئات مضارع الثلاثي المجرد وانما سمي
مضارعا لوجهين معنوي و لفظي اشار الى الاول بقوله لانه يشابه اي لان المضارعة
المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا
والفعل المذكور يشابه الاسم في انه صالح للحال والاستقبال عند التجرد عن القرائن كزيد
يصلي اما على تقدير اشتراكه بينهما كما هو عند قوم فظاهر واما على تقدير كونه حقيقة في الحال
ومجازا في الاستقبال كما هو عند الاخرين فلانه مجاز مشهور بالغ الى حد الحقيقة يفهم منه
معناه بلا قرينة وبدخول اللام المفتوح عليه يخلص و يمحض للحال و يندفع احتمال الاستقبال
لانه لام ابتداء للتحقيق و التاكيد بمضمون الجملة وهو انسب بالحال فلهذا كان قرينة له
وبدخول السين او سوف يخلص للاستقبال اذ الاول للاستقبال القريب والثاني للبعيد
لكن هذا على ما هو الاكثر والا فقد يجيء السين لمجرد التحقيق كما قالوا في ستفترق امتي الحديث
كما في قلنا ان زيدا ليصلي اي الان او سيصلي او سوف يصلي اي فيما يستقبل قريبا او بعيدا
كما ان اسم الجنس و هو اسم وضع للماهية مطلقة من غير اعتبار وحدة او كثرة معها او للماهية
مع قيد الوحدة الغير المعينة اعني الفرد المنتشر على اختلاف الرايين كرجل لماهية من بلغ الى
حد الكبر او لفرد ما منها و على كلا التقديرين هو صالح و محتمل عند التجرد عن القرائن لكل حصة من
حصص مفهومه و بدخول لام العهد الخارجي عليه يتعين لحصة معينة منها اي من تلك الحصص
مثلا اذا قلت اكرمت رجلا والرجل على ان يكون اللام للجنس يصلح الرجل ان يكون هو الجائي منه

او الذاهب او غيرهما فاذا قلت جاءني رجل فاكرمت الرجل على ان يكون اللام للعهد الخارجي تعيين لحصته
منه وهو الرجل المعهود يعني الجائي اليك لان تقدم الذكر قرينته فالمضارع يشابه اسم الجنس في
ان كلا منهما عند التجرد عن القرائن محتمل لامور متعددة و عند القرينة متمحض لبعض منها هذا اولى
بعضهم المضارع يشبه الاسم لاشتراكه بين الحال و الاستقبال و تخصيصه باحدهما بالقرينة كاشتراك
الاسم كالعين بين المعاني و تخصيصه باحدها بها واشار الى الثاني بقوله وايضا مضارع كل باب
سواء كان ثلاثيا او رباعيا مجردا او مزيدا يشابه اسم الفاعل منه اي من ذلك الباب في عدد حروفه
و في حركاتها و سكناتها من حيث العدد و الترتيب سواء شابه في خصوص الحركات ايضا كما في الثلثة
الاول من الامثلة المذكورة او خالفه فيه بان يكون في المضارع فتحة و في اسم الفاعل ضمة او كسرة
او يكون في الاول ضمة و في الثاني كسرة كما في المثال الاخير و كما في يعلم عالم و ينصر ناصر كيضرب
مع ضارب في الثلاثي المجرد و يكرم مع مكرم في الثلاثي المزيد و يدحرج مع مدحرج الرباعي المجرد و يتشعر
مع متقشعر في الرباعي المزيد والهيئات الاصلية لمعروفه اي لمعروف المضارع من الثلاثي المجرد
بحكم الاستقراء ثلث وان كان المحتمل ازيد منها باحتمال حروف المضارعة للحركات الثلث الالف
الواقع الفتحة فيها كما قال لان حروف المضارعة وهي الهمزة للمتكلم وحده اي منفردا عن الغير
مذكرا او مؤنثا كاضرب و النون له كائنا مع غيره سواء كان ذلك الغير واحدا او متعددا وسواء
كان المجموع ذكورا او اناثا او مختلطا وكانها ماخوذان من انا ونحن والتاء لمن يخاطب مطلقا اي سواء
كان مفردا او مثنى او جمعا مذكرا او مؤنثا مثل تضرب تضربان تضربون تضربين تضربان تضربن
وللواحدة الغائبة كهند تضرب و المثناة الغائبتين كهند و زينب تضربان والياء للغيرها اي لغير
المذكورات من الغائب و هو اربعة الثلثة من المذكر و جمع المؤنث الغائبة كيضرب يضربان
يضربون يضربن و تسمى اي حروف المضارعة هنا اي في مقام بيان الهيئات زوائد لزيادتها
على الماضي واما في مقام بيان حروف الزيادة فالزوائد اعم منها كما مر و ذلك لان معنى الماضي يغاير
معنى المستقبل وتغاير المعنى يقتضي تغاير اللفظ فغير الماضي بزيادة حرف عليه وانما لم ينقص منه
شئ لئلا يخرج الكلمة عن اعدل الابنية و هو الثلاثي وانما خص الزيادة بالمضارع دون الماضي لان
الصيغة المجردة سابقة على الصيغة المزيد فيها كما ان الزمان الماضي سابق على الزمان المستقبل
فجعل السابق للسابق و اللاحق للاحق مفتوحة خبر قوله لان حروف المضارعة فيه اي في المضارع
ابدا ليكون الابتداء بالاخف والفاء الساكن لئلا يتوالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة
لان حروف المضارعة لما امتزجت بالفعل امتزاجا ما صارا بمنزلة كلمة واحدة وخص الاسكان
بالفاء لتعذر اسكان حرف المضارعة لان الابتداء بالساكن غير ممكن ولا يجوز الاسكان في العين
لان ابنية الفعل انما تفصل من حركات العين ولا اسكان لامه لانه محل الاعراب كما ذكر بقوله
واللام متروك للاعراب اي ليتوارد عليه الحركات الاعرابية فلم يبق الا ان يكون العين مكسورا
او مضموما او مفتوحا ففي الثلثة يكون الماضي مفتوح العين كجلس يجلس بفتح العين في الاول
وكسره في الثاني و نصر ينصر بالفتح في الاول والضم في الثاني وسال يسال بالفتح فيهما لكن اشتراط
اي فتح عين المضارع مع فتح عين الماضي لا يكون الا اذا كان العين او اللام حرف الحلق
اي واحدا من حرف الحلق و هي الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والخاء كما في المثال المذكور
اعني سال يسال حيث وقع العين همزة ومنع يمنع حيث وقع اللام عينا والمراد انه يشترط
في ان يكون من ذلك ان يقع في العين او اللام حرف حلق حتى لو لم يكن كذلك لا يكون من ذلك
الباب وليس المراد ان كل ما يكون عينه او لامه حرف حلق فهو من ذلك الباب لانه قد يجئ مضارع
الماضي المفتوح العين مضموم العين او مكسوره مع كون عينه او لامه حرف حلق نحو دخل يدخل
ونبح ينبح اي صوت و وجود حرف الحلق في احد الموضعين علة مصححة لان يكون من ذلك الباب
لا موجبة له و ذلك لانهم لما راوا ان الفتح لا يجئ الا مع حروف الحلق وقد وجدوا فيهما معنى مقتضيا



مقتضيا للفتح و هو ثقلها لكونها سافلة في الحلق فيتعسر النطق بها قالوا انها علة لفتحها او فتح ما قبلها
وانما لم يفتحوا العين اذا كان الفاء وحده من حروف الحلق نحو اكل ياكل لحصول التخفيف
باسكان الفاء في المضارع لان الحرف الساكن ضعيف بالسكون فصار كالميت وابى يابى
شاذ دفع لما يقال من ان ابى يابى مفتوح العين في الماضي و المضارع مع انه لم يوجد في عينه
ولا لامه شئ من حروف الحلق و حاصل الدفع انه شاذ سمع كذلك فلا يوجب انتقاض
القاعدة مع انهم جعلوه مثل منع يمنع والعرب تحمل الشئ على ما هو بمعناه كثيرا فحملوا ابى يابى على منع
يمنع اللذين لامهما حرف حلق ففتحوا عينهما و ان لم يكن عينها ولا لامها حرف حلق كما فتحوا
عين الاخيرين وحاصله تعميم الاشتراط المذكور من ان يكون في نفس الفعل او في مرادفه ولما
كان لقائل ان يقول انه قد جاء ركن يركن بفتح العين في الماضي و المضارع مع انه لم يكن العين
ولا اللام من حروف الحلق فالاشتراط المذكور ليس بصحيح اجاب بقوله واما نحو ركن يركن
اي مال يميل فمحمول على تداخل اللغتين لانه جاء كنصر ينصر بفتح العين في الماضي وضمه في المضارع
وكعلم يعلم بكسر العين في الاول و فتحه في الثاني فاخذ الماضي من احدهما و هو اللغة الاولى و
والمضارع من الاخر و هو اللغة الثانية فركب من اللغتين فقيل ركن يركن بفتح العين
فيهما ودفع الاشكال لان الكلام في ان مضارع فعل بفتح العين انما يفتح عينه ان كان العين او
اللام حرف حلق و يركن بفتح العين ليس بمضارع ركن بالفتح وانما هو مضارع ركن بالكسر
و هذا احسن مما ذكر في الحبك دفع لاستبعاد الحمل على التداخل يعني انكم ذكرتم في الحبك بكسر الحاء
وضم الباء انه مبني على تداخل اللغتين بان يكون فيه لغتان الحبك بكسرتين والحبك بضمتين
فبنى المتكلم الحاء على اللغة الاولى والباء على الثانية و هذا ابعد مما ذكرنا ههنا لانه حمل كلمة واحدة
على اللغتين وما ذكرنا ههنا هو حمل لكلمتين عليهما ولا شك ان الاول اكثر تكلفا من الثاني فاذا
جاز هو فجواز الثاني بالطريق الاولى و في الثالث اي فيما كان المضارع مفتوح العين يكون الماضي
مكسور العين ايضا اي كما يكون مفتوح العين كعلم يعلم و في الاول اي فيما كان المضارع مكسور
العين قد يكون الماضي مكسور العين وان كان الاكثر فيه كون الماضي مفتوح العين كما مر و هو
اي هذا الباب حال كونه من الصحيح الذي لم يكن فيه حرف علة اصلا في اربعة احرف اي
كلمات حسب يحسب اي ظن يظن و نعم ينعم اي صار ناعما و لينا و يئس ييئس اي صار مايوسا
و يبس ييبس من اليبوسة ضد الرطوبة بكسر عين الماضي و المضارع في الكل مع جواز الفتح
اي فتح العين في المضارع فيهن اي في هذه الاربعة يعني ان هذه الاربعة ليست بمتعينة
لكسر العين في الماضي و المضارع بل يجوز ان يكون من باب علم يعلم و يجئ هذا الباب
اي باب حسب يحسب من المثال اعني ما كان فاؤه واوا او ياء اكثر مع تعين الكسر في
عين المضارع و عدم جواز الفتح فيه كالماضي و مراده ان هذا الباب في الاكثر لا يكون الا من
المثال ليحصل الخفة بحذف الواو من المضارع و ليس مراده ان كل مثال فهو من هذا الباب
لمجئ نحو وجل يوجل بكسر العين في الاول و فتحه في الثاني و وهب يهب بالفتح فيهما و وعد
يعد بالفتح في الاول والكسر في الثاني كورث يرث و ورع يرع اي اتقى و وثق يثق اي
اعتمد و ومق يمق اي احب و ورم يرم اي صار ذا ورم بكسر عين الماضي والمضارع في الكل
و عدم جواز الفتح في شئ منها و اصول مضارعاتها يورث و يورع و يوثق و يومق حذف الواو
و لكونها ثقيلة بين الكسرة والياء و يجئ منه اي من المثال ايضا اي كما جاء بتعين الكسر
على الحركتين اي الكسر والفتح في عين المضارع مع الكسر في عين الماضي كوبق يبق بكسر العين
يبق بكسر العين او فتحه اي هلك و اذا كان الماضي مضموم العين فمضارعه لا يكون الا كذلك
اي مضموم العين و يلزمه انه اذا كان عين المضارع مضموما يكون الماضي مضموم العين فلاجل تقييد
هذين الحكمين غير الاسلوب ههنا لان الانسب لما سبق ان يقول ههنا و في الثاني قد يكون

الماضي مضموم العين ايضا بخلاف ما سبق اذ لم يقصد فيه مثل هذا الحصر بل لم يصح وذلك لان هذا الماضي اي الذي كان عينه مضموما مختص بالافعال الطبيعية اللازمة وهي افعال صادرة عن الطبيعة لازمة لها لا تتعداها الى غيرها كالحسن والقبح والشجاعة والجبن ونحوها فهي لازمة اي غير متعدية الى مفعول بلا واسطة حرف الجر ولذا كان بناء هذا الباب من الافعال اللازمة اي غير المتعدية والطبيعة هي القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها اي يصدر عنها من الافعال وقولهم رحبتك الدار اي وسعتك اصله رحبت بك جواب سؤال هو ان رحب يرحب بمعنى وسع ليس من هذا الباب مع انه ليس بلازم بل متعد الى مفعول بالذات كما في قولهم رحبتك الدار لانه تعدى الى مفعوله الذي هو كاف الخطاب وحاصل الجواب انه ليس بمتعد فيه بالذات بل بواسطة حرف الجر لان اصله رحبت بك الدار حذف الباء لكثرة الاستعمال واوصل الفعل الى المفعول واذا كان الماضي المضموم العين مختصا بالافعال الطبيعية اللازمة فالتزم في مضارعه الضم المفتقر الى ضم الشفتين لرعاية زيادة المناسبة ووجهها ان في الافعال الطبيعية شدة انضمام ولزوم للطبيعة بحيث لا ينفك عنها وفي الضم ايضا انضمام الشفتين ولزوم احديهما للاخرى فاذا كان الضم في الماضي والمضارع جميعا يحصل زيادة لزوم في اللفظ فيحصل زيادة مناسبة بين اللفظ والمعنى وقد مرت اليه اشارة في السمط الثاني من العقد الاول في بيان المناسبة بين اللفظ والمعنى حيث قال هناك وكفعل بالضم الذي فيه قوة ويحصل بضم الشفتين للافعال الخلقية اللازمة ولذلك التزم ضم العين في مضارعه ليكون ادل على اللزوم هذه الستة وهي فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمه في المضارع كنصر ينصر وفعل يفعل بالفتح في الاول والكسر في الثاني كضرب يضرب وفعل يفعل بالفتح فيهما كفتح يفتح وفعل يفعل بالكسر في الاول والفتح في الثاني كعلم يعلم وفعل يفعل بالضم فيهما كحسن يحسن وفعل يفعل بالكسر فيهما كحسب يحسب هي ابواب الثلاثي المجرد لا مزيد عليها بحسب الاستقراء وان كانت القسمة العقلية تقتضي ان تكون تسعة لان للماضي ثلثة ابنية وللمضارع كذلك ثلثة ابنية ومن ضرب ثلثة في ثلثة يحصل تسعة الا انه سقط من فعل بكسر العين باب واحد ومن فعل بالضم بابان على ما عرفت الان فبقي ستة ابواب واما نحو فضل يفضل ونعم ينعم ومت اموت اصل الاول موت بكسر الواو فقلبت الفا لتحركها بعد فتحة فالتقى ساكنان الالف والتاء فحذفت الالف وابدلت فتحة الميم كسرة ليدل على كسرة العين وكدت تكود اي قربت تقرب اصل الاول كودت بكسر الواو فاعل كما سبق وهو من الكود بمعنى القرب لا من الكيد بمعنى المكر لان مضارعه على يكيد لا على يكود او يكاد فهذا اعتراض على حصر الابواب في الستة بانه جاء نحو فضل يفضل بكسر العين في الاول وضمه في الثاني وهو خارج عن الستة المذكورة فالحصر ليس بصحيح فاجاب عنه بقوله فقال سيبويه انما يجيء هذا اي فعل يفعل بالكسر في الاول والضم في الثاني عند اصحابنا على لغتين يعني ثبت فضل يفضل كدخل يدخل بفتح العين في الاول وضمه في الثاني وفضل يفضل كحذر يحذر بكسر العين في الاول وفتحه في الثاني فاخذوا الماضي من الثاني والمضارع من الاول فقالوا فضل يفضل بالكسر في الاول والضم في الثاني وكذا ثبت نعم ينعم ككرم يكرم بضم العين فيهما اي صار ناعما لينا من النعومة اي الليّنة ونعم ينعم كعلم يعلم بكسر العين في الاول وفتحه في الثاني فاخذوا الماضي من الثاني والمضارع من الاول فقالوا نعم بالكسر ينعم بالضم وكذا ثبت مات يموت كقال يقول اصلهما موت يموت كقول يقول بالفتح في الاول والضم في الثاني ومات يمات كخاف يخاف واصله موت كخوف بكسر الواو وموت يموت كخوف يخوف بفتح الواو كعلم يعلم وكذا كاد جاء على لغتين بناء على ما رواه سيبويه عن بعض العرب من قولهم كدت افعل كذا اي قربت ان افعل كذا بضم الكاف اصله كودت ثم اعل الواو كما عرفت فانه اي ضم الكاف يدل على ان العين المحذوف منه اعني الواو اما مضموم او مفتوح لان ما هو مكسور

مكسور العين لا يكون بعد حذف عينه مضموم الفاء بل مكسوره ونحو متّ واتيما اي ما من ضم العين او فتحه كان يلزم كون مضارعه مضموم العين كيكود اما على الاول اي اما لزوم ذلك على تقدير كون الماضي مضموم العين فلما عرفت آنفا من ان الماضي اذا كان مضموم العين فمضارعه لا يكون الا كذلك واما على الثاني اي على تقدير فتح عين الماضي فلما تعرف عن كثب اي قريب حيث يجيء ان الاجوف الواوي لا يكون مضارعه مكسور العين فكدت لا يكون مضارعه مكسور العين ولا مجال على التقدير الثاني لان يكون مفتوح العين اذ لم يوجد في عينه او لامه حرف حلق فتعين انه على ذلك التقدير ايضا مضموم العين فعلى التقدير الاول من باب حسن يحسن وعلى الثاني من باب نصر ينصر وهذا القدر اي مجيء كدت بالضم في كلامهم تم الاستدلال بضم مقدمات على ان مضارعه مضموم العين يكفي في كونه اي كدت واردا على لغتين لانه قد جاء كاد يكاد كمات يمات اصله كود بالكسر من باب علم يعلم وهو مصرح به في كلامهم مشهور الاستعمال فيه وقد جاء ايضا كاد يكود كحسن يحسن او قال يقول وهذا وان لم يكن مصرحا به في كلامهم الا ان فيه دلالة عليه حيث سمع عن بعض العرب كدت افعل كذا بالضم وهو يدل على ذلك فاخذ الماضي من اللغة الاولى والمضارع من احدى اللغتين الاخيرتين فقالوا كدت تكود بالكسر في الاول والضم في الثاني فما وقع في بعض الكتب من انه اي الشان لم يرد في مستقبل كدت بضم الكاف اكود يعني ان يكون مضموم العين في المضارع سواء كان في الماضي مضموما ايضا او مفتوحا حتى يحمل هو اي حتى يثبت كونه على لغتين فيحمل كدت بالكسر تكود ايضا اي كفضل يفضل على انه مركب من لغتين كاخواته ليس بشيء لانه قد ثبت في كلامهم في مستقبل كدت بالضم اكود بناء على الاستدلال المذكور غاية ما في الباب ان ذلك غير مصرح به في كلامهم بل ثابت بطريق الدلالة وهو لا يقدح في كونه على لغتين فاذا كانت الكلمات المذكورة محمولة على تداخل اللغتين فلا نقض بها على حصر الابواب في الستة اذ المقصود هناك حصر ما يكون على لغة واحدة منها لا مطلقا والابواب الثلثة التي تختلف حركة العين فيها في الماضي والمضارع بان يكون في الاول فتحة وفي الثاني ضمة او كسرة كنصر ينصر وضرب يضرب او في الاول كسرة وفي الثاني فتحة كعلم يعلم تسمى دعائم جمع دعامة هي في الاصل عماد البيت واصلها لكونها بمنزلة الاصول للباقية اي للابواب الثلثة الباقية التي توافقت حركة العين فيها في الماضي والمضارع لشياعها اي لشيوع تلك الثلثة بجميع المواد وكثرة استعمالها بخلاف الباقية اذ ليس لها شيوع كذلك كما بينه بقوله فاما ما عينه مفتوح فيهما اي في الماضي والمضارع فقد عرفت انه مختص بما يكون عينه او لامه حرف حلق ولا يجيء منه غيره الا شاذا واما ما هو اي عينه مضموم فيهما مختص بافعال الطبايع الغير الاختيارية كالحسن والقبح ولا يجيء من غيرها والمكسور العين فيهما قليل مع ان الكثرة تجيء على باب آخر كحسب يحسب وبق يبق ونحوهما فانها بكسر العين في الماضي والمضارع وبكسر العين في الماضي وفتحه في المضارع كما عرفت فثبت ان ليس للثلثة الباقية كثرة استعمال وشيوع للمواد وما هو اكثر استعمالا وشيوعا للمواد واتم فائدة وعائدة ينبغي ان يجعل اصلا لما لم يكن كذلك فلذا جعلت الثلثة الاول دعائم واصولا للثلثة الباقية وايضا لما كان معنى الماضي مخالفا لمعنى المضارع كان الاولى ان يكون بين بناء امثلتهما مخالفة ايضا وبناء الامثلة هو العين لان الابنية للماضي والمضارع انما تحصل بحركات العين ومن هذه الجهة يجب ان يكون الابواب المذكورة اصولا ايضا والمجهول منها اي المضارع من الثلاثي المجرد ايضا اي المجهول الماضي هيئته اصلية واحدة وهي ضم الزوائد اي حروف المضارعة واسكان الفاء وفتح العين واما اللام فمتروك للاعراب كما مر وانما اختار هذه البنية مع ثقلها مما مر في الماضي فتذكر واما المتفرعات على كل من هيئات المعروف وهيئة المجهول بسبب اعلال او ادغام او غير ذلك كابدال حركة كما في يعد من حذف الفاء من المثال

اذ اصله يوعد حذف الواو لوقوعه بين الياء والكسرة و يقول من نقل حركة العين الى الفاء في المعلوم
من الاجوف و يقال من نقل فتحة العين الى الفاء و قلبه الفا في المجهول من الاجوف و يرمون
و يرمون من حذف اللام في المعلوم و المجهول من الناقص اصلهما يرميون بفتح الياء و كسر الميم
و يرميون بضم الياء و فتح الميم ففي الثاني انقلب اللام الفا و حذف لالتقاء الساكنين و في الاول
نقل ضمته الى الميم بعد حذف كسرته ثم حذف لما مر و يشد من اسكان العين بسبب
الادغام في المعلوم والمجهول من المضاعف و تعلم في تعلم من كسر حرف المضارعة في باب علم
بسكون اول على كسر العين في الماضي فستقف عليها مفصلة في مطاوي المباحث اي في اثناء
المباحث الآتية من الكتاب فلا نطول الكلام بذكرها ههنا و لما ورد ان متفرعات هيئات الماضي
ايضا ستوقف عليها فلم ذكرت لها فيما سبق دفعه بقوله و انما قدمنا في المثال لماضي اشارة اجمالية
الى متفرعاته قصدا الى نوع تبصير للطالب في طلبه و مراعات ذلك ليس بواجب في جميع المواضع
ثم اعلم ان الابواب الستة باسرها اي بجميعها جارية في الصحيح غير المهموز و المضاعف كما في الامثلة ا
لسابقة و اما في غير ذلك من المعتل او الصحيح المهموز او المضاعف فمهموز الفاء و مهموز اللام
و المضاعف و الاجوف و الناقص لم يجئ شيء منها بكسر العين في الماضي و المضارع معا بل ان
جاء ذلك في المثال من المعتلات كورث يرث و في الصحيح غير المهموز و المضاعف كحسب يحسب
و في الصحيح المهموز العين كيئس ييئس كما مر و لا تقول ان مهموز العين يجب ان يفتح
العين في الماضي و المضارع منه لكونه عينه حرف حلق لما عرفت انه مصحح لفتحها لا موجب ثم
و لم يجئ في الاجوف الواوي يفعل بالكسر و لا في اليائي يفعل بالضم سواء كان عين ماضيهما
مفتوحا او مضموما او مكسورا بل انما يكون مضارع الاول يفعل بالضم ان لم يكن عين ماضيه مكسورا
كقال يقول و يفعل بالفتح ان كان عين ماضيه مكسورا كخاف يخاف و يكون مضارع الثاني
يفعل بالكسر ان كان عين الماضي مفتوحا كباع يبيع و يفعل بالفتح ان كان عين الماضي
مكسورا كهاب يهاب هيبة و ذلك لانه لو جاء الكسر في الاول لانقلب الواو ياء فيلتبس
الواوي باليائي و كذا لو جاء الضم في الثاني لانقلب الياء واوا فيلتبس اليائي بالواوي
و اما الالتباس في مثل خاف يخاف و باب يهاب فليس في تلك المثابة لاما زعم الخليل استثناء
من الضابطين اعني لم يجئ في الاجوف مطلقا فعل يفعل بالكسر فيهما معا و لا في الواوي منه
يفعل بالكسر في طاح يطيح و تاه يتيه كلاهما بمعنى تحير يتحير من انهما فعل يفعل بالكسر فيهما
كحسب يحسب و هما اي و الحال ان كلتاهما و تيه من الواو اي من الاجوف الواوي لقولهم
طوحت و توهت في تفعيلهما اي حيرت و هو اطوح منه و اتوه في افعل تفضيلهما فلذا لم يعل الواو
فيهما فان يجئ هذه الاربعة بالواو يدل على ان طاح يطيح و تاه يتيه من الواوي فاصولهما طوح
يطوح و توه يتوه بكسر الواو في الكل على ما زعمه فانقلب الواو في الماضيين الفا و في المضارعين
ياء فلكونهما على حسب يحسب مع انهما من الاجوف استثنيا من الضابط الاول و لكون مضارعهما
بكسر العين مع انهما من الاجوف الواوي استثنيا من الضابط الثاني لكن قال الجوهري طاح
يطوح من الاجوف الواوي و يطيح من اليائي اي هلك و قال تيه نفسه من التفعيل من
اليائي و توه من التفعيل من الواوي اي حيرها و اما اتيهه و اتوهه في افعل التعجب من اليائي
و الواوي فلذا لم يعل فيهما يعني ان كلا من طاح و تاه جاء من الاجوف الواوي فيقال طاح
يطوح و تاه يتوه كقال يقول و من الاجوف اليائي فيقال طاح يطيح و تاه يتيه كباع
يبيع فعلى هذا الضابطان كليان لا حاجة الى استثناء ذلك عنهما اما الثاني فلان ما جاء
على يفعل بالكسر هو اليائي لا الواوي كما زعمه الخليل و اما الاول فلان طاح يطيح من اليائي
من باب ضرب يضرب كباع يبيع كما ذكره في مختار الصحاح لا من باب حسب يحسب كما
زعمه الخليل و دلالة كلام الجوهري على الثاني ظاهرة و اما على الاول فلانه جعل يطيح مضارع طاح

طاح الذي هو ماضي يطوح و هذا الماضي بالفتح لا غير و المضاعف اللازم يجئ مضارعه بالكسر اي
بكسر العين لا غير من الضم و الفتح فيكون ماضيه مفتوح العين لا غير كفر يفر اذ لا يجوز ضمه
لما عرفت ان فعل يفعل بالضم في الاول و الكسر في الثاني مرفوض و لا كسره لما عرفت
ايضا انه لم يجئ من المضاعف فعل يفعل بالكسر فيهما و المضاعف المتعدي و ستعرف معناهما
اي معنى اللازم و المتعدي اذا كان مفتوح العين في الماضي يطرد في مضارعه الضم لانه كثيرا ما
يلحق الضمائر المنصوبة بالمتعدي كيمده فلو كسر عين مضارعه لزم النقل من الكسر الى ضمتين
متواليتين و هو مستثقل و الفتح غير سائغ لاشتراطه بحرف الحلق في العين او اللام
لا فيهما معا فضم عينه ليجري الباب على سنن واحد اما بالتعيين بان لم يجز فيه غير الضم
و هو الكثير لما ذكر كمده يمده و مده و يمده و اما مع جواز الكسر مع قلة و ضعف قال الفراء
الغرض من هذا تأييد لما سبق الا ان بينهما فرق في الجملة لان المص اوجب الكسر في مضارع
المضاعف اللازم مطلقا و الفراء اوجب ذلك على تقدير ان يكون عين ماضيه مفتوحا حيث
قال ما كان على فعلت بفتح العين حال كون ذلك الشيء من ذوات التضعيف اي من
المضاعفات غير واقع على مفعول اي لازما و هذا خبر لكان ان كان على فعلت حالا من اسمه
او خبر بعد خبر او حال من فعلت او من الاسم ان كان على فعلت خبرا له و جملة فان خبر
ما يفعل منه مكسور العين لا غير مثل عففت بوزن كففت بالفتح و بمعناه اعف بكسر العين
يقال عف عن الحرام يعف و كف عنه يكف من باب ضرب يضرب اي اعرض عنه و ما كان منه
اي من المضاعف الذي كان ماضيه على فعلت بالفتح واقعا على مفعول اي متعديا مثل رددت
و مددت تقول رددت الشيء ارده و مددت الشيء امده فان يفعل منه مضموم اي متعين
للضم و حاصله ان المضاعف الذي عين ماضيه مفتوح ان كان لازما فمضارعه متعين للكسر
و ان كان متعديا فهو متعين للضم الا ثلثة احرف اي ثلث كلمات مؤلفة من حروف مخصوصة
جاءت نادرة لان مضارعها غير متعين للضم بل جاء فيه الكسر و هي شده يشده بالكسر اي
قواه او جعله معتمدا عليه و علّه يعلّه بالضم و يعله بالكسر من العلل بفتحتين و هو الشرب الثاني
اي الشرب في الدفعة الثانية و نم الحديث اي الخبر اي نقله الى من يخفى منه ينمه بالضم و ينمه
بالكسر قال الفراء فان جاء مثل هذا مما لم نسمعه اي ما عندي من النوادر في هذه المادة هي
هذه الثلثة و لم نسمع غيرها فان جاء مثل هذا مما كان مضارعه على لغتين غير الثلثة فهو
قليل و قد زاد الجوهري على هذه الثلثة حرفين و هما بته اي قطعه يبته بالضم و يبته
بالكسر و منه البتة المستعملة في اثناء التراكيب لتأكيد الحكم اصلها بتة ثم ادخل عليه حرف التعريف
فصار كجزء منه و هو مفعول مطلق مقدر اي بته و قطعه البتة اي قطعا و حبه يحبه بالكسر
لا غير قال و هذا اي حبه يحبه وحده بلغة واحدة و هي فتح العين في الماضي و كسره في المضارع
و اما الامثلة السابقة فمضارعها بلغتين الضم و الكسر كما مر فهذه المادة شاذة لانه لا يأتي
من المضاعف المتعدي يفعل بالكسر الا و يشركه يفعل بالضم و قال الواحدي في شرح ديوان
المتنبي حبت لغة في حببت ثم لم يستعمل منه الا المحبوب هذا و قد زاد جار الله على تلك
الامثلة مادة اخرى حيث ذكر في الكشاف انه قرأ ابن عباس رضي الله عنه فخذ اربعة من الطير
فصرهن اليك بضم الصاد و كسرها و تشديد الراء المفتوحة امر من صره يصره بالضم و صره يصره
بالكسر اي جمعه و اذا كان عطف على قوله اذا كان مفتوح العين اي و اذا كان المضاعف
المتعدي مكسور العين في الماضي يجوز في مضارعه الفتح كعضضت تعض من باب علم
يعلم يقال عضه اي امسكه بالاسنان او اللسان و المستفاد من كلامه انه يجوز فيه غير الفتح
و فيه نظر لان عين الماضي من المضاعف اذا كان مكسورا لا يجوز في مضارعه الكسر لما عرفت ان
المضاعف لم يجئ بكسر العين في الماضي و المضارع معا و لا الضم ايضا لان كسر الماضي و ضم المضارع مرفوض

واما نعف بضم العين فهو مضارع نعف بفتح العين من باب نصر ينصر لا مضارع نعفا بالكسر فالاولى
ان يقول يجب بدل يجوز فتدبر ولم يجئ منه اى من المضاعف المتعدى مضموم العين في الماضي
الا ما حكى الجوهرى عن الفراء من حببت احب بالضم فيهما من باب حسن يحسن في حببت
احب بالكسر في الاول والفتح في الثانى من باب علم يعلم اى صرت حبيبا وما حكى عن
يونس بن حبيب من لببت الب بالضم فيهما في لببت الب بالكسر في الاول والفتح في الثانى
اى صرت لبيبا اى عاقلا ان قلت الكلام في المضاعف المتعدى وهما لازمان ولذا قال صرت حبيبا
ولبيبا قلنا هما متعديان في الاصل واللزوم بعد النقل الى باب حسن كما يجئ من انه اذا قصد
جعل المتعدى لازما ينقل الى ذلك الباب فتدبر وخلاصة الكلام ان المضاعف اللازم مفتوح
العين في الماضي مكسوره في المضاعف المتعدى قد جاء منه ما هو مفتوح العين في الماضي مضمومه المضارع
او مكسوره في المضارع ومضمومه فيهما ومكسوره في الماضي مفتوحه في المضارع واما مفتوح العين
فيهما فلم يجئ في المضاعف مطلقا اى لازما كان او متعديا لما عرفت ان ذلك مشروط بان يوجد
حرف الحلق في عينه او لامه لا فيهما معا وكذا لم يجئ منه ما هو المكسور العين فيهما كما تقدم كالمضارع
اى كما لم يجئ المضارع المضموم العين في المثال واويا كان او يائيا لكن اذا كان ماضيه مفتوح
العين لانه اذا ضم عينه لم يحذف فاؤه لارتفاع علة حذفه وهي وقوعها بين ياء وكسرة ويجوز
اتصال الضمائر المنصوبة به لان فعل يجئ متعديا فيلزم ياء بعده واو بعده ضمة بعدها فتحة بعدها
واو في نحو يوعده ولذا جاء المضارع بالضم منه اذا كان ماضيه بالضم نحو وسم يوسم لعدم جواز
اتصال الضمائر المنصوبة به لانه لا يكون الا لازما فلا يلزم التوالى فيه بل اما كسروا عين مضارعه
او فتحوه نحو وعد يعد ووضع يضع الا في لغة عامر فانه جاء فيها المضارع بالضم لكنها لغة
رديئة قيل لم يفعل بنو عامر ضم العين وحذف الفاء الا في مضارع واحد وهم في غيره كغيرهم
قال قائلهم وهو لبيد بن ربيعة العامرى وقال بعضهم البيت لجرير لا للبيد لو شئت بكسر
التاء اى لو اردت ايتها المرأة قد نقع الفؤاد هو بضم الباء وسط القلب والجملة مفعول شئت
بشربة تدع اى تترك من ودع يدع الصوادى فاعل تدع لا يجدن بضم الجيم من وجد يجد
بالفتح في الاول والضم في الثانى اصله يوجدن وهذا محل الاستشهاد والفصيح المشهور
يجدن بالكسر قال الرضى يجوز ان يكون في الاصل ايضا عندهم مكسور العين كاخواته ثم ضم بعد
حذف الواو ويجوز ان يكون ضمه اصليا حذف منه الواو لسكون الكلمة بالضمة بعد الواو
والنقل منها بالكسرة بعدها انتهى وهذه جملة حالية وقوله غليلا مفعول لكل من تدع ولا يجدن
على طريق التنازع يقال نقع الفؤاد اى حصل له الرى وهو ضد العطش من نقع بالماء ينقع
نقوعا على صفتح يفتح اى روى به فعلى هذا هو مسند الى الفؤاد وقال بعضهم مسند الى المستكن
العائد الى الثغر او الريق والفؤاد مفعول من نقعته بالماء ارويته والصوادى العطاشى
جمع صادية بمعنى العطشى والغليل بالفتح حرارة العطش يريد انك ايتها المرأة سيدة النساء
وهن تابعة لك فعلا وتركا فلو قنعت بشربة واحدة وشئت ان يحصل الرى بها للفؤاد لكن
تترك النساء العطاشى حرارة عطشهن لسبب تناولهن لمثل تلك الشربة هذا اذا لم يكن
حرف التضعيف واوا واذا كان حرف التضعيف واوا كالقوة لم يجئ منه فعل بفتح العين وضمه
بل جاء فعل متعينا للكسر كقوى بكسر الواو اصله قوو قلب الثانى ياء لوقوعه طرفا بعد كسرة
لاستكراه مثل قووا بالفتحات وقووا بضم الواو الاول كلاهما في التثنية وقووت وقووت
في المتكلم او الحى طلب بضم العين في احدهما والفتح في الاخر يعنى لو جاء منه فعل بالفتح او الضم
لم ينقلب الواو الاخير ياء في المفرد لعدم داعيه ولو انقلب الفا في التثنية والمتكلم منه يؤتى
بالواو الثانى كالواو الاول كقووا وقووت فيلزم اجتماع الواوين وهو مستكره واما اذا
جاء فعل بالكسر كقوى بكسر العين فيقلب الواو الثانى ياء لوجود داع له كما مر فيكون تثنية



تثنيته قويا ومتكلمه قويت فلا يلزم اجتماع الواوين بل اجتماع الواو والياء وهو ليس بمستكره واما
في مثل اووا بفتح الواو الاول وقووا بضمه في جمع اوى كرمى اى رجع وقوى كرضى اصل الاول
اويوا فانقلب الياء الفا لتحركه بعد الفتحة وحذف لالتقاء الساكنين واصل الثانى قويوا
نقل ضمة الياء الى الواو بعد حذف كسرته ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين فيرد الاعتراض
بهما على ما سبق بانه قد اجتمع الواوان في اووا وقووا فلو كان الاجتماع مستكرها لما جاء
كذلك فاجاب عنه بقوله فان الواو الثانى منهما ليس من نفس الكلمة بل واو الجمع فلا عبرة بجمعهما
لان الثانى لعدم كونه من الكلمة في معرض الزوال فكانه لا اجتماع فلهذا لم يستكره والذى ادعينا
انه مستكره هو اجتماع الواوين الاصليين واذا كان العين او اللام اما بطريق الانفراد او الاجتماع
على ان يكون او لمنع الخلو في الماضي المفتوح العين واوا لا يكون المضارع الا مضموم العين
كقال يقول ودعا يدعو لمناسبة الواو للضمة ولانه لو كسر لانقلب الواو ياء فيلتبس الواوى
باليائى واذا كان احدهما ياء لا يكون المضارع الا مكسور العين كباع يبيع ورمى يرمى وطوى
يطوى لمناسبة الياء للكسرة ولانه لو ضم لانقلب الياء واوا فيلتبس اليائى بالواوى واذا كان
الماضي مكسور العين فلا يكون المضارع من ذلك مضموم العين بل مفتوحه نحو خاف يخاف
وهاب يهاب هيبة وشقى يشقى شقاوة وردى يردى وانما جاء كذلك مع قيام الالتباس
ههنا للضرورة لانه اطرد في الاغلب فتح العين في مضارع فعل بالكسر فلم يغير حرف العلة بالفتح
عن حاله كراهة هدم القاعدة المقررة بخلاف فعل بفتح العين فان مضارعه يجئ على يفعل
بالضم وعلى يفعل بالكسر فجاء الواوى من الاول واليائى من الثانى ولذا الضابط للواوى
من الاجوف والناقص من باب كرم وان لزم اللبس نحو اقام يقيم وارضى يرضى فظهر ان المفتوح
العين فيهما اى في الماضي والمضارع لم يجئ في الاجوف والناقص واللفيف مطلقا اى سواء
كانت هذه الامور واوية او يائية وسواء كان اللفيف مقرونا او مفروقا لان كلا من هذه الثلاثة
لا بد ان يكون في عينه ولامه واو وياء على ما عرفت من تعريفاتها فلو كان احدهما واوا فعلى
تقدير ان يكون الماضي مفتوح العين لا بد ان يكون المضارع مضموم العين وان كان ياء فعلى
ذلك التقدير يكون المضارع مكسور العين وعلى كلا التقديرين لا يكون مفتوح العين الفريدة
الثالثة لبيان هيئة ماضى الرباعى المجرد وانها بالكسر جملة ابتدائية وبالفتح عطف على الهيئة
هيئة واحدة بالفتحات مع سكون الثانى لينجبر اى يعارض ويدافع ثقل الرباعى بخفة الفتحات
والسكون يعنى ان في الرباعى ثقلة لكثرة حروفه وفي الفتحات مع السكون خفة لكون
كل من الفتحة والسكون خفيفا فاعطيه تلك الهيئة ليكون الخفة معارضة ومواقفة
للثقلة ولا يصح فتح الكل لامتناع توالى اربع حركات كما مر ولا يصلح غير الثانى للسكون اما الاول
اى اما عدم صلوح الحرف الاول فقط لوجوب الابتداء بالمتحرك واما الاخر فلان فتحة الاخر
علامة الماضي بها يمتاز عما يوازنه ويشاركه في عدة الحروف والحركات والسكنات وفي
بعض النسخ عما يوازنه اى يشاركه في الوزن فالحال واحد من الاسماء كرجل بالفتحات
الفعل الماضي اى رضع ورجل بفتح الاول ولين الاسم اى ولد مرسل ليرضع امه وحذر
بكسر العين الفعل الماضي اى اجتنب واحترز وحذر بالكسر ايضا الاسم بمعنى المبالغ
في الحذر والاحتراز ودحرج الفعل وجعفر الاسم فانه ليس بين هذه الافعال والاسماء
فرق لفظا الا بالتزام الفتحة في اواخر الافعال بخلاف الاسماء فان حركات اواخرها تابعة
للعوامل مختلفة باختلافها فلو لم يلتزم الفتح في اواخر الافعال لالتبست بالاسماء واما الثالث
فلان الاخر يسكن كثيرا لاتصال بعض الضمائر به وهي الضمائر المرفوعة المتحركة مثل دحرجت
ودحرجت فلو سكن الحرف الثالث يلزم التقاء الساكنين فاذا لم يصلح غير الثانى للسكون
فتعين اسكان الثانى الفريدة الرابعة لبيان هيئة مضارعه اى مضارع الرباعى المجرد وهي ايضا

كمثيه ماضيه واحدة والضابط في بناء مضارع غير الثلاثي المجرد واما مضارع الثلاثي المجرد فقد عرفت
حاله اعني بغيره الرباعي المجرد كدحرج والمزيدات مطلقا اي سواء كان ثلاثيا مزيدا مثل افعل وافتعل
واستفعل او رباعيا مزيدا مثل تفعلل وافعلل ان يصدر الماضي بعد حذف همزة الوصل ان كانت
اي ان وجدت همزة الوصل فيه كافتعل ونحوه واما اذا لم توجد فيه همزة الوصل سواء وجدت
همزة القطع كافعل او لم توجد هي ايضا كفعل وتفعلل فلا حاجة الى الحذف بل يصدر من اول الامر
باحد حروف المضارعة بالهمزة في المتكلم وحده والنون في المتكلم مع الغير والتاء في المخاطب
مطلقا والواحدة الغائبة والمثناة والياء في غيرها حال كون حرف المضارعة مفتوحا الا فيما كان
ماضيه على اربعة احرف وهي اربعة ابواب الافعال والتفعيل والمفاعلة والفعللة فان حروف
المضارعة فيها مضمومة وذلك لئلا يلتبس مضارع افعل بمضارع الثلاثي لو فتح حروف المضارعة
فيه مثلا لو قيل في مضارع افعل يفعل بفتح الياء وكسر العين لالتبس بيفعل من الباب الثاني
بناء على ما يجيء من ان همزة الافعال تحذف في المضارع وسائر افعل وان لم يقع الالتباس
فيها على ذلك التقدير لكن ضم حروف المضارعة فيها ايضا حملا لها على افعل وانما خص الضم بمضارع
افعل دون الثلاثي ليعادل قلة الرباعي ثقلة الضمة وكثرة الثلاثي خفة الفتحة ويكسر عطف
على يصدر الماضي اي وان يكسر ما قبل آخره اي الماضي ولو تقديرا اي ولو كان ذلك الكسر
مع التقدير او مقدرا وما قبل الآخر هو عين الفعل في الثلاثي المزيد واللام الاولى في الرباعي المجرد
والمزيد وانما كسروا ما قبل الآخر لانه لما غيروا اوله في المضارع باسقاط همزة الوصل فيما كان في اوله
همزة الوصل او بضم اوله فيما كان على اربعة احرف وضعا غيروا ما قبل آخره لان التغيير يجر التغيير
ويجري عليه الا فيما كان ماضيه مقدرا بتاء زائدة وهي ثلثة ابواب التفعل والتفاعل والتفعلل
فان ما قبل الآخر فيها مبقى على فتحه لانه لما لم يغير اول هذه الابنية الثلثة في المضارع لم يغير
آخرها ولانه لو كسر ما قبل الآخر منها التبس امر مخاطب تعلم بمضارع علم والتبس امر مخاطب تجاهل
بمضارع جاهل وامر مخاطب تدحرج بمضارع دحرج ولا يرفع الالتباس بضمة حرف المضارعة
في مضارع علم وجاهل ودحرج لاحتمال الغفلة عنها ونحو احمر يحمر واحمار يحمار من قبيل التقدير
اي مما كسر فيه ما قبل الآخر تقديرا فان الاصل يحمرر ويحمارر بكسر الراء الاولى منهما بدليل ظهور
الكسرة في المضارع منهما اذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك نحو يحمررن ويحماررن ثم اسكنت
وادغمت في الثانية ومن هذا رد ابن الحاجب حيث استثنى من كسر ما قبل الآخر ايضا
مثل هذه الافعال بقوله ما لم يكن اللام مكررة فتدغم نحو احمر واحمار ووجه الرد ظاهر اذا عرفت
هذا فاذا اردت بناء المضارع من استفعل حذفت همزته وصدرته بالياء مثلا مفتوحا
وكسرت العين فقلت يستفعل واذا اردت من فعل بالتشديد صدرته بالياء مضموما
وكسرت العين فتقول يفعل واذا اردت من تفاعل صدرته بالياء مفتوحا فقلت يتفاعل
وعلى هذا فقس فان قلت لو كان بناء المضارع على تقدير عدم همزة الوصل بمجرد زيادة
حرف المضارعة على الماضي من غير تغيير لاوله فمن ذا تقول في مضارع افعل كيكرم في اكرم
حيث حذف لبناء المضارع منه همزة القطع في اوله ابتداء اجاب عنه بقوله واصل يكرم في
مضارع اكرم يؤكرم بالهمزة فكرهوا اجتماع الهمزتين في الحكاية عن النفس اي المتكلم
وحده مثل ااكرم لانه يشبه نباح الكلب النباح بضم النون وكسره بعده باء موحدة صوت
الكلب فحذفوا الهمزة الثانية منه ثم حذفوها من اخواته مما فيه الياء والتاء والنون كيكرم
وتكرم ونكرم ثم حذفوها من اسمي الفاعل والمفعول كمكرم ومكرم وان لم يجتمع فيه الهمزتان
طردا للباب وليستوي امثلة المضارع منه واسماء الفاعل والمفعول المشتقات من
المضارع وانما التزم الحذف في الحكاية عن النفس وان كان القياس يقتضي ان تقلب
الهمزة الثانية واوا كما في اويدم واوادم في تصغير آدم وتكسيره لان باب الافعال كثيرا

كثير الاستعمال وكثرة الاستعمال توجب التخفيف البليغ والحذف ابلغ في باب التخفيف
من القلب وانما حذفت الثانية لئلا يبقى المضارع بلا علامة وحاصل الجواب ان حذف
الهمزة منه ليس لبناء المضارع لان الهمزة مرعية بعد ذلك البناء بان يكون اصل يكرم يؤكرم
بل لعلة استكراه اجتماع الهمزتين فلا اشكال وقد يجيء هذا اي مضارع افعل على الاصل
باثبات الهمزة كما في قول الراجز لم يبق من آي بها تحلين غير رماد وحطام كنفين وغير ود
جاذل او ود وتين وصاليات ككما يؤثفين حيث جاء يؤثفين اي يثفين جمع مؤنث
غائبة من اثفى على الاصل باثبات الهمزة الحطام بالضم اي بضم الحاء المهمل الخشب او النبات
اذا يبس احدهما وتكسر والكنف الذي ثني على كنفين بكسر الكاف وسكون النون وعاء
اي ظرف يكون فيه اداة الراعي كالجنز والسكين والمشرب ونحوها ومنه ما جاء في الحديث
في حق ابن مسعود انه كنيف ملئ علما على صيغة التصغير والود اصله الوتد فابدل التاء دالا
وادغم والوتد معروف والجاذل بالجيم والذال المعجم المنتصب المقيم مكانه لا يبرح اي لا ينتقل عنه
الى موضع آخر والصاليات جمع صالية من صلي فلان النار بكسر اللام يصلي صليا اي احترق
بها قال تعالى هم اولى بها صليا والمراد بالصاليات ههنا الحجارة التي جعلت اثافي حتى اسودت
والقدور ولذا شبهها بالقدور في قوله وصاليات ككما يؤثفين والاثفية التي كانت الاثافي
جمعا لها بضم الهمزة وتشديد الياء ما ينصب عليها القدر لطبخ الطعام من الآلة الحديدية التي لها
ارجل ثلث وقد تتخذ من السواري والصحاري من الاحجار ثلثة كالاثافي فينصب عليها القدر
وهو المراد ههنا والخطاب في تحلين اي تتزينين على ان يكون مجهول مؤنث مخاطبة من حلي
يحلى اي زين لمنازل الحبيبة ومثل هذا اي الخطاب للمنازل يكون للتاسف والتحزن
ومن عادة العرب خطاب المنازل والديار وقت التحسر والتحير ينزلونها منزلة العقلاء
فيخاطبونها حظ بهم هذا والآي جمع آية اي العلامة وبها متعلق بتحلين والجملة صفة آي
وغير فاعل لم يبق وكنفين صفة لمجموع رماد وحطام اي بمقدار كنفين او من كنفين وصاليات
عطف على ود وككما صفة صاليات الكاف الاولى للتشبيه والثانية تاكيد لما قال صاحب
الكشاف في قوله تعالى ليس كمثله شيء لك ان تزعم ان كلمة التشبيه كررت كما كررها من قال
وصاليات ككما يؤثفين وما موصولة او موصوفة عبارة عن القدور ويؤثفين صلة او صفة له
من اثفيت القدر اذا جعلت له اثافي ومنه الصاليات للقدور في الاسوداد كما اشرنا وحاصل
المعنى انه لم يبق من علامات وآثار كانت تلك المنازل تتزين بها غير الامور المذكورة والغرض منه
اظهار التحزن والتحسر وكما في قول الآخر شيخ جالس على كرسيه حال كونه معمما اي واضعا
للعمامة على رأسه فانه اهل لان يؤكرما باثبات الهمزة على الاصل في يؤكرم مضارع اكرم والالف
في آخره للاشباع هذه اي الابنية التي بينا ضابطها ابنية معروفة الاصلية اي الابنية الاصلية المعروفة
المضارع والمراد باصالتها ان لا تحصل هي من تغيير هيئته اخرى لسبب من العوارض كما اشار
اليه بقوله والبعض يكسر حروف المضارعة مطلقا في كل ما كان ماضيه مكسور العين او مكسور
الهمزة سواء كان ذلك من الثلاثي او الرباعي وسواء كان مجردا او مزيدا وانما كسر حروف المضارعة
في ذلك ليدل كسرها على الكسرة الذاهبة من الماضي بسبب بناء المضارع لان همزة الوصل
المكسورة في الماضي تسقط في المضارع ويصير العين المكسور فيه مفتوحا في المضارع وفي بعض
النسخ على الكسرة الذاتية اي الكسرة الاصلية وهي كسرة الماضي فالمآل واحد لكن الاولى
اولى نحو يعلم بكسر الياء وتعلم بكسر التاء ونعلم بكسر النون واعلم بكسر الهمزة في مضارع
علم بكسر العين وهو ثلاثي مجرد وتفتتح ويستفتح ويحرنجم بكسر الياء في الكل في مضارع افتتح
واستفتح واحرنجم بكسر همزات الوصل في اوائلها الاول من الثلاثي المزيد فيه حرفان
والثاني من الثلاثي المزيد فيه ثلثة احرف والثالث من الرباعي المزيد فيه حرفان واما الرباعي

المجرد كدحرج فلا يتأتى كسر حرف المضارعة في مضارعه كيدحرج اذ ليس عينه مكسورا ولا همزة وصل فيه
وبعضهم خصوا الكسر بما عدا الياء من حروف المضارعة واما الياء فلم يجوزوا فيه الكسر لتثقل الكسرة عليه
لان الكسرة من جنس الياء فلا ينطق بالياء المكسورة كالمشي في القيد وهذا هو الاول وهي لغة
بني اسد كما عرفت وهيئة مجهوله اى مجهول المضارع من الكل اى في الثلاثي والرباعي مجردهما او مزيدهما
ان يضم حرف المضارعة ويفتح ما قبل الآخر ولو تقديرا ان لم يكن ما قبله مفتوحا كيكرم من الثلاثي
المزيد فيه ويدحرج من الرباعي المجرد وفتح ما قبل الآخر فيهما صريح ويقشعر من الرباعي المزيد وفتح
ما قبل الآخر فيه تقديري لان اصله يقشعرر بفتح الراء الاول ثم نقل فتحته الى العين وادغم واما
اذا كان ما قبل الآخر مفتوحا في المعروف كيتباعد فلا حاجة الى فتحه في المجهول الصنف الثاني
من الفصل الثاني لبيان هيئات الافعال المزيدة اعلم ان الزيادة في الافعال قد تكون للالحاق
وقد تكون لغيره كافادة معنى زائد في اكرم كما سمعت ذلك غير مرة واحدة والحق سلب الوحدة
واثبات اصل المرة فيلزم كثرة المرات اى سمعت مرات كثيرة ومعنى الالحاق مطلقا هو في الاصل
مصدر من الحقت الشيء بالشيء اذا جعلت الاول تابعا للثاني ومن الاصطلاح هو ان يكون
بناء اى تركيب وهيئة اسما كان او فعلا انقص اصولا اى من جهة حروف الاصول من بناء آخر كذلك
فيزاد في الاول شيء اى حرف سواء كان من حروف الزيادة المصطلحة كما في سلقى وجهور
اولا كما في جلبب ملحقا بدحرج كما يجيء وكقردد بمعنى المكان الغليظ ملحقا بجعفر وسواء كان
واحدا كهذه الامثلة او متعددا كالندد وهو الذي له خصومة حيث زيدت الهمزة والنون
على اللد بمعنى الخصومة ليكون على سفرجل لغرض ان يصير البناء الاول في اللفظ مثل البناء الثاني
في عدد الحروف والحركات والسكنات المعينة كل واحد منها في مثل مكانها في البناء الثاني ويتصرف
فيه كما يتصرف في الثاني بعينه يعني ان الغرض من تلك الزيادة مجرد ان يصير البناء الاول
في اللفظ كالبناء الثاني ويتصرف فيه مثل تصرفه من بناء الماضي والمضارع والامر والنهي والمصدر
واسمي الفاعل والمفعول ومن اخذ المزيدات ان كان الملحق به فعلا رباعيا ومن التصغير والتكسير ان
كان اسما رباعيا لا خماسيا لان الملحق بالخماسي لا يحذف آخره في التصغير والتكسير كما يحذف
في الخماسي بل يحذف الزائد منه اين كان لانه لما احتيج الى حذف حرف فالزائد اولى به فلهذا قالوا
في شرنبث انه ملحق بسفرجل مع قولهم في تكسيره شرابث وتصغيره شريبث وتكسير السفرجل
سفارج وتصغيره سفيرج وربما اذا كان المزيد للالحاق حرف لين رابعا في الخماسي فانه يقلب
ياء كما في فراديس وفريديس في تكسير فردوس وتصغيره وبهذا خرج مثل الحمار عن ان يكون
ملحقا وان كان بوزن قمطر لان تكسيره قماطير ولا يكسر حمار على حمارير بل على حمر واحمرة
واحامر وليس الغرض منها شيئا آخر كالتعويض عن حرف آخر وتكثير البناء وافادة المعنى
الزائد سواء لم يحصل معنى زائد كسلقى بمعنى سلخ او حصل لكن بشرط ان لا يكون ذلك
المعنى مطردا كشملل بمعنى اسرع من الشمول بمعنى الاحاطة لانه لو كانت الزيادة مطردة في
افادة المعنى الزائد تحمل على الغرض المعنوي وهو افادة المعنى لا على الغرض اللفظي اعني الحاقه
المذكور اذ مع امكان حملها على الغرض المعنوي الذي هو اشرف لا يصار الى حملها على الغرض
اللفظي الذي دونه فلهذا لا يعد زيادة مثل الميم في مفعل للمصدر او الزمان او المكان
ولا همزة افعل للتعدية مثلا للالحاق بدحرج وان كانت تلك الالفاظ مماثلة له في اللفظ بسبب
تلك الزيادة لانها مطردة في افادة تلك المعاني كما سيجيء ثم اعلم ان فائدة الالحاق انه ربما
يحتاج في تلك الكلمة الى مثل ذلك التركيب في وزن او قافية او سجع ونحو ذلك قال الرضي
وربما لا يكون لاصل الملحق معنى في كلامهم ثم يحصل من الالحاق ككوكب وزينب فانه لا معنى
لتركيب ككب وزنب ثم حصل بزيادة الواو والياء ثم فيهم كما في جلبب اى اتى بشيء في موضع
آخر وسلقى اى القى احدا على ظهره فان اصولهما انقص من اصول دحرج المستنوق في دحرجة العجلة

العجلة اى تحريكها على وجه الاستدارة والعجلة بفتحات آلة يجر بها الثور وبكسر العين وسكون الجيم
بمعنى الدولاب وحرجم يقال حرجمت الابل اى رددتها اى ارجعتها الى خلفها فارتدت
ورجعت واجتمعت مزدحمة وقد عرفت ان الابل مؤنث سماعي واسم جمع من البعير فلهذا
ارجع اليها ضمائر التانيث واسند اليها الاجتماع فزادوا اى فقصدوا كونهما على وزن دحرج
وحرجم فزادوا باء اخرى على جلب وياء على سلق واسكنوا عينهما فصار جلبب وسلقي ثم ابدلوا
الياء في سلقي الفا لتحركه بعد فتحة وانما فعلوا ذلك اى ابدال الياء في سلقى الفا مع انه
لا يغير وزن هيئة الملحق باعلال او ادغام كما في جهور اى رفع الصوت وجليب اى لبس الجلباب
كلاهما ملحق بدحرج حيث لم يغير وزن هيئة الاول بابدال واوه الفا مع تحقق الداعي له وهو تحركه
بفتحه بعد صحيح ساكن ولا هيئة الثاني بالادغام مع تحقق المقتضي له وهو ظاهر ليظهر امر الالحاق
لما كان الغرض من الالحاق جعل الملحق على صورة الملحق به وهذا انما يحافظ بعدم تغيير هيئة
الملحق فانا لو قلنا في المثالين المذكورين جهار وجلب بابدال الواو الفا وادغام الباء في الباء
لم يكونا على صورة دحرج الملحق به ومع هذا فعلوا ذلك في سلقى لان حال آخر الكلمة يعني لانه
تغيير في آخر الكلمة وحال آخر الكلمة ليس لها كثير دخل في الابنية ولذا لم يعتبروا حاله في هيئات الاسماء
والافعال المضارعة كما عرفت ولما كان لقائل ان يقول نعم لكن الكلام في الماضي كسلقى وقد عرفت
ان حال الآخر معتبر في هيئته دفعه بقوله وآخر الماضي وان كان مختصا بالاعتبار في تحصيل الهيئة
لكنه من حيث انه آخر يجري فيه من المسامحة والتوسع ما لا يجري في غيره من الوسط والصدر لان
الآخر من حيث انه آخر ليس بمثابة الوسط والصدر في القوة وحفظ البناء بل هو في معرض الزوال
والتغيير فلذا قدموا تغيير الآخر على تغيير الوسط اذا اجتمع مقتضيهما كما في طوى فكانه بحيث لو غير
لا يتطرق على هيئة الكلمة تغييرا اصلا ومن ثمه توسعوا في آخر سلقى فابدلوه الفا وان كان ماضيا
ثم تصرفوا عطف على قوله فزادوا فيهما اى في جلبب وسلقى كما يتصرفون اى المتصرفون في دحرج وحرجم
من بناء المضارع والامر والنهي وغيرها كبناء اسم الفاعل والمفعول والمصدر حال كون هذه الاشياء
ملابسة بعينها ومن اخذ المزيدات منهما اى من دحرج وحرجم فزادوا في اول جلبب الملحق التاء
فصار تجلبب كما يفعلون ذلك اى زيادة التاء في دحرج الملحق به فيصير تدحرج وزادوا
في سلقى الملحق الهمزة والنون فصار اسلنقى كما في احرنجم اى كما زادوهما في حرجم الملحق به
فيصير احرنجم وعلى هذا فقس باقي التصرفات والامثلة مثل تجلبب والاسلنقاء كالتدحرج
والاحرنجام ومثل تجورب وتشيطن واقعنسس فعلى هذا كان زيادة التاء في مثل تجلبب
والهمزة والنون في مثل اسلنقى للتصرف في الملحق بالرباعي باخذ المزيد منه لا للالحاق بالرباعي
المزيد كتدحرج واحرنجم فهما من مزيد ملحق الرباعي لا من ملحق مزيد الرباعي هذا هو التحقيق
الموعود ببيانه فيما تقدم وان كان الاكثرون ومنهم صاحب المفصل وابن الحاجب يجعلون
امثال تجلبب واسلنقى ملحقة بتدحرج واحرنجم اللذين هما من مزيد الرباعي كما يجعل بالاتفاق
جلبب بزيادة الباء ملحقا بدحرج وسلقى بزيادة الياء بحرجم اللذين هما من مجرد الرباعي فعلى
قولهم الحاقان الحاق الاصل بالاصل والمزيد بالمزيد وعلى تحقيق المص الحاق واحد فقط اعني
الحاق الاصل بالاصل وزيادة التاء والهمزة والنون للتصرف في الملحق كما في الملحق به وانما كان
ما ذكره تحقيقا لان زيادة التاء في الاول والهمزة والنون في الثاني مطردة في افادة معنى زائد هو
المطاوعة فان تفعلل مطاوع فعلل وكذا افعنلل يقال دحرجت الحجر فتدحرج ذلك الحجر وحرجمت
الابل فاحرنجمت وقد عرفت ان الزيادة في الالحاق يجب ان يكون لغرض لفظي لا معنوي ولان
الملحق به يناسب ان يكون هيئة اصلية مع ان تدحرج واحرنجم ليسا كذلك بل هما من مزيد الرباعي
فلا ينبغي ان يلحق بها هيئة اخرى كتجلبب واسلنقى قد سبق المص في هذا التحقيق الشيخ الرضي
حيث قال وقد يلحق الكلمة بكلمة ثم يزاد على الملحقة ما يزاد على الملحق بها كالحق شيطن وسلقى بدحرج

ثم الحق الزيادة فعيل لتشيطن وسلنقى كما في تدحرج واحرنجم فيسمى مثله ذا زيادة الملحق الا انه قال
وليس اقعنسس كذلك اذ لم يستعمل قعسس فهو عنده ملحق باحرنجم والمستفاد من كلام المص
ههنا وفيما بعده انه كاسلنقى ثم قال ذلك اقاضنق ولا يلحق كلمة بكلمة مزيد فيهما الا بان يجئ في
الملحقة ذلك الزائد بعينه في مثل مكانه في الملحق بها فلا يقال ان اعثوثب واجلوذ ملحقان
باحرنجم لان الواو فيهما في موضع نونه وبهذا ضعف قول سيبويه في كوسود انه ملحق بجندب
المزيد نونه وقوى قول الاخفش انه ثبت نحو جخدب وان كوسود ملحق به ولما كان الزيادة
للالحاق مما يشتبه فيه لمجئ الزيادة لغير الالحاق كثيرا بين له علامة فقال ومصداق كون الزيادة
اى ما به يعلم صدق كونها للالحاق على الاطلاق اى سواء كان في الافعال او الاسماء وهو المصداق
العام الذي هو العمدة في هذا الباب ان لا يحصل منها اى من الزيادة معنى في المزيد فاذا رأيت
الزيادة بهذه الصفة حكمت بانها للالحاق كزيادة الياء في سلقى زائد والدال الثانية في قردد
حيث لم يحصل منهما معنى زائد واذا رأيتها بحيث يحصل منها معنى زائد حكمت بانها ليست للالحاق
كزيادة الالف في فاعل والهمزة في افعل والميم في مضرب فانها لافادة المعاني الزائدة وفيه نظر
فانه قد يحصل من الزيادة للالحاق معنى زائد مثل شملل بمعنى اسرع من الشمول بمعنى الاحاطة
والكوثر بمعنى الخير الكثير من الكثرة لان الاول ملحق بدحرج والثاني بجعفر فلا يكون هذا الوجه مطردا
والجواب ان المراد على ما اشرنا اليه فيما سبق ان لا يحصل منها معنى زائد مطرد في جميع المواد كالهمزة
الافعال وتضعيف التفعيل بناء على ان الزيادة ح تحمل على افادة المعنى لا على الموافقة اللفظية
وبهذا علم من ان لا يحصل بالزيادة معنى زائد اصلا ومعنى زائد غير مطرد كما في مثل شملل فلا اشكال
فان قيل كما كانت الزيادة للالحاق ولافادة المعنى يكون ايضا لتكثير البناء وللتعويض فمن اين
يعلم اذا لم يكن لافادة كونها للالحاق لجواز ان يكون لشئ من الاخيرين قلنا الالحاق شايع
كثير الاستعمال فهو اصل بالنسبة الى التعويض وتكثير البناء فاذا امكن الالحاق بان يكون للكلمة
المزيد فيها ما يصلح ان يلحق هي بها مما يوازنها من الرباعي او الخماسي فيحمل عليه عند عدم افادة
المعنى نعم اذا لم يكن للكلمة ما يوازنها كذلك فعلى ذلك التقدير يحمل على التعويض كميم اللهم او
تكثير البناء كالف قبعثرى كما مر ومن الافعال عطف على قوله على الاطلاق اى مصداق كون
الزيادة للالحاق في الافعال حال كونها بالخصوص غير مشتركة للاسماء ان يكون الملحق اى
ما يقصد ان يعرف كونه ملحقا موافق للملحق به كل الموافقة في المصدر بان يكون للاول مصدر
يوازن مصدر الثاني واحدا كان او اكثر فاذا توافقا كذلك حكمنا بان الاول ملحق بالثاني
كجلبب ودحرج فان للاول مصدرين جلببة وجلباب كمصدر الثاني دحرجة ودحراج وان لم
يتوافقا كذلك بان لا يكون بين مصدريهما توافق اصلا او يكون توافق في البعض دون الآخر
حكمنا بانه ليس ملحقا به فلا يكون مضرب بفتح الراء على ان يكون مصدرا ميميا ملحقا بدحرج لان
زيادة الميم حصل منها معنى زائد مطرد وهو معنى المصدرية ولا يكون اكرم ايضا ملحقا بدحرج لانتفاء
المصداق الاول لكون زيادة الهمزة لافادة معنى التعدية مثلا فلظهور هذا لم يتعرض له ولانتفاء
المصداق الثاني ايضا واليه اشار بقوله وان كان موافقا له اى لدحرج في الكلمة في المصدر لانه
يجئ منه دحراجا ويوافقه اكراما الا ان مصدره الاول دحرجة وليس لاكرم مصدر مثله فلم يوافقه
في بعض المصدر قال الرضى ولا بد من الموافقة في المصدر فيخرج نحو افعل وفعل وفاعل فانها
ليست ملحقة بدحرج لان مصادرها افعال وتفعيل ومفاعلة مع ان زيادتها مطردة لمعان
ستذكر ولا يكفي مساواة افعال وفيعال وفعال كاخرج اخراجا وقاتل قيتالا وكذب كذابا
لفعلال مصدر فعلل لان المخالفة في شئ من التصاريف يكفي في الدلالة على عدم الالحاق
لاسيما اشهر مصدري فعلل اعني فعللة ولعمري اللام تمهيد للقسم والعمر بالفتح او بالضم البقاء
وهو مبتدا وخبره محذوف اى ولعمري قسمي لقد افرط وتجاوز عن الحد ابن الحاجب في اعتبار

في اعتبار الالحاق متابعة لصاحب المفصل حيث حكم بعدما حكم بان تجلبب واسلنقى ملحقان بدحرج
واحرنجم كما حكم الاكثر وان بذلك بان تغافل وتكلم مسندا من الثلاثي المزيد فيه حرفان ملحقان بتدحرج
بناء على موافقتهما له في المصدر فان التغافل والتكلم وان تدحرج بزنة واحدة وهذا فاسد
كما عرفت من تجلبب وفي المصداق الاول مع انه اى ابن الحاجب ناقض نفسه من وجوه حيث
شرط في الالحاق ان لا يكون الغرض من الزيادة الا جعل مثال وبنية على مثال وبنية ازيد منه
من جهة الحروف لا افادة المعاني الزائدة وقد ذكر في تفاعل وتفعل معاني كثيرة ليست موجودة
في تفعلل كالمشاركة بين اثنين والمطاوعة والتكلف كما ستنبه عليه وهذا يقتضي ان لا يكون
تغافل وتكلم ملحقين بتدحرج لانه اذا لم يكن تجلبب لافادة معنى زائد في الكلمة من ملحقات تدحرج
فعدم كونهما مع افادة المعاني الكثيرة منها بالطريق الاولى مع انه جعلهما كذلك وذكر في شرح المفصل
ان العمدة في الدلالة على كون الزيادة للالحاق انما هي الوجه الاول اعني ان لا يحصل من الزيادة
معنى في المزيد مع ان التاء والالف والتضعيف في تغافل وتكلم تفيد معنى زائدا كالمشاركة
والتكلف وهذا ايضا يقتضي ان لا يكونا ملحقين وذكر فيه اى في شرح المفصل ايضا كما ذكر ما سبق
انهم لم يوقعوا الالف للالحاق ومع هذا جعل الالف في تغافل للالحاق فهذا وجه ثالث عنه التناقض
ومشهور فيما بينهم يعني كما ناقض ابن الحاجب نفسه في وجوه خالف المشهور ايضا من وجهين
اذ مشهور فيما بينهم ان زيادة الالحاق لا يكون في اول الكلمة بل انما في وسطها او آخرها مع انه
جعل التاء في تغافل وتكلم للالحاق وان تضعيف العين لا يكون للالحاق مع انه جعل التضعيف
في تكلم للالحاق وبالجملة كلامه ههنا مختل من وجوه وهذه سقطة اى سقوط وزلة منه اى من
ابن الحاجب فان الجواد قد يكبو قال الرضى قيل لا يكون حرف الالحاق في الاول فليس بلهم ملحقا
ببرثن ولا ثمد بزبرج ولا ارى منه مانعا فانها تقع اولا للالحاق مع مساعد اتفاق اى مع
الزيادة في الآخر للالحاق كما في السندو فما المانع ان يقع بلا مساعد قيل ولا تقع الالف للالحاق
في الاسم حشوا لانه يلزمها في الحشو الحركة في بعض المواضع ولا يجوز تحريك الالف في موضع وضعها
اصلي وانما وجب تحريكها لان الثاني تتحرك في التصغير وكذا الثالث والرابع الاوسط يتحرك
ايضا في التصغير والتكسير اذا حذف الخامس واما الآخر فقد لا يتحرك كسلمى وبشرى والاعتراض
عليه انه ما المحذور من تحريك الف مقابلة الحرف الاصلي ومع التسليم فانه لا يلزم تحريكها
في نحو علابط لا في التصغير ولا في التكسير بل الحذف فلا بأس بان نقول هو ملحق بقذعمل
وقولهم الرابع الاوسط يتحرك في التصغير والتكسير اذا حذف الخامس ليس بمستقيم لان
الالف تقلب اذن ياء ساكنة كسريديح في سرداح وسراديح ومع التسليم يلزمهم ان لا
يجيزوا الالف في الآخر نحو ارطى ومعزى لانه يتحرك بالحركة الاعرابية بعد قلبه ياء في التصغير
والتكسير واحترز بعضهم من هذا فقال الالف لا يكون للالحاق اصلا واصلها في نحو ارطى
ومعزى ياء ولا دليل على ما قال وانما قلت في رأيت ارطيا وارطى للكسرة ما قبلها ولما لم
يؤد الامر الى تحريك الالف وسطا في الفعل حكم الزمخشري وتقبله ابن الحاجب بكون الالف
نحو تغافل للالحاق بتدحرج وهو وهم لان الالف في مثله علامة من افادة معنى كون الفعل بين
اثنين فصاعدا ولو كان للالحاق لم يدغم نحو تمادّ وترادّ كما لم يدغم نحو مهدد كما بينا ولو كان
الالف في تغافل للالحاق لكان في مصدره واسم فاعله ومفعوله ايضا فلم يصح اطلاق قولهم
ان الالف لا يكون للالحاق في الاسم وسطا وكذا نحو تكلم ليس التضعيف فيه للالحاق بتدحرج
كما ادعيا لوضوح كون التضعيف لمعنى وما غرهما الا موافقة البابين لتدحرج في تصاريفه
انتهى فاعتبر فيه ما يناسب المقام اذا تقرر ذلك من معنى الالحاق وما يتعلق به فنقول المزيد فيه
من الفعل اما ثلاثي او رباعي لا بعد وهما لما عرفت ان المجرد من الفعل منحصر في الثلاثي والرباعي
فتحصل الكلام مزيد فيه الاولى لبيان هيئات مزيدات الثلاثي وهي ثلثة اقسام لان الزيادة

البلم ورق النخل
والهندى وثمد
حجب تجيحل
والسند والعنود
منه

فيها اما واحدة او ثنتان او ثلثة لا بعد وهذه اى لا تتجاوز الزيادة هذه الاحتمالات الثلثة بحكم الاستقراء والمعتبر من هذا التقسيم الماضي للواحد المذكر الغائب بان يكون المعنى لان الزيادة في ماضيها للواحد المذكر الغائب اما واحدة او ثنتان او ثلثة حتى اذا اردنا ان نعرف كلمة انها من اى هذه الاقسام رجعنا الى ماضيها فان كان فيه زيادة واحدة نقول انها من القسم الاول وان كان اثنتان نقول من الثاني وان كان ثلث من الثالث واما المضارع و الماضي لغير الواحد فلا اعتبار بهما في ذلك لانه يزاد فيهما ولم يوجد في الاول وقد عرفت انها اى المزيدات اما ملحقة بالرباعي او مزيدة للملحقة او غيرهما فهذه ستة اقسام لانه قد حصل من التقسيم الاول ثلثة اقسام ومن التقسيم الثاني قسمان احدهما المفهوم المردد بين الملحق بالرباعي ومزيد الملحق به والاخر ما هو غيرهما فاذا ضرب الاثنان في الثلثة يحصل ستة الاول ما يكون الزيادة فيه واحدة من غير الحاق وهي ثلثة ابواب افعل بزيادة الهمزة المفتوحة في الاول وهي الهمزة القطع كاكرم وفعل بتضعيف العين كعظم وفاعل بزيادة الالف بين الفاء والعين كقاوم فهذه الثلثة موازنة للرباعي المجرد كدحرج لاشتراكها في عدة الحروف والحركات والسكنات المعينة وان لم يكن ملحقة به لما عرفت من ان الهمزة والتضعيف والالف زيدت فيها لافادة المعاني الزائدة وان الالف وتضعيف العين لا تنزادان للالحاق وفي غيرها اى في غير هذه الثلثة من المزيد الغير الملحقة لا يمكن الموازنة للرباعي وهو ظ لان غيرها اما على خمسة حروف او ستة فلم يكن موافقة للرباعي في عدة الحروف الثاني ما يكون الزيادة فيه واحدة وهو ملحق بالرباعي وهي ستة شملل على فعلل بتكرير اللام اى اسرع وحوقل على فوعل بزيادة الواو بين الفاء والعين اى كبر وضعف عن الجماع وبيطر على فيعل بزيادة الياء بين الفاء والعين اى شق من بيطرت الشئ اى شققته ومنه سمي البيطار وقلسى على فعلى بزيادة الالف في الاخر واختلف في الف فقيل انه للالحاق وقيل وهو الحق ان الالف لا يكون للالحاق اصلا في نحو قلسى بل قلبت الفا لتحركها بعد فتحة فهو مبدل مما هو للالحاق وانما لم يدغم في نحو شملل مع اجتماع المثلين المتحركين فيه وادغم في مثل قلسى لان الادغام مبطل للالحاق لانه يفوت وزن الملحق بالادغام بخلاف القلب في الاخر وليس له كثير دخل في البنية وقد عرفت ذلك في سلقى اى البس القلنسوة وقلنس على فعنل بزيادة النون بين العين واللام اى البسها فكلاهما من القلنسوة الا ان الاول متعد والثاني لازم يقال قلسيت زيدا اى البسته قلنسوة وتقلنست اى لبست قلنسوة وفي بعض الشروح كلاهما بمعنى البسها وقد جاء من الملحقات برهرج فعال نحو برائل الديك اذا نفش برائله وفنعل نحو دنقع الرجل اى افتقر ولزق بالدقعاء وهي الارض وكذا فعلن ومفعل وفعمل وفعلم وغير ذلك لكنها لم تعد لغرابتها وكونها من الشواذ كما سيجئ نظير ذلك الثالث ما يكون الزيادة فيه اثنتين من غير الحاق وهي خمسة ابواب تفعل بزيادة التاء في الاول وتضعيف العين كتفضل وتفاعل بزيادة التاء في الاول كانفصل وافتعل بزيادة همزة الوصل في الاول والتاء بين الفاء والعين كاحتفر وافعل بزيادة همزة الوصل في الاول وتضعيف اللام كاحمر واما مثل تمفعل وتمفعل فمن النوادر الرابع ما يكون الزيادة فيه اثنتين من مزيد الملحق وهي اربعة وهي الاربعة الاول من الملحقات السابقة بزيادة التاء في اوائلها تجلبب اى لبس الجلباب وتجورب اى لبس الجورب وتشيطن اى فعل الشر وترهوك اى مشى كانه يموج في مشيته وما وقع في بعض الكتب من نحو تسلقى فلعله لندرته لم يذكره ثم ان هذا مبني على تحقيقه السابق واما عند الاكثرين فهذه الاربعة من ملحقات تدحرج كما مر الخامس ما يكون الزيادة فيه ثلثا من غير الحاق وهي اربعة ابواب استفعل بزيادة همزة الوصل والسين والتاء في الاول كاستغفر وافعوعل بزيادة همزة الوصل في الاول وتكرير العين وزيادة الواو بينهما كاخشوشن اى اشتد خشونته او عماد

واحتد ولبس الخشن وهو ضد الملبس يقال اخشوشن الثوب واخشوشن زيد مثلا فالاول للاول والثاني للثاني وافعول بزيادة همزة الوصل في الاول والواو المشدد بين العين واللام كاجلوذ يقال اجلوذ بهم السير اى دام فيهم مع السرعة ووجه ان لا يجعل هذه الثلثة من ملحقات احرنجم مع كونها موازنة لها ظاهر مما سبق وافعال بزيادة همزة الوصل في الاول والالف بعد العين وتكرير اللام كاحمار اى تبالغ في الحمرة السادس ما يكون الزيادة فيه ثلث من مزيد الملحق وهو اثنان افعنسس على افعنلل بزيادة همزة الوصل في الاول والنون بعد العين وتكرير اللام اى رجع الى خلف واسلنقى على افعنلى بزيادة همزة الوصل في الاول والنون بعد العين والياء بعد اللام اى نام على ظهره هذا عند المص واما عند غيره من الاكثرين فهما ملحقان باحرنجم وقد عرفته المزيدة الثانية لبيان هيئات مزيدات الرباعي وهي ثلثة تفعلل بزيادة التاء في الاول كتدحرج وهو مطاوع دحرج يقال دحرجته فتدحرج وافعنلل بزيادة همزة الوصل في الاول والنون بعد العين كاحرنجم وهو مطاوع حرجم يقال حرجمت الابل فاحرنجمت كما سبق وستعرف معنى المطاوعة وافعلل بزيادة همزة الوصل في الاول واللام في الاخر كاقشعر اى ارتعد وارتعش يقال اقشعر جلد الرجل اذا ارتعد من الحمى واقشعر جلده اذا ارتعش بطريق المبالغة فمزيد الرباعي صنفان ما زيد فيه حرف وما زيد فيه حرفان فظهر ان المزيدات كلها من مزيدات الثلاثي والرباعي كلها على ما اختير سبعة وعشرون فاذا ضم اليها الهيئات المجردة السبع ست منها للثلاثي وواحدة للرباعي بلغ مجموع الابواب الى اربعة وثلثين على ما اختاره ومزيدات الثلاثي منها اربعة وعشرون ومزيدات الرباعي ثلثة وصاحب المفصل جعل مزيدات الثلاثي خمسة وعشرين وعد منها نحو تمسكن على تمفعل بزيادة التاء والميم في الاول اى تشبه بالمسكين باظهار الذل والحقارة وجعل من ملحقات تدحرج كتجورب واخواته مع انه قال فيه اى في المفصل الميم لا تزاد في الفعل فبين كلاميه تناف لان هذا يقتضي اصالة الميم وعده من مزيدات الثلاثي يقتضي زيادته كزيادة التاء فان قيل اذا لم يعد مثل تمسكن من المزيدات كما لم يعده المص ينتقض حصر الابواب في السبعة والعشرين لخروجها عن الجميع اجاب بقوله ونحو تمسكن وتمدرع وتمندل مما زيد في اوله التاء والميم لا اعتداد به لكونه لغة ضعيفة كما ذكرنا في العقد الثاني والحق بالجمهور بها في الابواب المعتد بها المبنية على اللغة الفصيحة فلا اشكال وبعضهم دفع الاشكال بجعله بانه داخل في تفعلل كتدحرج اعني الرباعي المزيد فيه حرف واحد بناء على انهم توهموا الميم في مسكنة ومدرعة اصلية فاء الكلمة فصار مسكن ومدرع كدحرج فزادوا التاء في الاول فصار تمسكن وتمدرع كتدحرج وقد عرفت ان توهمات العرب ليست بعزيزة وصاحب المفتاح جرى في الالحاق على ما اخترناه من ان الملحق به لا يكون الا زنة اصلية حيث لم يعد مثل تغافل وتكلم وتجلبب واسلنقى واسحنكك من الملحقات كما لم يعدها المص منها لعدم كون تدحرج واحرنجم من الابنية الاصلية بل قصر الملحقات على الستة المذكورة كالمص وبناء على ذلك قال هنا الهيئات اى هيئات المزيدات الاصلية احترازا عن الفرعية المستوجبة للتعداد وكانه احترز عن مثل تجلبب واسلنقى فانه ليس بمستوجب للتعداد في الهيئات عند صاحب المفتاح وهو محل النزاع بينه وبين المص بجملتها اى بمجموعها حال من الهيئات اى ملابسة بها اذا تعرضت على صيغة الخطاب حال ثانية اى حال كونها ثابتة وقت تعرضك للزيادة بانها واحدة او ثنتان او ثلث وموافقتها فيهن اى في تلك الهيئات من صدرها او وسطها او اخرها واما اذا اخذت على وجه الاجمال من غير تعرض كذلك فلا تبلغ الى العدد المذكور على ما استقرت حال ثالثة اى حال كونها مبنية على ما استقرت عليه آراء الجمهور من مهرة هذا الفن وهو احتراز عن مثل تمسكن وتمفعل وتشيطن بزيادة النون احدى وعشرون ست

منها الحاقيات اى ملحقة بدحرج و عدها كما عدها المص بعينها من الابواب المذكورة الا انه ذكر بدل قلنس
شريف بالياء ثم قال و اما نحو تجلبب و اخواته من تشيطن و تجورب و ترهوك و اسحنكك
كاقعنسس و اسلنقى فان اعتبرته و عددته من الهيئات الاصلية ازداد العدد على ما ذكر
فيبلغ المجموع الى سبعة و عشرين كما ذكره المص و انت خبير بانه لا وجه للتردد في اعتبار هذه
الهيئات لانها هيئات مزيدات مباينة لما سواها من الهيئات المعدودة و شائعة الاستعمال
مبنية على اللغة الفصيحة كافتعل و استفعل و نحوهما فاذا اعتبرت هذه الهيئات بلا تردد
فيجب ان يكون تلك الهيئات كذلك و انما محل التردد كونها ملحقات على حيالها اى مستقلة
برأسها مثل تجلبب و اخواته بتدحرج و اسحنكك و اسلنقى باحرنجم كما ذهب اليه الاكثرون
او مزيدات الملحقات كما حققناه بان تكون جلبب و اخواته ملحقة بدحرج و سحكك و سلقى
بحرجم ثم يتصرف فيها بزيادة التاء في الاولى و الهمزة و النون في الاخيرين كما في تدحرج و احرنجم و
معنى اسحنكك باتكا فيه اظلم اى صار مظلوما اصله اظلنلم هذا كما مضى و قد علم مما فصلنا ان الهيئات
الاصلية لماضى المزيدات المعروف صيغة الماضى و ذلك لان ما ذكر من المباحث و الامثلة
في الهيئات المعروفة و اما الهيئة الاصلية لماضيها كلها المجهول و للرباعى اى و لماضى الرباعى
المجرد المجهول ايضا فبان يضم اوله و يكسر ما قبل اخره و ان لم يكن همزة وصل او تاء زائدة كعظم
بضم العين و كسر الظاء المدغم فيه من مجهول عظم و اكرم بضم الهمزة و كسر الراء من مجهول اكرم كلاهما
من مزيد الثلاثى و دحرج بضم الدال و كسر الراء مجهول دحرج الرباعى المجرد فان كان اوله احدهما
اى همزة الوصل او التاء الزائدة تضمه اى احدهما و تضم اول متحرك و اقع بعده اى بعد احدهما
سواء كان ذلك المتحرك متصلا باحدهما و هو في التاء او وقع بينهما ساكن و هو في همزة الوصل
و الكسر لما كسر ما قبل الاخر الذى سبق طلاه فيما ذكر باق بحاله ههنا كاحتقر بضم الهمزة و التاء
و كسر القاف و تفضل بضم التاء و الفاء و كسر الضاد المدغم فيه و تدحرج بضم التاء و الدال و كسر
الراء و اما الهيئات المتفرعة على ما ذكرنا ههنا في المعروف و المجهول بسبب اعلال او ادغام
او غير ذلك فالثقة و الاعتماد بفطنتك القوية على استنباطها مما نبهناك عليه فيما تقدم
من بيان متفرعات هيئات الثلاثى باعلال او ادغام او نحو ذلك اغنتنا خبر مبتدأ اعنى
فالثقة عن التطويل فيها اى من تلك المتفرعات فتفكر و ذلك مثل اقال و اقيل و اغزى
و احب و حاد و اشتد و تلظى و تمادى و اوثر و اثاقل و استحب و استدان و استشهد
بكسر الهاء الى غير ذلك مما يتبدل فيه الهيئة الاصلية للمزيدات بسبب العوارض ثم ان
ههنا شيئا يجب التنبيه له و هو ان الافعال الماضية التى في اوائلها همزة وصل و هى ثلثة
عشر هكذا فيما رأينا من النسخ و الصواب ان يقال ان الافعال التى تترك الماضية
او يقال احد عشر لان الافعال الماضية التى في اوائلها همزة الوصل على ما سبق احد عشر لا غير و هى
اعنى انفعل افتعل افعل استفعل افعوعل افعول افعال افعنلل افعنلى افعنلل
اقشعر و هى مع امثلة الاوامر منها و من الثلاثى المجرد كاضرب ثلثة عشر كما ستقف عليها
في مبحث الابتداء انما هى في الاصل موضوعة حال كونها مبنية على سكون الاوائل و همزة
الوصل خارجة عن بنية الموضوع و انما هى تزاد لتيسير الابتداء كما قال جار الله في المفصل
و قد جاء المقول المقول من الكلم ما هو مبنى على السكون اى سكون الاوائل و عد منه هذه
الافعال التى في اوائلها همزة وصل و قال في الكشاف و الاسم اى لفظ الاسم كائن من
الاسماء العشرة التى بنوا اوائلها على السكون و هى ابن و ابنة و ابنم و اسم و است و امرء
و امرأة و اثنان و اثنتان و ايمن فاذا نطقوا بها مبتدئين زادوا همزة وصل لئلا يقع
ابتداؤهم بالساكن و اذا كانت تلك الاسماء موضوعة على سكون الاوائل فكذا الافعال
المذكورة موضوعة على السكون اذ لا فرق بينهما من جهة زيادة همزة الوصل فيها فكلامه في المفصل

في المفصل يدل على كون تلك الافعال موضوعة على سكون الاوائل صراحة و ما ذكره في الكشاف
يدل عليه التزاما و يشهد ابو على هذه الهمزة اى همزة الوصل بها و السكت الذى يلحق آخر الكلمة
عند الوقف كما في ماليه و كتابيه فان اصلهما مالى و كتابى بفتح ياء المتكلم ثم الحق بها هاء ساكنة
عند الوقف في انها اى همزة الوصل تزاد في الفصل و الانقطاع عن كلمة اخرى و تسقط
عند الوصل بكلمة اخرى كما كان هاء السكت الا ان ذلك في الهمزة في الصدر و في الهاء في الآخر
و لا شبهة ان هاء السكت ليس له دخل في هيئة الكلمة نفسها بل هو مزيد لمجرد حفظ حركة الآخر
فكذا همزة الوصل ليس لها دخل في هيئة الكلمة و انما زيدت في الاول لمجرد وقوع الابتداء لما ثم
انه لا يبتدأ بالساكن و لعلنا نورد هذا البحث بتمامه في موضع اليق بالايراد من هذا الموضع
و هو مبحث الابتداء في اخر الكتاب فعلى هذا اى على تقدير ان ليس لهمزة الوصل دخل في هيئات
تلك الافعال الهيئات الاصلية لماضيات تلك الابواب ما هى بعد الهمزة و الهمزة خارجة
عنها و لهذا قال صاحب الاقليد ان الزيادة في كل من افتعل و انفعل واحدة الا انها في الاول
تاء و بين الفاء و العين و في الثانى نون في الصدر و هذا الكلام منه يدل على ان البنية الاصلية
فيهما هى ما بعد الهمزة اذ لو كانت الهمزة داخلة فيها لقال الزيادة في كل منهما اثنتان و لما ورد
على المص انه اذا كانت الزيادة فيهما واحدة فكيف يصح جعلك اياهما فيما سبق مما فيه
الزيادة اثنتان اجاب عنه بقوله و انما جعلنا هما لكن مما الزيادة فيه اثنتان بناء على
الظاهر لانه يرى الهمزة في الظاهر انها داخلة في البنية و موافقة للاصحاب فيما لا يقدح في الحق
فان عد الهمزة من دواخل البنية كما عدها القوم ليس له مضرة في الحق الذى هو بيان هيئات
المزيدات المتباينة لانها سواء كانت داخلة فيها او خارجة عنها تحصل الهيئات المتباينة
فوافقناهم هناك حتى ينتهى الامر الى وقت التحقيق كهذا المقام اجمالا و بحث الابتداء مفصلا
فلما انتهينا الى ذلك الوقت ان الهمزة ليست من دواخل البنية في الحقيقة هذه هيئات
ماضى المزيدات و اما هيئات مضارع المزيدات كلها معروفة و مجهولة فقد عرفتها في الفريدة
الرابعة من الصنف الاول من الفصل الثانى و اعلم ان الابواب الافعال خواص جمع خاصة
و هى ما يوجد في الشئ و لا يوجد في غيره سواء كانت لازمة له او لا و لوازم جمع لازمة و هى
ما يمتنع انفكاكه عن الشئ خصت به او لا فبينهما عموم و خصوص من وجه لتصادقهما في الكاتب
بالقوة بالنسبة الى الانسان و وجودهما صدقا بدون اللازم في الكاتب بالفعل و بالعكس في الماشى
بالقوة بالنسبة الى الانسان و قد يجعل اللازم عطف تفسير للخواص في مثل هذا المقام عند الاصوليين
و المراد بها هى العوارض التى لحقت الابواب من جهة اللفظ كمجيئها من المضاعف و الاجوف
و عدم مجيئها منهما مثلا و المعانى و هى يستفاد من الابواب كالتعدية و التكثير و المطاوعة
و غيرها و ستعرف الكل قد ذكر بعضها في اثناء بيان بنيانها لاقتضاء المناسبة اى لايصالها
و تاديتها اليه كعدم مجئ فعل يفعل بالكسر فيهما من المضاعف و الاجوف و الناقص مثلا
و اقتضائها له كاختصاص فعل يفعل بالضم فيهما بافعال الطبائع و المقام يستدعى ايرادها في منها
اى من تلك الخواص و اللوازم فعل يفعل بفتح العين لخفة الفتحة و كثرته لاشتراك عدة ابواب
فيه و هى جلس يجلس و نصر ينصر و فتح يفتح يجئ لمعان لا تنضبط كثرة اى لكثرتها او حال
كونها كثيرة او من جهة الكثرة فانه لا يجئ غير فعل بالفتح لمعنى من المعانى الا و قد يجئ فعل لهذا
المعنى و من خواصه اذا كان مضارعه مضموم العين انه لا يكون مهموز اللام الا ما قال الاخفش
في هناءه الطعام اى شفاه ان مضارعه يجئ بالكسر و بالضم و من خواصه ان كل باب
من ابواب الثلاثى المجرد اذا كان غير معتل الفاء الواوى و الياى و غير معتل العين او اللام
الياى صفته كل معتل العين و اللام و ذلك بان يكون صحيحا او معتل العين او اللام الواوى
سواء كان ذلك مهموزا او مضاعفا او غيرهما و اما معتل الفاء مطلقا و معتل العين او اللام الياى

حققناه وبيناه

فيجيء حكمها بعد اسطر اذا اريد منه اي من ذلك الباب الغلبة اي بيان غلبة احد الطرفين على الآخر
في الفعل بعد المغالبة اي بعد وقوع مشاركة اثنين في ذلك الفعل ينقل ذلك الباب اليه
اي الى باب فعل يفعل بالفتح في الاول والضم في الثاني وحاصله انه اذا اشترك اثنان في مصدر
باب من تلك الابواب ثم غلب احدهما على الآخر فعند ارادة بيان هذا ينقل ذلك بعد بناء
المفاعلة منه الى باب نصر ينصر سواء كان في الاصل من هذا الباب او من الابواب الأخر ويجعل
الغالب فاعلا والمغلوب مفعولا يجب ان يكون متعديا سواء كان في الاصل متعديا
او لازما ويسمى هذا باب المغالبة وانما يرد في باب المغالبة الى فعل بالفتح لكثرة معانيه
وخفته كما مر وانما خص من ابوابه بارد ما كان عين مضارعه مضموما لان افعل من هذا الباب
كثيرا بمعنى المغالبة نحو الكبر وهو الغلبة بالكبر والكثر وهو الغلبة بالكثرة والقهر وهو الغلبة
بالقهر فنقل من غير هذا الباب عند ارادة المغالبة اليه ولان الاصل في الافعال الحدوث
والتجدد فيكون فعل بفتح العين اصلا بالنظر الى فعل بالضم لانه يدل على الحدوث بخلاف فعل
فانه يدل على افعال غرائز وطبايع فيدل على لزوم مدلولاته لان ما يقتضيه الطبع يدوم بدوام
فيبنى ماضي باب المغالبة على فعل بالفتح رعاية جانب الاصل من حيث انه يدل على الحدوث
ومضارعه على يفعل بالضم من حيث انه يلزم المغلوب لانه اذا حصل للغالب الغلبة على خصمه لزم
اثر الغلبة وهو القهر وقد عرفت ان الضم يناسب اللزوم فيقال في ضرب يضرب بكسر الثاني
عند ارادة المغالبة منه ضاربته فضربته اضربه بفتح الراء في الماضي كما هو الاصل وضمه في المضارع
وهو مقتضى المغالبة اي تضاربنا اي ضربني وضربته فغلبته في الضرب ويجوز ان لا يكون ضربته
ولا ضربك لكنكما ضربتما غيركما ثم غلبته في ذلك يعني ان ضربته مستعمل ههنا في معنى غلبت
في الضرب وكذا سائر الافعال في هذا الباب مستعمل في معنى الغلبة في مصادرها فهل هو
بطريق الحقيقة او المجاز قلت بطريق الحقيقة لان الواضع وضع الافعال عند قصد المغالبة
لمعنى الغلبة في مصادرها وضعا نوعيا بان يقول كل فعل ثلاثي فعند بناء المغالبة منه موضوع
ومتعين لمعنى الغلبة في مصدره نعم لو لم يكن مثل هذا الوضع لكان ذلك مجازا لعدم الوضع
الشخصي للضرب مثلا لمعنى الغلبة فيه اما من ذكر السبب وارادة المسبب ان قلنا ان الغلبة
في الفعل مغايرة له او من ذكر المطلق وارادة المقيد ان قلنا بانها داخلة فيه والمراد منها
فرد غالب من ذلك الفعل وكذا يقال في علم يعلم عند ارادة المغالبة عالمته فعلمته اعلمه
بفتح اللام في الماضي وضمه في المضارع اي تعالمنا فغلبته في العلم وعلى هذا الامثلة الباقية
وكذا في فخر يفخر بفتح الخاء فيهما فاخرته ففخرته افخره بالضم في الثاني وفي كرم يكرم بالضم فيهما
كارمته فكرمته اكرمه بالفتح في الاول وكذا في مد يمد من المضاعف من باب نصر ينصر ماددته
فمددته امده وكذا في قام يقوم من الاجوف الواوي من ذلك الباب قاومته فقمته اقومه
وكذا في هجا يهجو من الناقص الواوي من ذلك الباب هاجوته فهجوته اهجوه وكذا يقال
سائلته فسألته اسأله وحاسبته فحسبته احسبه كل ذلك بفتح العين في الماضي وضمه في المضارع
الا في خاصمت فلانا فخصمته اخصمه فان الجوهري يرويه بالكسر في المضارع ولا يجوز فيه الضم
قال وهو شاذ لان القياس ضم العين في مضارعه واما صاحب المفصل فيورد هذا اي مخاصمة
فخصمته اخصمه ايضا كسائر الامثلة بالضم فلا شذوذ وان كان الثلاثي معتل الفاء واوا او يا
كان او يائيا كوعد ويسر او معتل العين او اللام يائيا كباع ورمى فمضارعه في باب المغالبة
يكون بالكسر فيقال واعدته فوعدته اعده وياسرته فيسرته اسيره وبايعته فبعته
ابيعه وراميته فرميته ارميه بفتح العين في الماضي وكسره في المضارع في الكل ولم ينقل ذلك
الى باب نصر ينصر لان هذه المعتلات لا يكون في باب فعل يفعل بالفتح في الاول والضم في الثاني
فلو نقلت الى هذا الباب يلزم خلاف لغتهم اما عدم مجيء المثال منه فلان الواو والياء بين الياء

164

بين الياء والضم ثقيل ولو حذف يلزم الخروج من الياء التي هي اخت الكسرة الى الضمة وهو ثقيل
ايضا واما الاجوف والناقص اليائيان فلانه لو جاء من باع ورمى يبيع ويرمي بضم العين
فيهما لزم قلب الياء واوا بعد اسكانه ونقل حركته الى ما قبله في الاجوف وحذفها في الناقص
فيلتبس اليائي منهما بالواوي ولا يجوز ان يكسر الفاء والعين منهما بعد اسكان الياء ليبقى
الياء على حالها لانها لا تعلم حينئذ انه في الاصل يفعل بالضم فنقل الى يفعل بالكسر لابقاء الياء
او كان مكسور العين في الاصل فيلتبس بناء يفعل بالضم ببناء يفعل بالكسر ومراعاة
الابنية اولى من التفرقة بين اليائي والواوي وقد عرفت بعض ذلك فيما تقدم فهذا
اي عدم البناء من هذه المعتلات ايضا كعدم البناء من مهموز اللام والنقل في باب المغالبة
من خواصه اي من خواص هذا الباب والجوهري استثنى من الضابطة السابقة اعني كل ثلاثي
غير المعتلات المذكورة فانه ينقل عند المغالبة الى باب نصر ينصر ما كان عينه او لامه حرف حلق
قائلا بانه ينقل حينئذ الى باب فتح يفتح بفتح كما في شاعرته فشعرته اشعره وفاخرته ففخرته
افخره وقال هو اي العين بالفتح لاجل حرف الحلق وهكذا روي عن الكسائي والجمهور
على خلافه اي يضمون عين المضارع حينئذ ايضا لان حرف الحلق لا يستلزم الفتح في عين الماضي
والمضارع كما في دخل يدخل بل الامر بالعكس اي الفتح فيهما يستلزم حرف الحلق في العين
او اللام كما مر في شرط باب فتح يفتح وقد حكى ابو زيد شاعرته فشعرته اشعره وفاخرته
ففخرته افخره بضم العين في مضارعهما فعند الجوهري والكسائي ما ينقل اليه عند المغالبة
ثلثة باب ضرب يضرب اذا كان الفعل من المعتلات المذكورة وباب نصر ينصر اذا كان
من غيرها ولم يوجد في عينه او لامه حرف حلق وباب فتح يفتح اذا وجد فيه ذلك واما عند
الجمهور وهو المختار فاثنان ضرب يضرب في المعتلات المذكورة ونصر ينصر في غيرها مطلقا
ولما كان لمتوهم ان يقول ان من غير المعتلات ما لا ينقل الى المغالبة على الوجه المذكور كنزع
ينزع حيث يقال عند قصد الغلبة فيه نازعني فغلبته عليه لا نازعني فنزعته انزعه فانتقض
الضابطة به اشار الى دفعه بقوله وليس المراد من الضابطة ان كل ثلاثي يستعمل على
هذا الوجه اي النقل الى باب المغالبة على فعل يفعل حتى ينتقض بما لم يستعمل كذلك بل
المراد بها ان كل ما يستعمل من باب المغالبة يكون على فعل يفعل والا اي لو كان المراد
منها هو الاول ففي اي فلا يصح لان في بعض الافعال عند قصد بيان الغلبة يكتفى بالغلبة
اي بلفظ الغلبة ولا يستعمل فيه هو اي باب المغالبة مثلا لا يقال عند قصد بيان الغلبة
في النزاع نازعني فنزعته بمعنى غلبته في النزاع بل يقال غلبته عليه قال الرضي وعلم
انه ليس باب المغالبة قياسا بحيث يجوز لك نقل كل لغة اردت الى هذا الباب بهذا
المعنى قال سيبويه وليس في كل شيء يكون هذا الا ترى انك لا تقول نازعني فنزعته
انزعه استغني عنه بغلبته وكذا غيره بل نقول هذا الباب مسموع كثيرا انتهى ووجه ذلك
انه يفهم من قولنا غلبته عليه صريحا ان الغلبة كانت في النزاع لانها لا تحصل بدون النزاع
فلا حاجة الى بيان المغلب فيه بان يقال فنزعته بمعنى غلبته في النزاع بخلاف مثل العلم
والضرب من الافعال الخاصة اذ لا يفهم صريحا من قولنا غلبت عليه ان الغلبة كانت في
خصوص الضرب مثلا فاحتيج الى تصريحه بان يقال ضربته اي غلبته فيه واما اذا اريد ان كل
ما يستعمل في باب المغالبة فانه ينقل الى فعل يفعل فلا نقض بمثل هذا لخروجه عن موضوع
الضابطة وهذا خلاف و فعل بكسر العين سواء كان مضارعه بالكسر ايضا او بالفتح يكثر فيه
الالوان والعيوب والامراض والاحزان وضدها اي ضد الاحزان وهو الافراح لان لازم
هذا الباب اكثر من متعديه فلما كانت هذه الاعراض لازمة تبنى عليه كثيرا والمراد ان هذه
المعاني يكون فيه اكثر منها في غيره لا انه يكون فيها اكثر منه في غيرها فان فعل في غير هذه

المعاني يكون اكثر منه فيها فلذلك قال يكثر فيه الالوان ولم يقل يكثر في الالوان كسمر من السمرة
وهو ما يشبه السواد ومنه الاسمر وسود من السواد وشهب من الشهبة بالضم وهو البياض
الغالب على السواد ومنه فرس اشهب وهذه الثلثة امثلة للالوان وعور اي اختلف عينه
ومنه الاعور وعرج اي اصابه شيء في رجله فاختل مشيه ومنه الاعرج وهذان مثالان للعيوب
ومرض والم من الالم وهو الوجع وسقم من السقام بمعنى العلة وهذه للامراض وحزن وترح
من الترح بمعنى الغصة وهما للاحزان وفرح ومرح من المرح بفتحتين زيادة السرور وهما لضد الاحزان
وجميع هذه الافعال من باب علم يعلم وقد جاء من هذه المعاني فعل بكسر وبالضم كادم وسمر كلاهما
بمعنى وعجف والعجف ضد الهزال وهو من عيوب البدن ورعن اي حمق وخرق من الاخرق
وهو ضد الرفيق وعجم اي عي من العجمة ومعنى عي من البيان فانهما من عيوب النفس ومن الحلى كبلج
والبلجة بضم الباء وفتح اللام نقاوة بين الحاجبين كلها على فعل بالكسر او بالضم والمراد ان تلك
المعاني تكثر في ذلك الباب متعينة فيه اولا وافعل للتعدية في الاكثر اعلم ان المزيد فيه لغير
الالحاق لابد لزيادته من معنى واقله المبالغة والتاكيد لانها اذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت
في الالحاق ولا لمعنى كانت عبثا لكن قد يتسامح في العبارة ولا يعتبر المبالغة فيقال مثلا ان افعل
بمعنى فعل كما سيجيء والاغلب في هذه الابواب ان لا ينحصر الزيادة في معنى بل يجيء لمعان على
البدل كالهمزة في افعل فانها تفيد التعدية والتعريض مثلا وكذا فعل وغيره وليس هذه الزيادات
قياسا مطردا فليس لك ان تقول مثلا في ظرف اظرف وفي نصر انصر وكذا لا تقول نصر ولا دخل
وكذا في غير ذلك من الابواب بل يحتاج في كل باب الى السماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله
في المعنى المعين فليس لك ان تستعمل اذهب بمعنى ازال الذهاب او عرض له والاغلب
ان يجيء هذه الابواب مما جاء منه فعل ثلاثي كاكرم واذهب وقد يجيء مما لم يات منه ذلك كالجم
اي صار ذا لجم واشحم اي صار ذا شحم مع انه لم يجيء من اللجم والشحم فعل ثلاثي هذا ولما كان
معنى التعدية لمن اشهر معاني الافعال قدمها على غيرها فقال وافعل للتعدية في الاكثر ولما كان
كمال انكشافها موقوف على بيان معنى المتعدي واللازم قال وتبيين هما معنى اللازم و
المتعدي فاللازم ما اقتصر معناه على ما يقوم هو به حال كونه لا يقتضي شيئا يقع عليه كقام وذهب
فان القيام والذهاب مقتصران على ما يقومان به من الفاعل اعني القائم والذاهب ولا يقتضيان
مفعولا يقعان عليه فلكون معناه لازما لما يقوم به غير متجاوز عنه الى شيء آخر سمي لازما
والمتعدي ما يقتضي معناه شيئين يقوم هو باحدهما ويقال له الفاعل لصدور الفعل عنه
ويقع على الآخر منهما ويقال له المفعول به لكونه فعل به الفعل واوقع هو عليه كضرب زيد
عمرا فان معنى الضرب يحتاج في تحققه الى فاعل يصدر هو منه كزيد والى مفعول يقع هو عليه
كعمرو وكذا يحتاج في تعقله اليهما كمال احتياج بخلاف اللازم ومن ثم قال ابن الحاجب
في تعريفهما المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به كضرب
فان فهمه كما انه موقوف على تعقل الضارب موقوف على تعقل المضروب لكن بحيث لا يمكن
تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم
الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي لا يتوقف فهمه على فهم
امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة
الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز فلكون معنى المتعدي متعديا عما قام
ومتجاوزا عنه الى ما وقع عليه سمي متعديا فكل فعل سواء كان لازما او متعديا لا ينفك معناه
عن اقتضاء شيء يقوم هو به لان معنى كل فعل حدث وهو محتاج في تحققه الى فاعل قام هو به
واما اقتضاء ما يقع معناه عليه فهي بعضها اي فكائن في بعض الافعال فقط وهو المتعدي
منها واما اللازم فلا يقتضي ذلك واقتضاء بعض الافعال لذلك اما ناش عن اصلها بلا واسطة

واسطة امر عارض كالحرف وتكرير العين كضرب وطلب واكرم وعظم فان اقتضائها للمفعول به
لذواتها لا لحاجة لها في ذلك الى واسطة تقول ضربت زيدا وطلبته واكرمته وعظمته اما في
الاولين فظاهر واما في الاخيرين فلكون الهمزة والتضعيف الذين للتعدية من دواخلها
واجزائها لا من خوارجها فمن جهة اشتمالها عليها كان اقتضاؤهما للمفعول بالذات لا بواسطة
امر خارج وان كان اقتضاء كرم وعظم الثلاثيين اياه بواسطة امر خارج لخروج الهمزة و
التضعيف عنها ويسمى هذا المتعدي بنفسه واما بواسطة حرف يدخل عليه اي على ذلك الفعل
كهمزة الافعال والف المفاعلة وسين الاستفعال او على معموله كحرف الجر او بواسطة تكرير
العين كما في ذهب زيد وكرم عمرو وعظم بكر فان هذه الافعال لازمة لا يتعدى معناها عما يقوم به
الى ما يقع عليه فاذا ادخلت عليها الهمزة وجعلتها على وزن افعل او ادخلت على فاعلها
الباء الجارة او كررت عينها وقلت مثلا اكرمت عمرا بزيادة الهمزة عليه وذهبت بزيد بادخال
الباء على الفاعل وعظمت بكرا بالتضعيف فقد جعلتها متجاوزة عن اقتضاء الفاعل فقط
الى اقتضاء المفعول به ايضا فصارت متعدية بهذه الوسائط ووجه انها تتضمن معنى الجعل
والتصيير وهو كما يقتضي فاعلا يقتضي مفعولا ومفعوله هو الذي كان فاعلا قبل هذه الوسائط
وفاعله شيء آخر ويسمى الثاني اي المتعدي بواسطة حرف دخل على معموله المتعدي بالحرف
ويسمى مدخول الباء مفعولا به بالواسطة واما الاول والثالث فليس لهما اسم خاص في المشهور
هذا وقد يكون التعدية بحذف الهمزة ككب فانه لازم فاذا حذفت الهمزة منه فصارت
كب يتعدى كما سيجيء وقد يكون بالنقل الى باب المغالبة ككفخر اللازم فانه يقال في المغالبة منه
فاخرته ففخرته افخره كما مر فبان اي ظهر لك مما ذكرنا من معنى المتعدي وما يتعلق به معنى
قوله افعل للتعدية في الاكثر وهو ان المعنى الغالب في افعل التعدية ما كان ثلاثيا اعني ان تجعل
ما كان فاعلا للثلاثي مفعولا لمعنى الجعل وفاعلا لاصل الفعل كما كان ويكون فاعل الجعل
شيئا آخر فمعنى اذهبت زيدا جعلت زيدا ذاهبا فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد
من الهمزة وفاعل للذهاب كما كان في ذهب زيد وجعل ضمير المتكلم فاعل الجعل فان كان
الفعل الثلاثي غير متعد صار بالهمزة متعديا الى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة اي الجعل والتصيير
كاذهبته وان كان متعديا الى واحد صار بالهمزة متعديا الى اثنين اولهما مفعول الجعل
والثاني لاصل الفعل نحو احفرت زيدا النهر اي جعلته حافرا له فزيد مفعول الجعل والنهر مفعول
لاصل الفعل اعني الحفر وان كان الثلاثي متعديا الى اثنين صار بالهمزة متعديا الى ثلثة
اولها للجعل والثاني والثالث لاصل الفعل وهو فعلان فقط هما اعلم واري نحو اعلمتك
زيدا فاضلا واما انبأ وحدث فتعديتهما الى ثلثة لتضمنهما لمعنى الاعلام ولو قال لمعنى بدل قوله
للتعدية في الاكثر لان يجعل الشيء ذا اصله لكان احسن لانه يدخل فيه ايضا ما كان اصله جامدا
نحو اذهبه اي جعله ذا ذهب ومن النوادر ان يكون فعل الثلاثي متعديا وافعل لازما مثل
كبه اي اسقطه على وجهه فاكب اي اسقط هو على وجهه فكب متعد بمعنى اسقط واكب لازم
مطاوع له بمعنى سقط وكذا قولهم شنقت البعير اي استوقفته بجذب زمامه فاشنق
ونسلت ريش الطائر فانسل ونزفت البئر فانزفت هذا هو المشهور وقال الرضي قولهم ان اكب
مطاوع كبه تدليس والتحقيق انه بمعنى صار ذا كذا اي صار ذا كب اي صار يكب ويستحق
ان يقع عليه الكب كما يجيء في الصيرورة ويجيء للتعريض ومعناه لغة جعل الشيء مطلقا بعرض
شيء بضم العين اي بجانبه وفي طرفه ومنه الكلام التعريضي لكونه موردا في طرف الشخص لا منصبا
على حاق وسطه والمراد به ههنا ان تجعل ما كان مفعولا للثلاثي معرضا لان يكون مفعولا
لاصل الحدث وان يقع هو عليه سواء وقع عليه بالفعل او لا يقال ابعت الجارية اي هيأتها
واحضرتها للبيع وساومت عليها اي وعينت لها قيمة سواء ابيعت اولا وكذا يقال اقتلته

اى عرضته لان يصير مقتولا قتلا اولا و اسقيته اى جعلت له ماء يشرب منه اولا ومنه قوله تعالى
ثم اماته فاقبره اى جعله ممن يقبر ويدفن سواء قبر ودفن او طرح على وجه الارض وانما فصله
عما سبق بقوله ومنه لان الثلاثى هنا اعنى القبر ليس مما يصلح ان يقع على مفعول كالبيع والصيرورة
الشئ وهو فاعل افعل واشفى اى صاحب شئ وهو على ضربين اما ان يصير صاحب ما اشتق منه
كالحم زيد اى صار ذا لحم وكاجرب اى صار ذا جرب وهو بالفتحتين داء معروف سار يعرض
الانسان وغيره واضر اى صار ذا ضرة وهى بالفتح والتشديد المال الكثير قال الشاعر بحسبك
فى القوم ان يعلموا بانك فيهم غنى مضر اى ذو ضرة ومال كثير الباء فى بحسبك زائدة وحسب
بمعنى المحسب والكاف مبتداء وان يعلموا خبره والباء فى بانك ايضا زائدة وحاصل المعنى يكفيك
بين القوم شرفا ان يعلموا انك فى جملتهم غنى كثير المال ومثل اضرت المرأة اى صارت
ذات ضرائر وهن اى ضرائر المرأة النساء الاضر لزوجها على ان يكون جمع ضريرة وهى المرأة
الاخرى لزوجها واما ان يصير صاحب شئ هو صاحب ما اشتق منه نحو اجرب الرجل اى صار
ذا ابل ذات جرب واخبث اى صار ذا اصحاب خبثاء ومنه اى من افعل للصيرورة دخول
الفاعل فى الوقت المشتق منه افعل نحو اصبحنا وامسينا اى صرنا ذوى صباح ومساء واصل معناهما
دخلنا فى الصباح والمساء لكن الداخل فى وقت يعد صاحبا له ولهذا جعل هذا من قبيل الصيرورة
لا معنى برأسه وكذا منه دخول الفاعل فى وقت ما اشتق منه افعل نحو اشملنا اى دخلنا فى وقت
ريح الشمال ومنه الدخول فى المكان الذى هو اصل افعل والوصول اليه نحو اجبل اى وصل
الى الجبل ومنه الوصول الى العدد الذى هو اصله نحو اعشر اى وصل الى العشرة ومنه اكب
فى التحقيق وان جعلوه مطاوع كب فجميع هذا المعنى صار كذا اى صار ذا الصبح وذا المساء
وذا الشمال وذا الجبل وذا العشرة وذا الكب فجميعها من شعب الصيرورة لان لها طرق
كثيرة وقريب منه احصد الزرع اذا قرب من الحصاد اى اليه وحان اى قرب حينه اى
وقت الحصاد وانما فصله بقوله وقريب منه لان اصل الفعل حاصل للفاعل فى نحو اجرب
واضر بخلاف نحو احصد الزرع فانه غير حاصل له الا انه لما قرب حصوله جعل بمنزلة الحاصل فعد
من قبيل الصيرورة والاكثرون نظروا الى عدم حصول الفعل بالفعل فى مثل احصد الزرع
وجعلوا له معنى آخر مستقلا وسموه حينونة ومعناه ان يجئ وقت يستحق فاعل افعل ان
يوقع عليه اصل الفعل فى ذلك الوقت لكن هذا فى التحقيق مما يصير الى الصيرورة كما مر فعده
من قبيلها اولى من جعله معنى على حدة اذ تقليل المعانى وضبطها بقدر ما امكن احرى من تكثيرها
ونشرها والاشارة الى هذا قال وحان حينه ولوجدان الشئ اى لوجدان فاعل افعل الشئ
وهو مفعوله واقفا على صفة ومتصفا بها وهى ماهية لمفعول اصل الفعل ان كان اصل
الفعل متعديا كاحمد اوهيئة الفاعل ان كان لازما كالجبن والبخل نحو احمدته اى وجدته محمودا
وعلى صفة المحمودية وهى هيئة المفعول اصل الفعل واجبنته اى وجدته جبانا وعلى صفة الجبانية
وهى هيئة الفاعل اصل الفعل وكقولك ابخلته اى وجدته بخيلا وللازالة اى لازالة فاعل
اصل الفعل عن مفعوله نحو اشكيته اى ازلت شكايته ومنه اى من افعل للازالة قولهم
حروف المعجم اى لفظ المعجم فيه لان مفعول من اعجمته ويكون الفاعل منه متروكا والحدث
مسندا الى المفعول بخلاف اشكيته حيث ذكر فيه الفاعل والمفعول فصله عما سبق اى حروف
الخط اشارة الى ان اضافة الحروف الى المعجم من اضافة الموصوف الى الصفة ظاهرا
كمسجد الجامع وهو غير صحيح على مذهب البصريين فاوله بان فيه موصوفا محذوفا اى الخط
المعجم كما قالوا مسجد الوقت الجامع وقد يجعل المعجم بمعنى الاعجام على ان يكون مصدرا ميميا اى الحروف
التى من شانها ان تعجم فلا حاجة الى التاويل وقوله المزال عجمته بيان لمعنى المعجم اذ على تقدير كون
للازالة يكون معناه الذى ازيلت عجمته وهى اى العجمة الابهام والالتباس بالغير

بالغير وقوله منقوطا اكثرها اى بجعل اكثر حروفه منقوطة متعلق بالمزال وقوله من بين سائر
خطوط الامم التى لم تجعل حروفها منقوطة متعلق به باعتبار تضمنه معنى الامتياز اى ممتاز اعنى
سائرها وللنسبة اى نسبة فاعله مفعوله الى اصل الفعل نحو اكفرته اى نسبته الى الكفر
وسماه كافرا وقال انه كافر والفرق بين النسبة والتعدية ان فى التعدية تصيير الفاعل
وجعله متصفا باصل الفعل فى الواقع كاذهبته اذا جعلته متصفا بالذهاب فى الواقع
بخلاف النسبة اذ ليس فيه ذلك التصيير بل تسمية الفاعل بالصفة المشتقة من اصل الفعل
كالكافر واجراؤها عليه وظاهر انه لا يلزم من التسمية والاجراء الاتصاف فى الواقع
هذا وقيل ان معنى النسبة راجع الى التعدية لانك اذا نسبته الى الكفر فكانك جعلته كافرا
بتنزيل الجعل الذكرى منزلة الجعل الواقعى هذا ويمكن ان يقال ان الجعل بمعنى تصيير
الشئ كذا يعتبر بحسب الواقع وبحسب الاعتقاد وبحسب الذكر فاذا جعلت الجعل المعتبر فى
التعدية اعم يدخل معنى النسبة فيها قطعا فتدبر وللمبالغة والزيادة فى المعنى اى فى معنى اصل
الفعل نحو اشغلته فى شغلته بضم الشين وسكون الغين بمعنى الشغل اى جعلته مفرطا
مبالغا فى شغله اى مشغولا غاية الشغل وبمعنى فعل اى اصل الفعل لكن لا اقل من افادة
معنى التاكيد لئلا يكون عبثا كما ذكرنا نحو قلته البيع من قال يقيل قيلا اى فسخ اى فسخت
له البيع واقلته اياه بالمعنى الاول وفعل للمبالغة والتكثير اى التكثير فاعله اصل الفعل فى
الاغلب فالتكثير فيه كالتعدية فى افعل فى انه المعنى الكثير الشايع ثم ان ذلك قد يكون
بالنسبة الى ذات الفعل مع قطع النظر عن كثرة فاعله ومفعوله وقد يكون بالنسبة الى احدهما
بان يكون كثرة الفعل بواسطة كثرة الفاعل او المفعول فاشار اليه بقوله اما فى الفعل
نحو جولت وطوفت اى اكثرت الجولان والطواف بان تجول وتطوف مرات عديدة لانه
ليس التكثير ثمة فيهما باعتبار الفاعل لكونه شخصا واحدا ولا باعتبار المفعول اذ لم تتبع مفعولهما
بل باعتبار ذات الفعل او فى الفاعل نحو موتت الابل اى ماتت ابل كثيرة فتكثير الابل
تكثير الموت او فى المفعول نحو غلقت الابواب اى غلقت ابوابا كثيرة ولا يقع التكثير فى
غير هذه الثلثة اعنى الفعل والفاعل والمفعول فلهذا لا يقال موتت الشاة لانه لا يتصور فيه
التكثير بوجه من الوجوه فانه لا يستقيم تكثير هذا الفعل بالنسبة الى نفسه اذ موت الشخص
لا يكون الا واحدا ولا تكثير فى فاعله لانه شاة واحدة وليس له مفعول حتى يكون التكثير فيه
قال بعضهم لابد فى التكثير باعتبار المفعول ان يكون المفعول جمعا كغلقت الابواب حتى لو كان
الباب واحدا وغلق مرات كثيرة لا يستعمل الا غلق بلا تضعيف الا على سبيل التجوز وخالف
ابن الحاجب حيث جوز فى شرح المفصل التكثير فى قطعت الثوب لكن الحق ما قاله ذلك
البعض لانه على تقدير وحدة المفعول يكون التكثير فى الحقيقة بالنسبة الى ذات الفعل لا الى
المفعول لما اشرنا ان معناه ان عروض الكثرة للفعل يكون بواسطة عروضها للمفعول فاذا
كان المفعول واحدا لا يعرض له كثرة حتى تعرض بسببها للفعل فالتحقيق انه لابد فى التكثير
باعتبار الفاعل والمفعول من تعددهما جمعا كان او اسم جمع وللتعدية كما عرفت من انه
يتعدى اللازم بتضعيف العين كعظمت بكرا فى عظم بكر وللازالة نحو قردت البعير وجلدته
اى ازلت قراده وجلده وللنسبة نحو فسقته واثمته اى نسبته الى الفسق والاثم وهو المعقبة
اى قلت انه فاسق وآثم وقد عرفت جميع ذلك آنفا فلا حاجة الى الاعادة وفاعل للدلالة اى
موضوع لاجل الدلالة على كون اصل الفعل وهو مصدر الثلاثى صادرا من الجانبين اللذين
اشترك الفعل بينهما بطريق الالتزام لا بطريق الصراحة وان كان الدلالة على كونه من احدهما
بالصراحة وذلك لانه اى فاعل يكون فى اللفظ مسندا ومنسوبا بالنسبة الفاعلية الى احدهما
ومتعلقا بالآخر تعلق المفعولية مثل ضارب زيد عمرا واذا وقع الضرب بينهما فان ضارب مسند

صريحا الى زيد فدلالته على صدور اصل الفعل وهو الضرب عنه صريحة ولم يكن مسندا في اللفظ
الى الجانب الآخر اعني عمروا فلم يدل على صدوره عنه كذلك لكن لما تعلق باعتبار معنى المشاركة
دل على ذلك التزاما فيكون دلالته على صدور اصل الفعل من مجموع الجانبين بالالتزام
فيكون فاعل كل من الجانبين فاعلا ومفعولا دائما باعتبار معنى المشاركة لكن فاعلية الاول
صريحة ومفعوليته التزامية وفي الثاني بالعكس وكذلك كل منهما فاعل لاصل الفعل صراحة في الاول
والتزاما في الثاني ثم ان كان فاعل متعديا الى مفعول واحد كالمثال المذكور ونحو ضارب زيد
عمروا فكل منهما مفعول لاصل الفعل ايضا ولو بالالتزام وان كان له مفعول ثان نحو جاذب
زيد عمروا الثوب لم يكن في شيء منهما مفعولية لاصل الفعل فتدبر وبمعنى افعل اي للتعدية
مثل عافاك الله بمعنى اعفاك الله اي اعطاك العافية وبمعنى فعّل اي للتكثير تقول نعّم الله وناعمه
بمعنى اي اكثر نعمه والله يضاعف لمن يشاء اي يكثر له اضعاف النعم فالمثالان من التكثير
في الفعل وبمعنى فعل اي اصل الفعل لكن مع نوع مبالغة كما في سافرت فانه بمعنى سفرت
لكن فيه زيادة معنى المقاساة والشدة في السفر يقال سفرت اسفر سفورا اي خرجت
الى السفر وتفعّل لمطاوعة فعّل سواء كان فعّل للتكثير نحو فرّقته فتفرّق ومزّقته فتمزّق كلاهما
بمعنى اي كثّرت فرقه ومزقه فقبل ذلك التكثير او للتعدية نحو علّمته الفقه فتعلّمه او للنسبة
نحو قيّسته اي نسبته الى قيس فتقيّس وللتكلّف ومعناه ان يتعانى ويجتهد فاعل تفعّل في
اصل الفعل مريد الحصول فيه حقيقة وان لم يحصل نحو تجمّل بالجيم من الجمال وتحمّل بالحاء من الحمل
وتحكّم وتحلّم لان معناها استعمل الجمال والحمل والحكم والحلم وكلّف نفسه اياها ليحصل لها قال حاتم
تحلّم امر مخاطب وبناء التفعل للتكلف كما يدل عليه المصراع الثاني اي تكلّف في حصول الحلم لك
مع الادنين بفتح النون كالمصطفين جمع الادنى اي الاقربا واستبق ودّهم بالضم المحبة اي
واطلب بقاء محبتهم لك ولن تستطيع وتقدر الحلم حتى تحلّما اي الى ان تتحلم وتتكلف في حصول
الحلم والالف للاشباع وحاصله ان الحلم والرفق للادنين وان كان عسيرا مشكلا لكنك لا تغضب
عليهم واجتهد في ان تعاملهم بالحلم لتستبقي محبتهم لك وكقول الآخر كريم اذا زرناه لم يقتصر بنا
على الكرم المولود او يتكرما وللادعاء كالتقيس فيه اي لادعاء الفاعل لوجود اصل الفعل فيه مع انه ليس
بموجود فيه في نفس الامر كتنبّأ اي ادعى النبوة وتقيّس اي ادعى انه من قبيلة قيس مع انه
ليس بنبي ولا من قيس في الواقع وبمعنى استفعل سواء كان للطلب نحو تكبّر اي طلب ان يكون
كبيرا لكن لما لم يكن هناك المطلوب عنه حقيقة كان الطلب تنزيليا فلذا قال كانه طلب الكبر
بكسر الكاف وفتح الباء وسكونه العظمة من نفسه او للاعتقاد نحو تعظّم اي اعتقد انه عظيم كذا
قيل وقال الرضي تفعّل يكون بمعنى استفعل في معنيين مختصين باستفعل احدهما الطلب
نحو تنجّزته اي استنجزته اي طلبت الجائزة او الوفاء به والآخر الاعتقاد في الشيء انه على صفة
اصله نحو استعظمته وتعظّمته اي اعتقدت فيه انه عظيم واستكبر وتكبّر اي اعتقد في نفسه
انها كبيرة وللعمل بعد العمل اي عمل الفاعل باصل الفعل بعد العمل به في مهلة وتراخ بين العملين
بان يكون بينهما زمان فاصل اي للدلالة على ان اصل الفعل حصل للفاعل مرة بعد مرة بطريق
التراخي سواء كان ذلك في المحسوس او المعقول نحو تجرّعه في المحسوس اي شربه جرعة فجرعة
بعد جرعة وتعلّمه في المعقول اي حصل له العلم به مرة بعد مرة بان يحصل بعض العلوم في وقت
والبعض الآخر في وقت آخر متراخ عن الاول وللاتخاذ اي لاتخاذ فاعله وجعله مفعولا لاصل الفعل
اي المشتق منه ولا بد ان يكون تفعّل بهذا المعنى متعديا نحو توسّده اي الحجر مثلا اي اتخذه
وجعله وسادة لنفسه وعامله معاملتها وان لم يكن وسادة حقيقة وكذا الكلام في قوله
وتعبّده اي اتخذه عبدا وللتجنّب اي لتجنّب فاعله واحترازه عن اصل الفعل نحو تأثّم وتهجّد
اي تجنّب واحترز الاثم والهجود اي النوم ليلا او السهر فيه يقال هجد وتهجّد اي نام ليلا او سهر

او سهر فيه فهو من الاضداد وللتلبس اي تلبس فاعله لاصل الفعل نحو تعمّمت اي لبست العمامة
وتدرّعت اي لبست الدرع وهو قميص من حديد يلبس وقت المحاربة وتمنطقت اي شددت
المنطقة بالفارسية كمر على وسطي وللمبالغة اي لمبالغة الفاعل في اصل الفعل نحو تنزّه
وتقدّس اي بلغ في النزاهة والتقدس الى الغاية وهي بمعنى الطهارة عن النقائص و
تفاعل للدلالة صريحا على كون اصل الفعل صادرا من الجانبين لكونه مسندا اليهما في اللفظ
وبهذا امتاز عن فاعل لانه دل على صدوره عنهما بالالتزام كما عرفت ثم ان ذلك ضربان
لان اصل الفعل اما ان يكون واقعا من كل منهما على الآخر فيكون كل منهما فاعلا ومفعولا
لاصل الفعل لكن فاعليتهما صريحة ومفعوليتهما التزامية كتضاربا وتحاربا فان الضرب والحرب
صادران من كل من الجانبين وواقعان على الآخر لكن صدورهما صريح ووقوعهما التزامي او يكون
واقعا منهما جميعا على ثالث سواء تعدى الى رابع بواسطة حرف او لا كترافعا الامر الى الحاكم
فيما هو بالواسطة قال الله تعالى يريدون ان يتحاكموا اي ان يترافعوا الحكم الى الطاغوت وهو
الكاهن الذي يخبر عن الغيب ويقال لكل رئيس اهل الضلال طاغوت او لم يتعد كذلك نحو تجاذبا
الثوب فان الرفع والجذب صادران من الجانبين لكن لم يقع من شيء منهما على الآخر
بل وقعا منهما على الامر الثالث وهو الامر والحكم في الاول والثوب في الثاني ففي هذا القسم
لا يكون جهة مفعولية في شيء من الجانبين بالنسبة الى اصل الفعل بل جهة فاعلية فقط
وان كان فيهما كلتا الجهتين بالنسبة الى معنى المشاركة واما في القسم الاول فكلتا الجهتين
متحققتان بالنسبة الى كلا المعنيين وههنا قسم ثالث لانه قد يكون اصل الفعل لازما فلا يقع
من شيء من الجانبين على الآخر ولا على امر ثالث نحو تباعدا وتقاعدا وللاراءة ما ليس في
حقيقته اي وللاراءة الفاعل لنفسه متصفا باصل الفعل وهو ليس بمتصف به في الواقع وليس الا
تصاف به مقصودا له ايضا وانما الغرض اظهار الاتصاف واما في التفعل بمعنى التكلف فالاتصاف
باصل الفعل مقصود للفاعل حقيقة وان لم يحصل له فظهر الفرق قال تغافلت اي اظهرت الغفلة والاعراض
ايتها المحبوبة كي اشجى اي لان احزن بحبك من شجي يشجى على حد علم يعلم اي حزن وما بك
والحال ان ليس فيك علة وقوله تريدين اما جملة حالية او مستأنفة على ان يكون جوابا
لسؤال عن سبب التغافل اي حال كونك مريدة او بسبب ان تريدي بذلك التغافل
قتلي ولما كان للسائل ان يسأل هل حصل المراد اجاب بقوله قد ظفرت اي وصلت بذلك
الى مرادك من قتلي وللمبالغة نحو تعالى وتعاظم اي بلغ في العلو والعظمة الى اقصى الدرجات
وبمعنى فعل اي اصل الفعل نحو توانيت في الامر بمعنى ونيت فيه من الوني اي الضعف والكسل
ولمطاوعة فاعل مع ان يكون بمعنى افعل للتعدية نحو باعدته اي ابعدته وجعلته بعيدا فتباعد
اي قبل الابعاد ومن خواص هذا الباب اي التفاعل انه اذا كان مشتقا من فاعل المتعدي
الى مفعول واحد يكون هذا الباب لازما غير متعد الى مفعول كما في ضارب زيد عمروا وتضاربا
حيث تعدى ضارب الى عمرو وصار تضارب غير متعد الى شيء وان كان من فاعل المتعدي
الى مفعولين يكون متعديا الى واحد وهو الثاني من مفعولي فاعل كنازعته القول وجاذبته
الثوب وتنازعنا القول وتجاذبنا الثوب حيث كان نازع وجاذب متعديين الى الضمير
المنصوب والقول او الثوب فصار تنازع وتجاذب متعديا الى الثاني فقط ووجهه ان
فاعل مسند الى احد الجانبين صريحا وواقع على الآخر كذلك وتفاعل مسند اليهما صريحا كما عرفت
فالجانب الآخر الذي هو مفعول فاعل صار داخلا فيما اسند اليه تفاعل فان لم يكن لفاعل مفعول
آخر بقي تفاعل بلا مفعول فيكون لازما كما في المثال الاول وان كان له مفعول ثان يصير
هو مفعول التفاعل فيكون الاول متعديا الى مفعولين والثاني الى واحد كما في المثال الاخير
ولو فرضنا انه لو كان لفاعل مفعول ثالث يكون لتفاعل ح مفعولان والتفعل لا يكون الا للمطاوعة

ولا يكون الا لازما والغالب عليه ان يكون لمطاوعة فعل الثلاثي ككسرته فانكسر اي قبل الكسر
وقد يجئ لمطاوعة غيره كما تعلم ومعنى المطاوعة في اللغة الموافقة وفي الاصطلاح مطلقا اي
سواء كان في انفعل او في غيره كونه اي كون الفعل الذي هو مبنى المصدر كالانفعال والانكسار
والاجتماع تابعا في الوجود والتحقق واثرا لاحقا لفعل آخر متعد كالفعل والكسر والجمع فان
الانكسار مثل مترتب على الكسر واثر له تابع له في الوجود يعني حصل الكسر فحصل الانكسار
سواء كان ذلك الفعل التابع لازما كما في هذه الامثلة او متعديا ايضا كما في علمته الفقه فتعلم
اذ ليس بين المطاوعة واللزوم استلزام بل قد يجتمعان كما في كسرته فانكسر وتحقق الاول
بدون الثاني كما في علمته او بالعكس كما في ضارب زيد عمروا وتضاربا واما المتبوع فلا بد ان
يكون متعديا كما ذكره فالفعل الاول كالانكسار يسمى مطاوعا اسم الفاعل لانه طاوع ووافق
الآخر والفعل الآخر كالكسر مطاوعا اسم المفعول لانه طاوعه الاول ثم ان اتصاف الفعل بالمطاوعة
حقيقي على هذا التعريف لان الكون تابعا واثرا انما هو صفة الفعل وبعضهم عرفها بقبول الاثر
عن فاعل الفعل المتعدي فعلى هذا المتصف بالمطاوعة حقيقة هو مفعول الفعل المتعدي كالزجاج
في كسرت الزجاج واتصاف الفعل كالانكسار بها مجازي اذ القابل للاثر هو المفعول واما الفعل
فهو نفس الاثر وهذا التعريف اوفق للمعنى الحكمي للانفعال فتدبر ولما امكن ان يتوهم من المطاوعة
التبعية في الذكر دفعه بقوله وكلما تقول لشيء انه مطاوع كذا لا نريد انه اي الشيء الاول يلزم
ان يكون تابعا له اي للشيء الثاني في الذكر حتى لا يجوز ذكر الاول بدون الثاني بل نريد بذلك
تحقق هذا المعنى اعني كون الشيء الاول اثرا وتابعا للشيء الثاني في الوجود ومترتبا عليه
فيه وهذا اعم من ان يكون تابعا له في الذكر ايضا اولا فيجوز ان يقال ابتداء اي من غير ان
يذكر كسرت الاناء انكسر الاناء كما يجوز كسرت الاناء فانكسر بالترتيب الذكري ولا يلزم من
عدم الترتيب في الذكر عدم الترتيب في الوجود وهو ظ وقد جاء انفعل على الشذوذ لمطاوعة
افعل في قولهم اقحم اي ادخل فرسه النهر فانقحم الفرس اي قبل الدخول واغلق الباب فانغلق
واسفقه بالسين المهمل وتقديم الفاء على القاف اي رده فانسفق اي فارتد وازعجه اي ازاله
عن مكانه فانزعج اي زال عنه قالوا ولا يقع باب الانفعال الا حيث يكون ويوجد علاج
وتاثير تفسير للاول وهو في الاصل مصدر من اعلج علاجا اي اثر فيه ثم نقل في الاصطلاح
الى ما ذكره بقوله وفسروه اي العلاج ههنا اي بالافعال التي تزاولها اي تباشر وتكتسب
بالجوارح والاعضاء الظاهرة تفسير للجوارح كاليد والرجل والعين وغير ذلك وان كان
ذلك العضو لسانا بمعنى يعد اللسان ههنا من الجوارح وان لم يعد منها في مواضع اخرى في يكون
تلك الافعال محسوسة كالكسر والجمع والاغلاق والقول كما في قلته فانقال اي قبل المقولية
فيما هو صادر عن اللسان وترك امثلة ما سواه لتقدمها قال ابن الحاجب في شرح المفصل قالوا
قلته فانقال لان القول معالج لتحريك اللسان والشفتين واخراج الصوت وكل ذلك من
باب المحسوس للمخاطب والمخاطب قال فان اطلق قلته لم يقال على ارادة المعنى المفهوم
من القول اي مراد به ذلك المعنى من غير قصد الى الفاظ مخففة او مقدرة كان في الامتناع
نظير انعدم انتهى وانما اختص انفعل بهذه الافعال لانه موضوع للمطاوعة فخص بالمعاني الواضحة
المحسوسة لان جريان المطاوعة فيها اظهر وانما جاز نحو علمته فتعلم وان لم يكن علاجا مع انه
وضع لمطاوعة فعل لان تفعل يجيء للمعنى المكرر فتكريره جعله كالمحسوس وانما جاز غممته
فاغتم لان باب افتعل لم يكن موضوعا للمطاوعة فجاز ان يكون مطاوعة في غير العلاج كذا
قيل فمثل علمته اي اذا كان الانفعال مختصا بالعلاج فمثل علمته فانعلم واعدمته او عدمته
فانعدم خطأ لان العلم والاعدام والعدم ليست من العلاج بل الاول من افعال القلوب و
والآخران امران عدميان ليس فيهما تاثير فلا يصح ان يقال انعلم وانعدم مطاوعين لهما

لهما ولان الاخيرين بمنزلة لم اجده من ان المعنى انتفاء الوجود فيؤول الى قولك فات وليس ثمة
مطاوع لكونه لازما لكن اشتهر انعدم في عبارات المصنفين الا ان يكون خطأ مشهورا
او يستعمل بمعنى عدم على صيغة المجهول مجازا وافتعل ايضا اي كانفعل يكون لمطاوعة
فعل كثيرا لكنه غير مختص بالعلاج بل يجري فيه وفي غيره مثل غره فاغتر في غير العلاج اي جعله
مغرورا ففعل ذلك وطرده فاطرد في العلاج واورد صاحب المفصل من الامثلة ههنا
غممته فاغتم وشويته فاشتوى قال ويقال في مطاوع غممته وشويته انغم وانشوى من
باب الانفعال ايضا لكن قوله انغم يخالف ما اشتهر بينهم من ان الانفعال مختص بالعلاج
اذ الغم ليس من افعال الجوارح وقال الجوهري يقال في مطاوع شويت اللحم انشوى اللحم
من الانفعال ولا تقل اشتوى من الافتعال فبين الشيخين خلاف حيث جوز صاحب
المفصل كلا من اشتوى وانشوى وجعل الاول مختارا واوجب الجوهري الثاني وجوز
الاول لكن الاستعمال يعاضد قول صاحب المفصل فائدة قال الرضي كثيرا ما يغني افتعل
عن المطاوعة عن انفعل فيما فاؤه لام او راء او واو او نون او ميم نحو لأمت الجرح اي
اصلحته فالتأم ولا تقول انلأم وكذا رميته فارتمى ولا تقول انرمى ووصلته فاتصل
لا انوصل ونفيته فانتفى لا انتفى وجاء محاه فامتحى وانمحى وذلك لان هذه الحروف مما تدغم
النون الساكنة فيها ونون انفعل علامة المطاوعة فلو ذكرت قبل هذه الحروف يلزم
طمس تلك العلامة واما تاء افتعل في نحو اذكر واطلب فلما لم تختص بمعنى من المعاني كنون انفعل
صارت كأنها ليست بعلامة اذ من العلامة الاختصاص فلا ضير في ادغامها في حرف آخر ويجئ
المطاوعة فعل بالتشديد مثل سويته فاستوى اي قبل التسوية وللاتخاذ اي لاتخاذ فاعله
وصنعته شيئا هو اصل المشتق منه مثل اذبح واطبخ اصلهما اذتبح واطتبخ قلبت التاء
دالا او طاء وادغم واشتوى اي اتخذ وصنع لنفسه الذبيحة والطبيخة اي المذبوحة والمطبوخة
والشواء هو بالكسر ما يطبخ من اللحم على النار معروف والظاهر من كلامه كبعض شروح الشافية
ان يكون الافتعال للاتخاذ لازما وقال الرضي اي لاتخاذ الشيء اصله اي جعلك للشيء اصله
وينبغي ان لا يكون ذلك الاصل مصدرا نحو اشتويت اللحم اي اتخذته شواء واطبخ الشيء
اي صنعه طبيخا وقال والظاهر انه لاتخاذ ذلك الشيء اصله لنفسك فاشتوى اللحم اي عمله
شواء لنفسه وامتطاه اي جعله مطية لنفسه انتهى فعلى هذا الافتعال بهذا المعنى يجب ان
يكون متعديا كالتفعل كما مر فتدبر وللتقبول اي للقبول فاعله لاصل الفعل مثل اتهب
اي قبل الهبة واتعظ اي قبل النصيحة والوعظ اصلهما اوتهب واوتعظ فاعل وادغم كما مر
ومنه اي افتعل للقبول ائتمر اصله ائتمر اي قبل الامر فعمل به فصله عما سبق لان معنى
القبول ليس بظاهر فيه فتامل لئلا يذهب بك الوهم الى ان هذا اي معنى القبول راجع الى
المطاوعة لا معنى آخر مستقل لان معنى الكسر واجتمع في قولك جمعته فاجتمع وكسرته فانكسر
ايضا انه قبل الجمع والكسر فان المطاوع بالكسر لازم للمطاوع بالفتح وبين معنى اللزوم بقوله
لا يمكن انفكاكه عنه كالانكسار مع الكسر والاستواء مع التسوية فانه متى وجد كسر الشيء
وتسويته يلزم ان يوجد انكساره واستواؤه والهبة والوعظ والامر يمكن تحققها بدون
المعاني المذكورة اعني قبول الهبة وقبول الوعظ وقبول الامر لانك قد تهب لشخص شيئا
او تعظه بشيء او تامره به ولا يقبل هو هبتك او وعظك او امرك فليس قبول تلك المعاني
لازما لها ممتنع الانفكاك عنها فلا يقال مثلا وهبت له شيئا فاتهب بادعاء اللزومية كما تقول
كسرته فانكسر وبمعنى تفاعل الذي للشركة بين اثنين فصاعدا نحو اجتوروا اي تجاوروا
ولهذا لم يعل واوه اي واو اجتوروا بقلبه الفا مع وجود علة الاعلال ظاهرا وهي تحرك الواو
وانفتاح ما قبله لانه لما كان تابعا لتجاوروا في المعنى جعل تابعا له في اللفظ فاذا لم يعل الواو في تجاوروا

لعدم علته لم يعل من اجتوروا ايضا وان وجدت فيه العلة ظاهرا و بمعنى فعل الثلاثي كقرا وا
قترا و للزيادة اي لزيادة في عمله على اصل معناه و مبالغة فيه و تصرفه في تحصيله وتهيئة
اسبابه وحاصله للدلالة على حصول اصل المعنى مع زيادة تصرف فيه نحو اعتمل اي حصّل
العمل مع زيادة تصرف فيه بخلاف عمل فانه يدل على حصول العمل على اي وجه كان و نحو
اكتسب فان معناه اضطرب واجتهد في تحصيل الشيء بخلاف كسب فان معناه
تحصيل الشيء على اي وجه كان ولذا قال تعالى لطفا تعليل للقول اي اللطف والرحمة بعباده
و مقول القول قوله لها اي لمنفعة النفس الانسانية و ثوابها في الاخرة ما كسبت اي ما
حصلته في الدنيا من الطاعات ولو كانت قليلة يسيرة وكان حصولها بسهولة وعليها
اي لمضرتها و عقوبتها الاخروية ما اكتسبت اي ما حصلته في الدنيا بزيادة عمل وصرف جهد
من المعاصي ولا تعاقب بما صدر عنها يسيرا او بسهولة وهذا معنى قوله يعني تثاب باليسير
اي بالخير اليسير والسهل الحصول في نفسك بالخير الكثير والعسير الحصول ولا تعاقب الا بالكثير
اي بالشر الكثير الشاق الحصول وهذا لطف عظيم من الله تعالى لعباده حيث اثبت لهم الثواب
على اي وجه صدر عنهم الخير ولم يثبت لهم العقاب الا على وجه صدر عنهم الشر بزيادة عمل
وقال صاحب الكشاف لما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة اليه وامارة به
كانت في تحصيله اعمل واجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه ولما لم تكن في باب الخير كذلك
لفتورها في تحصيله وصفت بما لا دلالة له على الاعتمال والتصرف انتهى فعلى هذا ليس ذلك للطف
بل للتنبيه على تفاوت حال النفس في البابين وبالجملة فالتعبير في الاول بالكسب وفي الثاني
بالاكتساب لدلالة الاكتساب الذي من الافتعال على التصرف والاعتمال ودلالة الكسب على
التحصيل على اي حال كان و استفعل للطلب اي لطلب فاعله من مفعوله اصل الفعل اما
طلبا حقيقة اي حقيقيا نحو استغفر الله اي اطلب المغفرة منه و استكتب زيدا اي طلبت
الكتابة او الكتب منه او طلبا اعتباريا اي اعتباريا و مجازيا مثل استخرجت الوتد من
الحائط اذ ليس فيه طلب صريح لانك ما طلبت من الوتد الخروج من الحائط لعدم صلاحه لان
يطلب منه لكنك لما اعملت الحيلة في اخراجه نزل ذلك منزلة طلب الخروج واما الاخراج
فليس بحاصل لذلك المعنى ومثل استخرجت لطائف المعاني فان المعاني ليست مما يصلح ان يطلب
منها الخروج فالطلب فيه ليس بحقيقي بل مجازي كان القائل لما سعى في تحصيلها وباشر
اسبابها واجتهد في ذلك طلب منها الخروج من مكان الخفاء المكان من جمع المكمن اي
محل الاختفاء من الكمون ضد البروز والظهور فنزل ذلك السعي منزلة الطلب فاستعير
السين الموضوع للطلب استعارة تبعية وفيه تجوز من وجه اخر وهو ان المعاني ليست مما
تتصف بالخروج لانه من خواص الجسم فهو مستعار للحصول بعد العدم او من قبيل اثبات
ملايم الشيء لشبهه كما في اظفار المنية تأمل و لوجدان الشيء اي لوجدان فاعله الشيء وهو
مفعوله واقعا على صفة هي اصل الفعل نحو استعظم الامر و استصعبه اي وجده واعتقده
عظيما وصعبا ومنه استثقله اي وجده وعده ثقيلا و للصيرورة اي لصيرورة فاعله اصل الفعل
و تحوله اليه حقيقة او مجازا نحو استحجر الطين اي صار حجرا حقيقة وهذا من انقلاب الشيء
وانتقاله من صفة الى صفة اخرى اما دفعة او تدريجا لا من انقلاب حقيقة الى حقيقة
اخرى مع ان ذلك بين الممكنات جائز بالاتفاق وانما الاستحالة بين الحقائق الثلث اعني
الواجب والممكن والممتنع ويجوز ان يكون المعنى صار كالحجر في الصلابة فيكون مجازيا
و جاء في المثل استنوق الجمل اي صار ناقة اي كالناقة فالتحول فيه مجازي يضرب ذلك
فيما يضعف القوي وعكسه قولهم ان البغاث في ارضنا يستنسر اي يصير كالنسر اي من
جاورنا عز بنا و البغاث مثلث الباء طائر ابغث واميل الى الغبرة دوين الرخمة بطئ

بطئ الطيران والنسر طائر معروف و بمعنى فعل اي اصل الفعل نحو قر و استقر وعلى و استعلى
ولا يبعد في كل ما قلنا ان المزيد بمعنى المجرد كما في هذين المثالين وكما في قرأ واقترأ وقلت
البيع واقلته و ونيت في الامر وتوانيت فيه كما مر ان يكون المعنى في المزيد ازيد منه
في المجرد رعاية للقاعدة المشهورة فيما بينهم ان الزيادة في اللفظ للزيادة في المعنى بان
يدل استقر مثلا على الزيادة في القرار دون قر وفيه ان هذا العنوان يستعمل في مقام
البعد بناء على ان معناه لا يبعد كل البعد والمقصود نفي القيد واثبات المقيد مع انه لا بعد
في اشتمال المزيد الذي يقال انه بمعنى المجرد على زيادة معنى كيف وقد قال الرضي لا بد في المزيدات
المذكورة من زيادة معنى على اصل الفعل واقله التوكيد اذ لو لم يكن الزيادة لغرض لفظي كما في
الالحاق ولا معنوي لكانت عبثا الا انهم يتسامحون ويقولون انها بمعنى وقد عرفت ذلك
وافعل وافعال من خواصها اي لوازمها انها للالوان نحو احمر زيد واحمار والعيوب نحو
اعور واعوار ولا يكونان الا لازمين ويفيدان المبالغة وهي في الثاني ازيد منها في الاول
يقال حمر زيد اذا كان له حمرة في الجملة واحمر زيد اذا كان له حمرة مبالغة واحمار زيد اذا كان
له حمرة زيدة مبالغة وكذا افعوعل يفيد المبالغة قال الخليل حين سمع احدا يقول اعشوشبت
الارض اي كثر عشبها بضم العين وسكون الشين النبات الرطب كما عرفت انما يريد مقول
قول الخليل اي انما يريد ذلك الا صادق بجعل ذلك اي عشب الارض تماما اي نابت في جميع
وجه الارض قد بالغ اي تكثر في نفسه والتف بعضه ببعض فهذا الكلام من الخليل يدل على ان
افعوعل يفيد المبالغة والغالب عليه اي على افعوعل و على افعول اللزوم اي الكون لازما غير متعد
وتعديتهما قليل ويفيد الثاني المبالغة ايضا يقال جلذ الابل اذا سارت سرعة واجلوذ الابل
اذا سارت زيادة سرعة و مثال الاول مر آنفا وقال الجوهري لم يجئ افعوعل متعديا الا
احلولى بمعنى وجد الشيء حلوا واعروريت الفرس بمعنى ركبته عريانا فعنده لزوم افعوعل
كلي في غير هاتين المادتين ومثال افعول المتعدي اعلوط بعيره بالمهملتين اي بالعين والطاء
المهملتين من اعلوط اي تعلق بعنقه وعلاه واعلوطني فلان اي لزمني فقد تعدى في الاول الى
البعير وفي الثاني الى ياء المتكلم و تفعلل وافعنلل من مزيد الرباعي الغالب عليها مطاوعة فعلل
وقد ذكر من مثل دحرجت الحجر فتدحرج ذلك الحجر وحرجمت الابل فاحرنجمت تلك الابل فقد علم
من ذلك ان فعلل للتعدية وقد يجيء لازما نحو دربج زيد اي طاطأ رأسه وبسط ظهره ودربجت
الحمامة لذكرها اي خضعت له والاول اي تفعلل يجيء للتشبيه نحو تمعدد اي تشبه بمعد وهو اسم
شخص كما عرفت سابقا وملحقات الرباعي ثلثتها لا تكون الا لازمة هكذا فيما رأينا من النسخ
وفيه ان الثلثة ان كانت بمنزلة التأكيد للملحقات فالملحقات ستة لا ثلثة مع ان منها
ما هو متعد كقلنسية كما عرفت وان كانت بمنزلة بدل البعض فاية ثلثة منها تراد فالكلام
مبهم ومختل والصواب مزيدات الرباعي بدل الملحقات والمراد بها تفعلل وافعنلل كما ذكر
الآن وافعلل كاقشعر كما مر وثلثتها لا يكون الا لازمة وترك بيان احكام الملحقات
ومزيداتها من المزيدات اذ ليس فيهما زيادة معنى غير المبالغة والتأكيد فحكمها حكم مجردها
فصل قد مر ان الامر والنهي سواء كانا متعلقين بالغائب او المخاطب او المتكلم بالفاعل
او المفعول من منشعبات المضارع اي من متفرعاته فالآن اوان الآن الزمان الحاضر
والاوان بفتح الهمزة الوقت اي فهذا الزمان وقت ان نبين حالهما وكيفية انشعابهما منه
اي من المضارع فنقول اما الامر لغير المخاطب من المبني للفاعل سواء كان امر غائب مبنيا
للفاعل او المفعول او امر متكلم كذلك او امر مخاطب مبنيا للمفعول فاندرج فيه الاقسام
الخمسة وعلم ان قوله من المبني للفاعل قيد للمخاطب لا لغيره والنهي مطلقا اي سواء كان
نهي غائب او مخاطب او متكلم مبنيا للفاعل كل منها او مبنيا للمفعول فاندرج فيه الاقسام الستة

فطريقها ان يدخل على اول المضارع المعلوم ان قصد بناء الامر او النهي المعلوم او المضارع المجهول
ان قصد بناء الامر او النهي المجهول الغائب ان قصد بناء امر غائب او نهيه او المخاطب ان قصد
بناء مخاطب او المتكلم ان قصد بناء متكلم لام مكسورة للامر اذا قصد بناء الامر ويسمى تلك اللام
لام الامر وانفتح لغة فيه وتسكن اذا كانت بعد الواو او الفاء او ثم نحو ولتات وفليصلوا وثم
ليقضوا ولا للنهي اذا قصد بناء النهي ثم ان كان آخره اي اخر المضارع حرف علة واوا كان او ياء
او الفا يحذف آخره لان لام الامر ولا للنهي في جزم يسقطان حركة الاخر ان وجدت الحركة فيه
والا فيسقطان نفس الاخر كما في هذه الصور كما في ليغز فيما كان الاخر واوا وليرم فيما كان ياء و
وليخش فيما كان الفا فان اصولها يغزو ويرمي ويخشى وكذا الكلام في قوله ولا اغز ولا ارم ولا اخش
هذه الامثلة في امر الغائب وامر المتكلم الواحد وفوقه اي المتكلم فوق الواحد اعني المتكلم مع الغير
اثنين فصاعدا المبني للفاعل والمفعول كل منهما صفة لكل من الغائب والمتكلم وفي المخاطب
عطف على الغائب المبني للمفعول ايضا يعني هذه الامثلة تصلح ان تكون امثلة للاقسام الخمسة
الثلاثة الاول اعني ليغز وليرم وليخش للغائب والمتكلم مع الغير المعلوم والمجهول وفي المخاطب المجهول
والمخاطب المجهول لان رسم الخط فيها باب عند الكل فان قرأناه الصدر ياء مفتوحا تكون امثلة للغائب
المعلوم وان قرأناه ياء مضموما يكون امثلة للغائب المجهول وان قرأناه نونا مفتوحا او مضموما
يكون امثلة للمتكلم مع الغير المعلوم او المجهول وان قرأناه تاء مضموما تكون امثلة للمخاطب المجهول
والثلاثة الاخيرة اعني لا اغز ولا ارم ولا اخش للمتكلم الواحد المعلوم او المجهول بقراءة الهمزة مفتوحة
او مضمومة ولا بد مع ذلك من اختلاف حركة الاخر في الواوي واليائي فان كان الياء معلوما
مطلقا فالاخر في الاول مضموم وفي الثاني مكسور وان كان مجهولا فمفتوح في كليهما واما في الالفي
كيخش فالاخر مفتوح مطلقا وكما في لا يعد ولا يعص ولا يسع ولا اعد ولا اعص ولا اسع هذه
امثلة النهي من الواوي واليائي والالفي اصولها يعدو واعدو ويعصي اعصي يسعى اسعى فيما ذكر من
الاقسام الخمسة من نهي الغائب والمتكلم الواحد وفوقه المبني للفاعل والمفعول وفي المخاطب
المبني للمفعول وفي المخاطب المبني للفاعل ايضا يعني ان هذه الامثلة تصلح ان تكون امثلة
لهذه الاقسام الستة لاشتراك رسم الخط بينها وذلك ظاهر مما سبق وان كان آخره حرفا
صحيحا اسكن الاخر فقط اي من غير حذف حرف آخر ان لم يكن قبله اي قبل الاخر ساكن
كما في ليضرب ولا يضرب وان كان قبله ساكن حذف ذلك الساكن كما حذفت حركة الاخر
دفعا لالتقاء الساكنين كما في ليقم وليبع وليخف ولا يقم ولا يبع ولا يخف اصولها يقوم ويبيع
ويخاف فاسقط حركات الاواخر باللام اولا فلزم التقاء الساكنين فحذف ما قبل الاواخر من
الواو او الياء والالف وهكذا حكم سائر ما يجزم المضارع من لم ولما وان ومهما ونحو ذلك
يعني يحذف الاخر فيها ان كان حرف علة مثل لم يغز وان كان صحيحا ولم يكن قبله ساكن
حذف حركة الاخر فقط نحو لم يضرب وان كان قبله ساكن حذف ذلك الساكن كما حذفت
الحركة مثل لم يقم وتفصيلها في النحو واما امر المخاطب من المبني للفاعل وتسميته مثال الامر
اي صيغة الامر لان المتبادر من الامر تلك الصيغة فطريقه ان يحذف تاء المضارعة فان كان
مثال الامر من باب الافعال اعيدت همزته المفتوحة الذاهبة وهي همزة القطع الموجودة
في الماضي لما عرفت ان همزة افعل معتبرة في مضارعه وانما حذفت من اللفظ لئلا يلزم اجتماع
الهمزتين في المتكلم وحده فيشتبه بنباح الكلب فهذه الهمزة الذاهبة اعيدت في امر المخاطب
المعلوم لعدم لزوم ذلك المحذور فيه وان كان من غيره سواء كان رباعيا غيره او ثلاثيا او
خماسيا او سداسيا ابتدئ بما بعد التاء ان كان ما بعده متحركا كما في تفعل وتفعلل وان كان
ما بعده ساكنا يزاد همزة وصل ليمكن الابتداء مضمومة ان كان عين الفعل مضموما كما في تقتل
وانما ضمت الهمزة ح اتباعا له اي للعين ولانها لو كانت مفتوحة لالتبس بالمضارع المتكلم المعلوم

المعلوم فانه اذا قيل في اقتل اقتل بالفتح لاشتبه باقتل المضارع المتكلم ولو كانت مكسورة يلزم الخروج
من الكسرة الى الضمة وهو مستكره ومكسورة ان لم يكنه اي ان لم يكن العين مضموما سواء كان
مكسورا مثل تضرب او مفتوحا مثل تعلم فانه لو ضم في مثل اضرب لالتبس بالماضي المجهول من الافعال
ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي
الرباعي وحال الاخر اي اخر المضارع ما عرفت من انه يحذف ان كان حرف علة وتحذف
حركته فقط ان كان صحيحا ولم يكن قبله ساكن وهي مع ما قبله ان كان ساكن وانما كان
الامر كذلك لتشبيهه بامر المخاطب المعلوم بالامر الذي دخل فيه اللام من حيث المعنى وقال
الكوفيون لان لام الامر هنا مقدرة فيقال أَرِ واَجِبْ واكرم بهذه الثلاثة امثلة لما كان المضارع من
باب المفاعلة لافعال فالاول لما حذف الاخر لان اصل ار ترى من ارى يرى اراءة تحذف
تاء المضارعة واعيدت الهمزة واسقط الياء والثاني لما حذف حركة الاخر مع ما قبله فان اصل اجب
تجيب محذف الياء وحركة الاخر والباقي كما سبق والثالث لما حذف حركة الاخر فقط فان
اصل اكرم تكرم حذفت حركة الميم والباقي ظ وقه وره وعد وعد وبع وخف امثلة لما كان
المضارع من الثلاثي وكان ما بعد التاء متحركا والاولان لما حذف فيه الاخر اولهما لما كان العين
مكسورا فان اصل قه تقي من وقي يقي وثانيهما لما كان مفتوحا فان اصل ره ترى من رأى
يرى رؤية حذف التاء فيهما وكذا الياء في الاول والالف في الثاني والحق بهما هاء السكت
فصار قه وره وقوله عد بكسر العين مثال لما حذف فيه حركة الاخر فقط فان اصله تعد
من وعد يعد وقوله عد بالضم وبع بالكسر وخف بالفتح لما حذف فيه الحركة مع ما قبله فان
اصولها تعود من عاد يعود وتبيع من باع يبيع وتخاف من خاف يخاف فحذف التاء
وحروف العلة وحركات الاواخر وادع وانصر مثالان لما كان من الثلاثي لكن ما بعد
التاء ساكن والاول لما حذف فيه الاخر والثاني لما حذف فيه حركة الاخر فان اصلهما تدعو
من دعا يدعو وتنصر من نصر ينصر وعظم من باب التفعيل وتكرم من التفعل واستقم من
الاستفعال ودحرج من الرباعي المجرد مثال لما كان ما بعد التاء فيه متحركا وحذف حركة
الاخر فقط ورما هو مما بعد التاء فيه ساكن والمحذوف حركة الاخر مع ما قبله فان اصله
تستقيم من استقام يستقيم هكذا قررناه وفي تقرير المفتاح هنا خبط وجهالة حيث قال
طريق اشتقاق مثال الامر هو ان تحذف من الغابر اي المضارع الزائد في اوله من تاء المضارعة
وتبتدئ بما بعده للمتكلم على الحرف الثاني الذي بعد الزائد ان كان متحركا والا يكن متحركا فلامتناع
الابتداء بالساكن تجلب همزة ان كنت في باب افعل رددت ورجعت الهمزة الساقطة
من المضارع في الامر والا تكن في باب افعل جلبت همزة وصل الى اخره اي قال هكذا
منتهيا الى اخر كلامه فلزم من تقريره ان لا يرد الهمزة في مثل ار واجب لان مقتضاه
انه اذا كان من الافعال انما يرد الهمزة لو لزم الابتداء بالساكن بعد حذف التاء ومع ان
ذلك لم يلزم في مثل ترى وتجيب لكون ما بعده متحركا فلو صح تقريره ولزم ان لا يرد
الهمزة في امرهما مع انها ترد ويقال ار واجب ويمكن دفعه بان ما بعد التاء في ترى و
تجيب ساكن في التقدير اذ اصلهما ترئي وتجوب والمقدر كالمذكور فتدبر هذا كله فيما لم
يكن اخره اي اخر المضارع مشددا فان كان مشددا فلاخذ الامر والنهي منه طريقان احدهما
ان يفك ادغام المضارع ثم يسلك الطريقة التي مهدناها في امر المخاطب المعلوم وغيره من الاوامر
والنواهي كما في قوله تعالى اغضض من صوتك مثال لامر المخاطب المعلوم ومضارعه تغض
من غض يغض من باب نصر ينصر اي يقال غض صوته اي خفضه ففك الادغام في تغض
فصار تغضض ثم حذف التاء وزيدت همزة وصل مضمومة وحذف حركة الاخر فصار
اغضض وليملل الذي عليه الحق مثال لامر الغائب والاصل يملل من امل يمل املالا من باب

الافعال اى املى وكتب ففك الادغام فصار عليل ثم ادخل لام مكسورة وحذفت حركة الآخر
واسكن لام الامر بها او فصار وليملل ولا تمنن تستكثر مثال للنهي المخاطب وصله تمنن
من منّ يمنّ منّا ففك الادغام وادخل لا للنهي وحذفت حركة الآخر والثاني ان لا يفك
الادغام ويسلك تلك الطريقة الممهدة الآن اى لكن يشترط ان لا يسكن الآخر لان الادغام
يقتضي حركة المدغم فيه بل يحرك اى حركة مفعول مطلق ليحرك من قبيل انبت نباتا كانت
اى كسرة كانت او فتحة او ضمة ان كان ما قبل المدغم مضموما كما في مدّ امر المخاطب المعلوم
اصله تمدد حذف التاء وابتدئ بالمتحرك بعده اعني الميم وابقي الادغام ولم يسكن الآخر بل لكون
ما قبل المدغم اعني الميم مضموما يتحرك الدال الثانية باي حركة كانت الكسر اى يحرك بحركة
الكسر او يجوز الكسر وكذا اعراب الباقيين بناء على اصل تحريك الساكن يعني ان الآخر بمنزلة
الساكن واذا حرك الساكن كان الاصل فيه الكسر لكفايته اضعف الحركات اعني الكسرة في دفع
ضرورة السكون فلذا اجاز فيه الكسر والفتح للخفة لان الفتح اخف الحركات والضم لاتباع
بضم ما قبل المدغم فيجوز مدُّ مدَّ مدِّ بتحريك الدال بالحركات الثلث والا يكن ما قبل المدغم مضموما
مكسورا كان او مفتوحا فلا وليس اى فيحرك الآخر الكسرة والفتحة لما مر دون الضم اولا وجه له
كما في فرّ امر من تفر بكسر الفاء وعضّ من تعض بفتح العين فيقال فيهما بعد حذف التاء فرِّ
وعضِّ بكسر الراء والضاد او بفتحهما قال الله تعالى خذوه فغلوه وقال تعالى كفوا ايديكم وقال
ولا تمدن عينيك والغرض من هذا الاستشهاد بقوله تعالى على جواز الطريقة الثانية فان
قوله تعالى فغلوه جمع امر المخاطب واحده غلّ من غل يغل من باب نصر اى اوقع الغل في العنق
وهو الحديد الذي يوقع في العنق وكذا قوله كفوا جمع كف امر حاضر من كف يكف اى منع وكذا
قوله ولا تمدن نهي حاضر من مد يمد والنون في الآخر نون التاكيد المشددة فهذه الثلثة
قد جاءت بالادغام كما في المضارع فدلت على ان الطريقة الثانية جائزة وهذا اعني مجيء الامر
والنهي بالادغام كما هو العمل بالطريقة الثانية انما هو اذا لم يلحقه نون جماعة النساء كالمفردات
والمثنيات والجمع المذكر مثل ردّ رُدّ اردد واردي ولا ترده ولا تردا ولا تردوا لا تردي او مثل
ارددن من الامر الذي لحقه نون جمع المؤنث لا يتاتى ولا يحصل فيه الادغام وكذا لا يتاتى
الادغام في المضارع اذا لحقه ذلك مثل يرددن وترددن في جمع المؤنث الغائبة او المخاطبة
بل يجب في ذلك فك الادغام والعمل بالطريقة الاولى للزوم سكون ما قبل هذا النون ويجيء
لهذا الكلام تتمة في بحث الضماير المرفوعة المتصلة مع ان الادغام يقتضي تحريك ما قبله فبينهما
تناف فلا يقال ردن ولا يردن بل يجب ان يقال ارددن كما هو مقتضى العمل بالطريقة
الاولى ويرددن وترددن ايضا وقد يجيء امر المخاطب من المبني للفاعل يعني ان الاكثر في
امر المخاطب المعلوم ان يجيء بحذف حرف المضارعة وقد يجيء ذلك ايضا باللام المكسورة للامر
من غير حذف حرف المضارعة كما يجيء امر المخاطب المجهول وامر الغائب كذلك كما في قوله تعالى
فلتفرحوا فيمن قرأ بالتاء الفوقانية بمعنى افرحوا واما فيمن قرأ بالياء التحتانية فيكون امر
غائب فلا يكون مما نحن فيه قالوا انما يحسن ذلك اى مجيئه باللام اذا كان لبعض المامورين
حضورا اى حاضرين والبعض غيبا اى غائبين جمعي حاضر وغائب كقعود وقعد في جمع قاعد
فيؤذن ويشعر التاء بالحضور واللام بالغيبة لان التاء قد يستعمل في الخطاب والامر فيه
الحضور وكذا اللام قد يستعمل في امر الغائب كما عرفت فيحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى
من جهة ان الاول مشتمل على ما يدل على كل ما اعتبر في الثاني بخلاف ما اذا كان جميع المامورين
حضورا او غيبا اولا وجه للام والتاء كما في الآية لان الخطاب في فلتفرحوا ليس مقصورا على
الحاضرين مع محمد عليه السلام واصحابه بل عام لهم وللغائبين من سائر المؤمنين وكما في قول
النبي عليه السلام لتاخذوا مصافكم جمع مصف وهو موضع في الحرب يترتب فيه العسكر صفا صفا

صفا فان الخطاب فيه متناول لاصحابه الحاضرين وسائر المؤمنين من بعدهم ولما فرغ من بيان
الهيئات الذاتية للافعال شرع في بيان الهيئات الذاتية للاسماء المتصلة بها فقال
الفصل الثالث لبيان الهيئات الذاتية للاسماء المتصلة بالافعال والاتصال بينها وبين
الافعال انما هو في الاشتقاق لا من جهة انها لا تنفك عن معانيها كما نذكره وذلك اما بان
الافعال مشتقة منها اى من تلك الاسماء كالمصدر فانه يشتق منه الفعل على المذهب
المختار اعني مذهب البصريين وان كان الامر بالعكس على مذهب الكوفيين كما تقدم
وظاهر ان مشتق منه متصل ومقارن للمشتق كالام بالولد فلذا جعل المصدر من المتصلات
بالافعال واما بانها مع الافعال مشتقة من شيء واحد كغيره اى غير المصدر من سائر الاسماء
المتصلة فانها مع الافعال مشتقة من المصدر على ما هو المختار فتكون هي مع الافعال كاخوات
من ام واحدة هذا واما ما ذكره شراح المفصل كابن الحاجب وصاحب الاقليد من ان
معنى اتصالها بها انها اى تلك الاسماء لا تنفك عن معناها اى معنى الافعال فتكون هي متصلة
مقارنة بها في المعنى فالمصدر الفاء للتفصيل او تعليل اى لان المصدر اسم الفعل اى اسم
موضوع لمعنى الحدث كالضرب واسم الفاعل اسم موضوع لمن قام به الفعل اى الحدث
كالضارب لمن قام به معنى الضرب وكذلك ما عداهما منتهيا الى آخرها على ما سياتي كاسم
المفعول فانه اسم لمن وقع عليه الفعل والصفة المشبهة فانها اسم لمن ثبت له معنى الفعل
وهكذا فكل منها مشتمل على معنى الفعل اى الحدث فانما يصح جوابا اما اذا اريد بالافعال في قولهم
الاسماء المتصلة بالافعال الافعال الحقيقية اعني معاني المصادر لا الاصطلاحية المقابلة للاسماء
والحروف وكانت الاضافة في قولهم معناها بيانية كما في خاتم فضة اى المعاني التي هي تلك الافعال
والاحداث لئلا يلزم ان يكون للمعاني معان واما اذا اريد الافعال المصطلحة وكانت الاضافة
لامية كما في غلام زيد اى المعاني التي وضعت لها ودلت عليها تلك الافعال كما هو الظاهر المتبادر
من الافعال والاضافة ههنا فلا يصح ذلك التوجيه لان معاني الافعال المصطلحة مجموع امور
ثلثة الحدث والزمان ونسبة الحدث الى فاعل معين وظاهر ان ليس شيء من الاسماء المتصلة
يشتمل على ذلك المجموع فلا يصح انها لا تنفك عن معناها ومع ذلك التاويل الذي هو خلاف
الظاهر اعني القول بكون المصدر متصلا بالفعل حينئذ فيه تكلف لان معنى المصدر نفس الفعل
فلا معنى لاتصاله به الا ان يراد اتصال الدال بالمدلول اقول مرادهم من معنى الافعال ليس معناها
المطابقي اعني مجموع الامور الثلثة بل معناها التضمني اعني الحدث لانه لكونه ركنا ركينا ومقصودا
اصليا منها كثيرا ما يقول له معنى الافعال فح لا يرد عليهم شيء مما ذكره ههنا ويمكن ان يكون
معنى اتصالها بها انها تعمل كعملها كما بين في النحو وهي اى تلك الاسماء ثمانية وقد ذكرت مفصلة
في العقد الثاني من المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسما
الزمان والمكان والآلة فنجعل الفصل ثمانية اصناف لبيان هيئات ثمانية اسماء الصنف الاول
لبيان هيئات المصدر ولما كان معرفة ذلك موقوفة على معرفة المصدر عرفه فقال وهو ما
اى اسم وضع لحدث اى لمعنى منسوب الى شيء لنسبة قيام وذلك الشيء هو الفاعل وهذا معنى
ما قال بعضهم الحدث معنى قائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي اولا كالطول والقصر لكن هذا
التعريف يشمل مثل العالمية والقادرية مع انه ليس بمصدر ولذا زاد ابن الحاجب قيدا آخر
فقال هو اسم الحدث الجاري على الفعل وقال الجامي والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد
اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة
فمثل القادرية والعالمية مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وهيئاته اما سماعية اى ثابتة
بالسماع من الواضع لا بالقياس على شيء آخر فهي تحفظ وتستعمل كذلك ولا يقاس عليها غيرها
فاوضاعها شخصية وهي اى الهيئات السماعية في الثلاثي المجرد فقط فان معرفة ان مصدر قتل

نقيل قتل موقوفة على سماعه من الواضع كذلك لا بالقياس على ان مصدر نصر ينصر نصر مثلا واما قياسية
اي ثابتة بالقياس وحمل النظير على النظير ولا تتوقف على سماعها بعينها من الواضع في وضعها
نوعية وهي اي الابنية القياسية في غيره اي غير الثلاثي المجرد من الثلاثي المزيد والرباعي المجرد
والمزيد فان مصادر جميعها قياسية لا غير وفيه اي في الثلاثي المجرد ايضا فان لبعض مصادر
قياسية كالمصدر الميمي والنوع والعدد منه مثلا معرفة ان مصدر اكرم يكرم اكرام تحصل بالقياس
على ان مصدر افعل يفعل افعال وكذا معرفة ان المصدر الميمي من نصر ينصر منصر تحصل بالقياس
على انه من فعل يفعل مفعل ولا يتوقف ذلك على سماعها من الواضع بعينها فنجعل الصنف
فريقين الاولى لبيان الابنية السماعية وهي كثيرة ترتقي الى ست وثلثين عند بعضهم
او اكثر عند الآخرين كالستطلع عليه وهي فعل بسكون العين مع حركات الفاء الثلث كصوم بالفتح
وذكر بالكسر وشغل بالضم وكذا الترتيب فيما سيأتي وانما رتبه كذلك لان مفتوح الفاء اكثر وقوعا
من الجميع ثم مكسور الفاء اكثر من مضمومه وفعلة كذلك اي بسكون العين مع حركات الفاء الثلث
مع الحاق التاء كرحمة وعفة وقوة وليس الاول منها للمرة والثاني للنوع وان وافق في الوزن
ما يصاغ لهما بل المراد منها نفس معنى الحدث وفعلى ايضا اي كالاولين كذلك بسكون العين والحركات
الثلث للفاء مع الحاق الالف للتانيث كدعوى مصدر دعا يدعو وذكرى مصدر ذكر يذكر
اي التذكر عند النسيان وبشرى مصدر بشرت الرجل بمعنى التبشير فجميعها غير منصرفة وكذا
فعلان بسكون العين والحركات الثلث بالحاق الالف والنون كشنان بمعنى البغض في قوله
تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم على ان لا تعدلوا اي ولا يحملنكم بغض قوم على عدم العدالة وهو
اي المصدر على فعلان بفتح الفاء وسكون العين قليل لم يسمع غيره اي غير شنآن ولى وغير ليان
بمعنى المكث في الدين مصدر لواه بدينه اي مطل في اداته اي تكاسل وتاخر في اداء دينه واصله
لويان قلب واوه ياء وادغم قال ذو الرمة تريدين ليانى اي عوقي وتاخيري في اداء ديني و
وانت مليئة اي والحال انك ايتها المراة غنية واحسن مضارع متكلم من الاحسان يا ذات الوشاح
اي يا امراة صاحبة الوشاح وهو بالكسر اديم مرصع بالجواهر تشده المراة بين كشحيها وعاتقها
كما سبق التقاضيا بمعنى طلب الدين مفعول احسن واصله التقاضي ثم زيد الالف للاشباع ونقله هذا
اي فعلان بالفتح والسكون يقول المبرد في ليان ان الاصل الكسر اي كسر الفاء كعصيان كما يذكر
وفتح استثقالا للكسرة مع التضعيف وقد جاء اي والحال انه قد جاء فيه الكسر هو يؤيد ذلك
الاصل ويجوز في شنآن ايضا ان يقال انه ليس بلغة اصلية بل الاصل فيه فتح النون كالشين
كنزوان ثم اسكن للتخفيف كما قرئ به اي بفتح النون في الآية الكريمة وهذه القراءة تؤيد ذلك
وان كان فيه اي في شنآن بفتح الشين والنون شذوذ ومخالفة للقياس من جهة ان
قياس هذا البناء اي فعلان بالفتح ان يكون لما فيه حركة واضطراب كالخفقان والضربان
هما بمعنى الاضطراب والحركة من مكان الى آخر وقد يخص الاول باضطراب القلب وذلك للتنبيه
بتوالي الحركات في اللفظ على اعتبار الحركة والاضطراب في المعنى ولهذا صحت الواو والياء في
هذا البناء مع وجود علة ابدالهما الفاء ظاهرا كما في نزوان وميلان وقد مر ذلك في الاشتقاق
وهذا وان كان يقتضي شذوذ شنآن بفتحتين لما لم يكن في معناه حركة واضطراب ولذا لم
يذهب فيه المبرد الى ما ذهب اليه في ليان لكن قراءة الفتح وقلة سكون العين تؤيد ان
كون اصله كذلك فمع هذا فعلان بفتح الفاء وسكون العين مصدرا ليس بثبت وفيه رد
لصاحب الاقليد حيث قال وقد جاء في المصدر ما لا يكون الا فعلان بالفتح والسكون نحو شنئته
شنآنا اي ابغضته قال وما العيش الا ما تلذ وتشتهي وان لام فيه ذو الشنآن وفندا على
فعلان بالفتح والسكون وخففت همزتها بنقل حركتها الى الساكن قبلها وهو النون كقولهم
مشنوك في من ابوك انتهى وكعصيان عطف على قوله كشنآن وحرمان بكسر الفاء في الاول



في الاول وضمه في الثاني وفعلان بفتح الفاء والعين كما سمعت آنفا من مثل الخفقان والضربان
ولم يجئ فعلان متحرك العين الا على هذا البناء وان كانت المحتملات العقلية فيه تسعة
وفعل بفتحهما او بكسر العين مع فتح الفاء كغرق بفتحتين من غرق في الماء يغرق من باب
علم وخنق بكسر العين من خنقه من باب علم ايضا اذا ضيق عنقه بمثل حبل ليموت وهو
اي فعل بفتح الفاء وكسر العين قليل ولم يذكر لفعل بالفتح والضم مثالا لعدم مجيء المصدر عليه
وفعل بكسر الفاء وفتح العين كصغر وفعل بضم الفاء وفتح العين كهدى بمعنى الهداية
من هدى يهدي واصله هدي بتحريك الياء ثم انقلب الفا ولم يجئ فيما كان فاؤه مكسورا
او مضموما ان يكون عينه مكسورا او مضموما لاستكراههم توالي الكسرتين او الضمتين والخروج
من احدهما الى الآخر وفعلة بفتحتين او بكسر العين مع فتح الفاء والحاق التاء كغلبة وسرقة
ولم يجئ منه مضموم العين وفعال بحركات الفاء الثلث كطواف من طاف يطوف وصراف مصدر
صرفت الكلبة تصرف من باب ضرب والكلبة مؤنث الكلب اذا اشتهت الفحل الذكر منه
وسؤال من سأل يسأل وفعالة كذلك اي بالحركات الثلث مع الحاق التاء كجهالة و
دراية بمعنى العلم ودعابة بمعنى المزاح وبالفارسية لطيفه كفتن وفعول بضمهما او بفتح الفاء
ولم يجئ بكسر الفاء لثقل الخروج من الكسرة الى الضمة كدخول وقبول من قبل يقبل على حد علم
وهذا اي فعول بفتح الفاء مصدرا ايضا اي كمثل ليان وخنق قليل حتى قال ابو عمرو بن العلاء
لم اسمع غيره اي غير القبول منه لكن ذكر الجوهري الولوع مصدر ولعت به بكسر العين كعلمت
اي حرصت عليه والوزوع ايضا مصدر وزعت به بمعنى الاغراء اي التحريض على شيء فعلى ما ذكره
ثلثة امثلة وصاحب الكشاف يجوز في الوقود والطهور فعولا بمعنى المفعول اي الموقد
والمعد فلذا اطلق الاول على الحطب ونحوهما مما كان على فعول بالفتح كالطهور والوضوء
ان تكون مصادر بمعنى الايقاد والابعاد مثلا وان كان الراجح فيهما ان يكون صفة فعلا جوزه
ليس ذلك منحصرا في الواحد ولا في الثلثة لكنه قليل ايضا وفعيل بفتح الفاء وكسر العين كعويل
وهو رفع الصوت بالبكاء ولم يجئ منه ما كان مكسور الفاء او مضمومه لما عرفت وفاعل على وزن
اسم الفاعل وكما يرد اسم الفاعل على صيغة المصدر كثيرا كرجل عدل وشاهد صدق ونحو ذلك
كذلك يرد المصدر على صيغة الفاعل على قلة كقمت قائما اي قياما فقائما بمعنى القيام منصوب على
على المصدرية قال الفرزدق الم ترني عاهدت ربي واني لبين رتاج
قائما ومقام قائما حال من فاعل الظرف المستقر ويجوز ان يكون بمعنى القيام على ان يكون مفعولا
مطلقا لفعل مقدر كما ذكر آنفا اي لقمت بينهما قياما على حلفة متعلق بعاهدت والحلف اليمين
والتاء للوحدة وقوله لا اشتم بيان للحلف الدهر مسلما الاول ظرف لا اشتم والثاني مفعول لم
ولا خارجا من في بتشديد الياء اي من فمي في فيا الاول عبارة الاعراب والثاني للمتكلم زور كلام
فاعل لا يخرج المقدر والزور الكلام هو الكذب والقبيح منه كما هو عادة الشعراء اي لا يخرج خروجا يعني
ان خارجا على مصدر بمعنى الخروج مفعول مطلق لفعل مقدر اي لا يخرج وهو عطف على لا اشتم
والا فلا وجه لنصب خارجا الرتاج بكسر الراء وبالتاء الفوقانية والجيم الباب العظيم والمراد بابا
الكعبة والمقام مقام ابراهيم هناك وحاصل المعنى انه عاهد ربه على ان لا يقول الشعر فنقض عهده
وتكلم الشعر وقال شعرا آخر كفى بالناي من اسماء كاف انناي بمعنى البعد فاعل كفى والباء زائدة
كما في كفى بالله وشهيدا واسماء اسم امراة اي كفاية فكاف على فاعل مصدر بمعنى الكفاية مفعول مطلق
لكفى وكان القياس كافيا لان اصله كافي كقاضي وقاض واعراب مثل القاضي في حال نصبه لفظي
وفي رفعه وجره تقديري تقول جاءني قاض ومررت بقاض ورايت قاضيا وقد عرفت ان الكافي
ههنا في موقع النصب فكان القياس كافيا بالاعراب اللفظي الا انه حمل النصب على الجر لكون المنصوب
فضلة في الكلام كالمجرور فصار الاعراب في النصب تقديريا كما في الجر وفاعلة بالحاق التاء الى فاعل

كعافية بمعنى دفع المضرة يقال عافاه الله معافية اى دفع مضرته وباقية بمعنى البقاء وكاذبة بمعنى الكذب
قال الله تعالى فهل ترى لهم من باقية اى من بقاء ومن زائدة لاستغراق النفي وقال تعالى
ليس لوقعتها كاذبة اى كذب اذ لا وجه لارادة معنى اسم الفاعل منها كما لا يخفى ومفعول نحو
ميسور بمعنى اليسر ومعسور بمعنى العسر كقولهم دعه الى ميسوره او معسوره اى الى يسره او عسره
ومفتون بمعنى الفتنة قال تعالى بايكم المفتون اى الفتنة هذا على تقدير ان يكون الباء سببية
ولا يقدر مضاف واما ان جعلت بمعنى في واليه ذهب مجاهد والفراء ويؤيده قراءة ابن ابي عبلة
في ايكم والمعنى في اى فرقة وطائفة منكم المفتون او قدر مضاف كما ذهب اليه الاخفش اى بايكم
فتن المفتون فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه او جعلت زائدة كما ذهب اليه قتادة
ابو عبيدة وان كان ضعيفا من حيث ان الباء لا تزاد في المبتدأ الا في حسبك اى ايكم المفتون
فهو بمعنى اسم المفعول لا المصدر فلا دلالة للآية على ذلك ليست بقطعية ولذلك لم يثبت سيبويه
مفعولا بمعنى المصدر واما ميسور ومعسور فجعلهما بمعنى زمان يوسر فيه وزمان يعسر فيه وان
اثبت فاعلا بمعناه وقال بعضهم لانهم اكثروا استعمال المصدر مكان اسم الفاعل في نحو قولهم رجل عدل
وشباهه مما جاء من المصادر من باب الوصف للمبالغة مجيء اسم الفاعل في المصدر ايضا وقل ذلك
في المفعول في مثل هذا الثوب نسج اليمن اى منسوج اليمن فلم يجئ المفعول فيه ومفعولة
بالحاق التاء الى المفعول نحو مكروهة بمعنى الكراهة ومصدوقة بمعنى الصدق وفعولة بضم الفاء والعين
كعذوبة بمعنى الحلاوة يقال عذب الماء اى حلا وفعلة بضمها وتشديد اللام كغلبة بمعنى الغلبة قال
المرار اخذت بنجد ما اخذت غلبة وبالغور لي عز اشم طويل الشم اى رفيع قوله بنجد اى في نجد
وهو مكان من بلاد العرب مما يخالف الغور والغور بفتح الغين المعجمة وسكون الواو يطلق على البلدان
التي مما يلي اليمن الى العراق وما موصولة او موصوفة مفعول اخذت الاول واخذت الثاني صلة
او صفته والعائد محذوف اى ما اخذته غلبة اى بالقهر والغلبة متعلق باخذت الاول وبالغور ظرف
لما بعده من الظرف المستقر اعني لي عز وهي جملة حالية اى والحال ان لي في الغور عزا او كل من اشم
وطويل صفة عز وقال الا لا اخذوا المخاض من الفصيل غلبة من بدلية اى بدل الفصيل وغلبة
منصوب بنزع الخافض اى بغلبة او على انه مفعول مطلق مجازي اى اخذ غلبة ظلما بدل من غلبة
او بيان لها وكتب ان قرئ على صيغة المعروف فالمستكن راجع الى ما رجع اليه ضمير اخذوا
بتاويل الجماعة وان قرئ على صيغة المجهول فهو راجع الى المخاض للامير فيلا المخاض بفتح الميم
وبالخاء المعجمة الحوامل من النوق جمع ناقة ولا واحد لها من لفظها بل من غير لفظها كما في ذوو الو
واليه اشار بقوله ويقال للواحدة خلفة بفتح الخاء المعجمة والفاء كونها بينهما لام مكسورة
والفصيل ولد الناقة اذا فصل عن امه فالفصيل بمعنى المفعول من الصفات الغالبة الاسمية
والافيل الابل الصغير مطلقا كابن المخاض وهو ما تمت له سنة والفصيل عطف على ابن ونحوهما
من صغار الابل اخذ العمال جمع عامل والمراد بهم الذين عينوا من جانب الامير للتعشير والاموال
المخاض بدل الفصيل ظلما وقهرا وكتبوا في دفتر الحساب الافيل تلبيسا وخيانة ليفوزوا بالزيادة
بين الفصيل والمخاض اى ليعطوا الامير ما اخذوه مقدار الفصيل ويتخذوا لانفسهم ما زاد عليه
لان قيمة المخاض ازيد من قيمة الفصيل بكثير ومفعلة بضم العين كمعونة من عانه يعونه عونا
ومعونة اصله معونة بضم الواو ثم نقل ضمته الى العين ومكرمة من كرم يكرم كرما ومكرمة من باب حسن
وفعالية بفتح الفاء والياء المخفف كطواعية بمعنى الطاعة وكراهية بمعنى الكراهة فهذه الهيئات
الست والثلثون هي ما عند الجمهور من هيئات المصدر السماعية وما نذكر بعد فكونها من تلك الهيئات
مختلف فيه وذكر ابن الحاجب هنا من الهيئات اربعا وثلثين اربع منها مدخل ومرجع ومسعاة
ومحمدة ولم يذكرها المص هنا الا ستة وهي فاعل وفاعلة ومفعول ومفعولة بتشديد اللام ومفعلة
بضم العين وهي عند ابن الحاجب من النوادر فلذا تركها واما نحو التهدار بمعنى الهدر بسكون الدال

لان هيئاتها قياسية والمتفق عليها سماعية
والثلثون الباقية هي ما ذكرها
المص هنا صح



الدال اى الغليان بالفارسية جوشيدن يقال هدر الشراب اى غلى والتلعاب بمعنى اللعب والترداد
بمعنى الرد وكذا التجوال بمعنى الجولان بفتح التاء في الكل مما جاء على تفعال بالفتح بمعنى اصل الفعل
فقد جعلها الفراء وغيره من الكوفيين مصادر للفعل بالتضعيف يقولون ان كرر تكريرا بالتاء وتكرارا
بالالف وذكر تذكيرا او تذكارا فكما ان التكرار والتذكار من مصادر فعل فكذلك الامثلة المذكورة
وقال سيبويه لو كان الامر كذلك لصح ان يقال التهدير والتلعيب على التفعيل كما يقال التكرير
والتذكير لانه الاصل في مصدر فعل وليس كذلك بل يقال دائما التهدار والتلعاب ونحوهما
فهي كلها اى واذا كان كذلك فالتهدار واخواته ليست بمصادر لفعل بل كلها صيغ مبنية
للمبالغة في معاني هذه الافعال فالتهدار للمبالغة في معنى الهدر والتلعاب في معنى اللعب والترداد
في معنى الرد وهكذا البواقي انها من الهيئات المعدودة ههنا ام لا الجواب انها ليست منها لان المعتاد
منا بيان هيئة مصدر يشتق منه فعل يشتمل على معناه وهي ليست كذلك بل زيد في مصدر
الثلاثي المجرد زيادة للايذان بكثرة معنى الحدث وتكريره فقالوا هدر تهدارا ورد تردادا وليس
في فعله دلالة على هذه الزيادة والتكرار فهو ليس بجار على الفعل كالتفعيلي بكسر الفاء والعين
المشدد وبعده ياء ساكن ولام بالف مقصورة يقال كان بينهم رميى اى الرمي الكثير والحثيثى
اى الحث الشديد والحث التحريض على الشيء ولا يريدون مجرد صدور الرمي والحث منهما
بل مع المبالغة كما في الاول وكما في الثاني قال عمر رضي الله عنه لولا الخليفى لاذنت اى لولا
كثرة اشتغال الخلافة والذهول بسببها عن تعهد اوقات الاذان لاذنت فالخليفى
على فعيلى للمبالغة في معنى الخلافة وهذا الوزن للمبالغة في معنى المصدر باب واسع يجري
في كثير من المواد كالحجيزى كثرة الحجز والدليلى كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها والتقيتى كثرة
النميمة حتى جعله جار الله قياسا مطردا في الكل قال في الاقليد سئل جار الله اهو قياسي ام
مقصور على السماع فقال هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي ان يكون قياسيا انتهى وقال
للاخوان انه سماعي كثير وبالجملة هو ليس من الهيئات التي بيانها وعد بعضهم من هيئات المصدر
المفعل بفتح الميم وضم العين وبهذا يصير الهيئات السماعية سبعا وثلثين وقرئ فنظرة
اى تاخير الى ميسره بضم السين والاضافة على ان يكون الهاء ضميرا مجرورا اضيف اليه
ميسر فهو على مفعل بالضم مصدر بمعنى السعة والغنيمة والقراءة المشهورة الى ميسرة بفتح
السين من غير اضافة على ان يكون الهاء تاء تانيث فح لا يكون من هذا القبيل قال
الاخفش وهو اى كون المصدر على مفعل بالضم غير جائز لانه ليس في الكلام مفعل بالضم بغير الهاء
لا في المصدر ولا في غيره الا مكرم في قول الشاعر ليوم روع او فعال مكرم الروع الخوف والفعال
بالكسر جمع فعل والمكرم الكرامات وكانه خبر مبتدأ محذوف اى هو لازم ليوم خوف ليندفع
به المضرة والخوف عن الناس او لافعال الكرم لينتفعوا بمنافعه تدبر ومعون في قول
الاخر بثين الزمي لا ان لا ان لزمته على كثرة الواشين اى معون وهي اى المكرم والمعون
فيهما جمعا مكرمة ومعونة على مفعلة بحذف التاء على حد تمر وتمرة ولا نظير لهما تاكيد قوله
ليس في الكلام يعني ليس في الكلام مفعل بالضم الا هذين الحرفين وهما ليسا بمصدرين بل
جمعا مكرمة ومعونة المصدرين بحذف التاء فليس مفعل من هيئات المصدر وذكر في الصحاح
ان المعونة بمعنى الاعانة وان المكرمة واحد المكارم وانه يقال ارض مكرمة للنبات اذا كانت
جيدة للنبات ولم يتعرض في المكرمة بمعنى المصدر لكن في القاموس المكرمة والمكرم بضم رائهما
والاكرومة بالضم فعل الكرم وانما لم يجعل معون مما جاء على مفعول كمفتون للزوم كثرة التغيير
وهو حذف الواو ونقل الحركة واذا جعل مفعلا فلا يلزم الا النقل لكن قد جاء مهلك بمعنى الهلاك
والميسر بمعنى اليسر والغنيمة ومألك بمعنى الرسالة بضم العين في الكل فقوله ليس في الكلام مفعل
بغيرهما ولا نظير لهما منظور فيه الا ان يقيد النفي بقيد على الافصح ومبنيين بضم الباء الموحدة وفتح

الثاء المثلثة ترخيم بثينة على صيغة التصغير وحرف النداء محذوف اي يا بثينة وهي معشوقة الشاعر وهو اي الشاعر جميل وفي القاموس و بثينة العذرية كجهينة صاحبة جميلة انتهى والزمي امر مخاطبة من لزم يلزم ولا مفعول اي الزمي لفظ لا والمراد به الانكار وقوله ان لا تعليل لما سبق اي لان لفظ لا ان لزمته وقوله على كثرة الواشين خبر مقدم والواشي هو الكثير او الاداء او الكاذب في كلامه وقوله اي معول مبتداء مؤخر والجملة جواب الشرط واي استفهام انكاري اي ان لزمت الانكار لا يقع اعانة ونصرة اصلا على الواشين الكثيرين ولا يظفرون بك قال الخليل اصل هذه الهيئات كلها اي الهيئات السماعية المذكورة للمصدر الثلاثي اخفها وهي اي اخفها وانث الضمير باعتبار ان الاخف عبارة عن الهيئة فعل بفتح الفاء وسكون العين الا ترى ايتها موصولة مرفوعة على الابتداء كانت صلتها اي اية هيئة منها وجدت والجملة الشرطية اعني ردها اليه خبر المبتداء وجملة المبتداء والخبر مفعول الا ترى بناء المرة منها يكون على فعلة بالحاق تاء الوحدة الى فعل كجلسة في مرة جلوس بتبديل ضمة الجيم فتحة واسكان اللام وحذف الواو والحاق التاء وقومة في مرة قيام بتبديل كسرة القاف فتحة وحذف الالف واسكان الياء ورده الى اصله وهو الواو لزوال علة القلب اعني كسرة ما قبله وفرحة في مرة فرح بفتحتين باسكان رائه ولا يقال في بناء المرة منها جلوسة وقيامة وفرحة وغير ذلك كخفقة وجهلة في خفقان وجهالة ونحوها وبالجملة كل هيئة من الهيئات اذا اريد بناء المرة منها فرجع الى فعل مع الحاق التاء اما بحذف الحرف او الحركة او تبديلها فهو مرجع للكل واصله فان قلت اذا كان اصل الكل الفعل فلم جعلوا الهيئات مختلفة كثيرة اجاب بقوله الا انهم اي لكنهم ارادوا ان ينبهوا على ان اي ارادة ان ليس المصدر مشتقا من الفعل بل الامر بالعكس على ما هو المذهب المختار فعدلوا به اي في المصدر عن سنن المشتقات اي طريقها من كونها على قياس ونهج اي نسق واحد لان جميع الافعال الماضية من الثلاثي المجرد فعل والافعال المضارعة على يفعل واسماء الفواعل على فاعل والمفعول على مفعول وهكذا جميع المشتقات على نسق واحد من الهيئة وسلكوا بها اي في المصادر الثلاثية مسلك ارض بالفتح وعرض بالكسر وعرض بالضم بمعنى الجانب وجبل بفتحتين ورجل بضم العين وفخذ بكسر العين وغير ذلك من الاسماء الغير المشتقة التي لم تكن على نسق واحد بل على هيئات مختلفة وان كانت متوافقة في عدة الحروف وخلاصة الجواب انهم قصدوا التنبيه على ان المصدر ليس بمشتق من الفعل فلم يجعلوه على نسق واحد كالمشتقات بل على هيئات مختلفة كالاسماء الغير المشتقة ولما ورد ان مصادر غير الثلاثي المجرد من الرباعي والمزيدات كذلك ليست بمشتقة من الافعال فلم جعلوها على نسق واحد ولم ينبهوا بجعلها على هيئات مختلفة على عدم اشتقاقها دفعه بقوله وخصوا هذا التنبيه بالثلاثي المجرد لزيادة صلوحها لخفتها لثقل الهيئات المختلفة وحاصل الدفع ان ذلك فرق بين مصادر الثلاثي المجرد ومصادر غيره وانما خصوا التنبيه بمصادر الثلاثي ولم يعكسوا الامر لانها لما خفت بقلة حروفها صلحت زيادة صلاح لثقل الهيئات المختلفة واما سائر المصادر فهي ثقيلة في انفسها فلو عرضت لها هيئات مختلفة لتضاعف الثقل فلذا جعلوا مصادر الثلاثي على هيئات مختلفة دون مصادر غيره ثم هي اي الهيئات المذكورة وان كانت سماعية لكنها لا تقرى ولا تخلو عن انواع من الضبط بوجه كلي او غالبي من جهة اشتراكها بين امثلة لخصوصيته كليا او اكثريا بحسب الاستقراء فمنها اي من الانواع ان الغالب في المصدر فعل بفتح العين اذا كان متعديا الفعل بفتح الفاء وسكون العين سواء كان عين مضارعه مكسورا او مضموما او مفتوحا كالضرب فيما كان مضارعه مكسور العين والقتل فيما كان مضموم العين والملء فيما كان مفتوحه واذا كان لازما حال كونه من غير الاصوات الفعول بضم الفاء كالخروج من خرج يخرج من باب قتل والعدول من عدل يعدل من باب ضرب والسنوح من سنح يسنح من باب فتح فرقوا بين اللازم والمتعدي بزيادة الواو في اللازم ولم يعكسوا الامر لان اللازم

اللازم لاحتياجه في التعدي الى مفعول حرف حركات اثقل استعمالا فجعل له البناء الاثقل لان فعولا اثقل من فعل بواسطة زيادة الواو مع الضمة او لانهم جعلوا الزيادة في اللازم عوضا عن التعدي ومن الاصوات الفعال بضم الفاء كالصراخ وهو التصويت والنباح وهو تصويت الكلب على خلاف معتاده ومنه البكاء بالمد وانما فصله عما سبق لانه ليس من الاصوات صريحا كالصراخ الا انه لما لم يخل البكا اي الغالب عن الصراخ اجروه مجراه فقالوا بكى يبكي بكاء بالقصر وقد جمعهما الشاعر في قوله بكت عيني وحق لها بكاها وما يغني البكاء ولا العويل ومنها ان فعلا بفتح العين مع ضم الفاء مختص بالمنقوص واويا كان او يائيا يعني انه يجيء لغير المنقوص وان جاء مصدر المنقوص على غيره كرمي يرمي رميا كهدى من هدى يهدي هداية وهدى من باب ضرب وتقى من تقى يتقي تقى من باب علم اي تقى واصلهما هدي وتقي بالياء ثم قلب الفاء لتحركه بعد فتحة فحذف الالف لالتقاء الساكنين منه ومن التنوين وكذا فعل بفتح العين مع كسر الفاء مختص بالمنقوص لكن اذا كان ماضيه مفتوح العين كشرى من شرى يشري من باب ضرب اي اشترى وقرى بمعنى الضيافة من قرى يقري من ذلك الباب اي اضاف وهذا بخلاف صغر وكبر وعظم فان هذه المصادر على فعل بكسر الفاء مع فتح العين مع انها ليست بمنقوصة بل صحيحة لان عين ماضيها ليست بمفتوحة بل مضمومة لكون جميعها من باب حسن يحسن ومنها ان فعلا بفتحتين اذا كان ماضيه مفتوح العين مختص بالمضارع المضموم العين سواء كان متعديا او لازما كالطلب والهرب من طلب يطلب وهرب يهرب كلاهما من باب نصر الا الغلب والجلب مصدر جلب الجرح اي اعلاه الجلبة بضم الجيم وسكون اللام وهي الجليدة مصغر الجلد التي تظهر عليه اي على الجرح عند برء والبرء بفتحتين وتشديد الواو والظهور والبراء بضم الباء وسكون الراء صحة الجرح وسلامته فانهما مصدران على فعل بفتحتين وكون عين ماضيهما مفتوحا مع ان عين مضارعهما ليس بمتعين للضم بل في الثاني يجوز الضم والكسر في الصحاح تقول منه جلب الجرح يجلب ويجلب وفي الاول متعين للكسر قال الله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون هذا على تقدير ان يكون الغلب في الآية مصدرا اصليا على فعل وقال الفراء انه في الاصل غلبتهم فحذف التاء عند الاضافة كما حذفت تاء عدة في قوله واخلفوك عدا الامر الذي وعدوا اي عدة الامر واذا كان مكسور العين فهو مختص باللازم كالعجب والغضب والفرح والمرح زيادة الفرح والترح الغصة كلها لازم من باب علم ومنها ان الغالب في الالوان الفعلة بضم الفاء وسكون العين كالادمة والسمرة كلاهما بمعنى كذا ذكر ابن الحاجب اي جعل ابن الحاجب الادمة والسمرة مصدرين اي الكون اسمر من ادم يادم وسمر يسمر من باب علم واما الجوهري فقد قال السمرة لون الاسمر وقال الادمة السمرة فعنده ليسا بمصدرين بل اسمان للحاصل بالمصدر قال المحشي والظاهر هذا اي ما ذكره الجوهري كالحمرة والصفرة والخضرة فان امثالها اسماء للالوان المخصوصة لا موضوعات للمعاني المصدرية فالنظر فيهما ان يكونا كذلك ومنها ان الغالب في الصنايع ونحوها ان يكون على فعالة بالكسر كدباغة وخياطة وكتابة والمراد بنحوها ما ليس منها لكن يشبهها كعبر الرؤيا عبارة اي فسرها كبطل بطالة حمل النقيض على النقيض كما قالوا الحيوان والموتان ومنها ان الغالب في الاضطراب ان يكون على فعلان بفتحتين كخفقان وضربان وقدرو ومنها ان الغالب في فعل بضم العين ان يكون على فعالة بالفتح ككرم كرامة وعلى فعل بكسر الفاء وفتح العين كعظم عظما وعلى فعل بفتحتين ككرم كرما كثيرا فمصدر فعل بضم العين ثلثة انواع وكثره وفعالة وكثير وهو فعل وفعل ونادر وهو غير هذه الثلثة قال الفراء اذا سمعت فعل بفتح العين ولم تسمع مصدره فاجعل مصدره على وزن فعل بسكون العين لاهل الحجاز وعلى فعول لاهل نجد فان مصدره عند الاولين على فعل وعند الاخرين على فعول ونحن نقول جعله على طبق الضوابط اولى من جعله على طبق اللغة فان كان فعل متعديا فاجعل مصدره على فعل كالضرب وان كان لازما فعلى فعول كالخروج كما عرفت الفريدة الثانية

لبيان البنيات القياسية للمصدر وهي قسمان الاول مختص بما عدا الثلاثي المجرد وهو ان لا يزاد
في اوله الميم واما زيد في اوله الميم فليس بمختص بما عدا الثلاثي المجرد بل هو مشترك بين الكل كما
سيجيء فلكل باب من غير الثلاثي المجرد للمصدر هيئة مطردة من امثلة مختصة به اي بمصدر ذلك الباب
اما واحدة صفة هيئة او حال منها او اكثر مثلا لباب افعل مصدر على هيئة واحدة اعني افعالاً
فهي جارية من مصدر جميع ما يكون من ذلك الباب نحو اكرم واخرج اعني اكراما واخراجا ولباب
فاعل مصدر على هيئتين اعني مفاعلة وفعالا فانهما مطردان في مصدر جميع ما يكون منه نحو قاتل
وباعد اعني مقاتلة وقتالا ومباعدة وبعادا وهكذا والضابط فيها اي في تلك المصادر ان كل
باب في اوله ماضيه همزة يزاد قبل اخره الف ويكسر الهمزة فيما لم يكن الهمزة فيه مكسورة
وهو باب افعل فقط فان همزته مقطوعة مفتوحة واما ما عداه فهمزتها همزة وصل مكسورة
فلا حاجة الى كسرها في المصدر فان كانت الهمزة للوصل يكسر اول متحرك بعدها في المصدر تبعاً
لكسر الهمزة مع عدم المانع وان كانت للقطع كما في الافعال فلما يلي الالف اول متحرك بعدها
يمتنع فيه الكسر ثم ان لم يلزم مما ذكرنا من كسر الهمزة وزيادة الالف وكسر اول المتحرك تغيير اخر
اقتصر على ذلك التغيير الذي ذكرنا كما في اكرام وافتعال واحرنجام حيث كسر همزة اكرم في الاول
وزيد الالف قبل الاخر وكسر اول المتحرك بعد همزة افتعل واحرنجم في الاخيرين وهو التاء والراء
مع زيادة الالف قبل الاخر كذلك ولم يستوجب ذلك لتغيير اخر فاقتصر عليه وان لزم منه تغيير
اخر عمل بموجب الضرورة كما في افعيلال وافعيعال مصدري افعال وافعوعل فان الالف
والواو الساكن الغير المدغم بعد الكسرة فيقلب كل من الالف والواو ويجب ابدالهما ياء كما عرفت في
مثل صحاري وقيل فكسر اول متحرك بعد الهمزة في افعال وافعوعل وهو العين اوجب تغييرا
اخر اعني انقلاب الالف والواو ياء في المصدر فعمل بذلك فقيل افعيلال وافعيعال وكما في
افعلال وافعنلال مصدري افعل وافعنلل فان تقاء الادغام مع تخلل الالف بين المثلين ممتنع
لان الادغام انما يكون بين المثلين المتقاربين لا المتفاصلين فزيادة الالف قبل الاخر اوجب
فيهما تغييرا اخر وهو فك الادغام وتحريك اللام الاولى في الاول والثانية في الثاني واذا
فك الادغام بين اللام الثاني والثالث في افعلل وحرك اللام الثاني الساكن لاجل الالف لزم
ادغام الاول في الثاني لاجتماع متحركين من جنس واحد في كلمة واحدة فزيادة الالف اوجب
في افعل تغييرا بل تغييرين اعني فك الادغام وتحريك اللام الاول وفي افعلل تغييرين بل تغييرات
اعني فك الادغام بين اللام الثاني والثالث وتحريك الثاني وادغام الاول فيه فعمل بذلك
واما ما ليس في اول ماضيه همزة كفاعل ودحرج ونحوهما فليس له ضابط فلنعد الجميع لخصوصياتها
عدا حتى تحصل على معرفة جميع ذلك ففي افعل المصدر افعال كاكرم على اكرام وفي فعل تفعيل
بزيادة التاء المفتوحة في الاول والياء الساكنة بدل التضعيف وتفعلة بحذف التضعيف
وتعويض التاء عنه كتقديم وتقدمة وتكريم وتكرمة وفي مهموز اللام ومعتله اي المنقوص مختصا
بالثاني اي تفعلة وكانه لثقل الهمزة المتطرفة والواو والياء كذلك بعد الياء الساكنة كتبرئة
وتخطئة في المهموز اللام من برأته تبرأته وخطيته تخطئة اي جعلته بريئا او مخطئا وتسلية
وتوصية وتسوية في المعتل اللام من سليته تسلية ووصيته توصية وسويته تسوية ومعانيها
ظاهرة فنحو هذا مثل التسلية من البنيات الاصلية لمصدر هذا الباب وقد جعله صاحب المفصل
وابن الحاجب ومن تابعهما فرع التفعيل فقالوا اصلها تسلي مثلا على تفعيل فحذف ياء التفعيل
وعوض عنه التاء وانما لا يجوز ان يكون المحذوف هو الياء الثانية التي هي لام الفعل لانه لا يحذف
لام التفعيل في الصحيح وانما يحذف ياؤه نحو تكرمة ولان الياء الباقية متحركة وياء التفعيل ساكنة
والساكن لضعفه بالحذف اولى وسيشير اليه المص والى رده لاجتنابه اي المهموز المعتل على
الاول اي التفعيل الا نادرا واما المهموز اي اما مجيء مصدر المهموز على التفعيل على الندرة فكما ذكره



ذكره الجوهري من انه يقال هناته بالولاية تهنئة وتهنئا الولاية الكون والياء التهنئة التبركة واما
المعتل فكما في قول الشاعر فهي تنزي دلوها تنزيا اصله تنزيا بيائين ادغم الاول في الثاني
اي تحركه ماخوذ من النزو ان بمعنى الحركة واخره كما تنزي شهلة صبيا الشهلة امرأة كانت
نصف عاقلة وهي مختصة بالنساء لا تجري على المذكور والمعنى ان تلك الناقة تحرك دلوها
من الاستقاء ترفعه تارة وتخفضه اخرى ليمتلئ ماء كتحريك امرأة شهلة صبيها في ترقيصها
اياه يمينا ويسارا وفعال ايضا اي كالتفعيل والتفعلة بكسر الفاء وتشديد العين قال تعالى
وكذبوا باياتنا كذابا اي تكذيبا قال ابن الحاجب وجاء كذابا بتخفيف ايضا وفي فاعل مفاعلة
بزيادة الميم المضمومة في الاول والحاق التاء بالاخر وفعال بكسر الفاء وقلب الالف الى ما
قبل اللام كمقاتلة وقتال وبعضهم يقولون قيتال بالياء رعاية للالف في الماضي فكانهم ارادوا
ان يزيدوا في المصدر ما زاد في الماضي من الالف لكونه جاريا على الفعل الا ان الالف قلبت
ياء لانكسار ما قبلها ومر بكسر الفاء وتشديد العين في مصدر ما ذكر وفي تفعل تفعل
بضم العين كتعلم وتفعال بالكسرتين مع تشديد العين قال ثلثة احباب فحب علاقة اي
ههنا اولى ثلثة احباب وهي جمع حب بالضم بمعنى المحبة والفارسي نحب للتفصيل وحب يروى بالتنوين
والاضافة فعلى الاول هو مبتدأ وعلاقة خبره اي حب واحد منها علاقة وعلى الثاني خبر مبتدأ
محذوف اي احدها وكذا الكلام في قوله وحب تملاق وحب هو القتل العلاقة بفتح العين
بمعنى التعلق والمناسبة تستعمل في المعاني القائمة بالغير كعلاقة المحبة والعداوة والاضافة
فيهما بيانية ونحوهما كعلاقة الاخوة والابوة والنبوة وبكسره تستعمل في الاعيان القائمة بذاتها
كعلاقة السوط والسيف ونحوهما كالرمح والسهم والسوط ما يضرب به الدابة عند الركوب عليها
وبالفارسية تازيانة وعلاقة ما يشد بها نية مثل الحبل والاديم المتلف والتملاق التملق وهو
التودد واظهار المحبة عطف تفسير للتودد تقول الشاعر يريد الحب ثلثة انواع حب يتعلق
بالقلب موجود في الشخص حقيقة وهو حب العلاقة وحب ظاهري غير حقيقي موجود في ظاهر
الشخص دون باطنه وهو حب التملق وحب قاتل لمن ثبت هو فيه اي لصاحبه ولزيادة
مدخله في القتل ادعى الشاعر العينية بينهما فقال هو القتل وهو العشق فانه حب مفرط يهلك
صاحبه وقيل هو حب المحاربة مع الاعداء والمكافحة هي الشماتة اي الشتم من الجانبين
وفي تفاعل تفاعل بضم العين كتقاتل وفي انفعل انفعال نحو كانخلال مصدر انخل وفي افتعل
افتعال كاحتمال مصدر احتمل وفي افعل بتشديد اللام افعلال كاحمرار مصدر احمر وفي استفعل
استفعال كاستقبال وفي افعوعل افعيعال كاعشيشاب مصدر اعشوشب وقد مر
وفي افعول افعوال كاعلواط اي اللزوم يقال اعلوطني اي لزمني كما تقدم وفي افعال افعيلال
كاحمرار مصدر احمار وفي فعلل فعللة كغربلة وهي تمييز حبات الحنطة ونحوها عن زيوفها
بالة مخصوصة تسمى غربالا ويجيء الغربال بمعنى الغربلة كما يذكره وفعلال بكسر الفاء فقط اي
اي لا بفتحه ان لم يكن مضاعف كغربال يقال غربله غربلة وغربالا وان كان مضاعفا بان يتجانس
الاول مع الثالث والثاني مع الرابع فيه اي فيجيء مصدره على فعلال بالكسر وبالفتح ايضاً
كزلزال وسلسال مصدري زلزل وسلسل فانهما جاء بالكسر والفتح والزلزال تحرك
الارض والسلسال جريان الماء في الاقليد فعللة في مصدر فعلل اكثر وفعلال هو القياس
ثم ان الاصل في مصدره فعلال بالكسر الا انه قد يفتح اذا كان مضاعفا لاجل التضعيف اذ فيه
ثقل وفي الفتحة خفة ولو كان للفتحة اصالة تفتح في غير المضاعف فلما لم يقل سرهاف بالفتح
كما قيل به في زلزال علم ان الفتح للتضعيف وفي تفعلل تفعلل بالضم كتدحرج وفي افعنلل
افعنلال كاحرنجام وفي افعلل افعلال كاقشعرار واتى عددنا اي مصادر غير الثلاثي المجرد كلها
مع شهرة بعضها كانفعال واستفعال ولزوم تكرار في البعض كافعال وافتعال وافعلال وافعيعال

يقال ما رأيته مرأى
اي جاد ولته
جدالا
منه

يقال سرهفت الصبي
وسرعفته اي احسنت
غذاءه
منه

حيث ذكرت في ضمن الضابطة لانتظام الكلام في بيان المصادر بحيث لا يقع طفرة من بعضها الى بعض
ثم لا يخفى عليك حال مصادر الملحقات بالرباعي ومزيداتها فانها كمصادر الرباعي ومزيده مثل جورب
جوربة وجيرابا وشيطن شيطنة وشيطانا وتجورب تجوربا وتشيطن تشيطنا واسلنقى اسلنقاء
وهكذا كما احطت بها علما هذه اي الهيئات الاصلية لهذه المصادر وما يتوهم مما سواها مصدرا لبعض
تلك الابواب لوقوعه موقع مصدره كما في كلمت كلاما وسلمت سلاما حيث وقع كلاما موقع تكليما
وسلاما موقع تسليما فتوهم انهما مصدران لكلمت وسلمت ايضا وامثال ذلك قال الله تعالى
وسرحوهن سراحا جميلا بوقوع سراحا موقع تسريحا بمعنى التطليق وقال الله تعالى انبتكم من
الارض نباتا بوقوع نباتا موقع انباتا فتوهم ان السراح مصدر سرح كالتسريح والنبات مصدر انبت
كالانبات فالاولى ضبطا ان تجعل تلك الكلمات اسماء لمعاني مصادر تلك الافعال كسبحان لمعنى
التسبيح لا ان تجعل مصادر لها اصطلاحية فالكلام اسم لمعنى التكليم والسلام بمعنى التسليم والسراح
بمعنى التسريح والنبات لمعنى الانبات والفرق بين اسم المصدر والمصدر الاصطلاحي بعد اتحادهما
في المعنى ان الثاني يشتق منه الفعل دون الاول ويمكن ان تؤول بان التقدير جعلوهن
سارحات سراحا والله جعلكم نابتين من الارض نباتا وكذا في غيرهما وحاصل هذا التاويل ان الاسماء
المذكورة مصادر اصطلاحية الا انها ليست بمصادر لانفس تلك الافعال المزيدة بل لما تضمنتها من
الافعال الثلاثية فان التسريح بمعنى جعل المراة سارحة اي طالقا والانبات جعل الشيء نابتا والتكليم
جعل الشخص كليما والتسليم جعله سليما فالاسماء المذكورة مصادر لما هو مفعول ثان للجعل من الثلاثيات
المجردة لا لانفس المزيدات لكن هذا التاويل لا يخلو عن تكلف فلذا قال ويمكن ان يؤول وذلك
اي التاويل باحد الوجهين لانها اي تلك الكلمات خارجة عن نهج مصادر المزيدات وهو عدم
اشتراك شيء منها اي من مصادر بلا ابين باب من ابوابها اي المزيدات يعني ان مصادر المزيدات
لابد ان لا تكون مشتركة بين بابين او اكثر من ابوابها بل يكون مصدر كل باب مختصا به كالافعال
للافعال والتفعيل للتفعيل ونحوها مع ان تلك الاسماء مشتركة بين التفعيل كما في كلمت
وسلمت وسرحوا وبين الافعال كما في انبتكم واما العطاء في قول القطامي اكفرا بعد رد الموت
عني وبعد عطائك المائة الرتاعا الهمزة للانكار وكفرا مفعول مطلق لفعل مقدر اي اكفر كفرا والمراد
ان العطاء بمعنى الاعطاء والمائة منصوب على انه مفعول والرتاع سيذكر وحاصل المعنى انا لا اكفر
نعمتك بعد رد الموت عني وبعد اعطائك اياي المائة الرتاعا فكانه قيل قد عرفنا تاويل
الكلمات السابقة فماذا تقول في عطاء من هذا البيت حيث جرى مجرى اعطاء في نصب المفعول
وهو المائة فهل هو مصدر من باب عطى يعطى كالعطاء ام فيه تاويل ايضا فاجاب بقوله
فالوجه فيه بعد اعماله للنصب في المائة يعني ان العطاء فيه اسم بمعنى ما يعطى به كما هو الاصل لا
بمعنى الاعطاء حتى يرد ذلك واما عمل النصب في المائة فغير مسلم بل هو مجرور على انه بدل من العطاء
او بيان له وبعد تسليم ذلك فالوجه فيه ان يقال اصله الاعطاء حذف منه الهمزة وحرك العين
بفتحه على غير القياس فحينئذ لا يكون مصدرا اصليا لافعل بل مغيرا من مصدره الاصلي اعني الاعطاء
وسيجيء انه يتفرع على الهيئات الاصلية المصدرية هيئات اخر فلا اشكال او يقال استعمل
الشيء عن معنى الاعطاء مجازا فان الاعطاء اعني ما يعطى اثر مترتب على الاعطاء بالمعنى المصدري
فيكون من ذكر المسبب وارادة السبب او ذي الغاية وارادة الغاية فالتاويل في العطاء غير التاويل
فيما سبق والافهو اسم علته للجزاء اقيمت مقامه اي لو لم يؤول العطاء باحد هذين التاويلين
لا يصح نصبه للمائة لانه اسم لما يعطى لا بمعنى المصدر اعني الاعطاء حتى يعمل عمل النصب كالسلام
والكلام اي كما يكون الكلام والسلام اسمين بمعنى المصدر كما عرفت فالتشبيه قيد المنفي لا النفي
والرتاع بالكسر جمع راتع يقال رتعت الماشية اي اكلت ما شاءت والظاهر ان المراد بها في البيت
الابل ثم يتفرع على هذه الهيئات القياسية المصدرية هيئات اخر باعلال او ادغام او نحوهما نحو ان

نحو ان يقال في مصدر افعل واستفعل اذا كان معتلي العين اقالة واستقالة بحذف العين والحاق
التاء كاقالة واستقالة بالقاف فيهما من اقلت البيع فسخته واستقلته طلبت فسخه اصلهما
اقوال واستقوال لانه اذا حذف العين بالاعلال كما هو وسيجيء بتمامه من انه لما اعل في ماضيهما
ومضارعهما كما قال يقيل واستقال يستقيل لكون اصولها اقول يقول واستقول يستقول
اعل فيهما حملا لهما على الماضي والمضارع فنقل حركة الياء الى ما قبله من الصحيح الساكن فالتقى
ساكنان وهما الالفان فسقطت الاولى منهما اذ في اسقاط الثانية ابطال البناء هذا هو المختار
وعند بعضهم الساقطة هي الثانية لان الزيادة بالسقوط اولى والتغيير الى الاطراف اسبق وبالجملة
لما حذفوا عينهما جبروا النقص بالحاق التاء فصار اقالة واستقالة وصاحب المفصل لم يذكر بهما
استفعل مع ان ذكره انسب وجعل معتل اللام من فعل كتعزية وتسلية من هذا القبيل
اي من الهيئات المتفرعة بان يقول ان اصله تعزيا بيائين على تفعيل فحذف العين
وعوض عنه التاء كما مر وليس ببعيد لان مثل هذا على تفعلة كتكرمة وقد عرفت انها هيئة
اصلية لمصدر هذا الباب اي باب التفعيل فلا حاجة الى ارتكاب الحذف والتعويض الموجب
فان قلت قد جعلت مثل الاقالة والاستقالة من متفرعات الافعال والاستفعال فليجعل
مثل التعزية والتسلية من متفرعات التفعيل والا فما الفرق بينهما قلت الفرق ان الاقالة
والاستقالة مختصان بالمعتل العين من الافعال والاستفعال واما من غيره فلا يجيء مصدرهما
الا على افعال واستفعال كالاكرام والاستخراج فالانسب ان يجعل اصليين ويجعل الاقالة والاستقالة
فرعين لهما واما التفعلة فليست مختصة بالمعتل اللام بل يجيء كل من المذكورين ومن غيره
كالتفعيل مثل تكرمة وتقدمة فالاولى ان تجعل هي اصلا كالتفعيل وقد يجيء مصدر افعل
من المعتل العين هذا اي اقالة بدون التاء بل بحذف العين فقط كما في قوله تعالى واقام
الصلوة من اقام يقيم اقامة واراها في قولك ارأيته اراء من اري يري اراءة واصلهما
اقوام وارآء نقل حركة الواو والهمزة الى ما قبلهما فحذف لدفع التقاء الساكنين وانما ترك التعويض
في افعل دون فعل على ما هو المختار عند صاحب المفصل لان في ترك التعويض في فعل جعل
الياء عرضة للتحريك في النصب وللحذف في الرفع والجر مع ما فيه من الاجحاف بالكلمة بالجمع
بين الحذفين بخلاف نحو اقام واراء وانما يكون ترك التعويض في افعل عند وجود الاضافة كما في
الاية كانهم جعلوا المضاف اليه عوضا واما ارأيته اراء فشاذ لا يعمل عليه ونحو ان يقال في مصدر
تفعل اذا كان معتل اللام تفع بكسر العين وحذف اللام كترج وتمن في مصدر تمنى يتمنى وترجى
يترجى اصلهما ترجي وتمني كتفعل بالضم كسر العين لئلا يلزم الانتقال من الضمة المحققة الى الكسرتين
المقدرتين لكون الياء بمنزلة الكسرتين واستثقلت الضمة على الياء فالتقى ساكنان الياء
والتنوين فحذف الياء ومن مصدر تفاعل تفاع بكسر العين وحذف اللام ايضا كتعاد من تعادى
يتعادى اي اظهر العداوة وتماد من تمادى يتمادى اي تطاول اصلهما تعادي وتمادي كتفاعل
فاعلا كما سبق ومن مصدر افعل اسفال بزيادة الهاء قبل الفاء وحذف العين كاهراق
مصدر اهراق يهريق في اراق يريق على ما مر مفصلا في الاشتقاق واسفال بالكسر بزيادة
السين قبل الفاء وحذف العين كاسطاع مصدر اسطاع بفتح الهمزة يسطيع بضم الياء بزيادة
السين في افعل على خلاف القياس والاصل اطاع يطيع وكذا اي اسطاع بالكسر مصدر اسطاع بكسر
الهمزة يسطيع بفتح حرف المضارعة والاصل استطاع يستطيع استطاعا على حذف التاء
على خلاف القياس استثقالا له مع الطاء واستشهد في مجيء اسطاع في استطاع فقال
قال الله تعالى فما اسطاعوا بهمزة الوصل اي فما استطاعوا ان يظهروه وما استطاعوا له نقبا
الاستطاعة القدرة والنقب كالثقب لفظا ومعنى يقال نقب الجدار اي ثقبه وبمعنى الطريق
في الجبل فالاسفال يجيء مصدر الافعل بزيادة السين ومصدر الاستفعل بحذف التاء وهما مع

الا هفال منه المصادر المتفرعة السماعية وما سبق من المتفرعات القياسية وهذا التفريع فيه الى غير ذلك مما يطلعك عليه اى من المصادر الفرعية التى يطلعك عليها تتبع موارد استعمالاتهم كما فى السماعيات وقواعد اصطلاحاتهم كما فى القياسيات كفعال بالكسر والتشديد فى فعال بالتخفيف مصدر فاعل كمارى مراء وكا فيعال فى افتعال مثل اضطراب وغير ذلك وقد سبق بعض ذلك فتذكر القسم الثانى وهو مشترك بين الثلاثى المجرد وغيره ان يزاد الميم فى اوله اى المصدر ويسمى ذلك مصدرا ميميا وهو فى غير الثلاثى المجرد على نمط بفتحتين اى اسلوب مضبوط مطرد فى جميع الامثلة وهو ان يكون من كل باب على وزن اسم مفعوله اى اسم مفعول ذلك الباب وستعرفه واما فى الثلاثى المجرد من غير المعتل الفاء فالاكثر فى مصدره مفعل بفتحتين سواء كان صحيحا او معتل العين او اللام وسواء كان مضاعفا او مهموزا او غيرهما وسواء كان مضارعه مضموم العين او مكسوره او مفتوحه حتى حكم ابن الحاجب بكونه قياسا مطردا فى الكل بل جعل قياسا على الاطلاق شاملا لمعتل الفاء ايضا وان اعترضوا عليه فى هذا التعميم كمقتل من يقتل بضم العين ومضرب من يضرب بكسر العين واما اسماء الزمان والمكان فيجيئان من مثل يضرب على مفعل بالكسر كما سيجئ ومرد من رد يرد من المضاعف ومعاش من عاش يعيش من المعتل العين والمرمى والمسأل والمفتح وقد يجئ بكسر العين كما فى قوله تعالى اليه مرجعكم اى رجوعكم واليه المصير اى الصيرورة وانما لم يحملا على اسم الزمان او المكان اذ لا يبقى ح لكلمة الى معنى قال الرضى وقد يجئ فى الفاظ مفعل بالكسر مصدرا بشرط التاء كالمعصية والمحمية قال سيبويه فى حتى مطلع الفجر بالكسر اى طلوعه وقد جاء بالفتح والكسر محمدة ومذمة وبالكسر والضم المعذرة وجاء بالتثليث مهلك ومهلكة وجاء بالكسر وحده المقيل والميسر والمرجع والمصير والمثال لها ومن المعتل الفاء عطف على قوله من غير المعتل الفاء يائيا كان مطلقا او واويا حذف الواو من مضارعه فمصدره مفعل بكسر العين كميسر من يسر ييسر وموعد من وعد يعد من باب ضرب وموضع من وضع يضع من باب فتح وسيجئ ان اسمى الزمان والمكان منه ذلك المعتل على مفعل بالكسر ايضا لا ما جاء من قولهم ادخلوا موحد موحد اى واحدا واحدا فانه من المعتل الفاء الواوى وقد حذف الواو من مضارعه حيث يقال وحد يحد مع انه على مفعل بفتح العين فمنوث ذ و فيه ان الكلام فى المصدر الميمى وموحد ليس بمصدر ولا اسم زمان او مكان بل هو من الصفات بمعنى الواحد معدول عن واحد واحد ولذا لم ينصرف فلا معنى للاستثناء اللهم الا ان يحمل على الانقطاع او يقال انه منقول عن المعنى المصدرى لكن لا يبقى ح بينه وبين مثل موظب كثير فرق واما نحو مورق وموظب على مفعل بالفتح من ورق يرق ووظب يظب مما جاء من المعتل الفاء الواوى الذى حذف الواو من مضارعه على مفعل بالفتح فاعلام منقولة معدولة عن المصادر او عن اسماء الزمان والمكان فلذا امتنعت عن الصرف وخرجت عن مناهج القياس الاول علم ملك من ملوك الروم والثانى علم موضع معين من الارض لا اعتبار لها كثير اعتبار فى القواعد وان كثرة الاعتبار فيها بالمشتقات من الافعال والصفات والمصادر وامثالها فلا نقض لها على الضابط المذكور وان ثبت الواو فى مضارعه الى مضارع المعتل الفاء الواوى او كان مع ذلك اى مع كونه معتل الفاء معتل اللام ايضا سواء كان الواو ثابتا فى مضارعه او محذوفا فالمصدر مفعل بالفتح كموجل من وجل يوجل من باب علم وموجع من وجع يوجع من باب فتح بحيث ثبت الواو فى مضارعهما جاءا على مفعل بالفتح والمولى من ولى يلى اى قرب واتصل والموعى من وعى يعى اى حفظ جاءا بالفتح لكونهما معتلى اللام ايضا لكن فى الموجل خلاف قال سيبويه من قال فى مضارعه يوجل من غير اعلال حا واوه قال فى المصدر موجل بالفتح ومن قال فيه ييجل او ياجل بقلب واوه ياء او الفا قال فى المصدر موجل بالكسر وذلك لانه لما اعل واوه بالابدال شبه واوه بالواو بعد الذى

الذى اعل بالحذف فكما قيل فى مصدره موعد بالكسر قيل فى مصدر وجل موجل كذلك ثم ان مما يناسب ان يذكر فى مباحث المصدر انه موضوع لنفس الحدث اى الذات المعنى القائم بالغير من غير اعتبار وحدته ولا كثرته فان الضرب مثلا موضوع لنفس الحدث المخصوص من غير ان يلاحظ معه انه واحد او كثير وهذا ربما يستوصف الى بيان ذلك فقال الذى هو جزء معنى الفعل الاصطلاحى لما عرفت غير مرة ان الفعل موضوع لمجموع الحدث والزمان والنسبة ولا شبهة ان فى ضرب مثلا من الافعال ليس دلالة اصلا على وحدة حدث الضرب او تعدده لا شخصا ولا نوعا مع قولان مطلقا من الوحدة والتعدد اى لا على وحدته الشخصية او النوعية ولا على تعدده الشخصى او النوعى بل انما يفهم من قولنا ضرب زيد انه صدر من زيد فى الزمان الماضى ماهية الضرب لا انه صدر منه ضرب واحد بالشخص او بالنوع او متعدد كذلك فكذا فى المصدر ليس دلالة على وحدة الحدث او كثرته بل انما يدل على ماهية معراة عن الدلالة عليهما صالحة لكل منهما فيستفاد ذلك من الخارج ولهذا لا يثنى المصادر ولا تجمع لانها دالة على الماهيات المعراة عن الدلالات على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان الدلالة على التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا ان يقصد النوع او العدد لكن قد يراد منها الوحدة او التعدد فيلحق بها علامة تدل على ذلك فان اريد بها الوحدة الشخصية وهى التى يكون موصوفها شخصا غير قابل للشركة بين الكثيرين كزيد وعمرو وهذا الضرب وذلك الضرب يلحق بآخره تاء التانيث فيقال فى الثلاثى المجرد الذى لا تاء فيه اذا قصد به الوحدة الشخصية فعلة كضربة وقتلة اى واحد من افراد الضرب او القتل وذلك لان المصدر المطلق بمنزلة الاسم الجنسى فكما يفرق بين الجنس والوحدة بالتاء نحو تمر وتمرة وتفاح وتفاحة كذلك يفرق بين المصدر المطلق والوحدة منه بالتاء ويسمى تاء الوحدة الشخصية ويقال لها اى لهيئة المصدر الذى لحق به ذلك التاء بناء المرة لكونها بناء وصيغة دالة على مرة وواحدة من مرات الحدث ولا يجئ بناء المرة من هذا الثلاثى اى المجرد الذى لا تاء فيه على غير هذه الهيئة اعنى فعلة بفتح الفاء وسكون العين مع التاء بل لا يجئ من كل ثلاثى كذلك الا عليها سواء كان مصدره على فعل او فعول او فعال او نحوها لانه لما كان الثلاثى مطلوبا فيه الخفة جعل الوضع رد مصدره الذى لا تاء فيه الى اعدل الاوزان وهو فعلة فان كان فيه زوائد يحذف كلها ليصير على بناء فعلة تقول فى خرج خروجا وقام قياما خرجة وقومة كما مرت اليه اشارة فيما نقل عن الخليل من ان اصل هذه الهيئات كلها اخفها وهو فعل فلذا يرجع الجميع اليه عند بناء المرة كما عرفت ونحو اتيته اتيانة ولقيته لقاءة قليل لانهما من الثلاثى المجرد الذى لا تاء فى مصدره اذ مصدرهما اتيان ولقاء وكان القياس ان يقال فى بناء المرة منهما اتية ولقية كفعلة فعلة مع انه لم يغير هيئة مصدرهما فمثلهما شاذ قليل قال الرضى ويجئ اتية ولقية على القياس قال ابو الطيب لقيت بدرب القلة الفجر لقية شفت كمدى والليل فيه قتيل وان اريد به الوحدة النوعية وهى التى يكون موصوفها نوعا كليا قابلا للاشتراك بين كثير كالانسان والفرس وكالضرب الشديد والجلوس الحسن بكسر الفاء اى فعلة فعلة ايضا لكن بكسر الفاء منها ويسمى هذا التاء تاء الوحدة النوعية والصيغة بناء النوع فيقال جلسة بالكسر اى نوع من الجلوس كالجلوس الحسن مثلا وورد فى الحديث من مات ولم يعرف امام زمانه فقد مات ميتة جاهلية اى بنوع من الموت وهو موت من مات فى زمان الجاهلية وهو الموت السئ قال الرضى وبكسر الفاء للنوع نحو ضربته اى ضربا موصوفا بصفة وتلك الصفة اما ان تذكر نحو حسن الركبة وسئ المشية وجلست جلسة حسنة او تكون معلومة بقرينة الحال كقوله ع ان ح عذرة ان لم تكن نفعت فان صاحبها قد تاه فى البلد اى عذر بليغ وقد لا يكون الفعلة مرة والفعلة نوعا كالرحمة والنشدة وان كان غير الثلاثى المجرد سواء كان

يقال ورقت الشجرة اوراقها ورقا من باب ضرب اذا نفذت ورقها وقطب على الشئ وطوبا من ذلك الباب دام عليه منه

الدرب الاعتياد والكمد بكسر النميم الحزين منه

يحوف تنبيه وتا ... اسم ان وعذره خبرها ونفعت فعل ماض اى نجح منه

ثلاثيا مزيدا او رباعيا مجردا او مزيدا يلحق به التاء عند قصد الوحدة الشخصية او النوعية حال كونه
واقعا على هيئته من غير تغيير لها بحذف حرف او تبديل حركة كاكرمته اكرامة اي اكراما واحدا
او اكراما عظيما واستخرجته استخراجة وتدحرج تدحرجة والفرق بين قصد المرة وقصد النوع
فيهما اما بالقرائن او بالتوصيف نحو اكرامة واحدة جميلة والتوصيف اكثر وانما يرد غير الثلاثي
المجرد الى اعدل الاوزان لانها ليست موضوعة على الخفة فلا يستكره فيها الثقل العارض
ثم اعلم انه ان جاء للرباعي وذي الزيادة مصدران احدهما اشهر فالوحدة على ذلك الاشهر دون
الغريب تقول دحرج دحرجة واحدة ولا تقول دحراجة وكذا لا تقول قاتلت قتالة ولا كذبت
كذابة ما ذكر من الحاق تاء الوحدة بالمصدر في بناء المرة او النوع فيما لا تاء فيه كالامثلة المذكورة
وان كان فيه التاء ثلاثيا مجردا كان او غيره فوحدته اي لا يلحق به تاء الوحدة ح بل يبقى على هيئته
مع تائه ووحدته تستفاد من خارج من قرائن حالية او مقالية مثل رحمة واحدة واستفادة
واحدة في المرة ورحمة واسعة واستفادة حسنة في النوع وكذا نشدة واحدة ولطيفة فتاء
نحو المعيشة والمعجزة بفتح الميم بمعنى العجز من المصدر الثلاثي المجرد الذي فيه التاء ليس للمرة بل
هما بمنزلة العيش والعجز مطلقا من غير قصد وحدة ولا كثرة لكون التاء من اصل المصدر وكذا
نحو المكالمة والدحرجة من مصدر الثلاثي المزيد او الرباعي الذي فيه التاء ليس للمرة بل هما بمنزلة
الكلام والدحراج مطلقا وخلاصة ذلك ما قال بعض الافاضل ان الفعل الذي يراد بناء المرة
او النوع منه اما ان يكون ثلاثيا او رباعيا اما الثلاثي فاما ان يكون مجردا او مزيدا فيه اما المجرد
فاما ان يكون مصدره التاء اولا فان لم يكن في مصدره التاء وهو الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه
فالمرة منه على فعلة بالفتح والنوع على فعلة بالكسر وان كان فيه التاء وهو الثلاثي المجرد الذي
فيه التاء فالمرة والنوع على مصدره المستعمل الفارق القرائن كنشدة واحدة اي طلب واحد ونشدة
لطيفة فالاولى للمرة والثانية للنوع واما البواقي وهي الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد
فيه فان كان في مصدره التاء فالمرة والنوع على مصدرها المستعمل والفارق القرائن ايضا
نحو استقامة ودحرجة واحدة او حسنة وان لم يكن فيه التاء فبناء على مصدره مزيدا فيه التاء
نحو انطلاقة ودحرجة واحدة او حسنة هذا وقال الرضي والذي ارى انك ترد ذا التاء ايضا
من الثلاثي الى فعلة في بناء المرة فتقول نشدت نشدة بفتح النون وغير الثلاثي المجرد تخليه على
حاله سواء كان رباعيا كدحرجة او ذا زيادة كانطلاق واخراج وتدحرج فان لم يكن فيه التاء
زدتها نحو اكرمت اكرامة وان كانت فيه تاء خليتها نحو عزيته تعزية اي واحدة والاكثر الوصف
في مثله بالوحدة لرفع اللبس نحو عزيته تعزية واحدة ولو قلنا بحذف تلك التاء والمجيء بتاء الوحدة
فلا بأس وان اريد بها التعدد عطف على قوله فان اريد بها الوحدة اي وان اريد بالمصادر التعدد
الشخصي او النوعي ثني وجمع على حسب الهيئات اي حال كونها واقعة على قدر الهيئات التي
فصلت من هيئات مصادر الثلاثي المجرد وغيره تقول جلست جلوسين وجلوسات وافدت
افادتين وافادات واستفدت استفادتين واستفادات وانطلقت انطلاقين
وانطلاقات وعلى هذا فقس الصنف الثاني لبيان هيئة اسم الفاعل وهو ما اشتق من المصدر
للدلالة على ما قام به معناه اي معنى المصدر وهو الحدث من حيث انه قام به المعنى بوجه الحدوث
اي قياما ملابسا بطريق الحدوث والتجدد اي الوجود بعد ان لم يكن كالضارب فانه مشتق
من المصدر الذي هو الضرب ليدل على ذات قام بها حدث الضرب على وجه الحدوث بان يكون
اتصافها به معدوما اولا ثم يصير موجودا وقد اخذ المص في تعريف اسم الفاعل وامثاله المصدر
دون الفعل كما اخذ ابن الحاجب لما يرد على ظاهره انه ان اريد به الفعل الاصطلاحي فالاسماء
المذكورة ليست بمشتقة منه بل من المصدر كما لا ان يبنى على المسامحة وان اريد به الفعل
اللغوي اعني الحدث كما حمله المولى الجامي عليه فالاسماء المذكورة مشتقة من الالفاظ المصدرية

المصدرية لا من الاحداث التي هي مدلولاتها الا ان يكون معنى ما اشتق منه ما اشتق من الدال عليه
واما على ما ذكره المص فلا غبار والصناعة احسن من اضافة ما يدل من لا من جهل امره بذكر
بلفظ ما واحترزنا بقيد الاخير وهو بوجه الحدوث عن الصفة المشبهة مثل حسن فانها ليست
بدالة على قيام الفعل بوجه الحدوث بل بمعنى الثبوت وستقف عليها اي على الصفة المشبهة
وعلى تفصيل معنى الثبوت والحدوث واما بواقي الاسماء فخارجة بقوله للدلالة على ما قام به
معناه اما خروج اسم المفعول واسماء الزمان والمكان والالة فظاهر لانها ليست بدالة على ما
قام به المعنى بل الاول على ما وقع عليه المعنى والثاني والثالث على ما وقع فيه والرابع
على ما كان الة ووسيلة له وكذا افعل التفضيل الذي بني للمفعول كاشهر بمعنى المشهور
زيادة شهرة فانه يدل على الوقوع لا على القيام فخروجه عن التعريف ظاهر ايضا واما خروج
افعل التفضيل الذي بني للفاعل مثل زيد اعلم الناس فلان المراد الدلالة على قيام اصل
المعنى دون زيادته كما هو المتبادر وافعل التفضيل المذكور يدل على قيام اصل المعنى كالعلم
مع زيادته لكن ح يخرج عن التعريف صيغ المبالغة من اسم الفاعل كضراب وضروب
فانها تدل على قيام المعنى مع زيادته ايضا الا ان يلتزم انها ليست من افراد اسم الفاعل
بل هي حاصلة من تغيير صيغته كما يؤيده قوله وكثيرا ما يغير الى فعال اي فلا بأس بخروجها
عن التعريف ولا يرد نحو الكائن والمدبر مستعملين فيه تعالى لان اصل اشتقاقهما ووضعهما
للحدوث دفع سؤال هو انه لما اخذ قيد الحدوث في التعريف خرج عنه الكائن والمدبر والعالم
وامثالها من اسماء الفاعل التي دلت على صفات الله تعالى لانه لما كان صفات الله تعالى
قديمة لذاته فالاسماء المذكورة ليست بدالة على الحدوث بل على الثبوت فلا يكون التعريف
جامعا وحاصل الدفع ان المعتبر في التعريف هو الدلالة على الحدوث بحسب اصل الاشتقاق
والوضع والاسماء المذكورة كذلك واما اطلاقها عليه تعالى فليس بحسب اصل الوضع بل باعتبار
التجوز بها في معنى الثبوت وان انقلب هذا التجوز الى حقيقة عرفية فخرج عن دخلته في التعريف
وهيئته الاصلية من الثلاثي المجرد على فاعل بكسر العين وزيادة الالف كناصر وضارب واما
مثل قاض وشاك وقائل وماد فمن المتفرعات بمثل اعلال او ادغام وكثيرا ما يغير صيغته
الى فعال او فعول بفتح الفاء فيهما او مفعال بكسر الميم للمبالغة اي لقصد المبالغة في معناه
قال الله تعالى انه كان غفارا اي غافرا للذنب زيادة مغفرة وقال الله تعالى انه اي الانسان
كان ظلوما جهولا اي ظالما جاهلا زيادة ظلم وجهل وتقول انه لمضياف اي كثير الضيافة
وقد يغير الى فعيل كعليم اي المبالغ في العلم والى فعل بفتح الفاء وكسر العين كحذر اي
المبالغ في الحذر وتسمى هذه الاوزان مبالغة اسم الفاعل وفي غيره اي وهيئته الاصلية
من غير الثلاثي المجرد على هيئة مضارعه المعروف بعينها قائما مقام حرف المضارعة ميم مضموم
سواء كان حرف المضارعة مضموما اولا الا فيما كان في ماضيه تاء زائد وقد عرفت انها
راجع لاما وراشة نيف باعتبار الخبر اعني ثلاثة ابواب تفعل وتفاعل وتفعلل فان فيها
تغير فتحة ما قبل الاخر الى الكسرة ايضا اي كما اقيم الميم المضمومة مقام حرف المضارعة وذلك اما
لطرد الباب او للفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول من تلك الابواب فان اسم المفعول
منها بل من جميع ما عدا الثلاثي بفتح ما قبل الاخر لكونه جاريا على هيئة المضارع المجهول كما سيجيء
ولكون الفتحة اخف واستعمال المفعول اكثر فيقال في اسم فاعل يكرم من الثلاثي المزيد
مكرم وفي يدحرج من الرباعي المجرد مدحرج وفي يقشعر من الرباعي المزيد مقشعر اصله مقشعرر
على هيئة المضارع المعروف قائما الميم المضمومة بدل الياء في الكل وفي يتفضل من التفعل
متفضل وفي يتدحرج من التفعلل متدحرج وفي يتباعد متباعد ولو ذكر هذا ايضا لكان
اولى بتبديل فتحة ما قبل الاخر الى الكسرة ايضا في الكل وبين هذه الامثلة تفاوت من وجه اخر

وهو ان حرف المضارعة الذي اقيم الميم المضمومة مقامه مضموم ايضا في الاولين ومفتوح
في الاربعة الاخيرة الصنف الثالث لبيان هيئة اسم المفعول وهو ما اشتق من المصدر
ت مل للحدود وغيره وقوله للدلالة على ما وقع عليه معناه من حيث انه وقع عليه كا
لمضروب فانه مشتق من الضرب ليدل على ذات ما وقع عليه الحدث من حيث هو كذلك
يخرج ما عدا المحدود واما خروج ما عدا افعل التفضيل المبني للمفعول فظاهر اذ ليس شيء منها
يدل على ما وقع عليه المعنى بل بعضه على ما قام به كاسم الفاعل والصفة المشبهة وافعل
التفضيل المبني للفاعل وبعضها على ما وقع فيه كاسمي الزمان والمكان وبعضها على ما وقع به
كاسم الآلة واما خروج افعل التفضيل المبني للمفعول كاشهر واعرف فلان المراد الدلالة على
ما وقع عليه اصل الفعل دون زيادته ومثل الاشهر يدل على ما وقع هو عليه مع زيادته
وقد عرفت نظيره وهيئته الاصلية من الثلاثي المجرد مفعول بزيادة الميم المفتوحة بدل حرف
المضارعة والواو المدة بعد العين كمنصور ومضروب ومثل مبيع ومغزو من المتفرعات
ولا تختلجن مني وحك نهي غائب من اختلج يختلج الخوج باخره النون المشددة للتاكيد وفاعله
قوله انهم اي لا يوقع الخلج في وهمك البتة معترضا على ما قلنا من ان هيئته الاصلية في الثلاثي
المجرد مفعول انهم قالوا اصل مفعول مفعل بفتح الميم وضم العين فزيد الواو المدة بين العين
واللام لئلا يشتبه اسم المفعول حال كونه من الثلاثي المجرد به اي باسم المفعول حال كونه
من الثلاثي المزيد كمفعل من الافعال لان عدد الحروف والحركات والسكنات المرتبة فيهما
على التسوية واما فتحة الميم وضم العين في الاول وبالعكس في الثاني فلا اعتماد عليهما اذ قد
يغفل عنهما فزيد الواو في الاول ليمتاز عن الثاني ولم يعكس الامر لان اسم المفعول
من المزيد ثقيل في نفسه فلو زيد الواو لتضاعف الثقل بخلافه من الثلاثي فانه لكونه في
نفسه خفيفا احتمل ثقل الواو وحاصل هذا الكلام اعتراض على ما ذكره من ان الهيئة الاصلية
مفعول بانه مخالف لما قالوا من ان اصل مفعول مفعل فانه يقتضي كون الهيئة الاصلية مفعل
والمفعول فرعا عليه فاجاب بقوله لان هذا الاصل اي المفعل فاطر متعلق بلا تختلجن
مرفوض متروك بالكلية اي ما رفضا ملابسا بالكلية الازمان وجميعها واكد هذا بقوله ولم يستعمل
قط بفتح القاف وتشديد الطاء لاستغراق النفي لجميع الازمنة الماضية كما ان عوض ا
لاستغراق لجميع الازمنة المستقبلة اي لم يستعمل المفعل في موقع اسم المفعول في
شيء من الازمنة الماضية واما دعوى كون اصل مفعول مفعلا مجرد مناسبة راعوها ليطرد
كون اسم المفعول جاريا على فعله فيظهر مشابهته له فتصير المشابهة سببا لجواز عمله يعني
ان جميع اسماء المفعولات من الثلاثي المجرد والمزيد والرباعي المجرد والمزيد جارية على
افعالها المضارعة المجهولة سوى اسم المفعول من الثلاثي المجرد لانه على مفعول ومضارعه
على يفعل فقدر ان اصله مفعل ليكون جريان اسم المفعول على فعله مطردا في الكل والمراد
بجريانه على فعله ان يكون موافقا له في عدد الحروف والحركات والسكنات المرتبة وانما
التزموا ذلك لاطراد لان اسم المفعول وكذا سائر الاسماء غير متاصل في العمل بل يعمل
بمشابهته للفعل الذي هو اصل في العمل فبسبب الاطراد يظهر مشابهته له لفظا ومعنى
فيعمل عمل فعله في المرفوعات او المنصوبات وحاصله ان هذا الكلام منهم تقدير اصل مجرد
ابداع مناسبة لجواز العمل لا لتحقيق اصل ونظيره ما قدر النحويون في عمر انه معدول عن عامر
لحفظ عدم انصرافه فلا يقدح في اصالة هيئة مفعول لانها ليست بفرع على مفعل بالتحقيق
وهيئته في غيره اي غير الثلاثي المجرد مطلقا اي سواء كان من اول ماضيه تاء زائدة كالابواب
الثلاثة السابقة اولا وعلى هيئة مضارعه المجهول بلا فرق سوى قيام الميم المضمومة
مقام حرف المضارعة واما ما قبل الآخر فهو باق على فتحة كمكرم ومدحرج ومقتشعر ومتفضل

ومتفضل ومتدحرج بفتح ما قبل الآخر في الكل وبعدما حططنك على تنبيهات السابقة على الهيئات
المتفرعة من الافعال والمصادر لا يخفى عليك الهيئات المتفرعة لاسمي الفاعل والمفعول
كما اشرنا من مثل غاز ورام وقائل وماد ومقيد ومغزو ومرمي ومقول ومبيع ومماد
ونحو ذلك مما يحصل بتغيير هيئتها الاصلية بمثل اعلال او ادغام سوى شيء نذكره وهو ان
في اسم مفعول الاجوف من الثلاثي المجرد سواء كان واويا او يائيا ينقل ضمة العين
الى الفاء لما ستقف عليه في بحث الاعلال من انه اذا كان الواو او الياء متحركا وما قبله
حرفا صحيحا ساكنا ينقل حركته الى ما قبله فيلتقي ساكنان عين الفعل لكون حركته منقولا
الى ما قبله وواو المفعول لكونه واوا مدة فيجب حذف احدهما فسيبويه يحذف فيهما
اي في الواوي واليائي واو المفعول لانه زائد والزائد بالتغيير اولى لكونه في معرض الزوال
واما عين الفعل فاصل ينبغي ان يبقى بحاله ثم في اليائي يبدل ضمة الفاء لثقلها مع الياء
كسرة واما في الواوي فتبقى على حالها لعدم ثقلها مع الواو فمقول ومبيع عنده مفعل
ومفعل بضم الفاء في الاول وكسره في الثاني مع سكون العين فيهما لان اصلهما مقوول
ومبيوع على مفعول فنقل ضمة الواو والياء الى ما قبلهما فالتقى ساكنان واو المفعول
والواو والياء الذي هو عين الفعل فحذف واو المفعول عند سيبويه فصار مقولا ومبيعا
بضم الباء وسكون الياء ثم ابدل ضمة الباء كسرة فصار مبيعا فلما كان المحذوف عنده الحرف
الزائد اعني واو المفعول دون الحرف الاصلي كان وزن الاول مفعلا بضم الفاء وسكون
العين ووزن الثاني مفعلا بكسر الفاء لما عرفت ان الحروف الاصول تعتبر في الوزن
بالفاء والعين واللام والزوائد تورد بعينها والاخفش يحذف فيهما العين لان واو المفعول
علامة لمعنى المفعولية والعلامة بالابقاء اولى ولسيبويه ان يقول ان علامة اسم المفعول
الميم دون الواو ولذلك استمر زيادتها في الثلاثي المجرد وغيره بخلاف الواو ثم في اليائي
تبدل ضمة الفاء كسرة لتنقلب الواو ياء لان قلب الواو ياء يحتاج الى كسر ما قبله وانما قلب الواو
ياء اعلاما بانه اي اسم المفعول المذكور يائي اذ لو ابقي واو المفعول على حاله لم يعلم ذلك
بل يتوهم خلافه وفيه انه مع كونه زيادة تكلف فيه تبديل العلامة وهو مخل لما هو المقصود منها ايضا
فزنهما اي مقول ومبيع عنده مفول ومفيل لانه قد حذف عنده من المقوول والمبيوع الواو
او الياء الذي هو عين الفعل فصارا مقولا ومبوعا ثم قلب ضمة الباء كسرة فانقلب الواو
ياء لسكونها بعد الكسرة فلما كان المحذوف عين الفعل دون الحرف الزائد اعني واو المفعول
لانه باق فيهما بحاله في المقول وبابداله ياء في المبيع كان وزنهما مفول او مفيل بحذف العين
واثبات الواو والياء الزائدتين لما عرفت وستعرف ما يتعلق بهذا المقام الصنف الرابع
لبيان هيئة الصفة المشبهة وهي ما اشتق من مصدر لازم ثلاثي مجرد ويجوز ان يكون كل من لازم
وثلاثي صفة لمصدر وان يكون مصدر مضافا الى اللازم وهو الى ثلاثي وذلك كالذهاب والقيام
واحترز به عن الاسماء المشتقة من مصدر متعد مثل ضارب ومضروب او مما ليس بثلاثي
مجرد كمنكسر ومتدحرج والمراد من اللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء مثل القعود والقيام
او عند اشتقاق الصفة منه كالرحمة فانها متعدية في الاصل من رحمه بالكسر الا انها عند
اشتقاق الرحيم نقلت الى باب حسن الى صار الرحمة طبيعة له كالكرم فصارت لازمة كما
ستعرف وقوله يدل على ما قام به معناه احتراز عن باقي الاسماء المشتقة من مصدر لازم
ثلاثي مجرد سوى اسم الفاعل اللازم كمذهب بفتح الميم اسم الزمان او المكان ومذهب
بالكسر اسم الآلة واذهب افعل التفضيل واما اسم المفعول فلكونه لا بد ان يشتق من المتعدي
فقد خرج جميعه بقوله لازم واحترز بقوله على وجه الثبوت اي ثبوتا واقعا على طريق ثبوت
المعنى لما قام به اي دوامه واستمراره له كما هو المتبادر من كلامه الآتي عن اسم الفاعل مثل الذاهب

والقائم فانه يدل على الحدوث لا على الثبوت والاستمرار والمراد ان يكون اصله وضعه كذلك فلا
ينتقض التعريف بمثل طالق من اسم الفاعل الذي يدل على الثبوت بحسب الاستعمال لان
اصل وضعه ليس للثبوت بل للحدوث ولما كان المتبادر من التعريف انه لا بد في الصفة المشبهة
ان تدل على الثبوت والاستمرار كما انه لا بد في اسم الفاعل ان يدل على الحدوث والتجدد
مع يلزم ان لا يصح قولنا صدره ضيق مثلا الا اذا استمر الضيق لصدره وليس كذلك بل
يصح اذا ثبت له مطلقا اول التعريف فقال والمراد به اي بدلالتها على الثبوت ان اي
ان ليس لها اي للصفة دلالة على الحدوث والتجدد كاسم الفاعل اي كما ان لاسم
الفاعل دلالة عليهما لا انها اي وليس المراد به ان الصفة تدل البتة على الاستمرار يعني
ان الدلالة على الثبوت والاستمرار كناية عن لازمها اعني نفي الدلالة على الحدوث وهو اعم
من الدلالة على الاستمرار ومن عدم الدلالة عليه ايضا فلا اشكال وتوضيحه ان ههنا
ثلثة اشياء القيام على وجه الحدوث والتجدد وهو القيام الذي لم يوجد في بعض ازمنة الموصوف
ثم صار موجودا وهذا مدلول اسم الفاعل كالضارب والذاهب فانهما يدلان على حدوث
قيام الضرب والذهاب في الحال او الاستقبال والقيام على وجه الاستمرار والدوام في جميع
ازمنة الموصوف كالرحمن والرحيم صفة تعالى والقيام على وجه الثبوت مطلقا من غير تعرض
للحدوث ولا الدوام وهو اعم من الاولين وهما متباينان فنبه المص على ان المراد بدلالة
الصفة المشبهة على الثبوت ان ليس لها دلالة على الحدوث كما دل عليه اسم الفاعل لا انها تدل
البتة على الدوام والاستمرار حتى لا يجوز ان يقال صدره ضيق اذا حدث الحزن له بل مدلول
الصفة المشبهة هو الثبوت مطلقا سواء تحقق في ضمن الحدوث او الدوام نعم انها كثيرا ما تدل
على الدوام لكن ذلك بقرائن خارجية كالمدح والذم فانك اذا قلت زيد حسن مثلا مادحا له
بالحسن يستفاد منه دوام الحسن له وهذا نظير ما يقال ان الجملة الاسمية مفيدة للثبوت
والدوام مع ان الشيخ عبد القاهر قال لا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق
حال كونه فعلا له اي لزيد يعني ليس مرادهم بذلك ان الجملة الاسمية تدل البتة على دوام
ثبوت الخبر للمبتداء بل مرادهم ان ليس لها دلالة على الحدوث والتجدد كما دل عليه الجملة الفعلية
وانما مدلولها ثبوت الخبر للمبتداء مطلقا واما دلالتها على الدوام فبمعونة القرائن وانما حمل مرادهم
على ذلك بناء على تصريح شيخهم ورئيسهم عبد القاهر بانه لا دلالة ولا تعرض في زيد منطلق
الذي هو جملة اسمية على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد بل انما يدل هي بحسب وضعها
على مطلق ثبوت له ولهذا قال صاحب التلخيص واما كون المسند اسما فلافادة عدم التجدد
والتقييد باحد الازمنة ولم يقل فلافادة الثبوت والدوام وانما قال نظير ما يقال ولم يقل مثل ما
لان هذا الكلام في الجمل وما نحن فيه الصفة المشبهة التي هي من المفردات هذا ولا يخفى ان هذا
التاويل انما يحتاج اليه لو كان الثبوت في مفهوم الصفة المشبهة بمعنى الدوام والاستمرار
واما اذا اريد به مطلق الثبوت اعم من الدوام والتجدد كما هو يستعمل فيه كثيرا فلا حاجة اليه
فافهم اذا عرفت هذا فاذا اريد اثبات الحزن لشخص مطلقا من غير تعرض لحدوثه وتقييده
بواحد من الازمنة بل ولا لاستمراره ودوامه يقال صدره ضيق بصيغة الصفة المشبهة
اي هو متصف بالحزن مطلقا على ان يكون ضيق الصدر كناية عن الحزن وليس فيه دلالة
على ان ذلك الاتصاف في هذا الزمان او في ذلك الزمان وذا لا ينافي حدوث الاتصاف
في نفس الامر في بعض الازمان لان ثبوت الشيء غير ملاحظة واعتبار الدلالة عليه واذا
اريد التعرض لحدوث الحزن له في الحال او الاستقبال يقال صدره ضائق بصيغة اسم الفاعل
اي حادث له الحزن في الحال او الاستقبال وكذا الكلام في ميت ومائت اي اذا اريد اثبات
الموت لشخص مطلقا يقال هو ميت بصيغة الصفة واما ان الموت لا يكون الا حادثا فعلى تقدير



تقديره ثابت ليس مستفادا من الصفة بل من الخارج واذا اريد التعرض لحدوثه يقال هو مائت
بصيغة اسم الفاعل فانه يدل على ان الموت ثبت له حالا او مآلا بعد ان لم يكن وغير ذلك
كحسن وحاسن وصعب وصاعب وبالجملة لما كانت الصفة المشبهة دالة بحسب الوضع
على مطلق الثبوت من غير تعرض فيه للحدوث ولا للدوام واسم الفاعل دالا كذلك على
الحدوث فاذا اريد اثبات الحدث لشيء مطلقا يورد الصفة المشبهة واذا اريد الدلالة على
حدوث ذلك الثبوت يورد اسم الفاعل واما دوام ذلك الثبوت والاستمرار فليس
الصفة المشبهة ولا اسم الفاعل بدال عليه بحسب الوضع نعم يستعمل له الصفة المشبهة
غالبا لكن ذلك بمعونة القرائن لا بالوضع وقيل لها الصفة المشبهة لشبهها باسم الفاعل
في المعنى من جهة ان كلا منهما يدل على قيام المعنى بذات ما وفي كونها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
يقال حسن حسنان حسنون وحسنة حسنتان وحسنات كما يقال ضارب ضاربان
ضاربون ضاربة ضاربتان ضاربات ولذلك اجريت مجرى اسم الفاعل في ان تعمل
كعمل الفعل تقول زيد حسن وجهه كما تقول زيد منطلق ابوه والا فهي ليست من الصفات
الجارية على الفعل وقد يكون الصفة المشبهة يعني ان الاغلب في الصفة المشبهة ان تكون
مشتقة من فعل لازم كحسن وصعب ونحوهما وقد تكون مشتقة من فعل متعد كالرب
بمعنى المربي وهو من اسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره الا بالاضافة كرب المال والرحمن
لا يطلق الا على الله تعالى من الرحمة بمعنى رقة القلب لكن اطلاقه عليه تعالى باعتبار غايتها
اي الاحسان وهما مشتقان من متعد لانك تقول ربه اي رباه يربه ربا فهو رب من
باب نصر ينصر وكذا تقول رحمه يرحمه رحمة فهو رحمن من باب علم اي انعم واحسن لكن
اشتقاقهما من المتعدي بعد جعله لازما ونقله الى باب فعل يفعل بضم العين فيهما كحسن
يحسن لما عرفت ان بناءه للازم تقديرا يعني ان ذلك النقل ليس تحقيقيا اذ لم يقع الاستعمال
كذلك بل تقديري لحفظ قاعدة ان الصفة المشبهة لا يكون الا من اللازم فيعتبر انهما اي
الرب والرحمن من ربت ورحمت بضم العين فيهما بنقل ربه ورحمه الى باب حسن اي كنت
متصفا بصفة الربوبية والمرحمة ككرم بمعنى ان الكرم كان طبيعة له وبناؤها اي الصفة المشبهة
كثيرة متنوعة الى انواع مختلفة مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع الا ان بعضها
يدخل تحت ضبط وقاعدة لاطراده بين امثلة مختصة به وهو اي الضبط ان من الالوان
والعيوب اي الظاهرة والحلى بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء جمع الحلي بالفتح والسكون
وهو الزينة وقد يطلق الحلي على الخلق الظاهرة فيعم الالوان والعيوب يكون الصفة على افعل
سواء كان ذلك من فعل بالكسر او بالفتح او بالضم وكذا في المعطوف ويقال له افعل الصفة
كاحمر من الالوان وكذا اسود وابيض اي ذات متصف بالحمرة والسواد والبياض واعرج في
العيب وكذا اعور وابلج من الحلى اي المتصف بالبلوج بمعنى الاشراق يقال بلج الصبح اذا
اضاء واشرق وما عطف على الالوان اي وفيما في معنى الجوع والعطش وهي شدة الحرارة
ونحوهما مما يدل على حرارة الباطن كالغضب واللهف ومع من ضديهما اعني الشبع والري
ونحوهما مما يدل على الامتلاء كالسكر يكون على فعلان بالفتح خمصان اي الجوعان من الخمصة
بالفتح اي الجوع وسياق الكلام مقتضى ان يكون خمصان بالفتح لكن لم اجده كذلك بل بضم
الخاء والعين تدبر لعلك تجده وصديان من الصدى اي العطش وشبعان في ضد خمصان
وريان في ضد صديان ومن غير ما ذكرنا الغالب في صفة فعل بكسر العين فعل منه اي بفتح
الفاء وكسر العين وذلك يكون مما كان لازما بمعنى الادواء الباطنة وضدها كفرح ووله
اي متحير يقال وله في كذا اي تحير فيه وما يناسب الادواء من العيوب الباطنة كنكد
ولحز وهو البخيل الضيق الخلق ومن الهيجانات والخفة كبطر من البطر وهو شدة المرح والخفة

وان كان الممتلى بالهيجانات الا ان الغضب يلزمه في الاغلب العطش وحرارة الباطن وبهذا الاعتبار
كان مما كان بمعنى العطش فجاء على فعلان كعطشان وانما يقال في عجل عجل وعجلان
لاستعمال العجل على الطيش وعلى العطش فباعتبار الطيش يقال عجل وباعتبار العطش
يقال عجلان وقد يجيء مع الكسر الضم اي وقد يجيء الصفة من فعل بالكسر على فعل بضم الفاء
وكسر العين كندس موضوعا للفطن يقال ندس يندس ندسا كطلبا من باب علم اذا
عقل وفطن فهو ندس اي عاقل وفطن وقد يكون من ذلك الباب على فعيل كسليم
من سلم يسلم سلامة كعلم وعلى فعل بفتح الفاء وسكون العين كشكس قال الراجز
وهو يقال للذي انشأ الشعر من بحر الرجز وهو مستفعلن مستفعلن مستفعلن مرتين
وليستعمله المص كثيرا فيما بعد شكس عبوس عنبس عذور بفتح العين وضم الذال المعجمة
وتشديد الواو وضمه وهذه الالفاظ الاربعة متقاربة في المعنى وهو سوء الخلق والمعنى الاصطلاحي
هو سيئ الخلق وصعبه يقال شكس الرجل يشكس شكاسة من باب علم اي ساء خلقه وكل
منها خبر مبتداء محذوف اي هو شكس اي وفيه وجه اخر فتأمل وقد يكون الصفة من ذلك
الباب على فعل بضم الفاء وسكون العين كحر ضد العبد من حررت بالكسر تحر بالفتح على احد
علم يعلم وعلى فعل بكسر الفاء وسكون العين كصفر اي خال من صفر بالكسر يصفر بالفتح
اي خلا يقال بيت صفر اي خال عن المتاع وفي الحديث ان اصفر البيوت من الخير البيت
الصفر من كتاب الله تعالى وعلى فعول بفتح الفاء وضم العين كغيور من غار الرجل على اهله
يغار غيرا وغيره فهو غيور من باب علم فالغيور بمعنى غير متكثر وقالوا الصفة مما يكون ماضيه
على فعل بالضم على فعيل غالبا ككريم من كرم وجاءت منه على فعل بفتح الفاء وكسر العين
كخشن وفعل بفتحتين كحسن وفعل مثلث الفاء ساكن العين نحو صعب بالفتح وصلب بالضم
وملح بالكسر من ملح الماء ملوحة فهو ماء ملح وعلى فعال بفتح الفاء كجبان وبضمها كشجاع
وفعول بفتح الفاء كوقور وفعل بضمتين كجنب وقالوا والغالب فيها ان يكون من فعل
بكسر العين او ضمه ومن فعل بفتح العين قليل وذلك لانه لا يدل على الاستمرار واللزوم
في الاغلب لانه يجيء لازما ومتعديا والمتعدي لا يكون لازما ومستمرا لصاحبه واللازم منه
لا يكون ايضا لازما لصاحبه نحو القيام والقعود فالاولى ان لا يجيء منه الصفة المشبهة التي
تدل على الاستمرار واللزوم بخلاف فعل بكسر العين وفعل بضمها فان فعل بالكسر غالب
في الادواء الباطنة والعيوب الظاهرة اللازمتين لصاحبها وفعل للغرائز اللازمة لصاحبها
كالحسن والقبح فلما كانا دالين على الاستمرار واللزوم اشتق منهما ما يدل عليهما وجاءت
مع قلتها من فعل بالفتح الذي لا يدل على الاستمرار على فعيل كحريص من حرص على الشيء
فهو حريص وافعل كاشيب من شاب يشيب شيبا وشيبة وفيعل بكسر العين
وهو لا يكون الا من الاجوف كضيق من ضاق يضيق ضيقا ما ذكرنا من هيئات الصفة
هيئتها اذا كان موصوفها مذكرا واذا كان مؤنثا فهي في افعل اي الصفة فيما كان مذكره على
افعل كاحمر ونحوه فعلاء بالفتح والمد كحمراء مؤنث احمر وعرجاء مؤنث اعرج وبلجاء مؤنث
ابلج وفي فعلان اي فيما كان مذكره على فعلان كشبعان فعلى بالفتح والقصر يقال امرأة
شبعى وعطشى وفعلانة ايضا بالحاق التاء كامرأة خمصانة وندمانة وفي غيرهما اي غير افعل
وفعلان من الهيئات جاءت بالحاق التاء باخر ما ذكر من سائر هيئات المذكر من غير تغيير
اخر لها يقال امرأة فرحة وسليمة وغيورة ونحوها الصنف الخامس لبيان هيئة افعل
التفضيل وسمي به لكونه على افعل الدال على تفضيل موصوفه على الغير كما يدل عليه قوله
وهو ما اشتق من مصدر ليدل على زيادة موصوفه اي موصوف ذلك المشتق على غيره اي
غير موصوفه سواء كان موصوفه مما قام به الفعل كاعلم وافضل او مما وقع عليه كاشهر واعرف

واعرف فقوله ما اشتق من مصدر شامل لجميع المشتقات وقوله ليدل على زيادة اي يخرج
جميع الاعتبارات سوى مثل فاضل وقوله في معنى ذلك المصدر يخرج مثل ذلك كما يذكره
لكن يبقى صيغ مبالغة اسم الفاعل كضراب وضروب داخلة فيه لما عرفت انها تدل
على زيادة الموصوف في معنى المصدر والجواب ان ما تدل تلك الصيغ عليه هو زيادة
الموصوف ومبالغته في معنى المصدر في نفسه لا بالقياس الى الغير وما يدل عليه افعل
التفضيل هو زيادته بالقياس الى الغير وفرق ما بينهما فخرجت تلك الصيغ بقوله على
غيره كالاعلم في قولنا زيد الاعلم فانه يدل على زيادة موصوفه اعني زيدا على غيره كعمرو
وبكر في معنى العلم الذي هو مصدره بمعنى ان علمه زائد على علم غيره واحترزنا بالقيد
الاخير اعني في معنى ذلك المصدر عن نحو فاضل وزائد وغالب من اسم الفاعل الذي يدل
باصل مادته على زيادة موصوفه على غيره مطلقا فانها وان دلت على زيادة موصوفها
على غيره في شيء لكن لا دلالة لها على زيادته عليه في الفضل والزيادة والغلبة التي
هي معاني مصادرها فان الفاضل مثلا في قولنا زيد الفاضل يدل على فضل موصوفه وزيادته
اعني زيدا على غيره في شيء مطلقا اعم من ان يكون مالا او علما او فضلا او غيرها ولا يدل على
زيادته عليه في معنى الفضل بمعنى ان فضل زيد زائد على فضل غيره وانما الدال على هذه
الزيادة هو الافضل وكذا الكلام في نظائره بخلاف نحو اعلم فانه يدل على الزيادة في معنى
العلم بخصوصه وقد يجيء يعني ان الاصل في افعل التفضيل ان يشتق من مصدر مستعمل وقد
يجيء والمصدر اي والحال ان المصدر الذي اشتق هو منه قد اميت اي ترك ولم يستعمل
ابدا كانه جعل ميتا كقولهم احنك الابل بالاضافة اي اشدها اكلا اي من جهة الاكل فانه افعل
تفضيل من الحنك بمعنى الاكل لكن لم يستعمل هذا المصدر ايضا ومنه اي من افعل التفضيل
الذي اميت مصدره الاول بمعنى الاقدم فانه مشتق من الوأل بمعنى التقدم كما تقدم وهو
غير مستعمل ابدا كما اميت مصدر بعض الافعال كيدع ويذر اي يترك وقد ترك مصدرهما
اعني الودع والوذر كما سبق ولا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة والحلي
فلا يقال هو احمر من كذا او اعور منه او ابلج منه الا ما شذ من نحو قوله ابيض انما هو ابيض
من اخت بني اباض بكسر الهمزة والباء الموحدة اسم ابي قبيلة وقوله ولانت اسود
في عيني من الظلم فان الابيض والاسود فيهما افعل تفضيل بدليل استعمالهما بمن مع
انهما بنيا من البياض والسواد اللذين من الالوان فهما شاذان واما قوله تعالى ومن كان
في هذه اعمى فهو في الاخرة اعمى واضل سبيلا فان قيل ان الاعمى في هذا النظم افعل تفضيل
بني من العمى وهو من العيوب الظاهرة فلا يصح قولك انه لا يبنى من العيوب الظاهرة فاجاب
بقوله فمن عمى البصيرة اي القلب لا البصر اعني الجارحة المخصوصة وحاصله ان المراد
بالعمى فيه ليس عمى البصر حتى يكون من العيوب الظاهرة فيرد الاشكال بل عمى البصيرة
وهو الجهل والبلادة وهو من العيوب الباطنة لا الظاهرة فلا اشكال ويمكن ان يجعل
الاعمى افعل الصفة فتدبر وقيدنا العيوب بالظاهرة لانه اي الشأن يقال اي لان افعل
التفضيل يبنى من العيوب الباطنة على القياس ويقال فلان احمق من فلان وابله منه
وارعن واهوج واخرق والجم وانوك من فلان جميعها بمعنى وهو الاشد منه حمقا وبلادة
الا الالجم فانه بمعنى الذي في لسانه لكنة ولا يفصح كلامه لكنه قريب من المعنى الاول فان
جميعها افعل تفضيل بدلالة من بعد من الحمق وامثاله وهي من العيوب الباطنة فيجيء
منها افعل التفضيل كما يجيء منها افعل الصفة يقال فلان احمق وابله مثلا بمعنى انه متصف
بالحمق والبلاهة من غير تعرض لمعنى الزيادة على الغير واعترض عليهم بانه يقتضي ان يكون
نحو هو احمق من فلان قياسا لكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابي هبنقة واما الجواب

بان المراد بالحمق ما يتبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق قرزات
وعظام وحنوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولئلا اضل
وتقلدت ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه انه يقتضي جواز
اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون الاشتقاق نحو اجهل وابلد
لمن يكون اثر جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولشذوذ ولا يقول بذلك عاقل
هكذا قال بعض الافاضل كمن قوله ولا يقول بذلك عاقل دعوى من غير دليل ويمكن
الجواب عن اصل الاشكال بان مرادهم لشذوذ نحو احمق من ابن هبنقة قلته وهو لا ينافي
كونه قياسيا وعبارة المص لا تخلو عن الايماء الى ذلك فتفطن فعلم من هذا اي من قولنا
كما يجيء منها افعل الصفة ان تعليل عدم بناء افعل التفضيل من المذكورات اي الالوان والعيوب
الظاهرة والحلي بانه متعلق بالتعليل اي بان عدم البناء لدفع الالتباس بينهما اي بين افعل
التفضيل وافعل الصفة يعني قد اشتق افعل الصفة من المذكورات كاحمر واعور بمعنى المتصف
بالحمرة والعور فلو اشتق افعل التفضيل منها ايضا لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد
حمرة والعور مع ان بناء افعل الصفة منها مقدم على بناء افعل التفضيل لان ما يدل على مطلق
الثبوت متقدم بالطبع على ما يدل على زيادته فلم يشتق منها افعل التفضيل دفعا للالتباس
هذا حاصل التعليل ثم اعترض عليه المص بانه غير تام لانه لو تم لما بني افعل التفضيل من العيوب
الباطنة ايضا والا لزم الالتباس لبناء افعل الصفة منها وليس كذلك كما عرفت في الامثلة
وللمعلل ان يقول ان تلك الامثلة شواذ فلا اعتداد بها ولعله لهذا قال والاولى ودون
الصواب في التعليل ان يقال ان الثلاثي المجرد اي لان افعل التفضيل لا يبنى على في الاصح
الا من الثلاثي المجرد والثلاثي المجرد لا يجيء بالاصالة من غير ان يكون فرعا على اخر باعلال
وتغيير من المذكورات الثلاثة الا قليلا كادم وسود وشهب من الالوان وحول وعور
من العيوب الظاهرة وجميعها مر مراد الاحول وهو من الحول بفتحتين بمعنى كون العين
كانما تنظر الى جانب اخر على انه اي مع ان الشان يجوز ان يقال ان هذه الثلاثيات ليست
باصول بل اصلها كلها افعل بكسر الهمزة وتشديد اللام على ان تكون اصولها اي ادم واسود
واشهب واحول واعور كما هو الاكثر في الاستعمال اذ استعمال مثل سود بونه قليل واسود
بونه اكثر وهو يؤيد كون الاصل افعل وايده بوجه اخر فقال ولهذا صح الواو فيها يعني ان
الواو في مثل سود صح ولم يعل مع وجود علة الاعلال ظاهرا وهو تحرك الواو وانفتاح ما قبلها
ولا وجه لذلك الا انه في الاصل اسود الذي لم يعل فيه لعدم كون ما قبل الواو مفتوحا فلم
يعل سود حملا للفرع على الاصل واما كون اصل شهب اشهب فلموافقته لاخواته لفظا
ومعنى وبالجملة مجيء الثلاثي المجرد من المذكورات بالاصالة غير معلوم ولو سلم فهو قليل فاعتبر
الاكثر الاصل وهو عدم بناء الثلاثي المجرد منها فلم يبن منها افعل التفضيل لعدم بنائه من
غير الثلاثي المجرد كما قال وهو لم يبن من غير الثلاثي المجرد لانه اي ذلك البناء بدون حذف
شيء من حروف غير الثلاثي لا يمكن لان صيغة التفضيل لا تسع الزيادة على ثلثة حروف
ومع الحذف اي اسقاط بعض الحروف يلتبس افعل التفضيل من غير الثلاثي المجرد بمن
الثلاثي المجرد فلا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف
الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف الرباعي المجرد كلها اصول او يكون
من حروف المزيد فيه اما من اصول او من زوائد او منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه
فلا يتعين المعنى الا ان سيبويه يجوز بناءه من الافعال بحذف همزته قياسا وكثرة
وقوع مثل هو اعطاهم للدينار من اعطى يعطي اي اشدهم اعطاء للدينار واولاهم للمعروف
اي اولاهم من اولى يولي ايلاء اي جعله واليا ومالكا اي اشدهم ايلاء للمعروف وانت اكرم لي



لي من فلان اي اشد اكراما لي منه فانها افعل تفضيل بدليل استعمال الاوليين بالاضافة
والثالث بمن الى غير ذلك من افعل التفضيل الذي يبنى من باب الافعال مع قلة
التغيير فيه قيد لقوله كثرة وقوع اي كثرة وقوع مثل ذلك مع قلة التغيير فيه فانه لا تغيير
في مثل اعطى واكرم افعل التفضيل غير حذف همزة الماضي واقامة همزة التفضيل مقامها تؤيد
خبر المبتدا اعني الكثرة مذهبه سيبويه من بناء افعل التفضيل من الافعال قياسا
وانما قال تؤيد دون تدل لجواز ان تكون الامثلة المذكورة شواذ وان كان فيها كثرة
كما قال صاحب المفصل ونقل عن المبرد والاخفش تجويز بنائه من جميع المزيدات وهو بعيد
اذ يحتاج فيه الى تغيير كثير مثلا بناء التفضيل من كرم يحتاج الى اسكان الفاء وزيادة الهمزة
وحذف التضعيف ومن استخرج الى حذف جميع الزوائد وزيادة الهمزة مع ان الامثلة
في ذلك البناء مثل ابلغ من المبالغة واخصر من الاختصار قليلة فهي شاذة واذا اريد
التفضيل فيما لا يجوز بناؤه اي بناء افعل التفضيل منه اي من ذلك الشيء اعني غير الثلاثي
المجرد والالوان والعيوب الظاهرة والحلي منه بني من الشدة او الكثرة او القوة او نحوها
ما يدل على معنى الزيادة كالزيادة والغلبة والفضل والرجحان ان يكون بحسب الكيف
او الكم والاصل في الشدة والقوة ان تكونا بحسب الكيف مثل اشد منه حمرة او اقوى منه بياضا
وفي الكثرة ان يكون بحسب الكم مثل اكثر منه مالا وولدا وقد يقوم احدهما مقام الاخر وجميع
ذلك مندرج تحت الزيادة المعتبرة في مفهوم افعل التفضيل وتمييز افعل التفضيل المبني منها
بمعنى نسبته الى فاعله او مفعوله بما اريد التفضيل فيه من الامور المذكورة فيقال هو اشد
حمرة فيما اذا اريد البناء من اللون فبني افعل التفضيل من الشدة ووقع الحمرة تمييزا لمعنى
نسبته الفاعلية رافعا للابهام عنها وقس على هذا اكثر عرجا واقوى عوجا بمعنى الاعوجاج ضد
الاستقامة وكلاهما فيما بني من العيب الظاهري ولو قال بلوجا مكان عوجا لكان اولى ليستوفي
الحلي ايضا وازيد استخراجا فيما بني من مزيد الثلاثي واعلم ان التعبير في الكل الاول بالاشد وفي
الثاني بالاكثر وهكذا مجرد تفنن في التعبير والا ففي كل منها يجوز التعبير بكل من تلك الكلمات
لكن ينبغي ان يجعل الزيادة المستفادة من صيغة افعل في هذا النوع من مثل اشد حمرة وازيد
استخراجا راجعة الى ما وقع تمييزا كالحمرة والاستخراج بمعنى ان حمرته او استخراجه حال كونه
شديدا زائد على حمرة غيره او على استخراجه ليفهم ان شدته اي شدة التمييز او كثرته او قوته
انما هي بالاضافة الى غيره من المفضل عليه بان يكون للتمييز زيادة وشدة دون غيره
اذ لو حملت صيغة التفضيل ههنا على ما هو الظاهر من معنى افعل التفضيل من الزيادة في معنى
مصدره لزم ان يكون الزيادة في الشدة والكثرة والقوة التي هي معاني مصادرها وليس
كذلك بل الزيادة فيما وقع تمييزا توضيحه انه اذا بني افعل التفضيل بواسطة اشد ونحوه
مثل هو اشد من كذا حمرة او استخراجا فهناك ثلثة معان احدها معنى التمييز كالحمرة والاستخراج
وهو الذي اريد بناء التفضيل منه والاخران مدلولا اشد يدل على احدهما بمادته وهو معنى
مصدره كالشدة والقوة وعلى الاخر بصيغته وهو معنى الزيادة واذا بني بلا واسطة اشد مثل
هو احسن من كذا فهناك المعنيان الاخيران فقط ففي هذا الزيادة راجعة الى معنى مصدره
من غير شبهة بمعنى ان حسنه زائد على حسن غيره واما في الاول فينبغي ان لا يحمل على هذا المعنى
اذ لو حمل عليه لكان المعنى ان شدة حمرته او استخراجه مثلا زائدة على شدة حمرة الغير او استخراجه
فيلزم ان يكون الشدة مشتركة بين المفضل والمفضل عليه زائدة في الاول عليها في الثاني
كما كان الحمرة والاستخراج كذلك وهذا المعنى غير متعلق بالارادة بل هو خلاف الواقع فينبغي ان يحمل
الزيادة المستفادة من هذه الصيغة راجعة الى معنى التمييز حتى يكون المعنى ان حمرته او استخراجه
حال كونه شديدا زائد على حمرة غيره او على استخراجه او حال كونه زائدا عليه شديد ليفهم ان شدته

انما هي بالقياس الى ما هو الاخر لا في نفسه ولا يلزم ان يكون الشدة مشتركة بين الطرفين بل يلزم
ان يكون التمييز كذلك وان يكون شدته مختصة بجانب المفضل وهو الحق هذا واقول يمكن
ان يجرد صيغته التفضيل في مثل هو اشد حمرة من معنى الزيادة ويستعمل في اصل الفعل كالشدة
ونحوها مما يفيد معنى الزيادة كما قالوا في الاعم والاخص ولا شك ان اصل الفعل راجع الى معنى التمييز
فالزيادة المستفادة من الهيئة في مثل هو حسن مستفادة ههنا من المادة وانما اتى بصيغة
التفضيل كالاشد تنبيها على ان الحق التفضيل في معنى التمييز وقياسه اي قياس افعل
التفضيل والقاعدة فيه ان يكون مشتقا لتفضيل فاعل المصدر المشتق منه على غيره لا لتفضيل
مفعوله وهو من اللوازم كلها كذلك مثل احسن منه واقبح وكذا من اكثر المتعدي كاعلم منه
واكل وذلك لانه لو اشتق لكل من الفاعل والمفعول قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا
على الاشرف اعني الفاعل وقد يجيء على خلاف القياس من الفعل المتعدي لتفضيل مفعوله
اي مفعول المصدر المشتق منه كما في الاشهر والاعرف والاحمد والانكر بمعنى الاكثر مشهورية
ومعروفية ومحمودية ومنكورية ومنه اي مما جاء لتفضيل المفعول اعني في قول سيبويه انهم
يقدمون الشيء الذي شانه اهم وهم ببيانه متعلق بقوله اعنى فاعنى من عنى بكذا على صيغة
المجهول اي صرفت عنايته اليه وهو كما ترى لتفضيل المفعول اي هم اكثر معنية ومقصودية
ببيانه وانما لم يحمل على المبني للفاعل بمعنى هم اكثر قاصدية ببيانه على ان يكون من عناه يعنيه
اي قصده ويكون الباء لتقوية العمل لكونه تكلفا ولعرائه عن المبالغة بخلاف الاول ومع هذا الامكان
حمله على الشذ في فصله بقوله ومنه وهيئته الاصلية للمذكر ما ذكر اعني افعل ويقال في مثناه وجمعه
افعلان افعلون وافاعل وللمؤنث فعلى بضم الفاء وسكون العين وفي مثناها وجمعها فعليان
فعليات فعل بضم الفاء وفتح العين وقد غيرت هيئته في خير وشر اسمي التفضيل بمعنى الاشد خيرا
وصلاحا او بشرا وفسادا الى فعل بالفتح والسكون للتخفيف فيما يكثر استعماله فاصلهما اخير واشر
حذفت الهمزة منهما على خلاف القياس للتخفيف ونقل حركة العين الى الفاء في الاول وقد يجيئان صفتين
مشبهتين على ان يكون خير مخفف خير بتشديد الياء او مصدرين فلا يكونان مما نحن فيه ولا
يستعملان على الاصل لا في المذكر وهو اخير واشر ولا في المؤنث وهو خيرى وشرى بالضم
بل فلا يستعملان دائما على وجه التغيير المذكور في جميع اللغات الا في لغة ردية قبيحة فانه
قد جاء فيهما شر في التانيث على الاصل قالت امرأة من العرب اعيذك اي اجعلك
مستعيذا بالله من نفس حرى وعين شرى بضم الشين على فعلى مؤنث افعل التفضيل
اي خبيثة زيادة خباثة لتاثيرها فيما اصابته وحرى مؤنث حران صفة مشبهة من
الحرارة كعطشى وعطشان في اللفظ والمعنى اي نفس حارة شديدة كانها تتلهب و
تتسخن كالنار وذلك لما قالوا ان لبعض النفوس والعيون تاثيرا عجيبا بحيث تدخل
الانسان في القبر والجمل في القدر الصنف السادس والسابع اسماء الزمان والمكان
جمعهما في صنف واحد لشدة المناسبة بينهما من جهة المعنى لانهما كالمتضايفين ينتقل
من احدهما الى الاخر ويحتاج الى احدهما ما يحتاج الى الاخر ولهذا اشركوهما اي جعلوهما
متشاركين في الصيغة فان صيغة احدهما هي صيغة الاخر مطلقا وهما ما اشتق من المصدر
للدلالة على زمان معناه ومكانه اي لاجل الدلالة على زمان او مكان وقع فيه معنى
المصدر من حيث هو كذلك فالاول اسم الزمان والثاني اسم المكان وهيئتهما مثل هيئة
المصدر الميمي من المجرد والمزيد مطلقا ففي غير الثلاثي المجرد يكونان في كل باب على وزن
اسم مفعول ذلك الباب كمكرم ومستخرج اي زمان الاكرام والاستخراج او مكانهما واما في
الثلاثي المجرد من غير المعتل الفاء ففي مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء كما يجيء ومن
المعتل الفاء يائيا كان او واويا حذف الواو من مضارعه ولم يكن معتل اللام ففي مفعل

مفعل بكسر العين كميسر وموعد وموضع اي زمان او مكان وقع فيه اليسر والوعد والوضع
وان ثبت الواو في مضارعه او كان مع ذلك معتل اللام ففي مفعل بالفتح ايضا كموجل
وموجع والمولى والموعى وبالجملة هيئتهما هيئة المصدر الميمي مطلقا الا في الصحيح الذي مضارعه
مكسور العين فان المصدر منه في الاغلب مفتوح العين كما كان كذلك في المضارع المفتوح
العين ومضمومه كما عرفت وهما منه مكسور العين تقول ضربت زيدا مضربا شديدا وجلست
مجلسا خفيفا بفتح اللام والراء في المصدر الميمي اي ضربا شديدا وجلوسا خفيفا لكون مضارعهما
اعني يضرب ويجلس صحيحين مكسوري العين واليوم او الدار مضرب الدراهم ومجلس القوم
بكسر الراء واللام في اسمي الزمان والمكان اي اليوم زمان ضرب الدراهم او جلوس
القوم والدار مكانه ففيما اي في الصحيح الذي مضارعه مضموم العين او مفتوحه القياس
ان يكونا اي اسماء الزمان والمكان مفتوحي العين كمقتل ومفتح وكذا في المعتل اللام
والمعتل الفاء الواوي الذي ثبت الواو في مضارعه فان اسمي الزمان والمكان منهما مطلقا
اي سواء كان مضارعه مفتوح العين او مضمومه او مكسوره على مفعل بالفتح كما اشير اليه
كمرمى من يرمي ومدعى من يدعو ومرعى من يرعى وموجع وموجل من يوجع ويوجل
وذلك لانهما مشتقان من المضارع ولو ظاهرا فبنيا عليه وقصد موافقة حركة عينهما
لحركة عينه فان كان عين المضارع مفتوحا فتح عينهما كيفتح ومفتح وان كان مكسورا
كسر كيضرب ومضرب كما مر وانما لم يضم عينهما اذا كان مضموما لانه لم يات بناء مفعل عين المضارع
بضم العين في كلامهم في غير هذا الباب فلا يجوز ان يبنى في هذا الباب بناء لم يكن في غيره
فحمل على مفعل بالفتح كمدخل دون مفعل بالكسر لان الحمل على الاخف اولى وانما كان
الناقص على مفعل بالفتح مطلقا لانه اذا فتح عينه يجب قلب لامه الفا فيحصل التخفيف
بالقلب وانما كان المثال على مفعل بالكسر لان الواو بين الفتحة والكسرة اخف منه
بين الفتحتين لما قيل ان المنافرة بين الفتحة والواو منفرجة وانما كان المثال الواوي
الذي ثبت الواو في مضارعه على مفعل بالفتح مطلقا لانه لما لم يحذف الواو منه كان بمنزلة
الصحيح فحمل على ما هو الاكثر في الصحيح من مفعل بالفتح وقد جاء من المضموم اي من المضارع
المضموم العين ثلثة عشر اسما من اسماء المكان حال كونها مكسورة العين مجيئا واقعا
على خلاف القياس وهي المسجد والمنسك اي لموضع النسك وهو العبادة والمرفق
لموضع الرفق وهو ضد العنف قال الرضي المرفق هو موصل الذراع والعضد وهو ايضا
كل ما ينتفع به والارتفاق الانتفاع والاتكاء على المرفق ويقال فيهما المرفق على وزن
منقب ايضا لانهما الة الرفق الذي هو ضد الخرق اذ المتكئ على مرفقه ساكن مطمئن
وكذا المال المنتفع به على الاغلب ومعنى الموضع فيهما ابعد وذلك بتاويل انهما مظنتا
الرفق ومحله والمفرق لوسط الراس لانه موضع فرق الشعر والمشرق والمغرب والمطلع
والمنبت والمسكن والمسقط لموضع السقوط ومنه يقال مسقط راسي اي حيث ولدت
والمحشر لموضع الحشر والجمع والمنخر ثقب الانف لانه موضع النخير وهو التصويت بالانف
وذكر ابن الحاجب بدل المحشر المجزر لموضع الجزر وهو نحر الابل وبالجملة عين مضارع هذه
الاسماء مضموم فالقياس فيها مفعل بفتح العين فكسره على خلاف القياس وعلى سبيل
الشذوذ من المفتوح اي وجاء من المضارع المفتوح العين اسم واحد من اسم المكان
مكسور العين على خلاف القياس ايضا وهو المجمع لموضع اجتماع الناس لانه من جمع
يجمع بالفتح فيهما فالقياس المجمع بالفتح كما مر فالكسر شاذ وجاء بعض هذه الاسماء بفتح
العين على القياس ايضا اي كما جاء بالكسر على الشذوذ كالمنسك والمطلع فانهما جاءا
بالفتح والكسر وقرئ بهما اي قرئ المنسك والمطلع بالفتح والكسر في القرآن وكالمسجد

والمسكن والمجمع فانها جاءت بهما ايضا وقال الفراء الفتح في كلها اي تلك الاسماء الاثني عشر
جائز وان لم يسمع في بعضها فح يكون قياسيا كون المسجد بالكسر على خلاف القياس
عند الجمهور وقال سيبويه المسجد بالكسر البيت الذي بني للعبادة والسجود وسجد فيه بالفعل
اولا فهو ليس باسم مكان بل من الاسماء الجامدة لان اسم المكان لكونه مبنيا على الفعل المضارع
الذي لا اختصاص له بموضع دون موضع بل هو مطلق مبهم محتمل لكل كان الموضع المعتبر فيه
كذلك تقول المقتل ولا تقصد مكانا دون مكان فما اعتبر فيه تعيين المكان كالمسجد بالمعنى
المذكور ليس باسم واما موضع السجود ووضع الجبهة على الارض اي موضع كان فلا يجوز فيه
الا الفتح لكونه اسم مكان مبنيا على الفعل لما ان الموضع المعتبر فيه مطلق كما في الفعل
فعند سيبويه المسجد بالكسر ليس باسم مكان وما كان اسم المكان فهو مسجد بالفتح
لا غير فلا شذوذ فيه عنده وبعض اسم الزمان والمكان يعني ان الاصل والاكثر ان يكون
اسم الزمان والمكان على مفعل بدون التاء وبعض اسم الزمان والمكان يجيء بالتاء
نحو المزلة لموضع زل فيه القدم والمضلة لموضع ضلال الطريق يقال ارض مضلة اي
يضل فيها الطريق بكسر العين وفتحها فيهما كما في مضارعهما المجيء يزل ويضل بكسر العين وفتحه
وقال الرضي واما المحل والمحل بالفتح والكسر بمعنى المنزل فلكون مضارعه على الوجهين قرئ
قوله تعالى فيحل عليكم غضبي على الوجهين وجاء فيما مضارعه يفعل بالكسر لغات بالفتح
والكسر وهي المدب وهو مجرى السيل والمأوى للابل ومزلة ومضربة السيف لرأس
السيف قدر شبر والمظنة بالكسر يقال مظنة الشيء لموضع يظن كونه فيه واما المظنة
بالفتح فهو مصدر بمعنى الظن وهما الثالث عشر مما جاء اي من الاسماء الثلاثة عشر التي
جاءت على خلاف القياس لانها من يظن بالضم فالقياس المظنة بالفتح وانما افردها الى ههنا
لمناسبته مثل المزلة والمضلة قال ابن الحاجب الحاق التاء في مثل ذلك ليس بقياسي
بل مقصور على السماع لكنه كثير الوقوع ففي المظنة خلاف القياس من وجهين الكسر والحاق
التاء وفي المزلة والمضلة من وجه وهو الحاق التاء واما نحو مسبعة ومأسدة ومذأبة
ومحياة ومفعاة مما كان على مفعلة بالتاء لموضع يكثر فيه مأخذ اشتقاقه وهو اسم جامد
ثلاثي للارض اي حال كون المذكورات موضوعة للارض التي تكثر فيها السبع والاسد
والذئب والحية والافعى بمعنى الحية والنشر في التفسير على ترتيب اللف في المفسر فليس
جواب اما مما نحن فيه اعني بذلك ليس من الاسماء المتصلة بالافعال لانه لو كان منها
فاما هو بان يكون اسم مكان وليس كذلك اما اولا فلان اسم المكان لابد ان يكون
مشتقا من المصدر ونحو مسبعة مشتق من الاسم الجامد واما ثانيا فلان اسم المكان
لم يعتبر فيه دلالة على الكثرة ونحو مسبعة مبني لافادة الكثرة ولكن هذا قياسي مطرد في
كل اسم ثلاثي كالمبطخة لمكان يكثر فيه البطيخ والمقثاة بالهمزة لمكان يكثر فيه القثاء
بكسر القاف وتشديد الثاء المثلثة نبت معروف وهذا مختار صاحب المفصل حيث قال
واذا كثر الشيء بالمكان قيل فيه مفعلة بالفتح يقال ارض مسبعة ومأسدة ومذأبة
ومحياة ومفعاة ومقثاة ومبطخة لكن قال المحقق الرضي وهو مع كثرته ليس بقياسي
مطرد فلا يقال مضبعة ومقردة بمعنى مكان كثير الضبع والقردة ولا يأتي ذلك اي
لا يتحصل ولا يتيسر بناء مفعلة لافادة مكان يكثر فيه الشيء فيما عدا الثلاثي كالثعلب
والضفدع لانها مبنية على ثلثة احرف وليس ما عدا الثلاثي كذلك ولو حذف بعض حروف
يخاف عن الالتباس ولا يأتي مثله اي نظير بناء مفعلة مما عدا الثلاثي كالمفعلة لثقله
فلا يقال للمكان كثير فيه الثعلب والضفدع مثعلبة ومضفدعة بل قالوا فيه مكان
كثير الثعلب والضفدع وهذا ما قال سيبويه ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز على ثلثة احرف



احرف كالثعلب والضفدع استثقالا لذلك مع استغنائهم عنه بان قالوا ارض كثيرة الثعالب
قال الرضي او بان قالوا مكان مثعلب ومعقرب ومضفدع بكسر اللام الاولى على انها
اسم فاعل واما المقبرة عطف على قوله واما نحو مسبعة فقد جاءت بالفتح على القياس
لانه من قبر يقبر من باب نصر ينصر فهو من جهة فتح العين على القياس وان كان من
جهة الحاق التاء على خلافه وبالضم لانه اريد بها البقعة وقطعة معينة من الارض مهيأة للدفن
دفن فيها بالفعل او لا ويقال لها قبرستان لا موضع الدفن مطلقا اي موضع كان
لا يقال لكل مكان دفن فيه احد مقبرة بالضم بل مقبرة بالفتح فهي بالضم وان كانت في اللفظ
على خلاف القياس من وجهين لكنها في التحقيق ليست على خلافه اصلا لانه ليس باسم
مكان مبني على الفعل بل خارج عما نحن فيه كما عرفت وجاء في الشعر مقبر اسم مكان
بدون التاء مفتوحا فهو موافق للقياس من كل وجه قال لكل اناس مقبر بفنائهم فهم ينقصون
والقبور تزيد الاناس بالضم الناس والفناء بالكسر جوانب البيت يعني ان لكل ناس
مقبرا في حوالي بيوتهم وديارهم فعددهم ينقص بسبب الموت وعدد القبور يزيد الصنف
الثالث من لبيان هيئة اسم الآلة وهو ما اشتق من مصدر الثلاثي المجرد فيه تنبيه على ان
اسم الآلة لا يبنى من غير الثلاثي المجرد بل يقال فيه آلة الكتب وآلة الاستخراج ونحو ذلك
باضافة الآلة الى المصدر الذي قصد بيان آلته للدلالة على ما استعمل له وسيلة الى تيسير
معنى ذلك المصدر من حيث هو كذلك كالمفتاح فانه مشتق من الفتح الذي هو مصدر
الثلاثي المجرد للدلالة على آلة يكون استعمالها سببا ووسيلة الى تيسير معنى الفتح
وتسهيله بمعنى ان الفاتح اذا استعملها في فتح القفل يكون ذلك الفتح سهلا وان امكن
حصوله بدونها بطريق آخر فاللازم في اسم الآلة ان يكون الآلية بالنسبة الى سهولة المعنى
لا الى اصل حصوله فلذا قال وسيلة الى تيسير معنى لا الى حصول معنى واذا اعتبر في اسم
الآلة اصطلاحا الاشتقاق من المصدر على الوجه المذكور فلا يقال للقلم والسكين ونحو ذلك
من الاسماء الجامدة الموضوعة للآلات الا فعال اصطلاحا اي في اصطلاح اهل التصريف
اسم الآلة لعدم اشتقاقهما اي من مصدرهما اي القلم والسكين وسيلة اليه
اي الى معنى ذلك المصدر وهو الكتابة من الاول والقطع من الثاني نعم يطلق عليهما اسم
الآلة لغة لانه فيهما بمعنى اسم موضوع لآلة الفعل مطلقا ومثلهما كذلك وهيآته ثلث
مفعل ومفعال بزيادة الالف ومفعلة بزيادة التاء بكسر الميم وفتح العين في الكل
سواء كان عين المضارع مفتوحا او مضموما او مكسورا كمقص اصله مقصص على مفعل
من القص بمعنى القطع ومقراض على مفعال من القرض بالمعنى المذكور فالمقص والمقراض
بمعنى واحد وهو آلة مخصوصة للخياطين يقطعون بها الاثواب فانظر الى انه كيف [illegible]
فلا تقرض اخاك ونحو مكسحة فان المقرض مقراض المحتب ومكسحة على مفعلة وهي ما يكنس
به الثلج وغيره وبالفارسية جاروب من الكسح بمعنى الكنس اي قشر الثلج او التراب
او نحوه عن المكان قالوا هيئته الاصلية مفعال والاخريان اي مفعل ومفعلة منقوصتان منه
بحذف الالف بعوض عن المحذوف كما في مفعلة بتعويض التاء او لغيره كما في مفعل بدليل
اي قالوا كذلك مستدلين بدليل عدم اعلال نحو معول وهو الفأس العظيمة التي تقلع
بها الحجر العظيم ومخيط وهو آلة الخياطة يقال لها ابرة وبالفارسية سوزن والمراد بنحوهما
اسم الآلة الذي كان على مفعل من الاجوف الواوي او اليائي ولم يعل عينه ولولا ذلك
اي ان اصل معول ومخيط معوال ومخياط على مفعال بل كانا اصليين برأسهما وجب
اعلالهما بنقل حركة الواو والياء الى ما قبلهما لقلبهما الفا تبعا لفعلهما كما في مقال تبعا ليقال
مع انهما لم يعلا فعدم اعلالهما دل على ان اصلهما معوال ومخياط حتى يكونا بتقديرهما غير معلين فيهما

كما لم يقل في معوال ومخيط للزوم التقاء الساكنين لكن اللازم من هذا الدليل كون اصل مفعل
مفعالا واما كون اصل مفعلة كذلك فلم يلزم منه فلم يتم التقريب فتدبر واما التي فيها التاء
اعني مفعلة ليست بمطردة في جميع المواضع بل هي سماعية مقصورة على السماع تحفظ كالمكسحة
مثل مكسحة ولا يقاس عليها غيرها مما لم يسمع فلا يقال مقرضة ولا مخيطة كما ان كالتاء في
اسمي الزمان والمكان فانها سماعية في مثل مزلة ومفضلة كما عرفت واما التي بدون التاء
اعني مفعلا ومفعالا فهما قياسيان مطردان في جميع المواضع واما نحو المسعط وهو الاناء
الذي يجعل فيه السعوط بفتح السين اي الدواء الذي يصب في الانف وهو ما ورد في الخبر
عليكم بالسعوط والمدق وهو ما يدق به اي آلة يدق بها الاشياء كما للقصار والمدهن وهو
قارورة الدهن اي زجاجة يوضع فيها الدهن والمكحلة وهو ما يجعل فيها الكحل وبالفارسية
سرمه دان مما جاء بيان لنحو المسعط اي حال كون نحوه من اسم الآلة الذي جاء على مفعل
بضم الميم والعين فقط او بهما وبفتح العين ايضا كالمنخل يعني ان المنخل جاء على مفعل بضم الميم
والعين وعلى مفعل بضم الميم وفتح العين واما الاسماء الباقية فلم يجئ الا على الوجه الاول
كما يخرج به اي حال كون المنخل موضوعا لآلة يخرج بها النخالة عن الدقيق وهو الذي يصنع
من الخبز والنخالة الفضلات التي تخرج منه عند النخل كانه قيل هذه الكلمات اسماء الآلات
مع ان هيئاتها خارجة عن الهيئات الثلث المذكورة لان بعضها على مفعل بضم الميم والعين
فقط وبعضها عليه وعلى مفعل بالضم وبفتح وكلاهما خارجان عن الثلث فاجاب بقوله و
فليست هذه الاسماء باسماء الآلة اصطلاحا حتى ينتقض بها حصر الهيئات في الثلث بل هي
اسماء الآلة لغة كسائر الاسماء الموضوعة لآلة الاشياء كالسوط للضرب والسيف للقطع
وغيرهما كالرمح والسهم ونحوهما من الاسماء الجامدة التي وضعت للآلات وهذا كما قال سيبويه
لم يذهبوا بهذه الاسماء مذهب الفعل في جواز اطلاقها على كل آلة لكنها جعلت اسماء لهذه الاوعية
يعني ان المكحلة ليست لكل ما يكون فيه الكحل بل مختصة بالآلة المخصوصة وكذا المدهن لا يقال
لكل ما يوضع فيه الدهن بل هو مختص بالقارورة المخصوصة وكذا اخواتها فلم يكن اشتقاقها
للدلالة على ما هو استعمل له وسيلة لمعنى المشتق منه مطلقا فلم يكن اسماء الآلة اصطلاحا
ولا من سائر الاسماء المتصلة بالافعال بل من الجوامد كالسوط والسيف فكان الحق بها
افادة ذوات تلك الآلات المعينة لا آليتها لمعنى المشتق منه وايد ذلك بوجهين فقال
الا يرى ان منها ما ليس مشتقا من المصدر ولا اظهر اي وليس اظهر في معنى الآلية
من معنى الظرفية يعني لا بد في اسم الآلة اصطلاحا ان يكون مشتقا من المصدر
ويكون فيه معنى الآلية كما يشهد عليه تعريفه مع ان بعض تلك الاسماء ليس كذلك كا
لمسعط والمدهن والمكحلة فانها مشتقة من السعوط والدهن والكحل وهي ليست
بمصادر بل اسماء جامدة وايضا ليس استعمالها في معنى الآلية اي آلة الكحل وآلة الدهن
مثلا باظهر من استعمالها في معنى الظرفية اي ما يوضع فيه الكحل او الدهن بل الثاني اظهر من
الاول ولذا قال في تفسيرها ما يجعل فيه السعوط او الكحل وقارورة الدهن فاذا لم يكن
بعضها اسم آلة اصطلاحا فكذا ما ليس بها من البواقي هذا لكن في الوجه الاخير نظر لان في
مثل المكحل اعتبارين احدهما انه مكان وضع فيه الكحل والآخر انه وسيلة الى استعمال الكحل
فبالاعتبار الاول ليس اسم آلة بل من الاوعية وبالاعتبار الثاني اسم آلة ولا بأس
في ان يجعل الشيء الواحد من صنفين باعتبارين ونظير هذا ما قال بعض المحققين في مثل
مرقاة ومسقاة بفتح الميم وكسرها ان لها اعتبارين احدهما انها امكنة كان اسم مكان
الرقي من حيث ان الرقي فيه والآخر انها آلات لان استعمال آلة الرقي فمن نظر الى الاول
فتح ومن نظر الى الثاني كسر فالمكسور والمفتوح مما يقال لشيء واحد لكن النظر مختلف

مختلف واورد صاحب المفصل المحرضة بضمتين في عداد ما اي عداد الاسماء المذكورة كالمكحلة
مما يكون هيئته مخالفة لهيئات اسم الآلة وتبعه ابن الحاجب فاوردها في شرح فيه
في ذلك العداد لكن الجوهري ذكرها بكسر الميم وفتح الراء على ما هو القاعدة في هيئة اسم
الآلة فلا نقض بها حتى يحتاج الى ما سبق من الجواب وفسرها بانا الحرض اي اناء
ووعاء يجعل فيه الحرض وهو بالضم الاشنان بضم الهمزة معروف فلكونها مختلفا فيها بل
لكون المشهور فيها ما ذكره الجوهري على ما في شرح الهادي لم يعدها المص في عداد الاسماء
المذكورة ثم انها ولو كانت كما ذكره الجوهري كان الاظهر فيها ان لا يجعل من اسماء الآلة
اصطلاحا كما عرفت ولما فرغ عن بيان الهيئات المطردة التي تعرض الكلمات لذواتها في
السمط الاول اراد ان يبين ما تعرضها بسبب عوارض الاغراض معنوية فقال السمط
الثاني لبيان هيئات تحصل للكلمات بسبب عوارض تعرضها لاغراض معنوية وهي اي
تلك الهيئات خمس لكون تلك العوارض على ما ذكره خمسة الحاق الضمائر ونوني التاكيد
والتصغير والنسبة والتثنية والجمع فتجعل السمط خمسة فصول لبيان الهيئات الخمس
الاول لبيان ما اي هيئة تحصل بسبب الحاق الضمائر ونوني التاكيد المشددة والمخففة
جمعهما في فصل واحد لتقاربهما وتشاركهما في ان يلحقا بالافعال خاصة وانما قدمناها
اي الهيئات بسبب اللاحقين على سائر الهيئات لاختصاصهما بالافعال لما ان سبقها
اعني اللاحقين من خواصها واما الالف والواو في مثل ضاربان وضاربون فمن علامات
الاعراب لا من الضمائر التي هي العمدة فيما نحن فيه اعني فن التصريف لشمول الهيئات المعنية
بالبحث وهي الهيئات الافرادية المطردة الموضوعة بالوضع النوعي جنسها اي جنس الافعال
بمعنى ان اي فرد من جنسها فيوجد فيه تلك الهيئة بحسب الاصل اي اصل الوضع وان خرج
بعض الافعال عن تلك الهيئة في الاستعمال لعارض كنعم وبئس بخلاف الاسماء المتصلة
بالافعال اذ لا يشمل الهيئة المذكورة جنسها وان تناولت نوعها لان جنسها مطلق الاسم
وكثير من الاسماء عارية عن تلك الهيئة بحسب اصل الوضع والكلام فيه اي في الفصل الاول
صنفان احدهما لبيان ما يحصل بالحاق الضمائر والآخر لبيان ما يحصل بالحاق نوني التاكيد
الاول في بيان ما يعرض بسبب الحاق الضمائر جعله اولا لكون مباحث هذه الهيئات
كثيرة عامة المنافع مهتم بشانها ولا توقف ذلك على معرفة الضمائر واقسامها واحكامها
قال اعلم اولا ان الضمير هو اسم وضع للدلالة اي لاجل الدلالة على ان معناه متكلم
وهو الذي يحكي عن نفسه مثل انا ونحن بحسب ظاهر العرف اي يعد متكلما في ظاهر
العرف وان لم يكن متكلما في نفس الامر زاد هذا القيد ليشمل التعريف ضمير المتكلم مع
الغير كنحن لان الكلام الواحد لا يتكلم في نفس الامر اكثر من واحد لكنه اذا تكلم واحد مع
كونه مقارنا للغير يعد المجموع في العرف متكلما لذلك الكلام وسيجيء من المص اشارة اليه
او على ان معناه مخاطب يتوجه اليه الكلام كانت واياك او على انه غيرهما ويسمى ذلك
الغير هنا اي في بحث الضمائر غائبا مثل هو واياه واما في اللغة فالغائب عبارة عما لا يتناوله
الحس ويكون بعيدا عنه وشرطه استعمال هذا اي ضمير الغائب تقدم ذكره اي ذكر المرجع بوجه
من الوجوه اما لفظا مثل جاء رجل وهو عالم او معنى مثل قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
اي العدل او حكما كما في الضمير الشان والقصة وقد سبق تفصيل ذلك في العقد الاول والضمير
قسمان احدهما منفصل وهو ما يجوز النطق به ابتداء اي من غير ذكر لفظ آخر يتصل هو به كهو
ونحن فان النطق بهما لا يحتاج الى تقديم لفظ والآخر متصل وهو ما ليس كذلك اي لا يجوز
النطق به ابتداء بل يحتاج في ذلك الى تقديم لفظ يتصل هو به كالف ضربا وواو ضربوا وتاء ضربت
فانها لا يجوز النطق بها قبل النطق بافعالها التي هي كالاجزاء منها وكله اي للضمير مطلقا في وضعه

اى يجب وضعه خواص منها انه اى الضمير مع كونه مبنيا ليس بمعرب كما بين فى النحو وضع لمعناه
على وجه يعرف من نفسه مع قطع النظر عن تركيبه مع عامله انه فى موقع اى اى اى وجه من
وجوه الاعراب اعنى الرفع والنصب والجر فان وضع بعض الضمائر على المرفوعية كهو وانا
وبعضها على المنصوبية كاياك وامثاله وبعضها على المجرورية كالياء فى لى والهاء فى به فاذا ذكر
الاول يعرف منه المرفوعية غير نظر الى العامل واذا ذكر الثانى يعرف منه المنصوبية واذا ذكر
الثالث يعرف منه المجرورية من غير نظر الى العامل الناصب او الجار بخلاف سائر الاسماء
كزيد وهذا فانه لا يعرف وجوه اعرابها من انفسها لعدم وضعها على حالة واحدة من الاعراب
بل من تركيبها مع العامل فان اقتضى العامل الرفع يعرف انها مرفوعة كما فى جاء زيد او هذا
او النصب فيعرف انها منصوبة كما فى رأيت زيدا او هذا او الجر فيعرف انها مجرورة كما فى
مررت بزيد او بهذا ومنها ان دلالته على تذكير معناه وتانيثه كانت بجوهره وذاته لا بلحوق علامات
كالتاء فى ضاربة وعدمه فى ضارب فان بعض الضمائر موضوع بجوهره للمؤنث مثل هى واياها
وبها وبعضها للمذكر نحو هو واياه وبه فلا حاجة الى الحاق العلامة فى معرفة التذكير والتانيث
بخلاف سائر الاسماء فانها لعدم وضعها على حالة واحدة من التذكير والتانيث بل وضعت
على ان تكون صالحة للكل تحتاج فى ذلك الى الحاق علامة كضارب وضاربة واحمر وحمراء
ونحو ذلك فتفرع على ما ذكر من الخواص لكل واحد متعلق بتفرع فيما بعد من المتصل او المنفصل
بعد ما علم ان كلا منهما اما متكلم او مخاطب او غائب تفريع فاعل تفرع الاول ثلاثى اى ذو شقوق
ثلثة باعتبار وجوه الاعراب الثلثة لقيام الضمير مقام الظاهر وانقسام الظاهر بذلك الاعتبار
والثانى ثنائى ذو شقين باعتبار حالتى التذكير والتانيث فحصلت اثنا عشر قسما
ثم انقسام كل من هذه الاقسام الى الافراد والتثنية والجمع ظاهر فحصلت ستة وثلثون
قسما اجمالا اى من غير تعرض لتفصيل الانقسام الى المتكلم والمخاطب والغائب وتفصيل هذا
التقسيم ان المنفصل اما متكلم او مخاطب او غائب ثم كل منها اما مرفوع او منصوب او مجرور
صارت الاقسام تسعة حاصلة من ضرب الثلثة فى الثلثة ثم كل منها اما مذكر او مؤنث صارت
ثمانية عشر حاصلة من ضرب التسعة فى الاثنين ثم كل من هذه اما مفرد او [او مثنى] او مجموع
صارت اربعة وخمسين حاصلة من ضرب الثمانية عشر فى ثلثة وكذا صارت الاقسام
اربعة وخمسين فى المتصل بمثل ما ذكر صارت مجموع الاقسام مائة وثمانية بحسب الاحتمال
العقلى واما الاقسام الواقعة فى نفس الامر المعتبرة ههنا فاقل منها بكثير على ما قال لكن اقسام
المجرور وهو فى كل واحد من المنفصل والمتصل ثمانية عشر لان المجرور المنفصل اما متكلم
او مخاطب او غائب وكل منها اما مذكر او مؤنث وكل منها اما مفرد او مثنى او مجموع فصارت
ثمانية عشر وكذا فى المتصل فجميع اقسام المجرور وهى ستة وثلثون مطرحة اى مبعدة
مخرجة عن الاقسام ههنا يقال اطرحه بتشديد الطاء اى ابعده كذا فى المختار وذلك اما لان
المجرور لا دخل له اصلا فى الالحاق بالفعل الذى هو المقصود الاصلى ههنا لان الحاقه بالفعل
يقتضى كون الفعل عاملا للجر وهو باطل لان عمله منحصر فى الرفع والنصب واما لانه لم يوضع له
منفصل كما وضع لكل من المرفوع والمنصوب كهو واياك بل انما وضع له المتصل لانه انما يجوز
الانفصال اذا تعذر الاتصال ولا مانع من الاتصال فى المجرور بخلاف المرفوع والمنصوب اذ قد
يوجد فيهما مانع عن الاتصال كما بين فى النحو ومتصله اما بالنصب عطف على الضمير فى لانه او بالرفع
على ان الجملة حالية واياما كان هو من تتمة الوجه الثانى لا وجه برأسه لم يتميز فى اللفظ
عن المنصوب المتصل مع قطع النظر عن العامل بل هو مشترك بينهما لفظا والفارق هو
العامل كالهاء فى غلامه وضربه والياء فى غلامى وضربنى والكاف فى غلامك وضربك فلم يكن
المجرور قسما برأسه متميزا لفظا عن الغير فيناسب اسقاطه فاسقط عن عداد الاقسام

الاقسام بخلاف المرفوع والمنصوب فان لكل منهما قسما متميزا برأسه متميزا عن الغير فى اللفظ
اما المرفوع فكلا قسميه اعنى المنفصل والمتصل متميزان كهو وتاء ضربت فانهما لا يحتملان
النصب والجر بحسب الوضع واما المنصوب فالمنفصل منه متميز كاياك واياى حيث
لا يحتملان الرفع والجر وضعا واذا طرحت الستة والثلثون من مائة وثمانية فعادت
الاقسام الى اثنين وسبعين ثم ان فى المتكلم لم يفرق بين المذكر والمؤنث بحسب اللفظ
بل صيغة المتكلم مشتركة بينهما كانا ونحن حيث يطلقان على المذكر والمؤنث لعدم الفائدة فيه
اى فى ذلك الفرق لان الفرق بينهما لفظا بان يوضع لكل منهما لفظ مغاير لما وضع للآخر
انما هو لدفع الالتباس بين المذكر والمؤنث ولا التباس بينهما فى المتكلم لان من يحكى عن
نفسه لا يكون الا واحدا متعينا عند السامع تذكيرا او تانيثا بخلاف الغائب والمخاطب
فان ما تقدم ذكره او ما يصلح لان يخاطب قد يكون متعددا احدهما مذكر والآخر مؤنث
فيلتبس فى رجوع الضمير او توجه الخطاب فلدفع الالتباس وتعيين المذكر او المؤنث احتيج
فيهما الى الفرق اللفظى فتسقط من اقسامه اى من اقسام المتكلم فى المنفصل والمتصل اثنا عشر
وهى الحاصلة من ضرب المتكلم المؤنث فى المنفصل والمتصل وضربهما فى المرفوع والمنصوب
ليحصل اربعة ثم ضربها فى الافراد والتثنية والجمع ليحصل اثنا عشر فاذا اسقط من اثنين
وسبعين اثنا عشر فيبقى ستون ثم ان فى المتكلم بكلام جزئى لا يمكن التعدد حقيقة
بمعنى ان الكلام الشخصى لا يمكن ان يصدر عن اكثر من واحد حقيقة وفى نفس الامر بل يجب
ان يكون المتكلم به واحدا لانه عرض واحد شخصى فلا يقوم الا بمحل واحد كما بين فى الكلام
ولما ورد عليه من ان معنى قولهم ان نحو نحن صيغة المتكلم فانه يقتضى تعدد المتكلم بكلام واحد
اجاب عنه بقوله وقولهم ان نحو نحن وايانا من صيغ المتكلم مع الغير صيغة المتكلم بناء
اى ليس بمبنى على التحقيق حتى يرد ذلك بل مبنى على التغليب اى تغليب المتكلم على غيره
ممن هو بمنزلته واطلاق اسم المتكلم على المجموع كعمرين لعمر وابى بكر رضى الله عنهما والقمرين
للقمر والشمس والعرف لان اهل العرف لما بنوا الامور على الظاهر دون التدقيق الفلسفى
فاذا صدر كلام جزئى عن شخص واحد مقارنا لشخص آخر بمنزلته بان صدر عنه مثل
ذلك الكلام الجزئى او لم يصدر لكنه لم ينكر عليه يعدون ذلك الكلام صادرا عن المجموع والمتكلم به
متعددا وان لم يكن فى نفس الامر كذلك ومن ههنا تنبه لفائدة تقييده المتكلم بما قيدناه
به من التعريف اى فى تعريف الضمير من قوله يجب ظاهر العرف وفائدته تشميل التعريف
لصيغ المتكلم مع الغير كما بينا هناك فاكتفوا تفريع على قوله ثم ان فى المتكلم اى فيه اى
فى المتكلم بالدلالة على انفراده عن الغير فيما نسب اليه من الفعل او على كون الغير معه
فيما نسب اليه سواء كان ذلك الغير واحدا آخر او اكثر يعنى لو صدر كلام جزئى من اثنين
او اكثر حقيقة كما صدر عن الواحد لوضعوا للمتكلم صيغا ثلثا من الافراد والتثنية والجمع
كما وضعوا للغائب والمخاطب لكن لا يمكن صدور كلام جزئى عن اكثر من واحد حقيقة
ناسب ان يوضع له صيغة واحدة فقط الا ان الواحد قد يكون منفردا عن الغير فيما نسب
اليه من الفعل فيكون واحدا حقيقة وصورة وقد يكون معه الغير واحدا آخر او اكثر
فيعد بحسب العرف متعددا مثنى او مجموعا فوضعوا للدلالة على انفراده صيغة كانا
وهو ظاهر وعلى اقترانه بالغير مطلقا صيغة اخرى كنحن لكون ذلك الاقتران مما قصد
افادته واهتم بشانه ولم يفرقوا بين المثنى بان يكون الغير واحدا وبين المجموع بان
يكون الغير اكثر لما لم يكن ذلك مقصودا ومهتما بشانه ههنا بل لو استفيد فانما يستفاد
من الخارج فكان للمتكلم صيغتان احديهما مشتركة بين المفرد المذكر والمؤنث والاخرى
مشتركة بين المثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث هذا وفيه نظر لانه انما يتم

لو لزم في ان يعد الشخص متكلما ههنا ان يكون تكلمه بالقياس الى كلام جزئي واما اذا اكتفي فيه ان يكون
تكلمه بالقياس الى كلام نوعي فيمكن المثنى والجمع في المتكلم حقيقة من غير بناء على التغلب
والعرف بان يصدر عن واحد كلام جزئي وعن غيره واحدا او اكثر جزئي آخر مماثل لذلك الجزئي
والجواب ان الغرض ههنا مجرد ابداء علة واظهار مناسبة في اكتفائهم في المتكلم بصيغتين
لا الاستدلال على ذلك بمقدمات قطعية وما ذكره كاف في ذلك الغرض فذهب من اقسام
اي المتكلم الاثني عشر من ضرب الاربعة اعني المتكلم المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب
المتصل والمنفصل في الثلثة اعني الافراد والتثنية والجمع اربعة لانه اذا اتحد التثنية
والجمع في المتكلم صار المضروب فيه اثنين فيصير الاقسام ثمانية وبقيت من مجموع الاقسام
الستين ستة وخمسون ثم انهم لم يفرقوا في تثنية المخاطب والغائب بين التذكير والتانيث
في اللفظ بل وضعوا المثنى المخاطب مذكرا كان او مؤنثا صيغة واحدة كانتما واياكما وكذا المثنى
الغائب كهما واياهما وكالالف في ضربا وضربت واما التاء في الثاني فليس من الضمير بل علامة
التانيث وذلك لقلة الاحتياج اليه اي الى ذلك الفرق اذ لا يكثر وقوعهما اي وقوع
التثنية فاذا لم يكثر وقوعها لم يكثر وقوع الالتباس بين التذكير والتانيث فيها فيكون
الاحتياج الى الفرق اللفظي لدفع الالتباس قليلا فلذا لم يهتموا بالفرق بل اكتفوا في ذلك
بالاحالة على القرائن بخلاف المفرد والمجموع فانه لكثرة وقوعهما يقع فيهما الالتباس بين
التذكير والتانيث كثيرا فمست الحاجة الى الفرق اللفظي بينهما فنقص من اقسامهما
اي اقسام المخاطب والغائب في المتصل والمنفصل ثمانية اقسام وهي الحاصلة من ضرب
الاثنين اعني مثنى المخاطبة ومثنى الغائبة في الاربعة اعني المتصل المرفوع والمنصوب
والمنفصل المرفوع والمنصوب واستقرت اقسام الضمير بعد الاسقاطات المذكورة على
الثمانية والاربعين وهي الاقسام الواقعة في نفس الامر المعتبرة ههنا فنعدها على مراتبها
وهي اربع وفي كل مرتبة اثنا عشر ضميرا فيبلغ المجموع الى ثمانية واربعين المرتبة الاولى
للمنفصلة المرفوعة جعلها مرتبة اولى لظهورها وكونها عمدة وتفطن من هذا الى وجه ترتيب
البواقي وهي انا في المتكلم وحده مذكرا او مؤنثا ونحن في المتكلم مع الغير كذلك مثنى او جمعا
وانت بفتح التاء في المخاطب انتما في تثنية المخاطب والمخاطبة انتم في جمع المخاطب
انت بكسر التاء في المخاطبة انتن في جمع المخاطبة وهو في الغائب هما في تثنية الغائب
هم في جمع الغائب هي في الغائبة هن في جمع الغائبة فمجموعها اثنا عشر وانما قدم المتكلم
في الترتيب لانه اعرف المعارف واخر الغائب لانه ادون من الكل واورد الواو العاطفة
بين المتكلم والمخاطب وبين المخاطب والغائب للتنبيه على المغايرة بين الانواع الثلثة
وكذا الكلام في المراتب الآتية ترتيبا وعطفا المرتبة الثانية للمنفصلة المنصوبة
وهي اياي ايانا واياك بالفتح اياكما اياكم اياك بالكسر اياكن واياه اياهما اياهم اياها
اياهن المرتبة الثالثة للمتصلة المرفوعة ومن خواصها انقسامها الى البارزة وهي
الملفوظ بها اي التي تلفظ بها حقيقة سميت بارزة لبروزها وظهورها في اللفظ والى
المستترة ويقال لها المستكنة لاستكنانها واختفائها تحت العوامل وهي ما تؤدي في
من ضمن دافعها ويتلفظ بها حكما لا حقيقة سواء كان الرافع فعلا كما في زيد ضرب او اسما
كما في زيد ضارب فانه قد استتر في ضمن ضرب وضارب ضمير هو راجعا الى زيد وذلك
لان المرفوع المتصل لكونه فاعلا صار كالجزء من عامله فجوزوا الاستتار في الضمائر التي
وضعها للاختصار فاكتفوا بلفظ العامل ومثالها اي مثال البارزة والمستترة ما ذكره
وهي ما اي الضمائر في عرفت وعرفت وعرفت عرفتما عرفتم عرفت عرفتن وعرف
عرفا عرفوا عرفت عرفتا عرفن من التاء المضموم للمتكلم وحده في عرفت ونا للمتكلم مع الغير في عرفنا



عرفنا والتاء المفتوح للمخاطب في عرفت بالفتح ما بها مرفوعات متصلات بارزات وكذا الكلام
في ما عداها من صيغ الخطاب والغيبة الا عرف في الغائب وعرفت بسكون التاء في
الغائبة لان ضميرهما مستتر لا بارز وهو في الاول هو وفي الثاني هي واما التاء الساكنة
فهي علامة التانيث لا ضمير الفاعل على هذا واما المتصلة المنصوبة وكذا المنفصلات مطلقا
فلا يكون الا بارزة المرتبة الرابعة للمتصلة المنصوبة وهي ما في عرفني وعرفنا بفتح الفاء
فان الياء في الاول ولفظ نا في الثاني ضميران منصوبان متصلان مفعولان لعرف واما
النون قبل الياء في الاول فنون الوقاية فانه خارج عن الضمير كما سيجيء هذا في المتكلم وقس عليه
عرفك عرفكما عرفكم عرفك عرفكما عرفكن وعرفه عرفهما عرفهم عرفها عرفهما عرفهن واعلم ان ما ذكرنا
من ان عدد الاقسام ثمانية واربعون مبني على ما اشتهر بين الناس وهو مذهب
الكوفية من ان انت واياك واخواتهما نحو انتما وانتم وانتن واياكما واياكم واياكن
بكمالها وتمامها ضمائر فانه اذا كان كذلك يبلغ عددها الى ما ذكره والا فمذهب اي لو لم
يكن مبنيا على ما اشتهر فلا يصح اذ مذهب جمهور المحققين منهم الاخفش ان الضمير في المذكورات
هو ان في انت واخواتها وايا في اياك واخواتها واللواحق كالتاء المفتوح او المكسور
في انت والكاف كذلك في اياك وكلفظ تما وتم وتن في انتما وانتم وانتن وكما وكم
وكن والهاء وهما في اياكما واياكم واياه واياهما ونحو ذلك مما بعد ان وايا والكاف حروف دالة
على احوال المرجوع اليه اي مرجع الضمائر وتلك الاحوال هي الخطاب والتكلم والغيبة
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فان التاء المفتوح في انت يدل على خطاب
المرجع وتذكيره وافراده والمكسور في انت على تانيثه وتما في انتما على تثنيته وتم
في انتم على جمعه والكاف في اياك على خطابه وافراده والهاء في اياه على غيبته وهكذا
فاللواحق علامات لاحوال المرجع كتاء التانيث في ضربت لا ضمائر ولا اجزاء لها حتى قال
اي لاجل ان مذهب الجمهور ذلك قال بعض النحاة كالمولى الجامي ان هذا اي كون اللواحق
علامات وايضا ضمائر ما قبلها في انت واخواتها مجمع ومتفق عليه بين القوم واما في اياك
فمختلف فيه فهذا الكلام منه سواء كان تاما في نفسه بان يحمل على المبالغة او غير تام يؤيد
ما ذكر ولهذا قال حتى قال وقال الزجاج عطف على قوله فمذهب جمهور اي فمذهب الجمهور
الى كذا وقال الزجاج ذاهبا الى عكس ما ذهبوا اليه في اياك واخواته ان الضمير هو الكاف
ونحو كما وهما والهاء وايا اسم مظهر لا ضمير ولانه مبهم غير متعين في نفسه بنفسه ما
يضاف هو اليه كانه قصد الاجمال اولا ثم التفصيل كما في ربه رجلا ونعم رجلا مضاف اليها
اي الى الكاف ونحوه اضافة بيان اي اضافة بيانية يبين فيها المضاف اليه المضاف
كشجر الاراك وخاتم فضة كان اياك بمعنى نفسك واستدل على ذلك بما ورد في قول
بعض العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب جمع شابة مقابل الشيخ
واياه منصوب على التحذير كما في اياك والاسد يعني اذا بلغ الرجل ستين سنة
يصير شيخا فحذره وبعده عن الشواب اي عن ان يلاعبهن ويتنزه معهن ومحل الاستدلال
قوله واياه الشواب فان الشواب مجرور على ان يكون مضافا اليه لايا وهو في موقع
اللواحق في مثل اياه فهو مضاف الى اللواحق ايضا والجواب انه شاذ لا عبرة به وذهب
ابن كيسان وبعض الكوفية الى ان الضمير في اياك واخواته ما ذكره الزجاج من الكاف
ونحوه وايا دعامة لها اي حرف جيء به ليكون دعامة للضمائر يعتمد عليها كاللام في ذلك
لتصير الضمائر منفصلة عن عواملها بسببها اي بسبب تلك الدعامة فانه لو لم يكن
ايا في عرفت اياك او اياه يلزم ان يكون الضمير الذي هو الكاف والهاء متصلا بعرفت
فيلزم ان يرتفع قسم المنصوب المنفصل فابن كيسان وافق الزجاج في ان الضمير هو الكاف

والنحوه وخالفه في ان ايا اسم مظهر لاحرف علامة كما ذهب الجمهور والمضمر كما ذهب الزجاج وهذا
المذهب بعيد جدا لانه قول باضافة الضمير وهو غير مسموع مع ان كون الكاف ونحوه اسما
ظاهرا لا يساعده الاصطلاح وخلاصة الكلام ان في انت وامثاله مذهبين مذهب بعض الكوفية
وهو المشهور انه بسيط ضمير بتمامه ومذهب الجمهور وهو انه مركب الجزء الاول منه اعني ان
ضمير والثاني اعني اللواحق حروف دالة على احوال المرجوع اليه وفي اياك وامثاله خمسة
مذاهب مذهب بعض الكوفية وهو انه بسيط مضمر بتمامه ومذهب الجمهور وهو انه مركب من
الضمير وهو ايا والحروف وهي اللواحق ومذهب الزجاج وهو انه مركب ايضا الا ان الضمير هو
الجزء الثاني مثل الكاف والاول مظهر مبهم ومذهب ابن كيسان وهو انه مركب من الحرف وهو
ايا والضمير وهو الكاف ونحوه ومذهب الخليل وهو انه مركب من اسمين الاول اعني ايا اسم
مضمر والثاني اعني الكاف اسم مظهر فعلى هذه المذاهب الاربعة الاخيرة ينقص عدد الاقسام
مما ذكرنا من الثمانية والاربعين ففي مذهب الجمهور والخليل سقط من المرفوع المنفصل اربعة
ومن المنصوب المنفصل احد عشر فاذا سقط الخمسة عشر من المبلغ المذكور بقي ثلثة وثلثون
واما على مذهبي الزجاج وابن كيسان فالساقط هو الاربعة الاول فقط تأمل ادنى تأمل يظهر
لك جميع ذلك وموقع الضمائر مرفوعة كانت او منصوبة متصلة كانت او منفصلة من المضارع
كمواقعها اي كوقوعها من الماضي بلا تفاوت ولا فرق بينهما اما في المنفصلات فظ واما في المنصوب
المتصل فتقول يعرفني يعرفنا ويعرفك يعرفكما يعرفكم يعرفك يعرفكما يعرفكن ويعرفه يعرفهما
يعرفهم يعرفها يعرفهما يعرفهن الا في المرتبة الثانية اعني المرفوع المتصل فانها تقع في المضارع لا كما
وقعت في الماضي بل هكذا اعرف نعرف وتعرف تعرفان تعرفون تعرفين تعرفن ويعرف
يعرفان يعرفون تعرف يعرفن فانه يستتر في الصيغ الخمس منه كما يذكره ويكون الالف في
المثنيات مع نون التثنية نحو تعرفان وواو المدة في جمعي المذكر مع نون الجمع كيعرفون وياء
مدة مع النون في المخاطبة مثل تعرفين ونون جماعة الاناث في جمعي المؤنث كيعرفن واما
في الماضي فلم يكن كذلك كما عرفت ويظهر لك مما ذكرنا ان موقع المرفوع المستتر في مثله
الماضي واحد لا غير وهو الغائب وهكذا فيما رأينا من النسخ ولا يخفى انه مخالف لما صرح به
من انه يستتر في الماضي للغائب والغائبة اذا لم يسند الى ظاهر نحو زيد عرف وهند عرفت
من ضمير هو في الاول وهي في الثاني واما التاء فعلامة التانيث لا ضمير نعم في غير هذين
المثالين من امثلة الماضي لا يكون الا بارزا ومن المضارع خمسة وهي صيغتا المتكلم اي
اي صيغة المتكلم وحده نحو اعرف يستتر فيها انا وصيغة المتكلم مع الغير نحو نعرف يستتر فيها
نحن وصيغة الخطاب للمفرد المذكر مثل تعرف يستتر فيها انت وصيغتا الغائب والغائبة
مثل زيد يعرف وهند تعرف يستتر في الاول هو وفي الثاني هي كما في الماضي الا ان الاستتار
في الثلث الاول واجب دائما واما في الاخيرتين فعند عدم الاسناد الى الظ واما في غير الصيغ
الخمس منه فلا يكون الا بارزا واعلم ان قياس اتصال الضمير منصوبة او مرفوعة بالفعل
يقتضي ان يكون ما اتصل به ضمير المتكلم المنصوب كعرفني ويعرفني بدون النون حتى يكون
بان يقال عرفي ويعرفي مثلا كما كان كذلك في سائر الضمائر المتصلة مثل عرفنا ويعرفان
وعرفه ويعرفك لان النون ليس من الضمير فوجوده مانع من الاتصال وانما الحقوه عند
لحوق ضمير المتكلم المنصوب بغير تثنية المضارع من مفرده وجمعه ومتكلمه ومن صيغ الماضي
مطلقا مثل يعرفني يعرفونني اعرفني وهكذا وعرفني عرفاني عرفتني عرفتموني وهكذا
صيانة آخر الفعل عن الكسر الذي هو علامة الجر مع كونه اي ذلك الكسر كاللازم للفعل
لشبهة جزئيته تركيب اضافي اي لشبهة كون الشيء جزءا من الفعل في الضمير المتصل مطلقا
مرفوعا كان او منصوبا يعني ان ياء المتكلم يقتضي كسرا قبله مع ان هذا الكسر كاللازم

اللازم لان الآخر غير منفك عنه لكون الضمير المتصل مطلقا كالجزء مما اتصل هو به وان لم يكن لازما حقيقة
لعدم الجزئية الحقيقية والحال ان آخر الفعل وان جاز فيه الكسر العارض لكن لا يجوز فيه
الكسر الذي كاللازم لان الكسر علامة الجر وهو مختص بالاسم لا يتمشى في الفعل فالحقوا
نونا بغير تثنية المضارع عند اتصال الضمير المتكلم المنصوب كيعرفني صيانة لآخر الفعل عن
الكسر اذ ما يكسر قبح هو ذلك النون لا آخر الفعل وهذا بخلاف نحو لم يضرب الرجل فانه
عارض وبخلاف نحو تضربين فان الضمير المرفوع المتصل بمنزلة الجزء من الفعل فكان الكسر
ليس في آخره دفع سؤال هو انه اذا لم يجز الكسر في آخر الفعل كما ذكرته فما وجه كسره
في نحو لم يضرب من المضارع المجزوم الذي التقى بالساكن وفي نحو تضربين من صيغة
المخاطبة من المضارع فان آخرهما مكسور وحاصل الدفع ان الكسر في الاول عارض
لعلة التقاء الساكنين يزول بزوالها فهو ليس بلازم ولا كاللازم والكسر الذي لم يجوزه
في آخر الفعل هو اللازم او شبهه كما مرت اليه الاشارة وان الكسر في الثاني كانه ليس في
الآخر بناء على ان ياء المخاطبة ضمير مرفوع متصل وهو بمنزلة الجزء من الفعل فكان الكسر
وقع في وسط الفعل لا في آخره والكسر في وسط ليس بمهروب عنه وبتثنية المضارع
عطف على قوله بغير تثنية المضارع اي انما الحقوا النون عند ضمير المتكلم المنصوب بتثنية المضارع
كما في قوله تعالى اتعدانني ان اخرج فان تعدان مضارع مثنى من وعد يعد تعد وقد الحق
بآخره النون لاتصال ياء المتكلم وكما في قولك يعرفانني وتعرفانني مع ان الوجه المذكور لا يجري
فيها لكون نون التثنية مكسورا طردا للباب اذ الموافقة بين جميع الافعال وكونها على
نسق واحد اولى فلذا الحق النون بغير التثنية لما ذكر الحق بها ايضا وان لم يوجد فيها ما ذكر ولا
تقول اذا كان نون التثنية مكسورا فقد بطل ما ذكرت من انه لا يجوز الكسر في آخر الفعل
لما سيجيء ان نون التثنية علامة للاعراب لا آخر الفعل ولا كآخره ويسمى هذا النون اي
النون الملحق قبل ضمير المتكلم نون الوقاية وقد علم وجهه اي وجه هذه التسمية لان الوقاية
هي الصيانة والحفظ وقد علمت انه يصان بهذا النون آخر الفعل عن الكسر ونون العماد ايضا
لاعتماد الفعل عليه وهو كما يلحق الفعل يلحق الحروف المشبهة به اي بالفعل عند دخولها
على هذا الضمير اي ضمير المتكلم المنصوب وهي ان بالكسر وان بالفتح هما للتحقيق وكان للتشبيه
ولكن للاستدراك وليت للتمني ولعل للترجي سميت حروفا مشبهة بالفعل لمشابهتها له
من حيث اللفظ حيث انقسمت كالفعل الى الثلاثي مثل ان وليت والى الرباعي نحو كان
والى الخماسي نحو لكن وكان اواخرها مبنية على الفتح كالفعل الماضي ومن حيث المعنى ايضا لان
ان بمنزلة تحققت وكان بمنزلة شبهت وليت بمنزلة تمنيت وهكذا او ذلك مثل انني
او كانني او لكنني قائم مثلا فالحق بها النون لابقاء شبهها ومشابهتها للماضي وهو فتح الآخر
يعني ان ياء المتكلم يقتضي كسر ما قبله كما مر فعند دخول هذه الحروف عليه لو لم يلحق بها النون لزال
شبهها بالفعل من جهة اللفظ وهو فتح الآخر فلابقاء هذا الشبه الحقوه بها ويجوز حذف
هذا النون عن المضارع اذا لحقه نون لغير جماعة الاناث سواء كان نون التثنية او الجمع
المذكر او المخاطبة فانه يجوز في الكل اثبات نون الوقاية وحذفه تقول يضربانني ويضرباني
ويضربونني ويضربوني وتضربينني وتضربيني وذلك استثقالا لاجتماع النونين مع عدم المانع
عن الحذف لان الكسر ليس بمانع في ذلك المضارع كما بينه بقوله لانه اي الشأن حينئذ اي
اذا لحقه نون لغير جماعة الاناث يجري الكسر على تقدير حذف نون الوقاية على النون الذي
هو علامة للاعراب لان النون لغير جماعة الاناث ليس بآخر الفعل حقيقة وهو ظاهر ولا بمنزلة
الآخر بان يكون مرفوعا متصلا به لان المرفوع هو ما قبله من الف التثنية وواو الجمع وياء
المخاطبة بل انما هو علامة للاعراب فلذا يسقط في حالتي الجزم والنصب مثل لم يضربا ولم يضربوا

ولن يضربا ولن يضربوا والامتناع لمنع الكسر لعدم كونه آخر الفعل لا حقيقة ولا حكما لا على آخر الفعل
اى ليس يجرى الكسر حينئذ على آخر الفعل حقيقة او حكما حتى لا يجوز فيصان عنه بنون الوقاية
ونحو الخلاف نون جماعة النساء غائبة كانت او مخاطبة كيضربن وتضربن فانه يجب الحاق
نون الوقاية ولا يجوز حذفه وان اجتمع النونان فلا يقال يضربنى وتضربنى على ان يكون تا
جمع المؤنث بل يقال يضربننى وتضربننى فانه اى نون جماعة النساء بهيئة الفتح الاضافة
بيانية ضمير مرفوع متصل بالفعل لا بهيئة اخرى بمعنى ان لهيئة الفتح مدخلا فى كونه ضميرا
فلا يغير من الفتح الى الكسر لئلا يلزم تغيير ضميريته فلتحفظ عن التغيير التزم فيه نون
الوقاية وبالجملة ان المضارع الذى لحقه نون لغير جماعة النساء فيه مؤيد لحذف نون الوقاية
وهو اجتماع النونين اولا مانع عنه لان الكسر انما يجرى على نون الاعراب والامتناع له
عنه فلذا اجاز الحذف فيه والذى لحقه نون جماعة النساء وان كان فيه مؤيد للحذف كما
ذكر لكن فيه مانع عنه ايضا وهو لزوم تغيير هيئة الضمير فيهما بطريق الاولى ويجوز حذفه عن
الحروف المذكورة اى الحروف المشبهة بالفعل ايضا كما يجوز فى الفعل المذكور فيقال
انى وكانى ولعلى مثلا لانها ليست افعالا حتى لا يجوز الحذف فيها صيانة للاخر عن علامة
الجر بل هى مشبهة بها وليس يلزم ان يكون المشبه كالمشبه به من جميع الوجوه ولوجود
النون فى آخرها فى الاكثر اعنى ان وان وكان ولكن وهو ظ وفى لعل ايضا لان بعض
لغاته عن بحذف اللام الذى هو الفاء وابدال اللام المشددة نونا مشددة ونعن بالابدال
فقط ولان بالابدال المذكور وابدال العين همزة تحذف اللام فيه كما فى اللغة المشهورة
على النون فيه كما فى بعض اللغات وبهذا الاعتبار وجد النون فى آخره ايضا فلاستثقال
اجتماع النونين فى هذه الحروف مع انها كثيرة الاستعمال جاز حذف نون الوقاية فيها
بل قالوا ان المختار فى لعل هو الحذف لثقل التضعيف مع كثرة الحروف الا فى ليت فان
حذفه فيه ضعيف لعدم مانع فى ذاتها بل لو حذف فيها فانما هو لحملها على اخواتها وهو خلاف
الاصل لا يجى فى السعة اى فى سعة الكلام بلا ضرورة فيه كالاشعار فلا يقال ليتى قائم بل يجب
ان يقال ليتنى قائم بل لم يوجد من الاشعار فى غير قوله كمنية جابر اذ قال ليتى اصادفه
وافقد بعض مالى المنية بضم الميم وسكون النون بمعنى تمنى وجابر اسم رجل واذ ظرف
للمنية والضمير المنصوب فى اصادفه راجع الى زيد فى البيت السابق وقوله كمنية مفعول مطلق
لتمنى فى ذلك البيت وهو قوله تمنى مزيد زيدا فلاقى اخا ثقة اذ اختلف العوالى مزيد
بفتح الميم وكسر الزاء وسكون الراء بينهما اسم رجل تمنى ان يلاقى زيدا اعنى زيد الخيل
وهو اسم الشاعر فلقيه زيد فطعنه فهرب منه وقوله اخا ثقة بالاضافة الى اخا ثقة
ويعتمد على شجاعته والعوالى هى الجوانب العليا من الارماح يريد ان مزيدا تمنى ان
يلاقيه كما تمنى جابر ذلك قائلا ليتى اصادفه اى الاقى زيدا وافقد واصرف له بعض مالى
فلقيا منه ما يكره ولا يلحق نون الوقاية مع الضمير المجرور للمتكلم وهو فى الاسماء والحروف
فقط كما مر الا فى لدن بمعنى عند وقط وقد بالسكون فيهما كلاهما بمعنى حسب حال كون
هذه الثلثة من الاسماء وفى من وعن حال كونهما من الحروف فان القياس فيها عند الضمير
المجرور ان يلحق بها نون الوقاية مثل لدنى وقطنى وقدنى ومنى وعنى ولا تقول لدى
مثلا بدون النون صيانة لسكون اواخرها الذى هو اللازم والاصل فى البناء مع قلة الحروف
فى تلك الكلمات قال الله تعالى قد بلغت من لدنى عذرا بالتشديد اى بتشديد نون لدنى
على ان يكون احدهما من الكلمة والاخر نون الوقاية وقال الراجز امتلأ الحوض فقال قطنى
بلحوق النون فى قط مهلا رويدا قد ملأت بطنى قطنى اى حسبى مبتدأ خبره محذوف اى
هذا القدر ومهلا مفعول مطلق لفعل مقدر اى امهل ورويدا تصغير رود بمعنى المهلة صفة

صفة مهلا اى امهل امهالا مهلة حقيرة يسيرة فانك قد ملأت بطنى فتدبر وقال قدنى اى
حسبى بلحوق النون فى قد من نصر الخبيبين قدى ليس الامام بالشحيح الملحد خبيب الذى
هو واحد الخبيبين بالخاء المعجمة حال كونه مصغرا مكبره خب وهو بالكسر والتشديد الرجل الخداع
الحيال اسم ابن عبد الله بن الزبير وهو اى عبد الله يكنى ابا خبيب اى يجعل ابا خبيب
كنية له والكنية علم يصدر باب او ام او ابن او بنت وكنيته المشهورة ابو بكر وكانوا اذا
ارادوا ذمه كنوه بابى خبيب وفى البيت يروى الخبيبين بصيغة التثنية بفتح الباء الاخير
وصيغة الجمع بكسر الباء فعلى الرواية الاولى المراد بها عبد الله وابنه بتغليب اسم الابن
على الاب وقيل المراد هو اى عبد الله واخوه مصعب بدل من الاخ او بيان له على انهما
الزبير باطلاق اسم شخص على ابيه وعمه وهذا كما ترى بعيد وعلى الرواية الثانية المراد بهم
ثلثتهم اى عبد الله وابنه واخوه بطريق التغليب وقيل المراد عبد الله واتباعه باطلاق اسم
الابن على ابيه وهو ايضا بعيد ولذا قال فيهما قيل بصيغة التمريض وقوله قدى اى حسبى مبتدأ
وقدى بمعناه تاكيد له والخبر قوله ان ليس اى بتأويل هذا القول اى يكفينى بدل نصر
الخبيبين واعانتهما على ان يكون من بدلية او يكفينى مغنيا لى من نصرهما على ان يكون متعلقة
بيكفينى باعتبار التضمين ان اقول ليس الامام اى الخليفة بالشحيح اى البخيل من الشح
بمعنى البخل والباء زائدة الملحد اى الظالم من الالحاد الميل اى ظالم فى نفسه ووجه ذلك ان ابا
خبيب وهو عبد الله ابن الزبير ادعى الامامة والخلافة وهو ملوم بين قومه بشدة الخسة
والبخل حتى حكى ان اعرابيا جاء اليه فسأله فلم يدفع اليه شيئا فقال الاعرابى لعن الله ناقة
حملتنى اليك فقال عبد الله ان وراكبها والحكاية مشهورة فاعرض الشاعر عن اعانته فقال
ذلك ومنى وعنى عطف على قوله قال الله تعالى وبيان للحوق النون بمن وعن
اى منى وعنى بتشديد النون فيهما على ان يكون الاول من الحرف والثانى للوقاية كثير فى
الكلام لا يحتاج الى ذكر شاهد وجاء مجيئا واقعا على قلة حذف النون للوقاية منها اى
من تلك الاسماء والحروف ولما كان فى ذلك خفاء استشهد فيه فقال قرئ قوله تعالى
من لدنى بالتخفيف اى بتخفيف النون فترك فيه نون الوقاية واما النون الاول فلكونه
من الكلمة لا يصار الى حذفه ولعل ذلك لاجتماع النونين فيه كما فى ان واخواته او حملا له
على ما هو بمعناه اعنى عند وقد حذف من قدى فى بيت الراجز وهو قوله قدى فانه بمعنى حسب
مضاف الى الياء كما اشرنا ولا نون فيه وذكر الجوهرى قطنى بالياء والنون فى قط وقطى بحذف
النون وقط بحذف الياء ايضا بمعنى اى ذلك كله بمعنى حسب اى المحسب والكافى وكذا قد كما
عرفت تحملا عليه فقيل قطى وقدى بحذف النون كما يقال حسبى بدون النون وقال الشاعر
ايها السائل عنهم وعنى لست من قيس ولا قيس منى بتخفيف النون
فى عنى ومنى كما هو الرواية ومقتضى الوزن بحذف نون الوقاية من عن ومن لكون
آخرهما نونا هذا واما فى غير الافعال والاسماء والحروف المذكورة من سائر الاسماء والحروف
فلا يلحق نون الوقاية عند ضمير المتكلم فلا يقال غلامنى ولنى وعلنى وفينى مثلا بل يقال
غلامى ولى وعلى وفى بالتشديد فى الاخيرين ولما فرغ مما مهده من بحث الضمائر اراد ان
يشرع فيما هو المقصود من بيان الهيئات العارضة بسبب الحاق الضمائر فقال اذا عرفت
هذا فنقول الحاق الضمائر غير المتصلة المرفوعة بالافعال من المنفصلة مطلقا والمتصلة
المنصوبة لا يغير شيئا من هيئات الافعال ماضية كانت بجميع امثلتها او مضارعة كذلك
بل هيئتها باقية على ما كانت عليها قبل الالحاق فلا مدخل لتلك الضمائر فى عروض الهيئة
اما فى المنفصلات فظ لان نسبتها الى الفعل كنسبة الاسم الظاهر اليه فكما لا تغيير فى الثانى
لا تغيير فى الاول تقول ضرب هو ضربهما وضرب اياه ضرب اياهما ورمى هو رميهما

ورمى اياه ورمى اياها ويرمى هو يرمى اياها وهكذا واما المنصوب المتصل فلانه وان كان متصلا
بالفعل لكنه لكونه فضلة ليس كالجزء من الفعل فلم يؤثر في تغييره بشيء ايضا تقول ضربه و
غزاه ويضربه ويغزوه وقالك ويقولك وهكذا واما هي اي المتصلة المرفوعة فان اتصلت
بالصحيح الذي لم يكن فيه حرف علة الغير المدغم الآخر او اتصلت بالمثال الذي فاؤه واوا
او ياء لا تزيد تغييرا بالتسكين اي للصحيح او المثال على ان تسكن تلك الضمائر آخر الماضي ان كان
المتصل احد ضميري المتكلم او ضمائر الخطاب مطلقا اي مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى
او جمعا او ضمير جماعة النساء الحاضرات او الغائبات اي ان كان الصحيح والمثال الذي
اتصل به المرفوع ماضيا وكان المتصل شيئا من هذه الضمائر الثمانية لحصل التغيير لكن هو
تسكين الآخر ولا تزيد عليه كوعدت ووعدنا في المتكلمين ووعدت الى وعدتن اي وعدتما
وعدتم وعدت وعدتما وعدتن في صيغ الخطاب الخمس ووعدن في جماعة النساء الغائبات وهذا
مثال للمثال واما مثال الصحيح فلم يورده كثيرا كعرفت عرفنا وضربت ضربنا لم يتعرض له
وبالجملة حصل التغيير في هذه الامثلة باسكان الآخر لكون آخر الماضي مفتوحا فيما قبل الالحاق
ولا مزيد على هذا التغيير كما ترى وانما غير بالاسكان لان هذه الضمائر متحركة والمرفوع
المتصل لكونه فاعلا كالجزء من الفعل فسكن آخر الماضي المذكور لئلا يلزم توالي اربع حركات
فيما هو كالكلمة الواحدة وحصول الاسكان بآخر الماضي لان هيئة الضمير لا تغير والآخر اولى بالتخفيف
من التغيير من الوسط ولم يزد على هذا التغيير لعدم داع اليه واما سائر المتصلات فلا يسكن
آخر الماضي المذكور بل هو باق على فتحه في تثنية الغائب والغائبة كضربا وضربتا ووعدا
ووعدتا وكذا في مفردي الغيبة ان قلنا بوجود الالحاق في المستترات كضرب وضربت
ووعد ووعدت ومغير الى الضمة في جمع المذكر الغائب نحو ضربوا ووعدوا ويسكن عطف على
يسكن آخر الماضي اي ولا تزيد تغييرا بالتسكين على ان تسكن آخر المضارع ان كان المتصل ضمير
جماعة النساء في الخطاب والغيبة تقول تضربن يضربن وتعدن يعدن فقد لزمت سكون
الباء والدال اللذين لم يكونا قبل الالحاق كذلك وتتبع حركته اي حركة الآخر في تثنيتهما
وفي خطاب مؤنث واحدة لما متعلق بتتبع لحقه اي المضارع من الف او ياء يعني ولا تزيد
التغيير على ان تتبع حركة آخر المضارع في تثنية الخطاب والغيبة لما لحقه من الالف فتفتح
تقول تضربان يضربان وتعدان يعدان بفتح الباء والدال وفي خطاب المؤنث لما لحقه
من الياء فتكسر تقول تضربين وتعدين بكسر الباء والدال واما غير هذه الصيغ وفي جمع
المذكر يصير آخره مضموما تبعا للواو مثل تضربون يضربون وتعدون يعدون واما في المتكلمين
والمخاطب والغائب والغائبة ان قلنا بالالحاق في المستترات فلا تغيير اصلا بل الآخر
باق على ما كان عليه قبل الالحاق مثل اضرب نضرب وتضرب ويضرب واعد نعد وتعد
ويعد وان اتصلت عطف على قوله فان اتصلت بصحيح بما اي بصحيح آخره مدغم فمع
المتصلات الثمانية المسكنة للماضي اعني ضميري المتكلم وضمائر الخطاب الخمس وضمير جماعة
النساء بفك الادغام اي يسكن آخر الماضي كما سبق ولكن لا نقتصر عليه بل نفك الادغام
لامتناع بقائه اي بقاء الادغام مع سكون المدغم فيه لان الادغام يقتضي سكون المدغم
فلو سكن المدغم فيه ايضا يلزم التقاء الساكنين فلذا امتنع بقاؤه مع سكون المدغم فيه
في جميع الاحوال اللهم الا في حالة الوقف المقتضي لسكون الآخر فانه يجوز فيه بقاؤه
مع سكون المدغم فيه لكن ذلك بعيد ايضا ولذا اتى بصيغة التمريض اعني اللهم وعلى تقدير
تمامه لا عبرة به مع ان ما نحن فيه ليس من الوقف في شيء ويعود المدغم الى حركته لان زوال
حركته انما كان لمانع الادغام فحيث زال المانع عاد الممنوع كقولك في المفتوح العين من الثلاثي
المجرد مددت مددن وفي المكسوره مسست مسسنا في صيغتي المتكلم الحق التاء وما بعدهما



ومسسن فاسكن الدال والسين الثانيان في فك الادغام وعاد الدال الاول الى فتحته والسين
الاول الى كسرته وكذا احماررت من متكلم احمار من الثلاثي المزيد واقشعررت من متكلم اقشعر
من الرباعي المزيد وهكذا وعند فك الادغام قد يحذف المدغم اي كثيرا ما يبقى المدغم بحاله كما هو
الاصل وقد يحذف للتخفيف على خلاف القياس اما مع حركته او بعد نقلها الى ما قبله فيقال
في متكلم مس مسست مست بفتح الميم ومست بكسرها اصلهما مسست بكسر العين فحذف
السين الاول لكونه المدغم عند الادغام اما مع كسرته فبقي الميم على الفتح فصار مست بالفتح
او بعد نقل كسرته الى الميم بعد حذف فتحته فصار مست بالكسر هذا وعند البعض المحذوف
هو السين الثاني لان الثقل نشأ منه فح ان حذفت كسرة الاول يصير مست بالفتح وان
نقلت الى الميم يصير مست بالكسر قال الشاعر خلا ان العتاق من المطايا احسن به فهن اليه
شوس اي احسن اي اصل احسسن بجمع المؤنث الغائبة من احس به يحس احساسا
اي ادركه بالحس فعند فك الادغام حذف السين الاول المدغم بعد نقل فتحته الى الحاء فصار احسن
ولا يجوز فيه حذف السين مع حركته لئلا يلزم التقاء الساكنين والضمير في به وكذا في اليه
للذي اي الى سائق المطايا من حداه يحدوه اي ساقه وشوس جمع اشوس كحمر جمع احمر وهو
الناظر بمؤخر العين هو على وزن مؤمن طرف من العين يلي الصدغ كما ان المقدم على ذلك
الوزن طرف منها يلي الانف تكبرا او تغيظا اي لاظهار الكبر والغيظ والبغض وخلا اداة
استثناء والعتاق بالكسر جمع عتيق وهو كريم الشيء ومختاره والمطايا جمع مطية وهي ما تتخذ
للحمل والركوب من الدواب فهذا يقتضي ان يكون قبل هذا الكلام يكون هو استثناء منه قد بر
هذا واما في غير المتصلات الثمانية فالامر كما في الصحيح الغير المدغم وقد عرفته وفي المضارع ع
عطف على قوله فمع المتصلات الثمانية اي وان اتصلت بما آخره مدغم ففي المضارع نفك
الادغام ويعود المدغم الى حركته لكن لا مطلقا بل مع نون جماعة النساء المخاطبة او الغائبة
كتمددن في جمع المخاطبة ويمددن في جمع الغائبة من مد لانه اي هذا النون مسكن للمضارع
اي لآخره كالثمانية للماضي اي كما ان المتصلات الثمانية مسكنة لآخر الماضي كما عرفت ومع تسكين
الآخر لا يبقى الادغام ويعود المدغم الى حركته كما مر واما فيما عدا نون جماعة النساء فآخر المضارع
المدغم كآخر غير المدغم وقد عرفته وان اتصلت المسكنات عطف على قوله فان اتصلت
بالصحيح الغير المدغم اي وان اتصلت الضمائر المسكنة للآخر بالمعتل العين واويا كان او يائيا
حذف اي ماضي الذي ابدل عينه مدة سواء كان ثلاثيا مجردا او غيره وسواء كان معروفا او مجهولا
وسواء كانت المدة الفا او واوا او ياء كقال وباع من الثلاثي المجرد الذي ابدل عينه الواو والياء
الفا اصلهما قول وبيع واختار وانقاد من المزيد الذي ابدل عينه كذلك اصلهما اختير
وانقود وقيل وبيع مجهولي قال وباع مما ابدل عينه ياء مدة اصلهما قول بيع بضم القاف وكسر
العين وقول وبوع مجهولي قال وباع ايضا مما ابدل عينه واوا مدة اصلهما كما سبق ففي جميعها
مع المسكنات الثمانية تسقط تلك المدة لامتناع الساكن الغير المدغم بعدها يعني انه يجب اسكان
الآخر مع انه يمتنع الساكن الغير المدغم بعد المدة للزوم التقاء الساكنين على غير حده فيجب اسقاط
المدة وانما قيد الساكن بالغير المدغم لانه يجوز الساكن المدغم بعد المدة لكونه التقاء الساكنين
على حده كدابة وشابة ثم ان كان الماضي غير الثلاثي المجرد يبقى حركة ما قبلها على حالها كما في
اخترت وانقدت حيث حذف الالف من اختار وانقاد وبقي التاء والقاف على ما كانا عليه
قبل الحذف من الفتحة واخترت مجهول اخترت حيث حذف الياء من اختير وبقي التاء
على الكسرة التي كانت قبل وفي الثلاثي المجرد ان كانت المدة الفا ففي المكسور العين يكسر الفاء
بعد حذف المدة كخفت بالكسر من خاف يخاف من باب علم فحذف الالف وابدلت فتحة الخاء
كسرة ليكون علامة على كون العين مكسورا وفي المضموم العين بضم الفاء كطلت بالضم من طال

يطول من باب حسن حذف الالف ابدلت فتحة الطاء ضمة للدلالة على ضم العين وفي المفتوح
العين ان كان واو يا يفتح الفاء كقلت من قال يقول من باب نصر حذف الالف وضم القاف
للدلالة على الواو المحذوفة وان كان يائيا يكسر كبعت من باع يبيع من باب ضرب حذف
الالف وكسر الباء للدلالة على الياء المحذوفة وان كانت المدة في الثلاثي المجرد غيره اى غير
الالف واو اكانت او ياء لا تتغير ما قبلها بحال من الاحوال سواء كان الفعل مكسور العين
او مضمومه او مفتوحه فتقول في قيل بالياء المدة مجهول قال بالكسر الخالص اى بكسر القاف الخالص
من شائبة الضمة او بالاشمام وهو امالة الكسرة نحو الضمة كما تقدم قلت بالكسر او بالاشمام
فحذف المدة التي هي الياء وابقى ما قبلها اعني القاف على حالتها الاولى من الكسر الخالص او الاشمام
وفي قول مجهول قال ايضا بالواو المدة قلت بالضم فحذف الواو المدة وابقى القاف على ضمة
الاولى ففي هذه الصيغة انما تميز المعلوم عن المجهول بحسب القرائن وفي المضارع ايضا عطف
على قوله ففي الماضي الذي الخ اى وان اتصلت المسكنات بالمعتل العين ففي المضارع الذي
ابدل عينه مدة تسقط المدة كما في الماضي لكن لا مطلقا بل مع مسكنه المخصوص وقد عرفته
انه نون جماعة النساء لا غير ولا تتغير الفاء بحال من الاحوال سواء كان ثلاثيا مجردا او غيره
وسواء كان مكسور العين او غيره وسواء كانت المدة الفا او واوا او ياء فتقول تقلن
في جمع المؤنث المخاطبة ويقلن في جمع المؤنث الغائبة من الثلاثي المجرد والمدة واو واصلهما
تقولن ويقولن وتبعن ويبعن فيما كانت المدة ياء واصلهما تبيعن ويبيعن وتخترن ويخترن
في المزيد والمدة الف وتقلن ويقلن بضم التاء والياء في مجهولي الاولين والمدة الف ايضا
واصلهما تقالن ويقالن وعلى هذا فقس كان تقول تبعن ويبعن مجهولي تبعن ويبعن واصلهما
تباعن ويباعن وتخترن ويخترن بالضم مجهولي تخترن ويخترن اصلهما تختارن ويختارن فاسكن
اللام في الكل بالحاق نون الجمع فسقطت المدات وبقيت ما قبلها على حالتها الاولى من الضم
او الفتح او الكسر فصارت ما صارت وان اتصلت بالمعتل اللام عطف على قوله وان اتصلت
المسكنات بالمعتل العين ففي الماضي ان كان ثلاثيا مجردا معروفا لامه لا يعل بقلبه الفا لعدم
موجبه اى موجب الاعلال وهو تحرك حرف العلة وذلك لان الاواخر التي هي حروف العلة
ساكنة عند اتصال المسكنات كما في دعوت دعونا ورميت رمينا في متكلم دعى ورمى فاسكن
الواو والياء ولم يبدلا الفا وكذا في دعوت دعوتما دعوتم دعوت دعوتن ودعون وهكذا
امثلة رمى وكذا لا يعل لامه اذا اتصل به ضمير تثنية الغائب كدعوا ورميا وان كانتا متحركين
بعد الفتحة لانه لو اعل لالتقى ساكنان وهما الالف المقلوبة من الواو والياء والف التثنية
فلزم حذف احدهما لكون ذلك التقاء الساكنين على غير حدة فالتبس التثنية بالواحد لانه لو قلب
واو دعوا الفا ثم حذف احد الالفين وقيل دعى لم يعلم انه مفرد او مثنى فهيهنا وان وجد موجب
الاعلال لكن تحقق مانع عنه فلم يعل وان كان الماضي المعتل اللام غير ذلك اى غير الثلاثي المجرد
المعروف بان لا يكون ثلاثيا مجردا او بان يكون ثلاثيا مجردا مجهولا الزم الياء مطلقا سواء كان
الاخر في الاصل ياء او واوا كاعليت في متكلم اعلى من الافعال وسميت في متكلم سمى من التفعيل
ودعيت في مجهول متكلم دعى ودعيا في مجهول مثنى دعى واصولها اعلوت وسموت ودعوت
ودعوا فقلب الواو ياء في الكل لزوما وقد عرفت ذلك في العقد الثاني وان اتصل بالماضي ضمير
جمع الغائب اعني الواو سواء كان مفتوح العين واويا او يائيا او مكسوره كدعوا ورموا وخشوا
حذف اللام لان اصولها دعووا ورميوا وخشيوا فحذف اللام منها اعني الواو والياء لاتصال
واو الجمع بها اما حذفه في الاولين اى دعوا ورموا فلانه اى اللام اعل بابداله الفا لتحركه بعد
الفتحة فالتقى ساكنان اعني الالف المبدلة من اللام وواو الجمع فحذف اللام دون الواو لئلا
يبقى الجمع بلا علامة والفعل بلا فاعل واما حذفه في الثالث اعني خشوا فلاستبشاع الخروج

الخروج من الكسرة الى الضمة سيما مع حرفي العلة يعني ان الخروج من الكسرة الى الضمة مستبشع مستكره
مطلقا فاذا كانت تلك الضمة مع حرفي العلة كما فيما نحن فيه لان اصل خشوا خشيوا بكسر الشين
وضمة الياء وواو الجمع بعدها فاستبشاعه بالطريق الاولى لان حروف العلة لضعفها غير محتملة
للحركة فنقل حركة اللام الى الفاء اعني ضمة الياء الى الشين بعد حذف كسرته ثم حذف اللام
لدفع التقاء الساكنين من الياء وواو الجمع فصار خشوا وكذا يحذف اللام من الماضي المعتل
اللام ان لحقه تاء التانيث لكن لا مطلقا بل ان كان مفتوح العين ليتحقق موجب الاعلال
فيلتقي ساكنان كدعت ورمت في مؤنث دعى ورمى اصلهما دعوت ورميت ودعتا
ورمتا في تثنية المؤنث اصلهما دعوتا ورميتا بفتح حرف العلة وانفتاح ما قبله في الكل
بخلاف رضيت في مؤنث رضي ورضيتا في تثنية المؤنث فان ما قبل حرف العلة فيهما
مكسور فلم يحذف وذلك لمثل ما ذكرنا من الاعلال بابدال اللام الفا لتحقق موجبه في الاربع
الاول وهو تحرك حرف العلة بعد الفتحة والتقاء الساكنين وهما الالف المبدلة وتاء
التانيث حقيقة كما في دعت ورمت فان التاء فيهما ساكن تحقيقا او تقديرا كما في دعتا
ورمتا حيث كان التاء فيهما متحركا تحقيقا لكنه في تقدير الساكن فان حركة التاء ليست
باصلية بل لضرورة الالف بعده فانه يقتضي لا محالة تحرك ما قبله بل فتحه والا فاصله اى الوطي
يكون حركته لتلك الضرورة فلا وجه لها فان اصل تاء التانيث السكون كما في دعت فلا يصار
الى التحريك من غير داع فلما اعتبر فيهما السكون التقديري لزم التقاء الساكنين كما في الاولين
فحذف الالف المبدلة من الكل فصارت دعت ورمت ودعتا ورمتا وبعضهم يعتبر الحركة
اللفظية في تاء دعتا ورمتا وان كانت عارضة دون السكون التقديري الاصلي فيقول
دعاتا ورماتا باثبات الالف المبدلة في التثنية لعدم موجب الحذف اعني التقاء الساكنين
والفصيح الموافق للاستعمال هو الاول اعني دعتا ورمتا بحذف الالف وبناء الامر على
التقدير ليس بعزيز في كلامهم كما تنبهت عليه ودعاتا بالاثبات فلغة رديئة هذا واما رضيتا
فلما كان ما قبل حرف العلة مكسورا فيهما لم يتحقق موجب الاعلال فلا اعلال ولا حذف بالاتفاق
وفي المضارع عطف على قوله ففي الماضي ان كان ثلاثيا مجردا الخ اى وان اتصلت المسكنات
بالمعتل اللام ففي المضارع مطلقا ثلاثيا مجردا او غيره معروفا او مجهولا مضموم العين او مكسوره
او مفتوحه يسقط اللام لكن لا مطلقا بل مع شيئين الاول ضمير جمع المذكر اعني الواو وسواء
كان للمخاطب او للغائب كتدعون في جمع المخاطب المضموم العين ويدعون في جمع الغائب
كذلك وترمون ويرمون في جمع المخاطب والغائب المكسور العين وتخشون ويخشون
في المفتوح العين هذه معروفات وتقول في مجهولاتها تدعون ويدعون وترمون ويرمون
وتخشون ويخشون بضم حرف المضارعة وفتح العين وسكون الواو في الكل فان الاصل
تدعوون وترميون وتخشيون ففي الاول ثقل اجتماع الضمتين اعني ضمة العين وضمة
اللام لو قوعه قبل واو الجمع مع الواوين احدهما اللام والاخر للجمع لان الواو بمنزلة ضمتين
فيكون ذلك بمنزلة اجتماع ست ضمات ولا يخفى ثقله وفي الثاني اعني ترميون ثقل الانتقال
من الكسرة الى الضمة كما ذكرنا من ان الخروج من الكسرة الى الضمة مستبشع سيما مع حرفي
العلة لكون ذلك كالانتقال من حضيض الجبل الى ذروته فحذف منهما اللام اعني الواو والياء
بعد نقل حركته اى الضمة الى العين بعد حذف حركة العين لانه بعد نقل الحركة يلزم التقاء الساكنين
اللام وواو الجمع فلدفعه حذف اللام فاذا رفت التصوير تقول اصل تدعون تدعوون استثقل
اجتماع الضمتين مع الواوين فحذف حركة العين اولا ثم وقع الواو متحركا بعد صحيح ساكن
فنقل ضمته اليه فلزم التقاء الساكنين واو الكلمة وواو الجمع فلدفعه حذف الاول فصار
تدعون وفي الثاني تقول اصل يرمون يرميون استثقل الخروج من الكسرة الى الضمة فحذف

كسرة العين اولا و نقل اليه ضمة الياء كما ذكر فاجتمع الساكنان فحذف الياء فصار يرمعان و في
الثالث اي تخشيون وجد سبب الاعلال و هو تحرك حرف العلة بعد الفتحة فاعل الياء
بابداله الفا فصار تخشاون فحذف اللام الذي هو الالف لالتقاء الساكنين فصار تخشون
و مثل هذا اي اعلال تخشون المعلوم يفعل في المجهولات الثلثة لان اصولها تدعيون و ترميون
و تخشيون تحرك حرف العلة بعد الفتحة في الكل فاعلت كما في تخشون المعروف بعينه
هذه امثلة الثلاثي المجرد و تقول في غيره يسمعون و تسمعون و يصطفون و تصطفون
و الاصل تسميون و تصطفيون فاعلا كما في ترمون و هكذا الثاني من الشيئين الذين يسقط
اللام من المضارع معهما ضمير المخاطبة كتدعين و ترمين بكسر العين فيهما و تخشين بفتحة
و يمكنك تخريج وجه هذه مما ذكرنا آنفا فنقول اصل تدعين تدعوين بضم العين و كسر الواو
فاستثقل الخروج من الضمة الى الكسرة الواو و الى العين بعد حذف ضمة فالتقى ساكنان
الواو و ياء المخاطبة فحذف الواو و اصل ترمين ترميين بكسرتين فاستثقل اجتماع
الكسرتين مع اليائين فنقل كسرة الياء الى الميم بعد حذف كسرته فحذف الياء الاولى لدفع
التقاء الساكنين و اصل تخشين تخشيين فانقلب الياء الفا لتحركه بعد الفتحة ثم حذف
لدفع التقاء كما مر في تخشون و مثل هذا الاخير اعلال مجهولات هذه الافعال ايضا و حكم اتصال
الضمائر بامثلة الامر و النهي كحكمه في المضارع من غير فرق سوى ان نون الاعراب في
التثنية و الجمعين و المخاطبة فيهما اي في امثلة الامر و النهي ساقط بخلاف المضارع فان
النون لم يسقط فيه مع اتصال الضمائر ما لم يوجد جازم او ناصب ففي الصحيح الغير المدغم
الآخر و المثال اسكن آخر الامر و النهي اذا لحق نون جماعة الاناث تقول اضربن لا تضربن
و عدن لا تعدن و يضربن لا يضربن و ليعدن لا يعدن بسكون ما قبل النون و في التثنية
و المخاطبة تتبع حركته كما لحقه من الالف و الياء تقول اضربا لا تضربا و عدا لا تعدا و اضربي
لا تضربي و عدي لا تعدي و كذا في المدغم الآخر فيفك الادغام مع نون جماعة الاناث نحو
امددن لا تمددن و في المعتل العين تسقط المدة و لا تتغير الفاء مع نون جماعة النساء
نحو قلن لا تقلن ليقلن لا يقلن و في المعتل اللام سقط اللام مع ضمير جمع المذكر و ضمير المخاطبة
نحو اغزوا و ارموا اغزي ارمي لا تغزوا و لا ترموا لا تغزي لا ترمي كما في المضارع و في اللفيفين
اي المفروق مثل وقى يقي و المقرون مثل طوى يطوي المعتبر فيها التغيير مع الضمائر حال اللام
لا الفاء و العين لان التغيير بالاواخر اولى فحكمه حكم المعتل اللام في جميع ما سبق فتذكر و كان في
كان اللطف اي و اظن بك لم يفارقك بما ذكرنا من الاحكام الكلية اي الاجمالية السابقة
شبهة في تصريف امثلة المعتل العين و اللام آملا حال من الكاف في لم افارقك
اي حال كونك املا و راجيا مني قلعها اي قلع تلك الشبهة و ازالتها بالكلية فخذ اني اي
ساقني الحدب بفتحتين اي المرحمة و الشفقة عليك ان افصل لك امثلة منهما
اي من المعتل العين و اللام لتفصل على صيغة الخطاب المجهول من الفصل اي لتفرق
انت بها اي بتلك الامثلة عما انت مستقر فيه من الشبهة و هي اي الامثلة هذه قلنا
قلنا في صيغتي المتكلم قلت قلتما قلتم في الصيغ الثلث لخطاب المذكر قلت قلتما قلتن
في ثلث خطاب المؤنث قال قالا قالوا في ثلث غيبة المذكر قالت قالتا قلن في ثلث
غيبة المؤنث و القاف مضموم في جميعها الا في ثلث غيبة المذكر و مفرد الغائبة و مثناها
فانه فيها مفتوح و قد عرفت وجه التقييد فيها مرارا فلا يفيده هذه في تصريف امثلة المعتل
العين الواوي من الماضي المعروف و تقول في مجهوله قلت قلنا الى آخره كما في المعروف
الا ان القاف هنا مكسور و وجه التغيير قد عرفته و يجوز ان يكون يعني المشهور في مجهول
مثل قال ما ذكر من قيل و نحوه بكسر القاف فالصلح يكون التصريف كما ذكره فيتميز

فيتميز صيغ المجهول عن صيغ المعروف جميعا و يجوز ان يكون مجهوله قول بضم القاف و الواو المدة فح
يكون الصيغ التسع من المجهول و هي صيغ المتكلم و الخطاب و جمع الغائبة كالمعروف اي كالصيغ
المذكورة في المعروف بعينها تقول قلت قلنا قلت قلتما قلتم قلت قلتما قلتن قلن بضم
القاف في الكل كما في المعروف و الفرق انما هو بالقرائن و اما غير هذه الصيغ فليست كالمعروف
كما قال و غيرها و هي الخمس الباقية قول قولا قولوا قولت قولتا و اما في المعروف
فقال قالا الخ كما مر و يجوز اشمام الكسرة في الجميع اي امالة كسرة الفاء نحو الضمة في جميع صيغ
المجهول كما مر من انه يجوز في مجهول قال قيل بالاشمام ايضا ففي صيغ مجهوله جميعا وجوه ثلثة
كسر الفاء خالصا و ضمه و اشمامه و تقول في المعتل العين اليائي بعت بعنا بعت بعتما بعتم
بعت بعتما بعتن باع باعا باعوا باعت باعتا بعن و بفتح الباء في صيغ غيبة المذكر و مفرد
الغائبة و مثناها و كسره فيما عداها و تقول في مجهوله ايضا بعت بعنا الى الآخر بكسر الباء
في الكل فالفرق بين الصيغ الخمس بينه و بينها من المعروف ظاهر و اما في البواقي فانما هو
بالقرائن الا انه يجوز هنا اي في المجهول ما لا يجوز في المعروف و هو ضم الباء على ان يكون
مجهوله بوع كقول بالواو المدة او اشمام كسرته نحو الضمة في الجميع كما عرفته في مجهول قال
حيث جاز فيه الضم و الاشمام ففي مجهول اليائي الكسر في الجميع و الضم فيه و اشمام الكسرة
فيه و في معروفه الكسر في الصيغ التسع جميعا و الفتح في البواقي لا غير و في مجهول الواوي
الكسر في الكل و الضم فيه و الاشمام فيه و في معروفه الضم في التسع و الفتح في البواقي و تقول
في معروف المضارع المعتل العين الواوي اقول نقول تقول تقولان تقولون تقولين
تقولان تقلن يقول يقولان يقولون تقول تقولان يقلن و في مجهوله اقال نقال
تقال تقالان تقالون تقالين تقالان تقلن يقال يقالان يقالون تقال تقالان
يقلن بضم حروف المضارعة في الكل و تقول في اليائي المعروف ابيع نبيع تبيع تبيعان
تبيعون تبيعين تبيعان تبعن يبيع يبيعان يبيعون تبيع تبيعان يبعن و
في مجهوله اباع نباع الخ كما في اقال نقال الى آخر من غير فرق كما اشار اليه بقوله و مجهول
المعتلات عينية كانت او لامية ماضية كانت او مضارعة من واويها و يائيها لا تتفاوت
يعني ان صيغة مجهول الواوي منها من كل معتل كصيغة مجهول اليائي منه بلا فرق فمجهول المضارع
المعتل العين الواوي كمجهول اليائي منه مثل يقال و يباع و مجهول المضارع المعتل اللام
الواوي كمجهول اليائي منه مثل يغزى يغزيان و يرمى يرميان و كذا مجهول الماضي الواوي
كمجهول اليائي منه مثل دعي دعيا و رمي رميا و ذلك لان المضارع اذا كان معتل العين
ففي مجهوله يقلب عينه الفا مطلقا لكونه مفتوحا بعد ساكن و ان كان معتل اللام ففي مجهوله
يقلب الواو و ياء لكونه رابعا فصاعدا غير مضموم ما قبله و كذا يقلب الواو ياء في مجهول الماضي
المعتل اللام لكونه طرفا بعد كسرة فلذا لم يكن فرق بين مجهولي الواوي و اليائي مطلقا الا في
الماضي المعتل العين فان مجهول واويه قد يفرق عن مجهول يائيه كما عرفت في مجهولي
قال و باع بان يقال في الاول مثلا قول و في الثاني بيع و تقول في معروف الماضي المفتوح
العين المعتل اللام اليائي دعوت دعونا دعوت دعوتما الى آخره اي دعوتم دعوت دعوتما
دعوتن دعا دعوا دعت دعتا دعون و في مجهوله دعيت دعينا دعيت الى آخره
اي دعيتما دعيتم دعيت دعيتما دعيتن دعي دعيا دعوا دعيت دعيتا دعين بضم الفاء
في الكل و تقول في اليائي منه رميت رمينا رميت الخ اي رميتما رميتم رميت رميتما رميتن
و في المكسور العين منه خشيت خشينا خشيت الخ خشي خشيا خشوا خشيت خشيتا
خشين و في مجهولهما رميت رمينا و خشيت خشينا بالضم كما في دعيت و لم يتعرض له لانه
كمجهول دعي من غير فرق كما نبه عليه بقوله و مجهول المعتلات من واويها و يائيها لا تتفاوت

وتقول في معروف المضارع من ذلك ادعو ندعو تدعو تدعوان تدعون اصله تدعوون تدعين
اصله تدعوين تدعوان تدعون هذه الصيغة مشتركة بين جمع المخاطب والمخاطبة الا ان
الواو في الاول ضمير الجمع وفي الثاني لام الكلمة يدعو يدعوان يدعون اصله يدعوون تدعو تدعوان
يدعون وارمي نرمي ترمي ترميان ترمون اصله ترميون ترمين اصله ترميين ترميان ترمين
هذه مشتركة بين المخاطبة وجمعها الا ان الياء في الاول ضمير الخطاب وفي الثاني لام الكلمة وقس
عليه نظائره يرمي يرميان يرمون اصله يرميون ترمي ترميان يرمين واخشى نخشى تخشى
تخشيان تخشون اصله تخشيون تخشين اصله تخشيين تخشيان تخشين يخشى تخشى يخشيان
يخشون اصله يخشيون تخشى تخشيان يخشين وفي المجهول ادعى ندعى تدعى تدعيان
تدعون تدعين اصلهما تدعيون وتدعيين تدعيان تدعين يدعى يدعيان يدعون اصله
وكذا ارمي نرمي واخشى نخشى بضم حرف المضارعة في الكل وقد اشير فيما سبق من الاحكام الاجمالية
الى وجوه التغييرات في جميع هذه الامثلة فخذ الفطانة بيدك تقدر على استخراج جميع ذلك
والا فالبليد لا يفيده المطلوب والتطويل ولو تليت عليه التوراة والانجيل الصنف الثاني
في بيان ما يعرض للفعل من الهيئة بسبب الحاق نوني التأكيد وهما نون مشددة مفتوحة
في الاكثر لثقلها ونون ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ويسمى الاول نونا ثقيلة
لثقلها بالتشديد والثانية نونا خفيفة لخلوها عن التشديد مع سكونها وانما تدخلان الفعل
الذي فيه معنى الطلب حقيقة بان يكون الصيغة موضوعة للطلب كالامر نحو اضربن ليضربن
بالتشديد واضربن ليضربن بالتخفيف مطلوبا بهما الضرب عن الفاعل المخاطب او الغائب
والنهي نحو لا تضربن ولا يضربن بالتشديد والتخفيف وكذا فيما سيأتي مطلوبا بهما عدم الضرب
والاستفهام مثل هل تضربن مطلوبا به فهم ثبوت الضرب للمخاطب والتمني نحو ليتك تضربن
متمنيا الضرب وطالبا له على سبيل المحبة والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا فانك
تعرض به المخاطب على النزول فكان نزوله مطلوبا لك فكانك قلت انزل بنا فانك ان
تنزل تصب خيرا فان في هذه الخمسة معنى الطلب حقيقة ولهذا جعلوها من اقسام الانشاء
الطلبي او حكما بان لم يكن موضوعا للطلب لكن نزل منزلته لبعض الاعتبارات
كالقسم مثل والله لافعلن كذا فانه وان لم يكن الطلب بالفعل حقيقة لكنك لما اقسمت عليه
اهتممت بتحقيقه اهتماما تاما فصار كانه مطلوب لك فكانك قلت السائل اقدان فعل
كما اشار اليه بقوله وكل فعل للمتكلم تحققه ابتداء متعلق بقوله اهتمام تام قوله كانه مطلوب
له خبر المبتدأ اعني كل فعل اي كان ذلك الفعل مطلوب للمتكلم لان الاهتمام بتحققه يستدعي
حصوله كما ان الطلب يستدعي حصول المطلوب وبهذا الاعتبار نزل القسم منزلة الطلب
فدخل نون التأكيد في جوابه وانما اختصتا بما فيه معنى الطلب لانهما موضوعتان للتأكيد
ولا يؤكد الا ما كان مطلوبا ولهذا لا تدخلان الماضي ولا الحال ايضا اذ ليس فيهما معنى الطلب
اصلا لا حقيقة ولا حكما لانهما يدلان على الثبوت والمطلوب لا يكون الا مستقبلا منتظرا
فلا يقال قامن زيد او يقومن الآن بل هما مختصتان بالمستقبل لا بمعنى انهما تدخلان
على كل مستقبل بل على ما فيه معنى الطلب منه كالمستقبل المتحقق في ضمن الستة
المذكورة لكن بينهما فرق من جهة ان نون التأكيد لزمت في جواب القسم المثبت فلا
يقال والله لافعل كذا بل يجب ان يقال لافعلن كذا لان القسم محل التأكيد فكرهوا
ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو
النون بعد صلاحيته له واما في غير جواب القسم فغير لازمة بل جائزة وقد يشبه النفي
بالنهي في الدلالة على انتفاء الفعل مطلقا فيلحق به نون التأكيد وان كان عاريا عن معنى
الطلب كما يلحق بالنهي الدال على الطلب كما في قوله يحسبه اي يظنه الجاهل ما لم يعلما شيخا

شيخا جالسا على كرسيه معمما صفة شيخا او حال من ضميره اي ما لم يعلمن بالنون الخفيفة ابدل
النون الفا للوقف كما في قوله تعالى لنسفعا في لنسفعن فقد الحق نون التأكيد بالفعل
المنفي اعني لم يعلم وما مصدرية حينية ظرف ليحسبه اي يظنه اي مدة عدم علمه قطعا شيخا
معمما جالسا على كرسيه روي عن الزمخشري يحسب الوطب الذي هو زق اللبن وعليه
قمع الذي يصب فيه اللبن حتى يصير الى الوطب وقد ابيض من الثمال فصار بمنزلة الشيخ
الاشيب يحسبه الرائي الشيخ جالسا على كرسي لعلوه وانتصابه والوطب بفتح الواو
وسكون المهملة والقمع بكسر القاف وفتح الميم والثمال بضم المثلثة جمع جمع ثمالة وهي
الرغوة مثلثة الراء زبد اللبن ومن هذا القبيل اي قبيل لحوق نون التأكيد بالنفي للتشبيه
بالنهي قوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات اي ارتفعت في جبل
يعني اوفيت من الايفاء بمعنى الارتفاع وعلم بفتحتين بمعنى الجبل وثوبي مفعول ترفعن
وشمالات فاعله وهي جمع شمال بالكسر بمعنى الريح الهابة من جانب الشمال والجملة صفة
علم بتقدير العائد اي ترفع فيه الشمالات ثوبي وانما كان ترفعن في هذا البيت من قبيل
المنفي اذ ربما في قوله ربما اوفيت للتقليل والقلة تناسب العدم والنفي فصار ما بعده
من فعل ترفع كانه معدوم منفي فاشبه النهي فلحق به النون ولان النفي في هذا ليس
بتحقيقي بل تنزيلي فصله عما سبق بقوله ومن هذا القبيل وكذا قد يلحق النون بالشرط
المؤكد حرفه بما نحو اما تفعلن تشبيها لما بلام القسم في كونها مؤكدة بل كثر ذلك فيه
كقوله تعالى اما ترين من البشر احدا لانه لما اكد الحرف قصدوا تأكيد الفعل ايضا لئلا
ينقص الملحق من غيره وقد يلحق بالجزاء نحو ان آتيتني لاكرمنك تشبيها له كالنفي بالنهي
لان حرف الشرط اعني ان للشك وهو مناسب للعدم ولهذا قال سيبويه النفي والجزاء
من واد النهي وثم بين ما يختص به النونان اراد ان يفصل الهيئات العارضة بسببهما
فقال فالثقيلة تدخل جميع صيغ غير الماضي من المستقبل والمشتق منه كالامر والنهي والمراد
بجميع صيغ الغير افراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه وتكلمه وخطابه وغيبته فيفتح
ما قبلها اي يبنى ما قبلها على الفتح في الصيغ الخمس التي عرفت ان ضميرها مستتر وهي صيغ
المتكلمين والواحد الغائب والغائبة والمخاطب سواء كان ذلك في الصحيح او المعتل فتقول
لاعرفن في المتكلم وحده ولنعرفن في المتكلم مع الغير ولتعرفن في المخاطب او الغائبة
وليعرفن في الغائب بفتح الفاء في الكل وكذا تقول لاقولن ولاغزون ولنغزون ولا
رمين ولاخشين الخ بفتح اللام والواو والياء وادخلت عليها وكذا نظائرها لام مفتوحة
توطئة للقسم اما البناء فلان الاصل في الافعال البناء وقد رفض هذا الاصل بسبب
المضارعة للاسم فلما دخلت نون التأكيد حققت معنى الفعلية لان التأكيد في الحادث
يكون فانجذب المضارع بلحوقها الى اصله وهو البناء والبناء على الحركة لكونه عارضا و
لئلا يلزم التقاء الساكنين وعلى الفتح للخفة وتزيد الفا قبلها اي قبل نون التأكيد
الثقيلة مع نون جماعة الاناث المخاطبات او الغائبات لئلا يلزم توالي ثلث نونات
فتقول لتعرفنان في الخطاب وليعرفنان في الغيبة بزيادة الالف قبل المشددة التي
كانت مع النون الجماعة في لتعرفن وليعرفن وتحذف النون الاعراب اينما كان اي
سواء كان في التثنية او في جمع المذكر المخاطب او الغائب او في المؤنث المخاطبة فيقال
في تأكيد يعرفان ويعرفون وتعرفين ليعرفان وليعرفن ولتعرفن بحذف نونات
الاعراب وانما تحذف لانهما اي نوني التأكيد الثقيلة والخفيفة يجعلان الفعل مبنيا
اما الثقيلة فكما عرفت واما الخفيفة فلما سيجئ ان حكمها حكم الثقيلة فلو لم يحذف نون الاعراب
عند لحوق الثقيلة لزم اجتماع علامتي الاعراب والبناء المتضادين وهو ليس بسائغ ويحذف

واو الجمع وياء المخاطبة اذا لم يكن ما قبلهما مفتوحا بل كان ما قبل الواو مضموما وما قبل الياء مكسورا
سواء كان ذلك مع حذف نون الاعراب كما في الامثلة المذكورة او بدونه مثل اعرفنّ
واعرفنّ في تاكيد اعرفوا واعرفي امري الحاضر وذلك تفاديا من ثقل التقاء الساكنين
وان كان على حده مع ان حذفهما لا يضر لبقاء علامة عليهما اعني الضمة والكسرة كما قال
اجتزاء اي اكتفاء عنهما اي الواو والياء بالضمة والكسرة اللتين قبلهما اي اكتفاء عن الواو
بضمة ما قبله وعن الياء بكسرة ما قبله فكانهما لم يحذفا فنقول لتعرفنّ في تاكيد تعرفون جمع المخاطب
وليعرفنّ في تاكيد يعرفون جمع الغائب ولتعرفنّ في تاكيد تعرفين للواحدة المخاطبة فحذف
الواو في الاولين اكتفاء بالضمة والياء في الثالث اكتفاء بالكسرة واذا كان ما قبلهما مفتوحا
حركت الواو بالضمة والياء بالكسرة مثل تخشونّ وتخشينّ بضم الواو وكسر الياء في تاكيد
تخشون جمع المذكر وتخشين الواحدة المخاطبة وذلك لانه لو لم تحرك لالتزم التقاء الساكنين
ولو حذفا لاضمحل ضمير الجمع والخطاب بالكلية اذ لا يمكن الاكتفاء عنهما بفتحة ما قبلهما الا تحركا
بما هو من جنسهما اعني الضمة في الواو والكسرة في الياء حركة مفعول مطلق لحركت كاللازمة
من وجه يعني ان الحركة الناشئة من لحوق نون التاكيد سواء كان فيما ذكر من واو الجمع
وياء المخاطبة او في غيره نحو ليغزونّ ويرمينّ في تاكيد يغزو ويرمي المفردين كالحركة اللازمة
كما هي فيه من وجه لكون لام المضارع وما يشتق منه كالامر والنهي في الاصل متحركا وانما اسكن
لما يتطرق اليه من العوارض والحركة المذكورة حركة في لام المضارع حقيقة كما في الصيغ الخمس
مثل ليغزونّ المفرد او تنزيلا كما في واو الجمع وياء المخاطبة لانهما لكونهما مرفوعين متصلين
بالفعل صارا بمنزلة اللام منه فلما كانت حركة اللام لازمة صارت تلك الحركة كاللازمة
ولكون النون اي ولكون نون التاكيد بمنزلة الجزء منها اي من فعل لحقه اذا لم يكن
قبله اي قبل النون ضمير بارز مثل ليعرفنّ المفرد واخواته من الصيغ الخمس فانه لما لم يكن
بينهما وبين نون ضمير فاصل صارت النون كالجزء منها فحينئذ يكون الحركة العارضة لاجل
لحوق النون كانها حركة في الوسط فكما ان هذه الحركة لازمة فكذا تلك الحركة واما ما يكون
فيه قبل النون ضمير بارز كما في جمع المذكر والمخاطبة فهو وان لم يكن النون كالجزء منه لكنه
محمول على ما لم يكن فيه ضمير بارز فعلى هذا التقرير كل من الكونين يصلح ان يجعل علة
لكون الحركة المذكورة كاللازمة فكون مجموعهما علة له كما هو الظاهر من العبارة بالطريق
الاولى ولهذا اي لكون تلك الحركة كاللازمة من هذا الوجه يرد العين المحذوف من
قومنّ وبيعنّ في تاكيد قم وبع امري الحاضر من قام يقوم وباع يبيع الحق بهما النون
الثقيلة فالتقى ساكنان لام الكلمة لما عرفت ان الامر مبني على السكون والنون الاولى
من الثقيلة فلدفعه حركت اللام وكان حركته كاللازمة لما قرر فرد العين المحذوف اعني
الواو في الاول والياء في الثاني لان ما يمنع ثبوته هو سكون اللام المؤدي الى التقاء
الساكنين فلما زال هذا المانع بتحريك اللام حركة لازمة عاد الممنوع فصارا قومنّ وبيعنّ
وهذا بخلافه اي ملابس بخلاف العين المحذوف في قم الليل فانه لم يرد فيه مع انه بتحريك
اللام اندفع التقاء الساكنين في الظاهر لانه حركته لكونها ناشئة من اقتران اللام الساكن
المنفصل عن الكلمة ليست كاللازمة بل عارضة من كل وجه والعارض كالمعدوم فالمانع
من ثبوت العين باق بالحقيقة فلذا لم يرد ولا كالعارضة اي تلك الحركة كالعارضة التي
في معرض الزوال من وجه اخر حيث لم توجد قبل ثم عرضت بواسطة لحوق النون كما في رمتا
حيث كانت تاء التانيث ساكنة في الاصل ثم حركت لضرورة الالف ولهذا اي لكون
تلك الحركة كالعارضة لم يعل اخشونّ واخشينّ في تاكيد اخشوا واخشي امري الحاضر
الاول لجمع المذكر والثاني للمخاطبة بقلب الواو والياء الفا مع وجود علة الاعلال فلفظ وهو

وهو تحرك حرف العلة بعد الفتحة وذلك لان حركته كالعارض كالمعدوم وبهذا الاعتبار كان
حرف العلة كالساكن فلم يتحقق علة الاعلال فلذا لم يعل وهي اي النون الثقيلة
مفتوحة في سائر المواضع اي في جميعها من السور بمعنى الاحاطة وقد يؤخذ من السؤر
بالهمزة بمعنى الباقي من الشيء فح يكون بمعنى الباقي وكلا الاستعمالين مشهور لثقلها
بالتشديد وخفة الفتحة والخفيف مناسب للثقيل لينجبر الثقل الا بعد الالف سواء كان
للضمير كما في ليعرفانّ من الف التثنية فانه ضمير فاعل كما عرفت او للفصل بين النونات
كما في ليعرفنانّ من الالف الواقع بين نون جماعة النساء ونون التاكيد فانه ليس بضمير
وانما هو مزيد لئلا يلزم ثقل توالي ثلث نونات وانما الضمير هو نون الجمع كما مر تشبيها لها
اي للنون الواقعة في الموضعين بنون المثنى في انها واقعة بعد الالف فكما كان نون
المثنى مكسورا سواء كان في الفعل او الاسم كتعرفان ورجلان فكذا تلك النون في
الموضعين وانما لم تحذف هنا الالف للتثنية او الفصل كما حذف الواو للجمع والياء للمخاطبة
في لتعرفنّ تاكيد تعرفون ولتعرفنّ تاكيد تعرفين لالتقاء الساكنين متعلق بقوله كما حذف
او بيحذف دون لم تحذف يعني ان ههنا التقاء الساكنين الالف والنون الاولى من الثقيلة
كما كان ذلك في لتعرفنّ ولتعرفنّ من الواو او الياء والنون الاولى فكما حذف الواو
او الياء في الاخيرين لالتقاء كان الظاهر ان يحذف الالف ههنا لذلك مع انه لم يحذف
اما عدم حذفه في لتعرفنانّ لجماعة المؤنث فظاهر لان الالف انما اجتلب اي جلب واخذ
للفصل بين النونات لما في توالها من الثقل كما مر فلو حذف عاد ما هرب واحترز عنه
من توالي النونات فيلزم نقض الغرض وهو باطل واما عدم حذفه في لتعرفانّ للتثنية فلانه
لو حذف الالف وقيل لتعرفنّ بفتح ما قبل النون لالتبس بالواحد تاكيد الواحد ايضا
لتعرفنّ كما مر فلا يعلم انه للتثنية او واحد ولا يقال ان الثقيلة مفتوحة في الواحد ومكسورة
في المثنى فلا التباس اذ كسر النون في المثنى كان لاجل الالف لمشابهته بنون التثنية
فلو حذف الالف لانفتح النون كما في الواحد لزوال علة الكسر فيقع الالتباس مع ان المد
قيد لكل من قوله عاد ما هرب عنه وقوله لالتبس بالواحد في الالف اي حال كونه في الالف
اكثر منه اي من المد حال كونه في الواو والياء المدتين كواو الجمع وياء المخاطبة بناء على ان
مخرجه لكونه جوف الفم اوسع من مخرجهما وفي المد شبه بالحركة ومن ثم يشبهها لتشبع الحرف
به كما تشبع بالحركة وهذا اشارة الى دفع المحذور اعني لزوم التقاء الساكنين وحاصله ان
الالف لما فيه من زيادة المد وفي المد شبه الحركة كان الالف بمنزلة المتحرك فكانه لم يلزم
في التثنية وجمع المؤنث التقاء الساكنين حتى يحذف الالف واما الواو والياء المدتان
فلعدم زيادة المد فيهما لم يصيرا متحركين بوجه فلزم في تاكيد لتعرفون ولتعرفين التقاء الساكنين
قطعا فلذا حذف دون الالف وحكم النون الخفيفة حكم الثقيلة في جميع ما سبق كان
يكون ما قبلها مفتوحا في الصيغ الخمس مثل لاعرفن ولتعرفن بفتح الفاء وتخفيف النون
وان يحذف نون الاعراب وواو الجمع وياء المخاطبة اكتفاء عنهما بالضمة والكسرة مثل
لتعرفن بضم الفاء ولتعرفن بكسرها في تاكيد لتعرفون وتعرفين ونحو ذلك الا انها اي الا
ان الخفيفة لا تدخل ما كان الثقيلة فيه بعد الالف اعني التثنية وجماعة النساء فلا يقال
لتعرفان ولتعرفنان بالتخفيف للزوم التقاء الساكنين على غير حده وهو على ما سيجيء ان
يكون الاول مدة والثاني مدغما كما في دابة وكما في لتعرفانّ بالتشديد واما الخفيفة فلما
لم تكن مدغمة كان الالتقاء هناك على غير حده وهو ليس بجائز اصلا هذا على تقدير وجود
الالف وقوله او اجتماع النونات فيما كان عينه ولامه نونا على تقدير عدم الالف قبلها
مثل من يمن وعن يعن اي ظهر فان تثنية وجمع مؤنثة يمنان ويمنن بثلث نونات

فاذا لحق بها الخفيفة ولا الف لزم في الاول اجتماع ثلث نونات وفي الثاني اربعها وخلاصة الاستدلال
لو لحق الخفيفة بالتثنية وجمع المؤنث فان كان مع الف يلزم التقاء الساكنين على غير حده
وان كانت بدون الف يلزم اجتماع ثلث نونات او اربعها في مثل يمنان ويمنن مع انه
يلزم ح الالتباس في التثنية وكلاهما بط وكذا الجمع يلحق والكوفيون يجوزون اثباتها اي اثبات
الخفيفة بعد الالف فيقولون لتعرفان ولتعرفنان بالتخفيف فبعضهم كيونس يثبتها
ساكنة بناء على ما ذكرنا من ان الالف فيه شبه الحركة من جهة زيادة مد فيه فكانه لم يلزم
التقاء الساكنين على غير حده مغتفر عنده كما في الوقف كما ذكره المولى الجامي وبعضهم يثبتها
مكسورة بناء على انها نون والقاعدة المقررة بينهم انه اذا اريد تحريك الساكن يحرك بالكسر
وانما احتاج الى تحريكها نظرا الى لزوم التقاء الساكنين على غير حده في الحقيقة وعدم جوازه عنده
في غير حالة الوقف كما هو المرضي عند الاكثرين الفصل الثاني لبيان ما اي هيئة تحصل بسبب
التصغير وهو في اللغة عد الشيء صغيرا حقيرا وفي الاصطلاح ان يزاد في الاسم بعد حرفه الثاني
اي عقيبه ياء ساكن ويفتح ما قبله اي ما قبل الياء ويضم الصدر اي فاء الاسم ان لم يكونا
كذلك اي ان لم يكن ما قبله مضموما والصدر مفتوحا واما ان كانا كذلك ابتداء كما في صرد
وزحل فلا حاجة الى التغيير بالفتح والضم بل يكتفي بزيادة الياء فيقال صريد وزحيل ليدل
هذا التغيير او الاسم بسببه على تحقير معناه اي تحقير معنى الاسم الذي يتوهم كبره وعظمته
ان لم يكن الاسم جمعا وهو الاكثر سواء كانت جهة الحقارة مبهمة كتصغير العلم واسم الجنس
نحو زهيد ورجيل في تصغير زيد ورجل فانه لا دليل فيهما على ان التحقير الى اي شيء يرجع
الى الذات ام الى الصفة او معلومة كتحقير الصفات المشتقة فان التحقير فيها راجع الى
الاوصاف التي يدل عليها الفاظ الصفات نحو ضويرب واسيود في تصغير ضارب واسود
فان معناهما ذو ضرب حقير وذو سواد ضعيف وسواء كان ذلك التحقير والتصغير في الجثث
كما هو الاصل كجميل وجبيل في تصغير جمل وجبل او في المعاني كضريب وفهيم في تصغير ضرب
وفهم وسواء كان تحقيقيا بان يكون المصغر حقيرا او صغيرا في نفس الامر او تنزيليا بان
يكون عظيما في نفسه لكن ينزل منزلة الصغير وادعى انه حقير تهكما وكيدل على تقليله
اي تقليل معناه الذي يتوهم كثرته ان كان الاسم جمعا او ما في معناه مثل اسم الجمع كقوم
واسم الجنس كتمر فان المراد من تصغيره تقليل العدد تحقيقا او تنزيلا بان يعد الكثير
قليلا لداع فمعنى عندي غليمة عدد قليل من الغلمة وهي بالكسر والسكون جمع غلام كغلمان
فللتصغير قسمان ما يدل على التحقير بحسب الذات او الكيف وهو في غير الجمع وما يدل على
التحقير بحسب الكم وهو في الجمع وهذا التعريف اولى من تعريف ابن الحاجب بان المصغر
هو المزيد فيه ليدل على تقليل لفظا ومعنى اما الاول فظ واما الثاني فلان في شمول
التقليل للقسم الاول تعسفا لان التقليل لدفع احتمال الكثرة ولا يتصور الكثرة في
نحو زيد ورجل وانما يضم اوله لان المصغر فرع على المكبر ودال عليه كما ان الفعل المبني للمفعول
فرع على المبني للفاعل ودال عليه فضم مثله او ليكون اللفظ مشاكلا للمعنى لان المخرج يصغر
بانضمام الشفتين وما اكتفوا بضم الاول لجواز ان يكون المكبر مضموما فلا يحصل الفرق ففتحوا
ثانيه لانه اخف من الكسر لئلا يلزم فعل وزادوا ياء لانه قد لا يحصل الفرق بين المصغر
والمكبر كما في مثل صرد وخص الياء لانه اخف من الواو ولم يزد الالف مع كونها اخف
من الياء فرقا بين المصغر والجمع والجمع اثقل من المصغر وانما جعلوها ثالثة لان الحرف
الثالث في الفعل المبني للمفعول ينقلب ياء اذا كان حرف لين نحو دعي واقيم فناسب
ان تزاد الياء ثالثة لما بينهما من المشاكلة ولا ثانيا لو زيدت اولا لالتبس بالمضارع في
بعض المواضع ولو زيدت ثانية انقلبت واوا لانضمام ما قبلها فتعين ان يكون ثالثة



ثالثة اذ لا يمكن ان يكون في الآخر لئلا يلتبس بياء الاضافة فلما تعين ان تكون ثالثة في الثلاثي
فكذا في الباقي وانما كانت ساكنة لئلا تنقلب الفا ولا ينتقض عكس التعريف وهو شموله
لجميع افراد المعرف بنحو قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر
ومعنى البيت يجيء والمراد بنحوه ما صغر من الفعل فان ما اميلح تصغير ما املح وهو فعل التعجب
كما احسن زيدا فانه يرد به النقض ظاهرا بانه من افراد التصغير مع ان التعريف المذكور لاخذ
قيد الاسم فيه غير شامل له فاجاب بانه لا ينتقض به لانه بالحقيقة تصغير الاسم وان جرى
في الظاهر على الفعل فدخل في التعريف فلا نقض وبين ذلك بقوله ومعنى التصغير راجع
يعني ان التصغير وان جرى في اللفظ على الفعل لكنه ليس بتصغير له في المعنى لانه توصيف
بالصغر والفعل لا يصح ان يوصف بل هو في المعنى راجع الى ما وصف بالملاحة اي الحسن واللطافة
وهو المتعجب عنه اعني الغزلان لكن لا باعتبار ذاته من حيث انه موصوف بالملاحة فهو
بالحقيقة تصغير للصفة المستفادة من تعلق الفعل بالمفعول اعني المليح فاذا قال كانه قال
مليحات عجيبة جمع مليح بضم الميم وفتح اللام وتشديد الياء مصغر مليح ككريم فالمليح مستفاد
من تعلق المفعولية والتصغير والتوصيف بالعجيبة مستفادان من تصغير فعل التعجب
ظاهرا ولاجل ان التحقير ههنا باعتبار الوصف لم يجر في اللفظ على الاسم المتعجب منه
كالغزلان في البيت وزيد فيما احيسن زيدا فانه لو اجري عليه وقيل ما املح غزيلانا وما احسن
زييدا لم يعلم ان تصغيرهما من جهة الملاحة والحسن ام من جهة اخرى فصغر الفعل على مليح
وحسين تصغير شفقة وتلطف لبيان ان تصغيرهما راجع الى صفة الملاحة والحسن لا الى
الذات ولا الى سائر الصفات فكانك قلت مليح وحسين ومع هذا اي مع ان التصغير
في نحو هذا تصغير الاسم بالحقيقة لا يقع التصغير ولو ظاهرا في شيء من الافعال الا في فعل
التعجب دون غيره وانما وقع فيه لانه يشبه الاسم من جهة عدم تصرفات الافعال
من الصيغ المخصوصة للافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة
فيه اي في فعل التعجب كعدمها في الاسم بل تصرفاته باعتبار المفعول تقول ما احسنه ما احسنهما
ما احسنهم ما احسنك ما احسنكما ما احسنكم وهكذا حيث كان مشابها للاسم اجروا فيه على
التصغير الذي من خواص الاسم قال الفاضل الرضي عند الكوفيين فعل التعجب اسم فتصغيره
قياسي وعند البصريين هو فعل كما تقدم في بابه في شرح الكافية وانما جاز عليه لتجرده عن
معنى الحدوث والزمان الذين هما من خواص الافعال ومشابهته معنى لافعل التفضيل ومع تم
يبنيان من اصل واحد وافعل التعجب كانه اسم فيه معنى الصفة كاسود واحمر والصفة
كما ذكرنا اذا صغرت والتصغير راجع الى ذلك الوصف المضمون لا الى الموصوف فالتصغير
في نحو ما احسنه راجع الى الحسن وهو تصغير التلطف والشفقة كما في بني واخي كانك قلت
هو حسين وقوله يا ما اميلح غزلانا اي هن مليحات ولما كان افعل التعجب فعلا على الصحيح
لم يمنعه تصغيره عن العمل كما يمنع في نحو ضويرب زيدا او انهم منعوا عطف على قوله لانه يشبه
وتعليل لعدم جريان التصغير في سائر الافعال كما ان المعطوف عليه تعليل لجريانه في فعل
التعجب من تصغير الاسماء التي هي بمنزلة الافعال اعني الصفات العاملة كاسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة بمعنى انهم لم يجوزوا تصغيرها حين كانت عاملة فلم يجوزوا نحو هو ضويرب
زيدا بتصغير الضارب العامل في زيد وذلك لان الاسم اذا صغر صار موصوفا بالصغر
فيكون معنى ضويرب ضارب صغير والاسماء العاملة عمل الفعل اذا وصفت بشيء انعزلت
عن العمل فلا تقول زيد ضارب عظيم عمرا لبعدها بسبب الاتصاف عن مشابهة الافعال
التي لا توصف بشيء واما المصدر فلا ينعزل عن العمل لقوة معنى الفعل فيه فيقال اعجبني
ضربيك زيدا او قيل انما لم يصغر الاسم العامل لغلبة شبهه بالفعل عليه ح فكما لا يصغر الفعل

لا يصغر شبهه وبالجملة اذا منعوا عن تصغير الاسماء المذكورة فما ظنك بالافعال اي بمنعهم التصغير
من الافعال وما استفهام انكار ونفي انطلع كناية عن ثبوت انقطع اي منعهم له فيها قطعي
ثابت بالطريق الاولى ولما كان في معنى البيت نوع خفاء قصد ايضاحه فقال الغزلان بكسر
الغين المعجمة جمع الغزال بفتحه وهو ولد الظبي ويقال شدن الغزال بالتخفيف على وزن
نصر اي قوي وطلع اي ظهر قرنه واستغنى عن امه والقرن عظم ظاهر نابت في رأس
الحيوان والمذكور في البيت اعني شدنا بتشديد النون جمع مؤنثة اي مؤنث شدن بالتخفيف
وهؤليا بكسر اللام وتشديد الياء تصغير هؤلاء جمع اسم الاشارة كما اطلع عليه
اي على مثل هذا التصغير والضال بتخفيف اللام والسمر بضم الميم شجران ويا في ياما اميلح
حرف نداء والمنادى محذوف اي يا قوم وشدن صفة غزلانا وقوله لنا من هؤليا
اي حصل لنا بعض هؤلاء الغزلان الصغار جملة وصفية او حالية او استئنافية ويجوز ان
يتعلق الجار ان بشدن ويكون هؤليا عبارة عن امهات الغزلان اي شدنّ واستغنين
لاجلنا عن امهاتهن بين الضال والسمر فتدبر واوزان التصغير ثلثة فعيل وفعيعل
وفعيعيل لانه ان كان ثلاثيا كان على فعيل وان كان رباعيا كان على فعيعل وان كان
خماسيا كان على فعيعيل كما سيجئ التفصيل ومرادنا هنا وفي التكسير الذي سيجئ
ايضا بالوزن مجرد عدد الحروف حتى يكون اربعة في الاول وخمسة في الثاني وستة في
الثالث وترتيب الحركات والسكنات المعينة مثل كون الحرف الاول مضموما والثاني مفتوحا
والثالث ياء ساكنة وان يكون الرابع ان وجد مكسورا مع ياء مدة بعده او بدونه ليناسب
ياء التصغير لا القاعدة المذكورة للوزن في العقد الثاني من اعتبار اصالة الحروف وزيادتها
بان يعتبر بازاء اصول الموزون في الوزن الفاء والعين واللام الاول بالاول والثاني
بالثاني والثالث بالثالث ويكرر اللام ان زاد الاصول على الثلثة ويورد الزوائد بعينها
كما سبق تفصيله فلذلك دخل مكيرم في فعيعل ولو اعتبر الاصالة والزيادة لاحتيج الى ذكر
هذا الجميع فيؤدي الى تكثر الابنية ابنية كثيرة في التصغير اذ يلزم ح ان يقال في مثل جعفر
ومكرم وعثنل انها تصغر على فعيلل ومفيعل وفنيعل وهكذا بخلاف ما لم يعتبر ذلك فانه
يدخل هذه الثلثة مثلا في فعيعل ولذلك كرر بعضهم كابن الحاجب في الوزنين الاخيرين
العين دون اللام فقال فعيعل وفعيعيل وان كان على خلاف العادة في التكرير ايذانا
بان المراد ليس وزن الرباعي المجرد عن الزوائد لانه يكرر اللام في ذلك الوزن كما عرفت
وان المراد مجرد العدة وترتيب الحركات والسكنات المعينة واما من كرر اللام فيهما كالمص
فنظر الى ما هو العادة مع انه اذا مثل ما زاد على الثلثة كرر اللام دون العين الا الياء
فانه مرعي اي لا يعتبر الاصالة والزيادة في حروف الاوزان الا الياء فانها فان زيادته
مرعية في الوزن فلا بد من ان يكون كلمة على وزن من اوزان التصغير ان يكون ثالثها
ياء زائدة ساكنة اذ لا يقال مدحرج مثلا على وزن التصغير اي لو لم يكن كذلك لصح ان
يقال مدحرج على وزن التصغير ضرورة انه كفعيعل في عدد الحروف وترتيب الحركات والسكنات
وليس كذلك واما اذا اعتبر الياء فلا لخلوه عنه ففعيعل من الاوزان الثلثة لما اي وزن التصغير
اسم هو مبني على ثلثة احرف كيف كانت الحروف اي سواء كانت على هيئة فتح الاول وسكون
الثاني او على غيرها وسواء كانت كلها اصلية او بعضها من الزوائد حال كونها ملفوظة كلها كما في
الجد او محذوفة بعضها سواء كان المحذوف الفاء كعدة او العين كمذ او اللام كدم فان الكلمة
اذا كانت على ثلثة احرف فبزيادة ياء التصغير يكون على فعيل اما اذا كانت ملفوظة كلها فظ
واما اذا كان بعضها محذوفا فيكون ذلك برديا اي رد المحذوف في التصغير نحو جحير في تصغير
جحر بسكون الجيم مع الحركات الثلث للحاء او بفتحهما فهو بفتحتين معروف وبسكون الجيم مع

مع فتح الحاء المنع عن التصرف ومع الضم الدفع ومع الكسر الحرام ففي اي حال هو على ثلثة حروف
اصلية ملفوظة كلها فتصغيره جحير ونحو ميت في تصغير ميت بالتخفيف بمعنى الميت بالتشديد
والياء فيه زائد لان اصله ميوت على فيعل من الموت فابدل الواو ياء لاجتماعه مع ياء ساكن
قبله ثم حذف للتخفيف ولم يرد في التصغير لانه يمكن ان يجعل بلفظ مع الياء الزائدة فيه على
وزن فعيل وبني وولي ومنيذ ووعيدة في تصغير ابن مما حذف منه حرف وزيدت في اوله
همزة وصل فان اصله بنو حذفت الواو من آخره وعوضت همزة الوصل في اوله فاذا صغر
اعيدت الواو المحذوفة فيقال بني اصله بنيو فانقلب الواو ياء وادغم ياء التصغير فيه وانما اعيدت
وان كانت همزة الوصل عوضا عنها لانها لا يتم بناء التصغير بها لانها غير لازمة لعدم ثبوتها
في حال الدرج فلو اعتد بها في بناء التصغير وسقطت في الدرج لم يبق بناء التصغير وان لم
تسقط لخرجت عن حقيقتها لانها هي التي تسقط في الدرج وسيجئ لذلك وجه آخر ودم قيل اصله
دمو بفتحتين وقال سيبويه اصله دمي بسكون العين لانه يجمع على دماء ودمي ولو كان
مفتوح العين لا يجمع كذلك وقال المبرد اصله دمي بفتحتين ويا لانهم يقولون في تثنية
دميان وسيجئ الكل وعلى كل حال حذف اللام منه هذا فاحش ذا ثم رد في التصغير فقيل دمي
على ان يكون الياء الثانية اصلية او مبدلة من الواو ومذ اصله منذ بمعنى اول المدة تقول
ما رأيته منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة او بمعنى جميع المدة نحو ما رأيته منذ
يومان اي جميع زمان عدم رؤيته يومان لا زائد ولا ناقص حذف النون الذي هو عينه
على خلاف القياس ثم رد في التصغير فقيل منيذ ثم ان تصغيره على تقدير كونه اسما واما ان كان
حرف جر فلا اذ الحرف لا يصغر وعدة اصلها وعد حذف منه الواو تبعا للمضارع اعني يعد ثم
كسر العين وعوض التاء عن الواو ثم رد المحذوف في تصغيرها فقيل وعيدة وانما لم يعتبروا
تاء التأنيث في بناء التصغير حتى لا يحتاج الى رد الواو لان اصل تاء التأنيث ان يكون كلمة
مضمومة الى كلمة اخرى فيكون بمنزلة كرب من معدي كرب من حيث دوران الاعراب عليها
ومن حيث انفتاح ما قبلها كما في المركب فلا يجعل التاء بمنزلة اللام حتى يحصل بسببها بناء التصغير
وفعيعل لما هو مبني على اربعة احرف كذلك اي كيف كانت الحروف ملفوظة كلها او محذوفة
بعضها بردها في التصغير كدريهم ومسيلم في تصغير درهم مما كان جميع حروفه اصلية ومسلم مما كان
بعضها كالمصدر زائدا اولى هو على ازيد من الاربعة سواء كانت جميعها اصولا او بعضها زائدا
لكن ذلك بعد حذف الزائد على الاربعة سواء كان الزائد واحدا او اكثر فانه قبل الحذف
لا يمكن تصغيره على فعيعل وهو ظاهر وهذا القسم اي تصغير ما هو على ازيد من الاربعة
بحذف الزائد لا يقع الا نادرا لكونه مبنيا على تكلف الحذف فان وقع على وجه الندرة وكان
حروف الكلمة كلها اصولا بان كانت خماسية كما في قرطعب بمعنى الشئ وجحمرش بمعنى
العجوز الكبيرة كما تقدم فينبغي ان يحذف الحرف الاخير مطلقا في تصغيره فيقال في تصغيرهما قريطع
وجحيمر بحذف الباء من الاول والشين من الثاني قال سيبويه في تعليله لانه اي الاسم
لا يزال اي يكون دائما في سهولة وخفة من حيث النطق به حتى يبلغ اي الى ان يبلغ الحرف
الخامس ثم يرتدع اي يرجع في السهولة اي لا يبقى ويشرع في تعسره والثقل فانما حذف الحرف
الذي ارتدع ولم يبق السهولة عنده وهو الخامس لان الحذف لدفع الثقل فهو بما يحصل عنده
الثقل اولى مع ان الاخير لكونه محل التغيير بالحذف احرى وبعضهم يحذف الميم من جحمرش لانه من
حروف الزيادة اعني اليوم تنساه وان لم يكن هنا من زوائد الكلمة بل من اصولها وقد يحذف الطاء
من قرطعب لانه يشبه في المخرج بالتاء الذي هو منها اي من حروف الزيادة كما عرفت ان مخرجهما
طرف اللسان الى اصول الثنيتين فلما كانت حروف الزيادة وقعت هنا وقعت كثيرا ما هو زائد
والزائد ما يحذف اولى كما سيجئ كان الانسب ان يكون المحذوف من الخماسي ما هو منها او يشبهها

وان كان من الاصول فيقول جحيرش وفريعب بحذف الميم من الاول والطاء من الثاني فعنده هذا البعض الاولى حذف ما هو من الزوائد او شبهه ايما وجد وقال السيرافي والاندلسي انما يحذف ذلك الحرف اذا كان في الطرف او قريبا منه فيقال في سفرجل وفرزدق سفيرج وفريزق فان الدال ليشبه التاء لكونه من مخرج التاء اما اذا لم يكن في الطرف ولا قريبا منه فلا يحذف فلا يقال في جحمرش جحيرش بحذف الميم لانها بعيدة من الطرف الذي هو محل التغيير وهذا قال الاخفش سمعت عن بعضهم يقول سفيرجل بكسر الجيم من غير حذف شيء منه وان كان في الكلمة التي كانت على ازيد من اربعة زيادة على الحروف المعتبرة في بنائها الاصلي سواء كانت الزيادة واحدة او اكثر فينبغي ان يراعي الترتيب بين الحروف في الحذف الذي تقتضيه التصغير سواء كان على فعيعل او على فعيعيل وسواء اقتضى حذف واحد او اكثر بان يحذف هو الاولى بالحذف ويبقي ما هو الاولى بالابقاء كما تعرف فلا يحذف الاصل وان كان آخرا مما سببا للتغيير بل الزائد ايما كان لكونه عارضا في معرض الزوال فيقال في تصغير مدحرج الذي ميمه زائد دحيرج بحذف ميمه وان كان صدرا لا مديحر بحذف جيمه الاصلي وان كان آخرا ولا الزائد المفيد مع غير المفيد يعني اذا اجتمع زيادتان واقتضى التصغير حذف احديهما وكان احديهما مفيدة لمعنى مقصود والاخرى غير مفيدة له لا يجوز حذف المفيدة بل يجب ان تثبت هي وتحذف غير المفيدة لان ما لا فائدة فيه اليق بالحذف وما فيه فائدة اولى بالاثبات فيقال في تصغير مضراب اسم آلة وكل من الالف والميم فيه زائد مضيرب بحذف الالف الزائد واثبات ميمه لا ضريب بتشديد الياء بحذف ميمه وابقاء الالف لانه ابقى الالف الا انه انقلب ياء وادغم ياء التصغير فيه وذلك لان الميم يفيد الآلية التي هي المعنى المقصود دون الالف اذ وجوده وعدمه في ذلك على السواء الا ترى انه لا تحصل افادة الآلية بدون الميم اصلا واما بدون الالف فقد تحصل كما مر في مثل مقص ومكنسة هذا على تقدير ان يصغر مضراب على فعيعل والافهم يصغرون مثل مفتاح على مفيتيح على فعيعيل من غير حذف شيء منه وانما قيده بكونه اسم آلة اذ على التقدير كونه من اوزان مبالغة اسم الفاعل كانت الزيادتان على السوية ولا المفيد فائدة عائدة الى نوع الكلمة مع المفيد فائدة عائدة الى جنسها يعني اذا كان كل من الزائدين مفيدا لفائدة لكن كانت فائدة احديهما عائدة الى نوع الكلمة بمعنى انها انما توجد في نوع خاص منها دون سائر الانواع وفائدة الاخر عائدة الى جنسها اي توجد في اي نوع من انواعها فانما يحذف الثاني دون الاول لان فائدة الاول خاصة والخاص بالاعتبار اولى فيقال في تصغير منطلق بحذف نونه وابقاء ميمه لانطليق بحذف ميمه وابقاء نونه لان فائدة النون وهي الدلالة على المطاوعة تعود الى امثلة الباب بأسرها اي جميعا يعني ان اي مثال وصيغة من امثلة باب الانفعال المشتمل على نون المطاوعة سواء كان ماضيا او مضارعا او اسم فاعل او مفعول او غيرها نحو انطلق وينطلق ومنطلق وانطلاق فهو يدل على معنى المطاوعة فهو فائدة عائدة الى الجنس وفائدة الميم وهي الدلالة على معنى اسم الفاعل اعني من قام به الفعل تختص ببعضها لصيغ اسم الفاعل مثل منطلق ومنطلقان ومنطلقون دون غيره كانطلاق وانطلق وينطلق فهي فائدة عائدة الى النوع فلذا يحذف النون دون الميم ولان الميم زيادة في الاول والاول لابقاء اولى ولانها الزم من النون لاطراد زيادتها في جميع اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي المجرد بخلاف النون ولانها طارئة على النون والحكم للطاري وهكذا في مثل مضارب ومقدم ومكتسب ونحوها ولا ما يؤدي حذفه الى اثبات ما لا نظير له مع ما لا يؤدي حذفه اليه يعني اذا كان احد الزائدين المتساويين من جهة الافادة يؤدي حذفه الى اثبات وزن لا نظير له والآخر لا يؤدي حذفه اليه فلا يحذف الاول بل الثاني اذ لم يجز اثبات بناء مرفوض بينهم فيقال في تصغير استقراض الذي سينه وتاؤه زائدان متساويان في الافادة ويقتضي تصغيره



تصغيره على فعيعيل حذف واحد منهما بعد حذف الهمزة تقيريض بحذف السين وابقاء التاء لا سقيريض بحذف التاء وابقاء السين لوجود تفعيل مصغر تفعيل او تفعال كتجيفيف دون سفيعيل يعني ان حذف السين يؤدي الى ان يكون التصغير تفيعيلا بتاء زائدة في الصدر وهو موجود في كلامهم كما في مصغر تفعيل وتفعال مثل تجيفيف في تصغير تجفيف او تجفاف بمعنى جعل الشيء جافا ويابسا وحذف التاء يؤدي الى ان يكون التصغير سفيعيلا بسين زائدة في الصدر وهو ليس بموجود في ابنيتهم فلذا الصغير الاستقراض بحذف السين دون التاء فاذا انتفى اي ما ذكرنا من ترجيح حذف بعض الحروف على حذف الآخر اذا وجدت جهة مرجحة له من الجهات المذكورة فاذا انتفى هذه الجهات وكان الحرفان متساويين في الاثبات او الحذف فالخيرة اي الاختيار مفوض اليك تحذف ايهما شئت مجردا لذلك ففي قلنسوة التي كان النون والواو فيه زائدتين ولا مزية لاحدهما على الآخر لكونهما متساويين في عدم افادة معنى معين وفي عدم تأدية حذف شيء منهما الى اثبات ما لا نظير له لانه على تقدير حذف النون يكون تصغيرها قليسية على فعيلية وعلى حذف الواو يكون قلينسة على فعيعلة وكلاهما موجودان كالحبيطى والحبينط في تصغير حبنطى وهو عظيم البطن والالف والنون فيه للالحاق بسفرجل فحيث ان شئت قلت في تصغيرها قلينسة بحذف الواو وابقاء النون وان شئت قلت قليسية بحذف النون وابقاء الواو الا انه قلب ياء لوقوعه طرفا بعد الكسرة وما نقل من سيبويه من ان الاولى بالحذف في الخماسي هو الحرف الخامس لحصول الثقل عنده ربما يرجح الاول اعني قلينسة بحذف الواو وانما قال ربما اذ يجوز ان يكون المنقول مختصا بالحروف الاصول مع ان تمامه في نفسه منظور فيه فعيعيل وزن لما هو على خمسة احرف مطلقا رابعها مدة سواء كانت المدة الفا او واوا او ياء وسواء كان سائر الحروف اصلية كلها او زائدا بعضها فان تلك المدة تقلب ياء في التصغير لوقوعها بعد كسرة كدنينير وعصيفير وقنيديل في تصغير دينار فيما كانت المدة الفا وعصفور فيما كانت واوا وقنديل فيما كانت ياء ففي التصغير ابقى الياء الثالث على حاله وابدل الالف الاولى والواو الثاني ياء وكما اي فعيعيل وزن لما حذف منه شيء من الحروف اصليا او زائدا واحدا او اكثر مما سبق من مثل جحمرش ومدحرج ومنطلق ونحوها مما اشتمل على ازيد من اربعة وقد حذف منه للتصغير واحد او اكثر فانها قد تصغر على فعيعيل وان لم يكن رابعها مدة تعويضا لما حذف منه بالمدة التي هي الياء الاخير في فعيعيل جبرا لنقصان الكلمة بالحذف فان التعويض بها لا يخل ببناء التصغير بخلاف ما حذف منه فانه يخل به كما يقال في تصغير جحمرش جحيمير وفي منطلق مطيليق بحذف الشين من الاول والنون من الثاني والتعويض عنهما بالياء المدة وكدحيريج وضريريب في مدحرج ومضرب لكن هذا التعويض اذا لم يكن ما قبل الآخر مدة كما في هذه الامثلة فهي تصغر على فعيعل وعلى فعيعيل واما اذا كان ما قبله مدة فلا يجوز التعويض كاشتعال ومحرنجم ونحوه بالتعويض عن ابنية التصغير اذ لا يحذف تلك المدة في التصغير اصلا بل تقلب ياء مدة ان لم تكن اياها فلا يعوض المدة في تصغير احرنجام واستقراض وانما يقال حريجيم وتقيريض بمدة واحدة وتلخيص الكلام ان الاسم ان كان ثلاثيا يصغر على فعيل لا غير كرجيل في رجل وان كان رباعيا يصغر على فعيعل لا غير كدريهم في درهم ولا حذف في هذين القسمين اصلا وان كان خماسيا فان كان ما قبل آخره مدة يصغر على فعيعيل فقط من غير حذف فيه ايضا كدنينير في دينار وان لم يكن ما قبل آخره مدة فيحتاج الى حذف واحد من حروفه على حسب ما تقتضيه المرجح كما عرفت فقد يصغر على فعيعل كجحيمر ومطيلق في جحمرش ومنطلق وقد يصغر على فعيعيل تعويضا لما حذف بالمدة كجحيمير ومطيليق وان كان سداسيا فيحتاج الى حذف حرفين منه حسب ما تقتضيه المرجح فان كان ما قبل آخره مدة فيصغر على فعيعيل لا غير كتقيريض وحريجيم في استقراض واحرنجام وان لم يكن ما قبله مدة فقد يصغر على فعيعل كمقيرض وحريجم في مستقرض ومحرنجم وقد يصغر

على فعيعيل بتعويض المدة عن المحذوف لمقيريض وحريجيم فيهما ففعيل مختص بالثلاثي وفعيعل يجري
فيما عدا الثلاثي وفعيعيل يجري فيما في الخماسي والسداسي خاصة ولا اعتداد في هذه الاصول
والقواعد بتاء التأنيث وياء النسبة ولا بزيادات التثنية من النون المكسور والالف
والياء ولا بزيادات جمعي السلامة جمع المذكر والمؤنث وستعرفهما من مثل مسلمون ومسلمات
من النون المفتوح والواو والياء في الاول والالف والتاء في الثاني وانما الاعتداد والاعتبار
في ذلك بما لحقته هذه الامور فان كان ما لحقته على ثلثة احرف فيصغر على فعيل وان كان على
اربعة فعلى فعيعل وان كان على غيرهما فعلى فعيعل او فعيعيل واما هذه اللواحق فهي خارجة
عن الاوزان تلحق بها بعد تمامها فتقول طليحة علم شخص مثلا مما لحقه تاء التأنيث بعد الثلثة
مما هو مبني على ثلثة احرف لعدم الاعتداد بالتاء وتصغير على طليحة على فعيلة كضريب على ضريب
وسعادة اسم امرأة مما لحقه التاء بعد الاربعة مما هو مبني على اربعة احرف كعامر وتصغر على سعيدة
بتشديد الياء على فعيلة كدريهم على دريهم ولهذا اي لخروج التاء عن الوزن لم يكسر حاء طليحة
لانه ح يكون ثلاثيا فيكون من قبيل فعيل لا فعيعل فكما ان اللام في فعيل غير متعين للكسر
بل هو موجب لعوامل فكذا الحاء لم يتعين للكسر بل تعين للفتح لاقتضاء تاء التأنيث
لانفتاح ما قبله حتى لو لم يكن التاء لكان معربا بحسب العوامل ايضا ولو اعتبر التاء لكان على فعيعل
فيلتزم كسر الحاء كاللام الاول من فعيعل وكذا الكلام في بصري وجعفري في اسم المنسوب الاول
ثلاثي والثاني رباعي وحمراء وسلمان في التثنية ومسلمون في جمع المذكر السالم ومسلمات في جمع
المؤنث السالم يعني يعد بصري ثلاثيا وجعفري رباعيا لعدم الاعتداد بياء النسبة وكذا يعد الثلثة
الاخيرة رباعيا لعدم الاعتبار بلواحق التثنية والجموع فتصغر الاول على بصيري على فعيل لكن
بالحاق ياء النسبة والثاني على جعيفري على فعيعل لكن بالحاق الياء ايضا ومسيلمان ومسيلمون
ومسيلمات على فعيعل ايضا لكن بالحاق الالف والنون او الواو والنون او الالف والتاء
وبالجملة كما ان تلك اللواحق خارجة عن المكبرات لاحقة بها بعد تمام بنيتها فكذا في المصغرات وان
كان الاسم مؤنثا سماعيا وهو الذي لم يكن في لفظه علامة التأنيث لكن سمع من العرب استعماله
مؤنثا ان كان ثلاثيا عند التصغير يظهر التاء في تصغيره كشميسة في تصغير شمس وعيينة
واذينة في تصغيري عين واذن وذلك لان المصغر بمنزلة الموصوف مع صفة الا ترى
انك اذا قلت رجيل فكانك قلت رجل حقير والصفات للاسماء المؤنثة التي قدرنا فيها التاء
لا تجيء الا بالتاء نحو شمس طالعة بالحاق التاء بالصفة فكذلك يقال شميسة بالحاقه
بالمصغر الذي هو كالصفة في الثلاثي الذي هو اخف الابنية وانما قلنا عند التصغير
ليشمل ما كان ثلاثيا عند التكبير والتصغير كالامثلة السابقة وما كان رباعيا في التكبير وصار
ثلاثيا في التصغير بسبب حذف فيه فان التاء تزاد فيه ايضا نحو سمية في تصغير سماء فانها
اذا صغرت اجتمعت ثلث ياءات فيحذف الاخيرة نسيا فعادت الى الثلاثي كما سيجيء
وعريس مصغر عرس بكسر العين امرأة الرجل وعريب مصغر عرب وهي التي استوطنت
المدن والقرى العربية والواحد عربي شاذان لان العرس والعرب مؤنثان سماعيان
ثلاثيان فكان القياس ان يظهر التاء في تصغيرهما ويقال عريسة وعريبة مع انه لم يظهر فكانا
شاذين وان كان فوقه لا اي وان كان المؤنث السماعي فوق الثلاثي رباعيا او خماسيا
لا يظهر التاء في تصغيره فيقال في تصغير عقرب التي هي مؤنث سماعي عقيرب على فعيعل
بدون التاء لان التاء وان كانت كلمة برأسها الا انها كحرف الكلمة المتصلة هي بها والحرف
الاصلي يحذف في التصغير اذا كان خامسا فلا يظهر التاء في الرباعي لانها لو عادت لكانت خامسة
فيجب ان تحذف مع ان ما فوق الثلاثي لثقل بنائه اولى بان يحذف فيه مثل التاء فلم ترد
التاء وجعل الحرف الرابع قائما مقامها لان التاء في الاكثر انما تقع رابعة لثالثة وقديديمة

وقديديمة ووريئة بتشديد الياء مصغر قدام ووراء مهموز اللام من وارأت بكذا اي سترته به
وهما كائنين من الظروف تقول قعدت قدامه اي امامه ووراءه اي خلفه او امامه ايضا
فهي من الاضداد مؤنثان سماعيان جبرهما وقوله شاذان خبر قوله وقديديمة ووريئة
لانهما مؤنثان سماعيان فوق الثلاثي الاول خماسي والثاني رباعي فكان القياس ان لا يظهر
التاء في تصغيرهما مع انه ظهر فقيل قديديمة على فعيعيل ووريئة على فعيعل بالحاق التاء
فيهما قال السيرافي انما لحقهما التاء لانهما ظرفان لا يخبر عنهما ولا يوصفان ولا يوصف بهما
حتى يتبين لشيء من ذلك تأنيثهما فاظهر التاء في تصغيرهما تنبيها على تأنيثهما وانما قلنا
في وراء مهموز اللام لان وراء لو كان ناقصا من ورت الخبر تورية اذا سترته واظهرت
غيره كان اثبات التاء في تصغيره على القياس لانه صار ثلاثيا عند التصغير نحو وريّة بحذف
الياء الثالثة كما حذفت في سمية في تصغير سماء وللزوم الحركة ثاني المصغر اي ولاجل لزوم
الحركة للحرف الثاني من المصغر وعدم جواز كونه ساكنا لا ثبات ولا بقاء فيه اي في المصغر
لهمزة الوصل التي كانت قبل التصغير لان همزة الوصل يجب ان يكون ما بعدها ساكنا فلو
ثبتت في التصغير يلزم ان يكون ثاني المصغر ساكنا ولزوم الحركة له ينافي ذلك كما ثبتت
له من ايراده هنا في تصغير ابن لان همزته للوصل فلو ثبتت تلك الهمزة لقيل ابين مع انه
لم يقل كذلك بل قيل بنيّ بحذف الهمزة ورد الاخر المحذوف كما مر وقول من قال في تعليل
عدم ثبات الهمزة وبتحرك اوله اي اول المصغر لا ثبات لهمزة الوصل معه اي مع المصغر بل يحذف
فيه تلك الهمزة فيه نظر اما اولا فلان تحرك الاول في المصغر لا ينافي ثبات همزة الوصل فيه
لان اللازم منه تحرك همزة الوصل ... وفيه بل هي كذلك وانما المنافي لثباتها تحرك
الثاني كما عرفت واما ثانيا فعلى تقدير ان يكون المراد تحرك اول حرف بعد الهمزة وهو الثاني
من المصغر فانما ينافي ثبات الهمزة وفيه لزوم تحرك الثاني لا الحركة مطلقا لجواز ان يكون حركته
زائلة في وقت فيثبت الهمزة وثابتة في وقت اخر فيحذف الهمزة بخلاف ما اذا كانت
الحركة لازمة للثاني اذ لا يجوز زوالها حتى يثبت الهمزة ولهذا ايضا اي وللزوم الحركة ثاني
المصغر كما لا ثبات فيه لهمزة الوصل لا ثبات للالف ثانيا اي حال كونه حرفا ثانيا من الاسم الذي
يراد تصغيره فيه اي في المصغر بمعنى ان الالف اذا وقع ثاني الاسم فعند التصغير لا يبقى ذلك
الالف لانه يلزمه السكون وهو ينافي لزوم الحركة للثاني بل ان كان له اي للالف اصل من
الواو والياء يرد في التصغير الى اصله الذي هو قابل للتحريك كما في بويب ونييب مصغري
باب وناب ففي الاول رد الالف الى الواو وفي الثاني الى الياء لان اصل باب بوب و
اصل ناب نيب بدليل ابواب وانياب والا اي وان لم يكن للالف اصل بان يكون
زائدا فالغرض يبدل في التصغير واوا رعاية للمناسبة بينه اي بين الواو وبين ضم الحرف الاول
الذي لا بد منه في التصغير وحذرا عن ثقل الياء على تقدير ابدال الالف ياء مع ياء التصغير لان
ثقل اجتماع اليائين بلا ادغام ازيد من ثقل اجتماع الواو والياء كما في ضويرب مصغر ضارب
فان الف ضارب ثان ليس له اصل فابدل واوا في التصغير فقيل ضويرب وللزوم سكون
ياء التصغير في كل من الاوزان الثلثة السابقة لا ثبات للالف بعده اي بعد ياء التصغير
طرفا كان الالف بان يكون المصغر ثلاثيا اولا بان يكون طرفا بان يكون فوق الثلاثي لانه
لو ثبت الالف بحاله بعد ياء التصغير يلزم التقاء الساكنين بل يبدل الالف ح ياء كعصية
وعصيم في تصغير عصا وعصام ففي الاول وقع الالف طرفا وفي الثاني قريبا منه فانقلب ياء
في التصغير وادغم فيه ياء التصغير وذلك لانه لما اضطر الى تحريكه ولا يمكن تحريكه ما دام باقيا
على حاله لزم قلبه ياء لانه لو انقلب واوا لزم قلب الواو ياء كما يذكر فيكون السعي في قبلها
ورواضيا على تقدير ان يكون الالف منقلبا عن الواو كما في عصا او زائدا كما في عصام و

كان منقلبا عن ياء كما في رحي فلا ابدال بل يرد الى اصله فيقال رحي وكذا الواو يقلب بعد ياء
التصغير ياء لاجتماع الواو والياء والاولى منهما ساكنة فتقلب ياء وان كان هذا الاجتماع
عارضا لان الطرف بالتغيير اولى كعرية في تصغير عروة وعروة القميص بضم العين خلقة صغيرة
محلية يدخل فيها الذر وهو بالفارسية جسم مدور صغير على القميص اصلها عريوة ابدل الواو ياء
لما ذكر وادغم ياء التصغير فيه قالوا وفي الانقلاب ياء كالالف الا انه اي يكون الواو اذا كان
غير طرف يجوز ابقاؤه انما يجب قلب الواو ياء اذا كان طرفا كالمثال المذكور لكون الطرف
والاخر محل التغيير واما اذا كان غير طرف فيجوز قلبه ياء ويجوز ابقاؤه على حاله نحو اسيود
في تصغير اسود بابقاء الواو الذي ليس بطرف وان كان الافصح اسيد بقلبه ياء وادغام
ياء التصغير فيه فمن قال اسيود نظر الى عروض الاجتماع لانه انما حصل بسبب ياء التصغير
وهي غير لازمة ومن قال اسيد نظر الى مجرد الاجتماع ولو كان عارضا مع ان القريب من الطرف
في حكمه هذا على تقدير ان يكون الواو متحركا في المكبر كما في المثال المذكور واما اذا كانت ساكنة
فيه فيجب القلب والادغام نحو مجيز في مجوز لان اجتماع الواو والياء وان كان عارضا في غير
الطرف الا ان الواو قبل الاجتماع ساكنة ضعيفة فلم يكن لها قوة تدفع القلب بها عن نفسها
واذا ابدل حرف من الكلمة بغيره لسبب فان كان سبب الابدال في المصغر ايضا موجودا
الابدال على حاله لبقاء المعلول عند بقاء العلة كما في تخمة وتخيمة اصلها وخمة من الوخامة
اي الثقلة قلبت الواو تاء على خلاف القياس لضمة فائه وهذه العلة موجودة في المصغر ايضا
لوجوب ضم اوله فابقي الابدال بحاله فقيل تخيمة والا اي وان لم يكن سبب الابدال موجودا
في المصغر رد الحرف الاصلي في التصغير وترك الابدال لزوال المعلول بزوال العلة كمويزين
في تصغير ميزان اصله موزان لانه من الوزن فابدل الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة
ولما لم يوجد هذا السبب في المصغر للزوم الضمة لصدره والفتحة لثانيه رد فيه الاصل الذي
هو الواو فقيل مويزين على فعيليل بقلب الالف ياء لوقوعه بعد الكسرة وكما ذكرنا من
بويب ونييب في تصغير باب وناب واصلهما بوب ونيب ابدل الواو والياء الفا لتحركهما
بعد الفتحة فلما زال هذا السبب في المصغر لضمة صدره رد الاصل الذي هو الواو والياء
فقيل بويب ونييب وهذا ظاهر ولما ورد على هذه القاعدة ان اصل عيد عود لكونه
من العود بمعنى الرجوع قلب واوه ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة وهذه العلة غير موجودة
في المصغر فينبغي ان يرد الاصل اي الواو فيقال عويد مع انهم يقولون عييد بابقاء الابدال
اجاب بقوله واما قالوا عييد في تصغير عيد مع ان الاصل الواو فرقا بينه اي بين مصغر
عيد وبين مصغر عود بمعنى الخشب مطلقا والخشب المعروف لانه عويد فلو قيل في مصغر
عيد كذلك لوقع الالتباس واجاب ابن الحاجب بان ذلك لقولهم اعياد في جمع تكسيره
فرقا بينه وبين اعواد جمع عود فحملوا تصغيره على تكسيره لتناسب واو واصلان في كل
منهما تغييرا في اللفظ والمعنى ولان التصغير عند التكسير وفيه انه تطويل للمسافة واذا وقع
بعد ياء التصغير ياءان حذف الاخير ان كان طرفا للتخفيف وانما خص الحذف بالاخير لان الثقل
حصل عنده ولان الحذف بالاخر الذي هو محل التغيير اولى كما في عطي مصغر عطاء اصله عطيو لان
اصل عطاء عطاو قلب الواو همزة لوقوعه طرفا بعد الالف فلما زال هذا السبب في التصغير
رد الواو كما ذكر ثم انقلب ياء لاجتماعه مع ياء والسابق منهما ساكن فاجتمع ثلث ياءات
الاولى ياء التصغير والثانية الياء المنقلبة عن الالف والثالثة الياء المنقلبة عن الواو
ثم حذف الاخير فصار عطيا وفي مصغر احوى وهو ما خالط خضرته بالنصب سواد فاعل
خالط وصفرة من الحوة وهي لون يخالط الكمتة واصله احيو قلبت الواو الاخيرة ياء لوقوعها
متطرفة بعد كسرة ثم قلبت الواو قبلها ياء لاجتماع الواو والياء والسابق ساكن فصار احيي



حيي فحذف الاخير نسيا لاجتماع ثلث ياءات فصار احيا وهذا بخلاف ما اذا كان احدهما اي احد
اليائين الاخيرين قبل ياء التصغير كما في حيي مصغر حي على فعيل او كسن اي الياءات في الوسط
كما في ابيبيب على فعيليل باجتماع اربع ياءات مصغر ايوب علم شخص الاولى هي الاولى
من المشددة والثانية ياء التصغير والثالثة الثانية من المشددة والرابعة هي المنقلبة
عن الواو والمدة فانه على هذين التقديرين لا يحذف الياء الاخير اما على التقدير الاول
فلانه لو حذف يلزم تغيير بناء التصغير لاقتضائه وجود حرف بعد ياء التصغير بخلاف ما سبق
فانه لما وقع الياءان بعد ياء التصغير فلو حذف الاخير لا ينتظم بناء التصغير بالباقي واما على
تقدير كونها في الوسط فلان الوسط ليس محل التغيير ومن قال في اسود اسيود من غير
ابدال وادغام كما مر يقول في تصغير احوى احيو بكسر الواو منونا اصله احيوي كاسيود
بابقاء الواو لتغير الطرف بحاله ثم اعل في حالتي الرفع والجر اعلال قاض فصار احيو واما في حالة
النصب فالياء باق على حاله اعلم انه لا خلاف في ان احوى غير منصرف لوزن الفعل
والوصفية واما مصغره ففيه اختلافات فبعضهم قال انه احي بقلب الواو ياء وحذف الياء
الاخيرة نسيا في جميع الحالات اي الرفع والنصب والجر فسيبويه واكثر النحويين جعلوه
غير منصرف ومنعوه من التنوين فيقال جاءني احي ورأيت احي ومررت باحي للوصف
ووزن الفعل ايضا لان الهمزة في اوله منبهة على صيغة المكبر فلا اعتبار بحذف اللام
ولذا امتنع صرف يعد ويضع اتفاقا لوجود زائد في صدرهما من الزوائد المطرد زيادتها في
اول الفعل وعيسى بن عمر جعله منصرفا ونونه في جميع الحالات فيقول جاءني احي ورأيت
احيا ومررت باحي والتنوين عنده للصرف لان صيغة افعل لم تبق بعد حذف الياء
الاخيرة نسيا فيكون منصرفا كما ان خيرا وشرا منصرفان مع انهما في الاصل اخير واشر
والجواب ان في نحو احي ما ينبه على وزن الفعل وهو الهمزة بخلاف خير وشر وقال ابو
عمرو احي بالياء المكسورة مع التنوين في حالتي الرفع والجر واحيي بفتح الياء الثالثة
في النصب لان حذف الياء عنده اعلالي ويكون حكمه حكم قاض وليس حذفه عنده نسيا
فهو عنده في حالة نصبه غير منصرف قطعا واما في حالتي الرفع والجر فيجوز ان يكون كذلك
ويكون التنوين تنوين عوض عن الاعلال وان يكون منصرفا ويكون التنوين تنوين
صرف ومن قاس على اسيود فقال بعضهم في حالتي الرفع والجر احيو بكسر الواو مع التنوين
واحيوي بالياء المفتوحة في حالة النصب فجعله سيبويه غير منصرف في جميع الاحوال والتنوين
في الرفع والجر عوضا عن الاعلال لان الياء الاخيرة لا تحذف منه نسيا لفقد علة حذفها
نسيا وهي اجتماع ثلث ياءات فيكون صيغة افعل باقية تقديرا لان المحذوف مراد والهمزة
منبهة عليه واما يونس فلا يلحق التنوين في حالتي الرفع والجر لانه لا يلحق تنوين العوض
الا في نحو جوار مما هو جمع اقصى ولا يلحق المفرد فيقول هذا احيوي ومررت باحيوي بياء
ساكنة ورأيت احيوي بفتح الياء لكونه غير منصرف عند يونس في جميع الحالات ظاهر
وللتفصيل مقام آخر فاكتف ههنا بهذا القدر وجمع الكثرة وهو الجمع الذي يطلق على ما فوق
العشرة كرجال وضوارب وغلمان لا يصغر حال كونه باقيا على حاله من غير تغيير فيه للزوم
وهم التنافي بين الكثرة التي هي مدلول جمع الكثرة وبين التحقير الذي هو مدلول التصغير
لانه ربما يستفاد من التحقير التقليل وهو ينافي التكثير والمتنافيان لا يجتمعان وانما قال
وهم التنافي اذ لا يلزم التنافي في حقيقة بناء على ان القلة تعرض للكثير ايضا بان يكون احدهما
ذاتية والاخرى اضافية او احدهما بالاضافة الى شيء والاخرى الى آخر كما بين فوق وفوق آخر
لكن يتوهم التنافي بينهما في بادئ الرأي ويكفي هذا في المطالب العربية بل يرد جمع الكثرة
في التصغير الى جمع قلة وهو ما يطلق على ما دون العشرة كغلمة واثوب ان كان اي وجد

جمع قلة له وستعرفهما اى جمعى الكثرة والقلة وقد اشرنا اليهما ههنا فيصغر جمع القلة لان
هذا الجمع موضوع للقلة ولا مجال لانه يتوهم التنافى بين القلة وبين التصغير او يرد جمع
الكثرة الى مفرده فيصغر مفرده اولا ثم يجمع المفرد المصغر جمع السلامة بالواو والنون
ان كان مذكرا عاقلا وبالالف والتاء ان لم يكن كذلك مثلا يقال فى تصغير غلمان بالكسر
على فعلان جمع كثرة غلام غليمة برد غلمان الى جمع قلة وهو غلمة على فعلة بالكسر ثم يصغر
غلمة على غليمة على فعيلة او غليمون بتشديد الياء بان يرد الى مفرده وهو غلام فليصغر
المفرد على غليم على فعيل ثم يجمع هذا المصغر جمع السلامة بالواو والنون على غليمون
وانما جمع بالواو والنون مع انه لا يجوز ذلك فى مكبره اعنى غلاما لكونه اسما غير علم لان المصغر
كالصفة فلا يشترط العلمية فى جمعه بالواو والنون ويقال فى تصغير جدران بالضم والسكون
جمع كثرة جدار او جدر بمعناه جديرات بتشديد الياء وتخفيفه بان يرد الى مفرده كالجدار
فيصغر هو على جدير ثم يجمع جمع السلامة بالالف والتاء على جديرات هذا اذا كان له جمع
قلة واذا لم يكن تعين الرد الى المفرد وتصغيره ثم جمعه جمع السلامة كما تقول فى شعراء ومساجد
شويعرون ومسيجدات لا يقال بوصف جمع الكثرة باحد الوجهين يفوت معنى الكثرة لانا
نقول صيغة القلة هنا مستعارة للكثرة او نقول لا بأس بفوت ذلك لما مر ان تصغير الجمع
للدلالة على قلة ما يتوهم كثرته وقد اشرنا الى جواب الخ انفا فتفطن وقد تنبهت مما ذكر ان
جمع القلة لا يجب ان يرد فى التصغير الى الشئ الآخر بل يجوز ان يصغر على لفظه كما يقال فى غلمة
واكلب واجمال غليمة واكيلب واجيمال وان يرد الى المفرد ثم يجمع جمع السلامة كما يقال
غليمون وكليبات وجميلات لكن يشكل ما ذكره بمثل سكارى جمع سكران وحمر جمع
احمر فانه ليس له جمع قلة ولا يجمع مفرده بالواو والنون ولا بالالف والتاء فيجب
ان يستثنى مما ذكر ويمكن ان يجاب بان قوله ثم يجمع جمع السلامة محمول على ما يجوز
جمعه جمع السلامة وعدم جواز هذا الجمع فى مثل سكران واحمر مشهور ولا يشكل بجمع الكثرة
الذى ليس له واحد مستعمل فى الكلام نحو عباديد وهو فرق من الناس ذاهبون من
كل وجه لانه قال سيبويه نرده الى ما يجوز ان يكون واحده فعباديد اما جمع فعلول او فعليل
او فعلال واياما كان فتصغيره عبيديد وجمعه بالواو والنون على عبيديدون وبالالف
والتاء على عبيديدات واما اسماء الجموع وقد عرفت الفرق بينها وبين الجموع سواء كانت
فى حكم جمع الكثرة مطلقا فى ان لا يطلق حقيقة الا على ما فوق العشرة كناس اسم لجماعة
الانس وقوم لجماعة الرجال اذ كانوا اكثر من العشرة او فى حكم جمع القلة من وجه
بان يطلق على ما دون العشرة ايضا كرهط فانه يطلق على ما دون العشرة من الرجال
فمن هذه الجهة كان فى حكم جمع القلة وان كان من جهة اطلاقه على ما فوق العشرة
فى حكم جمع الكثرة قال فى المختار رهط الرجل قومه وقبيلته والرهط ما دون العشرة من
الرجال لا يكون فيهم امرأة فانها كالمفردات من جهة اللفظ وان كانت كالجموع من حيث
المعنى تصغر خبر بعد خبر لان مثلها اى تصغر اسماء الجموع مثل تصغير المفردات فكما ان
تصغير المفردات كان على لفظها وبنائها كذلك كان تصغير اسماء الجمع على لفظها وبنائها
من غير ردها الى شئ آخر ولان ليس لها واحد او جمع قلة من لفظها حتى ترد اليه بل تصغر
على لفظها فيقال نويس وقويم ورهيط وفى قوله سواء كانت فى حكم جمع الكثرة اشارة
الى رد ما قيل ان اسماء الجمع فى حكم جمع القلة فتصغيرها على لفظها ووجه الرد ظاهر والاسم
المركب من كلمتين سواء كان تركيبا مزجيا او تعداديا او اضافيا او غيرها تصغيره تصغير
الكلمة الاولى منها واما الكلمة الاخرى فهى بمنزلة تاء التأنيث لا مدخل لها فى بنية التصغير
بل هى باقية على حالها فيقال فى تصغير بعلبك من التركيب المزجى وهو علم بلدة مركب



مركب من بعل هو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة وخمسة عشر من التركيب
التعدادى بعيلبك وخميسة عشر بتصغير البعل من الاول والخمسة من الثانى على فعيل
وابقاء البك والعشر على حالهما وكذا تقول فى حضرموت وعبد الله حضيرموت وعبيد الله
ولا يكسر ما بعد ياء التصغير فى تصغير المركبات وهو اخر الجزء الاول بل يبقى على ما كان عليه
وان كان القياس ان يكسر ما بعد ياء التصغير اذا لم يكن طرفا كما مر لجعل الجزء اى بسبب
جعل الجزء الثانى من المركب بمنزلة تاء التأنيث فانه كلمة برأسها فى الاصل ثم صار
بالتركيب كحرف من الجزء الاول كما ان تاء التأنيث كلمة برأسها حقيقة نازلة لشدة
الاتصال منزلة الحرف مما لحقته فكما لم يكسر ما بعد ياء التصغير اذا كان ما قبل تاء التأنيث
كما مر فكذا لم يكسر ما بعده فى المركب لكونه ما قبل شبه التاء من الجزء الاخير لان ما قبل
التاء يلتزم الفتح دائما ولا كذلك ما قبل الجزء الاخير بل هو تابع لحاله الاولى من التزام
حركة معينة كالفتح فى بعلبك واعلم ان ما ذكرنا من الضوابط كان تصغير ما هو على ازيد
من ثلثة على فعيعل او فعيعيل وان يقتصر من حذف الزوائد على قدر ما تقتضيه ضرورة
التصغير وان لا يزاد فى زنة التصغير ما لا مدخل له فيها وان يضم اول المصغر وان يكون
للتحقير او التقليل هو الاصل اى الظاهر الشائع الاستعمال فى باب التصغير وقد يخالف
ذلك لفظا ومعنى اما المخالفة لفظا فمثل انه اى الشأن يحافظ فى التصغير على الف افعال
حال كونه جمعا وستعلم وجه التقييد وعلى الفى التأنيث الممدودة والمقصورة وما شابههما
اى الفى التأنيث وهو الالف والنون فى مثل سكران اى الالف والنون المزيدتين
فى فعلان صفة فانهما مشابهتان لكل من الالفين لكونهما زائدتين فى اخر الصفة مثلهما
لا سيما الممدودة لكونهما حرفين اولهما ساكن والثانى متحرك كالممدودة فيقال فى تصغير
اجمال جمع جمل على افعال وحمراء فيما لحقه الف ممدودة وحبلى فيما لحقه الف مقصورة وندمان
فيما لحقه ما شابهت الالفين اجيمال وحميراء وحبيلى ونديمان بالمحافظة على الالفات
بان تبقى فى التصغير على ما كانت عليه قبله وكان الاصل اجيميل وحميرى على فعيليل و
وحبيليا على فعيلل ونديمين على فعيليل ايضا بابدال الفاتها ياء لما عرفت ان الرباعى يصغر
على فعيعل والخماسى على فعيعيل بكسر ما بعد ياء التصغير عدة بعده او بدونها اما المحافظة
على الف الجمع فلان الجمع يستنكر فى الظاهر تصغيره فلم يبق علامة الجمع وهى الالف فى التصغير
لم يحمل السامع المصغر على انه مصغر الجمع للتباين بينهما فى الظاهر واما على الفى التأنيث
فلانه يجب المحافظة على علامة التأنيث ما دام يمكن المحافظة واما اذا لم يمكن كما اذا وقعت
قبل الف التثنية والف الجمع نحو حبليان فيجوز تغييرها للاضطرار اليه وانما غيرت فى نحو حمراوان
وحمراوات مع عدم الضرورة الى تغييرها اجراء للممدودة فى انقلاب قبل الفى التثنية والجمع
مجرى المقصورة واما على الف مثل سكران فلحملها على الف التأنيث لمشابهتها له
ثم ان الالف الممدودة تجب المحافظة عليها مطلقا واما المقصورة فانما يحافظ عليها اذا
كانت رابعة كما فى حبلى واما اذا كانت خامسة او ما فوقها فتحذف فى التصغير كما قالوا
فى تصغير جحجبى وهو قبيلة من الانصار جحيجب وفى حولايا اسم موضع حويلى لان الالف
لما كانت ساكنة خفيفة لازمة للكلمة صارت بمنزلة الحرف الاصلى والحرف الاصلى اذا كان
خامسا فصاعدا يحذف فى التصغير كما مر فكذا ما هو بمنزلته واذا كانت رابعة يكون
بمنزلة الحرف الرابع فلا يحذف كما لا يحذف هو بخلاف الممدودة لانها وان كانت لازمة
للكلمة الا انها لما كانت على حرفين ساكنة ومتحركة صارت كانها اسم ضم الى اسم كما فى بعلبك
فثبتت كما يثبت الجزء الثانى من المركب بخلاف نحو افراخ مما كان على افعال مفردا
حيث يقال فى تصغيره افيريخ على فعيليل بابدال الفه ياء مدة كما هو الاصل اذ هو ليس

الجمع حتى يجب المحافظة على الالف كما مر بل مفرد قال تعالى من نطفة امشاج اي مختلطة بماء المرأة
ودمها حيث وقع الامشاج فيه صفة المفرد اعني النطفة فدل على انه مفرد وكذا الصيغ اعشار
على اعيشير لكونه مفردا على بناء الجمع يقال برمة اعشار اذا انكسرت قطعا والبرمة بالضم
القدر من الحجر واما الافعال بكسر الهمزة فتصغيره على ما هو الاصل دائما كاخراج على اخيريج
وبخلاف نحو مغزى وقدمر وكساء وهو نوع من المفروشات فانه لا يحافظ في التصغير على
الفها بل يبدل ياء ويصغران على فعيعل حيث يقال مغيز اصله مغيزي فاعل اعلال قاض
في حالتي الرفع والجر وكسي اصله كسيو بناء على ان اصل كساء كساو ثم قلب الواو ياء لوقوعه
طرفا بعد كسرة فاجتمع ثلث ياءات ياء التصغير والمبدلة من الالف والمبدلة من الواو
فحذف الاخيرة كما مر في عطي مصغر عطاء اذ الفها ليس للتانيث بل الف الاول زائد للالحاق
بدرهم والف الثاني لتكثير حروف البناء فلم يكن الاول كحبلى والثاني كحمراء حتى يحافظ على
الفهما ثم الكن عدكساء مما لم يحفظ على الفه لعدم كونه للتانيث محل نظر لان ذلك انما هو
فيما يمكن المحافظة على الفه وليس كساء كذلك ضرورة ان ياء التصغير لكونه لازم السكون
يقتضي تغيير الالف الذي يليه ولا كذلك مغزى وحمراء لوجود الفاصل بين الالف وياء
التصغير وبخلاف نحو سرحان بالكسر بمعنى الذئب وشيطان فانه لا يحافظ على الفهما بل
يبدل الفهما ياء ويصغران على فعيليل كما هو الاصل حيث يقال في تصغيرهما سريحين و
شييطين اذ الالف والنون فيهما ليستا بمشابهتين لالفي التانيث لما عرفت ان مشابهتهما
لهما انما تحقق باقتضاء صفة مثل سكران وندمان وليس سرحان وشيطان من الصفات بل من
الاسماء فلعدم مشابهة الالف والنون فيهما لالفي التانيث لم يحافظ عليهما ومثل انه
عطف على قوله ومثل انه والضمير للشان ان يحذف من المزيد زوائده كلها من غير موجب
لذلك الحذف واي المجوز له هو ان الزائد لكونه زائدا ملحق بالعدم ويصغر على الاصل
اي على الحروف الاصلية سواء كان المزيد فيه ثلاثيا اولا وسواء كان علما اولا وسواء
كانت الزيادة بالتكرار اولا وسواء كانت واحدة او اكثر وسواء كانت في الاول او في الوسط
او في الاخر والفراء لا يصغر هذا التصغير الا العلم لانه لشهرته يكون ما بقي منه دليلا على ما
القي عنه فيقال في ازهر بمعنى الابيض بياض ظاهر زهير بحذف الهمزة وفي جاهل جهيل
بحذف الالف وفي مسمار وهو ما يضع من الحديد مثل الوتد سمير بحذف الميم الاول
والالف وفي مستعلم عليم بحذف الميم الاول والسين والتاء وفي مدحرج دحيرج بحذف الميم
وفي سرحان سريح بحذف الالف والنون وكذا يقال حميد في احمد وقعيس في مقعنسس
وغير ذلك فانه لا موجب لحذف تلك الزوائد اذ يمكن التصغير بدون حذفها كان يقال
في ازهر وجاهل ازيهر وجويهل على فعيلل وفي مسمار ومستعلم مسيمير ومعيليم
على فعيليل او مفيعيل على فعيلل وهكذا لكن كون الحذف في مثل مدحرج من هذا القبيل
محل نظر فانظر ويسمى هذا التصغير اي التصغير بحذف جميع الزوائد بلا موجب الترخيم
في هذا الفن لان الترخيم في اللغة التقليل يقال صوت رخيم اذا لم يكن قويا وفي الحذف
تقليل واما في النحو فالترخيم حذف في اخر المنادى تخفيفا كان يقال يا احم في يا احمد ومثل انه
اي الشان ان يزاد اي يقع زيادة الحرف في زنة التصغير من غير حاجة للزنة اليها كما
يقال في تصغير انسان انيسيان بزيادة الياء والقياس انيسين فكانه مصغر انسيان
لكن استغني عنه بانسان وفي تصغير رجل رويجل بزيادة الواو والقياس رجيل قيل ان
رجلا جاء بمعنى الراجل فرويجل في الاصل تصغير راجل الذي جاء رجل بمعناه فكانه تصغير رجل
بمعنى راجل ثم استعمل في تصغير رجل مطلقا راجلا كان اولا وفي تصغير مغرب مغيربان
بزيادة الالف والنون والقياس مغيرب وفي تصغير عشية هي ما بين المغرب والعشاء عشيان

عشيان بزيادة الالف والنون وعشيشية بزيادة مثل العين والقياس عشية بحذف الياء
الاخير لاجتماع ثلث ياءات في التصغير كما في عطية ومعية لكن لم يفعلوا كذلك وقالوا عشية
لالتباس بتصغير عشوة وهو ما بين اول الليل الى ربعه فابدلوا الياء الوسطى شينا او زادوا
في الاخر الفا ونونا اذ يهون عليهم زيادة الحرف من جنس العين كما في باب التفعيل وكذا زيادة
الالف والنون في الاخر الذي هو محل التغيير كما مر ومنه اي من هذا القبيل اغيلمة واصيبية
في تصغير غلمة وصبية جمعي غلام وصبي بزيادة الهمزة في الاول والقياس غليمة وصبية فكانهما
مصغرا اغلمة واصبية لان غلاما فعال كغراب وصبيا فعيل كقفيز وهما يجمعان في القلة على القياس
على افعلة كاغربة واقفزة لا على فعلة فردوهما في التصغير اليها فصغرا على القياس من غير
زيادة ولعله لهذا فصلها عما سبق بقوله ومنه ومن العرب من يجريها على القياس فيقول غليمة
وصبية وهذا اي الزيادة في زنة التصغير مطلقا ليس بقياسي حتى يجري في زيادة شيء
بل هو مقصور على ما سمع من العرب كالامثلة المذكورة ولا يقال في تصغير مشرق وعطية
مشيرقان وعطيطية بخلاف ما سبق من المحافظة على مثل الف الجمع والتانيث وحذف
جميع الزوائد من غير موجب وكذا ما يجيء من تصغير بعض المبهمات ومجيء التصغير للشفقة ونحوها
فانها وان كانت خلاف الاصل لكنها قياسيات ومثل انه اي الشان تصغير بعض المبهمات وهي
اسماء الاشارات والموصولات لانها مبهمات في ذواتها متعينات بقرينة الاشارة والصلة على غير
تلك الاوزان اي الاوزان الثلثة الثابتة للتصغير لانها لما كانت مخالفين لسائر الاسماء لوقوعها
على كل شيء اوثر المخالفة في تصغيرهما تنبيها على تلك المخالفة وكان حقها ان لا يصغر اصلا
لشبهها بالحرف لكنها لما تصرفا تصرف الاسماء المتمكنة من وصفها والوصف بها وتثنيتها و
وجمعها وتانيثها وتذكيرها اجريا مجراها في التصغير ولذا لا يصغر من الموصولات من وما لعدم
تصرفهما بالتثنية والجمع والتانيث وذلك بان تترك اوائلها على ما كانت عليه من الفتحة
كما في ذا وتا والضمة كما في اولاء ويلحق الالف باخرها كما في مثل ذا والذي او بما قبل اخرها كما في
مثل اولاء كما تعرف وذلك لانه لما ترك اولها على ما كان زيد هناك الف ليكون عوضا عن
ضمة الاول مع ان الالف اخف والاخر باب يعوض فيه احق فيقال في تصغير ذا لاشارة
المفرد المذكر وتا لاشارة المفرد المؤنث واولا بالقصر اي بقصر الالف لاشارة الجمع مذكرا
او مؤنثا ذيا وتيا واوليا بتشديد الياء في الكل زيدت قبل اواخرها ياء التصغير وقلبت الالفات
في اواخرها ياء لكون الياء قبلها بمنزلة الكسرة وادغمت ياء التصغير فيها والحقت باواخرها
الف العوض ولذا كانت الياء المشددة مفتوحة وفي اولاء بالمد اي بعد الالف للجمع ايضا
اولياء كذلك اي بالمد والتقرير فيه ما سبق الا ان الحاق العوض فيه ليس بالاخر وهو الهمزة
بل بما قبله ولذا اعاد لفظ في فيه وانما لا يجوز ان يكون الزائد في هذه المذكورات ياء مشددة
قبل الاخر او قريبا منه لانه لو كان كذلك يوجب ان يقال في الذي اللذيي لانه لو زيد قبل ياء
الذي ياء مشددة لصار الذي بثلث ياءات فلما لم يقولوا كذلك بل قالوا اللذيا علمنا ان الزيادة
فيه الف بعد الاخر وياء قبله فكذا حكمنا في ذيا وامثاله كذلك ليستوي تصغير اسم الاشارة
وتصغير الموصول وفي تصغير الذي الموصول المفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث والذين بكسر
الذال للجمع المذكر واللاتي لجمع المؤنث اللذيا واللتيا كان في الاصل الذي والتي زيدت قبل
هذه الياء ياء التصغير وبعدها الف العوض وجعلت الياء الثانية مفتوحة لاجل الالف بعدها
وادغم ياء التصغير فيها وفتحت ما قبل ياء التصغير واللذيون في تصغير اللذين زيدت الياء
قبل اخره وهو الياء الا ان نونه بمنزلة نون الجمع لا اعتبار به وادغمت الياء في الياء ثم زيدت
الالف في اخره فصار اللذيان ثم الحق الواو للجمع فحذف الالف لالتقائه مع الواو وهاكن وعلى
هذا فعلى اللذيين مصغر الذين ايضا حذف الف العوض لالتقائه مع الياء ولكن واللتيات

في تصغير اللاتي يردّيا الى واحدها اعني التي وتصغيره كما عرفت ثم جمعه جمع السلامة بالالف والتاء بفتح
ما قبل الياء اي ياء التصغير في الجمع وان كان مكسورا قبل التصغير لان قاعدة التصغير تقتضي
ذلك كما عرفت وفتح الياء ايضا كما في اللذيون واللذيين لانه اي الشان لما ذهب الالف الملحق
للعوض في اللذيان بسبب التقائه مع الواو الساكن في حالة الرفع والياء الساكن في حالتي
النصب والجر ابقي فتحة الياء تنبيها عليه اي على الالف المحذوف لانه لم يحذف نسيا كما في الاعلون
جمع اعلى اصله اعليون قلب الياء الفا لتحركه بعد الفتحة فحذف الالف لالتقائه مع الواو الساكن
وابقي فتحة اللام تنبيها عليه وهذا عند الاخفش فيقول اللذيون واللذيين بفتح الياء فيهما
كما قبله مثل مصطفون ومصطفين وعند سيبويه بضم الياء في اللذيون وكسره في اللذيين
لانه حذف الف العوض عنده نسيا والاصح مذهب الاخفش فلذا اختاره المص وانما رجع جمع
المصغر الى ما عليه الجمع الصحيح من ان رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء مع ان مكبره في الاكثر الاشهر
في جميع الاحوال بالياء لانه لما صغرت به المتمكن من الصفات فجرى جمعه في الاعراب مجرى
جمعه ولم يسمع مصغر اللذين واللتين في تثنية الذي والتي لكن اورد ابن الحاجب في التمثيل
اللذيان واللتيان في تصغير اللذان واللتان بزيادة ياء التصغير قبل الفهما وقلب الفهما ياء
وادغام الياء في الياء والحاق الف العوض او بردهما الى واحدهما اعني الذي والتي وتصغيرهما
على اللذيا واللتيا والحاق الف التثنية ونونها وحذف الف العوض لالتقاء وانما معنى عطف
على قوله اما اللفظي اي واما المجانسة المعنوية فمثل انه اي بناء التصغير يجيء لاظهار الشفقة
والمرحمة من غير ان يقصد به تحقير او تقليل نحو يا بني في تصغير ابن اصله بنيو برد اللام ثم
قلب الواو ياء وادغم كما مر والحق بآخره ياء المتكلم المفتوح فاجتمع ثلث ياءات فحذف اللام
فانه ليس الغرض منه تحقير ابنه او تقليله وانما الغرض اظهار شفقته وتعطفه عليه ومن هذا
القبيل نحو ما احيسن زيدا وما امليح غزلانا كما اشير اليه في صدر البحث وللدلالة على قرب
المسافة بين المتفاوتين واكثر وقوع هذا من الظروف كقولهم هذا دوين ذلك في تصغير دون
ضد الفوق وفويقه في تصغير فوق فهذا وذاك متقاربان بمعنى ان احدهما فوق الآخر مكانا
او رتبة والآخر دونه وتحته كذلك ودوين او فويق لتقريب احدهما بالآخر وتقليل التفاوت
بينهما كما قال اي تفاوت ما بينهما قليل كان احدهما كان مع الآخر وكذلك تصغير قبل وبعد
في نحو قولك خروجي قبيل قيامك او بعيده لان القبل هو الزمان المتقدم على الشيء والبعد هو
الزمان المتأخر عنه فمعنى قبيل قيامك اي في زمان متقدم على قيامك صغير المقدار
والمراد ان الزمان الذي اوله مقترن بأخذك في الخروج وآخره متصل بأخذك في القيام
صغير المقدار والغرض من تصغير مثل هذا الزمان والمكان قرب مظروفهما مما اضيف اليه
من ذلك الجانب الذي افاده الظرفان لا يقال معنى اظهار الشفقة وتقليل التفاوت وكذا
معنى التعظيم على تقدير ثبوته غير التحقير وتقليل العدد الذين اقتصر عليهما في تعريف التصغير
كما تقدم فيلزم ان يكون التصغير لهذه المعاني خارجا عن التعريف فلا يكون جامعا لانا نقول
هذه معاني مجازية للتصغير الاول مجاز من معنى التحقير والتصغير لان الحقارة والصغر مستلزم
للشفقة وسبب للمرحمة وكذا التعظيم مجاز منه بعلاقة التضاد والثاني اي تقليل التفاوت
عن ذلك المعنى ايضا بعلاقة ان صغر المسافة او الزمان مستلزم للتقارب او من معنى تقليل
العدد بعلاقة المشابهة والتعريف المذكور للحقايق فلا بأس بخروج هذه المعاني عنه بل يجب
كما يجب خروج الرجل الشجاع عن تعريف الاسد فلا حاجة الى التعسفات التي ارتكبها بعض
شراح الشافية لادخال هذه المعاني في التعريف وللتعظيم كما في قوله وكل اناس سوف يدخل
بينهم دويهية المراد بها الموت تصفر منها الانامل جمع انملة بالفتحات وسكون النون اي رؤس
الاصابع فالانامل رؤس الاصابع واصفرارها عن الموت كناية عن مباشرته وتأثيره لان



لان اول ما يخرج منه الروح هو الانامل كما قيل اي داهية عظيمة وهي الموت يعني ان دويهية تصغير
داهية بمعنى المصيبة والمراد بها الموت فالتصغير مجاز للتعظيم اي داهية عظيمة ومصيبة عظيمة لان
اية داهية اعظم من الموت هكذا اي مثل هذا القول يقال وعندي ان قصد الشاعر بهذا
التصغير الى معنى آخر غير التعظيم وهو التعريض بردائة اي سوء معاملة الناس مع الموت
وبين ذلك بقوله وقلة مبالاتهم به وفرغهم عنه حتى كانهم اعتقدوه اي الموت حقيرا هينا
اي يسيرا لا يخاف ولا يفزع عنه بل توهموه انه لم يأتهم فاجرى الشاعر الكلام على اعتقادهم
بحسب ظاهر حالهم من كون الموت امرا حقيرا فقال دويهية بصيغة التحقير تعريضا لهم كانه
قال ما زعمتموه داهية حقيرة ستشاهدونه وتعرفون عظمته فهذا ليس من التصغير للتعظيم
قوله في شيء خبر ليس ومن التصغير حال منه قدم عليه لكونه منكرا وخلاصته ان التصغير
في البيت ليس للتعظيم بل للتحقير كما هو الاصل لكن ذلك على سبيل التعريض وبحسب زعم الناس
لا على سبيل التحقيق حتى لا يصح وفرق ما بين التعظيم وبين التحقير التعريضي فليس التصغير
في البيت على خلاف الاصل من ذلك الوجه وان كان على خلاف الاصل من وجه آخر لان
الظاهر من صيغة التصغير للتحقير هو التحقير بحسب قصد المتكلم واعتقاده لا التحقير على سبيل التعريض
وبحسب زعم الغير فحملها على الثاني خلاف الاصل هذا وقال بعضهم ان التصغير لتقريب
ما يتوهم بعده وذلك لان الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول او المراد ان
اصغر الاشياء قد يفسد الامور العظام مختلف النفوس قد يكون بالامر الصغير الذي لا يعبأ
فعلى كلا التقديرين لا يكون للتعظيم لكن لا يخلو عن ان يكون على خلاف الاصل واعلم ان
مجيء التصغير للتعظيم مذهب الكوفيين وتمسكوا فيه بما ذكر من البيت وبقوله فويق جبيل
شامخ الرأس لم يكن لتبلغه حتى تكل وتعملا وبقول عمر في ابن مسعود رضي الله عنهما
كنيف ملئ علما واما البصريون فيمنعونه ويؤولون ما تمسك به الكوفي اما البيت الاول فقد
عرفته واما الآخران فبان قالوا ان ابن مسعود كان صغير الجسم قصيرا فقال عمر كنيف
فصغره ليدل على صغر جسمه لان الكنيف شيء يكون فيه ادوات الراعي فاراد انه
حافظ لما فيه كما يحفظ الكنيف ما فيه وان ذلك الجبل صغير العرض دقيقا لكنه طويل في
السماء شاق المصعد لطوله ثم اعلم ان من المصغر ما لا يكبر بمعنى ان بعض الاسماء كان
على بناء التصغير وعلى معناه في اصل الوضع لا انه مكبر ثم صغر ككميت وهو فرس لونه بين
السواد والحمرة كما مر وكعيت بنقطتين تحت يائين للبلبل اعني الطائر المعروف وجميل
هو طائر شبيه بالعصفور فان هذه الاسماء مصغرات على وزن فعيل ولا مكبر مستعمل
لها فكان تلك الاشياء لكونها مستصغرة عندهم والصغر من لوازمها وضعوا الفاظها
على التصغير ولم يستعمل لان الكميت لون ينقص عن سواد الادهم وحمرة الاشقر فهي لون
بين الحمرة والسواد قال سيبويه سألت الخليل عن كميت قال انما صغر لانه بين السواد
والحمرة وانما حكموا بكونها مصغرات ولم يقولوا هي اسماء موضوعة لمعانيها ابتداء اي من
غير ان يلاحظ فيها تصغير ما كبر حال كونها مبنية على وزن المصغر كرويد اسم فعل بمعنى
امهل امر الحاضر ومهيمن حال كون اسم فاعل مشتق من هيمن بالتشديد يقال هيمنه
اي احفظه بانما متحيرا فان هذين الاسمين موضوعان على وزن التصغير الاول على فعيل
والثاني على فعيعل وليس من المصغر قطعا لعدم ملاحظة معنى التصغير فيهما وليس كل ما هو
على وزن الشيء وصورته يلزم ان يوجد فيه معنى ذلك الشيء وحقيقته فيجوز ان يكون
الامور المذكورة من هذا القبيل مع انهم حكموا بكونها مصغرات لانه اي الشان اذا اريد الجمع
يقال في جمع كميت كمت على فعل بالضم والسكون كحمر وفي جمع الاخيرين كعتان وجملان بكسر
الكاف والجيم وسكون العين على فعلان فيدل ذلك على ان الاصل اي على انها ليست

بها اصلية بل مصغرات لها مكبرات واصول تقديرا وهي كمت على احمر وكعت وجمل بضم الاول وفتح الثاني فيهما وهذا الكعت هو طائر عظيم الرأس يصيطا والعصافير وصردان في جمعه وجعل وهو دويبة سوداء تدور النجس وجعلان في جمعه واشباههما مما كان على فعل بالضم والفتح ويجمع على فعلان بالكسر والسكون كصنفر ونغران ولو جمعت تلك الالفاظ على الوجه المستعمل اعني ما كانت هي عليه من زنة التصغير لقيل في جموعها كمايت وكعايت وجمايل على فعائل ان جمعت جمع التكسير او كميتان وكعيتان وجميلات ان جمعت جمع السلامة بالالف والتاء كعبد على عبايد وجيدات واما جمع فعيل بالضم على فعلان بالكسر فلم يقع في كلامهم وخلاصة الاستدلال ان تلك الالفاظ لو كانت اسماء موضوعة ابتداء ولم تكن لها مكبرات تقديرا لقالوا في جموعها كمت وكعتان وجملان بل قالوا كمايت وكعايت وجمائل او كميتات وكعيتات وجميلات لان فعيلا لا يجمع على فعل وفعلان بل على فعائل او فعيلات كما ستعرف ولما قالوا كمت وكعتان وجملان دل ذلك على انها مصغرات لها مكبرات واصول تقديرية تصلح لان تجمع كذلك فردت هي اليها في الجمع فكميت مصغر الكمت تقديرا تصغير ترخيم كاحمر وهو يجمع على كمت كما حمر على حمر وكعيت وجميل مصغر كعت وجمل بضم الاول وفتح الثاني فيهما وهما يجمعان على كعتان وجملان بالكسر كصرد وجعل على صردان وجعلان ومن المكبر ما لا يصغر عطف على قوله من المصغر ما لا يكبر وعكسه وهي اي المكبرات التي لا تصغر الاسماء النازلة منزلة الافعال المتوغلة في المشابهة للافعال بان كانت بمعناها او عاملة بعملها وقد عرفت ان الافعال لا تصغر لكون التصغير بمنزلة توصيف المصغر بصفة الصغر والحكم بها عليه والفعل لا يصلح ان يكون موصوفا ولا محكوما عليه فكذا الاسماء النازلة منزلتها وهي اي تلك الاسماء اسماء الافعال وهي ما كان بمعنى الامر او الماضي كرويد زيدا اي امهله وهيهات ذاك اي بعد والاسماء المتصلة بالافعال كاسمي الفاعل والمفعول ونحوهما لكن لا مطلقا بل اذا كانت عاملة مثل زيد ضارب عمروا لانها عند عملها عمل الافعال يقوى مشابهتها لها فلا تصغر عنده بل انما تصغر فيما لم تعمل فمن ثم جاز ضويرب زيد بالاضافة لانه غير عامل عمل الفعل وامتنع ضويرب زيدا بنصب زيدا لكونه عاملا عمل الفعل وقد عرفت ذلك والاسماء النازلة منزلة الحروف فحكمها اي الصيغ الحروف كما مر من الافعال لا يصغر ما هي بمنزلتها وهي الضمائر مطلقا ومن وما استفهاميتين كانتا او شرطيتين او نحوهما واين سؤال عن المكان ومتى سؤال عن الزمان وحيث للمكان المبهم وحسب بمعنى المحسب وعند للمكان المبهم وامس لليوم الذي قبيل يومك وكذا كيف للسؤال عن الحال ومنذ بمعنى اول المدة او جميعها ومع وغير فان هذه الاسماء بمنزلة الحروف من جهة الصورة وعدم التصرف بالتذكير والتانيث ونحوها من جهة المعنى ايضا لما فيها من التبعية للغير وكذا من جهة البناء اي عدم الاعراب في الاكثر كالحرف فهي متوغلة في مشابهة الحروف فلا تصغر مع انه قد استغنى بتصغير المكان عن تصغير حيث وتصغير مذ عن تصغير منذ ولم يعكس لان مذ بخلاف النون والتصرف فيه ادخل في الاسمية ومع تعذر بناء التصغير في مثل مع ووجود معنى الفعل في حسب ومعنى الافعال في غير وبعض الاسماء المتمكنة عطف على الاسماء النازلة اي لا يصغر بعض الاسماء المتمكنة في الاسمية البعيدة عن مشابهة الافعال والحروف ايضا اي كالاسماء النازلة منزلة احدهما كغد واول من امس والبارحة وايام الاسبوع اعني احدا واثنين والثلثاء والاربعاء والخميس والجمعة والسبت وذلك لان كلا من الثلثة الاول لا يدل الا على واحد من جنسه فان غدا اسم لليوم الذي يلي يومك واول من امس لليوم الذي قبل امسك اي اليوم الذي قبيل يومك والبارحة لليلة التي يليها يومك فاذن لا فائدة في تحقيرها وكذا ايام الاسبوع موضوعة لايام عينها العدد فلا يفيد تحقيرها ووجه اخر في امس واخواتها ان امس لما قد مضى

النغر طائر اصغر مثل العصفور له منقار احمر منه

اي فيما عدا حسب وعند ومع وغير منه



مضى وغدا اسم لما هو آت فلا يلزمان مسميهما فان اليوم قبيل يومك يطلق اسم عليه قولك امس ما لم يمض يومك فبعد ما مضى وجاء يوم اخر لا يطلق عليه ذلك بل يطلق عليه قولك اول من امس وعلى عكس هذا شان اطلاق الغد على اليوم الآتي فاذا مضى يومك الذي كنت فيه خلع عن اليوم الآتي اسم الغد فعلم انهما لا يلزمان مسميهما فلم يتمكنا في باب الاسمية فصارا كالحروف وكذا الكلام في البارحة واول من امس واما اسماء الشهور كالمحرم والصفر ونحوهما فهو بمنزلة ايام الاسبوع لا تصغر كذا في الاقليد وقال بعضهم تصغير ايام الاسبوع واسماء الشهور

الفصل الثالث

الفصل الثالث لبيان ما يحصل بسبب النسبة اي هيئة تحصل للكلمة بسبب نسبة شيء الى مدلولها ولما كان للنسبة انواع عديدة واللائق بالبحث ههنا بعض منها فقط اراد ان يفصلها اولا ثم يميز ما هو اللائق من بينها ليفيد الطالب بصيرة في شروعه فقال اعلم ان الالفاظ الدالة على النسبة اي نسبة شيء الى شيء وارتباطه به واقعة على انحاء شتى الانحاء جمع نحو بمعنى النوع وشتى جمع شتيت بمعنى المتفرق كمريض ومرضى اي على انواع متفرقة متكثرة فمنها ما يدل على نسبة حدث اعني المعنى المصدري وقد عرفته الى ذات اي ما قام بنفسه معينا او مبهما بوجه مخصوص كان يكون على وجه القيام او الوقوع او الظرفية وهو اي هذا النحو كل ما يشتق من المصدر على ما علمته من ان الفعل الماضي يدل على نسبة الحدث بطريق القيام او الوقوع الى ذات معينة في الزمان الماضي والمضارع يدل على ذلك في الحال او المستقبل واسم الفاعل يدل على نسبته الى ذات مبهمة بطريق القيام واسم المفعول على ذلك بطريق الوقوع واسم الزمان والمكان على نسبته الى ذات معينة من الزمان والمكان بطريق ان يكون تلك الذات ظرفا للحدث الى غير ذلك ومنها ما يدل على نسبة شيء الى شيء اخر سواء كانا ذاتين او حدثين او احدهما ذاتا والاخر حدثا بوجه الاختصاص الكامل بان يوجد المنسوب في المنسوب اليه لا في غيره وهو المركب الاضافي كغلام زيد وشدة الضرب وضرب زيد وفاعل الضرب فانه يدل على النسبة مدلول المضاف كالغلام الى مدلول المضاف اليه كزيد على وجه الاختصاص بمعنى الغلام الكائن لزيد لا لغيره ومنها ما يدل على نسبة امر الى اخر مطلقا بطريق الاسناد وهو ضم كلمة الى اخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه لكن ذلك اعم من ان يكون صريحا كما في المركب الخبري او ضمنيا كما في الوصفي فان الوصفي انما يدل صريحا على النسبة التقييدية التي لا حكم فيها ودلالته على الحكم ضمنية كما اشير اليه بقوله فان اعتبر معلوميتها اي كون تلك النسبة معلومة للمخاطب قبل ان يورد الكلام عليه فهو المركب الوصفي واما يقوم مقامه من الموصول مع صلته فانه اشترط في كل منهما معلومية النسبة للمخاطب قبل ذكر المركب كما في جاءني رجل فاضل او الذي يركب فقولك رجل فاضل يدل على نسبة الفاضل الى رجل والراكب الى الذي بطريق انه هو وكل منهما معلوم للمخاطب قبل ذكر هذين التركيبين فليس الغرض من ذكرهما افادة النسبة وانما هو تعيين ما حكم عليه بالمجيء والاتي وان لم يعتبر معلومية تلك النسبة للمخاطب بل اعتبر مجهوليتها له فهو اي الدال عليها المركب الخبري فان قولك زيد قائم انما يذكر اذا كانت نسبة القيام الى زيد مجهولة للمخاطب قبل هذا الكلام واريد افادتها له به فاذا علمها من هذا الكلام ينقلب المركب الخبر الى التوصيفي فيقال زيد القائم فلذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف والاوصاف قبل العلم بها اخبار ومنها ما يدل على نسبة صنعة وحرفة الى شخص يتميز ذلك الشخص ويدوم عطف تفسير ليتميز عليها اي على تلك الصنعة وهو فعال على صيغة المبالغة فشدد العين فيكون تكثير اللفظ دالا على تكثير المعنى انما يشتق من اسم عين وهو ما يدل على ذات قائم بنفسه كرجل وفرس ويقابله اسم المعنى اعني ما يدل على معنى قائم بالغير كالمصدر مثل الضرب والقتل كنجار لمن يكون صنعته النجارة

البتّ و بيعه و هو عربي لكن استعماله في التركي شايع و بقّال لمن يكون صنعته اشتراء البقل و هو البتّ
و بيعه فالاول مشتق من البتّ و الثاني من البقل و كلاهما اسم عين و اما مشتق من مصدر كقصّاب
لمن يكون صنعته ذبح الحيوان من القصب بمعنى القطع و قصّار لمن يكون صنعته دقّ الثياب
من القصر بمعنى دقّ الثوب بالمدقّ و كذلك مثل الخيّاط و الحدّاد و الدبّاغ و الجمّال و الثبّات
لمن يعمل الثبوت و هو الطيلك [?] و منها ما يدلّ على نسبة شيء الى الشيء بالحصول له اي بطريق
حصول الشيء الاول للشيء الثاني في الجملة اي سواء كان ذلك الحصول على وجه الدوام و الاعتياد
او لا و هو فاعل مشتق من اسم عين كلابن و تامر لمن حصل له اللبن و التمر اي ذو لبن و تمر
مطلق و ليس فاعل ههنا بجار على الفعل و انما هو اسم صيغ الذي الشيء الا ترى انك لا تقول
تمر و لبن على صيغة الماضي و لذلك قيل الفرق بينه و بين اسم الفاعل انه لا يؤنّث اذا كان
بمعنى ذي فيقال جمل شائل و ناقة شائل اي ذو ذنب مرتفع كقوله تعالى السماء منفطر به
اي ذات انفطار لانه لو كان بمعنى اسم الفاعل لقال منفطرة و منه اي من هذا القبيل
طاعم و كاس اي ذو طعام اي اكل و كسوة اي منلبس و هو ما ينذم به اي ليس له فعل غير انه
يأكل و يشرب و يتلبس قال و دع المكارم لا ترحل لبغيتها و اقعد فانك انت الطاعم
الكاسي و انما فصلها عما سبق اذ يجوز ان يكونا اسمي الفاعل بان يشتق الاول من الطعم
بالفتح اي الذوق و الثاني من الكسو اي اللباس لكن استعمالها في مقام الذمّ ينبو عن ذلك
فافهم قال الخليل و منه عيشة راضية اي ذات رضى لان العيشة لا توصف براضية بمعنى
فاعلة بل بذات رضى حتى تكون بمعنى مرضية فهو يشكل بدخول التاء فيجوز ان يحمل دخولها
على المبالغة كما في علّامة و يجوز ان يجعلها راضية بطريق التجوّز في النسبة و الراضي في الحقيقة
صاحبها و من هذا القبيل طالق و حائض بمعنى ذات طلاق و حيض اي ان ذلك ثابت
و حاصل لها من غير تعرض لحدوثها في زمان حتى لو اراد و الاجراء على الفعل لاتوا بالتاء
فقالوا طالقة الآن و طالقة غدا كانك قلت تحيض الآن و تطلق غدا هذا مذهب
الخليل و حمله سيبويه على انه صفة شيء او انسان لان المرأة شيء و انسان و الحمل على المعنى
شايع مستحسن و ذهب الكوفيون الى ان سقوط التاء من هذا القبيل لاختصاص معناه
بالمؤنث و يبطل طرده بقولهم امرأة حاملة و مرضعة و عكسه بقولهم رجل عاشق و جمل ضامر
و امرأة عاشق و ناقة ضامر و منها ما يدلّ على نسبة شيء الى شيء مطلقا اي سواء كان
بطريق الحصول دواما و في الجملة او بطريق آخر و هو ما اي اسم يلحق آخره ياء مشدد مكسور ما قبله
من حيث هو كذلك كبصري و مصري اي المنسوب الى بصرة و مصر بمعنى انه من سكانهما و انما
قيدنا بالحيثية لانه بظاهره يقتضي ان يكون اسم المنسوب هو المنسوب اليه كبصرة و مصر
ضرورة ان ما يلحق باخره الياء هو الا المجموع مع ان اسم المنسوب مجموع الاسم و الياء اللاحق به
و اذا قيدنا بالحيثية يؤل المعنى الى المجموع كما لا يخفى و انما لحقه ياء ليكون علامة للنسبة لانها
معنى حادث فلا بد لها من علامة و كانت من حروف اللين لخفتها و كثرة زيادتها
و انما الحقت بالآخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض فموضع زيادتها هو الآخر و انما
لم يلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا و لا الواو لانه ثقيل و انما كانت مشددة لئلا يلتبس
بياء المتكلم و قد يعوض عن تشديد الياء الف قبل آخر الاسم فيصير ياء النسبة خفيفة
فيقال في النسبة الى اليمن و الشأم بالهمزة المفتوحة و هو اي الشأم بالهمزة لغة في الشام
بالالف كلاهما اسم للبلدة المعروفة و انما قيده بالهمزة لان الشام بالالف لا يلحق قبل آخره
الف للزوم اجتماع الالفين يمان و شآم اصلهما يمني و شأمي بتشديد الياء اي من اهل
اليمن و الشأم فحذف التشديد و عوض عنه الالف قبل الآخر فصار يماني و شآمي ثم
اعلا في حالتي الرفع و الجر اعلال قاض فبقي يمان و شآم و عبارة المفتاح هكذا و قد يزاد عوضا

عوضا عن التشديد قبل الياء الف فهي بظاهرها ليست بصحيحة لاقتضائها تعويض الالف قبل الياء
مع انه ليس كذلك بل قبل آخر الاسم و قد مثّل صاحب المفتاح ذلك بما ذكر من يمان و شآم
فلا بدّ ان يصرف عبارته من ظاهرها بان يكون يحمل على معنى قبل محل الياء و محله هو الآخر
فالمعنى يزاد الف قبل الآخر فيرجع الى ما ذكره المص و نقل في الصحاح عن سيبويه ان بعضهم
يجمع بينهما اي بين تشديد الياء و الالف قبل الآخر فح لا يكون الالف للتعويض لئلا يلزم
الجمع بين العوض و المعوض عنه و يقول ذلك البعض يمانيّ بالتشديد و استشهد في ذلك
بقول الشاعر فقال قال امية بصيغة التصغير بن خلف يمانيا يظل يشد كيرا يمانيا بتشديد
الياء كما هو الرواية و تخفيفه ضرورة الشعر مفعول لفعل مقدر و يظل من الافعال الناقصة
يقال ظل زيد سائرا اي سار في جميع اجزاء النهار اسمه ضمير يماني و خبره يشد اي يقوي و يحكم
عطف على يشد من الشد بمعنى الاحكام و الكير مجمرة الحداد من الطين و يمكن ان يحمل على معنى الكور
و هو منفخة الحداد من الجلد لانه قد يستعمل كذلك اي رأيت يمانيا يشد و يحكم كيرا و ينفخ في نفخه
في جميع اجزاء نهاره و ينفخ من النفخ بمعنى اخراج الريح بآلة تسمى منفخة دائما لهب الشواظ
اللهب بالفتح هو لسان النار و الشواظ بالضم او الكسر لهب لا دخان فيه فالاضافة من
قبيل يوم الاحد اي اللهب الذي هو الشواظ و المقصود بالبحث في هذا الباب هذا اي هذا النوع
الاخير من انواع النسبة اعني ما يلحق آخره ياء مشدد مكسور ما قبله و اما سائر الانواع
فبعضها مقصود في النحو و بعضها في باب آخر من هذا الفن و بعضها يذكر في هذا الباب
على سبيل التبعية و الاستطراد و توهم بعض اختصاص المنسوب اليه في هذا القسم بحسب
الاصالة و الحقيقة بالاب و البلد بمعنى ان المنسوب اليه بهذه النسبة لا يكون بحسب
الحقيقة الا الاب كهاشمي و اشعري اي من اولاد هاشم و الاشعر او البلد و كبصري و مصري
اي من اهل بصرة و مصر حتى عرف ذلك البعض المنسوب بانه اسم الاب او البلد الملحق
بآخره ياء مشددة كما وقع في بعض نسخ المفصل و قال فاذا نسب الى غيرهما اي غير الاب
و البلد مثل زهدي و حلمي و سرجي و كتابي فعلى اي فهو واقع على سبيل التشبيه اي
تشبيه غير الاب و البلد كالزهد و الحلم بهما في ان ينتسب اليهما و يرتبط بهما شيء ذكره
في الاقليد حيث قال و في بعض النسخ اي نسخ المفصل انه اسم الاب او البلد الملحق
بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها و فيه تنبيه على سر في امتناعهم عن النسبة الى الجمع
لان المنسوب اليه في الحقيقة هو الوالد و المولود و لا بد من ان يكون احدهما مرادا فاذا
نسب الى غيرهما فعلى التشبيه و ان يتم التشبيه الا بالواحد انتهى و ينظر الى هذا ما قال
بعض الافاضل ان الغرض من النسبة ان يجعل المنسوب من آل المنسوب اليه او من اهل
تلك البلدة او الصنعة و فائدتها فائدة الصفة و ليس ما ذكر في الاقليد بشيء اذ انا نعلم قطعا
ان النسبة في لغوي و صرفي و نحوي اي الشخص المنسوب الى علم اللغة او الصرف او النحو
و الجملة الاسمية و الفعلية اي الجملة المنسوبة اي الاسم و الفعل بان تشتمل على احدهما
الى غير ذلك كالجملة الخبرية و الانشائية و الوضع النوعي و الشخصي مما لا يتناهى ليست مبنية
على التشبيه يعني ان توهم الاختصاص بحسب الحقيقة بالاب و البلد باطل بل المنسوب اليه
بالحقيقة اعم منهما و من غيرهما و الا لزم ان يكون مثل لغوي و صرفي و نحوهما مما يكون فيه
المنسوب اليه غير الاب و البلد مع كثرتها و عدم تناهيها مجازات مبنية على التشبيه
و هو قطعي البطلان فثبت ان النسبة بطريق الحقيقة اعم من ان يكون اليهما و الى غيرهما
غاية ما في الامر انها فيهما اي النسبة في الاب و البلد كثيرة و فيما عداهما قليلة بالنسبة
الى ما فيهما لكن هذا لا يقتضي كون النسبة فيما عداهما مجازية مبنية على التشبيه ما ذكرنا
من ان حقيقة المنسوب اعني ما يلحق آخره ياء مشدد مكسور ما قبله تدل على نسبة شيء الى شيء آخر

هو الاصل الى الظاهر الثالث يع الاستعمال في صيغة النسبة ثم اتى اي الثاني قد يستعمل اللفظ على
بنية المنسوب وليس له منسوب اليه مستعمل برأسه ككرسي بمعنى التخت والكرس بدون
الياء ليس بمستعمل يعني اصلا بل مستعمل بالياء وانما قلنا هذا ليس باسم منسوب حقيقة
ومعنى بل صورة ولفظا كالتاء نيث في غرفة فلهذا سمي النسبة لفظية كما يسمى التاء نيث
في غرفة تاء نيثا لفظيا النسبة المعنوية الحقيقية ما توفر فيه المعنى على ما سبق كما ان التاء نيث
الحقيقي كذلك في مثل ضاربة كذا في المفصل وقد يكون المجرد عن الياء وهو المنسوب اليه
غير ظاهر لكون كل منهما يطلق على ما يطلق الآخر كاوحد بمعنى المنفرد عن الغير بحيث لا يكون له
نظير و واحدي في النسبة الى اوحد واحمر اي المتصف بالحمرة واحمري في النسبة الى احمر لانه
اذا قيل زيد اوحدي او احمري لا يراد به ان زيدا منسوب الى شخص آخر هو اوحد او احمر بل المراد به
توصيفه بالانفراد والتميز عن الغير او بالحمرة كما ان المراد بزيد اوحد او احمر كذلك فالمجرد
عن الياء وذو الياء عبارتان عن شيء واحد كزيد مثلا فلم يظهر الفرق بينهما كما ظهر في مثل
زيد بصري او هاشمي فان المنسوب هو زيد والمنسوب اليه بلد او ابوه اعني البصرة وهاشما
فيحمل اي اذا لم يظهر الفرق بين المجرد عن الياء وبين المشتمل عليه في مثل اوحد واوحدي
يحمل مثل على احد هذين التوجيهين لئلا يلزم نسبة الشيء الى نفسه اما يحمل على ان المراد نسبة
الجزئي الى الكلي يعني ليس المراد بالمنسوب اليه في مثل اوحدي هو الذات وما صدق عليه
حتى يتحد المنسوب والمنسوب اليه بل المفهوم الكلي اعني مفهوم ما ثبت له التوحد والانفراد
في الاوحد وما ثبت له الحمرة في الاحمر والمراد بالمنسوب الذات والشخص فيكون من
نسبة الجزئي الى الكلي فمعنى زيد اوحدي او احمري انه منسوب الى مفهوم الاوحد او الاحمر
اي هو فرد له متصف به ولا شك ان الفرق بين الكلي والجزئي ظاهر او على المبالغة في
وصفه اي المنسوب بعدم النظير في اوحدي وبصفة الحمرة في احمري فينسب المنسوب
الى لفظ الاوحد او الاحمر نسبة ملابسة بمعنى انه اي المنسوب هو المستاهل والمستحق
لان يطلق عليه لفظ الاوحد والاحمر دون غيره حال من ضمير المستاهل اي استحق هو
لذلك الاطلاق حال كونه متجاوزا غيره اي لم يستحق غيره لذلك الاطلاق وحاصل هذا
التوجيه ان المراد بالمنسوب اليه في مثل اوحدي واحمري هو اللفظ اعني لفظ اوحد
واحمر وبالمنسوب هو الذات كزيد فمعنى زيد اوحدي او احمري انه منسوب الى هذا اللفظ
بمعنى انه الاهل والمستحق لان يطلق عليه لفظ اوحد او احمر لا غيره والغرض منه المبالغة في وصفه
بصفة عدم النظير او الحمرة بانها فيه في غاية الكمال وفي غيره بمنزلة العدم حتى ان اللفظين
المذكورين ينبغي ان يطلق عليه دون غيره ولا يخفى ان الفرق بين اللفظ والمدلول
في غاية الظهور وقريب منه اي بمثل اوحدي حال كونه ملابسا بالتوجيه الاول وهو
ان يكون المراد نسبة الجزئي الى الكلي الروم بمعنى الطائفة المخصوصة والرومي في نسبة اي
الواحد منهم والعجم بمعنى الطائفة المخصوصة والعجمي في نسبة بمعنى الواحد منهم فان المجرد
عن الياء وهو الروم والعجم موضوع لنفس الجنس المتحقق في ضمن جميع الافراد وذو الياء
اعني الرومي والعجمي موضوع لفرد واحد منه اي من الجنس يعني ان الفرق بين المجرد وبين
ذي الياء ههنا غير ظاهر ايضا فنحتاج الى مثل هذا التوجيه وهو قريب من التوجيه الاول
ووجه القرب ان كل منهما من نسبة المشمول الى الشامل ووجه التغاير اليه بلفظ القرب
ان الشامل في مثل اوحدي هو الوصف الكلي والمشمول جزئي له ومعنى النسبة انه من
جزئيات ذلك المفهوم ومتصف به وفي مثل الرومي الشامل هو الجنس الكلي والمشمول جزء
واحد منه ومعنى النسبة انه واحد من طائفة الروم مثلا وكما ثبت الفرق بين الكلي
والجزئي فكذا بين الكل والجزء فصح النسبة واعلم انهم نظروا الى الظاهر فلم يجعلوا مثل اوحدي

يستعمل بمعنى ليكون الفرق بينه وبين
ذي الياء وبين المنسوب صح



اوحدي ورومي للنسبة حقيقة كما لم يجعلوا مثل كرسي لذلك بل جعلوا الاول للمبالغة والثاني
للوحدة كما جعلوا الثالث نسبة لفظية واخرجوا هذه الثلاثة من تعريف المنسوب
بانه الملحق باخره ياء مشددة مكسور ما قبلها ليدل على النسبة بقوله النسبة قال الرضي يخرج
بهذا القيد ما لحقت آخره ياء مشددة للوحدة كرومي وروم وزنجي وزنج وما لحقت آخره
للمبالغة كاحمري ودواري وما لحقته لا لمعنى كبردي وكرسي فلا يقال لهذه الاسماء انها منسوبة
ولا للياءات انها ياء النسبة كما يقال للتمرة وراية تاء نيث للوحدة وللعلامة وهي فيه للمبالغة ولغرفة
ولا معنى للتاء فيها انها اسماء مؤنثة وتاء وها تاء التانيث وذلك لجريها مجرى التاء نيث
الحقيقي في اشياء كتانيث ما اسند اليها وكصيرورتها غير منصرفة نحو طلحة وانقلابها تاء
في الوقف هاء واما المص فنظر الى ان تقليل الانتشار اولى بقدر الامكان فاول مثل احمري
ورومي بما عرفت فاندرجا عنده في النسبة الحقيقية واما معنى الوحدة والمبالغة فليس
بمناف لمعنى النسبة بل متحقق له بمعنى ما عرفت وقد يلحق هذا الياء اي ياء النسبة باسم سواء
كان صفة او غيرها فيفيدان الكون اي فلا يفيد معنى النسبة بل يفيد كون الشيء على معناه
اي معنى ذلك الاسم والمراد بكون الشيء على معناه اتصافه بمعناه وثبوته له كالانسانية
والعالمية والجاهلية اي الكون انسانا وعالما وجاهلا فقد اريد بها المعنى المصدري دون
معنى النسبة اي المنسوب الى انسان وعالم وجاهل ويسمى هذا الياء ياء مصدرية وهو
مشتهر في مثل هذه الالفاظ وهو عند المص من فروع ياء النسبة ومجازاتها كما هو المناسب
لسياق كلامه واما عند الجمهور فهو معنى للياء برأسه كمعنى النسبة بان يكون الياء مشتركا
لفظيا بينهما واما التاء في الاخر فهو على كلا القولين من علامة المصدر ولا للتانيث ويمكن
جعله اي جعل الياء في مثل هذه المواضع مستعملا على الاصل وهو معنى النسبة بان يقال المراد
بالامثلة المذكورة الصفة المنسوبة الى الانسان والعالم والجاهل على ان يكون صفات لموصوف
مؤنث هو صفة فيكون التاء فيها التانيث فكما ان معنى قولنا علم انساني علم منسوب
الى الانسان فكذا معنى قولنا صفة انسانية بالتوصيف صفة منسوبة الى الانسان مثلا والمتبادر منها
اي من تلك الصفة الكون انسانا وعالما وجاهلا لانه اذا قيل صفة الانسان او صفة العالم
مطلقا من غير ان يقيدها ويبينها بشيء يتبادر الى الذهن ان المراد منها ما هي المستفادة
من المضاف اليه اي الكون انسانا وعالما للصفة اخرى كالضحك والنطق والطول والقصر
فح يكون هذا المعنى متحدا بالمعنى المصدري في المال وانما يكون الاختلاف بينهما في التعبير المقال
لكن الاشهر والاسلم من مثل تلك الالفاظ هو الاول ثم ان الاسم يلحقه بسبب النسبة
تغييرات من جهة تبدل الحركات والسكنات او زيادة الحرف ونقصانه لانه لما غيرت
النسبة الاسم من مدلول الى آخر مغاير له الا ترى ان قولك مصر اسم للبلد ومصري
للرجل المنسوب اليه وغيرته من حال الى حال لانه كان عريا عن الياء فقارنها وكان
اعرابه على ما قبلها فصار عليها تطرقت عليه بسببها تغييرات بعضها قياسي يطرد
في جميع الامثلة وبعضها سماعي غير منحصر في مواد مخصوصة تحفظ كما سمعت ولا يقاس
عليها غيرها فمن الاول اي التغيير القياسي حذف تاء التانيث منه اي من الاسم يعني
ان الاسم اذا كان في آخره تاء التانيث فعند النسبة اليه يحذف التاء حتى اي جوما
سواء كان ذو التاء علما او لا وسواء كان مؤنثا حقيقيا او لا وسواء كان التاء عوضا
من شيء او لا وذلك لئلا يلزم ان يقع تاء التانيث في الوسط لان المنسوب اليه
بسبب الحاق علامة النسبة به انتقل من الاسمية الى الوصفية وصارت الياء كالجزء
من الكلمة ولئلا يجتمع تاءان قبل الياء وبعدها اذا كان المنسوب الى ذي التاء مؤنثا
كما تقول امرأة كوفتية ولانك اذا نسبت رجلا الى ضاربة فلو بقيت تاء التانيث لكنت

مؤنث المذكر ولا يرد عليه ما قيل من ان تاء التأنيث المنسوب اليه لا التأنيث المنسوب لان المراد انهم استكرهوا اثبات تاء التأنيث في صفة المذكر واذا دخلت ياء النسبة فلو وقع الاسم صفة مؤنث وجب ادخال التاء بعد الياء نحو امرأة بصرية وكذا تحذف قياسا حتما زيادات التثنية وجمع السلامة بالواو والنون وهي الالف والواو والياء والنون لو لم يسم بهما اي لو لم يجعل التثنية ولا الجمع اسما لشيء بل بقيا في معنى التثنية والجمع وكذا زيادتهما وجوبا ان سمي بهما اي ان وقع تسمية شيء بهما ولم يبقيا في معنى التثنية والجمع لكن لا مطلقا بل عند من يجعل اعرابهما بالحروف في حال الاسمية كما كان اعرابهما كذلك قبل الاسمية فينسب اليهما كما ينسب الى المفرد اما حذف النون فلانها تدل على تمام الكلمة وياء النسبة كالجزء منها فلا يجوز الجمع بينهما ولانها عوض من الحركة والتنوين وقد جاء الحركة والتنوين فيزول ما كان عوضا عنهما واما حذف الالف والواو والياء فلانه لما كانت ياء النسبة كالجزء من الكلمة صار ما قبلها بمنزلة وسط الكلمة فلو لم تحذف هذه الحروف وهي للاعراب يلزم ان يكون الاعراب في وسط الكلمة ولانها لو لم تحذف لزم اجتماع علامتين مثلا ويتين في نحو مسلمانيان و مسلمونيون ومختلفتين في نحو مسلمانيون ومسلمونيان وجه اخر في حذف الزيادتين ان النسبة في ياء النسبة صيرت المعنى مفردا فيزول الزيادة التي هي علامة التثنية والجمع لئلا تتنافى ضايقة فيقال في النسبة الى مكة ومدينة مكي ومدني بحذف التاء التأنيث منهما وحذف الياء من الثاني ايضا كما ستعرف والى الحرمين وهما مكة ومدينة حرمي بحذف نون التثنية ويائها والى الزائرين جمع الزائر من الزيارة زائري بحذف نون الجمع ويائه و لقد حسن المصنف حيث مثل القواعد المتناسبة بامثلة متناسبة المعنى هذا في المثنى والجمع اللذين لم يسم بهما واما ما سمي بهما فاشار الى مثالها بقوله والى السبعين سبعي بحذف زيادات المثنى الاسمي والى قنسرين قنسري بحذف زيادات الجمع الاسمي على تقدير جعل اعرابهما بالحرف والسبعان اسم موضع وبقعة فيكون غير منصرف للتأنيث والعلمية كذا ذكر بعض الافاضل قال الشاعر الا يا ديار الحي بالسبعان الا حرف تنبيه ويا حرف نداء وديار جمع دار والحي اسم لحيب الشعر وبالسبعان صفة ديار اي الكائنة في السبعان والشاعر ممن لم يجعل اعراب المثنى الاسمي بالحرف بل بالحركة فلذا قال بالسبعان بالالف في حالة الجر امل عليها اي جعل الديار مليلة متضجرة من امللت الرجل اذا اضجرته بحديثك او بغيره مما يكره لكثرته وطوله كذا في الاقليد وفي الكلام التفات من الخطاب الى الغيبة حيث كان الظاهر عليك بالبلى اي باسباب البلى وهو بكسر الباء وفتح اللام والقصر مصدر من بليت الدار تبلى اذا درست اي فنيت وخربت الملوان بفتحتين بمعنى الليل و النهار فاعل امل واملالهما للديار باسباب البلى مجاز عن كثرة ما اصابها فيهما من اسباب البلى والدروس اذ الاكثار سبب الاملال ولذا قال اي اكثر عليها الليل والنهار اسباب الدروس وقنسرين بكسر القاف وفتح النون المشددة وكسره اي جاء بالفتح والكسر ايضا وبسكون السين بلد بالشام فهو غير منصرف لما مر في السبعان وعند من يجعل اعرابهما اي اعراب التثنية والجمع حينئذ اي اذا سمي بهما بالحركات من الضمة والفتحة والكسرة كالمفردات اي كما جعل اعراب المفردات كذلك لم تحذف زيادتهما عند النسبة لان الالف والياء والواو لم يكن للاعراب حتى يلزم الاعراب في الوسط ولم يدل النون على تمام الكلمة بل كانت معها كسكران وعمران فلا يلزم المنافاة بينها وبين ياء النسبة فيقال في النسبة الى سبعان وقنسرين سبعاني وقنسريني بابقاء زيادتهما وذلك لان للعرب في التثنية كسبعان وفي الجمع كقنسرين اذا جعلا علمين مذهبين منهم من يجعلهما بمنزلة اسم واحد موضوع على النون والتزم في التثنية الالف لانه اخف

اخف من الياء وفي الجمع الياء لكونه اخف من الواو ويلزم منهاج اعراب الاسماء المفردة فتقول هذه سبعان وقنسرين ورأيت سبعان وقنسرين ومررت بسبعان وقنسرين وتنسب اليهما على هذا القول سبعاني وقنسريني من غير حذف وتغيير ومنهم من يجعل اعرابهما بالحروف فتقول هذه سبعان وقنسرون ورأيت سبعين وقنسرين ومررت بسبعين وقنسرين والنسبة اليهما سبعي وقنسري بحذف الزيادات وفتحه اي من التغيير القياسي انه اي الشأن يبدل كسرة ما قبل المكسور الذي قبل الياء للنسبة فتحة حتى فيما هو مبني على ثلثة احرف ولم يكن فاؤه مكسورا سواء كان مفتوحا او مضموما سواء كان مع التاء في الاخر او بدونه وذلك لكراهة توالي اليائين والكسرتين فيما كان المطلوب منه الخفة باصل الوضع وهو الثلاثي المجرد فانه لما كان موضوعا على الخفة يستكره فيه تتابع الثقلاء بخلاف ما اذا كان على ازيد من ثلثة او كان الفاء مكسورا كما سيجيء فيقال في النسبة الى نمر بفتح النون وكسر الميم وشقرة على ذلك الوزن بالتاء وهما قبيلتان والى دئل بالضم والكسر وهو دويبة شبيهة بابن العرس وقد قيل فلذا لم يفسر هنا نمري وشقري ودؤلي بتبديل كسرة العين في الكل فتحة مع حذف التاء في الثاني كما مر وكذا يبدل الى فتحة ضمة عين فعول بفتح الفاء بعد حذف واوها لئلا يلزم الانتقال من الضمة الى الكسرة نحو شنائي في نسبة شنوءة وكذا سكون عين فعل بفتح الفاء اذا كان عينه ياء مدغما سواء كان اصليا او منقلبا عن الواو في مثله اتفاق كما في طي اصله طوي من طوى الكتاب يطويه طويا اي لفه قلب الواو ياء لاجتماعهما مع ياء والسابق ساكن ثم ادغم الياء في الياء وحي من حيي يحيى والمراد بهما المعنى الاصلي المصدري او قبيلتان فانه يقال في نسبتهما طووي وحيوي بتبديل سكون عينهما فتحة مع رد العين الى اصله في الاول وابدال الياء الاخير فيهما واوا كما ستعرف وكذا سكون عين فعلة بالحاق التاء الى فعل اذا كانت معتلة باللام واوية كانت او يائية عند يونس خاصة كما في غزوة وظبية جماعتا غزاة وظبي فانه يقول في النسبة اليها غزوي وظبوي بابدال سكون الزاء والباء فتحة مع حذف التاء كما مر واما الجمهور فيقولون غزوي وظبيي بسكون عينهما كما كان كما تطلع على جميع ذلك اشارة الى ما ذكر في قوله وكذا ضمة عين فعولة الى هنا بعد هذا يحتمل ان يكون هذا اضيف اليه بعد اي بعد هذا البحث وان يكون كلاما مستقلا من قبيل الاقتضاب اي خذ هذا او هذا كما ذكر كما عرفت مثله مرارا فعلى الاول بعد منصوب وعلى الثاني مبني على الضم لحذف المضاف اليه فيما هو مبني على اربعة احرف عطف على قوله فيما هو على ثلثة احرف اي ويكون ثانيه ساكنا او مبني على ثلثة ويكون فاؤه ايضا اي كما قبل الياء مكسورا فبعضهم يبدل تلك الكسرة اي كسرة ما قبل الياء في هذين القبيلين فتحة لئلا يلزم توالي اليائين والكسرتين كما مر فنقول في النسبة الى تغلب بفتح التاء وسكون الغين وكسر اللام قبيلة والى ابل بكسرتين تغلبي وابلي بفتح اللام في الاول والباء في الثاني وبعضهم لا يغير الكسرة فيهما اما في مثل ابل فلان الكسرة فيه يعدل في جهة واحدة فلا يستثقل توالي الثقلاء فيه الاستثقال في نمر واما في نحو تغلب فلان وضعه ليس على الاخف الابنية الذي هو الثلاثي المجرد فلا يكون المطلوب منه الخفة باصل الوضع لانه في اصل الوضع ثقيل فلا يستثقل فيه الثقل للعارض في الوضع الثاني اعني النسبة بسبب توالي الثقلاء الامثال مع انهما ثبت بهما لثمر اما ثبت بابه الثاني فقط واما ثبت بابه الاول فلان حرفه الثاني لكونه ساكنا كان بمنزلة المعدوم وهذا اي ابقاء الكسرة على ما كان هو الاكثر الافصح في ذات الاربعة كتغلب لان السكون قبل الكسرة خفف امر الكسرة لان فيه خروجا من السكون الى الكسرة بخلاف نحو نمر فان الخروج منه من الحركة الى الكسرة ولان عدد حروفه كثير فلا يجدي الخفة وضع حركة مكان حركة ولان الساكن حاجز بين المتحركين فخفف اللفظ

وفيما هو على اربعة احرف ويكون ثانيه متحركا كعلبط وهو بضم الفاء وفتح العين وكسر اللام الاول
فيهما بمعنى اللبن الغليظ كما مر او على اكثر من اربعة احرف كيف كان اى سواء كان ثانيه متحركا
او ساكنا كعلابط بمعنى علبط فيما كان على خمسة احرف وكان ثانيه متحركا ومستعصم فيما كان
على ستة احرف وكان ثانيه ساكنا لا تغير الكسرة فى هذين الصنفين حتى قيد النفى لا المنفى
اى يجب عدم تغيير الكسرة لانهما موضوعان على ثقل قوتيه لا يحترز فيهما عن الثقل العارض
اعنى توالى اليائين والكسرتين حتى يصار الى تبديل الحركة الذى هو خلاف الاصل مع انه ليس
لشىء منهما مشابهة لنمر اما الثانى فلكون حروفه اكثر من حروف نمر بكثير واما الاول فلتحرك
حرف الثانى فيقال علابطى ومستعصمى بكسر الباء والصاد كما كان ومنه انه اى الشان تحذف
الياء والواو من كل فعيلة وفعولة بفتح الفاء فيهما والتنوين لانهما وان كانا غير منصرفين
للتانيث والعلمية لما تقدم ان المركب من ف و ع و ل موضوع عندهم بصيغة مخصوصة وعلم
لها لكنهما عند دخول الكل عليهما اوّلتا بالنكرة اى كل ما هو موزون بوزن فعيلة او فعولة
ثم زالت عنهما العلمية فانصرفتا كما قالوا ان الكل فرعون موسى وقس على ذلك نظائره لكن ذلك
الحذف بشرط ان لا يكون العين معتلا ولا مماثلا للام اى بشرط ان لا يكون الكلمة اجوف ولا
مضاعفة اذ لا تحذف الياء والواو عنهما وبفتح عين فعولة بعد حذف الواو وهذا اى حذف
الواو من فعولة مذهب سيبويه واما المبرد فلم تحذف كما لم تحذف الواو من فعول اتفاقا فهو يقول
شنوئى ويقال صبورى لئلا ينتقل من الضمة الى الكسرة اى من ضمة العين الى كسرة ما قبل
ياء النسبة لان ذلك مستثقل جدا وتحذف الياء من فعيل بدون التاء معتل اللام اى الناقص
وكذا من فعيلة معتل اللام لئلا يلزم اجتماع اربع ياءات وهو ثقيل جدا وتحذف الياء من كل
فعيلة بضم الفاء وفتح العين سواء كان العين حرفا صحيحا او واوا او ياء لكن بشرط عدم مماثلة
اى مماثلة عينه لامه وتحذف الياء من فعيل بدون التاء معتل اللام وكذا من فعيلة معتلة
اللام لما عرفت وتطلع على وجه جميع ذلك عن قريب مفصلا فيقال شروع فى تفريع الجزئيات
على القواعد اى اذا ثبت القواعد المذكورة فيقال فى النسبة الى حنيفة اسم ابى قبيلة
او صفة بمعنى المسلمة وشنوءة اسم ابى قبيلة والاجتناب عن التلوث وغنى اسم قبيلة
من غطفان او صفة من الغناء وغنية فى مؤنث غنى حنفى بحذف الياء من حنيفة وشنائى
بحذف الواو من شنوءة لكون الاول على فعيلة والثانى على فعولة غير معتلى العين ولا
مضاعفين مع حذف التاء فيهما وابدال كسرة ما قبل الياء فى الاول وضمة ما فى الثانى فتحة
كما عرفت وكذا الكلام فى نظائرهما الآتية وغنوى بحذف الياء الاولى من غنى وغنية لكونهما
على فعيل وفعيلة معتل اللام مع قلب الياء الثانية واوا كما ستعرف ويقال فى النسبة
الى جهينة اسم قبيلة وعيينة تصغير عين وقويمة تصغير قامة وقصى اسم جد من اجداد
رسول الله تعالى عليه السلام وقصية مؤنث قصى او مصغر قصية بالفتح بحذف احدى يائيه تقال
ارض قصية اى بعيدة جهنى وعينى وقومى بحذف الياء من الكل لكونها على فعيلة بضم الفاء
وفتح العين غير المماثلة العين للام مع تبديل سكون ما قبل ياء النسبة كسرة كما مر وقصوى
بحذف الياء من قصى وقصية لكونهما على فعيل وفعيلة بالضم والفتح معتلى اللام مع قلب
الياء الاخير واوا كما ستعرف وهذا بخلاف نحو حنيف وصبور مما كان على فعيل وفعول
من غيرها مع عدم اعتلال اللام وطويلة وقوولة بمعنى القائلة مما كان على فعيلة وفعولة معتلى
العين وشديدة ومجوجة اى العاندة مما كان على فعيلة وفعولة مماثلى العين للام وزبير اسم
رجل وخبيب مصغر خب بالكسر اى الخداع اللئيم مما كان على فعيل بضم الفاء وفتح العين
غير المعتل اللام من المماثل العين للام او غيره وخبيبة مؤنث خبيب مما كان على فعيلة المماثلة
العين للام فانه اى الشان لا تحذف منها اى من هذه المذكورات شىء من الياء والواو دائما



وانما حذف التاء فيما وجد فيه كما مر فيقال حنيفى وصبورى وطويلى وهكذا ولما كان ذلك
ابهام واجمال اوضحه وفصله فقال اما الحذف اى حذف حرف اللين فى المؤنث مع عدمه
اى عدم الحذف فى المذكر حيث وقع للمؤنث مذكرا كما فى حنيفة وحنيف وظريفة وظريف
وصبورة وصبور وعبيدة وعبيد وزبيرة وزبير فللفرق بينهما اى بين المؤنث
والمذكر فانه لو اثبت حرف اللين فيهما كان يقال فى النسبة الى حنيفة وحنيف حنيفى
او حذف فيهما كان يقال فيهما حنفى لم يعلم ان تلك النسبة الى مذكر او مؤنث فلدفع الالتباس
حذف فى احدهما دون الآخر واما تخصيص الحذف بالمؤنث فاشار الى وجهه بقوله مع ان
الحذف بالمؤنث المستثقل بكون الانوثة مظنة الثقلة والشدة اولى ليحصل بالحذف
نوع خفة وايضا لما حذف التاء من المؤنث فى النسبة كما عرفت صار باب الحذف
مفتوحا فجاء ذلك على حذف حرف اللين فيه وايضا المذكر اول واصل وانما حصل اللبس
عند الوصول الى المؤنث فيكون حذف حرف اللين منه اولى فيقال فى النسبة الى حنيفة
وصبورة وعبيدة حنفى وصبرى وعبدى والى حنيف وصبور وعبيد حنيفى وصبورى وعبيدى
هذا اذا وقع للمؤنث مذكر واما اذا لم يقع كما فى شنوءة فتحذف حرف اللين منها حملها على
فعيلة لنسبها بها فمن هذا ان يطلع على وجه حذف حرف اللين من كل فعيلة وفعولة غير معتلى
العين ولا المضاعفين وكذا من فعيلة بالضم الغير المضاعفة وعدم حذفه فى مذكراتها كحنيف
وصبور وعبيد واما عدم الفرق بينهما اى بين المذكر والمؤنث بترك الحذف فى المعتل العين
من فعيلة وفعولة كطويلة وطويل وقوولة وقوول حيث يقال فى نسبتهما طويلى وقوولى
باثبات حرف اللين مذكرا كان او مؤنثا وفى المضاعف منهما اى فيما يماثل عينه لامه من فعيلة
وفعولة كشديدة وشديد ومجوجة ومجوج حيث يقال فى المذكر والمؤنث منهما شديدى ومجوجى
باثبات حرف اللين فى كليهما وفى المضاعف من فعيلة بالضم كخبيبة وخبيب حيث يقال
فى نسبة كليهما خبيبى باثبات الياء فلانه لو حذف حرف اللين وقيل فى طويلة وقوولة وشديدة
وخبيبة مثل طولة وقولة وشددة وخببة بحذف الواو والياء منها مع فتح ما قبلهما كما
عرفت فان اعل الواو فى طولة بقلبه الفا لتحركه بعد فتحة وادغم الدال فى الدال فى شددة
والباء فى الباء فى خببة لكونهما متجانسين متحركين فى كلمة فى النسبة متعلق بالحذف وادغم
كان يقال طالى وشدى وخبى لزم كثرة التغيير من جهة حذف حرف اللين وابدال ما قبله
الفا او ادغامه فى الآخر مع حذف تاء التانيث فى المؤنث فبعدت الكلمة عما هو اصلها بالاخرة
فتوى مع الالتباس بشىء اخر فى البعض كشدى فى نسبة شديدة فانه يلتبس بنسبة شد
مصدرا والاآى وان لم يعل ولم يدغم لزم الاستثقال اذ الواو والمتحرك بعد فتحة مع عدم
المانع من القلب فى اجتماع متحركين متجانسين من غير مانع من الادغام فى غاية الثقل
واذا بطل الشقان تعين عدم الحذف فى تلك الصور مؤنثها ومذكرها لانه على تقدير عدم
الحذف يحصل مانع من الاعلال وهو لزوم التقاء الساكنين ومن الادغام وهو الفصل بين
المتجانسين فلا يلزم شىء من المحذورين غاية ما فى الباب انه يلزم الالتباس بين المذكر
والمؤنث وهو اهون من المحذورين السابقين ومن هذا علم وجه اشتراط الحذف من
فعيلة وفعولة بعدم اعتلال عينهما وعدم مماثلته للام ومن فعيلة بالضم بعدم المماثلة واما عدم
اعتلال العين فليس بشرط فيها لان الاعلال لكون ما قبله مضموما ههنا لا يقتضى الاعلال
فلا يمنع من الحذف وعدم الفرق بين المؤنث والمذكر ما يحذف اى بسبب الحذف فى
كليهما فى فعيل بالفتح وفعيل بالضم معتل اللام كما فى غنى وغنية وقصى وقصية حيث يقال
فى نسبتها غنوى وقصوى بالحذف تذكيرا او تانيثا فلم يحصل الفرق بينهما لاستثقال اجتماع
اربع ياءات فى كل منهما اثنان منها ياء النسبة المشددة والآخران ياء فعيل ولام الكلمة

لانه ان كان ناقصا يائيا فظ وان كان واويا فلان الواو هناك تنقلب ياء لاجتماعه مع ياء ساكنة
سابق مع اجتماع الكسرتين ايضا اي كاجتماع اربع ياءات في فعيل بالفتح كغني وغنية
لكون العين مكسورا فيه كما قبل ياء النسبة بخلاف فعيل بالضم فان العين فيه مفتوح
فلم يلزم فيه الا اجتماع الياءات فهذا ثقيل والاول اثقل فلذا حذفوا الياء فيهما تذكيرا
او تانيثا وان لم يحصل الفرق لانه اذا حذف يصير ما قبله مفتوحا فلا يلزم في الشيء منها
اجتماع ياءات ولا كسرتين واما اذا لم يكونا معتلي اللام كحنيف وزبير فلا يلزم من عدم
الحذف اجتماع اربع ياءات مع ان في الحذف التباسا بالمؤنث فلذا لم يحذف ومن
هذا علم وجه الحذف من فعيل وفعيل بالفتح والضم واشتراطه بكونهما معتلي اللام وقد جاء
في تصغير امية هكذا امتيا رأينا من النسخ وهو سهو من القلم والصواب في النسبة امية يعني
قد جاء في النسبة الى امية وهي اسم قبيلة اميي بعدم الحذف اي حذف الياء بل بالياء
المشدد قبل ياء النسبة فيجتمع اربع ياءات وهو شاذ والقياس ان يقال اموي بالحذف
كقصوي في قصية لانها على فعيلة بالضم الغير المضاعفة لكون اصلها امية وانما جاء كذلك
لعدم الكسرتين لكون ما قبل ما قبل ياء النسبة مفتوحا مخففا ذلك بعض الثقيل مع
ان الياء المشدد جار مجرى الصحيح في احتمال الحركة وقد جاء على القياس اموي هذا اذا كانت
امية اسم قبيلة واما اذا كانت تصغير امة التي هي اصل امة فالنسبة اليها اموي لا غير
وقد شذ عن حكم فعيلة بالفتح وهو حذف يائها في النسبة اليها سليقي وسليمي وعميري
في النسبة الى السليقة وهي الطبيعة يقال هو يتكلم بالسليقة اي بالطبيعة لا من تعلم قال
الشاعر ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي اقول فاعرب والى سليمة ازد بفتح
الهمزة وسكون الزاء قبيلة وسليمة بطن منه لا سليمة غيرهم اي غير ازد يعني ان
السليمة متعددة من ازد وغيرهم والمراد بالمنسوب اليه في سليمي هو سليمة ازد لا سليمة
غيرهم اي غير ازد والى عميرة كلب بفتحتين قبيلة وعميرة بطن منه لا عميرة غيرهم اي
اي غير الكلب اي المنسوب اليه في عميري هو عميرة كلب لا عميرة غيرهم من سائر القبائل
وقس على ذلك ما يجي من نظائره يعني ان السليقة والسليمة وعميرة على فعيلة غير
المعتلة العين ولا المضاعفة فالقياس في النسبة اليها ان يقال سليقي وسليمي وعمري
بحذف الياء كحنفي في حنيفة مع انها قد جاءت سليقي ونحوه بالياء فهي شاذة عن حكم
فعيلة ومن قوله لا سليمة غيرهم ولا عميرة غيرهم اشارة الى ما قيل من ان الياء انما اثبت
في سليمي وعميري لئلا يلتبس بسليمة غير ازد وعميرة غير كلب اذ الياء محذوفة في النسبة
اليهما وشذ عن حكم فعيل بالفتح وهو حذف يائه بشرط اعتلال لامه ثقفي بحذف الياء
في النسبة الى ثقيف وهو قبيلة من هوازن والقياس ثقيفي بالياء لعدم وجود الشرط
لكون لامه صحيحا فهو شاذ وعن حكم فعيلة بالضم وهو حذف الياء بشرط عدم مماثلة العين
للام خريبي بالياء بضم الخاء وفتح الراء المعجمتين في النسبة الى خريبة وهي موضع قريب
من البصرة والقياس ان يقال خربي بحذف الياء لكونها على فعيلة وقد وجد شرط عدم المماثلة
كجهني في جهينة فهو شاذ فقيل انما اثبت الياء لئلا يلتبس بالنسبة الى خرب علما فانها
بدون الياء قطعا وعن حكم فعيل بالضم وهو حذف الياء بشرط اعتلال اللام قرشي وفقمي
وملحي وهذلي بحذف الياء في النسبة الى قريش بمعنى القبيلة التي كان الرسول عليه السلام
منها لا قريش بمعنى دابة من دواب البحر فان النسبة اليها قريشي بالياء والى فقيم
دارم بكسر الراء لا فقيم غيرهم والى مليح سعد لا مليح غيرهم والى هذيل وكان القياس قريشي
وفقيمي ومليحي وهذيلي بالياء لكونها على فعيلة بلا تحقق شرط الحذف اعني اعتلال اللام
وفي كلامه اشارة الى ما قيل من ان الياء انما حذف من الثلاثة الاول اعني قريش وفقيما

وفقيما ومليحا بالمعاني المذكورة لئلا يلتبس بها بغير تلك المعاني هذا لكن قد ذكر صاحب المفصل
وابن الحاجب ان الذي حذف منه الياء هو فقيم كنانة لا فقيم غيرهم ومليح خزاعة لا مليح
غيرهم فتدبر وما ذكرنا من ان حذف الياء من فعيلة بالضم مشروط بعدم المماثلة العين
للام حتى الحذف من نحو شديدة كما مر انما هو موافق لكلام ابن الحاجب حيث اشترط في
الشافية ذلك وقال ومن فعيلة بشرط عدم التضاعف وهو الصحيح لانه لو لم يشترط
ذلك بل اخذ على اطلاقه ينتقض الحكم بكثير من المواد كجنيبة ونحوها مما كان على فعيلة
ولم يحذف منه الياء بخلاف ما لو اشترط فانه لا ينتقض بنحو جنيبة واما خريبي في النسبة
الى خريبة فشاذ لا يوجب انتقاض القاعدة واما صاحب المفصل وتبعه صاحب لب
الاعراب فلم يذكر لحذف ياء فعيلة شرطا بل اوجب حذفه على الاطلاق وصاحب المفتاح
قال هكذا ومن ذلك اي من التغيير المضبوط اي التغيير القياسي ان يقال فعلي بفتحتين
وكسر اللام وتشديد الياء في كل فعلة وفعولة اي بحذف الياء والواو من كل فعيلة وفعولة
عند النسبة فيقال فعلي كحنفي وشنائي في النسبة الى حنيفة وشنوءة كما مر وان يقال
فعلي بالضم في كل فعيلة بالضم اي يقال في النسبة الى كل فعيلة فعلي بحذف الياء كجهني
في جهينة كما عرفت الا في المضاعف والاجوف من ذلك فانه يقتصر فيهما على حذف
التاء اي تاء التانيث لما عرفت انه يحذف عند النسبة مطلقا ولا يحذف فيهما حرف اللين
هذا كلامه فقوله ذلك ان كان اشارة الى كل من فعيلة وفعولة كما هو المناسب لصيغة
البعد يلزم انه يبقى فعيلة بالضم بلا اشتراط كما قال صاحب المفصل وان كان اشارة الى
فعيلة بالضم يلزم ان يبقى فعيلة وفعولة بلا اشتراط وان يشترط فعيلة بالضم بعدم
الاجوف فيه ايضا وان كان اشارة الى كل مما ذكر يلزم ان يشترط فعيلة بعدم الاجوف فيه كذلك
وبالجملة كلام صاحب المفتاح لا يخلو عن الاختلال والاضطراب ثم انك بعدما تنبهت على ان
ياء فعيل بالفتح وفعيل بالضم معتلي اللام يحذف في المذكر والمؤنث ينبغي ان تعلم ان الياء
الاخر بفتح الخاء اي الياء المغاير للمحذوف منهما اي من فعيل وفعيل او بكسرها اي الياء المتاخر
وعلى كلا التقديرين فالمراد الياء الباقي الذي هو لام الكلمة فانها آل واحد يبدل واوا ان كانت
ذلك الياء اصليا او يرد اليه ان كان منقلبا عن الواو كراهة اجتماع الياءات اي لكراهة
اجتماع الياءات الثلاثة والكسرة كما في غنوي في النسبة الى غني وغنية وعلى فعيل وفعيلة
بالفتح وقصوي في النسبة الى قصي وقصية على فعيل وفعيلة بالضم فعند الحاق ياء النسبة
بهذه الاربعة حذف منها الياء الاول الساكن كما مر وابدل الياء الباقي واوا كيلا يلزم اجتماع
ثلث ياءات وكسرة وكذا في النسبة الى تحية بمعنى التسليم مع انها ليست بفعيلة بل تفعلة
اي مصدر على وزن تفعلة من باب التفعيل يقال حيث تحية اصلها تحيية ثم نقل كسرة الياء
الاولى الى الحاء وادغمت في الثانية فعند النسبة اليها يقال تحوي بحذف يائها الاولى
وقلب ثانيتها واوا وفتح ما قبل الواو كغنوي في غنية وانما كان كذلك مع انها ليست
من قبيل غنية لكونها موافقة في العلة لغنية اي علة الحذف وهي اجتماع اربع ياءات
مع الكسرتين وعلة القلب وهي اجتماع ثلث ياءات مع الكسرة فكما حذف وقلب في غنية
لتلك العلة حذف وقلب في تحية لتلك وان كانا مختلفين في الوزن والنسبة الى عدو
مما كان على فعول وكان معتل اللام عدوي اتفاقا من غير حذف المدة منه كما لم تحذف
من الصحيح كحضوري كما عرفت وانما لم تحذف حرف اللين منه كما حذف الياء من غني لان
اجتماع الثقلاء المتجانسة اثقل من اجتماع الثقلاء المختلفة واما في النسبة الى عدوة على فعولة
مؤنث عدو فعند المبرد كذلك اي عدوي من غير حذف ولا تغيير كما في عدو فهو لم يفرق
بين المذكر والمؤنث من فعول لان الادغام جعل الحرفين كحرف واحد فكانها اي عدوة

ليست من قبيل شنوءة اى مما كان على فعولة حتى يحذف الواو منها كما حذفت من شنوءة
كما مر فيرد عليه انه ينبغي ح ان يقال فى غنية غنيى من غير حذف لاخراج الادغام اياها من
ان يكون من قبيل حنيفة ثم ان المستفاد من كلامه ان المبرد فرق بين مذكر فعول ومؤنثه
اذا كان صحيحا بعدم الحذف من الاول والحذف من الثانى كما هو رأى الجمهور واما الذى لم
يفرق هو بين مذكره ومؤنثه هو فعول اذا كان معتل اللام لكن الشارحين على انه لم يفرق
بين مذكر فعول ومؤنثه مطلقا وجعل شنائى من شنوءة من قبيل الشواذ كما اشرنا اليه
وسيبويه اجراها اى عدوة على الضابط وهو ان يحذف الواو من كل فعولة الغير المعتل
العين ولا المضاعف فقال فى النسبة اليها عدوى بالحذف والابدال كما قيل فى شنوءة
شنائى كذلك واما جعل الادغام للحرفين كحرف واحد فاعتذار واه ومنه اى من التغيير
القياسى انه اى الشان يحذف الياء الثانى من كل كلمة ما قبل اخرها ياء مشددة مكسورة سواء
كانت على فعيل بفتح الفاء وسكون الياء بعده وكسر العين او فعيل بضم الفاء وفتح العين
وتشديد الياء بعده او مفيعل او فيعل بالضم فيهما الى غير ذلك وسواء كان احديهما اى
احد اليائين اصلا كما فى بيع اسم رجل او صفة بمعنى البايع اصله بيبع على فيعل والياء الثانى
اصلى لانه من باع يبيع او بدلا عنه اى عن الاصلى كما فى سيد وميت اصلهما سيود وميوت
على فيعل ايضا انقلبت الواو ياء لاجتماعهما والاولى ساكنة وادغم فالياء الثانى منهما بدل
عن الواو وكما فى سيد ومهيم مصغرى اسود ومهوم او لا يكون شئ منهما اصليا بل كلاهما
زائدين كما فى حمير على فعيل بالضم وتشديد الياء جمع حمار فالياء ان زائدان وانما حذف
الياء الثانى منها لان توالى الكسرتين وهما كسرة الام والياء المشدد فى اليائين المشددين
احدهما ما قبل الاخر والاخر ياء النسبة فى غاية الثقل قال الرضى وذلك لكراهتهم فى اخر
الكلمة الذى الاحق به التخفيف اكتناف يائين مشددتين بحرف واحد مع كسرة
الياء الاولى وكسرة الحرف الفاصل وكان الحذف فى الاخر اولى الا انه لم يجز حذف
احدى يائى النسبة لكونها معا علامة ولا ترك كسرة ما قبلها لالتزامهم كسرته او لا حذف
الياء الساكنة لئلا يبقى ياء مكسورة بعدها ياء حرف مكسور بعده ياء مشددة فان النطق
بذلك اصعب من النطق بالمشددتين بكثير وذلك ظاهر فى الحس فلم يبق الا حذف المكسورة
واما اذا كان الياء المشددة قبل الاخر مفتوحة كمبين ومهيم اسمى مفعول فلم يحذف فى النسبة
شئ لعدم الثقل انتهى ولذا اى ولاجل ان حذف الياء الثانية لاجل ذلك التوالى اذا ارادوا
الفرق بين نسبة مهيم اى النسبة الى مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اى جعله المحبة
هائما متحيرا وبين نسبة مهيم الذى اصله مهيوم مصغر مهوم اسم فاعل من هوم اى هنز
اى حرك رأسه من النعاس اى لاجل النعاس وهو النوم الخفيف اعنى ابتداء النوم لانه
زيد فيه ياء التصغير وحذف اول الوادين فصار مهيوما فاجتمعت الواو والياء والاولى
ساكنة فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء فصار مهيما بعدم الحذف متعلق
بالفرق اى اذا ارادوا الفرق بين النسبة الى مهيم اسم فاعل والى مهيم مصغر مهوم
بعدم حذف الياء الثانى فى الثانى وحذفه فى الاول بان يقال مهيميا تخفيف الياء الاولى
كما هو القياس وانما يفرقوا بالعكس لانه قد حذف احد العينين فى الثانى كما عرفت فلو
حذف الاخر لزم التغيير الكثير ولان عدم الحذف يؤدى الى زيادة ياء ساكن كما ذكره
والثانى اعنى المصغر لحذف احد عينيه بالزيادة اولى ليكون كالتعويض عن المحذوف
زادوا وجوب اذا ارادوا ياء ساكنة بين المشددين اللذين احدهما من نفس الكلمة وهو
ما قبل الميم والاخر للنسبة فقالوا مهيميا وانما فعلوا كذلك ازالة لثقل توالى الكسرتين
بالفصل بينهما بياء ساكن كان فى السكون بين المشددين نوع استراحة لان النطق كالمشاق



كالملك لسبب توقفها هناك ولان الفاصل بينهما حرفان الياء الساكنة والميم فتباعدهما
اكثر من تباعدهما حين كان الفاصل حرفا واحدا فزال بعض الثقل فيقال تفريع على قوله
ومنه انه يحذف فى النسبة اليها اى الى بيع وسيد وميت وحمير بيعى وسيدى وميتى
وحميرى بحذف الثانى من المشدد فى كل منها وربما يبدلون اى كثيرا ما يقتصرون هناك
على حذف الياء الثانى وربما يبدلون ايضا كالحذف الياء الاول الساكن الفا كما يقولون
فى النسبة الى طيئ اسم قبيلة طائى وكان القياس طيئيا بابقاء الياء الساكنة كما فى
سيدى ويحتمل ان يكون المحذوف منه الياء الاول الساكن ويقلب الثانى المتحرك
الفا لانفتاح ما قبله ففى هذا القلب قياسى والحذف شاذ على عكس ما ذكر ومنه
ان الياء الطرف اذا كان ثالثا سواء كان فى المذكر او المؤنث فان كان ما قبله متحركا
ولا يكون ما قبله الا مكسورا لا مفتوحا ولا مضموما لانه لو كان ما قبله مفتوحا وجب ابدال
الياء الفا لوجود علة الابدال من غير مانع فيلزم ان لا يكون الطرف ياء وهو خلاف المفروض
وليس فى الكلام ياء طرف ما قبله مضموم لوجوب ان يبدل حرف واوا كما عرفت فاذا كان ما قبل
ذلك الياء مكسورا يبدل واوا حتما لاستثقال اجتماع ياءات مع كسرتين فيقال فى النسبة
الى العمى فى المذكر والعمية فى المؤنث حال كونهما صفتين مشتقتين من عمى الامر او الرجل
بكسر الميم على حد علم اى التبس الامر واشكل او جهل الرجل فالعمى والعمية بمعنى الملتبس
او الجاهل والملتبسة او الجاهلة عموى بقلب الياء واوا وفتح ما قبله كما نرى كما عرفت
مع ان معتل اللام اولى بالفتح من الصحيح وان كان ما قبله اى ما قبل ذلك الياء ساكنا
فعند سيبويه النسبة لا تغير الكلمة مذكرا كان او مؤنثا وانما يحذف التاء فى المؤنث كما مر
وهو ليس من بنية الكلمة فيقول سيبويه فى النسبة الى ظبى وظبية ظبيا من غير حذف
ولا تغيير غير حذف التاء فى الثانى لحصول التخفيف بسكون العين وصحته مع ان الياء
اذا سكن ما قبله كان حكمه حكم الصحيح ووافقه يونس فى المذكر فيقول فى ظبى ظبيا ايضا
وفى المؤنث يخالفه بابدال الياء واوا وفتح ما قبله يقول فى النسبة الى ظبية ظبويا
كعموى فى النسبة الى العمية وانما خالفه فرقا بينهما اى بين المذكر والمؤنث مع التحرز عن اجتماع
الياءات الثلث وقصد التخفيف فى الثلاثى المطرفيه الخفة وخص ذلك بالمؤنث لان
التغيير يحذف التاء يجرى على التغيير بفتح العين وقلب الياء واوا ولان المؤنث ضعيف
فلا يحتمل ثقل اجتماع ثلث ياءات مع الكسرة بخلاف المذكر فانه لقوته يتحمل واما اجتماع
الواو والياء بين فليس كاجتماع الياءات لان اجتماع الثقلاء المختلفة اهون من اجتماع
الثقلاء المتماثلة هذا وايضا قد جاء زنوى فى النسبة الى زنية بكسر الزاء وسكون النون
اسم لمالك بن ثعلبة وقروى فى النسبة الى قرية بفتح العين فيهما وقلب يائهما واوا
فلسيبويه ان يجيب عن الاول بان اجتماع الياءات وان كان ثقيلا الا ان سكون
ما قبلها يخفف امرها وعن الثانى بانه شاذ لا يحمل عليه وبدوى بفتح الدال فى النسبة
الى بدو بسكون الدال بمعنى البادية شاذ عند سيبويه ويونس لان القياس بدوى بسكون
الدال اذ النسبة الى ما كان الياء او الواو فيه طرفا ثالثا ساكنا ما قبله لا تغير الكلمة فى المذكر
بالاتفاق فالاحسن ان يورد هذا بعد قوله وحكم الواو فى هذا اى فى تغيير النسبة للكلمة التى
كان هو فيها طرفا ثالثا وعدم تغييرها لها حكم الياء الا ان ما قبله اى ما قبل الواو ولا يكون
الا ساكنا لانه ان كان مفتوحا وجب ابدال الواو الفا وليس فى الكلام واو واو اصلى
طرف مضموم ما قبله واما كفو فالواو فيه مبدل من الهمزة او مكسور والا لوجب ابداله ياء
بخلاف الياء الطرف الثالث فان ما قبله قد يكون ساكنا وقد يكون مكسورا فالواو اذا كان
طرفا ثالثا ولا يكون ما قبله الا ساكنا فعند سيبويه النسبة لا تغير الكلمة فى المذكر ولا فى المؤنث

سواء كان صدر الكلمة مفتوحا او مكسورا او مضموما وعند يونس يبدل سكون ما قبل الواو فتحة
في المؤنث كما في الياء واما الابدال الى الواو فلا يتاتى ههنا وهو ظ فالنسبة الى غزو بفتح
العين وسكون الزاء بمعنى الغزاء غزوي من غير تغيير اصلا اتفاقا بين سيبويه ويونس
كما في ظبيي في النسبة ظبي واما النسبة الى غزوة في مؤنث غزو فكذلك اي غزوي
بلا تغيير عند سيبويه وعند يونس غزوي بفتح الزاء كما قال ظبوي في النسبة
ظبية وكذلك عروة بضم الصدر والشوة بكسره مع سكون عينيهما فان النسبة اليهما
عند سيبويه عروي ورشوي من غير تبديل وتغيير وبفتح الراء والشين عند يونس
ووجه قول يونس ههنا اي علة قوله بانه بفتح العين في مثل غزوة غير ظاهر ظهوره اي
كظهور قوله بذلك في ذات الياء كظبية لانه اي فتح العين في ذات الياء حملا لها على عموي
حيث انقلب الياء فيها واوا والتحرز عن اجتماع الياءات كما في عموي بحيث لم يلزم في
مثل عروة اجتماع الياءات لا يظهر حمله على عموي حتى بفتح العين فلذا فرق الخليل بين
بنات الياء وبنات الواو فحمل الاولى على باب عموي وقال ظبوي في النسبة ظبية كيونس
ولم يحمل الثانية عليه فقال غزوي في النسبة غزوة من غير تغيير كسيبويه وبالجملة لا خلاف
بين الائمة في ان النسبة الى مذكر ما كان الياء او الواو فيه طرفا ثالثا ساكنا ما قبله
لا تغير الكلمة اصلا وانما الخلاف في النسبة الى مؤنثه فذهب سيبويه الى انها لا تغير ايضا
مطلقا اي سواء كان الطرف ياء او واوا ويونس الى انها تغير مطلقا اي سواء كان الطرف
والخليل الى انها تغير في اليائي دون الواوي والمشهور المختار من بين هذه الثلثة
مذهب سيبويه واذا كان الياء الطرف رابعا وكان ما قبله الياء ساكنا كالحذف الياء
عند البعض وهو الافصح وهو مذهب خليل وسيبويه وذلك لان الالف الرابعة تحذف
جوازا وان كانت اصلية فالياء الرابعة مع ثقلها اولى بالحذف ويبدل واوا عند آخرين
نظرا الى ان الساكن كالميت المعدوم فلا تحذف الياء كما لم تحذف اذا كانت ثالثة بل
تقلب واوا وبفتح ما قبلها فيقال في النسبة الى القاضي بتخفيف الياء قاضي بتشديد
بحذف الرابع او قاضوي بابدال الرابع واوا وفتح الضاد المكسور واما اذا كان ثانيه
متحركا فيجب الحذف اتفاقا نحو تيقي في تيقي مخفف تيقي علما واذا كان الياء فوق ذلك
اي ما فوق الرابع خامسا او سادسا تحذف حتما بالاتفاق لزيادة الاستثقال بسبب
طول الكلمة فيقال في النسبة الى المستقي في الخماسي من سقاه الماء فاستقاه والمستقي
في السداسي من استسقى الماء اي طلب سقيه مستقي ومستسقي بحذف لامهما
اي بعد ما حذف الياء الطرف الواقع فوق الرابع ان كان قبله اي قبل ذلك الياء ياء مشدد
ففيه الوجهان احدهما حذف الرابع ايضا اي كحذف ما فوقه وابدال الثالث واوا اي
مجموع الحذف والابدال والآخر ابقاؤهما اي اليائين بحالهما من غير حذف شيء منهما
والابدال فيقال في النسبة الى المحيي اسم فاعل من حيى يحيي تحية من باب
التفعيل محوي بحذف الياء الخامس والرابع وابدال الثالث واوا ومحيي باربع
ياءات بحذف الخامس وابقاء المشدد بحاله لانه اذا حذف الخامس منه صار كاموي
واميي في النسبة الى امية اسم قبيلة اي الواحد منهم فكما جاز في النسبة امية الرباعية
اموي بحذف يائها الثاني وابدال يائه الاول واوا للتحرز عن اجتماع الياءات مع الكسرة
كما هو الاصل وامييي باربع ياءات لكون فتحة ما قبل الياء مخففة لبعض الثقل مع ان
ياء المشدد جار مجرى الصحيح في احتمال الحركة كما عرفت فكذا في النسبة الى المحيي الخماسي
بعد حذف خامسه يجوز محوي بالحذف والابدال كما هو الاصل ومحيي بابقاء المشدد هذا واما
ان كان المحيي اسم مفعول فلا يكون مما نحن فيه لكون الطرف ح الفا فيحذف الالف فقط



فقط ويقال محي كما سيجيء هذا اي ما ذكر من انه اذا كان الياء طرفا ثالثا فان كان ما قبله مكسورا
يبدل واوا بالاتفاق وان كان ساكنا وكذا الواو ولا يغير النسبة الكلمة مطلقا عند بعض
وتغير بها عند الآخر في المؤنث وان كان رابعا يحذف عند البعض ويبدل واوا عند آخرين
واذا كان ما فوقه يحذف حتما بالاتفاق كله حاصل اذا كان الياء والواو الطرف مخففا كما
في الامثلة المذكورة فان كان مشددا فان كان ياء النسبة يحذف عند النسبة مطلقا اي
سواء كان ما قبله ثلثة حروف او اكثر فالنسبة الى الكرسي مما كان ما قبل الياء ثلثة
والشافعي مما كان ما قبله اربعة كنفسهما اي يقال في نسبتهما كرسي وشافعي بمعنى المنسوب
الى الكرسي اي الجالس عليه والشافعي اي المقلد بمذهبه لا الى الكرسي والشافع كما هو المعنى
المنسوب اليه اصلهما كرسيي وشافعيي باربع ياءات فحذف المشدد الذي هو آخر الكلمة
للثقل مع انه من الزوائد فصار كرسيا وشافعيا فالمنسوب والمنسوب اليه ههنا متحدان
لفظا ومختلفان تقديرا ومعنى والشفعوي في النسبة الى الشافعي بحذف الياء الثاني
وقلب الاول واوا وتغيير ما بقي كما ترى من خطاء العوام والصحيح ما ذكر وان كان الطرف
المشدد غيره اي غير ياء النسبة فلا يخلو اما ان يكون قبله حرف واحد او حرفان او ثلثة او
فوق ذلك ففي الاول يكون المشدد كلاهما من الاصول وفي الثاني يجوز ان يكونا من الاصول
وان يكون احدهما من الاصول والآخر من الزوائد وفي الثالث والرابع يجوز ان يكونا
من الاصول او من الزوائد او احدهما من الاصول والآخر من الزائد فتامل ففي الاول
اي فيما كان قبله حرف واحد ان كان اي لا يخلو اما ان يكون الطرف المشدد ياء او واوا
فان كان ياء يرد الياء المدغم الى اصله ان كان منقلبا عن الواو والا يبقى على حاله ويفتح
ويبدل المدغم فيه واوا وذلك لانه يجب فك الادغام لئلا يلزم توالي اربع ياءات في البناء الموضوع
على الخفة فيفتح الاولى لان الفتح اخف الحركات فيلزم ردها الى اصلها لزوال السبب قلبها
ياء وهو اجتماع الواو والياء والاولى منهما ساكنة وتقلب الثانية واوا للاستثقال بياء متحركة
ما قبلها قبل ياء النسبة فيقال في النسبة الى طي وحي طووي برد يائه الاولى الى اصلها لانه في
الاصل طوي وفتحها وقلب الثانية واوا وحيوي بابقاء الياء الاولى اصله وفتحه وابدال
الثانية واوا وان كان الطرف المشدد واوا ابقي على حاله سواء كان ما قبله مفتوحا
او مضموما فيقال في النسبة الى دو بالفتح وهو البادية والى كوة بفتح الكاف وضمه وهو
ثقب البيت دووي وكووي بابقاء الواو المشددة فيهما على حالها كما عرفت غير مرة من ان اجتماع
الثقلاء المختلفة ليس كاجتماع الثقلاء المتماثلة والثاني اعني ما كان قبل المشدد حرفان هو فعيل
وفعول وقد عرفت حكمهما وهو انه اذا لحقهما تاء التانيث ولم يكن عينهما معتلا ولا مماثلا للام
او كان فعيل معتل اللام حذف الياء فههنا لما كان المنسوب اليه معتل اللام فان كان على فعيل
يحذف الياء الاول ويقلب الثاني واوا كما في غني وغنية حيث قيل في النسبة اليهما غنوي
وان كان على فعول ولحقه التاء فعند سيبويه يحذف الواو الاول ويبقى الثاني على حاله
ويفتح ما قبله كما في عدوة حيث قال في النسبة اليها عدوي وفيما لم يلحقه التاء او فيما لحقه
ايضا على قول المبرد لا تغير النسبة الكلمة كما يقال عدوي في عدو بالاتفاق وفي عدوة ايضا
عند المبرد كما عرفت ذلك مفصلا وفي الثالث اي فيما كان قبل المشدد ثلثة ان كان المشدد
ياء ففيه وجهان الحذف رأسا اي حذف المشدد كليا وحذف احدهما وابدال الآخر
واوا فالنسبة الى مرمي اسم مفعول من رمى يرمي اصله مرموي كنفسه اي مرمي بحذف
الياء المشدد لدفع الثقل والحاق ياء النسبة فيكون المنسوب والمنسوب اليه متفقين في اللفظ
لفظا وان اختلفا تقديرا او مرموي بحذف الياء الاول الزائد وفتح ما قبلها وقلب الثاني
الاصلي واوا احترازا عن حذف الاصلي مع ثبات الغنى لان احد اليائين في كل منهما اصلي والآخر زائد

وان كان المشدد واوا كمغزو اسم مفعول من غزا يغزو واصله مغزوو فلم يذكر حكمه في شيء من
الكتب المتداولة قال بعض الفضلاء والظاهر ان النسبة اليه مغزوي من غير تغيير كما في
دوي وكوي في دو وكوة وفي الرابع اي فيما كان قبل المشدد ما فوق الثلثة لا يكون الا
الا ياء النسبة هكذا فيما رأينا من النسخ وفيه انه منقوض بنجاتي جمع بختي تنوع من الابل
واحاجي جمع احجية وهي لعبة واغلوطة وبيع قطع النظر عن ذلك فالكلام فيما كان المشدد
غير ياء النسبة فلا يصح ذكر هذا هنا كمصباح بالحاق ياء النسبة الى المصباح وهو معروف
ففيه عند النسبة ثبت الحذف اي حذف المشدد رأسا لا غير من حذف احدهما وابدال
الاخر واوا فيقال مصباحي بمعنى المنسوب الى المصباحي فبالنسبة لا تغيير اللفظ لفظا بل
يكون المنسوب والمنسوب اليه متحدين لفظا كمصباحي في كليهما وانما الاختلاف والتغيير في
المعنى والتقدير كما مر في كرسي وشافعي ومنه انه اي الشان اذا وقع الياء بعد الف زائد
تبدل همزة لان الياء الواحد كثيرا ما يستثقل بعد الالف الزائد كما في بائع حيث قلب ياؤه
همزة لاستثقاله بعد الالف الزائد فكيف الثلثة مع الكسرة اي فكيف لا يستثقل ثلث
ياءات مقارنة للكسرة بعد الالف الزائد اي كونه مستثقلا بالطريق الاولى فلدفع الاستثقال
يقلب الياء بعده عند النسبة همزة فيقال في النسبة الى سقاية بالكسر موضع في طريق
الماء قد يشربون منه وعظاية وهي لغة في عظاءة بالهمزة بمعنى الفش وة سقائي وعظائي
بقلب يائها همزة ولم يحذف لئلا يلزم التقاء الساكنين من الالف والياء الاول من ياء النسبة
ولو حذف الالف ايضا يلزم اخلال الكلمة ولم يبدل في المنسوب اليه اعني سقاية وعظاية
همزة لعدم كثرة الثقل مع ان التاء في مثل سقاية لازمة لانها ليست للفرق بين المذكر والمؤنث
او للوحدة حتى يجوز حذفها مرة واثباتها اخرى فلا ينقلب ياؤه همزة لان الياء الواقعة
بعد الف زائدة انما تقلب همزة اذا كانت طرفا او في حكمه واذا حذفت التاء في النسبة قلبت
الياء همزة لانها في حكم الطرف لان ياء النسبة وان كانت كالجزء الا انها في معرض الزوال وهذا
بخلاف الواو الواقع هناك اي بعد الف زائدة فانه يبقى عند النسبة بحاله ولا يبدل همزة
فيقال في النسبة شقاوة ضد السعادة شقاوي بابقاء الواو اذ ليس الاستثقال هنا
اي في مثل شقاوي كثيرة اي كالاستثقال في مثل سقائي بل هو اهون منه لان
اجتماع الواو مع اليائين لكونها ثقلاء مختلفة اهون من اجتماع ثلث ياءات لكونها متماثلة
واذا وقع الياء بعد الف منقلب عن اصل من الواو والياء ففيه اي ففي النسبة ما اشتمل
عليه ثلثة اوجه بثلث اعتبارات وحينئذ اصلها ابداله الى ابدال الياء واوا لان قانون
استثقال الياء في النسبة لتأديته الى اجتماع ثلث ياءات ان يبدل واوا لما بينهما من
الاخوة كما مر غير مرة فبالنظر الى هذا يبدل واوا والثاني ابداله همزة كما في الالف الزائد
في مثل سقاية فان الياء الواقع بعد الالف المنقلب مشابه لما هو الواقع بعد الزائد من جهة
وقوع كل منهما بعد صورة الالف فكما يبدل بعد الزائد همزة فكذا بعد المنقلب باعتبار المشابهة
والثالث ابقاؤه على حاله اذ الالف بدل عن حرف اصلي فكان ما قبله اي ما قبل الياء حرف
اصليا ساكن كما في ظبي فكما ابقي الياء على حاله في مثل ظبي فكذا فيما وقع بعد الالف المنقلب
بهذا الاعتبار فيقال في النسبة الى اية بمعنى العلامة وراية بمعنى العلم وثاية بالثاء المثلثة
وهي ماوى الابل والغنم اي مرجعهما اصولها اويية وروية وثوية قلبت الواو الفا لتحركه
بعد الفتحة اوي وروي وثاوي بابدال الياء واوا واوائي ورائي وثائي بابدال الهمزة وايي ورايي
وثايي بابقائه على حاله ومنه ان الالف الطرف اذا كان ثالثا سواء كان مبدلا عن واو
او ياء يبدل واوا فيقال في النسبة الى العصا اصله عصو والرحى اصله رحي بالياء عصوي ورحوي
وكذا اذا كان اصليا كمشتوى في مشتى على انه اصلي وذلك لانه لو بقي الالف يلزم التقاء الساكنين ولو

ولو حذف يلزم اخلال الكلمة فانقلب واوا على ما هو القانون وكذا الالف الطرف الرابع يبدل
واوا ان كان مبدلا عن اصل من واو او ياء فيقال في النسبة الى الملهى من اللهو اي اللعب
مصدر ميمي او اسم زمان او مكان الفه رابعة مبدلة عن الواو والمرمى من الرمي على الوجوه
المذكورة والفه مبدلة عن الياء ملهوي ومرموي بقلب الفهما واوا وانما لم يحذف الالف
لالتقاء الساكنين كما يحذف في نحو الفتى الظريف لانها ان حذفت فان ابقي ما قبلها على فتحته
لزم ان لا يكون ما قبل ياء النسبة مكسورا في اللفظ مع انه يجب ان يكون كذلك لاجل ياء النسبة
فانها لما كانت حرفا كانت او نحو من الجزئية فيجب ان يكسر ما قبلها لفظا بخلاف ياء الاضافة
فانها لما كانت في التقدير كلمة برأسها فلا يجب ان يكون ما قبلها مكسورا في اللفظ نحو مصلحي
وان لم يبق ما قبلها على فتحته بل كسر لاجل الياء لزم ان لا يكون فرق بين ما حذف نسيا
وبين ما حذف لعلة لا نسيا لعدم بقاء ما قبل المحذوف ح على حالته الاولى حتى يكون دليلا
على المحذوف بل غير ما قبله كما غير في المحذوف نسيا مثل يد ودم وانما لم يقلب الالف
ياء لكراهة اجتماع الثقلاء المتماثلة فلم يبق الا قلبها واوا ولم يجئ يجز فيه الحذف اي حذف
الالف كان يقال ملمي كما يفهم قيد للجواز لا لنفيه اي كما يفهم ذلك الجواز من سائر الكتب المعتبرة
وصرح به اي بالجواز البعض كشارح الشافية حيث قالوا يجوز حذفها ايضا لان الاسم لم يخرج
بحذفها عن اقل اوزان الاسم لكن ما اراد عاداه المص من عدم الجواز لا بد له من شاهد وان
كان الالف الطرف الرابع زائدا سواء كان زيادته للتأنيث او الالحاق او غيرهما فان كان
الحرف الثاني من الاسم ساكن ففيه ثلثة اوجه احدها الحذف اي حذف الالف وهو احسنها
للفرق بين الزائدة الصرفة وبين المنقلبة عن اصلي والثاني الابدال اي ابداله واوا فحسب اي
فقط اي بلا زيادة الف لانه لما كان الحرف الثاني من الاسم ساكنا ولساكن كالمعدوم صار
بمنزلة ما فيه الالف ثالثة فقلبت الفه واوا كما قلبت الالف الثالثة واوا كما سبق آنفا
والثالث الفصل معه اي مع الابدال بين الواو المنقلبة عن الالف والياء الذي فوقها كما في
دنياوي تشبيها لتلك الالف بالالف التأنيث الممدودة في مثل صحراوي كما يجئ اقول الاوجه
لهذا التخصيص اذ يجري زيادة الالف في مثل حبلاوي والاولى ان يقول وزيادة الالف معه
قبل الواو كما قال ابن الحاجب وقد سبق المص في هذا التخصيص صاحب المفصل ولعل وجه
التنبيه على علة زيادة الالف وهي استثقال اجتماع الواو مع الياء يمينا وشمالا في مثل
دنياوي وحمل ما عداه كحبلاوي عليه فيكون هذا وجها في الزيادة غير ما سبق فيقال في النسبة
الى الدنيا والحبلى الفهما رابعة زائدة للتأنيث دنيي وحبلي بحذف الفهما ودنيوي وحبلوي
بابدال الالف واوا فقط ودنياوي وحبلاوي بزيادة الالف مع الابدال وكذا تقول في
المغزى الذي الفه للالحاق معزي ومعزوي ومعزاوي هذا ويجوز ان يكون الالف
في مثل دنياوي هو الف التأنيث والواو زائدة وان كان ثاني الاسم متحركا او كان الالف
الطرف فوق الرابع خامسا او سادسا سواء كان مبدلا عن اصل او زائد للتأنيث او الالحاق
او غيرهما ففيه تعيين الحذف لا غير اي لا يجوز غير الحذف من الوجهين الاخيرين من الثلثة
السابقة اما في الخامس وما فوقه فلزيادة الاستثقال بسبب طول الكلمة واما فيما كان
ثانيه متحركا فلزيادة استثقاله بسبب الحركة لكونها بعض حروف المد فصارت بمنزلة
حرف فصارت الالف كانها خامسة وفي الخامسة الحذف فكذا فيه فيقال في النسبة الى الجمزى
ما كان الفه رابعة زائدة للتأنيث وثانيه متحركا يقال ناقة جمزى اي سريعة السير من
الجمز وهو نوع من السير جمزي بالياء المشددة وحذف الالف والى المرامى اسم مفعول من
المراماة اي الرمي من الجانبين مما كان الفه خامسة منقلبة عن الياء والحبارى طائر معروف
كما مر الفه خامسة زائدة لتكثير البناء والقبعثرى اي العظيم الشديد الفه سادسة زائدة لتكثير

البناء مرامى وحبارى وقبعثرى بحذف الالف فيها والحاق ياء النسبة ومصطفوى فى النسبة الى المصطفى
بابدال الفه واوا ومن خطاء العوام والصواب مصطفى بحذف الفه لان الفه خامس ففيه الحذف
لا غير ومنه ان الهمزة الطرف بعد الالف ان كانت للتانيث تبدل واوا حتما سواء كانت
فى الصفة او الاسم للفرق بين الاصلية والزائدة المحضة والزائد بالتغيير اولى ولولا قصد
الفرق لابقيت الهمزة على حالها لان الهمزة لا يستثقل قبل ياء النسبة استثقال الياء وانما
لم تقلب ياء لئلا يلزم اجتماع ثلث ياءات او تقول قلبت واوا للحمل على الالف المقصورة
فى القلب فى مثل حبلوى فيقال فى النسبة الى حمراء فى الصفة وصحراء فى الاسم حمراوى
وصحراوى بابدال همزتها التى للتانيث واوا والا اى وان لم يكن الهمزة للتانيث فان
كانت اصلية كما فى قراء ووضاء بضم الاول وتشديد الثانى فيهما ومعنى الاول اى القراء
المتنسك اى العابد من النسك بمعنى العبادة من قراء اذا نسك ومعنى الثانى اى الوضاء
النظيف اى الذى له نظافة ضد الدنس فالابدال رخصة اى يجوز ابدالها واوا تشبيها
بالزائدة ولان الهمزة اثقل من الواو والكثير الاقوى هو الابقاء لما عرفت من ان الهمزة لا تستثقل
قبل ياء النسبة استثقال الياء قبلها ولقوتها بالاصالة فيقال فى النسبة اليها قرائى ووضائى
بابقاء الهمزة فيهما وجاء على قلة وضعف قراوى ووضاوى بابدال الهمزة واوا عملا بالرخصة
وان كانت الهمزة بدلا عن حرف اصلى لا يكون للالحاق هذا التوصيف توضيح لان الاصلى ان اريد
بالاصالة الحقيقية اعنى ان يكون الحرف داخلا فى اصل بناء الكلمة حقيقة وتخصيص ان اريد
بالاصالة ما هو اعم من الحقيقة وما هو بمنزلتها كما فى كساء قد عرفت معناه ورداء هو ثوب
يلبس فوق القميص كالقباء اصلهما كساو ورداى فقلب الواو والياء همزة لوقوعهما طرفا
بعد الف زائدة فالهمزة فيهما بدل عن حرف اصلى داخل فى بنية الكلمة لا للالحاق جاز الامران
من القلب والابقاء اما القلب فلشبهها بالزائدة المحضة من حيث ان نفس الهمزة
ليس بلام الكلمة واما الابقاء فلشبهها بالهمزة الاصلية لانها لكونها بدلا عن حرف اصلى
فكانها بعينها لام الكلمة كالهمزة الاصلية ولقوة هذا الوجه كان الاحسن هنا الابقاء كما فى الهمزة
الاصلية ولذا قال لكن الاحسن هنا ايضا الابقاء فيقال فى النسبة اليهما كسائى وردائى
بابقاء الهمزة وكساوى ورداوى بابدالها واوا وان كانت الهمزة بدلا عن حرف الالحاق
اى عن حرف زائد لالحاق الكلمة بكلمة اخرى وجعلها على صورتها كما فى علباء وهو بالكسر
عصب العنق ملحقا بسرداح بمعنى الارض اللينة او الناقة الكثيرة اللحم كما عرفت واصل علباء علباى
بالياء وهو ليس باصلى لكون علباء ماخوذا من العلب بل زائد للالحاق بسرداح ثم قلب
الياء همزة لوقوعه طرفا بعد الف زائدة فمع عكس ما قبله اى جاز فيه القلب والابقاء لكن
الاحسن هنا القلب اما جواز الامرين فلشبه الهمزة فيه للهمزة الاصلية لكونها بدلا عن
حرف ملحق بالاصلى وللهمزة الزائدة من حيث ان عينها ليس لام الكلمة كما عرفت واما كون
الاحسن هو القلب فلانها لكونها بدلا عن حرف زائد للالحاق قويت مشابهتها للهمزة
الزائدة المحضة فى مثل حمراء وقد عرفت وجوب قلبها فيقال فى النسبة اليه علباوى
بالابدال وعلبائى بالابقاء ومنه ان الاسم الذى صدر باقيا على حرفين اعلم ان الاسم الذى
على حرفين على ضربين ما لم يكن له ثالث اصلا وما كان ذلك فحذف اما الاسم الذى
كان على حرفين من غير حذف ثالث فلا بد ان يكون فى اصل الوضع مبنيا لان المعرب
لا يكون على اقل من ثلثة فى اصل الوضع فاذا نسب اليه يضعف ثانيه سواء كان الثانى
حرفا صحيحا او لا فيقول فى الصحيح الكمية واللمية فى النسبة الى كم ولم وفى غيره المائية فى النسبة
الى ما وهذا القسم ليس بمقصود بالبحث ههنا وانما المقصود هو القسم الاول الذى كان على
ثلثة ثم صار باقيا على حرفين بحذف حرف منه فاء كان او لاما او عينا وهو على ثلثة انواع

انواع ما يجب فيه الرد وما يجوز وما يمتنع اشار الى الاول بقوله ان كان المحذوف لامه احترازا
عن المحذوف غير لامه نحو سه فى سته فانه لا يجب فيه الرد وينبغى ان يكون الحذف
نسيا لا لعلة لانه لو كان لعلة وجب الرد مطلقا من غير شرط ويمكن ان يستفاد هذا
القيد من قوله صار على حرفين من غير تعويض همزة الوصل عنه اى عن اللام المحذوف
احترازا عما عوضت فيه الهمزة عنه نحو ابن وهو اى والحال ان الاسم فى الاصل متحرك العين
احترازا عما يكون العين فيه ساكنا بحسب اصل الوضع كغد فانه لا يجب فيهما الرد كما يجئ
ففى هذه الصورة ثلثة شروط كون المحذوف هو اللام وعدم تعويض الهمزة وتحرك العين
فى الاصل كاب واخ وست وهو الاست بكسر الهمزة بمعنى عجز الانسان اى مؤخره وبا
لفارسية دمبال اصلها ابو واخو وسته بفتحتين فى الكل ثم حذف لاماتها نسيا على خلاف
القياس بحيث جرى الاعراب لفظا على عيونها يرد المحذوف حتما لانه لو لم يرد لزم اخلال
الكلمة فى النسبة بسبب حذف اللام وحركة الوسط لان الحركة ههنا لاجل ياء النسبة
لا الحركة الاصلية مع ان المحذوف هو اللام الذى هو محل التغيير فيقال ابوى واخوى وستهى
برد لاماتها وكذا ذو بمعنى الصاحب يرد لامه فى النسبة اصله ذوو بفتحتين كعصو فحذف
اللام نسيا لئلا يلزم فى تثنيته الجمع بين الواوين لانه يقال ذووان لان الواو الاخير وان
انقلب فى المفرد الفا لكنه يرد الى اصله فى التثنية كعصوان فى تثنية العصا اصله عصو ومن
هذا تبين انه لا يلزم الجمع بين الواوين على تقدير عدم حذف اللام فى المفرد وكذا لا يلزم
فى جمعه لانه يعل فيه الواو الثانى مثل ذوون اصله ذووون فلما كان الجمع بين الواوين
المتحركين ثقيلا مع ان التثنية ثقيلة فى نفسها حذف لامه نسيا لدفع الثقل وضم الذال
ليكون كالعوض عن الواو المحذوف ولا يلزم ذلك الجمع ح فى التثنية اذ يقال ح ذوان
او ذوين ولا فى الجمع ايضا لانه ذوون وذوين فيقال فى النسبة اليه اى الى ذو ذووى
برد اللام المحذوف وكذا ردا لفتحتين وانما لم يحترزوا ههنا اى فى النسبة الى ذو عن الجمع
بين الواوين حيث قيل ذووى كما اى مثل احترازهم عنه فى التثنية حيث حذفوا اللام
من ذو لئلا يلزم الجمع فيها لانهم يلتزمون فى النسبة اشياء لا يلتزمونها فى غيرها كما ترى
من التغييرات القياسية والسماعية كما عرفت بعضها وستعرف الباقى فليكن الجمع بين
الواوين من جملة تلك الاشياء وكذا النسبة الى مؤنثها اى مؤنث كلمة ذو اعنى الذات
بمعنى الصاحبة ذووى لان النسبة تذهب بتاء التانيث اى تزيله مطلقا كما عرفت
من ان تاء التانيث مطلقا تحذف عند النسبة حتما فاذا حذف التاء من الذات ورد
الالف الى اصله اعنى الواو ورد الواو المحذوف لما مر صار ذووى كما فى المذكر وهذا
اى حذف التاء ورد المحذوف اذا كانت الذات باقية على اصلها وقوله بمعنى الصاحبة
خبر ثان لكان وقوله لازمة الاضافة خبر ثالث له ومجموعهما بيان لكونها على اصلها لان
هذا الكون انما يتحقق بان يكون الذات بمعنى الصاحبة ح تكون لازمة الاضافة الى اسم
الجنس ولا تنقطع عنها كذات المال وذات الحسن ليتوصل بها الى جعل اسم الجنس صفة
لشئ كما فى ذو ولمذكر لكنها اى الذات كثيرا ما يعدل بها عن اصلها فتستعمل استعمال
اى كاستعمال الاسماء المستقلة اى منقطعة عن الاضافة موصوفة لشئ او غير موصوفة
فح لا يلاحظ فيه معنى الصاحبية بل يكون بمنزلة النفس والعين بمعنى حقيقة الشئ فيقال
ذات قديمة بالتوصيف اى حقيقة قديمة كذات الواجب تعالى وتقدس وذات محدثة
كذوات الممكنات ويجئ ايضا بمعنى ما قام بنفسه وما استقل بالمفهومية وعلى ايهما يحمل لا تكون
لازمة الاضافة ولا ملحوظا فيها معنى الصاحبية وتستعمل مؤنثا كما فى المثال المذكور ومذكرا
كما يقال ذات عليم وذات قائم وح يقال فى النسبة اليها ذاتى بالتاء بمعنى المنسوب الى الحقيقة

بان يكون جزءا منها او جزئيا لها لان التاء خرجت عن كونها علامة التانيث وصارت جزءا من الكلمة ولهذا تكتب طويلا فيكون المنسوب اليه هو الذات بتمامه هذا هو المختار وما ذكره الجوهري من ان المحذوف من ذو هو العين لا اللام فنيه بعد لان حذف العين من الاسم الذي هو مبني على ثلثة احرف في غاية القلة لم يوجد منه يقينا الا مذ اصله منذ حذف منه النون على خلاف القياس بدليل استعمال منذ بمعناه وسه في سته بمعنى الاست كما مر بحذف التاء واما ست بحذف اللام فنظائره كثيرة كما حذف منه الفاء ولما ورد فما تقول في ثبة فانها مبنية على ثلثة وقد حذف منها العين لان اصلها ثوبة اجاب واما ثبة بالضم اذا كانت بمعنى الجماعة يعني انها تجئ بمعنيين بمعنى الجماعة وبمعنى وسط الحوض فاذا كانت بمعنى الجماعة فالذاهب منه اللام قطعا بان يكون اصلها ثبية بدليل جمعها على اثابي بالياء في الآخر على وزن مساجد بمعنى الجماعات فانه يدل على ان المفرد معتل اللام اليائي من ثبيت اذا جمعت ولو كان معتل العين لجمع على اثاوب واذا كانت بمعنى وسط الحوض الذي يرجع اليه الماء ويجتمع فيه فيحتمل ان يكون الذاهب العين من ثاب يثوب اذا رجع فيكون تسمية وسط الحوض بالثبة لكونه مرجع الماء ويحتمل ان يكون الذاهب العين ايضا من ثبي اذا اجتمع لكونه وسط الحوض مجمع الماء وحصل الجواب ان كون ثبة مما حذف فيه العين ليس بقطعي لانه على تقدير مما حذف منه اللام قطعا وعلى تقدير اخر يحتمل ان يكون من هذا ومن المحذوف العين قال عبد القاهر لم يوجد شئ يحذف عينه اكثر من اثنين مذ وسه واما ثبة فالاكثر على ان لامها محذوفة من ثبيت اذا جمعت واجاز ابو اسحق ان يكون من ثاب يثوب لان معنى الاجتماع ان يعود بعض الى بعض والثوب الرجوع وقال بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك نقل اهل التصريف على انه ليس في اللغة العربية ما حذف عينه سوى مذ وسه وثبة على قول ولما توهم ههنا سؤال وهو ان دما لما صار على حرفين بحذف حرف منه والمحذوف منه اللام لان اصله دمو او دمي مع عدم التعويض عنه بهمزة الوصل ومع كونه متحرك العين فلو تمت الضابطة المذكورة اعني ان الاسم الذي صار على حرفين الخ لوجب رد لامه في النسبة وقيل دموي النسبة مع انه قد جاء دمي من غير رد ايضا اشار الى دفعه بقوله واصل دم ساكن العين عند الجمهور واصل دم ساكن العين على ان يكون دموا او دميا على فعل بسكون عند الجمهور بمجئ جمعه على دماء على فعال بالكسر اصله دماو او دماي وابدل الياء او الواو همزة لوقوعه طرفا بعد الف زائدة ودمي بضم الدال وكسر الميم وتشديد الياء اصله دموي او دمو على فعول قلب الواو الاخير في الثاني ياء لوقوعه طرفا في الجمع بعد واو مدة ثم قلب الواو الاول فيه وكذا في دموي ياء لاجتماعه مع الياء والسابق ساكن وادغم الياء في الياء وكسر الميم ليصح الياء كدلاء ودلي في جمع دلو مما كان على فعل بسكون العين معتل اللام الواوي وظباء وظبي في جمع ظبي مما كان كذلك معتل اللام اليائي واورد مثالين لاحتمال ان يكون اللام المحذوف من دم واو وياء وعدم تعينه لاحدهما ولو كان اصل دم متحرك العين كقفا اي خلف الرأس وعصا اي جمع هكذا اي بالجمعين المذكورين لان فعلا بفتحتين لا يجمع على فعال وان جمع على فعول فلا يقال في جمع قفا وعصا قفاء وعصاء بالكسر بل يقال قفي وعصي او قفية وعصية مثلا كما ستطلع عليه فلما جمع دم على فعال علم انه ساكن العين في الاصل ومن هذا علم ان مدار الاستدلال جمعه على دماء واما على دمي فمذكور استطرادا واذا كان دم في الاصل ساكن العين عندهم فلا يرد مجئ النسبة على دمي بلا رد المحذوف ودموي برده نقضا على الضابطة وتوهم النقض اي هو دمي واما دموي فاستطرادي وانما يرد به النقض اذ قد اشترط في الضابطة ان يكون الاسم متحرك العين في الاصل فمثل دم عندهم لم يدخل في موضوع تلك الضابطة حتى ينتقض بعدم ثبوت حكمها اعني رد اللام فيه نعم عند المبرد واليه



اليه مال الجوهري وهو اي دم متحرك العين في الاصل كما في الحال والذاهب منه الياء بدليل تثنيته على دميان بفتحتين والياء ولو كان ساكن العين لجاء على دميان بسكون الميم وكذا لو كان الذاهب منه واوا لجاء على دموان فمجئ لغة المبرد وللجمهور من وجهين كونه في الاصل ساكن العين وكون الذاهب منه الياء قطعا لما عرفت انه عند الجمهور متحرك الاصل والذاهب محتمل للواو والياء والحق بالذكر هو الحذف الاول وذلك لانه قال الشاعر فلو انا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين حيث وقع الدميان في تثنية دم فيه بفتحتين والياء قوله لو حرف الشرط وفعل الشرط محذوف يفسره ذبحنا المذكور وهو على صيغة المجهول وعلى حجر متعلق بذبحنا والمعنى ان لو ذبحنا على حجر يجري منا دم بل دمان ولا يجمد دماءونا ليصف شجاعتهم بجريان الدم بناء على ان من زعمهم ان دم الشجاع يجري ودم الجبان يجمد وتخصيص الحجر لان جريان الدم انما يظهر عليه دون التراب او المعنى انا لو ذبحنا محكم على حجر واحد يجري الدمان منفردين ولا يمتزج دماءونا بدمائكم ليصف كمال الخلاف والبغضاء بينهم وعلى كلا التقديرين قوله بالخبر اليقين اي اخبرك بالخبر اليقين واذا كان دم ساكن العين كما هو عند المبرد والجوهري فلا تتم الضابطة عندهما لدخوله في موضوعها مع عدم حكمها فيه لكن ذلك عند الجمهور ليس بثابت والبيت محمول على الشذوذ وكذا يرد المحذوف حتما ان كان المحذوف فاء المعتل اللام واوا كان او ياء ففي هذه الصورة شرطان كون المحذوف هو الفاء وكون الاسم معتل اللام وانما وجب الرد فيها لانه لو لم يرد لزم اما اجتماع ثلث ياءات ان كان اللام ياء وابقيت الياء على حالها واما عدم الدلالة على المحذوف ان قلبت الياء واوا او كانت اللام واوا اذ ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واوا غير لفظ الواو فاذا رد او لامه واوا فهلو اعن ان فائه واو محذوف كما في شية بالكسر وهي كل لون في الحيوان يخالف معظم لونه كالخال بالنسبة الى الانسان اصلها وشية بالواو المكسورة وسكون الشين من وشى يشي حذفت الواو منه قياسا على المضارع وحركت العين بحركة الفاء وهي الكسرة فيقال في النسبة اليها وشوي بفتح الشين ورد الفاء المحذوف وابدال الياء واوا وهو اي فتح الشين من التغييرات السماعية لانه لما رد الواو المحذوف صار الشين ساكنا فيكون على فعل بكسر الفاء وسكون العين وقد عرفت ان سكونه لا يبدل فتحة قياسا وكانهم اعتذروا عن الفتح لاجل ان الشين الف الكسرة قبل النسبة لما عرفت ان الواو قبل النسبة محذوف والشين مكسورة وانما زال الكسرة برد الواو في النسبة فكانه اي الشين باق على الكسرة عند النسبة فيكون على ابل بكسر الفاء والعين وقد عرفت ان كسر عينه يجوز ان يبدل فتحة وقيل لما رد الفاء لم يجعل الشين ساكنة كما كانت ساكنة في الاصل لانه انما كسر العين بحذف الواو ولما كان رده بالضرورة عارضة عند النسبة كان الواو في حكم المحذوف لان علة الحذف ثابتة وهي حمل المصدر على الفعل وعلة الرد عارضة في النسبة فابقيت العين على الكسر واذا نسب جعل كسرة العين فتحة كما في ابلي وقلب الياء واوا كما في حيوي والاخفش يقول وشيي بسكون والياءين وبابقاء الياء على حاله على الاصل عند رد الفاء لانه انما كسرت لاجل حذف الفاء وقد زال الحذف فيقول وشيي كظبيي فان سكون ما قبل الياء الاولى خفف امر اجتماع الياءات واشار الى القسم الثاني من الاقسام الثلثة بقوله فان عوض عن اللام المحذوف همزة وصل سواء كان العين في الاصل ساكنا كاسم اصله سمو بكسر السين وضمه مع سكون الميم بمعنى الارتفاع فلكون الاسم مرتفعا على اخويه اي الفعل او الحرف لكونه صالحا للحكم عليه وبه او لكون اسم الشئ دالا على ارتفاعه اشتق منه الاسم وهذا مذهب البعض وعند الاخرين اصله وسم بمعنى العلامة لكون الاسم علامة على مسماه فح لا يكون مما نحن فيه

وقد تقدم ذلك او متحركا كابن اصله بنو بفتحتين حذف الواو نسيا وعوض عنه الهمزة او كان عطف
على عوض الاسم المحذوف اللام ساكن العين من غير تعويض بهمزة الوصل عن المحذوف
واما ساكن العين مع التعويض فقد ذكر آنفا كغد اصله غدو بسكون الدال وحر اصله حرح
بحائين مهملتين اولهما مكسور وراء مهمل ساكن بينهما وهو من المرأة ما يستهجن ذكره وكانهم
انما حذفوا اللام لئلا يقع منهم التصريح باسمه بتمامه كما في ست وسه بحذف الهاء او التاء من ستة
لئلا يقع التصريح باسم المستهجن لان السته هو العجز او حلقة الدبر جاز جواب لقوله فان
عوض من هذه الاقسام الثلثة رد المحذوف وعدمه اما الرد فلان المحذوف في محل التغيير
واما عدم الرد فلانه لا يلزم فيه رجحان الكلمة لوجود العوض في مثل اسم وابن وسكون الوسط
في مثل غد بخلاف ما كان متحرك الوسط من غير تعويض كاب فانه لو لم يرد فيه يلزم الاجحاف
كما مر فيقال في النسبة الى المذكورات سموي وبنوي وغدوي وكذا حرحي برد المحذوف في الكل
وفتح العين كما يجوز ان يقال اسمي وابني وغدي وحري من غير رد ولا يجوز ان يقال اسموي
وابنوي لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه وانما يفتح العين فيما كان العين فيه ساكنا
في الاصل لان نحو غدوي في غد نسبة نحو طووي في طي في ان التغيير في كل واحد منهما في حال النسبة
بواو ساكن ما قبلها فكما يفتح العين في طووي يفتح في غدوي وحمل نحو حرحي مما لا يكون معتل
اللام على نحو غد لمشابهته له في الحذف والرد او نقول انما حركت العين في النسبة لان العين
الف الحركة عند الحذف وثبتت تلك الحركة لها اي زمان النسبة فلم تحذف في النسبة ابقاء
لها على ما لها من الحركة الى ان وقفه وشرع الى القسم الثالث بقوله فان كان اللام مع
الاسم المذكور صحيحا غير محذوف واما ما كان اللام فيه معتلا او صحيحا محذوفا مثل حر فقد عرفت
حالها لا يرد المحذوف حتما سواء كان المحذوف هو الفاء كما في عدة وزنة اصلهما وعدة ووزنة
من وعد يعد ووزن يزن حذف الواو منهما حملا على المضارع ونقلت كسرتها الى ما بعدها
وقيل اصلهما وعد ووزن بالفتح حذف الفاء كما مر وحركت العين بالكسر لاصالة الكسرة
في تحريك الساكن وعوض الهاء عن المحذوف كما ستطلع عليه او العين كما في سه في ست
بحذف التاء واما ست بحذف الهاء فمندرج في القسم الاول كما عرفت وقد صار كونه علما
لشخص صلة منذ وانما قيده بالعلمية اذ لو كان عرفا لا ينسب اليه وانما امتنع رد الفاء لانه انما
حذف لعلة قياسية هي حمل المصدر على الفعل فلا يجوز الرد بلا ضرورة مع قيام علة حذفه مع
ان الفاء ليس محل التغيير كاللام حتى يتصرف فيه برد المحذوف وانما امتنع رد العين لان العين
ليس محل التغيير كاللام مع استقلال الاسم المعرب بدونه فيقال في النسبة اليها عدي وزني
وسهي ومذي من غير رد المحذوف لا غير اي لا يجوز ان يقال مثل وعدي بالرد فتلخص
مما ذكر ان الاسم الذي صار على حرفين بحذف ثالث يجب فيه الرد في صورتين احديهما ان
يكون المحذوف اللام من غير تعويض همزة الوصل عنه مع كونه متحرك العين في الاصل
كابوي في اب والاخرى ان يكون المحذوف الفاء مع اعتلال اللام كوشوي في شية ويمتنع
فيه الرد في صورتين احديهما ان يكون اللام صحيحا والمحذوف هو الفاء كعدي في عدة وان يكون
كذلك والمحذوف العين كسهي في سه ويجوز فيه الوجهان في صور ثلث ان يعوض عن
اللام المحذوف همزة وصل مع سكون العين في الاصل كاسمي وسموي في اسم وان يعوض
كذلك مع تحرك العين كابني وبنوي في ابن وان يكون الاسم المحذوف اللام ساكن العين
من غير تعويض كغدي وغدوي في غد ومنه اي من التغيير القياسي ان الجمع المكسر واما
الجمع المصحح فقد ذكر حكمه مع التثنية في اول الفصل اذا كان باقيا على معنى الجمعية اي غير صائر
علما ولا نازلا منزلته بغلبته في معنى الاسمية وكان جاريا على قياس جمع واحده اي على وجه
يجمع واحده قياسا كذلك كمساجد ونظائره لان واحد المساجد وهو المسجد اعني مفعلا يجمع قياسا

قياسا على مفاعل وكذا فعلة كجمعة يجمع قياسا على فعل كجمع وهكذا بخلاف جمع الحسن على محاسن
فانه غير قياسي فان كان ذلك الجمع مستجمعا للشرطين يرد في النسبة الى الواحد قيل لان الغالب
في النسبة ان يكون واحدا وهو الوالد او المولود او الصنعة فحمل على الاغلب وللفرق بين
الجمع علما وبينه غير علم وللاستثقال لفظ الجمع مع رعاية معناه قبل ياء النسبة ولان الغرض
وهو النسبة الى الجنس حاصل بالواحد فيقال في النسبة الى المساجد والجمع بفتح الميم والعرفاء
والصحائف في جمع العريف والصحيفة مسجدي برد مساجد الى واحده الذي هو مسجد
وجمعي بضم الميم او سكونه برد جمع الى واحده الذي هو جمعة بضم الميم او سكونه وعريفي برد
عرفاء الى واحده الذي هو عريف وصحفي بفتحتين برد صحائف الى واحده الذي هو صحيفة
وقد عرفت ان في مثله بحذف الياء ويفتح ما قبله كحنفي في حنيفة بخلاف نحو انماري وانباري
حيث لا يرد انمار وانبار الى واحديهما بل ينسب اليهما انفسهما بان يقال انماري وانباري
لانهما وان كانا جمعين في الاصل الاول جمع نمر بمعنى السبع المخصوص والثاني جمع نبر بكسر النون
وسكون الباء بمعنى بيت التاجر الذي يضع فيه المتاع لكنهما لم يبقيا على معنى الجمعية حيث صارا
علمين للقبيلة والبلد الاول للاول والثاني للثاني وبخلاف انصاري اي لا يرد انصار الى واحده
بل ينسب اليه نفسه بان يقال انصاري لانه وان كان في الاصل جمع ناصر او نصر بمعنى الناصر
لكن لم يبق فيه معنى الجمعية حيث صار نازلا منزلة العلم لانه غلب في اهل مدينة الناصرين
لرسول الله عليه السلام بحيث اذا ذكر مطلقا يتبادر الذهن منه اليهم فكانه علم لهم وبخلاف نحو محاسني
ولواقحي مما لم يكن على قياس جمع مفرده حيث لم يجريا اي المحاسن واللواقح على قياس جمع
واحديهما اعني الحسن والملقحة من الالقاح وهو جعل الانثى حاملة يقال القح الفحل الناقة والريح
السحاب اذ الحسن والملقحة لا يجمعان قياسا على محاسن ولواقح بل على مثل الاحاسن
والملقحات وانما المجموع على ذينك الجمعين هما محسن ولاقحة فلا يردان الى واحديهما في النسبة
بل ينسب اليهما انفسهما بان يقال محاسني ولواقحي وانما لم يرد في هذه الصور الثلث الى الواحد
اما في الاولين فلان الجمع لما صار علما او بمنزلته صار اسما مفردا فلم يكن له واحد حتى يرد اليه
ولانه لو رد اليه لم يحصل المقصود واما في مثل المحاسن فلانه وان كان جمعا له واحد الا انه لكونه
على خلاف القياس كانه لا واحد له وبعضهم نظر الى وجود الواحد له حقيقة فرد الى الواحد فقال
حسني ولما ورد على الضابطة ان اعرابا مع كونه جمعا مكسرا قياسا باقيا على الجمعية لم يرد الى الواحد
بل قيل اعرابي اشار الى دفعه بقوله والنسبة الى الاعراب اعرابي لانه لا واحد له فهو وان
كان جمعا صورة لكنه ليس بجمع حقيقة حتى يرد الى الواحد واما ما يتوهم من كونه جمعا للعرب
فدفعه بقوله وليس جمعا للعرب لان العرب هو هذا الجيل من الناس المقابل صنفه الجيل
للعجم الجيل بالكسر الطائفة يقال العرب جيل والعجم جيل اي يعني ان العرب هي الطائفة المقابلة
للعجم سكنوا المدن او البوادي والاعراب سكان البادية منهم خاصة فهو اخص من العرب
ولن يكون الجمع اي والحال انه لا يكون الجمع البتة مخالفا لواحده الا بالعدد لا بوجه اخر
كالعموم والخصوص وحاصل الاستدلال ان العرب اعم من الاعراب فلو كان الاعراب جمعا
للعرب لكان الجمع مخالفا لواحده بالعموم والخصوص مع انه لا يخالفه البتة الا بالعدد كالرجل
والرجال فان الفرق بينهما انما هو لوحدة ما تناوله الرجل وكثرة ما تناوله الرجال واما في الرجولية
ونحوها فهما على السواء هذا واذا لم يكن للجمع واحد ينسب اليه نحو عباديد في عباديدي وهي الخيل
المتفرقة من ذهابها ومجيئها وقال الاصمعي هي الطرق المختلفة وقال يقال صاروا عباديد و
عبابيد اي متفرقين وانما لم يرد الى ما جاز ان يكون واحده في القياس كما رده اليه في التصغير
لانه ليس رده الى فعلول او فعليل او فعلال اولى من رده الى الآخر بخلاف التصغير لان
تصغير الكل واحد وليست النسبة الى الكل واحدة ومنه ان المركب اذا لم يكن اضافيا سواء كان

امتزاجيا او تعداديا او اسناديا ينسب الى الجزء الاول منه على حسب الضوابط السابقة لاستثقال النسبة
الى الكلمتين ويحذف الباقي كما حذف تاء التأنيث في النسبة لانه بمنزلته في ان كلا منهما زيادة
ضمت الى الاول ولان الاسم اذا تلفظ به غلب على ظن السامع المراد منه قبل تمامه فكان
الباقي كانه مذكور فكان اولى بالحذف من الاول فيقال في النسبة الى بعلبك من المركب
الامتزاجي وخمسة عشر من المركب التعدادي وبرق نحره من المركب الاسنادي حال
كونها اعلاما لاشخاص لانها لو لم يكن اعلاما لكان كل من جزئيها مقصودا فلو حذف احدهما
لاختل المعنى بعلي وخمسي وبرقي بحذف الجزء الثاني من الكل وابدال كسرة العين في برق
فتحة كما في نمري وكذا يقال في النسبة الى اثنا عشر فصله عما سبق لاختصاصه بمزيد تصرف
اثني وثنوي لانه اي اثنان بعد حذف الجزء الثاني اعني عشر كما هو مقتضى هذه الضابطة
وحذف الالف الشبيه بحرف التثنية على ما عرفت في صدر البحث من ان مزيدات
التثنية تحذف عند النسبة حتى فكذا ما هو شبيه بها يبقى اثن كابن من المعتل اللام الذي
حذف لامه وعوض عنه الهمزة فينسب اليه اي الى اثن كما ينسب اليه اي الى ابن وقد
عرفته اي النسبة الى ابن حيث عرفت انه يرد لامه المحذوف تارة فيقال بنوي ولا يرد
اخرى بل يكتفي بتعويض الهمزة عنه فيقال ابني فكذا في اثن لان اصله ثنو فيرد لامه تارة
فيقال ثنوي وقد يكتفي بالتعويض فيقال اثني واذا كان المركب اضافيا فان كان المضاف
اليه مما له معنى قد قصده الواضع حين الوضع واضاف اليه المضاف باعتبار ذلك المعنى
لتعيين المضاف او تخصيصه به وانما قال معنى قد قصده الواضع ولم يقل معنى مقصودا اذ
المركبات الاضافية التي نقلت الى العلمية كعبد الله وابي حنيفة ونحوهما لم يقصد بشيء من
جزئيها حال العلمية معنى مستقل اصلا بل كل منهما بمنزلة زاء زيد وانما يقصد به المعنى
ح هو مجموع الجزئين الا ترى ان من قال عبد الله علما لا يقصد به عبدا مختصا بالله ولا يخطر
ذلك ببال السامع ايضا وانما المقصود والمفهوم منه هو الشخص المعين لكن قد قصد به
ذلك المعنى قبل العلمية بل جعله علما باعتبار تحقق ذلك المعنى في الشخص المعين وقد تقدم
ما يتعلق بهذا المقام فتذكر كما في ابي حنيفة وابن الزبير وسائر الكنى كابي بكر وابي عمرو وغيرها
فان حنيفة اسم امراة والزبير اسم رجل قد قصدهما الواضع حين الوضع واضاف الاب
الى الاول والابن الى الثاني لبيانهما وايضاحهما فان قلت ما تقول في كنى الاطفال فان
طفلا مكنى بابي بكر مثلا ليس له في الحال ابن اسمه بكر يعرفونه به فلا يكون الاب مضافا الى
اسم قصد به معنى حين الوضع قلت ان الكنى سلوك طريقة التفاؤل فانهم يكنون صغيرا
بابي بكر مثلا ليعيش الى ان يولد له ابن ويسمى ببكر ويكنى بهذه الكنية عندهم كانه عاش
حتى ولد له ولد وسمي ببكر فبهذا الاعتبار كان للمضاف اليه معنى مقصود بالاضافة
في اصل الوضع ولا بأس بكون المجموع علما لشخص كما ذكرنا فاذا كان المركب الاضافي بذلك
الشرط ينسب اليه اي الى المضاف اليه بعد حذف المضاف لان النسبة الى مجموع الجزئين
ثقيل واختير النسبة الى المضاف اليه لانه اعرف فان قلت فعلى هذا يلزم الالتباس بين
المنسوب الى المركب الاضافي والمنسوب الى المضاف اليه منه كالمنسوب الى ابن الزبير والمنسوب
الى الزبير حيث يقال فيهما زبيري نعم لكنه التباس في موضع خاص ولو حذف هنا المضاف
اليه ونسب الى المضاف وقيل ابني لزم الالتباس في مواضع كثيرة اذ الابن يضاف الى اشخاص
كثيرة فتحمل اهون البليتين واكتفي بدلالة الحال والآراء وان لم يكن للمضاف اليه
معنى كذلك بان لا يكون له معنى اصلا او كان ولم يقصد في الوضع بالاضافة كما في امرء
القيس وعبد القيس فان القيس ليس له معنى مقصود بالاضافة بان يكون هو اسما لشخص
وامرء وعبد اسما لشخص آخر ثم يضاف للبيان كما في ابي حنيفة بل المضاف والمضاف اليه



اليه ههنا بمنزلة بعلبك وحضرموت يحذف هو اي المضاف اليه وينسب الى المضاف كما عرفت
في مثل بعلبك فيقال فيهما امرئي وعبدي بحذف القيس منهما والنسبة الى امرء وعبد وقد
وقع فيما رأينا من النسخ امرئي بابقاء امرء في النسبة على ما كان عليه قبل النسبة لكن
الواقع في الكتب المعتبرة ههنا مرئي بحذف الهمزة وفتحتين قالوا حذفت الهمزة من امرء
وردت الكلمة الى اصلها وهو سكون العين ولكنها حركت في النسبة ايذانا بان العين
كانت قد الفت الحركة في اكثر الاحوال فتدبر ولما فرغ عن بيان القسم الاول اي التغيير
القياسي شرع في بيان القسم الثاني اي التغيير السماعي فقال ومن الثاني اي التغيير السماعي
قولهم في النسبة الى بصرة بمعنى المدينة المخصوصة بصري بكسر الباء والقياس الفتح كما كان
قبل النسبة اذ لا مقتضي لهذا التغيير وقيل كانه لايقاع الفصل بين المنسوب الى المدينة وبين
المنسوب الى البصرة بمعنى الحجارة فانه بالفتح لا غير وفي النسبة الى سهل بمعنى الارض السهلة
ودهر بمعنى الزمان وعالية قال الرضي هو موضع بقرب المدينة سهلي ودهري وعلوي بالضم للاول
فيهما جميعا وحذف الالف من عالية والقياس سهلي ودهري بالفتح وعالي او عالوي كقاضي
وقاضوي قيل حذف الالف من علوي لقصد الخفة لان علويا اخف من عالوي والضم في سهلي
ليقع الفصل بين المنسوب الى سهل بمعنى الارض السهلة وبين المنسوب اليه بمعنى الرجل
فانك تقول فيه سهلي بالفتح لا غير وكذا في دهري بالضم فان ذلك ايضا للفصل فالدهري
بالضم الكبير السن لبقائه على وجه الدهر والدهري بالفتح من يقول بالدهر ويوافقه ما في الرضي
حيث قال قالوا دهري بالضم للرجل المسن فرقا بينه وبين الدهري الذي هو من اهل الالحاد
انتهى لكن ما رأيناه في اللغة ان الدهري بالمعنى الثاني يجي فيه الضم ايضا كما جاء الفتح تدبر
وكذا ثلاثي ورباعي وخماسي في النسبة الى الثلثة والاربعة والخمسة والقياس ثلثي بالفتح واربعي
وخمسي وليس ثلاثي منسوبا الى ثلاث معدولا عن ثلثة ثلثة اذ ليس في ثلاثي معنى التكرار كما كان
في ثلث وكذا نظائره وفي النسبة الى امية على صيغة التصغير اسم قبيلة اموي بالفتح والقياس
الضم وقد جاء بالضم ايضا كما تقدم وفي النسبة الى قرية والبدو والبادية كلاهما بمعنى قروي وبدوي
بفتح الثاني فيهما مع حذف الالف من بادية والقياس قروي وبدوي بسكون الحرف الثاني
منهما او بادوي بالالف كما كانت كذلك قبل النسبة وهذا مبني على مذهب سيبويه واما عند
الخليل فقروي بالفتح قياسي لانه يفرق بين نبات الياء ونبات الواو فيقلب الياء واوا و
يفتح ما قبله في نبات الياء على ما بيناه وقد سبق ذلك فتذكر واما بدوي فهو سماعي اتفاقا
قيل ولعل فتحه لحمله على حضري وفي النسبة الى خراسان اسم بلاد خراسي بحذف الالف
والنون وخرسي بحذف ثالثة ايضا والقياس خراساني قيل وجهه ان الالف والنون فيه
تشبهان تاء التأنيث كما ذكروا في باب ما لا ينصرف فحذفا عند النسبة كما حذف التاء وجرء
ذلك على حذف الزائد الآخر اعني الالف الذي وقع ثالثة وفي النسبة الى خريف وهو فصل
بين فصلي الصيف والشتاء خرفي بفتحتين والقياس خريفي بالياء كحنيفي في النسبة الى حنيف
كما عرفت وفي النسبة الى جلولاء وحروراء اسمي موضعين جلولي وحروري بحذف الالف والهمزة
منهما والقياس جلولاوي وحروراوي كصحراوي باثبات الالف وقلب الهمزة واوا كما مر
وفي النسبة الى صنعاء وروحاء اسمي بلدين وبهراء وزبينة اسمي قبيلتين صنعاني وبهراني وروحاني
بقلب الهمزة نونا والقياس صنعاوي وبهراوي وروحاوي بقلبها واوا كصحراوي في صحراء
وزباني بقلب الياء الفا والقياس زبني بفتحتين كحنفي في النسبة الى حنيفة وفي النسبة الى الروح
روحاني بضم الراء بزيادة الالف والنون والقياس روحي وزيادة الالف والنون في النسبة
كثيرة بحيث يكاد تكون قياسية كاناني ونفساني وشهواني في النسبة الى انا ونفس وشهوة
وفي النسبة الى العصب بمعنى الشديد عصلبي بحذف الياء وزيادة اللام المفتوحة والقياس عصبي

كحنيفي في حنيف يقال رجل عصلبي اي شديد وسئي الخلق جدا فتأمل وفي النسبة الى عدة مصدر وعد بعد اصلها وعدة كامر عدوي بزيادة الواو في الاخر والقياس عدي بدونها كامر وليس هذا اي اثبات الواو رد المحذوف الذي هو صدره والا اي لو كان رد المحذوف لقيل وعدي باثبات الواو في الصدر لان رد المحذوف ينبغي ان يكون في موضعه لا مطلقا بل هو اي اثبات الواو في الاخر كالعوض منه اي من المحذوف وفي النسبة الانسان الى مرو بفتح الميم وسكون الراء هو بلد مروزي بزيادة الزاء والقياس مروي لا لنسبة غيره اي لا يقال مروزي في نسبة غير الانسان الى مرو بل يقال ح مروي على القياس يقال ثوب مروي ولعل ذلك للفرق بين النسبتين والزيادة بالانسان اولى وفي النسبة الى ري بفتح الراء وتشديد الياء اسم بلد رازي بقلب الياء الاول الفا والثاني زاء سواء كان في نسبة الانسان او نسبة غيره والقياس رووي اوريي كما في طووي وحيوي ويقال في النسبة الى عبد رب وعبد قيس وعبد شمس هذه الثلثة اسماء للقبائل عبدري باخذ تمام الجزء الاول وراء الثاني وعبقسي باخذ القاف والعين من الجزء الاول والقاف واللام من الثاني وعبشمي باخذ الفاء والعين من كل من الجزئين والقياس في جميعها عبدي بحذف الجزء الثاني بتمامه والنسبة الى الاول بتمامه لان المضاف اليه فيها ليس مما له معنى مقصود بالاضافة في اصل الوضع كامرء القيس وقد عرفت ان القياس فيه حذف المضاف اليه والنسبة الى المضاف وقد مر في اثناء الكلام كلمات فيها تغييرات غير قياسية فتنسب لها كقرشي وثقفي وشنوي في النسبة الى قريش وثقيف وشنوءة وامثالها من الشواذ المذكورة في اثناء القواعد فان تغييرات جميعها سماعية الفصل الرابع لبيان ما يحصل بسبب التثنية وهي مصدر بمعنى جعل اللفظ مثنى ويطلق على الحاصل بالمصدر اعني المثنى اطلاقا شائعا والمراد ههنا المعنى المصدري بقرينة قوله ما يحصل بسببه ضرورة ان ما هو سبب لحصول التثنية هو التثنية بالمعنى المصدري لا المثنى فلذا قال ان يلحق باخر الاسم فقيد بالاسم لكون الكلام في تثنية الاسم لا لان التثنية مطلقا مختصة بالاسم لظهور جريانها في الفعل ايضا الف في حالة الرفع نحو جاءني رجلان او ياء في حالتي النصب والجر نحو رايت رجلين ومررت برجلين مفتوح ما قبله اي مفتوح حرف كان قبل الياء ليتميز عن الجمع لان ما قبل الياء فيه مكسور ولم يعكس الامر لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون مكسور في جميع الحالات وانما بفتح لئلا يلزم توالي الفتحات فتحة ما قبل الالف وهي في حكم فتحتين وفتحة النون ومن هذا علم تعريف المثنى وهو ذلك الاسم مع لواحقه او هو من حيث لحقت به اللواحق ثم اشار الى فائدة لحوق هذه الحروف فقال ليدل الاول اي الالف او الياء على فردين من افراد مدلول ذلك الاسم فان الاسم قبل لحوق الالف او الياء يدل بافراده على فرد واحد من افراد مدلوله فاذا لحق احدهما باخره يدل على فردين منها فيصير المدلول بسبب هذا اللاحق فردين وفي قوله من افراد مدلول ذلك الاسم اشارة الى ان التثنية لابد ان يكون باعتبار معنى واحد كلي شامل لافراد كثيرة ولا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بتثنية الاعلام المشتركة باعتبار المعنيين المختلفين كزيدين مرادا بهما هذا الشخص وذلك الشخص وكذا بتثنية الاسماء المغلبة كالابوين للاب والام والقمرين للشمس والقمر فانه ثني الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذا ثني القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يكون تثنية مثل زيدين بتاويل المسمى بزيد وهو مفهوم واحد كلي شامل لكل من الشخصين وان كان هذا المفهوم معنى مجازيا لزيد فمعنى زيدين المسميين بزيد وهو ظ وكذا جاز ان يجعل الام مسماة بالاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به فيحصل مفهوم تيناولهما فيثنى باعتباره فيكون

فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرآن ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل منهما حقيقة كالاعلام المشتركة بالنسبة الى معانيها ويؤول بالمسمى به فيحصل مفهوم تيناولهما فيثنى باعتباره قلت لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمص كابن الحاجب اختار عدم جوازه فعندهما لابد في تثنية كل مشترك وكذا في جمعه من ذلك الاعتبار سواء كان مشتركا حقيقيا او ادعائيا وسواء كان علما او اسم جنس كزيدين لاحمد ومحمد وعمرين لعمر وابي بكر وقرئين للطهر والحيض وابوين للاب والام فيجب ان يراد بالمدلول في التعريف اعم من الحقيقي والمجازي لكون المدلول في هذه المواضع اعني معنى المسمى بكذا معنى مجازيا وقال بعضهم لا حاجة الى ذلك الاعتبار اصلا بل يصح التثنية والجمع بمجرد الاشتراك في اللفظ مطلقا وقال الاخرون الاولى ان يقال في الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى هذين القولين ينبغي ان لا يذكر في التعريف قوله من افراد مدلوله ولما كان المتبادر من ذلك الاسم هو المفرد مع ان التثنية غير مختصة به بل تجري فيه وفي غيره عممه فقال سواء كان ذلك الاسم مفردا كما في الرجلين فانه تثنية رجل وهو مفرد اي دال على واحد فالفردان ح شخصان او اسم جمع كالرهطين والقومين فانهما تثنية رهط وقوم وهما اسما جمع فالفردان ح وكذا فيما بعد جماعتان او جمعا مكسرا وستعرفه كما في قول ابي النجم تبقلت من حسن التبقل بين رماحي مالك ونهشل تبقلت اي اكلت البقل وهو بالفتح والسكون النبت الجديد وفاعله ضمير الابل اي ضمير مستتر فيه راجع الى الابل لما عرفت ان الابل مؤنث سماعي ومالك ونهشل قبيلتان وقوله من حسن التبقل مفعول مطلق لتبقلت اي تبقلا كائنا من حسن التبقل يصف شجاعتهم وغلبتهم على مالك ونهشل بانا قد رعينا ابلنا في مراعي بينهما كما ينبغي من غير مبالاة لهما مع كمال خصومتهما لنا وتهيؤهما لآلات الحرب كالرماح للمحافظة علينا ومحل الاستشهاد قوله رماحي فانه تثنية رماح اصله رماحين سقطت النون بالاضافة والرماح مكسر رمح فقد ثني الجمع المكسر واما الجمع المصحح والمثنى فلم تقع تثنيتهما في كلامهم وليكون عطف على ليدل الثاني اي النون المكسور عوضا عن حركة الاعراب في الرفع والنصب والجر فقط اي من غير ان يكون عوضا عن التنوين وذلك بان يكون الاسم قبل التثنية معربا خاليا عن التنوين كما في الرجلان تثنية الرجل فان الرجل بسبب لام التعريف خال عن التنوين لكن لا بد له من حركة من الحركات الاعرابية فعند التثنية لما سقطت تلك الحركة عن الاخر بواسطة الالف او الياء ولم يقبلها الالف ولا الياء الساكن كما قبلها التاء والياء في قائمة وهاشمي عوض عنها النون في الرجلان لعدم خلو المعرب عن حركة الاعراب او عوضا عنهما اي حركة الاعراب وعن التنوين معا وذلك بان يكون الاسم منونا كما كان متحركا بحركة اعرابية كما في رجلان تثنية رجل منكرا فانه قبل ان يثنى معرب بحركة ومنون فعند التثنية لما سقطت الحركة والتنوين بواسطة الالف او الياء ولم يقبل شيئا منهما شيء من الالف والياء الساكن عوض عنهما معا النون في رجلان لئلا يخلو المعرب المنون عن الاعراب والتنوين رأسا ولقد احسن المص حيث جعل الدال على الفردين الالف او الياء وجعل النون عوضا واما ابن الحاجب فلنسبة الدلالة عليهما الى مجموع اللواحق حيث قال المثنى ما لحق اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه ورد عليه ان لا مدخل للنون في الدلالة على ذلك وانما فائدته التعويض فاحتيج الى ان يقال اذا دل اثنان من ثلثة على شيء يصح ان يقال ان تلك الثلثة دالة عليه غايته ان دلالتها بواسطة جزئيها هذا هو المشهور بين الجمهور وقد جعل البعض لهذا النون اي نون التثنية حالة ثالثة وهي ان يكون عوضا عن التنوين

وحده اى لا عن الحركة على عكس الحالة الاولى كما فى قولك غلاما زيد من المثنى الذى سقطت
نونه بالاضافة وانما جعل هذا النون عوضا عن التنوين فقط لانه لا تسقط بالاضافة
عن اخر المثنى سقوط التنوين عن اخر المعرب المفرد بالاضافة فى قولك غلام زيد فان غلاما
قبل الاضافة منون ثم سقط تنوينه بالاضافة الى زيد والحركة الاعرابية لا تسقط بالاضافة
فان حركة راء غلام من الرفع والنصب او الجر باقية فى قولك غلام زيد كما كانت قبل الاضافة
وانما الساقط بها التنوين السابق وحاصل الاستدلال ان النون فى مثل غلاما زيد ساقط با
لاضافة فهو عوض عما يسقط بالاضافة ايضا فقط والساقط بها من المفرد هو التنوين لا الحركة
فكذلك النون عوض عن التنوين لا الحركة ورده اى قول ذلك البعض الشيخ عبد القاهر
بان هذه الحالة التى جعلها البعض حالة ثالثة مغايرة للحالتين الاولتين عائدة الى الاولى
اى كون النون عوضا عن الحركة والتنوين معا كما ينادى عليه آخر الكلام فالاولية اضافة
بالقياس الى الثالثة الا ترى انك اذا قلت غلامان بالنون مقطوعا عن الاضافة لم يكن بد
اى افتراق من ان تعتقد اى يلزم ان تعتقد فى النون كونه عوضا عن الحركة والتنوين
فى المفرد الذى هو غلام معا كما عرفت من الحالة الثانية فاذا جاءت الاضافة وقيل غلاما
زيد لم يمكن ان يقال انها اى الاضافة اوجبت ان يكون النون الذى سقط بالاضافة
عوضا عن التنوين وحده لان الكلمة اعنى غلامان باقية عند الاضافة على حالها قبل الاضافة
بناء على ان النون المقدر عند الاضافة هو النون المذكور قبلها وتوهم المغايرة وهم فاسد
فاذا كانت الكلمة باقية بحالها عند الاضافة كانت العوضية عن الحركة والتنوين معا
باقية ايضا وبهذا تم الرد على دعوى ذلك البعض ثم اشار الى القدح فى دليله فقال وانما يجب
ان يقال ان النون الذى جعل عوضا حذف بالاضافة وان كانت الحركة التى هو اى النون
عوضا عنها لا تحذف عند الاضافة فى غلام زيد وانما حذف العوض مع عدم حذف المعوض عنه
لانه اى النون العوض لو ثبت عند الاضافة لحصل الفصل بين المضاف والمضاف اليه
وحصل الجمع بين زيادتين على اخر الاسم وشئ منهما ليس بجائز عند النحاة اذ يجب
ان يقال غلامان زيد وذلك بمنزلة ان يقال غلام زيد بالتنوين فى غلام مع الاضافة
الى زيد لكون النون عوضا عن التنوين فيفصل بين الجار والمجرور اى المضاف
والمضاف اليه بتنوين ويجمع على اخر الاسم كغلام زيادتان هما التنوين والمضاف اليه
لانهما كلمتان مستقلتان خارجتان عن الاسم المعرب زيدتا على آخره حقيقة او حكما
لافادة معنى زائد فيتم الاسم بكل منهما وحاصله ان حذف النون بالاضافة مع ان الحركة
التى هو عوض عنها لم تحذف بها انما هو لمانع من ذكر النون وهو لزوم الفصل بين المضاف
والمضاف اليه والجمع بين زيادتين على اخر الاسم اذ لا جواز لشئ منهما فى الصنعة
عندهم وذلك لا ينافى كون النون عوضا عن الحركة فقول البعض الساقط بالاضافة
انما يكون عوضا عن مثله لا عن غير الساقط ممنوع فاذا قام المنع اندفع الاستدلال وبعد
اى بعد ما علمت من الاستدلال على كون النون فى مثل غلاما زيد عوضا من الحركة ايضا
ومن القدح فى دليل البعض فانا اى فاقول ان من جعل النون فى هذه الصورة عوضا
عن التنوين وحده كان قد عرى من التعرية الكلمة عن عوض للحركة اذ ليس لشئ يصلح
للعوضية عنها غير النون فان يقال ان النون عوض عنها وحذف بالاضافة مع وجوب
الحركة المعوض عنها للمضاف وعدم جواز حذفها عنه ولو بالاضافة خير مما قاله ذلك
البعض من انه عوض عن التنوين وحده لسلامة ذلك القول عن محذور عراء الكلمة عن عوض
للحركة فهذا استدلال آخر على تلك الدعوى ثم اشار الى منشأ غلط البعض فقال وكانه
اى واظن ان ذلك البعض اعتقد فى نون غلامان عند قصد الاضافة انه غير النون فى

غلامان عند عدم الاضافة حتى يكون الثانى عوضا عن الحركة دون الاول والعدول عن الظاهر
اى وذلك وجه بعيد اذ الظاهر اتحاد النونين فى الحالتين والعدول عن الظاهر الى هذا الوجه
البعيد من غير فائدة قبيح لان العدول عن الظاهر اذا كان لنكتة وفائدة يكون حسنا
مقبولا كما بين فى علم المعانى مما تركه حسن هذا محقق كلامه اى كلام عبد القاهر فعنده نون
التثنية يكون عوضا عن شيئين فقط عن الحركة وحدها وعنها وعن التنوين معا وهذا
هو المختار عند الجمهور ولما فرغ عن بيان معنى التثنية وما يتعلق به شرع فيما هو المقصود من
بيان الهيئة التى تحصل بسببها فقال ولا يتغير التثنية هيئة صيغة الاسم الثابت الآخر اى
الآخر اى اذا كان آخر الاسم ثابتا غير محذوف فالتثنية لا تغير هيئته الا اذا كان آخره
الثابت الفا فانه قد تغير وقد لا تغير فالمقصور اى الالف المقصور وهو الف فى آخر الاسم
منفردة عن الهمزة لازمة لآخر الاسم وما كان مع الهمزة كحمراء او لم يكن لازمة كما فى رأيت
مثل زيدا ليس بمقصور يسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس
ويسمى ذلك الاسم مقصورا ايضا وكذا الممدود يطلق على ما هو مع الهمزة وعلى الاسم المشتمل
عليه كما تعرف ان كان حرفا ثالثا من الاسم بان يكون ثلاثيا مبدلا عن واو حقيقة او حكما
بان يكون مجهول الاصل ولم يمل الى الياء رد فى التثنية الى اصله الذى هو الواو وانما لو بقى
الالف لزم اجتماع الالفين ولو حذف لزم الالتباس بالمفرد عند الاضافة فرد الى الواو وان كان
فيه ثقلة اعتبارا للاصل وخفة الثلاثى بخلاف ما فوق الثلاثى حيث لا يرد فيه لوجود الثقل
كما فى عصوان فى تثنية عصا اصله عصو وكالوان فى تثنية الى اسما فانه مجهول الاصل ولم تمل
والا اى وان لم يكن الالف المقصور ثالثا مبدلا عن واو بان يكون ما فوق ثالث رابعا
او خامسا او سادسا او ثالثا مبدلا عن ياء حقيقة او حكما بان كان مجهول الاصل وقد اميل
الى الياء ابدل ياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء وتخفيفا فيما فوق الثالث اذ الياء اخف من الواو
كما فى رحيان تثنية رحى مما كان الالف فيه ثالثا مبدلا عن الياء حقيقة لان اصله رحى و
كمتيان فى تثنية متى اسما فانه مجهول الاصل وقد جاء متى ممالا الى الياء ومنجيان فى تثنية
منجى بفتح الميم محل النجاة او بضمه من الانجاء وهذا فيما كان الالف رابعا ومصطفيان فى تثنية
المصطفى اسم مفعول من الاصطفاء بمعنى الاختيار فيما كان الالف خامسا ومستصفيان
فى تثنية مستصفى اسم مفعول من الاستصفاء بمعنى اخذ خالص الشئ كله مما كان الالف سادسا
ولما ورد انه لو صح ما ذكرته لوجب ان يقال فى تثنية مذرى مذريان بالياء لكونه مقصورا
رابعا مع انه جاء مذروان بالواو اشار الى دفعه بقوله وقيل مذروان بكسر الميم وسكون
الذال وهو ما يذرى به اى آلة مصنوعة من الخشب يذرى اى ينشر بها الاكداس جمع الكدس
وهو بضم الكاف وسكون الدال مجمع الحصائد وبالفارسية خرمن وينقى اى ينظف به الطعام
كالحنطة والشعير من القشر والفضلات هذا لكن ما وجدناه فى اللغة بهذا المعنى هو مذرى
بكسر الميم وسكون الذال واما مذروان فلم نجده بهذا المعنى بل بمعنى اطراف الاليتين فتدبر
وانما قيل كذلك لان واحده كمذرى ليس بمستعمل فانه ليس بمثنى بل هو بمنزلة الاسم
المفرد لما عرفت ان المثنى مسبوق بواحد ومفرد فاذا لم يكن مثنى لا يرد به النقض على
الضابطة المذكورة والممدود وهو الالف فى الآخر بعدها همزة ان كان همزته اصلية اى
غير زائدة ولا منقلبة عن اصلى او زائد تثبت فى التثنية حتما لاصالتها كما فى قراءان ووضاءان
فى تثنية قراء ووضاء بضم الفاء وتشديد العين فيهما وهمزتهما اصلية من قرأ اى تنسك
او تلا ووضؤ اى تطهر كما سبق فابقيا فى التثنية بحالهما وان كانت الهمزة للتأنيث
اى منقلبة عن الف التأنيث كحمراء فان اصلها كان حمرى بالفين احدهما للمد فى الصوت
والثانية للتأنيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة ابدلت واوا حتما

كما في حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين الفين مع انها
غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل
اجوه كما تقدم والآن اي وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث فالوجهان المذكوران
جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها والثاني قلبها واوا سواء كانت الهمزة مبدلة
عن حرف اصلي لا للالحاق كما في كساء اصله كساو ورداء اصله رداي كما مر او مبدلة عن
حرف للالحاق كما في علباء بالكسر بمعنى عصب العنق وحرباء بالكسر ايضا وهو من الحشرات
ضب متلون بالوان مختلفة يتوجه الى الشمس ويدور معها فان اصلهما علباي وحرباي والياء
للالحاق بسرداح ثم قلب الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف كما عرفت اما ثبوت الهمزة و
بقاؤها فلانها في الصورة الاولى منقلبة عن حرف اصلي وفي الثانية عن حرف ملحق بالاصلي
فشابهت همزة قراء فثبت في الصورتين كما ثبت في قراء واما قلبها واوا فلان عينها
في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت واوا كما في حمراوان الآن
اي لكن في الصورة الاولى وهي كون الهمزة مبدلة عن اصلي الاثبات اي اثبات الهمزة
وابقاؤها بحالها في التثنية اولى من الثانية اي من اثباتها في الصورة الثانية وهي كون
الهمزة مبدلة عن حرف للالحاق لان مشابهة الهمزة في الاولى للهمزة الاصلية اقوى
من مشابهتها في الثانية لها وفيهما اي في كلتا الصورتين الاثبات اولى من الابدال
اي ابدالها واوا لان مشابهة الهمزة فيهما للاصلية اقوى من مشابهتها لهمزة حمراء
فنحو كساءان ورداءان اولى من كساوان ورداوان ومن علباءان وحرباءان
وهما اولى من علباوان وحرباوان وما ذكر من لزوم ابدال همزة نحو حمراء واوا هو المذكور
في جميع الكتب المعتبرة مثل الايضاح والمفصل والمفتاح وغير ذلك كالكافية والالفية
حتى قال الشيخ عبد القاهر قال ابو عمرو كل العرب يقولون في تثنية حمراء حمراوان
بابدال همزته واوا ولم يقل احد منهم حمراءان بالهمزة وحكى عطف على قال محمد بن يزيد
وهو المبرد عن ابي عثمان المازني ذلك اي ما قاله عبد القاهر لكن الرضي قال وربما صحت
اي كثيرا ما يقلب الهمزة واوا وقليلا ما جعلت صحيحة اي باقية على حالها فقيل حمراءان
وحكى المبرد عن المازني قلبها اي الهمزة ياء نحو حمرايان هذا كلامه اي كلام الرضي فعلى هذا
ابدال الهمزة في مثل حمراء واوا ليس بلازم بل اكثري وما ذكره ابو علي من ان يقول
في النسبة الى قراء مما همزته اصلية قراوي بقلب الهمزة واوا يجوز عنده في تثنية اي
تثنية قراء قراوان بالابدال ولو ثبت هذا لانتقض ايضا وجوب اثبات الهمزة الاصلية
بحالها بل يكون ذلك اكثريا ايضا لكنه غير تام كما قال فشيء اجازه اي ابو علي بناء على
القياس اي قياس التثنية على النسبة دون السماع اذ لم يسمع منهم قراوان وليس
التثنية اولى بذلك اي بان يقاس على النسبة اي قياسه عليها قياس مع الفارق
لان النسبة ياتي فيها قوله من التغيير حال مبين لقوله ما لا ياتي في غيرها كما سمعته
مفصلا فلا يلزم من مجيء الابدال في النسبة جوازه في التثنية والاسم المحذوف العجز
عطف على قوله ولا يغير التثنية هيئة الاسم الثابت العجز اي الذي حذف عجزه واخره
ان كان حذف عجزه مبنيا على القياس كشج اي حزين من الشجو بفتح الشين و
سكون الجيم اي الحزن واصله شجي بكسر الجيم وعم اصله عمي بالكسر ايضا اي جاهل وقاض
اصله قاضي استثقلت الضمة والكسرة على الياء فاكتفي بسكون الياء والتنوين فحذف
الياء فصارت شج وعم وقاض فالياء في هذه الاسماء في حالتي الرفع والجر محذوفة قياسا
واما في حالة النصب فهي ثابتة لعدم علة الحذف فتقول رايت شجيا وعميا وقاضيا
يرده اي ذلك الاسم التثنية الى اصله مع ثبوت العجز حتما فيقال شجيان وعميان



وعميان وقاضيان لعدم المانع من ثبوت الاصل في التثنية لكون العجز مفتوحا ولانه لو لم
يرد لزم الالتباس عند الاضافة بالمفرد في بعض الصور والآن اي وان لم يكن حذف
عجزه على القياس بل بالسماع فقد لا ترده اي لا ترد التثنية العجز المحذوف حتما اي يجب
عدم الرد وجوبا كما في فم واصله فوه حذف لامه اعني الهاء نسيا على خلاف القياس ثم حذف
الواو وعوض عنه الميم فصار فم فانه اي الشان لا يقال فوهان برد الهاء في التثنية البتة
بل يقال فمان بالتعويض عن العين فقط وقد جاء في الشعر فوان باثبات عين العين فقط
قال الشاعر هما نفثا في فيّ من فمويهما نفث مثنى نفث من النفث بالفتح والسكون نفخ
ضعيف معه ريق كما يفعله الراقي وفي في الاول بمعنى الياء حرف جر والثاني بتشديدها وفتحها
مركب من فو بمعنى فم ومن ياء المتكلم فانقلبت الواو ياء وادغم وكسر الفاء وقوله فمويهما مثنى فم اصله
فموين سقطت النون بالاضافة وقد لا ترده في الاكثر اي لا ترده في بعض الاسماء اكثريا
ولا يرده احيانا فالقلة المستفادة من قد بالنظر الى ذات الاسم والكثرة بالنظر الى عدم
الارتداد فيه فلا تنافي وفيه عليه قوله وقد ترده في الاكثر كما في دمان ويدان في تثنية
دم اصله دمو او دمي ويد اصله يدي فلم يرد عجزهما في التثنية وقد جاء دموان ودميان
يرد العجز في تثنية دم وقد فسر ذلك في قول الشاعر جرى الدميان بالخبر اليقين وكذا جاء
يديان بالرد قال يديان بيضاوان عند محلم قد تمنعانك ان تضام وتضهدا يديان بيضاوان
عبارة عن كثرة الكرم ومحلم بكسر اللام بعض ملوك اليمن والضيم الظلم والاضهاد القهر وقد ترده
في الاكثر ولا يرده نادرا كما في ابوان واخوان في تثنية اب واخ اصلهما ابو واخو وقد جاء
على قلة ابان واخان من غير رد المحذوف لكن هذا نادر حتى جعل صاحب المفصل الرد هنا
لازما بخلاف الرد في دم ويد فانه له بالنسبة الى هذا كثيرة فلذا اتى هنا بقوله على قلة وثم
هناك وكذا الحكم في ذواتا مال اي في تثنية ذات مؤنث ذو يرد المحذوف كثيرا فيقال
ذواتا مال برد الواو المحذوف من الاخر الا انه انقلب الفا وما قبله من الالف واوا وقد جاء
على قلة ذاتا مال من غير رد فان قلت قد اطرد رد الاصل في نحو عصوان ورحيان في بابه
لم لم يطرد في مثل دميان ويديان قلت قلب الالف الى الواو والياء لا شك انه اسهل من رد
المحذوف اذ في القلب عود من حرف الى حرف وفي الرد الامر بخلافه فلما صعب الامر
في الرد لم يطرد مجاوزا لامران الرد وعدمه الا ان الثاني اكثر من الاول وايضا الكلمة بالتثنية
تصير شيئا اخر بتغيير صيغتها ويزداد معناها فيليق بها ان تزاد لفظا فلا تقتضي ان تزاد
لفظا كان احدى بان يرد اليها ما هو محذوف منها واما ابقاؤها على حالها فلانها قد وقعت
هكذا محذوفة العجز واشتهرت والتثنية بناء على اللفظ الواحد فوجب ان يكون البناء
ملائما للمبني عليه وبالنظر الى هذا التزم عدم الرد في تثنية فم مع ان رد الهاء لكونه صحيحا من
حروف الحلق اثقل من رد الواو والياء فان قلت فلم كثر الرد في اخوان وابوان بحيث
يكاد ان يكون لازما قلت الحاقا للتثنية بالاضافة اذ في كل منهما ضم شيء الى شيء وفي الاضافة
يقال اخوه وابوه فكذا في التثنية وما ذكرنا مجرد ابداء مناسبة والا فمباحث التصريف مبنية
على التتبع لا سيما فيما كانت سماعية كما قال وهذا اي ما ذكر من قوله والا فقد لا ترده
حتما الى هنا كله سماعي لا يقاس عليه غيره وليس في التثنية سوى ما ذكره من ابدال الآخر
في بعض المواضع ورده الى الاصل من الآخر حتى لا يحذف لها اي لاجل التثنية تاء التانيث
بل تبقى على حالها كتمرة وتمرتان وسلمة وسلمتان مع ان التاء في معرض الزوال تكفي في
حذفه مشابهته اقتضاء التغيير ولذا التزم حذفه في النسبة كما عرفت خصيان واليان فان كان
خصية من الشذوذ ظرف يجوز فيه ثنتا حنظل التدلدل مصدر تدلدل الشيء تحرك متدليا و
ظرف عجوز جراب عجوز تجعل هي فيه خبزها وما تحتاج اليه واضاف الجراب الى العجوز للتنبيه

على انه خلق منقبض فقد شبه الخصية بالجراب الخلق للمضمون فيه وقال يرتج الياه
ارتجاج الوطب يرتج اي يضطرب ويتحرك والوطب سقاء اللبن اذا قلنا انهما تثنيتا خصية
والية بفتح الهمزة وسكون اللام احد اللحمين الغليظين اللذين يقعد عليهما الانسان شاذان
لان القياس خصيتان واليتان بالتاء لوجوده في مفردهما وانما جاءا بدون التاء لشدة
الاتصال بين الخصيتين وكذا بين الاليتين بحيث لا ينتفع بواحدة منهما بدون الاخرى فصارت
خصيتان مثلا بمنزلة امر واحد فلو جئ بالتاء لزم تاء التأنيث في وسط الكلمة وقد جاء خصيتان
واليتان بالتاء على القياس وقيل هما تثنيتا خصي والى بدون التاء بمعنى ما فيه التاء وان لم
يقعا في الاستعمال بالاتفاق بل المستعمل اي خصية والية فالتثنية باعتبار واحد مقدر
وقيل الخصي والالى ايضا اي كالخصية والالية مستعملان وان كان استعمالهما اقل من استعمال
الخصية والالية وعلى هذين القولين لا شذوذ في خصيان واليان وكذا ضبعان بفتح الضاد
وضم الباء حال كونه تثنية ضبعان بكسر الضاد وسكون الباء كسرحان مذكر ضبع وهو
من سباع الوحوش ما يقال له بالفارسية كفتار شاذ والقياس ضبعانان على ما
من ان ليس في التثنية تغيير الاسم سوى ما ذكر واما ضبعان تثنية ضبع فهو على القياس
الفصل الخامس
الفصل الخامس لبيان ما يحصل بسبب الجمع هو كالتثنية يطلق على المعنى المصدري اي
جعل الاسم مجموعا وعلى الحاصل بالمصدر اي المجموع والمراد الاول ولذا قال هو تغيير الاسم
في الجملة سواء كان باعتبار ذاته والامور الداخلة فيه كما في جمع التكسير مثل رجل ورجال
او باعتبار الحروف الخارجة عنه اللاحقة به كما في جمع السلامة كمسلم ومسلمون ولو كان
تغييره تقديرا اي مقدرا منزلا لا صريحا محققا كما في فلك مفردا وجمعا كما يأتي اما بزيادة
شيء حرف بدل من شيء كما في رجل ورجال فتغير هيئته رجل بزيادة الالف في رجال
او حركة كلمة او هنا وفيما بعد لمنع الخلو اي لا يخلو من هذه الاقسام فلا ينافي اجتماع بعضها
مع بعض كما في رهن بفتح الراء وسكون الهاء بمعنى ومنع عدل لينوب مناب ما اخذ منك
ورهن بضمتين في جمعه فالتغيير فيه بزيادة حركة الهاء واما بنقصانه كذلك اي نقصان
شيء من الاسم سواء كان ذلك الشيء حرفا او حركة كما في عطشان وعطشى هكذا
فيما رأينا من النسخ والصواب عطاشى بدل عطشى لان جمع عطشان هو عطاش واما
عطشى فهو مؤنثه ويجمع ايضا على ذلك الجمع فالتغيير في عطاش بنقص النون واسد
بفتحتين واسد بضم الهمزة وسكون السين في جمعه فالتغيير بنقصان حركة السين واما
بزيادة حرف ونقصان حرف آخر كما في ضاربة وضوارب في جمعها فالتغيير بنقص التاء
وزيادة الالف معا واما الواو فهو مبدل من الف ضاربة واما لمجرد تغيير الحركات بتبديل
بعض الحركات الى بعض آخر من غير زيادة شيء من الحرف والحركة ولا نقصانه كما في خشب
بفتحتين وخشب بضمتين في جمعه فقد تغير الفتحتان الى الضمتين ليدل متعلق بتغيير الاسم
اي يكون ذلك التغيير بغرض ان يدل هو او الاسم بسببه على ازيد من اثنين من افراد
مدلوله اي مدلول ذلك الاسم ومفهومه لان الاسم كرجل قبل الجمع يدل على واحد من
افراد مدلوله فاذا غير وجمع على رجال يدل على ان مع الواحد اكثر منه من تلك الافراد
كرجلين فصاعدا فبالتغيير والجمعية يحصل الدلالة على ازيد من اثنين من افراد مدلول
المفرد وفي قوله من افراد مدلوله اشارة الى ان الجمع يجب ان يكون باعتبار مفهوم
واحد كلي مشترك بين الافراد حقيقيا او مجازيا فجمع الالفاظ المشتركة باعتبار المعاني
المختلفة كزيدون وعيون بتأويل المسمى بزيد او بعين حتى يحصل معنى مشترك وقد
تقدم ذلك في التثنية وتلك الدلالة على القول الصحيح وهو ان اقل الجمع ثلثة ولا يطلق
على اثنين على سبيل الحقيقة وهو مذهب الحنفية فالجمع على هذا يدل على ازيد من اثنين



اثنين وعند البعض ومنهم صاحب المفصل اقل الجمع اثنان فيطلق على ما فوق الواحد مطلقا
على الحقيقة وهو مذهب الشافعية فعلى هذا يلزم ان يقال ليدل على ازيد من واحد من
افراد مدلوله اثنين او اكثر قال في المفصل ويجعل الاثنان على لفظ الجمع اذا كانا متصلين
كقولك ما احسن رؤسهما وفي التنزيل فاقطعوا ايديهما وفي قراءة عبد الله ايمانهما وفيه
فقد صغت قلوبكما وقال ظهراهما مثل ظهور الترسين فقد استعمل هذا والاصل معا ولم يقولوا
في المنفصلين افراسهما ولا غلمانهما وقد جاء وضعا رحالهما انتهى وقولنا ولو تقديرا قد علم
فائدته في نظيره من الاشتقاق فلا حاجة الى الاعادة وفائدته التي علمت هي ان يشمل
التعريف الجمع الذي يتحد مع واحده في الصورة فانه وان لم يكن فيه تغيير صريحا لكن فيه
تغيير تقديرا كما في فلك بضم الفاء وسكون اللام فانه يجيء مفردا وجمعا قال الله تعالى في
الفلك المشحون فافرد وقال حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فجمع وصورة اللفظ واحدة
الا ان ضمة المفرد كضمة برد وفي الجمع ازيلت هذه الضمة وضم كضمة اسد جمع اسد والجمع ينقسم
باعتبار وهو اعتبار التغيير في ذات مفرده وعدم التغيير فيه الى جمع الصحيح ويسمى جمع السلامة
لبقاء هيئة مفرده فيه وسلامتها عن التغيير من حيث ذات المفرد والامور الداخلة فيه
وان تغيرت من جهة الحروف الخارجة الزائدة فان هيئة مسلم مع قطع النظر عن مقارنة
اللواحق وعدم مقارنتها باقية بعينها في مسلمون فلا ينافي بقاء الهيئة في الجمع السالم اشتراط
التغيير في مطلق الجمع لما عرفت ان المراد بالتغيير فيه التغيير في الجملة وايضا المراد ببقاء
الهيئة عدم تغييرها الذي يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض بمثل مصطفون فان تغيير الواحد
فيه يلزم بعد حصول الجمعية كجمع السلامة بمعنى جمع ملابس سلامة المفرد وبالسالم على ان يكون
المصدر بمعنى الفاعل ومن هذا علم وجه التسمية بجمع الصحيح بمعنى جمع متعلق بالصحيح او
بالصحة وعلى هذا الوجه الاضافة في جمع التكسير الا في عدة مواضع غيرتها اي الهيئة في تلك
المواضع العوارض لنوع ما ذكرها اي المواضع الى ذيل الكلام تحرزا عن تشتت المرام اي
تفرقه لانها لو ذكرت هنا لوقع فصل كثير بين قسمي الصحيح والتكسير ومن تلك المواضع
مثل مسلمات في جمع مسلمة بحذف التاء من المفرد وستقف على ذلك مفصلا والى جمع
التكسير يسمى لذلك لضد ذلك اي لتكسر هيئة مفرده وتغييرها فيه من حيث الذات والامور
الداخلة فيه لاجل حصول جمعيته فالاول اي جمع السلامة ان يلحق باخر الاسم مدة اما واو في
حالة الرفع او ياء في حالتي النصب والجر للدلالة على ما ذكر من كون افراد المدلول ازيد من
اثنين ونون بعده صفة للواو والياء اي واوا وياء وقع بعده نون مفتوح كما ذكر في التثنية
بعينه من كونه عوضا عن الحركة فقط كما في المسلمين جمع المسلم او عنها وعن التنوين معا
كما في مسلمين جمع مسلم وانما فتح ليعادل خفة الفتحة ثقلة الواو وعن التنوين الضمة او الياء
والكسرة كما في قولنا جاءني الزيدون العالمون في جمع زيد الاسم وعالم الصفة بالواو والنون
ومررت بالزيدين الجالسين في جمع زيد وجالس بالياء والنون في حالة الجر وهو يصلح
مثالا لحالة النصب ايضا هذا في الجمع المذكر السالم واشار الى جمع المؤنث السالم بقوله واما الف
عطف على قوله واما واو اي ان يلحق باخر الاسم الف بعده تاء كما في هندات في جمع هند الاسم
ومسلمات في جمع مسلمة الصفة وانما اجتلب له علامتان ليكونا كزيادتي جمع المذكر وانما
حصل الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية والتأنيث غير حقيقي وكل واحد من
الحرفين قد يدل على كل واحد من المعنيين كما في رجال وسكرى والجمالة والضاربة
والاول اي جمع السلامة بالواو والياء والنون اعني جمع المذكر السالم مختص بصفة غير المؤنث
اي لا بد فيه ان يكون مفرده صفة دالة على معنى زائد على الذات كعالم وجالس فلا
يجمع الاسماء كرجل وفرس بهذا الجمع وان يكون صفة لغير المؤنث فلا يجمع به صفات

المؤنث كعالمة وحابلة وانما قال صفة غير المؤنث ولم يقل صفة المذكر ليتناول بظاهره الجمع
الذي يجرى على الله تعالى فلا تذكير ولا تانيث فيه كالواجب تعالى كما في احسن الخالقين وقوله
ممن يعلم اي من ذوي العلم صفة لغير المؤنث او حال منه بمعنى لا بد ان يكون الموصوف
ايضا من ذوي العلم فلا يجمع مثل الشاهق والصاهل وانما قال ممن يعلم دون ممن يعقل
كما هو المشهور ليتناول الجمع الجاري على الله تعالى كما سبق بناء على انه تعالى لا يطلق
عليه عاقل والاشارة الى ذلك مثل بصنفين من المثال فقال كما ذكرنا من مثل عالمون
وحابلون في جمع ما هو مذكر عاقل وكما في قوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن واحسن الخالقين
من الجموع الجارية على الله تعالى وبالجملة اشترط في هذا الجمع الوصفية والعلم وعدم التانيث
لان هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بنائه بناء الجموع الواحد فيه والوصف الجاري على العالم
الغير المؤنث اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف ولما ورد عليه انه لو صح ما ذكرتم
لما صح جمع زيد على زيدون لانه ليس لصفة بل اسم وعلم فلذا جعلوا ما يجمع بالواو والنون
صنفين اسم واشترطوا فيه ان يكون علما مذكرا يعقل كزيد وصفة واشترطوا فيها التذكير
والعقل بالشروط الآتية دفعه بقوله والزيدون مما يجمع بالواو والنون من الاعلام المشتركة
للذكور وكذا الهندات مما جمع بالالف والتاء من الاعلام المشتركة للاناث بالحقيقة من الصفات
وان كان ظاهرا من الاسماء لانهما مؤولان بالمسمين بزيد والمسميات بهند بالتاويل المفردات
اعني زيدا وهندا بالمسمى باسم زيد والمسماة باسم هند ولا شك ان هذا المعنى معنى وصفي
لا اسمي فوجد فيهما شرط الوصفية فلا اشكال فان قلت اي لو لم يؤول كذلك بل ابقيا
على معناهما العلمي لا يصح جمعهما اذ العلم من حيث هو علم غير مؤول بامر كلي لا يصح جمعه
اصلا لما عرفت من ان الجمعية مطلقا لا بد ان يكون باعتبار مدلول واحد كلي مشترك
بين افراد كثيرة والعلم من حيث هو ليس كذلك فلا يصح جمعه اما اذا كان مفردا فظاهر
واما ان كان مشتركا فلان له مدلولات مختلفة جزئية لا مدلول واحد كلي فلا بد من التاويل
بكلي كالمسمى بهذا الاسم فما ذكره القوم ان ما يجمع بهذا الجمع صنفان علم وصفة مبني على الظاهر
والتحقيق ان ما يجري فيه ذلك الجمع لا بد ان يكون صفة ثم لا يخفى ان الحق بالذكر ههنا
هو الزيدون واما الهندات فذكرها استطرادي ولذا قال وكذا الهندات فلكن شرطه فيها
اي في تلك الصفة اي في جمعها بالواو والنون مطلقا اي سواء زادت على اربعة احرف
او لا ان تكون مجردة عن تاء التانيث كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث
ولو حذفت التاء يلزم اللبس لا يقال قد استغني عن ذكر هذا الشرط بما ذكر من قوله صفة
غير المؤنث لان معناه ان لا يكون صفة جارية على مؤنث حقيقي وهذا لا يستلزم العراء
عن تاء التانيث لجواز ان لا يكون صفة جارية بهذا التاء لمعنى التانيث بل للمبالغة او الوحدة
او نحو ذلك وان لا يكون افعل فعلاء اي ما يكون مذكره على صيغة افعل ومؤنثه على صيغة
فعلاء فرقا بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل
كامل لدلالته على الزيادة فجمعه بالواو والنون الذي هو اشرف الجموع انسب وان لا يكون
فعلان فعلى اي ما يكون مذكره على فعلان ومؤنثه فعلى للفرق بينه وبين فعلان فعلانة
كندمان وندمانة فانه يجمع على ندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين
المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمه وان لا يكون مستويا فيه المذكر والمؤنث فانه
لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مختصا باحدهما بل المناسب ان يجمع
جمعا يستويان فيه الا اذا زادت الصيغة على اربعة احرف فانها تجمع بالواو والنون
وان استوى فيها التذكير والتانيث فلا يجمع بالواو والنون وكذا بالياء والنون نحو طلحة
اسم رجل مما فيه تاء التانيث اللفظي وعلامة مما فيه تاء التانيث للمبالغة فلا يقال طلحون



طلحون وعلامون بل طلحات وعلامات ولا نحو احمر مما هو افعل فعلاء لان مؤنثه حمراء فلا يقال
احمرون بل حمر ولا نحو سكران مما هو على فعلان فعلى لان مؤنثه سكرى فلا يقال سكرانون
بل سكارى ولا نحو جريح وصبور مما فيه التذكير والتانيث على السوية يقال رجل جريح وصبور
اذ الفعيل بمعنى المفعول والفعول بمعنى الفاعل يستوي فيهما التذكير والتانيث فلا يقال
جريحون وصبورون بل جرحى وصبر وانما استثنى الزائد على الاربعة مما يستوي فيه المذكر
والمؤنث لان نحو الصهصلق بمعنى الشديد من الخماسي يستوي فيه المذكر والمؤنث
يقال رجل صهصلق وامرأة صهصلق ومع ذلك يجمع بالواو والنون فيقال رجال صهصلقون
فلو لم يستثن لانتقض الضابطة به وانما جمع كذلك لاستكراه جمع التكسير للخماسي كما ستعلم
وقلة جمع المذكر من ذوي العلم بالالف والتاء يعني لو لم يجمع نحو صهصلق بالواو والنون
فاما ان يجمع جمع التكسير وهو مستكره لكونه خماسيا كما ستعلم او بالالف والتاء وهو قليل
لكونه مذكرا من ذوي العلم بخلاف ما اذا كان مؤنثا كسلمات او مذكرا ليس من ذوي العلم
كجبال شامخات كما تعرف فاضطر ان يجمع بالواو والنون فجمع بهما وان استوى فيه
التذكير والتانيث هذا مذهب جمهور البصريين وقد خالف الكوفيون في ذي التاء فاجازوا
ان يجمع بالواو والنون نحو الطلحون بسكون اللام في جمع طلحة بحذف التاء للتنافر بينه وبين
صيغة جمع المذكر واسكان العين ابقاء له على الاصل واما توهم الالتباس بجمع نوع من الطلح
مجردا عن التاء غير مستعمل اسما لمن يعقل واجاز ابن كيسان من البصريين ذلك الجمع
فيه اي في ذي التاء وفي افعل فعلاء وفعلان فعلى ايضا فاجاز الطلحون بفتح اللام على خلاف
ما عليه الكوفيون من السكون ولعل ذلك للتنبيه على ان جمع مثله بالواو والنون خلاف
الاصل اذ الاصل ان يبقى السكون في مثله على حاله واحمرون في جمع احمر وسكرانون في جمع
سكران وذلك لحمل افعل فعلاء على افعل التفضيل وفعلان فعلى على فعلان فعلانة
لمشابهتهما لهما صورة فجمعهما بالواو والنون كما جمع الاخيران كافضلون وندمانون ما ذكرنا
ان ما جمع بهذا الجمع هو صفات اولي العلم هو الاصل والحقيقة وقد يجمع هذا الجمع صفات غير
اولي العلم او لو جمع ذو من غير بلفظه اي ذوي العلم وصواحبه تشبيها لها بصفات اولي العلم
اذا كان ظرف يجمع لها اي لصفات غير اولي العلم زيادة اختصاص وارتباط بهم اي بذوي
العلم بان تكون معروفة مشهورة احوالا لهم كالركوع والسجود والطلوع والكره ونحوها حتى
يظهر تشبيه تلك الصفات بصفاتهم فلا يجوز ان يقال الكواكب موجودون او متحيزون
او نحو ذلك اذ ليس لشيء من الوجود والتحيز زيادة اختصاص بذوي العلم بل يوجدان
في غيرهم كثيرا كما في قوله تعالى رأيتهم لي ساجدين اي الكواكب يعني ان الساجدين
صفة جارية على الكواكب اعني مرجع ضمير هم وهي ليست من ذوي العلم فجمعه بالياء والنون
انما هو لتشبيه سجودها بسجود ذوي العلم الذي هو المشهور والمعروف واستعارة هيئة الجمعية
الموضوعة لصفة سجودهم لسجودها وكما في قوله تعالى واتينا طائعين اي السماء والارض
يعني ان طائعين وهو من الطوع بمعنى الانقياد صفة جارية على السماء والارض على ضمير
المتكلم في اتينا وهما ليسا من ذوي العلم فجمعه بالياء والنون باعتبار تشبيه طوعهما بطوعهم
كما قرر ومثل هذا الجمع وارد على القياس لكن بطريق التجوز فلذا لم يجعلوه من الشواذ ولما
فرغ من بيان ما جمع بالواو والياء والنون على القياس شرع في بيان ما يجمع بذلك
على الشذوذ وهو قسمان قسم هو شايع الوقوع وقسم هو نادر الوقوع فاشار الى الاول
بقوله وقد شذ مع شيوعه الضمير راجع الى ما بعده من الجمع لكونه فاعلا مقدما من
حيث الرتبة جمع ما اي اسم لم يأت له تكسير اي جمع مكسر حال كون ذلك الاسم
من المحذوف العجز المعوض عنه تاء التانيث اي الذي حذف عجزه واخره وعوض
عن المحذوف تاء التانيث بالواو متعلق بالجمع والنون وانما شاع جمعه كذلك حتى ان صار

ای بنا الجمع لما كان اشرف الجمع جبر نقصان الاسم المحذوف العجز صح

اللبس الخارج عن الشذوذ و جعله قياسياً وان لم يتحقق فيه شروط هذا الجمع كما سيأتي في
في بيان وجه الشذوذ في اخر الكلام مع انه مست الحاجة فيه الى هذا الجمع لعدم تكسيره
اما مع تغيير لوله وسيأتي وجهه كسنون و قلون بكسر اولهما في جمع سنة وقلة بفتح
الاول في الاول و ضمه في الثاني فقد تغير اولهما في الجمع واصل سنة سنو بفتحتين بدليل
سنوات او سنه بالهاء لقولهم سانهت الاجير مسانهة وسنهت النخلة اتت
عليها السنون والقلة عود ان طويل و قصير يلعب بهما الصبيان فالمقلا الذي يضرب به
والقلة الصغيرة التي تنصب والاصل قلو بفتح اللام ثم حذف منها اللام وعوض عنه تاء
التانيث وجمعا بالواو والنون جبر النقصان ما ذكرنا من ان اصل سنة سنو و قلة
قلو بدون التاء وكذا فيما يأتي من نظائرهما هو الذي نقيضه كلام المص وقالوا اصلهما
سنوة و قلوة بالواو والتاء معا فعلى هذا لا يأتي تعويض التاء عن اللام الان كعل
العوض لزوم التاء لا نفسه و قد يضم السين في سنون و هو قليل لثقلة الضمة لا سيما في
الاول او بدونه اي بدون تغيير الاول بل ابقائه على ما كان عليه قبل الجمع كما هو الاصل
كظبون و كرون في جمع ظبة بالظاء المعجم المضموم بفتح الباء الموحدة وهي طرف السيف و السهم
واصله ظبو و كرة معروف اصلها كرو بضم الاول و فتح الثاني فيهما فانه اي الشان لم يسمع
فيهما في ظبون و كرون الكسر بل هما بضم الاول فيهما كما كان كذا قال بعضهم لكن الجوهري
جوز في كرين الضم والكسر فيما فاؤه متعلق بما بعده من قوله لم يجئ التغيير يعني ان تغيير
الاول في هذه الشواذ انما هو فيما لم يكن فاؤه مكسورا سواء كان مفتوحا او مضموما كالامثلة
المذكورة و فيما فاؤه مكسور كارة وهي موضع النحر اصلها ارى و عزة بالعين المهمل
والزاء المعجم و عضة بالعين المهمل والضاد المعجم وهما الفرقة والقطعة من الشيء واصلهما عزى
وعضو وقال بعضهم في قوله تعالى جعلوا القران عضين هو من عضوته اي فرقته لانهم كفروا
وفرقوا اقاويلهم فيه فجعلوه كذبا و شعرا و سحرا فنقص الواو و قيل بل نقص الهاء والاصل
عضه لان العضه في لغة قريش السحر يقولون للساحر عاضه لم يجئ التغيير في اوله
فيقال ارون و عزون و عضون بكسرها ايضا في الكل كما كان و كان التغيير فيما غير سنون
و قلون للدلالة على ان هذه ليست جموعا على الحقيقة وان كانت جموعا ظاهرا بل هي اسما
جموع موضوعة لمعنى الجماعة ابتداء لانها لو كانت جموعا حقيقية لما تغير منها حركة فاء مفرداتها
كما لم يتغير في سائر الجموع مثل زيدون و مسلمون بناء على انه يجب ان يحافظ في جمع
السلامة على هيئة المفرد ما لم يوجد داع الى تغييرها ولا داعي هنا و لهذا اي لاجل تلك الدلالة
غير العين في عشرون من فتحة الى الكسرة لان عشرين ليس جمعا للعشرة حقيقة لانه لو كان
جمعا لها لصح اطلاقه على ثلثين مثلا لانه ثلثة مقادير العشرة و ليس كذلك و ايضا
العشرون واخواته تدل على اعداد معينة ولا تعيين في الجموع فهو ليس بجمع حقيقة
بل اسم عدد موضوع بالواو والياء والنون لمجموع عشرين وحدات فغير فتحة العين من
عشرة الى الكسرة في عشرين على ما هو خلاف الجمع ليدل على انه ليس بجمع لها حقيقة واشار
الى القسم الثاني بقوله و قد يجئ الجمع بالواو والنون على وجه الشذوذ في المحذوف
الفاء ايضا كما في المحذوف العجز كرقين ولدين في جمع رقة وهي الدرهم المضروب
و لدة وهي الترب بكسر التاء و سكون الراء اي الذي ولد مع شخص اي الذي كان زمان
ولادته زمان ولادة شخص يقال هو تربه اي مثله في السن والجمع اتراب كالمثال
واصلهما ورقة و ولدة بكسر الواو و سكون ما بعده فيهما من ورق يرق و ولد يلد فيفعل
بهما ما فعل بعدة و زنة و قد عرفته وقد يجئ ذلك الجمع ايضا اي كما جاء فيما مر يأتي له
جمع تكسير كالامثلة السابقة فيما له جمع تكسير كثبة بضم الثاء بمعنى الجماعة اصلها ثبية
كما عرفت فانه اي الشان يقال في جمعه ثبون بالضم والكسر اي بضم الثاء كما هو الاصل وكسر

وكسره بالتغيير كما عرفت في سنون مع اثبات اي ثبات مع انه يكسر على اثابى كما جد كما مر في بحث
النسبة و يجئ ذلك الجمع على قلة في الاسماء التامة اي التي لم يحذف منها شيء كارضون
بفتح الراء و سكونه في جمع ارض بسكون الراء في الارض وانما فتحت الراء في الجمع لان
الواو والنون في مقام الالف والتاء كانه قيل ارضات او للتنبيه على انه ليس لجمع سلامة
حقيقة واوزون و حرون في جمع اوز بكسر الهمزة و بالزاء المعجم المشدد هو البط و حر
بالمهملين مع فتح الاول اي الحاء و التشديد الثاني اي الراء هو ارض ذات حجارة سود
جمع اسود صفة حجارة و حكي عن يونس احرون مفتوح الهمزة ومكسورة قيل قد جاء
احرة في الواحد و قيل لم يجئ ذلك ولكن زيدا الهمزة في الجمع تنبيها على كونه غير قياسي
ووجه الجمع بالواو والنون في جميع هذه الامثلة ايضا جبر نقصان الاسم بالحذف بشرف
الجموع فكانه جعل الواو والنون عوضا عن المحذوف اما في نحو رقة وثبة فظ واما في
ارض فلان اصله ارضة بدليل قولهم اريضة كذا في الاقليد واما جعله تاما فبمعنى انه لم يحذف
من فائه و عينه و لامه شيء فان قلت فهل بين نحو ثبون و نحو ارضون فرق حيث
قال في الثاني و يجئ على قلة دون الاول قلت نعم فان نحو ثبون قد كثر و لم يكثر نحو
ارضون و السر في ذلك ان المحذوف من نحو ثبون هو لام او فاء و من نحو ارضون
تاء التانيث و هي زائدة على نفس الكلمة و من المعلوم ان الاصلي اولى بالتعويض من
الزائد اذ التعويض لظهور النقصان في الكلمة و النقصان بذهاب جزء الكلمة اقوى فان
قلت فعم وقع التعويض في اوزون و حرون قلت عن النقصان الواقع بالادغام لان فيه
جعل الحرفين بمنزلة حرف واحد لا تراهم جوزوا التقاء الساكنين في نحو دابة مع منعهم
التقاءهما في نحو لم يحذف ولا ذلك الا لجعلهم الساكن الثاني في نحو دابة كلا ساكن لتنزيل
للمدغم والمدغم فيه منزلة حرف واحد فظهر النقصان وكذا اهلون في جمع اهل كما في قوله
ولي دونكم اهلون سيد عملس وارقط زهلول و عرفاء جيئل تجمع بالواو والنون مع
انه ليس بصفة و هو ظ و لا من ذوي العقل لانه جعل الذئب والارقط والعرفاء بدلا
من اهلون وابينون كما في قوله زعمت تماضر انني اذا امت يسدد ابينوها اصاغر
خلتي جمع مصغر ابن على خلاف القياس و هو ابين بجعل همزة الوصل قطعا اذ القياس
في تصغيره بني كما عرفت و هذا اي كون ابينون جمع مصغر ابن كما ذكره الجوهري و عند
البصريين جمع ابين و هو مصغر ابنى مقدرا على وزن افعل كاضحى وقال الكوفيون هو جمع
ابين و هو مصغر ابن مقدرا و هو جمع ابن كادل في دلو وقال ابو عبيدة هو مصغر بنين
على خلاف القياس و على جميع الاقوال فيه شذوذ اخر غير الجمعية بالواو والنون اما على
قول الجوهري وابي عبيدة فظ واما على قول البصريين والكوفيين فلكونه جمعا لمصغر
مكبره مقدر و دهيد هون كما في قوله قد شربت الا الدهيد هينا قليصات وابيكرينا
جمع مصغر دهداه جمع الدهداه بالهائين و هو الابل الصغير و مصغر دهداه دهيده وابيكرون
كما في البيت السابق جمع مصغر ابكر على افعل بضم العين جمع بكر بفتح الباء بمعنى الفصيل
اي الفتي من الابل و مؤنثه بكرة مصغر ابكر ابيكر هذا عند الكوفيين و عند البصريين
هو جمع مصغر ابكر بفتح العين مقدرا فعلى هذا فيه شذوذ اخر و ذلك اما في اهل فلحمله
على ارض واما في البواقي فلجبر النقصان ايضا اذ في التصغير نقص للكلمة و تغييرها لا سيما اذا كان
على خلاف القياس كما في ابين او تصغير المكسر كدهيده وابيكر و وجه الشذوذ في جميع ذلك
عدم الوصفية و العلمية معا هكذا قيل ازينا من النسخ و الصواب و العلم و العالمية واما جعله
بفتحتين اي الكون علما مقابل الصفة كما في كلام القوم فلا يصح ههنا كما عرفت انه جعل العلم
مندرجا في الصفة ولانه يأبى عنه ما يذكره في عالمين كما تعرف واما القوم فلجعلهم العلم قسما

برائسه قالوا وجه الشذوذ انها ليست بصفات ولا اعلام يعني ان وجه الشذوذ في جميع ما ذكر
امران عدم كونها اوصافا لما عرفت ان تلك الكلمات اسماء جامدة غير دالة على معنى زائد
على الذات وعدم كون مدلولاتها من ذوي العلم وهو ظاهر في غير ابينون واما فيه فمشكل
الآن يقال ان الاطفال لنقصان عقلهم وعلمهم فكأنهم ليسوا من ذوي العلم وقد عرفت
انه لابد في الجمع بالواو والنون من الوصفية والعلم فهي شاذة مع انه لم يوجد في كثيرها
من شروط الجمع العراء عن تاء التانيث فهذا وجه ثالث للشذوذ الا انه لما لم يجر في الجمع
لم يتعرض له وكذا في العالمين جمع عالم بفتح اللام اي هو شاذ ووجه الشذوذ فيه ايضا
عدم الوصفية والعالمية معا ان كان العالم اسما لكل جنس اي اسما لمفهوم كلي متحقق في كل
جنس كما قالوا ان العالم ليس بلفظ مشترك بل موضوع للقدر المشترك بين الاجناس
مما يعلم به الصانع تعالى وفقدهما سواء كان عالما للصانع كالملك والانس والجن او لا كالسماء
والارض والاشجار وهذا ما قالوا ان العالم اسم لما سوى الله تعالى من اجناس الموجودات
مما يعلم به الصانع يقال عالم الحيوان وعالم النبات وعالم الجواهر وعالم الاعراض فزيد ليس
بعالم بل من العالم فانه على هذا الاطلاق لا وصفية ولا عالمية في العالم اما الاول فظ واما الثاني
فلان اكثر افراد مدلوله ليس من ذوي العلم والمركب من ذوي العلم وغيرهم ليس من
ذوي العلم فجمعه بالواو او الياء والنون شاذ من وجهين كما سبق وان كان اسما لكل
جنس يعلم الصانع كالملك والجن والانس وهو بهذا المعنى اخص منه بالمعنى الاول فوجه
الشذوذ اي ظاهرا والا فليس مثل هذا من الشواذ حقيقة بل من مجازات القياسيات
فافهم عدم الوصفية فقط اي لا عدم العالمية لان العالم بهذا المعنى بجميع افراده من اولي
العلم لكنه ليس بصفة ايضا وعلى كل تقدير اي سواء كان بالمعنى الاول او بالمعنى الثاني كان
العالم دالا على ذات كجنس الانس والملك والحيوان والنبات ومعنى قائم به ككونه
ما يعلم به الصانع وكونه عالما بالصانع شبه بالصفات التي تدل على ذات باعتبار معنى
قائم به كالكاتب والعارف والفرق بينهما ان الذات في الصفات مبهمة والمعنى هو المقصود
الاصلي وفي العالم الذات متعينة ومقصودة اصلية والمعنى تبعي فجمع بالواو والنون
كما جمعت الصفات بهما على التقدير الثاني لا تاء ويل اخر غير التشبيه كالتغليب لكون جميع
ما يدخل تحته من ذوي العلم وعلى الاول جمع كذلك لكن لا لمجرد التشبيه بل بعد
تغليب العقلاء على غيرهم لان بعض ما يدخل تحته من ذوي العلم كالاجناس الثلثة
وبعضها ليس منهم كالسماء والارض ونحوها فلم يكن في مجموع افراده العالمية التي هي شرط
الجمع فاحتيج الى تغليب ذوي العلم والعقل منها على غيرهم وجعل غيرهم داخلا في جنسهم وموافقا
لهم في الاسم حتى يصير المجموع من ذوي العلم ولو مجازا فيصح اجراء الجمع المختص بالعقلاء
عليها وفي التفصيل بقوله ان كان تعريض للشيخ الرضي حيث جعل وجه الشذوذ في العالمين
انتفاء الامرين مطلقا ولعله لكون اطلاق العالم على المعنى الصفة غير مشهور ولما فرغ
عن بيان القسم الاول اعني جمع السلامة بالواو والنون شرع في بيان القسم الثاني
اعني جمع السلامة بالالف والتاء فقال والثاني يجري في الاسم والصفة وفي المذكر والمؤنث
وفي ذوي العلم وغيره فما يجري فيه هذا القسم اعم مما يجري فيه القسم الاول من وجوه
ثلثة لما عرفت ان في الاول اشتراط الوصفية والتذكير اي عدم التانيث والعالمية وعلم
ان الاصل في هذا الجمع سواء كان من الاسم او في الصفة ان يكون المؤنث حقيقيا بل من
ذوي العلم كما ان الاصل في الجمع بالواو والنون ان يكون لمذكر حقيقي منهم لكن توسعوا فيه
واجروه في غير المؤنث الحقيقي مما يجري مجراه بضرب من التاويل والتنزيل فله في كل من
الاسم والصفة مواضع خاصة يجري هو فيها لظهور التاويل فيها كما سنشير اليه دون غيرها



غيرها لعدم ظهور ذلك فيه فلذا فصل الماتن فقال اما الاسم الذي يجري فيه الجمع بالالف والتاء
فانواع احدها ما يكون فيه علامة تانيث ظاهرة سواء كانت تاء او الفا مقصورة او ممدودة
وسواء كانت للتانيث الحقيقي او اللفظي كالغرفة قطعة من الماء تؤخذ باليد مما كان العلامة
فيه تاء والبشرى بمعنى البشارة مما كانت العلامة الفا مقصورة وسراء بمعنى السرور
مما كانت العلامة الفا ممدودة وجميعها من التانيث اللفظي وكامرأة وناقة وزوجة
فان جمعها بالالف والتاء فيقال غرفات وبشريات وسراوات وامرات وناقات
وزوجات اما في المؤنث الحقيقي فظاهر واما في اللفظي فلمشابهته له لفظا ومنه اي من
هذا النوع الفرحات والانشراحات لانهما جمعا فرحة وانشراحة وهما اسمان فيهما علامة تانيث
ظاهرة اعني التاء وان لم يكن للتانيث بل لمعنى الوحدة ولهذا فصلهما عما سبق بقوله و
ومنه لا جمع فرح وانشراح بدون التاء حتى لم يندرجا في ذلك لكن يشترط في ذي الالف
من الاسم اي في جمعه بالالف والتاء ان لا يسمى به ذو العلم فان سمي ذو العلم به لا يجمع بهما
بل يجمع بالواو والنون فان بشرى مثلا اذا جعل علما لمذكر يعقل يوجد فيه شروط الجمع بالواو
والنون اعني التذكير والعلم وهو ظاهر والوصفية بناء على ما عرفت ان الاعلام عند الجمعية
منزلة الصفات كالمسمى بكذا وكذا سائر الشروط فيجمع على بشريون لا على بشريات
بخلاف ما فيه علامة التاء كغرفة فانه ان سمي به مذكر عاقل لا يجمع بالواو والنون لما عرفت
ان من جملة شروط ذلك الجمع العراء عن تاء التانيث فجمعه التاني يكون دائما بالالف والتاء
الثاني من الانواع اسم الجنس مذكر لا يعقل المراد بالمذكر ما لا يكون فيه علامة التانيث
لا ظاهرة ولا مقدرة سواء كان مذكرا حقيقيا له انثى او لا ولا يكون له جمع تكسير غير مستكره
سواء لم يكن تكسير اصلا كما في بعض الثلاثيات والرباعيات او كان له تكسير مستكره سواء
لم يكن تكسير اصلا كما في بعض الثلاثيات والرباعيات او كان له تكسير مستكره كما في بعض
الخماسيات لانه لكونه مذكرا لا يعقل كان بمنزلة المؤنث الذي فيه نقصان مع انه احتيج
الى جمعه بالالف والتاء لعدم تكسيره او لكون تكسيره مستكرها كحمام بتشديد الميم معروف
من حممت الماء اسخنته وحمام اي صار حارا واما حمام بالتخفيف بمعنى نوع من الطيور يسكن
في البيوت واحده حمامة فهو يكسر على حمائم كما سيجيء تدبر هذا من الثلاثي الا انه مزيد فيه
وسجل بكسر السين وفتح الباء وسكون الحاء الضخم من القصب والجبل وهذا من الرباعي
وجمرش وسفرجل وقد عرفت معناهما وهما من الخماسي فان كلا من هذه الاربعة اسم
لجنس مذكر لا يعقل وليس للاولين تكسير اصلا وتكسير الاخيرين على جمارش وسفارج مستكره
لكونه بحذف بعض الاصول فيجمع على حمامات وسجلات وجمرشات وسفرجلات
لان كل جمع يكون بمعنى الجماعة كان في حكم المؤنث مع انه مست الحاجة الى جمعه بالالف
والتاء لعدم تكسيره الثالث الجمع الذي لا تكسير له سواء كان جمعا للمذكر او للمؤنث حال
كون احدهما من العقلاء او غيرهم كرجال تكسير رجل في المذكر وعجائز تكسير عجوز في المؤنث
كلاهما من العقلاء وبيوت تكسير بيت من غير العقلاء يستعمل مذكرا او مؤنثا وليس
لشيء من هذه التكسيرات تكسير اصلا كما تعرف في اوزان التكسير فيقال في جموعها
رجالات وعجائزات وبيوتات وبوانات جمع بوان بكسر الباء هو عمود الخيمة مع مجيء
بون بالمد في تكسيره شاذ لعدم شرط الجمع بالالف والتاء اعني ان لا يكون له تكسير غير
مستكره فان بوانا تكسيره غير مستكره وهذا بخلاف الكلب تكسير كلب فانه لا يقال فيه
الكلبات بجمعه بالالف والتاء لمجيء تكسيره اي تكسير الكلب على اكالب على افاعل فلم يوجد
فيه شرط الجمع بالالف والتاء هذه اي جميع الانواع الثلثة المذكورة من الاسم بالالف
والتاء هي القياسيات بمعنى ان اي اسم كان من احد هذه الانواع يصح جمعه كذلك مطردا

واما الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة حال كونها مما ليس تانيثها حقيقيا و اعلم ان التانيث اما لفظي
بان يكون في لفظ المؤنث علامة التانيث ظاهرة واما معنوي بان يكون تانيثه بتاء مقدرة
وايضا هو اما حقيقي بان يكون بازاء المؤنث ذكر من الحيوان واما غير حقيقي بان لا يكون كذلك
بل استعمل استعمال المؤنث فالمؤنث بالتانيث اللفظي سواء كان حقيقيا كامرأة وناقة
او غير حقيقي كغرفة فقد عرفت في النوع الاول انه يطرد جمعه بالالف والتاء وكذا المؤنث المعنوي
الذي كان تانيثه حقيقيا كهند وزينب يجمع ذلك الجمع مطردا فيقال هندات وزينبات
واما القسم الرابع اعني المؤنث المعنوي الذي تانيثه غير حقيقي وهو الذي سموه بالمؤنث
السماعي كارض ودار وسماء ونحوها ففي بعضها اي لا يجمع ذلك الجمع شيء منها قياسا بل في
بعضها جاء السمع بجمعها بالالف والتاء كسموات في جمع سماء والشمالات في جمع شمال
وهي بالكسر مقابل اليمين وبالفتح الريح الهابة من جانب يقابل الجنوب وخصصه الرضي
بهذا حيث فسر الشمالات بالرياح وكلاهما مؤنث سماعي وفي بعضها لا اي لم يجئ السماع بجمعها
كذلك فلا يجمع اذ لا يجري فيه القياس كالارض والشمس والعقرب فانها مؤنثات سماعية
لم يسمع جمعها على شمسات وارضات وعقربات بل اذ جمعت جمع بعضها بالواو والنون كارضون
وبعضها بالتكسير كشموس وعقارب ولعل هذا اي عدم مجئ السمع بجمع هذه الثلثة
كذلك هو الاكثر لا الكلي اذ قد جاء سمعا على قلة ارضات وفي كلامه رد لابن الحاجب حيث
جعل ذلك الجمع مطردا في كل اسم قال في الكافية وان كان المفرد اسما جمع مطلقا وقد سبقه
الرضي في هذا الرد حيث قال ان هذا الاطلاق من ابن الحاجب ليس بسديد لان الاسماء
المؤنثة التي بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوها من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد
فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث
لانه ليس بتحقيقي ولا ظاهر العلامة واما الصفة التي يجري فيها الجمع بالالف والتاء ففي
ايضا اي كالاسم انواع ثلثة المراد بالصفة اعم من ان يكون صفة صريحة بان يكون
اصل وضعها على الوصفية او باعتبار التاويل بان يكون في الاصل علما ثم اول بمفهوم
وصفي كما مرت اليه اشارة ويشير اليه في قوله احدها ما اي صفة يكون فيه علامة تانيث
ظاهرة تاء او الف مقصورة او ممدودة سواء كانت تلك الصفة في الاصل اي في اصل
الوضع علما لمذكر يعقل ثم اول بصيغة الجمعية بمفهوم وصفي كالمسمى باسم كذا كحمزة فانه علم لرجل
او المؤنث كذلك اي عاقلة كعزة بفتح العين وتشديد الزاء فيما كانت العلامة تاء وسلمى
فيما كانت الفا مقصورة وزهراء فيما كانت الفا ممدودة وكلها اسماء اناث او علما لغيرهما
اي لغير المذكر والمؤنث العاقلين كحزوى بضم الحاء المهمل وسكون الزاء المعجم ودهناء
بفتح الدال المهمل والنون وسكون الهاء بينهما هما اسما موضعين فيقال في جموعها حمزات
وعزات وسلميات وزهراوات وحزويات ودهناوات بمعنى المسمين بحمزة والمسمات
بعزة ونحو ذلك او كانت في الاصل صفة لذلك اي لمذكر عاقل او لمؤنث كذلك او لغيرهما كما
كانت صفة حين الجمعية كعلامة صفة لمذكر عاقل فان التاء فيه للمبالغة وعالمة صفة لمؤنث
عاقل وواسعة صفة لمؤنث غير عاقل كالدار وثلثتها فيما كانت العلامة تاء وحبلى فيما كانت
الفا لكن اذا كانت صفة في الاصل يشترط في جمعها بالالف والتاء ان لا يكون الصفة
فعلى فعلان اي على صيغة فعلى التي مذكرها فعلان كسكرى وسكران ولا فعلاء افعل اي على
صيغة فعلاء التي مذكرها افعل كحمراء واحمر فانه لا يجمع فيهما بالالف والتاء وذلك لان مذكرهما
لما لم يجمع جمع السلامة بالواو والنون كما عرفت لم يجمعا هما جمع السلامة بالالف والتاء لئلا يلزم
مزية الفرع على الاصل واذا كان الامر كذلك فلا يجمع بالالف والتاء نحو حائض وطامث فهما بمعنى
مما كان في الاصل صفة لمؤنث يعقل ولا علامة فيه ومعناهما من ثبت لها الحيض في الجملة بان

يكون بالغة واما الحائضة والطامثة بالتاء فهما بمعنى من حدث لها الحيض في الحال او المستقبل
وذلك لانه لما جمعت حائضة وطامثة بالالف والتاء كحائضات وطامثات لم يجمع الحائض
والطامث كذلك لئلا يقع الالتباس ولم يعكس لان ما يظهر فيه علامة التانيث اولى بالجمع
ولا نحو جريح وصبور صفتي امراة على ان يكون الجريح بمعنى المجروح والصبور بمعنى الصابرة
لما عرفت ان في فعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل يستوي التذكير والتانيث اي
لا يجمع بالالف والتاء الصفة التي لم يظهر فيها علامة تانيث واستوت مع مذكرها في الصيغة
فلا يقال جريحات وصبورات لما عرفت انها اذا كانت صفة لمذكر لا تجمع بالواو والنون
فلو جمعت صفة لمؤنث يلزم مزية الفرع على الاصل ولا سكرى لكونه فعلى فعلان ولا حمراء
لكونه فعلاء افعل فلا يقال سكريات ولا حمراوات لما مر ان مذكرهما لم يجمع بالواو والنون
فلم يجمعهما بالالف والتاء كيلا يلزم مزية الفرع على الاصل خلافا لابن كيسان في الاخيرين
اعني فعلى فعلان وفعلاء افعل فانه يجمعهما بالالف والتاء كما يجمع مذكرهما بالواو والنون
فيقول سكريات وحمراوات كما يقول سكرانون واحمرون كما عرفت وقد يعرض
للصفة معنى الاسمية بسبب غلبة استعمالها في الموصوف بحيث صارت بحيث لم يلاحظ
فيها معنى الوصفية فيجمع بالالف والتاء كما يجمع الاسم كما تقدم وان لم يوجد الشرط الذي ذكر
ههنا ولكن لا بد من ان يتحقق فيها الشرط الذي مر في الاسم بان يكون من احد الانواع
المذكورة هناك كما في قوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة اي زكوة فان المراد منها
اي من الخضراوات البقول جمع بقل لا كل ما له خضرة يعني جمع خضراء بالالف والتاء على خضراوات
مع انه صفة في الاصل من فعلاء افعل لكونه مؤنث اخضر كحمراء واحمر فانتفى شرط ذلك الجمع
لانه خرج من الوصفية بغلبة الاسمية في البقول بحيث اذا ذكر فهم منه البقول لا معنى الوصفية
اعني ما له الخضرة فصار داخلا في عداد الاسماء وقد عرفت ان الشرط المذكور اعني ان لا يكون
فعلاء افعل انما هو في الصفة دون الاسم وقوله فتذكر اشارة الى تحقق شرط الاسم
فيه لانه من النوع الاول من الانواع الثلثة اعني ما يكون فيه علامة تانيث ظاهرة كما ان
الثاني صفات الذكور من غير ذوي العلم سواء كانت ذكورا حقيقية بان يكون بازائها اناث
من الحيوان كالصافنات وهو قوله من ذكور الخيل حال من خبر المبتداء اعني ما يصف قدميه الخيل
اسم جماعة الافراس يطلق على الذكور والاناث وصف الفرس قدميه وضعهما مستويتين
من غير تقديم وتاخير وفي القاموس صفن الفرس يصفن صفونا اقام على ثلث قوائم وطرف
حافر الرابعة وصفن الرجل صف قدميه انتهى فافهم والسجل والسبطر بكسر الاول وفتح الثاني
وسكون الثالث في كليهما حال كونهما صفتي الجمل جاريتين عليه يقال جمل سجل اي ضخم وغليظ
وسبطر اي قريب الى وجه الارض طويل وقيدها بقوله صفتي الجمل لان سجلا قد يستعمل
اسما لجنس الجمل فلا يكون مما نحن فيه من انواع الاسم وبهذا الاعتبار ذكره هناك واما ذكره
هنا فباعتبار كونه صفة جارية على الجمل وانه قد يكون صفة للانثى كجارية سجل فلا يكون
من هذا النوع بل من النوع السابق من انواع الصفة فتدبر وهذه الثلثة صفات للذكور
الحقيقية او لا يكون ذكورا حقيقية كما في الايام جمع يوم الخاليات والبلدان جمع بلد النائيات
اي البعيدات واليوم والبلد مذكران غير حقيقيين والخالي والنائي صفتان لهما فيقال
افراس صافنات وجمال سجلات او سبطرات كما قيل ايام خاليات وبلدان نائيات
الثالث الصفة الزائدة حروفها من الاربعة كالصهصلق فانه يقال فيه صهصلقات كما يقال
صهصلقون لانه لزيادة حروفه على الاربعة استكره تكسيره فاحتيج الى جمعه سالما فلما استوى
التذكير والتانيث فيه جمع بالواو والنون وبالالف والتاء واعلم ان ههنا نوعين آخرين
يطرد جمعهما بذلك الجمع احدهما الصفة التي كانت علما في الاصل لمؤنث حقيقي ولا يكون فيه علامة

تأنيث ظاهرة كهند وزينب فانه يجمع بالالف والتاء بلا مرية كان يقال هندات وزينبات بل هذا النوع شائع الاستعمال وانما يكون على تغير العاقل المصدر باضافة ابن وذو نحو ابن عرس وذي القعدة فانه اطرد جمعه بالالف والتاء وان لم يكن مؤنثا كذا قال الرضي ولعله لم يتعرض لهما لظهور الاول والاكتفاء بما تقدم منه من تمثيل جمع المؤنث بهندات وبيان معنى التوقيفية فيه وكون الثاني قليل الاستعمال ولما فرغ عن بيان جمع السلامة بكلا قسميه شرع في بيان التغييرات العارضة بسببه فقال ولعل بك اي ارى بك تتشوق الآن اي تعود الى ما وعدناك من بيان التغييرات العارضة للاسم بسبب هذا الجمع اي الجمع السالم مذكرا او مؤنثا حيث قال في تقسيم مطلق الجمع الى الصحيح والمكسر لبقاء هيئة مفرده فيه الا في عدة مواضع غير بها العوارض نؤخرها الى ذيل الكلام فاصغ امر من الاصغاء اي الاستماع اصله اصغى حذف الياء اكتفاء بالكسرة منها ما ذكرنا من تغيير اوائل الاسماء المحذوفة الاعجاز عند جمعها بالواو والنون كما في سنون وقلون ونحوهما كما عرفت ومنها حذف تاء التأنيث ان كانت اي وجد في الاسم المراد به ما يقابل الفعل والحرف لا ما يقابل الصفة اذا جمع الاسم جمع السلامة سواء كان بالالف والتاء او بالواو والنون كما في مسلمات جمع مسلمة وثبون جمع ثبة تحذف تاءهما عند الجمع تحرزا عن اجتماع علامتي التأنيث وهما تاء المفرد وتاء الجمع باعيانهما واشخاصهما وصورهما من غير تغيير في شيء منها هذا ان جمع بالالف والتاء او علامتي التأنيث والتذكير وهما تاء المفرد ونون الجمع وهذا ان جمع بالواو والنون ولا شك ان اجتماع العلامتين المتضادتين في اسم واحد مستقل مستكره وكذا اجتماع المتماثلتين الا ترى انهم حذفوا التاء مع المذكر في نحو قولهم رجل بصري في النسبة الى البصرة والاصل بصرتي لئلا يلزمهم ان يقولوا في المؤنث امرأة بصرتية بالجمع بين علامتي تأنيث فلان يحذفوا هنا مع تحقق الجمع كان احق واحرى فان قلت لم حذفت التاء الاولى دون الثانية قلت انما كان حذف الاولى اولى لانها للتأنيث فقط والثانية للتأنيث والجمع فابقاء ما فيه زيادة معنى اولى فان قلت ما تقول في نحو سلميات وصحراوات حيث جمع فيهما بين العلامتين لان الياء في سلميات مقلوبة عن الف التأنيث والواو في صحراوات مقلوبة عن همزة مقلوبة عن الف التأنيث اجاب بقوله بخلاف نحو سلميات وصحراوات فان الف سلمى وصحراء ما بقيا باعيانهما بل انقلب الاول ياء والثاني واوا فلم يلزم فيهما اجتماع علامتين باعيانهما حتى حذف احديهما وايضا انما لم يحذف فيهما احدى العلامتين فيه متوافقتان ومن المعلوم ان لاجتماع المتماثلين طلبا للثقل الذي يستكرهه الطباع السليمة الا ترى انهم وضعوا باب الادغام لازاحة هذا المستكره عندهم وايضا ان الكلمة مبنية على هذه الهيئة فلم يكن الالف في سلمى منتزعة طارية على الكلمة بخلاف التاء في نحو مسلمة فانها طارية على مسلم فلا يلزم من حذف تاء نحو مسلمة ركوب الشطط لكونها قلقة في الثبوت وانما يلزم ذلك من حذف ما هو من نفس الكلمة كالف سلمى وهمزة نحو صحراء وايضا انما حذفوا التاء للتحرز المذكور حذفوه تحرزا عن وقوع علامة التأنيث اعني التاء بعينها فيما هو كوسط كلمة بناء على ان علامة الجمع كالجزء من الكلمة وانما تحرزوا عن ذلك لان محل تاء التأنيث كحركة الاعراب انما هو الآخر واما في نحو سلميات فلا يلزم توسط علامة التأنيث بعينها لعدم بقائها بعينها كما عرفت وانما لم يحذف علامة التأنيث من التثنية كمسلمتان مع لزوم هذا اي وقوع علامة التأنيث فيما هو كالوسط لكون علامة التثنية كالجزء من الكلمة لان الحذف هناك اي حذف العلامة من التثنية يؤدي الى التباس تثنية المؤنث بتثنية المذكر لان تثنية مسلم مسلمان فلو قيل في تثنية مسلمة ايضا مسلمان بدون التاء لا يفرق بينهما بخلافه اي بخلاف الحذف هنا اي في الجمع لان للمذكر جمعا آخر غير جمع المؤنث كمسلمين في مسلم فلو حذف التاء من مسلمة في جمعها لما وقع الالتباس واما المثنى فلكونه واحدا في المذكر والمؤنث فعلى ذلك التقدير

التقدير يلزم فيه الالتباس ومنها رد محذوف بعضها اي بعض الاسماء المحذوفة الاعجاز اذا جمع بالالف والتاء قيده بذلك لانها اذا جمعت بالواو والنون لا يرد المحذوف مثل سنون كما عرفت كما في سنوات جمع سنة وعضوات جمع عضة بكسر العين وهي كل شجر عظيم له شوك اصلهما سنوة وعضوة فرد واو هما المحذوف في سنوات وعضوات ما ذكر من ان اصل عضة عضوة مذهب البعض بدليل جمعها على عضوات وقيل المحذوف الهاء واصلها عضهة بالهاء على وزن عنب بدليل جمعها ايضا على عضاه وهذا الاختلاف كالاختلاف في عضة بمعنى الفرقة كما سبق قال ابو مهدية هذا طريق يأزم المآزما وعضوات تمشق اللهازما يأزم اي يشتد والمآزم على وزن مساجد المضايق على ان يكون جمع مأزم بمعنى المضيق وهو فاعل يأزم الالف للاشباع والجملة صفة طريق بتقدير السالك فيه وتمشق اي تضرب واللهزمتان بكسر الاول والثالث المعجم اي بكسر اللام والزاء المعجم العظمان الناتيان تحت الاذنين واحدهما لهزمة والجمع لهازم وقوله وعضوات معطوف على المآزم واللهازم فاعل تمشق والجملة صفة عضوات وهو معطوف على المآزم لتصيف انه طريق لا ينبغي ان يسلك فيه اذ الشدة فيه المضايق والاشجار ذوات الشوك تضرب لهازم من يسلكه وكما في ضعوات بالفتح اي بفتح الضاد جمع ضعة بمعنى الشجر مطلقا اصلها ضعوة فرد الواو المحذوف في جمعها قال جرير متخذا في ضعوات اي في اشجار تولجا اي مأوى ومكانا وهذا اي رد المحذوف من الاسماء المحذوفة الاعجاز عند الجمع بالالف والتاء غير مطرد ولا جار في كل من تلك الاسماء لعدم مجيء الرد في جمع ثبة وقلة حيث يقال فيهما ثبات وقلات لا ثبيات وقلوات برد المحذوف اي الياء في الاول والواو في الثاني بل هو مختص ببعضها كالسنة والعضة ومنها ان المؤنث الذي هو على ثلاثة احرف ثانيها ساكن من غير المضاعف صفة المؤنث او حال منه وغير معتل العين وهو اي والحال ان ذلك المؤنث اسم غير صفة سواء كان التاء فيه ظاهرا او لا اذا كان مفتوح الفاء ففي هذا اربعة شروط ان لا يكون مضاعفا ولا معتل العين وان يكون اسما غير صفة ومفتوح الفاء فاذا وجدت هذه الشروط جميعا يفتح عند الجمع بالالف والتاء عينه حتما اما تحريك العين فللفرق بين الاسم والصفة اذ يجب في الصفة ابقاؤه على السكون كما ستعرف ولم يعكس لان الصفة لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل في الدلالة على الحدث بالسكون اولى واما الفتح فللتخفيف واتباع الفاء فيقال في تمرة في الصحيح ووفرة بمعنى الكثرة في المعتل الفاء ودعوة في المعتل اللام الواوي ورمية في المعتل اللام اليائي وكل ذلك مما كان التاء فيه ظاهرا وارض مما كان التاء فيه مقدرا تمرات ووفرات ودعوات ورميات وارضات بفتح العين الساكن في الجمع مع حذف التاء في بعضها لا يقال لا يجمع مثل الارض مما لم يسمع جمعه بالالف والتاء كما ذكره ولا قياس فيه لانا نقول هذا عند البعض واما المص رح فقد اشار الى ان عدم جمعه كذلك اكثري لا كلي على ان التمثيل يكفيه الفرض ومعتل اللام في المفتوح الفاء كصحيحه اي كصحيح اللام في ان يفتح عينه حتما عند الجمع بالالف والتاء قال قيس المجنون تالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر ظبيات بفتحتين جمع ظبية الساكن العين والمعتل اللام فابدل سكونه في الجمع فتحة والقاع المستوي من الارض وقلن جمع قولي امر المخاطبة وليلى اسم محبوبة الشاعر كانه اشتبه عليه كون ليلاه من الظبيات اما لوحشتها او لحسن عينها فنادي ياسمن وطلب منهن الجواب تولها وتضجرا اقول قد علم هذا الحكم اي حكم المعتل اللام المفتوح الفاء من القاعدة المذكورة فلا فائدة في ذكره ثانيا اللهم الا ان يقال لم يذكر حكمه في الكتب المعتبرة كالمفصل والشافية بل جعل مسكوتا عنه فصرح به المص تنصيصا عليه وازاحة للتوهم وقد يجيء عطف على يفتح اسكان العين في ذلك المعتل في ضرورة الشعر كما في قوله فتستريح النفس من زفراتها بسكون

الفاء في جمع زفرة واذا انتفى شيء من الشروط انتفى ذلك الحكم واذا كان ذلك المؤنث مضموم
الفاء فهذا وكذا قوله وان كان مكسور الفاء ناظر الى انتفاء الشرط الرابع ولامه غير ياء
سواء كان صحيحا او واوا يجوز في عينه الابقاء على السكون كما هو الاصل والفتح للخفة و
واتباع الفاء بجواز ان يكون الاتباع من الافعال فيكون اضافته الى الفاء اضافة المصدر
الى مفعوله الثاني والمعنى جعل العين تابعا للفاء في حركته التي هي الضمة وان يكون من
الافتعال فالاضافة الى المفعول والمعنى اتباع العين للفاء في ذلك اي يجوز تحريك عينه
للفرق المذكور اما بالفتح للخفة او بالضمة لاتباع الفاء للمناسبة اي لاجل المناسبة بين الفاء
والعين فيقال في غرفة في صحيح اللام وخطوة فيما لامه واو وهي ما بين القدمين غرفات
وخطوات بسكون الراء والطاء كما كان في المفرد وغرفات وخطوات بفتحهما اي بفتح الراء
والطاء وضمهما كالغين والخاء وان كان لامه ياء كما في كلية واحد كليتين وهما لحمتان في الباطن
حمراوان متقاربتان لازقتان بعظم الصلب بين الخاصرتين لم يجز الاتباع لثقلة الياء بعد الضمة
بل الوجه فيه هو الابقاء على السكون والفتح فيقال كليات بسكون اللام وفتحه وان كان
مكسور الفاء ولامه صحيح يجوز في عينه الوجوه الثلثة من الابقاء على السكون والفتح واتباع
الفاء في الكسرة فيقال في كسرة هي كقطعة لفظا ومعنى كسرات بسكون السين وفتحه و
كسره وان كان لامه واوا كما في رشوة فالاولان اي السكون والفتح متعينان لا غير اي
لا يجوز الكسر اتفاقا لئلا يلزم واو متحركة قبلها كسرة في اخر الاسم وهو مرفوض ومنع الاندلسي
الثاني اي الفتح ايضا اي كما منع الكسر ولعله نظر الى ان الواو متحرك فلو فتح ما قبله لانقلب
الفاء والجواب ان ههنا مانعا من الاعلال وهو سكون ما بعده كما في عصوان الاترى انهم
كيف جوزوا الفتح في مثل خطوات وان كان لامه ياء كما في لحية فالسيرافي جوز الوجوه الثلثة
كما في الصحيح اللام فيقول لحيات بسكون الحاء كما هو الاصل ولحيات بفتح الحاء للفرق المذكور
وكسره باتباع الفاء لان حكم الياء المفتوحة المكسور ما قبلها حكم الحرف الصحيح وسيبويه منع
الثالث اي الاتباع لاستثقال الياء بعد الكسرتين وعلى كل حال اي سواء جاز الاتباع في
مثل لحية او لم يجز ليس الاتباع في هذا اي المكسور الفاء مثله اي مثل الاتباع في المضموم
الفاء حيث وقع الاتفاق على جواز الاتباع في المضموم الفاء في اكثر المواضع اعني فيما كان
اللام غير ياء سواء كان حرفا صحيحا او واوا دون الاتباع في المكسور الفاء لان الاتفاق
على جوازه فيه انما هو في صورة واحدة وهو كون اللام صحيحا بخلاف ما اذا كان اللام واوا
فانه ممتنع اتفاقا وبخلاف ما اذا كان ياء فان جوازه مختلف فيه مع ان الكسرة ليست
في ثقل الضمة بل اهون منها في الثقل ومقتضى هذا ان يكون امر الاتباع بالعكس مع انه
لم يكن كذلك لان نحو عنق مما كان صحيحا ثلاثيا مضموم الفاء والعين في اللغة اكثر من
نحو ابل مكسور الفاء والعين فحمل الاتباع على الاكثر فلذا كثر في المضموم الفاء دون مكسوره
فان كان المؤنث الذي على ثلثة احرف ثانيها ساكن اسما مضاعفا سواء كان صحيحا
او معتل الفاء او العين او اللام وسواء كان مفتوح الفاء او مضمومه او مكسوره وهذا ناظر
الى انتفاء الشرط الاول كمدة في الصحيح وودة في المعتل الفاء وهي الوتدة واحد الوتد
وكوة بمعنى ثقب البيت في المعتل اللام الواوي ولية واحد اللي وهو فتل الحبل يقال
لويت الحبل اي فتلته في المعتل اللام اليائي وجميعها في المفتوح الفاء وغدة بضم الغين
المعجم وهي طاعون البعير وهو شيء مدور في اللحم من فضلاته معروف وقدة بكسر القاف
وهي الطريقة او كان ذلك المؤنث معتل العين سواء كان واويا او يائيا مفتوح الفاء
او مضمومه او مكسوره وهذا ناظر الى انتفاء الشرط الثاني كروضة في الواوي وبيضة في اليائي
وكلاهما مفتوح الفاء وحوضة بضم الحاء وهي ورقة النخل وحيفة بكسر الحاء المهمل وهي الخرقة

الخرقة اي القطعة من الثوب التي تستثفر بها المرأة اي تجعلها بين فخذيها عند الحيض
او كان ذلك المؤنث صفة مفتوحة الفاء او مضمومته او مكسورته وهذا ناظر الى انتفاء
الشرط الثالث كصعبة في المفتوح وحلوة في المضموم وعلجة في المكسور وهي كفار العجم
فالابقاء اي فيجب ابقاء العين على السكون عند الجمع في الجميع اي في جميع صور الثلث كيف
كان الفاء واللام اي سواء كانا صحيحين او حرفي علة وسواء كان الفاء مفتوحا او مضموما
او مكسورا اما في المضاعف فلانه لو حرك العين منه فان لم يدغم لزم العود الى المهروب عنه
اولا اعني ثقل تكرر المثلين وان ادغم يكون السعي في التحريك ضائعا واما في المعتل
العين فلانه لو حرك فان انقلب الفا لزم زيادة التغيير وان لم تقلب لزم الاستثقال
لضعف حرف العلة عن الحركة واما في الصفة فلانه لو فتح لزم الالتباس بالاسم ولو ضم
او كسر لزم الاستثقال مع ان المطلوب في الصفة الخفة لخفة كما مر خلافا لهذيل في المعتل
العين فانهم يجوزون فيه الفتح ولم يعتدوا بالحركة على حرف العلة لعروضها كما قال الشاعر
شعر اخو بيضات بفتحتين جمع بيضة بسكون الياء وقوله اخو خبر مبتدأ محذوف اي هو
يعني الظليم ملازم بيضات وقوله رائح وما بعده خبر بعد خبر متأوب رفيق بمسح المنكبين
اي في مسحهما والمنكب مجتمع راس الكتف والعضد وتثنيته منكبان سبوح الرائح الذاهب
اخر النهار من راح يروح والمتأوب الجائي اول الليل من الاوب بمعنى الرجوع والرفيق
ضد العنيف من الرفق بالكسر اللينة والسبوح المتصرف في امر المعاش يصف الشاعر
ظليما اي ذكر نعام اي الذكر من جنس النعام وهو طائر الابل واصله نعامة بانه له بيضات بانه
يروح اي يذهب اخر النهار طلبا لقوته القوت هو غذاء يقوم به البدن ويرجع الى بيضاته
ويحافظ عليها حال كونه ماشيا لمنكبيه برفق ولينة لا بعنف وشدة لئلا ينكسر البيضات
مدبرا لامور معاشه حيث يذهب لتحصيل القوت ويرجع للمحافظة على بيضاته ولما ورد انه
قد جاء فتح العين في لجبات وربعات جمع لجبة وربعة بسكون العين فيهما وهما صفتان
فانتقض قولك انه يجب في الصفة ابقاء العين على السكون اجاب بقوله وانما جاء فتح
العين في لجبات وربعات وهو الجيم في الاول والباء في الثاني جمعي لجبة بفتح اللام
وسكون الجيم وهي الشاة التي اتت عليها بعد نتاجها اي ولادتها ووضع ما في بطنها اربعة
اشهر فجفت اي يبس وانقطع لبنها وربعة وهي بفتح الراء وسكون الباء معتدلة لا طويلة
ولا قصيرة يقال امرأة ربعة اي معتدلة القامة اما لان متعلق بجاء فتح العين لغة فيهما
اي في لجبة وربعة كالسكون حتى ان الرضي قال ان الفتح في لجبة اكثر من السكون فورد الجمع
اعني لجبات وربعات بالفتح على احدى اللغتين في مفردهما بل على الاشهر في لجبة على
ما قال الرضي وهي الفتح لا على اللغة الاخرى اعني السكون حتى يرد النقض بذلك واما لانهما
اي لجبة وربعة كانتا في الاصل اسمين لذات الشاة والشخص الموصوفين بالصفات
المذكورة والصفات خارجة عن مفهومهما لازمة لهما ووصف بهما باعتبار لازمهما اعني الوصفين
المذكورين كما يوصف بسبع وكلب من الاسماء باعتبار لازمهما المشهور اعني الجرأة للاول
والشريرة للثاني في قولهم رجل سبع اي جرئ وامرأة كلبة اي شريرة كما يوصف بالحاتم
في رجل حاتم اي سخي فكما ان تلك الكلمات في الاصل اسماء دالة على الذوات فقط ثم جعلت
اوصافا باعتبار لوازم معانيها فكذا يجوز ان يكون لجبة وربعة كذلك فيعتبر اسميتهما الاصلية
وفتح عينهما في الجمع كما فتح في مثل تمرات واما لانهما لزمتهما التاء حتى لا ينفك عنهما وان
كان الموصوف مذكرا كما يقال رجل ربعة صارتا كانهما اسمان في الحال كجفنة وقصعة لان التاء
المخصوص لا صفات اذ لو بقي الوصفية يقيل في المذكر رجل ربع وفي المؤنث امرأة ربعة بالتاء
وعدمه للوجوب المطابقة حينئذ بخلاف ما اذا صارا اسمين اذ لا يجب المطابقة كما هو مسطور

في كتب النحو فاعتبرت اسميتها التنزيلية ففتح عينها في الجمع كما فتح في الاسم فعلى هذين الجوابين
اندفع النقض ايضا لعدم كون مفردهما صفة فان قلت سميتم هذا القسم اي القسم الاول من
قسمي الجمع المطلق جمع التصحيح لسلامة المفرد وعدم تغيير هيئته فيه كما ذكر في صدر البحث فما بال
هذه التغييرات فيما ذكر من الجموع بعضها بالواو والنون كما في سنين وبعضها بالالف والتاء
كما في عضوات وتمرات ونحوها حيث تغير فيها هيئات المفردات اما بالحرف او بالحركة والسكون
والسؤال اما استفسار محض او اعتراض بانه لا يصح هذه التغييرات على ان يكون الاستفهام
للانكار فان نفي بال التغييرات اي حالها يستلزم القول بعدم صحتها قلنا تحقق هذا الجمع لا يقتضي
هذه التغييرات يعني ان المراد ببقاء هيئة المفرد مع هذا الجمع ان هذا الجمع لا يقتضي تغير الهيئة
ولا يحتاج اليه بل يمكن بدونه لانه لا يقع فيه التغيير اصلا والتغييرات المذكورة ليست لانها
تقتضيها الجمع لامكانه مع عدمها اذ لا شك انه يمكن ان يقال في عفتة عفات من غير رد المحذوف
وفي مسلمة مسلمات من غير حذف التاء وفي صعبة صعبات بفتح العين وهكذا وانما هي اي
هذه التغييرات لعوارض اخر كما بين في انشاء الكلام فهي لا تنافي كون الجموع المذكورة من جمع
السلامة والتصحيح بخلاف هيئات الجموع المكسرة فانها لا تصور بدون تغير لهيئة الاسم وان
كان ذلك التغير في الحركات والسكنات صريحا كما في رجال وافراس وخشب ورهن او تقديرا
كما في فلك كما ذكر اجمالا وتطلع عليه تفصيلا فمعنى تغير الهيئة في جمع التكسير ان ذلك الجمع يقتضيه و
يحتاج اليه مع قطع النظر عن العوارض فلا يلزم دخول الجموع المذكورة في جمع التكسير ولما فرغ
عن بيان القسم الاول اعني جمع السلامة بقسميه شرع في بيان القسم الثاني فقال الثاني وهو
جمع التكسير يكون للثلاثي والرباعي مطلقا اي من اي صنف كان وعلى اي آية هيئة كما تعرف
وللخماسي على استكراه اي مع كونه مستكرها لانه اي الشان ان غير يعني ان التكسير على ما
عرفت يكون بتغيير المفرد اما بزيادة حرف او حركة او بنقصان احدها او بتبديل الحركات والسكنات
وشيء منها ليس بسائغ ههنا لانه ان غير الخماسي بزيادة حرف عليه ثقل لان بناء الخماسي ثقيل
في نفسه فلو زيد عليه حرف اشتد الثقل او بنقصانه انخرم اي انهدم اصل الكلمة بسبب الجمع
لكون حروفه كلها اصولا وهو اي الانخرام بسبب الجمع مستبعد غير متعارف بل المتعارف
ان يرد الجمع الكلمة الى اصلها كالتغيير والتغيير بالحركة والسكون بزيادتهما او نقصانهما او تبديلهما
لا يعتد به كثرة اعتداد لاشتباه صورة المفرد بصورة الجمع في الخط والكتابة كليا لان الكلمة الواحدة
على اي حركة وسكون وقعت فتكتب على خط ونقش واحد وفي اللفظ كثيرا بناء على انه
كثيرا ما يذهل في اللفظ عن خصوص الحركة والسكون مثلا اذا قيل في جمع سفرجل سفارجل
ثقل وسفرج او سفارج انخرم الاصل او سفرجل بضم السين وكسر الفاء مثلا التبس في الخط
واللفظ بالمفرد فلذا استكره تكسيره فالتزموا الثاني اي التغيير بنقصان مع الاستكراه
كسفارج بناء على ان لهم وزنا من الاوزان المعتبرة عندهم كما تعرف بخلاف ما لو غير بزيادة
اذ ليس لهم وزن معتبر وللرباعي حال كونه ملابسا باصنافه وبينها بقوله اسما اي حال كونه
اسما والاسما كان وصفة ومجردا عن التاء وغير مجرد مثال واحد اي صيغة ووزن واحد هو
اعدل ما يتصور فيه من الامثلة والاوزان وهو فعالل بفتح الفاء وزيادة الالف بعد العين
وكسر اللام الاول فاعلم ان في جمع الرباعي المكسر موضعين احدهما انهم لم يزيدوا على مثال
واحد والثاني انهم خصوا هذا المثال اما الثاني فلانه اعدل ما يتصور في تكسير الرباعي لانهم زادوا
في اللفظ لزيادة في المعنى طلبا للتطابق ولم يزيدوا اكثر من واحد كراهة التطويل الا ترى انهم
لم يجوزوا في الاصول كلمة سداسية وعمدوا الى الالف لخفتها واختاروا حشوه الرابع لاحد وجوه
اما لانه اعدل الحركات واما لان الكسر والتكسير من واد واحد واما لقصد المناسبة للتصغير
ولهذا الاخير جعلوا الالف ثالث اجزائها مجرى ياء التصغير وكسروا اللام دون العين بناء على انها



انها اخف من العين فاختيرت عند التكسير او على ان التكسير نوع من التغيير واللام اولى به واما
الاول فلانه لما لم يوجد في سائر الاوزان عدالة بالنسبة الى فعالل على ما تنبهت في اثناء
الكلام مع انه لا حاجة اليها وتقليل الانتشار بقدر الامكان احسن كان عدم الزيادة عليه اولى
ومما كان للرباعي المجرد خمس صيغ كما عرفت في بابه وهو قسمان اسم وصفة او رد النص ح
عشرة امثلة خمسة للاسم وخمسة للصفة فقال فيقال في اسم اي في جميع الاسم من الرباعي
جعافر وزبارج وبراثن ودراهم وقماطر في جمع الامثلة المذكورة له اي للرباعي في بابه وهي
جعفر وزبرج وبرثن ودرهم وقمطر وقد عرفتها ومعانيها وفي صفته اي في جمع الصفة منه
جبارب وزعالب وفراهد وزمالق وضباطر في جمع جرب كجعفر وهو الطويل او
كزبرج وهو السريع وفرهد كبرثن الغليظ وزملق كدرهم الابيض وضبطر كقمطر وهو الغليظ
الشديد وكذا الثلاثي عطف على للرباعي الذي زيد فيه حرف للالحاق او حرف غير مدة وقد عرفت
ان المدات ثلثة الالف والواو والياء الحاصلات من اشباع ضمة ما قبلها وكسرته لغيره
اي لغير الالحاق اي لذلك الثلاثي امثال واحد هو فعالل الا فيعلا بفتح الفاء وسكون الياء
وكسر العين وافعل وفعلاء استثناء ان مما زيد فيه غير مدة لغير الالحاق فانه زيد في افعل همزة
وفي فيعل ياء وليس شيء منها مدة اما الاول فظ واما الثاني فلكون ما قبله مفتوحا وليس
شيء منها للالحاق بل لافادة معنى زائد وانما استثناء اذ ليس لتكسيرها مثال واحد فان امثلة
جمع كل منها مختلفة كاموات على افعال وجياد على فعال بالكسر وابيناء على افعلاء في جمع
ميت اصله ميوت من الموت وجيد اصله جيود من الجودة ضد الرداءة وبين اصله بيين
من بان الشيء يبين بيانا اي اتضح ثم اعلت هذه الصفات واو ثمة تجمعها على فيعل فجمع
على الجموع المذكورة لانه كثيرا ما يحذف العين من الاول والثاني تخفيفا فيصيران على كعب فجمعا
على اموات وجياد كما جمع كعب على اكعاب وكعاب وفي الثالث لثقل فيعل على فعيل لانه
مناسب له في عدد الحروف وفي الزيادة فجمع بين على ابيناء كما جمع غني على اغنياء و حمر
على فعل بضم الفاء وسكون العين وحمران على فعلان كذلك في جمع احمر وهو افعل فعلاء
فلم يجمع على احامر بل على الجمعين المذكورين فرقا بينه وبين افعل التفضيل فانه يجمع على
فعالل وحمل فعل التفضيل بهذا الجمع لان الاصل الشائع في هذا الجمع هو الاسم وافعل التفضيل
اقرب الى الاسم من افعل الصفة كما ستعرف فيقال تفريع على قوله وكذا للثلاثي الذي
زيد فيه حرف الخ تفريع الجزئيات على القاعدة في جمع جورب ومغزى وتنضب بفتح التاء
وضم الضاد وهو شجر قيل هو شجر يتخذ منه السهام وافضل واجدل وهو ظ جوارب ومغاز
اصله مغازي فاعل اعلال قاض وتناضب وافاضل واجادل لانها ثلاثيات زيد فيها حرف
للالحاق كالواو في جورب وهو معروف الحاقا بجعفر والياء في مغزى بمعنى المغزا الحاقا بدرهم
او غير مدة لغير الالحاق كالتاء في تنضب والهمزة في افضل واجدل وهما ليستا بمدتين
ولا للالحاق بل لتكثير البناء او لافادة معنى زائد وليس افضل واجدل افعل فعلاء بل الاول
افعل التفضيل والثاني اسم فجمعت الكل على مثال واحد وهو فعالل لما سبق في بحث التصغير
ان المراد بالاوزان في هذه المباحث مجرد عدد الحروف وترتيب الحركات والسكنات لا اعتبار
اصالة الحروف وزيادتها ولا شك ان تناضب وافاضل ونحوها على هذه الهيئة وكذا الخماسي
مثال واحد على استكراه وهو فعالل كجحامر وفرازد في تكسير جحمرش وفرزدق بحذف الحرف
الخامس لكونه منشأ الثقل كما هو مذهب سيبويه وقيل بحذف الزائد او ما اشبهه فيقول
في جحمرش جحارش وفرزدق فرازق بحذف الميم والدال لكون الاول من الزوائد والثاني
شبيها بالتاء الذي هو منها وقيل بحذف الزائد ان قرب من الطرف فلا يقول جحارش
لبعد الميم من الطرف وقد عرفت ذلك في بحث التصغير ثم ان هنا سؤالا وهو ان افعل فعلا

قد يكسر على فعالل كاحاوص في جمع احوص فاشار الى دفعه بقوله وقد توهن لا فعل فعلاء الاسمية
فيجمع بهذا الاعتبار على فعالل لا باعتبار وصفية الاصلية حتى يرد انتقض بذلك كما في قول
الشاعر اتاني وعبد الحوص من ال جعفر ابو عبيد ضد الوعد اى الاضافة فيا عبد عمرو لو نهيت
الاحاوص لو للتمني اى ليتك نهيتهم عما قصدوا من الاضرار ويجوز ان تكون للشرط كما هو الاصل
والجواب محذوف اى لكان ذلك امرا حسنا الحوص بفتحتين ضيق في مؤخر العينين وهو من
علايم سواء الخلق والصفة المشبهة منه احوص للمذكر وحوصاء للمؤنث كاحمر وحمراء اى من
فتاق مواخر عينيه فهما صفتان في الاصل لكن الاحوص صار لقبا مشعرا بالذم لربيعة بن جعفر
بن كلاب ولم يلاحظ فيه معنى الوصفية ح فنظر الشاعر الى اصله الذي هو الوصفية اولا طرف
نظر فجمعه على حوص في المصراع الاول لكونه بهذا الاعتبار افعل فعلاء وقد عرفت انه لا يجمع على افاعل
بل على فعل وفعلان ونظر الى الاسمية العارضة التي هي اللقبية ثانيا فجمعه في المصراع الثاني
على احاوص لانه بهذا الاعتبار ليس افعل فعلاء بل افعل الاسم كاجدل وقد عرفت انه يكسر على
افاعل كاجادل والمراد بها اى بالحوص والاحاوص اولاد ربيعة اما في الاول فظ واما في الثاني
فتسمية الاولاد باسم ابيهم مجازا مشتهرا في مثل هذا الموضع فان قلت اذا كانت هذه
الجمعية باعتبار العلمية والحال ان دخول الالف واللام عليه باعتبار الوصفية لان المعارف
لا تعرف يلزم اعتبار المتنافيين قلت انما يكون هذا باطلا لو كان اعتبار المتنافيين بالقياس
الى حكم واحد كاعتبار العلمية والوصفية في عدم انصراف احمر اذا جعل علما لامتناع سببين
متنافيين ثبوتا حكما واحدا وههنا اعتبار الوصفية بالنظر الى حكم دخول حرف التعريف والعلمية
بالنظر الى حكم الجمعية فلا باس هذا هو المشهور وكلام الجوهري يشعر بان الصفة ان كانت
اى مدلولها من معنى الحدث خلقية اى ثابتة من اصل الخلقة والفطرة لا انها لم توجد ابتداء
ثم عرضت يجمع افعل فعلاء منها على افاعل اعنى فعالل كالاسم وان كانت عارضة بعد ان
لم توجد في اصل الخلقة فعلى فعل اى فيجمع على فعل بضم الفاء وسكون العين لا على افاعل
وذلك لان الجوهري قال يقال رجل احمر ورجال احامر لا على افاعل فان اردت بالاحمر
المصبوغ بالحمرة وهو صفة عارضة قلت في مفرده احمر والجمع حمر على فعل وانشد اى قرأ الاصمعي
وهو من ائمة اللغة قول الشاعر ان الاحامرة الثلاثة اهلكت مالي وفسرها اى فسر الاصمعي
الاحامرة في الشعر بالخمر واللحم والزعفران فان قوله فان اردت المصبوغ بالحمرة الخ يدل على ان
الصفة اذا كانت عارضة تكسر على فعل وقوله رجال احامر بقرينة مقابلته لما بعده وتفسير
الاحامرة في البيت بالاشياء الثلاثة التي حمرتها خلقية يشعران بانها اذا كانت خلقية تكسر على
افاعل ووجه ذلك انها اذا كانت خلقية كانت بمعنى الثبوت فيكون لها نوع شبه بالاسم
فتجمع جمع الاسم اعنى على افاعل بخلاف ما اذا كانت عارضة لانها ح تكون بمعنى الحدوث
فتبعد عن الاسم كل البعد فلا تجمع جمعه بل على جمع احمر كفعل والعجب ان صاحب المفصل
اورد ههنا في جزئيات جمع الصفة سباطر على ان يكون جمع سبطر وهو صفة يقال جمل سبطر
اى طويل على وجه الارض كما مر ثم صرح بعد هذا الايراد عن قريب ان سبطرا لا يجمع على سباطر
حيث قال والمذكر الذي لم يكسر يجمع بالالف والتاء يقال جمال سبحلات وسبطرات
فعد سبطرا مما لا يكسر وهل هذا الا تناقض لا ينبغي مثله عن مثله والعجب منه اى مما قاله
صاحب المفصل ما نقل عنه صاحب الاقليد وهو انه اى الشان ان عرض على صيغة المجهول
والعارض على ما نقل هو بعض تلامذة صاحب المفصل عليه اى على صاحب المفصل هذا
التناقض فقال في وجه التوفيق بين قوليه اما سبطرات بجمع سبطر بالالف والتاء فليس
فيه اشكال بل هو معلوم مقطوع واما سباطر بتكسيره على فعالل فمشكوك فيه لم يقطع
بثبوته ولا بعدمه وحاصل التوفيق ان المراد حين ما يقال ان سبطرا يجمع على سباطر انه يجمع

في جمعه



يجمع عليه على وجه الشك وحين ما يقال انه لا يجمع عليه على سبيل القطع او معنى قوله يجمع لا يجمع
انه يحتمل ان يجمع وان لا يجمع فاندفع التناقض وهذا اى كون ما نقله اعجب لانه اى الشان
يجب ان يكون تحقق سبطرات وعدم سباطر متنافيين من المعلومية والمشكوكية
اى اذا كان كل منهما معلوما مقطوعا كان الاخر كذلك واذا كان مشكوكا فيه كان مشكوكا
فيه لان مثل سبطر مما كان صفة لمذكر لا يعقل لا يجمع بالالف والتاء الا اذا لم يكن له تكسير
كما مر وهو اى صاحب المفصل معترف ومقر به اى بهذا الاشتراط كما نقلنا عنه آنفا
فلما كان سباطر اى مدة كون سباطر الذي هو تكسير سبطر مشكوكا فيه كان سبطرات
في جمعه بالالف والتاء ايضا كذلك اى مشكوكا فيه كسباطر لان الشك في ثبوت الشرط
يستلزم الشك في ثبوت المشروط فلا معنى لنفي الاشكال عنه اى عن سبطرات واثبات
الشك في سباطر كما فعل صاحب المفصل فقول ما مر من المفصل من ذلك الاشتراط
انما هو فيما هو اسم لجنس مذكر لا يعقل كحمام وسجل واما فيما هو صفة لمذكر لا يعقل كما في
جمال سبطرات وافراس صافنات وايام خاليات فلم يعرف منه ذلك الاشتراط بل لا يصح
اذ امثال الخالي تجمع على الخوالي مع ان سبطرا صفة كما قاله ونقله عن صاحب المفصل
فلا يصح قوله كما مر نعم يصح قوله وهو معترف به بناء على ان صاحب المفصل اشترط ذلك
في الصفة كما نقلنا ثم وفق صاحب الاقليد بين القولين بوجه آخر وهو ان المراد بقوله لا يجمع
على سباطر انه لا يجمع عليه اكثريا لا كليا وبقوله انه يجمع عليه يجمع عليه قليلا وللرباعي المجرد
والملحق به سواء كانا اسمين او صفتين وللاسم الثلاثي المزيد فيه اذا لحقها اى هذه المذكورات
مدة قبل رابعها مثال واحد ايضا اى كالرباعي المجرد والثلاثي الذي زيد فيه حرف للالحاق
او غير مدة لغيره وهو فعاليل بالياء المدة بين اللامين فيقال في جمع قرطاس وقربوس
بفتح الاول والثاني وهو مقدم السرج وكبريت هذه امثلة للرباعي والمدة التي
قبل الرابع في الاول الف وفي الثاني واو وفي الثالث ياء وفسطاط وهو بكسر الفاء
وضمه بيت اسود يصنع من الشعر وهذا في الملحق بالرباعي مثل قرطاس وفيه معنى الوصفية
ايضا وطومار وهو قرطاس طويل يلفونه وقانون بمعنى الاصل وديباج بمعنى الاطلس وهذه
الثلاثة امثلة للثلاثي المزيد فيه وفي الاول الزيادة واو والمدة قبل الرابع الف وفي الثاني
بالعكس وفي الثالث الزيادة ياء والمدة الف قراطيس وقرابيس وكباريت وفساطيط
وطوامير وقوانين ودبابيج كلها على فعاليل كمصابيح بقلب الواو والالف المدتين ياء وابقاء
الياء المدة على حالها لان الاسم المذكور اى الاسم الثلاثي المزيد فيه الذي لحقه مدة قبل
الرابع اذا كان على وزن فعلان بالكسر قد يكسر ايضا اى كما يكسر على فعاليل على فعالل
بكسر الفاء كسراح في جمع سرحان بمعنى الذئب كما يجمع على سراحين واما اذا كان على غير
فعلان فلا يكسر الا على فعاليل كالرباعي والملحق به المذكورين وسيجيء اى قد عرفت حكم
الاسم من الثلاثي المذكور وسيجيء حكم الصفة منه وصاحب المفصل قيد زيادة الثلاثي
هنا ايضا اى كما في الثلاثي الذي يكسر على فعالل كما عرفت بكونها غير مدة بان يقول في الاسم
الثلاثي المزيد فيه غير المدة ولا يخفى عليك مما ذكرناه من ان مثل طومار ثلاثي كان الزيادة
فيه مدة اعني الواو وقد جمع على فعاليل فالتقييد ليس بمستقيم ولا ادري كيف يقع مثله
اى مثل هذا الف والظاهر عن مثله اى مثل صاحب المفصل الفاضل البارع في العلوم
العربية اى لا اعلم جواب هذا السؤال وهو تعجب عن حاله قال في المفصل والرباعي اذا
لحقه حرف لين رابع جمع على فعاليل كقناديل وسراديح وكذلك ما كان من الثلاثي ملحقا به
كقراويح وقراطيط وكذلك ما كانت فيه من ذلك زيادة غير مدة كمصابيح واناعيم وقال
في الاقليد قوله من ذلك اشارة الى الثلاثي وقوله غير مدة غير مستقيم اذ لا فصل بين ان

يكسر على فعاليل كطوامير حاله اى حال
هذا التقييد وفساده لان مثل صح

السرداح مكان لين نبت النجم
والفردوح الارض المستوية والفطاط
بضم الخاء الذي يلقي الرحل

ان يكون مدة وغيرها بيانه ان المدة لا يكون فيما لحق بعدده اعني ما يكون على صورة الرباعي
كقرطاس الاثانية لامتناع وقوعها في الاول لانه موضع حركة وكذا الثالث لان ما قبل
حرف المد متحرك وكذا الرابع لانه ليس حرف المد الذي كلامنا فيه وكذا الخامس لانه
حرف الاعراب فيتعاقب عليه الحركات الاعرابية فلم يبق الا الثاني واذ تعين الثاني
لحرف المد فحكمه حكم الصحيح بدليل قولك في طومار وديماس وساباط طوامير وديامس
وسوابيط فلا معنى للاحتراز بقوله غير مدة لما قررنا ان المدة وغيرها سواء اما قوله فيما سبق
في هذا الفصل وليست بمدة كاجدل ففائدة جليلة وهي الاحتراز عن نحو فاعل وفعول
وفعيل فان لهذا النوع جمعا مخصوصا انتهى وللمنسوب الى الرباعي والملحق به والثلاثي
الذي على اربعة احرف وللاعجمي اي وللاسم العجمي المقابل للعربي منها اي من هذه الثلثة
ايضا اي كما للمنسوب اليها او كما سبق مما يكسر على فعائل او فعاليل مثال واحد وهو فعاللة
بالحاق تاء التانيث لفعالل فيقال في تكسير عبقري وهو القوي والعبقر موضع تزعم
العرب انه مسكن الجن وهذا في المنسوب الى الرباعي وحيدري بمعنى الشجيع وحيدر بمعنى
الاسد وهذا في المنسوب الى الملحق بالرباعي لان الياء في حيدر للالحاق لجعفر والاعجمي
اي المنسوب الى الاعجم وهو الذي لا يقدر على النطق وهذا في المنسوب الى الثلاثي الذي
على اربعة احرف وكجورب وهو اسم عجمي عباقرة في الاول وحيادرة في الثاني واعاجمة
في الثالث وجواربة في الرابع وانما كان مثالها على فعاللة بزيادة التاء اما في الاعجمي
فلانه فرع العربي فزيدت فيه علامة الفرعية وهي التاء لتدل على كونه اعجميا واما في المنسوب
الى احد الاشياء الثلثة كالعبقري فلانه لما استثقل ابقاء ياء النسبة في جمع ثقيل لفظا
ومعنى حذفت فيه وعوضت عنها تاء التانيث للمناسبة بينهما لمجيئهما للفرق بين
المفرد والجنس كتمر وتمرة وروم ورومي وللمبالغة كعلامة واحمري وللمعنى كغرفة
وكرسي الا ان التاء في المنسوب لازمة لانها عوض عن الياء فلا يقال في عباقرة عباقر
بخلاف الاعجمي فانها فيه غير لازمة لانها ليست بعوض عن شيء فيقال جوارب كما يقال
جواربة ولو على وجه الشذوذ وقد يجيء التاء عوضا عن المدة نحو حجحجة في جمع جحجاج
وهو السيد والاصل حجاجيج في الصحاح التاء عوض من الياء المحذوفة ولا بد منها
او من التاء ولا يجتمعان وقد يجيء التاء لتاكيد الجمعية وتحقيق تانيثه نحو قشاعمة في
جمع قشعم وهو المسن من النسور والرجال والتاء فيه لتاكيد الجمعية كما في عمومة
ونحو جواهر بدون التاء جمع جوهر شاذ لان جواهر اسم اعجمي من ملحق الرباعي كجورب
معرب من كوهر فالقياس في تكسيره جواهرة بالتاء كجواربة وتفاعلة اي لكل ثلاثي على
وزن فاعلة بالتاء حال كونه اسما وفاعلاء بالالف الممدودة اسما كان او صفة مثال واحد
ايضا وهو فواعل فيقال في كاثبة على فاعلة وهي حال كونه من الفرس مقدم المنسج
ومنسج الفرس ما بالفارسية بال اسب الذي صفة مقدم يقع عليه اليد عند ارادة الركوب
اعني ما يحاذي القربوس منه وفي قاصعاء على فاعلاء من الاسماء وهي مدخل حجر اليربوع
وهو بفتح الياء المثناة وسكون الراء دابة يقال لها ارنب العرب وحجره بتقديم الجيم المضموم
وسكون الحاء المهملة بيته ومسكنه ومدخل حجره هو الثقب الذي يدخل فيه منه ودهثاء
من الصفات وهي الارض اللينة كواثب مفعول يقال وقواصع ودواهث بابدال المدة
التي هي الالف واو وحذف تاء التانيث او الالف الممدودة وزيادة الف الجمع بخلاف فاعلة
حال كونها صفة حيث لم يكن ماله مثال واحد فان لها مثالين هذا اعني فواعل وفعلا
بضم الفاء وتشديد العين وقوله هذا وفعلا منصوبان باعني المقدر او على البدلية من مثالين
كضوارب على فواعل ونوم على فعل في جمع ضاربة ونائمة لانها من الصفات وكذا فاعل

الديماس بالفتح والكسر السجن الذي نسب الى حجاج ابن يوسف والساباط سقف يصنع على جدارين وممر من تحته الطريق منه



فاعل المجرد عن التاء حال كونه من صفات المؤنث له المثالان المذكوران كحائض وطامث
فقد عرفت انها بمعنى واحد وصفتا مؤنث من غير علامة تانيث ظاهرة فلا يلتبسان بالمذكر
لان معناهما لا يوجد الا في المؤنث فانهما يكسران على حيض وطوامث على فعل وفواعل واما
فاعل المجرد عن التاء من صفات المذكر كضارب فله جموع كثيرة كما تعرف ما تقدم من هيئات الجموع
سواء كانت مصححات او مكسرات ما عدا الشواذ المذكورة في اثناء البيان هي الجارية على القياس
فلها مزيد دخل وظهور في مقصود هذا الفن كما عرفت ان مقصود الصرف هي الهيئات المطردة
في جميع المواد واما ما سواها من سائر المكسرات فالعمدة فيها السماع لا القياس والضابطة
لكن لا تخلو عن انواع من الضوابط ووجوه من الاطراد في الجملة باعتبار ضبط انواع ما يرد فيه
السماع من المواد المخصوصة المتكثرة كما ينكشف لك بالتامل في الابحاث الاتية وبهذا الاعتبار
صارت هي ايضا اي كما تقدم من هيئات الجموع مقصودة بالبحث واذا كان كذلك فلا حاجة
الى ما ذكره صاحب المفتاح في الاعتذار عن ذكر المكسرات السماعية التي هي كثيرة البحث في فن
الصرف من ان الاول اي الجموع القياسية هو الحق ههنا وذكر الثاني اي الجموع السماعية
استطراد لمناسبة تامة بينه وبين الاول كما هو عادتهم في ان يذكروا في الفنون ما ليس من
مقاصدها استطرادا ومناسبة كذكر مباحث الفلسفة في الكلام وانما كان توجيه المصنف اولى مما ذكره
صاحب المفتاح لان تلك المباحث مع كثرتها وطول ذيلها لا ينبغي ان تعد مما ذكر استطرادا
ونجعل هذه الابحاث فصولا فصل اوزان تكسير الثلاثي المجرد على الاطلاق اي سواء كان اسما
او صفة كاوزان واحدة اي كما ان اوزان واحده عشرة وهي على ما عرفت فَعْل فَعَل فُعْل
فِعْل فُعَل فَعِل فَعُل مثل كهل كفل وكتف ورجل ورجل وضلع وابل وبرد وصرد وطنب
عشرة خبر المبتدأ اعني الاوزان لكن تلك العشرة في الاسماء غيرها في الصفات فلذا ميز بينهما وذكر
كلا منهما على حدة وقدم اوزان الاسماء لكون الاسم اصلا في التكسير فقال وهي في الاسماء
افعال بكسر الفاء فعول بالضم فعلان بكسر الفاء وسكون العين افعل بفتح الهمزة
وضم العين فعلان بضم الفاء وسكون العين فعلة بكسر الفاء وفتح العين فعل بضم الفاء
وسكون العين فعلة بكسر الفاء وسكون العين فعل بضمتين فقوله افعال فعال الخ موقوف
على السكون من قبيل التعداد واعرابه محلي كان تقول لمن يقول كم عندك رجلا زيد عمرو بكر
وهكذا ولذا ترك واو العطف بينها وجاء حجلى بكسر الحاء المهمل وسكون الجيم حال كونه
مقصورا على فعلى وهو خارج عن الاوزان العشرة في جمع حجل بفتحتين وسكون الجيم وهو
القبجة بفتح القاف وسكون الباء الموحد معرب كبك بمعنى الطائر المخصوص بتبديل كافه
الاول قافا والثاني جيما والتاء كتاء تمرة قال الشعبي ارحم اصيبيتي الذين كانهم حجلى تدرج
في الشربة وقع التدرج اي تدب وتمشي تفسير لتدب من الدروج بمعنى المشي واصله تتدرج
حذف احد تائيه كما في نارا تلظى وهو صفة حجلى والشربة بالفتحات وتشديد الباء حويض مصغر
حوض يتخذ حول النخلة ليصل منه الماء الى عروق النخلة او ليقع تحت الظل والنخلة شجرة
التمر قوله في الشربة ظرف لغو لما بعده من وقع وهو بضم الواو وتشديد القاف جمع واقع اعرابه
رفع على انه صفة ثانية لحجلى وقوله ارحم امر حاضر واصيبية مصغر اصبية جمع صبي والياء للمتكلم
لكن هذا الوزن اي فعلى بالكسر والسكون والقصر في الجمع مطلقا اي في الاسم كان او الصفة
شاذ لم يجئ منه الا حرفان اي كلمتان مركبتان من حروف مخصوصة احدهما هذا اي حجلى
في جمع حجل والاخر ظربى جمع ظربان بفتح الظاء وكسر الراء على وزن قطران وهو معروف
وقد مر هذا في الاشتقاق وهو على هاجر دويبة منتنة الريح ولاجل شذوذه لم يعد من
اوزان التكسير وحصرت هي في العشرة لكن جريانها اي جريان تلك العشرة في الاسماء من
الثلاثي المجرد ليس كلها على نهج ونسق واحد بان يكون ما يجري فيه كل واحد منها من الانواع مساويا

لما يجري فيه الآخر بالعدد بل بعضها اعم من بعض بمعنى ان ما يجري فيه بعضها اكثر مما يجري فيه
الآخر سواء كان ما يجري فيه الثاني من جملة ما يجري فيه الاول او لا عموما او قعا على الترتيب
وحال كونها واقعة على الترتيب الذي ذكرنا في ضبط الاوزان اي كل ما هو متقدم في الترتيب
منها فهو اعم مما بعده الا فعولا وفعلان بكسر الفاء وسكون العين فانهما متساويان اي
ما يجري فيه احدهما مساويا لما يجري فيه الآخر ما بعده وسواء كانا متحدين بالنوع اولا وكذا الكلام
في قوله فعل وفعلان بضم الفاء وسكون العين فيهما وفعلة بكسره وفتح العين فان
هذه الثلثة متساوية لا تفاوت فيها بحسب القلة والكثرة وكذا افعل بضمتين وفعلة
بكسر الفاء وسكون العين فانهما ايضا في مرتبة واحدة من العدد فاعم الاوزان افعال
ثم فعول وفعلان وهما متساويان ثم افعل ثم افعلان وفعلة وفعل وهما متساويان واخصها
فعل بضمتين وفعلة بالكسر والسكون وهي متساويان ولما كان الحق ضبط انواع التكسير
بوجوه من الاطراد لا ضبط اوزان المفردات بحث عن احوال اوزان التكسير وفصلها بانها
تجري في كذا وكذا دون ان يتعرض الاوزان المفردات اولا ثم لابنيته ما يجمع عليه بان
يقال هذا المفرد يجمع على كذا او كذا كما فعل ابن الحاجب فقال فافعال جار في كل اوزان
المجرد اي في كل واحد من الاوزان العشرة للواحد للثلاثي المجرد بمعنى انه يجري في كل نوع من
انواعها لا في كل صنف او في كل فرد منها بخلاف ما عدا افعالا فانها مختص ببعض الانواع منها كما
تطلع عليه كافراد في تكسير فرد على فعل بفتح الفاء وسكون العين واوراد في ورد على فعل
بالكسر والسكون واجناد في جند على فعل بضم وسكون بمعنى العسكر واجمال في جمل
على فعل بفتحتين وافخاذ في فخذ على فعل بالفتح والكسر واعضاد في عضد على فعل
بالفتح والضم وهو من اليد ما بين المرفق والمنكب واعناب في عنب على فعل بالكسر والفتح
وهو من الفواكه معروف وآبال في ابل على فعل بكسرتين تقلب الهمزة الفا كما هو القاعدة
فيما اذا اجتمع همزتان في الصدر وارطاب في رطب على فعل بالضم والفتح وهو التمر الرطب
واعناق في عنق على فعل بضمتين ولما توهم منه جريان افعال في جميع اوزان الثلاثي انه على
السوية في الكل استدرك بقوله لكن مجيئه في الكل اي مجيء افعال في جميع اوزان الثلاثي
المجرد ايضا انما كان جريان اوزان التكسير في الاسماء ليس على نهج واحد ليس على السوية
بان يكون جريانه في جميع الاوزان اصليا بل هو في اكثرها اصلي وفي بعضها شاذ وتبعي
لان فعلا بفتح الفاء وسكون العين من اوزان واحد الثلاثي المجرد اذا لم يكن عينه معتلا
بشيء من الالف والواو والياء لا يجمع على افعال الا شاذا مما يجمع عليه من غير ذلك الوزن
ان كانا متقاربين ومتشابهين في المعنى كما في فرد واحد وتبعيته ان كان الاول من
فروعه كما في فرخ وطير وامثالهما مثلا فالاول في تكسير فرد على فعل بفتح الفاء وسكون
العين ولم يكن عينه معتلا افراد على افعال لتشبيهه اي لفرد بأحد على فعل بفتحتين
لتقاربهما في المعنى فكما جمع احد على احاد جمع فرد على افراد لاجل المشابهة وفي فرخ وهو
ولد الطير افراخ حملا له اي لفرخ على طير لكونه من فروعه وتوابعه فكما جمع طير على اطيار
لكونه فعلا معتل العين بالياء جمع فرخ على افراخ وفي زند وهو الاعلى من العودين الذين
يقدح بهما النار ويقال للسفلى زندة بالتاء لانها لما كان فيها ثقب صارت كالانثى ازناد
حملا له على عود على فعل بضم الفاء وسكون العين بمعنى الخشب لكونه من فروعه ايضا
فكما جمع عود على اعواد جمع زند على ازناد وفي انف وهو العضو المخصوص اناف حملا له
على عضو على فعل ايضا الا انه معتل اللام فكما جمع عضو على اعضاء جمع انف على اناف لكونه
من فروعه وقس على هذا سائر ما يجمع على افعال مما كان على فعل بالفتح والسكون من
غير المعتل العين كسمع على اسماع حملا على عضو وشبر على اشبار حملا على خير والا فقياس اي



اي لو لم يكن تكسير فرد واشباله على افعال بطريق الشبه او التبعية لا يصح اذ القياس تكسير هذا النوع
من غير المعتل العين افعل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين في جمع القلة وفعول بالضم
في جمع الكثرة كابحر وبحور في جمع بحر واسطر وسطور في جمع سطر واما افعال فليس بقياسي
في تكسيره قال الجوهري الغرض من هذا النقل تائيد ما سبق تقديرا ابن اي اصله بنو بالتحريك
على فعل بفتحتين لان جمعه ابناء على افعال ولا يجوز ان يكون فعلا ساكن العين اي بنو بفتح
الباء وسكون النون لان الباب والقياس في جمعه انما هو افعل مثل كلب واكلب او فعول
مثل فلس وفلوس هذا كلامه فانه يدل على ان فعلا بالسكون لا يجمع قياسا على افعال بل
على افعل او فعول ويستفاد من تمثيله بكلب وفلس ان ذلك في غير المعتل العين ثم ان وجه
كونه قياسا في البعض دون الآخر مع انه كما عرفت سماعي في الكل كثرة جريانه في الاول دون
الآخر واذا كان فعل معتل العين فقياس جمعه افعال كاقوال في جمع قول مما كان عينه واوا
واثواب في ثوب مما كان عينه الفا واعواد في عود مما كان عينه واوا بعد ضمة فيه ان ذكره
هنا ليس بصحيح اذ الكلام في فعل بفتح الفاء الا ان يكون عود بفتح العين مصدرا بمعنى الرجوع واسياف
في سيف مما كان عينه ياء فان كان المعتل العين واوا فكثيرا ما يجيء تكسيره على فعال بالكسر
فهو قياس فيه ايضا كثياب في ثوب وحياض في حوض لانه يجب قلب الواو ياء في هذا الجمع
لوقوعه بعد الكسرة فصارت الكلمة خفيفة بهذا الانقلاب ولم يجيء اليائي منه على فعال لعدم
هذا التخفيف فيه مع استثقال الكسرة قبل الياء المتحرك هذا اي كون القياس في فعل
بالفتح والسكون من غير المعتل العين هو افعل او فعولا لا افعالا اذا كان فعل اسما كابحر
واسطر واذا كان صفة فاما ان يكون معتل العين او لا فان لم يكن معتل العين فالغالب
في جمعه فعال بالكسر كصعاب في صعب وقد يجمع على غيره مثل كهول في كهل وورد بضم الفاء
وسكون العين في ورد يقال فرس ورد اذا كان على لون الورد وان كان معتل العين
فافعال اي فالغالب في جمعه افعال كاضياف في ضيف واشياخ في شيخ وقد يجمع على غيره
كضيفان في ضيف وشيخة بكسر الشين وسكون الياء في شيخ وفعال جار في ستة منها اي
اي من الاوزان العشرة للواحد الثلاثي المجرد بمعنى انه يجري في كل نوع من تلك الاوزان لا في كل
صنف او كل فرد منها كسهام في سهم على فعل بفتح الفاء وسكون العين وقداح في قدح بكسر
القاف وسكون الدال على فعل بالكسر والسكون وهو السهم قبل ان يراش اي ان يدخل فيه
الريش وهو من الطيور بمنزلة الصوف من الغنم وريش السهم هو الذي يدخل في جانبه الذي يلي
الوتر وان يركب نصله وهو الحديد في رأسه وتركيب النصل ادخاله في رأس السهم وخفاف
في خف على فعل بالضم والسكون وهو ما يلبس على القدم واما خف البعير فيجمع على اخفاف
وجمال في جمل على فعل بفتحتين وارطاب في رطب على فعل بالضم والفتح وسباع في سبع على
فعل بالفتح والضم ولا يجيء هذا اي فعال في المعتل العين اليائي فلا يقال في عين عيان كما يقال
اي كما يجيء في المعتل العين الواوي ويقال في ثوب ثياب وكانهم اي واضع اللغة وجه ذلك انهم
قصدوا عدم الالتباس بينهما اي بين جمع المعتل العين الواوي وجمع المعتل العين اليائي فانه
لان الواوي جمع على فعال فلو جمع اليائي عليه يلزم الالتباس بناء على ان الواو هنا يقلب ياء
والياء يبقى على حاله ولم يعكسوا الامر لان في جمع الواوي على فعال تخفيفا من جهة قلب
الواو ياء بخلاف اليائي كما مر وفعول وفعلان كل منهما جار في خمسة منها اي من الاوزان
العشرة بالمعنى المذكور وهي الخمسة الاول من الست المذكورة كما في امثلة فعال اولا الاربعة
الاول منها مع فعل بفتح الفاء وكسر العين كما في امثلة فعول كصول في صل بالفتح والسكون
وعروق في عرق بالكسر والسكون وقروح في قرح بالضم والسكون الجراحة في البدن واسود
في اسد بفتحتين ونمور في نمر بالفتح والكسر هو مثل الاسد من السباع كما تقدم ولا يجيء هذا اي

فعول في المعتل العين الواوي فلا يقال في ثوب ثووب لان اجتماع الضمة مع الواوين اثقل
وليس اجتماعهما مع الواو والياء بهذه المثابة مثل سيوف وسيول في سيف وسيل الا ما شذ
منه نحو فووج وسووق في فوج بمعنى الطائفة وساق وهو من الرجل ما بين الكعب والركبة
اصله سوق بفتحتين هذه امثلة فعول واشار الى امثلة فعلان بقوله وكضيفان في ضيف
وقنوان في قنو بالكسر والسكون وهو ما للنخل بمنزلة العنقود للكرم والكرم جذع شجر
العنب والعنقود ما بالفارسية خوشه وعيدان في عود بالضم والسكون وخزبان في خزب
بفتحتين وهو ذكر الحبارى اي المذكر منه والحبارى طائر معروف كما عرفت وصردان
في صرد بالضم والفتح نوع من الطيور كما تقدم مرارا وافعل جار في اربعة من الاوزان العشرة
للواحد وهي فعل بفتح الفاء وسكون العين كانجر في نجر وفعل بالكسر والسكون نحو ارجل في
رجل وفعل بفتحتين نحو اجبل في جبل وفعل بالكسر والفتح نحو اضلع في ضلع بكسر الاول
اي الضاد وفتح الثاني اي اللام وهو عظم الجنب ولا يجمع هذا اي افعل من المعتل العين مطلقا
اي واويا كان او يائيا لاستثقال الضمة على الواو والياء الا ما شذ من نحو اقوس في قوس
واثوب في ثوب وانيب في ناب اصله نيب واعين في عين وفعل وفعلان بالضم
والسكون فيهما وفعلة بالكسر والفتح التي ثلثتها متساوية كل واحد منها جار في ثلثة من
اوزان المفرد وهي في فعل فعل بالفتح والسكون كسقف في سقف وسقف البيت معروف
وفعل بفتحتين نحو اسد في اسد وفعل بالضم والسكون نحو فلك في فلك فالجمع والمفرد هنا
متحدان صورة لكن التقدير مختلف لان ضمة الاول عارضة كضمة اسد وضمة الثاني اصلية
كضمة برد كما سبق ومن فعلان فعل بالفتح والسكون كظهران في ظهر مقابل البطن وفعل
بالكسر والسكون نحو ذؤبان في ذئب وفعل بفتحتين نحو حملان في حمل بفتحتين وهو ولد
الغنم ومن فعلة فعل بالفتح والسكون كغزدة في غزد بفتح الغين على رواية الفراء وهي
كجباة بفتح الجيم وسكون الباء نوع من الكماة احمر وجباة بكسر الجيم وفتح الباء في جمعه
وعلى رواية الكسائي هو غزد بكسر الغين فهما كقرد وقردة فعلم ما رواه الكسائي لا يجري فعلة
الا في وزنين فعل وفعل وهو اي الغزد سواء كان بالفتح او بالكسر ضرب ونوع من
الكماة وهي بفتح الكاف وسكون الميم وبالهمزة نبت معروف وفعل بالضم والسكون
نحو قرطة في قرط بضم القاف وهو من حلي الاذن ما يعلق في شحمة الاذن وفعل بضم الفاء
والعين وفعلة بالكسر والسكون اللذين كان مت وبين كل منهما لا يتعدى مثالا واحدا
من اوزان المفرد وهو في الاول فعل بالفتح والكسر كنمر في نمر وفي الثاني فعل بالفتح
والسكون كجيرة في جار وجار الشخص هو الذي في جواره ولهذا كانا اخص الانواع وقد علم
مما ذكر ان فعلا بالفتح والسكون اسما يجري فيه جميع الجموع المذكورة الا فعلا بضمتين كافراد
في فرد وسهام في سهم واصول في اصل وضيفان في ضيف وانجر في نجر وسقف في سقف
وظهران في ظهر وغزدة في غزد على قول وجيرة في جار وان فعلا بالكسر والسكون يجري فيه
سبعة كاوراد في ورد وقداح في قدح وعروق في عرق وقنوان في قنو وارجل في رجل
وذئبان في ذئب وقردة في قرد وفعلا بالضم والسكون يجري فيه ستة ايضا كاجناد في جند
وخفاف في خف وقروح في قرح وعيدان في عود وفلك في فلك وقرطة في قرط وفعلا
بفتحتين يجري فيه سبعة كاجمال وجمال في جمل واسود في اسد وخزبان في خزب واجبل
في جبل واسد في اسد وحملان في حمل وفعلا بالفتح والكسر يجري فيه ثلثة كافخاذ في فخذ
ونمور ونمر في نمر وفعلا بالفتح والضم يجري فيه اثنان كاعضاد في عضد وسباع في سبع
وكذا فعل بالكسر والفتح كاعناب في عنب واضلع في ضلع وفعلا بكسرتين لا يجري فيه غير افعال
كآبال في ابل وفعلا بالضم والفتح يجري فيه ثلثة كارطاب ورطاب في رطب وصردان في

في صرد وفعلا بضمتين لا يجري فيه غير افعال كاعناق في عنق ولما فرغ عن بيان اوزان التكسير في
الاسماء شرع في بيان اوزانه في الصفات فقال ومن الصفات وهو عطف على قوله في
اول الفصل من الاسماء اي الاوزان العشرة في الصفات هذه افعال فعال بالكسر
فعل بضمتين افعل فعلان بالكسر فعلان بالضم فعل بالضم والسكون فعول فعلة بالكسر
والسكون فعلة بالكسر والفتح وهما الاوزان التي تقدم بعينهما الا ان الترتيب ههنا ليس
كالترتيب فيما سبق بعض هذه ايضا اي كاوزان الاسماء اعم من بعض على الترتيب المذكور
ههنا فافعال جار في سبعة اوزان فعل بالفتح والسكون كاضياف في ضيف وفعل بالكسر والسكون
نحو انقاض في نقض بكسر النون وسكون القاف وهو البعير الضعيف من السفر والمنقوض
اي المنهدم من البناء وفعل بالضم والسكون نحو احرار في حر ضد العبد وفعل بضمتين نحو ابطال
في بطل بفتحتين وهو الشجاع وفعل بضمتين نحو اجناب في جنب وفعل بالفتح والضم نحو
ايقاظ في يقظ بضم القاف وهو المستيقظ اي المنتبه من النوم الحذر بكسر الذال اي الواقع
على الحذر الشديد وفعل بالفتح والكسر نحو انكاد في نكد بكسر الكاف وهو العسر يقال نكد عيشه
نكدا من باب علم اي اشتد وضاق ورجل نكد اي عسر مشكل وفعال جار في ثلثة فعل بالفتح
والسكون كصعاب في صعب وفعل بفتحتين نحو حسان في حسن وفعل بالفتح والكسر نحو وجاع
في وجع ووجع بكسر الجيم اي المتصف بالوجع وكذا فعل بضمتين جار في ثلثة هي الثلثة المذكورة
بعينها كسحل في سحل بفتح السين وسكون الحاء الابيض من الثياب من القطن ونصف في
نصف بفتحتين وهي المراة بين الحدثة والمسنة وخشن في خشن بفتح الخاء وكسر الشين
اي الذي له الخشونة ضد الملاسة وافعل جار في وزنين فعل بالفتح والسكون كاعبد في عبد
وفعل بالكسر والسكون نحو اجلف في جلف يقال اعرابي جلف اي جاف وخال عن المروة وكذا
فعلان بكسر الفاء جار في وزنين وهما الاولان من الثلثة كشيخان في شيخ بالفتح والسكون
وولدان في ولد بفتحتين وكذلك فعلان بالضم جار في الاثنين كوغدان في وغد على وزن
وعد وهو اللئيم وذكران في ذكر مقابل الانثى وكذلك فعل بضم الفاء وسكون العين جار في
الاثنين المذكورين كجون في جون وهو الابيض والاسود ايضا فهو من الاضداد وولد في ولد
بفتحتين وكل من البواقي وهي فعول وفعلة وفعلة لوزن واحد وهو فعل بالفتح والسكون
فالاولان كشيوخ وشيخة بالمد اي بمد الياء في شيخ والثالث نحو رطلة بكسر الراء وفتح الطاء
في رطل بفتح الراء وسكون الطاء وهو الرخو الناعم فاعم الاوزان افعال ثم فعال وفعل
وهما متساويان ثم افعل وفعلان وفعلان وفعل وهي متساوية وفعول وفعلة وفعلة
اخصها وهي متساوية وقد علم مما ذكر ان فعلا بالفتح والسكون من الصفات يجري فيه الجموع
العشرة كاضياف في ضيف وصعاب في صعب وسحل بضمتين في سحل واعبد في عبد و
شيخان بالكسر في شيخ ووغدان بالضم في وغد وجون بالضم في جون وشيوخ وشيخة
بالمد في شيخ ورطلة بالكسر والفتح في رطل وفعلا بفتحتين مثلا يجري فيه ستة كابطال
في بطل وحسان في حسن ونصف في نصف وولدان في ولد وذكران في ذكر وولد في ولد
وفعلا بالكسر والسكون يجري فيه اثنان كانقاض في نقض واجلف في جلف وكذا فعلا
بالفتح والكسر كانكاد في نكد ووجاع في وجع وفعلا بالضم والسكون وفعلا بالفتح والضم لا يجري
فيهما الا افعال كاحرار في حر وايقاظ في يقظ واما باقي الصفات من المفردات فلم تكسر مجردة
عن التاء على شيء من الجموع المذكورة ما ذكر هو التكسيرات القياسية للصفات وقد يجيء
على الشذوذ في تكسير هذه الصفة اي الصفة من الثلاثي المجرد امثلة واوزان اخر سمحاء
على وزن علماء في سمح على فعل بالفتح والسكون يقال رجل سمح اي له سماحة وسخاء
وشائخ على مفاعل في شيخ على ذلك الوزن ووجاعى بفتح الاول مقصورا على فعالى في وجع

على فعل بالفتح والكسر اذ القياس فيهما اسماح وشيوخ ووجاع مثلا قيل جمع مثل وجمع على حباطى
وحبط وهو المنتفخ البطن على حباطى وحذر على حذارى لحمل نحو نكد هلى سكران وسكارى
لتشاركه فعل وفعلان في باب فعل في كثير من المواضع نحو عجل وعجلان وفرح وفرحان
وان هذه الصفات تكون للمذكر ممن يعقل يجوز جمعها بالواو والنون لان الاصل في الصفات
كما مر ان يجمع جمع السلامة فاذا وجد شرط الجمع بالواو والنون يجوز جمعها بهما كسمحون في سمح
وحرون في حر وحلبفون في حلبف وحسنون في حسن وحذرون في حذر ونقيظون في نقيظ
على ما عرفت ان كلا منها صفة لمذكر يعقل واذا لحقها اى الصفات المذكورة التاء لا تكسر بل تجمع
جمع السلامة بالالف والتاء كما مر ان الاصل في الصفات جمع السلامة مع مراعات المناسبة
بين الواحد والجمع فاكتفى بالسلامة غير التكسير كسمحات في سمحة وحرات في حرة وحلبفات
في حلبفة وحسنات في حسنة وحذرات في حذرة ونقيظات في نقيظة الا ما حملوا فعلة على فعل
ماتو قيتيه اى لا تكسر الصفات اللاحق بها التاء في وقت من الاوقات الا وقت حملهم فعلة
بالفتح والسكون مع التاء على فعل بدون التاء فانه يكسر فعلة كما يكسر فعل وما موصولة
او موصوفة وقوله فعلة من وضع المظهر موضع المضمر والمعنى الا فعلة حملوها على فعل او الضمير
محذوف وفعلة بدل من ما او بيان له فقالوا في عبلة بالفتح وهى الضخمة يقال امراة عبلة
اى ضخمة عظيمة كثيرة اللحم عبال على فعال بالكسر كصعاب في صعب وفي جعدة وهى الملبدة
الشعر اى التى اختلط وامتزج شعارها بعضها مع بعض كشعر الزنجى جعاد الى غير ذلك كما في
في كمشة وهى الناقة الصغيرة الضرع وشذ علج على فعل بالكسر والفتح في تكسير علجة على وزن
قرب وقربة من الاسماء وهى زق اللبن وفى اى علجة بالكسر والسكون الغليظة البدن
وفيما رأيناه من نسخ الفرع الغليظة الخلق وذلك لان علجة صفة لحقها التاء وقد كسرت
على علج مع انها غير محمولة على فعل بالفتح والسكون وهو ظاهر ولا على فعل بالكسر والسكون
لانه لا يجمع على فعل بل على افعال او فعول كاوراد في ورد وعروق في عرق مثلا فكان ذلك
شاذا وما لحقها التاء من الاسماء الثلاثة المجردة فامثلة تكسيره ستة فعل بالكسر والفتح
فعال بالكسر فعل بالضم والفتح افعل فعول فعل بالضم والسكون ولما لم يكن هذه الجموع على
نسق واحد بل بعضها اعم من الاخر على الترتيب المذكور كما سبق فصلها على الترتيب فقال
ففعل جار في اربعة امثلة كبدر في بدرة بفتح الباء على فعلة بالفتح والسكون وهى عشرة
الاف درهم ولقح في لقحة بكسر اللام وسكون القاف على فعلة بالكسر والسكون وهى الحلوب
اى التى تتخذ للحلب حال كونها او الكائنة من الابل وتير في تارة وهى المرة يقال فهمت
تارة وكتبت تارة اخرى واصلها تيرة على فعلة بفتحتين فانقلب الياء الفا لتحركه بعد الفتحة
ومعد في معدة بفتح الميم وكسر العين على فعلة بالفتح والكسر وهى موضع الطعام قبل انحداره
الى الامعاء والعامة يحرفونها ويقولون معده بالكسر والسكون في الرضى قال السيرافي ومثله
قليل عزيز غير مستمر لا يقال في الكلمة وخلفة وهى الواحدة من النوق الحوامل كلم وخلف لانه
جمع معدة ونقمة على فعل بكسر الفاء وفتح العين لانهم يقولون فيهما عند بنى تميم وغيرهم معدة
ونقمة على فعلة بكسر الفاء وسكون العين ككسرة نحو كتف في كتف فجمعها على ذلك فمعد
ونقم في الحقيقة جمع فعلة لا فعلة واما غيرهما نحو كلمة وخلفة فلا يجئ على وزن كسرة الا عند
بنى تميم وكذلك فعال جار في اربعة امثلة فهو فعل متنا وبان كجمار في جمرة على فعلة بالفتح
والسكون وهو مجمر يسرح فيه النار ولقاح في لقحة وقد عرفتها انفا وبرام في برمة بضم الباء على
فعلة بالضم والسكون وهى القدر من الحجر ورقاب في رقبة على فعلة بفتحتين وهى العنق او اصل
موخره وفعل بضم الفاء وفتح العين جار في اثنين كنوب في نوبة على فعلة بالفتح والسكون
وهى معروفة وتهم في تهمة بفتح الهاء على فعلة بالضم والفتح بمعنى ما يتهم به الشخص وأورد صاحب

المفصل من امثلة هذا اى من اوزان ما يجرى فيه فعل بالضم والفتح برقا في برقة بضم الباء
وسكون الراء على فعلة بالضم والسكون حتى يكون امثلة مفرده اى اوزان مفرد فعل ثلثة
اعنى فعلة بالفتح والسكون وفعلة بالضم والفتح وفعلة بالضم والسكون لكنا ما لفقناه وحصرنا
الوزن في الاولين لان برقة صفة اذ معناها الغليظة ذات الحجارة والرمل والطين حال
كون تلك الغليظة من الارض كما لا برق في المذكر والبرقاء في المؤنث كاحمر وحمراء بالمعنى المذكور
ونظيرها اى نظير برقة صفة مع برق في جمعها لفظا ومعنى الكدية وهى الارض والصلبة
والكدى في جمعها اصله كدى قلب الياء الفا لتحركه بعد الفتحة ولم نجد منها اى مما كان على برقة
مثالا ووزنا للاسم مع ان كلامنا في الاسماء فلذا حصرنا المثال في الاثنين وكذا افعل جار
في اثنين كانعم في نعمة على فعلة بالكسر والسكون وانيق بتقديم الياء على النون مقلوب
انيق بكسر في ناقة واصلها نوقة على فعلة بفتحتين فانقلب الواو الفا واصل انيق انوق
بدليل قولهم بعير منوق اى مذلل واستنوق الجمل اى صارت كالناقة فقدم الواو على النون
وقلب الواو ياء فصار انيق فوزنه اعفل وقيل ان اصله انوق حذفت الواو وعوض عنها
ياء زائدة بعد الهمزة فوزنه ايفل وكذا فعول جار في اثنين كبدور في بدرة وقدر وحجوز
بتقديم الحاء على الجيم وبالزاء المعجمة في حجزة على فعلة بالضم والسكون وهى معقد الازار اى الموضع
الذى عقد وربط فيه الازار وهو بالكسر بالفارسية جاى شب وما فيه التكة اى يطلق
حجزة ايضا على ما فيه اى ما يدخل فيه التكة حال كون ذلك الشئ من اجزاء السراويل وهو
اخو القميص معروف والتكة بكسر التاء وتشديد الكاف قطعة من الثوب تدخل في السراويل
ويعقد هو بها وبالفارسية بند سراويل وفعل بضم الفاء وسكون العين جار في مثال واحد
كبدن في بدنة على فعلة بفتحتين وهى ابل وبقرة تذبح في مكة مشرفة وتجمع على بدن بضمتين
ايضا فاعم الاوزان فعل وفعال وهما متساويان ثم فعل وافعل وفعول وهى متساوية
واخصها فعل بالضم والسكون ولما فرغ عن اوزان تكسير الثلاثي المجرد شرع في اوزان تكسير
الثلاثي المزيد فيه فقال فصل الثلاثي المزيد فيه حسنه ما هجر وترك تكسيره اختيارا واكتفاء
بجمع السلامة بالواو والنون وبالالف والتاء الا قليلا اى تكسيرا قليلا او في زمان قليل
كما في فعال وفعال وفعول وفعيل هكذا فيما رأينا من النسخ لكن لم اجد في الكتب المعتبرة
ذكر فعول هنا بل حصروا على الثلاثة الباقية ولعله زيادة من الناسخ يؤيده انه لم يمثله بمثال
مثل الباقية مع احتياجه الى التمثيل بتشديد العين فيها اى في هذه الثلاثة جميعا مع ضم الفاء
في الاول وكسره في الاخير وفتحه في الثانى كما هو الظاهر وجميعها من اوزان مبالغة اسم الفاعل
ولا يستوى فيها التذكير والتأنيث بل تانيثها بالتاء وتذكيرها بعدمه ومفعول وجميع
الاسماء المتصلة بالافعال المزيد فيها من اسماء الفاعل والمفعولات والمصادر واسماء
الزمان والمكان من مزيدات الثلاثى سواء كانت رباعية او خماسية او سداسية فيقال
في كبار بالضم من له مبالغة في الكبر وخمار بالفتح من له مبالغة في بيع الخمر وشرير بالكسر
من له مبالغة في الشر وخمور من شرب الخمر ووقع عليه الخمار هذه امثلة لفعال او فعال وفعيل
ومفعول واشار الى مثال المتصلات بقوله ومخبر ومحتسب بكسر الباء والسين او
بفتحهما من اخبر يخبر واحتسب يحتسب كبارون وخمارون وشريرون وخمورون
ومخبرون ومحتسبون وهذا في مذكرها وفي مؤنثها حقيقة بان يكون فيه علامة تانيث
او حكما بان يكون لمذكر لا يعقل تجمع بالالف والتاء فيقال في كبارة وخمارة وشريرة وخمورة
ومخبرة ومحتسبة ومخبر ومحتسب بالفتح اسمى زمان او مكان كبارات وخمارات وشريرات
ومخمورات ومخبرات ومحتسبات ولا يكسر شئ منها لان في تكسير كل من ثلاثة الاول
وقوع الالتباس بين جمعه وجمع صاحبيه اذ لو قيل كباير وخماير وشرارير لما علم ان المفرد

لكن من هذه الجموع مفتوح الاول او مضمومه او مكسوره ولما علم ان ما قبل الاخر الف او ياء واما مفعول
فامتناع تكسيره لئلا يلتبس جمعه بجمع مفعال ومفعيل واما مفعل ومفتعل ومستفعل
بكسر العين فيها ففي تكسيرها التباس بين جمعها وجمع مفعولاتها وجمع مفعل ومفعل ومفعال
ايضا وهي العلة بعينها في امتناع تكسيرها بفتح العين اما في مفعل فظاهر واما في مفتعل و
مستفعل فلانه يحذف الزيادات في التكسير سوى الميم فيقال مفاعل ايضا وجاء بيان
لما يكسر من ذلك قليلا عوار ويرفى تكسير عوار على فعال بالضم وقد مر انه بمعنى الجبان والعيان
عواوير وذلك يجريه مجرى الاسماء لانهم لا يقولون للمرأة عوارة لان الشجاعة والجبن
في الاغلب مما يوصف به الرجال الذين يخففون الفعال فشبهوا عوارا وعواوير بكلاب وكلاليب
وجاء قوم ملاعين ومشائيم ومياميين ومياسير ومفاطير ومناكير على مفاعيل وظبا جمع ظبة
مشادين على مفاعل ومشادين على مفاعيل بالياء كما سبق ومطافل ومطافيل في تكسير ملعون
من اللعن وهو الطرد عن رحمة الله تعالى والمشؤوم من الشؤم وهو ضد اليمن والبركة والميمون
من اليمن يقال يمن فلان على قومه اذا صار مباركا عليهم كلها على مفعول وقد كسر على مفاعيل
قيل لشبهها لهاتفرد وموسر يقال ايسر فلان فهو موسر اذا استغنى ومفطر يقال افطر الصائم
ورجل مفطر وقوم مفاطير ومنكر بفتح الكاف من نكرت الرجل بالكسر نكرا ونكورا وانكرته
واستنكرته كله بمعنى وهو ضد المعروف فيه فعلى هذا يجوز ان يكون مناكير جمع منكور ايضا ومشدن
ومطفل وهما بمعنى واحد اي ظبي في غزال وانغزال ولد الظبي وهما من صفات المؤنث بدون
التاء يقال ظبية مطفل اي ذات طفل وغزال وظبية مشدن من قولهم شدن الغزال اذا قوي
وطلع قرناه واستغنى عن امه واشدنت الظبية فهو مشدن اذا شدن ولدها كل ذلك على
مفعل بضم الميم وكسر العين او فتحه من المتصلات بالافعال المزيد فيها وانما زادوا الياء في مياسير
ومطافير ومناكير ومطافيل وفي مطافيل ومشادين على وجه مع ضعف الياء في نحو معاليم جمع معلم
ليتبين ان تكسيرها خلاف الاصل وان القياس التصحيح لا سيما في الثلثة الاول لكونها صفات
متاصلة تجري على المذكر والمؤنث ومنها ما يكسر عطف على قوله منها ما يجري ومن الثلاثي المزيد
ما يجمع جمع تكسير ثم انك قد عرفت حكم الثلاثي الذي زيد فيه حرف للالحاق او غير مدة لغيره
من انه يكسر على فعالل كجوارب واجادل في جورب واجدل مع ما يتعلق بذلك من استثناء
فيعل وافعل فعلاء من ذلك ونقل كلام الجوهري وصاحب المفصل في ذلك المقام كما عرفته
مفصلا ففي هذا الفصل نعرفك حكم الثلاثي المزيد فيه الذي زيادته مدة من انه كيف يكسر
فلنجعل الفصل فرائد ثلثة باعتبار ان المدة الزائدة ثانية او ثالثة او رابعة الاولى هذه
الالفاظ فائدة اي الثلاثي المزيد فيه الذي مدته ثانية ولا يكون الا الالف اذ لا
يقع في كلام العرب ما كان ثانيه واوا او ياء مدتين بعد الفاء الاصلي فيكون وزنه اي وزن
ذلك الثلاثي فاعلا بكسر العين وهو الاكثر كما سيجئ من الامثلة او بفتحه كعالم وخاتم وحملها
هو اما اسم او صفة خبر المبتدأ اعني فالاسم ثلثة اوزان احدها فواعل وهو اكثرها وهو
المشترك بين تكسير مذكره ومؤنثه اعني فاعلة كفواهل في كاهل في الاسم المذكر وهو ما بين الكتفين
وهما عظمان في الظهر قريبان الى المنكبين وما بينهما يسمى كاهلا وكواثب في كاثبة في المؤنث
وعن مقدم منسج الفرس كما تقدم قال الرضي قياس فاعل بفتح العين وكسرها فواعل قياسا
لا ينكسر وقد جاء فواعيل باشباع الكسرة كطوابيق ودوابيق وخواتيم وليس بمطرد
وقيل خواتيم جمع خاتام قال اخذت خاتامي بغير حق فخواتيم على هذا قياس قال الفراء قد جاء
في كلام المولدين بواطيل في جمع باطل وقال ولم يجئ فواعل في الاسم التباس جمع المذكر بجمع المؤنث
مع كون كل منهما على فواعل كما في فواعل الصفة وذلك لان لفظ المذكر والمؤنث في الصفة
لا فرق بينهما الا بالتاء فاذا حذفتها وجمعت حصل الالتباس واما الاسم فلا التباس بين مذكره

الطابق بفتح الباء الاجر الكبير
والدانق بفتح النون
وكسره سدس الدرهم



مذكره ومؤنثه الا ترى انك لا تقول للمذكر كاثب وللمؤنث كاثبة حتى يلتبس في كواثب
ثانيها فعلان بضم الفاء وسكون العين كحجران في تكسير حاجر بتقديم الحاء على الجيم
والزاء المعجم وهو غدير الماء وهو الموضع الذي يجتمع فيه ويبقى ماء المطر هكذا فيما عندي
من النسخ لكن لم اجد في كتب اللغة كون حاجز بالزاء المعجم بالمعنى المذكور ولا جمعه على
حجزان واما الذي جاء وجمع كذلك هو حاجر بالراء المهمل قال في القاموس الحاجر بالراء
المهمل ما يمسك الماء من شفة الوادي ولذا قال الفاضل الجاربردي هو بالراء المهملة وما
بالزاء المنقوطة فتصحيف ثالثها فعلان بكسر الفاء وسكون العين كجنان في جان بتشديد النون
مهملة جان وهو ابو الجن والعظيم من الحية ايضا سميت بذلك لاعتقادهم انها
من الجن والاصيل من المؤنث اي مؤنث فاعل حق ان يكسر على فواعل ما كان بالتاء
كالكاثبة لشبهه التام بالمذكر الذي يكسر كذلك لكنهم قد اجروا حكمه اي حكم المؤنث بالتاء
وهو التكسير على فواعل على المؤنث بالالف لاجرائهم الف التانيث مجرى تائه لكونه
علامة التانيث مثلها فكسروه على فواعل ايضا فقالوا قواصع ونوافق ودوام في صعة دوام
في قاصعاء ونافقاء ودامّاء اصله دامماء كلها اسماء لحجرة اليربوع قد عرفت اليربوع والحجرة
بتقديم الجيم وكسرها وفتح الحاء المهمل جمع حجر بضم الجيم وسكون الحاء وهو بيت اليربوع
ومسكنه كما مر يعني ان لليربوع ثلثة حجرة مسماة بهذه الاسماء فالاولى وهي المسماة بقاصعاء
هي التي يتقصع اي يدخل فيها فلذا تسمى قاصعاء والثانية وهي المسماة بنافقاء هي التي لا يفتحها
بل يرقق الموضع اي يجعل موضعها رقيقا قريب الى وجه الارض فاذا اتاه اي اتى اليه شخص
من قبل القاصعاء اي طرفه ضرب برأسه الموضع الذي ارقه فيكسر فيخرج منه فلذا
سميت نافقاء اذ النفوق هو الخروج والثالثة وهي المسماة بدماء هي التي يخرج اليربوع
منها التراب فيكبسها به اي يسدها ويسترها بالتراب فلذا سميت دماء اذ الدم بالتشديد
الستر وقالوا عطف على فقالوا سواب في تكسير سابياء وهي النتاج اي ما نسل
المواشي من الغنم والبقر ونحوهما وقيل هي المشيمة التي فيها الولد وصله سوابي فاعل اعلال
قاض في الرفع والجر ورد في الحديث تسعة اعشار الرزق على افعلا جمع عشير بمعنى العشر في
التجارة وعشر واحد في السابياء قال الرضي وقد كسر فاعل الاسم على افعلة كواد واودية
كانهم استثقلوا اجتماع الواوين في اول الكلمة لو جمعوا على فواعل وانضمام الواو لو كسر لما
لو جمع على فعلان بالضم والكسر وللصفة عطف على قوله فللاسم اي والدال على الصفة جمع تذكير
اي اذا كان مذكرا اي بدون علامة التانيث تسعة اوزان احدها فعل بضم الفاء وسكون
العين كبزل في بازل وهو الشجاع قال الرضي ويجمع كثيرا على فعل بضمتين كبزل وشرف
تشبيها بفعول المناسبة له في عدد الحروف ثم يخفف عند بني تميم باسكان العين واما
الاجوف كعوط وحول فيجب اسكان واوه عند الجمع للاستثقال واما عيط بمعنى عوط فانه
من اليائي كسر الفاء لتسليم الياء كما في بيض جمع ابيض انتهى فعلى ما ذكره ليس فعل بالضم والسكون
من الاوزان الاصلية بل فرع على فعل بضمتين ثانيها فعل بضم الفاء وفتح العين المشدد كصوم
في صائم وهو كما قال الرضي الغالب في فاعل الوصف كشهد وغيب وصوم وقوم وقيل صيم
وقيم كما يجئ في باب الاعلال وقيل صيم وقيم بكسر الفاء لاجل الياء كشيوخ وشيخ بكسر
الشين في شيوخ وشيخ وتقول في الناقص غار وغزى ثالثها فعال بكسر الفاء كنيام
في نائم ورعاء في راع وصحاب في صاحب وذلك لان فاعلا شبه بفعيل حين جمع على فعلان
كجرب وجربان وفعيل يجمع على فعال كافيل وافال فاجنبر ذلك في فاعل ايضا رابعها فعول
بضمه كخفوف في خاف اي ضعيف وكشهود وحضور وركوع وذلك فيما جاء مصدره على فعول
خامسها فعال بضم اي بضم الفاء وتشديد العين وهو كثير في تكسير فاعل الوصف كفعل كزهاد

في زاهد وزوار في زائر وغياب في غائب وهما اي فعال وفعل اصل في تكسير فاعل الوصف
سادسها فعلة بفتحتين كعبدة في عابد وهو كثير ايضا كسحرة وفسقة وكفرة لكن لا كالسابقين
سابعها فعلة بضم الفاء وفتح العين وهي مختصة بمعتل اللام لا يجيء في تكسير غيره في غاز اصلها
هدية وغزوة وهذا مذهب البعض وذهب الاكثرون الى ان فعلة بالضم والفتح ليست من الاوزان
الاصلية بل فرع فعلة بفتحتين بان يكون اصله فعلة بفتحتين ففرق المعتل اللام ضم فاؤه وبابعد
قلب لامها الفا ليعتدل طرفا الكلمة بالثقل في اولها والخفة في الآخر وفرق بينها وبين المفرد
ونحو قناة وذلك لانهم لم يروا الجمع على هذا الوزن في الصحيح والمعتل اذا اشكل هذه تحمل على
الصحيح وقال الفراء اصلها فعل بالضم والتشديد فحذف التشديد للاستثقال وعوض عنه التاء
وذهب المبرد الى انه اسم جمع كنفر وهند وليس بجمع لعدم فعلة جمعا في غير هذا النوع ثامنها
فعلان بضم الفاء شبان في شاب ورعيان في راع تشبيها لفاعل الاسم كجران تاسعها
فعلاء بضم الفاء وفتح العين ومد اللام كعلماء في عالم وجهلاء في جاهل وشعراء في شاعر تشبيها
بفعيل نحو كريم وكرماء واكثر ما يجيء فعلاء من هذا الباب وغيره اذا دل على سجية مدح اوذم كهذه
الامثلة وجبناء وشجعاء ما ذكر من انحصار الاوزان في التسعة مذهب الجمهور وقد ذكر الجوهري
وزنا عاشرا وهو فعال بفتح الفاء حيث قال شباب جمع شاب وكذلك الشبان بالضم
والتشديد على فعلان كما مر وكان غيره جواب عن طرف الجمهور اي وظن ان غير الجوهري
جعله اي الشباب في الاصل مصدرا بمعنى الكون شابا وصف به كما يقال رجال شباب للمبالغة
في اتصافهم به حتى صاروا كانهم عينه كعدل فانه مصدر بمعنى العدالة ثم وصف به كما يقال رجل
عدل للمبالغة في اتصافه بالعدالة فعلى هذا لا يكون شباب جمعا ولا فعال بالفتح من
صيغ الجموع لكن صاحب القاموس جعله جمعا كالجوهري وذكر حادي عشر وهو فوعل تفقه
اي الفاعل صفة ما لا يعقل فيكون جمع فاعل الصفة عنده احد عشر حيث قال في بيان
ما يجمع على فواعل من الصفات ويجمع فارس مما كان على فاعل صفة لمذكر يعقل لانه بمعنى
راكب الفرس على فوارس وهوش ذ لا يقاس عليه لان فواعل انما هو جمع فاعلة بالحاق
التاء لفاعل سواء كانت صفة لما يعقل مثل ضاربة وضوارب او لغيره مثل حجرة ساقطة
واحجار سواقط او جمع فاعل بدون التاء اذا كانت صفة للمؤنث مثل حائض وحوائض
وطامث وطوامث كما عرفت او ما كان عطف على فاعل اي او جمع فاعل كان او على ما كان
وما زائدة اي جمع فاعل اذا كان صفة او اسما لغير الآدميين من سائر الحيوانات مذكرا كان
او مؤنثا او غيرها مما ليس له عقل وعلم مثل جمل بازل وهو الذي انشق نابه وذلك في
السنة الثامنة وجمال بوازل وجمل عاض اي مرتع للعض وهو بالكسر شجر صغير له شوك
يرتعيه الابل وجمال عواض ومثل حائط بمعنى الجدار وحوائط فاما مذكر ما يعقل فلم يجمع عليه
الا فوارس في فارس وهوالك في هالك ونواكس في ناكس وهو الذي يخفض رأسه
ويجعله الى جانب اسفل لان هذه الثلثة مما كان على فاعل صفات لذكور تعقل وقد جمعت
على فواعل فهي شاذة ثم اشار الى وجه جمعها كذلك فقال فاما فوارس لانه الاولى فوارس
فلانه شيء لا يكون في المؤنث يريد الجوهري بهذا انه اي الشأن لا يقال امرأة فارسة
بالحاق تاء التأنيث الى فارس واجرائه على المؤنث بل يوصف به المذكر دائما فلم يخف
فيه اللبس اي عن الالتباس يعني ان عدم جمع هذه الصفة على فواعل انما هو لخوف اللبس
بالمؤنث لان المؤنث يجمع عليه بالاتفاق وليس ههنا خوف اللبس اذ لا يقال امرأة
فارسة بل رجل فارس دائما حتى يخاف ان يلتبس فوارس جمع فارس به جمع فارسة
وقيل لما لم يقل امرأة فارسة بعد عن الوصفية لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء
من خواص الصفات فهو كالاسم فكما جمع الاسم على فواعل ككاهل على كواهل جمع فارس على

على فوارس واما هوالك فانما جاء في المثل يقال هو هالك في حملة الهوالك فقوله هالك قرينة
على ان الهوالك جمع هالك فجرى في المذكر وهو المضرب على الاصل اي كما في المؤنث الذي
هو المورد وان كان ذلك وردت اولا فيما هو صفة لمؤنث اعني هالكة كما هو الاصل والقياس
ثم اجريت في المثل فيما هو صفة لمذكر عاقل كما وردت في المؤنث بعينها من غير تغيير ولا
يبالي فيها بالخروج عن القياس كما في قولهم ضيعت اللبن بالصيف فانه ورد في حق امرأة
فاذا ضرب في رجل طلب شيئا واضاعه قبل طلبه تقول ضيعت اللبن في الصيف
بكسر التاء ايضا واما نواكس فقد جاء في ضرورة الشعر كقول الفرزدق واذا الرجال رأوا
يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الابصار وارتكاب الشذوذ لضرورة الشعر كثير الوقوع
واذا كان تلك الثلثة شواذ فاستدلال المبرد بها على ان فواعل في فاعل الصفة اصل
ليس بتام وقال الرضي يجوز ان يكون الهوالك جمع هالكة اي طائفة هالكة وكذا غيره
كقولهم الخوارج اي الفرق الخوارج كقوله تعالى والصافات صفا اي طوائف الملائكة
هذا كلامه اي كلام الجوهري مع نوع شرح له فقوله او ما كان لغير الآدميين الخ يدل
على ان فاعل الصفة اذا كان صفة لمذكر لا يعقل يجمع مطردا على فواعل كما ذكر من الامثلة
وكقولك مررت بخيل روافس من الرفس وهو الضرب بالرجل وذلك لان المذكر فيما
لا يعقل يجري مجرى المؤنث فيمن يعقل ولما كانت هذه الصفات لما لا يعقل اجريت
مجرى المؤنث في الجمع اقول قد صرح بذلك الاطراد شراح الشافية ايضا فلا وجه لتخصيصه
بالجوهري فافهم وللصفة مع التاء نيت عطف على قوله وللصفة مع التذكير اي ولفاعل
الصفة اذا كان مؤنث سواء كانت مع علامة كالتاء او لا بان يكون مما يختص بالمؤنث
وزنان وهما فعل بضم الفاء وفتح العين المشدد وفواعل كنوم وضوارب وحيض وطوامث
في تكسير نائمة وضاربة من الصفات المؤنثة بعلامة وحائض وطامث مما ليست بعلامة
وذلك لامن اللبس اذ ليس لتلك الصفة مذكر يكسر على فواعل الفريدة الثانية مادته
ثالثة ان كان اسما غير مصدر بدون التاء سواء كان مؤنثا معنويا او لا وستعرف فوائد
التقييدات الثلثة فافعلة في تكسيرها غالبه كيف ما كان ذلك الاسم اي سواء كانت
مدته الفا او ياء او واوا سواء كان فاؤه مفتوحا او مكسورا او مضموما كازمنة واحمرة
واغربة وارغفة واعمدة في زمان وحمار وغراب مما كان مدته الفا بفتح الفاء في الاول
وكسره في الثاني وضمه في الثالث ورغيف مما كان مدته ياء وعمود مما كان مدته واوا
فان كانت المدة ياء او واوا لا يكون فاؤه الا مفتوحا كما يجيء فمع ثمانية اي فتكسير افعلة
ومع ثمانية اوزان اخر فاوزان تكسيره تسعة احدها فعل بضمتين ككتب في كثيب
وهو التل من الرمل والتل منه بفتح التاء وتشديد اللام ما اجتمع منه وارتفع ثانيها فعلان
بكسر الفاء وسكون العين كظلمان في ظليم وهو ذكر النعام اي المذكر منه وقد عرفته قالوا
وهذا الوزن قليل ثالثها فعائل كافائل في افيل وهو الابل الصغير وذلك لحمل فعيل
المذكر على فعيلة ذي التاء كما حمل فعيلة على فعيل المذكر في نحو صحف وسفن في جمع صحيفة
وسفينة رابعها افعال كايمان في يمين خامسها فعلان بضم الفاء كقضبان في قضيب
وهو غصن الشجر والسيف الحاد ايضا وهذا من اغلبه كفعل بضمتين نحو رغفان وكثبان
وقليل سادسها فعلة بكسر الفاء وسكون العين كصبية في صبي قيل هي نائبة عن
اصبية كغلمة عن اغلمة ولهذا يصغر على اصيبية كما تقدم رابعها فعال بكسر الفاء كفصال
في فصيل وهو ولد الناقة تشبيها بفعيل من الوصف نحو ظراف وكرام في جمع ظريف
وكريم ثامنها افعلاء كاعشراء في عشير بمعنى العشر وقد مر في الحديث اي تسعة اعشار
الرزق في التجارة وعشر في السابياء وكانصباء وارحماء في نصيب وحميس وان كانت

كما ان اي بمعتل اللام مختص بهما ولا يكسر على غير ما كهداة في هاد وغزاة صح

الا مثل الشمس في مضار بها كما استعمل في موادها بعينها من غير تغيير ولا صح

الفريدة الثانية

الفعيل للسير الذي يصنع ... وسبح ... صح

المدة واو ولا يكون فاؤه الا مفتوحا كما يجئ فمع الاربعة الاول اى فتكسير افعلة مع الاوزان
الاربعة الاول من الثمانية المذكورة كثر على فعل بضمتين فى زبور وهو الكتاب وقعدان
على فعلان بكسر الفاء وسكون العين فى قعود وهو من الابل ما بلغ الركوب اى ان يركب
عليه وادناه اى ادنى ذلك البلوغ حاصل اذا اتى عليه اى على الابل سنتان واما قبل ذلك
فلا نصلح الركوب وذنائب على فعائل جمع ذنوب وهو الدلو الممتلئ ماء قالوا المؤنث من
فعول يكسر على فعائل كذنوب على ذنائب لان الدلو مؤنث سماعى فصار فعول فى المؤنث
مخالفا لفعال وفعيل فيه حيث لا يجمعان عليه وذلك لانه الحق بذى التاء اعنى فعولة فى
الجمع لكونه اثقل من اخواته بسبب الواو فكان مؤنثه المجرد عن التاء فكما جمع ذو التاء
على فعائل مثل تنوفة وتنائف فكذا المجرد عنه وقيل فى قدوم وهو مذكر قدائم تشبيها بالمؤنث
المجرد كذنوب والاصل القدم بضمتين وافلاء على افعال فى فلو اصله فلوو وهو المهر
بضم الميم وسكون الهاء ولد الفرس ورسمه افلا وقلب الواو همزة لوقوعه طرفا بعد الف زائد قالوا
الناقص من نحو عمود وبابه افعال كافلاء واعداء وجاء فيه فعول قليلا نحو فلى بضم الفاء وكسرها
وههنا يختلج اى يقع الحلجان والاضطراب فى القلب شئ وهو ان الفلو يحتمل ان يكون صفة
لا اسما كالعدو فانه صفة ماخوذا من فلوته اى فطمته اى قطعت الولد مطلقا عن الرضاع
او رتبته من التربية اطلق على المهر لانقطاعه عن رضاع امه او لكونه رتبته فيكون وصفا
بمعنى المفطوم او المربي واختصاصه فى الاستعمال بالفرس اى بولده بحيث لا يطلق على غيره
لا ينافى الوصفية اذ المعتبر فى وصفية الشئ كونه كذلك بحسب الوضع كما ان بازلا ومعناه فى
الاصل المنشق الناب مطلقا مختص فى الاستعمال بالابل بحيث لا يستعمل فى المنشق من غيره
كالفرس ونحوه ومع ذلك اورده اى البازل فى امثلة الصفات كما اورده صاحب المفصل
وكذا الجوهرى كما تقدم فدل هذا على ان غلبة الاسمية فى فلو لبعض الاشياء لا ينافى كونه
من الصفات فاذا لم يثبت اسميته فمجئ تكسير هذا الوزن اعنى فعولا على افعال موقوف
على وجدان مثال منه غير محتمل للوصفية بل متعين للاسمية كما يجمع على فعائل وهو اى ذلك
المثال غير معلوم فتكسير على هذا الوزن غير معلوم وان ذكروه هنا وهذان اى ما مدته
ياء او واو اى الاسمان اللذان مدتهما الثالثة ياء او واو من غير المصدر بدون التاء لا يجيئان
الا مفتوحى الفاء كالامثلة المذكورة لعدم فعيل بضم الفاء وفعيل بكسرها فى ابنيتهم ولعدم
فعول بكسر الفاء فى كلامهم وفعول بضم الفاء من ابنية الجموع لا المفرد سوى ما شذ نحو سدوس
بالضم للطيلسان الاخضر فانه مفرد غير مصدر على فعول بضم الفاء كما ان المصادر من هذا القبيل
اى من قبيل فعول لا تجئ الا مضمومة الفاء لا مفتوحة ولا مكسورة كقعود ودخول وخروج
ونفول وذهول الى غير ذلك سوى قبول من قبل يقبل اى تقبل وولوع بمعنى الحرص
من ولع يلع كوهب يهب فانهما على فعول بفتح الفاء فيما نحن فيه بعكس المصادر ففعول كما انه
تنظير بالعكس والاصمعى روى سدوسا بالمعنى المذكور ايضا اى كسائر الاسماء او كما رواه
بالضم بالفتح فلم يكن سدوس نصا فى الضم فلا حاجة الى الاستثناء وان كانت المدة الفا
فاما ان يكون مع كسر الفاء او مع ضمه او مع فتحه فمع كسر الفاء يجئ فيه اربعة اوزان اخر
غير افعلة فاوزانه خمسة ثلثة من تلك الاربعة هى الثلثة الاول من الثمانية المذكورة حمر
على فعل بضمتين فى حمار وصيران على فعلان بالكسر والسكون فى صوار وهو القطيع اى القطعة
والبقار ستة رمه من بقر الوحش وعاء المسك ايضا اى كما يطلق الصوار على القطيع المذكور يطلق
على وعاء المسك اى ظرفه وقد جمعهما اى الصوار بالمعنيين الشاعر فى قوله اذا لاح الصوار
ذكرت ليلى اى اذا ظهر بقر الوحش تذكرت ليلى وهى حبيبة الشاعر واذكرها اذا نفح الصوار
اى واتذكر ليلى اذا فاح وعاء المسك يقال نفح الطيب بالحاء المهملة اى فاح وظهرت رائحته

التنوف بالفتح المفازة و ... بقدوم معروف واما بالضم فهو مصدر قدم من سفره ...



رائحته ووجه التذكر فى الاول مشابهة عين بقر الوحش بعين حبيبته فى الحسن واللطافة وفى الثانى
مشابهة المسك لها فى طيب الرائحة ويمكن ان يعتبر التشبيه من جانب العكس لكن الاول ابلغ
وشمائل على فعائل فى شمال وهو الخلق بضم الخاء وخلاف اليمين ايضا اى اليسار قال الله
تعالى عن اليمين والشمائل وهى مؤنث معنوى كاليمين والرابع من تلك الاربعة افعل بضم
العين كالسن فى لسان وذكر الجوهرى لهذا اى لما يكون مدته الثالثة الفا مع كسر الفاء
وزنين اخرين وهما فعل بضم الفاء وسكون العين وفعيل فقال الحمار العير بفتح العين وسكون
الياء المثنى والجمع حمير على فعيل وحمر على فعل بضم الفاء وسكون العين وحمر على فعل بضمتين
وقد مر هذا واهمل ذكرهما الشيخان صاحب المفصل وصاحب المفتاح لانهما جعلا الاول اى فعلا
كحمر بسكون العين مخفف فعل بضمتين مثل حمر فهو عندهما ليس وزنا برأسه من اوزان
الجمع وجعلا الثانى اعنى فعيلا كحمير اسم جمع اى اسما لجماعة الاحمرة كعبيد لجماعة العباد
وستحقق معناه اى معنى اسم الجمع فلا يكون فعيل عندهما من اوزان الجمع التى كلامنا فيها
اذ فرق بين الجمع المصطلح واسم الجمع كما تقدم وستعرف تفصيله ومن دأبه اى الجوهرى
فى كتابه ذكر اسماء الجموع فى عداد الجموع اما لعدم الفرق بينهما او للتسامح ومع ضمه عطف
على قوله فمع كسر الفاء اى ومع ضم الفاء ايضا كما جاء مع كسره يجئ اربعة اخر من الاوزان
اثنان منها الاولان من الاربعة المذكورة كقرد على فعل بضمتين فى قراد وهو دويبة
تلتصق بالمواشى كما مر مرارا وغربان على فعلان بكسر الفاء وسكون العين فى غراب
والآخران فعلان بضم الفاء كزقان فى زقاق وهو السكة بالكسر والتشديد اى الطريق
الذى يسلك فيه وفعلة بكسر الفاء وسكون العين كغلمة فى غلام ومع فتحه يجئ ثلثة اوزان
اثنان منها الاولان كقذل بضمتين فى قذال بالقاف والذال المعجمة وهو خلف الرأس
وغزلان بالكسر والسكون فى غزال وقد عرفته والثالث منها فعول بالضم كعنوق فى عناق
وهو انثى ولد المعز واذا تأملت فيما ذكرناه علمت ان اوزان تكسير هذا النوع اى ما مدته
ثالثة من اسم غير مصدر بدون التاء احد عشر على رأى الجمهور وهى افعلة مع الثمانية
المذكورة وافعل كالسن فى لسان وفعول كعنوق فى عناق واما ما عدا هاتين المذكورات فمندرج
فى الثمانية المذكورة كما نبهت له فمجموعها افعلة فعل فعلان فعائل فعلان فعلة افعال فعال
افعلاء افعل فعول وعلى ما ذكره الجوهرى ثلثة عشر لما زاد فى مثل حمار وزنين اخرين فعل وفعيل
واعلم ان وزن فعل بضمتين لا يجئ فى المعتل اللام من هذا النوع اى الاسم الذى مدته ثالثة
بدون التاء غير مصدر سواء كانت المدة واوا او ياء او الفا واويا كان ذلك المعتل كسماء
او يائيا كرداء ولا يجئ ايضا فى المضاعف منه اما الاول فلانه لو كسر سماء ورداء مثلا على سمو
وردى لاعل اعلال قاض فيبقى سم ورد فيصير جمع الكثرة على حرفين ولزم كثرة التغيير
فى كلمة واحدة واما الثانى فلانه لو كسر المضاعف على ذلك الوزن يلزم احد المحذورين وهما
ثقل اظهار المثلين لو لم يدغم والالتباس لو ادغم فانك اذا قلت فى جمع عنان عن لم يدر انه
فعل بضمتين ام فعل بالضم والسكون اذ الزنتان واردتان فى الاسماء وبهذا وقع التفصى
عن الادغام فى الافعال نحو سر فى سرر اذ ليس فى ابنية الافعال فعل بسكون العين فلا
يلتبس الادغام بالاسرار وذبا فى سرير وذباب استثناء من المضاعف فان سررا وذبابا
مضاعفان عينهما ولامهما من جنس وقد كسرا على فعل بضمتين اما الاول فظ واما الثانى
فلان اصله ذبب وان افعلا بضم العين بدون التاء لا يجئ الا فى تكسير المؤنث منه اى من
هذا النوع سواء كان مدته ياء او الفا مع كسر الفاء او ضمه او فتحه كاذرع واعقب واعنق فى
ذراع بكسر الفاء وهى معروفة وعقاب بضمه وهو الطائر الاسود كما تقدم وعناق بفتحه وقد مر
قريبا وجميعها مما مدته الف وكايمن فى يمين مقابل الشمال فان جميعها مؤنثات سماعية

فكسرت على افعل واما المؤنث مما مدته واو كذنوب فقد قالوا انه لا يجمع الا على فعائل كذنائب
وقد ذكر ولا يجئ افعل في تكسير المذكر من هذا النوع بل يكسر هو على افعلة فلا يقال في حمار
وغراب وغزال احمر واغرب واغزل بل يقال احمرة واغربة واغزلة على افعلة بالتاء
وكسر العين وذلك فرقا بين المذكر والمؤنث وانما خص حذف التاء بالمؤنث لانه لما كان
التاء فيه مقدرا اشبه بعدد القليل كثلث واربع فحذف التاء من المؤنث كما حذف
في العدد منه واثبت في المذكر كما اثبت في العدد فيه كثلثة واربعة ولان المؤنث لثقله
بالتخفيف اولى ولان الحرف الزائد على ثلثة احرف يقوم فيه مقام تاء التانيث كما في نحو
عقرب فلم يجمع على افعلة ايثارا منهم ان لا يجتمع التاء مع الذي تنزل منزلتها كما لا يجمع
بين التائين ومن هذا علم ان المؤنث من هذا النوع مختص ايضا بان يكسر على افعل
لا على افعلة ولما كان ههنا مظنة ان يقال انه قد جاء امكن والسن وازمن على افعل في تكسير
مكان ولسان وزمان مع انها ليست بمؤنثات اجاب بقوله وجاء امكن في مكان لتاويله
بالارض وهي من المؤنثات السماعية فالمكان مؤنث تاويلا كما ان لسانا يؤول بالمؤنث
كثيرا ويؤول بالجارحة لكونها جارحة من الجوارح والاعضاء والكلمة لانها مصدر للكلمة والكلام
فصار كانه عينها فلذا قد يذكر ويراد به الكلمة كما في قول الاعشى اني اتتني لسان اي الكلمة وكلام
لا اسر بها صفة لسان ويتعلق باتت الجار من قوله من علو لا عجب منها ولا سخر هو بفتحتين
جعل الشخص هزوا ومسخرة اي لا يحصل التعجب ولا السخر من تلك اللسان وجملة لا عجب اما صفة
لسان او مستانفة لبيان وجه انه لا اسر بها اي من عال يعني ان العلو وهو بفتح العين
وسكون اللام بمعنى العالي مقابل السفل اي اتتني كلمة من الجانب العالي قيل ويجوز في واو
الضم والفتح والكسر لكن ورد في الشعر بالفتح فاول اللسان في الشعر بالمؤنث اعني الكلمة اذ لا معنى
لاتيان الجارحة المخصوصة فلذا انث الفعل المسند اليه اعني اتت وارجع اليه ضمير بها ومنها
فيجمع مربوط بقوله لما ان لسانا يؤول اي فلتاويله بالمؤنث يجمع على السن كافعل ولظهور
التاويل بالمؤنث في اللسان حيث ورد في فصيح الكلام كالبيت جعله مشبها به لتاويل المكان
وانما ازمن فجمع زمن بفتحتين بدون الالف بمعنى الزمان لا جمع زمان فلا نقض به اذ الكلام
في جمع فعال وبهذا ما قال في الاقليد ان كون ازمن جمع زمان غلط وانما هو جمع زمن وقال
ابن الحاجب وامكن شاذ وقال الرضي يجوز ان يكون ازمن مثله جمع زمان لا جمع زمن
وانما جاز جمعهما على افعل حملهما على فعال المؤنث مع تذكيرهما كما حمل فعال المؤنث على
فعال المذكر فقيل شمل في جمع شمال كحمر في حمار وعقبان في عقاب كغربان في غراب
وقيدنا الاسم في الضابط بكونه غير مصدر حيث قال ما مدته ثالثة ان كان اسما غير مصدر
لان تكسير المصادر قليل لما عرفت ان المصدر يدل على ماهيته معراة عن الدلالة على الوحدة
او الكثرة فلا يثنى ولا يجمع لاستلزامهما التعدد والغالب في مصادر الثلاثيات اذا اريد
جمعها ان يبنى منها بناء المرة لتقييد الماهية التي هي مدلوله بقيد الوحدة فيصلح لان يجمع
فتجمع بالالف والتاء كما في ذي التاء من الصفات المشتقة منه فيكتفى بذلك الجمع عن تكسير
لقلة الجمع فيه كالقومات والسجدات والدعوات من قيام وسجود ودعاء فانها مصادر
ثلاثية فاريد جمعها فبني منها بناء مرة كقومة وسجدة ودعوة فيجمع بالالف والتاء على تلك
الجموع ولم يتعرض لجمع مصادر غير الثلاثيات مع انه ايضا كذلك لقلة الجمع فيه جدا ولما فرغ
عن بيان تكسير ما كان اسما بدون التاء مما مدته ثالثة اراد ان يبين تكسير ما كان اسما مع
التاء او صفة منه فقال وان كان مع التاء فهو عطف على قوله ان كان اسما بدون التاء اي
وان كان ما مدته ثالثة اسما مع التاء فتكسيره وزنان لا غير احدهما فعائل وهو اكثرهما
والاصل فيه وثانيهما فعل بضمتين هو ليس بتلك المثابة من الكثرة كصحائف وحمائل ورسائل



ورسائل وذوائب وحمائم كلها على فعائل وصحف على فعل في صحيفة مما مدته ياء وحمولة مما مدته
واو وهي الابل وكل ما يحمل عليه الحي اي القبيلة من حمار وغيره يعني ان الحمولة كل ما تحمل عليه
القبيلة شيئا ابلا او فرسا او حمارا او غيرها ورسالة مما مدته الف مع كسر الفاء وذوابة
مما مدته الف بضم الاول المعجم والهمزة اي وبالهمزة بعده وهي ما يتدلى ويرسل الى الاسفل من الشعر
اي من شعر المراة وحمامة مما مدته الف مع فتح الفاء وهي من الطيور ما يكون في البيت
معروف وكسفن في سفينة واما فعل فيما مدته الف او واو فلم يطلع عليه فلذا لم يذكر
لهما مثالا وان كان ما مدته ثالثة صفة لا اسما مع التذكير لا مع التانيث فاما فيها الثلثة
اعني ذات الياء والالف والواو وثلثتها بدل من الاصناف او مبتداء وهو مع خبره اعني تكسر
خبر الاصناف يعني ان تلك الاصناف تكسر جميعا على ثلثة اوزان على فعلاء بضم الفاء وفتح
العين ككرماء وجبناء وشجعاء وودداء في كريم مما كان مدته ياء مع ضم الفاء ولم يذكر لما مدته
الف مع كسر الفاء مثالا لعدم اطلاعه عليه وودود بمعنى المحب مما مدته واو وكذا تكسر
على فعل بضمتين كنذر وصنع وكنز وصبر في نذير ضد البشير في ذات الياء وصناع بفتح
الصاد في ذات الالف مع فتح الفاء يقال امراة صناع اليدين اي حاذقة وكاملة ماهرة
بعمل اليدين اي في عملها ورجل صنع اليدين بالمعنى المذكور كذا في الصحاح وكناز بالكسر هي
الناقة المكتنزة اي الممتلئة من اللحم واما فعل في فعال بضم الفاء فلم يطلع عليه وصبور اي
صابر في ذات الواو وههنا بحث وهو ان صناعا وكنازا انما هما صفتان للمؤنث على ما ذكر
من المعنيين وعجوز فانه صفة للمؤنث اعني المراة المسنة والحق بالبيان ههنا حكم المذكر حيث
قال في اول البحث وان كان صفة مع التذكير فيجئ تكسير ذات الالف على هذا الوزن
اعني فعلا موقوف على مثال اخر غير هذين المثالين مما يكون صفة لمذكر ولم يوجد مثال
كذلك فتكسير ذات الالف على هذا الوزن غير تام هذا وفي الرضي ناقة كناز وجمل كناز
وكذا رجل لكاك اي قليل اللحم وامراة لكاك وجمل دلاث وهو السريع وناقة دلاث انتهى
فعلى هذا كناز مما يستوي فيه المذكر والمؤنث وكذا لكاك ودلاث فاندفع البحث وكذا
تكسر على افعال كاشراف واجواد واعداء في شريف من ذات الياء وجواد من ذات الالف
وعدو واصله عدو في ذات الواو ولكن لم اقف في الكتب المعتبرة على ان يكسر جواد على
اجواد بل قالوا انه ان كان من جاد الفرس اي صار رائعا يجود جودة فهو جواد للذكر
والانثى فيكسر على جياد وان كان من جاد الرجل بماله يجود جودا فجمعه جود واعلم ان الغالب
والاصل في تكسير فعال بالفتح وفي فعول وكذا في فعال بالكسر فعل بضمتين كصنع وصبر
وكنز في صناع وصبور وكناز وتكسرها ولين على فعلاء كجبناء وودداء لتشبيهها بفعيل
كظريف وظرفاء لكونها مثله في الوصف والزنة والزيادة وتكسير الثاني على افعال كاعداء
في عدو لاستعماله استعمال الاسماء وفي تكسير فعال بالضم فعلاء كشجعاء لكونه بمنزلة فعيل
لانهما اخوان في بعض المواضع نحو طوال وطويل وبعاد وبعيد ويدخل في مؤنثه التاء كما يدخل
في مؤنث فعيل نحو امراة طويلة وطوالة وفي فعيل فعلاء ككرماء في كريم وتكسر على فعل
كنذر ونذير تشبيها بفعيل الاسمي ككثب في كثيب وعلى افعال كشريف واشراف تشبيها
بفاعل كشاهد واشهاد وصاحب واصحاب لان فعيلا وفاعلا متساويان في العدد والزيادة
وان اختلف موضعها فيهما ولم يجئ التكسير ذات الواو اي فعول وزنا غير هذه الثلاثة اعني
فعلاء وفعلا وافعال سوى ما شذ من عدى وعدى بكسر العين على فعل بكسر الفاء وفتح
العين وضمه على فعل بضم الفاء وفتح العين مثل سوى بالكسر وسوى بالضمة وكلاهما من
ادوات الاستثناء بمعنى الاحوال كون عدى وعدى في تكسير عدو على فعول ولا نظير لهما اي
لعدى وعدى بالكسر والضم في اوزان التكسير فلا عبرة بهما واما ذات الياء والالف فلهما اوزان

من التكسير غير هذه الثلثة فلذا فصلها فقال فان كانت تلك الصفة ذات ياء وهي فعيل فاما ان
يكون بمعنى الفاعل او بمعنى المفعول لانه ان كان لازما لا يكون الا بمعنى الفاعل ككريم وبخيل
وان كان متعديا فقد يكون بمعنى الفاعل كعليم وسميع وقد يكون بمعنى المفعول كجريح وقتيل
بمعنى مجروح ومقتول فالاول يجيء لتكسيره ستة اوزان اخر غير الثلثة المذكورة فلا اوزان
ستة فعال بالكسر ككرام من كريم وهذا غالب فيه كفعلاء فعلان بكسر الفاء وسكون العين
كخصيان من خصي وهو الذي اخرج خصيته وذلك لتشبيهه بفعيل الاسمي كظلمان من ظليم
فعلان بضمها اي بضم الفاء وسكون العين كثنيان من ثني وهو الذي يلقي ويطرح ثنية
هي واحدة الثنايا وهي الاضراس الاربعة من مقدم الفم ثنتان من فوق واخريان من تحت
وذلك من مثل البقر والفرس يكون في السنة الثالثة ومن الجمل في السنة السادسة وهذا
ايضا للتشبيه بالاسم كرغفان في رغيف افعلة وهي يكون في المضاعف كاشحة في شحيح
اي بخيل افعلاء واكثر وقوعه في المضاعف والمعتل اللام عدولا فيهما عن فعلاء الى افعلاء
كاشداء واشحاء واغنياء واشقياء واقوياء واغوياء استثقالا لفعلاء من مثل شححاء وقوياء
وقد جاء في الصحيح قليلا كاصدقاء من صديق فعول كظروف من ظريف وهذا عند الجرمي حيث قال ان
ظروف جمع ظريف وان كان غير قياسي والدليل على انه جمعه انك اذا صغرته قلت ظريفون
وقال الخليل هو جمع ظرف بسكون الراء او كسره بمعنى ظريف وان لم يستعمل ظرف بمعنى
ظريف كما ان مذاكير جمع مذكار بمعنى ذكر وان لم يستعمل واجيب عن دليل الجرمي بان
شابه بصيغ على شبيه مع انه ليس جمعا لشبه وجاء يتامى على فعالى بفتح الفاء واللام في يتيم
والاصل يتايم على فعائل بتقديم الياء على الميم كما كان في المفرد فقلبت بتقديم الميم على
الياء فصار يتامى بكسر الميم ثم ابدل الياء الفا وفتح الميم للتخفيف كما في فتاوى بفتح الواو
في جمع فتوى لان اصله فتاوي بكسر الواو وقد عرفته وستعرف تفصيله في مثل رحى
وهو اي يتامى في يتيم شاذ لانه فعيل بمعنى الفاعل اي الذي مات ابوه فالقياس ان يكسر
على شيء من الاوزان السابقة والثاني اي الفعيل بمعنى المفعول الغالب في تكسيره
فعلى بفتح الفاء وسكون العين والقصر كجرحى وقتلى في جريح وقتيل بمعنى مجروح ومقتول
وليس يجمع كل فعيل بمعنى المفعول على فعلى بل انما يجمع عليه من ذلك ما كان متضمنا للآفات
والمكارة التي يصاب بها الحي كالقتل والجرح ونحوهما حتى صار هذا الجمع ياتي ايضا لغير فعيل
المذكور اذا شاركه في معنى المكروه كما تعرف فان اتى فيه شيء بغير هذا المعنى لم يجمع هذا
الجمع فلا يقال لحمدى وسعدى في حميد وسعيد وكذا لا يقال فعلى في جمع ما انتقل الى الاسمية
من هذا الباب للحوق التاء كالذبيحة والاكيلة كما سيجيء وجاء على ندرة فعالى بضم الفاء
كاسارى في اسير حملا له على فعلان كسكران وحيران لان الاسير لا يخلو من حيرة
اساطين تجمع على سهارى كما جمعا على سكارى وحيارى ولما انجر الكلام الى ذكر الفرق بين الفعيل
بمعنى الفاعل وبينه بمعنى المفعول فصل الفرق بينهما بعض تفصيل فقال وعلم انهم فرقوا
بين فعيل بمعنى فاعل وبينه بمعنى مفعول في بعض الاحكام كاوزان التكسير على ما عرفت
حيث يكسر الاول على الاوزان التسعة لا على فعلى ولا فعالى والثاني يكسر على الاخيرين
لا على شيء من التسعة وكما ان الاول يجمع جمع السلامة بالواو والنون او بالالف والتاء
فيقال قوم جميلون ونساء جميلات في تصحيح جميل بمعنى الكامل اي المتصف بالحسن والجمال
دون الثاني فلا يقال قتيلون وقتيلات في قتيل بمعنى مقتول وايضا الاول يذكر ويؤنث
بالحاق التاء في المؤنث وعدمه في المذكر سواء اجري على موصوفه في اللفظ او لا يجري عليه
فيقال امراة شريفة فيما اجري على الموصوف وهي الامراة ورايت كريمة بني فلان فيما لم
يجر عليه اي بنيتهم الكريمة كما يقال رجل كريم ورايت كريم قوم فلا التباس فيه بين المذكر والمؤنث

والمؤنث اصلا والثاني اي فعيل بمعنى المفعول اذا اجري على الموصوف يستوي فيه المذكر والمؤنث
فسواء كان صفة لمذكر او لمؤنث يجيء بدون التاء يقال رجل قتيل وامراة قتيل لانه اذا ذكر
الموصوف لا يحصل التباس بين المذكر والمؤنث منه ولو بدون التاء وذلك اي ما ذكر من جمع
السلامة في الاول دون الثاني والفرق بين التذكير والتانيث في الاول والتسوية بينهما
في الثاني ويحتمل ان يكون ذلك اشارة الى الفرق الاخير فقط كما هو الانسب بقوله نعم اذا
اجري لانهم لما ارادوا الفرق بين فعيل بمعنى فاعل وبينه بمعنى مفعول لتقاربهما معنا بما اجروا
الاول اي فرقوا بينهما باجراء جمع السلامة والفرق بين التذكير والتانيث في الاول وعدم ذلك
في الثاني ولم يعكسوا اجراء الاول على الاصل وهو جمع السلامة والفرق بين التذكير والتانيث
لان الاصل اي الاساس او الظاهر في هذا البناء اعني فعيلا ان يكون بمعنى الفاعل لكون الفاعل
اصلا بالنسبة الى المفعول ولكثرته اذ ما من فعل الا وله فاعل بخلاف المفعول والاصل بالاصل
اولى فلذا جمع الاول جمع السلامة وفرق فيه بين التذكير والتانيث دون الثاني وايضا
لان المشترك بين المذكر والمؤنث لا ينبغي ان يجمع بجمع مختص باحدهما بل بجمع مشترك
بينهما وهو التكسير نعم اذا لم يجر الثاني على الموصوف بان يكون موصوفه مقدرا يؤنث هو
اي الثاني بالتاء ايضا اي كما يؤنث الاول فيحصل الفرق بين تذكيره وتانيثه ايضا فيقال قتيلة
قبيلة فلان شهيدة اي الامراة المقتولة لهم مشهودة فانث قتيلة لعدم جريه على الموصوف وذلك
لانه لو لم يؤنث على هذا التقدير يلزم الالتباس في انه صفة لمذكر او لمؤنث بخلاف ما لو اجريا
على الموصوف اذ لا التباس حينئذ هذا وهذا كما مضى لكن قد يحمل احدهما على الاخر للمشابهة
بينهما لفظا ومعنى فيجري عليه اي احدهما حكمه اي حكم الاخر ومثل ذلك بقوله كما يحمل الثاني
على الاول في التكسير فيقال اسراء وقتلاء على فعلاء في تكسير اسير بمعنى الماسور وقتيل
بمعنى المقتول فان قياسهما ان لا يكسرا كذلك بل على فعلى او فعالى لكنهما حملا على نحو كريم
تكسيرا كذلك كما كسر كريم اي المتصف بالكرم على كرماء ويحمل الاول على الثاني فيه اي في
التكسير فيقال مرضى على فعلى في مريض بمعنى المارض اي المتصف بالمرض حملا له على جريح وجرحى
واذا حملوا على جرحى نحو هلكى في جمع هالك وجربى في جمع اجرب وموتى في جمع الميت وان كانت
المشابهة بينهما من جهة المعنى فقط فحمل مريض على جريح اجدر للمشابهة بينهما من جهة اللفظ
والمعنى اما اللفظ فظاهر واما معنى فلان المريض ما اصابه المرض كما ان القتيل ما اصابه القتل وان
اختلفا قياما ووقوعا وكما يحمل الاول على الثاني في عدم التانيث كما في قوله تعالى ان رحمة الله
قريب من المحسنين فان قريبا فعيل بمعنى الفاعل اي المقارب فالقياس فيه قريبة بالتاء
لكونه صفة المؤنث اعني الرحمة لكن حمل على مثل قتيل بمعنى المقتول فحذف منه التاء كما حذف
من مثل قتيل اذا اجري على موصوف هذا التفصيل في فعيل واما فعول فلم يفرقوا فيه ما هو للفاعل
وللمفعول وسووا فيهما بين ما هو للمذكر وما هو للمؤنث بجميع اصنافه بحذف التاء سواء اجري
على الموصوف او لا بل يتمسك بالقرينة لدفع الالتباس فيقال رجل صبور اي صابر وامراة
صبور اي صابرة وجمل ركوب اي مركوب وناقة ركوب والشكور محمود والمحمودة الا في حرف
واحد اي كلمة واحدة جاء نادرا في المؤنث بالتاء يقال هذه عدوة الله كما يقال هذا عدو الله
ففرق بين تذكير عدو وتانيثه وهو فعول بمعنى فاعل لان اصله عدوو بمعنى عاد وذلك اما
حملا لها اي العدوة على ضدها وهو الصديقة فانث كما انث الصديقة لكونهما فعيلا بمعنى فاعل
اي صادق وهم قد يحملون الضد على الضد في بعض الاحكام كما قالوا صح موتان حملا على حيوان
واما لتصييرهم العدو من عداد الاسماء لكثرة استعماله فنسي الوصف به بحيث صار كالاسم ولم يبق
فيه معنى الوصفية كالمكن والمنجز ونحوهما من الاوصاف الغالبة الاسمية وقد عرفت فيهما انه يكون
التاء فيهما للنقل من الوصفية الى الاسمية كما في منجزة لا للتانيث كما قالوا في الحقيقة مقابل المجاز

انه فعيل بمعنى مفعول والتاء للنقل لا للتأنيث فلا اشكال ولما ورد ما ذا تقول في الحلوبة ومثالها
فانها فعول بمعنى مفعول مع انها اثبت فيها التاء اجاب بقوله واما نحو الحلوبة والحمولة والركوبة
صفات لما يحلب كالغنم والبقر في حلوبة ولما يحمل عليه كالفرس والجمل في حمولة ولما يركب عليه
مثلهما في ركوبة فالتاء فيها ليس للتأنيث حتى يرد النقض بانها مع كونها على فعول انثت
بل للنقل من الوصفية الى الاسمية يعني انها صفات في الاصل لكن غلبتها الاسمية لتلك المعاني
بحيث اذا اطلقت يراد بها تلك المعاني لا معنى الوصفية فالحق بها التاء للنقل كالذبيحة للمذبوح
والنطيحة للمنطوح الذي مات من النطح يقال نطحه الكبش ينطحه نطحا من باب ضرب اذا ضربه
بقرنه وكالاكيلة والضحية والرمية وانما صارت منتقلة الى الاسمية لان الذبيحة ليست بمعنى
المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب يقع على كل من يقع عليه الضرب بل الذبيحة
مختصة بما يصلح للذبح ويعد له من النعم وكذا الاكيلة ليس بمعنى المأكول اذ لو كان كذلك لكان يسمى
الخبز او البقل اكيلة اذا اكل بل الاكيلة مختصة بالشاة وكذا الضحية مختص بالنعم والرمية بالصيد
والنطيحة بالشاة الميتة بالنطح وليس كل منطوح او كل شاة منطوحة نطيحة فهذه في خروجها
عن مذهب الافعال الى حيز الاسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الاصل كالمنخل
والمدهن والمسجد ونحوه كما تقدم في بحث اسم الآلة وايضا اسم المفعول في الحقيقة هو ما وقع
عليه الفعل والذبيحة والنطيحة والاكيلة ما سيذبح وسينطح وسيوكل وكذا الضحية ما يصلح للتضحية
وان لم يضح به بعد وكذا الكلام في الحلوبة والحمولة والركوبة فهذه مخرجة من وصفيتها الاصلية الى الاسمية
الى الانعام التي تعد للحلب والحمل والركب خاصة وجه الحاق التاء بها ان الوصفية اصل والاسمية
فرع لها فالحق علامة التأنيث الذي هو فرع التذكير ليدل على تلك الفرعية ولهذا اي ولاجل ان
التاء فيها للنقل لا للتأنيث تستعمل في المذكر والمونث يقال جمل حمولة وناقة حمولة وشاة
ذبيحة وغنم ذبيحة وهكذا فلو كان التاء للتأنيث لا يصح استعمالها في المذكر وان كانت ذات
الف عطف على قوله فان كانت ذات ياء اي وان كانت الصفة مع التذكير ذات الف
فلتكسيرها ثلثة اوزان او غير الثلثة المذكورة اعني فعلاء وفعلاء وفعالا وهي الاوزان
الاول من الستة المذكورة في ذات الياء وهي فعال وفعلان بكسر الفاء وفعلان بضم الفاء
فمجموع اوزان تكسيرها ستة كجياد على فعال في جواد من الخيل وقد عرفته وهجان على فعال
ايضا الا ان فاء المفرد مكسور كما كان في هجان بكسر الهاء فيهما فاتحد المفرد والجمع صورة الا انه
اي الكسر في الاول اي في هجان جمعا عارض كالكسر في رجال جمع رجل وفي الثاني اي في هجان
مفردا اصلي كالكسر في رداء المفرد بمعنى نوع من الثياب فاختلف الجمع والمفرد تقديرا كما
سمعت مثله في فلك لانه استعمل مفردا فضمته كضمة بر واصلية وجمعا فضمته كضمة اسد عارضة
ومثناه ايضا متحد به لفظا عند الجرمي يقول هذا هجان وهذان هجان وهؤلاء هجان للمفرد
والمثنى والمجموع بلفظ واحد لجريانه مجرى المصدر واما عند سيبويه فمخالف له يقول هذا هجان
وهذان هجانان وهؤلاء هجان لتشبيه الهجان بفعيل فكما ان فعيلا يثنى على فعيلان
ويجمع على فعال ككريم وكريمان وكرام ثني هجان على هجانان ويجمع على هجان والهجان من
الابل الابيض الكريم وكشجعان وشجعان بكسر الشين على فعلان بالكسر وضمه على فعلان
بالضم في شجاع وان كان صفة عطف على قوله وان كان صفة مع التذكير اي وان كان
مادته ثالثة صفة مع التاء للتأنيث فلتكسيرها ثلثة اوزان فعال بكسر الفاء وفعائل وفعلاء
كصباح على فعال وصبايح ومجيء تكسيرها على فعائل وخلفاء على فعلاء في صبيحة على فعيلة وهي
الحسناء من صبح وجهها اي حسن وتجوز على فعول بمعنى الفاعل اي العاجزة كالمعجوزة
بالتاء للتأنيث غلط من العوام وخليفة بمعنى الامام واعلم انه اذا الحقت التاء بفعيل الوصف
فانه يجمع على فعال كما جمع قبل لحوق التاء به فيقال صباح وظروف في جمع صبيح وظريف وصبيحة

وصبيحة وظريفة ويختص ذو التاء في الغالب سواء كان بمعنى المفعول كالذبيحة اولا كالقبيحة
والكبيرة بفعائل دون المذكر المجرد وقد شذ نظائر في نظير وكرايه في كريه بمعنى مكروه
وقد يستغني بفعال عن فعائل كصغار وكبار وسمان في صغيرة وكبيرة وسمينة ولم يقولوا
نسوة صغائر وكبائر وسمائن لكن مجيء تكسير فعيلة على فعلاء غير معلوم وكون خلفاء جمع
خليفة محل نظر اذ جاء خليف كالخليفة كما في قوله وما خليف ابي موسى بموجود فيجوز ان
يكون الخلفاء جمع خليف الا انه استعمل الجمع دون مفرده بل هو الظاهر الاولى من جعله جمع
خليفة كما ثبت من قولهم كريم وكرماء واحتمال كونه جمعا لخليفة لا ينفع اذ لا يثبت باب
من الاصول بالاحتمال بل لابد له من ثبت قال الواحدي في الوسيط اصل الخليفة خليف
بغير هاء لانه فعيل بمعنى فاعل كالعليم والسميع فدخلت الهاء للمبالغة بهذا الوصف كما قالوا
راوية وعلامة الا ترى انهم جمعوه على خلفاء كما يجمع فعيل ومن انث للتأنيث للفظ
قال في الجمع خلائف وقد ورد التنزيل بهما قال تعالى خلفاء من بعد قوم نوح وقال خلائف
في الارض هذا ويمكن ان يقال قد جاء نسوة فقراء وسفهاء فثبت مجيء فعلاء في فعيلة
ولو على قلة ثم ان حصر تكسير الصفة مع التأنيث في الاوزان الثلثة مبني على عدهم صناعا
وكنازا من صفات المذكر واما على رأي من انهما من صفات المونث فله وزن رابع وهو
فعل بضمتين كصنع وكنز كما عرفت في اوزان تكسير الصفة مع التذكير فعلم ان المراد من
التأنيث ههنا اعم من ان يكون لفظيا ومعنويا معا بان يكون في اللفظ علامة التأنيث ويكون
المسمى مونث حقيقيا مثل صبيحة فانها صفة امرأة ووجد فيها التاء او معنويا فقط بان يكون
المسمى مونثا حقيقيا ولا يكون في اللفظ علامة تأنيث كعجوز فانها كما مر صفة لامرأة مسنة
ولا تاء او لفظيا فقط بان يكون في اللفظ علامة ويكون معناه مذكرا كخليفة فانه صفة لمذكر
مع التاء فيه كطلحة الفريدة الثالثة ما مدته رابعة سواء كان بعدها اي بعد مدتها حرف آخر
اولا هو اقسام فمنها ما لحقه الف التأنيث فحكمه ان يكون اسما او صفة فان كان اسما فلتكسيره
وزنان احدهما فعالى بفتح الفاء حال كونه مقصورا اي بالالف المقصورة على اقصر الجموع وهو
الغالب في تكسيره اي تكسير ما لحقه الف التأنيث المشترك خبر بعد خبر او صفة للخبر بين مقصوره
وممدوده اي بين ما كان ذا الف مقصورة منه وبين ما كان ذا الف ممدودة كدعاوى وحبالى
وصحارى في تكسير دعوى بفتح الفاء وحبلى بضم الفاء وكلاهما من المقصور فلم يكن بعد مدتها حرف
آخر وصحراء من الممدود فكان بعد مدته حرف آخر وهو الهمزة فابقي الف التأنيث في جمعها
للاعتداد بها لانها للزومها للكلمة صارت بمنزلة الاصل منها كما ابقي الحرف الرابع في مثل مساجد
وجعافر لكن في كون حبلى مما نحن فيه نظر لانه صفة والكلام في الاسماء فتركه اولى والثاني فعال
بكسر الفاء وهو مختص بالمقصور منه ولا يجري في الممدود كاناث في انثى لحذف الف التأنيث
لانه كتاء التأنيث فيجمع ذو الالف بعد حذف الالف على فعال كما يجمع ذو التاء بعد حذف التاء
عليه نحو قصاع في قصعة واصل دعاوى دعاوي بكسر ما بعد الالف اعني الواو كمساجد لان ما بعد
الف الجمع الاقصر يكون مكسورا اذا كان بعده حرفان كمساجد او ثلثة كمصابيح فاذا كسر
الواو ابدل الف التأنيث ياء بالضرورة لما مر ان الالف تابع لحركة ما قبله فان كانت حركة
ما قبله فتحة بقي على حاله وان كانت ضمة ابدل واوا وان كانت كسرة ابدل ياء لكنهم ارادوا
ان يسلم الياء الذي هو بدل الف التأنيث عن الحذف لالتقاء الساكنين اعني التنوين والياء
بعد الاعلال في حالتي الرفع والجر كما في جوار جمع جارية اصله جواري فانه يعل في حالتي الرفع والجر
اعلال قاض فيحذف الياء فيقال جاءتني جوار ومررت بجوار واما في حالة النصب فلم يعل ولم
يحذف الياء لخفة الفتحة عليه فيقال رأيت جواري ففي الاوليين يكون منصرفا والتنوين
للصرف بناء على ان صيغة منتهى الجموع قد زالت عنه فيها بالاعلال وفي الثالثة غير منصرف

الفريدة الثالثة

لبقاء صيغة الجمع وهذا مبني على ان الاعلال لتعلقه بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من
احوال الكلمة بعد تمام جوهرها وفيه اقوال آخر مفصلة في النحو فليراجع اليه فابدل الياء الفا
فانقلبت كسرة الواو فتحة ضرورة توضيحه ان اصل دعاوى دعاوي على صيغة الجمع الاقصى
بكسر الواو وبالياء لكنهم ابدلوا الياء الفا لانه لو لم يبدل لاعل دعاوي في حالتي الرفع والجر اعلال
جوار بناء على ان اصله في الحالة الاولى دعاويُ بضم الياء والتنوين وفي الثانية دعاويٍ بكسر
الياء والتنوين فيستثقل الضمة والكسرة على الياء فيلتقي ساكنان الياء والتنوين فليدفع
الالتقاء بحذف الياء فارادوا سلامة الياء عن الحذف فابدلوه الفا ابدل هو منه لا يتمشى الا
على لاح ونحوها فانقلب كسرة الواو فتحة ضرورة فصار دعاوى بالفتح والالف فاعرابه
تقديري في جميع الاحوال بقي انه منصرف ام لا فالجواب انه غير منصرف في جميع الاحوال
لبقاء صيغة اقصى الجموع فيه تقديرا ولو سلم فالف التانيث كاف في عدم انصرافه كما في حقوه
وذلك اي ارادتهم سلامة الياء في دعاوى نحو الحذف للفرق بين الياء المنقلب عن الف
التانيث كما في دعاوى كما عرفت والياء المنقلب عن الف آخر غير الف التانيث سواء كان
منقلبا عن حرف آخر كمرامي في مرمى فان الف مرمى منقلب عن ياء لانه اسم زمان او مكان
من الرمي او زائد الالحاق كالف ارطى وجمعه اراطي فانه زائد لالحاق بجعفر كما عرفت فان الياء
المبدل من الف آخر لا يبدل الفا بل يحذف بالاعلال فيقال هذه مرام واراط ومررت
بمرام واراط كجوار فلم يحذف في مثل دعاوى فرقا بينهما والف التانيث اولى بان يحافظ
عليها من غيرها لدلالتها على معنى زائد هو التانيث والكلام في حبلى ونحوه كالكلام في دعاوى
من غير فرق وقد يستعمل مثل ذلك على الاصل اعني دعاوي بكسر الواو طلبا لبقاء الجمع الاقصى
على حاله فيكون في حالتي الرفع والجر كجوار واصل صحارى صحاري بالتشديد اي بتشديد
الياء لانه لما كسر الراء في الجمع وابدل الالف الممدودة ياء لما ذكرنا آنفا من ان ما بعد الف الجمع
يكون مكسورا وان الف التانيث يبدل ياء ضرورة كما في مصابيح جمع مصباح حيث كسر الياء
فيه وانقلب الالف ياء عادت الهمزة المبدلة من الالف التي هي علامة التانيث بالحقيقة
لما عرفت ان اصل صحراء مثلا صحرا آ بالفين الاول لمد الصوت والثاني للتانيث فحرك الثاني
لدفع التقاء الالفين وابدل منه همزة قال بعض الفضلاء الهمزة في حمراء وبيضاء وصحراء وعشراء
بدل من الف التانيث كالتي في حبلى وسكرى والاصل فيها القصر للتانيث فزادوا قبلها
الفا اخرى للمد توسعا في اللغة وتكثيرا لابنية التانيث لتصير له بناءان ممدود ومقصور فالتقى
الفان ولم يمكن حذف احدهما لان الاولى للمد والثانية علم التانيث فحذفها يخل بدلولها ولم
يمكن تحريك الاولى لانها لو حركت لفارقها المد فتعين تحريك الثانية فانقلب همزة وقيل ان
الالف الاولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مونث افعل نحو احمر وحمراء وبين مونث
فعلان نحو سكران وسكرى وهو ضعيف لان علم التانيث لا يكون الا طرفا وقيل ان الالفين
معا للتانيث وهو باطل اذ لا يعلم علامة التانيث على وجهين وبالجملة الهمزة في صحراء مبدلة
عن الالف فلما ابدل الالف قبلها ياء عادت الفا هو اصلها لان موجب الابدال اي ابدال الالف
الثانية همزة كان وقوع الالف قبلها كما عرفت فلما زال هذا الموجب بابدال الالف الاول
ياء عاد الحرف وهو الهمزة الى اصله اعني الالف لانه اذا زال المانع يعود الممنوع فاجتمع الف
مع ياء ساكن قبله في بدل الالف ياء متحركا لان انقلاب حروف العلة بعضها الى بعض اولى
فاجتمع ياءان اولهما ساكن والثاني متحرك فادغم الاول في الثاني فصار صحاري بالتشديد ثم حذف
الياء الاول تخفيفا وخص الحذف به لسكونه وكون الثاني قوي الثبوت لكون علامة التانيث
في الحقيقة عبارة عنه كما عرفت فصار صحاري بالتخفيف كما صدق عليه معاملة دعاوى
من قلب الياء الفا وكسرة ما قبله فتحة طلبا لسلامة الياء عن الحذف في حالتي الرفع والجر فصار صحارى



صحارى بالفتح كدعاوى وقد يستعمل بالتشديد لكنه قليل لاستثقال الياء المشدد في آخر الجمع
الاقصى ولا سيما اذا لم يكن في الواحد حتى يثبت في الجمع تطبيقا بين الجمع والواحد كما في كرسي
وكراسي وبالتخفيف من غير قلب الياء الفا كما جد طلبا لبقاء الجمع الاقصى على حاله لكنه قليل
ضعيف ايضا لاستلزامه تغيير علامة التانيث وان كان صفة عطف على قوله فان كان
اسما اي وان كان ما مدته رابعة صفة فهي اما مقصورة او ممدودة فالمقصورة اما ان يكون
لها مذكر او لا الثانية اي ما لا مذكر لها تكسر على فعالى بفتح الفاء مقصورا كحرامى في حرمى بفتح
الحاء وسكون الراء المهملتين وهي الشاة التي تريد وتشتهي الفحل الشاة انثى الغنم والفحل
من الحيوان هو ما هو مقابلة الانثى منه من المذكر ولم يجيء احرم لان حرمى بمعنى الفعل الذي
يريد الشاة فهي صفة مونث لا مذكر لها جمعت على حرامى واصله حرامي بكسر الميم كمساجد
فعومل معاملة دعاوى ولا يجوز فيه كسر ما بعد الف الجمع وقلب الف التانيث ياء كما جاز
في الاسم نحو دعاوي كما عرفت لان الصفة اثقل من الاسم من حيث المعنى فايجاب
التخفيف بها اولى والاولى اي ما كان لها مذكر فاما ان يكون مذكرها افعل او فعلان فهي
ان كان مذكرها افعل كما في مونث افعل التفضيل كالصغرى والكبرى والفضلى في تانيث
اصغر واكبر وافضل فتكسيرها على فعل بضم الفاء وفتح العين تشبيها لما فيه الف التانيث
بما فيه تاء وهو فيجمع على فعل كالكبر في الكبرى تانيث الاكبر كما يجمع الغرفة على غرف وان كان
مذكرها فعلان فتكسيرها على فعالى كما سبق وفعال بالكسر بحذف الالف تشبيها لما فيه
الالف بما فيه التاء كقصاع في قصعة قالوا وانما يجيء هذا الجمع اي فعال فيما لا يجيء فيه الجمع الاقصى
فلما قالوا اناث لم يقولوا اناثى ولما قالوا خناثى لم يقولوا خناث ولهذا اوردها المصنف
من مادتين فقال كرجالى على فعالى وعجال على فعال في رجلى وعجلى تانيثي رجلان بمعنى
الراجل مقابل الفارس وعجلان بمعنى العجول وكان الاصل في هذا الباب الجمع الاقصى اعتدادا
بالف التانيث للزومها للكلمة وكونها كلامها واما حذفها والجمع على فعال فبالنظر الى كون الالف
علامة التانيث فيكون كالتاء فيجمع باسقاطها كما جمع باسقاط التاء نحو قصاع في قصعة
وقد يحمل ما لا مذكر له على هذا اي على ما كان مذكره فعلان لتشابههما لفظا ومعنى فيكسر على
فعال كما يكسر هذا عليه كحرام بالكسر في حرمى لكن مثل هذا قليل والممدودة ان كانت من
الالوان والعيوب فتكسيرها على فعل بضم الفاء وسكون العين كما اي كالتكسير لمذكرها
فانه ايضا على فعل كحمر وعمي في حمراء مونث احمر من الالوان وعمياء مونث اعمى من العيوب
كما يكسر احمر واعمى على حمر وعمي وذلك لانه لما كان بين صيغتي التذكير والتانيث مخالفة
في الواحد حيث قيل احمر وحمراء ولم يقل احمر واحمرة كما قالوا كريم وكريمة آثروا الموافقة
في صيغة جمعهما ليكون هذه الموافقة بازاء تلك المخالفة والا اي وان لم يكن من الالوان
والعيوب فعلى اي فتكسر على فعال كبطاح وعشار في بطحاء وهي مسيل اي موضع سيل
واسع كان فيه دقاق الحصى جمع حصاة وهي الصغير من الحجارة ودقاق جمع دقيق ومنه
بطحاء مكة وعشراء وهي الناقة التي مضت من وقت حملها عشرة اشهر وقد عرفت في
مبحث الجمع بالالف والتاء حكم هذه الصفة في الجمع بالالف والتاء حيث عرفنا هناك ان مثل
حمراء لا يجمع بالالف والتاء عند الجمهور الا ان يعرضه الاسمية كما في الخضراوات خلافا لابن
كيسان لانه يجوز حمراوات في جمع حمراء مطلقا فان كان في الكلمة الف خامسة لا يجمع الا بالالف
والتاء كحباريات وسمانيات في حبارى وسمانى بضم الاول المهمل فيهما وهما طائران لان
تكسير ما هو على خمسة احرف غير ممكن فلا بد من الحذف فان حذفت الالف الثانية وقلت
حبائر اشتبه برسائل وان حذفت الاولى وقلت حبارى اشتبه بحبالى قال ابن الحاجب لانهم
اذا كرهوا التكسير في الخماسي المذكر فلان يكرهوا التكسير في المونث اولى انتهى فالف حبارى

عنده للتانيث وفي الصحاح الحبارى تقع على الذكر والانثى والفه ليس للتانيث ولا للالحاق
انتهى فعنده ليس للتانيث بل لتكثير البناء الا انه قال بعد ذلك وهي لا تنصرف في معرفة
ولا نكرة فقد تناقض لانه لو لم يكن للتانيث ينصرف لعدم تحقق شيء من سائر الاسباب
فيه الا ان يقال ان شبه الف التانيث كاف في منع الصرف ثم ان هذا الحكم ليس على اطلاقه
لانه اذا كانت الالف لحاقه ممدودة يجمع ايضا الجمع الاقصى بعد حذف الفيه نحو قواصع
في قاصعاء تشبيها لفاعلاء بفاعلة لكنه لما ذكره قبل كان في حكم الاستثناء او اراد الفا خامسا
كان آخر الكلمة فلا يرد مثل قاصعاء ومنها الصفة عطف على قوله فمنها ما لحقه الف التانيث
اي ومن اقسام ما مدته رابعة الصفة التي كانت على فعلان بفتح الفاء وسكون العين مع
الالف والنون المزيدتين سواء كان مؤنثه على لفظه كندمان وندمانة او لا كغضبان
وغضبى وسكران وسكرى فتكسيرها ثلثة اوزان فعلى بالفتح والسكون وفتح اللام
وفعالى وفعالى بفتح الفاء وضمه مع فتح اللام فيهما على صيغة الجمع الاقصى كما مر نظيره كسكرى
على فعلى وهو يستعمل مفرد المؤنث ايضا وسكارى وكسالى كلاهما على فعالى بفتح الفاء
او ضمه في سكران وكسلان اي المتكاسل وكندامى في ندمان ويكسر مؤنثه كندمانة وسكرى
وكسلى ايضا على فعالى هذا ولم يذكر صاحب المفصل وابن الحاجب ههنا فعلى من الاوزان
بل ذكر افعالى كما ذكره وفعالا بالكسر كغضاب في غضبان وغضبى وعلل ذلك بانه حمل فعلان
على فعلاء لمشابهته فعلان بفعلاء في الزيادتين والوصفية فكما يجمع فعلاء على فعالى وفعال
نحو صحارى في صحراء وبطاح في بطحاء يجمع فعلان عليهما الا انه قد يجمع بينهما في فعلى وفعلانة
كندمى وندام بخلاف فعلاء فانه لا يجمع بينهما فيه فانه كما قيل بطاح لم يقل بطاحي وكما قيل
صحارى لم يقل صحار فتدبر وجوز الجوهري كسر اللام في كسالى بفتح الكاف كما جوزوا
ذلك في صحارى جمع صحراء طلبا لبقاء الجمع الاقصى على حاله كما عرفت والضم اي فعالى بضم
الفاء لم يجئ الا في اربعة احرف من فعلان فعلى سكارى وكسالى وهو فيهما ارجح من الفتح
وعجالى في عجلان مذكر عجلى بمعنى العجول وغيارى في غيران مذكر غيرى بمعنى الغيور يقال
غار الرجل على اهله يغار غيرا او غيرة ورجل غيور وغيران وجمع غيران غيارى وجمع غيور
غير والفتح فيهما ارجح وانما ضم في جمع فعلان فعلى خاصة لكونه تكسيرا على اقصى الجموع
خلاف الاصل وذلك لانه انما كسر عليه لمشابهته الالف والنون لالفي التانيث فغير اول
الجمع الغير القياسي عما كان ينبغي ان يكون عليه من الفتح تنبيها من اول الامر على انه
مخالف للقياس واتبع جمع المؤنث جمع المذكر في ضم الاول ولم يكن مخالفا للقياس وذلك
لان جمع نحو خمصان مما كان فاؤه مضمومة وعينه ساكنة على فعالى لفقدان فعلاء بضم الفاء
في المؤنث حتى يشبه هو به وانما جمع على خماص يقال رجل خمصان وامرأة خمصانة اي ضامر
البطن وزاد صاحب المفتاح من عنده مما يجيء فيه الضم مثالا خامسا وهو اسارى وهذا
اي عد اسارى من هذا القبيل انما يصح اذا كان مفرده اسران على فعلان اذ الكلام في تكسير
والحال انه لم يستعمل اسران اصلا بل المستعمل هو اسير على فعيل ولئن قدر وفرض استعمال
اسران فهو اي فلا يصلح ان يكون مفردا الاسارى لان مفرده بمعنى المفعول اي المأسور
لا الفاعل اي الآسر لان الاسارى كالاسراء يستعمل بمعنى المأسورين لا الآسرين واسران
على تقدير ثبوته بمعنى الفاعل لا المفعول لقوله ولم يجئ فعلان الا بمعنى الفاعل كغضبان وسكران
بمعنى الغاضب والساكر وغير ذلك كما ذهب اليه صاحب المفتاح من ان اسارى خامس الامثلة
هنا بعيد من وجهين لكن قال الرضي لم ار احدا حصر المضموم الاول في اربعة بلى في المفصل
ان بعض العرب يقول كسالى وسكارى وعجالى وغيارى بالضم ولا تصريح فيه ايضا بالحصر
وقد ذكر في الكشاف في قوله تعالى ذرية ضعافا انه ضعافى كسكارى وسكارى فصل وينقسم



وينقسم الجمع باعتبار آخر وهو اعتبار قلة افراد مدلوله وكثرتها وما سبق من التقسيم باعتبار بقاء
هيئته مفرده وعدم بقائها فاقسام هذا التقسيم تجامع اقسام التقسيم السابق لما عرفت من
انه اذا اقسم الشيء تقسيمات عديدة باعتبارات متفاوتة تتداخل اقسام كل تقسيم مع
اقسام الآخر بالضرورة الى جمع القلة وجمع الكثرة اي جمع يدل على القلة او على الكثرة او
جمع هو القلة او الكثرة بناء على انهم قد يطلقون على هذين القسمين القلة والكثرة ايضا
اطلاقا للمدلول على الدال كما قال الرضي مطلقا الجمع ضربان قلة وكثرة ثم انهما في الاصل
مصدران من قل يقل وكثر يكثر ثم شاع استعمالها فيما يتصف بهما اي التقليل والتكثير كما
قال وهي اي القلة التي هي مدلول الجمع في اصطلاحهم او جمع القلة العشرة نفسها او ما يدل
على العشرة وكذا الكلام في جمع الكثرة فما دونها من التسعة والثمانية منتهيا الى الثلثة
على اصح القول من ان اقل الجمع ثلثة واما على القول بان اقله اثنان فما دون العشرة
الى اثنين وبالجملة فلا يطلق على ما فوق العشرة بطريق الحقيقة والى جمع الكثرة وهي ما فوق
العشرة من احد عشر واثني عشر الى ما لا نهاية لها ولا يطلق على العشرة وما دونها الا على سبيل
التجوز وهذا اي اختصاص جمع القلة بالعشرة وما دونها او جمع الكثرة بما فوقها انما هو فيما
كان له وزن جمع القلة والكثرة معا كاعين وعيون في جمع عين وافلس وفلوس في فلس
لانه يكون له جمعان متمايزان لفظا ومعنى فاما ماله وزن جمع القلة فقط كارجل في رجل
بالكسر والسكون او وزن جمع الكثرة فقط كرجال في رجل بالفتح والضم فاستعماله اي استعمال
احد الوزنين فيهما اي القلة والكثرة على السواء بالاتفاق ولا يكون وزن جمع القلة مختصا
بالعشرة وما دونها ولا جمع الكثرة بما فوقها بل يكون كل منهما مستعملا في كل منهما على طريق
الحقيقة فيستعمل لفظ ارجل في العشرة وما فوقها وكذا رجال وذلك لانه اذا كان للفظ
وزن واحد من الجمع اضطر الى استعماله في كل من القلة والكثرة ما ذكر من الفرق بين الجمعين
هو المشهور عند الجمهور وقال بعض المحققين وهو العلامة التفتازاني في التلويح ان الفرق
بينهما انما هو في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها ولا يطلق على ما فوقها
وجمع الكثرة غير مختص بما فوق العشرة بل يستعمل فيها وما دونها ايضا مطلقا لا انه اي لا بمعنى
ان الاول مختص بما ذكر والثاني مختص بما فوق العشرة وهذا اوفق بالاستعمالات وان صرح
بخلافه كثير من الثقات انتهى فعلى ما ذكره هذا المحقق يصح استعمال الكثرة بطريق الحقيقة
في كل ما يستعمل فيه جمع القلة بدون العكس فبينهما عموم وخصوص مطلقا وعلى المشهور
لا يصح استعمال شيء منهما كذلك فيما يستعمل فيه الآخر فبينهما مباينة وبالجملة اي اجمال
الكلام مع قطع النظر عن جهة خصوصية الفرق فلجمع القلة من التكسير حال من قوله اربعة
اوزان قدم على ذي الحال لكونه نكرة افعل بضم العين افعال افعلة بكسر العين فعلة
بكسر الفاء وسكون العين والدليل على ان هذه الامثلة للقلة تصغيرهم اياها على حالها
كاجيمال وتجويزهم ان تجمع مرة اخرى كانعام واناعيم كما سيجيء ووقوعها كثيرا تمييز الثلثة
الى العشرة كاعين على افعل واعيان على افعال واشحة على افعلة اصلها اشححة وصبية
على فعلة في جمع عين وشحيح اي البخيل وصبي وكلها كما عرفت من المكسرات وبعضهم
زاد وزنا خامسا للقلة من التكسير هو افعلاء كاصدقاء والجمهور على انه من اوزان
الكثرة وان استعمل في القلة فعلى سبيل المجاز وزاد الفراء فعلة بفتحتين كقولهم هم اكلة
رأس اي قليلون يكفيهم ويشبعهم رأس واحد ورد بانه ليس لشيء اذ القلة مفهومة من
قرينة الاضافة الى رأس لا من الصيغة نفسها وجمعا السلامة اي الجمع بالواو والنون
وبالالف والتاء اذا كان معهما للفظ اي لمفردهما جمع الكثرة من المكسرات ايضا اي كالاوزان
الاربعة معا من اوزان جمع القلة كالافضلين والفضليات في العشرة او ما دونها في الافضل والفضلى

ولها جمع كثرة وهو اصل في الاول وفضل في الثاني واما اذا لم يكن معها للفظ جمع كثرة
كالمسلمين والمسلمات حيث لم يكن لمسلم ولا مسلمة جمع كثرة من المكسرات فلا يختصان
بجمع القلة بل يطلقان على القلة والكثرة مشتركين بينهما كما تقدم ولما كان في كون جمعي السالم
من جموع القلة شبهة حتى ذهب بعضهم الى انهما مشتركان بين القلة والكثرة وقال الرضي
والظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما استدل في ذلك بالنقل
فقال نقل ان حسان وهو حسان بن ثابت شاعر رسول الله لما انشد قوله لنا الجفنات
الغر يلمعن في الضحى الجفنات جمع جفنة اي القصعة والغر بالضم والتشديد جمع اغر اي الابيض
ويلمعن جمع مؤنث يلمع حال من الجفنات من اللمع اي البريق واسيافنا عطف على لنا الجفنات
يقطرن من قطر يقطر قطرا من حد نصر اي افاض القطرة من نجدة بفتح النون وسكون الجيم
اي الشجاعة دما مفعول يقطرن قال جوابا لما له اي لحسان نابغة وهو من اكابر الشعراء
قللت جفانك وسيوفك جمعا جفنة وسيف ايضا اي جعلتها قليلين حيث اتى فيهما بجمعي
القلة اعني الجفنات والاسياف وهو تعييب على حسان بان الواجب فيما قصدته من
التمدح والفخر ان يؤتى بما يفيد المبالغة من جمع الكثرة كالجفان والسيوف وانت قد اتيت
بما يفيد التحقير من جمعي القلة فدل هذا الكلام من النابغة على ان جمع السلامة بالالف والتاء
كالجفنات من جموع القلة فكذا الجمع بالواو والنون اذ لا فرق بينهما ويؤيد ذلك ايضا انهما
لمشابهتهما التثنية في بقاء هيئة المفرد والتثنية تدل على القلة فقط فناسب ان يكون الجمع
كذلك وما عدا هذه الاوزان من صيغ الجموع فهي جمع كثرة هذا هو الاصل وكثيرا ما يقع جمع القلة
موقع جمع الكثرة مجازا باعتبار علاقة المشابهة او الجزئية والكلية وكذا الكلام في عكسه كما في
قوله تعالى يعلم خائنة الاعين وما تخفي الصدور فان الاعين جمع قلة للعين على افعل وقد
استعمل ههنا في الكثرة بقرينة تعلق علم الله تعالى به وقوله وما تخفي الصدور لانه جمع كثرة
والكلام ملابس بالعكس اي يقع جمع الكثرة موقع جمع القلة كما في قوله تعالى ثلثة قروء فان
القروء جمع كثرة للقرء على فعول وقد استعمل ههنا في القلة بقرينة ثلثة والقرء بفتح القاف
وضمه مشترك بين الطهر والحيض كما تقدم ثم انهم ينزلون اوزان جمع القلة منزلة المفرد
لمشابهتها في القلة فيصغرونها واقعة على حالها من غير تغيير لها اصلا كما يصغرون المفرد
فيقال في تصغير افلس افيلس بخلاف جمع الكثرة فانها لبعدها عن المفرد ومنافاتها ظاهرا
لما يفيد صيغة التصغير من التحقير والتقليل لا تصغر على حالها بل ترد في التصغير الى جمع القلة
او المفرد كما يقال في تصغير غلمان غليمة او غليمون وقد عرفت ذلك فيما سبق في بحث التصغير
ان كان على ذكر وتذكر منك حيث قال هناك ان جمع الكثرة لا يصغر على حاله بل يرد الى
جمع قلته ان كان له فيصغر جمع القلة كما يقال في تصغير غلمان جمع كثرة لغلام غليمة برده الى
جمع القلة اعني غلمة ثم تصغيرها عليها ويكسرونها ايضا على حالها كالمفرد فيكسرون افعلا وافعلة
على افاعل كثيرا وافعالا على افاعيل بزيادة الياء اكثر كاكالب واياد وامكن واباعر
واساور كلها على افاعل في اكلب جمع كلب وايد جمع يد اصله ايدي بضم الدال ثم كسر ليصح الياء
ثم اعل الياء في حالتي الرفع والجر اعلال قاض فبقي ايد وامكن وامكنة كلاهما جمع مكان وابعرة
جمع بعير اي الابل واسورة جمع سوار وهو بالكسر من حلى النساء ما يدخله سواعدهن
من الذهب او الفضة وكاقاويل واناعيم واحايين كلها على افاعيل في اقوال
جمع قول وافعال جمع فعل وانعام جمع نعم بفتحتين البهيمة واحيان جمع حين اي الوقت
واما تكسير جمع الكثرة فمسموع في عدة الفاظ دون غيرها ولا يقاس عليها غيرها في الاقلية
لان جمع ما هو موضوع للقلة للتكثير والتكثير ممتنع في الموضوع للكثرة اذ فيه تكثير الكثير فان
جمع ما هو من جموع الكثرة فعلى ان ذلك المثال الذي للكثرة قد وقع على القلة كما في هذه الامثلة

الامثلة هي جمائل في جمال بكسر الجيم على فعال جمع جمل وحشاشين في حشان بالكسر والتشديد
على فعلان لضيفان جمع ضيف جمع حش بكسر الحاء وضمه وتشديد الشين وهو البستان
ومصارين في مصران على فعلان بالضم والسكون جمع مصير وهو المعاء وهو بالكسر واحد
الامعاء وهو من الاعضاء الباطنة ما يرجع اليه الطعام فان كان مصير فعيلا على ان يكون الميم
اصلية والياء زائدة فجمعه على مصران ظاهر اذ يجمع فعيل على فعلان كرغيف ورغفان وان
كان مفعلا بان يكون الميم زائدة والياء اصلية بمعنى المرجع من صار يصير اي رجع واطلاقه
على المعاء باعتبار كونه مرجعا للطعام فعلي اي فجمعه على مصران ليس بقياس لان مفعلا
لا يجمع على فعلان بل جمعه عليه مبني على تشبيه مفعل بفعيل في عدة الحروف ووحدة الزيادة
فكما جمع فعيل على فعلان كما عرفت آنفا جمع مفعل عليه كما قالوا مسلان على فعلان في
جمع مسيل اي موضع السيل تشبيها لمسيل الذي هو مفعل بفعيل وجمعه على جمعه وبالجملة
الجمال والحشان والمصران من جموع الكثرة وقد كسرت على فعائل او فعائيل او لم يجئ تكسير
الكثرة في غيرها نعم جاء جمع جمع التكسير ولو من جموع الكثرة بالالف متعلق بالجمع الاول
والتاء حال كونه اكثر ومجيئا اكثر وهو في جمالات في جمع جمال جمع جمل ورجالات جمع رجال
وكلابات في كلاب جمع كلب وبيوتات في بيوت جمع بيت وحمرات في حمر بضمتين جمع حمار
وجزرات في جزر بضم الجيم والزاء جمع جزور بفتح الجيم على فعول بمعنى المفعول وهو ما يجزر
ويذبح من الابل يقع على المذكر والمؤنث وطرقات في طرق بضمتين جمع طريق ومعنات
في معن بضمتين جمع معين بالفتح وهو السائل من معن يمعن اي سال السائل فمعين
فعيل بمعنى الفاعل وحكي معان في جمعه فلو كان مفعولا من العين كمبيع لما جمع هذا الجمع
وعوذات في عوذ بالضم جمع عائذ اي المستعيذ والملتجئ ودورات في دور جمع دار فكل من هذه
الجموع من اوزان التكسير بل من اوزان الكثرة منها وقد جمع جمع السلامة بالالف والتاء
وانما جمع كذلك باعتبار وقوعها على القلة والا فالجمع بالالف والتاء من اوزان القلة كما
عرفت فيلزم تقليل ما قصد تكثيره ونقض الغرض بالجمع وهذا مما لا يرتكبه من له ادنى تمييز لان
الجمع من شانه الزيادة دون النقصان وهذا يدل على ما نقلناه سابقا من ان تكسير مثل
جمال باعتبار وقوعه على القلة لا باعتبار استعماله في الكثرة فتدبر وبالجملة قد جمع الجمع وهو
غير مطرد ولا قياس الا انه كثر في جمع القلة وقل في جمع الكثرة الا بالالف والتاء فانه فيها
اكثر وان كان الجميع لا يثبت الا بالسماع كما ذكره بعض المحققين فصل ومن الاسماء غير الجموع
ما له شبه بفتحتين اي مشابهة واما الشبه بكسر الشين وسكون الباء فهو صفة بالجمع
شبها واقعا على مراتب متفاوتة من القوة والضعف ومن الجموع ما له شبه بغيره فمست
الحاجة الى بيان ما يتميز به كل من الجمع وشبهه من الآخر كيلا يقع الخبط من الالتباس
في موارد الاستعمال والاول اي الاسم الذي له شبه بالجمع اقسام احدها اسم الجنس
المراد باسم الجنس ان ما وضع للماهية المجردة عن الوحدة والكثرة فيصح اطلاقه على الواحد
وعلى الكثير ويفرق بينه وبين مفرده بالتاء او الياء وبعده كتمر وتمرة وروم ورومي فرجل
وفرس ونحوهما مما لا يصح اطلاقه الا على الواحد ليس باسم جنس بهذا المعنى بل بمعنى الماهية المقيدة
بالوحدة المبهمة اعني الفرد المنتشر وليس لهذا شبه بالجمع وهو ظاهر وانما المشابه له هو اسم
الجنس بالمعنى الاول فقوله الذي يطلق على الواحد والكثير اي يطلق عليهما بحسب الاستعمال
كما يصح ذلك بحسب الوضع كالعنب والتمر حيث يقال اكلت عنبا او تمرا اذا اكلت واحدا منه
او ما فوقه واذا قصدت الواحد تقول عنبة او تمرة وهذا القيد احتراز عن الاسم الجنس الذي
خص في الاستعمال بالكثير كالكلم فان تمييزه عن الجمع يكون بوجه آخر غير ما ذكر ههنا كما يجئ في
القسم الثاني فباعتبار اطلاقه على الكثير يشبه الجمع الذي يطلق على الكثير مطلقا لما عرفت ان

ان الجمع سواء كان قلة او كثرة يدل على افراد كثيرة من مدلول مفرده واقلها ثلثة او اثنان
لكن صحة اطلاقه اي اسم الجنس حقيقة على الواحد تميزه عن الجمع الذي لا يتحد لفظا
بلفظ مفرده كرجال جمع رجل لان هذا الجمع لا يصح اطلاقه على الواحد على سبيل الحقيقة فلا
يقال جاءني رجال اذا جاءك واحد منهم بل لا بد ان يتحقق هناك ثلثة او اثنان منهم
نعم يصح اطلاقه على الواحد باعتبار التجوز كان يدخل عليه لام الجنس ويضمحل معنى الجمعية
والتعدد كما قالوا في قوله تعالى لا تحل لك النساء انه لم يعتبر الجمعية بل هي بمعنى جنس المرأة
ولو واحدة فاذا رأيت العنب يطلق على الكثير يشتبه عليك انه جمع ثم اذا رأيت
انه يطلق على الواحد حقيقة ايضا تعلم انه ليس بجمع يغاير لفظه لفظ مفرده قال الرضي اعلم
ان الاسم الذي يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد فاذا قصد التنصيص على المفرد جيء
بالتاء يسمى باسم الجنس وقد ذكرنا في شرح الكافية حاله وهو عند الكوفيين جمع مكسر
واحده ذو التاء وقولهم فاسد من حيث اللفظ والمعنى اما اللفظ فلتصغير مثل هذا الاسم
على لفظه فلو كان جمعا وليس على صيغة جمع القلة لكان يجب رده الى واحده وايضا يغلب
التذكير على المجرد من التاء نحو تمر طيب ونخل منقعر ولا يجوز رجال فاضل واما المعنى فلوقوع
المجرد من التاء منه على الواحد والمثنى ايضا اذ يجوز لك ان تقول اكلت عنبا مع انك لم تأكل
الا واحدة او ثنتين فنقول مثل هذا الاسم اذا قصدت الى جمع قلته جمعته بالالف والتاء
واذا قصدت الكثرة جردته من التاء فيكون المجرد بمعنى الجمع الكثير نحو نخل ونخلة ونخلات
دون ما يتحد اي لا يميزه تلك الصحة عن الجمع الذي يتحد لفظه بلفظ مفرده ويكون التغاير
بينهما تقديريا كفلك اي السفينة وهجان وهو الابيض الكريم من الابل ودلاص
وهي البراقة اي البريق فان جموعها تتحد بمفرداتها ذاتا كما مر فيصح اطلاقها على الواحد
حقيقة لصحة اطلاق المفردات عليه فبمجرد صحة اطلاق مثل العنب على الواحد حقيقة
لا يعلم انه ليس بجمع لجواز ان يكون جمعا متحدا بمفرده يطلق باعتبار افراده على الواحد وباعتبار
جمعيته على الكثير كهذه الجموع فلا يحصل التميز بذلك وانما يتمايزان اي الجمع واسم الجنس
المذكور بجواز التثنية لارادة فردين وعدمه اي عدم ذلك الجواز فان جازت تلك
الارادة كما في الالفاظ المذكورات فالتثنية فانه اي الشأن يقال فلكان وهجانان ودلاصان
بصيغة التثنية ويراد فردان منها اي فردان من الفلك او الهجان او الدلاص علم ان
المطلق على الواحد مفرد والمطلق على الكثير جمع اي علم انه ليس باسم الجنس المذكور بل هو جمع
متحد بالمفرد كان اطلاقه على الواحد باعتبار كونه مفردا وعلى الكثير باعتبار كونه جمعا وليس اطلاقه
عليهما باعتبار واحد لان اسم الجنس لكونه عبارة عن ماهية مطلقة عن الوحدة والكثرة صالحة
لكل منهما فلا يثنى ولا يجمع كالمصادر لاستلزامهما التعدد كما عرفت وان لم تجز تلك الارادة كما في
العنب والتمر فانه اي الشأن لا يقال عنبان وتمران بصيغة التثنية لارادة فردين منها
كما لا يقال ضربان وجلوسان الا اذا اريد نوعان منهما بان يكون التمران مثلا بمعنى نوعين
من التمر كالرطب والبسر فانه يصح تثنية كما يصح تثنية المصادر كضربان بمعنى نوعان
من الضرب شديد وخفيف وفيه ان القياس ان يصح ذلك ايضا اذا قصد بالتمر مثل العدد
اي تمر واحد كما صح في المصدر كما مر الا ان يقال التثنية باعتبار العدد وان كان صحيحا لكنه
ليس بواقع في اسم الجنس علم جواب ان لم تجز انه اي ذلك اللفظ اسم جنس كان اطلاقه
على الواحد والكثير باعتبار واحد وليس بجمع متحد بالمفرد لان كل جمع يصح تثنيته مفرده
لارادة فردين بل يجب تلك التثنية فيه ويعلم ارادة نفس الجنس منه اي مطلق الفرد منه
اعم من ان يكون واحدا او اكثر وليس المراد بنفس الجنس الماهية من حيث هي هي لانها
لا تصلح ان يكون متعلقا للاكل ونحوه وهذا ما قاله بعض الافاضل من ان المراد بجنس الرجل



الرجل في قولهم الرجل خير من المرأة هو الفرد منه مطلقا لا الماهية من حيث هي هي لانها ليست مما
يتعلق به الخيرية والشرية والواحد منه اي الماهية بقيد الوحدة بتجريده عن التاء او عدمه
اي يعلم ارادة نفس الجنس بالتجريد عن التاء وارادة الواحد بالتاء كان يقال اكلت تمرا
بدون التاء وتمرة بالتاء فيستفاد من الاول الكل مطلقا اي واحدا كان او اكثر ومن
الثاني الكل واحد منه لا غير هذا واما اذا اريد الدلالة على فردين بخصوصهما او على الاكثر منهما
كذلك فيثنى المفرد اللاحق بآخره التاء او يجمع فيقال تمرتان او تمرات هذا اي الحاق التاء
عند قصد الواحد والتجريد عنه عند قصد نفس الجنس هو الاكثر وقد يعكس ذلك بان يلحق
التاء عند قصد الجنس ويجرد عنه عند قصد الواحد كما في كماة وكم وجباة وجب بالفتح الاول
وهو الكاف في الاول والجيم في الثاني وسكون الثاني اي الميم والباء بعده همزة فيهما اي في
كم وجبء وكذا في كماة واما في جباة فالفاء مكسور والعين مفتوح كما مر وهما نبت اذا مال الى
السواد والغبرة بضم الغين وسكون الباء لون الغبار يقال له الكماة واذا مال الى الحمرة يقال له
الجباة فانهما مع التاء اي كماة وجباة للجنس وبدونه اي كمء وجبء للواحد فلو قلت اجتنيت كماة
يستفاد منه وكذا في فقع وفقعة وهي ضرب من الكماة قال ابو عبيدة هي البيضاء الرخوة
وقال بعضهم بل المثال هذا جارية على القياس يعني ان المجرد جنس وانه مفرد والاكثر
على الاول فقيل انما انعكس القضية في الجباة تنبيها منهم على ان الاصل هو زيادة اللفظ
لزيادة المعنى ويطابق اللفظ المعنى لانها من جباء اذا تاخر وذلك لانها خفية في الارض
فكانها متراجعة الى الجهة التي من شان النوابت ان تذهب فيها وما ذكرنا من الفرق
بين قصد الواحد ونفس الجنس بالتاء وعدمه انما هو في الاجناس التي ليست من صنع العباد
اي مصنوعاتهم بل من مخلوقات الله تعالى من غير صنع للعبد فيها كالتمر والتمرة والعنب
والعنبة والتفاح والتفاحة والبطيخ والبطيخة وهكذا فاما في الثوب والبيت من الاجناس
التي كانت بصنع العباد فلا تمشي فيها ذلك الفرق ولا يقال ثوبة ولا بيتة عند قصد الواحد
منها او ثوب او بيت عند قصد نفس الجنس بل اذا قصد الواحد يفرد واذا قصد التعدد يثنى
او يجمع فيقال ثوب ثوبان اثواب وبيت بيتان بيوت قالوا لان المخلوقات كثيرا ما
يخلقها الله تعالى جملة كالتمر والتفاح فيوضع للجنس اسم ثم ان احتيج الى تمييز المفرد ادخل
عليه التاء واما المصنوعات فمفردها يتقدم على مجموعها ففي اللفظ ايضا يقدم فردها على جميعها
وفيه نظر لان المجرد عن التاء من الاسماء المذكورة ليس موضوعا للجمع كما توهموا حتى يستقيم
تعليلهم بل هو لمجرد الماهية سواء كان مع القلة او مع الكثرة الا ما شذ من نحو سفين وسفينة
ولبن بفتح اللام وكسر الباء ما يتخذ من الطين مثل الحجر ولبنة وقلنس اصله قلنسو وقلنسوة
فانها اجناس من مصنوعات العباد وقد جاءت بالتاء عند قصد الواحد منها وعدمه عند قصد
نفس الجنس فهي شاذة وثانيها اسم الجنس الذي لا يطلق الا على الكثير كالكلم بفتح الكاف
وكسر اللام فانه اسم لجنس الكلمة لكنه لا يطلق على اقل من ثلث ويشبه هذا القسم بالجمع
قوي حيث لم يطلق كالجمع الا على الكثير حتى ذهب كثيرون الى انه جمع الكلمة ولعا القسم الاول
فلاطلاقه على الواحد شبهه بالجمع ليس بهذه المثابة ويمتاز عن الجمع بان وزنه اعني فعلا
بفتح الفاء وكسر العين ليس من اوزان الجمع لا من اوزان القلة ولا من اوزان الكثرة
كما عرفت وما هو جمع لا بد ان يكون على حد تلك الاوزان وبرجوع ضمير الواحد المذكر اليه
وبوصفه بنعت المفرد المذكر قال الله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه فوصف
الكلم بالطيب الذي هو نعت المفرد وارجع اليه ضمير يرفعه وهو ضمير الواحد فلو كان جمعا
لزم ان يقال الطيبات والطيبة ويرفعهن او يرفعها لان كل جمع فهو لكونه في قوة الجماعة
مؤنث مجازي فحقه ان يرجع اليها ضمير التأنيث ويوصف بصفة المؤنث ومن قال بانه جمع يؤول

بعض الكلم فنعلم ان اختصاصه اي اختصاص الكلم بالكثير انما هو بالاستعمال لا بالوضع لانه لكونه اسم جنس
يصح ان يطلق بحسب الوضع على الواحد والكثير كتمر وعنب فاختصاصه بالكثير انما هو بحسب
اتفاق الاستعمال عليه نعم لو كان جمعا لكان ذلك الاختصاص بحسب الوضع وليس فليس
وثانيهما اسم الجمع والفرق بينه وبين اسم الجنس من حيث المعنى ان المجرد من التاء ومن
الثاني يقع على الواحد والمثنى والمجموع بحسب الوضع لانه في الاصل موضوع للماهية سواء كانت
متشخصاتها قليلة او كثيرة فالقلة والكثرة فيه غير داخلتين في نظر الواضع بل انما وضعه صالحا
لهما بخلاف اسم الجمع فانه اسم مفرد وهو موضوع لمعنى الجمع فقط فهو مطلق كالجمع في المعنى من غير
فرق فشبهه به اقوى من القسمين السابقين لكنه ليس بجمع سواء كان له مثال اشتقاق
اي صيغة تشترك فيه للفظ والمعنى يتوهم كونه اي كون اسم الجمع جمعا له اي لذلك المثال
كركب لجماعة الركبان وصحب لجماعة الاصحاب وجامل لجماعة الجمل مع رعاته وارباب و
باقر لجماعة البقر مع رعاته كذا في الاقليد فان لها امثلة اشتقاق يتوهم كونها مفردات لها
وان لم يكن كذلك في الواقع وهو الراكب والصاحب اي المصاحب والجمل والبقر او لا يكون
له مثال اشتقاق كذلك كرهط اسم لجماعة رجال دون العشرة وفوج وقوم اسماء
للطائفة مطلقا وكالابل والغنم والخيل اذ ليس لها ما يصح ان يكون مفردات لها وشبه الاول
بالجمع اقوى من شبه الثاني لعدم اطلاقه على ما دون الثلثة ووجود ما يصلح ان يكون مفردا له
كالجمع بخلاف الثاني حتى ذهب الاخفش الى ان المذكورات الاربعة اعني الركب وامثاله
جمع راكب وصاحب وجامل وباقر وكذا كل ما هو من قبيلها كقوم في قائم اذ الرجال قوامون على
النساء وطير في طائر وغيب وخدم في غائب وخادم واما الثاني فلا خلاف في انه اسم
جمع ويعرف عدم كونها اي تلك المذكورات جمعا لفظا بتقييده بعدم التمييز من جهة المعنى اصلا
بالوزن اذ ليس ركب وجامل مثلا من اوزان الجموع وبرجوع ضمير المفرد اليها في
قوله تعالى ان البقر تشابه علينا ان الباقر يشابه علينا بالياء والتشديد اي تشديد الشين
بمعنى يتشابه كيشقق وبالباقر موضع البقر فرجع ضمير المفرد وهو المستتر في يشابه الى اسم
الجمع الذي هو الباقر واما على قراءة المشهورة فليس فيه استشهاد لان البقر اسم جنس
لا اسم جمع وبتصغيرها والنسبة اليها من غير رد الى مفرد حيث يقال ركيب وركبي وجويمل
وجاملي ولا يقال رويكب وراكبي وجميل وجملي فلو كان جموعا مع انها ليست من اوزان
القلة لزم ان ترد فيهما الى مفرد كما عرفت فاذا عرف عدم كون المذكورات جموعا بهذه
الطرق فمعرفة عدم كون امثال رهط وفوج كذلك بطريق الاولى والثاني وهو الجمع الذي
له شبه بالمفرد وليس بمفرد حقيقة اما ان يكون له ايضا اي كالاول من اسم الجمع مثال موافق
التركيب له يتوهم كونه اي الجمع المذكور جمعا له اي لذلك المثال وليس بجمع له حقيقة كرهط
لاراهط وباطل لاباطيل وحسن بالضم والسكون بمعنى ضد القبح لمحاسن وليل لليالي وحديث
لاحاديث وملقحة اي جاعل الانثى حاملا للواقح ومطيحة اي المهلكة لطوائح فان الاراهط
جمع ورهط مثال موافق له في التركيب والمعنى يتوهم كون راهط جمعا له وليس بجمع حقيقة
بل جمع مفرد مقدر كما يذكر وقس عليه غيره او لا يكون له مثال كذلك كالنسوة ونسوان
ونساء لانها جموع ليس لها مثال موافق التركيب لان مفردها من غير لفظها اعني المرأة
فانه اي ذلك الجمع بقسميه يشابه اسم الجمع من المفردات بقسميه الاول بالاول والثاني
بالثاني في انه لا يطلق على اقل من ثلثة كاسم الجمع وكان للقسم الاول منه مثال موافق
التركيب يتوهم كونه جمعا له كالقسم الاول من اسم الجمع لم يكن ذلك للثاني منه كما لم يكن للثاني
من اسم الجمع لكن لما كان اوزان هذا من اوزان الجمع اما مختصة به كما في اباطيل واخواتها
مما كان له مثال موافق التركيب من المذكورات فانها على صيغة اقصى الجموع كمساجد ومصابيح ولا



يوجد هي الا في الجمع حقيقة كهذين المثالين وتقديرا كسراويل او شايعة فيه قليلة
في غيره كما في نسوة واختيها اي النسوان والنساء فان اوزانها اعني فعلة وفعلان وفعال
من اوزان الجمع شايعة فيه كغلمة وغلمان وصبية وصبيان وكرام وصعاب لكنها موجودة
في المفرد قليلا كمحنة وكتمان وزراء وايضا لما لم يجر فيها ما جرى في اسماء الجموع من احكام المفردات
كالوصف بنعت المفرد وارجاع الضمير المفرد والتصغير والنسبة من غير رد الى الواحد حكمنا
جواب لما بكون هذه الكلمات جموعا لمفردات مقدرة يصلح ان يكون هي جموعا لها استغني
عن استعمالها بالمفردات المذكورة فكان اراهط جمع ارهط استغني عنه برهط واباطيل
جمع ابطال او ابطيل استغني عنه بباطل وهكذا ومحاسن جمع محسن وليالي جمع ليلاة
كارطى وارطاة واحاديث جمع احداث ولا يجوز ان يكون جمع احدوثة لانه يقال
احاديث النبي عليه السلام مع امتناع قولهم احدوثة النبي عليه السلام فكان الاحدوثة بمعنى
الاعجوبة ولواقح جمع لاقحة وطوائح جمع طائحة ونسوة ونسوان ونساء جمع نسية او نسا
بالضم دون نسك اي لم تحكم بكون اسماء الجموع جموعا لعدم كون اوزانها من اوزان الجموع
وجريان احكام المفردات عليها كما عرفت ولم تجعل اراهط واخواته جموعا للمذكورات اي
الرهط واخواته لعدم كونها على اوزان جموعها اي جموع المذكورات فانه لا يجمع رهط على
اراهط بل على ارهط او ارهاط مثلا وكذا باطل لا يجمع على اباطيل بل على بطل بل على
بواطيل مثلا وكذا لا يجمع حسن على محاسن وليل على ليالي الخ بل على حسان والليال وحديث
وملقحات ومطيحات مثلا كما احطت بها اي اوزان جموعها علما فيما سبق فلذا حكمنا بانها
جموع لمفردات مقدرة مناسبة لها استغني عنها بتلك المذكورات واعلم ان هذا مجرد
اعتبار لرعاية القواعد كما قدر العلمية في اسامة لحفظ عدم انصرافها والا فالجموع المذكورة
جموع لتلك المفردات المحققة على خلاف القياس كما مرت اليه اشارة السمط الثالث
لبيان هيئات تعرض للكلمات لاغراض لفظية وهي سبع ما يحصل بسبب الاعلال ما يحصل
بسبب التقاء الساكنين ما يحصل بسبب الادغام ما يحصل بسبب تخفيف الهمزة ما يحصل
بسبب الامالة ما يحصل بسبب الابتداء ما يحصل بسبب الوقف فتجعل السمط
سبعة فصول الاول لبيان ما يحصل بسبب الاعلال وهو اي الاعلال تغيير حرف العلة
من الواو او الياء او الالف سواء كان تغيير ذاته بان يقلب الى حرف آخر من حروف
العلة او غيرها او وصفه بان يسكن او يحذف تغيير الاختصاص به اي بحرف العلة غير
متجاوز غيره لا لقصد تغيير في المعنى بل الغرض لفظي كالتخفيف واما المعنى فهو باق على ما كان
وذلك لعدم تحمل حروف العلة ادنى ثقل عند مجاورتها ما يغايرها من الحركة والحروف للطافتها
وغاية خفتها بحيث لا يحتمل ادنى ثقل او لثقلها بسبب كثرتها في الكلام لان كل كثير فهو ثقيل
بالنظر الى كثرته وان كان خفيفا بالنظر الى نفسه لانه ان خلت كلمة عنها فخلو ابعاضها
وهي الحركات محال اذ الحركات هي الروابط بين حروف الكلمة لولاها لا يمكن انتظام حروف
الكلمة بعضها ببعض وانما كانت ابعاضها لان فتح الحروف عبارة عن الاتيان بعده بلا فصل
ببعض الالف وعلى هذا القياس الضم والكسر فتغير عند ذلك ليزول عنها تلك الثقلة فقوله
تغيير شامل لتغيير حرف العلة وغيره فاحترز بقوله حرف العلة عن تغيير غيره كتغيير الهمزة
باحد الطرق الثلثة نحو راس وسئلة والمراة فانه لا يقال في الاصطلاح بل تخفيف الهمزة
وكتغيير غير الهمزة وحروف العلة كابدال اللام راء في الرجل والحذف في انه حرمي
حمي والاسكان في ابل في ابل فانه لا يقال له ايضا اعلال واحترز بهذا اي بقوله
لا لقصد تغيير في المعنى عن مثل حذف الف حاذر فانه لقصد التغيير في المعنى اعني زيادة
المبالغة على فاعل وزن حذر من اوزان مبالغة اسم الفاعل اذ لا يسمى مثل ذلك

اعلالا وعن مثل الابدال في الاسماء الستة نحو ابوك واباك وابيك وفي المثنى وجمع السلامة المذكر
نحو مسلمان ومسلمين ومسلمون ومسلمين فان ذلك التغيير بمعنى الاعراب وقد احترزنا بما قبله
اعني تغيير له اختصاص به عن كل تغيير عرض لحرف العلة ولغيره على السواء كالحذف الترخيمي
وهو حذف في اخر الكلمة تخفيفا يوجد في الصحيح نحو يا احم في يا احمد وفي المعتل نحو يا مصطف
في يا مصطفى وكذا الاسكان للوقف يوجد في الصحيح وغيره كالوقف على زيد وعلى الحي فان
ذلك لا يسمى اعلالا ايضا واهمل ابن الحاجب هذين القيدين في التعريف وزاد قيدا اخر
فقال الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف احترازا عن مثل ابدال الف عالم همزة كما نقل عن
العجاج فانه يصدق عليه انه تغيير حرف العلة لكنه ليس للتخفيف لان الالف خفيف
والهمزة ثقيلة فكيف يكون ابداله اياها للتخفيف يعني ترك ابن الحاجب ما يعنيه اعني
القيدين المذكورين اذ لا بد منهما للاحتراز عما هو من الاغيار كما عرفت واتى بما لا يعنيه اعني
قيد للتخفيف لقوله ولا حاجة اليه لان مثل هذا لو اعتبر يعني ان مثل ابدال الالف همزة
في عالم ليس بمعتبر ومعتد به حتى يحتاج الى الاحتراز عنه بل هو قول ضعيف نقل عن العجاج
فقط ساقط عن درجة الاعتبار ولو اعتبر مثله في الدليل على عدم كونه اعلالا حتى يكون
من الاغيار فيجب الاحتراز عنه بل الظاهر ان يكون ح من الاعلال وايده بقوله وقد عد
صاحب المفصل من الاعلال ابدال الواو بكل ما يبدل الواو به همزة كان ما ابدل به كما في كساء
في كساو او غيرها نحو هري في هروي وكذا عد من الاعلال ابدال الياء تاء في اتعد صله او
تعد قلب الواو ياء لوقوعه ساكنا بعد كسرة ثم ابدال الياء تاء وادغم في تاء الافتعال يعني
اذا عد ابدال الواو والياء الى غير حرف العلة كالهمزة والتاء من الاعلال فكذا ابدال الالف
الذي هو حرف علة كالواو والياء همزة في مثل عالم يعد من الاعلال والا فما الفرق بينهما
مع ان القول مربوط بقوله ولا حاجة اليه واعترض اخر على ابن الحاجب بان القول بكونه
ابدال الف ضاربة عند التكسير على ضوارب واوا على ما عرفت من ان الف فاعلة يبدل
واوا عند التكسير على فواعل للتخفيف متعلق بالكون مع تعذر التلفظ به اي بالالف عند
التكسير لامتناع اجتماع الفين اذ القول بعدم كون هذا الابدال اعلالا بعيد ضرران
اي مع انه يلزمه احد الامرين اما القول بكون ابدال الف ضاربة واوا في ضوارب للتخفيف
ان قال بانه اعلال بناء على زيادته قيد التخفيف في التعريف واما القول بعدم كون
هذا الابدال اعلالا حتى لا يحتاج الى انه للتخفيف وكل منهما بعيد اما الاول فلان الابدال
المذكور لتعذر التلفظ بالالف عند التكسير لا للتخفيف اذ الظاهر ان قصد التخفيف انما
يكون اذا امكن التلفظ بالالف مع ثقلة واما الثاني فلان الظاهر من كلامهم ان يعد ومثل
هذا الابدال من الاعلال وهذا المحذور لزم من زيادة قيد التخفيف فزيادته بعيد بخلاف
ما اذا لم يزد كما في تعريف المص فانا نقول ح بان الابدال المذكور اعلال ولا يلزمنا كونه
للتخفيف بل انما يلزم كونه للتغيير في المعنى وهو كذلك وقال صاحب المفتاح عطف على
واهمل ابن الحاجب ان ابدال حروف اللين اعني حروف العلة والهمزة بعضها من بعض
تسميه اعلالا فعم من وجه وخص من وجه اي فجعل صاحب المفتاح الاعلال اعم من الاعلال
عند غيره من وجه واخص منه من وجه اخر فكان بين الاعلال عنده وبينه عند غيره عموم
وخصوص من وجه اذ ابدال همزة آخذ للمضارع المتكلم من اخذ بالف اخذ الفا عنده اعلال
اذ فيه تغيير الهمزة الى بعض حروف العلة وتغيير الهمزة كذلك اعلال عنده لا عند غيره
لعدم تغيير حرف اللين فيه لما عرفت من اشتراطهم في الاعلال ان يكون التغيير في حرف
اللين فثبت العموم من وجه وابدال الياء تاء في اتعد اعلال عند غيره لوجود تغيير حرف
العلة فيه والى حرف غير حروف اللين لان ما اليه التغيير اعم عند غيره من حرف اللين

اللين وغيره لا اعلال عنده كما يظهر من كلامه حيث شرط كون ما اليه الابدال من حروف اللين والهمزة
مع ان التاء ليس منها فثبت الخصوص من وجه واما تصادقهما فظ مثل قال فهو اي صاحب المفتاح
الحق الهمزة بحروف العلة في جريان الاعلال فيها لكثرة التصرفات فيها كالتصرفات في حروف
العلة حتى عدها بعضهم نظرا الى تلك التصرفات من حروف العلة فجعلها اربعة وغيره لم ينظر
الى ما لم يلحقها بها نظرا الى ان التصرف فيها لا يعرف من كثرة التصرفات في حروف العلة بل التصرفات
فيها اقل قليل بالنسبة الى تصرفات حروف العلة وان كانت كثيرة في نفسها وقد يقع التغيير
اي كثيرا ما يقع التغيير في غير حروف العلة والهمزة كما ذكرنا وقد يقع فيما سواهما كحذف نون يكون
في الجزم كما في قوله وان يك سابقا في كل ما وصف وكابدال النون لاما نحو اصيلال في اصيلان
ومثل هذا ليس من الاعلال بالاتفاق وقد اشرنا الى خروجه عن التعريف ثم التغيير الذي نحن بصدده
وهو التغيير الاعلالي منقسم الى الابدال ويسمى القلب ايضا كما في قال والحذف كما في قلت
والاسكان كما في يقول ومباحث الاولين من الاشتقاق من وجه حيث يتوقف كون الالفاظ
بعضها مشتقا من بعض على معرفة كون حروفها اصلية وتامة كما في ضرب والضرب فان اشتقاق
الاول من الثاني انما هو بمعرفة كون حروفهما اصالة وتامة اذ لو كان في احدهما حرف زائد او
محذوف دون الاخر لم يثبت الاشتقاق او مبدلة من غيرها او ناقصة كما في قال وقيل بالنسبة
الى القول فان اشتقاق الاولين من الثالث انما هو بمعرفة ان الالف في الاول مبدل من
الواو وان الواو محذوف من الثاني وذلك لما عرفت ان المعتبر في علمي الاشتقاق والصرف هو
الاشتقاق الصغير ولا بد فيه من المشاركة بين اللفظين في جميع الحروف الاصول وبهذا
الاعتبار اورد اي الاشتقاق من الصرف من وجه اخر حيث يتبدل الهيئات بالابدالات
وكذا بالحذف فان هيئة قول وقولت تتبدل بابدال الواو الفا في الاول وحذفه في الثاني
وكذا هيئة القاضي تتبدل بحذف آخره بان يقال قاض لما عرفت ان الهيئة عبارة عن الحالة العارضة
للكلمة باعتبار عدة حروفها وحركاتها وسكناتها المعينة فيتبدل بعضها يتبدل الهيئة قطعا وبهذا
الاعتبار يوردان في الصرف وانما كان باعتبار الجهة الاولى من الاشتقاق وبالجهة الثانية
من الصرف لما عرفت ان الاشتقاق باحث عن احوال المفردات من حيث الاصالة والفرعية
بينهما والصرف باحث عن احوال الهيئات المطردة للمفردات ولا باس بان يكون مبحث جزءا
من علمين باعتبارين مختلفين واما الاسكان فلا مدخل له في معرفة بعض الالفاظ عن البعض
بل في معرفة تبدل الهيئات فقط فلذا كان مختصا بالصرف فعليك ايها المستطلع طلع حقائق
هذا الفن اي الصرف الاستطلاع طلب الاطلاع والطلع بكسر الطاء وفتح اللام ما ينبغي ان
يطلع عليه ان لا تغفل عما اسلفنا لك في الاشتقاق من احكامهما اي احكام الابدال والحذف
ولم نال مضارع متكلم مع الغير من الا يا لو الوا اي لم نقصر جهدا بضم الجيم وسكون الهاء اجتهادا
والسعي في بيانها اي لم نقصر سعيا واجتهادا في بيان احكامهما بل صرفناهما كما ينبغي الا انا اخرنا
تاخيره الى هذا الموضع انسب لمزيد اختصاص له بمعرفة الهيئة فانه لم يورد ولم يبين فيما سبق
فهاهنا نحن الفاء للتفريع والهاء للتنبيه كما في هذا نورده راجع الى المستثنى وتمهيدا او لا مقدمة
ليكون معينة في فهم ما اردنا ايراده وهي انك قد عرفت في العقد الثاني ان الالف في الاسماء
المتمكنة في الاسمية البعيدة عن مشابهة الحروف والافعال سواء تصرف فيهما او لا التي صفة
لمجموع الاسماء والافعال هي موضوع فننا لا يكون اصليا اي من الحروف الاصول المعتبرة في اصل
الوضع بل هو اما زائد او مبدل من حرف اصلي بالاستقراء وشهادة امثلة الاشتقاق فانا
استقرينا تلك الاسماء والافعال فلم نجد الالف فيهما الا كذلك وكذا امثلة الاشتقاق شهدت
على ذلك كالقول والضرب وحصول انه بالنسبة الى قاتل وتضارب وضارب والعصا وقد مر
ذلك مفصلا وقد اتضح واستدل ابن الحاجب بما عليه اي على عدم اصالة الالف فيهما وتبعه غيره

في ذلك لا احتجاج بانه اي الالف لو وقع اصليا فيهما لم يخل اما ان يقع في محل وقع مبدلا عن الواو
والياء او لا يقع فيه مبدلا اصلا فان وقع في محل مبدلا ادى ذلك الى اللبس بين الاصلي والمنقلب
اي المبدل وذلك مخل بمعرفة الاوزان فلو فرضنا ان الف قال اصلي فعلى تقدير ان الف
كان مبدلا عن الواو يلتبس بين كون الف قال اصليا او مبدلا من الواو لوقوع كل منهما
في الوجود وعند ذلك يحصل الالتباس في وزنه لانه لو كان الف اصليا لكان وزنه فعل بسكون
العين ولو كان مبدلا عن الواو لكان فعل بتحريك العين لما عرفت ان الوزن الهيئة الحاصلة
من عدة الحروف وترتيب الحركات والسكنات فاذا وقع الالتباس في ذلك لم يعرف
ان وزنه الاول او الثاني فيلزم الاختلال وهو مهروب عنه وان لم يقع في محل مبدلا من
الواو والياء ادى ذلك الى وقوع الواو والياء متحركين في كل موضع كان اصلهما فيه التحرك
كقوم وكيل وبوب ونيب لان تخفيفهما وازالة حركتهما في ذلك الموضع انما هو بابدالهما
الفا فاذا لم يقع الالف مبدلا منهما اصلا يلزم ان يبقيا متحركين وهو اي مثل ذلك الوضع
كثير مستثقل فيؤدي عدم وقوعه مبدلا منهما اصلا الى استثقال كثير فرفضوه اي عدم وقوعه
كذلك لذلك اي لما ذكر فاذا بطل الشقان لاستلزامهما الفساد بطل ما يستلزمهما من
اصلية الالف في الاسماء المتمكنة والافعال وهو المطلوب وضعفه اي ضعف هذا الاحتجاج
ظاهر لان ما ذكر في فساد الشق الاول وهو التادية الى اللبس بين الاصلي والمنقلب المخل
لمعرفة الاوزان جار في كل حرف الف او واو او ياء او غيرها يقع مبدلا من حرف آخر مثلا
يقال ان الياء في رميت ليس باصلي لانه وقع مبدلا عن الواو في رضي فيؤدي الى الالتباس
وكذا يقال ان التاء في تقب ليس باصلي لانه وقع مبدلا عن التاء في اتعد فيؤدي الى الالتباس
فلو صح ما ذكره يلزم ان لا يقع مثلهما اصليا والتالي باطل والحل انه يجوز ان يزول الالتباس
ويحصل تعيين الاصالة او الانقلاب لقرائن خارجية وقد يحتج ايضا بان الالف لا يقع اصلا
اما في المتمكن الثلاثي فلان الابتداء بالالف محال والآخر مورد الحركات الاعرابية والوسط
يتحرك في التصغير فلم يمكن وضعها الفا واما في الرباعي فالاول والثاني والرابع كما مر في
الثلاثي والثالث يتحرك في التصغير واما في الخماسي فالاول والثاني والثالث كما مر في الرباعي
والخامس لانه مورد الاعراب والرابع لكونه متعقب الاعراب في التصغير والتكسير واما
في الفعل الثلاثي فلتحرك ثلثتها في الماضي واما في الرباعي فلمشابهته للثلاثي انتهى ولا يخفى
ما فيه ايضا والاسلم ان يتمسك في ذلك بالاستقراء وشهادة الامثلة كما ذكره المص هذا
واما الاسماء الغير المتمكنة والحروف فان الالفات فيها يكون اصلية نحو متى وما ولا يقال انها
منقلبة او زائدة اما الحروف فلانها غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها اصل غير هذا الظاهر
فلا يعدل عنه من غير دليل وكذلك الاسماء الغير المتمكنة لعدم اشتقاقها واما الواو والياء
عطف على قوله قد عرفت ان الالف فيقعان اصليين كما يقعان مبدلين كرضي في رضو
ومرمي في مرموي وبوع في مجهول باع وموقظ وموسر وزائدتين نحو صبور وكريم فا
فالاصليان يتفقان من وجوه ويختلفان من وجوه فالاول اي اتفاقهما كوقوعهما فاء كما
في وعد ويسر وعينا كما في قول وبيع ولاما كما في غزو ورمي وعينا ولاما معا كما في قوة
وحية وكوقوع كل منهما فاء والآخر عينا كما في ويل بمعنى العذاب وقع فيه الواو فاء والياء
عينا ويوم وقع فيه الياء فاء والواو عينا وكوقوع كل منهما فاء ولاما وان كان هذا على الندرة
كما في لفظ الواو فانه اسم متمكن لما هو من حروف المعاني او المباني كالواو في جاءني زيد
وبكر وفي وعدو قد وقع فاءه ولامه واوا واختلف في الفه فقيل منقلب عن الواو و
وقيل عن الياء كما يجيء ويديت عليه اي انعمت عليه فانه وقع فاءه ولامه ياء والثاني اي
اختلافهما كوقوع الواو فاء او عينا والياء لاما كما في وقيت ووقع الواو فاء والياء لاما وطويت

وطويت ووقع الواو عينا والياء لاما دون العكس اي لا يقع الياء فاء او عينا والواو لاما لان
الوجه ان يكون الحرف الاخير اخف مما قبله لثقل الكلمة كلما ازدادت حروفها ولان الحرف
الاخير متعقب الاعراب ولما ورد انه قد وقع الياء عينا والواو لاما في كل من حيوان وحيوة
فيكون دون العكس باطلا اجاب بقوله والواو في حيوان وحيوة بفتح الياء في الاول
اي الحيوان وهو مصدر في الاصل بمعنى الحيوة ثم اطلق على ما فيه الحيوة اعني ضد الميت و
غلب في الحيوان المعروف اعني الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة واسكان الياء
من تخفيفات العوام وسكونه في الثاني اي حيوة علم شخص مبدل من الياء لا اصلي حتى
يرد بهما الاشكال واصلهما حييان وحيية وانما جعل كذلك مع ان الظاهر كونه اصليا كما ذهب
اليه المازني لعدم نظير لهما مما كان عينه ياء ولامه واوا في الكلام بخلاف ما عينه ولامه ياء
فانه كثير كالحي والعي والنزي فكان حمله على الياء اولى اجراء لهما على ما ثبت من قياس كلامهم
ولا دليل في حيي على ان اللام ياء كما توهم فانه لو كان واوا ايضا لانقلب ياء لانكسار ما قبله
مع وقوعه في الطرف وقياس حيوان حييان لتحرك الياء بعد الفتحة لكون الفوقاني متحركة
لسكون ما بعدها لمدلوله في التحرك كالجولان والدوران والموتان حمل النقيض على النقيض
ولذلك لم يدغموا في حيوان لكراهة اجتماع المثلين قلبوا الثانية واوا ولم يقلبوا الاولى
لان التغيير بالاخر اولى وان استكراه الاجتماع حصل بالثانية وانه لو ابدلت الاولى لحمل على باب
طويت لكثرة وقوعه ولظن انها اصل فلما قلبت الثانية واوا صارت مستنكرة فتنبه
بذلك على كونها غير اصل وانما لم يدغموا في حيوة حملا لها على حيوان مع انها علم وحفظ العلم
عن التغيير بقدر الامكان اولى ولوقوع الياء فاء وعينا كما في يين بفتح الاول وسكون الثاني
اسم موضع قال الرضي ولا اعلم له نظيرا دون الواو اي لا يقع الواو فاء وعينا معا الا في لفظ
الاول على وجه قد عرفته وهو انه افعل من وول فلذلك يكون كالياء في وقوعه فاء وعينا واما
اذا كان من وأل فهو والا في لفظ الواو عند الاخفش فانه يجعل الفه مبدلا من الواو
على ان يكون اصله ووو فيقع الواو فاء وعينا اذ لو كان مبدلا من الياء يعني ان الواو اسم
متمكن وقد عرفت ان الالف في الاسماء المتمكنة لا يقع اصليا بل اما زائدا او منقلبا عن الواو
او الياء وهو ههنا لا يحتمل الزيادة لاستلزامه البناء على اقل من ثلثة احرف فهو منقلب عن
الواو والياء فنقول انه منقلب عن الواو اذ لو كان منقلبا عن الياء على ان يكون
اصله ووي لجاز امالته نحو الياء كما يجيء في باب الامالة مع انه لم يمل ولان الواو في موضع
العين اكثر من الياء ولذا قال سيبويه اذا جهل حال العين انه واو او ياء وجب ان يحمل
على الواو حملا للمحتمل على ما هو اكثر وقوعا فحمل عين الواو على الواو لذلك ولانه يصغر على
اويه بقلب لامه همزة ولو كان عينه ياء لقيل ويية فعلى هذا اي على تقدير ان يكون الف
الواو مبدلا عن الواو ويكون الواو موافقا لببيت بتثليث ياء اي كتبت الياء في وقوع كل
من الواو والياء فاء وعينا ولاما ويكون هذا من حجة وجود الاتفاق في الرضي مذهب ابي
علي ان اصل الياء يوي فيقول يويت ياء حسنة اي كتبت ياء وعند غيره اصله ييي
وكذا الخلاف بينهم في جميع ما هو على حرفين من اسماء الحروف المعجم ثانيه الف نحو باء تاء
ثاء راء فهم يقولون بييت وتييت وثييت الى آخرها ويقول ابو علي بويت وتويت الى
آخرها وعند ابي علي جمعها ابواء واتواء وعند غيره ابياء واتياء وانما حكموا بذلك لورود
الامالة في جميعها وليس لشيء لانه انما تمال هذه الاسماء وهي غير متمكنة فالفاتها في ذلك
الوقت اصل كالف ما ولا وانما يحكم على الفاتها بكونها منقلبة اذا زيد على آخرها الف اخرى
وصيرت همزة قياسا على نحو رداء وكساء وذلك عند وقوعها مركبة معربة فلحقوا اذا الفاتها
بالفات سائر المعربات في كونها منقلبة وهي لا تمال اذ ذاك فلا دلالة اذن في امالتها قبل

التركيب على كون الفاتها بعد التركيب من الاصل ياء وانما حكم ابو علي بكونها واوا وباب لامها ياء
لكثرة باب طويت وانويت وكونه اغلب من باب قوة وحيي واما حيوان فواو وياء على
الاصح كما مر واما ثانيه الف من هذه الاسماء وبعده حرف صحيح نحو دال ذال صاد ضاد كاف لام
فقبل اعرابها وتركيبها الاصل لالفاتها لكونها غير متمكنة من الاصل كما مر واما بعد اعرابها فجعلها
من الاصل واوا اولى من جعلها ياء لان باب دار ونار اكثر من باب ناب وعاب فتقول
صورت صادا وكوفت كافا ودولت دالا والجمع اصواد واكواف وادوال واما جيم وشين
وعين فعينها ياء اذ الياء موجودة ولا دليل على كونها عن الواو وعند ابي علي الفها اي الف
الواو مبدل عن الياء واصله ويو لان باب سلس اي ما كان من الصحيح فاؤه ولامه من
جنس وعينه من جنس آخر اكثر من ببب اي قلق احمق اي ما كان من الصحيح فاؤه وعينه ولامه
من جنس فحكم بكون الف الواو ياء لان حمل المقول المحتمل على ما يناظره من الصحيح الكثير الوقوع
اولى فعلى ما ذكره لا حاجة الى استثناء الواو من الحكم الثابت ولا يكون الفها كبيت بل مثل بيت
فعلم مما ذكرنا ان الالف في الاسماء المتمكنة والافعال لا يكون اصليا واما الواو والياء فيقعان
اصليين او زائدين منفقين او مختلفين ان العمدة في البحث انما هي الواو والياء والالف بمنزلة
تابع لهما متطفل عليهما وان كان له ان ابداله في بعض المواضع ضروري كما اذا وقع قبله ضمة
او كسرة فانه يبدل بالضرورة في الاول واوا كما في ضويرب تصغير ضارب وفي الثاني ياء كما
في مفاتيح تكسير مفتاح وابدالهما اي ابدال الواو والياء مطلقا اي في الحال موضع كان حاجيا
اي منسوب الى حاجة اي محتاج اليه للتخفيف لا ضروري اذ في مواضع ابدالهما كما في قيل وموقظ
يمكن التلفظ بهما مع عسرة لكن كون ابداله ضروريا وابدالهما حاجيا كذلك لا ينافي كون العمدة
هي الواو والياء والالف بمنزلة التابع لهما تدبر اذ تمهد هذا فلنتكلم في حال ابدال كل هكذا
فيما عندي من النسخ والصواب ان الابدال زيادة من الناسخ كما يدل عليه السياق اي في
حال كل من الواو والياء من جهة الاعلال مطلقا عند وقوعه في موقع من المواقع الثلثة اي
الفاء والعين واللام ونلحق بها اي بحالهما حال الالف ان احتيج اليه ونجعل الفصل ثلثة اصناف
الاول لبيان حالهما حال كونهما فاء اعلم انه اي الشان لما كان الابدال مختصا ببعض الحروف
وفي بعض المواضع فكان حاله مضبوطا كما عرفت تيسر لنا تفصيل الكلام فيه بالاستقصاء في
العقد الثاني سيما اذا وقعا اي الواو والياء من حروف الابدال فاء فانه اي الشان لم يبق
من الكلام فيما يتعلق به اي بابدالهما فاء ما نفتقر بها الى ذكره ولا يعرض اي والحال انه لا يعرض
لهما فاء اسكان اعلالي وان عرض لهما مطلق الاسكان لما ان الاعلال تغيير حرف العلة
تغييرا مختصا به والاسكان فاء لا يختص بحرف العلة بل يجري في غيره ايضا ولا الحذف للياء
ايضا اي كعدم عروض الاسكان في هذا الموقع اي الفاء كما تعرف فبقي جواب لما كان الكلام
في حذف الواو يعني قد عرفت ان الاعلال ثلثة ابدال واسكان وحذف فالاحوال المحتملة
للواو والياء في كل من المواقع الثلثة ستة ثلثة للواو وثلثة للياء لكن اقتصرنا منها هنا
على واحد هو حذف الواو لان مبحث الابدال قد استقصى في العقد الثاني لا سيما اذا وقعا
فاء فانه بولغ فيه بحيث لم يبق لنا هنا حاجة الى ذكر شيء مما يتعلق بذلك وان الاسكان
الاعلالي لا يعرض لهما فاء وكذا الحذف للياء فلم يبق من تلك الاحوال شيء قصد بيانه
هنا اي في مقام كونهما فاء سوى حذف الواو فنقول الواو تحذف وجوبا من المضارع
الغائب اذا كان عينه مكسورا كيعد مضارع وعد ويمق مضارع ومق اي احب اصلهما
يوعد ويومق وانما حذف كذلك اذ هو اي الواو في ذلك المضارع كضمتين وقعتا بين
كسرتين وكسرة لان الواو عندهم ضمتان والياء كسرتان في التقدير فاذا وقع الواو بين
ياء وكسرة لان الواو عندهم ضمتان كما في ذلك المضارع فكانه وقع ضمتان بين كسرتين وبينا



وبين كسرة فيكون ذلك الوقوع كالانتقال من الكسرة الى الضمة من جهة الانتقال من الياء
الى الواو وبالعكس اي كالانتقال من الضمة الى الكسرة من جهة الانتقال من الواو الى الكسرة
وقد عرفت ان كلا منهما مستثقل لكونها كالسعوط او الهبوط حتى رفضوها اي تركوا كلا منهما منفردا
عن الاخر في الاسماء الا نادرا لكونها كثيرة الاستعمال فرفضهم اجتماعهما فيها بالطريق الاولى
فلم يجوزوا اجتماعهما في الفعل ايضا اي كالاسم لكون اجتماعهما اثقل وان جوزوا فيه انفرادهما
لعدم ثقلته كثقلة الاجتماع وعدم كثرة استعمال الفعل كاستعمال الاسم فحذفوا الواو ودفعا لذلك
الاستثقال وانما حذف الواو دون الياء لكونه اثقل مع ان الياء علامة المضارعة وان
الثقل حصل من الواو لكونه الثاني وقيل انما تحذف وجوبا لاجتماعها مع الياء على وجه
لا يمكن ادغام احديهما في الاخرى كما امكن في طي مع ان الكسرة بعد الواو غير موافقة لها
وكذلك الفتحة قبلها فكانها واقعة بين متضادين هذا واما الياء فلفقد ما ذكرنا العلة فيه
لم يحذف نحو ييسر وييئس مضارعي يسر ويئس وحمل عليه اي على المضارع الغائب
في حذف الواو واخواته من صيغة المضارع المخاطب فيشمل الغائبة منه ايضا والمتكلم
وحده او مع الغير كتعد واعد ونعد وانما احتاجت الى الحمل على الغائب اذ الوجه السابق
لا يجري فيها لعدم الياء قبل الواو فيها وانما لم يحذف الواو من يوعد مضارع اوعد من باب
الافعال مع ان الوجه المذكور جار فيه ظاهرا لان اصله يؤعد بالهمزة بعد الياء كما عرفت وانما
حذفت الهمزة حذرا عن اجتماع همزتين في المتكلم وحده فيشابه نباح الكلب فاذا اعتبر هذا
الاصل لا يقع الواو بين الياء والكسرة فلا يجري فيه الوجه المذكور وقيل انما لم يحذف الواو
من يوعد لان الضمة قبل الواو اخف من الفتحة قبلها لانها بعضها وحذف من مثل يسع
مضارع وسع ويطأ مضارع وطئ ويضع مضارع وضع ويقع مضارع وقع من المضارع الغائب
الذي كان عينه مفتوحا مع عدم اجتماع الامرين فيهما اي الانتقالين المذكورين لانهما لما كانت
عينهما مفتوحة لم يوجد فيهما انتقال من الضمة الى الكسرة لان الاصل متعلق لحذف فيهما اي
في تلك الافعال كسر العين وانما فتح لثقل الكسرة قبل حرف الحلق اعني الحاء والخاء والعين
والغين والهاء والهمزة فاذا اعتبر هذا الاصل يكون مما اجتمع فيه الامران فلذا حذفت الواو
منها كما حذفت من يعد وحذف الواو من يذر بفتح العين اصله يوذر مع ان عينه ليس
بمكسور ولا لامه بحرف حلق حملا له على يدع اصله يودع حذف منه الواو لكونه من الاصل مكسور
العين كيضع وانما حمل عليه لكونه مثله في المعنى لكون كل منهما بمعنى اترك وفي عدم التصرف
اذ لا يستعمل منهما ماض ولا اسم فاعل او مفعول فلا يقال وذر وودع وواذر ووادع
وموذور ومودوع بل يقال موضعها ترك وتارك ومتروك نعم يستعمل منهما الامر والنهي
فيقال ذر ولا تذر ودع ولا تدع والباعث لهم على هذا التأويل اي تأويل مثل يسع ويضع
بانه مكسور العين في الاصل وانما فتح لثقل الكسرة قبل حرف الحلق وان يذر محمول على مثله
مع كثرة حذف الواو من المضارع المفتوح العين فيحتاج الى ارتكاب التكلف في مواضع
كثيرة ومع بعد كون الاصل في يسع ويطأ مضارعي وسع ووطئ بالكسر لان الكسر في فعل
يفعل بكسر العين فيهما باب شاذ لم يجئ الا في مواضع قليلة كما عرفت في تفصيل الابواب
ومع ان ما ذكروا من التأويل ليس بجار في يهب اصله يوهب لعدم كون لامه حرف حلق
فلم يكن فيما ذكروا كثير نفع يعني ان هذه الامور الثلثة تقتضي ظاهرا ان لا يرتكبوا ذلك
التأويل في مثل يسع ويطأ بل يجعلوا مثلها من الشواذ او فتح العين ضابطة للحذف
كالكسر لئلا ينشأ من تلك الطلقة فارتكابهم مع ذلك اياه لا يكون الا لباعث لهم عليه وهو انهم
لم يجدوا في المفتوح العين ما يصلح ضابطة للحذف لان ما لم يحذف من الواو من المفتوح
العين ايضا كثير كيوجل ويوجع ويوشق ولم يتيسر لهم تحصيل ضابطة يعرف بها ما يحذف فيه الواو

عما لم يحذف فاء بناءات لهم حصل فتح العين لا على سبيل العموم ولا على سبيل الخصوص ضابطة للحذف
ولم يتأت اى لم يتيسر لهم القول بكون امثلة اى امثلة مفتوح العين شاذة عن القاعدة
كما هو دابهم وعادتهم فيما يخالف قواعدهم كما عرفت مرارا لكون هذه الامثلة في غاية الكثرة
بحيث كانت ابنيته عن الحكم عليها بالشذوذ لانه انما يكون فيما هو نادر قليل الوقوع فالتجأوا
واستندوا الى ذلك الشيء وبل لئلا ينخرم وينهدم قاعدتهم اى قاعدة حذف الواو اعنى ان الواو
يحذف من المضارع المكسور العين لا من غيره وانخرامه بمثل يسع على تقدير عدم الشيء وبل
ظ واما على تقدير الشيء وبل فلا انخرام لانه يكون معناه ان الواو يحذف من المضارع المكسور
العين لفظا او تقديرا فيدخل مثل يسع في الضابطة واما يهب ويذر فنجعلهما شاذين ولا
بأس فيه او الاول محمولا على يضع لكونه مثله في الهيئة وفي الاستعمال على حرف الحلق والثاني
على يضع كما ذكر والجوهري علل حذف الواو من يطأ ويسع بكونهما متعديين من وسع
اى احاط به ووطأ اى جامعها لان فعل يفعل بكسر العين في الاول وفتحه في الثاني
مما اعتل فاؤه لا يكون الا لازما كوجع يوجع ووجل يوجل فلما جاء اى يطأ ويسع متعديين
من بين اخواتهما متعديين خولف بهما نظائرهما بحذف الواو منهما دون نظائرهما لتناسب
المخالفتان قال المص ولا يجرى هذا اى جعله الجوهري ضابطة في يطأ ويسع في يضع واخواته
مما كان العين في ماضيه ومضارعه مفتوحا لان مجيء المتعدي منه اكثر وسكت الجوهري
من ذكر علة للحذف فيها اى في امثال يضع فلم يكن فيما ذكره من التعليل كثير نفع ومن هنا
اى مما ذكرنا من ارتكابهم الشيء وبل في مثل يسع مع عدم الاطراد بعد ذلك في يهب ويذر
وعدم جريان ما ذكره الجوهري في امثال يضع يظهر لك ان الاعتماد في الاحكام الصرفية انما
هو على الاستقراء لموارد الوقوع في تراكيب البلغاء لا على التعليل والاستدلال لعدم اطراده
هنا كاطراده في الاحكام العقلية والمناسبات والتعليلات التي نذكرها في معرض اثبات
الاحكام ليس الغرض منها الاثبات حقيقة بل انما هي تورد لمجرد تقريب للاحكام الى افهام المبتدئين
وعقولهم فلذا اى لكون العمدة في اثبات الاحكام الصرفية هي الاستقراء دون الاستدلال لم
نشتغل كثير اشتغال بها اى بتلك المناسبات لعدم كثير نفع فيها وان كنا اشتغلنا بها
قليلا لنوع اعتماد على بعضها او لمزيد شفقة على المبتدئ ويحذف الواو ايضا اى كما يحذف
من المضارع وجوبا من مصدر ما اى مضارعه حذف منه الواو واذا كان ذلك المصدر على
زنة فعلة بكسر الفاء وسكون العين كعدة وزنة اصلهما وعدة ووزنة استثقل الكسرة
على الواو مع اعلال فعله وتبعية المصدر له في الاعلال لكونه تابعا له وحدثا جاريا عليه مع
كونه على وزنه لان وعدة على يوعد في ان يكون متحرك بعده ساكن بعده متحرك كان د
فنقلت الكسرة الى العين وحذف الواو وانما كان الحذف بعد النقل ولم يحذف متحركة لئلا
يزيد اعلال الاسم على اعلال الفعل اذ هي في الفعل حذفت ساكنة لا متحركة كما في يعد
ولم يقل وبعضهم حذفها متحركة وكسر العين لاصالة الكسرة في تحريك الساكن ويكون
عين المصدر كعين الفعل الذي جعل المصدر تابعا له في الحذف فان زال احد الوصفين
اى حذف الواو من فعله وكونه على زنة فعلة بالكسر فلا يحذف منه الواو فلم يحذف من
الوعد لعدم الكسرة ولا من نحو الوصال والواو وان كانت مكسورة لعدم اعتلال فعله بالحذف
نحو وصلته ووادته بخلاف غير المصدر كالوجهة اصل الجهة اسم بمعنى الجهة المتوجه اليها فان
فيه الحذف وعدمه جائزان كالجهة وكقوله تعالى ولكل وجهة هو موليها اما الحذف
فلاستثقال الكسرة على الواو واما عدمه فلعدم كونه مصدرا تابعا لفعله في الاعلال مع ان
مثل وعدة ووجهة لعدم علة مقتضية للحذف فيه كان مدار اعتلاله على التبعية للفعل وقال
المازني ان الوجهة مصدر بمعنى التوجه لكن صححت تنبيها على الاصل كالقود واستحوذ كما سيجيء



كما سيجيء ورد بانه لو كان كذلك يلزم ان يجيء فعله مصححا لان هذه المعتلات اذا صححت في موضع
تبعها فعلها نحو استحوذ استحواذا واستصوب استصوابا ولما لم يجيء شيء من هذه الافعال
مصححا دل على ان الوجهة اسم للمتوجه لا مصدر فنية ما فيه ولم يحذفوا اى التزموا عدم الحذف
من ولدة جميع ولية بمعنى الصبى والعبد مع ان القياس جواز الحذف وحذفوا اى التزموا
الحذف في لدة بمعنى الترب بالكسر اى الذى ولد مع شخص اخر اصلها ولدة على فعلة
وكانت في الاصل مصدرا من ولد يلد ثم جعلت اسما للمولود كقولهم ضرب الامير اى مضروبه
مع ان القياس جواز عدم الحذف لكونهما غير مصدرين كالوجهة لدفع الالتباس بينهما ولم
يعكسوا الامر لقرب لدة بمعنى الترب لا بمعنى المصدر لكونه منقولا عنه وحلبة حذرا عن كثرة
التغيير فيما هو جمع وليد وبعضهم ومنهم الجوهري يعتبرون الحذف قبل لحوق التاء ويجعلون
التاء عوضا عن المحذوف فيقولون اصل عدة وعد بالكسر حذف الواو وبعد نقل كسرته
الى العين ثم عوض التاء عن المحذوف كما في الاجابة والاستقامة اصلهما اجواب واستقوام
نقلت فتحة الواو الى ما قبله فالتقى ساكنان الواو والالف فحذف الواو وعوض عنه
التاء وبالجملة ان في مثل عدة اربعة اقوال الاول ان اصله وعدة بالكسر فحذف الواو
بعد نقل حركته الى العين وهذا ما اختاره المص رح والثاني ان اصله كذلك لكن حذف
الواو مع حركته ثم حرك العين الساكن بالكسر لاصالة الكسرة في تحريك الساكن والثالث
ان اصله وعد بالكسر فحذف الواو بعد نقل حركته الى العين ثم عوض عنه التاء والرابع ان
اصله وعد بالفتح حذف الواو لمجرد التبعية بالفعل ثم كسر العين وعوض التاء عن المحذوف
والاولى من هذه الاقوال هو الاقدم فالاقدم كما لا يخفى على من له في الصناعة قدم وفتح العين
في سعة وضعة مصدري يسع ويضع مع ان القياس كسره لكون اصلهما وسعة ووضعة
بكسر الواو كما في عدة لما ذكر من ثقل الكسرة قبل حرف الحلق وانت خبير بان الكسرة قبل
حرف الحلق في الكلام كثيرة كمائة ومعى واصل الامعاء وقد عرفت والاعاء بمعنى الوعاء اى الظرف
وبغاء اى الزناء وحنة ومحن بفتح الحاء فيهما جمع احنة اى الحقد ومحنة اى المشقة فنتهيا
ذلك الى ما لا يحصى ولا يعد فكيف فتح العين في نحو سعة لاستثقال الكسرة قبل حرف الحلق
وقال بعضهم اذا فتح عين الفعل لاجل حرف الحلق فيجوز ان يفتح الفاء في المصدر حملا له
على الفعل نحو يسع سعة ويجوز ان يبقى على الكسر نحو يهب هبة فح لا يرد ما اورده لان الفعل
لكونها ثقيلة يستثقل فيها وقوع الكسرة قبل حرف الحلق الصنف الثاني لبيان حالها عينا
يجري فيها هنا الابدال والحذف والاسكان جميعا فتجعل الصنف ثلث فرائد الاولى لبيان
ما بقي الاحتياج اليه من احكام الابدال وهو الذي لم يفصل في العقد الثاني وذكر تأخيره الى
هنا انسب وفيها مباحث الاول قد عرفت في العقد الثاني ان كلا من الواو والساكن المكسور
ما قبله والياء الساكن المضموم ما قبله يبدل الى الاخر وجوبا بناء على ان الواو بعد الكسرة و
الياء بعد الضمة مستثقلان بمنزلة جمع الضدين مع انهما لضعفهما واعتلالهما قابلان للتغيير
فلا جرم يبدلان الى ما يجانس الكسرة والضمة من الياء في الاول والواو في الثاني وقد اتفقوا
على انه اى الشان اذا جمع مثل ابيض مما هو المعتل العين اليائي وهو افعل الصفة على فعل
بضم الفاء وسكون العين مثل احمر حمر يقلب الضمة التي قبل الياء كسرة ليسلم الياء من الابدال
اى من ان يبدل واوا عرفت ان الياء المضموم ما قبله يبدل واوا وانما قصدوا تلك
السلامة رعاية للاصالة مع ان الياء اخف من الواو وهو قريب من الطرف الذي هو محل
التخفيف والجمع ثقيل ومع انه يحصل بتلك السلامة فرق بين اليائي والواوي كسود في اسود
فسيبويه يطرد ويجري هذا الحكم اى قلب الضمة كسرة في كل ياء ساكن مكسور ما قبله هكذا
فيما عندي من النسخ والصواب مضموم ما قبله اذا وقع عينا سواء كان جمعا على فعل كما مر اولا

فعنده اذا بنى مثل برد من المفرد الذى كان على فعل من البياض اى المعتل العين اليائى ميل
بيض مفردا يقال بيض مثلا بابدال الضمة كسرة وابقاء الياء على حاله كما فى بيض جمعا فلا يقال
بوض بابدال واوا بناء على ان الغرض من ابدال الضمة كسرة المحافظة على سلامة الياء وفى
هذا المعنى لا فرق بين المفرد والجمع والاخفش يخالفه هنا اى فى مثل برد المبنى من البياض فيبقى
الضمة ويبدل الياء واوا فعنده يقال فى الصورة المذكورة بوض بالواو كما يقال موسر وموقظ
فى ميسر وميقظ اسمى الفاعل من الايسار والايقاظ واحتج فى ذلك بان الجمع اثقل من
المفرد والياء اخف من الواو فاعطى الاثقل الاخف والاخف الاثقل ليحصل التعادل وان الجمع
مغير عن اصله فغير وزنه ليكون دليلا على الجمعية والمفرد باق على حاله فلا يفتقر الى اقامة
دليل وان الجمع اقبل للتغيير من المفرد الا ترى انهم قالوا عصى بالقلب ولم يقلبوا نحو عتوا الا قليلا
وانهم لم يكسروا الميم فى ميقوع وميسر لئلا يزول صيغة اسم الفاعل فيلزم ان يقال فى بناء
مثل برد من البياض بوض لا بيض ليعلم ما قصدت واما بيض فى جمع ابيض فمعلوم ان هذا
النحو يجيء على فعل لاطراد تلك الصيغة فى جمع مثله فلا يلتبس الامر على السامع فافترقا ويؤيد
اى قول الاخفش قوله انت عمرو كنت اذا جارى دعى المضوفة اشمر حتى ينصف الساق مئزرى
اصلها مضيفة بضم الياء وسكون الضاد وهى ما يشفق ويحذف منه فيكون من ضفت من الامر
اى اشفقت وخفت منه وقيل او هى من ضفت الرجل ضيافة اذا نزلت عليه ضيفا وعلى
كلا التقديرين فالمراد بها ما نزل من الحوادث والمصائب نقلت ضمته الى الضاد فصار كبيض
بالضم مفردا ثم ابدل الياء واوا فلو وجب ابدال الضمة كسرة وابقاء الياء على حاله فى المفرد
ايضا كما ذهب سيبويه لم يصح ان يقال مضوفة بل يجب ان يقال مضيفة وانما قال يؤيد
دون يدل لان فى البيت روايتان اخريان مضافة ومضيفة او لان الضمة هنا ليست باصلية
بل منقولة من الياء بخلاف نحو بيض وعند سيبويه هى شاذة فلا عبرة بها الجار بمعنى
المجاور فاعل فعل محذوف يفسره المذكور اى اذا دعى جارى والياء للتكلم واشمر مضارع
من التشمير اى الرفع يقال شمرت الذيل عن الساق اى رفعته خبر كنت وقوله حتى ينصف
الساق اى الى ان يبلغ نصف الساق من نصفه ينصفه من حد نصر اذا بلغ نصفه ومئزرى
مفعول اشمر وفاعل ينصف على سبيل التنازع والمئزر الازار يصف نفسه بانه صاحب
مروءة ورعاية لجاره كما ينبغى حتى اذا دعاه لمصيبة يشمر ذيله عن الساق ويسرع الى اعانته
ورجحوا مذهب سيبويه بانه اى الشان لما التجأت ودعت الضرورة عند اجتماع الياء
مع الضمة الى تغيير احدهما اما الى تغيير الياء الى الواو واما الى تغيير الضمة الى الكسر لما بين الياء
والضمة من غاية الاستبشاع والتنافر فتغيير الحركة اى تغيير الضمة الى الكسرة ليسلم الياء
اولى من العكس لان تغيير الحركة ليبقى الحرف على حاله اولى من العكس اى تغيير الحرف ليبقى الحركة
على حالها لكون تغيير الحركة اسهل من تغيير الحرف لضعف الاول وقوة الثانى قال المص
وهذا اى ترجيحهم هكذا يناقض حكمهم فى هذه الصورة اى فى صورة اجتماع الياء مع الضمة
قبله بوجوب ابدال الياء واوا كما مر بناء على ما لا يخفى انه اذا ثبت اولوية ابدال الضمة كسرة
يسقط وجوب ابدال الياء واوا ضرورة ان اولوية احد الضدين ينافى وجوب الاخر ويقتضى
ان يقال فى اسم المفعول كذا فيما عندى من النسخ والاوفق بما فى الكتب فى اسم الفاعل
من الايسار يقال ايسر فلان اى لعب بالقمار او صار غنيا والايقان يقال ايقنه اى علمه
على وجه اليقين ميسر وميقن بكسر الميم وبقاء الياء لاجتماع الياء فيهما مع ضمة قبله واولوية
ابدال الضمة من ابدال الياء كما ذكروا مع انه لم يقل كذلك بل موسر وموقن بضم الميم وابدال
الياء واوا وهذا اقول لعل مرادهم ان مرادهم ان ذلك اولى فيما كان الياء قريبا من الطرف
كالمعتل العين لان الياء اخف من الواو والطرف محل التخفيف فلا ينبغى ان يقلب الياء فيه


فيه الى ما هو اثقل منه ولذا اذا وقعت فيه ياء لا يقلب واوا بالاتفاق بل تقلب الضمة كسرة
نحو الترامى واذا وقعت فيه واو وقبلها ضمة قلبت الواو ياء والضمة كسرة نحو التغازى
والقريب من الطرف بمنزلته فينبغى ان يبقى الياء فيه ايضا بحاله وحكمهم بوجوب
ابدال الياء واوا فى الصورة المذكورة فيما كانت بعيدا من الطرف كالمعتل الفاء فلا منافاة
ولا اقتضاء قال رضى اذا انضم ما قبل الياء فان كانت ساكنة متوسطة فلا يخلو اما ان تكون
قريبة من الطرف او بعيدة منه فان كانت بعيدة منه بان يكون بعدها حرفان قلبت
الياء زائدة كانت او اصلية واوا ولا يقلب الضمة لاجل الياء كسرة وذلك لان الياء
بعيدة من الطرف فلا يطلب التخفيف تبعيتها بحالها بل تقلب واوا ابقاء على الضمة اذ الحركة
اذا غيرت تغير الوزن وابدال الحرف لا تغير والابقاء على الوزن اولى اذا لم يعارض ذلك
موجب لابقاء الياء على حالها مثل قربها من الطرف الذى هو محل التخفيف كما فى بيض وان
كانت قريبة من الطرف بان يكون بعدها حرف فان كان جمع افعل وجب قلب الضمة
اجماعا لاستثقال الجمع مع قرب الواو من الطرف الذى هو محل التخفيف وحمل فعلان
عليه لكونه بمعناه كبيضان وجعل ياء فعلى صفة كحبلى كالقريبة من الطرف لخفة انتهى المبحث
الثانى ان فعلى بضم الفاء من الاجوف اليائى اذا كانت اسما ابدلت ياؤه واوا وبقيت ضمتها
على حالها كما فى طوبى اصله طيبى يقال طوبى لك اى طيب العيش لك والمناسب لهذا انه اسم
بحسب الاصل على ان يكون مصدرا كالرجعى من طاب يطيب وقيل هو تانيث الاطيب كالكيسى
تانيث الاكيس وهما وان كان اصلهما الصفة لكنهما جاريان مجرى الاسماء لانهما لا يكونان
وصفين بغير الالف واللام فاجريا مجرى الاسماء التى لا يكون صفات وان كانت صفة كسر الفاء
ويبقى الياء على حاله كما فى حيكى يقال مشى مشية حيكى اذا حرك فى مشيه منكبيه وباعد بين
عقبيه ويقال قسمة ضيزى اى مع الجور والظلم بيان لحاصل المعنى والا فاصل المعنى
قسمة جائرة من ضازه يضيزه اى جار وظلم فهما صفتان اصلهما حيكى وضيزى بالضم فابدل
الضم كسرا ليسلم الياء وذلك اى ابقاء الياء على حاله فى فعلى الصفة للفرق بينهما اى بين
فعلى الصفة وفعلى الاسم لانه ابدل الياء فى الثانى واوا كما مر فلو ابدل فى هذا ايضا يلزم التباس
ولم يعكسوا لان هذا اى ابقاء الياء فى الصفة وابداله فى الاسم اولى من العكس اى ابداله فى الصفة
وابقائه فى الاسم لان الصفة اثقل من الاسم لانها تدل على ذات وصفة بخلاف الاسم
فانه انما يدل على ذات كما عرفت وظاهر ان الدال على مجموع الذات والصفة اثقل من جهة المعنى
من الدال على احدهما والياء والكسرة اخف من الواو والضمة فتخصيص هذا اى الاخف الذى
هو الياء مع الكسرة بها اى الصفة اعدل اى تخصيص الاخف بالاثقل والاثقل بالاخف اولى
ليحصل به التعادل ولما كان هذا مظنة ان يقال ان كيسى فعلى من الاجوف اليائى واسم المرأة
مع انه لم يبدل ياؤه واوا اجاب بقوله واما كيسى فهى فى الاصل تانيث الاكيس من كاس
يكيس كياسة اى ظرف وفطن يقال رجل اكيس من فلان وامرأة كيسى اى ظرف وفطن
فهى صفة فى الاصل كحيكى وضيزى وبهذا الاعتبار ابقى الياء فيها على حاله لكن عرضت لها الاسمية
للمرأة الظريفة بغلبة الاستعمال كالنطيحة للمنطوح والذبيحة للمذبوح كما عرفت فلهذا اى لعروضها
الاسمية لها جاء فيها كوسى بابدال الياء واوا كما فى طوبى ايضا اى كما جاء كيسى بالياء والحاصل
ان فى كيسى جهتين الوصفية الاصلية وبهذا الاعتبار دخلت فى الصفة وجاءت بالياء وعروض
الاسمية وبهذا الاعتبار دخلت فى الاسم وجاءت بابدال الياء واوا وانما لم يجعلوا نحو حيكى
وضيزى فعلى اى صفة على وزن فعلى بكسر الفاء حتى لا يحتاج الى تكلف ابدال الضمة كسرة
لان هذا البناء اى فعلى بالكسر من الصفات لم يجئ الا عزهى بالعين المهملة والزاء المعجمة يقال
رجل عزهى بالتنوين على ان يكون منصرفا بناء على ان الفه ليس للتانيث وعزهاة ايضا بالتاء

للتاء نيث الفعل اي غير مائل الى اللهو واللعب قد اثبت بعضهم رجل كيص للذي يأكل وحده وبالجملة
هو من الصفات نادر ونحو من الاسماء كثير كذكرى ومعزى لكون ليس الكلام فيهما وفعلى عطف على
قوله هذا البناء بضم الفاء منها اي من الصفات كثير كحبلى وعظمى والحمل على الكثير الوقوع اولى فلذا
جعلوا الخوجيكى من فعلى بالضم وان احتاج ذلك الى التكلف المبحث الثالث انه اي الشان اعل قيم
بكسر القاف وفتح الياء وهو مصدر قام كقيام اصله قوم كما ان اصل قيام قوام فاعل بابدال
واوه ياء وان لم يوجد فيه شئ من ضوابط الابدال اذ لو جرى فيه شئ من تلك الضوابط فانما يجري
كون الواو عين مصدر مكسور فاؤه وعلى فعله وقد عرفت في الاشتقاق انه يشترط في هذا
الضابط كون ذلك المصدر على فعال كقيام وعياذ وهو منتف في قيم نعم لم يشترط بعضهم هذا
الشرط لكنه مذهب مرجوح وذلك ظ عليك ان احطت علما بتفصيل الضوابط وانما اعل مع
ذلك بتبعية فعله اعني قام لانه اعل نوع من الاعلال وهو قلب الواو الفا اذ ليس يوجب في
التبعية ان يعل المصدر بعين اعلال فعله بل يكفي اعتلاله بنوع ما مع ان كسر القاف قبل الواو
شديد المناسبة لهذا الاعلال لكون الياء متولدا من الكسرة والواو من الضمة سيما اي خص
ذلك خصوصا والحال انه قد اعل بذلك الاعلال عدليه وهو قيام لوجود بعض الضوابط فيه
اعني وقوع الواو عين فعال المصدر وقد اعل فعله كما عرفت وهذا التعليل ايضا اي كما تقدم
في لسع ويطاء بيان مناسبة لما اي لحكم ثبت منهم بالاستقراء وهو انقلاب الواو ياء في قيم
والافتيل اي لو لم يكن بيان المناسبة بل حجة حقيقية لا يصح اذ يلزم ان يبدل حرف العلة
من القول مصدر قال الفا تبعا لفعله لانه اعل قال بذلك الاعلال وللفتحة الشديدة المناسبة
لهذا الابدال لكون الالف متولدا من الفتحة ولا اعلال عدليه وهو المقال اصله مقول بسكون
القاف وفتح الواو ونقل حركة الواو الى القاف ثم ابدل الواو الفا مجرى خلاصة ما ذكر من قيم
من القول مع انه ليس بمعتل فينتقض الحجة فعلم انه ليس الغرض منه الاحتجاج بل ابداء المناسبة
وانما الحجة هو الاستقراء المبحث الرابع انه اي الشان كثيرا ما يكون في اللفظ ما يقتضي الاعلال
ولا يعل لجهة من الجهات اي لمانع من موانع الاعلال فترتب حكم الاعلال على المقتضيات
مشروط بانتفاء الموانع عنه اذ وجود المقتضي بالكسر لا يكفي في وجود المقتضى بالفتح بل لا
بد فيه من ارتفاع الموانع كما لا بد في احراق النار من عدم رطوبة الحطب كما اي كوجود المقتضي
للاعلال مع مانع عنه في صيغتي التعجب اعني ما افعله وافعل به وافعل التفضيل في المعتل
العين واوا او يائيا نحو ما اجوده واجود به وما ازينه وازين به هذا في صيغ التعجب وقوله
وهذا اجود من ذلك وازين منه في افعل التفضيل فان موجب الاعلال في مقام اصله مقوم
بسكون القاف وفتح الواو وهو استكراه تحرك حرف العلة مع ضعفه وسكون الحرف الصحيح
قبله وانما كان مستكرها لانه بمنزلة حمل الحمل الثقيل على الرجل الضعيف مع وجود الرجل القوي
الخالي عنه الصالح له فلذا نقل حركة الواو في مقوم الى القاف ثم ابدل الفا لوقوعه ساكنا بعد فتحة
وهذا الموجب بعينه موجود فيهما اي في الصيغ الثلث ايضا لكن كون صيغتي التعجب غير متصرف
فيهما ببناء مضارعه وغيره واسم الفاعل والمفعول ونحو ذلك منهما بل الاولى منهما دائما على
افعل الفعل الماضي من الافعال والثانية على افعل امر الحاضر منه ولا يبنيان على غيرهما حتى ان
تثنيتهما وجمعهما وتأنيثهما وتذكيرهما ونحو ذلك انما هو بحسب المفعول بعدهما كما سبق اقتضى
ان لا يخالف بهما سائر الافعال في الاعلال ايضا اي كالمخالفة في بناء المضارع وغيره منهما فكان
هذا مانعا من الاعلال فيهما واشار الى المانع عنه في افعل التفضيل بقوله وموافقة افعل
التفضيل لهما من حيث ان الجميع لا يبنى عند الاكثر الا من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب
كما تقدم اوجبت تلك الموافقة ان يكون افعل التفضيل موافقا لهما اي لصيغتي التعجب
في هذا الحكم اي حكم عدم الاعلال مع وجود المقتضي ايضا اي كالموافقة لهما في عدم البناء المذكور

المذكور فيه هذا كان صيغتا التعجب اصلا في عدم الاعلال وافعل التفضيل محمولا عليهما ويجئ من
المص رح اشارة الى عكس هذا كما في ازدوجوا واجتوروا فان موجب الاعلال في قام
وهو كون حرف العلة متحركا مفتوحا ما قبله موجود فيهما لكن كونهما بمعنى تزاوجوا وتجاوروا
لانهما بمعنى اشتراك اثنين فصاعدا في اصل الفعل كالزوجية والجوار والاصل في هذا الباب
التفاعل صحيح عدم اعلالهما وان وجد فيهما موجب الاعلال لانهما لما كانا بمعنى تزاوجوا
وتجاوروا اللذين لم يوجد فيهما موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو جعلا تابعين لهما
في اللفظ تنبيها على التبعية في المعنى ولذلك اعل باب افتعل اذا لم يكن بمعنى تفاعل كما في
اختاروا وكما في جدول للنهر الصغير وعليب بضم العين وسكون اللام وفتح الياء اسم واد
حيث وجد فيهما موجب الاعلال اعني تحرك حرف العلة وكون ما قبله صحيحا ساكنا كما في مقام
مع انهما لم يعلا لمانع فانهما ملحقان الاول بجعفر والثاني بجخدب وهو الجراد الاخضر كما عرفت
فلو اعلا بقلب الواو او الياء الفا بعد نقل حركته الى ما قبله فات كون الملحق به فيفوت الغرض من
الالحاق لما عرفت ان الغرض منه جعل لفظ على هيئة لفظ آخر فلا يرد على ذلك اسلنقى فانه
ملحق باحرنجم كما تقدم مع انه اعل بقلب يائه الفا لانه لم تتغير فيه الوزن بالاعلال الا بزوال
حركة الآخر ولا عبرة بها لكون الآخر وحركته في حكم السقوط مع ان الآخر محل التغيير ولذا قد سقط
الحرف الاخير من الملحق كمعزى بالتنوين فكانه لم يفت غرض الاتفاق في الوزن بخلاف التغيير
في وسط الكلمة الذي هو معتد به فانه مخل بالوزن وكما في الجولان والحيوان والصورى اسم
ماء بعينه والحيدى وهو الحمار الذي تحرك من ظله لنشاط فانها قد وجد فيها موجب الاعلال
اعني تحرك حرف العلة بعد فتحة كما في قال مع انها لم تعل لمانع فانها لو اعلت بابدال حرف العلة
فيها الفا فات الغرض من وضعها على الحركة اعني المناسبة اي مناسبة الفاظها لمعانيها
لوجود التحرك في معانيها كما عرفت في صدر الكتاب في مباحث الوضع ولما ورد في تقول في
موتان فانه لم يعل مع انه لا يتمشى فيه ما ذكر لعدم الحركة في معناه اجاب بقوله واما الموتان
فمحمول على الحيوان لانه ضده وهم قد يحملون احد الضدين على الآخر في بعض الاحكام كما مر فلما
لم يعل في حيوان لما ذكر لم يعل في موتان ايضا وهما في الاصل مصدران بمعنى الحيوة والموت فيطلقان
كثيرا على ما فيه الحيوة والموت اي المتصف بهما اعني الحي والميت بل غلب على الاول الاسمية
لنوع معروف من الحي قال ابن الحاجب اعلال الاسم بالحمل على الفعل فلا بد ان يماثل
الفعل بوجه كان يكون جاريا عليه وموافقا له في الوزن وهذه الاسماء بسبب زيادة الالف
والنون او الف التأنيث فيها وهي لازمة لها لم يكن بجارية على الفعل ولا موافقة له في
الوزن فلم يعل فيها او قال المبرد قلب عين فعلان قياس وجعل الالف والنون بمنزلة التاء
في انهما غير مخرجين للكلمة عن وزن الفعل كالتاء وقد سمع نحو داران من دار يدور وهامان
من هام يهيم ونحو جولان عنده شاذ ولذلك قال الاخفش في حمار حيدى والصورى انهما
شاذان وجعل الف التأنيث كالتاء غير مخرجة للكلمة عن وزن الفعل وكما في طوي واستحيي
فان موجب الاعلال في اصليهما وهو طوي واستحيي بفتح حرفي العلة في كل منهما كان موجودا
في كل من العين واللام وهو في طوي باعتبار كل من عينه ولامه لتحرك حرف العلة بعد الفتحة
مع كون ما قبله صحيحا ساكنا فاختير اعلال اللام فيهما بابداله الفا لان التغيير بالآخر اولى لكونه
محل التخفيف في حكم السقوط فاذا اعل اللام فلم العين من الاعلال بابداله الفا ايضا لئلا يلزم
اعلالان من نوع واحد في كلمة واحدة لانه مرفوض بخلاف ما اذا كانا من نوعين كما في الاقامة
حيث قلب الواو الفا ثم حذف او في كلمتين فانه سائغ وبالجملة لم يعل العين فيهما مع وجود
موجبه لمانع سبق اعلال اللام لئلا يلزم اعلالا من نوع ولم يعكس لكون اللام اولى بالتغيير وكما في
حيي ويحيي كعلم ويعلم حيث وجد فيهما موجب اعلال عينهما كما في طوي واستحيي مع انهما لم يعلا لمانع

فانهما لو اعلا لزم امر نادر في كلامهم وهو ياء متحرك متطرف بعد الف اذ لو اعلا لصار احاي ويحاي
بحركة الياء فيهما بعد الالف وتطرفه بعد الالف متحركا باية حركة كانت نادر في كلامهم مع ضمة
في المضارع كما بين في النحو انه اذا تجرد المضارع عن الناصب والجازم يكون اخره مرفوعا بالضم
والحال ان الواو والياء المتطرفان لا يتحركان الا بالفتحة ولو لم يكونا بعد الالف ولغاية ثقل
الضمة والكسرة عليهما في الطرف في الفعل الثقيل فعلى تقدير الاعلال يلزم في الماضي امر نادر
هو تطرف الياء المتحرك في المضارع بعد الالف في المضارع ذلك مع امر مرفوض وهو تحرك الياء
المتطرف بالضمة لثقل الياء او الواو المتحرك بعد الالف لاسيما في الآخر الذي هو محل التخفيف
ولذا ابدلوهما همزة في مثل كساء ورداء كما تقرر مع ان فيه مانعا آخر وهو سبق اعلال اللام ففي حيي
مانع واحد وفي يحيي ثلثة موانع وكما في اعور واسود واعوار واسواد حيث وجد فيهما موجب
الاعلال اعني فتح حرف العلة بعد صحيح ساكن مع انها لم تعل لمانع فانه اي الشان لو اعلت
هذه الافعال لانتقلت حركة الواو الى ما قبله كما هو القاعدة فاستغنى فيها عن همزة الوصل
لان مجيئها انما هو لتعذر الابتداء بالساكن فاذا حرك الفاء بنقل حركة ما بعده اليه استغني عن
همزة الوصل ثم كان اي وجد واو قوله متحرك الاصل صفة واو ويجوز ان يكون كان ناقصة
فمتحرك الاصل خبره ما قبله مفتوح فوجب ابداله الفا كما في اقامة واستقامة اصلهما اقوام و
استقوام نقل فتح الواو الى ما قبله فانقلب الفا فاجتمع الفان فحذف وقيد بكونه متحرك
الاصل لانه لو كان ساكن الاصل لا يقلب الفا ولو كان ما قبله مفتوحا كما في القول ويجي
وجه ذلك فاذا ابدل الواو فيهما الفا اجتمع في الاخيرين اي اعوار واسواد الفان الالف
المنقلبة عن الواو والالف الاصلي فحذف احدهما فبقي في اعور واعوار بعد حذف همزة
الوصل وابدل الواو الفا فيهما وحذف احد الالفين من الثاني عار فالتبس كل منهما بالآخر وبغيره
وهو فاعل مدغم اللام نحو حاد فلا يعلم ان عار من باب افعل او افعال او فاعل وكذا الكلام
في اسود واسواد يصيران بعد ذلك الاعلال ساد فيلزم ذلك الالتباس فلدفع الالتباس
لم يعل في تلك الافعال ولما ورد فيما نقول في نحو سود وعور بكسر العين فيهما حيث لم يعل
فيهما مع وجود الموجب اعني تحرك الواو بعد الفتحة مع ان ما ذكرته في نحو اعور لا يجري
فيه وهو ظ اجاب بقوله واما نحو سود وعور فمحمول على المذكورات اعني اعور ونحوه
في عدم الاعلال اذ الاصل في الالوان كما في سود والعيوب الظاهرة كما في عور باب افعل
كاحمر واعور وافعال كاحمار واعوار كما عرفت في تفصيل الابواب لانه وان كان الثلاثي
اصلا للمزيد فيه لكن لما كانا اصليين في هذا المعنى عكس الامر وجعل الثلاثي تابعا للمزيد فيه
في اللفظ فلم يعل تنبيها على كونه تابعا له في المعنى والمانع من الاعلال في مواضع كثيرة لزوم
الالتباس فالانسب ان يجعل عدم اعلال افعل التفضيل من هذا القبيل لا ما تقدم من حمله
على عدم اعلال صيغتي التعجب للموافقة المذكورة لان الحمل على ما هو كثير الوقوع اولى
اذا امكن كما هنا اذ لو اعل من افعل التفضيل مثل هذا اجود المعاني وابينها بان يبدل الواو
والياء فيهما الفا بعد نقل حركتهما الى ما قبلهما من الصحيح الساكن لالتبس بالفعل الماضي
مثل اجاد وابان من باب الافعال لاعلال الفعل واتحاد صيغته بصيغتهما ولم يعكس
لاصالة الفعل في الاعلال ولما قيل ان الاعلال في ابينهما كان انما يتوجه بالحمل على الفعل الماضي
الثلاثي نحو جاد وبان والفعل بالفعل اشبه فحمله عليه اولى وفي التمثيل تلميح الى ان هذا
التوجيه اجود واظهر مما تقدم ويحمل عطف على يجعل صيغتا التعجب مثل ما اجوده واجود به
وما ابينه وابين به عليه اي على افعل التفضيل في عدم الاعلال لما ذكر من انهما لا يبنيان
الا مما يبنى منه افعل التفضيل وربما احتيج فيهما الى الحمل اذ لو اعل فيهما لا يلزم الالتباس بالفعل
الماضي لخصوصهما بما افعله وافعل به وكذا الحمل عليه افعل الصفة مثل اسود وابيض لما ذكرته



له من الوزن كما اي علامة بهما كما فعله سيبويه فافعل التفضيل اصل في عدم الاعلال وفعل
التعجب محمولان عليه على عكس ما تقدم او يعلل عدم اعلالهما بما تقدم من انهما مخالفان
لسائر الافعال من بناء المضارع وغيره منها مخوف بهما ايا ما من الاعلال ايضا فح يكون كل من
افعل التفضيل وصيغتي التعجب اصلا في عدم الاعلال واعلم انه اي الشان تقرر عندهم
ان الاصيل من الاعلال هو الفعل والاسم تابع له في الاعلال فتوهم البعض ان
معناه اي ما تقرر انه اي الشان اذا لم يعل الفعل لم يعل ما يتصل به من الاسماء وان تحقق فيه
اي فيما يتصل ما يوجب الاعلال واذا اعل فعل اعل ما يتصل به فذلك الاعلال وان لم
يتحقق ما يوجبه فيه فجعل اعلال الفعل مدار الاعلال الاسم وجودا وعدما قال المص
ويبطل الاول اعني اذا لم يعل الفعل لم يعل ما يتصل به اعلال ميعاد وايعاد فانهما من
الاسماء المتصلة مصدران اصلهما موعاد واوعاد فاعلا بقلب واوهما ياء لسكونها بعد الكسرة
ياء مع عدم اعلال فعليهما اعني وعد في الاول واوعد في الثاني فان الميعاد مصدر ميمي
من وعد بمعنى الوعد والايعاد مصدر اوعد من الوعيد ويبطل الثاني اي اذا اعل الفعل
اعل ما يتصل به عدم اعلال القول والبيع والدعوة والمدعو من المتصلات بابدال حرف
العلة فيهما الفا مع اعلال افعالها بذلك الاعلال اعني قام وباع ودعا فما ذكره ابن الحاجب
تفريع على قوله ويبطل الخ لان لابطال الثاني مدخلا في هذا النظر كما تعرف من انه اي الشان
كان الواجب ان يعل نحو يقوم ويبيع من المضارع الاجوف الواوي او اليائي الذي فتح
عينه او كسر وكان ما قبله صحيحا ساكنا ومقوم ومبيع من اسم المفعول من ذلك المضارع
اعلال قام وباع اللذين هما ماضيهما اي ابدال الواو والياء الفا فيقال يقام ويباع ومقام
ومباع وانما لم يفعل كذلك بل فعل اعلال آخر وهو اسكان الواو والياء بنقل حركتهما الى
ما قبلهما في الكل وحذف احد الواوين او الواو والياء في مقوم ومبيع لئلا يلتبس مضموم
العين المكسوره اي مكسور العين وبالعكس ولئلا يلتبس كلاهما اي مضموم العين ومكسوره
بمفتوحه اي مفتوح العين لانه لو اعل بذلك الاعلال وقلب الواو والياء في هذه الامثلة
الفا وفتح ما قبلها محافظة على الالف التبس يقوم بمكسور العين كيبيع ولم يعلم انه مضموم
العين او مكسوره وكذا يلتبسان بمفتوح العين كينام لان الكل ح صارت متحدة في الصورة
وكذا مقوم من المفعول من مكسور العين كمبيع وكلاهما بالمفعول من مفتوح العين كمنام
فيه نظر خبر قوله فما ذكره ابن الحاجب لان موجب ابدال الواو والياء الفا ليس الا
كونهما متحركين باية حركة كانت مع كون ما قبلهما مفتوحا وانما كان هذا موجبا لما مر ان
كل واحد من الواو والياء مقدر بحركتين فاذا انضم الى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمعت
اربع حركات متواليات وذلك مستثقل فقلبوهما الفا ليجانس حركة ما قبله الا ان
حركتهما اي لكن حركتهما وفتحة ما قبلهما قد تكونان حقيقيتين بان تكون حركتهما وفتحة ما قبلهما
ثابتتين في الحقيقة مع قطع النظر عن الاعتبار والتقدير كما في قوم وبيع بالفتحات فيهما
اصلي قام وباع فان حركة فتحة الواو والياء فيهما وفتحة ما قبلهما من القاف والباء
متحققان في الواقع بلا تأويل وكما في سود بالضم ونوم بالكسر اصلي ساد ونام وقد
يكون احديهما اعتبارية مبنية على الاعتبار والتأويل لا ثابتة في نفسها بان يكون
اي بطريق ان يكون الواو والياء مفتوحين في الاصل ويكون ما قبلهما ساكنا فينقل
فتحتهما الى ما قبلهما لضعفهما عن الحركة مع وجود الصالح لها فيكونان متحركين تقديرا اي
في التقدير باعتبار اصلهما لانهما لما كانا متحركين في الاصل فكان حركتهما باقية عليهما بعد
النقل لان الاصل لا ينسى في الفرع بالكلية بل له حظ من الملاحظة والاعتبار فحركتهما
اعتبارية تارة وفعلية ويكون ما قبلهما مفتوحا حقيقة كما فيه بالفعل من الفتحة المنقولة عنهما

اليه كما في استقوم واستبيع بفتح الواو والياء مع سكون القاف والباء اصلهما استقام واستباع
لانه نقل فتحتهما الى ما قبلهما من الصحيح الساكن لما مر فوقعا متحركين بعد فتحة تقديرا فابدلا
الفا كما هو القاعدة فصارا استقام واستباع ولا يوجد عطف على قوله لان موجب
او جملة معترضة قط هو بالتشديد من الظروف المبنية يستعمل لاستغراق النفي جميع الا
وقات وكثير استعماله في الماضي كعوض للمستقبل وقد يستعمل للمستقبل كما هنا اى لا يوجد
في شيء من الاوقات واو او ياء ما قبله ساكن يبدل الفا الا اذا كان احدهما مفتوحا ليقع
بنقل فتحته الى ما قبله متحركا بعد فتحة ولو تقديرا فينقلب الفا واما اذا كان احدهما مضموما
او مكسورا فبعد نقله حركته الى ما قبله لا يقع ذلك بل يكون ما قبله مضموما او مكسورا فلا مجال
لان يقلب الفا بل اما ان يبقى على حاله او ينقلب الى جنسه فهذا الكلام اعني قوله ولا يوجد
لازم لما قبله او رد تاكيدا له وفيما ذكره عطف على قوله ولا يوجد او لان موجب ابدال اى
موجب ابدالهما الفا انما هو هذا وفيما ذكره ابن الحاجب من الامثلة اعني يقوم ويبيع ومقوم
ومبيع لم يتحقق هذا الموجب لانه ليس ما قبلهما اى ما قبل الواو والياء فيهما مفتوحا بوجه
لا في الاصل وهو ظاهر لسكون ما قبلهما في الاصل ولا بعد النقل اذ ليس شيء منهما بمفتوح
بل مضموم في يقوم ومقوم ومبيع ومكسور في يبيع فاذا نقل حركتهما الى ما قبلهما يكون ما قبلهما
مضموما او مكسورا فلا وجه لابدالهما الفا اصلا حتى يكون ترك الابدال لئلا يلتبس مضموم
العين بمكسوره وكلاهما بمفتوحه كما زعم ابن الحاجب وحاصل النظر انه ان اراد انه قد اعل
قام وباع بابدال عينهما الفا لوجود موجب الاعلال فيهما فوجب ان يعل تلك الامثلة ذلك
الاعلال لكونها تابعة لهما وفروعا عليهما وان لم يتحقق فيها الموجب فقد عرفت بطلانه وان
اراد انها يجب ان تعل كذلك لوجود الموجب فيها ايضا فهو باطل ايضا لما فصلنا وهذا اى
ما ذكرنا من قولنا لان موجب الى هنا مراد من قال معترضا على ابن الحاجب انما لم يعل
نحو يقوم ومقوم اعلال قام اى ابدال واوهما الفا لكون الواو فيهما مضمومة لان مراده
بقوله لكونها مضمومة ان الواو فيهما مضمومة وما قبلها ساكن فلم يكن ما قبلها مفتوحا
بوجه لا في الاصل ولا بعد النقل فلا موجب للابدال فلذا لم يعل يقوم ومقوم اعلال قام
بل الاسكان بالنقل وحذف احد الواوين في الثاني فمن رد عليه اى على ذلك القائل
بانه اى الشان اعل ساد ذلك الاعلال مع ان اصله سود بضم الواو فلا يصح القول
بان ضمة الواو مانعة عن اعلالها كذلك فهو وعن في قوله عن فهم المرام متعلق بقوله
بمراحل وهو جمع مرحل اى المنزل اى هو في منازل بعيدة عن فهم مرام القائل لانه مبني
على حمل مراده ان الواو اذا كانت مضمومة سواء كان ما قبلها مفتوحا او ساكنا او غيرهما
لا يجوز ان تبدل الفا وقد عرفت ان القائل برئ من هذه الارادة بل كلامه فيما كان
ما قبل الواو المضموم ساكنا وبالجملة كلام ابن الحاجب هنا منظور فيه ولذلك قيل الاولى
له ان يقول في بيان ذلك ان كل مثلة لها اصل من الفعل وقد اعل اصله بقلب عينه الفا
وكان ما قبل العين فيها ساكنا فالقياس في تلك الامثلة ان لا تعل سواء كانت الواو
والياء مفتوحة او مضمومة او مكسورة لان السكون قبلهما خفف امرهما ولذلك لا يسكن
الواو والياء في نحو دلو وظبي وان كان في الطرف الذي هو محل التغيير والتخفيف لكن
لما كان بين تلك الامثلة وبين اصلها اشتراك في اللفظ باعتبار وجود الحروف الاصول
في جميعها وتناسب في المعنى باعتبار ان مدلول المصدر الذي هو موجود في اصلها موجود
فيها نزلت منزلة ذلك الاصل فان كانت الحركة المنقولة في تلك الامثلة فتحة تقلب
المنقول عنه الفا ليكون اعلال الفرع بعين اعلال الاصل فان الاولى نحو اقام ويخاف وان
كانت ضمة قلب المنقول عنه واوا ان كان ياء نحو مضوفة واصله مضيفة وان كان واوا ابقى



التي على حاله بعد النقل نحو يقوم وان كانت كسرة قلبت ياء ان كان واوا نحو يقيم اصله يقوم
وان كان ياء ابقي على حاله بعد النقل نحو يبيع لانه اذا لم يمكن الاعلال بعين اعلال
الاصل اعل بما يقتضي القياس ليكون مشاركا للاصل في مطلق الاعلال بل بمعنى اصالة
الفعل في الاعلال عطف على قوله ويبطل الاول الخ اى ليس مرادهم باصالة الفعل
في الاعلال ما توهمه البعض لانه باطل كما عرفت بل معناها انه اى الفعل الاولى به اى با
الاعلال وراسخ في الاعتبار فيه اى في الاعلال لثقله كما مرت اليه الاشارة في الاشتقاق
حيث قال هناك ان الفعل لكونه دالا على امور ثلثة من الحدث والزمان والنسبة الى
فاعل كان فيه ثقل فيحتاج الى التخفيف بالاعلال زيادة احتياج فكان اولى به وسابقا
في الاعتبار فيه دون الاسم فهو تابع للفعل في الاعلال بمعنى انه ليس له استحقاق
الاعلال كالفعل يرشد اليه اى كون الاصالة بالمعنى المذكور الاعلال في قاد الماضي
من القود بفتح القاف وسكون الواو ضد السوق لانه من الامام والسوق من الخلف تعالى
ساق الفرس او قاده واصله قود بفتحتين فاعل اعلال قال مع عدمه اى عدم الاعلال
في القود بفتحتين بمعنى القصاص مع وجود الموجب فيه ايضا فلو كان الفعل تابعا للاسم
في الاعلال بمعنى لو لم يكن الاولى بالاعلال الفعل بل الاسم بما كان الامر كذلك بل يعل
في القود دون قاد او لو اعل كلاهما يلزم الالتباس فاعلال قاد دون القود يدل على اصالة
الفعل فيه الفريدة الثانية لبيان الاعلال بالحذف اى اعلال العين بسبب حذفه او
بطريق حذفه وهو اى الحذف اما واجب او جائز فههنا قسمان الاول الحذف لالتقاء
الساكنين احدهما العين والاخر في اللام او غيره وانما وجب الحذف لتعذر تلفظ
الساكنين المجتمعين او لتعسره والتقاؤهما بسبب ما يوجب سكون اللام لانه
اذا نقل حركة العين الى ما قبله يلتقي ساكنان وهو اى ذلك السبب اما اتصال شيء من
الضمائر المتحركة لآخر الفعل وقد عرفتها فيما تقدم اعني ضمير جمع المؤنث مطلقا وضمائر الخطاب
والتكلم في الماضي به متعلق بالاتصال اى اتصال شيء من تلك الضمائر باخر الفعل وقد
عرفت توجه اسكانها لآخر الفعل والحال ان اللام صحيح ليس بحرف علة وانما قيد به لانه
اذا كان حرف علة لا يكون ذلك الاتصال سببا لالتقاء الساكنين لما عرفت انه اذا
وجد ما يوجب اعلال كل من العين واللام فلكون اللام اولى بالاعلال قدم به تخفيف عن
لم يعل العين ذلك الاعلال فاذا اعل اللام بالاسكان لا يجب تحرك العين فلا يلزم الالتقاء
والاولى ان يذكر هذا القيد عقيب قوله بسبب ما يوجب سكون اللام فتدبر كما في قلت وبعت
على صيغة التكلم والخطاب من الماضي اصلهما قولت وبيعت فانقلبت الواو والياء الفا لتحركهما
بعد فتحة فالتقى ساكنان الالف واللام فحذف الالف وضم القاف في الاول وكسر في الثاني
ليدل على المحذوف ويقلن ويبعن في جمع المؤنث من المضارع اصلهما يقولن ويبيعن
نقل ضمة الواو وكسرة الياء الى ما قبلهما من الصحيح الساكن فالتقى ساكنان فحذف العين
بخلاف طوين ويطوين حيث لم يلتق فيهما ساكنان وان اتصل بهما الضمير المسكن لكون
اللام حرف علة فلم يحذف او دخول الجازم لما تقرر انه اذا دخل الجازم على المفرد من المضارع
الصحيح اللام يجب اسكان لامه علامة للجزم فاذا اعل العين بالاسكان يلتقي ساكنان
نحو لم يقل ولم يبع اصلهما لم يقول ولم يبيع فاعلا كما في يقلن ويبعن او بناء الامر للمخاطب
من المضارع كقل وبع لما تقدم ان بناء الامر والنهي مطلقا من المضارع الصحيح اللام يوجب
سكون اللام ولم يذكر هنا النهي ولا امر غير المخاطب نحو لا يقل ولا تقل وليقل لدخولهما فيما
يكون بدخول الجازم واصل قل وبع اقول وابيع نقل حركة الواو والياء الى ما قبلها فاستغني
الامر عن همزة الوصل وحذف العين لالتقاء الساكنين واما دخول الجازم على المضارع المعتل اللام

وبناء الامر منه فلا يوجب سكون اللام بل سقوطه كما تقدم ولما امكن ان يقال انه قد يتحرك اللام
في الامر نحو قل الحق فهو ليس بموجب لسكونه دفعه بقوله والحركة العارضة في نحو قل الحق
وبع الثوب يعني ان اللام فيهما ساكن في الاصل وانما عرضت له الحركة بسبب عارض
التقائه بساكن بعده والحركة العارضة لكونها في معرض الزوال لا عبرة بها كما مر فاللام ساكن
حكما فلذا اعل فيهما بحذف العين ايضا او بسبب ان يكون عطف على بسبب ما يوجب
الخ في خلال بناء الكلمة فعلا او اسما ساكن فاذا نقلت حركة العين الى ما قبله لزم التقاء
الساكنين فيما هنا العين وحرف اخر غير اللام ولم يذكر هذا القيد فيما سبق مع انه لا بد منه فيه
ايضا كما اشرنا لظهوره هناك وبالجملة كان الاولى له ان يقول بسبب ما يوجب سكون اللام
واللام صحيح وهو اما اتصال شيء من الضمائر المسكنة بآخر الفعل او دخول الجازم على الصحيح
اللام او بناء الامر منه او بسبب ان يكون من بناء الكلمة ساكن فاذا نقلت حركة العين
في هذه الصور الى ما قبله لزم التقاء الساكنين كما في الامثلة السابقة وكما في مقول ومبيع و
اقامة واقالة واستقامة واستقالة اصلها مقوول ومبيوع واقوام واقيام واستقوام
واستقيال ففي الاولين اي مقوول ومبيوع نقلت ضمة العين الى ما قبله فالتقى ساكنان
العين وواو المفعول فحذف احدهما وهو العين عند الاخفش واختاره الجوهري كي يكون
اعلالها مما نحن فيه واما حذفناه دون واو المفعول لان العين فيما نحن فيه من المعتل العين
الذي لامه صحيح معرض ومحل للتغييرات من الابدال والاسكان والحذف كما عرفت في سائر
الامثلة دون واو المفعول فعند الاجتماع حيث احتيج الى التغيير بحذف احدهما فيه كان الاولى
بالتغيير بالحذف اولى ولان واو المفعول علامة المفعولية دون العين فلا يحسن حذف
الواو فبعد حذف الياء من اليائي اعني المبيوع ينقل ضمة ما قبله كسرة ليبدل الواو اي واو
المفعول ياء لما عرفت ان الواو الساكن بعد الكسرة يجب ابداله ياء وانما احتيج الى الابدال
هنا فرقا بين الواوي واليائي لانه لو لم يبدل الواو ياء في مبيوع بعد حذف عينه لقيل مبوع
كمفعول فه فلا يعلم انه واوي او يائي واذا ابدل وقيل مبيع افترقا ولم يعكس الامر لمناسبة
الياء للياء ومفرقة للواو والزائد اي المحذوف من الساكنين في مقول ومبيع هو الحرف
الزائد اعني واو المفعول عند الخليل وسيبويه لان الزائد لكونه عارضا بالحذف اولى
من الاصلي كالعين ولان التقاء الساكنين انما يحصل عنده اي عند الزائد لكونه ثاني الساكنين
وما يحصل عنده الثقلة واضطر الى الحذف هو بالحذف احق وبقلة التغيير فيه اي في الاسم
المعل على هذا التقدير لانه يكون التغيير في مبيع بعد نقل الحركة بامرين حذف واو
المفعول وقلب ضمة الفاء كسرة واما على رأي الاخفش فبوجوه ثلثة حذف عين الكلمة
وقلب واو المفعول ياء وقلب ضمة الفاء كسرة واما في مقول فالتغيير انما هو بوجه واحد
بالاتفاق وهو حذف احد الواوين وان وقع الاختلاف في تعيينه فيحمل هو نظرا الى هذا
الوجه على مبيع واما كون الواو علامة المفعولية فهو غير مسلم عندهما بل يقولان ان العلامة
انما هو الميم الا ترى الى استمرار مجيء الميم في الثلاثيات وغيرها دون الواو وغير ان الواو
نشأت من اشباع ضمة عين مفعل الجاري على يفعل لئلا يلزم المثال المرفوض وهو
مفعل فحذف الزائد الذي لا يتعلق به كثير معنى اولى من حذف الاصلي فكسر الفاء اي
فيبدل ضمة الفاء في مبيع كسرة ليسلم الياء عن الابدال لما عرفت ان الياء الساكنة اذا كان
ما قبلها مضموما يجب ابدالها واوا وقصد سلامتها فرق بين المثالين اعني الواوي كمقول
واليائي كمبيع كما مر قال ابن الحاجب فخالف سيبويه والاخفش اصليهما اما مخالفة سيبويه اصله
فلانه اذا اجتمع ساكنان والاول منهما حرف لين حذف الاول وههنا حذف الثاني وفيه نظر
لان ذلك انما ثبت فيما اذا كان الاول حرف مد ولين والثاني صحيح كقل وخف واما اذا كانا

كانا مدين فلم يثبت الا اذا كان حذف الثاني مفوتا للدلالة على معناه كما في المصطفون واما
مخالفة الاخفش اصله فلان الفاء اذا وقعت مضمومة وبعدها ياء اصلية باقية قبلها واوا
لانضمام ما قبلها محافظة على الضمة وقد قلب الضمة هنا كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع
حذفها فمراعاتها موجودة اجدر فقيل لكن كان كل واحد منهما محافظا على اصله من وجه
فراعى سيبويه اصله في ان الياء التي هي عين اذا انضم ما قبلها قلبت الضمة كسرة فلما
رأى الفاء كسرت غلب على ظنه ان الكسر لاجل الياء فرأى ان المحذوف واو مفعول
وراعى الاخفش اصله في ان الياء الاصلية لو ثبتت لانقلبت واوا لانضمام ما قبلها على
ما هو اصله فرأى ان الكسر للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء ورأى ان حذف
الياء الاصلية اولى لانه قياس التقاء الساكنين وقد شذ مشيب اسم مفعول
من الاجوف الواوي من الشوب اي الخلط ومهوب من الاجوف اليائي من الهيبة
اي المهابة والقياس ان يقال في الاول مشوب كمقول وفي الثاني مهيب كمبيع وقد جاء
على القياس كثيرا وفي البواقي عطف على قوله ففي الاولين اي في بواقي الامثلة وهي اقوام
واستقوام واقيال واستقيال بعد نقل فتحة العين الى ما قبله حصل واو وياء متحرك
في الاصل مفتوح ما قبله فابدل الفا فالتقى ساكنان الالف المبدلة والالف الزائدة في المصدر
فحذف احدهما على قياس ما عرفته من الاختلاف في مثل مقول فالمحذوف في اقامة مثلا
عند الاخفش العين اعني الالف المنقلبة عن الواو وعند سيبويه الالف الزائدة في المصدر
لكن لا يحتاج هنا الى كثرة التغيير اتفاقا كما احتيج هناك وعوض عنه اي عن المحذوف التاء
وقد يترك التعويض كما في قوله تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكوة فان اقام مصدر اقام اصله
اقوام اعل كما سبق ولا تاء تعويض فيه هذا اي ما ذكرنا من وجوب الاعلال بالحذف في مثل
مقول ومبيع هو رأي الجمهور وقد قال الجوهري خطت الثوب ماض متكلم من خاط يخيط خياطة
اصله خيطت فاعل اعلال بعت فهو مخيوط ومخيط فمن قال مخيوط اخرجه على التمام اي تمام حروفه
من غير نقص شيء منها بالاعلال ومن قال مخيط بناه على النقص اي حذف بعض حروفه
اما عين الكلمة اي الياء او واو المفعول كما مر ثم قال وكذلك الحال في كل مفعول من ذوات
الثلثة اي صواحب الحروف الثلثة اي الثلاثيات اذا كان من بنات الياء اي الكلمات المشتقة
من الاجوف اليائي كالبنات من الامهات فانه يجيء بالنقصان والتمام كمبيع ومبيوع ومكيل
ومكيول وهكذا فاما بنات الواو اي الاجوفات الواوية فلم يجيء على التمام منها الا حرفان
اي كلمتان هما مدووف ومصوون في قولهم مسك مدووف من داف يدوف دوفا
وسيجيء معناه وثوب مصوون اي محفوظ من صان يصون صونا فان هذين جاءا بالتمام
من الواوي نادرين ومن النحويين من يقيس على ذلك سائر اسماء المفعولات من
بنات الواو من ذوات الثلثة فيقول قول مقوول وفرس مقوود بالتمام فيهما كما يقال
قول مقول وفرس مقود بالحذف والاعلال قياسا مفعول مطلق ليقيس او يقول
اي قولا قياسيا مطردا في جميع بنات الواو كما اطرد ذلك في بنات الياء اما الاكثرون
فقد قالوا وهو الحق ان بنات الواو لا يجيء تامة وان المثالين المذكورين شذا لاتفاق
عليهما غيرهما فلا يقولون قول مقوول مثلا هذا كلامه اي كلام الجوهري مع نوع شرح له قوله
مسك مدووف اي مبلول من البل ضد الجفاف يقال بل الثوب بالماء اي جعله مبلولا به
فعلى ما ذكره لا يجب الاعلال بالحذف في مثل مبيع من بنات الياء بل كل من الحذف والاتمام
جائز جوازا مطردا نعم وافق الجمهور في وجوب الحذف في بنات الواو وحكم بشذوذ ما يجيء
منها على التمام وقريب منه ما قال ابن الحاجب وكثر نحو مبيوع وقل نحو مصوون بقي هنا شيء
وهو ان نقل ضمة ياء مبيع مثلا الى الكسرة اي ابدال ضمة ما قبل الياء من مفعول من الاجوف

الياء الى الكسرة ليبدل الواو ياء كما هو مذهب الاخفش ليس تغيير الحرف العلة لان قاف مبيع اعني
الياء ليس بحرف علة لكن الغرض منه اى من ذلك النقل هو اى تغيير حرف العلة اعني ابدال
الواو ياء فهل هو اى ذلك النقل اعلال ام لا يكون اعلالا وفى التقييد بقوله ليبدل الواو
ياء اشارة الى ان ذلك النقل اذا لم يكن لاجل الابدال بل لسلامة الياء كما هو مذهب سيبويه
لا يكون اعلالا بلا شبهة وانما الشبهة فيما اذا كان لاجل الابدال انظاهر انه اعلال اذ مبيوع
الذى هو اصل مبيع يصير مبيعا باعمال اربعة عند الاخفش هى نقل ضمة الياء الى ما قبله وحذف
الياء وقلب ضمة ما قبله كسرة وقلب واو المفعول ياء واما عند غيره فيصير كذلك باعمال
ثلثة النقل وحذف واو المفعول وقلب ضمة المنقولة كسرة كما عرفت ومن البعيد ان
يقال ثلثة منها اعني ما عدا قلب الضمة كسرة اعلال وواحد وهو ذلك القلب ليس باعلال
ليلزم ان لا يصدق الاعلال على تمام ما فعل فيه الى ان صار مبيعا يعني ان الثلثة المذكورة
اعلال بالاتفاق لكونها تغيير حرف العلة بعضها بالحذف وبعضها بالابدال وبعضها بالاسكان
فلو لم نقل بان القلب المذكور اعلال يلزم القول بان ثلثة من الاربعة التى لا بد من تمامها
حتى ان يصير مبيوع مبيعا اعلال وواحدا منها ليس باعلال وهو بعيد والا يلزم ان لا يصدق
الاعلال على مجموع الاربعة اذ المركب من الداخل والخارج خارج فالمركب من الاعلال وغيره
ليس باعلال وقوله فتدبر اشارة الى ان يقال لا نم ان ذلك المجموع اعلال حقيقة
بل الاعلال هو الثلثة منها واما افساد فيه او الى سئوال الخ وجواب له اما السئوال
فهو ان القلب المذكور اذا كان اعلالا يلزم ان لا يكون تعريف الاعلال جامعا لافراده
لانه تغيير حرف العلة كما ذكر وليس القلب المذكور تغيير حرف العلة واما الجواب فهو ان المراد
تغيير حرف العلة حقيقة او حكما بان يكون تغييرا يكون الغرض منه تغيير حرف العلة والقلب
من هذا القبيل كما عرفت او السئوال ان ما ذكرته من دليل الظهور يجرى مثله فى كون
قلب الضمة كسرة لسلامة الياء كما هو رأى سيبويه اعلالا لانه من الاعمال الثلثة التى
لا بد من تمامها فى ان يصير مبيوع مبيعا عنده ومن البعيد ان يكون اثنان منها اعلالا
دون واحد مع ان القلب لاجل السلامة ليس باعلال والجواب منع جريان الدليل فيه
بانه قد لوحظ فيه كون القلب لاجل تغيير حرف العلة وهو ليس بموجود فى القلب
للسلامة او التزام كونه اعلالا ايضا وحمل تعريف الاعلال على بيان الافراد المشهورة
ثم ان القسم الثانى من قسمى حذف العين وهو الحذف القياسى بطريق الجواز ففى
كل موضع اجتمع فيه ياءان كما فى ميت وسيد وديموة وكينونة من المصدر المعتل
العين على وزن فيلولة وباعتبار الاصل كما تعرف على فيعلولة بفتح العين الاول
بمعنى الدوام والثانى الكون يقال دام يدوم دواما وديمومة وكان يكون كونا وكينونة
فاصلهما ميوت وسيود صفتان على وزن فيعل بكسر العين معتلا عينه من
مات يموت موتا وساد يسود سيادة ابدل واوهما ياء لاجتماعه مع ياء ساكن قبله
وادغم الياء الاول فيه فان شئت ابقيته الى الياء الثانى وقلت ميت وسيد بالتشديد
وان شئت حذفته وقلت ميت وسيد بالتخفيف وكلاهما لغتان وهذا عند سيبويه
وقال بعضهم لما لم يوجد فى غير الاجوف بناء فيعل بكسر العين يحكم بان اصل سيد فيعل بفتح
العين لوجوده فى الصحيح نحو صيرف فكسر العين على غير القياس وقال الاخفش لتجنب
ايضا من بناء فيعل بالكسر ان اصل نحو جيد جويد كطويل فنقلت الواو الى موضع الياء
والياء الى موضع الواو ثم قلبت الواو ياء وادغمت وقول سيبويه هو الحق لانه لا محذور
فى اختصاص الاجوف ببناء فيعل بكسر العين واختصاص الصحيح ببناء فيعل بفتحها واصل
الاخيرين ديموة وكيونونة بفتح الواو والاول فيهما ففعل بهما ما فعل بميت وسيد فقلب

الصيرف هو الذى التصرف على تقدير والحذاقة فى الامور منه



فقلب واوهما ياء لاجتماعه مع ياء ساكن قبله وادغم الياء فيه لكن بينهما وبين ميت وسيد
فرق اشار اليه بقوله الا ان الحذف ههنا اى حذف الياء المدغم فيه فى ديموة وكينونة
لازم لثقل البناء بكثرة الحروف حيث وجد فيهما ستة حروف وقد لحقهما التاء فلا يقال
ديموة وكينونة بالتشديد بل هو اصل مرفوض لا يصار اليه الا للضرورة بخلاف سيد
وميت لانهما لعدم ذلك الثقل فيهما ساغ فيهما الوجهان كما عرفت ولما ورد عليه
فعلى هذا لا يصح جعل ديموة وكينونة من الجائز الحذف بل من الواجب ان يجعلا من
الواجب اشار الى دفعه بقوله وانما جعلناه اى الحذف فيهما من الحذف الجائز لانه ليس
اى لذلك الحذف ضابط يوجبه من الضوابط المقتضية لوجوب الحذف كما فى قل وبع
والاقامة والاستقامة حتى يجعل من الحذف الواجب بل انما التزم لوجود ثقل فيهما
والثقل ليس له مرتبة معينة تصلح ان تجعل ضابطة لايجاب الحذف اذ لها مراتب متفاوتة
جدا بقلة الحروف وكثرتها فلا يضبط ان هذه المرتبة منه توجب الحذف وتلك تجوزه
فبقى ههنا مما يصلح ان تجعل ضابطة الحذف اجتماع اليائين كما فى ميت وسيد وهو لا
يقتضى الا جواز الحذف وحاصله ان جعلهما من الجائز الحذف انما هو بالنظر الى مجرد اجتماع
اليائين لانه كما مر لا يقتضى الا جواز الحذف وهذا لا ينافى لزوم الحذف ووجوبه لامر خارج
كثقل البناء ولم يجعل الثقل ضابطة لان له مراتب متفاوتة تتفاوت بقلة الحروف
وكثرتها فليس له مرتبة معينة تصلح ان تجعل ضابطة كلية لايجاب الحذف وانما حكموا
بحذف شئ منهما ولم يجعلوهما كلمتين تامتين بلا حذف ولا اعلال حتى يستغنى عن تكلف
الاعلال والادغام فيهما مع انهما صالحان لذلك لعدم ظهور اصل لهما لانه اى الشان لو جعلا كذلك
لكانا على فعلول ملحقا به التاء وليس فى الكلام فعلول بفتح الفاء سوى صعفوق بالفاء
والقاف بعدها وهو ايضا ليس بعربى اصيل بل هو فى الاصل اعجمى اسم شخص فى لغة العجم ثم نقل
الى لغة العرب فلذا كان غير منصرف بخلاف فيعلول فانه قد جاء فى لغة العرب كثيرا كخيتعور
كما عرفت فكون فعلول مرفوضا بينهم حملهم على الحكم بحذف شئ منهما وان اصلهما ديموة
وكيونونة على فيعلولة فكانه قيل فما تقول فى حيدودة وامثالها من المعتل العين اليائى
على فعلول فانه كثير فاجاب بقوله والمعتل العين اليائى وان كثر مجيئه هكذا اى على فعلول
كالحيدودة بمعنى الحيل اى الاعراض يقال حاد عن الشئ اى مال واعرض عنه والطيرورة
بمعنى الخفة مقابل الثقلة والطيش عطف تفسيرى للخفة وغيرهما كالحيلولة والقيلولة
والشيخوخة الا ان اصلها فتح الياء ثم سكنت للتخفيف هكذا ذكره الجوهرى وكلامنا
فى فعلول بسكون العين فى الاصل فلا يقوم ذلك نقضا عليه ولانه عطف على قوله
لانه ليس فى الكلام والضمير للشان لو لم يحذف شئ منهما بل جعلا تامين لقيل دوموة
وكونونة لان اصلهما واوى ولا وجه لابدال الواو ياء ح وح مع انه لم يقل كذلك قط
بل قيل ديموة وكينونة دائما فعلم ان فيهما حذف شئ وان اصلهما ديموة وكيومونة
بزيادة الياء بين الفاء والعين الذى هو الواو ثم حذف الواو بعد ابداله ياء فبقى الياء الزائدة
وبهذا ظهر ضعف ما ذكره الكوفيون من ان كينونة مغير بابدال ضمة اوله فتحة واصله
كونونة على وزن سرجوجة وهى الطبيعة لانه لو كان كذلك لم يكن لابدال الواو ياء
والضمة فتحة وجه ايضا اى كالدليلين المذكورين جاء كينونة فى الشعر مشددا وان كان
مجيئه كذلك نادرا وهو ايضا يدل على ان فيه حذف شئ قال الشاعر يا ليت اى يا قوم
ليت انا ضمنا وجمعنا سفينة حتى يعود ويصير الوصل اى المواصلة بيننا كينونة مصدر كان
التامة اى الثبوت والوجود وهى خبر يعود بتقدير ذا اى ذات او بتأويلها بموجود اى يصير الوصل
كما كان ذا وجود او موجودا ويمكن ان يحمل على المبالغة فلا حاجة الى التقدير واستواء ويل

هذا على تقدير ان يكون يعود ناقصة بمعنى تصير واذا كانت تامة بمعنى ترجع فكينونة مفعول له
على ان يكون منصوبا بنزع الخافض اى الى كينونة ولا حاجة الى شئ من التاويلات المذكورة
ولم يجئ من المعتل العين الواوى على هذا الوزن اى على فعلول الاربعة احرف وكلمات
اثنان منها المذكوران اى ديمومة وكينونة والاخران قيدودة بمعنى قود الفرس من قاد
يقود قودا و قيدودة و قد عرفت معنى القود و هيعوعة بمعنى القئ والاستفراغ من هاع
يهوع هوعا و هيعوعة اى قاء واستفرغ و منه مرة مهوعة فعلى ما ذكره الجوهرى من ان ما جاء
من المعتل العين اليائى على فعلول كحيدودة الاصل فيه فتح العين ايراد القيلولة وهى النوم
قبيل الظهر فيما نحن فيه اى مما يحذف فيه العين جواز الاجتماع يائين كما فعله اى ايراد
مثالها لما فعله صاحب المفصل و تبعه ابن الحاجب فى هذا الايراد لا يصح لانها من ذوات
الياء من قال يقيل قيلا و قيلولة نام قبيل الظهر فعلى ما ذكره الجوهرى اصلها قيلولة
بفتح الياء ثم خففت كما فى حيدودة ثم ليس فيها اجتماع يائين حتى حذف احدهما بل هى
تامة الحروف فلا تكون مما نحن فيه و ههنا بحث و هو انه اى الشان لما جاء فعلولة من
اليائى كثيرا كحيدودة وصيرورة و غير ذلك كما مر واما كونها مفتوحة العين فى الاصل كما قال
الجوهرى فغير معلوم مع ان ذلك ليس بمنحصر فى المقروء ومن الواوى اربعة امثلة اعنى كينونة
وديمومة و قيدودة و هيعوعة وكانت كذا وقع بالفاء فى النسخ و هو قليل الوقوع فى جواب
لما لهذا البناء اى فعلولة امثلة كثيرة و مجئ مثلها اى مثل تلك الامثلة لفيعلولة بالياء
بين الفاء والعين غير معلوم و نحن نراهم يثبتون مجيئها اى مجئ فيعلولة كخيتعور ولم نر
منهم لبيان ذلك مثالا غيره والتانيث بالمثال الواحد انما هو مجئ تلك الصيغة وقوعها
فى كلامهم لا ان يكون لها امثلة كثيرة كما لا يخفى فتعليل كون اصلها اى اصل فعلولة كديمومة
وكينونة فيعلولة كديوموة وكيونونة بقلة النظير اى استدلالهم على ان ديمومة وكينونة
ليستا باصليين بل لهما اصل هو ديوموة و كيونونة بان نظير الاولين قليل و نظير الاخيرين
كثير وحمل الكلمة على ما هو كثير النظائر اولى على امر غير ظاهر فللمعلم بكثرة نظائر الاولين دون
نظائر الاخيرين بل بقلتها نعم تعليله اى تعليل ذلك الكون ثابت اى الشان لم يقل دوموة
وكونونة ومجئ اى ولمجئ كينونة فى البيت مشددا كما عرفت غير بعيد وانما قال غير بعيد
ولم يقل صواب اذ يجوز ان يكون اصلها دوموة وكونونة فابدل الواو ياء على خلاف القياس
ورفض صلها وايضا ما جاء فى البيت يجوز ان يكون شاذا لاجل الضرورة ففى التعليلين
ضعف المزيدة الثلاثة لبيان الاعلال بالاسكان و هو قياسى وسماعى اما الاول ففى كل
موضع يكون حرف العلة فيه متحركا وما قبله صحيح ساكن فانه ينقل حركته اليه فيسكن سواء
كان حركته ضمة كما فى يقول او كسرة كما فى يبيع او فتحة كما فى اقام و استقام و يخاف لما مر من
استكراههم تحرك الحرف الضعيف مع سكون الحرف القوى و قيل لان الضمة والكسرة ثقيلتان
على الواو والياء واما الفتحة فليس نقلها الى الفاء لاجل الثقل لان الفتحة اخف الحركات فلا
يستثقل على الواو والياء ولاسيما بعد ساكن و فى الوسط الذى ليس محل التغيير بل انما
ينقل الفتحة لاتباع الفرع الاصل فى اسكان العين مع الدلالة على البنية و ذلك لان الفاء
ليس لها حركة فى تلك الامثلة فاذا تحركت بالفتحة وسكن العين علم ان تلك الفتحة فتحة
العين فان لم يكن ما بعده ساكنا ولا هو فى الاصل مفتوحا بل مضموما او مكسورا بقى ساكنا
لعدم ما يوجب الحذف و لا ابدال احدهما الى الاخر والى الالف كما فى يقول و يبيع اصلهما يقول
و يبيع بضم الواو وكسر الياء فنقل حركتهما الى القاف والباء فبقيا ساكنين لكن مع عروض
المد لهما وان كان فى الاصل مفتوحا قلب الفا كما فى يخاف اصله يخوف بفتح الواو و سكون
الخاء فنقل فتحة الواو الى الخاء و قلب الفا بناء على ما عرفت من ان حرف العلة اذا كان مفتوحا

انظر منه ارشاشه



مفتوحا و نقلت فتحته الى ما قبله من الصحيح الساكن يكون حرف العلة متحركا وما قبله مفتوحا
تقديرا و هو موجب لابداله الفا وان كان ما بعده ساكنا كما فى لم يقل و قم اصلهما لم يقول
وا قوم فقد مر تفصيل احكامه من انه يجب حذف العين حينئذ لدفع التقاء الساكنين كما علمت
تفصيله واما الثانى اى الاسكان القياسى ففى لفظ ليس بسكون الياء من الافعال الناقصة
اصله ليس بكسر الياء كما فى علم فاسكان يائه سماعى لعدم موجب الاسكان فانه لما لم يتصرف
فيه كما تصرف فى سائر الافعال ببناء المضارع والامر والنهى واسمى الفاعل والمفعول وغير
ذلك اذ لا يجرى فى ليس هذه التصرفات فخالف سائر الافعال فى هذا فخولف به اياها
فى المعنى فانسلخ وجرد عن الدلالة على الزمان الماضى الذى يدل عليه سائر ابنية الفعل الماضى
كقال وباع وضرب فانه اذا قيل ليس زيد قائما لم يرد به سلب القيام عن زيد فى الزمان
الماضى بل فى الحال او مطلقا و فى الوزن بجذب بعض المتشاكلات لبعض واذا خولف به
اياها فى الوزن فلم يبق على اصله و هو ليس بكسر الياء كبعض الافعال اى كما بقى بعض الافعال
على اصله مثل صيد بكسر العين من الصيد بفتحتين و هو داء اى مرض ياخذ الابل فيرفع
رؤسها لا يخفضه ومنه اى ماخوذ من الصيد بذلك المعنى قيل للمتكبر الذى لا يلتفت يمينا
و شمالا اصيد تشبيها له بذلك الابل فان صيد على علم قد بقى على اصله الذى هو الكسر
ولم يبدل ياؤه الفا اصلا مع وجود موجب الابدال فلم يبق ليس على اصله تحقيقا للخلاف بينهما
فى الوزن ايضا ولم يبدل عطف على قوله لم يبق ياؤه الفا مع وجود موجب الابدال
فيه كسائر اى كما ابدل الياء الفا فى سائر الافعال مثل هاب اصله هيب بكسر الواو
وذلك ايضا تحقيقا للمخالفة فى الوزن بل جعل اى ليس شبيها لما لا يقبل التصرف بالاعلال
ولا ببناء الامثلة منه من الحروف كليت ولهذا اى لاجل شبهه بالحرف ابقى فتحة فائه وهى
اللام على حالها ولم تقلب كسرة عند اتصال الضمائر المسكنة به كلسن فى جمع المؤنث ولست
فى الخطاب او التكلم حيث اكتفى بحذف الياء ولم يكسر اللام مع ان القياس انه اذا كان عين
الماضى ياء او واوا مكسورة كباع وخاف يكسر فاؤه عند اتصال المسكنات به كبعن اذ لو كسر
لم يبق فى هذه الحالة اى حالة اتصال الضمائر فرق بينه اى بين ليس و بين خفن وخفت
من سائر الافعال التى كسر فاؤه عند اتصال الضمائر بها الاول جمع المؤنث من خاف
والثانى خطاب او تكلم منه واصلهما خوفن وخوفت قلب الواو الفا وحذف لسكون الفاء وكسر الخاء
ليكون عوضا عن كسرة العين فانه لو قيل لسن ولست بكسر اللام ايضا لم يكن بينهما وبين
ما يتصرف فيه من امثال تلك الافعال فرق فيفوت عنه الشبه لما لا يقبل التصرف من الحرف
اعنى ليت واما حذف يائه عند اتصال الضمائر به فضرورى ولما جاز عطف على قوله لم يبدل
او جملة معترضة حيث لبيان مخالفته لفظية بوجه ثالث فى باب علم يعلم مطلقا اى سواء
كان معتل العين اولا اسكان العين كما جاز بقاؤه على الاصل اعنى الكسر كما تقدم الزم اسكان
عين ليس يعنى ان من باب علم على ان يكون اصله ليس بليس بكسر الياء فى الماضى وفتحه
فى الغابر اذ لا يجوز ان يكون اصله فعل بفتح العين لان المفتوح العين لا يجوز اسكان عينه
لخفة الفتحة الا ترى الى من قال فى علم وظرف علم وظرف ولم يقل فى قتل وضرب قتل
وضرب ولا ان يكون فعل بالضم لان هذا المثال لا يكون فى ذوات الياء و فعل يفعل بكسر
العين فيهما نادر منحصر فى مواد عديدة كما عرفت و قد عرفت ان علم يعلم يجوز فيه اسكان العين
وابقاؤه على كسره فنبا نظرا الى هذا يلزم ان يجوز الامران فى ليس لكن لما جاز الامران فى سائر
الافعال من ذلك الباب التزم الاسكان و عدم ابقاء على الاصل فى ليس تحقيقا للمخالفة
اى المخالفة سائر الافعال فى هذا ايضا اى كالمخالفة فيما سبق والحاصل ان اصل ليس ليس بكسر
الياء لانه فعل لاتصال الضمائر به و من باب علم كما مر فالتزم اسكان عينه على خلاف القياس

وسبب ذلك انه لما خولف به سائر الافعال في التصرف وفي الدلالة على الزمان الماضي خولف به
ايضا في الوزن ايضا فاقتضت هذه المخالفة التزام الاسكان لانه لو لم يلتزم الاسكان فاما
ان يلتزم الابقاء على الاصل اعني كسر الياء كما في صيد او يلتزم ابداله الفا كما في خاف
او يجوز فيه الاسكان والابقاء معا من غير نكير كما في علم ونحوه واياما كان يلزم الموافقة
في الوزن لسائر الافعال فالتزام مخالفته لها فيه انما يكون بالتزام اسكان العين
وما ذكر من اسكان ياء فعلولة في المعتل العين اليائي كحيدودة وطيرورة اصلهما حيدودة
وطيرورة بفتح الياء ثم اسكن كما ذكره الجوهري من القسم السماعي ايضا اي كليس اذ كان
القياس ابداله الفا لتحركه وانفتاح ما قبله واعلم انه اي الشان يعرض حرف العلة القلب
اي قلب المكان كما سمعت في الاشتقاق من الوجه والجاه من ان اصل الجاه وجه فقدم
الجيم على الواو وقلب الواو الفا ومن قسي جمع قوس اصله قووس ثم قسوو بتقديم السين
على الواو ثم قلب الواو الثاني ياء للتطرف بعد ساكن من جنس الضمة ثم قلب الواو الاول
ايضا ياء لاجتماعهما والسابق ساكن ثم ادغم وكسر السين لسلامة الياء وكسر القاف اتباعا
للعين كما عرفت ذلك مفصلا وكما في جاء حال كونه اسم فاعل من جاء يجيء مبنيا على
راي الخليل فان اصله جايئ بالياء ثم الهمزة فالخليل يقلبه بتاخير الياء عن الهمزة كيصير
جائيا كقاضي ثم يعل اعلاله اي حذف يائه رفعا وجرا كما ستعرفه فيصير جاء فاما سيبويه
فيبدل الياء الذي هو العين همزة على القانون وهو ان الواو والياء الواقع بعد الف فاعل
اسم الفاعل يقلب همزة كما في بائع كما مر في الاشتقاق فيجتمع همزتان الهمزة المقلوبة
من الياء والهمزة التي هي اللام فيبدل الثانية ياء فيصير جائي كقاضي ثم يعل اعلاله كما عرفت
فالهمزة في جاء لام الكلمة على راي الخليل فوزنه فال والمبدلة من العين على راي سيبويه
فوزنه فاع وهذا الطريق وان كان اطول من الطرق الاتي لان فيه ثلثة اعمال ابدال
العين اي الياء همزة وابدال اللام اي الهمزة ياء وحذف الياء وفي الطريق السابق عملين
قلب مكان الهمزة وحذف الياء ولهذا عدل عنه الخليل الى السابق لكنه واقع على القياس
بخلاف القلب اذ ليس له قياس وقاعدة فراي سيبويه اولى من راي الخليل وبالجملة
القلب ايضا اي كالابدال والحذف والاسكان من انواع التغيير فاذا وقع في حرف العلة
كما في المثالين المذكورين ينبغي ان يكون اعلالا لما عرفت انه تغيير حرف العلة لكنهم
لم يصرحوا به اي بكون القلب اعلالا فاقتفينا واتبعنا اثرهم وطريقهم محصرا الاعلال
فيما سبق من الابدال والحذف والاسكان الصنف الثالث لبيان حالها لاما ويجري
فيها هنا ايضا اقسام التغيير الثلثة فنجعل الصنف الثالث فرائد الاولى لبيان حال الابدال
قد ذكرنا فيما سبق في الاشتقاق وجوه ابدالها حال كونها لاما بلا مزيد عليه الا انا
ننبهك هنا على انه اي الشان قد يمنع من الابدال مع تحقق موجبه مانع فلم يبدل
كما في دعوا ورميا مثنى دعا ورمى فان موجب ابدالهما الفا في دعا ورمى وهو ضعف حرف
العلة عن تحمل الحركة مع فتحة ما قبله المناسب للالف فبسبب ضعفه ازيلت حركته
وبسبب فتحة ما قبله قلبت الفا موجود فيهما ايضا لكن لو ابدل لامهما الفا لاجتمع الفان
المقلوب والف التثنية فحذف احدهما فيحصل الالتباس بالمفرد فلزوم التقاء الساكنين
الموجب للالتباس كان مانعا فيهما وكذا في يخشيان مثنى يخشى فانه وجد فيه الموجب
المذكور مع انه لم يعل فانه لو اعل لصار يخشان لحذف احد الالفين بالتقاء الساكنين
فاذا سقط النون بالناصب مثل لن يخشا لما تقرر في النحو ان الحرف الناصب اذا دخل
على المضارع المثنى والمجموع ليسقط نون التثنية والجمع حصل الالتباس بالمفرد مثل لن
يخشى فان المعتل بالالف يبقى الالف في حال نصبه فيكون نصبه تقديريا كرفعه فاذكره في

الصنف الثالث



من الافعال واشار الى مثال ذلك في الاسماء فقال وكذا الامر في عصوان ورحيان مثنى
عصا ورحى فانه وجد فيهما الموجب المذكور ولم يعل لمانع اذ لو اعلا بابدال الواو والياء
الفا لصارا عصان ورحان لحذف احد الالفين بالالتقاء فعند سقوط النون منهما
بالاضافة على ما هو القاعدة المقررة في النحو من ان نون التثنية والجمع لتسقط بالا
ضافة كعصاي ورحاي بالاضافة الى ياء المتكلم حصل الالتباس بالمفرد فانه عند الاضافة
عصاي ورحاي ايضا واما حالة النصب كعصوين ورحيين فانه وان لم يحصل فيهما
الالتباس بالمفرد بسبب الاعلال بناء على انهما عند سقوط النون بالاضافة يصيران
عصي ورحي بالياءين لكنهما حملتا على حالة الرفع لكونهما فرعين لها فلم يعل فيهما ايضا
وقد يحصل الالتباس ولا يمنع من الاعلال فان يدعون لجمع المذكر من يدعو يدعوان يدعون
والمؤنث من تدعو تدعوان يدعون في اللفظ واحد صريحا وان اختلفا تقديرا وفيه نظر
لان الواو وان كان ساكنا فيهما الا انه مدة في الاول دون الثاني واصله في الاول
يدعوون كينصرون واستثقلت الضمتان مع الواوين احديهما ضمة العين والاخرى
ضمة الواو الاول فاسكن الواو فالتقى ساكنان وهما الواو الذي هو لام الفعل وواو
الجمع فحذف الذي لام الفعل ولم يحذف واو الجمع لكونه فاعلا لا بد منه للفعل هذا في
يدعون لجمع المذكر واما لجمع المؤنث فلا اعلال فيه بغير اسكان الواو والذي هو موجود
في المفرد ايضا فوزنه اي وزن يدعون حال كونه لجمع المذكر يفعون بحذف اللام ولجمع
المؤنث يفعلن بتمام الحروف وكذا ترمين بكسر الميم وتخشين بفتح الشين كائنين
للمخاطبة الواحدة وجمعها من ترمين ترميان ترمين وتخشين تخشيان تخشين
في اللفظ واحد يعني ان ترمين للمخاطبة وجمعها وكذا تخشين للمخاطبة وجمعها واحد
في اللفظ صريحا وان اختلفا تقديرا ولذا قال لكن اصل ما للمخاطبة ترميين وتخشيين
بياءين احدهما مكسور وهو لام الكلمة والاخر ساكن وهو ضمير المخاطبة لكن ما قبل الياء
مكسور في الاول ومفتوح في الثاني كتضربين وتعلمين ففي الاول استثقلت الكسرتان
مع الياءين فاسكن الياء الذي هو اللام ثم حذف لالتقاء الساكنين وفي الثاني
ابدل الياء الفا لما عرفت من ان الياء اذا تحرك وانفتح ما قبله يقلب الفا فالتقى
ساكنان الالف المقلوبة وياء الخطاب فحذف اللام اعني الالف ولم يحذف منهما الياء
الثاني لكونه ضمير الفاعل كما مر واما ترمين وتخشين لجمع المخاطبة فلا تغيير فيهما غير
اسكان اللام فوزن ما للمخاطبة تفعين وتفعين بكسر العين في الاول وفتحه في الثاني
وكلاهما بحذف اللام ووزن ما لجمعها تفعلن بكسر العين وتفعلن بفتحه وكلاهما بتمام
الحروف ففي هذه الصور اعني يدعون لجمع المذكر وترمين وتخشين للواحدة المخاطبة
اورث الاعلال الالتباس بشيء آخر وهو جمع المؤنث في الاول وجمع المخاطبة في الاخريين
ومع هذا لم يمتنعوا منه اي من الاعلال كما عرفت وهذا لفرط النقل في يدعون وترمين
وتخشين التي هي اصول لتلك الكلمات كما يشهد به ذوق السليم فغلب المقتضي
على المانع فثبت المقتضي وكما في اخشيا واخشين عطف على قوله كما في دعوا ورميا
وتمثيل اخر لامتناع من الابدال مع تحقق موجبه لمانع الاول في تثنية الامر للمخاطب
اعني اخش والثاني في تاكيده بالنون المشددة او المخففة فان موجب الاعلال اعني
قلب يائه الفا وهو موجبه تحرك الياء بعد الفتحة موجود فيهما اي في اخشيا واخشين
ولم يلزم منه التباس لانه لو اعلا لقيل في الاول اخشا بالالف لانه بعد قلب ياء اخشيا
الفا يلزم الفان ملتقيان فيحذف الاول ويبقى اخشا بالالف التثنية ومفرده
اخش بدونه اي بدون الالف كما ستعرف في الفريدة الثانية وقيل في الثاني اخشين

اخشيانّ ولا التباس فيه بالمفرد المجرد عن النون وهو ظاهر فليس في شيء منهما مانع الالتباس
لكن تفرع الامر على المضارع اي كونه فرعا له لما عرفت ان الامر مشتق من المضارع مع
تحقق ما يقتضي فتح حرف العلة فيهما كما اي كتحققه في تخشيان المضارع المثنى وهو اي
ما يقتضي ذلك الف الضمير من اخشيا وتخشيان ونون التاكيد من اخشين واما فتنفيا
فتح حرف العلة لدفع التقاء الساكنين مع خفة الفتحة لاسيما اذا كان ما قبل حرف العلة
مفتوحا منفيا اي ذلك التفرع والتحقق اعلالهما اي اعلال اخشون اخشي واخشين
تحقيقا لشبههما به اي بالمضارع الذي لم يعل فيه كما سبق وكما في اخشون بضم الواو لامر
جمع المذكر طلب واخشين بكسر ياء الامر المخاطبة بلحوق نون التاكيد بهما فان فيهما تحرك
حرف العلة وانفتاح ما قبله ظاهران فوجد فيهما ما يوجب قلب حرف العلة فيهما الفا ظاهرا
لكن كون حركته ليست باصلية لما ان وضع واو الجمع وياء الخطاب على السكون بل عارضة
لئلا يلزم التقاء الساكنين وذلك لان اصلهما اخشيوا واخشيي فانقلب الياء الفا لتحركه
بعد الفتحة فالتقى ساكنان الالف المقلوبة وواو الجمع او ياء المخاطبة فحذف الالف
فبقي اخشوا واخشي بسكون الواو والياء فالحق بهما النون للتاكيد فلدفع التقاء الساكنين
حرك الواو والياء بما يجانسهما اعني الضمة في الاول والكسرة في الثاني فاذا كانت حركة
حرف العلة عارضة فكانه غير متحرك لكون العارض في معرض الزوال وبالجملة كون حركة
حرف العلة فيهما عارضة منع من اعلالهما لما عرفت ان تحرك حرف العلة بعد الفتحة انما
يوجب الابدال لو كانت حركته اصلية فبالحقيقة عدم الاعلال فيهما لعدم المقتضي لا لوجود
المانع وجعلهما مما لم يعل لوجود المانع ظاهر ويمكن ان يوجه عدم اعلالهما بان كلا من واو الجمع
وياء الخطاب كلمة برأسها فلا تغيران بالكلية وان حركة ما قبلهما من كلمة اخرى الفريدة
الثانية لبيان الاعلال بالحذف وهو قياسي وسماعي والاول اما لالتقاء الساكنين حقيقة
او حكما كما في دعت ورمت ودعتا ورمتا فان اصلهما دعوت ورميت ودعوتا ورميتا
فلما اعل الواو والياء بابدالهما الفا لتحركهما بعد الفتحة التقى ساكنان في كل من الاولين حقيقة
لسكون تاء التانيث فيهما بالفعل وفي كل من الاخيرين حكما لان حركة التاء فيهما عارضة
لضرورة الالف لاقتضائه فتحة ما قبله والا فوضع اي لو لم يكن عارضة كذلك بل اصلية
لا يصح اذ وضع هذا التاء اي تاء التانيث الملحق بالماضي على السكون فاذا كانت
حركة التاء فيهما عارضة فكانه ساكن فلزم التقاء الساكنين حكما فحذف الالف المبدل
من اللام لدفع الالتقاء فيهما اي في تلك الاربعة فصارت ما صارت وكما في يدعون
لجمع المذكر الغائب وقد مر ويرمون فان اصله يرميون استثقلت الضمة على الياء
المكسور ما قبله فنقلت ضمته الى ما قبله بعد حذف كسرة ما قبله فالتقى الياء حال كونه
ساكنا مع الواو التي للجمع فحذف الياء لدفع الالتقاء فصار يرمون ويخشون اصله
يخشيون فابدل الياء الفا لتحركه بعد الفتحة وحذف لالتقاء الساكنين وفي كلها عدم
حذف الواو لكونه ضمير الفاعل كما مر هذا امثلة ما في الافعال واشار الى امثلة ما في
الاسماء بقوله وكما في غاز وقاض اسمي الفاعل من غزا يغزو وقضى يقضي في حال رفعهما
وجرهما مثل جاءني غاز وقاض ومررت بغاز وقاض فان اصل غاز غازو فابدل الواو
المتطرف ياء كما عرفت في الاشتقاق من انه اذا وقع طرفا بعد كسرة يبدل ياء فصار
غازيا مثل قاضي اصل قاض ففي حال رفعهما يستثقل اي يلزم الانتقال من الكسرة
وهي كسرة الزاء والضاد الى الضمة وفي حال جرهما يجتمع كسرتان مع الياء ومن هذا علم
وجه ابدال الواو ياء اولا وكلاهما مستثقل فازيلت حركة الياء لكونه حرف علة لا سيما
في الطرف الذي هو محل التغيير فبقي ساكنا مع التنوين الساكن بعده وهو التنوين فحذف



فحذف الياء فبقي غاز وقاض واما في حال النصب مثل رأيت غازيا وقاضيا فاللازم الانتقال
من الكسرة الى الفتحة وهو ليس بمستثقل فلذا لم يعل بالحذف اذ لا حاجة اليه واما لدخول
عطف على قوله اما لالتقاء الساكنين شيء من الجوازم على الفعل واما لبناء الامر منه
ففي كل منهما يحذف لام الفعل واوا كان او ياء او الفا اذا لم يكن في اخره نون زائد كنون
التثنية والجمع والمخاطبة كما في لم يدع اصله يدعو بالواو ولم يرم اصله يرمي بالياء ولم يخش
اصله يخشى بالالف فحذف الاواخر بلم الجازمة فبقي ما قبلها على ما كان وادع وارم واخش
ابنية للامر من الافعال المذكورة اصولها تدعو وترمي وتخشى فقصد بناء الامر منها
فحذف تاء المضارعة والاواخر وزيدت همزة وصل مضمومة في الاول ومكسورة في الاخيرين
مناسبة لحركة العين ولم يفتح الهمزة في الثالث لئلا يلتبس بهمزة القطع واما اذا كان
في اخره نون زائد فيحذف ذلك النون كما في لم يدعوا اصله يدعوان ولم يدعوا اصله
يدعون ولم تدعي اصله تدعين وكذلك في اخواتها هذا في الواوي ولم يرميا ولم يرموا
ولم ترمي وهذا في اليائي ولم يخشيا ولم يخشوا ولم تخشي وهذا في الالفي وكلها في المضارع
المجزوم وامثلة الامر هذه وادعوا في تثنية ادع وادعوا في جمع المذكر اصلهما تدعوان
وتدعون وارميا ارموا واخشيا اخشوا اصولها ترميان ترمون وتخشيان وتخشون
وكذلك ادعي وارمي واخشي من امر المخاطبة اصولها تدعين وترمين وتخشين
الا نون جماعة النساء في الغيبة والخطاب فانه لا يحذف بالجازم ولا لبناء الامر لكونه
ضمير الفاعل واما ما عداه فليس بفاعل بل علامة الاعراب وانما الفاعل الضمائر قبله
كالف التثنية وواو الجمع وياء الخطاب كما في لم يدعون في جمع الغائبة ولم تدعون في
جمع المخاطبة وعلى هذا قياس اخواته وهي لم يرمين لم ترمين ولم يخشين لم تخشين
وادعون وارمين واخشين وقد لا يحذف الاخر مع الجازم كما في قوله هجوت
على صيغة الخطاب من الهجو هو معروف زبان بفتح الزاء وتشديد الباء علم شخص
مفعول هجوت ثم جئت اما فعل تام فقوله معتذرا اي مبديا العذر من هجو زبان
حال من ضمير الفاعل او فعل ناقص بمعنى صار فمعتذرا خبره وقوله لم تهجو ولم تدع جملة
اي لم تهج زبان لانك اعتذرت ولم تترك هجوه لانك هجوته حقيقة ومحل الاستشهاد
قوله لم تهجو بالواو والقياس لم تهج كلم تدع بحذفه من تهجو وادعو امالم تدع من الشعر فمن ودع
يدع اي ترك فليس مما نحن فيه وكما في قوله الم ياتيك اثبت فيه الياء والقياس
لم ياتك بحذفه والانباء اي الاخبار جمع نبا بمعنى الخبر تنمي اي تزيد وتنتشر من النمو
بمعنى الزيادة والجملة حالية والباء في قوله بما لاقت زائدة وما فاعل لم ياتيك ولاقت
من الملاقات بمعنى الوصلة صلة لما او صفة له ولبون بفتح اللام على فعول بمعنى اللابن
والمراد جماعة النوق ذوات اللبن مفعول لاقت وبني زياد اسم قبيلة اي الم ياتيك
والحال ان الاخبار منتشرة خبر ما لاقت النوق التي هي ذوات اللبن لبني زياد وحينئذ
ان يستكن في لم ياتيك ضمير المستكن للخبر المدلول عليه بالاخبار بعده ومجموع الجار والمجرور
في بما لاقت مفعوله وكما في قوله اذا العجوز كبرت اي اذا كبرت وصارت عجوزا بالفعل
الامرأة التي من شانها ان تصير عجوزا فطلق اي ابانها ولا ترضاها من الترضي وهو طلب
الرضى ولا تملق من التملق وهو طلب الرضى باقوال هينة لينة وهو بمنزلة عطف تفسير
للترضي واصلها تترضا وتتملق فحذف احدى التاءين كما في تلظى ومحل الاستشهاد قوله ولا
ترضاها لان لا للنهي وهي جازمة فالقياس لا ترضها بحذف الالف كما في لم يخش والثاني
اي الحذف السماعي كما سمعته وفيه لطافة من خوشنه وثبة بضم الثاء وسط الحوض
وكيد ودم واب واخ وغير ذلك كقلة وظبة وكرة وقد عرفتها مفصلا فان اصلها سنوة

ونبوت بالتحريك اي بتحريك الواو وما قبله بالفتحة فيهما وبدي بالتسكين اي تسكين
الدال ودمو ودمي بالتحريك فيهما او دمي بالتسكين دافقه على اختلاف المذاهب
الثلثة في اصل دم وبنو واخو بالتحريك فيهما وسمو بالتسكين وكسر الاول وضمه ولا شي
في هذه الاسماء ما يوجب حذف اللام من الواو او الياء سوى روم التخفيف وقصده
فيما يكثر استعماله كهذه الاسماء وليس روم التخفيف مرتبة معتنية تصلح ضابطة للحذف
بل قياس بعضها الاثبات كيد ودم لسكون ما قبل حرف العلة فيهما كما في ظبي وغزو و
قياس بعضها الابدال كاب واخ لتحرك حرف العلة انفتاح ما قبلها كما في عصا فكن
حذفت على خلاف القياس لكثرتها في كلامهم الفريدة الثالثة لبيان الاعلال بالاسكان

الفريدة الثالثة

وهو كائن اينما وقع سواء كان في الفعل او في الاسم ما قبلهما اي ما قبل الواو والياء
المتحركين متحركا ولا موجب لابدالهما الفا والا يقدم الابدال على الاسكان كما في دعا ورمى
كما مر وانما اسكنا في تلك الصورة لان الحركة عليهما بعد حركة ما قبلهما مستثقلة مع ان
الاخر محل التغيير والتخفيف فيخففان بالاسكان في جميع الاوقات الا اذا كان وجد
ما يوجب فتحهما فانهما لا يسكنان حينئذ بل يفتحان لعدم كون الفتحة ثقيلة عليهما كالضمة
والكسر لا سيما اذا وجد موجبها كما في لن يغزو ولن يرمي من المضارع المعتل اللام الواوي واليائي
اصلهما يغزو ويرمي بضم الواو والياء فاسكن الواو من الاول لاستثقال اجتماع الثقلاء
المتجانسة اعني الضمتين والواو من اخر الفعل مع ثقله وهذا مختص بالفعل لانه لو كان
من اخر الاسم واو مضموم قلبت الواو ياء والضمة كسرة ولم يقلب الضمة كسرة والواو
ياء في الفعل مراعاة للبنية واسكن الياء من الثاني لاستثقال الضمة على الياء بعد
الكسرة لكن هذا اقل ثقلا من الاول ولهذا يكون في الاسم والفعل وانما لم تنقل الضمة
الى ما قبلها رعاية البنية وهو الغازي والرامي في الاسم من ذلك المثل في حال الرفع
اصل الاول الغازو بالواو المضمومة قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة كما عرفت فصار
الغازي بضم الياء واصل الثاني الرامي بضم الياء فاستثقلت الضمة على الياء بعد الكسرة
فيهما فصار الغازي والرامي بالسكون ومرحبا بالغازي والرامي في الاسمين المذكورين
في حال الجر اصلهما الغازي والرامي بكسر الياء فيهما فاسكن لاستثقال اجتماع الكسرتين
مع الياء ومرحبا اسم مكان او مصدر ميمي من رحبت الدار ترحب رحبا على حد حسن يحسن
حسنا اذا وسعت فعلى الاول هو من المفعول به الذي لزم اضمار عامله اي اتى الغازي
والرامي مرحبا اي مكانا واسعا وعلى الثاني من المفعول المطلق اللازم اضمار عامله اي رحب
ووسع موضع الغازي والرامي رحبا ووسعة وعلى كلا التقديرين الجملة دعائية والجار
والمجرور اعني بالغازي والرامي خبر مبتداء محذوف اي هذا الدعاء مختص بالغازي
والرامي كذا في الرضي في بحث المفعول المطلق بخلاف نحو غزو ورمي المصدرين حيث
لم يسكن الواو والياء فيهما لسكون ما قبلهما وهو مهون لامر الاستثقال ودعي
ورمي مجهولي دعا ورمى ولن يغزو ولن يرمي في المضارع المنصوب ورايت غازيا
وراميا في الاسم في حالة النصب حيث لم يسكن الواو والياء فيها لوجود موجب
فتحها وهو بناء الماضي في الاولين والنصب في الثانيين ورايت العامل في
الاخيرين وقد يجيء على خلاف القياس التحريك اي تحريك الواو والياء في الاول
اي فيما يجب فيه الاسكان اعني ان يتحرك ما قبلهما من غير ان يوجد موجب الفتح
والاسكان في الثاني اي فيما يجب فيه التحريك وهو ان يسكن ما قبلهما او يوجد موجب
الفتح كما عرفت فالاول كما في قوله فالان رايت ما فيه وان تاكيد لها ولا ارى في
مدتي اي مدة عمري كجواري اي مثل جواري بكسر الياء والتنوين جمع جارية يلعبن في

في الصحراء والغرض مدحهن بعدم نظيرهن فان القياس كجوار باسكان الياء لكونه لاما بعد متحرك
ولا موجب للفتح بل جوار بفتح بحذف الياء كما في مررت بقاض هذا في الجر وفي الرفع كقوله
قد كاد يذهب بالدنيا ولذتها موالي ككباش العوس سحاح العوس ضرب من الغنم و
سحاح اي سمان من سحت الشاة اذا سمنت والغرض مدح الموالي ببدنهم خلفا واطرو
حيث جاء موالي برفع الياء منونا مع انه مما يجب فيه الاسكان والثاني كقول الاعشى
في مدح النبي عليه السلام فآليت من الايلاء بمعنى القسم لا ارثي جواب القسم من رثى له
يرثي اي رحمه لها اي للناقة من كلالة اي من اجل كلالة وهي الاعياء اي الضعف والعجز
من المشي ولا من حفى الحفا بالفتح والقصر رقة القدم من كثرة المشي بلا نعل يقال حفي الرجل
من المشي اي رقت قدمه حتى تلاقي اي الى ان تلاقي تلك الناقة محمدا او ما حاصله قوله اي
اقسمت ان اي بان لا ارحم الناقة من اعياء ورقة قدم حتى يصل الى حضرته عليه السلام
وحيث جاء تلاقي بسكون الياء مع ان القياس فتحه لوجود موجب الفتح وهو حتى لانه
ههنا بمعنى الى ان كما اشرنا اليه وفي الاقليد ولو كان قوله حتى تلاقي لخطاب الناقة على طريقة
الالتفات كقوله تعالى اياك نعبد بعد قوله الحمد لله لم يبق البيت شاهدا للاسكان
وكما في قوله فما سودتني عامر عن وراثة ابى الله ان اسمو بام ولا اب حيث جاء اسمو بسكون
الواو مع موجب الفتح وورد في المثل اعط القوس باريها وهو ماخوذ من قوله يا باري القوس
بريا لست تحكمه لا تفسد القوس اعط القوس باريها بسكون الياء والقياس فتحه لوجود
موجب الفتح وهو الفعل الناصب اعني اعط امر الحاضر من الاعطاء وهو ماخوذ من بري العود
وهو بالضم الخشب اي نحته من النحت وهو بالفارسية تراشيدن وكما في قوله يا دار هند
عفت الا اثافيها بسكون الياء والقياس اثافيها بالنصب لكن لو اول بما لم يبق الا اثافيها
لم يبق استشهاد قال في الاقليد اصل السكون فيما نحن بصدده انما هو في الالف لاباءها
الحركة ابدا ثم شبهت الياء بالالف لما بينهما من القريب فجاء اسكانها مجيئا مستمرا ولهذا
ذهب بعضهم الى ان اسكانها من حسن الضرورات ثم شبهت الواو بالياء الفصل الثاني

الفصل الثاني

لبيان ما يحصل بسبب التقاء الساكنين التقاء الساكنين اما ممتنع في ذاته بان يكون بحيث
لو قطع النظر عن الغير يابى ذاته عن الوجود ويقتضي عدمه وهو ان يكون الثاني منهما
اي الساكنين مدة الفا او واوا او ياء فان كان الاول منهما غير مدة مثلا الثاني بان لا يكون
مدة اصلا كما في ضربت حيث حرك التاء فيه مع ان وضعه على السكون لضرورة الالف
والتاء ليس من حروف المد او يكون مدة غير مماثل للثاني كان يكون الثاني الفا والاول واوا
او ياء او على العكس كما في يخشون اصله يخشيون بالواو والمدة فاذا قلب ياءه الفا
التقى ساكنان المدتان الغير المتماثلين فحذف الالف كما مر فلا اشتباه في امتناعه اي
امتناع التقائهما لانه لما لم يمتزج الساكنان بوجه اصلا امتنع الانتقال من احدهما الى الاخر
قطعا فيجب حذف احدهما جزما وان كان الاول مدة مثله اي مثل الثاني بان يكونا الفين
او واوين او يائين نفيه اي في امتناعه شبهة بناء على ان الصوت اذا مد بعد فتحة
عين دعا مثلا مقدار ما يحصل الف فاذا ضوعف مقدار ذلك المد بان يزاد على الامتداد
الاول امتداد اخر مثله في المقدار هل يحصل الف اخر فيجتمع الفان ام لا يحصل الف اخر
بل هو اي الممتد هناك الف واحد يقصر تارة ويطول اخرى فيتوارد الصفات المختلفة
على ذات واحدة كما يتوارد على زيد السمن والهزل فحينئذ لا يحتمل الفان فان قلنا بالاول نقول
يجوز اجتماع المدتين المثلين وان قلنا بالثاني نقول لا والظاهر هو الثاني وشواهده كثيرة
لانه قد اشتهر بين القراء ان الالف الواحد قد يقصر وقد يمد على مراتب متفاوتة وهناك
الف واحد والاختلاف انما هو فيما يعرضه من الصفات وشاهد للاول ان يحصل

هناك الفان ما قال سيبويه من ان قياس مذهب يونس في اضربان تثنية ضرب امر الحاضر
واضربنان في جمع المؤنث له بالحاق النون الخفيفة بآخرهما فانه يجوز لحوق الخفيفة بما في
آخره الف كما سبقت الاشارة اليه ان يقلب النون الخفيفة في الوقف الفا لما عرفت
ان النون الخفيفة والتنوين وشبههما يبدل الفا قياسا حال الوقف نحو لنسفعا في
لنسفعن فتمد المدة الاولى وهي الالف قبل النون بقدر الفين ليحصل الفان الالف
قبل النون والمنقلبة منها قال الزجاج وهو من شواهد الثاني وانما اورده في اثناء بيان
شواهد الاول ليكون تمهيدا لايراد قول السيرافي فانه من شواهد الاول ايضا لو مدت الالف
وطال مدها انث ضمير الالف وكذا الفعل المسند اليه لان الالف وغيره من اسماء حروف الهجاء
من المؤنثات السماعية فباعتبار الفاظها يجري عليها احكام التذكير وباعتبار تأنيثها المعنوي
احكام التأنيث كما هو الشايع في العبارات ما زادت اي لم يحصل الف زائد على الالف
الاول لانها حرف لا تكرر ولا يؤتى بعدها مثلها وان الحاصل عند ذلك امتداد لها زائد على امتدادها
الاول فعلى هذا لا يجوز ان يقلب النون في اضربان واضربنان الفا قال السيرافي مجيبا
عن اعتراض الزجاج ليس هذا الذي انكره الزجاج وهو مذهب سيبويه بمنكر بل هو صحيح
معروف وذلك انه اي الشان يقدر ان المد الذي يزاد بعد النطق بالالف الاول يرام
ويقصد به الف آخر وان لم ينفصل عن الالف الاول في النطق وظن ان هناك الفا واحدا
ممتدا زيادة امتداد ولكن باعتبار ان يقصد بالامتداد الزائد الف آخر لا مد الالف الاول
يحصل الفان وانما يكون كما ذكره الزجاج لو قصد به مد الالف الاول وليس كذلك فقول سيبويه
والسيرافي شاهدان للاول اقول ويشهد له ايضا انا اذا قلنا عصا وحصل صوت متولد
من الفتحة ممتد نوع امتداد فلا شك انه يحصل هناك الف فاذا زدنا امتدادا في عقيب
الاول فاما ان يبقى الاول ح اولا والاول باطل لان الصوت من الاعراض السيالة لا يمكن
ان يبقى في زمانين فاذا لم يبق الاول لا يتصور ان يكون هناك الف واحد يقصر تارة و
يطول اخرى بل يجب ان يكون الفان انقضى احدهما وحدث الآخر المماثل له عقيبه فلاجل
المماثلة ظن ان هناك الفا واحدا وليس كذلك وكذا الحال في الواو والياء المدتين يعني
اذا امد الصوت بعد الضمة او الكسرة مقدارا ما يحصل هناك واو مدة او ياء مدة فاذا ضوعف
مثل ذلك الامتداد فعلى ما قال سيبويه والسيرافي يحصل هناك واو آخر مدة او ياء آخر مدة
فيجتمع واوان مدتان او ياءان مدتان وعلى قول غيرهما هناك واو واحد مدة او ياء
واحد كذلك يقصر تارة ويطول اخرى فعلى ما ذكراه اي سيبويه والسيرافي جاز التقاء
سواكن كثيرة حسب اي التقاء او كثرة مقدار مد الصوت في حرف المدة فان المدة الواحدة
اذا امدت بقدر الفين مثلا يجتمع ساكنان واذا امدت بقدر ثلث الفات يجتمع سواكن
ثلثة وهكذا فيجوز اجتماع سواكن متكثرة فضلا عن ساكنين واما على قول غيرهما فليس
هناك تعدد الساكن فلا اجتماع اصلا واما ممكن عطف على قوله اما ممتنع من ذاته اي التقاء
الساكنين اما ممكن من ذاته بان لا يكون ذاته آبيا عن الوجود سواء وجد مانع خارجا
عن وجوده اولا وهو ما سوى ما ذكر اي ان لا يكون الثاني منهما مدة سواء كان الاول
مدة اولا وهذا اما مغتفر اي جائز سائغ في كلامهم فلا يحذف احدهما او غير مغتفر بل
مستكره ومهروب عنه فيحذف احدهما والاول اي المغتفر اما ان لا يكون مخالف القياس
وقاعدة من القواعد او يكون مخالفا له ولا تقول ان ما يخالف القياس يجب ان يكون
غير مغتفر لما قرع سمعك ان من الشواذ والمخالفات للقياس ما لا يخالف الاستعمال فهذه ثلثة
اقسام فالاول وهو المغتفر الا مخالف القياس ثلثة اوجه اي طرق او انواع الاول ان يقع
التقاء الساكنين بسبب الوقف على الحرف فانه يقتضي سكون الآخر الموقوف عليه فاذا كان



كان ما قبله ساكنا يلزم الالتقاء وهو جائز مطلقا لان الوقف على الحرف يسد مسد حركته لانه
يمكن جرسه وتوفر الصوت عليه فانك اذا وقفت على عمرو مثلا وجدت للراء من التكرير
وتوفر الصوت عليه ما ليس له اذا وصلته بغيره وحتى ادرجته زال ذلك الصوت لان ما بعده
من حرف سوى المذكور يشغلك عن اتباع الحرف الاول صوتا فظهر بما ذكرنا ان الحرف
الموقوف عليه اتم صوتا واقوى جرسا من المدرج فسد ذلك مسد الحركة فجاز اجتماعه
مع الساكن قبله كما في عمرو ولان الوقف محل تخفيف وقطع فاغتفر ذلك مطلقا سواء كان
احدهما اي الساكنين حرف لين وقد عرفت ان حرف العلة اذا سكن يسمى حرف لين
ثم اذا جانسه حركة ما قبله فهو حرف مد فكل حرف مد حرف لين ولا عكس والالف حرف
مد ابدا والواو والياء يكونان تارة حرفي لين كما في قول وبيع وتارة اخرى حرفي مد
كما في يقول ويبيع وتارة ثالثة لا حرفي لين ولا حرفي مد بل هما بمنزلة الصحيح وذلك
اذا تحركا كما في وعد ويسر وكثيرا ما يطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقا
فهو اما محمول على هذا التفصيل او تسمية الشيء بما يؤول اليه او مدغما في حرف آخر من جنسه
او لم يكن شيء منهما حرف لين ولا مدغما فهذه ثلثة وسواء كانا اي الساكنان في كلمة
واحدة بان يكونا جزئين لها حقيقة او حكما او لا يكونان كذلك بان يكون احدهما في كلمة
والآخر في الاخرى فهذا اثنان فاذا ضربا في الثلثة تصير الاقسام ستة لكن بعضها غير
متحقق كما في غفار وغفور ورحيم ففي هذه الثلثة كان احد الساكنين حرف لين ومدة
وهو الالف في الاول والواو في الثاني والياء في الثالث وكغيب مما كان احدهما فيه
حرف لين فقط وهو الياء الساكن المفتوح ما قبله وجن فيما كان احدهما مدغما في الآخر و
وانس بسكون النون فيما لم يكن شيء منهما حرف لين ولا مدغما وجميع ذلك فيما كان
في كلمة واحدة ومحياي بالاضافة الى ياء المتكلم والمحيا بمعنى الحيوة واستغفروه بالضمير
المنصوب بعد واو الجمع وهذان فيما كان من كلمتين ففي جميع هذه الصور التقى ساكنان
عند الوقف من غير حذف شيء منهما الوجه الثاني ويسمى التقاء الساكنين على حده ان يكون
اول الساكنين حرف لين مطلقا والثاني مدغما في حرف ثالث وهما اي والحال ان الساكنين
وقعا في كلمة واحدة وانما جاز الالتقاء في هذه الصورة لما في حرف المد واللين من المد الذي
يتوصل به الى النطق بالساكن بعده مع ان المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد
لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين
كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين بخالص السكون فلذا كان التقاء الساكنين على
حده ودرجته التي ينبغي ان يكون عليها وانما اشترط ان يكونا في كلمة واحدة لان الثاني
لو كان في كلمة اخرى لكان الاول منهما في الآخر الذي هو محل التغيير والحذف فيجب ان يحذف
لان في التقاء الساكنين مطلقا كلفة فاذا كان الاول منهما في مكان يليق به الحذف
كان التخفيف بالحذف اولى دفعا لتلك الكلفة نحو خافوا اشد قيل ويشترط ان يكون المدغم
فيه من كلمة الاول ايضا لانه لو لم يكن منها لكان الادغام الذي هو شرط اغتفار تجاور
الساكنين بصدد الزوال فلا يعتد به فيحذف الاول ايضا فان النون الاول هو لام
انفعل والثاني ضمير جماعة النساء فلذا حذف الساكن الاول وهو الالف لانه من صان
يصون وهذا مردود عند المصنف فلذا مثل بقيل لهم كما في خاصة اجتمع فيها الالف مع
صاد ساكن مدغم في مثله وتمود الثوب اجتمع فيه الواو والمدة مع الدال الساكن المدغم وهو
مجهول تماد يقال تمادت الثوب اي مده بعضا من بعض ثم قيل لهم بتشديد اللام كما في
بعض القراءات اجتمع فيه الياء المدة مع اللام الساكن المدغم في مثله في كلمة اخرى وخويصة
مصغر خاصة اجتمع فيه الياء الساكن المفتوح ما قبله مع الصاد الساكن المدغم ففي هذه الامثلة

كان اول الساكنين حرف لين والثاني مدغما وهما في كلمة واحدة وكذا المدغم فيه الا في قيلهم
فيجوز التقاء وهنا فلم يحذف شئ منهما وهذا الجواب اي خلاف التقائهما في نحو بني الدار
اجتمع فيه الف بني مع الدال الساكن المدغم ومن استماع اجتمع فيه ياء في مع السين المدغم
وقالوا ادارأتم اجتمع فيه واو الجمع مع الدال المدغم بناء على ان همزة الوصل كهمزة هذا
الفعل وهمزة لام التعريف تسقط عند الدرج وادارأتم اي اختلفتم وتدافعتم اصله
تدارأتم ادغم التاء في الدال فاجتلبت الهمزة ليمكن الابتداء واضربن امر حاضر جمع مذكر
واضربن امر حاضرة بضم الباء من الاول وكسره من الثاني مع النون المشدد للتاكيد فيهما
اصلهما اضربون واضربين بالواو والياء المدتين قبل النون المشدد ففي هذه الصور حذف
الاول من الساكنين لان التقائهما ليس على حده لانهما ليسا من كلمة واحدة بل الاول منهما
من كلمة والآخر من اخرى اما في الثلثة الاول فظ واما في الاخيرين اعني اضربن واضربن امرين
بالضم والكسر فلما بينه بقوله اذ نون التاكيد مع الضمير البارز ليس كجزء الفعل والواو هنا
ضمير جماعة الذكور والياء ضمير المخاطبة وحاصله ان نون التاكيد ليس جزء الفعل حقيقة
اصلا نعم قد يصير بمنزلة الجزء له لكن ذلك انما هو فيما لم يتصل بالفعل ضمير بارز مرفوع كما في
اضربن بالفتح في امر المخاطب الواحد وههنا قد اتصل به ضميران بارزان وهما واو الجمع في
الاول وياء الخطاب في الثاني فهما منعا النون عن ان يكون كالجزء من الفعل كما لا يكون
جزء حقيقة فكان اجتماع الساكنين في كلمتين منفصلتين حقيقة وحكما فان قلت كيف
جوز على صيغة المجهول من التجويز التقاء الساكنين في اضربان تثنية اضرب امر الحاضر
واضربنان جمع المؤنث منه الحق بآخرهما نون المشدد فقلت التاكيد مع انه اي الالتقاء فيهما
على ما قررت من ان نون التاكيد مع الضمير البارز ليست كجزء الفعل واقع على غير حده
اذ الالف والنون في اضربا واضربن ضميران بارزان الاول للاثنين اي المثنى وجماعة
اي والثاني لجماعة النساء فالت كان الملتقيان زائدان وهما نون التاكيد مع الف التثنية
في الاول ومع الالف الزائدة بعد نون الجمع للفصل بين النونات في الثاني ليسا في كلمة
واحدة بل في كلمتين فلو صح ما ذكرته يلزم ان يحذف اول الساكنين منهما مع انه لم يحذف
قلت اما الاول اي التقائهما في اضربان فللاحتراز عن الالتباس بفعل الواحد اعني اضربن
اذ لو حذف الالف في اضربان لصار اضربن كالمفرد فلا يعلم انه مثنى او مفرد ولا عبرة بحركة النون
لكونه محل التغيير حتى يدفع الالتباس بان النون المشددة مفتوحة في المفرد ومكسورة
في التثنية وقوله مع خفة الالف قيد للاحتراز يعني ان الالف خفيف فلا بأس كثيرا في
جمعه مع ساكن اخر بخلاف الواو والياء في الجمع والمخاطبة كما ذكر واما الثاني اي التقاؤهما
في اضربنان فللاحتراز عن اجتماع ثلث نونات اذ لو حذف الالف في اضربنان يلزم توالي
ثلث نونات نون الجمع ونونا التاكيد وهو مستثقل مستكره لا سيما مع ثقل الجمع والتانيث
فانه حينئذ يكون من الثقل في نهايته ولئلا يرد هذا الاشكال اي الاشكال بنحو اضربان و
اضربنان لم يشترط بعضهم في التقاء الساكنين على حده كون الساكنين في كلمة واحدة بل
اكتفى بمجرد كون الاول مدة والثاني مدغما اعم من ان يكونا من كلمة واحدة كما في خاصة ونحوها
وان لا يكونا كذلك بان يكونا من كلمتين مثل اضربان واضربنان يجوز في هاتين الصورتين
التقاء الساكنين فلم يرد عليه ما ورد على الجمهور من الاشكال المذكور لكن ورد عليه ما لم يرد
عليهم اشار اليه والى جوابه بقوله فاذا اورد عليه الحذف في الامثلة المذكورة اي بني الدار
وفي السماء وقالوا ادارأتم واضربن واضربن حيث وجد فيها حد التقاء الساكنين على ما ذكره
فالقياس جواز التقائهما فيها مع انه لم يجز بل وجب فيها حذف الساكن الاول وهذا لم يرد
على الجمهور لانهم اشترطوا كونهما من كلمة وفي تلك الامثلة ليس كذلك كما عرفت اجاب بان

258

بان جواز التقاء الساكنين في غير الوجه الاول والثالث من المغتفر الا مخالف للقياس مشروط
بكون الاول مدة والثاني مدغما بمعنى ان جواز الالتقاء موقوف على هذا الكون لا يصح
بدونه ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط وحاصله ان ما ذكر في جواز التقاء الساكنين
من كون الاول مدة والثاني مدغما ليس علة موجبة للجواز حتى يتحقق الجواز متى تحقق
ذلك فيرد الاشكال بالحذف في الامثلة المذكورة بل هو شرط له موقوف عليه وجوده
ولا يلزم من تحقق الشرط تحقق المشروط بل اللازم انتفاء المشروط من انتفائه لجواز
كونه اعم كالوضوء للصلوة فمع تحققه في تلك الامثلة لم يتحقق الجواز بناء على عموم هذا
لكن الشرط ان يكون ذلك علة موجبة كالوقف كما قال الجمهور واما الاشكال المذكور
فقد عرفت وجه اندفاعه هذا في لغة العرب وفي لغة العجم التقاء الساكنين اذا كان
اولهما مدة بدون كون اي بدون ان يشترط كون الثاني مدغما شائع سواء كان في
الوقف او في غيره مثل باد وافتاد وكوش ودوش وهيش وكيش فاذا كان بعدهما حرف آخر
ووقف عليه يلتقي ثلثة سواكن مثل كارد وكوشت ونيست وفي التقييد بقوله ووقف
عليه اشارة الى انه اذا لم يوقف لا يجوز التقاء ثلثة سواكن في تلك اللغة ايضا كما انه لا يجوز
التقاء السواكن الاربعة فصاعدا في لغة من اللغات وفي حال من الاحوال واعلم ان
ثاني الساكنين يقوم في الوزن والمراد به هو الوزن المعتبر في العروض اي الوزن الذي
يستقيم به تقطيع الابيات والاشعار كمفتعل ومستفعل ومفاعيل وغيرها وهو الحاصل
من عدة الحروف وترتيب الحركات والسكنات مطلقا مقام المتحرك حتى ان وزن لفظ
خاصة بتشديد الصاد مفتعل بالتنوين مما كان على ستة احرف ثانيها وسادسها ساكنة
وما عداهما متحرك وانما يقوم ويستقيم الوزن بمفتقر اي بلفظ مفتقر مثلا مما يكون
على مفتعل وثالثه متحرك حقيقة يقوم ذلك الوزن بخاصة وما ذلك الا لكون الساكن
الثاني منه اعني الصاد الاول بمنزلة المتحرك ومن هنا اي من هذا المقام يعلم ان سكونه
اي سكون ثاني الساكنين ليس خالصا عن الحركة بل كان له حركة مختلسة اي حركة خفيفة
غير مشبعة كما في سائر الحركات لانه لو كان سكونه خالصا لم يكن لتنزيله في الوزن منزلة
المتحرك وجه فلهذا اي لاجل ان الثاني من الساكنين له حركة مختلسة ترى بعضهم يحكم
بامتناع التقاء الساكنين مطلقا اي سواء كان الثاني مدغما اولا وسواء في الوقف اولا وسواء
كان الاول حرفا صحيحا او لا لان كل ما يرى التقاء الساكنين فهو في الحقيقة التقاء ساكن
ومتحرك لما ان للثاني حركة مختلسة هذا وقال الفاضل الرضي اعلم ان الحرفين الساكنين
اذا كان اولهما حرفا صحيحا لا يمكن التقاؤهما الا مع اتيانك بكسرة مختلسة غير مشبعة
على الاول منهما فيحسب السامع ان الساكنين التقيا ويشركه في هذا الوهم المتكلم ايضا
فاذا تفطن كل منهما علم ان على الاول منهما كسرة خفيفة نحو بكر وبشر حركت
عين الثلثة بكسرة خفيفة والاستحال ان تاتي بعدها بالراء ساكنة وانما تحس بذلك
اذا جهدك نفسك وبعدتها ملك وتاركك فيما تتكلم به واذا خليت نفسك وسجيتها
وجدت منها انها لا تلتجئ في النطق بالساكن الثاني الى تحريك مجيئه فيه بعد الساكن الاول
من بين الحركات الا بالكسرة وان حصل لها هذا المقام بالضمة والفتحة ايضا انتهى تامل
وقد يجتمع الوجهان اي الوقف والتقاء الساكنين على حده فيلتقي ثلثة سواكن كما في قوله
تعالى فاذكروا اسم الله عليها صواف فانه قد وقع في صواف التقاء الساكنين على حده وهما
الالف والفاء المدغم وقد وقف على المدغم فيه فالتقت حركته فاجتمعت ثلثة سواكن وبعضهم
يجري الوصل مجرى الوقف فيجوز التقاؤهما على غير حده في الوصل كما يجوز ذلك في الوقف
اتفاقا بين الجمهور وعليه ورد قراءة نافع ومحياي بسكون الياء في حال الوصل ايضا ففيه

التقاء الساكنين على غير حده اعني الالف والياء والثاني غير مدغم واما القراءة المشهورة فمحياي بفتح الياء في الوصل ومنهم من يهرب عنه اي عن التقاء الساكنين في الوقف ايضا اي كما هرب عنه في الوصل وفيما اذا كان واقعا على حده كما هرب فيما لم يكن على حده بناء على ان في مطلق التقائهما كلفة وثقلة فحرك احدهما صريحا واختار الاول لان الثاني لكونه طرفا اقرب منه اولى بالتخفيف بالسكون ولم يكتف بالكسرة المختلسة للاول كما ذكر لكونها غير ظاهرة مع انها حركة اجنبية ولا يخفى ان هذا تفريط وقول البعض السابق افراط والخير هو الاوسط وهو قول الجمهور كما عرفت فيقول اي بسبب هرب ذلك البعض عن الالتقاء مطلقا يقول في الوقف على النصر بسكون الصاد في حال الرفع نحو جاء النصر من عند الله النصر بضم الصاد وفي حال الجر نحو فرحت بالنصر النصر بكسره واما حرك الساكن الاول اعني الصاد بالضمة في الاول والكسرة في الثاني لان الحركة الذاهبة منه اي من النصر بسبب الوقف وهي حركة الراء وذلك اي الضم في الاول والكسر في الثاني فاذا احتيج الى تحريك الساكن لدفع التقاء الساكنين كان رعاية تلك الحركة اولى ففي ذلك التحريك فائدتان دفع ضرورة الالتقاء من غير اجتلاب حركة اجنبية وابقاء دليل الاعراب مع ان نظير ذلك قد ورد في كلام فصيح قال الشاعر ارتني ماض مؤنث غائبة من الاراءة والضمير للمرأة المحبوبة والياء للمتكلم حجلا اي خلخالا على ساقها وهو ما بين الكعب والركبة من الرجل فهش اي خف وانشرح الفؤاد وهو بالفتح وسط القلب لذاك الحجل بكسر الحاء والجيم اي لرؤيته واصله الحجل بكسر الحاء وسكون الجيم وهو الخلخال وهو من حلي النساء معروف فلما ذهبت كسرة اللام الناشئة من الجار بسبب الوقف اعطى الجيم الساكن مثلها دفعا لالتقاء ومن حال النصب نحو طلبت النصر لا يفتح ذلك البعض الصاد بل يبقيه في الوقف على سكونه لان الحالة الاصلية للكلمة التنكير والتعريف طار عليها بزيادة مثل لام التعريف والعلمية ومن حال التنكير لا يلزم من الوقف التقاء الساكنين اذا كانت الكلمة منصوبة اذ يقال ح طلبت نصرا بقلب التنوين في آخره الفا وابقاء فتحة الراء بحالها فلم يلتق ساكنان حتى يحرك الاول اي الصاد فكانه اي الشان في التعريف ايضا لم يلتق ساكنان في حال النصب كطلبت النصر بل صار كان الراء باق على فتحته فلذا لم يفتح الراء الساكن واما النكرة في حالتي الرفع والجر فالوقف فيهما لا يكون الا باسقاط التنوين وحركة الآخر معا فلم يمكن حمل التعريف عليها فيهما بل احتيج فيهما الى ضم العين او كسره ومن نحو الرجل بكسر الراء وسكون الجيم في حال الرفع لا يضم الجيم في الوقف مع ان المناسب لما سبق ذلك اذ لو ضم لزم الانتقال من الكسرة الى الضمة وليس في الكلام انتقال من الكسرة الى الضمة اصلا لا في الفعل ولا في الاسم بل يكسر الجيم ح كما في حال الجر لانه الاصل في تحريك الساكن وفي حال نصبه يبقيه على سكونه كما سبق ومن نحو البسر بضم الباء وسكون السين وهو التمر قبل ان يحلو ويصل الى كماله في حال الجر لا يكسر السين اذ ليس في الاسماء انتقال من الضمة الى الكسرة وان كان ذلك في الفعل نحو ضرب وقتل ونحوهما من مجهولات الماضي بل يضم فيه السين كما في حال الرفع وفي حال النصب كما سبق بعينه ويقول في دابة عطف على قوله فيقول في النصر وهذا تفريع على الهرب عن التقاء الساكنين على حده اي اذ هرب عنه يقول في دابة وشابة مؤنث شاب مما التقى فيه ساكنان على حده دأبة وشأبة بالهمزة اي بابدال الالف همزة لمشاركتهما في المخرج فح لا يلزم الالتقاء لان الهمزة مفتوحة وعليه اي على ابدال الالف في مثلها همزة ورد قراءة من قرأ ولا الضألين ولا جأن بالهمزة فيهما حذرا عن الالتقاء واما القراءة المشهورة فيهما فبالالف لكون الالتقاء على حده سائغا عند الجمهور واختص هذا اي ابدال المدة همزة في صورة الالتقاء على حده بالالف



بالالف كالامثلة المذكورة لما بينهما من المشاركة ولا يفعل مثله في تأمروني بتشديد النون مما كانت المدة فيه واوا ولا يجوز تأمروني بالهمزة لبعد الهمزة عن الواو ومع ثقل الضمة عليها وضمة ما قبلها ثم انه جمع تأمر المضارع المبني للمخاطب اصله تأمرون الحق بآخره نون الوقاية مع ياء المتكلم فادغم نون الجمع في الثاني وكان ذلك التقاء على حده لان نون الجمع ليس كنون التأكيد بل هو كجزء الفعل دائما الوجه الثالث من الوجوه الثلثة للمغتفر اللامخالف للقياس ان يبنى الالفاظ التي ما قبل اخرها ساكن سواء كان من اسماء حروف التهجي كالالف والياء والجيم او لا كدار وغلام وثوب للتنشر اي كنشر اسماء العدد كالواحد والاثنين والثلثة والنشر في الاصل ضد الجمع وبالفارسية فشاندن والمراد هنا ان يورد ويذكر تلك الالفاظ في مقام التعداد من غير ربط وتركيب لبعضها مع بعض كما يذكر اسماء العدد في ذلك المقام مثل ان يلقي على الحاسب اعداد اشياء مختلفة ليرفع حسابها مصدر حسب يحسبه بالضم حسبا وحسابا اي عده ويرفع اما مبني للفاعل فالحساب مفعوله او مبني للمفعول فهو نائب فاعله اي ليرفع الملقي ويبلغ عدد تلك الاشياء على الحاسب او ليرفع الحاسب عددها على صاحب المال فيقال في تعدادها دار غلام ثوب صندوق قفل اقليد فانها لما كانت مبنية لعدم التركيب جاز فيها التقاء الساكنين وقفا ووصلا اما وقفا فظاهر بانه واما وصلا فلانه لا حركة للثاني من الساكنين والاول ساكن بالاصل والوضع فيلزم تجاورهما اضطرارا وانما قلنا انه لا حركة للثاني لانه ليس له حركة اعراب لعدم سبب الاعراب وهو التركيب ولا حركة بناء لان ما بني لعدم التركيب بني على السكون فرقا بين ما بني لعدم موجب الاعراب وبين ما بني لوجود المانع منه والسكون بالاول اولى لان بناءه ما ليس فيه مقتضى الاعراب اقوى من بناء ما عرض فيه مانع الاعراب فجعل له ما هو اصل البناء وهو السكون وبعضهم قالوا ان التقاء الساكنين ايضا فيها للوقف ومنه اي من هذا القبيل قوله تعالى كهيعص حم عسق مما ذكر فيه اسماء حروف التهجي على طريق التعداد وهي الكاف والهاء والياء والعين والصاد في الاول والحاء والميم والعين والسين والقاف فالتقى ساكنان في غير الهاء والياء والحاء في القسم الثاني وهو المغتفر المخالف للقياس له اوجه غير مطرد في جميع المواضع وغير مطرد فيها بل مختص ببعض المواد الاول فيما اذا دخل همزة الاستفهام على ما فيه همزة وصل مفتوحة وهو كل ما عرف باللام مثل الرجل والضرب والآن فان همزة حرف التعريف همزة وصل مفتوحة وايمن الله وايم الله فان همزتها للوصل مفتوحة ايضا في الصحاح ايمن الله اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون والفه الف الوصل عند الاكثر النحاة وايم الله مخففة وانما خصص ذلك بتلك الثلثة اذ همزة الوصل في غيرها لا تكون مفتوحة بل مكسورة مثل ابن واسم كما ستعرف تفصيلها ففيها اي في تلك الثلثة تبدل همزة الوصل الفا فيلتقي ساكنان الالف المبدلة واللام الساكنة في حرف التعريف والياء الساكنة في ايمن وايم كما في قوله تعالى آلآن وقد عصيت قبل وكما في قولك آيمن الله او آيم الله يمينك خبر المبتدا اي اقسم الله يمينك بمد الهمزة الاولى في الكل والاصل الآن بهمزتين مفتوحتين الاولى للاستفهام والثانية للوصل ثم ابدلت الثانية الفا فالتقى ساكنان وكذا في الاخريين وكان القياس في الكل حذف همزة الوصل لان حكمها السقوط في الدرج الا انهم تركوه اي حذفها لئلا يلتبس الكلام الذي هو انشائي لوجود همزة الاستفهام فيه بالخبر لانه لو قيل ايمن الله يمينك بهمزة الاستفهام وحذف همزة الوصل لا يعلم انه كلام خبري والهمزة فيه همزة وصل او انشائي وفيه همزتان حذفت احديهما وهي همزة الوصل وبقيت الاولى اي همزة الاستفهام لاتفاق الهمزتين في الحركة اعني الفتحة بخلاف افترى على الله كذبا ام به جنة حيث حذفت همزة الوصل لعدم

لالالتباس لكون همزة الافتعال مكسورة ولم يتركوا على حالها من غير ابدالها الفا لئلا يثقل
اذ اجتماع الهمزتين المتحركتين مستثقل وليشعر ابدالها بكونها على خلاف قياسها
لان قياسها الحذف فيشعر ابدالها متحركة الفا وهو خلاف الاصل يكون ورودها على
خلاف القياس ولئلا يتخلف حكمها عنها بالكلية وهو السقوط في الدرج فابدلت الفا
ولم تبق على صراحتها ليوجد فيه نوع من الحذف ومنهم من يخرجها من مخرجها حال كونها
بين بين اي بين الابدال الصريح وبين الابقاء الصريح بان لم يعطها حقها بل يجعلها
مائلة الى الطرفين كمن قال ولا ادري اي لا اعلم اذا يممت من التيمم بمعنى القصد وجها
اي طريقا حال كوني اريد الخير ايهما اي اي الخير والشر يليني اي يتصلني وهذه الجملة اعني
ايهما يليني جواب الشرط والجملة في موقع مفعول للا ادري االخير اي ابتغي الخير الذي
انا ابتغيه واطلبه ام يليني الشر الذي هو يبتغيني ويطلبني ووجه الاستشهاد ان همزة
الوصل في الخير الذي دخلت عليها همزة الاستفهام اثبتت بين بين لانها لو ابدلت
الفا صراحة لا يستقيم الوزن والتقطيع لان هذا البيت من البحر الوافر ووزنه مفاعلتن
مفاعلتن مفاعلتن مرتين لكن لا يستعمل جزءه الثالث صحيحا بل قد ينقل الى فعول
كما في هذا البيت وقد يحذف وجزءه الاول قد يستعمل صحيحا وقد ينقل الى مفاعيلن
كما بين في العروض فلو ابدلت الهمزة المذكورة الفا صراحة لكان وزن الجزء الاول اعني
الخير ما فعولن ولو نزل الساكن الثاني اي لام التعريف منزلة المتحرك على ما قد من
ان ثاني الساكنين بمنزلة المتحرك في الوزن لكان وزنه فاعلاتن وكلاهما ليس بصحيح
ولو جعلت بين بين لكان في الهمزة نوع من الحركة فيكون الوزن مفاعيلن فيستقيم
واما تحقيقهما معا فلم يجوزه احد جواب سؤال هو ان يقال لم لم يتحقق الهمزتان معا ولم
تبقيا على حالهما من غير ابدال الثانية الفا ولا اثباتها بين بين فانه ينتظم الوزن ح
بالطريق الاولى فلا يتم الاستشهاد وحاصل الجواب ان تحقيقهما وابقائهما على حالهما لم يجوزه
احد كما عرفت ان حكم هذه الوصل السقوط في الدرج وتحقيقها ينافي هذا الحكم منافاة ظاهرة
فلذا لم يحمل عليه بخلاف جعلها بين بين فانه مما جوزه البعض لما ان فيه شائبة السقوط
فالحمل عليه اولى هذا ويمكن ان يكون ابتداء كلام اي ابدلوها الاكثرون الفا واخرجها البعض
بين بين واما تحقيقهما معا فلم يجوزه احد ومنهم من ينزل همزة القطع منزلة همزة الوصل
فيقلبها الفا اذا دخلت عليها همزة الاستفهام كما في همزة الوصل فقرأ قوله تعالى سواء
عليهم آنذرتهم بالمد اي بعد همزة انذرتهم بقلب الهمزة الثانية الفا مع انها همزة القطع لان
الانذار من الافعال وهمزته قطعية فيجوز التقاء الساكنين فيه كما في الآن وقد خطئت
والجمهور على انه لا يجوز ذلك التنزيل وقرؤوا أأنذرتهم بهمزتين مفتوحتين كما نزلها
اي همزة القطع منزلتها اي همزة الوصل في السقوط في حال الدرج من قرأ في قوله
تعالى قد افلح باسقاط الهمزة من افلح الذي هو من الافعال والقاء اي نقل حركتها وهي
الفتحة على الدال لكن جاز ذلك وهو صاحب الكشاف حكم بكونه اي بكون هذا القارئ
لاحنا من لحن في الكلام اي خطأ فيه وقوله مخطئا كالبيان للاحن واما ابدال همزة القطع
في الصورة المذكورة فليس بلحن وان كان مرجوحا الوجه الثاني وهو الغير المطرد من مخالف والوجه الثاني
القياس في لا ها الله اي لا والله لا لنفي ما سبق من الكلام والواو قسم لتاكيد النفي اي ليس
الامر كذلك اقسم بالله وفي اي والله بكسر الهمزة ومد الياء حرف للتصديق بمعنى نعم الذي
هو لتقرير ما سبق والاصل اي والله بواو القسم اي نعم الامر كذلك والله فانه اي الشان
يجوز فيهما اثبات الفها وياءها اي مع التقاء الساكنين وهو اللام الساكن من الله بالسماع
على خلاف القياس كما عرفت وذلك لان ها نزلت منزلة الجزء من الكلمة لكونه عوضا عن حرف

حرف القسم الذي هو كجزء من الكلمة فكانه التقاء الساكنين على حده فلذا لم يحذف بل جاز اثبات
الالف من لا ها وكذا الياء اي لما ذكر ولكراهة ان يجيء اسم الله بعد همزة مكسورة لكن يجوز
ايضا حذف الالف والياء فيهما وفتح الياء ايضا لانه التقاء الساكنين على غير حده في الحقيقة
فانت فيهما مخير ان شئت جمعت فيهما وان شئت لم تجمع واما في مثل اجمين الله فلم يجز
الحذف ثم اعلم ان الافصح اي الله بنصب الله لان الاصل كما مر اي والله فلما حذف حرف
الجر انتصب كما في قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه وفي لاها الله لا يجوز الا الجر
لان ها عوض عن حرف القسم لما بين ها والواو من التناسب في الطرفية في المخرج
فكان حرف القسم باق ولذا لا يجامعها بخلاف اي فانها ليست عوضا بل هو جواب لمن سأل
والوجه الثاني ايضا في قولهم حلقتا البطان تثنية حلقة سقط نونه بالاضافة فانه اثبت
فيه الف التثنية في اللفظ كما في الخط مع كونه مقارنا لساكن آخر وهو لام التعريف في البطان
والقياس حذفه كما تقول غلاما الامير وثوبا ابنك فانك لا تتلفظ بالالف فيهما يقال التقت
اي تلاقت حلقتا البطان باثبات الالف من حلقتا للامر ظرف مستقر على انه صفة
لحلقتا البطان اي الكائنتان له وقوله اذا اشتد اي اذا ذلك الامر ظرف يقال له
والبطان في الاصل بكسر الباء الحزام بكسر الحاء المهمل وبالزاء المعجم ما يشد به الرحل على ظهر الدابة
الذي يجعل تحت بطن البعير وفيه حلقتان فاذا التقتا دل على نهاية الهزال وقيل ان الانسان
يسعى في الهرب فيضطرب بطان رحله ويستعجل لشدة الحركة حتى يلتقي حلقتاه ولا يقدر لشدة
الخوف ان ينزل فيشده وهذا المثل يضرب في شدة الامر وتفاقم الشر هذا ولم يحذفوا
الالف من هذا المثل ايذانا بتقطيع الحادثة بتحقيق التثنية في اللفظ القسم الثالث القسم الثالث
وهو الغير المغتفر حكمه ان يحذف احدهما اي احد الساكنين او يحرك لدفع الالتقاء والاول
يكون في صورتين احديهما ان يكون اول الساكنين مدة مطلقا فانها تحذف وان كانت
كلمة برأسها فاذا كانت جزء كلمة فحذفها اولى كما في لم يقم ولم يسر ولم يخف اصولها يقوم
ويسير ويخاف فحين دخل عليها الجازم وسكن اللام سقطت المدات وهذه فيما كانت
المدة عينا ومنها لم يحذف الف يخشى عن اللفظ ويدعوا الله يحذف الواو وكذلك ويرمي العدو
يحذف الياء كذلك وهذه فيما كانت المدة لاما وادخلا المسجد يحذف الف التثنية واقرؤا
القرآن يحذف واو الجمع ولا تتبع الشيطان يحذف ياء الخطاب لانه نهي المخاطبة اصله لا تتبعي
وهذه الثلثة فيما كانت المدة كلمة برأسها ولقد احسن المص رح في التمثيل باشياء متناسبة
على وجه الترتيب وذلك لان المدة اما الف او واو او ياء فان كانت الفا فلانك لو حركتها
لانقلبت همزة وان كانت واوا او ياء فلو حركتها لزم واو مضموم قبلها ضمة او ياء مكسورة
قبلها كسرة وذلك مستثقل مع انه يفوت غرض المد فتعين الحذف واما حذف الاول اعني
المدة دون الثاني فلان حذف حرف العلة اولى لقوة الصحيح ولانه لا يمكن حذف الثاني
اما في غير الثلثة الاول فظاهر واما في الثلثة الاول فلانه لو حذف اللام من لم يقم ولم يسر
ولم يخف لصارت لم يقو ولم يسي ولم يخا ويسقط العين اذ البقية ساكن فبقيت الكلمة المعربة
على حرف واحد ولانك لو حذفت الساكن الاول لدل عليه حركة ما قبلها اذ الفتحة تدل على
الالف والضمة على الواو والكسرة على الياء واما الساكن الثاني فليس كذلك فلو حذفته
لا يدل عليه شيء فلذا كان حذف الاول اولى هذا لكن قيل وهذا ليس على اطلاقه لانه انما
حذف الاول اذا لم يؤدي الحذف الى الالتباس فان ادى حرك الثاني نحو مسلمان
ومسلمون فان النون في الاصل ساكن حرك لتحاور الساكنين ولم يحذف الالف والواو
لئلا يلتبس المثنى والمجموع بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين وكذلك المحذوف في اسم
المفعول من الاجوف الواوي من الثلاثي المجرد كمقول اصله مقوول هو الثاني لا الاول

عند سيبويه نعم المحذوف منه هو الاول عند الاخفش انتهى كلامه ما لا و فيه تامل ثانيهما اى
الصورتين ان يكون اول الساكنين نون التاكيد الخفيفة اللاحقة باخر الافعال
فانها تحذف وجوبا و بعد الحذف يبقى اخر الفعل على الحركة التى قبل الحذف نحو ادب ابنك
بفتح الباء من ادب اصله ادبن امر حاضر من التاديب الحق باخره النون الخفيفة الساكنة
للتاكيد ولما قارنت ساكنا اخر فى ابنك و هو الباء من ابن لان همزته للوصل حذفت
واكتفيت بفتحة ما قبلها و قد وقع نظير ذلك فى فصيح الكلام حيث قال لا تهين الفقير
و قوله علك الخ استينافيه وعل بلام مشددة مفتوحة او مكسورة لغة فى لعل و هى اصلها
عند من زعم زيادة اللام وهما بمنزلة عسى فى المعنى و بمنزلة ان المشددة فى العمل كذا فى مغنى
اللبيب فالمعنى عساك ان تركع وتواضع ذلك الفقير و الدهر اى والحال ان الدهر والزمان
قد رفعه من حضيض الفقر الى ذروة الغناء وحاصله اذا اتى فقير ذو حاجة اليك فلا تهنه
ولا تستخفه فعسى ان ينعكس الامر فيستغنى هو و تفتقر انت و تحتاج اليه لان النعم
لا تدوم و الاصل لا تهينن بالنون الخفيفة فحذفت لالتقائها مع ساكن اخر و هو لام التعريف
فى الفقير والا اى لو لم يكن اصله كذلك فقال لا تهن بحذف عينه الذى هو الياء لانه نهى للحاضر
من الاهانة و لا الناهية جازمة وقد عرفت انه يجب حذف العين حين دخول الجازم كما فى
لا تبع ولا تسر مع انه لم يقل كذلك بل قيل لا تهين باثبات الياء فعلم ان فيه نونا خفيفة
محذوفة لانه يكون الاخر مفتوحا فلا يجب حذف العين وانما حذف نون التاكيد حينئذ
ولم تحرك فصلا اى للفصل والفرق بينه و بين التنوين لان التنوين لا تحذف عند الالتقاء
بل تحرك سواء فى الاسم او الفعل فلو حرك النون الخفيفة ايضا لزم الالتباس ولم يعكس بقوى
و هو اى نون التاكيد بالحذف اولى من التنوين لانه من لواحق الافعال على قلة التنوين
من لواحق الاسماء مع الشيوع والكثرة بحيث لا يفارقها عند عدم المانع وحاصله ان نون التاكيد
ضعيف لقلته ولحوقه للفعل الذى هو ضعيف والتنوين قوى لكثرته و لحوقه للاسم الذى
هو قوى و الضعيف بالحذف اولى و القوى بالابقاء احرى و التحريك فى غيرهما عطف على
قوله و الاول يكون فى صورتين اى و تحريك احد الساكنين يكون فى غير الصورتين المذ
المذكورتين واصله اى الاصل فى التحريك ذلك الساكن بل فى تحريك الساكن مطلقا
ان يكون بالكسر لان السكون عدم الحركة فهو من الاعدام والقلة تناسب العدم وتقرب
منه والكسرة قليلة بالنسبة الى اختيها لعدم لحوقها بالاصالة لاواخر الافعال والاسماء الغير
المنصرفة كاحمد و احمر و زينب والحروف الا نادرا كجير بمعنى نعم فانه حرف من التصديق
كنعم وقد كسر اخره و هو الراء واما الفتحة والضمة فتعمان جميع الاصناف الثلثة وانما قيد
بالاصالة لانه قد يكسر اخر الفعل و غير المنصرف والحرف بالتبعية والعروض كما فى قل
الحق وان امرؤ كما يجئ وكما فى مررت باحمر القوم او بالاسود فان غير المنصرف عند دخول
اللام او الاضافة يكسر وخلاصة الدليل ان الكسرة قليلة و القليل يناسب العدم فمتى
كان كذلك يلزم ان تناسب الكسرة السكون لكونه من الاعدام واعطاء الشئ مناسبه
اولى و اصل فاعطاء السكون الكسرة اصل وقال بعض الافاضل الكسرة تناسب السكون فى
المخرج و قلب احد المتناسبين مخرجا الى الاخر اولى و اصل و وجه غير ظاهر لان المخرج انما
يكون للموجود والسكون معدوم كما عرفت فانى يكون اى فمن اين يكون للسكون مخرج
ليشابهه اى فلا يكون له مخرج صلا حتى يشابه شئ كالكسرة فى المخرج ولعل ذلك البعض
جعل السكون هنا عبارة عن حالة وجودية مضادة للحركة لا عن عدم الحركة كما جعل المتكلمون
السكون الكلامى امرا وجوديا مضادا للحركة الكلامية وعرفوا السكون بكون الجسم فى انين
فى مكان واحد والحركة بكونه فى انين فى مكانين نعم ما ذكره المحشى مناسب لاصطلاح الحكيم



الحكيم حيث عرف السكون الحكمى بعدم الحركة عما من شانه ان يكون متحركا قيل لانك اذا خليت نفسك
و طبيعتها وجدت منها انها لا تتوصل الى التلفظ بالساكن الثانى من الساكنين الا بالكسر كما فى
بكر و بشر فى الوقف واذا كان الكسر من سجيتها حرك بالكسر لكون اللفظ مطابقا للطبع
وقيل لان الجزم فى الافعال عوض الجر فى الاسماء واصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعارض
وامتنع السكون فى بعض المواضع جعلوا الكسر عوضا منه ويمكن ان يقال ان الكسر ايسر
واسهل لاعتدالها بين الفتحة الخفيفة والضمة الثقيلة فعند مس الحاجة الى تحريك الساكن
كان الاكتفاء بما هو ايسر اولى لان المحظور انما يرتكب بقدر رفع الضرورة مع السكون
اسهل و اخف ايضا الكسر يبقى بحفظه عن الزوال والفناء كما ان السكون كذلك و ان تحرك
عطف على ان يكون بالكسر اى والاصل فيه ايضا ان يحرك اول الساكنين سواء كان حرفا
صحيحا او لا لا ثانيهما لانه لما كان سكون الاول هو المانع من النطق بالساكن الثانى يجب
ازالة المانع بتحريكه ولا يؤدى ذلك الى نقض الغرض كما ادى اليها اذا كان مدة كما عرفت
فيقال قل الحق و بع الثوب و اخشى احد هذه امثلة لما فى الافعال لانها من مثال الامر
الاولان للمفرد المذكر والثالث للمؤنث فحركت اواخرها الساكنة بالكسر لمقارنتها لما بعدها
من لام التعريف الساكن و زيد ابنك و رايت محمد العالم و مررت ببكر الفاضل وهذه امثلة
لما فى الاسماء من احوالها فحرك التنوين فى اواخرها بالكسرة فى التلفظ لما ذكر واعرض عن الجاهلين
وان امرؤ هلك و هذان لما فى الحروف حيث حرك النون من عن و ان بالكسر لمقارنة
اللام الساكن والميم الساكن لان همزة امرئ للوصل كهمزة حرف التعريف و منه اى من
قبيل تحريك اول الساكنين بالكسر قولهم لم ابله بضم الهمزة و فتح الباء و كسر اللام بعدها
هاء السكت الساكنة قال ابو على الاصل لم ابالى على ان يكون مضارعا متكلما من بالى يبالى
مبالاة فحذف الياء للجزم كما هو القاعدة فى مثل لم يغز ولم يرم فصار لم ابال بكسر اللام
فلما كثر استعماله كذلك فى الكلام حتى صار كانها كلمة تامة لم يحذف منها شئ لم يعتد بذلك
المحذوف الذى هو الياء فاحتيج الى حذف شئ فحذفت الحركة اى كسرة اللام كما حذفت
الحركة فى لم يضرب علامة للجزم فالتقت اللام من ابال حال كونها ساكنة مع الالف قبله
فلما التقى ساكنان اولهما مدة على غير حده حذفت الالف فصار لم ابل بدون الالف و سكون
اللام والحقت به الهاء للوقف رعاية للحركة الاصلية فحرك اللام بالكسر لالتقاء الساكنين
هما هى اى اللام والهاء التى الحقت للوقف لان هذه الهاء ساكنة دائما ليوافق غرض
الوقف كما ستقف على تفصيله فصار لم ابله وانما فصله عما سبق بقوله منه لعدم ظهور
ذلك فيه كما ترى و قد يحرك اول الساكنين بغير الكسر من الضم او الفتح لعارض من العوارض
و هذا مخالف الاصل الاول من الاصلين المذكورين كما فى قوله تعالى و قالت اخرج عليهن
بضم التاء الساكن من قالت لملاقاته للخاء الساكن من اخرج و عذاب اركض وعيون ادخلوها
بضم التنوين فيهما اى فى عذاب وعيون فانه ضم فى التلفظ لملاقاته الراء و الدال الساكنين
وانما ضم الساكن الاول فى هذه الثلثة اتباعا اى لجعل الساكن الاول تابعا لاول متحرك
بعده فى الحركة وهو الراء فى اخرج والكاف فى اركض والخاء فى ادخلوا لان هذه الحروف
مضمومة فجعل الساكن الاول تابعا لها فى الضمة وقد وضع ابن الحاجب لهذه قاعدة فقال
انه اذا كان بعد الثانى من الساكنين ضمة اصلية فى كلمة الثانى فيجوز ضمه نحو و قالت اخرج و
قالت اغزى فان الزاء وان كانت مكسورة الا انها فى الاصل مضمومة لان اصل اغزى
اغزوى فيجوز ان يحرك الساكن الاول بالكسر على الاصل و بالضم اتباعا للضمة الاصلية
بخلاف ان امرؤ فان ضمة الراء غير اصلية لانها تابعة لضمة الاعراب العارضة وتابع العارض
عارض وبخلاف قالت ارموا فان ضمة الميم غير اصلية لانها فى الاصل مكسورة لان اصلها

ارسموا الخلاف ان الحكم في ان ضمة الحاء وان كانت اصلية لكنها ليست في كلمة الثاني وهو لام
التعريف واذا لم يكن في كلمته لا يكون لازمة فلا يجعل الساكن الاول تابعا للحاء في حركتها قيل
وههنا قيد آخر وهو ان لا يكون قبل الاول كسرة قال المبرد لا يستحسن ضم الساكن الاول
من نحو عذاب اركض لاستثقال الخروج من الكسرة الى الضمة انتهى ولا يخفى ان هذا الورود
على ابن الحاجب لا يرد على المص لكون مقصوده بيان مجرد تحريك الاول مستحسنا اولا
فقد علمت من هذا انه يجوز في كل من الآيات الثلث التي مثلها الضم والكسر وكما في قوله تعالى
ولا تنسوا الفضل بينكم فان المختار فيه ضم واو الجمع الذي هو ضمير الفاعل بملاقاته لام التعريف
الساكنة وانما اختير الضم فصلا بين واو الضمير كهذا الواو وبين غيره كواو لو حرف الشرط فان
المختار فيه عند التقائه بساكن آخر هو الكسر نحو لو استطعنا ولو استعملوا الان فمثله مكسرة
استعماله بما يناسب له الكسرة لكونها اخف من الضمة ثم شبهت كل منهما بصاحبتها فكسرت
واو نحو ولا تنسوا الفضل عند قوم وضمت واو نحو لو استطعنا وهو قليل كما سيجيء وكما في مصطفوا
القوم بضم واو الجمع الذي ليس بضمير لان واو الجمع والف التثنية في الصفات ليسا ضمير الفاعل
بل فواعلها مستكنة في ضمنها وانما الواو والالف علامة التثنية والجمع بخلاف ما في الافعال
فانه ضمير الفاعل وانما اختير فيه الضم تشبيها له بواو الضمير لكون كل منهما للجمع وقد عرفت الان
ان المختار فيه وفي واو الضمير الضمة فكذا في مثل مصطفوا القوم وكما في مذ اليوم بضم الذال الساكن
من مذ وانما ضم لان اصله منذ بالنون وضم الذال ثم حذف النون واسكن الذال فصار مذ
فلما احتيج الى تحريكه اي تحريك الذال من مذ لالتقائه الساكن بعده حرك بحركته الاصلية
وهي الضمة وكما في قوله تعالى الم الله بالفتح اي فتح الميم كما هو مذهب سيبويه وهو المختار
والمسموع من كلامهم فانه لما وصل الم باسم الله سقطت همزة الوصل فالتقى ساكنان الميم
الثاني لكون الم منثورا انثر اسماء العدد كما عرفت ولام لفظة الله فحرك الميم بالفتح للتخفيف
ولم يكسر لئلا تجتمع الكسرتان مع الياء فيلزم اجتماع الثقلاء المتماثلة وللابقاء على تفخيم لام الله
لانها تفخم وتغلظ بعد الفتحة والضمة وترقق بعد الكسرة فلو كسرت لزم ان ترقق مع ان
التفخيم بها اولى فهذه الفتحة على هذا القول فتحة التجاور لا فتحة الهمزة وقيل ان هذه
الفتحة فتحة همزة اسم الله نقلت الى الميم لان ما بني لعدم التركيب في حكم الموقوف عليه
من حيث المعنى وان اتصل بعضها ببعض من حيث اللفظ واذا كان الميم في حكم الموقوف
عليه ثبتت همزة الوصل في اسم الله لانها انما سقطت في الدرج لا في الابتداء ولما كان
بينهما اتصال من حيث اللفظ جاز نقل حركة الهمزة اليه وحذف الهمزة واما الاخفش فاجاز
فيه الكسر ايضا قياسا لا سماعا وكما في قراءة من قرأ مريب الذي جعل بفتح التنوين
بعد الكسرة من مريب لئلا تجتمع الكسرات لان الراء والياء مكسوران فلو كسر التنوين
يلزم اجتماع ثلث كسرات مع الياء وهو في غاية الثقل وكما اذا دخل من على المعرف باللام
نحو من الرجل فانه يفتح نونه الساكن ح على خلاف الاصل ولا يكسر روما وقصدا للخفة
فيه وهي في الفتحة دون الكسرة وانما رجح ذلك لكثرة وقوعه معه اي وقوع من مع
المعرف باللام وقوله مع لزوم الكسرة قبل النون لان ميمه لازم الكسر فيلزم الكسرتان
قيد لكثرة الوقوع وكثيرا ما تقع الكسرة بعده ايضا اي كما وقعت قبله نحو من الرجل ومن
البيض بكسر الراء والياء فح يلزم ثلث كسرات فيكون في غاية الثقل ولا شك انه يرام
التخفيف ويهرب عن ثقل الكسرة فيما هو كثير الاستعمال مطلقا فهو عند التادية الى توالي
كسرتين او كسرات اولى فلذا فتح النون في من بخلاف عن في عن الرجل فان الاشهر
فيه الكسر كما هو الاصل لانه لا يلزم فيه توالي الكسرتين مع عدم كثرة الاستعمال ومنهم من
يحذف النون في مثل من الرجل لتشبيهها له بالمدة في السكون وقد عرفت ان المدة تحذف في



في مثل ذلك فكذا النون قال لست عن ابلغ ابا دختنوس مالكة غير الذي قد يقال ملكذب اي
من الكذب ملكذب من الكذب فحذف النون وكذا همزة الوصل من اللفظ والخط معا ابلغ
امر من الابلاغ وابا دختنوس مفعوله الاول وهو كنية رجل اسم بنته وختنوس في القاموس
وختنوس كعصفور بنت لقيط بن زرارة التميمي وهي معربة اصلها دخترنوس بمعنى الهنيء
سماها ابوها باسم بنت كسرى ويقال دختنوس بالدال انتهى ومالكة عطف بيان او بدل
من ابا دختنوس وقوله غير الذي مفعول ثان لابلغ وهذا الحكم له اي لتحريك نون من
بالفتحة عند التقائه مع الساكن مختص بها اي بموضع كان اذا اجتمع من مع المعرف باللام
كما ذكرنا هذا بخلاف نحو من ابنك ومن اسمك مما اجتمع مع ساكن غير لام التعريف على ما
عرفت مرة من ان همزة ابن واسم للوصل فعند الدرج تسقط فيبقى ما بعدها ساكنا فانه
لا يفتح النون ح بل يكسر كما هو الاصل لعدم كثرة استعمال ذلك وقد يفتح ههنا ايضا اي
كما في من الرجل هربا عن اجتماع الكسرتين او الكسرات لكنه قليل واما الضمير المنفصل
هكذا فيما عندي من النسخ والصواب المتصل المنصوب والمجرور لجماعة المذكر الغائب
وهو هم في مثل رأيتهم ومررت بهم فعند وقوع ساكن بعده قد يكسر ميمه كما هو الاصل وقد يضم
على خلافه ومعرفة تفاصيل ذلك موقوفة على مقدمة وهي ان اصل هذا الضمير هو بضمتين
مع اشباع الضمة الثانية وحصول الواو المدة منها ثم اسقطت الثانية مع اشباعها
عند الاكثر للخفة والهاء باق على ضمة ما لم يل كسرة او ياء فاذا ولي احديهما فغير اهل الحجاز
يكسرونه اي الهاء اتباعا لما قبله من الكسرة او الياء نحو قهم في الضمير المنصوب الذي يلي
كسرة اعني كسرة ق وهو امر حاضر من وقى يقي وقاية اي حفظ وبهم في الضمير المجرور الوالي
للكسرة وترميهم في الضمير المنصوب الوالي للياء وفيهم في الضمير المجرور الوالي للياء المكسور
ما قبله وعليهم في الضمير المجرور الوالي للياء المفتوح ما قبله ففي جميعها يكسر غير اهل الحجاز الهاء
وهم اي اهل الحجاز يبقونه اي الهاء في هاتين الصورتين على ضمه ايضا اذا عرفت هذه
المقدمة فنقول اذا وليه اي هم المنصوب او المجرور ساكن فان لم يتقدمه كسرة ولا ياء بضم
الميم اي تعين للضم اتفاقا بين الحجاز وبين غيرهم نحو منهم المؤمنون وعطيتهم الدينار لانها
اي الضمة حركة اصلية للميم ولموافقة الهاء في الضمة لما عرفت ان اصل هم همو وانه اذا لم يتقدمه
كسرة ولا ياء يبقى الهاء على ضمه ولا يخفى انه اذا احتيج الى التحريك فرعاية الحركة الاصلية
والموافقة لحركة قبلها انسب واولى وكذا تعين ضمه ان تقدمته اي هم احديهما اي الكسرة
والياء عند اهل الحجاز لتينك العلتين لما عرفت انهم يبقون الهاء على الضم مطلقا وغيرهم فبغيره
قتهم العذاب وعليهم الصلوة بضم الميم وكذا عند ابي عمرو ممن يكسر الهاء عنده وليه الكسرة او الياء
للعلة الاولى اعني رعاية الحركة الاصلية واما علة الموافقة فلا واما ابو عمرو فيكسر الميم ح
ولا يجوز ضمه اتباعا له للهاء في الكسرة هذا واما الضمير المرفوع المتصل او المنفصل لجماعة
المذكر الغائب او المخاطب نحو هم الاغنياء وانتم الفقراء وقطعتم الطريق وكذا المنصوب المنفصل
لاحدهما نحو ما نهرهم الا اياهم او اياكم الجند والمتصل لجماعة المخاطب نحو ما نهركم الامير الجند
وكذا المجرور المتصل لجماعة المخاطب نحو لكم العاقبة فالميم في جميع ذلك متعين للضم اتفاقا
رعاية للحركة الاصلية ولموافقة الحركة المتقدمة لان اصلها ايضا الضم وان ما قبلها باق
على الضم مطلقا بالاتفاق ما ذكر هو المخالفة للاصل الاول وقد يخالف الاصلان معا اعني
التحريك بالكسر وتحريك الاول فيحرك الثاني من الساكنين لا الاول بغير الكسر لا بالكسر
ففي جهة التحريك بغير الكسر خولف الاصل الاول ومن جهة تحريك الثاني خولف الاصل
الثاني والانسب ان يذكر هذا بعد ذكر مخالفة الاصل الثاني فقط كما يجيء الا انه يطول بحثه
ومشاركته لمخالفة الاصلين آوه كما في انطلق بسكون اللام وفتح القاف مما كان الاول مما

ان كنين متحركا اسكن لغرض اصله انطلق بكسر اللام وسكون القاف امر من الانطلاق فلما كان
طلق فيه مثل كتف بفتح الكاف وكسر التاء اسكن عينه وهو اللام كما سكن عين كتف
بناء على ما عرفت في صدر العقد فالتقى ساكنان اللام والقاف فحرك القاف بالفتح اتباعا
لاقرب المتحركات اليه وهو الطاء لانه مفتوح وانما لم يحركوا هنا الساكن الاول اي اللام
لئلا يفوت غرضهم اعني اظهار الشبه بكتف ففي مثل انطلق وجهان كسر اللام وسكون القاف
وهو الاصل الشائع كما هو الاصل وسكون اللام وفتح القاف وهو خلاف الاصل وقليل انما
يعدل اليه اذا اعتبر الشبه بكتف ومن هذا القبيل اي قبيل انطلق قوله عجبت لمولود وليس
له اب وذي ولد اي ولذي ولد لم يلده الابوان اي الاب والام اراد بالاول اي المولود
عيسى اذ لا اب له وبالثاني اي ذي ولد آدم عليهما السلام اذ لم يكن له اب ولا ام وله
اولاد كثيرة فان لم يلده بسكون اللام وفتح الدال اصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال
مضارع من ولد يلد فشبه يلد بكتف فاسكن عينه فالتقى ساكنان اللام والدال فحرك
الدال بالفتح دون اللام اظهارا للشبه المذكور ولما كان هنا مظنة ان يقال فما تقول فيما
تيقه بسكون القاف وكسر الهاء كما هو قراءة الحفص هلا هو من قبيل انطلق اولا اجاب
بقوله واما قراءة الحفص في قوله تعالى ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه بسكون
القاف وكسر الهاء فاما ان يحمل على هذا اي على ما ذكر في انطلق ولم يلده كما ذهب اليه
صاحب الكشاف والقاضي بان يقال الاصل يتقي من اتقى يتقي اتقاء اي حفظ سقط الياء
بالجزم لكونه في حيز الشرط وهو من فانه استعمل هنا شرطا فلذا اسكن العين من يطع
وسقط الالف من يخشى والحق به هاء السكت فصار يتقه بكسر القاف وسكون الهاء وتقه
منه ككتف في الوزن فاسكن القاف منه كما اسكن التاء من كتف كما مر فالتقى ساكنان
القاف وهو السكت فحرك الهاء عاتية انه حرك بالكسر وفيما قبله من المثالين اعني انطلق
ولم يلده حرك بالفتح كما مر ولا ضير فيه اذ له وجه ايضا وهو رعاية الكسرة الزائلة من القاف
فصار يتقه بسكون القاف وكسر الهاء فحمها لغة الاصل فيه من وجه واحد اعني تحريك الثاني
دون الاول ومن المثالين ليس الا بفقين من وجهين كما مر وفيه اي في هذا التوجيه بعد من جهة
ان الظاهر ان الهاء هنا ضمير عائد الى الله لا هاء السكت بقرينة قوله تعالى ويخش الله لان الله
اذا كان مفعول فعل يخشى فالظاهر ان يكون الهاء الواقع بعد فعل يتق ضمير المنصوب مفعولا
راجعا الى الله تعالى واذا كان ضميرا فلا وجه لاسكانه حتى يلزم التقاء فيفعل ما يفعل بل انما هو
على تقدير كونه هاء السكت ومن جهة ان الهاء سواء كان ضميرا او للسكت ليس جزء من الكلمة
بل هو كلمة مستقلة برأسها فتشبيه تقه بكتف بعيد لان كلا من حروف الكتف جزء الكلمة
فالمناسب ان يكون ما هو المشبه به كذلك ومن جهة ان تحريك هاء السكت غير معهود
ولا معروف لما ان الاصل وضعه على السكون لاستراحة اللسان وكذا من جهة اثباته في الوصل
فانه غير معروف ايضا ففي هذا التوجيه بعد من وجوه اربعة واما ان يقال عطف على قوله
فاما ان يحمل الاصل يتقيه واقعا على ان الهاء ضمير منصوب عائد الى الله لا هاء السكت فسقط
الياء بالجزم كما مر فصار يتقه بكسر القاف والهاء ثم سقط حركة القاف كما اي بناء على ما عرفت
في لم ابله اي كان يتقي بحذف الياء استعمل كثيرا حتى صار كانه كلمة تامة لم يحذف منها شيء فاحتيج
الى اسكان القاف للجزم والهاء مكسور كما كان قبل حذف الياء فعلى هذا ليس في يتقه التقاء
الساكنين ولا تحريك لاصله فلا يكون من باب لم يلده اصلا وهذا التوجيه وهو الذي اختاره
ابن الحاجب اقرب الى الصواب لما لم يلزمه ما لزم التوجيه السابق من التكلفات واما حذف
الصلة التي بعد هاء الضمير اي الياء فلانها تحذف اذا كان الهاء بعد الساكن نحو منه وعنه
وعليه هذا واما على قراءة غير حفص ويتقه بكسر القاف وسكون الهاء او كسره ايضا فالامر



ظاهر ولا احتياج فيها الى شيء من التوجيهين ومما حرك فيه الثاني اي ومن المواضع
التي حرك فيها الثاني التقاء الساكنين على خلاف الاصل الثاني سواء كان بغير الكسر فيكون على
خلاف الاصل الاول ايضا او بالكسر فلا رد بضم الراء وتشديد الدال امر من رد يرد
ولم يرد بفتح الياء وضم الراء وتشديد الدال مضارع مجزوم حال كونهما عند غير الحجازيين
من العرب وهم بنو تميم فان اصلهما اردد ولم يردد على وزن انصر ولم ينصر على ما اشا
هما وافعال اوحال كونهما وافعين على ما هو لغة اهل الحجاز فانه لم يجئ في لغتهم في الامر
وفي المضارع المجزوم رد ولم يرد بالادغام بل انما جاء اردد ولم يردد بالاظهار بناء على
ان اخر الامر والفعل المجزوم ساكن والادغام يقتضي تحريك المدغم فيه واما غيرهم وهم
بنو تميم فلم يعتبروا اسكونهما لعروضه مجوزوا الادغام للتخفيف فقالوا رد ولم يرد نقلوا
حركة الدال الاول فيهما وهي الضمة الى الراء لكن لغرض الادغام الذي هو موجب
للتخفيف لما ستعرف ان الادغام يقتضي سكون المدغم فاذا نقلت الحركة الى الراء
فاستغنوا عن همزة الوصل في اردد كما عرفت انها انما جيئ بها لتعذر الابتداء بالساكن
فاذا حرك الساكن ارتفع الحاجة اليها واجتمع في تلك الكلمتين والان ساكنان سكون
الاول بنقل حركته وسكون الثاني ببناء الامر والجزم فحركوا الثاني بالفتحة فيهما او بالضمة
او الكسرة دون الاول اي انما لم يحركوا الاول لئلا يفوت غرضهم من هذا العمل اعني عمل النقل
والاستغناء اعني بالغرض منه الادغام كما عرفت ثم ادغموا الدال في الدال لحصول
متجانسين في كلمة اولهما ساكن وثانيهما متحرك فصار رد ولم يرد وقد جاء به الكتاب
الكريم قال الله تعالى لا يضار كاتب واذا ثبت ان بعض العرب يدغم الاول في الثاني
في نحو يرددن مع ان تحريك الثاني مع وجود النون ممتنع فما ظنك بجواز ادغام نحو
اردد ولم يردد مع جواز تحريك الثاني للساكنين ولما ورد ان يقال ان غير الحجازيين
اذا فعلوا الادغام في اردد الامر ولم يردد المضارع المجزوم كما ذكر فعليهم ان يفعلوه في
مثل رددت ورددنا الماضي المتكلم وحده او مع الغير والا فما الفرق بينهما لانه قد اجتمع
في كل منهما حرفان متجانسان اولهما متحرك وثانيهما ساكن مع انهم لم يفعلوه فيهما
اجاب بقوله وانما فعلوه هٰهنا اي في رد ولم يرد هكذا اي الادغام المذكور مع انهم
كغيرهم وهم الحجازيون لم يجوزوا الادغام في مثل رددت ورددنا لان هذه الضمائر اي
الضمائر المرفوعة المتصلة باخر الماضي للتكلم والخطاب لا تنفك ابدا عن سكون ما قبلها
بل يجب سكون ما قبلها دائما لما عرفت في بحث الضمائر انها كالجزء من الفعل فلو لم يسكن
ما قبلها يلزم توالي اربع حركات في كلمة واحدة واذا وجب سكون ما قبلها يمتنع الادغام
في رددت ورددنا كما انه يحتاج الى تحريك المدغم فيه ففيهما مانع من الادغام بخلاف اخر
الامر والفعل المجزوم فانه كثيرا يكون متحركا ظاهرا اي في اللفظ نحو ادع بضم العين وارم
بكسر الميم واخش بفتح الشين وجميعها امر ولم يدع ولم يرم ولم يخش بتلك الحركات
بعينها وجميعها مضارع مجزوم وانما قال ظاهرا لان اخرها ساكن في الحقيقة لان اصل ادع
ولم يدع مثلا ادعو ولم يدعوا بالواو والمدة فيكون ساكن وقس عليه الباقي لكن الظهور
كاف في مثل هذا المقام يعني لما لم يكن اخر الامر والمضارع المجزوم واجب السكون بل
كثيرا ما يكون متحركا ولو ظاهرا لم يوجد مانع لم يمتنع تحريك الثاني وادغام الاول فيه في
اردد ولم يردد فلذا ادغموا فيهما فحصل الفرق واندفع الاشكال هكذا ذكروا اي
كالوجه المذكور في تحريك الساكن الثاني من رد ولم يرد في لغة بني تميم ذكر الفحول
والاقرب الى الصواب اولى الفهم في وجه ذلك التحريك ان يقال من يقول رد ولم يرد
بالادغام في الامر والمضارع المجزوم وهم بنو تميم يا هذا الامر ويدخل الجازم بعد الادغام

في المضارع اعني تردد وبناء الخطاب ويردد بناء الغيبة فان اصلهما تردد ويردد فنقل فتحة الدال
الاول الى الراء الساكن للادغام فادغم الدال الاول في الثاني فصار ترد ويرد فاخذ الامر
من الاول بحذف تاء المضارعة وادخال اللام على الثاني فلا ادغام فيهما هو الادغام في ماخذهما
لا ادغام آخر عارض بعد ان يكون اردد ولم يردد كما ذكر القوم ومن يقول اردد ولم يردد
بالاظهار وهم الحجازيون ياء خذ الامر ويدخل الجازم قبله اي قبل الادغام في المضارع اعني
تردد ويردد فاما ادخال الجازم فظ واما اخذ الامر فبان يحذف تاء المضارعة ويدخل
همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن فحيث لم يكن في ماخذهما ادغام وكان تحريك
الساكن الاخير تكلفا تركوا الادغام فيهما ثم اذا اخذ الامر من المشدد اي من المضارع المدغم
كما هو رأي بني تميم التقى ساكنان لان الدال الاول ساكن قبل لاقتضاء بناء الامر سكون
الآخر فسكن الدال الثاني فاجتمع ساكنان فحرك الثاني لدفع الالتقاء دون الاول لئلا
يذهب خفة الادغام الحاصل قبل وكذا الكلام في المجزوم لان الجزم لاقتضائه سكون الآخر
التقى ساكنان ففعل ما فعل وانما كان هذا اقرب اذ ليس فيه تكلف تحريك الثاني لتحصيل
الادغام ولا تكلف الاستغناء عن الهمزة اذ لم يات بها اولا حتى يستغني عنها ثانيا
ولا تكلف الفرق بين اردد ولم يردد وبين رددت ورددنا كما كانت هذه التكلفات
في توجيه القوم فتدبر واذا حرك الثاني الساكن في مثل رد ولم يرد على لغة بني تميم
فان كان ما قبل الساكنين مضموما كما في المثال المضروب اي المذكور فان الراء فيه مضموم
جاز فيه اي في الساكن الثاني الحركات الثلثة جاز الكسرة لانها اصل الباب اي باب
تحريك الساكن كما عرفت وجازت الفتحة لانها اخف وجازت الضمة للاتباع بما قبله
من الحركة فيجوز ان يقال رد ولم يرد بكسر الدال فيهما وفتحه وضمه وان كان ما قبلهما
مفتوحا او مكسورا كما في عض بفتح العين امر من عض يعض وفر بكسر الفاء امر من فر يفر
وكذا في لم يعض ولم يفر في الاولين فقط فيجوز في الآخر الكسر والفتح لما ذكر لا الضم اذ لا شيء
هنا للاتباع لضمة ما قبله فيجوز ان يقال عض وفر ولم يعض ولم يفر بكسر الضاد والراء
وفتحهما دون ضمهما واذا اتصل بها اي بالامثلة المذكورة ونحوها ضمير منصوب موضوع للغائب
الواحد نحو رده وعضه وفره ولم يرده ولم يعضه ولم يفره فالاكثرون مستقرون على لزوم
الضمة للآخر ولا يجوزون فيه الكسر والفتح وانما قيد بالاكثرين اذ قد جاء في بعض اللغات
الكسر مع كسر الهاء وجوز ثعلب الفتح وغلط فيه لكونه ضعيفا لا سماع به واذا اتصل بها
ضمير الغائبة نحو ردها وعضها وفرها ونحو ذلك فتح اي فهم على وجوب الفتحة ولا يجوزون
الضم والكسر وذلك لان الهاء حرف خفي قريب من الالف فلا يعتد حاجزا حصينا اي
اي حاجبا قويا يفصل ويستر ما تحته عما فوقه فكان الدال في رده ولي الواو الذي بعد
الهاء لان وضعها على ان يكون مضمومة بضمة يشبع منها الواو وفي ردها الى الدال الالف
بعد الهاء والواو يقتضي ضمة ما قبله والالف توجب فتحة اما اقتضاء الالف فتحة ما قبله
فظاهر واما اقتضاء الواو ضمة ما قبله فكذلك ان كانت مدة والا فالمراد باقتضائها الضمة
استحقاقها واولويتها للضمة فلكون استدعاء الالف الفتحة اشد واقوى من استدعاء
الواو الضمة عبر في الواو باللزوم والاقتضاء وفي الالف بالوجوب والايجاب وبالجملة
اذا اقتضى الاول فتحة ما قبله والثاني ضمة فتح الدال في ردها وضم في رده لكون الدال
كانه ولي الالف والواو ولما كان حاصل الكلام انه اذا اتصل بمثل رد الضمير المنصوب للغائب
تعين اجزاؤه للضم سواء كان قبل الاتصال مضموما او مفتوحا او مكسورا لتحقق الواو المقتضي
لضمة ما قبله هناك اورد عليه المنع بقوله فان قلت ان ضمير الغائب انما يكون مضموما
اذا لم يكن قبله كسرة او ياء على ما عرفت ان اصله الضم فلا يعدل عنه ما لم يكن مانع

مانع كالكسرة والياء قبله واما اذا كان قبله احدهما يكون الهاء مكسورا كما في قوله تعالى نوله
ما تولى ونصله جهنم فان كسرة الضمير المنصوب هو في نوله ونصله لكسرة ما قبله اعني
اللام وكما في قولك عليه كسر فيه لوجود الياء قبله فاذا كسر دال رده وضاد عضه اي
الواو اي لا يحصل الواو لانه انما يحصل من اشباع ضمة الهاء واذا كسر الهاء بسبب كسرة
الدال قبله فلا ضمة ولا اشباع ولا واو حتى يقتضي الضمة اي ضم الدال لان اقتضائه ذلك
فرع وجوده فقولك لوجود الواو المقتضي الضمة ما قبله هناك ممنوع فلذا جاز فيه الكسر في
بعض اللغات كما ذكرنا قلت اصله اي اصل ذلك الضمير الضم كهم وانما يكسر لمناسبة الكسرة
والياء كما مر في عليهم وبهم وهذا انما يكون حاصلا اذا كانتا اي الكسرة والياء غير عارضتين
بل اصليين ثابتين حتى يقويا على تحويل الضمير عن اصله كما في نوله ونصله وفيه وههنا اي
اي في رده الكسرة اي كسرة الدال عارضة بناء على ما مر ان وضع بناء الامر على سكون
الآخر وانما كسر للادغام مع اصالة الكسرة في تحريك الساكن فلا وجه لاخراج الضمير بسببه
اي بسبب ذلك الكسر العارض الضعيف عن اصله الذي هو الضم فاذا لم يخرج عنه يحصل الواو
فيقتضي ضم ما قبله اي الدال وحاصله دفع المنع باثبات الممنوع او بابطال السند واذا كان
بعدها عطف على قوله واذا اتصل بها ضمير منصوب اي واذا كان بعد رد وامثاله ساكن
غير الضمير مثل رد الرجل فعلى اي فالاكثرون على لزوم الكسر لآخره ولا يجوزون الفتح والضم
لان اصل رد مثلا اردد بسكون الدال الثانية وفيه اي في اردد وهو خبر مقدم وقوله
اذا جاء بعده ساكن ظرف للنسبة او حال من الضمير المجرور اي حال كونه واقعا وقت
مجيء ساكن بعده وقوله الكسر مبتدأ مؤخر اي تعين فيه الكسر لا غير نحو اردد الرجل
لما عرفت انه من مواضع تحريك الساكن الاول بالكسر فلما كان كذلك لزموا الاصل اي
اي قصروا النظر على حكم الاصل وهو الكسر لم يتجاوزوا عنه الى شيء آخر من الضم والفتح في
الفروع مثل رد الرجل كما قلنا في مذ بسكون الذال من انه اذا التقى مع ساكن يضم آخره
اعتبار الحركة اصله اعني منذ وبنو اسد يفتحون آخره كما فعل جرير في قوله ذم المنازل
بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام فان ذم على رد امر من ذم يذم وقد وقع
آخره مفتوحا مع التقائه بساكن بعده المنازل اي منازل الحبيبة واللوى بكسر اللام
والقصر منقطع الرمل واضافة المنزلة اليه بيانية فكان الشاعر عاش وصفا مع حبيبته
في تلك المنزلة في ايام عيشه وصفائه لم يتيسر له مثلهما في سائر المنازل والايام
فصار ما عداهما من الصفاء والعيش في سائر المنازل والايام كريها في نظره فامر بذمها
وكما روى يونس قوله فغض الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا بفتح الضاد
وكانه حرك بالفتح قبل اتصاله باللام فلما اتصل به ترك على حاله ولم يسمع الضم فيه واما
اذا كان الساكن ضميرا فيجب مع الالف الفتح ومع الواو الضم ومع الياء الكسر نحو
ردا ردوا ردي للمناسبة هذه اي ما ذكرنا من الاحوال هي اللغات الفصيحة وقد
خولف في بعضها فقوم يحملون واو الجمع على واو لو فيكسرون عند التقائه بالساكن كما يكسر
واو لو فيقولون لا تخشوا القوم بكسر الواو كما قيل لو استطعنا بالكسر والفصيح في واو
الجمع الضم وقوم يعكسون اي يحملون واو لو على واو الجمع فيضمونه كواو الجمع فيقولون
لو استطعنا بضمه والفصيح فيه الكسر ومنهم من يقول من الرجل بكسر النون في من الجار رل
للمعرف باللام والفصيح فيه الفتح فكانه اتبع الكسرة ما قبله ومنهم من يقول عن الرجل بضم
اي بضم النون من عن الجار للمعرف باللام والفصيح فيه الكسر وكانه حرك النون
بالضم لاتباع ضمة الجيم كقوله تعالى قل انظروا وكان الراء في حكم الساكن اذ المدغم ساكن و
اللسان يرتفع بهما دفعة واحدة وهما اي كسر النون في الاول وضمه في الثاني لغتان

رد بيان قبيحتان جدا و قطعا لغاية استثقال ذلك و استبشاعه كما لا يخفى على من له ذوق
سليم الفصل الخ لك لبيان ما يحصل بسبب الادغام و هو اى الادغام فى اللغة ادخال الشئ
فى الشئ يقال ادغمت الثياب فى الوعاء اذا ادخلتها فيه وادغمت اللجام فى الفرس اذا ادخلته
فى فيه و فى الاصطلاح له تعريفات كثيرة والمختار كما تعرف انه ان ينطق بحرفين متماثلين
اى متجانسين بان يكونا من جنس الباء او الدال مثلا و لا ينقض بالادغام بين المتقاربين
لان ادغامهما انما هو بعد ابدال احدهما بالاخر بصيرا ان متماثلين من غير اى نطقا ناشيا
من غير فصل اى نطقا بلا فصل بينهما اصلا لا بحركة و لا بحرف و لا بوقف ولا بنفس فى الجملة
فيسمى الحرف الاول مدغما والثانى مدغما فيه فكانك ادخلت الاول فى الثانى فخرج مثل
قلس لعدم التماثل و مثل حيياك الله و مددنا لفك لوقوع الفصل بينهما بنفس ثم ان الحرفين
اعم من ان يكون اولهما ساكنا والثانى متحركا وان يكونا ساكنين وكذا من ان يرتفع
بهما اللسان دفعة او لا يرتفع فيشمل الادغام حال الوقف وفى مثل اب وبب مما ليس للسان
مدخل فيه و ما ذكرنا من معنى عدم الفصل اصلا توضيح و تيسير وحقيقته ما بينه لقوله والمراد
بهذا اى بنطقهما بلا فصل ان يحصلا باعتماد واحد قوى على مخرجهما بحيث يصير الحرفان حرفا
مغايرا لهما بهيئته و هو الحرف المشدد وزمانه اطول من زمان الحرف الواحد واقصر من
زمان الحرفين و لذا يجب ان يكونا متماثلين لانه لا يمكن اخراج المتقاربين من مخرج واحد
باعتماد واحد لان لكل واحد منهما مخرجا على حدة نحو حيياك الله و بياك اى اضحكك بتشديد
الياء فيهما فانك اذا رجعت الى نفسك تجد منها اليائين فيهما قد خرجا باعتماد واحد حتى لو
قطعنا الاعتماد الاول على المخرج لاخراج الياء الاول داعتمدنا عقيبه على ذلك المخرج لاخراج
الياء الثانى مرة اخرى و قلنا حيياك الله بالفك كان النطق بهما بفصل بينهما بنفس فى الجملة
او بالوقف كذلك فنطقهما من غير فصل انما يكون اذ احصلا باعتماد واحد كل ذلك يظهر لك
اذا رجعت الى نفسك وما ذكرنا من التعريف احسن مما ذكره ابو على من ان الادغام ان تصل
حرفا ساكنا بحرف مثله اى مماثل له من غير ان تفصل بينهما بحركة او وقف فيرتفع
بالنصب عطف على تصل اللسان عنهما ارتفاعة واحدة بان يرتفع عنهما فى زمان واحد كما يصل
اليهما كذلك لا بان يرتفع عن الاول اولا وعن الثانى ثانيا كما فى صورة الفك وذلك
اى كون تعريفنا احسن من تعريفه ثابت لان كلامه مبنى على ان الحركة ملفوظة بعد الحرف
لا معه لتصلح اى حتى تصلح فاصلة بين الحرفين لان الفاصل بينهما لا بد ان يكون متقدما على
احدهما و متاخرا عن الاخر واما ما هو مع احدهما فلا يصلح للفصل و هو ظ و هذا اى كون الحركة
بعد الحرف ليس بثابت لسكون الباء اى ثابت وما استدلوا به عليه اى على البعدية قد قدح
فيه عبد القاهر فاذا انقدح الدليل لا يثبت المدلول قال فى الاقليد علم ان الحركة بعد الحرف
لا قبله ولا معه لانا نشاهد تحقق الادغام اذا اسكن الاول وامتناعه اذا حرك نحو سر
وسرر فلو لم يكن الحركة بعد الحرف لما امتنع الادغام فى سرر لعدم الفاصل بين المثلين
كما اذا سكنت الراء الاولى و لانها لو كانت قبل الحرف لكانت حركة الثانية من الرائين
بينهما ولا امتنع الادغام قبل اسكانها للفاصل بين المثلين و نحن نرى الامر على خلافه اذ
باسكان الثانى من المثلين يمتنع الادغام و باسكان الاول و تحريك الثانى يتحقق
سلس القياد و من الشواهد لصحة ما قلنا ان الواو و الياء انقلبت فى ميقات وموقن لكسرة
جاورت الواو و فى موقات وضمة صاحبت الياء فى ميقن فجذبت كل منهما حرف اللين الى
نفسها فلو كانت الحركة قبل الميم وقعت الميم فاصلة و لم يحصل المجاورة فيلزم ان لا يقلبا
لعدم الموجب و اللازم منتف و مما يستدل به على ثبوت ما ادعينا ان الحرف اصل والحركة
تبع لها لان الحرف يستغنى عنها فيتلفظ به مجردا عنها و لا شك ان رتبة الاصل فى الوجود



الوجود قبل رتبة الفرع فهذه دلائل واضحة على ان الحركة ليست قبل الحرف واما انها ليست
مع الحرف فالدلائل على ذلك ان الامر لو كان كذلك لما كانت حركة الراء الاولى فى سرر
فاصلة لان الفصل بين الشيئين انما يتحقق بوقوع الفاصل بعد الاول و قبل الثانى
والحركة اذا كانت مع الراء الاولى نفسها لا قبلها ولا بعدها لم يكن واقعة بعدها فلا يتحقق
الفصل فلما امتنع الادغام فى سرر علم ان حركة الراء الاولى بعدها لا معها انتهى و قال
بعض الافاضل الحركات ابعاض الحروف لان فتح الحرف عبارة عن الاتيان بعده بلا
فصل ببعض الالف و على هذا القياس الضم والكسر ولما كان تعقب الحركة على الحرف
بلا فصل ظن بعضهم ان الحركة على الحرف و بعضهم انها قبل الحرف و ليس كذلك وذلك
لانه لا يكون فرق فى المسموع بين قولك الغزو باسكان الزاء والواو و بين قولك
الغز بحذف الواو وضم الزاء وكذا لا يفرق بين قولك الرمى باسكان الميم والياء والرم
بحذف الياء وكسر الميم لانه اذا اسكن حرف العلة بلا مد و اعتماد عليه صار عين الحركة
انتهى واما قدح عبد القاهر على الاستدلال فليتنا نطلع عليه و ايضا لا حاجة الى قوله بحركة
بعد تقييده الحرف الاول بالساكن لان ما يصلح الفصل على تقدير التسليم هو حركة الحرف
الاول لا الثانى و هو ظ فاذا قيد الاول بالسكون لا يتصور الفصل بالحركة حتى يحتاج
الى نفيه و ايضا اطلاق الوقف على مجرد فك الادغام فى مثل مدد خلاف الظ وان اراد به
المتعارف يعنى ان اراد بالوقف مجرد فك الادغام فى مثل مدد بناء على ان الوقف
فى اللغة هو التوقف وفى مثل مددنا بالفك توقف اللسان بين الدالين فى الجملة فذلك
خلاف الظ اذ المتبادر من الوقف المعنى الاصطلاحى المتعارف لا المعنى اللغوى وان
اراد به المعنى المتعارف و هو حبس النفس على اللفظ و قطع الصوت عنه حتى اذا اريد
التلفظ بشئ اخر احتيج الى صوت جديد كما سيجئ لدخل فى تعريف الادغام مثله اى مثل
حال مددنا بالفك اذ يصدق عليه القيود السابقة من التعريف كما لا يخفى فاذا كان المراد
بالوقف ما هو المتعارف يصدق عليه ايضا عدم الفصل بالوقف اذ لا شك ان ليس فى
ذلك وقف متعارف بل فك الادغام بنوع تنفس مع ان ذلك ليس بادغام قطعا
فينتقض طرد التعريف وان جعل بعدما اراد بالوقف المتعارف قوله فيرتفع اللسان
عنهما الى آخره اى عنهما ارتفاعة واحدة من تمام التعريف ليخرج عن التعريف هذا اى
مثل مددنا بالفك لما ان اللسان لم يرتفع عن الدالين ارتفاعة واحدة بل ارتفاعين ورد على
عكسه اى عكس التعريف و هو كونه جامعا لجميع افراد المعرف مثل اب بالتشديد
و هو المرعى اى ما يرعى فيه مثل الغنم والابل و ب بالتشديد ايضا و قد عرفت انه
بمعنى الثقيل الاحمق حال كون ذلك مما ليس للسان فيه مدخل لان مخرج الباء ما بين
الشفتين و لا دخل للسان فيه حتى يرتفع عن الباء المشدد ارتفاعة واحدة فعلى تقدير
ان يجعل قوله فيرتفع الخ من تمام التعريف لا يصدق على ادغام مثل اب و ب فيبطل
عكسه و فيه ان كون اطلاق الوقف فى مثل هذا المقام على اللغوى اعنى التوقف
خلاف الظ محل نظر و كذا ما ذكرنا احسن مما ذكره ابن الحاجب فى التعريف فان الادغام
فى الاصطلاح ان تاتى بحرفين ساكن فمتحرك قال بعض الافاضل اى لا بد ان يكون
الاول ساكنا لانه لو كان متحركا لحالت الحركة بينهما فلا يتصل بالثانى و لا بد ان يكون
الثانى متحركا لانه مبين للاول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فلا يبين غيره
من مخرج واحد احتراز عن نحو قلس من غير فصل احتراز عن نحو قوول مجهول قاول
فان مدة الواو الاولى فاصل بخلاف ما اذا لم يفصل نحو قول و لذلك يفرق بين قوول
و قول و لا يخرج هذا بقوله فمتحرك لان الفاء انما يدل على التعقيب عادة فيجوز ان يكون

بينهما فصل بنفس او غيره وانما يخرج بقوله من غير فصل لان المراد به ان يرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة وانما كان احسن مما ذكره لانه اي تعريف ابن الحاجب لا يتناول الادغام في الوقف كالوقف على المد لانه عند الوقف لا يكون الثاني متحركا بل ساكنا كالاول فبقوله فمتحرك يخرج هذا عن تعريف الاتباد ويل كان يعم المتحرك من المتحرك في اللفظ او في التقدير. والمدغم فيه عند الوقف متحرك في التقدير لعروض سكونه بخلاف ما ذكره المص فانه يتناول على ما في الوقف بلا تاء ويل لعدم اخذ المتحرك فيه وكذا لا يرد عليه ما يرد على ما ذكره ابو علي من الاعتراضات السابقة فكان احسن منهما فتدبر وسبب الادغام التخفيف لما ان في النطق بالحرفين المتماثلين او المتقاربين الذين اما يجري الادغام فيهما كما مر المتواليين مشقة لكل من المتماثلين والمتقاربين والمراد بتواليهما ان ينطق احدهما عقيب نطق الاخر بلا ادغام عسر اليس في غيرهما فيدغم احدهما في الاخر ليزول العسر ويحصل الخفة وذلك لما فيه من العود الى حرف بعد النطق به قال بعض الفضلاء التباعد المفرط بين الحرفين يجعل التلفظ بهما بمنزلة الوثبة فلذلك اجيز الابدال والتقارب المفرط يجعل اللفظ بمنزلة الحجلان المقيد وشبهه بعضهم بوضع القدم ورفعها في موضع واحد وبعضهم باعادة الحديث مرتين وكل ذلك مستكره بل اذا كرر طعام واحد يلتذه النفس ملته وكرهته فكيف مما عليه فيه كلفة العمل اذا رجع اليه بعينه ولذلك صارت الحروف المتباعدة المخارج احسن في التاليف واسهل مما تدانت مخارجه تشهد لك به وجدانك اذا قلت مدد بتوالي الدالين المتماثلين ومدح بتوالي الدال والحاء اللذين ليسا بمتماثلين ولا متقاربين فانك تجد في الاول من العسر في النطق والثقلة على اللسان ما لم تجده في الثاني وكذا يشهد به وجدانك اذا انشدت وزاوت من الانشاد وهو قراءة الشعر قوله كريم اي هو كريم متى امدحه امدحه والورى بفتحتين اي الخلق اي والحال ان الخلق معي في مدحه لتعلق كرمه بجميع الناس واذا ما لمته ماض متكلم من لام يلوم لوما لمته وحدي اي حال كوني منفردا الاثر ركني فيه احد فانك تجد في نطق الحاء والهاء المتقاربين المتواليين في امدحه امدحه عسرا وكلفة على اللسان لا تجد ذلك بين سائر الحروف واما من اورده من قبيل ما نقل بسبب قرب المخارج قوله مفعول اورد ومن قبيل حال عنه مقدم عليه اي اورد ناس قبيل ما نقل بسبب قرب مخارج الحروف البيت المذكور وهو صحيح واما من اورد من ذلك القبيل وهو الفاضل الجاربردي قوله وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر حرب اسم رجل مرفوع على الابتداء وقوله بمكان خبره والقفر هو المكان الخالي عن الماء والكلا قال المولى حسن جلبي ذكر في عجائب المخلوقات ان من الجن نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية فمات فقال ذلك الجن هذا البيت والواو في وليس يحتمل ان يكون للحال وان يكون للعطف ثم ان القرب بمعنى التقارب والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية فيما اذا كان باقيا على معناه الحقيقي او نقول قرب ظرف لخبر ليس اي ليس قبر كائنا قرب قبر حرب او الكلام محمول على القلب كما صرح به السكاكي في قوله يكون مزاجها عسل وماء وعلى التقادير لا يلزم ما اتفق على عدم وقوعه في كلام العرب من كون المسند اعني خبر ليس معرفة لاضافته الى المضاف الى العلم وهو حرب والمسند اليه اعني اسمه نكرة ثم ظاهر البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر على كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع المضمر في قوله قرب قبر مع ان الاظهر ان يقول قربه لزيادة التمكين انتهى فقد سها اي من اورد كذلك فقد سها في ايراده اذ الثقل والتنافر فيه اي في هذا البيت انما هو في مصراعه الاخير وليس بين وفيه متواليين فيه قرب مخرج



مخرج كما لا يخفى على من احاط تفاصيل المخارج حتى يكون من قبيل ما نقل بسبب قرب مخارج الحروف المتوالية وانما الثقل والتنافر فيه بسبب اجتماع الكلمات المتنافرة وفرق بين الثقل بسبب هذا الاجتماع وبين الثقل بسبب توالي الحروف المتقاربة المخارج والكلام في الثاني لا في الاول ولكون قرب المخرج بين الحرفين سواء كانا مما يجري فيهما الادغام او لا سببا لعسر النطق بهما متواليين رفضوا وتركوا جمع القاف مع الكاف وجمع احدهما مع الجيم في كلمة واحدة لما بين هذه الحروف من التقارب في المخرج لما عرفت ان اقصى اللسان وما فوقه من الحنك هو مخرج القاف وما يلي ذلك من اللسان والحنك هو مخرج الكاف ووسط اللسان وما يحاذيه من وسط الحنك الاعلى هو مخرج للجيم فلذا لم يجتمعوا اثنين منها في كلمة متواليين لانهما لو جمعا فاما ان ينطق بها مدغما احدهما في الاخر وهو باطل لما ستعرف ان الادغام بين المتقاربين لا يجري في مثل تلك الحروف واما ان ينطق بها منفكا احدهما عن الاخر فيلزم عسر النطق ولا ستثقال اجتماع المثلين والمتقاربين مما يجري فيه الادغام اي اجتماعهما بلا ادغام تراهم قوله اذا اجتمعا ظرف ترى او يحذفون فيما بعد وهو مفعول ثان لترى اي اذا اجتمع المتماثلان او المتقاربان مع تحقق مانع من الادغام كسكون الثاني في غير الوقف كثيرا اما يحذفون احدهما لئلا يكون عسر في النطق فيقولون في ظللت ومست بكسر العين فيهما من ظل يظل ظلا يقال ظل زيد سائرا اثبت له ذلك في جميع نهاره وظل زيد غنيا اي صار ومس يمس مسا كلاهما على حد علم يعلم ظلت ومت بفتح الفاء وكسره وهو الظاء في الاول والميم في الثاني اما بحذف اي قولا ملابسا اما بحذف المثل الاول لكونه المدغم عند الادغام مع حركته بناء على انه لا يلزم منه محذور التقاء الساكنين فيصير ان ظلت ومست بفتح الفاء او ينقل حركته الى ما قبله بعد حذف حركة ما قبله ثم حذفه اي حذف الاول ساكنا لئلا يهدر الحركة من غير موجب فيصيران ظلت ومست بكسر الفاء واما حذف الحرف الثاني لكونه منشا الثقل فهو جائز ايضا لكن ح يحتاج الى اسكان الاول ففيه زيادة كلفة فلذا اقتصر على الاول ويقولون في احسست من الاحساس مما كان قبل المتماثلين حرف صحيح ساكن احست بحذف السين الاول بعد نقل حركته الى ما قبله ولا يجوز حذفه مع حركته لئلا يلزم التقاء الساكنين وجميع ذلك فيما كان المجتمعان المتماثلان في كلمة واشار الى مثال كونهما في كلمتين بقوله ويقولون بنو فلان علماء بفتح العين وسكون اللام وكسر الهمزة اي على الماء فاجتمع لام على مع لام التعريف في كلمتين من غير ادغام اذ الف على ساقط عند الوصل كهمزة التعريف فحذفوا لام على وكذا يقولون في حذف احد المتقاربين المجتمعين يسطيع في يستطيع اجتمع فيه التاء والطاء المتقاربان من غير ادغام فحذفوا التاء وقد يقال يستيع بالتاء دون الطاء وهو اما على حذف الطاء لكونه منشا الثقل ثم ابدال فتحة التاء كسرة واما على حذف التاء الزائد لكونه زيادة اولى بالحذف من الاصل وابدال الطاء تاء لقرب المخرج بينهما ومن ذلك اي ما حذف فيه احد المتقاربين بلعنبر وبلعجلان اسمي قبيلتين اجتمع فيهما النون اعني نون بني مع لام التعريف وهما متقاربان من غير ادغام فحذفوا النون واما الياء من بني فساقط مقدما لالتقاء الساكنين وفصلهما عما سبق لكون المتقاربين فيهما في كلمتين وفيما سبق في كلمة والمانع من الادغام في هذه الامثلة سكون الثاني من المتماثلين او المتقاربين كما ستعرفه اما لفظا اي بسكون لفظيا وهو ظ فيما عدا يسطيع من الامثلة المذكورة واما حكما اي حكميا كما في يسطيع فان اصله يستطوع بسكون الطاء وكسر الواو فنقلت كسرة الواو الى الطاء ثم ابدل الواو ياء بسكونه بعد الكسرة

بفتح الباء وسكون اللام وكسر الحرف الاخير فيهما في بني العنبر وبني العجلان

فصار يستطيع فلما كان الطاء ساكنا في الاصل صار بعد الاعلال كانه ساكن فمنع سكونه الحكمي من ادغام التاء فيه فكثيرا ما حذفوا احديهما ولما فرغ من تعريف الادغام وما يتعلق به اراد ان يقسمه اولا باعتبار تماثل المدغم والمدغم فيه وتقاربهما ثم الى الواجب والممتنع والجائز فقال ثم الادغام يكون اما بين المتماثلين اي الحرفين اللذين يكون كل منهما مثلا للاخر بان يندرجا تحت نوع واحد من الحروف كالدالين في مد والرائين في فر واما بين المتقاربين اي اللذين يكون كل منهما مغايرا للاخر بان يكون احدهما من نوع والاخر من نوع اخر لكن مخرج احدهما قريب من مخرج الاخر كالتاء والطاء في اطرد اصله اطترد والنون والراء في من ربهم فنجعل الفصل صنفين لبيان ذينك القسمين فان قلت كيف يصح هذا التقسيم والحال انك قد قيدت الحرفين في التعريف اي تعريف الادغام بالمتماثلين فيكون تقسيمه الى ما بين المتماثلين تقسيم الشيء الى نفسه والى ما بين المتقاربين تقسيما الى مباينه فلا يصح قلت معنى الادغام بين المتقاربين ان يجعل احدهما مماثلا للاخر بان يبدل الى ما يماثله ثم ادغم هو اي ما جعل مماثلا من الاخر كما في شد في فرشت فيه حاتما او ادغم صاحبه وهو المتقارب الاخر فيه كما في اذبحذه في اذبح هذه والا فلا يخفى اي لو لم يجعل كذلك بل ابقي المتقاربان على حالهما لا يصح اذ لا يخفى ان الادغام بين غير المتماثلين لا يمكن لما عرفت ان الادغام يقتضي ان يتحد المدغم والمدغم فيه في المخرج حتى يخرجا باعتماد واحد والحرفان المتغايران ولو كانا متقاربين لا يمكن اتحادهما في المخرج فالمراد بالتماثل في التعريف اعم من ان يكون حالا او مآلا وحيث ما قوبل بالتقارب هو التماثل في الحال فلا اشكال الصنف الاول لبيان الادغام بين المتماثلين قدمه لكثرته وكونه اصلا يرجع اليه وهو ثلثة اقسام واجب لا يجوز فيه ترك الادغام وجائز لا يمكن فيه الطرفان وممتنع يجب فيه الترك القسم الاول على وجهين احدهما ذو ان يكون الاول من المتماثلين ساكنا والثاني متحركا سواء كانا في كلمة واحدة او في كلمتين والاول كما في مد حال كونه مصدرا فان اصله مدد بسكون الاول وحركة الثاني واحترز به عن مد فعلا ماضيا فان اصله مدد بفتحتين فلا يكون من هذا الوجه بل من الوجه الثاني والثاني كما في اقل لك فانه اجتمع فيه لام اقل وهو ساكن مجزوم مع لام لك المتحرك فادغم الاول في الثاني وسواء كانا حرفين صحيحين كما سبق او حرفي علة واوين او يائين وهو كما في عدو وولي اصلهما عدوو وولبي اولهما واو وياء مدتان وثانيهما متحركان ففي جميع هذه الصور يجب الادغام الوجه الثاني ان يكونا متحركين لكن بشرط ان يكونا في كلمة واحدة لا في كلمتين فان الادغام ح لا يجب لان اجتماعهما في حكم الافتراق لعدم لزوم ملاقات اول الكلمة الثانية باخر الكلمة الاولى مع ان في الادغام في المتحركين كلفة لاحتياج الى اسكان الاول كما ذكره بخلاف مثل اقل لك مما كان في كلمتين والاول ساكن ولم يكن اي والحال انه لم يكن هناك شيء من موانع الادغام فانه اذا وجد المانع ينتفي الممنوع وتلك الموانع كما نفصلها في القسم الثالث كالالحاق في قردد ولزوم اللبس في سرر ونحو ذلك فان كان ما قبلهما اي ما قبل المتحركين المذكورين متحركا سواء كان حرفا صحيحا او حرف علة اسكن الاول منهما بازالة حركته وادغم في الثاني وانما اسكن الاول لان حركته مانعة من الادغام كما عرفت ولا يصح نقلها الى ما قبله لتحركه فيحذف حركته اولا ثم يدغم وكذا اسكن الاول اذا كان ما قبلهما حرف لين اعني واحدا من الالف والواو والياء الساكنين سواء كانا مدة او لا لان ما قبلهما ح وان كان ساكنا لكن لضعفه عن تحمل الحركة وامتناعه عنه لا يصح نقل الحركة اليه كما في مد حال كونه فعلا ماضيا مما كان ما قبلهما متحركا وكما في رد وكما في خاصة اصلها خاصصة



خاصصة وخويصة مصغر خاصة اصلها خويصصة وتمود الثوب اصله تمودد مجهول تمادد وهذه الثلثة مما كان ما قبلها حرف لين الف في الاول وياء التصغير في الثاني والواو المدة في الثالث ففي جميعها يحذف حركة الاول اولا ثم يدغم وان كان ما قبلهما ساكنا غير ذلك اي غير حرف اللين ينقل حركة الاول اليه اي الى ذلك الساكن لكونه صالحا لان ينقل اليه الحركة ثم يدغم سواء كان حركة الاول ضمة او كسرة او فتحة كما في يمد اصله يمدد بالضم ويفر اصله يفرر بالكسر ويعض اصله يعضض بالفتح ففي جميعها ينقل حركة الاول الى ما قبله من الصحيح الساكن ثم يدغم في الثاني وههنا بحث وهو انه ان اراد بحرف اللين الالف والواو والياء الساكنين مطلقا كما هو المتبادر فلا يصح الحكم بانه اذا كان ما قبلهما حرف لين اسكن الاول مطلقا اذ قد يكون ما قبلهما واوا او ياء ساكنا ولا يسكن الاول بل ينقل حركته الى ما قبله كما في يود اصله يودد وايل اصله ايلل وهو قصر الاسنان العليا كما تقدم وان اراد به حرف المد فلا يصح ذكر خويصة من امثلته فان ياء التصغير ليس من حروف المد والصواب ان يقال وكذا اذا كان حرف مد او ياء التصغير فيكون معنى قوله وان كان ساكنا غير ذلك غير حرف المد وياء التصغير سواء كان صحيحا او حرف علة فيندرج مثل المثالين المذكورين ايضا في هذا الحكم اللهم الا ان يقال اراد بحرف لين حرف المد وياء التصغير القسم الثاني وهو الادغام الجائز هو فيما اي في موضع كانا اي المتماثلان في ذلك الموضع متحركين في كلمتين بان يكون احدهما اخر الكلمة الاولى والاخر اول الكلمة الثانية وما قبلهما حرف متحرك او حرف لين مدة كان او غير مدة وانما جاز الادغام في هذه الصورة لانه لما كان ما قبلهما متحركا او حرف لين وهو بمنزلة المتحرك لم يلزم من الادغام محذور التقاء الساكنين ولم يجب لان اجتماعهما في حكم الافتراق لما مر ان اخر الكلمة الاولى ليس بلازم الملاقات لاول الكلمة الثانية فجاز الادغام نظرا الى نفس الاجتماع وعدمه نظرا الى كون الاجتماع في حكم الافتراق واذا ادغم يكون بحذف حركة الاول لا بالنقل كما لا يخفى بخلاف ما اذا كانا متحركين في كلمة واحدة فان الادغام ح واجب كما عرفت وبخلاف ما اذا كان ما قبلهما ساكنا غير حرف اللين فان الادغام يمتنع ح كما تعرف كقولك جاوز زيد اجتمع فيه الزاءان المتحركان من جاوز فعلا ماضيا وزيد وما قبلهما وهو الواو متحرك والدار رحمن اجتمع فيه الراءان المتحركان من الدار والرحمن وما قبلهما حرف لين وهو الالف وبين نحن اجتمع فيه النونان من بين ونحن وما قبلهما حرف لين وهو الياء الساكن الغير المدة ففي جميعها يجوز حذف حركة الاول ثم ادغامه في الثاني ويجوز اظهارهما وابقاؤهما على حالهما متحركين فائدة قال بعض المهرة اعلم ان حسن ما يكون الادغام فيما جاز فيه الادغام من كلمتين ان يتوالى خمسة احرف فصاعدا متحركة مع الاثنين المثلين المتحركين نحو جعل لك وذهب بمالك ونحو نزع عمرو ونزع عليط والاظهار في الواو والياء اللتين ليستا بمدة نحو ثوب بكر وحبيب بكر احسن منه في الالف والواو والياء المدتين لان المد يقوم مقام الحركة وانما جاز الادغام في نحو ثوب بكر وحبيب بكر ولم يجز في نحو خذ العفو واد مرلان الواو والياء الساكنين فيهما مد في الجملة وان لم يكن حركة ما قبلهما من جنسهما الا ان مدهما اقل منه اذا كان حركة ما قبلهما من جنسهما قال ابو علي الغرض من هذا النقل تمهيد جواز الادغام في مثل بين نحن والتمهيد لبيان غلط التفائل الآتي وقد ادغموا اي جوازا نحو ثوب بكر مما كانا متحركين في كلمتين وما قبلهما واو وياء ساكن غير مدة لان هذا حال كونه في المنفصل اي في كلمتين مثل اصيتم ومديق في المتصل اي في الكلمة الواحدة يعني ابو علي التقاء الساكنين اذا كان اولهما حرف لين مطلقا وثانيهما مدغما لا يتفاوت جوازه بعد ان يكونا في كلمة واحدة


الصنف الاول

بان يكون المدغم والمدغم فيه كلاهما في كلمة كما كان الساكنان كذلك كما في خاصّة وخويصّة واصيم
ومديق او يكونا في كلمتين مثل ثوب بكر بان يجوز في الصورة الاولى دون الثانية بل يجوز
هو ويغتفر في كل من الصورتين وكان في كل منهما التقاء على حده كما عرفت فاذا كان كذلك
جاز الادغام في مثل ثوب بكر والدار رهن وبين نحن اذ ليس هنا ما يصلح ان يكون مانعا
من الادغام الا التقاء الساكنين على تقدير الادغام فاذا جاز هو بناء على عدم التفاوت
المذكور جاز الادغام واصيم بسكون الياء وتشديد الميم مصغر اصم وهو الذي له صمم ومديق
بسكون الياء وتشديد القاف ايضا مصغر مدق بكسر الميم وفتح الدال وتشديد القاف
وضمهما ايضا اسم آلة بمعنى ما يدق به واصلهما اصيمم ومديقق فحذف كسرة الميم والقاف
الاوليين وادغم في الميم والقاف الثانيين فقد ادغم احد المتحركين فيهما في الآخر مع كون
ما قبلهما حرف لين وهو ياء التصغير وعد هذا من التقاء الساكنين على حده فكذا في مثل ثوب
بكر الا انه يجب الادغام في مثل اصيم ومديق ويجوز في مثل ثوب بكر اذا عرفت هذا فقد
غلط من قال وهو الفاضل الجاربردي الادغام في مثل قوم مالك بالواو مما كان المتحركين
في كلمتين وما قبلهما واو او ياء ساكن غير مدة ممتنع فانه اذا جاز الادغام في ثوب بكر
كما مر يجوز في قوم مالك اي ادغام الميم في الميم بلا فرق اصلا فالحكم بالامتناع فيه غلط
والعجب انه اي ذلك القائل استدل على امتناعه اي امتناع الادغام في قوم مالك بانه
اي الشان لو ادغم اي لو وقع الادغام فيه فاذا اسكن الميم الاول اي سكن الميم الاول
ضرورة ان الادغام لا يمكن مع بقاء حركته واذا اسكن فاما ان ينقل حركته الى ما قبله من
الواو الساكن او تحذف فان لم ينقل حركته الى ما قبله بل حذفت لزم التقاء الساكنين
وهما الواو والميم الاول على غير الوجه المغتفر اي على غير حده لكون الاول منهما غير مدة
وان نقلت حركته الى ما قبله تغير بناء الكلمة لان حركة الاخر لكونه حركة الاعراب لا تعتبر
في بناء الكلمة ووزنها بل خارج عنه فاذا حرك الواو الساكن من قوم مالك بتلك الحركة
فقد اختل الوزن وهو ليس بجائز وقد اعترف حال من فاعل استدل اي والحال ان
ذلك القائل قد اعترف فيما قبل اي في بحث التقاء الساكنين وبحث الادغام الواجب
بان التقاء الساكنين في مثل خويصّة بادغام الصاد بعد ياء التصغير الذي هو ساكن
غير مدة مغتفر لكونه من التقاء الساكنين على حده ولا فرق بينها وبين قوم مالك فيما يرجع
الى جواز التقاء الساكنين وامتناعه لان في كل منهما كان اول الساكنين حرف لين غير مدة
والثاني مدغما فاذا جاز الالتقاء في خويصّة يجوز في قوم مالك واذا امتنع في الثاني امتنع
في الاول من غير فرق فالحكم بجوازه في الاول وامتناعه في الثاني مما يتعجب منه والحق
جوازه في كليهما نعم بينهما فرق من جهة ان المدغم والمدغم فيه في خويصّة كلاهما في كلمة واحدة
دون قوم مالك في كلمتين وان الساكن الاول في الاول ياء التصغير دون الثاني لكن لا دخل
لهذا في جواز الالتقاء وامتناعه كما ذكره ابو علي واعلم ان ذلك القائل لم يستدل على الامتناع
في قوم مالك بالواو كذلك صريحا لكن لزم ذلك كلامه حيث قال في قول ابن الحاجب و
يمتنع عند ساكن صحيح ما قبلهما في كلمتين نحو قرم مالك القرم بالراء السيد وانما امتنع
الادغام لانه لو ادغم فانه اذا اسكن الميم الاول فان لم ينقل حركته الى الراء وادغم لزم
التقاء الساكنين على غير الوجه المغتفر وان نقل حركته الى الراء تغير بناء الكلمة والمراد
بالصحيح في قوله اي قول ابن الحاجب ساكن صحيح ان يكون حرف غير حرف مد حتى
يمتنع الادغام في نحو قوم مالك بالواو لعدم المدة ونحو عدو ووليد وولي يزيد ايضا لذهاب
المدة بالادغام اما بادغام الواو الاول من عدو في الواو الثاني منه وادغام الياء الاول
من ولي في الثاني منه فان اصلهما عدوو ووليي فلما ادغم بالادغام زال المدة فيلزم المحذور

المحذور المذكور من انه لو نقلت حركة الواو والياء الثانية وهي المدغم فيهما الى الاولى منهما تغير
بناء الكلمة وان لم ينقل يلزم التقاء الساكنين على غير الوجه المغتفر واما ان كان قبلهما ساكن
هو حرف مد نحو امام مقام وحميم ملك وعدو رفيق فلا يمتنع الادغام انتهى ويمكن دفع
هذا التعجب عنه بان ياء التصغير لكون وضعه على السكون بمنزلة المدة بخلاف الواو
في مثل قوم مالك وثوب بكر فلذا اغتفر الالتقاء في مثل خويصة كما في خاصة وقيل
لهم دون قوم مالك وثوب بكر واعجب منه اي من ذلك الاستدلال انه اي ذلك
القائل استدل على امتناع الادغام في مثل عدو وليد وولي يزيد مما كان المتماثلان متحركين
في كلمتين وكانا من حروف اللين واوين او ياءين والاول منهما مدغم فيه اي ادغام
الواو والياء المشددين من عدو وولي في واو وليد وياء يزيد بمثل ما ذكر في الاستدلال
كما نقلنا ولم يدر اي لم يعرف ذلك القائل انه اي الشان لو امكن وفيه اشارة الى ان
الادغام فيهما ليس بممكن لكن لا كما ذكره القائل بل لدليل آخر سيجيء كما ننبه عليه في آخر الكلام
بقوله وتطلع عن قريب الخ ادغام الواو الثاني وهو الواو الاخير من عدو وفي الثالث
وهو ياء يزيد في المثال الثاني يصير الواو الاول من عدو والياء الاول من ولي وهما الساكنان
المدغمان في مثلهما مدتين لانها في الاصل مدتان على ما مر ان اصلهما عدوو ووليي على
فعول وفعيل وانما زال المد عنهما بسبب ادغامهما فاذا فرض ادغام الواو والياء الثانيين
في الثالثين يزول الادغام الاول فيعود الاولان الى المدة كما كان ويشهد له ذلك اذا
رجعت الى وجدانك تجد منه انه ما لم يصر الاولان مدتين لا يتيسر ادغام الثانيين في
الثالثين فاذا صارا مدتين فيكون الالتقاء الحاصل هناك من الادغام التقاء الساكنين
على حده بلا شبهة لانه اذا كان اول الساكنين مدة والثاني مدغما في كلمة واحدة يكون الا
لتقاء على حده مغتفرا جائزا بالاتفاق سواء كان المدغم فيه ايضا في تلك الكلمة نحو خاصة
وتمود الثوب او في كلمة اخرى كما في امام مقام وحميم مالك على تقدير ادغام الميمين والحميم
هو الماء الحار والحال ان ذلك القائل قد اعترف في هذا المقام كما نقلنا بجوازهما اي
بجواز التقاء الساكنين والادغام في امام مقام وحميم مالك فقوله في الاستدلال وان لم
ينقل يلزم التقاء الساكنين على غير الوجه المغتفر مخالف لما ثبت بلا شبهة ولما اعترف به
بخلاف ما اذا كان الاول من الساكنين حرف لين غير مدة كما في قوم مالك على تقدير الادغام
اذ لا انكار لكونه التقاء الساكنين على حده محال ولذا كان هذا الاستدلال فيه اعجب والاستدلال
السابق عجيب ويمكن دفع هذا التعجب ايضا منه بان مراده انه يمتنع الادغام في عدو
وليد وولي يزيد على تقدير بقاء الواو والياء الاولين غير مدتين فانه ح لو لم ينقل الحركة
يلزم الالتقاء على غير حده قطعا ولو سلم فمنى لفقه لما ثبت بلا شبهة واعترف به انما نشأ
من عدم درايته انه يصير الواو والياء الاولان عند ادغام الثانيين في الثالثين مدتين
وهذا انما يستلزم كون استدلاله هنا ايضا عجيبا لا اعجب وتطلع عن قريب على حقيقة
ما يتعلق بهذا المقام اي بجواز الادغام او امتناعه في مثل عدو وليد وولي يزيد في بحث
الادغام الممتنع وقد يكون المثلان اي كثيرا ما يكون المثلان المتحركان في كلمة غير شبيهين
بهما في الكلمتين فيجب ادغام اولهما مع سكون ما قبلهما كما مر وقد يكون المثلان المتحركان
حال كونهما في كلمة شبيهين بهما حال كونهما في كلمتين فيدغم اي بسبب ذلك الشبه يكون
مما يجوز فيه الادغام لا مما يجب فيدغم اولهما في ثانيهما مع سكون ما قبلهما اعتبارا للحقيقة
اي لاجتماعهما في كلمة واحدة بالحقيقة وفي نفس الامر كما يدغم في مثل يمد ويفر كما مر ويترك
الادغام اعتبار الشبه الانفصال اي لشبه اجتماعهما لانفصالهما وافتراقهما بان يكونا
في كلمتين بناء على انه اذا كان المثلان المتحركان في كلمتين حقيقة ينفك الادغام اما جوازا

ان كان ما قبلهما متحركا او حرف لين كما مر او وجوبا ان كان ما قبلهما صحيحا ساكنا كما يجيء نفي
هذه المادة ثم يمتنع الادغام لعدم كونهما في كلمتين حقيقة بل في كلمة ولم يجب لعدم كون اجتماعهما
في كلمة متمحضا فلم يبعد عن شبهة الانفصال وكونهما في كلمتين فصار بين بين فجوز فيه الادغام
وتركه وهذا بمنزلة الاستثناء عن الحكم السابق اعني انهما اذا كانا متحركين في كلمة وما قبلهما
صحيح ساكن يجب فيه الادغام كما في اقتتل على افتعل من الاقتتال حيث اجتمع فيه
التاءان المتحركان وما قبلهما وهو القاف ساكن لكنهما شبيهان بهما في كلمتين فان
التاء الاول تاء الافتعال والثاني عين الفعل اعني تاء اقتتل وليس عين كل فعل تاء ليلزم
تلاقي مثلين اي حتى يلزم من نقل ذلك افعل الى الافتعال تلاقي تائين متماثلين بل كثير
من الافعال ليس عينه تاء كنصر وجمع وخصم فاذا قلت اختصموا بنقل الفعل الذي ليس عينه تاء
الى الافتعال انفرد تاء الافتعال عن تاء اخر فلا يلزم تلاقي مثلين فمن جهة هذه الجهة اي
من جهة ان تاء الافتعال لا يلزمه تاء اخر بل قد ينفرد عنه اشبه اي مثل اقتتل تركيب
انعت تلك مما كان المتماثلان في كلمتين حقيقة وهما تاء انعت وتاء تلك وانما اشبهه من
حيث انك اذا قلت انعت هذه او انعت زيدا بان تذكر بعد انعت ما كان اوله غير التاء
كالهاء والزاء زال اجتماع المثلين ويصير تاء انعت منفردا عن اخر وهذا ما قال سيبويه
انما لم يلزم الادغام في اقتتل لان التاء الاولى فيه لا يلزمها التاء الثانية الا ترى الى قولك
اجتمع وارتدع فالمثلان المتحركان فيه كانهما في كلمتين ثم ان انعت مضارع متكلم من نعت
ينعت نعتا اي وصف اي اصف تلك المرأة او هذه المرأة وزيدا وبالجملة اجتمع في اقتتل
جهتان جهة اجتماع المثلين المتحركين في كلمة حقيقة وجهة كون اجتماعهما شبيه الافتراق
وبمنزلة انعت تلك فلما كان الامر كذلك اجراه اي اقتتل قوم مجرى المتصل مثل يعد فادغموا
واجراه اخرون مجرى المنفصل مثل انعت تلك فاظهروا كما جاز الاظهار في انعت تلك هكذا
قالوا وقال بعضهم لم يجب فيه الادغام لانه لو نقل حركة التاء الى القاف وادغم التاء في التاء
سقط همزة الوصل ويقال قتل فيلتبس بالماضي من التفعيل ثم قال لقائل ان يقول ان جواز
الادغام مستلزم لجواز الالتباس فينبغي ان لا يجوز ثم اجاب بان جواز الادغام لا يقتضي
الا جواز الالتباس ووجوب الادغام يقتضي وجوب الالتباس وهو اقبح وفيه ما فيه فعلى
تقدير الادغام فيه وجهان احدهما ان ينقل حركة التاء الاولى وهي الفتحة الى القاف الساكن
على القانون وهو انه اذا اجتمع متحركان متماثلان في كلمة وكان ما قبلهما صحيحا ساكنا ينقل
حركة الاول الى ما قبله اولا ثم يدغم في الثاني فاستغني عن همزة الوصل كما مر غير مرة فقيل
قتل بفتح القاف وتشديد التاء والوجه الاخر ان يحذف حركة التاء كما في فرصه فر حذف
حركة الراء الاول ثم ادغم في الثاني وحرك القاف لالتقاء الساكنين بالكسر بناء على ما هو الاصل
تحريك الساكن وحال الهمزة ما مر من الاستغناء عنها فيقال قتل بكسر القاف وانما لم
يجب النقل فيه لان حركة الاول من المثلين لم تكن حركة العين فلا يجب المحافظة عليها
بنقلها الى ما قبلها فيجوز النقل وعدمه هذا عند الاكثر واما عند الفراء فيجب النقل كما في يعد
واما كسرة قتل عنده فيقال هي في الاصل فتحة جعلت كسرة ليكون دليلا على حذف همزة
الوصل المكسورة وهذا اي الوجه الثاني اولى من الوجه الاول لان الاول اي قتل بفتح
القاف يلتبس بماضي باب التفعيل لانه ايضا قتل بالفتح والتشديد من غير فرق بخلاف
الوجه الثاني اعني قتل بالكسر اذ لا التباس ح واما جوز الاول مع هذا الالتباس لانهما يتمايزان
بالمضارع فان مضارع ما نحن بصدده وهو قتل من الافتعال بالعمل المذكور يقتل بفتح حرف
المضارعة والقاف وكسر التاء المشدد اصله يقتتل واسم فاعله مقتل بضم الميم والباقي
كما في المضارع اصله مقتتل ومضارع ما هو من باب التفعيل يقتل بضمه اي بضم حرف المضارعة

المضارعة والباقي كما سبق واما اسم فاعل هذا فهو كما سبق ايضا بلا فرق فلذا حصل الامتياز بالمضارع
واما المضارع واسم الفاعل على الوجه الثاني فهما يقتل ومقتل بكسر القاف والتاء المشدد
فيهما وفتح حرف المضارعة في الاول وضم الميم في الثاني فعلى هذا الوجه ما هو من باب
الافتعال ممتاز عما هو من باب التفعيل باعتبار جميع الامثلة بفتح القاف في الثاني
وكسره في الاول مطلقا ويجوز مقتل بضم القاف ايضا اتباعا للميم وورد في بعض القراءة
مردفين بضم الراء واصله مرتدفين من ارتدفه اي استدبره فقلبت التاء الاولى دالا
وادغمت الدال في الدال وفتحت الراء وكسرت على الوجهين المذكورين وضمت ايضا
اتباعا لضمة الميم ومن هذا علم ان مجيء مقتل بضم الميم والقاف يجري على كل من الوجهين
في قتل وان اوهمت عبارة المص باختصاصه بالثاني القسم الثالث هو الادغام
الممتنع منه ما هو ممتنع لذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجة فهو لا يمكن ان يختلف
باختلاف اللغات والازمان والاحوال ومنه ما هو ممكن في ذاته لكنه ممتنع عند القوم
لاستيجابهم عدمه لدواعي واسباب حملتهم عليه فهو يمكن ان يختلف باختلاف اللغات
والازمان والاحوال فمنع الاول اي الممتنع لذاته ادغام ما كان قبله مماثل له ساكن
اي اذا اجتمع مثلان وكان قبل الاول مماثل اخر له ساكن صحيح يمتنع ادغام الاول في الثاني
لذاته سواء كانا في كلمة واحدة مثل ردد بتشديد الدال الاول او في كلمتين كما في مدد اود
فانه يمتنع ادغام الدال الثاني من ردد في الثالث منه وكذا ادغام الدال الثاني من مدد في
دال داود وذلك لانه لو ادغم الدال الثاني من ردد في الثالث منه مثلا لوجب ان ينقل
حركته الى الدال الاول لئلا يلتقي ساكنان على غير حده المغتفر فيلزم التغيير في بناء الكلمة
من غير حصول تخفيف لان نحو ردد بتشديد الثاني ليس اخف من ردد بتشديد الاول
ومنه اي من الممتنع الادغام اي ادغام حرف مدة كان او غيرها في المدة الالف كانت
او واوا او ياء لان الادغام يقتضي تحرك المدغم فيه والمدة ما دامت مدة لا تقبل الحركة
ولانه يقتضي ان يعتمد على مخرج المدغمين اعتمادا واحدا قويا والامتداد في المدة ينافي ذلك
وكذا من الادغام الممتنع ادغامها اي ادغام المدة في حرف اخر مماثل لها او غير مماثل لان
المدة ما دامت مدة لزم لها الامتداد وهو مانع من وصلها وعدم الفصل بينها وبين حرف
اخر كما لا يخفى على من له وجدان سليم ولذلك لم يدغموا في صحراء فان اصله القصر وزيدت
الف المد توسعا فالتقى ساكنان فلما لم يمكن حذف احدهما لئلا يلزم نقض الغرض ولا الادغام
لتعذره بناء على ان الالف لا يدغم ولا يدغم فيه قلبت الثانية همزة واما الادغام في مثل
مقروّ وبريّ اصلهما مقروء وبريء بالهمزة ثم مقروو وبريي بواوين وياءين اولهما مدة
فبعد اخراج المدة عن المدية فلا اشكال لكن هنا بحث وهو ان الواو والياء الساكنين اذا
كان حركة ما قبلهما من جنسهما بان يكون قبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة لهما حالتان
احديهما ان تحصلا بمجرد اشباع حركة ما قبلهما بلا اعتماد على مخرجهما كما في عود وعيد والاخرى
ان لا يكون حصولهما بمجرد ذلك الاشباع بل باعتماد على مخرجيهما شبيه صفة اعتماد بما
اي بالاعتماد في حال تحركهما اذ لا شبهة انه لابد فيهما متحركين من الاعتماد على المخرج بل انما
يحصلان ح بمجرد الاعتماد كما في عدو وولي بتشديد الواو والياء فان الواو والياء الساكنين
منهما حصلا بمد خلية الاعتماد على المخرج والحالتان متمايزتان ينبئك لك نفسك وتيها اذا
تلفظت بالواو الاول من عدو واقفا على كيفيته بعينها اي من غير ان تعطيها اشباعا زائدا
مجردا ومنفكا عن الثاني فيده به ليظهر الامتياز ثم تلفظت باعدو مما كانت الواو فيه
مدة وهو مضارع متكلم من عدا يعدو وكذا الحال في الياء الاول من ولي مع يلي مما كانت
الياء فيه مدة وهو مضارع من ولي يلي وليا اي اذا تلفظت الياء الاول من ولي على كيفيته

بعينها مجرد امتداد الياء الثاني ثم تلفظت بياء يليها الاخير ثم تاملت الفرق بينهما اي بين الواوين
من المثال الاول وبين اليائين في المثال الثاني تجده اي الفرق جواب اذا تلفظت
في غاية الظهور لانك تجد الواو والياء من اعدو وبلي حاصلين بمجرد اشباع حركة ما قبلهما
اعني ضمة الدال وكسرة اللام من غير ان تعتمد فيهما على المخرج وتجدهما من عدو وولي حاصلين
لا بمجرد الاشباع بل باعتماد على المخرج كما في المتحركين ولذلك تجد حصول الاولين ونحوهما
اسهل من حصول الاخيرين وتسميتهما بالمدة انما هي في حالتهما الاولى لوجود المد فيهما
واما في الحالة الثانية فتسميان حرفي اللين كما اذا لم يكن حركة ما قبلهما من جنسهما ويسميان
في حال تحركهما حرفي العلة واما الالف فهو حرف علة ولين ومد مطلقا كما عرفت وان شئت
تحقيقه ان الواو والياء المدتين ان هي بالفتح مخففة ان عامل في ضمير الشان المقدر كانتا
ساكنتين وكانت حركة ما قبلهما مجانسة لهما سواء حصلتا من الاشباع اولا يعني ان هذا الشيوع
لا يقدح فيما ذكرنا لانه مبني على التسامح دون التحقيق وانطباق مخرجهما في هذه الحالة
اي حال كونهما مدتين غير مخرجهما في غيرها كالحالة الثانية وانهما في الحالة الاولى حرفان
غيرهما في الحالة الثانية لان مخرجهما في الحالة الاولى جوف الفم وفي الثانية للياء وسط
اللسان ومما يحاذيه من الحنك الاعلى وللواو ما بين الشفتين كما في المتحركين وقد مر مثله
اي مثل هذا البحث في الاشتقاق في بحث مخارج الحروف وياء مثل الغازي والقاضي
مدة بلا اشتباه لكونه ياء ساكنا حاصلا من مجرد اشباع كسرة ما قبله فاذا ادغم ذلك الياء
في ياء الاضافة اي ياء المتكلم الساكن الذي اضيف اليه شيء كما في غلامي وقيل غازي
وقاضي بتشديد الياء فيهما هل هو من قبيل ادغام المثلين بان يكون ياء الاضافة ايضا
مدة او لا يكون كذلك بل من قبيل ادغام المتقاربين بان يكون ياء الاضافة غير مدة بل
قريب لها في المخرج فيجعل الياء الاول مماثلا له ثم يدغم فيه محل اي هذا محل تامل وتردد
فان كان الاول فقد ادغم المدة في المدة فلا يصح قطعا قولهم هنا من الادغام الممتنع الادغام
في المدة وكذا ادغامها وان كان الثاني يصح لعدم بقاء المدة مدة واذا كان هذا محل التردد
يكون صحة هذا القول ممنوعا لكن الحق انه من ادغام المتقاربين لشهادة الوجدان
على ان ياء الاضافة لو كانت مدة لا يمكن ادغام الياء الاول فيه فقولهم ذلك صحيح قطعا
والبحث مندفع هذا ويمكن ان يقرر البحث بان ياء مثل الغازي والقاضي مدة قطعا وياء
الاضافة المفتوح ليس بمدة قطعا فاذا ادغم الاول في الثاني وقيل غازي بفتح الياء المشدد
فلا محالة يزول عن الياء الاول المدية وانقلب حرف لين غير مدة مماثلا لياء الاضافة
في المخرج لما مر ان المدة ما دامت مدة لا يمكن ادغامها فهل يعد هذا الادغام من ادغام المثلين
بناء على ان المدة وياء الاضافة كلاهما من جنس الياء او من ادغام المتقاربين بناء على تفاوت
مخرجهما وانقلاب الاول عند الادغام الى ما يتحد بالثاني مخرجا فيه تامل وتردد فح يكون البحث
بمعنى التفتيش والتفحص لا بمعنى المباحثة والاعتراض فعلى هذا كان الانسب ان يورد
هذا البحث في تقسيم مطلق الادغام الى ما بين المتماثلين وما بين المتقاربين الا انه اورده
الى هنا لمزيد ارتباط بهذا المقام فتامل في هذا المقام والثاني اي الادغام الممتنع عند القوم
اقسام منه الادغام الواقع في اول الكلمة اي ادغام الحرف الاول منها في الثاني منها حال
كونها مبتدأ بها فانه اي هذا الادغام ممكن بل واقع في لغة العجم كما قالوا اشتر وشتاب
بادغام الشين فيهما فوقوعه فيها يدل على انه ممكن في نفسه اذ الممتنع لذاته لن يقع في لغة
من اللغات لا ممكن ولا واقع في لغة العرب لانه مستلزم للابتداء بالساكن المرفوض المهجور
عندهم لا لامتناعه بل لتعسره على السنتهم دون السنة العجم وقد عرفت في الاشتقاق
ان احوال الحروف والمخارج يختلف باختلاف الالسنة فالمانع من وقوع ذلك الممكن هو تعسر

هو تعسر الابتداء بالساكن وانما قلنا مبتدأ بها لانها لو وصلت بكلمة اخرى او بهمزة الوصل جاز
الادغام في اولها كما في قوله تعالى في سبيل الله اثاقلتم وقوله فادارأتم والاصل تثاقلتم
اي صرتم ثقلاء وتدارأتم اي اختلفتم قلب تاء التفاعل ثاء في الاول ودالا في الثاني و
وادغم الثاء في الثاء والدال في الدال فاجتلبت الهمزة ليمكن الابتداء فقد وقع الادغام
في اول هذين الفعلين لاتصالهما بكلمة اخرى عند الدرج وهو لفظة الله والفاء وبهمزة
الوصل عند الابتداء ومنه ادغام الملحق للالحاق نحو قردد كرر فيه الدال للالحاق بجعفر
وجلبب كرر الباء للالحاق بدحرج الاول اسم والثاني فعل وقد مر مرارا فيمتنع ادغام
الدال في الدال والباء في الباء لانه لو جاز الادغام لانكسر الوزن فيلزم نقض الغرض
وهو كون الملحق على وزن الملحق به ومنه ما اي الادغام الكائن اذا كان ثاني المثلين
ساكنا سكونا لازما سواء كانا في كلمة كما في مددت فان سكون الدال الثاني لازم لاتصال
الضمير المسكن للاخر او كلمتين كما في رسول الامير فان لام التعريف موضوع على السكون
وانما امتنع الادغام ح لما عرفت ان الادغام يقتضي تحرك المدغم فيه واذا كان الثاني
لازم السكون لا يمكن تحريكه لئلا يلزم نقض القاعدة وانما قيدنا السكون باللزوم احترازا
عن سكون الوقف كالوقف على الدال لانه غير لازم لزواله حال الدرج وعن سكون مثل
دال اردد امر الحاضر ولم يردد المضارع المجزوم فان سكونهما ايضا غير لازم لانه يتحرك
اخرهما كثيرا ولو ظاهرا كما في اخشى ولم يخشى وانه يكسر حين الوصل مثل اردد الرجل
ولم يردد المرأة على ما عرفت فيهما وفي الوقف يجوز الادغام بتحريك الثاني لعدم لزوم
السكون له قال تعالى في اية ومن يشاقق الله بالفك وفي اية اخرى ومن يشاق الله
بالادغام فدل ذلك على انه لم يمتنع في مثل رد ولم يردد بل يجوز فيه الادغام وتركه لان
من يشاق من هذا القبيل لكون من هنا جازمة والمشاقة المخالفة وقد عرفت ان
الادغام في مثل من يشاق على لغة بني تميم واما الحجازيون فاوجبوا فيه الاظهار
ومنه ما اذا اوجب الادغام التباس بناء ببناء اخر فانه ح يجب ترك الادغام لدفع الالتباس
كما في طلل وشرر بفتح الفاء والعين فيهما الاول بمعنى ما بقي من رسم الدار واثاره
بعد خرابها والثاني بمعنى الشرر وسرر بضمتين جمع سرير فانه قد اجتمع في هذه الثلثة موجب
الادغام وهو اجتماع المثلين المتحركين اعني الاصليين والزائدين في كلمة مع انه لم يدغم للالتباس
اذ لو ادغمت وقيل طل وشر وسر لم يعلم في الاولين انهما فعل بفتحتين كعجل بمعنى العجلة
وخبر بالباء الموحدة على ان يكونا في الاصل طلل وشرر بفتحتين ثم ادغما او فعل بسكون العين
في اصل الوضع كفحل وخير بالياء المثناة احتمالا لكل منهما لثبوت نظير كل فلدفع الالتباس بفعل
بسكون العين ترك الادغام فيهما وابقيا على فتحتيهما ولم يعلم في الثالث اي سرر انه
بضم العين في الاصل كعمد جمع عمود ثم زال الضم بالادغام او سكونه في اصل الوضع بلا ادغام
كبرد فلدفع الالتباس بالثاني ترك فيه الادغام فان قلت قد ادغموا مثل رد فعلا ماضيا
وراد اسم فاعل مع هذا الالتباس اجاب بقوله بخلاف نحو مد وشد وماد وشاد اذ لا
يعلم فيهما بسبب الادغام ان الاول على فعل بفتحتين او على فعل بسكون العين وان
الاخيرين على فاعل بكسر العين او على فعل بسكون العين او بفتحه او بضمه فالتبس
فيهما مع انها ادغمت فان لنا قواعد يعلم منها ان اصلها مدد وشدد بفتحتين وماد وشاد
بكسر الدال الاول ثم ادغمت بحذف حركة اول المثلين وتلك القواعد مثل ان الفعل الماضي
من الثلاثي المجرد لا بد ان يكون عينه متحركا وان اسم الفاعل منه لا بد ان يكون مكسورا
اذ يعلم منها ان اصل الاولين مدد وشدد بحركة العين واصل الثانيين مادد وشادد
بكسر الدال الاول فيندفع الالتباس بخلاف الاسماء الجامدة كما ذكر اذ ليس لها قواعد مضبوطة

مع ان الادغام في مدد وشدد قد يفك ويتحرك العين نحو مددت وشددت واما نحو شرر وطلل فلو ادغم فيه لم يفك ادغامه وبالجملة الالتباس في ادغام مثل طلل مستمر دون ادغام مثل مدد وماددلانه زائل وكما في قوول مجهول قاول افعل الماضي من المفاعلة فانه لو اعل هكذا في النسخ والصواب لو ادغم وقيل قول لالتبس بمجهول باب التفعيل اعني قول بالتشديد فانه ايضا قوّل بضم القاف وكسر الواو المشدد مع ان كليهما مثال قياسي فيستمر فيه الالتباس بالادغام بخلاف نحو اينة على وزن افعلة من الاين فانه يدغم لانه هذا المثال ليس بقياسي فلا يستمر فيه الالتباس بالادغام فان قلت فما تقول في مد اصله مدد بفتح العين وعض اصله عضض بكسر العين فان الادغام فيهما يوجب التباس ان يكون كل منهما من باب الاخر مع انهما ادغم فيهما اجاب بقوله واما مد وعض فعلين ماضيين وان اوجب هكذا في النسخ والاولى فيهما وان اوجب الادغام فيهما التباس كل من المفتوح العين كمد ومكسوره كعض بالاخر لكن اتصال الضمائر في مثل مددت مددنا وعضضت عضضنا يرفعه لانه اذا اتصلت هذه الضمائر يفك الادغام فيرجع العين الى الحركة التي كانت عليها في الاصل كالفتح في الاول والكسر في الثاني فيندفع الالتباس وكذا يدفع الالتباس مضارعهما فانه لما جاء يمد بضم الميم علم ان ماضيه اعني مد مفتوح العين لما عرفت انه لم يوجد في الابنية فعل يفعل بكسر العين في الاول وضمه في الثاني واذا جاء يعض بفتح العين علم ان ماضيه اعني عض مكسور العين كما عرفت ايضا ان ما كان مضارعه على يفعل بفتح العين ولم يكن في عينه ولامه شيء من حروف الحلق فماضيه فعل بكسر العين كعلم يعلم واذا اندفع الالتباس في هذه الامثلة بهذه الطرق فكانه اي الشأن لا التباس اصلا فلم يمنع الادغام بخلاف مثل طلل فان الالتباس فيه باق فمنع الادغام ومنه اي من القسم الثاني ما اي الادغام الذي حصل اذا اريد المحافظة على المد فانه يمتنع عندهم كما في قوله تعالى قالوا وما لنا وقوله في يوم حيث امتنع ادغام واو قالوا وهو المدة في واو وما لنا وكذا ادغام ياء في وهو المدة في ياء يوم اذ لو ادغما لفاتت فضيلة المدة لما عرفت ان المدة ما دامت مدة يمتنع ادغامها مع ان المحافظة عليها لان المد فيهما حاصل في الاخر قبل الكلمة الاولى بالثانية اما اذا كانت المدة في غير الاخر فيجب الادغام سواء كان اصل الحرف الثاني حرفا اخر قلب الى جنس المدة للادغام او لا نحو مقروّ وبريّ واصلهما مقروء وبريء فالحرف الثاني منهما في الاصل همزة وانما يجب الادغام فيهما مع ان الادغام ازال مدة الواو والياء التي كانت قبل قلب الهمزة اليهما لان الغرض من القلب الادغام فلو لم يدغم لزم نقض الغرض ونحو مغزو ومرمي اصل الحرف الثاني فيهما ليس حرفا آخر وانما وجب الادغام في نحوهما لان الادغام غير مزيل للمدة لان الكلمة موضوعة على الادغام فلا يكون فيهما مدة ثم زالت بالادغام كما اذا كانت في الاخر ومنه اي من القسم الثاني ما اذا كان المثلان واوين او يائين وكان الاول منهما بدلا من الهمزة كما في قوله تعالى تؤوي اليك اي تضم اليك مشتق من الايواء بمعنى الضم وقوله وريا بالفك اي منظرا احسن مشتق من الرؤية بمعنى النظر فان الواو الاول في تووي مبدل من الهمزة واصله تؤوي قلبت الهمزة واوا لسكونها بعد الضمة وكذا الياء الاول في ريا مبدل من الهمزة واصله رئيا ابدلت الهمزة ياء لسكونها بعد الكسرة فلم يجز الادغام فيهما فانهما اي الواو والياء الاولين فيهما لما كانا بدلين من الهمزة كانا عارضين والعارض كالمعدوم فكانه اي الشأن لم يجتمع المثلان بل اجتمع الهمزة مع الواو والياء وظاهر ان الهمزة لا تدغم فيهما فلذا لم يدغم فيهما قيل هذا عند الاكثر واما بعضهم فيدغم فيهما نظرا الى اجتماع المثلين ظاهرا واما من قرأ من الثاني وريا بالادغام فيحتمل ان يجعله مصدر رويت الوانهم وجلودهم اي ابتلت اي ارطبت ونضرت فقوله وحسنت



وحسنت بمنزلة عطف تفسيري لابتلت اي يحتمل ان لا يجعل ريا من الرؤية بل مصدر روي بالواو المسند الى الالوان والجلود بمعنى نضر وحسن فانه ايضا مناسب لمعنى الري اي المنظر الحسن فيكون الياء الاول بدلا من الواو لا من الهمزة فيكون اصله رويا فيقلب الواو ياء لاجتماعه مع الياء والاول منهما ساكن ثم يدغم الياء في الياء ويكسر الراء لسلامة الياء فيصير ريا فلا اشكال فان قلت فما ذكرت في ريا على تقدير كونه من الرؤية من مانع الاعلال اعني كون الياء عارضا موجود هنا اي في ريا على تقدير ان يكون من رويت ايضا اي كما في التقدير الاول فكيف لم يمنعه اي الادغام هنا قلت فرق عظيم بين الابدال للادغام اي ابدال حرف الى اخر لتحصيل ادغام الاول في الثاني وبين الادغام للابدال اي ادغام حرف في اخر لاجل وجود الى ابدال اخر غير الادغام والاول اي الابدال للادغام لا يمنع اي الادغام بل بالحقيقة كما اي كالابدال في قلب الواو ياء اذا اجتمعا وسكن سابقهما كما في مرمي اصله مرموي وريا اصله رويا على التقدير الثاني يعني ان الابدال في ريا على التقدير الثاني ابدال للادغام كما في مرمي وهو غير مانع من الادغام بل المحقق له لئلا يلزم نقض الغرض بخلاف الابدال في ريا على التقدير الاول فانه ليس للادغام بل لغرض اخر فلا يلزم من ترك الادغام فيه فوت الغرض مع ان عروض الياء يقتضي عدم الادغام فيكون هذا الابدال غير محقق للادغام بل مانعا عنه وبالجملة عروض الياء في ريا على التقديرين يقتضي عدم الادغام الا انه في التقدير الثاني وجدت علة قوية موجبة للادغام وهي لزوم فوات الغرض لو ترك الادغام بخلاف التقدير الاول اذ لم يوجد فيه تلك العلة فلذا ادغم في الثاني فامتنع الادغام في الاول وانما كان الابدال في التقدير الثاني اي ابدال الواو ياء اذا اجتمعا وسكن سابقهما ابدالا للادغام دون الابدال في الاول اي ابدال الهمزة واوا فان المحقق من الابدال في الاول الادغام والا فقد عرفت اي لو لم يكن كذلك فلا يصح اذ يلزم اجتماع الياءين المتماثلين وقد عرفت ان اجتماع المثلين لايجابه عسر النطق محذور عنه فكيف يعدل عن غيره كاجتماع الواو مع الياء اليه فعلم ان ذلك الابدال لقصد الادغام لئلا يلزم العدول الى محذور اجتماع المثلين ولما امكن ان يقال فكذا ابدال الهمزة ياء لقصد الادغام لئلا يلزم ذلك العدول فلا فرق دفعه بقوله مع ان وهو قيد يعدل الواو فيه خفة لكونه من حروف اللين فلا مجال لان يقال ان اجتماع المثلين وان كان محذورا عنه لكن عدل اليه لغاية ثقل الواو وهو بخلاف الهمزة فانها من اثقل الحروف لكونها من اقصى المخارج اعني مقدم الحلق كما عرفت فيعسر اخراجها جدا فابدالها لتحصيل الخفة ولو كان ذلك الابدال من غير ادغام بل باجتماع الياءين المتماثلين لان اجتماعهما وان كان محذورا عنه ثقيلا في نفسه لكنه اخف واهون من الهمزة فيعدل الهمزة لمجرد دفع غاية الثقل لا للادغام والحاصل ان قلب الواو ياء في تلك الصورة لاجل الادغام دون قلب الهمزة لانه لو لم يكن كذلك لا يصح قلب الواو ياء فيها لاستلزامه اجتماع المثلين اعني الياءين وقد عرفت ان اجتماعهما لايجابه عسر النطق ثقيل مستكره محذور عنه فلا يعدل عن غيره اليه الا اذا كان العدول متضمنا لفائدة التخفيف وهي منتفية في قلب الواو لخفته بسبب كونه من حروف اللين بخلاف قلب الهمزة ياء لانها لما كانت من اثقل الحروف فالعدول عنها الى قلبها ياء متضمن لفائدة الخفة ولو كان هناك اجتماع المثلين من غير ادغام فلذا كان ابدال الواو ياء لاجل الادغام دون ابدال الهمزة اياه ومنه ما اذا ادى الادغام الى شيء مرفوض في الكلام كما في يحيي اصله يحيي بحركة العين واللام كيعضض بفتح العين فانه وجد فيه علة الادغام اعني اجتماع متماثلين متحركين في كلمة كما في يعضض لكنه لم يدغم لتأديته الى شيء مرفوض فانه لو ادغم وقيل يحيّ بتشديد الياء كيعض كان ياء مضموم متطرف في حالة الرفع

لغرض آخر

لما عرفت ان الادغام تقتضي تحرك المدغم فيه ففي حال الرفع بضم الياء الطرف وهذا مرفوض
من كلامهم واما في حالتي النصب والجزم فلم يلزم ذلك لكنهما حملت على حالة الرفع بخلاف
ما اذا لم يدغم فان الياء الاخير يبدل الفا ففي ماضيه ايضا اعني حيي قد يترك الادغام فيقال
حيي كعلم مع وجود علة الادغام وعدم لزوم امر مرفوض بناء على ان الماضي مبني على الفتح
لمناسبة المضارع كما في قراءة من قرأ ويحيى من حيي عن بينة وقد يدغم ماضيه على الاصل
اي اعتبارا لوجود العلة مع عدم المانع وهو الاكثر كما قال سيبويه الادغام اكثر والاخرى
عربية كثيرة كما في قراءة من قرأ حي كما قال ابن الحاجب في فتح الحاء اكثر وقد يكسر ووجه
ذلك بانه ان كان الادغام بحذف حركة العين ابقى فتحة الحاء وان كان بنقل كسرة
العين اليه كسر لكن الرضي خطأه في تجويز الكسر ومنه ما اذا كان اول المثلين كلمة يصح
الابتداء بها كما في ها دبيبت حيث لم يدغم الياء الاول من ببيت في الياء الثاني منه لان
الاول من حروف الجر كلمة يصح الابتداء بها بخلاف ما اذا كان كلمة لا يصح الابتداء بها بل بمنزلة
جزء اخير لكلمة اخرى فانه يدغم كما في اخشي ياهند لان اول المثلين فيه اعني ياء اخشي
لما كان كلمة لا يصح الابتداء بها لكونه ضميرا متصلا لخطاب المؤنث ادغم في ياء ياء وذلك لانه
لو ادغم على تقدير ان يكون كلمة يصح الابتداء بها لكان بمنزلة الادغام في اول كلمة مبتدأ بها
وقد عرفت انه ممنوع واما اذا لم يصح الابتداء بها فلا يكون في تلك المنزلة بل بمنزلة ادغام
اخر كلمة في اول كلمة اخرى فيصح الادغام ومنه ما اذا اجتمع في كلمة موجب الاعلال وموجب
الادغام وهما متعارضان كما في قوو بكسر العين اصل قوي فانه اجتمع فيه موجب الاعلال
وهو وقوع الواو طرفا بعد كسرة لانه يوجب ابدال الواو ياء وموجب الادغام وهو ظ
فامتنع الادغام بان يقال قو فانهم يقدمون الاعلال على الادغام لان قلب الواو ياء اعلال
في الطرف وادغام العين في اللام اعلال في الوسط والاول اولى لما ذكرنا غير مرة وايضا
قوي بقلب الواو ياء اخف منه بادغام الواو في الواو والطريق المؤدي الى زيادة الخفة اولى
بالسلوك مما ليس كذلك فلذلك لم يقولوا قو بادغام الواو في الواو وذلك لانه لما كان الموجبان
متعارضين فلما قدموا موجب الاعلال وعملوا به انتفى موجب الادغام فلم يصح الادغام ومنه
هذا اظهر ووجه اخر لعدم الادغام في مثل يحيى مما اجتمع فيه ياءان متحركان اولهما مفتوح والثاني
طرف وذلك الوجه هو اجتماع الموجبين فيه اما موجب الادغام فظ واما موجب الاعلال
فهو تحرك الياء الثاني منه بعد فتحة فانه كما مر يوجب ابداله الفا فحيث قدم موجب الاعلال
وقلب الياء الفا انتفى موجب الادغام فامتنع ومنه ما اذا كان قبل المتماثلين المتحركين
اي في كلمتين كما يدل عليه السياق ولئلا ينتقض بنحو مد اصله مدد فانه يجب فيه الادغام
كما عرفت ساكن صحيح سواء كان متماثلان صحيحين ايضا او حرفي علة او كان قبلهما ما هو
مدغم في اولهما واوا او ياء كما في رجم ماعز الرجم هو القتل واصله الرمي بالحجارة والماعز واحد
المعز اجتمع فيه ميم رجم بالكسرة وميم ماعز وكان قبل الاول جيم ساكن وعدو واله العد
وبسكون الدال هو المشي بسرعة والواله بمعنى المتحير اجتمع فيه واو عدو وواو واله
وكان قبل الاول دال ساكن وكما في عدو وليد بضم الدال وتشديد الواو من عدو واصله عدوو
وولي يزيد بتشديد الياء من ولي اصله ولبي فاجتمع واو عدو مع واو وليد وياء ولي مع
ياء يزيد مع كون ما قبلها مدغما ففي هذه الصور يمتنع ادغام اخر الكلمة الاولى في اول الكلمة
الثانية وهذا موضع ايجاز ما وعده سابقا من تحقيق امتناع الادغام في المتماثلين الاخيرين
واما امتنع الادغام لان موجبه وهو اجتماع المثلين هنا ضعيف لانه اي اجتماعهما غير لازم
اذ كثيرا ما لا يلي الكلمة كلمة اخرى مماثل اولها لاخر الكلمة الاولى كما اذا قيل رجم زان وعدو
فرس وعدو يزيد وولي وليد بخلاف ما اذا كان المثلان في كلمة فانهما تلازما في تلك الكلمة



الكلمة نفسها سواء تلازما مطلقا ايضا بان لم يكن له شبه الانفصال كما في مد او لا بان يكون له
شبه الانفصال كما في اقتتل فيكون الموجب فيهما قويا يقوى على تغيير الكلمة فلذا وجب
الادغام او جاز هناك كما مر بخلاف ما نحن فيه فانهما فيه ليسا بمتلازمين في مادة الاجتماع
فضلا عن تلازمهما مطلقا فكان اجتماعهما ضعيفا واذا كان الامر كذلك اي كون اجتماعهما
ضعيفا فلا يقوى الموجب هنا على تغيير الكلمة ففي الاول اي فنحن نقول الادغام في كلا القسمين
ممتنع لانه لو ريم وقصد الادغام في الاول اي مثل رجم ماعز وعدو واله فاما ان لا يحرك ذلك
الساكن الصحيح قبل المتماثلين المتحركين فيلزم التقاء الساكنين وهما ذلك الساكن واول
المثلين لما ان الادغام يقتضي سكون المدغم على غير حده لعدم كون اول الساكنين حرف
لين وهو ليس بجائز كما تقدم واما ان يحرك بنقل حركة اول المثلين اليه فيلزم تغيير بنية
الكلمة اذ تحريك الساكن من الكلمة تغيير لها وهو ليس بجائز ايضا لما ذكرنا ان الموجب ضعيف
لا يقوى على تغيير الكلمة وايضا يلزم كون الاعراب في وسط الكلمة لان حركة ميم رجم في رجم
ماعز وواو عدو في عدو واله حركة اعراب عارض من جهة العامل رفعا او نصبا او جرا
فاذا نقلت حركتهما الى الجيم والدال اللذين هما وسطا الكلمتين يلزم كون الاعراب في وسط
الكلمة وهو باطل لما اطبق عليه النحويون من ان الاعراب مختص بالاخر او تسقط عطف على
قوله واما ان يحرك تلك الحركة اي حركة اول المثلين ويحرك الساكن قبلها ابتداء
بحركة اخرى فيلزم زيادة تغيير لان تحريك الساكن تغيير واسقاط الحركة تغيير اخر واذا
لم يجز تغيير واحد كما مر فعدم جواز تغييرين بالطريق الاولى فاذا بطلت هذه الشقوق بطل
الادغام في الاول وهو المط وفي الثاني ان لم ينفك عطف على قوله ففي الاول لو ريم اي
ولو ريم الادغام في الثاني اعني مثل عدو وليد وولي يزيد فان لم ينفك الادغام الاول
اي الادغام في عدو والادغام في ولي امتنع الادغام الثاني اي ادغام الواو والياء
الثانيين من عدو وولي في واو وليد وياء يزيد بالوجدان ولان بقاء الادغام الاول
يقتضي كون الواو والياء الثانيين متحركين كما مر وادغامهما في الثانيين تقتضي سكونهما
فيلزم السكون والتحرك في حالة واحدة وهو محال وكذا امتنع الادغام الثاني اذا فك
الادغام الاول بدون تحريك الساكن المدغم اعني الواو والياء الاولين في عدو وولي كما عرفت
في الاول انه يلزم التقاء الساكنين على غير حده لاقتضاء الادغام الثاني اسكان المدغم فيه
الاول مع ان الواو والياء الاولين ليسا مدتين مع لزوم التغيير ايضا بفك الادغام
وفيه نظر لانه اذا فك الادغام الاول يصير الواو والياء الاولان مدتين كما كانتا كما تقدم
فيكون التقاء الساكنين على حده والعجب انه قد شنع فيما سبق على من استدل على
امتناع الادغام في المثالين المذكورين بانه لو نقل حركة الواو والياء الثانيين الى
الاولين يلزم التغيير وان لم تنقل يلزم التقاء الساكنين على غير الوجه المغتفر بانه
على تقدير الادغام الثاني يصير الاولان مدتين فيكون الالتقاء على حده بلا شبهة
كما عرفت وقد وقع هنا فيما شنع فيه ويمكن ان يقال كلامه فيما سبق مبني على
فرض الادغام الثاني واقعا كما فعل ذلك المستدل وههنا لم يفرض وقوعه بل طلبه
وقصده وظاهر ان طلب الشيء قبل وقوعه ولذا قال في اول الكلام فلو ريم الادغام
دون فلو ادغم فمعنى قوله واذا فك بدون تحريك الساكن المدغم يلزم التقاء الساكنين
على غير حده انه لو فك كذلك قبل وقوع الادغام الثاني بل وقت طلبه وقصده يلزم ذلك
ولا شبهة في اللزوم لانه وان صار الواو والياء الاولان بالفك مدتين لكن لم يكن
الثانيان مدغمين فلا يكون الالتقاء على حده لما عرفت انه ان يكون اول الساكنين
مدة والثاني مدغما لكن لا يلزم ان يكون فك الادغام الاول قبل وقوع الادغام الثاني

بل يجوز ان يكون من وقته فيكون الالتقاء على حده و باطلة لو اقتصرنا على لزوم التغيير لفك
الادغام لكان اولى وان حرك الساكن المدغم سواء كان بحركة المدغم فيه او بحركة اخرى
يلزم التغيير بالتحريك اي بتحريك وسط الكلمة وعلى التقدير الاول يلزم ايضا كون الاخر
من الوسط ولم يلزم التغيير باسكان المدغم فيه لما تقدم ان حركة الاخر غير معتبرة في بنية الكلمة
المعربة فاذا بطلت هذه الشقوق بطل الادغام من المثلين المذكورين وهو المط وعلم ان
ما ذكرنا من امتناع الادغام فيما اذا كان ما قبل المثلين المتحركين في كلمتين صحيحا
ساكنا انما هو مذهب الصرفيين واما القراء فهم مطبقون و متفقون على جوازه قرئ من
بعد ذلك وذي العرش سبيلا و لبعض شانهم و دار الخلد جزاء و غير ذلك و يتعلق بقوله
قرئ الباء من قوله بادغام اخر الكلمة الاولى في اول الكلمة الثانية في الجميع بعد جعل الاخر مماثلا
للاول و بهذا الاعتبار عد تلك الامثلة من اجتماع المتماثلين و الا فاخر الكلمة الاولى مع
اول الكلمة الثانية فيهما متقاربان و ذلك كادغام دال بعد في ذال ذلك بعد قلبه ذالا
وشين العرش في سين سبيلا بعد قلبه سينا وضاد لبعض في شين شانهم بعد قلبه شينا
ودال الخلد في جيم جزاء بعد قلبه جيما بعد مع ان ما قبل المثلين ساكن صحيح في الكل فهم اي
القراء يجوزون و قوله من التقاء الساكنين ايضا اي كما جوزوا من الادغام فالا يجوزه الصرفيون
كالادغام في هذه الامثلة حال مبنية لمفعول يجوزون اعني قوله فالا يجوزه الصرفيون
كما في هذه الامثلة فان الادغام فيها ليس بنقل حركة اول المثلين الى ما قبلهما فهو الصحيح
الساكن بل يجد فيها فالتقى فيها ساكنان لا على حده و هو ليس بجائز عند الصرفيين كما عرفت
وجائز عند القراء فوقع المخالفة بين المذهبين من وجهين و تصدى البعض وهو الشاطبي
للتوفيق والجمع بين المذهبين اي مذهب القراء و مذهب الصرفيين فقال مراد القراء
بالادغام في هذا المقام الاخفاء اي اخفاء اول المثلين و عدم اظهاره في التلفظ لانه لقربه
الى الادغام يسمى ادغاما مجازا لا حقيقة الادغام اي ليس مرادهم الادغام الحقيقي الذي
قد عرفته و مراد الصرفيين الادغام الحقيقي في التجويز و عدمه فيا بواردين على شيء واحد
بل على شيئين متغايرين فلا منافاة و بهذا اندفع المنافاة بينهما من جهة التقاء الساكنين
تدبر قال المص لكن الثابت من القراء حقيقة الادغام يعني ان هذا التوفيق ليس بصحيح
اذ الثابت من القراء في الصورة المذكورة حقيقة الادغام لا مجازه الذي هو الاخفاء فبقي
التنافي بين القولين قال ابن الحاجب في شرح المفصل هذا الموضع مما اضطرب فيه المحققون
لان النحويين مطبقون على انه لا يصح الادغام والقراء مطبقون على انه يصح فيعسر
الجمع بينهما ثم قال وقد جمع الشيخ الشاطبي بين هذين القولين و قال اراد القراء
الاخفاء وسموه ادغاما لقربه منه واراد النحويون الادغام المحض ثم قال ابن الحاجب
فيه هذا الجواب وان كان جيدا على ظاهره الا انه لم يثبت ان القراء امتنعوا من الادغام
بل ادغموا الادغام الصريح وقد كان هذا المجيب يعني الشاطبي يقرؤه في نحو الخلد جزاء ثم قال
والاولى الرد على النحويين في منع الجواز وليس قولهم بحجة الا عند الاجماع ومن القراء جماعة
من النحويين فلا يكون اجماعهم حجة مع مخالفة القراء لهم ثم لو قدر ان القراء ليس فيهم
نحوي فانهم ناقلون عمن ثبت عصمته عن الغلط في مثله صلى الله عليه وسلم ولان ما نقله
القراء ثبت تواترا و ما نقله النحويون احاد ثم لو سلم ان مثل ذلك ليس بمتواتر فالقراء
اعدل واكثر فكان الرجوع اليهم اولى و منه ما اذا كان المتماثلان همزتين في غير موضع العين
فانه لا يجوز ادغام احديهما في الاخرى سواء كانتا في كلمة كان يبنى مثل سبطر من قراء او في
كلمتين نحو املاء اناه و قراء ابوك و سواء كانا متحركين او كان اولهما ساكنا فان تخفيف
الهمزة اصل مطرد عندهم كما ستقف عليه فلا حاجة من تحصيل الخفة الى ادغامهما يعني انما يفعل



يفعل الادغام لتحصيل الخفة وفي الهمزة لا حاجة اليه في هذا الغرض لان تخفيفها بابدالها الفا
او واوا او ياء اصل مطرد عندهم كما ستقف عليه حتى لو بنى من قراء مثل سبطر يقال قرائي
بابدال الثانية ياء دون قراء بالادغام لكون التخفيف بالابدال اقوى من التخفيف
بالادغام واما اذا كانت الهمزة مضاعفة في موضع العين سواء كان بعدها الف اولا
كما في سؤول بضم السين و تشديد الهمزة المفتوحة على فعل بضم الفاء و تشديد العين المفتوح
جمع سائل و رأس بفتح الراء و تشديد الهمزة الممدودة على فعال بايع الرؤس وكما في
رآث على فعال ايضا وهو الاكال و رأث الطعام اذا اكله فانها اي الهمزة في العين تشدد
وتدغم احديهما في الاخرى محافظة على وزن فعل وفعال لانه لو قيل سؤول ورآس
مثلا بالفك اختل وزن فعل و فعال لكونهما بالادغام ولا يخفى ان محافظة الوزن مما يعتنى
بشانه لكن في هذا القسم من الممتنع اعني ما اذا كان المتماثلان همزتين في غير موضع العين
خلاف في امتناع الادغام فيه فان بعضا يحققون الهمزتين اي يثبتونهما صحيحتين
من غير تخفيف لاحديهما بالابدال وان كانت لغتهم ردية قبيحة فقد يجوز كلمة قد للتحقيق
الادغام اي ادغام احدى الهمزتين في الاخرى عندهم في مثل قراء ابوك مما اجتمع فيه
همزتان متحركتان في غير موضع العين و اقراء فاك امر من الاقراء مما اجتمع فيه همزتان
اوليهما ساكنة لانهم لما لم يخففوا الهمزة بالابدال ادغموا للتخفيف واما الاكثرون فلما خففوا
لم يحتاجوا الى التخفيف بالادغام فامتنع الادغام في المثالين عندهم بل يبدلون اوليها
الفا في الاول وياء في الثاني فتدبر قال الرضي في قول ابن الحاجب و يجب الادغام عند
سكون اول المثلين الا في الهمزتين قوله الا في الهمزتين ليس الاطلاق بوجه بل الوجه
ان يقال ان الهمزة الساكن الذي بعده همزة متحرك اما ان يكونا في كلمة او في كلمتين
فان كانا في كلمة ادغم الاول اذا كان في صيغة موضوعة على التضعيف و في غير ذلك
لا يدغم نحو قراى على وزن قمطر من قراء وان كانا في كلمتين نحو اقراء اية و اقرئ
اباك و ليقرا ابوك فعند اكثر العرب على ما ذهب اليه يونس والخليل يجب تخفيف
الهمزة فلا تلتقي همزتان و زعموا ان ابن ابي اسحق كان يحقق الهمزتين وناس معه
قال سيبويه وهي ردية و قال فيجب الادغام في قول هؤلاء مع سكون الاول ويجوز
ذلك اذا تحركت نحو قراء ابوك قال السيرافي توهم بعض القراء ان سيبويه انكر ادغام
الهمزة وليس الامر على ما توهموا بل انما انكره على مذهب من يخفف الهمزة كما هو المختار وقد
بين ذلك بقوله و يجوز الادغام في قول هؤلاء يعني على تلك اللغة الردية واما نحو قوله
تعالى ما اغنى عني ماليه هلك عني سلطانيه مما اجتمع فيه هاء السكت مع هاء اخر بعده لان
اصل ماليه مالي بفتحة ياء الاضافة فالحق به هاء السكت للوقف فاجتمع مع هاء
هلك وكذا الهاء في سلطانيه للسكت فلا حاجة الى ذكره في الموانع لان هاء السكت علامة
الوقف فعلى تقدير الوصل الكلام على نية الوقف فكانه لم يجتمع المثلان يعني ان كونه من
موانع الادغام ظاهر فلا حاجة الى ذكره في الموانع اما في الوقف فظاهر اذ لا اجتماع مع
ما بعده في التلفظ واما في حال الوصل فهو وان اجتمع مع ما بعده ظاهرا الا انه لكونه علامة
الوقف وموضوعا له يكون الكلام على نية الوقف فكانه لم يجتمع المثلان فلا يدغم ثم انه
اي الشان قد يوجد موجب الادغام بلا مانع من المذكورات من موانع الادغام السابقة
ومع ذلك يترك الادغام اما لضرورة الشعر كما في قوله مهلا مفعول مطلق لفعل مقدر
او مفعول به له اي امهلني واعطني مهلا اي مهلة اعاذل قد جربت بكسر التاء خطاب لعاذل
من خلقي وهو بضم الخاء واللام معروف اي هو مع اسمه وخبره مفعول جربت اجود من الجود
وهو ضد البخل لاقوام وان ضننوا بكسر النون الاول وفتحها اي بخلوا من الضنة بمعنى البخل

لانه جاء ضن يضن ضنة من باب علم يعلم وضرب يضرب اي بخل والهمزة في اعاذل همزة
النداء اي يا اعاذل وهو منادى مرخم اصله عاذلة اسم امرأة فقوله وان ضننوا اوجد
فيه موجب الادغام وهو اجتماع النونين المتماثلين من غير شيء من الموانع مع انه لم
يدغم لضرورة الشعر وحفظ الوزن واما للتنبيه على الاصل نحو قطط شعره اي جعد من القطط
بمعنى الجعودة لم يدغم فيه للتنبيه على ان اصله قططا بكسر العين ولو ادغم وقيل قط لم
يعلم ذلك وامثاله كوبيت المرأة اي نبت الشعر على جبينها وبجت العين لصقت
بالرمص وضبب البلد كثر ضبابه وغير ذلك مما جاء باظهار التضعيف لبيان الاصل
كالقود في الاعلال الصنف الثاني لبيان الادغام بين المتقاربين وقد عرفت انه متى
قصد ادغام احد المتقاربين في الآخر فلا بد من قلبه لان حقيقة الادغام تنافي ابقاء الاول
على حال يخالف الثاني في الحقيقة والقياس قلب الاول لانه ساكن عند الادغام والساكن
بالتغيير اولى الا لعارض يقتضي قلب الثاني نحو اذبحتودا في اذبح عتودا وهو ولد المعز
قلبت العين حاء وادغم الحاء في الحاء واذبحاذه في اذبح هذه قلبت الهاء حاء وادغم
الحاء في الحاء وذلك لان العين والهاء ادخل في الحلق من الحاء فيكونان اثقل منه فكره
قلب الاسهل الى الاثقل للادغام الذي الغرض منه التخفيف ونحو ذلك كما ستقف عليه
وهو ايضا ثلثة اقسام واجب وممتنع وجائز فالواجب ثلثة انواع الاول ادغام لام التعريف
في ثلثة عشر حرفا وهي الشين والضاد المعجمتان والراء والطاء والدال المهملات والتاء المثناة
الفوقانية والصاد المهمل والزاء المعجم والسين المهمل والظاء والذال المعجمتان والثاء المثلثة
والنون فهذه تفصيلها اي تفصيل الثلثة عشر وهذه امثلتها ايضا اي امثلة الادغام
فيها اذ صدر كل اسم منها اي من هذه الاسماء كشين الشين وصاد الصاد ونحوهما اسمى
اي فرد من افراد مسمى ذلك الاسم وقد ادغم لام التعريف في صدر كل منها توضيح ان
كلا من اسماء حروف التهجي موضوع لحروف بسيط وقد جعلوا جزءا اول من اسمه للتنبيه
على المسمى من اول الامر مثلا لفظ الشين بالشين المكسورة والياء المدة والنون اسم
موضوع لمثل صدر شرف وشكر وشفاء وهو حرف بسيط ومن مثله صدر لفظ شين
وكذا لفظ الصاد اسم موضوع لمثل صاد صلى وصام ومن جملته صدر لفظ الصاد وهكذا
فاللام يجب ادغامها في هذه الحروف للمقاربة فالاحد عشر التي هي غير الشين والضاد
مشاركة للام في طرف اللسان وان كان بعضها في ذلك انقص حظا من بعض والشين
والضاد باستطالتهما اتصلتا بمخارج هذه الحروف في لطتا ها ولان لام التعريف كثيرة
الدور على الالسن وكثرة الدور تستدعي الخفة وفي الادغام تخفيف النوع الثاني ادغام
النون الساكن تنوينا كان او غيره في خمسة حروف وهي الراء واللام والياء المثناة
التحتانية والميم والواو واعني حروف يرملو وانما وجب ادغام النون فيها لان الراء واللام في
طرف اللسان كالنون وان للياء قربا وميلا الى طرف اللسان وكانها على الراء بدليل ان الكسع
يجعلون الراء ياء في الاغلب وان الميم حرف اغن كالنون وفي صوتيهما تقارب وان الواو
حرف لين والنون لما لحقها من الغنة شابهت حروف اللين فلما حصلت هذه المقاربة
بينهن وبين النون ادغمت فيهن ولما كان النون المدغم في هذه الخمسة اثنين التنوين
وغيره احتاج الى عشرة امثلة خمسة لادغام نون التنوين وخمسة لادغام نون غيره فاورد
كلها بقوله نحو من ربهم ادغم نون من وهو غير تنوين في الراء بعد ابداله راء وفي ثمرة رزقا
ادغم نون التنوين في آخر ثمرة في راء رزقا وقس عليه بواقي الامثلة ونحو ولكن لا تشعرون
وهدى للمتقين مما ادغم فيه النون في اللام ونحو من يقول ومثلا يضل مما ادغم في الياء
ونحو مما رزقنا هم اصله من ما وهدى من ربهم مما ادغم في الميم ونحو من وال ورعد وبرق

الصنف الثاني

الرمص بفتحتين ما يجتمع في مقدم العين
رذالهم سيل واذا سال يقال
له الغمص

الكسع بالضم فالفتح
قبيلة من اليمن



وبرق مما ادغم في الواو لكن في الاثنين اي الراء واللام الاحسن ادغام التنوين بلا ابقاء غنة
كانت في النون لما عرفت انه مما فيه الغنة وهي اي الغنة مطلقا صوت يخرج من الخيشوم
وهو نهاتيه وداخل الانف وفي الياء والواو الاحسن ابقاء غنة اي ادغام النون فيهما بابقاء
غنة فيه وخلف من الرواة قرأ بدون الغنة واما في الميم نحو مما وهدى من ربهم فتحتم الغنة
انه اي الادغام لا يمكن الا بالغنة اذ الميم لا ينفك عنها ولا يوجد فرق بينه وبين الباء
الموحدة الا بالغنة في الاول وعدمها في الثاني يظهر ذلك لك اذا لاحظت تلفظك باب وام
بسكون الباء والميم فان اخرجت الصوت من الفم يكون اب وان اخرجته من الخيشوم يصير ام
فاذا لم ينفك الميم عن الغنة فعلى تقدير ادغام النون فيه بقلبه اياه فلا محالة يكون غنة
النون محفوظة ثم اعلم ان للنون الساكن مع غيره من الحروف مطلقا اذا وقعت تلك
الحروف بعده اي بعد النون الساكن اربع حالات احديها ما عرفته الآن من ادغامه
في الحروف الخمسة والثانية الاظهار مع حروف الحلق وهي في المشهور الهاء والحاء والعين
والغين والخاء والهمزة نحو عذاب اليم ومن همزات الشياطين وسواء عليهم وعليم حكيم
ومن لدن خبير وعفو غفور والمراد بالاظهار ويقال له البيان ايضا التجريد من الغنة
فتقول من عندك فتخرجها من الفم ولا تجد اثرا في الخيشوم والمراد بالاخفاء ان تشرب
غنة مشبعة تخفى فيما بينها نحو من جابر تخرجها من الخيشوم فهو بين الاظهار والادغام
اما امتناع ادغام النون في هذه الحروف فلانها بعدت عنهن مخرجا اشد البعد لا اتصال
بينها وبينهن بوجه واما امتناع الاخفاء فلانه يشاركه الامتزاج فيمتنع لما بينها وبينهن
من التباعد المفرط واما الالف من حروف الحلق فلا يمكن وقوعه بعده اي بعد النون
الساكن لاستلزامه التقاء الساكنين فلا يتصور له حالة بالنسبة اليه وبعضهم يخفون النون
في الخاء والغين المعجمتين تشبيها لهما بالقاف والكاف لقرب مخارجها اي مخارج تلك
الاربعة لما عرفت في الاشتقاق ان مخرج الخاء والغين ادنى الحلق من الجانب العلوي
ومخرج القاف اقصى اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الاعلى ومخرج الكاف ما يلي هذا
ولا يخفى انها متقاربة فكما يخفى النون الساكن مع القاف والكاف كما سيذكر يخفى مع
ما يشابههما من الخاء والغين والحالة الثالثة ابداله اي ابدال النون ميما مع الباء
نحو من بعده فان نون من يجعل ميما في اللفظ وانما ابدلت ميما لان الباء حرف شديد
يثقل التلفظ بالنون الساكنة معها كالتاء الساكنة مع الدال في وتد وليست من مخرج النون
ولا تشابهها في الغنة والميم من الشفة كالباء وفيها غنة كما في النون ففيها شبه بكل من الباء
والنون فباعتبار شبه النون قلبت النون اليها وباعتبار شبه الباء حصل الامتزاج
والتخفيف معه والحالة الرابعة الاخفاء مع البواقي اي بواقي الثلثة عشر المذكورة وهي
خمسة عشر حرفا الا ان النون مع النون داخل في المتماثلين فبقي اربعة عشر وهي التاء
والثاء والجيم والدال والذال والزاء والسين والشين والصاد والضاد والطاء
والظاء والفاء والقاف والكاف فيخفى النون الساكن اذا وقع بعده واحد من هذه
الحروف ايا كان نحو ينفقون ومن قبلك وان جاءكم وعلى هذا القياس وانما لزم الاخفاء
مع هذه الحروف لان هذه الحروف وقعت في الرتبة الوسطى لا في القرب المفرط
ولا في البعد المفرط لان الحلق خير لحروفه السبعة لكنه في غاية البعد عن اللسان فلم يجز
فيه الا البيان والفم خير لحروفه وكذا اللسان والشفتان غير ان اللسان بين هذين الخيرين
فيكون النون مقاربة لحروف الفم مقاربة الوسط بين الشيئين فلا يلزم الادغام لعدم
القرب المفرط ولا البيان لعدم البعد المفرط فيلزم الاخفاء الذي هو بين الادغام والبيان
فان قلت فالميم والواو لحروف الفم لان نسبة الشفتين الى اللسان كنسبة الفم اليه فلم لزم

الادغام فيهما مع امتناعه فيهن قلت لمقاربة من وجه آخر بيانه قبل هذا وبعضهم لم يعدوا
الاظهار مع حروف الحلق من حالات النون لانه وضع على السكون ولم يحصل له عند الاجتماع
معها حالة لم يكن قبل ذلك فيكون الحالات ح ثلث النوع الثالث من انواع الادغام الواجب
ادغام الواو في الياء اذا اجتمعا وسكن ما قبلهما اي السابق منهما كما في مرمي وطي اصلهما
مرموي وطوي فاجتمع الواو والياء والسابق منهما وهو الواو ساكن فانقلب الواو ياء
وادغم كما سمعت غير مرة واحدة بل مرات كثيرة فان قلت قد حصرتم الادغام في قسمين
ما هو بين المثلين وما هو بين المتقاربين وادغام الواو في الياء ليس بشيء منهما لانهما ليسا
بمتماثلين وهو ظ ولا متقاربين اذ مخرجاهما متباعدان كما علم مما سبق حيث ذكر في الا
شتقاق ان مخرج الياء هو وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الاعلى كالجيم والشين
ومخرج الواو هو ما بين الشفتين وبينهما مخارج كثيرة فكيف يصح هذا الحصر قلت الياء
لسبب المد الذي فيه انبسط واستطال صوته الى جانب الشفتين حتى قرب من مخرج
الواو الذي بينه وبين الياء تباعد في اصل المخرج وبهذا الاعتبار عد مع الواو من المقاربة
وجوز الادغام بينهما وبعد عما يقاربه في اصل المخرج وهو الشين والجيم كما عرفت وبهذا الاعتبار
عدمهما من المتباعدة ولهذا لا يجري الادغام بينه وبينهما وبهذا كما قال صاحب المفصل فقد
يعرض للمتقارب من الموانع ما يحرمه الادغام ويتفق للمتباعد من الخواص ما يسوغ ادغامه
والحاصل ان الواو والياء وان كانا متباعدين بحسب اصل المخرج لكنهما متقاربان بحسب
الاستطالة العارضة للياء وهو المعتبر هنا فادغامهما من الادغام بين المتقاربين وبهذا
القدر تم الجواب واما حديث صيرورته بعيدا عن الجيم والشين فذكره استطرادي وجابه
تتميما للفائدة او لزيادة ايضاح الجواب قال صاحب المفصل لم يدغموا حروف ضوي مشفر
وهي حروف سبعة اعني الضاد والواو والياء والميم والشين والفاء والراء فيما يقاربها
اي لم يدغموا شيئا منها فيما يقاربه في المخرج سواء كان من هذه الحروف او غيرها وعللوا
ذلك بانه لزيادة صفتها وهي الاستطالة في الضاد فلو ادغمت فيما يقاربها لزالت صفتها
من غير شيء يخلفها وهي المد واللين في الواو والياء والغنة في الميم والتفشي في الشين
وشبه التفشي في الفاء وهو الانتشار والتكرير في الراء ثم اورد في اثناء تفصيل ادغام
الحروف المتقاربة بعضها في بعض ان الواو يدغم في الياء كما في طي اصله طوي وبين ظاهرهما
اي ظاهري قوليهما تناف فان قوله لم يدغموا ضوي مشفر فيما يقاربها يقتضي امتناع ادغام
الواو والياء لما بينهما من التقارب كما مر وايراد ان الواو يدغم في الياء نص في خلافه فقول
التنافي مدفوع لان مراده مما يقاربها ما يقاربها بحسب اصل المخرج والواو والياء متباعدان
بحسبه وانما التقارب بينهما بعارض الاستطالة كما يدل على ما ذكرنا سياق كلامه حيث
قال وليس بمطلق ان كل متقاربين في المخرج يدغم احدهما في الآخر ولا ان كل متباعدين
يمتنع ذلك فيهما فقد يعرض للمتقارب من الموانع ما يحرمه الادغام ويتفق للمتباعد من الخواص
ما يسوغ ادغامه ومن ثم لم يدغموا حروف ضوي مشفر فيما يقاربها وما كان من حروف
الحلق وخل في انفع من الادخل في الحلق وادغموا النون في الميم وحروف طرف اللسان
في الضاد والشين انتهى فلا حاجة الى ما تكلفه في الجواب بقوله وكانه اي وظن ان صاحب
المفصل اراد في القول الاول ان هذه الحروف لا يقصد بها ابتداء اي من غير توسط
غرض آخر الادغام في المتقارب والواو في طي انما ابدل او لا ياء للاعلال لاستثقال اجتماعهما
لا للادغام ولهذا نقلب الواو ياء اولى كانت او ثانية ولو كان القلب لادغام احد المتقاربين
في الآخر نقلبت الاولى الى الثانية فقط فاذا صار ياء لزم الاعلال هكذا فيما عندي من النسخ
والصواب لزم الادغام يعني فاذا صار الواو ياء تحقق موجب الادغام وهو اجتماع متماثلين في كلمة



في كلمة فلزم الادغام وان لم يكن غرضا اصليا وحاصل الجواب ان الادغام في مثل طوي
يتوقف على ابدال احد الحرفين الى الآخر كابدال الواو ياء كما عرفت فلم يرد صاحب
المفصل بقوله الاول اعني لم يدغموا حروف ضوي مشفر فيما يقاربها سلب
اصل الادغام بل سلب قصده ابتداء اي لا يقصدون بهذه الحروف الادغام في مقاربها
بان يبدلوها الى ما يقاربها لغرض الادغام بل لو ابدلوها فانما هو لغرض آخر كالاعلال
وهذا لا ينافي لزوم الادغام وتبعيته لما اذ كثيرا ما يترتب على الشيء ما لم يكن غرضا مقصودا
منه ففي طي ليس المقصود من ابدال الواو ياء الادغام بل الاعلال لكن بعد ان جعل وصير
الواو ياء لزمه الادغام وترتب عليه لتحقق موجبه ومعنى قوله الثاني اعني يدغم الواو
في الياء في نحو طي انه يفعل فيه الادغام لتحقق الموجب لا ان يكون هو غرضا من ابدال
الواو ياء وبالجملة الادغام في طي للابدال وليس الابدال للادغام فلا منافاة وهذا معنى
ما قال ابن الحاجب ونحو سيد ولية اصلهما سيود ولوية انما ادغما لان الاعلال صيرهما
مثلين فلا يرد ذلك على ان حروف ضوي مشفر لا تدغم فيما يقاربها وقد عرفت ما فيه
اي ما في هذا الجواب من النظر حيث بين في مبحث عدم ادغام فوي وريا انه اذا اجتمع
الواو والياء والسابق منهما ساكن كما في ري على تقدير ان يجعل من رويت فابدال
الواو ياء انما هو لاجل الادغام فالمعنى في طي ابتداء هو الادغام وايضا لو كان الابدال
فيه لمجرد استثقال اجتماعهما لقلبت الواو ياء وان لم يكن متحركة كطويل وطويت وليس
كذلك فعرفنا ان الابدال من اول الامر لاجل الادغام وقلب الواو وان كانت ثانية
لان القصد الى التخفيف بالادغام والواو المشددة ليست باخف من الواو والياء
لكن مع ما في هذا الجواب من النظر اندفع به عنه اي صاحب المفصل السؤال المذكور
اي السؤال بالتنافي وقد عرفت حق الجواب عنه ويؤيد ما ذكرنا من ان الواو يدغم في
الياء في الصورة المذكورة على ان يكون مقصودا او لا ان ابا علي وعبد القاهر لم يعدا
الواو من هذه الحروف اي الحروف التي لا تدغم فيه في مقاربها وحصراها في حروف ضم شفر
وهي الحروف المذكورة غير الواو والياء فلو لم يدغم الواو فيما يقاربه لكان الظاهر ان يعداه
منها ايضا فعلم انه يدغم في مقاربه لكن في كلامهما اي كلام ابي علي وعبد القاهر شبهة
من وجه آخر وهي انه اي الشان لا يدغم الياء في غيره مما يقاربه فلم يحتج الاستثناء حيثه
اصلا فلما فاكتفى عن الالف بالفتحة اي فلاي لسبب اخرجاه اي الياء عنها اي عن تلك
الحروف حيث حصراها في ضم شفر والواجب ان يعد الياء منها ايضا ولعلها جواب
عن الشبهة اي وأظن انهما اخرجاه عنها لانهما اعتبرا ما ورد شاذا من ادغام الياء في
قولهم امر ممضو عليه وهو نهو عن المنكر اي ممضي ونهي الناهي عنه على ان اصلهما ممضوي
ونهوي على مفعول وفعول من مضى يمضي ونهى ينهى فقلب الياء فيهما واوا على خلاف
القياس وادغم الواو فيه فصار ممضوا ونهوا والقياس ممضي ونهي بقلب الواو ياء
وادغام الياء في الياء على ما عرفت ففي هاتين المادتين ادغم الياء فيما يقاربه من الواو
ولان معنى ادغام الحرف في مقاربه ان يجعل هو من جنس مقاربه ويدغم فيه او يدغم
مقاربه فيه كما عرفت وسيجيء تمامه فحيث اعتبرا ادغام الياء في الواو في هاتين لم يعدا
الياء كالواو من الحروف المذكورة لكن لا عبرة بها وروث ذا فالجواب ضعيف ولهذا
قال ولعلهما وبالجملة فعند صاحب المفصل لا يدغم شيء من حروف ضوي مشفر في غيره
وعند ابي علي وعبد القاهر لا يدغم غير الواو والياء منها والمختار عند المص انه لا يدغم
سوى الواو منها فانه يدغم ولما كان في معنى الجامعين اعني ضوي مشفر وضم شفر
ابهام اراد تفسيرهما فقال قوله اي قول القائل ضوي بكسر الواو اي صار ضعيفا

وضعيفا من ضوى يضوى ضويا كعلم يعلم اى هزل هزالا والمشفر بكسر الميم شفة البعير والشفر
بضم الشين وسكون الفاء الهدب وهو بضم الهاء وسكون الدال بالفارسية ريشه
ومعنى البيت معروف ولما فرغ من بيان الادغام الواجب من انواع ادغام المتقاربين
شرع فى بيان الممتنع منها فقال والممتنع ادغام المدات من الالف والواو والياء اللذين
وادغام الهمزة فى شىء مما يقاربها وادغام شىء فيها اى فى المدات او الهمزة لان المدات
لو ادغمت او ادغم فيها لزالت فضيلة المدة فانها ما بقيت على حالها يمتنع جريان الادغام
فيها كما عرفت وان تخفيف الهمزة حصل مطرد عندهم فلا حاجة فيها الى تحصيل الخفة بالادغام
مع ان فيها من القوة ما لا يشاركها فيه غيرها لكنه منقوض بمثل برى لان اصله برئ فابدل
الهمزة ياء وادغم فتدبر وايضا اذا كان المتقاربان من كلمة واولهما متحرك ممتنع الادغام
كما فى وطد اى اثبت يقال وطد الشىء اطده وطدا اى اثبته حيث لم يدغم فيه الطاء فى
الدال وهما متقاربان لانهما مما بين طرف اللسان واصول الثنيتين العليين لتحركهما
فى كلمة بخلاف ما اذا كانا فى كلمتين فانه يجوز الادغام فى نحو يكاد سنا برقه حيث يجوز
ادغام دال يكاد فى سين سنا بالقصر وهو الضوء بان يقال يكاسنا بتشديد السين
وهما متقاربان متحركان فى كلمتين لان مخرج السين ما بين الثنايا مع طرف اللسان
ومخرج الدال قد ذكرناها وانما جاء الفرق بين كونهما فى كلمة وكونهما فى كلمتين حيث امتنع
الادغام فى الاول دون الثانى من قبل اى من جهة ان موجب الادغام فى المتقاربين
اضعف منه اى من موجب الادغام فى المتماثلين لما عرفت ان موجبه ازالة الثقل وعسر
النطق على اللسان وهما فى اجتماع المتماثلين ازيد منهما فى اجتماع المتقاربين واذا كان
موجبه اضعف فى المتقاربين فلا يقوى على تغيير الكلمة لضعفه واسكان وسطها
تغيير لها لما عرفت ان حركة الوسط بل جميع الحركات غير حركة الآخر معتبرة فى بنية الكلمة
فاذا اريد ادغام الطاء فى الدال فى المثال الاول اعنى وطد لزم اسكان الطاء ليمكن الادغام
لما عرفت ان الادغام لا يمكن بدون سكون الحرف الاول فتتغير بنية الكلمة لموجب
ضعيف وهو باطل بخلاف اسكان الآخر كدال يكاد فى المثال الثانى فانه اى الشان لا يعتد
بحركة آخر الكلمة فى بنيتها ولا يعتبر ازالتها بالاسكان تغييرا لها اى للكلمة فلا يلزم من اسكان
الحرف الاول وادغامه فى الثانى تغيير الكلمة بموجب ضعيف فلذا امتنع الادغام فى
المثال الاول وجاز فى المثال الثانى فكانه قيل فما تقول فيما جاء فى بعض اللغات من ودّ
فى وتد حيث تغيرت فيه الكلمة واسكن وسطها اعنى التاء وادغم فى الدال مع انهما فى
كلمة واولهما متحرك فاشار الى دفعه بقوله واما من قال وهو بنو تميم ودّ فى وتد بكسر التاء
اسم ومعناه معروف فانه لم يسكن ذلك القائل التاء فيه للادغام بل اسكنه كاسكان
تاء كتف اى اسكنه لشبهه بكتف فى الوزن وقد عرفت انه يجوز اسكان تاء كتف فكذا
وتد فاذا اسكنه فقد زال المانع من الادغام وهو تحرك الاول فادغم فهذا ادغام للاسكان
لا اسكان للادغام ومرادنا انه لا تتغير وسط الكلمة فى مثل وطد للادغام لا مطلقا فلا اشكال
ومع هذا الادغام فى ودّ قليل لقوة اللبس لالتباس بمصدر ودّ يودّ اى احب يحب فان مصدره
ودّ ايضا وهذا اشارة الى جواب آخر بان هذه اللغة ضعيفة لتاديتها الى الالتباس
فلا اعتداد بها ولم يجعل لزوم اللبس وجها لامتناع الادغام فى وطد دون يكاد سنا برقه
بناء على انه اذا ادغم فى الاول وقيل ودّ لم يدر ان عينه ولامه دالان او الاول طاء
مبدل الى الدال ولا ان عينه ساكن كما كان او متحرك سكن للادغام ففيه التباس من
وجهين بخلاف المثال الثانى فانه وان وقع فيه التباس من جهة ان آخر الكلمة الاولى
سين ايضا لكن لكونهما فى كلمتين لم يلزم اجتماعهما فيندفع الالتباس حين الانفصال لان الالتباس

فى الاول من فوع ايضا بانه قد يتصل به الضمير المسكن نحو وطدت ووطدنا وبقاعدة ان
عين الماضى لا يكون الا متحركا بخلاف مثل وتد اذ ليس للجوامد قواعد مضبوطة فيتحقق
فيه الالتباس وقد عرفت نظير ذلك وايضا اذا استلزم الادغام تغيير حركة ما قبل المتقاربين
او تغييرهما فانه اى الادغام يمتنع لان كليهما تغيير للكلمة فلا يقوى الموجب الضعيف عليه
كما فى الدنيا وبنيان بمعنى الاساس فانه اى الشان لو ادغم النون فيهما فى الياء وهما متقاربان
والاول ساكن لزم كسر ما قبله وهو الدال فى الاول والباء فى الثانى او ابدال الياءين
الحاصلين فى كل منهما بالادغام واوين كان يقال دوّا وبوّا لئلا يقع ياء ساكن مضموم
ما قبله وهو مستثقل فانه اذا كسر ما قبل الياءين زالت ضمة ما قبلها واذا ابدلا واوين
لا يقع ياء ساكن بعد الضمة بل واو ساكن بعدها وكل منهما خال عما فى ياء ساكن
بعد الضمة من الاستثقال ولا يخفى ان كلا من الابدالين تغيير الكلمة لموجب ضعيف
فلذا امتنع فيهما الادغام هذا فيما كان ما قبل المتقاربين مضموما واشار الى ما كان
ما قبلهما مكسورا بقوله وكما فى قنو وهو بكسر القاف وسكون النون عنقود النخل
وصنو على وزن قنو وصنو الشىء ما يكون معه اى مع ذلك الشىء ناشيا من اصل واحد
وفى الحديث عم الرجل صنو ابيه لان عمه مع ابيه من اصل واحد وهو جده فانه اى الشان
لو ادغم فيهما النون فى الواو وهما متقاربان والاول ساكن وقيل قوّ وصوّ لزم اما تغيير
كسرة القاف والصاد الى الضمة واما تغيير الواوين فى كل منهما الى الياء المشددة وكل ذلك
على قياس ما عرفت فى الدنيا وبنيان اى لئلا يقع واو ساكن بعد الكسرة فعلى الاول
يلزم تغيير حركة ما قبل المتقاربين وعلى الثانى تغييرهما وكلاهما تغيير الكلمة بموجب ضعيف
فلذا امتنع فيهما الادغام ايضا اذ على تقدير الادغام فى تلك الاربع يبقى النون على حاله
فلا يلزم شىء من ذلك فكانه قيل فما تقول فى مثل البنية والقنية والزنماء حيث لم
يدغم فيها احد المتقاربين وهو النون الساكن فى الآخر وهو الياء فى الاوليين والميم
فى الثالث مع انها مما يجب فيه الادغام ولم يوجد فيها شىء من الموانع السابقة فاجاب
بقوله واما نحو البنية والقنية بكسر الباء والقاف وسكون النون الاول بمعنى البناء
والطينة والثانى مصدر قنيت الغنم اذا اتخذته لنفسك لا للتجارة والزنماء وهى من
الانعام جمع نعم بفتحتين اى البهيمة كالغنم والبقر ما يقطع شىء من اذنها فيترك معلقا
ويقال للشىء المقطوع منه الزنمة يقال بعير زنم وازنم وناقة زنمة وزنماء فانما لم يدغم
النون فيها فى الياء والميم لئلا يلتبس الاولان باللفيف المقرون والثالث بالمضاعف
لانه لو قيل بيّة وقيّة لالتبسا بان عينهما ولامهما من حروف العلة ولو قيل زمّاء لالتبس
بان عينه ولامه من جنس واحد هو الميم فترك الادغام فيها تنبيها على الاصل ودفعا
للالتباس هذا هو الكلام فى الواجب والممتنع من ادغام المتقاربين واما الكلام فى الادغام
الجائز منه فيحتاج الى زيادة بيان وتفصيل للحروف ان ايها اى بان اى حرف منها
يدغم فى المقارب اى فيما يقاربه فى المخرج بان يجعل هو من جنس المقارب ويدغم فيه
او يدغم مقاربه فيه وايها يدغم فيه المقارب بان يجعل مقاربه من جنسه ويدغم فيه
او يدغم هو فى ذلك المقارب وايها يجمع الوصفين بان يدغم تارة فى المقارب بان يجعل
من جنس المقارب وتارة يدغم فيه المقارب بان يجعل من جنس ذلك الحرف فنورد
هذه الاقسام فى ثلثة مباحث الاول فى تفصيل الحروف التى تدغم فى المقارب ولا يدغم
المقارب فيها وهى ثلثة الاول الهاء فانه يدغم فى الحاء جوازا بان يجعل من جنس الحاء
سواء وقع قبله اى قبل الحاء فيدغم هو فى الحاء كما فى اشفه حاتما فانه امر من المشافهة
وهى التكلم فما بفم وحاتم اسم رجل معروف او وقع بعده اى بعد المقارب فيدغم

المقارب فيه كما في اذبح هذه اذبح امر من الذبح فانك تقول اي يجوز ان تقول فيهما شاة في تما واذبحا ذه بقلب باء ساكنة و بهذه حاء وادغام الاول في حاء حاتم وادغام هاء اذبح في الثاني ولا يقال فيهما شاة فيها تما واذبحا ذه بقلب الحاء باء و انما قلب الهاء حاء وادغم فيه لان كلا منهما يشبه الاخر في الهمس والرخاوة فان قلت فلم لم يجز قلب الحاء هاء وادغامه فيه لما ذكرت من الشبه قلت لان الهاء ادخل في الحلق والحاء قد خرج الى الفم متوسط العين بينهما فالادخل من الحلق يدغم في الادخل في الفم ولا ينعكس اذ الاول تصعد من الحلق الى الفم والثاني بمنزلة الهوي بعد الصعود والرجوع عنه الثاني العين فانه ايضا يدغم جوازا في الحاء بان يجعل من جنس الحاء كالهاء اي سواء كان العين قبله اي قبل الحاء فيدغم في الحاء كما في زيد مع حاتم او بعده فيدغم الحاء فيه كما في اذبح عناقا فانه يجوز فيهما ان يقال زيد محاتم واذبحناقا بقلب عين مع وعناق حاء وادغام الاول في حاء حاتم وادغام حاء اذبح في الثاني ولا يقال زيد معاتم واذبعناقا بقلب الحاء عينا وادغامه فيه لان الحاء بعد العين في المخرج فيكون ادخل في الفم ولا يدغم الادخل في الفم في الادخل في الحلق ولان في الحاء بحة وهي مستحسنة عندهم في الاصوات فكرهوا ان يستهلكها القلب عند الادغام فقلبوا العين اليها ابدا وقد روي عن ابي عمرو ادغام الحاء فيه اي في العين بانه يقلب الحاء عينا في قوله تعالى فمن زحزح عن النار اي بوعد عنها بان يقرأ زحزعن النار بتشديد العين فهو اي العين على هذا النقل من ابي عمرو يكون من القسم الثالث اي مما يجمع الوصفين لانه كما ادغم في مقاربه الذي هو الحاء كما مر انفا ادغم مقاربه فيه على هذه الرواية واما على قول الجمهور فهو من القسم الاول اعني ما يدغم في المقارب بدون العكس لكن قال اليزيدي وكان ابو عمرو لا يرى ذلك وعليه سيبويه واصحابه وهو الوجه اذ في ذلك الادغام صرف الاخف الى الاثقل وهو خارج عن الحكمة وقد يجتمع ادغام الهاء والعين معا في الحاء بان يجتمعا اي الهاء والعين في كلمة او كلمتين فيبدلا حائين ويدغم الاول في الثاني وذلك لما عرفت ان معنى ادغام المتقارب بين ان يجعل احدهما من جنس الاخر ليدغم في صاحبه او صاحبه فيه فحيث ابدل الهاء والعين المجتمعان حائين فباعتبار ان اولهما ابدل حاء ليدغم في الاخر المبدل اليه جعل ادغاما للاول في الحاء وباعتبار ان الثاني ابدل حاء ليدغم الاول المبدل اليه فيه جعل ادغاما للثاني في الحاء كان يقال في معهم مما اجتمعا في كلمة والسابق عين متحرك وشاه عمرا مما اجتمعا في كلمتين والسابق هاء ساكنة محم بفتح الميم الاول وتشديد الحاء وضمه وسكون الميم الثاني فابدل العين والهاء في معهم حائين وادغم وشاحمرا بكسر الهاء وتشديد الحاء وسكون الميم فابدل هاء شاة وعين عمرو حائين وادغم في الرضي كان قياس الاول اي قلب الاول الى الثاني ان يقال مهم بقلب العين هاء وقياس العارض وهو كون الثاني اي الهاء ادخل في الحلق وانقل ان يقلب الثاني الى الاول فيقال معم فاستثقل كلاهما ولهذا كان تضعيف الهاء نحو قه وكه السكران والعين نحو دع وكع قليلا جدا واستثقل ايضا ترك الادغام لان كل واحد منهما مستثقلة لنزولها في الحلق فكيف بهما مجتمعين مع تنافرهما اذ العين مجهورة والهاء مهموسة فطلبوا حرفا مناسبا لهما اخف منهما وهو الحاء اما كونه اخف فلانه اعلى منهما في الحلق وكذلك اكثر لح ودح وزح بخلاف دع وكع وقه وكه واما مناسبته للعين فلانهما من وسط الحلق واما للهاء فبالهمس والرخاوة فلذا قلب بعض بني تميم العين والهاء حائين وادغم احدهما في الاخر نحو محم وفحاء ولاء في معهم ومع هؤلاء والاكثر ترك القلب والادغام لعروض اجتماعهما الثالث الباء فانه يدغم في الفاء بان يقلب فاء لتقاربهما مخرجا ولا يدغم الفاء فيه لئلا يفوت صفة التأفيف في الفاء وهو التصويت الذي خرج من الفم كما في قوله تعالى اذهب فمن تبعك منهم فانه يجوز ان يقرأ فيه اذهب فمن بتشديد الفاء وفي الميم كما في قوله تعالى يعذب من يشاء اذ يجوز فيه يعذ من يشاء بتشديد الميم ولا يدغم الميم في الباء لئلا يفوت فضيلة الغنة واعلم ان النون وان كان مما يدغم في مقاربه ولا يدغم فيه مقاربه لكن ادغامه فيما يدغم واجب والكلام في الجائز ادغامه وهذا جواب دخل مقدر وهو انه لا يصح حصر القسم الاول في الحروف الثلثة المذكورة فان النون ايضا منه وحاصل الجواب انه وان كان كذلك لكنه مما يجب ادغامه فيما ادغم والكلام ههنا فيما يجوز ادغامه فلا اشكال لكن هذا على اطلاقه ليس بصحيح كيف وقد قال ابن الحاجب ان النون المتحركة تدغم في حروف يرملون جوازا البحث الثاني في تفصيل الحروف التي يدغم فيها المقارب ولا تدغم هي فيه وهي اربعة الاول الحاء المهمل وقد عرفت ادغام الهاء والعين فيه بتفاصيله من انهما يدغمان فيه سواء كانا قبله او بعده وعلى ما روي عن ابي عمرو يدغم هو في العين ايضا فعد الحاء من هذا القسم انما هو على قول الجمهور واما على تلك الرواية فمن القسم الثالث الثاني الشين فانه يدغم فيه الطاء نحو اسقط شيئا فانه يجوز ان تقرأ اسقشيئا بتشديد الشين وعلى هذا قياس باقي الامثلة والدال نحو لا تسرد شيئا والتاء نحو مت شرا امر من الاماتة ضد الاحياء والظاء نحو احفظ شعرا والذال نحو خذ شبها والثاء نحو لم يرث شيئا والجيم نحو خرج شهاب وهو النجم الساقط من السماء ويستعمل على الشخص فان هذه السبعة يجوز ادغامها في الشين لانه وان بعد مخرج الشين منها لكن بسبب الاستطالة التي فيه قرب من مخارج هذه ولا يدغم الشين فيها لئلا يفوت مزية التفشي فيه الثالث الفاء فانه يدغم فيه الباء ولا يدغم هو في الباء كما مر في قوله تعالى اذهب فمن تبعك وكما في قوله تعالى وان تعجب فعجب اي فتعجب منه قولهم فانه يجوز فيه وان تعجفعجب بتشديد الفاء والباء هنا مضموم وفي المثال السابق ساكن الرابع الميم فانه يدغم فيه الباء وليس بالعكس كما عرفت كما في قوله تعالى اركب معنا بان يقرأ اركمعنا بتشديد الميم البحث الثالث في تفصيل الحروف التي تدغم في المقارب وبالعكس اي يدغم المقارب فيها وهي سبعة عشر او ثمانية عشر ولعل التردد مبني على الاختلاف في العين انه هل يدغم فيه الحاء كما ادغم هو في الحاء او لا فان لم يدغم فيه الحاء كما هو رأي الجمهور يكون هو من القسم الاول فالحروف في القسم الثالث سبعة عشر وان ادغم يكون من القسم الثالث فحروفه ثمانية عشر وذلك لان مجموع الحروف تسعة وعشرون فاذا اسقط منها ما هو ممتنع الادغام اعني المدات والهمزة وما هو واجب الادغام اعني النون والواو والياء وما هو القسم الاول من الجائز اعني الثلثة المذكورة او الاثنين وكذا القسم الثاني منه اعني الاربعة كان الباقي سبعة عشر او ثمانية عشر واما اللام فان كان بعضه من واجب الادغام لكن بعضه من القسم الثالث هذا ويرد عليه انه لو كان التردد مبنيا على الاختلاف المذكور لزم ان يردد بين تسعة عشر وسبعة عشر لان الاختلاف في العين كذلك يستلزم الاختلاف في الحاء كما انه من القسم الثاني والثالث فتدبر الطاء والدال والتاء غير تاء الافتعال والتفعل والتفاعل فان لها احكاما خاصة كما ستعرف والظاء والذال والثاء فهذه الستة يدغم بعضها في بعض من الجانبين وتدغم في الزاي والسين والصاد من حروف الصفير وهذه الثلثة لا تدغم في تلك الستة لما في ادغامها فيهن من ابطال ما لهن من الفضل وهو صوت الصفير الا ان بعضها اي بعض هذه الثلثة تدغم في بعض منها من الجانبين لتساويها في الفضل واتحاد المخرج وصور هذه الادغامات اربع وخمسون لانه اذا ضرب كل من الستة المذكورة في الخمسة الباقية منها يحصل ثلثون واذا ضرب في الثلثة الاخيرة يحصل ثمانية عشر واذا ضرب كل من الثلثة في اثنين باقيين منها يحصل ستة فاذا جمعت بلغ المجموع اربعة وخمسين فنذكر الامثلة يطول الكلام جدا فلذا تركناها

يقال في صوته بحة اي غلظ وانسداد منه

الدع الدفع والكع الناكص الضعيف
اذا بلي ووحف في الارض اذا
وسقت فيها والزح وسقه
في ظفر النفس منه

اما امثلة ادغام كل من الستة المذكورة من الثمانية الباقية فادغام الطاء فرطت دارم او ذابل
او ظالم او تاجر او ثامر او صابر او زاجر او سامر وادغام الدال جردت رد او ذابل او
ظالم او تاجر او ثامر او صابر او زاجر او سامر وادغام الذال نبذت طارد او دارم
او ظالم او تاجر او ثامر او صابر او زاجر او سامر وادغام الظاء غلظت طارد او دارم
او ذابل او تاجر او ثامر او صابر او زاجر او سامر وادغام التاء سكت طارد او دارم
او ذابل او ظالم او ثامر او صابر او زاجر او سامر وادغام الثاء عبثت طارد او دارم
او ذابل او ظالم او تاجر او صابر او زاجر او سامر واما امثلة ادغام الثلثة الاخيرة بعضها
في بعض فخلص زائر وسائر وفاز صابر او سائر وافلس صابر او زائر قالوا ادغام الحروف
المطبقة وقد عرفتها اعني الحروف التي يكون الحنك عليها كالطبق على اللسان عند التلفظ
بها وهي الصاد والضاد والطاء والظاء اي ادغام واحد منها في غيرها مما يقاربها يجوز مع ذهاب
صفة الاطباق عنها ومع بقائه والثاني اولى لئلا يفوت فضيلة الحرف كقراءة ابي عمرو
في قوله تعالى فرطت بادغام الطاء في التاء والقراءة المشهورة الاظهار قال المص والظاهر انه
اي ما يتوهم هناك ادغام مع بقاء الاطباق اخفاء شبيه بالادغام لا ادغام حقيقي لانهم زعموا
اذ لا اطباق في غير الحروف المطبقة الاربعة فاذا بقي الاطباق لا بد من بقاء الحرف المطبق
بحاله لئلا يلزم وجود الصفة بدون موصوف فلم يجعل الاول من المجتمعين المتقاربين
وهو الطاء في الآية مثلا مثل الثاني اعني التاء ليمكن الادغام اي حتى يمكن ادغام الاول
في الثاني لما مر غير مرة ان الادغام بين المتقاربين يحتاج الى جعلهما متماثلين فلا يمكن
ادغام المطبق مع بقاء صفة الاطباق بل لا بد من ذهابها ويجعل الاول مثل الثاني فيدغم
ولو اتى بطاء اخرى يلزم التقاء الساكنين الطاء الاولى المقلوبة تاء والثانية الآتي بها
وايضا يلزم ادغام الحرف واظهاره في حالة واحدة وبالجملة لو بقي الاطباق مع الادغام
الذي يقتضي الابدال يلزم ان يكون الحرف موجودا وغير موجود في حالة واحدة وهو
تناقض فان قلت لو صح ما ذكرته لما جاز ادغام النون مع بقاء غنة لانها لو بقيت لبقي
النون فلا يجعل الاول مثل الثاني فيمتنع الادغام مع انه يجوز ادغامه مع بقاء الغنة
بل هو الاحسن في ادغامه في الواو والياء كما ذكره صاحب بقوله وهذا ليس مثل غنة النون
حيث يجوز بقاؤها بدون النون اذ هي اي الغنة لا تختص به اي النون بل تجري في
غيره اذ كثير من الناس يكون تكلمهم مطلقا اي سواء كان بالنون او غيره مع غنة فانها
تحصل مستقلة بنفسها من غير تصويت بالنون وسببه انها تخرج من الخيشوم والنون
تخرج من الفم فامكن انفراد الغنة عنها بخلاف الاطباق فانه رفع اللسان الى ما يحاذيه
من الحنك للتصويت بصوت الحرف المخرج عنده فلا يستقيم الاطباق الا بنفس ذلك
الحرف ولذلك عدت الغنة حرفا مستقلا والنون حرفا آخر مستقلا نعم النطق با
لنون لا يمكن بدون الغنة فهي لازمة للنون لكن لا يثبت به التلازم من الطرفين حتى
يرد ذلك واذا كان كذلك فالتحقيق ان فرطت واغلظت بالاطباق ليس معه ادغام
ولذا الحس الا انه من نفسه ضرورة عند قوله حطت النطق بالطاء حقيقة وبالتاء بعدها
فلا يجوز ان يقال ان الطاء مع اطباقها مدغمة في التاء لكن لما اشتد التقارب وامكن النطق
بالثاني بعد الاول من غير ثقل اللسان كان كالنطق بالمثل بعد المثل فاطلق عليه الادغام لذلك
العاشر والحادي عشر الغين والخاء المعجمتان فان كلا منهما يدغم في الآخر كما في قولك بلغ خبره
وسلخ غنمه بان يقرأ بلخبره بتشديد الخاء بادغام الغين فيه وسلغنمه بتشديد الغين
بادغام الخاء فيه الا ان ادغام الغين في الخاء على القياس وعكسه على غير القياس لما ان الغين
ادخل في الحلق والخاء في الفم والقياس ان يدغم الادخل في الحلق في الادخل في الفم لا العكس كما عرفت

الدارم هو المتلطم الكعب والذابل هو الذي له ذبول والثامر هو الشجر المثمر والزاجر والسامر هو الذي يتحدث بالليل والحكايات منه

يقال نبذت الشيء انبذه نبذا اذا القيته من يدك منه



عرفت لكن لشدة تقاربهما حتى لا يتميز الادخل منهما عن الاخر ادغم كل منهما في الاخر الثاني عشر و
الثالث عشر القاف والكاف وهما من حروف الفم كالغين والخاء من حروف الحلق اي القاف
ادخل من الكاف ويدغم كل منهما في الاخر لكن كل منهما على قياس الادغام لانه لا يعتبر الادخل باعتبار
ادغامه في غيره الا في حروف الحلق كما في قوله تعالى الم نخلقكم وقوله اذا خرجوا من عندك
قالوا بان يقرأ نخلكم بتشديد الكاف بادغام القاف فيه ومن عندقلوا بتشديد القاف
بادغام الكاف فيه وقس على ذلك نظائره الرابع عشر الضاد المعجم فانه يدغم في الشين كما في
قراءة ابي عمرو لبعض شأنهم بادغام الضاد في الشين ونقل صاحب المفصل والضاد لا يدغم
الا في مثلها كقولك اقبض ضعفها واما ما رواه ابو شعيب السوسي عن اليزيدي ان ابا عمرو
يدغمها في الشين في قوله تعالى لبعض شأنهم فمن برئت عن عيب رواية ابي شعيب ووجه
ذلك بان في الضاد استطالة ليست لغيرها من الحروف فامتنع ادغامها في غيرها لئلا
يلزم بطلان هذه المزية وبانه سكن ما قبل الضاد في الآية الكريمة وادغام مثل ذلك
وان لم يكن ضادا ممتنع لادائه الى اجتماع الساكنين على غير حده واجيب عن الثاني
بانه اخفاء اطلق عليه الادغام بطريق التسامح والاخفاء مع الاسكان قبل الضاد جائز
بالاتفاق وهذا جواب يصلح ان يجاب به عن ادغام الضاد في الشين فان الاخفاء
في الضاد قبل الشين وغيرها جائز بالاتفاق لو ساعدت رواة القراءة المنقول عن
المشهورين انهم يدغمون ذلك ادغاما محضا بقلب الضاد شينا وتشديدها ولا قلب مع
الاخفاء ولا تشديد فالجواب ضعيف ويدغم فيه ما يدغم في الشين وهي الطاء والدال والتاء
والظاء والذال والثاء والجيم كما عرفت الا الجيم وذلك لانه لما كان في الضاد استطالة
قرب بها من مخارج هذه الحروف فادغمت هي فيه ولم يدغم فيه الجيم لانه والشين اخوان كما مر
فكما لم يدغم الشين في الضاد لئلا يفوت ما فيه من مزية التفشي فكذا الجيم نحو حافظ ضفائر
فلا تزد ضحكا وشدت اي المرأة ضفائرها جمع ضفيرة وهي الشعر المفتول وتحفظ ضغثك
بمعنى الحمل يقال ضغث الشيء على ناقته اي حمله عليها وقوله تعالى خذ ضغثا بكسر الضاد
وسكون الغين قبضة حشيش مختلطة الرطب باليابس ونحو مكث ضابطا الخامس عشر
الجيم فانه يدغم في الشين لقربها منها مع كون الشين ازيد صفة اعني التفشي ولذا لم يدغم
الشين فيها ولا في غيرها عند النحاة كما في قوله تعالى اخرج شطأه وهو الورق الذي
يخرج من النبات يقال اخرج النبات شطأه اي اظهر ورقه وروي عن ابي عمرو ادغامه
اي الجيم في التاء ايضا في قوله تعالى ذي المعارج تعرج الملائكة وهو نادر ويدغم فيه الطاء
نحو سقط جنين وهو الولد في البطن ما دام كذلك والدال نحو خمد جمر يقال خمدت النار
اذا سكن لهبها ولم يطف جمرها والجمر الفحم الذي تسري فيه النار والتاء نحو قوله تعالى
وجبت جنوبها والظاء نحو لاحظ جماله والذال نحو قوله تعالى اذ جاءوكم والثاء نحو مكث حامل
وانما ادغم هذه الحروف في الجيم لانها مع الشين شقيقتان فلما ادغمت تلك الحروف
في الشين كما مر فكذا في الجيم السادس عشر اللام الساكنة لغير التعريف كما في بل وهل
وقل فانه يدغم جوازا فيما يجب ادغام لام التعريف فيها من الثلثة العشر المذكورة
اعني الشين والضاد والراء والطاء والدال والتاء والصاد والزاء والسين والظاء
والذال والثاء والنون وانما ادغم فيها اللام لغير التعريف لوجود التقارب بين مخرجه
ومخارجها ولم يجب ادغامه كادغام لام التعريف لما لم يثبت له ما للام التعريف من
كثرة الدور على الالسن المفضية الى التخفيف بالادغام كما في قوله تعالى هل ثوب الكفار
بادغام لام هل في الثاء وكقراءة الكسائي بل نحن محرومون بالادغام اي
بادغام لام بل في النون قال الشاعر تقول اذا استهلكت مالا للذة فكيهة هل شيء

بكفيك لا يق بادغام اللام في الشين اي ادغام لام هل في شين شيء بان يقرأ هشيء وعلى هذا
قياس ادغام اللام في باقي الحروف وفكيهة بالتصغير اسم امرأة وهي فاعل تقول وقوله
بكفيك لا يق اي ملتزم من قولهم لا يليق بكفه درهم وادغامه في الراء اي ادغام اللام في الراء
من تلك الحروف احسن مما سواه بل من تركه ايضا اي احسن من ادغامه فيما سوى الراء من
الحروف المذكورة بل من تركه ادغامه في الراء واظهاره منه فلو ادغام اللام في الحروف المذكورة
يتفاوت على اقسام احدها ما هو حسن وهو ادغامه في الراء فانه احسن من ادغامه في الباقي
بل من الاظهار ايضا لزيادة القرب وفرط الشبه بينهما بالنسبة الى سائر الحروف حتى حكم
ابن الحاجب بانه وجب نحو بل ران لكن فيه نظر اذ قد لا تدغم نحو هل رأيت قال سيبويه ترك
الادغام لغة اهل الحجاز وهي عربية جائزة بل لزم ذلك في لام هل وبل وقل خاصة مع الراء
في القرآن فان قلت فلم لم يجز ادغام الراء في اللام لو كان الامر كما ذكرت قلت للزوم الاجحاف
بالراء لان فيها تكريرا ليس في اللام فبالادغام يبطل هذه المزية فامتنع الادغام لذلك لا لعدم
القرب بينهما وثانيها ما هو قبيح وهو ادغامه في الحروف الباقية سوى النون فانها لتباعد
مخارجها عن مخرج اللام كان ادغامه فيها قبيحا بالنسبة الى ادغامه في الراء مع تفاوت تلك الحروف
فيما بينها من جهة ادغام اللام فيها حسنا وقبحا وثالثها ادغامه في النون فانه اقبح من الجميع
قال سيبويه لان النون تدغم في الواو والياء والراء والميم كما تدغم في اللام فكما لا تدغم هذه
الحروف في النون كما ينبغي ان لا تدغم اللام فيها ايضا ويدغم الراء فيها اي في اللام كما في
قراءة ابي عمرو يغفر لكم واشكر لي وقال صاحب المفصل ادغام الراء في اللام لحن ونحو يدغم
فيه النون نحو من لك لكنه واجب فيها هذا ليس اللام لغير التعريف من القسم الثالث
من الادغام الجائز الرابع عشر الراء فانه يدغم في اللام كما عرفت انفا مثل بل ران ويدغم
فيه النون المتحرك كما في قوله تعالى واذ تاذن ربكم وترك الثالث عشر بل والتاسع عشر
اعني العين والحاء لظهور حالها فيما تقدم واعلم ان بعض ما ذكرنا من الادغامات طعن فيه
صاحب المفصل وخطأه كادغام الضاد في الشين والراء في اللام كما اشرنا لكنا لا نجترئ من
الاجتراء اي الجسارة على تخطئة ما ثبت من القراء السبعة وهم نافع عاصم ابو عمرو وابن عامر
ابن كثير حمزة كسائي رضي الله عنهم لنقلهم عمن ثبت عصمته كما هو فكل ما ثبت عن واحد منهم
اعتبرناه وتلقيناه بالقبول وان كان غير مشهور كالادغامين المرويين عن ابي عمرو
فصل قد يقع فاء افتعل اي فاء ما كان على صيغة افتعل بعضا من الحروف التي تقارب
تاءه في المخرج وتخالفه في الصفة بوجه كالهمس والجهر والشدة والرخاوة وغيرها بان
يكون فاءه مثلا مهموسا وفاءه مجهورا والاول شديدا والثاني رخوا وقد عرفت معاني
هذه الامور وتفصيلها في الاشتقاق فلا حاجة الى الاعادة فيحصل في التكلم بها نحو تنافر
كما يجد الذوق السليم فيما بين التقارب مخرجا والاختلاف صفة من نوع منافاة ومدافعة
فيبدل التاء حرفا قريبا بزيادة قرب منه اي الى التاء في المخرج ليتيسر الابدال ومناسبا
للفاء فيه اي في المخرج وفي الصفة ايضا بان يكون بين ذلك الحرف والفاء اتحاد او تقارب
في المخرج والصفة رفعا لتلك المنافرة وهي تسعة حروف على اربعة اصناف الاول الصاد
والضاد والطاء والظاء الثاني الدال والذال والزاي الثالث الثاء الرابع السين اما كونها
متقاربة للتاء مخرجا فلكون جميعها من طرف اللسان واما مخالفتها له صفة فلما سبق في الاشتقاق
وسنشير اليه فاذا وقع شيء منها فاء الافتعال يبدل تاؤه حرفا يقاربه مخرجا ويناسبه هذه
الحروف مخرجا وصفة وانما لم يبدل فاء افتعل حرفا تاء لانه اصل والتاء زائد وان المنافرة
انما حصلت بالوصول الى التاء فارتكاب الابدال في التاء اولى ولانه لو ابدل لتكثير الابدال بتكثر
المبدل ويلزم ان يدغم في التاء مع ان بعضا منها لا يجوز ادغامه في التاء وبعضها قد لا يقصد ادغا



ادغامه فيه ولم يلتزم ابدال التاء حرفا من جنس الفاء لاختلافهما صفة دائما وعدم زيادة القرب
بينهما في اكثر المواد مع انه يلتزم الادغام ويكثر الابدال بتكثير المبدل اليه بخلاف ما اذا ابدل
التاء مما يقاربه بزيادة قرب مخرجا ويناسبه الفاء فيه في الصفة ايضا سواء كان من جنس
الفاء اولا فانه لا يلتزم شيء من ذلك ولما كان ما ابدل اليه التاء مع كل صنف من الاصناف
الاربعة غير ما ابدل هو اليه مع الصنف الآخر فصل ذلك فقال فاذا وقع اي فاء افتعل حرف
صادا او ضادا او طاء او ظاء وجب ابدالها طاء مهملة لان هذه الحروف لو بقيت مع
مقاربها اعني التاء لادى اما الى ادغامها وهي لا تدغم في التاء لما فيها من الاطباق الذي
يفوتها بالادغام واما الى اظهارها فيعسر النطق بها لقربها في المخرج ومنافاتها في الصفة
لان التاء من الحروف الشديدة اعني اجدت طبقك والصاد والضاد والظاء المعجمة
من الرخوة وان التاء من المهموسة اعني ستشحثك خصفه والضاد المعجمة والطاء والظاء
من المجهورة فقلبوا تاء الافتعال حرفا يناسب ما قبله في المخرج ويوافقه في الصفة رفعا
للتنافر وهو الطاء لان الحروف المطبقة متشاركة في صفة الاطباق وانما قلبوه من بينها
طاء لان الطاء اقربها اليه كما لا يخفى ولما كان احوال التاء المبدل طاء بالنسبة الى تلك الاربعة
مختلفة من جهة البيان او الادغام بابدال الاول ثانيا او بالعكس فصل ذلك فقال
فمع الطاء اي فان التاء المبدل طاء مع كون فاء الافتعال طاء يدغم اي يجب الادغام بينهما ليس
الا اي ليس غير الادغام وهو البيان جائزا على ان يكون لا بمعنى غير اسم ليس وخبره محذوفا
وذلك لانه يجتمع في كلمة مثلان اولهما ساكن وقد عرفت انه موجب الادغام نحو اطلب بمعنى
طلب اصله اطتلب ابدل التاء طاء وادغم وجوبا ومع الصاد يجوز الادغام بابدال الطاء
صادا نحو اصلحوا بتشديد الصاد في اصطلحوا اي اتفقوا اصله اصتلح من الصلح قلب التاء
طاء ثم قلب الطاء صادا وادغم الصاد في الصاد وقرئ في قوله تعالى الا ان يصطلحا الا
ان يصلحا بادغام الصاد في الصاد ويجوز تركه اي ترك الادغام وهو الاكثر نحو اصطلحوا
ومثله مع الضاد اي مثل حال التاء مع الصاد المهمل حاله مع الضاد المعجم اي يجوز الادغام
بابدال الطاء ضادا وتركه نحو اضرب بتشديد الضاد في اضطرب اصله اضترب ابدل
التاء طاء وجوبا فيجوز ان يبقى على هذه الحالة وان يبدل الطاء ضادا ويدغم ويقال اضرب
وهذان الادغامان اي ادغام الصاد والضاد في الطاء بابدال الطاء اليهما مما هو شاذ فخ
على الشاذ اما شذوذه فلان حروف الصفير لا تدغم في غيرها وان حروف ضوي مشفر
لا تدغم فيما يقاربها واما كونه شاذا على الشاذ فلان القياس قلب الاول الى الثاني لا العكس
واما ادغامهما بابدالهما طاء فممتنع لئلا يفوت صفير الصاد واستطالة الضاد وقد حكي الادغام
في هذا اي فيما اجتمع التاء مع الضاد بابدال الضاد طاء نحو اطجع في اضطجع اصله اضتجع
من الضجع يقال اضطجع فلان اي نام وواضعا جنبه على الارض وليس هذا الادغام بقوي
اي فصيح لما مر آنفا انه مفوت لمزية الضاد اعني الاستطالة ومع الظاء المعجم يجوز الادغام
اما بقلب الطاء المهمل ظاء على خلاف القياس او بالعكس على القياس ويجوز تركه نحو اظلم
بتشديد المعجم واطلم بتشديد المهمل واظطلم من غير ادغام والاصل اظتلم من الظلم اي
تحمل الظلم وقوله اي قول زهير هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا فيظلم على صيغة
المجهول من الثلاثي احيانا فيظلم روي بالتثليث اي روي قوله بالاوجه الثلاثة في الاخير
اعني فيظلم بتشديد الظاء فيطلم بتشديد الطاء وفيظطلم بلا ادغام ومعنى البيت انه يعطي
ماله عفوا اي بسهولة ولا يمن به ولا يمطل سائله ويظلم احيانا اي يطلب منه في غير موضع
الطلب فيظلم اي فيتحمل ذلك من سائله ولا يرد من استجداه في الاوقات التي مثله يطلب
فيها وفي الاوقات التي مثله لا يطلب فيها واذا كان عطف على قوله فاذا وقع صادا الخ

اي اذا كان فاء افتعل دالا او ذالا او زاء ابدل دالا لان التاء تخالف هذه الثلثة في الصفة
اما مخالفته للذال والزاء فلان التاء حرف شديد مهموس وهذان رخوان مجهوران
واما مخالفته للدال فلان التاء مهموس والدال مجهور فابدل دالا لكونه موافقا للتاء
في المخرج وللذال والزاء في الجهر فمع الدال والذال يتعين الادغام ليس الا اي اذا كان
الفاء دالا او ذالا يجب ادغامه في التاء الذي ابدل دالا ولا يجوز تركه الادغام لاجتماع
المثلين في الاول والمتقاربين مع مزيد تقارب في الثاني نحو ادّان واذّكر اصلهما ادتين
واذتكر من الدين والذكر اي صار مديونا وذاكرا ابدل التاء دالا ثم ادغم الفاء اعني الدال
والذال فيه الا ان بينهما فرقا فان الادغام في الثاني اي فيما اذا كان الفاء ذالا معجما
اما بابدال الدال المبدل من التاء ذالا على خلاف القياس نحو اذّكر بالذال المشددة او با
لعكس اي بابدال الذال دالا على القياس نحو ادّكر بالمهمل المشدد وقد حكي فيه ترك الادغام
ايضا نحو اذدكر وهو ضعيف واما في الاول فلا يجوز الا وجه واحد قال الشاعر تنحى على
الشوك جزازا مقضبا والهرم تذريه اذدراء عجبا الاذدراء الانبثاث والانتشار
اصله اذتراء ابدل التاء دالا لوقوع فاء افتعال ذالا وترك الادغام ثم انه مفعول مطلق
لتذريه من قبيل انبت الله نباتا والعجب بمعنى العجيب صفة له يقال انحى عليه بالسكين
اي حرف عليه اي على السكين فيتعدى الى مفعولين الى احدهما بواسطة على والى الاخر
بواسطة الباء فحذف هنا اي فالاصل هنا تنحى على الشوك بجزاز فحذف الجار من الثاني
واوصل الفعل اعني تنحى اليه كما قالوا في واختار موسى قومه اي من قومه وفاعله الابل
اي فاعل تنحى وكذا تذريه ضمير مستكن راجع الى الابل والجزاز بضم الجيم القاطع والمقضب
بكسر الميم مبالغة فيه اي في القطع اي صيغة مبالغة من القضب بمعنى القطع اي القاطع
زيادة قطع فهو صفة موكدة للجزاز والمراد بالجزاز المقضب هنا اسنانها اي اسنان
الابل جمع سن لانها لكمال قطعها شبهت بالسكين المقضب فاستعير لها اسم
الجزاز هذا ان اعتبر في مفهوم الجزاز السكين وان قلنا انه بمعنى القاطع مطلقا فلا استعارة
والهرم بسكون الراء بعد الهاء المفتوح النبات اليابس وهو منصوب على الاضمار على
شريطة التفسير والاذدراء الذي هو مصدر تذريه في البيت بثه في الهواء اي نشره
وتطييره فيه كما تبث الحنطة بالريح تمييزا لها عن التبن وهو بالكسر ما تتخذ للدابة من
يابس قصب الحنطة او مثلها محصله المعنى تقرض الابل الشوك على الاسنان في بعض
الاوقات اي تاكله فيه وتبث الهرم والحشيش اليابس في الهواء بثا عجيبا ولا تتناوله
ومقصوده بذلك وصف وحشية الابل ومع الزاء عطف على قوله فمع الدال اي التاء
المبدل دالا اذا كان مع الزاء لا يجب حينئذ الادغام بل يجوز الادغام بابدال الدال زاء
ويجوز تركه ولا يجوز الادغام بابدال الزاء دالا محافظة على صفير الزاء نحو ازّان وازدان
من الزين والاصل ازتين اي صار مزينا ابدل التاء دالا ثم ابدل الدال زاء وادغم او ترك
الدال على حاله وهذا هو الاقوى واذا كان فاء الافتعال ثاء ليس الامر الابدال التاء ثاء
وهو الفصيح او بالعكس وهو الافصح ثم الادغام اي لا يجوز غير ذلك وذلك لانهما متقاربان
جدا والاول منهما ساكن فيبدل الاول الى الثاني كما هو الاصل او بالعكس بناء على ان
الفاء اصل والتاء زائد والزائد بالابدال اولى كما مر نحو اثّرد بتشديد الثاء واتّرد بتشديد
التاء اصلهما اثترد اي اخذ الثريد وهو قطع الخبز المكسرة فيبدل الاول ثانيا او بالعكس
فيدغم وهذا رأي صاحب المفصل فانه قال بوجوب الادغام ولكن نص سيبويه على
جواز الاظهار هنا لاختلاف الحرفين وان كان فاء الافتعال سينا وهو يقارب التاء
مخرجا كما مر ويخالفه صفة لان التاء شديد والسين رخو يجوز الادغام بابدال التاء سينا

سيما لتقاربهما مخرجا ويجوز تركه بابقاء التاء على حاله وهو الاكثر لاتحادهما في الهمس فليسا
بمتباعدين حتى يقرب احدهما الى الاخر بالابدال هذا وقد جوز الرضي بقاء التاء بحاله مع
الثاء ايضا لهذا الوجه فتدبر وقد علم من ذلك ان معنى قوله في صدر البحث فيبدل
التاء حرفا قريبا منه اي هو الابدال مطلقا اعم من ان يكون بطريق الوجوب او الجواز
نحو اسّمع بتشديد السين اصله استمع ومستمع على الاصل كقوله تعالى ومنهم من يستمع
اليك واما الادغام بابدال السين تاء نحو متّمع بتشديد التاء فممتنع لئلا يذهب صفير
السين ويدل على ان قصدهم الاولى من هذه الابدالات الادغام اي غرضهم الاصلي من
الابدالات المذكورة الادغام فلذا ادغم في الامثلة المذكورة بعد الابدال واما رفع التنافر
فمقصود تبعي يدل على ذلك ان التاء الزائد كتاء افتعل واستفعل اذا اجتمع معه شيء
من هذه الحروف ولم يمكن الادغام لا يبدلونه فلو لم يكن الغرض الاصلي هو الادغام بل رفع التنافر
لما كان الامر كذلك كما في استطعم واستضعف واستدرك اجتمع تاء استفعال فيها
مع الطاء في الاول والضاد في الثاني والدال في الثالث ولم يبدل التاء لعدم امكان
الادغام اذ الثاني فيها ساكن لفظا وفي استطال واستضاء واستدان ساكن حكما
لان ما بعد التاء فيها وان كان متحركا لكنها بمنزلة السكون لان اصلها استطول
واستضوء واستدين بسكون ما بعد التاء وقد عرفت انه مع سكون الثاني في المتماثلين
او المتقاربين يمتنع الادغام فلذا لم يبدل التاء في هذه الامثلة وقد مر في مباحث الابدال
في الاشتقاق ما ينفعك في هذا المقام فعطفه اليه اي فارجع هذا المقام الى ما مر هناك
وقد اجروا احكام تاء الافتعال من ابداله حرفا اخر مع ادغام الفاء فيه او تركه اذا كان الفاء
من الحروف المذكورة على تاء الضمير سواء كان للتكلم او الخطاب تشبيها له اي التاء الضمير
بتاء الافتعال من جهة انه اي تاء الضمير صار كجزء من الفعل الذي لحق هو به لشدة اتصاله
بالفعل واحتياج الفعل اليه حتى انه اي الشان سكن له اي لاجل لحوق ذلك الضمير لام الفعل
مثل ضربت بتحريك التاء ثلث حتى لا يتوالى اي لئلا يلزم ان يتوالى ويتعاقب اربع حركات
في كلمة واحدة وهو مستثقل مستكره فلزوم ذلك التوالي على تقدير ان لا يسكن
اللام دليل على ان ذلك الضمير المتحرك صار كجزء من الفعل حتى يصير الفعل معه بمنزلة كلمة
واحدة كما صار تاء افتعل جزءا منه اي من افتعل حقيقة حتى سكن له الفاء لذلك اي
لئلا يلزم ذلك التوالي لان اصل افتعل فتعل بالحركات فاذا زيد التاء بين فائه
وعينه وصار جزءا منه فلو لم يسكن الفاء يلزم التوالي المذكور فلذا اسكنوا الفاء وزادوا
همزة الوصل ليمكن الابتداء واذ اشبه تاء الضمير بتاء افتعل من تلك الجهة فقد اجروا
احكام الثاني على الاول فقالوا خبطّ وفزدّ وعدّه في خبطت يقال خبطت الشجر خبطا
اذا ضربته بالعصا ليسقط ورقه انشد سيبويه وفي كل حي قد خبطّ بنعمة فحق لشأس
من نداك ذنوب اي خبطت في كل حي نعمة جعله في الافضال والانعام كالخابط في الشجر
والذنوب بالفتح النصيب والندى العطاء وشأس اسم رجل وفزت من فاز يفوز
فوزا اي وصل الى المطلوب وعدته من عاد يعود اي رجع ففي الاول وقع تاء الضمير للتكلم
او الخطاب بعد الطاء من الحروف المذكورة وفي الثاني بعد الزاء وفي الثالث بعد الدال
فابدل طاء في الاول وادغم ودالا في الاخيرين بالادغام في عدّه وتركه في فزد وحصط
في حصت من حاص يحوص اي خاط قلب الضمير طاء لوقوعه بعد الصاد كما مر في الافتعال
فقط بلا ادغام في خبط وعد وجوبا لاجتماع المثلين وشذ على الشاذ في حصط بان يقلب
الطاء صادا ويقال حص كما في اصبر وضعيفا في فزد بان يقلب الدال زاء ويقال فز كما في
ازان ولا يجوز فيهما ان يقلب الاول الى الثاني ويدغم ويقال حط وفد لئلا يفوت صفير الصاد

والزاي لكن الاقوى فيه اي في تاء الضمير اذا وقع قبله شيء من تلك الحروف عدم الابدال
بل الابقاء على حاله لضعف مشابهته بتاء الافتعال لان اتصاله بالفعل ليس في مرتبة
اتصال تاء الافتعال بالافتعال لان الثاني جزء للفعل لازم له دائما واما الاول فهو
وان كان كالجزء لكنه ليس بجزء حقيقة بل كلمة بنفسها غير لازمة للفعل كذلك فلذا
يفارقه عند اسناده الى ضمير مستكن او صريح نحو زيد خبط او خبط زيد وشيء اخر وهو ان
في الابدال ابطال صورة ضمير الفاعل الا ترى الى قولهم خبط ومثل تاء افتعل تاء تفعل
وتفاعل وتفعلل اي تاء الماضي من باب التفعل والتفاعل والتفعلل لكن لم يوجد في الكتب
المعتبرة ذكر تفعلل في هذا المقام وان المذكور فيها هو الاولان بل قال بعضهم واما باب
تدحرج فلا يجوز فيه الادغام لانه لو ادغم لزم زيادة همزة الوصل فيؤدي الى الثقل في البناء
الممتد فتدبر اي يماثل تاء وتاء افتعل في انه اي الشان اذا وقع فاؤها اي فاء واحد
من هذه الثلثة شيئا من الحروف المذكورة التسعة اعني الصاد والضاد والطاء والظاء
والدال والذال والزاي والثاء والسين جاز ابدال تائها بما يقاربه في المخرج ويناسب
فاؤه فيه وفي الصفة حال كون ذلك الابدال ملابسا بالتفصيل المذكور ففي الاربعة الاول
يبدل طاء وفي الدال واخويه دالا وفي الثاء ثاء وفي السين سينا كما في الافتعال الا
ان الابدال هنا مع كل من تلك الحروف جائز يصح فعله وتركه فيجوز ان يقال اظلم بتشديد
الظاء واللام بالابدال والادغام وتظلم على الاصل بخلاف تاء الافتعال فانه يجب ابداله
مع اكثر تلك الحروف فلا يقال اظتلم بل اظلم بتشديد الظاء مثلا ومن اشار الى الفرق بينهما
بوجهين اخريين فقال لكن هنا لا يجوز الابدال بدون الادغام بل اذا ابدل يجب الادغام
فلا يقال اططلم في تظلم بل يجب ان يقال اظلم بخلاف الافتعال فانه يجوز فيه الابدال
بدون الادغام فيجوز ان يقال في اظتلم اظطلم كما جاز اظلم هذا هو الوجه الاول واشار
الى الثاني بقوله فاذا ادغم اي تاء الابواب الثلثة بعد الابدال احتيج الى اجتلاب همزة
الوصل لئلا يقع الابتداء بالساكن لانه اذا ادغم التاء هنا يقع ساكنا في اول الكلام فلو لم يجتلب
الهمزة يلزم الابتداء بالساكن بخلاف الافتعال اذ لا حاجة فيه الى اجتلاب الهمزة لوجودها
قبل الادغام كما لا حاجة اليه في مضارع هذه الابواب لوجود حرف المضارعة في اوله وهذا
واقع على عكس ما مر في اقتتل على افتعل حيث يغني الادغام ثمه اي في الماضي اقتتل اي ادغام التاء
في التاء عن الهمزة الموجودة اذ يقال حين الادغام قتل بحذف الهمزة لانه اذا ادغم اسكن
التاء الاول ونقل حركته الى القاف كيلا يلزم التقاء الساكنين فلما حرك القاف استغني عن الهمزة
ويحوج الادغام هنا اي يجعل الادغام في الابواب المذكورة المتكلم محتاجا الى اجتلاب الهمزة
المعدومة لوقوع التاء الاول بالادغام اول كلمة ساكنة قال تعالى اثاقلتم الى الارض وقال
اداركوا فيها اصلهما تثاقلتم وتداركوا فابدل تاء التفاعل ثاء في الاول لكون فائه ثاء
ودالا في الثاني لكون فائه دالا ثم ادغم الثاء في الثاء والدال في الدال واجتلب فيهما همزة
الوصل ليمكن الابتداء فصار اثاقلتم واداركوا ونحو اطير اصله تطير قلب التاء طاء وادغم
واتى بهمزة الوصل وكذا ازينوا اصله تزينوا فلما قلب التاء زاء وادغم اتى بهمزة الوصل
هذا في حال الابتداء واما في حال الدرج فلا يحتاج الى الهمزة وهو ظاهر قال تعالى وطيروا بموسى
ومن معه وقال تعالى حتى اذا اخذت الارض وازينت وقال فادارأتم ثم ان هذا الادغام
مطرد في الماضي والمضارع والامر والمصدر واسمي الفاعل والمفعول الا انك لا تحتاج الى الهمزة
في بعضها ولو في حال الابتداء كما لا يخفى وفي مضارعها اي مضارع الابواب الثلثة وهذا بيان
مسئلة اخرى مناسبة لما سبق وقوله اذا وقع اي المضارع في الوصل حال من المضارع
اي كائنا وقت وقوعه في حال الوصل او ظرف ليجوز فيما بعد كالذال الثانية ولم يكن قبله ساكن



ساكن صحيح حقيقة بان يكون غير حروف العلة او حكما بان يكون منها غير مدة فان الواو
والياء الساكنين اذا كانا غير مدتين فلهما حكم الصحيح وذلك اما بان يكون ما قبل المضارع حرفا
متحركا مطلقا واما بان يكون ساكنا غير صحيح بان يكون مدة ففي كليهما يجوز اذا اجتمع فيه اي
في اول مضارعها التاءان احدهما تاء الابواب والاخر حرف المضارعة وهو في الخطاب
وغيبة المؤنث اذا لم يحذف احد التاءين ادغام فاعل يجوز اي يجوز ح ادغام التاء الاول
وهو حرف المضارعة في التاء الثاني الذي هو علامة الباب اذ لا يلزم ح التقاء الساكنين
على غير حده نحو الملائكة تنزل وقالوا تنزل بادغام التاء الاول من تتنزل الذي هو مضارع
تنزل على تفعل في التاء الثاني منه لكون ما قبله متحركا في الاول اعني تاء الملائكة ومدة في
الثاني اعني واو قالوا وهذا بخلاف ما اي المضارع الذي حصل اذا وقع ابتداء اي في غير
حال الوصل فانه لا يجوز الادغام ح لانه لو ادغم لزم الابتداء بالساكن فيحتاج الى زيادة همزة
الوصل وهي لا تزاد في المضارع لان حروف المضارعة لقوتها لتصدرها تقتضي التصدر ولئلا يلزم
زيادة الثقل في اول المضارع بزيادة الهمزة لاسيما في المتكلم وحده وبخلاف ما اذا كان قبله
صحيح ساكن فانه لا يجوز الادغام ح ايضا اذ لو ادغم لزم التقاء الساكنين على غير حده ولو حرك
الساكن الصحيح لزال الخفة الحاصلة من الادغام بالثقل الحاصل من التحريك فلا يكون فيه خروج
الى حالة اخف من الاولى فيفوت الغرض فلا يجوز الادغام في هل تتنزل ولو تتنزل وكان
عليه ايضا ان يقول معلوما لانه لو كان مجهولا يدغم لحصول التخفيف باختلاف الحركتين نحو تتنزل
لان الطبع لا يستثقل المختلفات كما يستثقل المتفقات ولئلا يلزم التباس المجهولات بالمعلوم
وفي مضارع هذه الابواب وهذه مسئلة اخرى المبني للفاعل صفة المضارع اي في مضارعها
المعلوم يجوز حذف احد التائين سواء كان التاء الاول للتانيث او للخطاب لانه اذا اجتمع
مثلان ولم يمكن الادغام في الابتداء كما مر فحذفت احدهما للتخفيف فعند سيبويه المحذوفة
هي الثانية لان الثقل نشأ منها ولان الاولى جيء بها لمعنى المضارعة وقيل المحذوفة هي
الاولى لان الثانية لمعنى المطاوعة ولانه حذف ما كان تدغم كما في قوله تعالى نارا تلظى اي
تتلهب فانه مضارع واصله تتلظى اذ لو كان ماضيا لقيل تلظت لكون موصوفه اعني النار
مؤنثا سماعيا وقوله فانت له تصدى اي تتعرض واصله تتصدى والا لقيل تصدى وقوله
قليلا ما تذكرون اصله تتذكرون فحذف احد التائين من هذه الثلثة فحينئذ اي حين حذف
احد التائين اذا كان بعده اي بعد التاء الباقي ما يدغم فيه اي حرف يدغم فيه التاء
في الماضي من الحروف المذكورة لم يدغم في ذلك الحرف في المضارع فاذا قلت تذكرون
بحذف احد التائين لم يجز ادغام الباقي في الذال الذي ادغم فيه في الماضي اعني اذكر حيث
قيل اذكر كما مر لان ذلك اذهاب التائين احدهما بالحذف والاخر بالابدال ثم الادغام
واذهاب التائين بالحذف والابدال والادغام اجحاف بالكلمة وتغيير لبنائها كثيرا وهو
ليس بجائز ولانه لو ادغم ح لاحتيج الى همزة الوصل وهي لا تدخل المضارع كما مر واما اذا لم يحذف
احد التائين فيجوز ادغام الثانية فيما بعده ان كان مما يدغم فيه في الماضي فيقال تذكرون
وفي تتنزل وتساقط عليك والاصل تتساقط ادغمت التاء الثانية في السين واذا لم يكن
ما بعدها مما يدغم فيه فلا يجوز ادغام الثانية فيه سواء كان ذكرت الاولى اولا وهو ظاهر و
هذا الحذف ايضا اي حذف احد التائين في مضارع الابواب المذكورة كحذف احد المثلين
في مثل ظلت ومست كما تقدم في اول بحث الادغام دليل استثقال اجتماع المثلين
اذ لا داعي للحذف هنا سواه ولم يحذف احد التائين في المبني للمفعول اي مجهول مضارع
هذه الابواب فلا يقال تنزل وتحمل بحذف احدهما في مجهول مضارع تتنزل وتتحمل لئلا يلتبس
بالمبني للفاعل اي المعلوم منه لان الفرق بينهما انما هو بفتح التاء الاول في المعلوم وضمه في المجهول

اى المعلوم منه لان الفرق بينهما انما هو بفتح التاء الاول فى المعلوم وضمها فى المجهول فاذا حذف
الاول من المجهول كما حذف من المعلوم لا يعلم الباقى انه معلوم او مجهول ولم يعكس الامر
لان التائين متفقان بالحركة فى المعلوم مختلفات بها فى المجهول والطبع لا يستثقل انتقال
المتخالفة كما يستثقل انتقال المتوافقة هذا على تقدير ان يكون المحذوف التاء الاولى
وان حذفت الثانية فلئلا يحتمل التلبس بباب التفعيل ما ذكرنا الى هنا انما هو حكم الادغام
القياسى وقد جاء على الشذوذ الادغام فى المتباعدين نحو ست اصله سدس بدليل
اشتقاقه نحو سديس بفتحتين واسداس فى تكسيره وسادس فى اسم فاعله فادغم احد
المتباعدين وهو الدال فى الاخر وهو السين لكن بعد ابدال السين تاء وهذا شاذ لازم
لانه لم يستعمل الا كذلك لاستكراههم توافق الفاء واللام نحو سلس فقلبوا السين تاء
لكونهما مهموسين متقاربين فى المخرج فصار سدت ثم قلبوا الدال تاء وادغموا التوافقهما
فى الهمس وتقاربهما فى المخرج فصار ستا ونحو عدان بكسر العين وتشديد الدال فى جمع
عنود اى المعاند واصله عندان فابدل احد المتباعدين وهو النون فى الاخر وهو الدال
على خلاف القياس وادغم الفصل الرابع لبيان ما يحصل بسبب تخفيف الهمزة وقد مر بعض
احكامه وهو ابدالها فى بحث الابدال من الاشتقاق فعلى هذا كان المناسب ان يترك
حكم الابدال ويقتصر على الاحكام الاخر لكن نذكر الاحكام اى جميع احكام الهمزة من جهة التخفيف
هنا ذكرا منتظما او حال كونها منتظمة مرتبة والتذكير باعتبار المذكور وان لزم منه اى من
ذلك الذكر تكرار من جهة مرور ذكر بعض الاحكام فيما تقدم تحرزا عن شتات الكلام اى
تفرقه اذ لو ذكر بعض الاحكام فيما تقدم وبعضها هنا لتفرق الكلام وتعسر الضبط على المتعلم
وانما خصوها من بين حروف الصحة بالتخفيف اى انما ميزوا الهمزة من بين الحروف الصحيحة
بالتخفيف وقصروه عليها غير متجاوز لسائر الحروف الصحيحة كالباء والتاء فى قول ابن الحاجب
واختص الواو وانما قال من حروف الصحة لان حروف العلة كالهمزة يجرى فيها التخفيف
بانواعه لغاية خفتها ولطافتها حتى بلغت بحيث لا تتحمل ادنى ثقل من جهة ما يجاورها
من الحركة او الحرف او لثقلها بسبب كثرتها فى الكلام وكل كثير ثقيل بالنظر الى كثرته
وان كان خفيفا بالنظر الى ذاته واما حروف الصحة فلما ليس فيها ذلك لم يجر فيها التخفيف
الا الهمزة وانما جرى فيها لزيادة ثقلها لبعد مخرجها على ما عرفت انها من اقصى الحلق
حتى قالوا النطق بها كالتهوع اى التقيؤ فلا يستطيع ان تعرض لها ادنى ثقل فلها فريد
احتياج الى التخفيف فخففها اهل الحجاز ولا سيما قريش روى عن امير المؤمنين على
كرم الله وجهه انه قال نزل القرآن بلغة قريش وليسوا من اصحاب نبر وهو الرفع ولولا
ان جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبى عليه السلام ما همزنا وحققها بنو تميم قياسا لها
على سائر الحروف والتحقيق اصل والتخفيف استحسان ويجرى التخفيف فيها سواء كانت
كلمة برأسها كهمزة الاستفهام كما فى ازيد قائم وهمزة النداء كما فى ازيد بمعنى يا زيد او بعض
كلمة وجزءا منها اسما كانت تلك الكلمة كما فى لفظ الامر والقائل والا فتعال حيث وجد فى اول
الاول ووسط الثانى همزة القطع وفى اول الثالث همزة الوصل ومن هذا تبين ان المراد
بالهمزة هنا اعم من القطع والوصل او فعلا كما فى افعالها اى الافعال المنسوبة الى هذه الاسماء
مثل امر يا مر وافعل وافتعل او حرفا كما فى ايا واى كلاهما حرف النداء ويستعمل الثانى
للتفسير ايضا وتخفيفها اى تحصيل الخفة بسبب ازالة ثقل الهمزة يكون اما بالابدال او بالحذف
او بجعلها بين بين اى منحصر فى هذه الثلثة لا يتجاوز غيرها والاصل منها الجعل
بين بين لانه اذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهاب بها بغير عوض ثم ان بين بين
قسمان مشهور اشار اليه بقوله اى تجعل بين مخرجها وبين مخرج الحرف المناسب لحركتها



لحركتها فان كانت حركتها فتحة فتجعل الهمزة بينها وبين الالف اى مائلة الى الطرفين غير باقية
على صرافتها وان كانت ضمة فبينها وبين الواو وان كانت كسرة فبينها وبين الياء
وكذا الكلام فيما بعد هذا هو الكثير استعمالا من بين بين ولذا عرفه الاكثرون به وهو مختص
بما اذا كانت الهمزة متحركة وغير مشهور اشار اليه بقوله وقد تجعل بين مخرجها وبين
مخرج الحرف المناسب لحركة ما قبلها لا لحركة ذاتها كما فى يستهزؤن حيث تجعل
الهمزة فيه مائلة الى مخرج الياء المناسب لكسرة الزاء الذى قبلها فهذا القسم غير مختص
بما اذا كانت متحركة بل يجرى فيما كانت ساكنة ايضا وهو قليل الوقوع وبالنظر الى وقوعه
ولو قليلا عرف بعضهم البين بين بان تجعل الهمزة بين مخرجها وبين مخرج الحرف المناسب
لحركتها او حركة ما قبلها ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعند البصريين متحركة
حركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذلك لا تقع الا حيث يجوز فيه وقوع الساكن غالبا
فلا يقع فى اول الكلام كما تعرف وتخفيفها قياسى وسماعى فنجعل الفصل صنفين الاول
لبيان التخفيف القياسى اعلم اولا انهم قالوا انها اى الهمزة لا تخفف حال كونها مبتدأ بها بان
تكون اول كلمة غير موصولة بما سبق لانها لو خففت لجعلت بين بين لانتفاء موجب الحذف
والابدال ولو جعلت بين بين لكانت ساكنة كما هو عند الكوفيين او كالساكنة كما هو
عند البصريين من انها متحركة حركة ضعيفة فكره ان يبتدأ بما يقرب من الساكن لانه مرفوض
فى كلامهم او متعذر وليس مرادهم انها لا تكون فى اول الكلمة لانها قد تخفف اذا اتصلت
بكلمة اخرى ولا يرد النقض بنحو خذ وكل اصلهما اؤخذ اؤكل امرى الحاضر لان الهمزة التى
حذفت للتخفيف هى الهمزة الثانية ليست بمبتدأ بها والمبتدأ بها وهى الهمزة الاولى
لم تحذف للتخفيف وانما استغنى عنها وفيه بحث لانه اما ورث انه كثيرا ما يقال همزة
الاستفهام محذوفة من هذا الكلام مع انها لاقتضائها الصدارة تقع اول الكلام والحال
انهم قد قالوا فى وجه قراءة من قرأ استكبرت ام كنت من العالين بكسر الهمزة اى همزة
استكبرت انها اى هذه القراءة على حذف حرف الاستفهام والاصل أاستكبرت بدليل
ام بعده وانما لم يجز ان يكون المحذوف هل لانها لا تقابل بام كما بين فى محله واما على
القراءة المشهورة وهى استكبرت بفتح الهمزة فالمحذوف همزة الوصل الواقعة ثانيا
لا همزة الاستفهام الواقعة اولا ففيه اشكال ويمكن ان يقال مرادهم بالهمزة المبتدأ بها
ما هى اول اجزاء الكلمة وهمزة الاستفهام ليست بجزء كلمة بل كلمة برأسها او ان الهمزة
المبتدأ بها مطلقا لا تغير بشئ من الانواع الثلثة لغرض التخفيف وحذف همزة الاستفهام
فيما حذفت لا نسلم انه للتخفيف بل يجوز ان يكون لوجه اخر كالاستغناء عنها بدلالة
ام فاندفع البحث ثم هى اى الهمزة لا تخلو من ان تكون ساكنة او متحركة فان كانت
ساكنة سواء كانت مع المتحرك قبلها فى كلمة اسما كانت او فعلا او فى كلمتين تبدل الى
الحرف المناسب لحركة ما قبلها فان كانت حركة ما قبلها فتحة فتبدل الفا او ضمة فواوا
او كسرة فياء فالصور تسعة اورد الكل منها مثالا جوازا اى تبدل ابدالا جائزا وانما
يتعين الابدال فى هذه الصور عند ارادة التخفيف لانه لا يمكن جعلها بين بين لا بالمعنى
المشهور لسكونها ولا غير المشهور اذ حيث لا يجوز المشهور لا يجوز غيره ولا يمكن الحذف
لانه لا يبقى ما يدل عليها فيتعين الابدال فيقال فى رأس راس وفى قرأت قرات
وفى قوله تعالى الى الهدى ائتنا الى الهداتنا هذه الثلثة امثلة لما كانت حركة ما قبل
الهمزة فتحة والاول لما كانت الهمزة مع ما قبلها فى اسم والثانى لما كانتا فى فعل والثالث
اعنى الى الهدى ائتنا لما كانتا فى كلمتين ففى جميعها يجوز ابدال الهمزة الفا فيقال راس
بالالف مثلا كما يجوز ابقاؤها على حالها وائتنا امر حاضر من اتى ياتى ونا ضمير المتكلم صلة

ائتمن قلبت الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها وسكونها ثم لما اتصل بقوله الهدى سقط
همزة الوصل وعادت الياء الى اصلها وهو الهمزة لزوال موجب القلب فالتقى ساكنان
وهما الف الهدى والهمزة العائدة فحذفت الف الهدى لالتقاء الساكنين فصارت الهمزة
ساكنة بعد الدال المفتوحة فقلبت الفا فصار الهداتمنا ويقال في بئر بير وفي جئت
جيت وفي الذي ائتمن الذيتمن وهذه الثلثة امثلة لما كان ما قبلها مكسورا والاول
لما كان هي وما قبلها من اسم والثاني لما كان من فعل والثالث اعني الذيتمن لما كان
في كلمتين ففي جميعها يجوز ابدالها ياء بان يقرا بير بالياء مثلا وصل الذي ائتمن الذي اؤتمن
وهو ماض مجهول من الائتمان اي اعطاء الامن قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام
ما قبلها ولما اتصل بقوله الذي سقط همزة الوصل وعادت الواو الى اصلها فالتقى ساكنان
فحذفت الياء من الذي فصار الذؤتمن بهمزة ساكنة بعد الذال المكسورة فقلبت ياء ويقال
في لؤم مصدر لؤم اي الكون لئيما لوم وفي سؤت فعل المتكلم من ساء يسوء خلاف نعم
سوت وفي يقول ائذن يقولوذن وهذه امثلة لما كان ما قبلها مضموما والاول لما كان في كلمتين
ففي جميعها يجوز ابدال الهمزة واوا وائذن امر من اذن ياذن قلبت الهمزة الثانية ياء ثم
سقطت همزة الوصل في الدرج وعادت الياء الى اصلها وقلبت الهمزة واوا وان كانت
الهمزة متحركة فما قبلها لا يخلو من ان يكون ساكنا او متحركا فان كان ساكنا فان كان
واوا او ياء مدة زائدة لغير الجمع او كان ياء التصغير ابدلت الهمزة اليه اي الى ما قبله جوازا وادغم
وانما تعين الابدال ههنا لانه لا يمكن ان يكون بين بين لسكون ما قبلها ولا الحذف بنقل
حركتها الى ما قبلها ليكون دليلا عليها لان المدة لا تقبل الحركة اذا كانت زائدة لغير الجمع اذ لا
يتصور انها نوع استقلال مع انها لو حركت لزال مدتها من غير موجب لزواله وياء التصغير وان
لم تكن مدة لكنها كالمدة لانها دائمة السكون فلا يجوز ازالة سكونها الوضعي فلا تقبل الحركة
كما في مقروء وهو مقروة قلبت الهمزة واوا لوقوعها متحركة بعد واو مدة زائدة لغير الجمع
وادغم الواو في الواو وخطية اصله خطيئة قلبت الهمزة ياء لوقوعها متحركة بعد ياء مدة
كذلك وادغم الياء في الياء وانما كان الواو والياء فيهما زائدتين لان واو مفعول وياء
فعيل زائدتان ليستا من اصول الكلمة وافيس تصغير فاس هكذا فيما عندي من النسخ
والاصوب تصغيرا فئوس جمع فاس اذ لا يصغر فاس على افيس اصله افيئس قلبت الهمزة ياء لوقوعها متحركة بعد
ياء التصغير وادغم الياء في الياء ومنه اي من هذا القبيل النبي بمعنى الرسول والبرية اي
المخلوقات فصلهما عما سبق لان كونهما من هذا القبيل ليس بقطعي كما ذكر ان قلنا ان الاول
اي النبي ماخوذ من النبا بمعنى الخبر فالنبي فعيل بمعنى فاعل سمي النبي به لكونه مخبر الاحكام
الله تعالى بالعباد او خبيرا بها والثاني اي البرية ماخوذ من البرء بمعنى الخلق يقال براه الله
يبراه اي خلقه ومنه البارئ لله تعالى اي الخالق فالبرية فعيلة بمعنى مفعول اي المخلوق
والتاء للنقل وذلك لانهما حينئذ يكونان مهموزي اللام على ان يكون اصلهما نبيء وبريئة
فالياء فيهما مقلوبة من الهمزة كما سبق فيكونان من قبيل ابدال الهمزة ياء وادغامها
وان قلنا ان الاول ماخوذ من النباوة بمعنى الارتفاع في الصحاح النبوة والنباوة
ما ارتفع من الارض فالنبي ايضا فعيل بمعنى فاعل اي المرتفع سمي النبي عليه السلام به
لرفعة قدره وشرفه على الخلق وقيل فعيل بمعنى مفعول اي المرفوع وفيه انه انما يكون
كذلك لو كان النباوة بمعنى الرفع لا بمعنى الارتفاع تامل والثاني اي البرية ماخوذ
من البرى بمعنى التراب فيكون البرية من صيغ النسبة فلابن وتامر اي صاحب التراب
سميت المخلوقات به لكونها مخلوقة من التراب وعائدة اليه فلا جواب الشرط اي
ان قلنا كذلك فلا يكون النبي والبرية من هذا القبيل لانهما لا يكونان مهموزين بل

فئيس في اصله افيس بل المصغر عليه افؤس قلبت الهمزة ياء صح مصغر افؤس

بل منقوصين الاول واوي والثاني يائي فليس فيهما ابدال الهمزة بل في الاول ابدال الواو ياء مع
الادغام وفي الثاني لا ابدال اصلا وقد استصعب ابن الحاجب الاشكال على قولهم الى قول النحاة
وقد التزم ذلك اي ابدال الهمزة في نبي وبرية بمعنى اسبق من ابدال الهمزة على طريق الـ
الجواز واما في هذين الاسمين فعلى طريق الالتزام والوجوب اي اشكل على قولهم هذا وعده صعبا
غير اجتي اورد عليهم في الايضاح الذي هو شرح المفصل ذلك فيه وحكم بان هذا الحكم اي الحكم بالا
بالالتزام فيهما غير صحيح وانما الوجه كون الابدال فيهما اغلب واكثر من تركه بناء على ان النبي بالهمزة
اي مثبت في اخره الهمزة قراءة اهل المدينة وبريئة بالهمزة ايضا قراءتهم وقراءة لبعض اهل
الشام واذ ثبت مثل هذه القراءة فكيف يحكم بالالتزام وقول القراء السبعة اولى بالقبول من قول ا
النحاة وان لم يكن متواترا لنقلهم عمن ثبت عصمته بخلاف نقل النحاة فانه من الاحاد ويمكن تقول
الامر في دفع ذلك الاشكال بانه سهل يسير لان مرادهم بالالتزام ليس الحكم بوجوب الابدال
بل مرادهم بذلك التزم اهل الابدال وثبوته اي ارتكابه نفي الالتزام اي مرادهم بهذا الكلام
صدور ارتكاب الابدال فيهما من جماعة يجعلونهما من المهموز مع الغنية عنه اي مع الا
الاستغناء عن ذلك الارتكاب باحتمال عدم الابدال فيهما بكونهما من المعتل اللام كما ذكرنا من
من انه يجوز ان يكونا من النباوة والبرى يعني ليس مراد النحاة من قولهم التزم الابدال
فيهما انه حكم بوجوب الابدال فيهما في جميع موارد استعمالهما بحيث لم يجز استعمالهما بالهمزة
اصلا حتى يرد عليه ما ذكره ابن الحاجب بل مرادهم ان بعض العرب جعلهما مهموزين فلزمهم ان
ان يرتكبوا وقوع الابدال في نبي وبرية بابدالها بالياء المشدد فيهما ويقولوا ان اصلهما
نبيء وبريئة فابدل الهمزة ياء وادغم والا فلا وجه للياء المشدد فيهما مع ان ذلك تكلف
منهم لا حاجة اليه اذ يجوز ان يكونا معتلي اللام فلا ابدال ولا يخفى ان هذا المعنى لما
ينافي استعمالهما مهموزين ولا ثبوت القراءة فيهما بالهمزة من بعض القراء فاندفع الا
الاشكال هذا لكن هذا الجواب مع بعده من اللفظ يابى عنه ما قال سيبويه التزمهما اهل التحقيق
البدل وقد بلغت ان قوما من اهل التحقيق يقولون نبيء وبريئة بالهمزة وذلك قليل ردي
اي وان كان ما قبل الهمزة الفا جعل الهمزة بين بين بالمعنى المشهور كما في سائل ماضي
المسائلة على مفاعلة اي السؤال في الطرفين وتساؤل مصدر التسائل على تفاعل
وسائل اسم فاعل من سال فيجعل بين الهمزة والالف في سائل وبينها وبين الواو في
تساؤل وبينها وبين الياء في سائل وذلك لامتناع الحذف بنقل الحركة لان الالف لا
لا تقبلها وامتناع القلب والادغام لان الالف لا يدغم ولا يدغم فيه ولا يمكن بين
بين الغير المشهور بكون ما قبلها ساكنا وانما جاز ههنا بين بين المشهور مع انه
يلزم التقاء الساكنين او كالتقائهما لخفاء الالف فكانه ليس قبل الهمزة شيء ولزيادة
مدة الالف القائمة مقام الحركة وان كان ما قبل الهمزة حرفا صحيحا او الحرف كان
واوا او ياء غير مدتين او كان احدهما مدتين لكن لم يكن مزيدا بل اصليا او كان مزيدا
لكن للجمع لا غيره ففي الاقسام الاربعة نقلت اليه اي الى ما قبلها حركة الهمزة ثم حذفت الهمزة
فالتخفيف فيها بالحذف لان حذفها ابلغ في التخفيف وقد بقي حركتها المنقولة الى الساكن
قبلها دالة عليها فالاول اي ما كان قبلها حرف صحيح نحو مسلة بمعنى السؤال او محله
في مسألة
حيث نقلت فتحة الهمزة الى السين الساكن قبلها ثم حذفت والثاني وهو ما كان
فيما قبلها واو او ياء غير مدة نحو دعو اباك وغلامي ابيك في دعوا اباك بجمع دعا اصله
دعووا وقد عرفت اعلاله وواو الجمع فيه ساكنة غير مدة لفتح ما قبلها فنقلت اليها فتحة
فتحة همزة اباك ثم حذفت الهمزة فصار دعوباك بفتح الواو وغلامي ابيك تثنية
غلام سقط النون بالاضافة والياء ساكنة غير مدة لفتح ما قبلها فنقل اليها فتحة

بهمزة ابيك ثم حذفت فصار غلامبيك بفتح الياء الاول وثالث وهو ما كان قبلها واو
او ياء مدة اصلية نحو ادعوا مرتهم وابيبوب في ادعوا مرتهم او لو جمع ذو بمعنى الصاحب من
لفظه والواو والمدة فيما اخره من اصول الكلمة فنقلت اليها فتحة همزة امر وحذفت فصار ادعو
مرتهم بفتح الواو وسكون الميم وابي ايوب الياء المدة في ابي من اصول الكلمة فنقلت اليها
فتحة همزة ايوب وحذفت فصار ابيوب بفتح الياء الاول وتشديد الثاني والرابع
وما كان قبلها واو او ياء مدة زائدة للجمع نحو ادعوا بيك وادعيبيك في ادعوا ابيك وادعي
ابيك كل منهما جمع داع بسقوط نون الجمع بالاضافة الاول في حال الرفع والثاني بالواو حال
النصب والجر بالياء فالواو والياء فيهما مدتان زائدتان بالجمع فنقلت اليهما فتحة الهمزة
وحذفت فصار ادعوبيك وادعيبيك بفتح الواو والياء الاول جميع ما ذكر من الامثلة فيما
اذا كان ياء اذ كانت الهمزة مفتوحة وكذلك تقول من امك وكم بلك بضم النون وكسر الميم
في من امك وكم ابلك وقد جاء شي اي وسو بالحركات الثلث في الياء والواو في شي وسو بنقل
نقل حركة الهمزة اليهما وحذفها وان كان ما قبلها متحركا مع تحركها فباعتبار الحركات
الثلثة من الضمة والفتحة والكسرة في كل من الهمزة وما قبلها يحصل تسعة اقسام حاصلة
من ضرب ثلثة في ثلثة وان كانت الاقسام مطلقا اكثر من ذلك فانه اذا اعتبر بعد
ذلك مثلا كون الهمزة تارة في كلمة والكلمتين لتحصل ثمانية عشر وان يخفف خمسة منها ان
يجعل الهمزة بين بين بالمعنى المشهور اعني ان يجعل بينها وبين الحرف المناسب
بحركتها وهي اي الخمسة ان يكون الهمزة وما قبلها كلاهما مفتوحين نحو سال فيجعل
الهمزة بينها وبين الالف او كلاهما مضمومين نحو هذا عبد او بس على صيغة التصغير
علم شخص فيجعل بينها وبين الواو او كلاهما مكسورين نحو الحق بالملك فيجعل بينها
بينها وبين الياء او يكون الهمزة مكسورة وما قبلها مفتوحا نحو سئم ليقال سئمت الماشية اي
ابل النعت او يكونها وازا او يكون اسما مضمومة وما قبلها مفتوحا نحو لوم على فعول من اللوم ففي
الاول يجعل بينها وبين الياء وفي الثاني بينها وبين الواو وذلك لان القياس في جميع
الاقسام التسعة ان يجعل بين بين لان فيه تخفيف للهمزة مع البقية من اثارها لتبقى
ليكون دليلا على ان اصل الكلمة الهمزة الا انه لا يكون الا يمكن ذلك في قسمين منها كما تعرف
وتعين في هذه الخمسة بين بين المشهور اما في ثلثة الاول منها اعني مثل سال وعبد اوبس
والحق بالملك فلانه لا فرق فيها بين بين المشهور وبين الغير المشهور لمجانسة حركتها
حركة ما قبلها والحمل على المشهور اولى واما في الاخيرين اعني سئم ولوم فلانهما لو جعلتا بين
بين غير المشهور يجعلت بينها وبين الالف فتقرب من الالف مع وقوع الكسرة عليها فيهما
سئم او الضمة في لوم وهو مستكره عندهم لانه لما كان الالف ابيا عن الضمة والكسرة يجعل ما قرب
منه بمنزلته ذلك ويخفف قسمين منها اي من التسعة ان يبدل الى الحرف المناسب لحركة ما
قبلها وهما ان يكون الهمزة مفتوحة حال كونها مضموما ما قبلها نحو جؤن بضم الجيم وفتح
الواو في جؤن بالهمزة ليقال كتيبة اي مسطر جؤن اي كثير فابدل الهمزة المفتوحة الى حرف يناسب
سبب ضمة ما قبلها وهو الواو او مكسورا ما قبلها نحو مير بفتح الياء وكسر الميم في مئر بالهمزة
المفتوحة جمع مئرة لسكون الهمزة وهي العداوة فابدل الهمزة الى حرف الكسرة اعني الياء وهذان
القسمان قد مر في بحث الابدال وانما تعين فيهما الابدال اذ لا يمكن الحذف مع النقل لتحرك ما هو
ما قبلهما بين بين لانهم لو جعلوها بين بين ولا يجعلوها بالمشهور تقرب من الالف وقبلها
الضمة او الكسرة وهو مستكره كما مر انفا ولما تعذر المشهور لتعذر الغير المشهور اما لان قرعته
او لان كل موضع يجوز فيه بين بين الغير المشهور يجوز فيه المشهور ولما لم يجز هنا المشهور
احتنبوا عن غير المشهور لئلا يتوهم ان المشهور ايضا جائز كذا قيل وفي الاخير نظر وسهال

وبهما ان

وبهما ان تكون مضمومة مكسورا ما قبلها نحو بهذا قاري او بعكس هذا اي ان تكون مكسورة
مضموما ما قبلها نحو سئل يختلف فيهما اجزاء المبتدء اعني قسمان فعند الاكثرين منهم سيبويه
تخفيفهما اي تخفيف الهمزة في القسمين ايضا اي كالاقسام الخمسة جعلها بين بين
بالمعنى المشهور فتمال الهمزة في القسم الاول من قسمين الاخيرين اعني ان تكون مه
مضمومة مكسورا ما قبلها الى المناسب لضمة الهمزة وهي الواو وفي القسم الثاني اعني ان تكون مكسورة
مضموما ما قبلها الى الياء المناسب لكسرة الهمزة فيقرؤونها في قاري بين الهمزة والواو وفي سئل
بينها وبين الياء وعند البعض تخفيفهما فيهما جعلها بين وبين بالمعنى الغير المشهور فيه
فينعكس الحكم اي تمال في الاول الى الياء المناسب لكسرة ما قبلها وفي الثاني الى الواو والمناسب
لضمة ما قبلها وعند الاخفش تبدل في الاول ياء محضا وفي الثاني واوا محضا فتخفيفهما فيهما عنده
بالابدال لا بالتسهيل اعني الجعل بين بين وصاحب المفصل خصص خلاف الاخفش بالاول
وقال انه في الثاني يسهل كالاكثرين اتباعا لظاهر كلام ابي علي لكن عند الفاضل صرح بخلافه
فيهما قال الرضي واستدل الاخفش على مذهبه بانهما لو سهلت في القسمين لكانت الا
ولى كالواو الساكنة ولا تجي بعد الكسرة والمتاخرة كالياء الساكنة ولا تجي بعد الضمة
كما لا تجيء الالف بعد الضمة والكسرة وهذا الذي ذهب اليه قياس على مثل
جؤن ومير وان كان قريب لكن لسيبويه ان يفرق ويقول المسهلة المفتوحة لم يستحل
لمجيئها بعد الضم والكسر لكن لما استحال لمجئ الالف الصريح بعدهما لمجئ شبه الالف
الالف بعدهما واما الواو الساكنة فلا يستحيل مجيئها بعد الكسرة بل يستثقل وكذا الياء الس
اكنة بعد الضمة فلم يمتنع لمجئ شبه الواو الساكنة بعد الكسرة وشبه الياء الساكنة بعد الضمة
واما ارتكب البعض التسهيل الغير المشهور كما مر دفعا لما لزم الاخفش من لمجئ الواو
والصريحة متحركة بالكسر بعد الضم في سئل ولمجئ الياء الصريحة متحركة بالضم بعد الكسر في قاري
في بهذا قاري وذلك مرفوض في كلامهم وليس بشي لانه لا يلزم سيبويه على ما ذكرنا محذور في
لمجئ شبه الواو الساكنة بعد الكسر وشبه الياء الساكنة بعد الضم وكذا لا يلزم الاخفش
فيما ذهب اليه امر شنيع لان تخفيف الهمزة عارض غير لازم فهو مثل رؤيا بلا ادغام واذا ١٧ الكلمة
كان اول الكلمة همزة وهي لا تكون الا متحركة نحو الاحمر اي تلك الكلمة والفاء للتعقيب
بلام التعريف مثل الاحمر والفاء في قوله فخففت للتعقيب الخفيا او السببية الهمزة بالفاء
حركتها على اللام ان كانت للتعريف ثم حذفنا اي الهاف بمعنى على ما بعده مفعول مطلق
اي ذي تخفيف او للالقاء اي تخفيفا نوالقاء مبني على ما هو القانون من ان الهمزة اذا
كانت متحركة وما قبلها صحيحا ساكنا تخفيف بان تنقل حركتها ثم تحذف والفاء في فلقولهم جواب
الشرط اي فللقوم ح في همزة الوصل التي قبل اللام حرف التعريف لحسن الحذف الهمزة
وهو القياس لا الاستغناء عنها بحركة اللام لانها انما اتي بها لئلا يلزم الابتداء بال
ساكن وهو اللام كما هو المذهب الاصح من ان حرف التعريف انما هو اللام والهمزة انما
هي لدفع الابتداء بالساكن تحيث حرك لا حاجة اليها والثاني منهما وهو مذهب الا
اكثرين الابقاء اي البقاء على حالها لعدم الاعتداد بالحركة العارضة للام التي
نقلت اليه من الهمزة اول الكلمة اذ العارض كالمعدوم واذا لم يعتد بها كان اللام
في حكم الساكن فاحتيج الى همزة الوصل ونظير هذا ردو بالواو والمدة في رؤيا بالهمزة بقلب
الهمزة واوا لسكونها وانضمام ما قبلها كما مر حيث لم يبدل الواو ياء ولم يدغم مع وجود
موجب الابدال والادغام فيه ظاهرا وهو اجتماعهما وسكون سابقهما كما في طي مصدر
مشغول باعراب الحكاية مصدر طويت اصله طوي فاجتمع الواو والياء وسبق ساكن فقلب
الواو ياء وادغم وقد مر مرارا اي لم يبدل في رويا مع ذلك لاجل الاعتداد فيه عارض

من تخفيف الهمزة واصل الهمزة فلم يعتد بالعارض فكأنه لم يجتمع الواو مع الياء بخلاف طويا فان
الواو فيه اصلا اصلي معتد به وانما قال لنظر بهذا دون مثله لان العارض الغير معتد به في رويا
هو الحرف وفيما نحن فيه الحركة اذا كان الامر كذالك فيقال في تخفيف الاحمر على الطريق الاو
ل الحمر بنقل فتحة الهمزة الاحمر الى اللام ثم حذفها وحذف همزة الوصل وعلى طريق الثاني الحمر با
ثبات همزة الوصل والباقي كما ذكر وانما اعتد بحركة اللام في لغة من قال لحمر ولم يعتد احد
بحركة التنوين في نحو لم يكن الذين والا لعاد الواو لان اللام صارت مع الاسم كالجزء لفظا به
لكونها على حرف واحد وصحة لانها عبرت معدوله من التنكير الى التعريف واذ صارت كالجزء لت بعت الحركة
المنقولة اليها حركة لسل احله صلا سال ولا ظهار ان باب لا قندار والاستغفار كذلك في جواز الستغفار
والستغفار وعلى طريق الاول ورد قراءة ابي عمرو وعادا لولي بادغام تنوين الدال في اللام في قوله تعالى عادا الا
الاولى وكذا ورد عليه قولهما ملان بتشديد اللام وكسر الميم في قولهم من الآن وذالك لانه اي الشان
لما عبرت حركة اللام المنقولة عن الهمزة اليه فلا وجه لتحريك تنوين الدال والنون من في المثالين
فوقع فيهما نون ساكن قبل لام متحرك فيجب ادغام النون فيه كما في هدى للمتقين
بادغام تنوين هدى في لام للمتقين وفي لكن الله سحروا بادغام نون لكن في لام لا
على ما مر في بحث الادغام يعني خففت همزة اولى في قولهم له تع عادا الاولى وهمزة في قولهم
من الآن بنقل حركتها الى ما قبلها من لام التعريف الساكنة ثم حذفهما فصار الاول
في اللفظ عادن لولي لسكون التنوين وضم اللام والثاني من لان لسكون نون من
وضم اللام لسقوط همزة الوصل في الدرج ثم لما عبرت حركة اللام المنقولة عن همزة
القطع اليه على هذا الطريق الاول فلا وجه لتحريك التنوين الدال في عادا الا
الاولى ونون من في من الآن لان تحريكهما انما هو لدفع التقاء الساكنين
تحت حركة اللام واعتبر حركته لا التقاء لهما فلا حاجة الى التحريك فوقع فيهما النون
ساكن قبل لام متحرك فيجب ادغام النون فيه كما علمت في قوله تع هدى للمتقين و
ولكن الله سحروا فصار عادا لولي بتشديد اللام وضم وملان بكسر الميم وتشديد اللا
اللام واما على الطريق الثاني وهو اعتبار حركة اللام فلا يصح الادغام وفي عادا الا
لاولى لانه يجب تحريك تنوين الدال لدفع التقاء الساكنين لكون اللام في حكم السا
الساكن واذا حرك التنوين فلا ادغام كما عرفت من انه اشترط فيه كون الاول ساكنا فصار
عادا لولي بلا ادغام وكذا في من الآن في ~~قوله تع قالوا الآن~~ كما يذكره وعلى هذا الوجه اي
الطريق الاول ثبتت واو الآن في قوله تع قالوا الآن اي اذا خفف همزة الآن بنقل حركتها
الى ما قبلها من اللام الساكنة للتعريف ثم حذفها فصار قالوا الان بضم اللام كما في بعض نو
القراءات لانه لما اعتبر حركة اللام لم يلزم من ابقاء الواو التقاء الساكنين فلم تحذف وقا
وقالوا نه قالوا الان باثبات الواو وضم اللام بعده بخلاف ما اذا لم يعتبر حركة اللام فانه
يحذف الواو لدفع التقاء الساكنين واما على الطريق الثاني اعني عدم اعتبار حركة اللام
فيقال في من الآن اذا خفف ملان بفتح النون او ملان بحذفه لانه اي الشان لما لم
يعتبر حركة اللام لعروضها فكانها ساكنة هو فلو ابقي نون من ساكنة يلزم التقاء السا
ساكنين فاما ان يفتح نون من كما هو الشايع عنده وقوعه قبل لام التعريف اذا كانت سا
ساكنة نحو من الارض وفي السماء وغيرهما فيكون ملان كقراءة من قرأ من الارض بفتح النون
واللام وسكون الراء في من الارض بان يخفف الهمزة بنقل الحركة والحذف لانه لما لم يعتبر
فيه حركة اللام فتح النون كما هو الشايع يلزم التقاء الساكنين ولو اعتبر لقيل ملرض بادغام
النون في اللام واما ان يحذف النون كما مر في ملكذب في من الكذب بحذف نونه
على وجه الندرة كما عرفت في مبحث التقاء الساكنين فصار ملان بحذف النون واما

واما

285 فان ... في كلمة
... او كلمتين ... يخلو
كانت اي فلا يخلو

واما اذا اعتبر حركة اللام فيصير ملان بتشديد اللام كما مر في الطريق الاول هذا كله
اذا لم يجتمع همزتان في موضع بل اجتمعت الهمزة مع احرف الحرفان اجتمعتا فاما ان تكونا في
كلمة او كلمتين فان كانت اي فلا يخلو اما ان تكونا متحركتين او الاولى متحركة والثانية
ساكنة او العكس فان كانت الاولى ساكنة والثانية متحركة ولم يكن الثانية في موضع
اللام فقط انهما اذا تجتمع في الثانية لاجتماع مثلين في كلمة والاول ساكن كما في سأل بضم
السين او فتحه وتشديد الهمزة المهمد وله على فعال بالضم والفتح بجمع سائل او صيغة مبالغة
له اصله سائل بالهمزتين فابقى الثانية على حالها وادغم الاولى فيها وانما العيقت
انما القيت لانه يمكن تخفيفها بالابدال فرقا بينها وبين ما اذا كانت في موضع اللام
كما سيجيء ولا تجعلها بين بين اما المشهورة فلانها تجعل قريبة من الالف فيلزم التقاء
الساكنين واما غير المشهورة فلسكون الهمزة الاولى ولا تحذف لانه لا يدرى انه فعال
بالتشديد او فعال بالتخفيف فالقيت كذا في تصريف ابن مالك وشرحه ويدل عليه
قوله ابن اي جب ومثل سبط من قرأ قراى وان كانت الثانية ساكنة والاولى متحركة
وجب ابدالها الى الحرف المناسب لحركة الاولى اتفاقا كراهة لاجتماع الهمزتين مع عسر
النطق بالثانية ساكنة فان كانت حركة الاولى فتحة فتبدل الى الالف كما في قوله
تع آتاه الملك لان اصله اءتاه لانه افعال من الاتيان فقلبت الثانية الفا وا
وان كانت ضمة فتبدل واوا كما في قوله واوحي الى نوح فان اصله اؤحي لكونه لمجهول
اوحي بالفتح من افعال فالقلب الهمزة الثانية واوا وفيه نظر اذ الميسر فيه او في همزة ثانية
حتى تقلب في مجهوله واوا بل الواو فيهما اصلية لكونهما من الوحي فالصواب ان يمثل
بمثل اؤتمن لمجهول ائتمن واوتي لمجهول اوتي لان اصلهما اؤتمن واؤتي بالهمزة الساكنة
في ثانيهما وان كانت كسرة فتبدل ياء كما في قوله تع ائتنا بما تعدنا فان ائت امر من اتى يأتي
فاصله ائت بهمزتين الاولى مكسورة والثانية ساكنة فقلبت الثانية ياء فصار ايت
ثم لما سقط موجب الابدال والهمزة المكسورة بالوصل الى الفاء عادت الهمزة المبدلة
الى اصلها فصار فأت كما الحق باخره ضمة المتصل به فصار فاتنا وان كانت متحركتين فلا يخلو
اما ان تكون الهمزة الثانية واما قبلها مكسورا ولا فان كانت هي اي الهمزة الثانية او ما
قبلها وهي الهمزة الاولى مكسورا كما في ايمة جمع امام او اصله ائمة كاعمزة جمع حمار فاجتمع ا
فاجتمع في اوله همزتان الاولى للجمع والثانية فاء الكلمة فكان القياس قلب الثانية الفا
لسكونها وانفتاح ما قبلها كآنية جمع اناء لكن لما وقع بعدها المثلان وهما الميمان واريد
الادغام نقلوا حركة الميم الاول وهي الكسرة الى الهمزة وادغموا الميم في الميم فصار ائمة و
وكما في جاء اسم فاعل مبني على مذهب سيبويه كما عرفت من ان اصله عنده جائئ بهمزتين
متحركتين اولهما وهي المكسورة منقلبة عن عين الكلمة التي هي ياء كما في بائع و
الثانية لامها وجب ابدالها اي الهمزة الثانية في كلتا الصورتين ياء فيقال في
الاول ايمة بابدال الثانية ياء لكونها مكسورة وفي الثاني جائي بابدال الثانية
ياء لكسر ما قبلها ثم اعل اعلال قاض فصار جاء واما على مذهب الخليل من ان اصله
جايئ بالياء ثم الهمزة فقلب اللام الى موضع العين ثم عل كما سبق فليس فيه اجتماع
همزتين فلا يكون مما نحن فيه وانما وجب هذا الابدال في الصورتين لانه لا يمكن
الحذف لنقل الحركة لتحرك ما قبلها ولم يجعل بين بين لان فيه ملاحظة الهمزة
فيلزم الجمع بين الهمزتين وهو مستثقل فتعين ابدالها الى ما يناسب حركتها او حركة
ما قبلها التي هي الكسرة وهو الياء والا اي وان لم يكن الهمزة الثانية ولا ما قبلها
مكسورة كان تكونان مفتوحتين او الاولى مضمومة والثانية مفتوحة وجب ابدا

ابدالها واوا كما في اويدم مما كانت الاولى مضمومة والثانية مفتوحة نحو الاول التصغير ادم والثاني
تكسيره فاصلهما أؤيدم وأأدم بهمزتين فقلبت الثانية في الاول واوا لضمة ما قبلها
وفي الثاني كذلك حملا للتكسير على التصغير بهذا اي وجوب ما ذكر من الابدال يا في الصور ثابت
كائن عند الاكثر خلافا للكوفيين اي خالفهم الكوفيون في الوجوب خلافا فانهم قرؤا
قوله تعالى ائمة الكفر بالهمزتين المحققتين وتسهيل الثانية ايضا مع انها مكسورة
وحكي عن بعض العرب اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين محققتين مع ان ما قبل الثانية
مكسورة فيرد على الاكثرين بهذين الاسمين الاول فان قول القراء اولى بالقبول من قول
النحاة لنقلهم عمن ثبتت عصمته عن الخطأ كما مر ويجاب بان ذلك شاذ مقبول موافق للاستعمال
ثم ان خطائئي جمع خطيئة واصله خطايئ بالياء ثم الهمزة ثم ابدال الياء همزة كما في بائع فصار
خطائئ بهمزتين فقد يبقى على هذا القدر كما في هذه الرواية وهو النادر والاكثر الافصح ان
تبدل الثانية ياء لكسر ما قبلها كما في جاء فيصير خطائي ثم تقلب الياء الفا والهمزة قبلها ياء فيصير
خطايا فاذا اضيف الى ياء المتكلم كما في تلك الرواية يقال خطاياي هذا عند سيبويه واما عند
الخليل فاصله خطايئ بالياء ثم الهمزة ايضا الا انه قال قلب الهمزة الى موضع الياء فصار خطائي
بالهمزة ثم الياء والباقي كما ذكره فعلى ما ذكر ليس سوى ما يجتمع فيه همزتان ومذهب سيبويه
هو الاقيس والاوفق لتلك الرواية ايضا وقد مر تفصيل ذلك في مبحث الابدال فتذكروا
وان كانت في كلمتين فالثانية متحركة لا محالة لكونها اول الكلمة فالاقسام اثنى عشر
الثانية مفتوحة وما قبلها اربعة احوال تتحقق بذكر احد بعد جاء ولهذا رأى ومن تلقاء ولم
يدرأ ومكسورة وما قبلها الاربعة بذكر لفظة بل بعدها ومضمومة وما قبلها الار
بعة بذكر اولئك بعدها فان كانت متحركتين على اي وجه الاوجه التسعة كما في قوله تعالى
فقد جاء اشراطها حيث اجتمع فيه همزتان مفتوحتان وهما اخر جاء واول اشراطها جاز ابقاء
وبقاء حالهما على حالهما من غير عروض التخفيف لشيء منهما لوجه من الوجوه اعتبارا للانفصال لان
الكلمتين فكانهما اي الهمزتين لم تجتمع ويهون ذلك امر الثقل واذ قد جوز الكو
فيون تحقيقهما في كلمة كما مر فتجويزهم له في كلمتين اولى وجاز تخفيفهما معا لما يلزم
من الثقل في اجتماعهما حقيقة وتخصيص احدهما بالتخفيف تحكم وتخفيف احدهما لكفا
يته في زوال ثقل الاجتماع مع انه ليس بتحكم حقيقة كما تعرف وجوز هذا اي تخفيف احدهما
وان كان متفقا عليه لكن وقع الاختلاف في تعيين ما يخفف لان الخليل يختار تخفيف الثانية
لان الثقل يحصل من التقائهما والالتقاء يحصل عند الثانية فلا يصار الى تخفيف قبل
الوصول الى الثانية كما فعلوا مثل ذلك في امليت وتقضيت واصلهما امللت وتقضضت
اي سقطت فابدل ثاني المثلين وتقضضت المجتمعين من كل منهما ياء لدفع الثقل
وابدال ثاني المثلين فيهما ياء يؤيد كون المختار تخفيف الهمزة الثانية وابو عمرو يختار
تخفيف الاولى لان الالتقاء والثقل يحصل منهما بمعنى ان لكل منهما مدخلا في الالتقاء
والثقل فيزول الالتقاء والثقل بتخفيف ايتهما كانت سواء كانت الاولى والثانية
لان زوال الموقوف عليه يستلزم زوال الموقوف وجاء ورد فلم خصص الاولى بالتخفيف
اجابه بقوله كما فعلوا اي مع تخفيف الاولى مثل ما فعلوه في مثل دينار وديوان
واصل دنار ودوان وحاصله ان كلا من التخفيفين جائز لانهم ابدلوا المثلين حرف
لين في نحو دينار وديوان لان اصلهما دنار ودوان بتشديد النون والواو بدليل
جمعهما على دنانير ودواوين فقلب الاول منهما ياء وقد مر ذلك فكذا في الهمزتين ويؤيد
هذا الخ الهمزة الاولى الى اخر الكلمة وهو محل التغيير قال الخليل رأيت ابا عمرو وقد
خفف الثانية في قوله تعالى يا ويلتى أألد بهمزتين الاولى للاستفهام

والثانية



والثانية من نفس الكلمة فعلى قول الخليل اختار ابو عمرو تخفيف الثانية منهما ايضا بجعلها بينها وبين الالف
ويرجح كون تخفيف الاولى المختار عند ابي عمرو وليس بكلي وبعضهم يقحم بينهما اي يدخل بين الهمزتين المجتمعتين
المتحركتين في كلمتين الفا كما في قول ذي الرمة فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آأنت ام ام سالم الو
الوعساء الارض اللينة وجلاجل بالجيم مفتوحا ومضموما وبالحاء مضموما اسم موضع والنقا مقصورا
الكثيب من الرمل المرتفع المجتمع منه وقوله بين جلاجل وبين النقا ظرف مستقر صفة الظبية اي
الكائنة بينهما يعني ذي الظبية تشبه او تحير اذ اشتبه بينها وبين ام سالم وهي حبيبة الشاعر لشبهها حبيبته
لها فقال آانت متوقف في هذا ام ام سالم ومحل الاستشهاد قوله آانت حيث اجتمع فيه همزتان متحركتان
الاولى للاستفهام والثانية من الكلمة اقحم بينهما الف لانه قرئ بمد الهمزة الاولى كما هو المناسب
الموزون قال ابن درستويه حرصوا على اثبات الهمزتين فزادوا الفا بينهما هو باطل اجمعا عنهما وقال
قال لا يجوز اثبات تلك الالف في الخط كراهية اجتماع الفات ثلثة قال ابن الحاجب في شرح
المفصل لم يثبت ذلك يعني اثبات الالف بين همزتين الا في مثل آانت وشبهه واما مثل جاء
احد فهم فلا يعرف مثل ذلك فيه وهؤلاء اي الذين اقحموا بينهما الفا بعد الاقحام قد يبقونهما
على حالهما لزوال كراهة الاجتماع بتوسط الالف وقد يخففون الثانية لعدم الاعتداد بالالف
لكونه حاجزا غير حصين وعلى هذا الاخير قرئ قوله تعالى آئنه بمد الهمزة اصله أئنه بالهمزة الاستفهام
منه وهمزة نفخة انه فاقحم الالف بينهما وخففت الثانية بالحذف فصار اليه بمد الهمزة
الاولى ما ذكر من تخفيفهما او تخفيف احدهما اذا كانت متحركتين في كلمتين امر اجمالي لم يعلم منه انه
ذلك او تخفيف باي نوع من الانواع الثلثة فاشار الى تفصيله بقوله ثم ابن الحاجب فصل كيفية
التخفيف في الهمزتين المتحركتين في الكلمتين فقال في شرح المفصل ان اريد تخفيفهما معا فقياسه
وجهها احدهما ان يخفف الاولى منهما تخفيفا واقعا على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت الهمزة
الهمزة عن همزة اخرى يعني يخفف الاولى منهما كما يخفف الهمزة المتحركة حين كونها
منفردة عن همزة اخرى بل اجتمعت مع حرف اخر وقد عرفت ان تخفيفها قد يكون بالابدال
وقد يكون بالحذف وقد يكون بجعلها بين بين على حسب حال ما قبلها فكذا الهمزة الاولى
من الهمزتين ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفها بلا اجتماع مع همزة متحركة
اخرى في كلمة واحدة مبنيا ذلك على ما يذكر هنا اي فيما اذا كانت في كلمة يعني ان الثانية منهما
تخفف تخفيف الثانية من الهمزتين المتحركتين في كلمة واحدة وقد عرفت ان تخفيفها يكون
اما بابدالها ياء وجوبا ان كانت هي او ما قبلها مكسورة وواوا اوان لم يكون يكن كذلك فكذا الحال
في الثانية هنا يمكن باعتبار تسهيلها الاولى على حالها والثاني ان تخففا معا على حسب ما يقتضيه
قياس تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت عن اخرى فيمكن تخفيف الاولى بحسب ما قبلها سا
كنا كان او متحركا ويجري فيها ما يجري في المفردة المتحركة من انواع التخفيف كما عرفت وتخفيف
الثانية بالنظر الى الاولى المتحركة لكن لا باعتبار ان الاولى همزة بل باعتبار انها حرف متحرك
مطلق فيجري ما فيها يجري في المتحركة التي كان ما قبلها حرفا اخر متحركا وقد عرفت ان لها ما
لثبت لها احوال مختلفة من جهة التخفيف فيجري جميعها هنا وهذا الوجه واضح لكون التخفيفين
فيه على نسق واحد مثلا اذا اردنا تخفيف الهمزتين في لئن اى بعض الاولى ذكر لثانية يجعل
الاولى ماثلة الالف حرف مناسب حركتها اعني الواو لكونها مضمومة بعد الف كما جعلت كذلك
في المفردة في ملاءة ول فعلى الوجه الاول وهو قياس الاجتماع تخفف الثانية بابدالها ياء لكونها
ثانية المتحركتين مكسورة كما كان ذلك فيما كانت في كلمة مثل ائمة وعلى الوجه الثاني هو
قياس الانفراد وتخفيفها بامالتها الى الياء او الواو لكونها مكسورة مضموما ما قبلها
كما مر في سئل وكذا تخفيف الاولى في قراء ابوك بامالتها الالف كما في قراء والثانية على الوجه
الاولى الاول بابدالها واوا كما في اوادم وعلى الثانية في يا مالتها الى الالف ايضا وكذا التخفيف

الاولى من تلقاء احد يا ماللتلا الى الياء والثانية على الوجه الاول بابدالها ياء وجوبا وعلى الثاني بابدالها ياء جوازا
وقس على هذا او ان تريد تخفيف احديهما دون الاخرى كما لم يخل اى الواقع اما من ان تكونا اى الهمزتان
متفقتين في الحركة بان تكونا مفتوحتين او مضمومتين او مكسورتين او لا تكونا كذلك
فان كانتا متفقتين والحال ان الاولى اخر كلمة كما في قرا ابوك واخرى به عما كانت الاولى
كلمة برأسها كهمزة الاستفهام مثلا أانت فان حكمها حكم الهمزتين في كلمة اذ كانت الاولى مبتداء
بهما كائمة وائتمن وتحقيق الاولى اجماعا وتخفيف الثانية كما ذكر من حالهما في كلمة الا ان تحقيق
الثانية ههنا اكثر منه اذا كانتا في كلمة لان همزة الاستفهام كلمة برأسها وان كانت من حيث كونها
على حرف كجزء مما بعدها فالاجتماع ههنا ليس بقوى كما اذا كانت الاولى كهمزة الاستفهام والثانية
همزة وصل فان كانت الثانية مكسورة او مضمومة حذفت نحو اصطفى والا قلبت الفا وسهلت
والسهلت كما تقدم جاز ان يحذف احديهما اولى او ثانية وتبدل الاخرى الى الحرف المناسب لحركة
ما قبلها هكذا فيما عندي من النسخ لكن الواقع في كلام ابن الحاجب بدل قول المص وتبدل الاخرى او
تسهل الاخرى اى تجعل بين بين او تخفف مطلقا بحسب حالها وحال ما قبلها من الحركات او السكنات
ونحوها على قياس ما تقدم في المتفرقة وقد عرفت تفصيلها فلا حاجة الى الاعادة فيجوز في قرا ابوك
مثلا ان يحذف الاولى وتجعل الثانية بين الهمزة وبين الالف او بالعكس وفي يقرا امك ان يحذف
الاولى وتجعل الاخرى بينها وبين الواو او بالعكس وعلى ما ذكره المص يلزم ان يجعل الاخرى في المثالين
الفا صريحا ويرد عليهما ان الكلام في تخفيف احدى الهمزتين فقط واذا حذف احديهما وسهل الا
خرى او ابدلت خففت معا اللهم الا ان يقال ما بعد من تخفيف ههنا هو تسهيل الاخرى او ابدالها
واما حذف احديهما فليس بمعدود من التخفيف لان الحذف الذي يعد منه هو الحذف
لنقل الحركة الى ما قبلها لا مطلق والحذف ههنا ليس كذلك تدبر وجاز ان تبدل الثانية بالحرف
المناسب لحركة الاولى فيقال في جاء احدهما ومن تلقاء ابيهم وهولاء اولئك جاء احدهما ومن تلقاء
ابيهم وهولاء ولئك بابدال الثانية الفا وياء او واوا وان لم تكونا متفقتين في الحركة بان يكون احد
احديهما مفتوحة والاخرى مضمومة مثلا خففت ايتهما اريدت اى سواء كانت الاولى او الثانية
على حسب ما يقتضيه قياس تخفيفها لو انفردت ففي جاء اولئك اذا خففت الاولى تجعلها بين
الهمزة وبين الالف كما في سال او الثانية تجعلها بينها وبين الواو كما في لؤم وفي يشاء الى
تخفيف الاولى تجعلها بينها وبين الواو او الثانية تجعلها بينها وبين الياء او بينها وبين
الواو كما مر في سئل فتذكر قال اى ابن حاجب وجاء في من يشاء الى صراط مما كانت الاولى اخر
كلمة مضمومة والثانية مكسورة ابدال الثانية واوا خرى يعني ان قياس تخفيف الهمزة
المنخفضة ان يكون تخفيف الهمزة الثانية في هذا الكلام بجعلها بينها وبين الياء او بين
الواو لكونها مكسورة مضموما ما قبلها كما في سئل واما ابدالها واوا صريحة فليس بقياس لكنه جاء
كذلك نظرا الى ضمة ما قبلها كما قال الاخفش في سئل سول وقد عرفته وفرغ مما كانت الهمزتان
في كلمتين متحركتين اشار الى ما كانت الاولى منهما ساكنة والثانية متحركة وهو على ثلثة
اقسام بحسب حركات الثانية كما مر فقال وفي نحو اقرا اية مما اجتمع بالهمزتان في كلمتين او
اوليهما ساكنة متحرك ما قبلها وثانيتهما متحركة ثلثة اوجه احدها ان تبدل الاولى الفا لانها
سكنت بعد الفتح كما في راس وثانيها ان تحذف الثانية بعد نقل حركتها الى الاولى لتحركها
بعد السكون كما في مسئلة وثالثها ان تجعلا معا بين بين بان تجعلا الى الالف وهي اى الصورة الثالثة
لغة اهل الحجاز هكذا من قوله وفي مثل اقرا اية الى ههنا ذكر صاحب المفصل واعترض عليه ابن
الحاجب انه اى بان صاحب المفصل وهم واخطأ في الوجه الاخير اعني الجعل معا بين بين
وانه اى الوجه الاخير غير معقول لان معنى جعلها بين بين الجعل بين مخرجها وبين مخرج
حرف حركتها والمتصور ههنا في الاولى الساكنة ثم ذكر ان ههنا نقصا حاضرا في معنى لانه لا يخلد ما لكونها

اما ان



اما ان تسهلا معا جميعا او الاولى دون الثانية او الثانية دون الاولى فيحصل ثلثة اوجه والوجه الاول
يشتمل على وجهين احدهما ان تنقل حركة الثانية الى الاولى وتحذف ثم تجعل الاولى بين بين بعد
تحريكها والاخر ان يقلب الاولى الفا ثم تسهل الثانية بجعلها بين بين واما الوجه الثاني
فان يقلب الاولى الفا وتحقق الثانية واما الوجه الثالث فان تجعل الثانية بين بين فقط
بما ذكرنا ان الاوجه ثلثة انقسم وجه منها الى وجهين فصارت الى اربعة اوجه ذكر المص عن صاحب
المفصل منها وجهين واسقط وجهين وذكر وجها لا يعقل اليه وهو الوجه الثالث مما ذكره من الاوجه
التنبيه قال المص ويمكن ان يقال في دفع اعتراض ابن اى حاجب لعله اى لعل ان صاحب المفصل اراد
او من الجعل بين بين بالنسبة الى الاولى جعلها بين مخرجها وبين مخرج حركة ما قبلها وهو بعد
بهذا المعنى لا يقتضي حركة الهمزة بل حركة ما قبلها فيمكن في الهمزة الاولى ايضا في قرا اية وان كانت
ساكنة لتحرك ما قبلها ولما ورد انه لا يمكن هذا الجواب من طرف صاحب المفصل لانه غير قائل
بهذا المعنى بدليل انه لم يذكره دفعه بقوله وان لم يذكره لقلته وعلله انه قائل به واما
عدم ذكره اياه فلعدم الاعتداد به لقلته بالنسبة الى المعنى المشهور وابن الحاجب معترف به
بمجيئه اى مجى الجعل بين بين بهذا المعنى الغير المشهور ايضا كما ذكر في الثانية فلا يتوجه
له ان يقول لا يمكن بهذه الارادة اذ لا يجيء الجعل بين بين بهذا المعنى الا انه اى لكن انه
انه لا يلقي المناقشة والاعتراض على صاحب المفصل في استعمال اللفظ المشترك في المعنيين اي
يلزم على هذا الجواب استعمال اللفظ المشترك وهو لفظ بين بين في اطلاق واحد في المعنيين
اعني المعنى المشهور وغير المشهور لان المراد به بالنسبة الى الهمزة الثانية المشهور والى الاولى
الغير المشهور كما مر فاذا قال ان يجعلا معا بين بين يلزم ان يراد به هذان المعنيان معا
واستعمال مشترك في المعنيين في اطلاق واحد ليس بصحيح كما في تقدم في العقد الاول والامر في ذلك
هين جواب عن المناقشة اى رفعها سهل بان يقال هذا الاستعمال مبني على راى من جوزه
او الكلام محمول على عموم المجاز اى ما يطلق عليه لفظ الجعل بين بين سواء كان مشهورا او غير
مشهور وعموم المجاز جائز بالاتفاق فاندفع الاشكال وانتظم القول بالوجه الثالث قال الرضي
الرضي واما ان كانت الاولى ساكنة نحو اقرا اية باك السلم ولم يرد في ... على ... الشيء
حسن بحس اذ قد الوكر فخبء الخبء اربعة مذاهب اهل الحجاز يخففونهما معا وغيرهم يخففون
اما الاولى وحدها او الثانية وحدها وجماعة منهم يحققونهما معا كما ذكرنا في المختلفتين وهم
الكوفيون وحكى ابو زيد عن العرب مذهبا خامسا وهو ادغام الاولى في الثانية كما في سائر الحروف
فمن خفف الاولى وحدها قلبها الفا ان انفتح ما قبلها وواوا ان انضم وياء ان انكسر ومن خفف
الثانية فقط نقل حركتها الى الاولى الساكنة وحذفها واهل الحجاز المخففون لهما معا قلبوا الاولى
الفا او واوا او ياء وسهلوا الثانية بين بين اذ وليت الالف لامتناع النقل الى الالف وحذفوها
بعد النقل الحركة الى ما قبلها اذا وليت الواو والياء لامكان ذلك فيقولون قرا اية بالالف
في الاولى والتسهيل في الثانية واقرى اباك بالياء المفتوحة لفتحة الهمزة المحذوفة ولم يرد ابوك
بالواو المفتوحة وعليه قس نحو ما لم يرد امك ولم يرد اباك وغير ذلك وكذا ان كانت الثانية وحدها
ساكنة نحو من لئن الثمن فلابد من تحريك اوليهما فبعد من هذا القسم الاخير فعلم من هذا لا بحث له
المتعلق بتخفيف الهمزة اذا اجتمعت معا اخر ان التلفظ بالهمزتين المحققتين اى المصرحتين لانه بين
لا اشد منهما شيء من تخفيف عندهم في غاية الاستكراه كما عرفت من ان الهمزة لكونها من اقصى الحلق
اثقل الحروف فاذا اجتمعت معه مع مثل مثلها على وجه التحقيق والحد والتصريح يكون في غاية الثقل والا
والاستكراه حتى انهم اى العرب رفضوا من لغتهم وضع كلمة اصلية فاؤها وعينها ولامها همزة على
يكون كلمتا هي اصلية واما مثل ائمة وجاء وسال فاحدى الهمزتين فيه زائدة ولا يهرب
عنه لكون الزائد في معرض الزوال وقللوا ذلك اى جعل اتمائل الفاء والعين او العين واللام

وقللوا

فلما فيما يقرب منها اى الى الهمزة من سائر حروف الحلق بمعنى انهم الصقوا تخفيف وتشديد الهاء لكف
البعد لكلمة يكون فائها او عينها او لامها واحد من تلك الحروف الا قليلا كالف والفجر الاسكرة
اجتمع مثلين منها كالهمزة الا انه لكلم يبلغ ذلك الحاصل والفجر بضم الفاء وتشديد الياء الاسكرة
ورشية السكرة الهمزتين لم يرفضوا ذلك الاجتماع كليا وحكمه عطف على وقصد الابدال اى قبح لغة
من يقول خطائى فى جمع خطيئة الهمزتين المحققتين لا السكرة الهمزتى وان كانت احداهما زائدة
والى الحسن ان يقول خطائى بتخفيف احديهما كما عرفت ذلك يدل على ان الهمزتين المحققتين
فى غاية الاستكراه فينبغى التخفيف باحديهما ولما فرغ عن بيان التخفيف القياسى شرع فى بيان التخفيف
السماعى فقال المصنف التزم بين التخفيف السماعى من انهم اوجبوا التخفيف فى يرى مضارع
رأى كرعى اصله يرأى بفتح الهمزة وسكون الراء كيرعى وفى ارى ماض من الارادة اصله ارأى كاعطى
يعطى يرى مضارعه اى اصله يرأى كيعطى فخففت الهمزة فيها بنقل حركتها وهى الفتحة فى الاول
اول وفى ذلك فى الثالث الى ما قبلها من الراء الساكنة ثم حذفها وهو واجب وكذا كل ما كان من
تركيب رأى سواء كان من ابواب او الرؤية والرأى او الرؤيا اذا زيدت عليه حرفا اخر لبناء صيغة وسكن
راؤه وجب حذف همزته بعد نقل حركتها الى ما قبلها الا مرء ومراءة ومراة ولا يجار الى ا
خلاف ذلك الا لضرورة نحو قوله ارى عينى ما لم ترأياه كلانا عالم بالترهات والثاني
والمزان بالزيات وقوله الم تر ما لاقيت والدهر اعصر ومن يتمل العيش يرأ ويسمع والمرأة
يرأى ويسمع يقال تمليت عمرك اى استمتعت منه فمعنى قوله من يتمل العيش من يعيش كثير
ويسمع ما لم يكن رآه وسمعه وانما وجب الحذف فى تلك المواد لكثرة الاستعمال المقتضية
للتخفيف وكان القياس ان يجوز ابقاء الهمزة فيها كما جاز حذفها على ما عرفت من ان ما
الهمزة اذا كانت متحركة وما قبلها صحيحا ساكنا فتخفيفها بالنقل والحذف وابقاؤها جائز ان
كما جاز ذلك فى نظائرها مثل ينأى يبعد مضارع نأى كرعى اى بعد وانأى كاعطى فى الا
افعال منه اى ابعد ينئى يعطى مضارع انأى فانه يجوز فيها اثبات الهمزة كما ذكرنا وجا
جاز حذفها بالنقل حركتها الى ما قبلها من النون الساكنة بان يقال ينا وانا وينى الا انها لعدم كثرة
استعمالها كذلك لم يجب فيها الحذف بل جرت فى جواز التخفيف كغيرها فعلى هذا علة الحذف
فى يرى وارى التخفيف القياسى بالقاء حركتها على ما قبلها ثم حذفها والتزامه على خلاف
قياس بكثرة الاستعمال وذكر بعض الفضلاء انه يحتمل الحذف بناء وجها اخر وهو انه اجتمع فى ارى همزتان
بينهما حرف ساكن والساكن حاجز غير حصين فكأنهما قد تلاقيا فحذف الثانية على حذفها
فى اكرم ثم اتبع سائر الباب وخففت الراء المبدلة الالف التى هى لام الفعل غلب الاستعمال
هنا على الاصل الاصل حتى يتجدد رفض وقيل فعلى هذا المذهب يظهر وجه من قال حذفت الهمزة
من اشياء لاجتماع همزتين بينهما الف يكن لو كان هذا علة لاطردت فى مثل ينأى وا
وانأى ينئى وفيه بحث ومنه انهم قالوا فى الامر المشتق من اخذ وكل وامر حذفوا اصلهما اخذ
واكل وامر فحذفوا منها الهمزة الثانية تخفيفا على خلاف قياس واما حذف الهمزة الاولى
فهو للتخفيف بل للاستغناء عنها بحذف الثانية لما يحصل بحذفها متحركا اول الكلمة وقد اشرنا الى ذلك
فى صدر البحث وكان قياس تخفيفها ان يقال اوخذ واوكل واومر بابدالها واوا ويقال ايثر فى الا
مر من الاثر اذا البطر لما عرفت من انه اذا اجتمعت همزتان وكانت الثانية ساكنة يجب ابدالها الى ما
يناسب حركة الاولى وههنا حركة الاولى ضمة فيجب ابدال الثانية واوا فتخفيفها بالحذف هنا على خلاف
قياس وذلك لكثرة استعمال الثلاثة مع ان الحذف اوغل فى تخفيف من قبلها واوا والتزموا الحذف
فى اولين اى خذ وكل ولم يستعملوهما بالهمزة على ما هو الاصل الا قليلا الا فى الدرج ولا فى القطع
فضعف فيهما خلاف القياس وان الثالث اى مر فانه لم يلتزم فيه الحذف بل قد جاء على الا
لاصل ايضا قال الله تعالى وامر اهلك باثبات الثانية من امر فخلاف القياس فيه لما هو من بهمة

وجمع

وذلك



وذلك يكون قل استعماله الا من خذ وكل قال المص والنظر ان هذا فى الدرج اى مجيئ مر على الاصل بما سبق
كما فى الاية حيث اوصل بالواو وبناء على ان علة الحذف اجتماع الهمزتين ولا يجتمعان فى الدرج وفى الا
الابتداء اى حال لقطع لا يقال اؤمر بابقاء الهمزة الاصلى ايضا اى كما لا يقال اؤخذ واؤكل بل
يجب ان يقال مر كخذ وكل فعلى ما ذكره الحذف فى الاولين ملتزم مطلقا وكذا فى الثالث ان كان
مبتدأ به واما اذا وصل فيجوز فيه الامران وقال بعض اذا فصل يجوز فيه اؤمر وهم لكن فى الابتداء يكون
مر افصح من اؤمر لانهم لو قالوا اؤمر لكان مستثقلا لهمزتين وفى وصل يكون وأمر افصح من ومر لانهم
يستغنون عن همزة الوصل فلا يلزم الاستثقال وجاء ومر ونحو ايضا على قلة لان اصل اصل
الكلمة ان يكون مبتدأ بها فكأنها حذفت الهمزة اولا منها فى الابتداء ثم وقعت لحذوفة الهمزة
الدرج فيقيت على حالها ومنه ان الجد القاء ابدل بعضهم الهمزة المفتوحة الساكن ما قبلها فى المراة
والكماة وقد عرضها الفا فقال مراة وكماة بفتح الراء والميم اصلهما اصلهما مراة وكماة نقل حركة الهمزة الى
الساكن فتحرك وبقيت الفاكما فى راس وكان قياس تخفيفها الفاء حركتها على ما قبلها ثم الحذف بان
يقال مرة وكمة لما عرفت ان الهمزة اذا كانت متحركة وما قبلها صحيحا ساكنا ينقل حركتها اليه ثم
تحذف جواز الحذف مسلمة فى مسئلة الثعلبة الكوفية يجوز ذلك هذا اى ابدال الهمزة الفاء فى مثل الا
المراة والكماة قياسا مطردا فى جميع المواد فكأنهم قصدوا التخفيف فلم يحبوا ان يسقطوا الهمزة
واقتصدوا على ان يقلبوها الى حرف لين ومنه انه اى الشان قد يبدل الهمزة المفتوحة
المفتوح ما قبلها الفا صريحا والقياس جعلها بينها وبين الالف كما مر كما فى قراءة من قرأ سأل سا
ئل وما كل منساته وهى اى المنساة العصا بالالف فيهما اى فى سأل ومنسأته واصلهما اصلهما سا
سأل ومنسأت بالهمزة المفتوحة كما هو القراءة المشهورة فابدلت الهمزة الفا على خلاف
القياس وكما فى قول حسان سالت هذيل رسول الله فاحشة ضلت هذيل بما قالت ولم تصب حيث
قال سالت فى سألت وهذا لان قبيلة والفاحشة التى سألوا رسول الله ان يبيح لهم الزنا وكما فى
قول الفرزدق رأيت بمسلمة كبراء يقال هنأه الطعام اى نفعه واصله فقلب الهمزة الفا على خلاف
القياس اى يا فزارة يعنى ان فزارة وهى اسم قبيلة منادى وحرف النداء محذوف والرعى امرالحما
حلبة وهى سما سمينا فزارة من رعى يرعى رعيا واصله ارعى فاعل على اعلال اخشى والمرتع بفتح الميم
ولتاء وسكون الراء بينهما المرعى اى محل الرعى يقال النعت الماشية اى سامت ورتع فلان بما
يكالب فلان اى تنزل فيه وغضب وهذا الاخير هو المراد هنا وهذا اى قوله لا هناك المرتع اخبر لفظا
والنشاء معنى ودعاء عليهم اى على قبيلة فزارة بعدم نفع المرعى لهم حكى ان مسلمة وهو ولى العرا
ق قد فرع عن العراق عشية الى ان قام فخارت فزارة ولية له فرعت مرعى مسلمة بان لا هناك اليه
بذلك المرعى ولا تفعك ومنه ان بعضهم ابدل الهمزة المتحركة المكسورة ما قبلها ياء اى بد
لفظ الواجى فى حال الوصل مثل مررت بالواجى يا فتى اصله واجئ بالهمزة على ان يكون اسم فاعل من وجأ
اذ دقه وضربه بسكين فابدل الهمزة المتحركة بعد الجيم المكسور ياء صريحا على خلاف القياس اذ القياس فى
مثلها ان تجعل بين بين كما مر وانما قيدنا بحال الوصل لانه اذا وقعت عليه اى على الواجى تصير الهمزة
ساكنة فابدالها ياء يكون على القياس كما عرفت من ان الهمزة اذا كانت ساكنة وما قبلها متحركا
تبدل الى حرف مناسب لحركة ما قبلها فلا يكون مما نحن فيه كما فى قوله اى قول حسان ولولا هم لكنت
كنت كحوت بحر هوى فى مظلم الغمرات داجى وكنت على صفة المتكلم وكذا ما سبق اذل افعل التفضيل من
الذلة من وتد ووتد وهو معروف يقال اى كائن ذلك الوتد فى فائتا وهو الارض المتدوية شج راسه
اى شقه يقال شج راسه اى شقه وشج الرضا بهذا المعنى الا ان فيه تكثير بالفهر وهى اى زخارب
ووراق وهو فاعل يشج والجملة صفة ثانية لوتد الفهر بكسر الفاء الحجر ملء الكف اى قدر يملأ به
الكف فواجى اصله واجئ بالهمزة قلبت الهمزة بالكسرة ما قبلها وسكونها بالوقف فهو قياسى
الفصل الخامس لبيان ما يحصل بسبب الاحالة وهى فى لغة اى للغة من احلت الشيئ احالة اذا عدلت

الابدال ههنا جائز بمعنى فزارة لا هناك المرتع حيث ابدل فيه بالالف واصله هنأ فعل ماضى

به اى بجز الجهة التى هو فيهما من مال ميلا اذا انحرف عن القصد وفى الاصطلاح النحو اى تقصد من النحو بمعنى القصد
قوله بالفتحة مفعول له الثانى والباء للتعدية وقوله نحو الكسرة اى جانبها وجهتها مفعول له الاول وهذا فى امالة
الحركة واما نحو بالالف نحو الياء فهذا فى امالة الحرف وحاصله ان يميل الفتحة سواء كانت قبل الالف نحو سال
او الراء نحو حجرا والهاء نحو رحمة الى جانب الكسرة او الالف الى جانب الياء بان تقرب الفتحة او الالف
صوت الكسرة او الى الياء الخفيفة الفتحة بينهما وبين الكسرة والالف بينه وبين الياء فيشمل التعريف
جميع افراد الامالة بلا تكلف وهذا التعريف لاشتماله على جميع الافراد اولى مما قال ابو علي ما اما موصولة
او موصوفة والعائد محذوف اى قاله فمفعوله اى بدل مما او بيان له واما مصدرية فيهما مفعول القول
اى من قوله ان الامالة ان تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الالف التى نحو الياء الفاء فى فتميل
للتعقيب او السببية ضرورة ان امالة الفتحة نحو الكسرة سبب مؤد الى امالة الالف بعدها الى نحو الياء
بل لا يمكن هى الا بها لتولد الالف من الفتحة والياء من الكسرة وفى قوله فيتقاربهما اى يتقارب الا
لف الياء فى الصوت سببية اى بسبب تلك الامالة يحصل التقارب بينهما لا يقال التعريف دورى
لكون المعرف اعنى الامالة مأخوذا فيه لان المأخوذ فى التعريف هو المعنى اللغوى لا الاصطلاحى
الذى كان المعرف عبارة عنه وكما قال صاحب المفصل وهى ان تنحو بالالف نحو الكسرة ليتجانس
الصوت وان كان التعريف المذكور اولى من هذين التعريفين لانهما لا يشتملان امالة الفتحة
حيث الالف موجود وبعدها كما فى حجر ورحمة حيث يمال فتحة الغين والميم فيهما نحو الكسرة
والالف على ما بينه اما عدم شمول تعريف المفصل فظاهر واما عدم شمول تعريف ابى على هذا
فلتقييده امالة الفتحة نحو الكسرة بقوله فتميل الالف اى مع ان امالة الفتحة حيث الالف
من افراد المعرف فلا يكونان جامعين لافراد المعرف قوله بل لا يشمل الاول امالة الا
الالف ايضا لانها ان تنحو بالالف نحو الياء الا ان تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الالف نحو الياء ولفرق
بين المعنيين ظ وان تنزلنا فذلك التعريف انما يشمل من الصور الاربع صورة واحدة فقط اعنى
امالة الفتحة قبل الالف نحو الكسرة والصور الثلث الباقية خارجة عنه وكذا التعريف الثانى لا
لا يشمل امالة الفتحة قبل الالف نحو الكسرة ايضا لانها ان تنحو بالفتحة نحو الكسرة لا ان تنحو بالا
لف نحو الكسرة فهو انما يشمل صورة امالة الالف لا غير مع ان فيه شيئا وهو ان المناسب
ان يقول نحو الياء لا نحو الكسرة ويمكن دفعه عن الثانى بان يحمل على صنعة الاحتباك كما فى قوله
تعالى جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا حيث اخذ النحو بالالف وترك مقابله اعنى نحو الياء
وترك النحو بالفتحة واخذ مقابله اعنى نحو الكسرة فبعد ابراز المطوى يصير الكلام هكذا ان
تنحو بالالف نحو الياء او بالفتحة نحو الكسرة فيرجع الى ما ذكره المص فيشمل جميع الافراد ايضا
الامالة بخلاف تعريفين الاخيرين فهو اولى منهما وانما قال اولى دون الصواب مع ان عدم جامعية تعر
التعريف يبطله لانه يزيل حسنه فقط لان ذلك انما يكون اذا كان الغرض استيفاء جميع الافراد واما
اذا كان الغرض بيان الافراد المشهورة فقط كما ههنا لان امالة الفتحة حيث الالف قبل غير
المشهور فلا وكذا الكلام فى قوله وكذا اما ذكرا اولى مما قال ابن الحاجب اتباعا لصاحب المفتاح الا
مالة ان ينحى على صيغة المجهول مسند الى مفعوله الاول بالفتحة نحو الكسرة لانه وان صدق على ما لم
يصدق عليه التعريفان من امالة الفتحة حيث الالف كما صدق على امالتها والالف موجود لكنه لا
يصدق على امالة الالف الى الياء لانها ليست بان ينحى بالفتحة نحو الكسرة بل ان تنحو بالالف نحو ا
الياء مع انها فرد مستقل من افراد الامالة غير داخلة فى امالة الفتحة نحو الكسرة وان استلزمت فى
لوجود امالة الفتحة نحو الكسرة بناء على ان الالف المحض لا بد ان يكون قبلها فتحة وان الياء منشعب
من الكسرة فامالة الالف نحو الياء مستلزم منه لا امالة الفتحة نحو الكسرة وقوله لا يمكن اى الا
الامالة الاولى بدونها اى الامالة الثانية اما جملة حالية او بيان للاستلزام وفى هذا
رد لما قال الفاضل الرضى فى توجيه تعريفه اى حيث من انه انما يقل ان ينحى بالفتحة نحو الكسرة



امالة الالف نحو الياء والالف المحض لا يكون الا بعد الفتحة المحضة وتميل الى جانب الياء بقدر
امالة الفتحة الى جانب الكسرة ضرورة فلما لزمتها لم يحتج الى ذكرها انتهى وحاصل الرد ان امالة
الالف نحو الياء وامالة الفتحة نحو الكسرة وان تلازمتا لا يمكن شيء منهما بدون الاخر لكن
لا شبهة انهما متغايرتان كل منهما امالة مستقلة لا بد ان يشملها التعريف فاحتيج الى ذكر امالة الا
لف ايضا وقوله ولعل الامالة عندهم فى فتحة قبل الالف انما هى امالة الفتحة نحو الكسرة واما
امالة الالف نحو الياء فليست امالة مستقلة عندهم معدودة من افراد الامالة بل من توابع
الامالة الاولى وضروراتها ولاجل ضرورتها ولزومها للاولى ربما يقيمونها مقام الاولى كما فى
تعريف المفصل فاندفع بهذا عن تعريف ابن الحاجب وبعض ما سبق عن تعريفين
فافهم ومعنى قوله ليتجانس الصوت ان سبب الامالة فى الاكثر قيد به لان سبب الامالة قد
يكون غير ذلك كما فى باب وستعرف مقاربة الفتحة فى امالة الفتحة او الالف فى امالة الا
الالف لكسرة او ياء الاول للاول والثانى للثانى اى وقوع الفتحة قريبة لكسرة فى كلمة او
الالف الياء كذلك سواء كان بين المتقاربين تجاور والاتصال مثل عماد وسيال او انفصال
نحو بناء وشيبان على ما ستعرفه من تفصيل ذلك والحاصل ان انه كان فى التلفظ بالفتحة و
الالف تصعد اى صعود اللسان الى جانب العلو واستعلاء الفم وتصعد فى الكسرة اى فى ان
التلفظ بالكسرة والياء تسفل اى نزول الى جانب السفل والحذار التسفل للتسفل من الحذر الماء اذا
جرى الى السفل فيحصل من اجتماعهما اى اجتماع تلك الاربعة الفتحة مع الكسرة والالف مع
الياء نوع اختلاف فى الصوت لمنافرة بين التصعد والتسفل فقصد التلفظ على اللسان
فيقلل من هذا التصعد ويرتفع بعض الاختلاف فى الصوت ويحصل التجانس فيه والتقليل انما يكون
بالامالة اذ بها يتجذب الفتحة نحو الكسرة والالف نحو الياء فيصير المجتمعان كانهما متماثلان التصف
كل منهما بصفة التسفل والانحدار فيجانس اللفظ ويعذب الجرس ولم يقلل من التسفل بان تمال ا
الكسرة والياء نحو الفتحة والالف لان التصعد غير التسفل يسير ونظير هذا انه اى انه اذا
اجتمع حرف مهموس مثلا مع مجهور ليغير وان احدهما لنوع تغيير بحيث يقرب احدهما من الاخر ليز
يرتفع التنافر بينهما اى ما حصل من اختلاف صفتى الهمس والزاء الذى هو مجهور والمث الهمس لمعنى كو
نهما من حروف الصفير كما عرفته فى الاشتقاق والجهر كما يشمون من الاشمام الصاد من لتصديره هو
مهموس صوت الزاء اى ليصطحبه شمة صوت ليتناسب لتقليل يشمون الدال اى ليناسب به
الصاد بذلك الاشمال الدال الذى هو مجهور وحاصله انه اجتمع فى يصدر حرف مهموس
وهو الصاد مع مجهور وهو الدال تحصل التنافر فلدفعه اشمون الصاد صوت الزاء وجه الا
الاشمام لان الزاء حرف صفير كالصاد واترتفع التنافر به لانه مجهور كالدال لمد الدال وعليه كل
على هذا الاشمام ورد قراءة حمزة قوله تعالى حتى يصدر الرعاء باشمام الصاد صوت الز
الزاء ولهم نظائر لهذا اى تقليل التصعد ويرتفع بعض الاختلاف كثيرة فى كلامهم فلا تستبعدها
وفيه اصلا ثم انه ليست الامالة لغة جميع العرب واهل الحجاز لا يميلون واشدهم حرصا
عليها بنو تميم وانما يسمى امالة اذا بلغت فى امالة الفتحة نحو الكسرة وما لم تبالغ فيه تسمى بين
اللفظين وترقيقا والترقيق انما يكون فى الفتحة التى قبل الالف فقط ثم ان الامالة لحلاوة
وموضوعها المختص صحا تجرى هى فيه الا فى غيره والاسباب المجوزة اذا وجد شئ منها جازت الامالة
والاخلاء وليست تلك الاسباب موجبة فلهذا يجوز تفخيم كل ممال لان الاصل اذ الالف او الفتحة
اذا لم تمل كانت حقيقة واذا اميلت تردد بين الالف والياء او بين الفتحة والكسرة والاصل ا
والحرف والحركات ان لا يمازج صوتها صوت غيره موانع اذا وجد شئ منها امتنعت الامالة
محلها الاصل اى الموضع الذى يجرى فيه الامالة اصالة لا امتنعت لشئ منها اخر قيده به لما سيجئ انه
قد يجرى فى بعض الحروف وشبهه بطريق التبعية الافعال والاسماء المتمكنة ولا تجرى اصالة فى غيرها

من الحروف والاسماء الغير المتمكنة لانهما اي الامالة تصرف في اللفظ والحروف والاسماء الغير المتمكنة لا
يتصرف فيهما فلا يجري فيهما الامالة اما الكبرى فكما تقدم او ما الصغرى فلان الامالة تغيير الفتحة الى
جانب الكسرة او الالف الى جانب الياء وكل منهما تصرف في اللفظ فكانه قيل فلم جرى فيهما تخفيف
الهمزة مع انه تصرف في اللفظ ايضاً فاجاب بقوله وانما خففت همزتهما اي همزات الحروف وغير
المتمكنة مع انه تخفيفهما اي ايضاً اي كالامالة تصرف في اللفظ لان موجب اي علة وداعية قوي كما
كمال استثقال الهمزة كما عرفت فقوة الداعي اثرت فيهما بتخفيف الهمزة وان كانت مما لا ينبغي ان يتصرف
ان يتصرف فيه ولهذا اي لكون موجب التخفيف قويا يجب التخفيف ولا يجوز تركه في بعض مواضع كما مر
في مثل ائمة وجاء فتذكر وهذا بخلاف الامالة حيث لم يكن موجبها وداعيها قويا فانها لزيادة حسن وخفة
في اللفظ لا لتحصيل اصل الحسن والخفة اذ لا استكراه ولا استثقال في تفخيم الالف اي عدم امالته وكذا الا
الفتحة لا استكراه في تفخيمها وهذا الداعي اعني تحصيل زيادة الحسن موجب ضعيف لا يقادم اباء الحروف
وغير المتمكنة من تصرف فلا يستطيع ان يؤثر فيهما بالامالة ولهذا اي التخفيف موجب الامالة
لا يجب الامالة بحيث لا يجوز تركها في شيء من مواضع بل كل ما يجري فيه الامالة فهو بطريق
الجواز يجوز ان يفعل ويترك كما لا يخفى وايضا كثيرا ما عطف على قوله لانهما تصرف او وجه
اخر لكون محلها الاصلي الافعال والمتمكنة لكن الوجه السابق عام لكل من امالة الالف
والفتحة وهذا الوجه خاص بامالة الالف كما ترى ولذا اخره يكون الغرض في امالة الالفا
ت التنبيه بها على ان اصلها اي الاصل اصل الالفات الياء وهي انما تجري فيما يكون الف
منقلبا عن ياء كالا ونحا كالافعال والمتمكنة كما في مثل باب ورمى والفات هذه الكلمات اي الحروف
وغير المتمكنة لا تكون منقلبة عن شيء بل هي اصلية كما تقدم فلا تجري فيهما امالة الالف فلا يمال
يمال نحو الى وعلى وحتى من الحروف واذا وما من غير المتمكنة اي لا تمال الفاتها الى جانب الياء لعدم
الانقلاب بها وقد يمال بعض الحروف والاسماء الغير المتمكنة لنوع تشبه لها بالافعال او المتمكنة
وللتبعية لها فهي امالة على طريق التبع كما في بلى من حروف التصديق لحقته اي بلى بسبب النفي فانه
يشبه الاسم المتمكن من حيث وقوعه في الكلام مستقلا في جواب كما يقع كذلك فانه ... السب برغم
برغمهم قالوا بلى اي انت ربنا كما يقال زيد في جواب من قال جاز امالة الفه كما في المتمكن وكما في
يا من حروف النداء وانما اميل فيه لتأديته مؤدى جملة والجملة اما مركبة من الاسمين او اسم
وفعل فبالاخرة كان يا بمنزلة الفعل او الاسم فاجرى فيه الامالة التي تجري فيهما فان يا
زيد بمنزلة ادعو زيدا فادى يا معنى ادعو وهو جملة مركبة من فعل وضمير مستكن فيه مع انه
قد يحذف المنادى مثل يا ليت والا يا اسجدوا فصارت كالفعل المضمر فاعله وكذا اميل لا
لا في قولك اما لا اصله ان ما لا فان شرطية وما زائدة فبقي معناها بالفارسية بارى ولا نافية
نافية للفعل اي ان كان لا تفعل ثم قلب النون ميما وادغم الميم في الميم فصار اما لا موقعه الكلام
لتطلب فعلا من احد فامتنع عنه تقول اما لا فافعل ذلك اي ان لا يمكن هذا فافعل ذلك
كان تقول لاحد اخرج مثلا فاذا لم يخرج تقول اما لا فتكلم على صيغة امر الخطاب اي ان لا يخرج
فتكلم فلا بحث فانه مقام جملة وهي جملة الشرط كلا تفعل او لا تخرج فجوزت الامالة فيه كما عرفت فتتكلم
الف واذا انفردت لا عن اما لم تمل وان كانت كبلى في الاغناء عن الجملة لكونها على حرفين
واما يا فلان معها الياء وهو سبب الامالة وحكي قطرب امالة لا من دون اما نحو لا فعل لا فا
فان ثبتها معنى الجملة في بعض الاحوال كبلى فعلى هذا الهمزة في اما مكسورة وقال بعض الشراح
اما لا بفتح الهمزة فان معنى اما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك فافعل اي لان كنت تحذفت
اللام ثم حذفت كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا عن الفعل المحذوف وقلبت
النون ميما وادغمت في الميم ومما يمال من الاسماء الغير المتمكنة متى وانى من الاسماء
الاستفهام الاول للزمان والثاني للمكان والكيفية وانما تمالان لوقوعهما مستقلين



في الكلام كالفعل والاسم المتمكن حيث يقال جاء زيد فتقول متى وانى اي متى جاء وكيف اي
في اي زمان جاء وعلى كيفية وحالة ان كان ما انيا مثلا جاء فحذف معهما الفعل فاغنت عن الجملة
فلا تمالان اذا لان الاصل الاستفهام كما في المثال المذكور لانه انما يحذف الفعل بعدهما فيه بخلاف
ما اذا كانت للشرط ذكر صاحب الكشف ان الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما قرا انى جئت الماء بالامالة
اي امالة الف انى اي كيف جئت فدل ذلك على انه يجوز امالة انى اذا لم يحذف الفعل معه ايضا وذلك
لشبهه بما اذا لم يحذف الفعل معه وذا من الاسماء لاشارة اشبه منهما اي من متى وانى بالاسم المتمكن
لوقوعه مستقلا حيث يقال لك من الضارب بمعنى الاستفهام منه فتقول ذا اي هو هذا الرجل كما
يقال زيد في جواب من القائم ولاتصافه اي ذا يوصف بصفة مثل هذا الذي او هذا الضارب
وليوصف مثل ذا كما تقدم ويجري فيه صورة التثنية كهذان والجمع كهؤلاء وان لم يجب فيهما
حقيقة التثنية والجمع بناء على انهما تغيير المفرد ليدل على الاثنين او الزيادة وليس في مثل هذ
ان وهؤلاء تغيير كذلك بل هما صيغ موضوعان للاثنين والزيادة من اول الامر كما مر فمن هذه
الوجوه كانت مشابهة ذا بالمتمكن ازيد من مشابهتهما به اذ لا يجري فيهما هذه الوجوه
واذا كان الشبه به منهما مع انهما جازت الامالة فيهما لشبههما بالمتمكن فهو اولى بجواز الامالة
فيه وما لا يجوز امالته من الحروف وغير المتمكنة كالا على حرفين وما الاستفهامية والا حرف الا
الاستثناء اذا سمي بهما اي جعلت هي اسماء للاشياء كما جعل الى مثلا علما لشخص يمال اذا وجد فيها
سبب الامالة لانها ح كالاسماء المتمكنة فتمال مثل امالتها اما سبب في الى فلوجود
الكسرة فيه مع ان الالف الرابعة قائمة مقام الياء كما في حبلى ولذا تثنيتها ح على التيان كما
تثنى حبلى اذا جعل اسماء على احتيان واما في الى فلوجود الكسرة واما على وما فمنظور فيهما اذ لا
سبب فيهما للامالة الا ان يقال انه اذا سمي بهما ثنيا على عليان وميان فحكمنا بان الفهما
منقلب عن الياء ويجري هذا في الى ايضا لكن فيه بحث بل يثنيان ح على علوان وموان لا
ن بنات الواو اكثر من بنات الياء والحمل على الاكثر اولى ولذا حكم ابن الحاجب بعدم جواز
الامالة فيهما ح ايضا لكن ما ذكره في المفصل يوافق ما ذكره المص بل وفي الى ايضا بناء على ان الكسرة لا تاثير
تاثير لها في الامالة مع الالف المنقلبة عن الواو وكذا في شرح الشافية واسماء حروف التهجي
اي حروف التهجي كبا وتا وحا فهي من جملة الاسماء المتمكنة ولذا اعربت بالحركات الثلث مثل هذه
ياء وكتبت ياء وتلفظت بياء فتجوز امالتها اذ الحال قبلها الف كالاسماء المذكورة كما فيلت
سائر المتمكنات بهذا وقال الرضي ح انما اميل اسماء حروف التهجي نحو با تا لانها وان كانت
الاسماء مبنية كاذا وما لكن وضعها على ان يكون موقوفا عليها بخلاف اذا وما فاميلت لبيان
الفاتها كما قلب الف نحو افعى في الوقف ياء والدليل على انها لا تمال اذا كملت نحو باء وتاء
ذلك لانها لا تكون اذن موقوفا عليها ولقوة الداعي الى امالتها المذ ميلت مع حرف
الاستعلاء نحو طا ظا بخلاف طالب وظالم انتهى وهو يدل على ان اسماء حروف التهجي انما تمال
قبل التكميل وهي ح من غير المتمكنة كاذا وما وكانت امالتها لعلة اخرى كما ذكر وانما تصير
متمكنة بعد التكميل وح لا تمال فظهر الاختلال لكلام المص ههنا فتدبر واما سببها عطف على قوله
فمحلها الاصلي وعديل اما مقدر في المتن لمعطوف عليه كما هو الشائع اي اما محلها الاصلي فكذا و
اما سببها فهو مختلف بكون الامالة امالة الفتحة فقط او مع امالة الالف فان كانت
اي الامالة امالة الفتحة فقط اي بلا امالة الالف بان لم يليها الف فهو اي سببها ان تقع بعدها
الفتحة التاء الذي يصير في الوقف هاء كالتاء رحمة وضاربة وسترقة والوقف عطف على تقع
عليه اي على ذلك التاء ولا يكون عطف على القريب او البعيد تلك الفتحة على الراء فاذا وجد
هذا السبب يجوز الامالة وذلك لشبه ذلك التاء بالالف لفظا لخفائه وحكما لكونه للتانيث
تانيث فكما يمال ما قبل الالف يمال ما قبل هذه التاء فلا يمال ما قبل تاء التانيث في الفعل مثل ضربت

ضربت لفقد الشرط اللفظي ولا ما قبل هاء السكت مثل انه وهاء الضمير نحو انه لفقد الحكمي فعلم من هذا الشرط
الوقف عليه واما الشرط ان لا تلك ان لا يكون تلك الفتحة على الراء فلان الفتحة المنفردة لا تستحق الامالة
امالتها نحو الكسرة كما يشهد به النطق والراء لكونه حرفا مكررا كان فتحته بمنزلة فتحتين فالا
مالة حالة الشكل كما اذا وقف على رحمة فانه لا يجوز امالة فتحة الميم نحو الكسرة وهذا بخلاف ما اذا وقف
على ناضرة حيث لا يجوز امالة الفتحة قبل التاء فيه لكونها وقعت على الراء او سببها ان يقع بعدها راء
مكسورة فانه يجوز امالتها سواء وقعت على الراء او على حروف مستعل وغيرهما فالاول نحو لبقر والثاني نحو
من الصغر فان الغين من المستعلية والثالث نحو الى الكبر فيجوز ان يمال فتحة الراء والعين و
والباء الى الكسرة لوقوع الراء المكسورة بعدها لان الراء لكونه مكررا كانت كسرته بمنزلة كسر
تين والكسرة الواحدة لا تؤثر في الامالة كما تدرك في مثل طالب مما طلبك بالكسرتين فتؤثر
في امالة الفتحة ولو كانت على الراء او المستعلي واما في غير هذين الموضعين فلا يجوز ا
مالة الفتحة المنفردة لانها كما مر مشكلة لا بد لها من علة قوية وهي ليست بموجودة في غير هذين
الموضعين فلا تمال فتحة الباء في ضربت وهذا اكبر مثلا وان كانت امالة الفتحة مع امالة الا
الالف التي تليها فلها ستة اسباب الاول ان تقع نحو الفتحة التي تليها الالف الغير
المبدل عن الواو وسواء كان مبدلا عن الياء مثل نحى طه او زائدا الكتاب واما اذا كا
ن مبدلا عن الواو فلا تؤثر المحاطة بالكسرة الكسرة في الامالة كما سيجيء كسرة فاعل لتقع اما قبلها
اما قبلها وقوعا بلا فاصل بل بالاتصال وسواء كان المكسور حرفا صحيحا او حرف علة والاول كما في
في كتاب حيث اتصل لفتحة التاء كسرة الكاف وهو صحيح والثاني كما في السواد او مصدر سواد حيث اتصل
الفتحة الدال كسرة الواو وهو حرف علة ففيهما كان الفتحة مع الالف او بفاصل ساكن كما
النبا بكسر الهمزة مصدر انبا اي اخبر حيث وقع قبل فتحة الباء كسرة الهمزة بفاصل ساكن وهو النون
فيجوز الامالة فيه اما تاثير الكسرة في امالة في الصورة الاولى فظ واما في الثانية فلان الساكن
بمنزلة الميت فكان الفتحة والكسرة متجاورتان فتمال الفتحة كما في حال التجاوز والتعليل
اختلاف الصوت كما عرفت والتمثيل بهذا اي تمثيل ما فيه الفاصل الساكن بلفظ انباء اولى مما
ذكره الشيخ في مثل في تمثيله من نحو سربال بكسر السين وهو القميص وشملال بكسر الشين
وهو الناقة المسرعة لان جميعها سرابيل وشماليل فيصير الفيهما ياء كما في مفاتيح جمع مفتاح
فيكون الامالة فيهما لسبب الخامس فلا يظهر تاثير الكسرة مع الفاصل في الامالة بجواز ان يكون
المؤثر في امالتهما هو الخامس مع ان الغرض من التمثيل اظهار ذلك وتوضيحه وحاصله ان
سربالا وشملالا ليس بمتعين لان يكون مما نحن فيه اعني كون سبب الامالة هو الكسرة
مع الفاصل اذ يجوز ان يكون السبب هو الخامس كما مر ان يكون ذلك فيفوت غرض ا
التوضيح بخلاف الانباء فانه متعين لان يكون السبب فيه هو الكسرة مع الالف مع الفا
صل اذ لا سبب فيه سواه فيحصل الغرض فالتمثيل به اولى وفيه نظر لان السبب الخامس على
ما سيجيء هو ان يصير الالف ياء متحركا والياء في ذينك الجمعين ساكن فالمؤثر فيهما ايضا
هو تقدم الكسرة مع الفاصل وان كان الفاصل متحركا سواء كان معه ساكن فاصل ايضا
نحو مقطعان او لا نحو هذان عنبا اي تثنية عنب ولو كان التثنية بالاضافة الى ياء المتكلم
فعنه وقع بين فتحة الباء وكسرة العين فاصل متحرك وهو النون المفتوح فلا يمال لان
الفاصل المتحرك حاجب قوي فيمنع عن تاثير الكسرة في الامالة وجازت الامالة في الفاصل المتحرك
مع الشذوذ في تركيب يريد ان ينزعها ويضربها بكسر الزاء في الاول والراء في الثاني مما وقعت
الفتحة فيه على الهاء وكان بينها وبين الكسرة فاصل واحد متحرك كالعين في الاول والباء
في الثاني وهو عند ما كما وقعت الفتحة على الهاء وكان بينها وبين الكسرة فاصلان الا
الاول ساكن كالنون والثاني مفتوح كالدال واخذ على صيغة المجهول درهما بالتثنية

دريهم



دريهم سقطت النون بالاضافة مما وقعت الفتحة على غير الهاء كالميم وكان بينها وبين
الكسرة فاصلان الاول ساكن كالراء والثاني ياء مفتوح ولم يقل درهمان بالنون اذ يجوز
ان يكون الامالة فيه مع الكسرة النون بعدها على قياس فلا يكون مما نحن فيه كما
بخلاف درهما بسقوط النون اذ لا سبب فيه غير تقدم الكسرة مع فاصل متحرك فهي مع
تمثيلهما جازت الامالة على الشذوذ لان الهاء حرف خفي كالالف كما سمعت فهو حاجز غير
حصين فكان تلك الفتحة اي الفتحة التي يليها الالف في الاوليين اعني ينزعها ويضربها في
مجاورة للكسرة الا انه اذا كان الهاء بمنزلة العدم فكان الالف يلي المتحرك بعد الكسرة
كالعين والباء فصار الكائن قبل ينزعا ويضربا فتجاورت الفتحة مع الكسرة وكان في الاخيرين
اعني عندها وقع بينهما فاصل ساكن فقط لانه اذا كان الهاء بمنزلة العدم صارا بمنزلة
عندا ودرهما فوقع بينها النون او الراء الساكن فقط فكما جازت الامالة في هاتين الصورتين
كما عرفت جازت في تلك الامثلة وهذا تجويد ببيان مناسبة وليس الغرض منه جعلها مندرجة
تحت القياس كما لا يخفى واما بعدها عطف على قوله اما قبلها اي واما ان يقع الكسرة
بعد الفتحة المذكورة بلا فاصل غير الالف ضرورة انه اذا وليها الالف كما هو المفروض
يكون هو فاصلا بينها وبين الكسرة بعدها وذلك لان الكسرة تكون حينئذ بمنزلة المجاور
للفتحة فتؤثر في الامالة واما اذا وجد فاصل غير الالف فلبعدها عنها تكون ضعيفة التاثير
فلا تؤثر فان كانت تلك الكسرة ملفوظة ظاهرة في اللفظ غير عارضة بل اصلية او كانت
عارضة لكن على الراء والمراد بالعارضة ما كان تحققها في الكلمة لامر في بعض احوالها كحركة
الاعراب فالامالة في الصورتين جائزة حسنة بالاتفاق كما في عالم حيث كانت كسرة اللام
ملفوظة اصلية وفي الدار حيث كانت كسرة الراء عارضة من قبل العامل اعني في لكن وقعت
على الراء فيجوز الامالة فيهما اتفاقا وذلك لقوة تاثير الكسرة في الامالة اذا كانت ملفوظة
ملفوظة اصلية فقط واما اذا كانت عارضة على الراء فلكون كسرة الراء لتكرره بمنزلة الكسرتين
كما عرفت وسيجيء من المصنف وان كانت عارضة لا على الراء بل على حرف اخر كما في بعذاب
حيث كانت الكسرة فيه عارضة بالباء على الباء فالامالة قبله قليلة لانها لما كانت عار
عارضة كانت في معرض الزوال فضعفت مع انه لم يوجد ما يجب التقوية كالراء فكانت الامالة
قليلة وانما جازت على قلة نظرا الى انها موجودة بالفعل وان كانت مقدرة للملفوظة
لا ملفوظة فان كانت زوالها من اللفظ لعارض مثل الوقف فانه عارض يزول بالوصل كما
اذا وقف على ماش اسم فاعل اصله ماشي فاعل في الرفع والجر اعلال قاضي فبقي ماش بكسر الشين
فاذا وقف عليه زالت الكسرة فهي في حكم الملفوظة بالاتفاق لانه لما كان ما يزيلها عارضا كانت
بمنزلة العدم فكانت الكسرة موجودة في اللفظ فكما جازت الامالة في الملفوظة مثل عالم
جازت في تلك المقدرة كماش موقوفا رفعا وجرا وان كان زوالها لموجب قوي غير عار
عارض كما في جاد اسم فاعل من الجد اي السعي وجواد في جمعه اصلهما جادد وجوادد كفا
عل وفواعل فازيلت منها كسرة الدال لفظا بسبب الادغام وهو موجب قوي لازم للكلمة
في جميع الاحوال فالامالة مختلف فيها فقوم يميلون نظرا الى الاصل كما في الكسرة الزائلة با
بالوقف لان وضع الكلمة على الكسرة وزوالها انما طرأ لسبب فلتلك الكسرة حظ من الثبوت
والاعتبار والاكثر على الفتح الامتناع منها من الامالة نظرا الى النظر اللازم في جميع الاحوال وهو
زوال الكسرة لموجب لانها لما كانت لازمة الزوال لم يبق منها عين ولا اثر فلا و
وجه لاعتبارها ولا كذلك الزائلة بالوقف لانها موجودة بالقوة كما لا يخفى جميع ما ذكر
اذا لم يكن الالف الذي يلي الفتحة غير مبدل عن الواو فان كان الالف مبدلا عن الواو
فلا يؤثر الكسرة في الامالة سواء كانت متقدمة على الفتحة او متاخرة عنها كما في تمنع لعامه

نحو درهميهما

اى التقع بسنة حيث وقع قبل فتحة العين كسرة الياء اي رئة ومن عامة من سنة حيث وقع بعد فتحة
كسرة الميم فان الف مبدل من الواو بدليل اعوام في جمعه فلا يجوز الامالة فيهما وذلك لان امالة
الواو نحو الياء مشكل فكذا ما هو منقلب عنه ولان الامالة كثيرا ما تكون للتنبيه على ان الاصل هو الياء
واصالة الواو تنافي هذا الغرض الا اذا كانت الكسرة على الراء سواء كان مقدما على الفتحة كما في ال
الربوا ومؤخرا عنها كما في الدار فان الفهما مبدل عن الواو بدليل تثنية الربو على ربوان وجمع
الدار على دور وادور لكن وقع وقعت الكسرة فيهما على الراء تجوزت امالتهما واني لتفاوت الى لـ ء
بين الراء وغيره من جهة انه اذا وقعت الكسرة على الراء في هذه الصورة وكذا في بعض الصور
الى بقية الشرث في الامالة ولم تؤثر فيها اذا وقعت على غيره كما عرفت لانه اى الراء حرف
مكرر كما عرفت في الاشتقاق فكانت كسرته كسرتان تجاوزتا للفتحة كما في الربوا وتاخرت عنها بعد ال
الالف كما في صغرا والالف اذا تاخرت عنه كما في الدار فيقوى اقتضاء الامالة لان اصل الكسرة
مقتضى للامالة فاذا تكررت تأكيد الاقتضاء فيؤثر في الامالة ولو كان مانع منها كالانقلاب
عن الواو بخلاف غيره اى غير الراء فانه لعدم التكرر فيه لم يتكرر كسرته فضعف الاقتضاء فلم
يؤثر في الامالة منها وقد يمال على شذوذ الالف المبدلة من الواو اما مع الكسرة فيكون شذوذا بسبب
سواء كانت الكسرة متقدمة ومتأخرة او متأخرة فقط او متقدمة فقط والاول كما في مررت
ببابه والثاني اخذت من ماله والثالث اليقت اى طرحت الكتب بالكسر مقصورا اى الكناسة هي بالضم
القمامة فانه قد امليل في هذه الاسماء مع ان الفاتها مبدلة عن الواو بدليل البواب وامول
وقولهم كبوت الشيء اى كسحته واما بدونها اى بدون الكسرة فيكون شذوذا بلا سبب كما في دخلت
الباب واخذت المال ودخل الثعلب المكا بفتح الميم مقصورا اى جحره وهو بضم الجيم وسكون
اى بيت مثل الثعلب وهو واوى ايضا بدليل مكو بجمعه وكما في هذا باب وذلك مال وذلك
مكا ففي جميعها ورد الامالة بلا كسرة على الشذوذ اعلم ان المص تبع في ان كون الالف مبدلا عن
الواو مانع من الامالة صاحب المفصل وابن الحاجب وقال الرضي قال سيبويه مما يميلون
الف قولهم مررت ببابه واخذت من ماله في موضع الجر شبهوه بكاتب وساجد قال والا
مالة في هذا الصنف اضعف لان الكسرة لا يلزمها فضعفها سيبويه لاجل ضعف الكسرة لا
لاجل الالف منقلبة عن واو ولو لم تؤثر الكسرة بل قال ممتنعة لكون الالف عن واو وقال
اعني سيبويه انما يمال مال اذا كثرت الامالة بعد ما فتبين انه لم يفرق في تأثير الكسرة بين
الالف المنقلبة عن واو وبين غيرها ولم ار احدا فرق الا الزمخشري والمص لعني ابن الحاجب
انتهى اذا عرفت ما ذكر فالكسرة المتقدمة على الفتحة التي يليها الالف مجاورة للفتحة ان لم يكون
بينهما فاصل كما في كتاب او في حكم المجاورة لنها ان كان بينهما فاصل ساكن كما في انتباء فيقتضي
امالتها اى امالة الفتحة اولا وبالذات والكسرة المتأخرة عنها مجاورة للالف كما سبق انه الـ
الشرط في تأخرها ان لا يكون بينها وبين الفتحة فاصل غير الالف فيقتضي امالته اى اما
امالة الالف اولا وبالذات وامالة كل منهما تستلزم امالة الاخر ضرورة انه لا يمكن
امالة الفتحة نحو الكسرة بدون امالة الالف الذي يليها نحو الياء وبالعكس فامالة الفتحة لعلة
تقتضي امالة الالف ثانيا بالواسطة وكذا امالة الالف لعلة تقتضي امالة الفتحة كذلك ا
فلكل من الكسرتين سبب لكل من الامالتين لكن سببية المتقدمة لامالة الفتحة كانت
اولا وبالذات ولامالة الالف ثانيا وبالعرض وسببية المتأخرة كانت بالعكس اذا كان
الامر كذلك فهي اى الكسرة مشتركة بين اقتضاء امالة الفتحة اولا وبالذات وهو اذا كانت
متقدمة وبين اقتضاء امالة الالف كذلك اى اولا وبالذات وهو اذا كانت متأخرة
وكذا مشتركة بين اقتضاء الامالتين بالواسطة لكنه لم يذكره ولعدم دخله في الفرق بين
الكسرة وبين الاسباب الاخر واما الاسباب الاخر فاقتضاؤ اولا وبالذات لامالة الالف واما

واما



واما اقتضاؤ بالامالة الفتحة فانما هو ثانيا وبالعرض كما تعرف فلما كانت الكسرة سببا قد ياد
مشتركة بين الاقتضائين الذاتيين دون الاسباب الاخر جعلها سببا اولا وقدمها
على سائر الاسباب السبب الثاني ان يقع قبل الالف ياء اما مجاورة للالف كما في سيال
بفتح السين المهمل وهو ضرب ونوع من الشجر له شوك واما منفصل عنه وهو والحال انه
ساكن بحرف متعلق بمنفصل واحد كما في شيبان اسم لابى قبيلة ففي الصورتين يجوز الا
مالة اما في الاولى فظ واما في الثانية فلان اى لان الياء واحد والياء ساكنة فيهما ادعى للامالة
لزيادة لينهما وثقلها مع ان الانتقال من السفل الى العلو مشكل فتقتضي امالة الالف
اولا وبالذات وامالة الفتحة ثانيا وبالعرض بخلاف ما اذا كان الياء متحركة متحركا كما في حيوان اوان
منفصلا بحرفين كما في سيبان قيل هو شجر حيث وقع الفصل بين الياء الساكن وو الالف بالسين والياء
الموحدة ففي هاتين الصورتين لا يجوز الامالة اما اذا كان الياء متحركا فلعدم زيادة الثقل
فيه بسبب الحركة فلا يؤثر مع وجود الفاصل اما اذا كان الانفصال بحرفين فلقوة اى بحرى
بحيث لم يبق معه تجاور بين الياء والالف لا حقيقة ولا حكما فصار داعيا ضعيفا جدا فلم يؤثر قال
لبعض الافاضل وعدم امالة حيوان وسيبان لم اجده صريحا في كلامهم لكنني استنبطه من قواعد
النحاة ذكروها والمثل التي سردوها انتهى وهذا يدل على ما ذكره المص لكن الرضي صرح بالامالة
في حيوان وحيدى الا انه جعل امالتها دون امالة شيبان ولا اثر للياء المتأخرة في الامالة كما في
المبايعة ولعل الفرق انها اذا كانت متقدمة يلزم الانتقال من السفل الى العلو وهو ثقيل
فيحسن الامالة واذا كانت متأخرة يلزم الانتقال من العلو الى السفل وهو اهون من ذلك
مع انه ليس في الياء كثير تسفل كالتسفل في الكسرة فلهذا لم تؤثر الياء متأخرة واثرت الكسرة مطلقا
واما ما وقع من الجى على من جعل الياء المتأخرة ايضا اى كالمتقدم سببا للامالة كالكسرة وتمثيله
بالمبايع اسم فاعل اى بكسر الياء فليس على ما ينبغي لان سبب الامالة هنا اى في تمثيل مبايع
الكسرة لا الياء حتى يجعل الياء المتأخر سببا ايضا الا ترى انه اى الشان اذا كانت الكسرة
المتأخرة بدون الياء اميل كما في عالم ولو كان الياء بدون الكسرة لم يمل كما اذا فتح ياء مبايع
مبايع على ان يكون اسم مفعول ولو كان سبب في مبايع بالكسر هو الياء لجازت الامالة
في مبايع بالفتح ويتبايع بالضم لوجود السبب فيهما وليس فليس ويمكن ان يقال ان ذات
الياء سبب للامالة الا ان تأثيرها مقيد بعدم المانع ووقوع الفتحة او الضمة عليها مانع
لان الحركة لشدة لزومها للحرف تفت في عضده وتشربه شيئا من جوهر نفسها وتميل الى
نحو جهتها شيئا وعدم التأثير لمانع لا ينافي السببية الا ترى النار علة للاحراق مع انه لا تؤثر
به مالنعه من تأثيرها نعم اذا كسر الياء يتعاضد السببان فيقوى التأثير جدا فيكون
المقتضي للامالة في مبايع بالكسرة اقوى من مقتضيها في عائد فلا حاجة الى قوله الا ان
ان يكون مراده ان الياء تكون من جنس الكسرة مقو للكسرة في التأثير فالسبب في ما
مبايع التي هو الكسر لكن الياء معين له وليس مراده ان الياء سبب مستقل حتى يرد
وذلك ولا يخفى عليك الفرق بين هذا او بين ما ذكرنا ان اخذت الفطانة بيدك
وليعلم من هنا اى مما ذكر في السبب الثاني ان تأثير السبب المتقدم على الفتحة او الالف
في الامالة اقوى من تأثير السبب المتأخر فيهما لانه علم ان الياء وهو سبب الامالة اذ
كان قبل الالف لؤثر فيها بخلاف ما اذا تأخر عنه وكما مر فيما قبل السبب الاول من ان
الفتحة تمال بسبب الراء المتأخر المكسور كما في الصغر والكبر دون الراء المتقدم اى لا تمال
تمال به كما في الرجل بالجيم وهي امثال الماء جمع مسيل كذا اى ليعلم مما مر عكس ما ذكر وهو
ان تأثير السبب المتأخر اقوى من تأثير السبب المتقدم حيث اثر الراء المكسور وهو
سبب الامالة اذا تأخر بخلاف اذا تقدم يعني ان بين المتلازم من هنا وبين ما

المعلوم مما سبق تنافر وتوفيق سهل فان المتقدم الذي تاثيره اقوى هو الياء بالنسبة الى الالف والمتاخر الذي تاثيره اقوى هو الراء المكسور بالنسبة الى الفتحة فاختلف المتقدم والمتاخر وما نسبا اليه فلا منافاة بهذا اذا حمل كلامه على الاعتراض بالتنافي ويمكن ان يحمل على الفرق بين المقامين تحقيقا للمقام وتوضيحا للمرام فلا اشكال وقد يمال بالسببين المذكورين اي بكل من السبب الاول والثاني الالف المبدل من التنوين او من نون التاكيد لعارض الوقف متعلق بالمبدل على ما عرفت ان التنوين ونون التاكيد يبدلان في الوقف الفا كما في قولنا اتممت علما بامالة الالف المنقلب عن التنوين بسبب الكسرة وعلمته زيدا بامالة الالف كذلك بسبب الياء وكما في لنسفعا وليكونا في لنسفعن على صيغة المجهول وليكونن كالالف اي كما يمال الالف اللازم للكلمة كما في كتاب وسيال يعني ان الاصل الشايع في الامالة هو الالف اللازم واما غير اللازم كالالف المبدل من التنوين ونون التاكيد فهو ليس باصل وامالته قليلة لانه عارض بسبب الوقف الذي في معرض الزوال فهو في حكم التنوين وانما اميل حملا على اللازم لتشارك بينهما في الصورة واعلم ان السببين هما الاصل في باب الامالة وباقي الاسباب راجع اليهما ولذا قدمهما عليها واختلف فيهما فقيل الكسرة اقوى لان تسفل اللسان اكثر من تسفلها بالياء وقيل الياء ادعى للامالة من الكسرة لانها حرف والحرف اقوى لقيامه بنفسه ولان الكسرة بعضه السبب الثالث ان يكون الالف مبدلا لمكسور سواء كان المكسور ياء كهاب اصله هيب بكسر الياء من الهيبة او واوا كخاف اصله خوف بكسر الواو فيمال فيهما ولم يات في هذا السبب بمثال من الاسم لانه لا يمال المبدل المكسور في الاسم قياسا نحو رجل مال اصله مول بالكسر اي كثير المال ونال او اصله نول كذلك بل لو اميل فانما هو بالسماع وذلك لان الكسرة في الاسم قد زالت بحيث لا يعود اصلا واما الفعل نحو خاف فلان الكسرة فيه لما كانت في بعض المواضع تنقل الى ما قبل الالف نحو خفت خففا قوي فيه اثرها فجازت الامالة السبب الرابع ان يكون الالف مبدلا من الياء فتمال سواء كانت الياء مفتوحة او مكسورة في الاسم او الفعل عينا او لاما واما المنقلب عن واو مكسورة في الاسم والفعل لا يكون الا عينا كناب اصله نيب من الاسم الذي كان الياء فيه عينا والرحى اصله رحي من الاسم الذي كان الياء فيه لاما وسال اصله سيل من الفعل الذي كان الياء فيه عينا ورمى اصله رمي بفتح الياء من الفعل الذي كان الياء فيه لاما ففي جميعها يجوز الامالة ثم ان الياء اذا كانت عينا في الافعال اولى بالامالة منها عينا في الاسماء لانه ينضم الى انقلابها عن الياء انكسار ما قبلها في بعض التصاريف كبعت وليعت واذا كانت لاما كانت اولى بالامالة منها عينا لان التغيير في الاخر اولى السبب الخامس ان يكون الالف في الكلمة سواء كان مبدلا عن الواو او الياء او غير مبدل وسواء كان في الاسم او الفعل بحيث يصير ياء مفتوحا في حال من احوالها وتصريف من تصاريفها كبناء المجهول والافراد والتثنية والجمع وغيرها لانه اذا كان بهذه الحيثية يكون في حكم المنقلب عن الياء فكما يجوز الامالة في المنقلب عن الياء كما مر في السبب المتقدم فكذا يجوز في ذلك الالف وذلك فانه يصير في المجهول ياء مفتوحا كالف دعي كما مر في الاشتقاق وكالف حبلى مما يكون الالف طرفا رابعا في الاسم فانه يصير في التثنية ياء كحبليان كما مر في بحث التثنية فيجوز الامالة فيهما وكذا يصير ياء مفتوحا كالف مثل اليتامى في جمع يتيم والنصارى جمع نصراني اي الالف الاخير من من التركيب الذي على وزن فعالى فانهما اذا ثنيا باعتبار انهما جمعين فان الجمع وان لم يجز له تثنية باعتبار ظاهره بناء على ان التثنية انما هي للدلالة على اثنين والجمع يدل على اكثر منهما لكن يجوز تثنيته باعتبار تاويله بالجماعة لان للجماعة وحدة اعتبارية كما مر من قوله بين رماحي مالك ونهشل فقيل يتاميان ونصاريان فانقلب الفهما ياء مفتوحا فيجوز فيهما الامالة

كالف

وانى



وانى قلنا متحركا اي قيدنا الالف بالمتحركة لان الالف الذي يصير ياء ساكنا لا يجوز امالته فان مثل جال وحال الماخوذين من الجولان والحول من الماضي المعلوم المعتل العين الواوي لا يمال مع ان الفهما يصير ياء في بناء المجهولين كقيل وما ذلك الا لكونه بالتهاء ساكنا فعلمنا ان ما يصير ياء ساكنا لا يمال وذلك اي الفرق بين متحرك والساكن بان الاول مؤثر في الامالة دون الثاني لان الساكن ضعيف لكونه بمنزلة الميت لا سيما اذا كان من حروف العلة لا يقوى على تاثير في الامالة مع ان الاشمام في فائهما اي فاء جيل وحيل والمراد بالاشمام ان تنحو بكسرة فائهما نحو الضمة فتميل الياء الساكنة نحو الواو قليلا بل الظاهر الخالص فيه والبقاء الواو على حاله من غير ان يقلب ياء كان يقال جول وحول كقول لظهر الفاء وسكون الواو جائز كما عرفت في بحث الاعلال فلم يعتد بهذا الياء لعدم لزومه للكلمة على صرافته فكان الف جال وحال لم يصر ياء فلم يؤثر بخلاف ياء دعي المجهول دعي فانه لا يجوز فيه الاشمام والا الضمة الخالص بل يجب البقاء بانه على صرافته مفتوحا فاعتني به فاثر وبهذا اعتني قوله مع ان الاشمام او وجه خاص بمثل الفعلين وقوله لان الساكن ضعيف عام يجري في الكل ولهذا الحق الثاني بطريق العلاوة وانما اميل الف العلى جمع مؤنث اعلى افعل التفضيل مع ان الفه مبدل من الواو لان اصله علو كتصر ولا يصير ياء متحركا باعتبار المجهول ولا التثنية باعتبار مفرده العلياء اعني العليا كتصري اصله علوا من العلو قلبت الواو ياء لانه قد نقل الى الاسمية للاشياء التي لها قدر وعلو وقد مر ان فعلى اسما يقلب واوه ياء كدنيا فكان الف على بحيث يصير ياء متحركا في بعض الاحوال الرضا فلهذا اميل فيه وقال بعضهم كل ما كان على فعل بضم الفاء جاز امالة الفه اذ لو منعت لكان الثاني الثلاثي المطلوب في وضعه الخفة في اوله واخره ثقيلان اذ يكون اوله ضمة واخره الف غير ممالة وترك امالتها صحيح في انها عن واو فيكون كان في اوله ضمة واخره واو وفعلى بهذا الاحتجاج في امالة العلى اي ان يعلل بكونه واحده العليا بل يجوز امالة العلى الذي هو مصدر الضحى وكذا امالة القوى والضحى ونحوهما في القران سواء كانت رؤس الاي او لا فعلم مما ذكر في هذا السبب وما قبله ان الالف في اخر الفعل يمال لو كيف كان اي سواء كان ثالثا او ما فوقه لانه صائر ياء ليست لانه ان كان عن ياء فله اصل في الياء ويصير ياء عند اتصال الفعل بالضمائر نحو رميت ويرميان ويخشيان وان كان عن واو فانه يصير ياء مكسورا ما قبلها قياسا في بناء المجهول نحو دعي مع ان الاخر محل التغيير والفعل لكونه فرع الاسم وثقيلا من جهة المعنى كان اولى بالامالة وكذا يمال الالف في اخر الاسم ان كان فوق الثالث سواء كان رابعا او زائدا عليه لانه يصير ياء في التثنية ولو كان اصله واوا كما مر من ان حبلى يثنى على حبليان وكذا الاعلى والمصطفى والقبعثرى تثنى على الاعليان ومصطفيان وقبعثريان الى غير ذلك فاما ان كان الالف ثالثا فان علم ابداله من الياء كما في الرحى اميل والا اي وان لم يعلم ذلك سواء علم ابداله من الواو كعصا او لا يعلم ابداله اصلا فلا يمال قياسا بل لو اميل كما في باب ومال ومكا فانما هو بالسماع لان ذلك الالف لا يصير ياء في التثنية كما في الفعل وفي الرابع من الاسم لم يصير ياء في التصغير قياسا كعصية ودلية لكن لا تؤثر لكون سكون ما قبلها يبعد ياء عن صورة الالف الممالة السبب السادس ان يقع في الكلام امالة اخرى بسبب من الاسباب المذكورة سواء كانت تلك الامالة في الالف او الفتحة فيمال الالف لرعاية المناسبة وان لم يوجد لامالته شيء من الاسباب الخمسة المذكورة فهذا السبب فرع للاسباب السابقة واضعف من الكل فلذا اخره عن الكل وجعله سادسا وتلك الامالة الاخرى اما ان يكون متقدمة على الالف او متاخرة عنه فان كانت متقدمة فهي مؤثرة في امالة الالف بالاتفاق سواء وقعت في الفواصل وهي اواخر الايات المتفقة كيعلمون ويعقلون ويشعرون ام لا يكون كذلك كما يمال

الالف الثاني رؤيت عمادا في الوقف وهو الالف المنقلب من التنوين ولم يوجد فيه شيء من الاسباب
المذكورة كما لا يخفى وانما يمال بواسطة امالة الالف الاول من عمادا وابها ورء الكسرة مع ان ا
اثر العماد ليس من الفواصل رعاية للمناسبة لتقليل الممال او لمؤثرة وان كانت متأخرة فلا
تؤثر عند الاكثر في شيء من المواضع الا في الفواصل وان جوز بعضهم تأثيرها في غير الفواصل
ايضا كما سيجيء فلا يمال الالف الاول من اليتامى والنصارى بسبب امالة الالف الثاني بسبب
بسبب صيرورته ياء متحركة كما في التثنية كما مر ولا يمال الف محاذر اسم مفعول من حاذر
يحاذر بسبب امالة فتحة الذال منه بسبب وقوع الراء المكسورة بعدها كما مر لان امالة
الالف الثاني في الاولين وامالة الفتحة في الاخير متأخرة وليست من الفواصل لكن اميل
الف ضحيها في قوله تعالى والشمس وضحيها اعني الالف المبدلة من الحاء مع انه منقلب عن الواو بسبب
امالة ما بعدها وهي الامالة في الف جليها ونحوها بسبب كونه مبدلا عن الياء وانما اميل بسبب امالة
انها متأخرة لكون ذلك من الفواصل والفرق بين الامالة المتقدم منه والمتأخرة من جهة
جهة تأثير الاولى مطلق وعدم تأثير الثانية كذلك ان في الاولى يعني ان الامالة مطلقا تقتضي
تسفل الممال وعدمها يقتضي بقاء الالف او الفتحة على علوه ففي الامالة المتقدمة لو تركت
الامالة التابعة اي امالة الالف التي يقصد صعد لها بعد الامالة اخرى يلزم الصعود من سفل
الى علو وفي الثانية اعني المتأخرة لو تركت الامالة التابعة يلزم الانحدار من علو الى سفل
ولا شك ان الاول اي الصعود اشد واشق من الثاني اي الانحدار ففي المتقدمة احتيج الى
الاتباع لدفع لزوم الاشق بخلاف المتأخرة فلذا اثرت المتقدمة دون المتأخرة قال
ابو علي لو كان شيء من التحدار او بالنحو ما يشمل الحرف اذ يستعمل فيه كثيرا ايضا اي سواء كان
شيء من اثار الحرف والنحو محسوسا معلوما بالمشاهدة لكان هو هذا اي الشدة في الصعود
والشفقة والغرض ان تلك الاشدية ظاهرة بديهية لا تقبل التشكيك بوجه والفرق بين
الفواصل وغيرها من جهة ان الامالة المتأخرة اثرت في الاول دون الثاني ان هذا اي
الامالة المناسبة امالة اخرى سبب ضعيف لم يعتد به الا بعض المميلين لانها ليست كسرة محققة
محققة ولا ياء محققا فلا يلزم من اعتبارها ان تقتضي صيرورة الفتحة كسرة حقيقية ولا
صيرورة الالف ياء كذلك حتى لو تركت التابعة يلزم الصعود من السفل الى العلو
او الانحدار من العلو الى السفل حقيقة كما في الكسرة والياء المحققتين بل اللازم قريب
هذا او شبهه ولا بأس فيه فتأثيره ضعيف جدا مطلقا سيما في صورة التأخير اذ لا ينفك
كثيرا في الانحدار الحقيقي فضلا عما يلزم ذلك من شبه الانحدار لكن المناسبة بين الفواصل
غرض قوي دائم مهم لهم فتراعى تلك المناسبة بادنى سبب كالسبب المذكور ولا كذلك
غيرها اي ليس المناسبة بين غير الفواصل لغرض قوي فلا تراعى لادنى سبب بل تحتاج
الى سبب قوي ولذا جعل بعضهم الفواصل سببا مستقلا للامالة فاما لها ما لا يمال لغيرها
نحو قوله تعالى والضحى فانه يمال للفواصل مع ان الفه منقلب عن الواو لكونه من الضحوة
واذ لم يقع في الفواصل لا يمال لان كسرته المقدرة بواسطة واو الضم عارضة فلا تؤثر
لها لكن الامالة للفواصل هاهنا في الحقيقة امالة للامالة ايضا وذلك لانه تمال الضحى لا
لامالة القلى ليت سب رؤوس الآي فلذا جعلها المص مندرجا في السبب المذكور لا سببا
مستقلا فالامالة للامالة على ضربين احدهما ان تمال في كلمة لامالة اخرى في تلك
الكلمة كما في رأيت عمادا في الوقف وثانيهما ان تمال في كلمة لامالة اخرى لنظير تلك الكلمة
كما في الفواصل وقد قرأ بعضهم اليتامى والنصارى الذين ليس من الفواصل ايضا اي كما في
الفواصل مثل وضحيها بامالتين بامالة الالف الاول من كل منهما لامالة الالف الثاني
منه لكنهم الجمهور لم يعتدوا بها اي بهذه قراءة لما عرفت ان الامالة المتأخرة سبب

سبب



سبب ضعيف لا تؤثر في غير الفواصل وجاء الحجاج علما واما صفة فلم يمل والناس مما لين
في حالة رفعهما ونصبهما بلا سبب اذ الالف فيهما ليس بمبدل من شيء والنفاد باقي الاسباب ظاهر واما
واما في حالة الجر فهو بسبب وهو الكسرة المتأخرة الملفوظة لان الكسرة العارضة يكون سببا
للامالة ولو قليلا كما عرفت وهو اي مجيئهما كذلك ثبت ذاثماران قياس ان يكون الامالة تستند
لشيء من الاسباب المذكورة قبل اي اميل في الحجاج الكسرة الاستعمال وفي الاعلام يتحمل ما
ما لا يتحمل في غيرها واميل الناس للحمل على الجر او لتقديره الكثرة في الالف لانهما وقيل نظر
في الحجاج الى اصله وهو الحاج والاصل حاجج فهذه الكسرة وعنهم الى امالة الحجاج اذ هم يقدرونها
فيه وامالة الناس محققة باسم الفاعل من نسي ينسى ولما فرغ عن الاسباب شرع في بيان الموانع
الموانع فقال واما موانعها اي موانع الامالة في الراء الغير المكسورة مفتوحة كانت او مضمومة
والياء المكسورة ففقد عرفت انها من الاسباب وحروف الاستعلاء وقد عرفتها في الاشتقاق
وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والخاء والغين والقاف بمعنى ان شيئا من هذه الحروف اذا
وقع قبل الممال او بعده يمتنع الامالة اما سبب منع الراء الغير المكسورة لها فقد مرت اشا
رت اليه حيث قال ان الراء لكونه حرفا مكررا كانت كسرته بمنزلة كسرتين فيقوى اقتضا
الامالة اذ يعلم من هذا ان لتكرره كانت فتحته بمنزلة الفتحتين وضمته بمنزلة الضمتين فيه
فيقوى اقتضاء التفخيم وعدم الامالة لئلا يلزم من زيادة الانحدار زيادة الصعود واما سبب
منع المستعلية لها فلان اللسان النطق بها يرتفع اي الحنك الاعلى وبالامالة ينخفض عنه لان الكسرة
والياء تقتضي الانخفاض والتسفل فيحصل تنافر عند الامالة معها فلدفع امتنع الامالة معها وانما منع
هذه الاحرف الثمانية اي حروف الاستعلاء مع الراء امالة الالف قيد به لان منعها
لامالة الفتحة المنفردة غير مقيد بقوله اذ لم يكن سبب الامالة موجودا في نفسه اي ذات
الالف بان يكون قيدا للمنفي لا للنفي مبدلا من مكسور واو او ياء كخاف وطاب اصلهما خوف و
وطيب بكسر الواو والياء او مبدلا من الياء ولو كان غير مكسور كباع اصله بيع كخشي او يكون
صائرا او راجعا الى الياء كدعا فان الفه يرجع الى الياء في المجهول كدعي وقد عرفت ان هذه
الثلاثة من اسباب الامالة فمنع الثمانية انما هو في غير هذه الثلاثة كوقوع الكسرة او الياء قبله
او بعده ووقوع امالة اخرى فاما اذا كان احد هذه الامور الثلاثة في الالف فلذلك الاشكال
فلا يظهر اثر شيء من هذه الاحرف الثمانية في المنع عن امالته فلا يمتنع الامالة في غاب وطاب
وخاب مثلا مع وجود حرف الاستعلاء فيها لان الامالة ح مقتضى الذات والامتناع عنها مقتضى
الخارج كالاحرف الثمانية وما يحصل بالذات اقوى مما هو حاصل بالخارج عن الذات لان الا
الاول يجب ان يدوم ما دام الذات موجودا بخلاف الثاني وظاهر ان الاقوى لا يمانع ولا
يعارضه الضعيف فيتبع الا الحروف المذكور لا تمنع الامالة على ذلك التقدير بخلاف ما اذا وجد
فيه غير هذه الاسباب فان غيرها اسباب خارجية فيمانعها الموانع الخارجية لكونها
اقوى منها اذ لا يجوز ان يكون لبعض الخوارج اشد تأثيرا من الاخر فيمتنع امالة الالف مع هذه
الاحرف في غير هذه الاسباب ثم ان ما ذكره مجمل فصله بقوله اما الراء الغير المكسورة فتمنع امالة
الالف بالشرط المذكور وامالة الفتحة المنفردة التي قبل تاء التأنيث ايضا اي كامالة الا
لالف كما ذكر في مثل ناظرة ولا تمنع امالة الفتحة التي قبل الراء المكسورة مثل الحذر واما
المستعلية فلا تمنع الثانية اي امالة الفتحة المذكورة بل تقلل حسنها فيمال في محيطة و
وغصة وحافظة مع ضعف ويعلم من هذا ان الراء اشد منعا من مستعلي وشرط منع الراء من
امالة الالف ان يكون تلي ورائه اما قبل كما في رحيم حيث وجد في سبب الامالة وهو كسرة الحاء لكن
وقوع الراء قبل الالف تلي وراء منعها فلا يمال او بعده كما في هذه جدار بالرفع ورأيت جدارا
بالنصب حيث وجد فيهما سبب الامالة وهو الكسرة المتقدمة لكن منعها الراء المضمومة او

او المفتوحة الوالية للالف فلا يمال فيهما ولم يأت بمثال للراء المضموم من المجرور المتقدمة لعدم امكانه وهو ظاهر ولا تاثير له اى للراء فى المنع اذا كان بينهما اى بينه وبين الالف فاصل عند الاكثر فان البعد يهون امره ويخفف حاله فيما الف قادر من بعد نادر او رايت نادرا الكسرة الدال الملفوظة الاصلية من غير اعتبار للراء لكونه منفصلا عن الالف فلا يمنع الامالة وشرطه منع المستعلية لها ان كانت متقدمة الالف ان يكون نحو درة له كما فى صاعد وطالب فقد وجد فيهما سبب الامالة وهو الكسرة المتاخرة لكن منعها تقدم حرف الاستعلاء اعنى الصاد والطاء عليه بلا فصل او تكون منفصلة عنه بحرف واحد من اجزاء الكلمة اى الكلمة التى الالف فيها وهى الحال ان المستعلية متحركة غير مكسورة مفتوحة او مضمومة او ساكنة بعد فتحة او ضمة كما فى صواعد وضواحى فى جمع الصاعد والضاحى اى المنسوبة حيث وقع بين الالف وحرف الاستعلاء من كلمة وهو الصاد والضاد فاصل واحد وهو الواو مع ان حرف الاستعلاء مفتوح فيهما واغلال جمع غل وهو بضم الغين والتشديد الاثم الحديد الذى يضربون على العنق وقد وقع فيه حرف الاستعلاء وهو الغين ساكنا بعد فتحة وقضبان بضم القاف وسكون الضاد وساكنا بعد ضمة ففى جميعها لا لا يجوز الامالة لان انفصال المستعلى بحرف وان ضعف حاله لكن كونه من كلمة الالف وهو مفتوح او مضموم او ساكن بعدهما جبر نقصانه اقواه فمنعت الامالة وذلك لان لاجزاء الكلمة الواحدة حكم اماليّ ادر وقوع الفتحة او الضمة قبل الالف مؤيد للتفخيم كما عرفت فاذا كان المستعلى جزءا من كلمة الالف كان فى حكم المجاور له فحصل له نوع قوة منع الامالة واذا وقع شىء من الفتحة او الضمة يكمل قوته عليه وكذا اذا وقع شىء منها على ما قبله وهو ساكن لان الساكن فى حكم حكم الميت فكان بتلك الفتحة الضمة كانت قبل الالف اما اذا كان الانفصال باكثر من حرف كما فى صفحات الكتاب بكسر تاء صفحات حيث وقع بين الالف والمستعلى وهو الصاد فاصلان وهما الفاء والحاء او كان الانفصال بواحد لكن كان المستعلى فى غير كلمة الالف كما فى حفظ عالم حيث كان المستعلى وهو الظاء فى كلمة والالف فى كلمة اخرى وان كان فى كلمة ايضا لكن كانت المستعلية مكسورة اى شىء منها مكسورة كما فى صعاف جمع صعب حيث كان الصاد فيه مكسورا او ساكنة بعد مكسور كما فى مصباح فانه كان الصاد فيه ساكن الميم المكسور فلا يمتنع جواب اما اذا كان اى ففى جميع هذه الصور لا يمنع المستعلى الامالة فيمال فى الامثلة المذكورة اما اذا كان الانفصال باكثر من حرف فلفرط التباعد بينهما واما اذا كان فى كلمة اخرى فلان احدى الكلمتين غير لازمة للاخرى فكون فى حكم عدم اجتماع الالف مع المستعلى واما اذا كانت مكسورة او ساكنة بعد كسرة فلكون الكسرة مؤيدة للامالة وبعضهم لا يجعل المستعلى المنفصل عن الالف مطلقا اى سواء كان بحرف او اكثر على التفصيل المذكور مانعا عن الامالة فيميل فى جميع الامثلة السابقة مما كان فيه المستعلى منفصلا كصفحات وامثالها وكانه قاس المستعلى على الراء الغير المكسور فكما لم يمنع الثانى اذا انفصل مطلقا كما مر فكذا الاول وان كانت اى المستعلية متاخرة عن الالف فالمجاورة والمنفصلة بحرف مطلقا او بحرفين ايضا بالنون عن الامالة على الاكثر كعاصم فى المجاورة ومواعظ جمع موعظة فى المنفصل بحرف ومعاريض فى المنفصل بحرفين بالعين المهمل جمع معراض وهو سهم لا ريش له ففى جميعها تمنع الامالة والبعض لا يجعل المنفصلة بحرفين اذا كانت هنا متأخرة مانعة كما لا يمنع اذا كانت متقدمة على الاكثر فيمال فى مثل معاريض عنده والفرق ما بين المستعلية المتقدمة على الالف والمتاخرة عنه حيث يمنع المتاخرة مع الفصل بحرفين اما الالف على الاكثر دون المتقدمة اى لا يمنع المتقدمة مع الفصل بهما على الاكثر راجع الى ما مر من ان الانحدار اسهل من الصعود يعنى لو وقعت الامالة مع المتقدمة يلزم الانحدار من الاعلى الى الاسفل ولو وقعت مع المتاخرة يلزم الصعود من الاسفل الى الاعلى ولا شبهة ان الاول اسهل من الثانى فلذا لم يمنع الامالة فى المتقدمة ومنعت فى المتاخرة واذا وقع الراء المكسورة

عليه

الذى



الذى هو من اسباب الامالة بعد الالف بلا فصل يغلب المستعلى الذى هو من الموانع قبله بلا فصل كما فى طارد حيث وقع بعد الالف راء مكسور وقبله طاء مستعل وكذا يغلب الراء الغير المكسورة قبله التى من الموانع ايضا اى كما يغلب المستعلى كما فى قرار بكسر الراء الثانية وذلك لما مر من انها لتكررها بالتحرك كانها كسرتين اجتمعتا واتحدة كانت سببا فى مثل عالم فيقوى السبب فيهما بعد الالف فلا يمانعها الموانع فلا يستطيع يستطيع المستعلى ولا الغير المكسورة ان يمنع الامالة فيهما لان اى طارد وقرار وذكر فى شرح الهادى انه اذا تاخر المستعلى عن الالف نحو فارق لم يجز الامالة لقوة المستعلى تاخ يحتاج الى تفصيل بان تقول اذا كانت الراء المكسورة بعد الالف فالمستعلية اما قبل الالف او بعدها فان كانت قبلها فتغلب الراء المكسورة عليها على ما عثر عليها فيمال نحو طارد وان كانت بعدها فلا يغلبها بل تغلب المستعلية عليها فلا يمال نحو فارق لكن هذا ليس بخاص للمصنف لانه انما حكم بغلبة الراء المكسورة على المستعلى قبل الالف لا على المستعلى مطلقا فاذا كان اى الراء قبل الالف او بعده مع فصل مع فصل بينه وبين الالف فلا تاثير له اصلا لا تاثير للمكسورة فى اجتلاب الامالة ولا الغير مكسورة فى المنع عنها عند الاكثر لتضعيف الفصل حاله فيمنع الامالة فى الاول عند وجود ما مانع فيمال فى الثانى عند وجود السبب فلم يميلوا فى قادر فى قوله تعالى اليس الله بقادر لتلقف اى لوجود المستعلى المانع من الامالة وهو القاف واما الراء المكسورة فلا تاثير لها فى الامالة لكونها مفصولة عن الالف بحرف وهو الدال وكذا لم يميلوا قوله تعالى من رباط الخيل لئلا يلزم العدول من سفل الى علو واما لوا الكافرين فى تركيب هذا الكافر بكسرة الفاء اى لوجود داعى الامالة وهو كسرة الفاء بعد الالف واما الراء المضموم فلكونه مفصولا لا يؤثر فى منع الامالة وبعضهم يجعله اى الراء مؤثرا المكسوره فى الامالة وغير المكسورة فى منعها مع وجود الفصل بينه وبين الالف ايضا فينعكس الاجراء اى ما ذكر من عدم الامالة فى الاول والامالة فى الثانى فيميل الاول ليس بذلك بقادر للراء المكسور لانه عنده ذلك البعض مؤثر فى الامالة وغالب على منع القاف عنها ولو كان مفصولا ويفخم الثانى اى لم يمل هذا الكافر للراء الغير المكسور اى المضموم لانه عنده مؤثر فى منع الامالة وان كان مفصولا فيمنع الامالة التى تقتضيها كسرة الفاء الفصل السادس لبيان ما يحصل بسبب الابتداء اخرناه الى هنا مع ان مبحث الابتداء ينبغى ان يقدم على سائر المباحث المناسبة الوقف فلما كان الوقف مناسبا لان يورد فى اخر الكلام لعروضه للاخر اوردنا ما يناسبه من الابتداء فيه ولما ناسبه اذ لهما مثلا زمان فى الخارج ضرورة ان ان لكل ابتداء لا بد له من انتهاء ووقف وبالعكس او متقاربان غالبا فى الذهن ايضا اذ كل منهما فى الاصطلاح ضد الاخر لان الابتداء هو التنطق بالحرف بعد الصمت والوقف هو الانقطاع الانقطاع من النطق فيهما وجودية لا يمكن اجتماعهما فى محل وليس لتعقل كل منهما بالقياس الى الاخر ولا نعنى بالضدين الا هذا والضدان وكذا شبههما فلما ينفك تصور احدهما عن تصور الاخر بل اذا تصور كل منهما فكثيرا يتصور الاخر اى يخطر بالبال كالسواد والبياض فى الضدين والارض والسماء فى شبههما لما بينهما من غاية التباعد لانه اذا خطر السواد بالبال فكثيرا ما يخطر البياض به وبالعكس وكذا السماء والارض وعدم خطور احدهما اذا خطر الاخر كان اقل واندر ولذا يجعل البيان التضاد وشبهه من الجهات الجامعة كالاثنين والتصور والتمثيل وفيما اذا كان الابتداء فى الوقف متلازمين فى الوجود او كالمتلازمين فى التصور فاما فالمناسبة بينهما اظهر وهو المطلوب الحكم ان من داب العرب الابتداء بالمتحرك اى ان من دابهم الوقف على ساكن لانه وان امكن الابتداء بالساكن والوقف على المتحرك لكن سهولة ذلك وسلاسته على السنتهم اقتضت جريان عادتهم عليه والمراد بالابتداء هو الشروع فى التلفظ بالحروف بعد الصمت كما اشرنا اليه لا الشروع فى النطق بالحرف بعد ذهاب الذى قبله كما قيل والا

فيمكن الابتداء بالساكن بلا مرية فلا وجه للنزاع في جوازه ولهذا وضعوا اغلب الكلمات التي
يتصور وقوعها مبتدأ بها من الافعال والاسماء والحروف متحركة الاوائل حال من
الكلمات واما ما لا يتصور فيه ذلك فقد يوضع على سكون كياء الخطاب والف الضمير وواوه
والبعض توهم تعذر الابتداء بالساكن لحكمهم بوجوب الابتداء بالمتحرك وقال لان الحرف المعد
المنطق اما معتمد على حركة كعين عمرو او على حركة ما قبله كميم عمرو وعلى مدة قبله كدابة فمتى فقد هذه
الاعتمادات لتعذر التكلم وبدليله التجربة وذلك لانك اذا اخبيت لنكك تفكك وطبعها وجدت
منها انها لتوصل الى النطق بالساكن اوله كما في الفارسية بهمزة مكسورة في غاية الخفاء بحيث لا
لا يدركها السامع نحو شتاب وستير وهو اى ادعاء التعذر ممنوع مسموع الا بالنسبة الى نفسه
ولسانه لعدم مساعدة الآلة على النطق بالساكن ولا يلزم من عدم مساعدة الآلة شخص
عدم مساعدة الآلة بجميع الاشخاص فتجريبه تجربة خاصة لا تقوم حجة على غيره كيف يكون ذلك
ذلك مسموعا وانا اى والحال انا نجد وجدنا كثيرا في وقت كثير في لغة العجم الابتداء بالساكن المدغم
فاذا وقع الابتداء بالساكن في لغة العجم فلا شك في امكانه في لغة العرب غايته انه ليس بواقع
الابتداء بالساكن في لغة العجم فلا شك في امكانه فيها وعدم الوقوع لا يدل على عدم الامكان
واما ما قاله ذلك البعض من ان ما يرى ابتداء بالساكن في لغة العجم مثل ستير وشتاب فانما هو ابتداء
بهمزة مكسورة خفية فهو ايضا انما هو بالنسبة الى نفسه ولسانه والحق جوازه في لغة العرب ايضا
لكنه غير واقع بل متعسر واما الاستدلال على الجواز بان التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ بالحرف
ويتوقف الشيء على ما يحصل بعده محال ففيه نظر ايضا لان التلفظ بالحركة مع الحرف لا بعده نعم
يتعذر الابتداء بالمدات من السواكن اعني الالف والواو والياء المدتين لكنه اى التعذر فيها
فيها ناش من ذاتها لانها حاصلة من اشباع حركة ما قبلها الالف من الفتحة والواو من الضمة
والياء من الكسرة فلو لم يتقدمها الحركة لما حصلت بانفسها حتى يمكن الابتداء بها وليس بهذا
المانع الذاتي في غير المدات من السواكن لا من سكونها اى ليس ذلك التعذر ناشيا من كون
المدات ساكنة حتى يوجد التعذر في كل ساكن قال في المواقف وشرحه لا خلاف في ان الساكن اذا كان
حرفا مصوتا اى حرفا من حروف اللين لم يمكن الابتداء به انما الخلاف في الابتداء بالساكن
في الصامت اى غير حروف اللين فقد منعه اى امكان الابتداء به قوم للتجربة اى زعموا ان
التجربة دلت على امتناع الابتداء به قال كل من جرب ذلك من نفسه علم انه لا يمكنه
ان يبتدأ في تلفظ بالساكن الصامت كما لا يمكنه الابتداء فيه بالمصوت فلا فرق في ذلك
بينهما لاشتراك السكون الذي هو المانع بينهما وجوزه آخرون لان ذلك اى عدم جواز
الابتداء بالساكن ربما يختص بلغتنا كالعربية فانه ليس في لغة العرب الابتداء بالساكن
ولا يجوز ذلك فيها لا لانه ممتنع في نفسه بل لان لغتهم موضوعة على غاية من الاحكام
والرصانة وفي الابتداء بالساكن نوع لكنة وبشاعة ولذلك ايضا لم يجوزوا التقاء الساكنين على
المتحرك مع امكانه بلا شبهة ويجوز اى الابتداء بالساكن في لغة اخرى كما في اللغة ا
الخوارزمية مثلا فانا نرى في الخوارزمية اختلافا فاكثر الاترى البعض امتلس يقدر على التلفظ
بجميع الحروف التي لغته المعتبرة في اللغات بالسوية ومنهم من لا يقدر الا على بعضها
متفاوتا بحسب القلة والكثرة وما ذكر من التجربة فهو حكاية عن السنتهم المخصوصة
فلا يقوم حجة على مدات حاصلة من اشباع الحركات المتقدمة عليها فلا يتصور
وقوعها في مبدأ الالفاظ لذلك لا لكونها ساكنة وقد خالفوا لهذا الواضع الغالبي
فوضعوا البعض الكلمات ساكنة الاوائل فادخلوا عليها في الابتداء همزات الوصل ليمكن
الابتداء فتلك همزات خارجة عن وضع الكلمات وما للخفة لكثرة دورانها في الكلام وما هو
اكثر دورا فهو اولى بالخفة ولا شبهة ان السكون اخف من الحركة كالساكنة اوائل تلك الا

الكلمات لا الاسماء الافعال وما ينتقل بها من المصادر من بينها فانها لكثرة تصرفها وكونها اصلا في الاعلال
من قلب وحذف ونقل الحركة لما تقدم يجوز فيها تسكين الحرف الاول وللتفنن في الوضع فان
وضع اكثر الكلمات على تحرك الاوائل فاذا وضع لبعضها على السكون يكون هذا فنا ونوعا آخر
من الوضع وهو مفيد لطرائف النشاط والرغبة وهي اى تلك الكلمات كانت من الاسماء والا
افعال والحروف اما ما كانت من الاسماء فتنقسم سماعي وقياسي والغالب قياس فليس كذلك
بل ما من الافعال قياسية لا غير وما من الحروف سماعية لا غير كالتعريف فالسماعي احد عشر
اسما ولهي بهذه لهرا بمعنى الرجل وامرأة مؤنثة وابن اصله بنو بحمل لقولهم في تكسيره ابناء وا
افعال في الاصل جمع فعل فاعل بحذف اللام واسكن الاول وادخلت عليه الهمزة وابنة بمعنى
البنت اصلها بنوة بحجرة لانها مؤنثة ابن وحكمها حكمه واسم بمعنى زائد واثنان وثنتان
اصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي بفتحتين ولو كانت الثاء
مضمومة او مكسورة ليظهر ذلك في نسبة ولو كانت العين ساكنة لقالوا اثنيي باسكان الياء
كظبيي فحذف اللام واسكن الثاء وجيء بالهمزة واست بمعنى عجز الانسان ومؤخره اصله سته
بحمل لتكبيره على استاه واسم وايمن الله وايم الله يحيى لفصلها في الكتاب قالوا الهمزة في هذه الا
اسماء عوض مما اصابهما من الوهن اذ هي ثلاثية فيكون خفيفة الخلقة وقد حذف لاما
ما لانها لنبا وهو وهن على وهن لان المحذوف نسيا كالعدم وليس يجب في جميع الثلاثي المحذ
المحذوف اللام ابدال الهمزة منها الا ترى الى غد ويد ودم بل ما انهكت هذه الاسماء بالاعلال
الذي حقه ان يكون في الفعل بحيث الافعال فالحقها بالهمزة الوصل عوضا عن المحذ
وف بدلالة عدم اجتماعهما نحو بني وبنوي ودمي وادخلوا الهمزة في امرء وامرأة مع انهما ما
مال من حيث ان لامهما همزة ويلحقها التخفيف فيقال مرو ومرة نحو ما يجري ابن وابنة
فالهمزات في اوائل هذه الاسماء همزة الوصل وكذا الهمزة في تثنية ما ثني منها كاسمان
وابنان وبنتان وامرآن وامرأتان ففي امرء خمس وجوه الاول الابتداء بالميم مفتوحا
وهو الراجح لخفة الفتحة والثاني الابتداء به مضموما وقوله مع سكون الراء قيد
لكل من المفتوح والمضموم فلا يدخل فيهما الهمزة والثالث زيادة الهمزة في اوله مع سكون
الميم مع اتباع حركة الراء لحركة الهمزة في الاخر بحسب الاعراب بمعنى ان حركة هذه الهمزة ان
ان كانت رفعا فحركة الراء ضمة نحو هذا امرؤ وان كانت نصبا ففتحة نحو رايت امرأ وان كا
نت جرا فكسرة نحو مررت بامرئ ليس للراء حركة معينة بل حركته تابعة للحركة الاعرابية لما
يليه من الهمزة او زيادة الهمزة مع سكون الميم ومع فتحة للراء في الاحوال الثلث للاعراب
وهذا هو الوجه الرابع او زيادة الهمزة مع سكون الميم ومع ضمة للراء فيها اى في الاحوا
ل الثلث وهذا هو الوجه الخامس ففي هذين الوجهين كانت للراء حركة معينة هي الفتحة
او الضمة سواء كانت الهمزة في الاخر مرفوعة او منصوبة او مجرورة وهذه الوجوه ا
اذا لم يعتبر تخفيف الهمزة في الاخر واذا اعتبر تخفيفها لما تقدم يزيد الوجوه على الخمسة كما
لا يخفى وكذا اى كامرء امرأة في تعدد الوجوه لانها مؤنثة بزيادة التاء والا انه اى لكن الثاني
مع الهمزة ظرف لقوله ليس فيها اى ليس في امرأة مع زيادة الهمزة في اولها الا فتح الراء في
الاحوال الثلث للاعراب وليس فيها الاتباع لحركة الاعراب ولا التعيين الضم ولعل ذلك لثقل
لثقلة التأنيث وخفة الفتحة فليس فيها من تلك الوجوه الا ثلاثة مرأة بفتح الميم او ضمه
مع سكون الراء وامرأة بزيادة الهمزة مع سكون الميم وفتح الراء والميم في ابنم زائدة
للتوكيد والمبالغة كما في ازرقم بمعنى الازرق كما مر وليست هي بدلا من لام الكلمة اذ لا لكانت
اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج الى همزة الوصل ونونه تابع لميمه في حركة بحسب الاعراب ان
رفعا فضمة او نصبا ففتحة او جرا فكسرة نحو هذا ابنم ورايت ابنما ومررت بابنم فهو كالنو

كالوجه الثالث في امراة قيل وفي الاسم خمس لغات اسم واسم بكسر الهمزة وضمها وسم وسم وسمى بكسر العين
اي من الاسم وهو السين واما لعين من اصل الكلمة على مذهب البصريين كما هو مبنى الكلام هنا فهو
الميم فلا يصح فالاولى ان يقول بكسر السين وضمه تقفل برد اللام المحذوف فيهما وهو الواو وسمى
كسمه كبضم الاول وقلب اللام الفا فيكون الاعراب في جميع احواله تقديريا وهذا كما عرفت مه
مبني على مذهب البصريين من ان اصل اسم سمو بمعنى الارتفاع سمي به لكون الاسم مرتفعا على
الفعل والحرف او لكونه سببا لارتفاع مسماه واشتهاره فحذفت الواو لاستثقال تعاقب
الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين ليتعاقب الحركات على الميم والتي سمو
بهمزة الوصل وذهب الكوفيون ان اصل اسم وسم وهو العلامة سمي به لكونه علامة للمسمى يعرف
هو بها فلا شيئا في تلك الوجوه لكن المختار هو مذهب البصريين لانهم يقولون في تكبيره اسماء وفي
وفي تحقيره سمي وعند اسناده الى الضمير المرفوع المتحرك سميت فلو صح مذهب الكوفيين لقيل
اوسام كوقت واوقات ووسيم كوجه ووجيه ووسمت كوعدت وايم منقوص ايمن بحذف النون قال
الجوهري وايمن اسم اي الايمن المضاف الى الله اسم وضع للقسم قوله هكذا مفعول مطلق لو
لوضع او حال من ضميره المستكن اي وضعا كذا او حال كون ايمن كذا او قوله بضم الميم والنون
بدل من كذا او بيان له وهو مرفوع على الابتداء وجزه محذوف اي ايمن الله قسمي لافعلن كذا
كما في لعمرك وقد يذكر الجز نحو ايمن الله يمينك ذكره الجوهري ايضا والفه الف وصل المراد بالالف
الهمزة كما يطلق عليها ايضا عند اكثر النحويين وهم البصريون لانهم ذهبوا الى ان ايمن
مفرد على افعل اذ قد جاء عليه المفرد نحو آنك وهو الاسرب وفي الحديث من استمع الى قينة
صب في اذنيه الآنك مع ان المفرد هو الاصل ولان العرب قد تصرفت فيه وغيرت تغييرا لم
يجئ مثله في الجمع كما يذكر هنا وان الهمزة همزة وصل والا لما سقطت في الدرج وهو عند سيبويه من
اليمن بمعنى البركة يقال يمن فلان علينا فهو ميمون فاذا قال المقسم ايمن الله لافعلن
وربما حذفوا منه النون فقالوا ايم الله بفتح الهمزة كما في الاصل وايم ايضا بكسر الهمزة بناء
على انها همزة الوصل والمناسب لها الكسر كما يجيء وربما حذفوا منه الياء ايضا فقالوا ام الله
بفتح الهمزة وضم الميم وربما القوا الميم وحدها اي منفردا عن الهمزة مضمومة قالوا م الله ثم يكسرونها
اي الميم لانها صارت حرفا واحدا فيشبهونها بالباء الجارة القسمية مثل بالله لافعلن في كونها ح
رفا واحدا للقسم فيجعلونها مكسورة كالباء فيقولون م الله كبالله وربما قالوا من الله بضم الميم
والنون ومن الله بفتحهما ومن الله بكسرهما بحذف الهمزة والياء في الكل ففيه ثمانية اوجه
كلها بمعنى واحد ابو عبيد اي قال ابو عبيد وهذا ايضا من كلام الجوهري كانوا العرب يحلفو
باليمين اي يقسمون بلفظ اليمين فيقولون يمين الله اي قسمي لا افعل جواب القسم ثم
يجمع اليمين على ايمن كنجم على انجم ثم حلفوا به فقالوا ايمن الله ثم كثر هذا اي استعمال
هذا الجمع في كلامهم حتى حذفوا منه النون ردا للتخفيف كما حذفوه من لم يكن فقالوا لم يك
فقالوا ايم الله واذا كان كذلك فالف الف القطع اذ ليس في صيغ الجمع ما في اوله همزة وصل فلما
ورد انه لو كان كذلك لا وجه لحذف الفه اجيب بقوله وانما خففت الف وطرحت في الوصل
كما في وايمن الله لكثرة استعمالهم لها لحذفهم همزته ولو كان للقطع ردا للتخفيف والى هذا
اي الى ما قاله ابو عبيد ذهب ابن كيسان وابن درستويه وكثير من النحويين وهم الكوفيون
وانما ذهبوا الى انه جمع يمين لانه لم يجئ على زنته مفرد وانكر الجماعة وايضا ليس جعلهما افعلا
افعلا اولى من جعلهما فاعلا هذا حاصل كلامه اي كلام الجوهري فعلى هذا يكون ايمن
من الاسماء الموضوعة على سكون الاوائل مختلف فيه كالاسم والنصف القياسي من تلك
الاسماء كل مصدر يكون لماضيه اذا ابتدأ كتابة اربعة حروف فصاعدا اي احد عشر بناء كما
وقفت في بحث ابنية الافعال على تفاصيلها وهي مصادر الانفعال كالانطلاق والافتعال كا

كما كتب



كالاكتساب وافعلال كاحمرار وافعيلال كاحميرار واستفعال كالاستخراج وافعيعال كاعشيشاب و
وافعوال كاجلواذ وافعنلال كاقعنساس وافعنلاء كاسلنقاء وافعنلال كاحرنجام وافعلال كا
قشعرار فهذه اصناف القياسي والتي صحها غير متناهية فباب الافعال كالاكرام خارج عن هذا الا
لانه اذا ابتدئ بماضيه كاكرم يكون له بعد الهمزة ثلثة احرف وهمزته همزة قطع لانها جاءت لمعنى
وليست همزة الوصل كذلك بل انما هي للتوصل الى النطق بالساكن واما الهمزات ايضا واما كانت
من الافعال فماضيات هذه المصادر الاحد عشر كانطلق واكتسب واحرنجم ونحوها وامثلة
امرها اي جميع امر الماضي من تلك المصادر كانطلق واكتسب واحرنجم وامر كل ثلاثي
مجرد فعل فيه اي في ذلك الامر همزة زائدة صفة الامر او حال منه وهو كاعلم واكتب
واضرب نحوها واحترز بها عما ليس في اوله همزة زائدة مثل قل وبع وخذ لانها ليست
ساكنة الاوائل فاحصى في تلك الكلمات من الافعال ثلثة عشر والتي صحها غير متناهية
والهمزات في اوائل جميعها همزات الوصل واما كانت من الحروف فلام التعريف على مذهب
سيبويه اذ عنده حرف التعريف في مثل الرجل هو اللام وحده وهو موضوع على السكون
والهمزة زائدة جيء بها للتوصل الى النطق اذ لو كانت مقصودة لم تحذف في الوصل كما لا تحذف
لهمزة ان وام ولان التنوين يدل على التنكير وهو حرف واحد فوجب ان يكون دليل التعريف
الذي هو ضده ايضا حرفا واحدا حملا للنقيض على نقيضه واما عند الخليل فهو اي حرف التعريف ال كهل اي مجموع
الهمزة واللام على وزن هل لانه من خصائص الاسماء ويفيد معنى فيها فهي بمنزلة قد في الافعا ل
وذلك ثنائي فكذا هذا ولان حروف المعاني ليس فيها ما وضع على حرف واحد ساكن فوجب ان
يحمل هذا على ما ثبت فيها كهل فليس اوله اي حرف التعريف عند الخليل ساكنا بل متحركا وهو
الهمزة المفتوحة وانما تسقط الهمزة في الدرج مع انها همزة القطع وهي لا تسقط لكثرة
الاستعمال كوجوب ادغام لامه اي لام التعريف في الحرف المقاربة لمخرجها مثل الشكور والغفور
كما عرفت في مبحث ادغام المتقاربين وههنا مذهب ثالث ذهب اليه المبرد وهو ان حرف
التعريف هو الهمزة وحدها وانما جيء باللام لئلا يلتبس بهمزة الاستفهام فعلى هذا لا يكون ساكن
الاول ايضا لكن تركه لغاية ضعفه وكذا من الحروف الساكنة الاوائل ميمه اي ميم التعريف
فانه جاء كاللام مزيدا في اوله الهمزة اي ام كال التعريف في لغة طي كامرجل معرفا بام بمعنى
الرجل معرفا باللام وقد روي في الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر حين سال النمر بن تولب
امن امبر امصيام في امسفر والمعنى ليس من البر الاحسان الصيام في السفر ومجيء ام للتعريف
نادر جدا وقد مر ذلك فاذا وقع شيء من هذه المذكورات اي الاسماء والافعال والحروف
التي وضعت ساكنة الاوائل وهذا تفريع على قوله فوضعوا لبعض الكلمات ساكنة الاوائل
في الدرج اي في حال وصله بما قبله لنطق به واقعا على حاله من سكون اوله بلا زيادة همزة عليه
لعدم الاحتياج اليها كما في قولك زيد بن محمد ولسعي فاكتب العلم واذا وقع مبتدأ به من غير ان
يدرج بما قبله زيد عليه همزة متحركة كانه يقال ابن اخي اكتب العلم خير من المال اما زيادة
المتحركة فلئلا يكون اي يوجد الابتداء بالساكن فلئلا يكون الابتداء بالساكن المرفوض لانه
او لم يزد عليه شيء او زيد ساكن يلزم ذلك المرفوض واما خصوص الهمزة بالزيادة
وعدم زيادة متحرك اخر مع انه يندفع به المحذور فلينجبر اي ليتكمل ولتتم لنقصان سكون الاول
فان السكون نقصان للاسماء في الاول بقوتها اي بقوة الهمزة فانها على ما عرفت لكونها من اقصى
الحلق اقوى الحروف واثقلها فاذا دخلت على ساكن تنجبر وتتكمل بها ما في ذلك الساكن من النحو
الضعف والنقصان ولانها من اول المخارج لان مخرجها اقصى الحلق وهو مقدم على جميع المخارج
فلا حاجة الى التي وزعمه اي مع ذلك المخرج الى تحريج اخر الحرف اخر الدفع الابتداء بالساكن بلعه
يعني ان الغرض من زيادة الحرف انما هو دفع محذور الابتداء بالساكن ويكفي في هذا الغرض

الهمزة التي هي من اول المخرج فلا حاجة فيه الى التي وزعتها الى حرف اخر من المخرج المتأخرة اذا الاول ل
داولى بالاعتبار وسميت اى تلك الهمزة بهمزة الوصل والف الوصل اما الاول فظ واما الثاني
فبطريق التجوز لان الهمزة اذا كانت اولا كتبت على صورة الالف ولانهما متقاربان في المخرج ولذلك
اذا احتجوا الى تحريك الالف قلبوه بهمزة قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة
تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة ولهذا المعنى حكم الفقهاء ح بان الحرف ثمانية وعشرون وكذا الكلام
في همزة القطع والف القطع لان تلك الهمزة تسقط في الدرج فيكون ما قبلها يتصل بما بعدها كما
في قولك ادع وابنك حيث تتصل في النطق ما قبل همزة ابن وهو العين بما بعدها وهو الباء وبا
بان سقطت تلك الهمزة من البين كما سميت غيرها اى غير تلك الهمزة من الهمزات في اوائل
الكلم بهمزة القطع والف القطع ايضا لان ما قبلها منقطع عما بعدها واثما لثبات تلك الهمزة
في الدرج والابتداء تقول لنحو احمد فهمزة احمد لما ثبتت تحجزت بين الراء والحاء فقطع احديهما
عن الاخرى فالتسميتان من واد واحد كل منهما من الاضافة لادنى الملابسة اى همزة وصل ما قبلها
بما بعدها وهمزة قطع ما قبلها عن بعدها واضيفت الاولى الى الوصل فقيل همزة الوصل والمتبادر
من الاضافة انها توجد عند الوصل مع انها تسقط عنده فالمناسب ان تضاف الى الابتداء
او عدم الوصل بمعنى همزة تثبت عند الابتداء وعدم الوصل لتناسب قسيمها ومقابلها اعني
همزة القطع اذ المناسب للقطع هو الوصل لاعدم الوصل او الابتداء وهو ظ فسميت همزة
الوصل لتكونا متقابلين بحسب الاسم كما كانتا كذلك بحسب الذات ولان امتيازها عنها اى
امتياز همزة الوصل عن همزة القطع انما هو في حال الوصل بان سقطت الاولى فيه وبقيت
الثانية واما في حال الابتداء فكلتاهما ثابتتان فلا امتياز ولا شبهة ان التسمية بما به الامتياز
اولى وقيل انما سميت همزة الوصل لانها يتوصل بها الى التلفظ بالساكن ولهذا سماها
الخليل سلم اللسان لكن بهذا لا يناسب التسمية بهمزة القطع قال بعض الافاضل كان قولك
همزة الوصل وهمزة القطع من باب اضافة المفعول الى المصدر اى حقها ان توصل
وتقطع ونظيره قولهم عرق الحجم اى من حقها ان تحجم فالموصولية والمقطوعية على هذه
صفة الهمزة لا لما قبلها او ما بعدها فتدبر وحركتها اى حركة همزة الوصل الكسر كما هو الا
الاصل الاصل في تحريك الساكن يعني ان الاصل في تحريك الساكن هو الكسر كما عرفت فلما كان تجي تلك
الهمزة للتوصل بها الى ساكن جعلت مكسورة ليكون كسرتها بمنزلة تحريك الساكن بالكسر كما هو
الاصل ولانه جي بها لدفع الابتداء بالساكن فكسرت لما بين الكسرة والسكون من حركته بالكسر كما هو
الاصل فيه نظر لان بهذه الهمزة انما تجتلب للاحتياج الى متحرك فالاولى ان تجتلب تجتلب
متصفة بما يحتاج الى متحرك فالاولى اليه وهو الحركة فالحق انها متحركة في الاصل اى حركتها الا
الكسر في جميع المواضع الا في فعل كان اول متحرك بعدها فيه اى بعد الهمزة في ذلك الفعل
مضموما ضما اصليا لفظا او تقديرا اى ملفوظا او مقدرا فتضم الهمزة ح اتباعا له الذلك
المضموم كما في انتج واستفتح مجهولي افتتح واستفتح واغزى امر مخاطب من غزا الغز واصل اصله
اغزو سقط الواو كما تسقط في مضارعه عند الجزم واغزى امر مخاطبة فان اصله اغزوى
بضم الزاء وكسر الواو فنقلت كسرة الواو الى الزاء بعد حذف ضمته فالتقى ساكنان الواو والياء
فحذف الواو فلما ضم اول متحرك بعد الهمزة في هذه الاربعة ضما اصليا وهو ان في الاوليين
بناء على ان ضم وان كان عارضا بالنسبة الى نوع المعلوم لكنه اصلي بالنسبة الى نوع المجهول والثالث
في الاخيرين ملفوظا في الثلثة الاول والمقدرا في الرابع ضمت همزات الوصل في اوائلها اتباعا
لذلك المتحرك المضموم بخلاف ارموا جمع رام امر المخاطب حيث لم يكن اول متحرك فيه بعد
الهمزة مضموما ضما اصليا لان ضم الميم اذ اصله ارميوا بكسر الميم نقلت ضمة الياء الى الميم
بعد حذف كسرته فحذف لالتقاء الساكنين فلكون ضم الميم الذي هو اول متحرك بعد الا



ل

تجتلب ٢



بعد الهمزة عارضا والعارض في حكم المعدوم لم يتبع الهمزة له في الضم بل كسرت كما هو الاصل
وانما قيدنا الاستثناء بالفعل حيث قال الا في فعل كان الخ ولم يقل الا ما كان اول متحرك الخ
احترازا عن امر من الاسماء الا عدم ثان اول المتحرك فيه وهو الراء مضموم ضما اصليا في
بعض الوجوه كما عرفت مع ان همزتها لا تضم بل تكسر دائما ولعل ذلك لان الانتقال
من الكسرة الى الضمة بينهما ساكن اثقيل والفعل بالتخفيف اولى والا في ايمن واسم من الاسماء
المذكورة عطف على الاستثناء الاول اعني الا في فعل والا حرف التعريف اعني لامه وميمه فانها
فيهما اى همزة الوصل في هذه الاربعة ليست بمكسورة بل مفتوحة لكثرة استعمالها واحتياجها
احتياجها الى الخفة كما فتحوا نون من اذا دخلت على ما فيه اللام ولا يخفى ان ميم التعريف قليل الا
الاستعمال فالحكم بالكثرة على التغليب وقيل انما فتحت في ايمن لان هذا الاسم غير متصرف والاستعمال الا في ا
الا في القسم فيه الحرف ففتح همزته تشبيها بالداخلة على لام التعريف ولا يجوز اثبات هذه الهمزة
الهمزة عطف على قوله وحركتها الكسر وبيان حكم اخر من احكام الهمزة اى لا يجوز اثبات همزة
الوصل والفاء ويانى للفظ في حال الدرج وان ثبتت في الكتابة لكونها مستغنى عنها في تلك الحال
الحال بل تحذف وهو الكثير وقد عرفته او تبدل الفا وهذا اى ابدالها الفا حاصل اذا دخلت
دخلت همزة الاستفهام على ما فيه همزة وصل مفتوحة وانما تبدل الفا ولم تحذف لئلا يلتبس
الكلام الانشائي اعني الاستفهامي بالخبر لفتح كل من الهمزتين كما في قوله تعالى آلذكرين حرم
بابدال همزة حرف التعريف الفا وقولك آيمن الله يمينك بابدال همزة ايمن الفا فانها لو حذفت
فيهما وقيل الذكرين وايمن الله بالهمزة الاستفهامية فقط لا يعلم انها همزة الاستفهام او همزة
الوصل من الكلمة فيلتبس الكلام الاستفهامي بالكلام الخبري بخلاف ما لو ابدلت فانه الالتباس
ح وهو ظاهر وبعضهم يجعل الهمزة فيهما بين بين وهو ليس بفصيح لان بين بين قريب
الهمزة فلو جعلت بين بين لكانت كانها ثبتت في الوصل ودل انبئك هذه دون استخرج الا
المال بهمزة الاستفهام المفتوحة فيهما وحذف همزة الوصل اى لا يقلب همزة الوصل في مثلهما
عند دخول الاستفهام القابل تحذف لانه لما كانت همزة الاستفهام مفتوحة وهمزة ابن
مكسورة او همزة استخرج المجهول مضمومة فعلى تقدير حذف همزتهما لا يلزم الالتباس بل يعلم
بسبب فتح الهمزة الموجودة انها همزة الاستفهام والكلام انشائي فحذفت همزتهما للوصل كما هو الا
الاصل وقد جاء اثباتها اى اثبات همزة الوصل في الدرج على خلاف القياس لضرورة
الشعر كقوله اذا جاوز الاثنين بإثبات همزة الاثنين في الدرج وهي همزة وصل كما مر اذ لو حذفت
لا ينتهم الوزن كما لا يخفى على من يعرف العروض سر فانه بيت متعلق بقمين وتكثير الوشاة قمين بنث
الحديث ونشره واظهاره والواشي وهو مفرد وشاة كغاز وغزاة الساعي بالباطل والقمين الجدير اى
اللايق ومعنى البيت اذا جاوز السر الاثنين فهو لايق بان ينشر ويظهره السعاية بالباطل وخلا
خلاصته ما قيل كل سر جاوز الاثنين شاع بين الناس قيل المراد بالاثنين الشفتان وقيل السمع
المستمعان اى كل سر تجاوز عن الشفتين او عن الشخصين الى شخص وانى ثالث والاول اولى
فتفطن ويسكن اول لفظ بعد وهي وهو الهاء ويسكن لام الامر في مثل ليضرب اذا وقعت
هذه الثلثة بعد الواو والفاء لكثرة الاستعمال وتشبيهها للاولين بعضد وكتف لان الواو والفاء
صارتا كالجزء منهما او اذا وقع الاولان اى هو وهي بعد لام الابتداء وهو اللام الداخل لتاكيد
مضمون الجملة مثل زيد لهو قائم ولزيد لهي قائم وبعد همزة الاستفهام تشبيها لهما بالواو و
الفاء في البساطة واما لام الامر فلا يقع بعدهما كما لا يخفى كما في قوله تعالى وهو خير لكم بالسكان اول
هو بعد الواو وقوله فهي كالحجارة بالسكان اول هي بعد الفاء وقوله تعالى وليوفوا نذورهم
باسكان لام الامر بعد الواو اصله ليوفيوا من الايفاء والنذر جمع نذر وقوله تعالى فلينظر
الانسان باسكان لام الامر بعد الفاء وقوله تعالى لهو القصص الحق باسكان اول هو بعد لام

الابتداء وقوله تعالى لهي الحيوان باسكان او لهي بعد لام الابتداء وقوله الث عمر وقمت للزور مرتاعا فا
رقني فقلت هي سرت ام عادني حلم الزور بفتح الزاء وسكون الراء جمع زائر من الزيارة اي الزائر
وان وقمت ماض بتكلم متكلم من قام يقوم اي قمت لمجئ الزائرين ومرتاعا حال من ضمير المتكلم اي
فزعا وخائفا من ارتياع اي الفزع والخوف فارقني اي ايقظني ذلك الارتياع من التأريق على
وزن التكليم بمعنى الايقاظ عن النوم فقلت اهي بسكون الهاء كي هو مقتضى الوزن لوقوعه
بعد همزة الاستفهام اي تلك الجماعة سرت اي اتت ليلا ام عادني اي رجعني حلم
بضم اي الحاء واللام الرؤيا وحاصل معنى البيت رأيتهم في النوم زائرين لي فقمت لهم فزعا
بكسر الزاء اي خائفا واما بفتحتين فمصدر فتيقظت فلما لم ارهم قلت اهم اتوا لي ام جاءني خيالهم
في النوم على العادة من مجئ صورة المحبوب على خيال المحب في النوم لكن هذا الاسكان مشروط
بقوله ويمكن اول هو هاء السكان اوائل هذه الثلثة ليس باصل لان هو في الاصل
مضموم وهي مكسور وكذا لام الامر مكسور ولازم في الاستعمال اذ كثيرا ما يجئ هو مضموما وهي
ولام الامر مكسورين نحو هو هي لينفق بل وفي تلك المواضع ايضا وانما اسكانها عارض فصيح
فيهما لما ذكر فلذلك لم يحتج في هذه الكلمات الى همزة الوصل بخلاف الكلمات السابقة فانها
لما وضعت بحسب الاصل ساكنة الاوائل احتيج فيها الى همزة الوصل وقد شبه ثم بالفاء والواو لكونه
من حروف العطف مثلهما فاسكن بعده لام الامر كما اسكن بعدهما كما في قراءة من قرأ ثم ليقضوا
تفثهم باسكان لام ليقضوا وهو امر الغائب اصله ليقضيوا والتفث بفتح التاء والفاء مناسك
الحج واما الاسكان في نحو ان يمل هو باسكان الهاء مما اتصل هو بكلمة مستقلة غير هذه الحروف
المذكورة فقليل لعدم الجزئية وعدم كثرة الاستعمال الفصل السابع لبيان ما يحصل بسبب
الوقف اخرناه عن الجميع اي عن جميع الاغراض اللفظية الستة لاختصاصه بالاخر فناسب ان يورد ويبحث في اخر
الابحاث وهي الوقف في اللغة مصدر وقفت الدابة وقفا اي حبستها فوقفت هي وقوفا وفي الاصطلاح
حبس النفس بفتحتين على لفظ وعدم تعديته عنه الى لفظ اخر واوضح ذلك بقوله وقطع الصوت
اي عن اللفظ ولما كان هذا بظاهره شاملا للسكتة بين اللفظين مع انها ليست لوقف قيد بقوله
بحيث فهو متعلق بكل من الحبس والقطع على سبيل التنازع لو اريد التلفظ لشئ بعده لا يحصل
بذلك الصوت بل احتيج الى صوت جديد لشرع فيه بعد انقطاع النفس والصوت الاول فان
شئت وضوح الفرق بين الوصل والوقف فقل زيد قائم بالوصل فانك تجد من نفسك نفسا
واحدا جاريا من زاء زيد الى ميم قائم تؤدي به كلا من اللفظين سواء او قعت بينهما سكتة وهي
اي قطع الخفي اولا واذ وقفت على زيد ثم تلفظت بقائم تجد منها نفسين معا مستقلين تؤدي بالا
بالاول منهما زيد ثم بعد انقطاعه تشرع في بيان لاخر فتؤدي به قائم ثم ان هذا اعم من ان يكون
بعد ذلك اللفظ كلمة اخرى او لا يكون فهذا التعريف اولى مما ذكره ابن الحاجب من ان الوقف
بعد قطع الكلمة عما بعدها لاحتياجها الى تقدير ان يكون بعدها كلمة والا فقد يقف
الوقف ولا يكون بعد الكلمة شئ وكذا مما قيل الوقف قطع الكلمة عن الحركة فانه يحتاج
الى مثل ذلك التأويل اي على تقدير ان يكون فيها حركة مع انه ليس بجامع لانه لو حركت اخر
الكلمة وقطعت عما بعدها يسمى وقفا ولذلك يقال وقف واخذ حيث تحرك كلمة وهو الا
السكان ولا مانع ايضا لانه لو سكن اخر الكلمة ووصل بما بعدها من غير سكتة لوزن بالوقف
لا يسمى هذا وقفا بالاتفاق مع ان الحد ثابت له واما التعريف المصنف فلم يرد عليه شئ من ذلك كما
لا يخفى وقد يعرض بسببه اي بسبب الوقف للكلمات تغييرات وكلمة قد لانها قد لا يعرضها بسببه
شئ من التغيير كما تعرف في مثل القاضي والقاضي لبعضها مما التغيير بهيئة الكلمة وبهذا
الاعتبار كان الوقف من الاغراض اللفظية التي لها مدخل في هيئة الكلمة تحصل من مباحث
التصريف ولبعضها ليس ذلك مما هو ثابت عند القراء فليس له دخل في التصريف كما

كما



كما يجئ في اخر الكتاب وهذه التغييرات المعتبرة للهيئة راجعة الى ستة احوال حذف او زيادة سواء
كانا متعلقين بالحرف والحركة او ابدال حرف الى حرف اخر او نقل حركة من موضع الى موضع اخر
او روم او اشمام وستعرفهما فلنجعل الفصل ستة اصناف الاول في بيان التغيير بالحذف قدمه لكونه
الاكثر وقوعا وهو اما حذف فتحركة او حرف اما حذف الحركة وهو الاكثر الاصل في الوقف بالنسبة الى التحرك
الى التحريك وحذف الحرف اذ الباعث الاقوى عليه اي على الوقف الاستراحة عن مشقة التكلم والنطق
بالساكن ايسر واسهل من النطق بالمتحرك كما لا يخفى على من راجع وجدانه وحاصله ان الوقف
بحذف الحركة لنطق بالسكون والنطق بالسكون فيه استراحة عن مشقة التكلم دون النطق
بالمتحرك فالوقف بحذف الحركة فيه استراحة دون النطق بالمتحرك والوقف على المتحرك من النطق
بالمتحرك فالوقف بحذف الحركة فيه استراحة عن مشقة التكلم دون الوقف على المتحرك لا
لان والباعث الاقوى على الوقف تلك الاستراحة وبهذا ثبت اصالة الوقف بحذف
الحركة بالنسبة الى الوقف على المتحرك واشار الى بيان اصالته بالنسبة الى الوقف بحذف الحرف
بقوله وحذف جزء الكلمة خلاف الاصل لاصل لشدة اتصال الجزء بالكل بخلاف حذف الحركة فا
فانها من عوارض الكلمة فلا باس بحذفها منها واشار الى وجه اخر لاصالة الاولى فقال ايضا
الوقف على اخر الكلمة كالفراغ من البناء في الحصول عقيب كمال الشئ وهو اي الفراغ عن
البناء يكون بما لا قلق فيه وهو بفتحتين الاضطراب عطف تفسيري لما سبق والحركة تزعج من
زعاجا وهو تحريك الشئ لكن مكانه الحرف ازعاجا ما لا بهام اي الحركة على الحرف تحركه بكافي
الجملة عن مخرجه بخلافها بها شيئا منه الى مخرجها فيحدث فيه قلق واضطراب فلا ينبغي ان يوقف على المتحرك
وهذا مبني على تشبيه المعقول بالمحسوس وحاصله ان الوقف على اللفظ كالفراغ عن بناء البيت او جدار مثلا
فكما ان الفراغ ان البناء يكون بما فيه سهولة من غير قلق والاضطراب ناسب ان يكون الوقف كذ
كذلك وليس في المتحرك سهولة بل اضطراب لما ان الحركة المزعجة عن مخرجه في الجملة فلا ينبغي ان
يكون الوقف على الحركة بل على حذفها فحذفها اصل في الوقف بالنسبة الى ثانيتها وهو المنظ فهو خبر
المبتدأ اعني قوله اما حذف الحركة وما بينهما جملة معترضة اي اما حذف الحركة فهو في كل كلمة اسما
كانت او فعلا اخرها سواء كان اخرا حقيقيا او بمنزلته متحركة غير منون فان وقف يكون بحذف حركة
اخره بخلاف ما اذا لم يكن متحركا او كان منونا فان الوقف فيهما لا يكون كذلك بل بطريق اخر
كحذف والابدال كما تعرف تفصيله كما في الوقف على الرجل من الاسم الذي كان بجميع حروفه متحركا
ولم يقبل التنوين لكونه معرفا باللام او علم مما كان كذلك ولم يقبل التنوين لكونه غير منصرف
والدلو والظبي من الاسم الذي كان عينه ساكنا ولامه واوا متحركة او ياء متحركة وكان معرفا با
باللام ايضا ولن يرمي من المضارع المنصوب الذي لامه واوا او ياء او يدعوه من الفعل الذي
يلحق باخره الضمير المتصل للغائب وكان قبله واو مدة وجواري في حال النصب مثل رأيت جواري
بجواري مما كان على فواعل وكان اخره ياء مفتوحة فانه لا يقبل التنوين لكونه غير منصرف واما
في حال الرفع والجر فيقال جوار بالتنوين مع سقوط الياء فلا يكون ح مما نحن فيه بل يكون
وقف بحذف الحرف اعني التنوين او يخشه من الفعل الذي يلحق ضمير الغائب وما قبله الف
او يرميه من الفعل الذي يلحق ضمير الغائب وما قبله ياء مدة او نحوه اتاه او فيه في الاحوال
الثلث لغيرهم من الاسم الذي يلحق الضمير المجرور للغائب وكان قبله الف او واو مدة او ياء مدة
او عليه او منه من الحرف الذي يلحق هذا الضمير وما قبله ساكن صحيح او ياء فيمن لم يلحق المدات
اي كون الوقف فيما يلحق به الضمائر بحذف الحركة هو عند من لم يلحق المدات من الواو
والياء المدتين بهذه الضمائر وهو رأي الجمهور واما عند من الحقها بها بان يقول يدعو
هو ويخشه هو ويرميهي وفيهي وهكذا فالوقف فيها بحذف الحرف الذي هو المدة اللاحقة
كما ستقف عليه مفصلا ففي جميع هذه المذكورات يكون الوقف بحذف حركة الاخر الحقيقي وبعد

قلقه والاضطراب

وهو فيهما لم يلحق به الضمير او لا اخر الكلمي وهو فيهما يلحق به فان ذلك الضمير لكونه متصلا اي لما لحقه
صار كالاخره لـ فتقول في الوقف على الرجل الرجل بسكون اللام وفي الدلو والظبي الدلو والظبي
بسكون الواو والياء ويجوز التقاء الساكنين في الوقف كما عرفت وكذا تقول فيهما يلحق به الهاء
تحذفه فتقول مثلا بسكون الهاء وعلى هذا القياس وكما في الوقف على ضربني من الفعل الذي لحقه
ياء المتكلم او غلام من الاسم الذي صيغ حين اضيف الى ياء المتكلم فان الوقف فيهما ايضا لحذف
حركة الياء الذي كالاخر فيمن اي في لغة من يحرك ياء المتكلم في الدرج فيقول ضربني وغلامي
وغلامي بفتح الياء فيهما وتقف على المتصل وما عنده من جملة ساكنا فيه فليس الوقف فيهما بحذف
الحركة وهو ظ بل بطريق اخر كالتخفيف واما حذف الحرف فله مواضع احدها كل كلمة منونة
غير منصوبة سواء كانت مرفوعة او مجرورة وسواء كانت صحيحة الاخر او معتلة ملفوظا
اخرها او محذوفا فان تنوينها هو حرف لكونه نونا ساكنة تتبع حركة الاخر يحذف الموقف ثم
تحذف الحركة التي يتبعها التنوين ان يكون حذف التنوين رد تحذف كما عرفت ان لا
وقف على الحركة كما في هذا زيد في الصحيح اللام وهذا ادلو وهذا ظبي في المعتل اللام الواوي
واليائي الملفوظة لامها منها وهذا غاز قاضي في المعتلين كذلك الحذف لامها وجميعها منونة مرفوعة وكما
في مررت بزيد ودلو وظبي وغاز وقاضي وجميعها منونة مجرورة ففي جميعها تحذف التنوين مع الحركة
فيقال هذا زيد وقاضي ومررت بزيد وقاضي باسكان الدال والضاد وهكذا فانه اي
الشان لا ابقاء للتنوين ولو كان ساكنا مع الوقف ابدا لئلا يلزم التسوية بين الوصل والوقف
بل تحذف مع حركته المتبوعة ان كانت حركته ضمة او كسرة كما ههنا او تبدل الفا كما في منون المنصوب
مثل رايت زيدا او قاضيا فان قلت لم لم يبدل في المنون المرفوع والمجرور من التنوين الواو والياء
قلت لان الالف اخف بهذه الحروف فاختص الابدال بالاخف اجدر ولانه لو ابدلت الياء من
من التنوين في المجرور لالتبس الابدال بالاضافة الى ياء المتكلم اذ يلتبس في قولك بزيدي امارة لو
زيد بالتنوين بزيد الوقف على المفرد او بزيد الاضافة فلما حصل اللبس في الياء تبعها الواو في السقوط
لكونهما اختين وذهب بعضهم الى انه يبدل في الاحوال الثلثة بحذف حركة ما قبله فيقول جا
جاء زيدو بالواو ورايت زيدا بالالف ومررت بزيدي بالياء وبعضهم الى انه تحذف في جميع الا
الاحوال ويسكن الاخر فيقول جاء زيد ورايت زيد ومررت بزيد باسكان الدال في الكل كما يجي
لكن الاول افراط والثاني تفريط والحق هو الاوسط اعني ما ذكره المصنف الموضع الثاني
كل اسم اخره ياء مكسور ما قبله كالغازي والقاضي والجواري معرفات باللام اذ في حال تنكيره بالتنوين
وتسقط الياء فيكون من الموضع الاول في حال الرفع مثل جاءني القاضي والغازي والجواري
او الجر مثل مررت بالقاضي والغازي والجواري بالياء الساكنة في الكل فان بعضهم يحذفون منها
الياء في الوقف ويسكنون ما قبله فيقولون الغاز والقاض والجوار باسقاط الياء واسكان
الزاء والضاد والراء وانما عدلوا ولم يبقوه ساكنا فرقا بين الوصل والوقف فانه يجيء في
في الوصل القاضي باثبات الياء الساكن فلو جاء في الوقف كذلك يلتبس الوقف بالوصل
مع ان في الحذف زيادة تخفيف وهي اولى بالوقف لكن الاكثرين يتفقون على الاثبات اي
اثبات الياء في الوقف ايضا فيقولون فيه القاضي مثلا فيستوي الوصل والوقف لفظا ويحمله
ويختلفان تقديرا فان الضمة او الكسرة مقدرة في حال الوصل ومحذوفة في حال الوقف
وذلك لانه كان ثابتا في الوصل ولم يعرض في الوقف موجب يحذفه لكونه ساكنا فيبقى
على ما كان عليه واما الفرق بين الحالين فيعلم من الخارج فعلى هذا لا يكون ذلك الاسم مما
نحن فيه واما في حال النصب نحو رايت القاضي فالياء لا يسكن الا يحذف بالاتفاق لانها لما
تحركت في الاحوال صارت كالصحيحة فاجريت مجراها لانها قويت بالحركة بخلاف الساكنة كما في حالتي
حالتي الرفع والجر فانها ضعفت بالسكون ولانه على تقدير عدم حذفها في الوقف لالتبس

لالتبس

لالتبس بحال الوصل لسكونها في الاول وفتحها في الثاني حتى تحذف لدفع الالتباس كما في اي الثاني
حال حذف ياء هذا الاسم الذي اخره ياء مكسور ما قبله للتنوين بان يكون منكرا مرفوعا او مجرورا
كما في هذا غاز وقاضي وجوار وثمان ومررت بغاز وقاض وجوار وثمان فان اصلهما
كما مر غيره مرة غازي وقاضي وجواري وثماني فاستثقلت الضمة او الكسرة على الياء فالتقى ساكنان
الياء والتنوين فحذف الياء فالاكثرون مستقرون على عدم رد الياء في ذلك الاسم عند الوقف
بل يقفونه على حذفه ويقفون بحذف التنوين مع اسكان ما قبله فيقولون هذا غاز بسكون الزاء
مثلا لان زوال التنوين عارض بسبب الوقف العارض فكانه التنوين باق في حال الوقف لعدم
الاعتبار بالعارض فكما ان الياء حذف مع التنوين في الوصل لدفع التقاء الساكنين فكذا
في الوقف وبعضهم يردونه اي الياء المحذوف في الوقف نظرا الى ظاهر عدم المانع من اثبات
الياء وهو التنوين فان المانع من اثباته في الوصل هو التنوين لالتقاء الساكنين فحيث انتفى
هذا المانع بالوقف ظاهرا عاد الممنوع اعني الياء فيقول هذا غازي ومررت بقاضي بالياء
الساكن فعلى راي الاكثر كان الوقف فيه بحذف التنوين مع حذف حركة قبله راي البعض
البعض كان بحذف التنوين مع رد الياء فعلى كلا الرايين الوقف فيه من الموضع الاول
فالحذف هنا اي حذف الياء للوقف فيما حذف ياؤه للتنوين كالاثبات اي كاثبات الياء
في المعرف مثل الغازي حسن وكثير اي كما ان الحسن الكثير في المعرف باللام هو الاثبات كان
الحسن الكثير هنا الحذف وكذا الاثبات هنا كالحذف في المعرف قليل وقلة فان اذا وقع هذا الاسم
في غير النداء نحو يا قاضي مرادا به فرد معين فالاكثر على اثبات الياء للوقف بان يقول
يا قاضي بالياء الساكنة كما في الوصل ولم يحذف الياء بان يقال يا قاض بسكون الضاد وذلك
لان هذا المنادى اي المنادى المفرد المعرفة ليس محلا للتنوين في الا الوصل لكونه صار بحرف النداء
كما ان القاضي معرف باللام بل هو مبني على الضم كما في يا رجل لمعين الا ان الضم فيه تقديري
لاستثقاله على الياء واذا لم يكن محلا للتنوين في الوصل فلا يحذف الياء فيه لعدم الموجب
فكذا في الوقف بل يبقى ساكنا فيستوي حال الوصل والوقف في اللفظ ويختلف في التقدير كما مر
في الغازي نعم لو كان المراد بيا قاضي فردا غير معين لكان محلا للتنوين فيقال يا قاضيا
كما في يا رجلا لغير معين فيبدل التنوين الفا لكن الكلام ليس فيه وهو اي اثبات الياء فيه
مذهب الخليل وح لا يكون وقفه من حذف الحركة ولا من حذف الحرف ومذهب يونس وقف
حذف الياء فيه فيقول يا قاض بسكون الضاد لقصد زيادة التخفيف واما التغيير من غير موجب
فلا ضير فيه لان التغيير في المنادى يقع كثيرا بل يكثر فيه من الحذف ما لا يجوز في غيره وهو الترخيم
الترخيم كما عرف في النحو واذا كان كذلك يجوز التغيير الذي يأتي منه في الكلام اولى فعلى هذا الراي
البعض واما نحو يا مري من المنادى الذي اخره ياء مكسور ولو حذف ياؤه لزم الاخلال ببناء الكلمة
وهو اسم فاعل من ارى يري اراءة واصله مرئي نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت ثم
في حال التنكير اعل اعلال قاض فحذف الياء فبقي مر ثم اذا دخل عليه حرف النداء اعاد الياء فصار
ل يا مري فقد اتفقوا على الاثبات فيه اي اثبات الياء في يا مري في الوقف كما في الوصل فيقولون
يا مري بالياء الساكنة فلم يكن مثله من باب الوقف بالحذف بالاتفاق بين الخليل ويونس
وذلك لانه لو اسقط الياء وقيل يا مر لبقي الاسم على حرف ولعد من الحذف الاصول
هو الفاء كالراء في مر واما الميم فزائدة لما عرفت وهو اي البقاء الاسم على حرف
واحد اجحاف به اي اجحاف بالاسم واخلال ببنائه وهو مهرب عنه جدا فلا يرتكب
لعارض الوقف لانه باعث ضعيف للحذف لعدم دوامه ولان الغرض منه مجرد التخفيف
ل ولا يلزم من هذا امتناع هذا مر ومررت بمر بحذف الياء وقفا ووصلا لان ذلك اعلال
مضطر اليه بخلاف الحذف في نحو يا مري فانه حذف تخفيفي ولا يلزم من جواز الاجحاف لموجب

لوجب الاعلال جوازه لمجرد التخفيف بما ذكرنا في الاسماء المعتلة الاواخر واما الافعال المعتلة الا
واخر واوية او يائية او الفية نحو يغزو ويرمي ويخشى فليس فيها الا الاثبات اي اثبات الاخر في
الوقف كما في الوصل فلا يقال في الوصل في الوقف يغز ويرم ويخش بسقط الاخر واسكان ما قبله
بل يغزو ويرمي ويخشى بالاثبات فليس بين الوقف والوصل اختلاف الا تقديرا فلا يكون الوقف
فيها من باب الوقف بالحذف بالاتفاق وذلك لانها تسقط اواخرها بالجزم لم يغز ولم يرم ولم
يخش فلو سقطت بالوقف لزم الالتباس وليس مثل هذا الالتباس في الغازي والقاضي
الثالث ما لحقه الضمير المتصل للمتكلم حال كونه منصوبا وهو اذا كان الملحق به فعلا او حرفا
ناصبا او مجرورا وهو اذا كان الملحق به اسما او حرف جر وهو اي ذلك الضمير هو الياء
كما في ضربني فيما لحق الياء منصوبا بالفعل وانني فيما لحق هو كذلك بالحرف اعني ان او ما
النون فيهما فهو للوقاية وغلامي فيما لحق مجرورا بالاسم على انه مضاف اليه وكذلك لي وبي ونحو
ذلك مما لحق كذلك بالحرف ففي كلام الائمة فيه اي في حال الوقف في ذلك الملحق به اختلاف
يشتد به قال ابو علي يجوز فيه في الوصل فتح الياء بان يقال ضربني وغلامي مثلا بفتح الياء
فيهما ويجوز اسكانه بان يقال ضربني وغلامي باسكان الياء فيهما والاصل الفتح كالكاف
بحكمك يعني ان ياء المتكلم ككاف الخطاب الذي يلحق الفعل والاسم فاذا كان الخطاب
المذكر مفتوحا بالاتفاق فالاصل في الياء ان يكون مفتوحا فمن حركه اي الياء في الوصل
سكنها في الوقف بحذف فتحه فيقال ضربني وهذه داري ودخل بيتي باسكان الياء في الكل
وان شاء الابقاء على فتحها والحقها في الوقف هاء وهو هاء السكت الساكنة التي يؤتى بها
صيانة للحركة او الحرف فيقال هذا غلاميه وداريه وضربنيه بفتح الياء مع الهاء الساكنة
فالوقف فيها على هذا التقدير ليس بحذف الحركة بل بزيادة الحرف كما يجيء في الصنف الثاني الثاني
ومن اسكن اي ياء المتكلم في الوقف كضربني بسكون الياء وقفا ايضا ووصلا تركها اي يبقي
الياء على سكونها في الوقف فيقول ضربني بسكون الياء وقفا ايضا فلا يكون الوقف ح من
الوقف بالحذف ويجوز ان يحذفها فيكون الوقف من المواضع الثالث اعني حذف ياء
المتكلم فيقول هذا غلام بسكون الميم في الوقف على غلامي وضربن بسكون النون في الو
لوقف على ضربني وقرأ ابو عمرو وقوله تعالى فيقول ربي اكرمن وربي اهانن في الوقف على اكر
اكرمني واهانني بحذف ياء المتكلم فيهما واسكان ما قبله من النون الوقاية قال المص والمفهوم
من هذا الكلام عدم جواز الحذف في الوقف عند من يحرك الياء في الوصل وجواز الاثبات
فيه عند من يسكنه فيه اي يسكن الياء في الوصل اما فهم الاول فمن قوله فمن حركه في الوصل
اسكنها حيث اقتصر على اسكان الياء ح ولم يذكر حذفه واما فهم الثاني فمن قوله ومن اسكن
في الوصل تركها في الوقف اولا معنا بما عرفت انه ابقى الياء الساكنة على حالها في وقف
وهو معنى اثباتها وقال صاحب المفصل وتقول في الوقف في الاسم او الفعل الذي
يلحقه ياء المتكلم غلامي وضربني وغلاميه وضربنيه بالاسكان اي باسكان الياء في الاولين والحاق
الهاء للسكت والابقاء الياء على الفتحة في الاخيرين فهو مطلق متعلق بتقول اي تقول كذا
عند حركه اي الياء في الوصل وتقول غلام وضرب بحذف واسكان ما قبله فمن اسكن الياء
في الوصل والمفهوم منه اي من قول صاحب المفصل انه اي الشان لا يجوز الحذف عند من
يحركه وفي هذا وافق ابا علي ولا الاثبات عند من يسكن وفي هذا خالفه لانه جوز فيه الا
الاثبات كالحذف كما عرفت وذلك لاقتصار المفصل على الاثبات في الاول وعلى الحذف في الثاني في
وقال عبد القاهر من حرك الياء في الوصل وقف عليه ساكنا فيقول ضربني وغلامي بسكون
الياء كما يقف على ياء القاضي في حال النصب فان ياءه في هذه الحالة مفتوحة في الوصل فاذا
وقف عليه يسكن ولا يحذف اتفاقا كما مر ومن اسكن الياء في الوصل وقف على السكون ليو

السكون



على السكون للوقف على ياء القاضي في الرفع والجر وظاهر كلامه وان كان مشعرا بما ذكره صاحب
المفصل من عدم جواز الحذف عند من يحرك وعدم جواز الاثبات عند من يسكن اما اشعاره
اشعار الاول فظ واما اشعار الثاني فلما قال ومن اسكن وقف على السكون فان الظاهر منه
انه ح وقف على سكون ما قبل الياء بعد حذفه لا على سكون الياء اذ لو كان كذلك لقال ا
هنا وقف عليه ساكنا ايضا بل قال وكذا عند من السكون لكن من تشبيه الوقف عند من يسكن
بالوقف على ياء القاضي في حالتي الرفع والجر يفهم انه اي عبد القاهر موافق لابي علي لما
عرفت ان الوقف على ياء القاضي في الحالتين كان عند الاكثرين باثبات الياء ساكنا فكذا
الحال فيما شبه به اعني غلامي ضربني فيستفاد من تشبيه مثل غلامي به انه يجوز فيه الاثبات
عند من اسكن وهو مذهب ابي علي فح يحمل قوله على السكون على سكون الياء وانما قال كذلك
كذلك اختصارا او لقصدنا ولا يعد ذلك السند را كالاختلاف القيدين اعني التشبيهين
في الموضعين كما لا يخفى وقال ابن الحاجب حذف الياء واثباته كلاهما جائز في الوقف عند
من حرك في الوصل وعند من اسكن معا والاكثر الافصح اثباته في الوقف عندهما من
وهو مخالف لابي علي من وجه حيث لم يجوز الحذف عند من يحرك وابن الحاجب يجوزه فيه
ايضا وصاحب المفصل من وجهين حيث لم يجوز الحذف عند من يحرك ولا الاثبات عند
من اسكن وابن الحاجب جوزهما واستدل اي ابن الحاجب على جواز الحذف عند من
يحرك بان ورشا وهو واحد من القراء يقف على قوله تعالى فما اتاني باسقاط الياء واسكان ما
قبله من النون الوقاية بان يقرأ فما اتان بسكون النون مع تحريكه اي تحريك ورش الياء
في الوصل بان يقول اتاني بفتح الياء فلو لم يجز الحذف عند من يحرك لما صح اسقاط الياء وكذا
اي اسقاط الياء في الوقف مع تحريكه في الوصل في هذه الاية روي عن ابي عمرو وقا
قالون وحفص فجعل عما سبق لوجود الخلاف في قراءتهم بخلاف قراءة ورش فانها ال
اتفاقية واستدل على جواز الاثبات عند من يسكن بان كل من يسكن في الوصل ياء عبادي
وهو ضمير المتكلم المجرور من قوله تعالى يا عبادي لا خوف عليكم على ان يكون عبادي منادى
يثبته اي ذلك الياء ايضا اي كما في الوصل ساكنا في الوقف بان يقول في الوقف يا عبادي
بالياء الساكنة ايضا واذا جاز اثبات هذا الياء اي ياء المتكلم في الوقف ساكنا مع كونه
في المنادى الذي هو مظنة التخفيف وجاز فيه من الحذف ما لا يجوز في غيره مثل يا عباد
فاثباته ساكنا في الوقف في غير المنادى مما لا يقصد فيه كثر التخفيف كضربني وغلامي اجدر
واليق فثبت انه يجوز الاثبات في مثل ضربني وغلامي عند من يسكن في الوصل كما
ثبت بما سبق جواز الحذف فيمن يحرك ولم يستدل على جواز الاثبات عند من يحرك
ولا على جواز الحذف عند من اسكن اذ لا شبهة فيهما بل هما ثابتان بالاتفاق
واما كون الافصح فيهما هو الاثبات فلما عرفت من انها كانت ثابتة في الوصل ولم
يعرض في الوقف موجب لحذفها فبقيت على ما كانت عليه ومن حذفها فانما حذفها
للتخفيف لان الوقف محل تخفيف قال المص والظن ... في طلب الحق بالنون
المشددة للتوكيد هذا اي ما ذكره ابن الحاجب من الاستدلال بالقراءتين تجئ قاطعة قائمة
عليهم اي على القوم كابي علي وصاحب المفصل عبد القاهر حتى يبطل كلامهم قطعا لان تو
اي لان قطعيته موقوف على كون تينك القراءتين متواترتين وتواتر القراءات السبع
التي منها تانك القراءتان فيما يتعلق بالهيئات وامثال هذه المتغيرات اي المتغير للوقف
باثبات ياء المتكلم او حذفه غير لازم بل يكفيها خبر الاحاد وهو لا يفيد الا الظن فلا
فلا يكون ما ذكره حجة قطعية نعم يلزم التواتر في تلك القراءات فيما يتعلق بالاداء كالا
كالابدال وتخفيف الهمزة وما نحن فيه ما ليس كذلك لكن يثبت بما ذكر ان ما قال

ابن الحاجب بهذا اقوى واظهر من اقوالهم وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لتنبيه على ان
تحقيق هذا البحث مفتقر الى زيادة تأمل الرابع من المواضع التي حذف فيها الحرف الضمير المتصل
للغائب منصوبا كان او مجرورا نحو الهاء في ضربته المنصوب وغلامه في المجرور حيث اضيف
اليه الغلام والضمير المتصل لجمعه اي جمع الغائب منصوبا كان او مجرورا نحو هم في ضربتهم
وغلامهم والضمير المتصل للمخاطبين كذلك نحو كم في ضربتكم وغلامكم والضمير المرفوع المنفصل
للمخاطبين نحو انتم فان المدات فيها كالواو والياء في اواخرها تحذف منها في الوقف فيكون وقفها
بحذف الحرف لكن هذا لا ينفع لبيان حال هذه الضمائر وذلك لانها عني بقوله ان فيها مدات ثم
ليعلم ان وقفها بحذف تلك المدات فنقول اما الضمير اعني الضمير المتصل للغائب فاصل حركته
اي الحركة التي وقع بعدها عليها الضمة كما في اضربه وضربته هذا في المنصوب وهذا اخوه و
وغلامه ورأيت اخاه وغلامه وهذا في المجرور فالهاء في جميعها مبني على الضم لكن اذا تقدمه
كسرة او ياء يكسر للمناسبة كما في ارادته تقدمه منصوبا بالكسرة وارمه امر الحي طلب من رمى يرمي
وبه مما تقدمه مجرورا بالكسرة وارميه مما تقدمه منصوبا بياء مكسور ما قبله ودارا في امر الحي طلبه
او المضارع المتكلم واخشيه مما تقدمه منصوبا بياء مفتوح ما قبله واخشي امر الحي طلبه من
اخشى يخشى وفيه مما تقدمه مجرورا بياء مكسور ما قبله وعليه مما تقدمه مجرورا بياء مفتوح
ما قبله ففي جميعها كسر لمناسبة الكسرة والياء الا عند اهل الحجاز فانهم يبقون ضمته اي ضمة
الهاء اذا تقدمه كسرة او ياء ايضا اعتبارا للاصل فيقولون ارمه وبه وارميهو وبهو بضم الهاء والاشباع
مع كسرة ما قبلها وقد قرأ قوله تعالى فخسفنا به وبداره الارض بضم الهائين المجرورين في به
وبداره وهو منه على اللغة الحجازية وكذا قرأ قوله تعالى بما عاهد عليه الله بضم الهاء في عليه
مع كونه مجرورا بياء وهو مبني عليها ايضا فان ولي هذا الضمير اي الضمير غير منفصل كالملحقه
اي هذا الضمير واوا ان كان متحركا بان لم يتقدمه كسرة ولا ياء مثل ضربته وضربه وهذا غلامه
ورأيت غلامه ويلحقه ياء ان كان مكسورا مثل ارمه وبه وبغلامه وان ولا ان كنا لا يلحقه
واوا وياء بل يكتفى بضمة او كسرة مثل اضربه واخاه وارميه وفيه وذلك لانه اذا ولي هو نا
متحركا تقوى النفس لامتداده بالحركة فيصعب جريه على الهاء بل يطلب ان يتجاوز عنه فاشبع
الواو من ضمته والياء من كسرة استيفاء لمنزل النفس بخلاف ما اذا ولي ساكنا فانه لا قوة
للنفس حتى ينجي عند الضمير لسهوته فلا حاجة الى الاشباع ولان الهاء لخفائه كالعدم فلو الحق
به المدة اذا ولي ساكنا فكانه التقى ساكنان ولم يحذفوا من عليها وفيها خفة الالف والفرق
فيما ذكر من ان يلحق به الواو او الياء وان لا يلحقا بين يكون المتحرك والساكن اللذان
يليهما الضمير حرفي لين اولا كما يظهر جميع ذلك من الامثلة المذكورة اي يلحقانه على التقدير
تقدير بين الاولين سواء كان المتحرك الذي يليه حرف لين مثل لن يغزوه لن يرميه
ورميت بدلوه وظبيه او غير فاصحي نحو ضربه وغلامه وبه ولا يلحقانه على الثالث سواء
كان الساكن الذي يليه حرف لين مثل اخوه وارميه وفيه او صحيحا نحو اضربه ولم يضربه
ومنه في الرضي قد اختار سيبويه اثبات الصلة بعد الهاء اذا كان الساكن الذي قبلها
صحيحا نحو منهو واصابتهو وحذفها اذا كان الساكن حرف علة نحو ذوقوه وعصاه وفيه
ولم يفرق المبرد بين الصحيح وحرف العلة الساكنين قبل الهاء وهو الحق اذ سبب التقاء
الساكنين حاصل في الكل وعليه جمهور القراء نحو منه ايات وفيه ايات ولو عكس سيبويه
لكان انسب لان التقاء الساكنين اذا كان اولهما لينا اهون منه اذا كان اولهما صحيحا او
ابن كثير لا يفرق بين تحرك ما قبله وسكونه ويلحق المدة اي الواو ان كان مضموما والياء
ان كان مكسورا مطلقا اي سواء تحرك ما قبله او سكن فيقول اضربهو وارميهي وفيهي
وهكذا وعنده اي عند ابن كثير الحق قرأ قوله تعالى ويخلد فيهي مهانا بالياء المدة في فيه مع



فيه مع ان ما قبله ساكن وبعضهم يجوز ان عدم الحاق فيها اي الحاق المدة لهاء الضمير اذا
ولي متحركا في سعة الكلام بلا ضرورة تقتضي عدمه اي فيها ففي ضرورة الشعر بالطريق الاولى
ويبقون ضمة الهاء في الوصل فيقولون ضربه بضم الهاء فقط او يسكنونه في الوقف فيقو
لون ضربه بالسكون هذا في المضموم وفي المكسور يبقون كسرته او يسكنون فيقولون له
بغلامه بالكسر المجرد وبغلامه بالسكون واما الميم وكم وانتم فاصلها الميم اذ كموا انتموا بالواو
المدة بعد الميم بدليل لهما وكما وانتما بالالف بعد الميم في مثناها اذ كونها بالمدة يقتضي
بحسب المناسبة ان يكون مجموعها ايضا كذلك اي مقارنتها بالمدة واختير الواو لمناسبة
الجمع لكون كلمتيهما ثقيلا وبدليل هن وكن وانتن في جمعها المؤنث اذ بعد الهاء والكاف والتاء
في هذا الجمع اعني جمع المؤنث حرفان وهي النون المشددة فينبغي ان يكون في الجمع الاخر اعني جمع
المذكر ايضا كذلك اي يكون فيه بعد الهاء والكاف والتاء حرفان وهذا يقتضي ان يكون
الاصول ما ذكر حتى يكون بعدها ميم ومدة فيحصل حرفان وذلك لان جمع التاء بازاء
جمع الرجال والمذكر على رتبته من المؤنث واللفظ تابع المعنى فكان احسن احواله
الا نقص لفظه عن لفظها ثم ان هذه المدات ليست من نفس الكلمات بل زائدة عليها اتفاقا
ولذا تحذف كثيرا في الوقف في الوصل نحو عليهم غير المغضوب ولا خوف عليكم ولا انتم
تحزنون بل لم تستعمل هي بالمدات الا قليلا واختلف في مدة ضمير الغائب مثل ضربه وبه
فقيل انها من نفس الكلمة حملا على الالف في ضمير الغائبة مثل ضربها وفيها والاكثرون
على انها زائدة تحذف منها وجوبا في الوقف وكثيرا في الوصل مثل نزلته تنزيلا وليكثر ويتمثل
وحركة ما قبل الميم في كم وانتم وهو الكاف والتاء الضم لا غير سواء كان قبلها كسرة او ياء او لا
وكذا حركة ما قبل الميم في هم وهو الهاء الضمة لا غير الا اذا ولي كسرة او ياء ثابتة اي انه لا يكسر الهاء
في كما في ضمير الغائب المفرد كما في بغلامهم وبهم واخشيهم ولديهم وفيهم حيث كسر هاء هم
في الجميع لوليه كسرة في الاولين وياء في البواقي بهم واخشيهم مثلا بضم الهاء وحمزة يضم هاء هم
حين وليه واهل الحجاز ايضا يضمونه كما يضمون ضمير المفرد اذا ولي كسرة او ياء فيقولون
كسرة او ياء في ثلث كلمات فقط وهي عليهم واليهم ولديهم وفيما عدا ذلك مما يلي الياء وكذا في جميع
ما يلي الكسرة يكسر الهاء كالجمهور فيقولون بهم واخشيهم بكسر الهاء قيل انما ضمه في هذه
الكلمات لان الفاتها في الاصل ياءات هكذا فيما عندي من النسخ وهو سهو من القلم و
الصواب لان ياءاتها في الاصل الفات يعني ان ياءاتها مبدلة من الالف اذ اصلها على
والى ولدى بالالف فكما ان الهاء يجعل بعد الالف مضموما مثل دعاهم ونجاهم وغلاماهم
فكذا في هذه الكلمات وانما مرضه بقيل لانه لو تم لوجب ان يضم الهاء في عليه واليه ولديه
وعليهما واليهما ولديهما وليس كذلك واما حركة ميم هم يعني ان حركة ميم كم وانتم اذا التقى سا
ساكنا ليس الا الضم لكون ما قبله مضموما والكما واما حركة ميم هم اذا التقى ساكنا وانما قيدنا به في المعط
لمعطوفين لانهما اذا لم تلاق ساكنا لا يكون له ضمة او حركة اخرى بل هو ساكن فقد تقدم بيانها
بتفاصيله في بحث التقاء الساكنين لحد دخل اي جهة اليه هناك فلا نعيده حيث عرفت هناك انه
اذا وليه ساكن فان تقدمه كسرة او ياء يكسر او يضم وفيه اقوال اخر فارجع اليه هناك اذا
عرفت هذا فنقول كان الميم مضموما كما في كم وانتم مطلقا وفي هم في بعض الاحوال فالمدة
اللاحقة بهذه الضمائر واو لمناسبة الضمة ومتى كسر الميم في هم بان يكون الهاء مكسورا
الواو المدة بالمدة لوقوعها طرفا بعد كسرة فيقال في هو اذا دخل عليه على عليهي مثلا في
في جميع هذه الضمائر اعني الضمير المتصل للغائب وجمعه وللمخاطبين والمنفصل المرفوع نحو
انتم اذ وقف عليها تسقط المدات وجوبا بلا خلاف اي عند من يلحقها المدات في الوصل
وهو الكثيرون في مثل ضربه وبه والمتصل في ضمائر الجمع المذكر حيث قال بعضهم عليكموا

انفكم وعليهمى بالواو وذلك لانه ما كثر حذفه في الوصل من الواو والياء وجب حذفه في الوقف
فيقولون ضربه وبه وعليكم وعليهم باسقاط المدات والسكان ما قبله من الهاء والميم واما
عند من لم يلحقهما المدات وهو البصري في ضمير المفرد والاكثرون في ضمير الجمع فلا كلام في ان الو
الوقف عليهما بحذف الحركة وقد مر وعلى الجمع على السكون كما في الوصل واما واو هو وياء هي
من المرفوع المنفصل الغائب او الف انت فمن اصل الكلمة على المذهب الاصح لا زائدة على
عليها كمدات الضماير اللاحقة فالوقف عليها بحذف الحركة لا بحذف الحرف ولما ورد انهما
اذا كانا من نفس الكلمة في بابهما قد يحذفان كما في هذين الشعرين دفعه بقوله وحذفهما
في مثل قوله فبيناه بالضم فخفف بهو يشرى رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله
هل تعرف الدار على تبراكا دار لسعدى اذه بالكسر فخفف بهي من هواكا للضرورة اي حذف
الواو والياء فيهما للضرورة الشعر اذ لو ثبت لم يستقم الوزن والتشبيه لهما بواو ابناهو
وهو مدة لحقت هاء الضمير الذي اضيف اليه ابناه لتثنية ابن وبياء فيهي وهي مدة لحقت ياء
الضمير المجرور وبقي بناؤه على ما عرفت من ان البصري يلحق المدتين بمثل هذين الضميرين اي شبه
واو هو في البيت الاول بواو ابناهو وياء هي في البيت الثاني بياء فيهي فحذفا كما حذف
المدتان كثيرا بان يقال ابناه وفيه كما عرفت ووجه الشبه اما الملكة اللفظية بين بيناهو
وابناهو وبين ظاهر وكذا بين اذهي وفيهي لوقوع الهاء فيهما بعد حرفين اولهما مكسور
وثانيهما ساكن واما لكونهما واوين او ياءين متصلين بهاء الضمير والا فلا يخفى ان كلا منهما
بعيد ولذا قال التشبيه بعيد ولما كان حذفهما في البيتين للضرورة لا لمشابهتهما بمدة
الضمير المتصل لم يكن ذلك منافيا لكونهما من نفس الكلمة والاصل الاول اي ه يشرى بهو
يشرى اي يبيع اي اصله هو على ان يكون من الشراء بمعنى البيع لان الشراء من الاضداد
يطلق على الاشتراء والبيع والملاط بكسر الميم الجنب والنجيب بمعنى الاصيل المختار وصفت
ثانية لجمل وصفة الاولى رخو الملاط فانه صفة مشبهة من الرخاوة فاضافته الى الملاط لفظية
وبينا بمعنى البين والالف للاشباع وهو مضاف الى جملة هو يشرى ومنصوب على الظرفية يقال
ومعنى البيت انه اي ذلك الرجل اضل وفقد جملا فلما يئس منه وباع رحله وهو ما يحمل على الجمل
وفي هذا اشارة الى ان يشري مستعمل في الادة الشراء اي البيع لا في نفس الشراء نادى واجده اي
من وجد جملا قائلا لمن هذا الجمل الموصوف اي بالنجابة ورخاوة الملاط والاصل الثاني اي اذه اذهي نا الجمل
على ان يكون منفصلا مرفوعا للمؤنث فحذف الياء وبقي الهاء مكسورا والتبراك بكسر التاء موضع
والالف للاشباع وقوله على تبراك ظرف مستقر صفة الدار اي الواقعة على تبراك وقوله دار
خبر المبتدا المحذوف اي هي دار لسعدى وهو بضم السين وسكون العين والقصد عيب المخاطب
والتحسر لما التخمة هل من معنى الاستفهام وهي راجعة الى سعدى ومن في من هواكا للتبعيض و
والهوى بمعنى المهوي المحبوب والكاف للخطاب والالف للاشباع اي استفهمت عنك معرفة
دارها لانها من مهوياتك والمحبوبات فيليق بك ان تعرف ديارها وعند الكوفيين ان الواو
الياء في هو وهي ليس من نفس الكلمة بل زائدان حاصلان من اشباع حركة الهاء والواو من ضمة
والياء من كسرة كما الواو والياء في عنده وبه فان الواو والياء فيهما حاصلان من اشباع
حركة الضمير المجرور المتصل وليس من نفس الكلمة عند الجمهور كما عرفت وانما ذهبوا الى ذلك
لما كان بعدمهما اي بعدم الواو والياء في لفظهما مثنى هما وكذا في هم وهن جميعهما اذ
كانوا من نفس الكلمة لبقيا في المثنى والجمع وقيل هوما وهيما وهوم وهين ورد عليهم
اي على الكوفيين ان حرف الاشباع لا يحرك في الوصل ولا يثبت في الوقف بل هو واجب الا
سكان في الاول وواجب الحذف في الثاني وواو هو وياء هي يتحركان في الوصل ويثبتان
في الوقف ساكنين بخلاف الاشباع فهما فشيء منهما ليس بحرف الاشباع فالحق انهما من نفس

الكلمة



الكلمة على ما ذكره البصريون لتمكنهما قياس المثنى والمجموع على مذهبهم بعد ما بيناه بعدم بهما ر
تخففت بحذف الواو والياء وقد الحق الياء اخر ذه وته اسمي الاشارة للمؤنث ومذكرهي ذا
لتشبيهها بهائهما اي بهاء الضمير المجرور لكون كل منهما متصلا بالحرف واحده مكسورا فكما يلحق الياء
بهاء به بان يقال بهي كما عرفت يلحق الياء بهائهما فيقال ذهي وتهي فتحذف هذه الياء ايضا
اي كما في به في الوقف فيقال ذه وته بسكون الهاء لانها كما يقال به بسكون الهاء هذا على تقدير ان
يلحق بهما بعد الهاء ياء زائدة وفيهما وجه اخر وهو ان يكون الهاء فيهما ساكنة لا تلحق بعدها
ياء في الوصل ولا في الوقف كقولهم ته او هذه امة الله بالهاء الساكنة فكانهم اجتنبوا ان يكون العوض عنه
في السكون بناء على ما عرفت في بحث الابدال ان الهاء فيهما عوض عن الياء واصلهما ذي وتي بالياء يكون
وقفهما على السكون فلا يكون مما نحن فيه الموضع الخامس ما وقع في الفاصلة وقد عرفت انها اخر الا
الاية ومقطعها او القافية وهي اخر البيت من قفيت اي تبعت كانها اواخر الابيات يتبع بعضها
بعضا لبعضها من كلمة ذات واو او ياء اخرها واو او ياء سواء كان من نفس الكلمة او ضميرا ملحقا بها
وقوله لا يحذف صفة كل من الواو والياء فالمعنى ظاهر او صفة لذات فالمعنى لا يحذف واو
او ياء هي الموقف في غيرها اي في غير الفاصلة او القافية كما في لم يغزو ويرمي على ما عرفت ان الواو و
الياء في مثلهما لا يحذف فان وقفا في غير الفاصلة والقافية بل يوقف على سكونهما كما في الوصل
فان حذفهما اي حذف الواو والياء اللذين لا يحذفان فيما في غيرها فيهما اي في الفاصلة
والقافية وقفا حسن فصيح سواء حذفا فيهما وصلا ايضا او لا وذلك لقصد التناسب بين الفواصل او
القوافي او لقصد التخفيف فيهما لتعددها فلذا كان لهما شان ليس لغيرهما والاول كما في قوله تعالى
والليل اذا يسر بسكون السين والراء واصله يسري كيرمي حذف ياؤه في الوقف لوقوعه فاصلة
من الفواصل الرائية مثل وليال عشر والشفع والوتر مع انه يحذف في الوصل ايضا
في بعض القراءة والثاني كما في قوله ان عمرا لا يبعد الله عن رحمة اخوانا تركتهم وفي بعض
الروايات اخوانا لن ذهبوا ادجمة لم ادر اي لم اعرف السينا فيه او حال من ضمير المتكلم
او الاخوان بعد غداة البين الغداة اليوم والبين الفراق اي بعد يوم الفراق وبعد
ظرف لقوله ما صنع وما فيه استفهامية او موصولة اي لم اعرف انهم اي شيء صنعوا بعد
ذلك او لم اعرف الذي صنعوه بعده وهذا دعاء بعدم لقي واليه تعالى يا لهم رحمة ولطف
اي ما صنعوا فحذف الواو الذي هو ضمير الجمع وقفا لوقوعه في القافية مع انه لا يحذف فيها وصلا
وسببه انه لو قال ما صنعوا باثبات الواو لم يدر ان وصل بعد ام وقف فلما حذف علم انه
واقف وايضا لما راى الواو والياء الساكنين في الوصل شبيهتين بالحركة فاسقطهما وقفا كالحركة
لكن حذف مثل هذا الواو ليس بجيد كما تعرف وان كان الحذف اي حذف الواو والياء في غيرهما ايضا
اي في غير الفاصلة والقافية كما فيهما جائز يكون فيهما احسن كما في قوله الكبير المتعال الكبير
المتعال بحذف الياء من المتعالي ويوم التناد وبحذف الياء من التنادي اي النداء من
جانبين لكون الفواصل في الاول باللام وفي الثاني بالدال مع ان حذفهما جائز للوقف
في غير الفاصلة والقافية كما عرفت في مثل القاض والقاضي فهو فيهما احسن فان كان الواو
والياء ضميرا كما في ضربوا بواو جمع الغائبين ولم تغزوا بواو جمع المخاطبين اصله لم تغزوو
وافعلي بالواو الاول ولم ترمي بياء المخاطبة فالحذف وقفا ليس بجيد ولو كان في الا
في الفاصلة والقافية لان هذا الواو والياء اسم برأسه فحذفه مخل بالمرام بخلاف
ما في مثل لم يغزو ولم يرمي فانه جزء كلمة في وقفا بسبب وقوعه في الفاصلة او القافية لا
لانه يكون حرفا خفيفا صار كالعدم فثبوته لا ينافي الفاصلة ولا القافية فلا يحذف فيهما
الا للضرورة كما في قوله رهط مرجوم ورهط ابن المعلى فعدم حذفه في غير
هما بالطريق الاولى وكما انه في مباحث الوقف بالحذف نبه على التزام حذف الحرف

ن الاخر فاذا حذف ولت بقيت الكلام
عليه فلا احلال والالف تخفيت لا تحذف

يحذف الحركة فقال واعلم ان في كل موضع يحذف فيه الحرف للوقف كالمواضع الخمسة السابقة يحذف ما حركة
ما قبله اى ما قبل الحرف المحذوف البتة لما عرفت ان لا وقف على حركة ويحذف حركته اى حركة ذلك الحرف
ايضا ان كانت اى وجدت حركة لانها لو بقيت بعد حذف الحرف فاما ان تنقل الى ما قبله فيلزم
الوقف على حركة او لا تنقل فيلزم وجود الحركة بدون الحرف وهو محال ثم اوثاني التقسيم اى في
التقسيم الوقف الى الاقسام الستة لما عرفت من حذف الحركة هناك ان لا يكون معه حذف فيها حذف
الحرف اوردنا يحذف هناك مقابلا اعنى حذف الحركة مع حذف الحرف حتى يصح المقابلة بين
القسمين وهذا مبنى على راى الاكثرين في مثل قاض وغاز من انه لا يرد الياء عند الوقف
فيقال قاض وغاز باسكان الضاد والزاء واما على راى بعضهم من انه يرد الياء في الوقف
فيقال قاضي وغازي فبعد حذف التنوين لم يحذف حركة ما قبله الحرف الثاني في بيان التغيير بالزيادة
ولما كان بهذا الحمل الحسب العقل للتغيير بزيادة الحرف والتغيير بزيادة الحركة نفى الثاني وه
فقال لا يجوز ان يجب الوقف سبب الزيادة الحركة حتى يتغير بها بنية الكلمة بل موجب وصحا
ومقتضاه الاسكان لا التحرك قيل لما عرفت ان لا وقف على الحركة حتى يكون عدد السكون فيه
اى في الوقف اكثر من عدده في الوصل لانه ان وجد في الوصل سكون لما صار لبعض ما تحرك في
الوصل وهو الاعراب ساكنا في الوقف وان كان جميع الحروف متحركة في الوصل فالوقف سبب
يحدوث الساكن لا التعدد زيادة فان كان عند آخر الكلمة اى فيما يقرب آخر بالسكون واحد يجعله
اى يجعل الوقف السكون اثنين كما في زيد فان الياء فيه ساكن قبل الوقف فبالوقف اسكن الدال
فيصير الساكن اثنين وان كان اثنين يجعله ثلاثة كما في دواب جمع دابة فان فيه قبل الوقف
ساكنا الا الوقف الالف والباء الاول فاذا اسكن الباء الثاني بالوقف صارت السواكن
ثلاثة وتخصيص التفصيل بما كان السكون السابق عند آخر الكلمة لكونه مناسبا للوقف واشارة الى انه
يجوز التقاء الساكنين او ثلاثة في الوقف ولم يتعرض بما كان السواكن السابقة ثلاثة فصاعدا
لعدم امكانه اذ لم لا يجوز التقاء ما زاد على الثلاثة من السواكن اصلا واذا لم يجز ان يجب
الوقف سبب الزيادة الحركة فالزائد للوقف هو الحرف وهو اى الحرف الزائد اما مماثل
لآخر الكلمة او غير مماثل فالمماثل يكون بان يضعف الحرف الآخر من الكلمة عند الوقف
لكن بعد شروط اربعة اشار الى الاول بقوله اذا كان اى آخر الكلمة متحركا
سواء كان بفتحة او ضمة او كسرة والى الثاني بقوله صحيحا غير حرف علة والى الثالث
بقوله الهمزة والرابع بقوله بقوله ويكون ما قبله ايضا متحركا فعند اجتماع هذه
الاربعة يوقف بتضعيف الآخر نحو القوج وهو بفتحتين الخالص من الماء الجيم متحرك صحيح العامل
صحيح فيوقف بتضعيف الجيم وتشديده فيقال الثالث من المحتقف ساكن او متحرك الجاذب انه
ساكن الا ان الكسرة تخلصه او ما اذا انتفى شيء من هذه الاربعة فلا يضعف اما اذا لم يكن الآخر
متحركا كالحو لم يضعف حيث كان الدال ساكنا فلم فلا يضعف بل يوقف على السكون لان هذا الحد
التضعيف اى التضعيف في الوقف انما هو ليكون كالعوض من الحركة الكائنة في الوصل
الذاهبة بالوقف لما قالوا ان التضعيف انما هو لتبيين الحركة التي في الوصل كالروم
والاشمام بل التبيين فيه لكونه بالحرف اقوى من التبيين فيهما لكونه بصوت ضعيف او حركة
فحيث كان الآخر ساكنا في الوصل فلا ذهاب للحركة بالوقف فلا التعويض ولا التضعيف واما اذا لم يكن
الآخر صحيحا بل واوا او ياء نحو لن يدعو ورأيت القاضي فلان في التكلم بحرف العلة نوع كلفة
وكلفة وثقلة على اللسان ولهذا تقع التغييرات التي لم تقع في غيرها كالحذف والابدال و
نحوهما فيها كثيرا كما عرفت تفصيله في بحث الاعلال فاذا كان فيها الكلفة فتضعيفها وتكثيرها
زيادة في الكلفة فلا ينبغي بالوقف الذي هو مظنة التخفيف فلا يوقف على لن يدعو ورأيت
القاضي بالتضعيف بل بحذف الحركة واما الهمزة فلثقلها واستبشاع اجتماع الهمزتين

كما عرفت

كما عرفت من النهاية لكونها من اقصى الحلق مخرج الثقل الحرف فاجتنى عنها بمنزلة التهوع فلا يجوز
تضعيفها في محل التخفيف اصلا فلا يوقف على الكلاء بتضعيف الهمزة بل باسكانها واما اذا كان
ما قبله ساكنا نحو زيد فلانه لو ضعف الآخر لزم التقاء ثلاثة سواكن وهي ما قبل الآخر والآخر
من المضعف وهذا والمدغم فيه منه لما انه لا وقف على الحركة والتقاء ساكنين وان جاز في الو
قف كما مر لكن التقاء ثلاثة سواكن ليس بجائز اصلا هكذا قالوا اي لكونه مطلقا اي بحكمه
العدم جواز التقاء السواكن الثلاثة على الاطلاق ويرد عليه انه اي ما قبل الآخر ان كان مدة
كما في عام ودال يكون التقاء وهما اي التقاء ثلاثة سواكن على تقدير التضعيف على وجه
مغتفر وجائز في الوقف كما في دواب لما عرفت في بحث التقاء الساكنين انه اذا كان اولهما
مدة والثاني مدغما وهما في كلمة يكون التقاؤهما على وجه فيغتفر مطلقا وفي الوقف خاصة
ليغتفر اجتماع ثلاثة معهما كما في دواب وصواف اصلهما دوابب وصوافف فعلى هذا الوقف
في مثل الحال والعام بتضعيف الآخر يكون التقاء السواكن على وجه المغتفر فلا يصح الحكم
ببطلانه مطلقا ولا يبعد ان يكون مرادهم بالمطلق غير هذه الصورة جواب عن الا
يراد بان كلامهم وان كان مطلقا ظاهرا لكن يجوز ان يخصص ويحمل على غير هذه
الصورة اعني ان يكون ما قبل الآخر مدة ولا شبهة ان في غيرها لا يجوز التقاء
ثلاثة سواكن لا في الوقف ولا في غيره لكون التقاء على غير حده ويكون مرادهم بالشرط
الرابع اعني ان يكون ما قبله قبل الآخر متحركا هو ان لا يكون ما قبله ساكنا غير مدة سوا
سواء كان متحركا او ساكنا مدة والا لم يصح جوابهم هذا المراد اذ جنسا التقاء بالتعليل
اعني قولهم فلانه يلزم التقاء ثلاثة سواكن لانه لما كان عدم بطلانه في صورة
المدة ظاهرا معلوما مما سبق ليتنقل من هذا الكلام الى ان مرادهم غير صورة المدة
اذ الى الاولى بحالهم ان يظن بهم حسن الظن ولا يخفى ان هذا نوع من البعد مع انه يلزم
على هذا الجواب ان يوقف في مثل الحال والمقال بالتضعيف وليس كذلك بل بالاسكان
فالاقرب ان يقال ان التقاء الثلاثة سواكن في صورة المدة وان كان مغتفرا في الوقف
لكن الكلام في ثقلها ولكنه فلا يلزم من جواز ارتكاب فيما مست اليه الحاجة من مثل دواب
جواز ارتكابه فيما استغنى فيه عنه نحو مثل الحال والمقال اذ يجوز فيه الوقف بالسكون الاخير من
غير تضعيف وغير المماثل هاء والف وغيرهما اما الهاء وهو كثير زيادة فزيادتها في الوقف
اما واجبة او جائزة اما الواجبة فهي في كل كلمة كانت مبنية على حرف واحد ولم يكن كجزء
من كلمة اخرى بان يتصل بها شدة اتصال سواء لم يكن قبلها هناك كلمة اخرى اصلا او كان
كانت بعدها او قبلها لكنها لم تكن كجزء منها والاول نحو ره وعه وقه بفتح الراء وكسر العين
والفاء والقاف مع سكون الهاء في الكل اذ اخر جميع امر حال من الثلاثة اي حال كون هذه
الثلاثة اوامر حاضرين مشتقة الاول من رأى يرى بفتح العين فيهما من الرؤية والثاني
من وعى يعي من وعى وهو الحفظ والثالث من وفى يفي من الوفاء اي الكمال الشيء والتمام
ان كان الفاء و من الوقاية اي الحفظ ان كان بالقاف وهما من باب ضرب يضرب فاصلها
ارأى اوعى اوقى فحذف الياء من كل بناء الامر وفي الاول خففت الهمزة بنقل حركتها
الى الراء فاستغنى عن همزة الوصل فبقي ر بالفتح وفي الآخرين حذف الواو والتبعية للمضارع
واستغني عن همزة الوصل فبقي ع وق بالكسر ثم الحق بها هاء السكت للوقف فصارت ره
وعه وقه والثاني والثالث نحو مه في مه انت لان مه مخفف ما الاستفهامية لما يذكر وهو
مبتدأ وانت خبره اي اى شيء انت وهو اسم على حرف واحد ولم يكن كجزء لما بعده اعني
انت فالحق بها الهاء وجوبا في الوقف وفي مجيء م جئت فان م فيه ايضا مخفف ما الاستفهامية
وقد وقع قبله شيء وهو المضاف اليه اعني المجيء لكن لا كالجزئية كما تعرف فلحق بها الهاء

في الوقف وجئ مفعول مطلق لجئت واصل الكلام جئت مجئ ما اي مجئ اي شيء المجئ راكبا ام نحو مجئ را
جل ثم قدم على الفعل لاقتضاء المضاف اليه اعني ما الاستفهامية للصدارة ووجوب تقدم
المضاف على المضاف اليه والمقصود السؤال عن صفة المجئ اي على اي صفة وكيفية وقع مجيئك
فان هذه الكلمات اعني رَه وعِه وفِه اذا وقف عليها وجب الحاق هاء السكت بها وهي هاء
ساكنة تزاد في الوقف صيانة لحركة الاخر وعن الذهاب او بيانا واظهارا لما للحرف
الذي فيه خفاء وانما سمي هاء السكت لحصول السكوت والانقطاع للفظ عنده اما صيانة
الحركة عن الذهاب فظاهرة وكثيرة كما في الامثلة المذكورة وفي انه في الوقف على انا اذ لهم
اذ لو لم يلحق بها الهاء لذهبت حركتها كما عرفت واما اذا الحق فصينت الحركة عن الزوال اذا
لو وقف على الهاء وكذا الوقف عليه في جميع ما الحق هو به فلذا اجعل ساكنا واما صيانة الحرف
عن الذهاب ففي كل مدة تحصل بسبب اشباع الحركة وجملة لانها اي ليس ذلك في وقت
ان المدة حرف من حروف الكلمة فقوله لانها عطف على قوله نفي كل مدة ويجوز ان يعطف
على الاشباع اي لم يحصل بسبب انها او على قوله تحصل لحصر بقراءة ان مكسورة او تقدر
مضاف اي لا لذات انها وحاصل المراد ان ذلك في كل مدة لم تكن حرفا من اجزاء اسم
الكلمة بل زائدة عليها حاصلة لسبب اشباع حركة الاخر مثل ضربهوه وغلامهوه ومررت بهيه وغلاميه
اذ لو لم تجئ الهاء لسقط الواو والياء في انها لما عرفت في هو او انتما وكوا واما بيانها اي
بيان الهاء للحرف نفي نحو ما اي في مدة غير المدة اي حاصلة من اشباع بان تكون من
حروف الكلمة كما في هناه ويا زيداه فان في حروف المد مطلقا سيما الالف خفاء بحيث لا تظهر
على السمع لسهولة وذلك لكمال لينتها وضعفها فاذا الحقها بعدها حرف اخر كهاء السكت لم
تظهر بسببه على السمع والفرق بين المد نحو ان اي حاصلة بالاشباع لكونها زائدة في
معرض الزوال فهي اجدر بالسقط في الوقف بمجئ الهاء كان فيه كلا لصيانته بخلاف المدة
الثانية فانها لما كانت جزء من الكلمة كانت آبية عن السقط فلا يكون مجئ الهاء لصيانتها
عن الذهاب بل لاظهارها كاملا واذا كان لحوق الهاء الواحد من الاغراض الثلاثة فهو
اي الهاء النظير لهمزة الوصل في ان الملحق منه في الاكثر لبقاء حركة الاخر كما ان الملحق منها اي
من همزة الوصل لبقاء سكون الاول وان شئت قلت هو نقيضها اي هاء السكت نقيض همزة
الوصل فالنظيرية من حيث ان الملحق من كل منهما لبقاء شيء من الكلمة والنقيضية من حيث
ان ما يقصد بقاؤه في الاول حركة الاخر وفي الثاني سكون الصدر وهما النقيضان فباعتبار
الحيثيتين صح الاطلاقان والكوفيون يثبتونه يعني الكوفيون الحاق هاء السكت حتى في حال
الوقف هو مذهب البصريين واما الكوفيون فيثبتونه اي هاء السكت وقفا ووصلا في
السنة وغيره فعلى رأيهم ليس زيادة مختصة بالوقف ولما كان في صفة التمثيل كم في م
الت وجئ م جئت لكلمة على حرف واحد لم يكن جزء من كلمة لنوع خفاء اوضحه فقال وصرفي م
الت وجئ م جئت ما الاستفهامية حذف الفها وجوبا فابدل عنه هاء السكت وهي اسم برأسها
مستقلة في الدلالة على المعنى ليست جزء من غيرها شيء اخر من حرف جر او مضاف ونحو بها
كجزء لجئ وانت لانها لا تقع مستقلة اي في الكلام بمعنى انها تذكر في المقام الافادة من
غير ان يكون معه لفظ اخر واما استقلالها في الدلالة على معناها الافرادي فهو لازم لها
لكونها اسما فلا حاجة الى التقييد بقوله اذا قيل له وقع امر عجيب فتقول ما اي اي شيء هو
او اذا استقلت في الكلام لم تكن جزء من غيرها لان ما كان كالجزء من غيره كالحرف فهو
ليس بمستقل في الكلام بل يحتاج الى الانضمام الى شيء اخر وقد عرفت تفصيله قال بها لو وقع
ما مستقلا صحيح كضجيج الحجيج في السؤال عن امر عجيب ابو ذويب قدمت المدينة ولها ضجيج
كأن لاهلها ضجيج الحاج وقول اهلوه وهو رفع الحجاج اصواتهم عند التلبية وقوله بالاحرام

بر

بالاحرام اي في الاحرام والجملة اما حال من الحجيج او استئنافية جئت بها للبيان ضجيجهم فقلت
له فقالوا اي اهل المدينة هلك رسول الله صلعم فقوله مه اي ما الواقعة فهو تحقيق ما الاستفهامية
وقعت مستقلة في السؤال في الوقعة العجيبة وهو ضجيج اهل المدينة والضجيج التصويت وال
والصياح بالكسر عطف تفسيري للتصويت فالمعنى انه لاهلها صياحا وبكاء كصياح الحجاج عند التلبية
فاذ ثبت ان ما الاستفهامية اسم برأسها وليست كجزء من غيرها مع انه ليس في المثالين
معها شيء هو كالجزء منها اما في الاول فلعنى مه انت فظاهر اذ لم يكن فيه قبل ما شيء اصلا
وعدم كون انت كالجزء منها ظاهر واما في الثاني اعني مجئ م جئت فلانه اسم المضاف
مستقل بالافادة وليس اتصاله بالمضاف اليه كاتصال حرف الجر بالمجرور صح التمثيل بالمثا
بالمثالين لما ذكر وانما يحذف الفها اي الف ما الاستفهامية اذا دخله الجار معنى كما كان الجار
كما في مجئ م جئت او غيره بان يكون حرف جر كما في لم وعم وبم ونحوها وهذا الحذف اغلبي
واما اذا لم يدخله جار فلا يحذف الفها الا نادرا كما في قول ابي ذويب وانما حذف الفها وقت
دخول الجار في الاغلب لكثرة وقوعه اي وقوع ما الاستفهامية في غيرها وقد رام فيه سر
التخفيف بخلاف ما يكون في غيره فانه قليل قليل وقال الرضي في بحث الموصولات من
شرح الكافية وقد يحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر
او مضاف وذلك لان لها صدر الكلام لكونها استفهامية ولم يمكن تأخيرها اي رمتها فقدم
عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام
عن مرتبة التصدر وجعل حذف الالف دليلا على التركيب انتهى مختصرا وانما لزم
الحاق الهاء بمثل هذه الكلمات اعني رِه وفِه والمثال لها مما ذكرت من الامثلة لانها
من حيث استقلالها في الافادة وعدم احتياجها فيها الى ان تنضم الى شيء اخر قبلها
مظنة للابتداء بها اي صالحة لان يبتدئ بها في الكلام فيجب تحريكها لان الابتداء لا
يكون الا بالمتحرك واذا وقف عليها وجب اسكانها لما عرفت ان لا وقف على حركة مع
ان تلك الكلمات على حرف واحد فلو وقف عليها بغير هاء يلزم اجتماع الحركة والسكون
في حرف واحد في حالة واحدة واجتماع الحركة والسكون في حرف واحد لا يتصور
لكونه اجتماع النقيضين فالحق بها الهاء مراعاة لحكمي الابتداء والوقف حيث يكون
الابتداء بحرف متحرك وبهذه تلك الكلمات الوقف على حرف اخر ساكن هو هاء
السكت فلا يلزم المحذور واما الزيادة الجائزة فاذا لم تكن الكلمة بهذه الصفة اي صفة
ان تكون على حرف واحد ولا يكون كجزء من كلمة اخرى قبلها وانتفاء هذه الصفة اما
بان لا يكون على حرف بل على اكثر كما في يا زيداه واخته او بان يكون على حرف واحد لكن
صارت كجزء مما قبلها كما في عمه والى مه ففي كليهما يزاد الهاء اذا اوجد الشرط وشرطها
اي لشرط زيادة الهاء في تلك الكلمة ان يكون في الاخر الكلمة اما مدة يراد بيانها
واظهارها سواء كانت زائدة او من حروف الكلمة سواء كانت الفا او واوا او ياء فيلحق
بها الهاء للبيان تام للحرف نحو يا زيداه وياسيداه بالحاق الف الاستغاثة باخر المنادى
وهناه اسم اشارة الى المكان القريب والالف من نفس الكلمة وواغلاماه واحرف
نداء بمعنى بالكنة تختص بالمندوب وغلاماه اصله غلامك لحاق المخاطب الحق
باخره الف الاستغاثة ووغلامكموه بالحاق الف الاستغاثة باخر كم لكنه ابدل الى
الواو المناسب لضمة الميم لدفع الالتباس بالمثنى وواوا وغلامكيه بالحاق الف الا
ستغاثة بكاف المخاطبة لكنه ابدال الى الياء المناسب لكسرة الكاف لدفع الالتباس
بالمخاطب مثل وغلاماكاه ومعنى حتمه والى مه بادخال حتى والى حرفي الجر على ما الاستفهامية
اذ اصل حم ما لكي وفيما عنا واصله عدمما في اخره مدة ما فيهم واما ان يكون في اخرها حر

مبنة

حركة غير اعرابية حاصلة من قبل العامل ولا مشبهة بها من جهة عروضها بالغير كما في يا زيد
بل كانت حركة بنائية اصلية حصلية ويجيء وجه التقييد بهما نحو اخشه بالفتح وارمه بالكسر واغزه
بالضم او امر من تخشى يخشى ورمى يرمى وغزا يغزو وقد عرفت اصولهما وارد كذا لم
يخشه ولم يرمه ولم يغزه فان حركات جميعها بنائية اصلية لكونها حركات الاوساط
اى بالحقيقة والحركات الاعرابية وما شبهها انما تتوارد على الاواخر الحقيقية وهوه
وهيه ضميرين منفصلين غائبين وغلاميه بالاضافة الى ياء المتكلم فان الفتحة في اخر
هو وهي بنائية اصلية وكذا فتحة ياء المتكلم عند من حركه وهو وان كان على حرف
ولو لكن صار كجزء مما اضيف اليه كما يذكر فان في هذا المجموع جازت زيادة الهاء ان
شئت زدت الهاء في الوقف كما هو المذكور كما ذكرنا اى لارادة بيان المدة فيما في اخره
مدة وصيانة الحركة عن الذهاب فيما في اخره حركة بنائية وان شئت تركت الهاء وهو
فتقول يا رباه يا سيداه او اغلامهم وهكذا ان السكان او اخرها فيما هي اى او اخرها متحركة
وهي ما يكون من القسم الثاني نحو اخشه وهو هكذا تمكن ولا يلزم ههنا ما لزم في مثل
ره وقه من اجتماع الحركة والسكون على حرف واحد اذ الكلمة بنا على اكثر من حرف
حقيقة او حكما لكونها كالجزء مما قبلها فالحركة التي يقتضيها الابتداء بالنسبة الى حرف
والسكون الذي يقتضيه الوقف بالنسبة الى اخر بخلاف ما سبق فان الكلمة هناك على
حرف واحد مطلق وفيما اخره مدة وهو كان من القسم الاول مثل يا رباه وههنا
وا غلاماه وا غلامكماه وا غلامكموه في الوقف باثبات الالف فيما كانت المدة الفا و
سقاط اى وباسقاط الواو والياء فيما كانت المدة واوا او ياء بان يقال يا رباه وا
وههناه وا غلامكم وا غلامك جائز بلا محذور وقد عرفت وجه تخصيص الوقف بالا
بالاثبات بالالف والوقف بالاسقاط بالواو والياء فاذا الحكم في تلك الكلمات
الوقف بالاسكان او الاثبات او الاسقاط فلا ضرورة الى الحاق ياء السكت بها
بل ذلك الى الاختيار وانما جعلت الحاق الهاء في مه في حتى مه والى مه من القسم
الثاني مع ان مه ههنا ايضا ما الاستفهامية حذف الفها لدخول حرف الجر عليها
والمعنى حتى اى شيء والى اى شيء كما تاكيد ايضا في م انت وجيء م جئت اى كما ان م فيهما اسم
استفهامية فيكون اسما مستقلا ليست بجزء من غيرها كما مر وهذا يقتضي ان يجعل الالحاق
فيهما من القسم الواجب كما في م انت وجيء م جئت فاجاب بانا جعلناه من المثل من الجائز لان
حتى والى غير مستقلة في الكلام بل هي لكونهما من الحروف محتاجة الى ان تنضم الى غيرها
كما ههنا فكان كلا منهما مع مه كلمة واحدة لاحتياجهما اليه وان لم يكن لمه احتياج اليهما وبهذا
الاعتبار صار مه فيهما كجزء الكلمة فلم يكن منطقة للابتداء بها حتى يجب الحاق الهاء بها لئلا
يلزم اجتماع الحركة والسكون على حرف واحد فلذا جعل من الجائز ولا كذلك ثمه اى ليس
ما ذكر مع م في م انت وجيء م جئت في حكم كلمة واحدة مع م فان انت في الاول وجيء في الثاني كلا
منهما اسم مستقل في الكلام غير محتاج الى الانضمام الى غيره كما لم يحتج م اليهما اما في الاول فظا
ضرورة ان كلا من المبتدا والخبر منفصل عن الاخر وليس لشيء منهما قيد للاخر واما في الثا لى
فلان المضاف فان كان متصلا بالمضاف اليه وكان المضاف اليه قيدا له لكن اتصاله به
كاتصال حرف الجر بالمجرور بان يكون محتاجا اليه لترى الى انه يذكر الجيء بدون ما يضاف اليه كذا لو
او جئت جيئا فيهما اى في حتى مه والى مه الاحتياج الى الجزئية اى الى الكون كجزء من الكلمة
وان لم يثبت عدم الاستقلال فقد ثبت مما ضم اليه اعني حتى والى لكونهما من الحروف
واما ثمه اى في م انت وجيء م جئت فلا احتياج لشيء منهما اى من مه وما ينضم اليه الى الاخر
لاستقلال كل منهما فكان مه هناك كجزء كلمة ولو باعتبار احد الطرفين بخلاف ثمه فانه

فانه



فانه لم يكن كجزء الكلمة باعتبار شيء من الطرفين اصلا فكانت منطقة للابتداء بها فحكم بتقدير
عدم الالحاق لزوم ما لزم فكذلك جعلنا الالحاق بها من الجائز وههنا من الواجب
فظهر الفرق واندفع الاشكال وكذلك ياء ضربني وغلامي من ضمير المتكلم المتصل المخفوض
او المجرور وهو مبني على حرف واحد ايضا بمنزلة الجزء مما اتصل به كضرب وغلام لان الضمير
المتصل ليس له استقلال في الكلام بل يحتاج في الذكر الى ان يتصل بشيء لفظي اخر وان
وان كان له استقلال في الدلالة على معناه لكونه اسما ولذا جعل الحاق الهاء فيه ايضا
من القسم الجائز والفرق ان الجزئية في حتى مه والى مه نشأت مما ينضم الى ما بني على حرف
واحد وههنا من نفس ذلك المبني وهذا اى الشرط ما بني على تحريك ياء المتكلم في الوصل وهو
الاصل ولتسكينها الغالب لم تعين حركة قال في الوقف ضربني وغلامي باثبات الياء وتسكينها
او ضربنيه وغلاميه بالحاق ياء السكت وفتح الياء ومن اسكن وقف باسقاط الياء واسكان
ما قبله فيقول ضربن وغلام بسكون النون والميم وانما لم يحفظ بالحاق ياء السكت والو
لوقف على الحركة الاعرابية كضرب واحمد في يضرب احمد كالبنائية اى كما حفظ به على
الحركة البنائية بل كان الوقف بحذف الحركة الاعرابية وانما قلت في الشرح بلفظ المذكور
ة حركة غير اعرابية لعروضها اى لعروض الحركة الاعرابية وطريانها على الكلمة
بسبب العامل ولذا يختلف باختلاف العوامل والعارض لا يعتد به ولا يستحق ان يحفظ
عليه ولكون العامل دالا عليها ودلالة المؤثر على الاثر فاذا حذفت في الوقف بقي دليل عليها
فلا تذهب بالكلية حتى يلزم اختلال ومن ثم لم يحفظ عليها بالحاق الهاء ولم يجز فيها الا
الالحاق بل كان الوقف بحذفها فتقول يضرب واحمد بسكون الباء والدال دون يضربه
واحمده بالهاء بخلاف الحركة البنائية كما في هو وهي فانها لازمة للكلمات لا تتبدل العوامل
ولا تخفها واللازم بالرعاية والحفظ عليه اولى ولانه اى الشأن ليس لها اى للبنائية دليل
يدل عليها فاذا زالت بالوقف ذهبت بالكلية فيلزم اختلال فينبغي ان يحفظ عليها ولذا جاز
الحاق ياء السكت بها وقولنا ولا مشبهة بها للاحتراز عن حركة اخر الماضي فانها وان
لم يكن حركة اعرابية لكنها مشبهة بها فان بناءه على حركة مع ان الاصل في البناء السكون
لشبهه بالمضارع الذي اخره متحرك ولو بالحركة الاعرابية من جهة ان كلا منهما يقع
خبرا او حالا او صفة وصلة وشرطا وللاحتراز عن حركة اخر يا زيد من المنادى المفرد المعرفة
فانه مبني على الضم ولا رجل من اسم لا النفي الجنس المفرد المنكر فانه مبني على الفتح فحركة
اخرهما وان لم تكن اعرابية لكنها مشبهة بها فان بهذين الحرفين اعني يا ولا شبها
بالعامل من حيث عروض الحركة المخصوصة اعني الضمة في الاول والفتحة في الثا نى
بسببهما كما ان الحركة الاعرابية عارضة بسبب العامل الا ترى انه لو سقطا الحركتان منه
من زيد ورجل فيكف فانه معرب باين رفعا او نصبا مثلا ومن ثم جاز الاعراب في صفتهما حملا
على لفظهما كما بين في النحو ولما كانت تلك الحركات مشبهة بالحركة الاعرابية اجريت مجراها
فلم يلحق بها الهاء كما لم يلحق بها بل كان الوقف عليها بحذفها فاحترز عنها بقوله ولا مشبهة
بها وقال المبرد ولم يلحق الهاء بنحو ضرب لانه لو قيل ضربه لالتبس بضمير المفعول واعترض
عليه بانه منقوض بنحو لم يغزه فان الالتباس قائم فيه مع انه يلحق واجيب بانهم حملوا لم
يغزه على نحو ق لان الامر ماخوذ من المضارع وتحريك ياء السكت لا يجوز لانه انما يجيء للو
للوقف على المذهب الاصح والحركة لا تجيء معه اى الوقف بل تسقط معه لمكان موجب الا
الاسكان وقد حرك على السبيل في ضرورة الشعر كقوله يا مرحباه بضم ياء السكت بحمار
عفراء وترحيب بحمار بالفرط بحسب ايا كما هو دأب الشعراء اذا اتى قربته بي من
شعيرا والتبن او الحشيش او نحوها وقوله يا رب يا رباه بضم هاء السكت ايا كر معقول الس

قدم عليه للعد للحصر او للتقضية واصل مضارع متكلم اصله السكن تخففت الهمزة عفوا يا
يارباه من قبل الاجيل فان عفواء من لدن الاتي الامل لا امل ولا ارجو غير يا عفواه
السم ابراهاة وبهذه في الاصل مؤنث اعف وبهذا خلي لعلوب خاه تمرت فانه لا السكون يا
السكت في لقولين لا يتم الوزن فحرك مع بهذا فهو مستهجن قبيح ومغدرت انه لما اضطر
اضطرا حين وصل الى التحريك لئلا يجتمع ساكنان في الوصل على غير شرطه حركها واذا حرك
على الستيرة فقد يحرك بالكسر على ما هو اصل تحريك الساكن وقد يضم بعد الالف كما في
البيتين وبعد الواو يفتح وه لتشبيهها بهاء الضمير الواقع بعدها على مر من ان هاء الضمير
يضم بعد الالف والواو مثل ضرباه وضربوه وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة بين
الفتحة والالف ولما فرغ من مبحث زيادة الهاء شرع مبحث زيادة الالف فقال واما الا
الالف فيزاد للوقف في موضعين لا غير احدهما الوقف على انا ضمير المتكلم ولا يكون الاسم
لا في ذوي العلم مذكرا كان او مؤنثا لان التكلم يغني عن الفرق بين المذكر والمؤنث وهذا
الاسم لما اختبر به وعنه شابه الاسماء المتمكنة وبني على الحركة فان الافصح فيه في حا
حال الوصل بهمزة ونون مفتوحة فالالف بعد نون في الوقف زائدة صيانة لفتحة
النون اذ تبين بها الحركة كما تبين بالهاء وقد تبدل بهمزة في اوله لتقاربهما مخرجا
فيقال هنا وهو ردي جدا لما عرفت ان الهمزة في اول الكلمة لا تخفف اصلا فان الهم
وقد يحذف الهمزة فيقال انا وقد يسكن النون فيقال ان ما يسكون وقد يلحق به الالف فيقال انه
النون فعلى هذين لا يلحق به الالف للوقف وهو ظاهر وعند الكوفيين الالف الواقع بعد
نون وقفا او وصلا من نفس الكلمة لا زائدة لانهم لما رأوا كثرة وقوع الالف فيه ظنوه
من نفس الكلمة ورد عليهم انه يحذف كثيرا في الوصل فلو كانت من نفس الكلمة لكان اولى بان
يحذف في الوقف لكونه مظنة التخفيف وبهذه الاعدال الخمسة احوال اي انا في الوصل
فاما في الوقف فالكثير القوي زيادة الالف لبيان حركته لئلا يلتبس بنون ان حركة النون باك
الخفيفة الناصبة او المخففة او المفسرة فيقال في جواب من فعل انا بالالف لان سكون لكن
لقال يعد بهي بسكون الواو والياء اذ ليس فيهما مثل ذلك الالتباس مع ان النون اخفى
من حرف اللين فالتزمت الالف لذلك وجاء اسكان النون في الوقف حملا له على هو وهي
ودفع الالتباس يتكفله القرينة وقد يوقف عليه بالهاء قال لو كنت ادري فعلي بدنة احسنه
بدنة بالبناء وهي لفتحتين الناقة السمينة التي تذبح في مكة لنسه فيها اسم الله ثم ابدل
التاء هاء في الوقف قوله من كثرة التخليط متعلق بعلي وقوله اني من انه بالوقف على
انا بالهاء مفعول ادري اي لو كنت اعلم حقيقة نفسي وراعيت قدري وعالي لنحرت بدنة
اذ قد لزم هو علي من اجل كثرة اختلاطي بالناس فلينه بر فيجوز ان يكون الف الهاء الا
حق به وقف بدلا من الالف بان يكون اصله انا فابدل الالف بالتقاربهما مخرجا واني
يحمل على هذا اذ اكثر ما يكون الوقف عليه اي اكثر وجود الوقف على انا كان بالالف و
والحمل على الاكثر حسب ما امكن اولى ويجوز ان يكون باء السكت كما في مه ولم وكيف وقولك
لكنا هو الله ربي كان من هذا القبيل اي من قبيل الوقف على انا بالالف اذ اصله لكن
انا بكسر المخففة وانا فخففت بهمزة اي بهمزة انا على القياس من نقل حركة الهمزة الى ما
ما قبلها من الساكن ثم حذفها كما في مر في مبحث التخفيف ثم ادغم نون لكن في نون انا ولحق
الالف وقفا فصار لكنا وانما جاء لكن في الوصل ايضا اي كما في الوقف باثبات الالف مع انه من
من خواص الوقف اجراء له اي للوصل مجرى الوقف لما سبق غير مرة ان من عادتهم ان يحملوا
يحملوا الضد على الضد وحسن ذلك الاثبات هنا اي في لكن زيادة حسن فكان فصيحا جدا وان
لم يكن في غير هذا الموضع مثل انا منفرد وكذلك لدلالة على ذلك الاصل اي لدلالة

لدلالة



اي لدلالة اثبات الالف على ان الاصل لكن انا لئلا يتوهم بسبب الادغام انه لكن المشددة
اذ لا يوقف على لكن المشددة بالالف يجب السماع ثم ان قوله لكنا هو ضمير الشان والجملة بعده
خبره والجملة خبر انا والعائد هو الياء في ربي لانه بمنزلة الضمير والمعنى لكن انا لا اقول كما
تقول بل اقول هو الله ربي وانما قلنا ان اصله لكن انا وليس لكن المشددة لوجهين احدهما
احدهما ما اشار اليه من النهر وقفوا عليه بالالف ولو كان لكن لما جاز الوقف بالالف
والثاني وقوع الضمير المرفوع بعد لكن ولا يستقيم تقدير ضمير الشان بعده ليكون اسما لان
ضمير الشان المنصوب لا يحذف الا في الضرورة ويكون الوقف على انا بالالف كما هو
الاكثر الاقوى يكتب به اي بالالف بعد النون مثل انا لا بالهمزة والنون فقط مثل ان و
وان لم يقرأ الالف في الوصل اذ اللفظ اي يكتب على صورة الابتداء به ولو قف عليه
اي على صورة يكون اللفظ عليها اذا ابتدئ به او وقف عليه وان يقرأ مدلول تلك
الصورة بتمامه فيما اذا لم يبتدئ باللفظ او لم يوقف عليه بان يوصل بما قبله او بما بعده
وقرئ ما يزيد على مدلولها ولا عبرة بصورة الوصل في الكتابة الاترى ان السمي في قو
لك فلت السمي الكذ يكتب بالهمزة في الاول والالف في اخره مع انهما لا يقرأن وصلا
لكنهما يقرآن اذا ابتدأت به ووقفت عليه فقلت السمي وكذا في قولك كان الاستكبار خيرا
من الستكبار يكتب الاستكبار بالهمزة في اوله وخبر بالالف في اخره مع انهما لا يقرأن
وصلا لكن يقرأ الاول ابتداء والثاني وقفا ويكتب زيد في جاء زيد امس ومررت بزيد
الدال بدون النون في اخره مع انه يقرأ وصلا لكنه يترك وقفا الثاني من موضعي
زيادة الالف للوقف لفظ حيهلا بمعنى اسرع مركب من حي وهل جعل اسم فعل بمعنى
الامر يقال حيهل الثريد اي ائته واسرع به فان الوقف عليه ايضا اي كالوقف على انا بز
بزيادة الالف تقول حيهلا بالالف صيانة لفتحة اللام وهذا على تقدير ان لا يكون حيهل
حيهل منونا بل مبنيا على الفتح كما هو الافصح المختار عند الاكثرين فان الالف في وقفه لا
لامتيد الوقوف فليس حيهلا من هذا القسم اي الذي زيد في اخره الالف لا يكون ا
الا زائدة او اما اذا كان منونا بان يكون في الوصل حيهلا بتنوين اللام المنصوب كما هو عند
بعضهم فالالف في الوقف بدل من التنوين كما في رأيت زيدا وقفا وقد عرفت تفصيل الوجوه
في هذه الكلمة فيما تقدم فلا حاجة الى الاعادة قالوا ولم يلحق العرب الالف التنوين لبيان الحركة
في غير هذين الموضعين واذا اردت بيان الحركة في غيرهما وقفت بالهاء واما في غير الهاء
اي غير الهاء والالف من غير المماثل الذي زيد للوقف فنه زيادة اي هي اذا استفهم بها
المستفهم المخاطب عن تعيين نكرة في كلام المتكلم بلفظ من الاستفهامية التي يطلب
بها التعيين ووقف عليه اي على من قوله يدا اما بجملة حالية او ساكتة عليه اي على من
في هذه الحالة حروف تدل على اعراب الاسم المستفهم عنه وهو النكرة وعلى تثنيته وجمعه
وتانيثه فان كان اعراب رفعا يزاد على من الواو وان كان نصبا فالالف وان كان جرا فياء وا
وان كان الاسم المذكور مثنى فيزاد على من علامة التثنية او جمعا فعلامة الجمع وان كان
مؤنثا فعلامة التأنيث مثلا اذا قيل جاء رجل برفع رجل الذي هو اسم منكر تقول
في الاستفهام عنه منو بزيادة الواو على من ليدل على رفع الرجل وتقول في رأيت رجلا
بنصب رجلا منا بزيادة الالف ليدل على النصب وتقول في مررت برجل بجر الرجل
مني بزيادة الياء ليدل على الجر وتقول في جاء رجلان في رفع مثنى رجل ورأيت رجلين
في نصب مثناه وجره منان في الاول بزيادة الالف والنون ليدل على التثنية والرفع
ومنين في الثاني بزيادة النون والياء المفتوح ما قبلها ليدل على التثنية والنصب
والجر وتقول في جاء رجال برفع جمع رجل منون بزيادة النون والواو الدالين

على الجمعية والرفع وفي رجالا ورجال في رأيت رجالا بالنصب الجمع ومررت برجال بالجر
منين بزيادة النون والياء المكسور ما قبلها لا على الجمعية والنصب أو الجر وتقول
في جاءت امرأة وهي منكر مؤنث منه بزيادة التاء الدال على التأنيث إلا أنه تقلب
للوقف هاء على هذا التقدير وتقول في امرأتان متنان وامرأتين متنين وفي نساء منا
منات فهذه الحروف زيادات للوقف زيدت إيذانا بأن الاستفهام وقع عن ذكره
ووقع عن ذلك المستفهم منه والشرط فيها كون المستفهم عنه نكرة إلا أنه الذي يحتاج
إلى السؤال إلى التعيين والتمييز بالاستفهام في الغالب وإنما اختار هذه الحروف في منو
ومنا ومني على حركات وإن لم يكن في المستفهم عنه إلا الحركات احترازا عن توهم الإ
عراب في من لأنه من مبنيات وإنما اختصت هذه الزيادات بالوقف إذ لا تراك لا
تقول في الوصل منو يا فتى ولا منون يا هذا بل إنما تقول من يا فتى في كل حال لأنها على
خلاف الأصل فيشترط الوقف لأنه مما يقع به التغيير الذي هو خلاف الأصل وهذه الاختلافات
ليست بإعراب لأن من مبني لا حظ له من الإعراب وإنما جاءت هذه الزيادة لتدل على إعراب
في غير هذه الكلمة أي أعني من ولذا لم يعد أهل التحقيق منو ومنا ومني فيما أعرب بالحروف
نحو أبوه وأباه وأبيه وليس لإعراب المؤنث الواحدة والجمع دليل يعني إذا كان ال
مستفهم منه مؤنثة واحدة كامرأة أو جماعة مؤنثة كنساء لا يزيدون على من حرفا
تدل على إعرابهما كما زاد ذلك في غيرهما من المفرد المذكور وجمعه والتثنية مطلقا بل
اقتصروا فيهما على ما يدل على أحوال الذات من التأنيث والإفراد والجمعية خلافا لوافي
جاءت في امرأة ورأيت امرأة ومررت بامرأة منه في الكل وفي جاءت نساء ورأيت
نساء ومررت بنساء منات في الكل لأنه لم يمكن فيهما الجمع بين الدلالة على إعراب وبين
الدلالة على الأحوال لأن الأول إنما يكون بإيراد علامة الإعراب أعني الحروف المذكورة
متصلة بالنون من والثاني إنما يكون بإيراد علامة التأنيث متصلة به وبينهما تناف
فرجح الدلالة على الذات على الدلالة على الإعراب لأن معرفة الذات أولى من معرفة
الإعراب هذا هو المشهور بين الجمهور وبعضهم لا يزيد على زيادة المدات أعني الألف
والواو والياء أقول ولأنه على الإعراب مقول له لزيادة لا يزيدها أي اقتصر على زيادة
ما يدل الإعراب من المدات دون أحوال الذات أي لم يزيد ما يدل على أحوال الذات
المستفهم عنه من تثنية وجمعه وتأنيثه فيقول في الرفع منو وفي النصب منا وفي الجر مني
سواء كان المستفهم عنه واحدا أو مثنى أو جمعا مذكرا أو مؤنثا وإنما اقتصر على هذه
الحروف لأن المعنى الذي قصده يحصل بها فالواو للمرفوع والألف للمنصوب والياء
للمجرور فعلى هذا يقال منو لمن قال جاء رجل أو رجلان أو نساء ومنا عند ال
النصب في هذه الصور ومني عند الجر فيهن لكن قول الجمهور هو الأولى لأن فيه
دلالة على الإعراب والحال جميعا فإنك إذا قلت منان يفهم من الاستفهام عن مرفوع
ومثنى وكذا البواقي مع أن معرفة الأحوال أهم من معرفة الإعراب ولذا رجح الأول إذا
لم يمكن اجتماعهما كما سبق في المؤنث الواحدة وجمعها وليس في هذه الزيادات إلا سكون
الآخر بأنه يقال منو بسكون الواو ومنان ومنون بسكون النون ومنه بسكون الهاء هكذا
لأنها مختصة بالوقف لا تزيد في الوصل كما عرفت والوقف بناء في الحركة كما عرفت مرة
وإذا كان نون مسلمان ومسلمون يجب إسكانها في الوقف مع أنها تقع فيه مرة وفي الوصل
مرات كان إسكان النون التي لا تقع إلا في الوقف أعني نون منان ومنون ومنين أوجب
وقد تبين لك من ذلك أنه لا بد في زيادة هذه الحروف على من أن المستفهم به
عن نكرة في الوقف ومن إسكان والضم هذه الحروف وقد جمع الشذوذات من قال أتوا





أتوا أي الجن ناري فقلت منون أنتم فقالوا الجن أي نحن الجن قلت عموا ظلاما بالفتح
بمعنى الظلمة والمراد هنا الليل وهو منصوب بعموا على الظرفية وهذا تحية لهم كما تقول
ليخص بني آدم إذا حيوا عموا صباحا ولما كان إتيان الجن بالليل ناسب أن يذكر لهم
الظلام دون الصباح وقد عرفت أن هذا البيت وتفصيل معناه في الاشتقاق فلا حاجة إلى
الإعادة وإنما يجمع فيه الشذوذات حيث ألحق الزيادة بمن وهو الواو والنون وقال منون
في حال الوصل وهو ظاهر مع أن القياس فيه الوقف فهذا أحد الشذوذات وفي حيز الاستفهام
عن النكرة إذ ليس هنا نكرة لا لفظا ولا تقديرا حتى يستفهم عنها أو ليس للمخاطبين الذين هم
الجن كلام قبل كلام الشاعر حتى يقع فيه نكرة لفظا أو تقديرا فيستفهم عنها بل هو استفهم
من أول الأمر من ذوي العلم لأنهم بمنون أنتم مع أن القياس فيه الاستفهام عن النكرة
فهذا الثاني في الشذوذ وتحريك النون حيث لا يتم الوزن إلا به مع أن القياس فيه السكون
فهذا ثالثها ويحتمل أن يكون منون في البيت مبنيا على لغة من يجعل من معربا بالحركات
على ما ذكره سيبويه بأن يقال من زيد بالرفع ومنا رأيت بالنصب ومن مررت بالجر فيكون
أي منون جمعا له حقيقة كزيدون ولا زيد وضاربون في جمع زيد وضارب فيندفع هذه الوجوه الثلاثة
من الشذوذ لأنها مبنية على كون الزيادة للوقف حيث كانت الزيادة على هذه اللغة علامة
للجمعية حقيقة والشبهة أنها لم تشترط فيها الاستفهام عن نكرة ولا أن يكون في الوقف ولا
والإسكان الآخر أنه قضت الوجوه جميعا لكن بعد ذلك يبقى الكلام في جمعه أي جمع من بالواو
والنون بلا شرطه أي شرط ذلك الجمع على ما عرفت في بحث الجمع من أن شرط الجمع بالواو والنون
أن يكون المفرد علما أو صفة كما في زيدون وضاربون وليس من شيء منهما وبالجملة لا يخلو منون
في البيت عن الشذوذ ثم لما كان في قوله عموا ظلاما الإبهام والخفاء أوضحه فقال قال الجوهري نحو
قولهم عم صباحا كلمة تحية ودعاء بالسلامة بمعنى انعم صباحا كأنه أمر محذوف من نعم ينعم بالكسر
فيهما من باب حسب يحسب كما كان كل أمر محذوفا من الأكل يأكل وهي أي لغة الكسر فيهما لغة نادرة
في نعم ينعم بالضم فيهما من باب حسن يحسن بالضم أي صار ناعما لينا يعني أن الأفصح الأشهر في
هذا المعنى نعم ينعم بالضم وقد جاء فيه نعم ينعم بالكسر فيهما شاذ فكان عم أمر مبني منه على أن يكون
أصله انعم كاحسب ثم حذف النون على خلاف القياس فاستغنى عن همزة الوصل فبقي عم ثم جمع على
عموا أن كل أمر من أكل يأكل على أن يكون أصله أوكل ثم حذف الهمزة على خلاف القياس
فمعنى عم صباحا صر ناعما لينا أي مسرورا في الصباح ومعنى عموا ظلاما صيروا ناعمين ومسرورين والليل
على أن يكون دعاء وتحية لهم بالسلامة الاستراحة ويعبر عنه بالفارسية شب شما خوش باد وإنما
قال كأنه محذوف لما فيه من البعد من وجهين أحدهما شذوذ نعم ينعم بالكسر فيهما والثاني شذوذ
وحذف الهمزة إذ لا يحذف مثل هذه الهمزة القياس كما عرفت في باب تخفيف الهمزة وعسى
أن يختلج في وهمك من جعلنا زيادة هذه الحروف أي المدات والمثلثة المزيدة في من قسيمة
ومقابلة لزيادة الألف حيث جعل زيادة الألف قسما ثانيا من زيادة الغير المماثل وزيادة
هذه الحروف قسما ثالثا منه مع دخوله فيها أي دخول الألف في هذه المدات أو لبعضها الألف كما
في التثنية مؤاخذة فاعل يختلج علينا بأن ذلك التقسيم ليس بصحيح لأن فيه جعل قسم الشيء قسيما له
وهو يبطله زائلة بأدنى تأمل بأن يقال المراد بزيادة الألف هناك زيادتها بحفظ حركة الآخر و
ههنا ليس زيادة بحفظ الحركة بل لتدل على حال المستفهم عنه وإعرابه فلا دخول أو يقال
المقصود ببيان زيادة الواو والياء وذكر الألف استطرادي لكن الوجه هو الأول الصنف الثاني
في بيان التغيير بالإبدال وهو في خمسة مواضع الأول الاسم المنقوص فإن كان ذلك الاسم مقصورا
أي مشتملا على ألف مقصورة في آخره قبل لحوق التنوين به كعصا ورحى لما تقدم أن أصلهما
عصو ورحي قلب الواو والياء ألفا لتحركهما بعد الفتحة فالتقى ساكنا الألف والتنوين فلدفع

فلذلك حذف الالف لو وقف عليه بالالف اتفاقا بين البصريين هو فيما كان ذلك الاسم مقصورا
او نحو ورا فتقول دعصا بهذا الحصا او رأيت عصا او مررت بعصا بالالف في الكل لكن اختلفوا
اى في حقيقة ذلك الالف على ثلاثة مذاهب الاول عند سيبويه هذا الالف الموقوف عليه في حال
النصب مبدل من التنوين كما هو كذلك في غير المقصور على ما يذكر بعد وفي الرفع والجر الف
الكلمة اى قطعا بسبب التنوين لدفع التقاء الساكنين كما عرفت عاد ذلك الالف لسقوط
لسقوط التنوين المانع عنه بالوقف والى ذلك ذهب لان المعتل اذا اشكل امره يحمل على
الصحيح وكما يحذف التنوين في حالي الرفع والجر ويبدل الفا في حال النصب في الصحيح فكذا هنا
والى هذا اشار بقوله كما في غير المقصور على ما يذكر وعند المبرد وهو الالف الاصلي اسقط
بالتنوين في الاحوال كلها لانهم اما لوا رحى ومسمى ومعلى في الوقف رفعا ونصبا وجرا ولو كان
الف التنوين لم يمل اذ لا سبب للامالة حيث يجب كونه الالف منقلبة عن الياء وايضا كتبوا معلى
ونحوه في الاحوال الثلث بالياء ولو كان الف التنوين لوجب كتبها الفا واجيب بان الامالة
والكتابة بالياء رأى من مذهبه مذهب المبرد فلا ينتهض دليلا على غيرهم ويشير اليه
المحشي وعند المازني هو مبدل من التنوين في الاحوال كلها لانهم انما قلبوا التنوين في النصب
الفا لوقوعه بعد الفتحة والتنوين مسمى وبابه في جميع الاحوال واقع بعد الفتحة فوجب قلبه
الفا وجوابه انهم يراعون المقدر لا العارض في الاكثر فلذلك لا يضمون الهمزة من اخرجي
لان اصله اخرجي ويكسرون الهمزة من ارموا لان اصله ارميوا فثبت انهم يراعون المقدر
المعلوم ان قبل التنوين في مسمى وبابه حالة الرفع والجر ضمة او كسرة في التقدير فوجب الحذف
وحذف التنوين واما في النصب فاصله رأيت مسمى فالوجه قلبها الفا للفتحة المقدرة لا
للفتحة الملفوظة بها وفائدة الخلاف بين المذاهب الثلاثة تظهر في الامالة فمن كان
الالف عنده الوقف مبدلا من التنوين كما هو رأى سيبويه في حال النصب ورأى المازني
في جميع الاحوال لا يمال لما مر من ان الالف المبدل من التنوين انما هو لعارض الوقف فهو في
في حكم التنوين فلا يمال ولو كان قبله كسرة او ياء الا قليلا ومن كان من نفس الكلمة كما هو
رأى سيبويه في حال الرفع والجر ورأى المبرد في جميع الاحوال يمال للمقتضى لها بشرائطها اى
حال كون الالف طالبا لشرائط الامالة كان يكون قبله كسرة او ياء او مبدلا من ياء او مكسور كما عرفت
تفصيلها في باب الامالة فيمال الف رحى ومعلى مثلا في جميع الاحوال عند المبرد وفي حال الرفع والجر
عند سيبويه لكونه عندهما من نفس الكلمة ومبدلا من الياء ولا يمال في شيء من الاحوال عند الما
زني وفي النصب عند سيبويه لكونه عندهما مبدلا من التنوين وتظهر ايضا في الكتابة والخط
فان الالف في الوصل مبدل من الياء مثل رحى او رابع فصاعدا ولو لم يكن مبدلا من الياء مثل معلى
ومصطفى يكتب بالالف ان كان اى الالف عند الوقف مبدلا من التنوين ويكتب بالياء ان
ان كان اصلا من حروف الكلمة بان يكون عين المبدل من الياء او الرابع فصاعدا فرحى ومعلى
ومستعلى تكتب بالياء في جميع الاحوال عند المبرد وفي حال الرفع والجر عند سيبويه لكون الفاتها
الفاتها وقفا اصلية عندهما تكتب بالالف في جميع الاحوال اعنى رحا ومعلا ومستعلا ومصطفى
عند المازني لكون الفاتها الوقفية مبدلة من التنوين عنده فالاختلاف في الامالة والكتابة
متفرع على الاختلاف بين تلك المذاهب فليس في امالة مثل هذا اى الكتابة بالياء اذا كان
الالف الموقوف عليه اصلا مستثنى مما قلنا فيما سبق ان صورة الكتابة معتبرة بحال
الوقف حيث قال هناك لان اللفظ انما يكتب على صورة الابتداء به والوقف عليه وذلك الا
الاستثناء لان الوقف في مثل رحى بالالف بل بالياء فقد يكون مع انه على التقدير الثاني لم
يكتب بالالف بل بالياء فقد يكون الكتابة على غير صورة الوقف وان كان الاسم المنون غير
مقصور اى لم يكن في اخره الف مقصورة قبل التنوين سواء كان في اخره الف ممدودة او





ممدودة او لا فان كان في اخره تاء التانيث مثل رحمة وضاربة فبالياء بيانه في الموضع الرابع والا يكن
في اخره تاء التانيث فالاكثر على انه في حال النصب يبدل التنوين الفا لخفة اى لخفة الالف و
وفي حال الرفع والجر يسقط التنوين لو وقف على ما قبل بالسكون ولا يبدل التنوين واوا في الاول
وياء في الثاني لثقل الواو والياء والتباس الياء بياء المتكلم ولا الوقف على حركة ما قبله لان مبنى
الوقف الاسكان فيقال رأيت زيدا بابدال التنوين الفا وجاء زيد ومررت بزيد بحذف التنوين
واسكان الدال وبعضهم يبدل التنوين في كل حال من الاحوال الثلثة بحرف حركة اى بحرف
مناسب لحركة ما قبله فيقول جاء زيدو بابداله في الرفع الى الواو المناسب لضمة الدال ورأيت
زيدا بابداله في النصب الالف المناسب لفتحة ومررت بزيدي بابداله في الجر الى الياء المناسب
لكسرة وذلك لئلا يسقط بالوقف الذي هو عارض حرف وهو التنوين دال على معنى كالتمكن
اى امكنية الاسم في التسمية سقوطا بالكلية اى سقوطا راسا ولا اى ولئلا يثبت ما هو بمنزلة
تابع لحركة الاعرابية وهو التنوين في الوقف متعلق بلا يثبت يعني انه لو لم يبدل التنوين ا
الى حرف حركة ما قبله فاما ان يحذف بالوقف بالكلية او تبقى بعينه في الوقف وكلاهما باطل اما بطلان
الاول فلانه دال على معنى كالتمكن والتنكير فلو حذف يلزم فوات الدلالة على معنى وهو احد ما
يوقف عارضي وهو ليس بسائغ واما بطلان الثاني فلانه تابع للحركة الاعرابية ولهذا قيل في
تعريفه نون ساكنة تتبع حركة الاخر فكما لا يوقف على حركة الاعراب لا يوقف على التنوين
وان كان ساكنا ولما بطل الشقان تعين ابداله بجنس حركة ما قبله مراعاة لجهتي الدلالة
والتبعية الاولى بنوع ثبوته ولو مبدلا والاخر والثاني بعدم بقائه على صرافته وانما قال بمنزلة
تابع لان التنوين ليس تابعا لتلك الحركة حقيقة الا انه قد يتبع حركة البناء كما في اخر الماضي في
قوله وقولي ان اصبت لقد اصابن لكن لما كان يلحق كثيرا ما بالحركة الاعرابية صار كانه
تابع لها وبعضهم يسقط ويحذف حركة ما قبله في الاحوال كلها اعتبارا بالتبعية الحركة الا
اعرابية فكما يسقط الحركة المتبوعة في جميع الاحوال في مثل الرجل ويضرب وتحذفهما كما عرفت
مفصلا في صدر البحث فكذا التنوين فيقول جاء زيد ورأيت زيد ومررت بزيد باسقاط التنوين
واسكان الدال في الكل الموضع الثاني اذن الذي فيه معنى الجواب والجزاء كقولك لمن قال
اسلمت اذن تدخل الجنة ولمن قال ازورك اذن اكرمك قال الرضي الذي يلوح لي في اذن و
يغلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا
لجميع الازمنة الثلثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل
مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى
الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ا
ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل ان يقع على الجملة المضاف اليها ا
كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اى اذا تزورني اكرمك اى وقت زيارتك
لي اكرمك وعوض التنوين عن المضاف اليه لانه وضع في الوصل لازم الاضافة فهو ككل
وبعض الا انهما معربان واذ مبني فهو صالح للماضي نحو اذن لقام وللمستقبل نحو اذن اكرمك
وللحال اذن اظنك كاذبا واوقع هيهنا بعد اذ في قولك حينئذ ويومئذ الا انه كسر فيهما ليكون
في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم انما تملى على ادعاء ان اذن ما ينبت تحذف وقت ا
الجملة المضاف اليها ظهور معنى الزمان في جميع استعمالاته كما في اذ لاسيما في قوله تعالى
فعلتها اذا وانا من الضالين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متمحضة للشرطية
فيهما وقلب نونها الفا رجح جانب اسميتها انتهى فعلى هذا اذن اسم مبني ليس بمنون
منصرب فانه لو كان لم يكن لتنوين اعراب يبدل في الوقف الفا فيقال اذا تشبيها له اى لاذن
بالمنون المنصوب كشرى بمعنى الشراء والبيع وقرى بمعنى الضيافة ووجه الشبه كون الجميع ا

على ثلثة حروف اولها مكسور وثانيها مفتوح وثالثها نون ساكنة فلما شبه اذاً بالمنون المنصوب ونونه بتنوينه ابدل تنوينه الفا وقفا كما ابدل نون ذلك المنون الفا كما صرح بعض الكوفيين انه اى اذاً اسم منون معرب على ان يكون اذا اسما بزائدتين والنون فى اخره لتنوين اعراب كما فى بشرى وقبرى فح ابدال نونه فى الوقف الفا اظهر من غيره حاجة الى التشبيه لكن قول ذلك البعض بعيد جدا ونقل عن المازنى وهو مذهب سيبويه ايضا انه حرف بسيط على ان يكون النون من نفس الكلمة كان ولن فلا يوقف عليه بالالف
بالالف بان يبدل نونه الفا بل يوقف على سكون النون كما فى ان ولن اولا التغيير فى اخر الحرف بالابدال وروى عن الخليل انه مركب من اذ وان اى اصله اذ ان ثم خفف وركب وجعل المجموع حرفا فالمناسب ح ايضا عدم الوقف عليه بالالف وجاز المبرد الوجهين اى كونه اسما ويبدل النونه الفا التشبيه بالمنون وكونه حرفا وعدم الوقف عليه بالالف فان وقف عليه بالالف يكتب اذا بالالف والا يكتب اذن بالنون الموضع الثالث المفعول المؤكد بالنون الخفيفة فان حكم نون حكم التنوين فى الاسم لكون كل منهما نون ساكنة تابعا لحركة الاخر فيبدل الفا اذا كان ما قبله مفتوحا كما ابدل التنوين الفا اذا كان ما قبله منصوبا بالفتح يلزم للفعل جزئية على الاسم كما فى قوله تعالى لنسفعا اصله لنسفعن بالنون الخفيفة مع فتح العين ثم ابدلت فى الوقف الفا ومنه قوله تعالى القيا فى جهنم على وجه اجراء الوصل مجرى الوقف اذ الخطاب لخازن النار ويحذف ان كان ما قبله مضموما او مكسورا الحاقا بالاسم رفعا وجرا كما فى قولهم اضربن بضم الباء ويا هند اقعدن بكسر الدال اصلهما اضربوا واقعدى الحق بهما النون الخفيفة فالتقى ساكنان فحذف الواو والياء فاذا سقط النون بالوقف عاد الواو والياء الذاهبان لالتقاء الساكنين لسقوط التقائهما بسقوط النون فتقول يا قوم اضربوا ويا هند اقعدى وانما لم يعد فى رمتا مثنى رمت الالف الذاهب لالتقاء الساكنين فى رمت لان اصله رميت قلب الياء الفا لتحركه بعد الفتحة فالتقى ساكنان الالف وتاء التانيث فحذف
الواو	وعادة الواو والياء هنا اى فى اضربن واقعدن مع ان زوال المانع وهو النون الخفيفة فى اضربن واقعدن وسكون التاء فى رمت فى الكل عارض لان زواله فى الاولين لعارض الوقف وفى الثالث لتحركت بتحريك التاء لسبب الف التثنية يعنى ان اعتبر زوال المانع مطلقا يلزم ان يعاد المحذوف فى الكل وان اعتبر عروض الزوال وكونه فى حكم العدم فلا يعاد فى الكل ومع ذلك اعيد فى الاولين دون الاخير لان الواو والياء هنا اى فى اضربن واقعدن ضميران دالان على معنى كالمخاطبين والمخاطبة فلا يحذفان الا عند الضرورة كالتقاء الساكنين واما فى غير ضرورة فلا لئلا يلزم فوات المعنى المقصود فيجب ان يعاد بعد رفع الالتقاء بحذف النون بخلاف الف رمى فانه ليس ضميرا بل حرف من حروف الكلمة ليس له معنى مستقل حتى يلزم من حذفه فوات المقصود فلا باس فى ان لا يعاد بعد زوال المانع ان لقية الحروف تدل على المعنى ونقل عن يونس انه كان يقول اقلبها اى النون الخفيفة واوا بعد الضمة ويا بعد الكسرة فعنده لا يحذف تلك النون اصلا بل تبدل الى حرف حركة ما قبلها كما مر من البعض فى الاسم المنون فهو يقول فى اخشون واخشين بالحاق الخفيفة باخر اخشوا امرا كاضربن واخشى امرا كاضربى اخشووا واخشيى بواوين احدهما ضمير الجمع والثانى بدل النون وبيائين احدهما ضمير المخاطبة والثانى بدل النون ويقولون الجمهور اخشوا واخشى بواو وياء مفتوح ما قبلهما لما مر انهم يحذفون الخفيفة فى الوقف اذا كان ما قبلها مضموما او مكسورا كما فى اخشون واخشين حيث يحرك عند لحوق النون واو الجمع بالضم وياء الخطاب بالكسر واما اضربن واقعدن فعند الجمهور ومن يونس وغيره اللفظ واحد وهو اضربوا





وهو اضربوا واقعدى وانما الاختلاف بينهم فى اعتبار حال الواو والياء انهما الضمير اى ضمير الجمع وضمير المخاطبة وهو مذهب الجمهور لحذفهم النون ام بدلان من التنوين وهو يونس والضمير انما حذف ثمانية عنده ولم يعد بهما بعد الابدال لقيام التقاء الساكنين ح ايضا الموضع الرابع الاسم المفرد الذى يلحق اخره التاء ويقال له تاء التانيث سواء كان التانيث حقيقة او لا كما تعرف وهو تاء متحركة احترز بها عن الساكنة كما اذا لحق الفعل مثل ضربت ساكن لا تغير فانها اى تلك التاء تبدل فى الوقف هاء ويحذف حركتها واما ما يلحق الفعل وهو يبقى على حاله ساكنا فى الوقف وكذا ما يلحق الجمع نحو مسلمات يوقف عليه بالاسكان كما تعرف فلهذا يكتب ما يلحق الاسم المفرد بصورة الهاء وما يلحق الفعل والجمع بصورة التاء ومن هنا اعلم وجه قلب ذلك التاء هاء وهو انه للفرق بينه وبين تاء التانيث الفعلية وقد ذهبت فى الوقف الحركة التى حصل بها التمييز وانما لم يقلب حرفا اخر دون الهاء لان الهاء اشبه بالالف لمجيئها لعله تانيث ولاقتضائها انفتاح ما قبلها ولم يعكس لانه لو قيل فى ضربت ضربه لالتبس بضمير المفعول ونحو قيمها للاسم يكون موضوعا لمعان كثيرة وهى على ذكره ثلثة بحث الاولى الدلالة وضرب المرأة اذ المعنى المدلول لا الدلالة لانه يمكن ان يحمل المعانى على اغراض الوضع لا على الموضوع لها واللام على الاجلية لا على صلة الوضع ولا شبهة ان الغرض من وضع اللفظ المعنى الدال عليه فلا مجيئه وكذا الكلام فيما يأتى بعد على كونه الذات الذى هو مدلول الاسم الملحق به التاء مؤنثا حقيقة وهو ما بازائه ذكر من الحيوان انسانا كان او غيره وذلك اى الحاق التاء لاجل تلك الدلالة يكون فى الصفات اعنى ما يدل على معنى زائد على الذات وفى الاسماء اعنى ما يدل على الذات وحده وهذا المعنى هو الكثير الشائع فى هذه التاء ويتبادر هو منها عند الاطلاق فهو المعنى الحقيقى للتاء واما ما عداه من المعانى الاتية فهو فرع عليه راجعة اليه بنوع تاويل كما يشير اليه المطرز وصفة ثانية بالكثير فى الصفات التى تصلح ان يتصف بها اى يصح وصف بها المذكور والاناث معا كالضرب والقتل والقيام والقعود ونحوها فرقا بين المذكر والمؤنث منها وخص التاء بالمؤنث لانه فرع ما لحق هو به كما ان التانيث فرع التذكير واما الصفات التى يتصف بها المذكور فقط كالمطلق اسم الفاعل او الاناث فقط كالطالق والحائض فلا يلحق به هذا التاء اما الاول فظ واما الثانى فلعدم الالتباس بالمذكر من اسماء الفاعلين والمفعولين والمنسوبات والصفات المشبهة فانه

الافعل التفضيل باستثناء
مع الصفات المشبهة فانه

يطلق الصفة المشبهة على غير الاربعة المذكورة من باقى الصفات مطلق وافعل فعلاء كاحمر حمراء وفعلان فعلى كعطشان عطشى وفعيلا بمعنى مفعول اذا ذكر معه موصوفه نحو جريح بامرأة جريح اى مجروحة وانما استثنى هذه الاربعة اذ لا يلحق بها التاء للتانيث بل يؤنث افعل التفضيل وفعلان بالالف المقصورة كفضلى لافضل وعطشى لعطشان ويؤنث افعل فعلاء بالالف الممدودة كحمراء لاحمر ويستوى التذكير والتانيث فى فعيل بمعنى مفعول اذا ذكر معه موصوفه كرجل جريح وامرأة جريح واما اذا لم يذكر معه موصوفه فيلحق التاء دفعا للالتباس كما يجيئه وكذا يلحق فعيلا بمعنى فاعل كصديق بمعنى صادق وفعولا بمعنى الفاعل او المفعول كصبور بمعنى صابر وركوب بمعنى مركوب هذا هو مفاد كلامه ويؤيده ذكر موصوفه فى الامثلة لكن فى ذلك الحكم لفعول نظر لانه كما عرفت فى بحث الجمع يستوى فيه التذكير والتانيث سواء كان بمعنى الفاعل او بمعنى المفعول فلا يلحق به التاء فلا يدل سيتناوله ايضا اللهم الا ان يتعين ما جاء فيه بالتاء شاذا كما فى قولهم هذه عدوة الله واما ما عدا تلك المستثنيات فليلحقها التاء للتانيث فيقال امرأة صالحة فى اسم الفاعل من الثلاثى المجرد ومستدرة فى اسم المفعول منه ومصلية فى اسم الفاعل من الثلاثى المزيد ومحذرة فى اسم المفعول منه اى ذات حذر وهو بالكسر الغشاوة ومكوفية فى اسم المنسوب وصدوقة من صيغ مبالغة اسم الفاعل وصدوقة فى فعول بمعنى فاعل اى صادقة وغريبة فى فعيل بمعنى فاعل وهذه امثلة للصفات المشبهة وكذا فى

مقتولة

رأيت قتيلة بني فلان فقتيل بمعنى المفعول الذي لم يذكر معه موصوفه أي امرأة مقتولة
لهم أو منهم وفي الأسماء الأجناس بعد الكاف والحاق التاء للتأنيث سماعي قليل وقد أشرنا فيما
تقدم أن اسم الجنس يطلق في المشهور على معنيين أحدهما ما دل على ذات صالحة لأن
تقع على كثيرين على سبيل البدلية والآخر ما دل على ذات صالحة لأن تقع على واحد وعلى كثير
بطريق الاجتماع وهذا معنى ما قيل هو ما يقع على القليل والكثير والمراد هنا الأول كما
في امرأة ورجلة وإنسانة وحمارة والسدة وبنتة وبنتة في تأنيث امرأ ورجل
وإنسان وحمار والسد وبنت ولم وهو بكسر الباء وسكون الراء وفتح الدال بمعنى الدابة و
كلها اسم جنس صالح لأفراد كثيرة على سبيل البدلية وأما شيخة للمرأة المسنة فهي في الأصل صفة
مشبهة مؤنث شيخ أي الذي له الشيخوخة وإنما في تأنيث ابن مؤنث ابن وغلامة في تأ
تأنيث غلام متضمنان لمعنى الوصفية وهو المولودية في الأولى والشبابية إذ الغلام في ال
اللغة الشاب فهما راجعان إلى الصفات كالشيخة فتاء التأنيث في هذه الثلاثة من قبيل ما لحق
الصفات كما هو الأكثر لا من قبيل ما لحق الأسماء الأجناس وفيه رد لصاحب المفصل حيث ذكر
غلامة وشيخة في أمثلة ما لحق الأسماء الأجناس المعنى الثاني الدلالة على أن المراد واحد
الجنس المراد بالجنس هنا المعنى الثاني من المعنيين السابقين بل ما هو أعم منه ما هو ما يتنا
ول المصدر أيضا أعني ما يكون مدلوله كليا واقعا على القليل والكثير سواء كان ذاتا أو
أو معنى ويقال لهذا التاء تاء الوحدة كما في تمرة وجرادة في توحيد تمر وجراد وهما من الأجناس
وضربة وإخراجة في توحيد ضرب وإخراج وهما من المصادر وقد مر تمام هذا البحث في باب
الأسماء الجموع فإن شئت التفصيل فارجع إلى هناك المعنى الثالث الدلالة على أن الموصوف ق
جماعة وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها وهي على فاعل أو فعول أو صفة
منسوبة بالياء أو كانت على فعال كما في قولهم مذهب البصرية والكوفية وو دالة المراد بنية
والعباسية وهذه في المنسوب بالياء أي الجماعة البصرية والجماعة الكوفية أي المنسوبة إلى
البصرة والكوفة وهكذا أو قوله وعمو منهم وخؤولتهم ليس في نجدة ولم يتم جمع عم
خال كلاهما على فعول فمعنى الجماعة مستفاد منهما بدون التاء فالتاء فيهما ليس للدلالة على معنى
الجمع بل للتأكيد فينبغي أن يذكر في المعنى السادس وحيث خارجة على الأمير فيما كانت
على فاعل أي جماعة خارجة وجاءت الجمالة والبغالة والحمارة وهذه في المنسوبة التي
كانت على فعال والجمال راعي الإبل والبغال صاحب البغال والحمار صاحب الحمير أي الجماعة
أي الجماعة الراعية الإبل والصاحبة البغال والحمير وحضرت الركوبة وهكذا القتوبة
والحلوبة القتب بفتح القاف والتاء ما يوضع على ظهر البعير ويحمل عليه الأثقال وهذه
فيما كانت على فعول أي الجماعة الركوبة وهكذا القتوبة الناقة التي توضع عليها
الأقتاب وأما الركوب والحلوب فقيل بمعنى الناقة المركوبة والناقة المحلوبة على
أن تكون من فعول بمعنى مفعول وقيل بمعنى فاعل أي الراكبة والحالبة فإن الأو
أولى الناقة الشديدة المسرعة العدو كأنها تستدعي أن تركب فسمي الركوب بمعنى أنها
تفعل فعل الاستدعاء إلى الركوب والثانية الناقة الكثيرة اللبن فكأنها تستدعي
أن تحلب فتفعل فعل الاستدعاء إلى الحلب وبالجملة فالتاء في هذه الأمثلة تفيد كون المو
الموصوف جمعا وهو في الحقيقة للتأنيث كما في ضاربة وليس كما في كمأة وكمثة لمن التاء الذي
يفيد ثبوت الكثرة والتجرد عنه الوحدة وذلك لأن التاء في نحو مثل بصرية وجمالة صفة الجماعة
تقديرا كأنه قيل جماعة جمالة وجماعة بصرية فحذف الموصوف للعلم به وأقيم الصفة
مقامه بخلاف كمئة إذ هو ليس صفة لشيء وتوضيحه أنك لو أن ضاربة يصح جريه على كل جماعة
جماعة لكنه لا يصح أن يجري جمالة مثلا لكل الجماعة إلا أن في جمالة من الدلالة على الجمعية ما لا نجده

نجده

ما لا نجده في ضاربة ولسر أن استعماله لما تحذف موصوفه ولم يكثر استعمال نحو ضاربة
ولو كثر نحو ضاربة هذه الكثرة وحذف موصوفه لكان مثله وقد جاء وحلوب للجنس كتمر وتمرة فالتاء
إذا للوحدة لا للتأنيث وقد قيل إن الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة
فالتاء إذا للنقل إلى الاسمية كما في الذبيحة كما يجيء المعنى الرابع المبالغة في الوصف نحو
الأسلوب حيث لم يبق الدلالة على كذا كما فيما سبق لأن أصل المعنى وهو الوصف هنا حاصل بدون
التاء وإنما أفاد التاء المبالغة الزيادة فيه بخلاف ما سبق فإن أصل المعنى فيه إنما يحصل بالتاء
فكذا فيما بعد يذكر الدلالة في مقام الإفادة ويذكرها في مقام التأكيد والزيادة كما ترى و
وذلك لتأكيد الصفة التي على فعال أو فاعل أو مفعال أو فعول كراوية لكثير الرواية فالراوي
يفيد أصل الرواية والتاء المبالغة والكثرة فيه وكذا في الأمثلة الباقية يحصل أصل الوصف
بالصفة المبالغة بالتاء وفروقة بفتح الفاء على فعولة لكثير الفرق بفتحتين وهو الخوف فالفرو
فة هو الكثير خوفا أي الجبان وجاء في مثل رب عجلة تهب ريثا للتكثير لتورث لبثا بالباء الموحدة أي مكثا ورب
فروقة أي جبانة تشعر لبثا بالباء المثنى الأسد أي شجاعا دل به على فعال بالتشديد كما هي
الكامل في معرفة الأنساب جمع نسب بفتحتين أي النسل ومثله علامة لكثير العلم ولهذا يجوز أن
توصف المذكر به نحو رجل علامة ومطرابة على مفعال بالكسر للبالغ في الطرب وهو
بفتحتين الخفة العارضة للإنسان من شدة السرور أو الحزن فالتاء في هذه الأمثلة تفيد
المبالغة في الوصف كما تفيد ياء النسبة في أحمري ودواري وهو كما فيما سبق للتأنيث غير
لازمة للكلمة ومنه أي مما يفيد المبالغة في الوصف سببة ولعنة أي ما يكون على فعل بضم
الفاء وفتح العين بمعنى الفاعل كسببة ولعنة بضم الأول وفتح الثاني فيهما لمن يسب ويلعن
كثيرا سببة ولعنة أي وفعل بضم الفاء وسكون العين بمعنى المفعول كسبة ولعنة بسكون الثا
الثاني فيهما لمن يسبه ويلعنه الناس كثيرا فصلهما عما قبلهما لقلتهما وقوعهما ولزومهما التاء
بخلاف ما قبلهما ويمكن جعل هذا أي المعنى الرابع راجعا إلى ما قبله أعني الدلالة على أن
الموصوف جماعة بتنزيل الواحد الكامل المبالغ في صفات في الوصف بمنزلة الجماعة إظهارا
بكماله فيه أي بكمال الواحد في الوصف إذ الواحد الكامل في صفة قائم مقام جماعة فيها
فالراوي الواحد إذا أكمل في رواية فكأنه رواة كثيرة فعلى هذا كان الراوية والفروقة
بمعنى الجماعة الراوية والجماعة الفروقة فيرجع إلى المعنى الثالث لكنه لا يخلو عن تكلف
عنه أو رجاع المبالغة في أحمري إلى النسبة بأن يجعل المنسوب الذات والمنسوب إليه نظيره
التنزيل المذكور التنزيل في قول الشاعر هم القوم بدل من لهم كل القوم خبر لهم يا أم خالد
حيث حمل كل القوم على القوم المخصوص لتنزيل القوم المخصوص لكمالهم في الكثرة والقوة والر
والرفعة منزلة جميع الأقوام وإنما قال نظيره ولم يقل مثاله لأن ما نحن فيه من تنزيل الواحد منزلة
الجماعة وليس من تنزيل الجماعة الواحدة منزلة الجماعات الكثيرة الخامس تأكيد معنى التأ
التأنيث الحقيقي وهو إذا لم يطلق الاسم قبل التاء إلا على المؤنث الحقيقي سواء كان ذلك الا
الاسم صفة أو جامدا فالأول كعجوزة فإن العجوز صفة لا تطلق إلا على امرأة مسنة جدا فالتاء للتأكيد
التأنيث غير لازمة للكلمة الثاني وهو الكثير الوقوع نحو ناقة لأنثى الإبل ونعجة لأنثى الضأن
والروية بضم الهمزة وتشديد الياء الأنثى من معز الجبل فإن هذه الكلمات أسماء جامدة
لم تطلق بدون التاء إلا على مؤنثات المذكورة فالتاء للتأكيد لكنها لازمة السادس تأكيد معنى
الجمع وهو إذا كان الجمع مستعملا مع التاء وبدونه أيضا لأن الجمعية إذا استفيدت بدون التاء
فهو ليس للدلالة عليها بل للتأكيد بناء على أنه قد ينتقل من التاء إلى معنى الجماعة كما
مر كملائكة وملائك في جمع ملك وأحامرة وأحامر في جمع حمار فالتاء في ملائكة وأحامرة
لتأكيد معنى الجمعية قال الشارح الرضي ومن المعاني أن تدخل لتأكيد الجمع وذلك إما واجب

الدخل وهو في بنائين افعلة كاغربة وفعلة كغلمة او جائزة وهو في ثلثة ابنية فعالة كجماعة
وقد يلزم في هذا البناء كما في حجارة وذكارة وفعولة كصقورة وبعولة وخيوطة والجمع لا في
لاقصى كصياقلة وملائكة ولا يلزم انتهى وهو صريح في ان تاكيد الجمع ليس بمختص فيما استعمل
الجمع بدون التاء ايضا ولعل تخصيص المص لان معنى التاكيد في ذلك ظاهر وقد يرد
المعنى الرابع الدلالة على التجدد والحدوث اي الوجود بعد ان لم يكن وهو اذا كان الوصف
مختصا بالمؤنث لان اذا كان مختصا بالمؤنث يصح اطلاقه عليه بدون التاء لعدم الاحتياج الى الفرق
بين التذكير والتانيث فدخول التاء عليه ليس لافادة التانيث بل لمعنى زائد عليه كالتجدد والحدوث
وذلك على بنائين فاعل ومفعول كالنفس وطامث وطالق كلها بمعنى وحائضة وطامثة وطالقة
وكمرضع ومطفل ومرضعة ومطفلة فان الحيض والطلاق وكذا الارضاع والاطفال مما يختص بالمؤنث
فدخول التاء ليس لافادة التانيث بل لافادة التجدد والذي لم يقصد التجدد عن التاء كما فصله بقوله
فالمجردة عن التاء اي النفس او طالق يراد بها معنى الثبوت كما في الصفة المشبهة اي الاتصاف
بالحيض والطلاق على الاطلاق من غير تعرض من الازمنة الثلثة فاذا قلت هي نافس افدت
ان الحيض ثابت وحاصل لها من غير تعرض منك الى ان ذلك الثبوت في الماضي او الحال او
او المستقبل كما افدت بالحسن في قولك هو حسن تجدد انه متصف بالحسن والحسن ثابت له من غير
تعرض لشيء من الازمنة ومع التاء يراد بها تجدد وبهما اي الحيض والطلاق والاتصاف بهما في ذا
ذلك الوقت اي في وقت معين من الازمنة الثلثة فتكون بمعنى الحدوث كما هو حقيقة اسم
الفاعل فاذا قلت هي حائضة وطالقة تفيد انها متصفة بالحيض الان او بالطلاق غدا مثلا كما اذا
انا ضارب في زيد ضارب انه متصف بالضرب الان او غدا وقس على هذا مثل المرضع والمرضعة
والمرضعة وقد يدخل التاء اذا لم يقصد التجدد فيقال حاملة ومرضعة اي المتصفة بالحمل والا
والارضاع ثم ان في تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد التجدد ثلثة اقوال احدها قول
الكوفيين وهو ان التاء انما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث والذي يحتاج الى الفرق عند حصول
الاشتراك يقال بنت عانس للتي لم تزوجت في بيت ابيها كثيرا ولم تتزوج بحيث سقطت من عدد الا
بكار وعانس ايضا اي وهذه العلة مطردة في نحو قولهم امرأة عانس ورجل عانس ويقتضي
نحو والصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضي نحو والفعل ايضا في نحو حاضت
اذ لم يشترك نحو حاضت وطلقت اذ العلة احديها الاطراد ويقتضي ان لا يقال للمرأة مرضعة وقد ثبت
انه يقال مرضعة بلا قصد الحدوث وثانيها قول سيبويه وهو انه مؤول بنحو انسان حائض او
شيء حائض اذ المرأة شيء والثاني كما ان ربعة مؤول بنفس ربعة واتفاقهم على انه تلحقه
التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة شيء اخر غير هذه التاويل وثالثها قول الخليل
وهو انه في معنى النسب فطالق وحائض بمعنى ذات طلاق وحيض كما ان لابن وتامر بمعنى
ذو لبن وتمر وهذا القبيل من الاسماء بمنزلة اسم لا يصاغ للصفة والاسم اذا صيغ للصفة
لا يجب ان يلحقه علامة التانيث كقولهم امرأة صناع وانما الحاق علامة التانيث لكون الاسم
تابعا للفعل وذلك بالموافقة لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث موازاة حركاته وسكناته واما معنى
فمن حيث ارادة الحال والاستقبال وحائض موافق لتحيض لفظا لان الاصل تحيض بمنزلة
تضرب ولا يخالف معنى لان تحيض للحال او الاستقبال بخلاف حائض لان هذا المعنى الذي
الذي ذكرناه زال منه لان للدوام ودام والثبات فقولك امرأة حائض بمنزلة ذات حيض اي
قد عرفت بذلك كما ان لابن بمعنى ذو لبن فلما خالف نحو حائض الفعل معنى لم يلحقه تاء التا
نيث للفرق بين هذا القبيل من الصفات اللاحق للفعل لفظا والاشتقاق وبين ما يجري على
الفعل لفظا ومعنى كمتضاربة والكافة فان قلت فان قوله السماء منفطر به بدون تاء التانيث
مع ان السماء مؤنثة منفطر كينفطر لفظا ومعنى لانه مستقبل قلت انما لا يرد قوله مما لا يتطرق اليه

اليه

اليه الخلف والتخلف فنزل منزلة المقرر فصار لصدق الوعد كانه قد حصل فقيل السماء
منفطر به بمعنى ذات انفطار لكن به وعلى هذا ايضا النقض بالصفات المشبهة والاسم
المنسوب كحسنة وبصرية فانه ذلك كما في نص مطابق للفعل لفظا ومعنى فيجب دخول التاء وليس كذلك
والاقرب ان يقال الانجذاب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم عليه
حمل الاسماء فاعل والمفعول عليه لما بينهما وله لفظا ومعنى فالحق بهما التاء للتانيث
كما يلحق الفعل ثم جاء مما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة
الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فانشدوا التاء التانيث ما قصد فيه الحدوث
الذي هو معنى الفعل كما انبث الفعل لمشابهته له معنى بخلاف ما قصد فيه الاطلاق
فيكون ذلك فرق بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء
فلم يقصد في شيء منها مرة الحدوث ومرة الاطلاق حتى تفرق بين المعنيين بالحاق
التاء في المعنى الاول والتجريد عنه في الثاني بل كانا ابدا للاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان
الحاق التاء بهما لمشابهتهما للفعل لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما الاسمي الفاعل والمفعول
ولذا اجمعا جمع السلامة المذكر كما في اسمي الفاعل والمفعول الثامن الدلالة على كثرة الشيء
في المكان وذلك في وزن مفعلة مفعلة بالفتح الميم والعين من الاسم الثلاثي المجرد والموضوع
للجنس كما في مأسدة ومسبعة ومحياة ومبطخة ومجزرة مقثاة مفعولة تلك الاسماء لاماكن التي
يكثر فيها الاسد والسبع والبطيخ والجزر وهو بفتحتين والقديم الجيم والضخم السمين والقثاء وهو
بالكسر والتشديد من النبات معروف واما في غير الثلاثي المجرد كالضفادع لفظ كالضفادع كما تقدم التا
سع الدلالة على ان اصل اللفظ العجمي معرب اي لفظ من لغة العجم ثم عرب بنوع تغير فيه
وذلك يكون في الجمع الاقصى الذي بعد الف الجمع اربعة حروف وهو الجمع الاقصى الذي يكون
على مساجد كجواربة وموازجة جمع جورب وهو من ملبوسات القدم معروف وموزج وهو
الذي يعرب معرب كوركاد وهكذا فيما عندي من النسخ لكن لم اجد في لغة العجم كركاد بمعنى الجورب
وموزة يعني ان اصل الاول كوركاد واصل الثاني موزة وهما كلمتان عجميتان بدليل المعنيين
ثم عرب بهما العرب بجعلها جورب وموزج فزيادة التاء في تكسيرهما الحق جواربة وموا
زجة للدلالة على انهما اسمان لعربيين اصليين بل اعجميان معربان ويسمى هذا التاء تاء
العجمة وذلك ان العجمي منقول عن العربية كما ان التانيث منقول عن التذكير و
وليست التاء في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب والموازج العاشر الدلالة على ان الا
المفرد اسم منسوب وهذا ايضا يكون في ذلك الجمع الذي بتوسط الف اربعة احرف كمشارقة
ومغاربة بمعنى مشرقي ومغربي بمعنى المنسوب الى المشرق والمغرب فزيادة التاء فيهما تدل على
ان مفرد مشرقي ومغربي وذلك لانهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف
ياء النسبة لان ياء النسبة والجمع لا يجتمعان لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال بل رجلي كما
مر في باب النسبة فحذفت ياء النسبة ثم جمع بالتاء كالبدل عن الياء اي ابدل عن الياء فرازنة
زانة جمع فرزين بفتح الفاء وسكون الراء بمعنى فرز الشطرنج في نحو فرازنة وجحاجحة كما يجيء
والبعضا التاء والياء منت بها في كونهما للوحدة والمبالغة بكونهما زيادتين لا لمعنى في بعض
المواضع والتاء في مثل هذا الملك لازمة لكونها بدلا عن الياء الحادي عشر الدلالة على
نقل اللفظ اي كون اللفظ منقولا من الوصفية الى الاسمية وعلى ان الوصف غالب في المعنى
الاسمي غير محتاج الى موصوف كما في ذبيحة فانهما صفتان في الاصل بمعنى المذبوح
والمنطوح ثم غلبتهما الاسمية فجعلا اسمين لذينك الحيوانين من غير اعتبار معنى الوصفية
فيهما فالحق التاء بهما للدلالة على انهما منقولان الى الاسمية وهذه التاء غير لازمة في
الاكثر قال الرضي الاولى ان التاء في حلوبة وركوبة ورحولة وكل فعولة بمعنى مفعولة

بكذا الا انها لا يذكر معها الموصوف البتة كما قد يذكر في فعول بمعنى فاعلة نحو امراة شكور وحيد
وكل ما لحقت بهذه التاء المذكورة في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث والتانيث الثاني عرفا
التعويض عن الفاء كما في زنة وعدة اصلهما وزن ووعد من وزن يزن ووعد يعد فحذف الواو كما
في المضارع وحرك العين بالكسر وعوض التاء عن الواو او عن العين كما في اجابة واستجابة
مصدرين من اجاب يجيب واستجاب يستجيب اصلهما اجواب واستجواب فاعل الواو وحذف وعوض
وعوض عنه التاء وفي ثبة بضم الثاء وفتح الباء وسط الحوض ايضا ان قلنا انها ماخوذة من ثاب
يثوب اي اجتمع لان اصلها ثوب فحذف الواو الذي هو عين على خلاف القياس فعوض عنه
التاء وان قلنا انها من وثب يثب اي طفر فالتعويض من الفاء اذ اصلها وثب او عن اللام كما
في سنة وكرة اصلهما سنو وكرو فحذف لامهما وعوض عنه التاء والتاء في جميع ذلك لازم العوض
من الفاء اذ اصلها وثب عن مدة زائدة وهو في الجمع الاقصى الذي قبل اخر مفرده مدة ثم حذفت
تلك المدة في الجمع كما في جحاجحة جمع جحجاح بتقديم الجيم المفتوح على الحاء الساكن هو السيد فان اصله
جحاجيح كمصابيح في جمع مصباح ثم حذفت الياء المدة فعوض عنها التاء واما في فرازنة فيجوز ان يكون
لتعويضها من الياء المحذوف وان يكون لتعريب الواحد فالتاء والياء في نحو جحجاح لا تسقطان معا
ولا يثبتان معا فالتاء لازم مع حذف الياء او التعويض عن ياء الاضافة وهو في يا ابت ويا امت
خاصة لا في غيرهما اصلهما يا ابي ويا امي بالاضافة الى ياء المتكلم ثم حذف الياء وعوض عنه التاء
المكسورة او المفتوحة والتاء فيهما ايضا لازم مع حذف الياء وقد مرت هذه المعاني الثمانية
بعضها في بحث اسم المكان وبعضها في بحث الجمع وبعضها في بحث الاعلال فارجع الى تلك الابحاث
الثالث عشر مجرد جعل الاسم مؤنثا لفظيا بلا افادة معنى اخر زائد على مفهوم اللفظ اصلا
وذلك لمجرد لفظ في بعض الاغراض اللفظية كما في ظلمة وغرفة بزنة والمظلمة هي ما تطلب رده من
الظالم وهي القطعة التي تشرب من الماء وملحمة ومعرفة كلاهما بزنة والملحمة هي ما تطلب رده من
الظالم ويقال لهذا التاء التانيث لفظي وهو لازم والاصل في هذه المعاني الثلثة عشر هو الاول
اعني التانيث الحقيقي والبواقي راجعة اليه بنوع شبه يعني ان المعنى الحقيقي لهذا التاء هو
التانيث الحقيقي واما سائر المعاني فهي مجازات له يستعمل فيه التاء على سبيل الاستعارة لعلاقة
المشابهة بينها وبين التانيث الحقيقي ببعض الاعتبارات من حيث ان كلا منها اي سائر المعاني
متفرع على غيره كما ان التانيث متفرع على التذكير فالتفرع على غيره وجه شبه جامع بين الحقيقي
وتلك التاء ووجه التفرع في الكل تظهر لك بالتامل فلا نطول الكلام بتفصيلها تحرزا عن تلك
والملالة وذلك لان الوحدة فرع لنفس الماهية بناء على الماهية من حيث هي هي ليست بواحدة
ولا كثيرة كما بين في غير هذا الفن والجمعية فرع الافراد والمبالغة في الوصف فرع ثبوته في نفسه
والتاكيد فرع المؤكد والكثرة فرع القلة والعجمية فرع العربية والمنسوب فرع المنسوب اليه
والاسمية فرع الوصفية والتعويض فرع المعوض عنه التانيث اللفظي فرع التذكير اللفظي
فالكل متفرع على الغير الا ان جهات التفرع مختلفة واذا كان كذلك فحكم الكل اي جميع المؤنثات الباقية
الباقية حكم الاول اي المؤنث الحقيقي في ابدال التاء هاء في الوقف كما يقال في الوقف على ضاربة ضار
ضاربه بالهاء ويقال في الوقف على تمرة وكوفية ومعرفة مثلا تمره وكوفيه ومعرفه بالهاء وفي غير تلك
الاحكام من لزوم فتح ما قبل التاء وتانيث الضمير وتانيث الفعل المسند اليها يعني يؤنث الضمير
الراجع الى سائر المؤنثات مثل تمرة اكلتها وغرفة سكنتها كما يؤنث الضمير الراجع الى المؤنث الحقيقي
الحقيقي مثل امراة رايتها وكذا يؤنث الفعل المسند الى ظواهر تلك المؤنثات كما يؤنث الفعل المسند
الى ظاهر المؤنث الحقيقي فيقال رحبت خادمة وحضرت ركوبة ووقعت ظلمة كما يقال حضرت امراة
الا ان تانيث الفعل فيها جائز وفي المؤنث الحقيقي واجب وبينهما شيء وهو ان اذا اسند الفعل
الى المؤنث اللفظي الذي هو علم لمذكر كطلحة فلا يجوز تانيثه عند البصريين الا ان يبنى الكلام على

على

.314

على مذهب بعض الكوفيين او على التغليب او على اعتبار الانواع فافهم وغير ذلك كتانيث الفعل
المسند الى ضمائرها وجوبا لان الحركات الاعرابية على تاء التانيث اما التاء في بنت واخت فهو
مؤنث ابن واخ وبنت بالكسر بمعنى العذرة فقد غلبه فيهما جانب التعويض عن لام المحذوف
يعني ان التاء فيهما ايضا تاء تانيث زائد على اصل الكلمة بناء على ان اصولهما بنو واخو وهو
ثم حذف لامهما اعني الواو كما في ابن واخ دهن وعوض التاء عن اللام المحذوف كما في سنة وكرة
الا انهم التزموا التعويض وغلبوا جانبه في هذا التانيث على جانب التانيث وجعلوا التاء كانها
من نفس الكلمة الاصلية كما في غير هذه الثلثة فاسكنوا ما قبلها وهو الخاء في الاخت
والنون في البنت والياء في الذيت واثبتوا في الوقف من غير ابدالها هاء كما في الوصل فيكون الوقف
فيها باسكان التاء كما ان الوقف على زيد باسكان الدال وهذا جواب سؤال بان التاء
في هذه الثلثة تاء تانيث لاحق للاسم مع انه لم يبدل هاء في الوقف ولم يلتزم فيهما فتح ما
قبل التاء فالتقض الحكم بان الكل حكم الاول وحاصل الجواب ان التاء فيها وان كان في
الثناء تانيث في الاصل الا انه خرج منه الى جزئية من نفس الكلمة فصار كتاء بنت فلذا لم
يبدل في الوقف هاء او سكن ما قبله فلا اشكال وما ذكر فانتبهت على ان تاء التانيث القائمة
الفعل في قوله ثلثة قالت نملة يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم لا يدل على كون تلك النملة
القائلة بذلك النمل انثى كما زعم البعض وذلك لان تاء التانيث الفعل المسند ليس مختصا بما
تانيثه حقيقي بل هو جار في سائر المؤنثات بالتاء لما عرفت ان حكم الكل حكم الاول
في تانيث الفعل المسند اليها فيجوز ان يكون التاء في نملة للوحدة كما في تمرة لا للتانيث الحقيقي
مع ان تانيث المذكورة الفعل المسند اليها اعني قالت وقد يلحق هذه التاء بمعنى كثيرا ما يلحق تاء
التانيث المذكورة بالاسم كما مر تفصيله وقد يلحق ببعض الحروف جوازا وهي ثلثة الاول
رب وهي موضوعة للتقليل وتستعمل كثيرا للتكثير وذلك اذا كان المجرور بها مؤنثا بوجه من وجوه
التانيث فيدخل تاء التانيث رب باعتبار مجرورها كما في قول الشاعر فقلت لها اي لتلك المراة اصبت بنا
المخاطبة من الاصابة حصات قلبي وهي الدقيق من حصى الحجر ولعل المراد بها هنا حبل القلب وحبه
والكلام مبني على قلب اي اصابتك حصاة قلبي مع اني ليس من اهل الاصابة لكن لا استبعد ذلك كثيرا
لقول لقول وربت رمية من غير رام اي قد يقع رمية مصيبة من غير اهلها فكذا تلك الاصابة
مني فادخل رب بالتاء لكون مجرورها اعني رمية مؤنثا تانيثها ليس بحقيقي بل للوحدة كما في
ضربة والثاني ثم من حروف العطف اذا عطفت بها جملة مؤنثة فيدخل تاء التانيث ربما تلحق
بها كما في قول الشاعر الاخر ولقد امر على اللئيم يسبني بجملة يسبني صفة اللئيم لان اللام فيه للعهد
الذهني وهو بمنزلة النكرة فمضيت ثمت قلت لا يعنيني اي مضيت بالجملة ثمت اي ذلك المكان من غير مدافعة
للئيم ثمة قلت لا يعنيني اي لا يقصد لي ذلك اللئيم بسبه بل شخص اخر وذلك لانه من الاراذل
فالاشتغال بمدافعته بذل الشان ويورث الشان فالاولى التي هي عاطفة فالحق التاء بثمت لا
لكون المعطوف بها اعني قلت جملة واما اذا عطف بها المفرد فلا يجوز لحوق التاء بها ثم
وثلث اي لفظ حين ودخول التاء عليه والثالثة لا لنفي الجنس وانما يجوز بمعنى الوقت حال كونها
مضافا الى نكرة ولعل ذلك التاء دل على الوقت بالمدة التي هي مؤنثة فيدخلها التاء لا باعتبار السماعها
لكنه تاد ويل بعيد كما في قوله تعالى ولات حين مناص فالحق التاء بلا لدخولها على حين
مضاف الى نكرة هي مناص المناص النجاة والفرار اي ليس وقت تاخر وفرار بعد جود وعند الفداء
يلحقها اي يلحق التاء الا اذا كانت داخلة على اسم الوقت اما كان ذلك الاسم اي سواء كان
لفظ حين او غيره كالاوان واليوم والساعة وغير ذلك فيصح ان يقال عنده ولات اوان
مناص ولات ساعة مناص نحو هذا والظاهر ان التاء اللاحقة بهذه الثلثة تبدل هاء
في الوقف كالاسماء الا انه لم يثبت في لات وحدها ثم ذلك فتدبر ثم ان منهم اي من العرب

ونقف على التاء اي تاء التأنيث مطلقا بالسكون من غير ابدالها لكن الافصح الاكثر بعد ما تقدم
من الابدال والاسكان كما قالوا عليه السلامة والرحمة وكما قال رؤبة العجاج بالكسر كيفي مسلمت
مسلمة بفتح الميم واللام علم رجل من بعد ما وبعد ما وبعدمت صارت نفوس القوم عند الغلصمت
وكادت اي قربت الحرة ان تدعى امة الامة الجارية والحرة مقابلها وقوله بعدمت اصله بعدما
كاخوية ابدل الفا يا لقرب المخرج بينهما اي فيهما من كلمة المجازة على تقدير ان يكون اصله اما
فقلب الميم الى موضع الهمزة فصار حاما ثم قلب الهمزة الفا والالف يا فصار منهما فبعد ابدال
الالف بعدما يا صار بعده ثم ابدل الهاء تاء كما ابدل التاء ها كثيرا الالف فيه لانهما مبنية على التاء
فصار بعدمت وما في الموضع الثلاثة مصدرية وهي مع ما بعدها من جملة صارت نفوس
مضاف اليه لبعد فيحتمل ان يكون تلك الجملة مضاف اليها لبعد الثالث وما اضيف اليه الا
الاولان محذوفا ويحتمل ان يكون مضافا اليها لبعد الاول وما بينها من قوله وبعد ما وبعدمت
مؤكدة للاول وفاصلين بين المضاف والمضاف اليه كما في قوله يا تيم تيم عدي ديا تيما
بالجملة الغرض من التكرير التأكيد والغلصمة بالغين المعجم والصاد المهمل المفتوحتين
مع سكون اللام بينهما الموضع الناتئ اي المرتفع من الحلق وهو رأس الحلقوم والمعنى بالمراد
كادت الهلاك بسبب مسلمة من بعد ما اضطرب القوم من غلبة الخصماء حتى صارت الارواح قريبة
ان تخرج وتنزهق ومعه ما قرب الحرة ان تجعل الحرة وتدعى باسم امة وكان المراد بمسلمة نفس الممدوح
بالكلية زوجتها فقد وقف في البيت على التاء في اربعة مواضع اعني مسلمة وبعدمت وغلصمة وامت
وقد يجري الوصل مجرى الوقف فيعطى له حكم الوقف فيقال ثلثه اربعة بابدال تاء ثلثة ها وهو حكم
الوقف ثم نقل حركة الهمزة اربعة اليه اي الى الهاء ان كسر ثم حذفها وهذا اي تحريك الهاء حكم الو
الوصل فقد جمع بين الحكمين ففيه اجراء الوصل مجرى الوقف مع رعاية حكم الوصل وقد يقال ثلثة
اربعة بالهاء ان كسر من غير نقل حركة الهمزة اليه فليس فيه الاجراء الوصل مجرى الوقف الصحيح
او نقول ثلثة مبني على السكون وليس سكونه للوقف والهاء لازمة لسكونها فلا حكم للوقف حتى لا يكون
فيه اجراء الوصل مجرى الوقف ومن هذا الباب اي من باب اجراء الوصل مجرى الوقف في غير صورة
الوقف على التاء قراءة من قرأ لكنا هو الله بالالف في الوصل اصله لكن انا خففت الهمزة واد
غم النون في النون فصار لكن بالتشديد والحق الالف فصار لكنا اثبات الالف فيها حكم الوقف
فقد اعطى الوصل وقد مر تفصيل ذلك ولهذا النظائر كما في قوله تعالى القيا في جهنم على وجه جيئة
ابدال النون الخفيفة الفا في الوصل مع انه حكم الوقف وقد مر كما في قول الشاعر مثل الحريق وافق
القصب بتخفيف باء القصب وصلا فان تخفيف الاخر حكم الوقف كما عرفت في بحث الوقف بز
بزيادة الحرف في المماثل وقد فعل بنا في الوصل وهيهات اسم فعل بمعنى الماضي اي بعد فان
قدر انه في الاصل هيهية على وزن فعللة من المضاعف كقلقلة ابدل ياؤه الثاني الفا لتحركه
بعد الفتح فهو مفرد فيكون تاؤه كتاء قلقلة ومسلمة ومفتوحا في حالة النصب فيو
قف عليه بالهاء اي بابدال تائه ها كما في قلقلة فيقال هيهاه وان قدر ان اصله هيهيات
جمع هيهية بالالف والتاء كقلقلات جمع قلقلة فاعل بان يقلب ياؤه الثاني الفا لتحركه
بعد الفتح وحذف الالف المبدل من الياء لدفع التقاء الساكنين حتى يكون تاؤه مكسورا
في حالة النصب ايضا فيوقف عليه بالتاء كما يوقف به في مسلمات من غير ابداله ها كما يجيء
واي حمل ان هيهات وان كان اسم فعل بالفعل من المبنيات لكن يمكن فيه بحسب الاصل
تقدير الاعتبار انه كونه في الاصل هيهية حتى يوقف بالهاء وكونه هيهيات فيوقف بالتاء
وفي هذا روي قال ابن الحاجب في شرح المفصل ان ذلك اي حمل رجحه كالاعتبار العدل
في عمر لان هيهات اسم فعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وقد يقف بالتاء من يصله با
لفتح ويقف بالهاء من يصله بالكسر وانما ذلك لتشبيهها بتاء التأنيث لفظا ووزن افراد و





وجمع وذلك لانه وان كان اسم الفعل الان لكنه في الاصل مصدر باعتبار الانواع ومرا
وذلك لان اسم الفعل اما منقول عن مصدر والنقل فيه صريح بان يستعمل مصدرا ايضا
نحو رويد زيدا او النقل فيه غير صريح لعدم استعماله مصدرا فوفي او عن المصدر الذي كان
في الاصل صوتا نحو صه ومه او منقول عن الظرف نحو امامك او عن الجار والمجرور نحو عليك زيدا فلا
يكون اسم فعل غير منقول حتى يقال ان هيهات من هذا القسم وكذا عرقات بكسر العين و
سكون الراء او كسره ايضا وهو اعلى التحقيق جمع او اسم جمع لانه بمعنى جمع عرق الاصل اي الاصول
فان جعل اسم جمع الذي كركب بجمع راكب يوقف عليه بالهاء بابدال تائه ها وفي الوصل بفتح تائه وه
في النصب ويقال استاصل الله عرقاتهم كما في نحو ثاة وسعلاة على فعلاة بكسر الفاء وسكون العين
والاول بعد الذي لا يشذ في النصب الا هو ويبعده عن لفظه والثاني الفعول وذلك لانه يكون
عرقات حينئذ اسم مفرد مؤنث بالتاء كثرات وسعلات وذلك الاسم يكون تاؤه مفتوحا في النصب
وبهذا الى الهاء وقفا لكونه تحقيق التاء تأنيث من غير تحمل علامة الجمعية وان جعل عرقات
جمعا لفظيا مصطلحا للعرق بالالف والتاء كتشدقات يوقف عليه بالتاء ولا يفتح في الوصل لانه حينئذ
يكون جمع مؤنث بالالف والتاء والوقف عليه انما هو بالتاء من غير ابدال كما يذكر والتاء فيه تكسر
في حالة النصب والجر كما بين في النحو فلا يفتح تاء عرقات في الوصل اصلا بل اما مضموما وهو
في حال الرفع او مكسورا وهو في النصب والجر وما ذكرنا فيما كان المؤنث بالتاء اسما مفردا والحقه
الحقا او مقدرا واما الجمع بالالف والتاء وعني جمع المؤنث ان كثمرات ومسلمات فلا يوقف
عليه الا بالتاء واسقاط حركته ولا يجوز ابدال تائه ها لانهم لما ارادوا ان يكون في جمع المؤنث
ان لم تزد تاء كما بينوه في موضعه لم يمكنهم ان يزيدوا الواو والياء مع الالف لانهم لو زادو
وهي لانقلبت همزة فزاد والتاء معه لانه ليجعل بدلا من الواو كما في تجاه وتخمة وصارت علامة
التأنيث والعلمية عن ان يقال في مسلمة مسلمتات فلما ابدلوا بهذه التاء الجمع والتأنيث
والعلمية علامة التأنيث الملحقة في الواحدة انثبت في الوقف ولم تبدل ها ونقل عن
طيئ انهم يقولون كيف البنون والبناة وكيف الاخوة والاخواه بالهاء اي بابدال التاء ها في بنات
واخوات وهما جمعان بالالف والتاء الاول جمع بنت والثاني جمع اخت لتشبيها التأنيث بتاء التأنيث
الى بعجة وليس بهذا المنقول يجيد الوقف بالتاء بان يقال كيف البنات والاخوات لما ذكر المصنف
الخامس من مواضع التغيير بالاسم ابدال الكلمة التي اخرها همزة سواء كانت تلك الكلمة اسما
او فعلا سواء كان ما قبل الهمزة متحركا او ساكنا فان قد ما يبدلون همزة لثقلها بحرف حركتها عند
الوقف فان كانت حركتها فتحة فتبدل الفا او ضمة فواوا او كسرة فياء وذلك لارادة زيادة بيان
لاحرف لان حروف اللين ابين من الهمزة الساكنة واما الاكثرون فيقفون فيها على اثبات الهمزة
ساكنة كما في غير الهمزة مثل الجمل والكبد ثم ان كان ما قبلها اي ما قبل الهمزة مفتوحا ينطقون بالكلمة
كائنة على حالها الكائنة بعد الابدال اي لا يبدلون الحرف المبدل من الهمزة اياكان الى حرف
اخر بل يقفون على حاله لامكان اجتماع الفتحة بلا ثقلة مع كل من الالف والواو والياء بعده
فلا حاجة الى تغيير اخر فيقولون في النبأ بفتحتين بمعنى الخبر جاء النبو بابدال الهمزة الى الواو
المناسب حركتها اعني الضمة وسمعت النبا بابدالها الفا لكونه مناسبا لحركتها التي هي الفتحة ومررت حت
بالنبي بابدالها ياء مناسبة لكسرتها بفتح الباء الذي قبل الهمزة في الجميع كما كان كذلك قبل الابدال
وان كان ما قبلها مضموما يبدلونها اي الهمزة المبدلة واوا ان لم تكن واوا بل الفا او ياء اذا
لو كانت واوا قبل فلا حاجة الى ابدالها واوا وذلك لثقلة الياء بعد الضمة وامتناع الالف بعدها
كاقرؤ جمع قرء بمعنى الحيض او الطهر احد اقراء بالهمزة كافعل فقلبت همزة اولا الى حرف حركتها
اما الالف او الواو والياء ثم ابدل الالف والياء واوا والضمة ما قبلها اعني الراء فيقال في جميع احوا
له هذا اقرو بالواو وان كان ما قبلها مكسورا يبدلونها ياء اذا ابدلت اولا الالف او واوا الى ياء لامتناع ا

الالف لعدم الكسرة وثقلة الواو بعد ياء الكسر في الوقف على قرأ الماضي المجهول ابدلت الهمزة في الوقف الى
حرف حركتها وهو الالف ثم ابدل الالف ياء لكسرة ما قبله فههنا لا اعتبار في الابدال حركة الهمزة
ثم حركة ما قبله واهل الحجاز لا ينقلون حركة الهمزة الى ما قبلها بحكم فيما عندي من النسخ ولا يخفى انه
ليس بحق بل القول فان قوله ما يبدلونها مع ان النظر انه ادرج وعد بلا له والبحث الكلام فيما اذا كان ما
قبل الهمزة متحركا كانج يتصور نقل حركتها الى ما قبلها حتى يحتاج الى نفيه فالصواب ان يقول واهل
الحجاز لا يبدلونها الى حرف حركتها اللهم الا ان يقال العذر بل لا يسبق بعد قوله بل يسكنونها وانما ذكر
هذا التوطئة له واهل الحجاز يحرصون على تخفيف الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها والذا وجد النقل
اذا كان ما قبلها ساكن فيمكن ان يتوهم انهم ينقلون حركتها اذا كان ما قبلها متحركا ايضا فنفى ذلك
احتياطا يعني ان اهل الحجاز لا ينقلون حركتها الى ما قبلها لانه متحرك ولا يمكن نقل الحركة الى
المتحرك لامتناع اجتماع حركتين في حرف واحد بل يسكنونها اي الهمزة بحذف حركتها على قانون
الوقف كما مر ثم يبدلونها الى حرف حركة ما قبلها على قانون الابدال من ان الهمزة اذا كانت
ساكنة يبدل الى حرف حركة ما قبلها كما مر في باب تخفيف الهمزة فههنا لا اعتبار الا لحركة ما قبل الهمزة
الهمزة لا حركة لنفسها فان كان حركة ما قبلها فتحة فيبدل الفا سواء كانت حركة نفسها فتحة
او ضمة او كسرة وان كانت ضمة فواوا ايا كانت حركتها وان كانت كسرة فياء وكذلك فحينئذ لا حاجة الى
ابدال ثان اذ ان كان ما قبلها مضموما او مكسورا فيبقون في الاحوال الثلث اي الرفع والنصب
والجر بيانا بابدالها الفا لفتحة ما قبلها واوا اذا كان ما قبل الهمزة مضموما كما في اقرؤا او مكسورا كما
في قرئ فتنبه ما قالوه اي ما قاله الحجازيون وما قاله الاولون واحد بلا فرق حيث يبدلون جميعا الهمزة
واوا اذا انضم ما قبلها وياء اذا انكسر ما قبلها فيقولون كلهم في جميع الاحوال وقرؤ وقرئ الا ان الابدال ل
على قول الحجازيين واحد وعلى قول الاولين اثنان كما عرفت وللاشارة الى هذا قال فتنبه اي فلاحظه
وان كان ما قبل الهمزة ساكنا سواء كان ما قبل الساكن مفتوحا او مضموما او مكسورا وهذا
العطف على قوله ثم ان كان ما قبلها مفتوحا كما في قرء بالفتح والسكون فقد مر وبطؤ بالضم والسكون
الردء ورده بالكسر والسكون وهو العون اي الهمزة تنقل حركتها الى ذلك الساكن لبيانها بها
لانها لكونها من اقصى الحلق الردى فاذا وقعت بعد الساكن وان كان اخفى كانت اخفى بعد الا
اخفى فتكون اشد خفاء فحركوا ما قبلها بنقل حركتها اليه ليكون ابين لها ثم يبدلونها كذلك اي
الى حرف الحركة المنقولة فان كانت الحركة مفتوحا او مضموما او مكسورا وان كانت فتحة فالفا كذلك
وان كان كسرة فياء كذلك وذلك لكمال الحرص على بيان الحرف الموقوف عليه فيقولون في الوقف
على قرء وبطؤ وردء مثل قرو بفتحة ثم ضمة اي بفتحة القاف وضمة الراء وبطو بضمتين مد وبكسرة
للراء ثم ضمة للدال وهذه الثلثة امثلة لابدال الهمزة واوا لكون حركتها المنقولة ضمة لكونها في
حالة الرفع مع الحركات الثلث للفاء وتربيعها اي النظر فرقا بفتحتين وبطا بضمة ثم فتحة وردا
بكسرة ثم فتحة وهذه امثلة لابدالها الفا لكون حركتها المنقولة فتحة لكونها في حال النصب
على المفعولية بتربيعها مع الحركات الثلث للفاء وانظر الى قرى بفتحة ثم كسرة وبطي بضمة وكسرة
بكسرتين وهذه امثلة لابدالها ياء لكون حركتها المنقولة كسرة لكونها في غير حرف الجر اعني الى مع
الثلث للفاء ايضا ومنهم من لم يجوز الانتقال من الكسرة الى الضمة وبالعكس لغاية
الاستثقال ولذا كان وزنين مرفوضين في الاسم فيجعل الثانية منهما اي من الضمة والكسرة تا
تابعة للاولى منهما فان كانت حركة الفاء ضمة يجعل كسرة العين ضمة وان كانت كسرة تجعل ضمة
العين كسرة فعلى الاول يبدل الياء المبدل من الهمزة واوا وعلى الثاني بالعكس فيقال في ردؤ
بالكسرة ثم الضمة وبالواو ردي بكسرتين والياء وفي بطي بالضمة ثم الكسرة والياء بطو بضمتين والواو
فاتبع الثاني الاول فرارا من الخروج من الكسرة الى الضمة وبالعكس ومن جوز ذلك جوزه لعروضهما
بسبب الوقف فيقولون فيكون يكتنزن البعد هم بهذا ابعد الافصح الاكثر وبعضهم ينقلون حركة الهمزة

الهمزة



الهمزة الى الساكن قبلها لكن لا يبدلونها الى حرف الحركة المنقولة بل يحققونها ان كانت وبعضهم
ينقل حركتها الى ما قبلها ويحذفها ثم يحذف الحركة المنقولة للوقف وبعض اهل الحجاز الذين لا
يراعون كمال التخفيف فيقولون قرو وبطو وردو وقد يقع في بعض اللغات في الوقف ابدالات اخر ما ذكرنا
مثل ابدال كل الف سواء كان مبدلا من الاصل او للتانيث او اصلا في الوقف همزة فرقا
بين الوصل والوقف مع التقارب بين الالف والهمزة مثل يقال في هذه عصا وحبلى وهو اي
يضربها اي حبلى هذه عصأ وحبلأ وهو يضربهأ بابدال الالفات الثلث همزات ساكنات ومثل
ابدال الف التانيث كما في حبلى في جميع احواله واوا كما هو عند البعض يقولون هذه حبلو وان
رايت حبلو ومررت بحبلو وذلك لزيادة البيان بحرف الموقوف عليه لان الواو ابين من
الالف والياء او ياء كما هو عند الاخرين يقولون في الاحوال الثلث حبلي بالياء الساكن لان
الياء ابين من الالف واخف من الواو ومنهم من يسوي في هذين الابدالين بين الوصل
والوقف فيبدل الف التانيث واوا او ياء في الوصل كما في الوقف فيقولون حبلو زيد وحبلي زيد ولرد
ولرداءتها اي لرداءة تلك الابدالات في بعض اللغات اي لقبحها لم نعتد بها ولم نجعلها
من اقسام الابدال اسقاطا لها عن درجة الاعتبار الصنف الرابع في بيان التغيير بنقل الحركة
والمراد ما يكون بنقل الحركة فقط من غير ابدال حرف الحركة المنقولة لئلا يلتبس بهذا الصنف
الصنف الذي قبله فان التغيير بابدال الهمزة قد يكون بنقل حركتها الى ما قبلها كما عرفت
فالمراد بلا ابدال هنا ترك الابدال فقط او مع نقل الحركة وهو في كل كلمة اخرها متحرك صحيح همزة
كان او غيره قبله ساكن صحيح كذلك وذلك للهرب عن التقاء الساكنين ولو في الوقف كما
هو راي البعض فاذا احتيج الى تحريك الساكن كان رعاية حركة الاخر بنقلها اليه اولى لانها
الذاهبة بالوقف واما اشتراط حركة الاخر وسكون ما قبله فلا خفاء فيه لانه اذا سكن الاخر
او تحرك ما قبله لا يتصور نقل حركة الاخر الى ما قبله لاستلزامه وجود المقبول من غير مقبول
او قابل فلا النقل في عصا ولا في عمرو واما اشتراط صحة الاخر فلانه لو كان حرف علة لزم ابداله
على تقدير النقل في بعض الاحوال كالرفع والجر فان الاخر ان كان واوا فعلى تقدير نقل كسرة
الى ما قبله يلزم ان يبدل ياء وان كان ياء فعلى تقدير نقل ضمة يلزم ان يبدل واوا واما في
حال النصب فلا يلزم شيء من ذلك والحال ان هذا اي الذي من يقصد لنقل الحركة مقتصر
على نقل الحركة ولم يتجاوز الى تغيير الحرف فلو ابدل حرف العلة يلزم خلاف رايهم فهذا
الشرط ان يكون الاخر صحيحا لانه اذا كان صحيحا لا يقبل الابدال فيحصل الاقتصار كما في دلو في حال الجر
الجر فانه لو نقل كسرة الواو الى اللام لوجب ابداله ياء لما عرفت ان الواو اذا كان طرفا ساكنا بعد
كسرة يجب ابداله ياء وكما في ظبي في حال الرفع بمثل ذلك بان يقال لو نقل ضمة الياء الى ما قبله من
الباء لوجب ابداله واوا لما عرفت ان الياء اذا وقع طرفا ساكنا بعد ضمة لوجب ابداله واوا ونعم
لا يلزم الا ابدال واو ونعم لا يلزم الابدال في الاول في حال الرفع ولا في الثاني في حال الجر ولا في
شيء منهما في حال النصب الا ان لزوم الابدال في بعض الاحوال يستدعي ان لا يوقف فيهما
بالنقل مطلقا حملا للنظير على النظير واما اشتراط صحة ما قبله فلان في حرف العلة ضعفا وعجزا عن
تحمل الحركة لثقلها فلا تحرك ما لم يكن اي مدة ان لم يوجد باعث قوي على التحريك وباعث الو
الوقف لعروضه ضعيف فلا يقوى على تحريك حرف العلة فلا ينقل حركة اللام في قول وسيل الى
ما قبلهما من الواو والياء الساكنين ولا بد من اشتراط عدم الادغام ايضا اذ لو كان الساكن
مدغما في الاخر لنقل اليه الحركة لئلا يلزم الانفكاك الادغام فلا ينقل في الود ورد ثم ان لم تكن
الاخر همزة نقلت ضمة وكسرة الى ما قبله ما لم يلزم الانتقال الى كسرة بان يكون الفاء مضموما
والحركة المنقولة كسرة وبالعكس بان يكون الفاء مكسورا والحركة المنقولة ضمة فعند لزوم الا
الانتقال بان يكون الفاء مفتوحا او مكسورا في الاول ومفتوحا او مضموما في الثاني فلا يستثقل

فيقال هذا بكر بنقل ضمة الراء الى الكاف وما قبله مفتوح تنقل ضمة الراء الى السين وما قبله مضموم
ومررت ببكر بنقل كسرة الراء الى الكاف وما قبله مفتوح وبشر بنقل كسرة الراء الى الشين وما قبله
مكسور قال الشاعر تخفّ بالادتار والايدي الشعر والنبل وسعد السمر جمع السهام العربية منه
مؤنثة سماعي ستول كالتها اي النبل المجموع وجمع النبال الذي واحده جمرة معروف الفخذ بفتح الفاء
وسكون الخاء المهملة وبالزاء المعجمة الجمع والضم ورد في الحديث والغرض منه بيان سكون الفخذ بالمعنى
المذكور اذا حلت المداوت فلتحيقت اي تنضام امر غائبة من التنضام اي تلتضم الخفاء لبعضها
الى بعض اذا جلست واذا السجدت فقد استعمل فيه الخفاء الذي هو مصدر تخفف بمعنى الضمر
والجمع وضمير المفعول في تخفف راجع للقوس على ان تكون مذكورة قبل لانها مؤنثة سماعي ولم
يجعل ضمير الفاعل راجعا الى النبل الا معنى كثيرا الخفاء الادتار والايدي ايا باولانه لو رجع اليها لقيل
وهي ستوى بالاضمار وانا والنبل ستوى بالاظهار والشعر جمع اشعر اي مؤنث شعراء كحمراء اي كثيرة
الشعر وهي اي كثرة الشعر في اليد كناية عن القوة فيهما لما انها انما تكون غالب في ايدي الرجال
الاقويا الا في ايدي النساء المضعفة فالايدي الشعر بمعنى الايدي القوية وقوله النبل ستوى
من قبيل التشبيه البليغ اي النبل ماخوذة باصابع معقودة لعقد ستين ونقشه صورة وهكذا
العقد ستين ليفعل الرامي في اصابعه حين اخذ بها النبل ونصب السهام بالجر لتاثيره بالقوى في مواقعها
فعها فانها ماتخرق مع بعيده وتهلك فكان يحف القسي بالشدة لقوة راميها وكثرة لسها منها
الشديدة التاثير والمقصود من ذكر هذا البيت بيان انه اي الشاعر نقل فيه ضمة راء الشعر
والجرا الى العين والميم الساكنين قبل مع انه ما قبله الساكن مضموم في الاول وهو الشين ومفتوح
في الثاني وهو الجيم فدل ذلك على ما قلنا من انه اذا لم يكن الاخر همزة تنقلت ضمته او كسرته الى
ما قبله ما لم يلزم وزن مرفوض وكذا يقال عطف على قوله فيقال هذا بكر وهذا تمثيل النقل
في الفعل وفي الاخر حكما والمعطوف عليه تمثيل في الاسم وفي الاخر حقيقة اضربه وضربته بضم الباء
والتاء وسكون الهاء في الوقف اضربه امر مخاطب الحق به الضمير المنصوب وضربته بسكون الـ
التاء على ان يكون ماضيا مؤنثا غائبة الحق به ذلك الضمير فنقل فيهما ضمة الهاء الذي بمنزلة
الاخر الى ما قبله من الساكن الذي هو الباء والتاء قال الشاعر عجبت والدهر كثير عجبه من عنزي
سبني حال كوني لم اضربه عنزة قبيلة واحدها عنزي بالياء المشددة وكر ذلك وكمى في دعد الوزن
والمجهة كالتقدم والحق انه نقل ضمة الهاء في لم اضربه الى الباء الساكن قبله لا يقال فيلزم
في اضربه ولم اضربه الانتقال من الكسرة الى الضمة مع انه اشترط النقل بعدم ذلك
الانتقال وبعدم عكسه كما ذكر لان المراد بالانتقالين هناك ما كان على فعل بالضم ثم الكسر
او بالعكس فانه وزن مرفوض في الاسماء والانتقال هنا ليس كذلك واما اذا لزم ذلك الا
الانتقال فلا ينقل فلا يقال في الوقف على هذا عبد ومن القفل عبد والقفل ضم الراء الى
الباء وكسر اللام الى الفاء ولا ينقل فتحة الاخر الى الساكن قبله في هذا اي فيما يكون الاخر همزة
لان النقل على ما عرفت للتخفيف والتسهيل مع ان الفتحة خفيفة قريبة من سكون لكونها
جزاء الالف فهذا بابها السهل من نقلها فلا تنقل بل تحذف لئلا يلزم ترجيح السهل على السهل
فلا يقال رايت البكر بنقل فتحة الراء الى الكاف بل بحذفها واما التقاء الساكنين فنقول الاصل
في الكلمة التنكير وهي اذا كانت منصوبة في حال التنكير نحو رايت بكرا لا يلزم التقاء الساكنين
على ما مر ففي حال التعريف نحو رايت البكر كانه لا التقاء لهما بخلاف الضمة والكسرة فانهما لقوتهما
لا تذهبان لعلة ضعيفة فنقلهما السهل من حذفهما وان كان الاخر همزة عطف على قوله ثم ان لم
يكن الاخر همزة تنقل جميع حركاتها الى ما قبلها ثم ان كانت حركتها فتحة او يلزم الانتقال من
ضمة الى كسرة او بالعكس فاذا لم تكن فتحة ولم يلزم شيء من الانتقالين فالنقل اولى ففي هذا
النسخة صور باعتبار الحركات الثلث لكل من الهمزة وما قبل الساكن وفيما لم يكن الاخر

الاخر



الاخر همزة اربعة وهي ما عدا صورة فتحة الاخر مع الحركات الثلث في قبل الساكن وصورتي
الانتقالين المرفوضين واذا النقل حركاتها فيوقف عليها ساكنة من غير ابدال وهذا مبني على راي
البعض من النحاة لقيسون في بيان الهمزة المجرد لنقل حركتها الى ما قبلها وما سبق في الموضع الثالث
الثلث من انه اذا كان ما قبلها ساكنا ينقل حركتها اليه ثم تبدل حسب الحركة مبني على راي البعض
الاخر من انه يريد زيادة البيان فلا يقنع بمجرد النقل بل يتبعها بعد ذلك الى ما يجانس الحركة
وقد اشرنا الى ذلك هناك وانما نقل حركاتها الى ما قبلها مطلق لثقلها فلو لم ينقل الفتحة
بل اسقطت كما هو مقتضى الوقف لا يجتمع مع ثقلها في نفسها ثقل التقاء الساكنين فيقتضي خفف
الثقل فتنقل الفتحة الى ما قبلها لبدل التقاء الساكنين فيجتمع الثقل في واحد اعني ثقلها في نفسها
بخلاف ما اذا لم يكن الاخر همزة اذ ليس ثمة ثقل في نفسه كثقلها فلو لم تنقل فتحة لم يلزم الا
الاثقل واحد وهو ثقل التقاء الساكنين وهو اهون مع ان ذهاب الفتحة السهل من نقلها
ويبين ذلك بقوله وكل ذي ذوق وفهم سليم يفهم ان الساكنين مما كان الاخر غير الهمزة
اخف من قراءتهما اي الساكنين مما كان الاخر همزة وما ذلك الا لكون الهمزة ثقيلة في نفسها
فيلزم على تقدير اسقاط فتحتها اجتماع الثقيلين بخلاف غير الهمزة وكذا الانتقال من الضمة
الى الكسرة وبالعكس اي كل من الانتقالين اخف من اجتماع ثقل الهمزة وثقل التقاء الساكنين
فلهذا ارتكبوهما هنا اي فيما كان الاخر همزة لئلا يلزم ارتكاب ما هو اشد منهما اعني اجتماع
الثقيلين لا فيما اخره غير همزة لكونهما اثقل من التقاء الساكنين وحده فلو ارتكبا يلزم اخذ
الاثقل وترك الاخف ومذهب بعضهم بها ايضا عندهم فيجعل الثانية من الضمة والكسرة تابعة
للاولى فان كان الحركة المنقولة ضمة وحركة ما قبلها كسرة يجعل الضمة كسرة وان كان
بالعكس فبالعكس فيقولون هذا ردء وبكر تبين ومررت ببطؤ بضمتين كما مر في الفصل
المتقدم وقد سبق بعض ما يتعلق بهذا الموضع اي موضع نقل الحركة في الوقف في فصل التقاء
الساكنين حيث قال ومنهم من يهرب من التقاء الساكنين والوقف فيقول في الوقف على
النصر في حال الرفع النصر بضم الصاد وفي حال الجر النصر بكسره الا ان الحركة الذاهبة منه بسبب
الوقف ذلك فاذا احتيج الى تحريك الساكنين لدفع التقاء الساكنين كان رعاية تلك الحركة
اولى وفي النصب لا يفتح الصاد بل يبقيه على سكونه لان الحالة الاصلية للكلمة التنكير وفي حال الت
التنكير لا يلزم من الوقف التقاء الساكنين اذا كانت الكلمة منصوبة اذ يقال حينئذ نصرا فكانه في
التعريف ايضا لم يلتق ساكنان وفي نحو الرجل بكسر الراء في الرفع لا بضم الجيم اذ ليس في الكلام اسم
انتقال من الكسرة الى الضمة وفي نحو بسر في الجر لا بكسر السين اذ ليس في الاسماء انتقال من الضمة
الى الكسرة الحقيقة الخامس والسادس الروم والاشمام وانما جمعنا بينهما لاشتراكهما وقلة مبا
حثهما الا ينبغي ان يعقد بيان لكل منهما فصل على حدة فالروم تصويت خفيف اي اعطاء صوت
خفيف ضعيف بحركة الاخر الموقوف عليه الساقطة بالوقف كانك تروم وتطلب الحركة ولكن
لا تتمها بل تختلسها اختلاسا ما تنبيها على حركة الاصل ولهذا السمي روما والاشمام ان تضم شفتيك
بعد اسكان الحرف لا الضم تاما بل مع ابقاء انفراج ما بينهما ليخرج منه النفس فالروم فيه شيء
ما مسموع اي شيء من الصوت يسمع بحيث اذا التقى الاعمى اليه كلمة يدركه لان فيه مع حركة الشفة صوتا
ليكاد الحرف به يكون به متحركا والصوت من قبيل المسموعات لا المبصرات فلا الوقف ليتوقف
ادراك الروم على البصر بل على السمع فيدرك الاعمى والبصير بعد ان كان صاحب السمع بخلاف
الاشمام فانه ليس فيه ما يتعلق بالسمع بل بالبصر لانه ليس بصوت يسمع وانما هو تحريك عضو
عضو فلا يدركه الاعمى وان كان سميعا بل يدركه الرائي ولهذا كان احسن الوجهين قال سيبويه
الاشمام بمنزلة تحريك بعض جسدك ومراده انه لا يدركه الاعمى لتعلقه برؤية البصر كما
لا يدرك تحريك بعض الاعضاء كاليد والرجل والاشتقاق من الشم كانك اشممت الحرف رائحة

الحركة بالاشارات العضو لتتحقق بهما وهي اي الروم والاشمام تختصان اي لانه الوقف بل الوقف
بالسكون المتحرك لا بحرف يا في غيره ولكن فرق بينهما وبين الوقف بحذف الحركة الذي هو القسم
الاول من التقسيم المذكور لان الحذف يحذف الحركة يترك بعد السكون المجرد عن الروم والا
شمام والحذف وهنا بعد السكون المقارن للروم او الاشمام فيحصل ثلثة اشياء يتغاير ولكن
السكون المحض والروم والاشمام فلا يمكن ان يجتمع شيئان منها في محل واحد والغرض منهما
الاشعار بكون الحرف قبل الوقف متحركا ثم السكون للوقف لان كان في الاصل لانه اذا سمع
المخاطب حركة مختلسة بعد السكون يتنبه على ان الاصل متحرك ولذا يروم المتكلم بحركته واذا
راى الضمام شفتيك بعد السكون يتنبه على انك اردت بضمهما ضمة الحرف الموقوف عليه
في الاصل اذ الضمة انما يحصل بالضمام الشفتين لكن الاشمام بخصوص الحركة من الفتحة
او الضمة او الكسرة ايضا اي كالحاصل الحركة اما في الاشمام فقط اذ الحركة المنبه عليها لا تثبت الا
الضمة والضمام الشفتين يشعر بها بلا اشتباه واما في الروم فلان الحركة المختلسة ان كانت
مائلة نحو الفتحة يشعر بان حركة الاصل فتحة او نحو الضمة فيشعر بانها ضمة او نحو الكسرة
فيشعر بانها كسرة فالروم حسن اتفاقا لكون اشارة الحركة المحذوفة في كل ما سقط منه
بالوقف حركة غير عارضة بل اصلية ولا يكون اخره ميم الجمع كما في لهم ولكم والنتم ولا التاء الذي يبدل
في الوقف هاء كما في رحمة وضاربة واحترز به عما لا يبدل هاء في الوقف كما في بنت واخت فانه
يحسن فيه الروم ايضا واما في هذه الصور الثلثة اعني ان يكون الحركة السابقة عارضة وان
يكون الاخر ميم الجمع وان يكون التاء المبدل في الوقف هاء فالاكثر على انه اي الشان لا روم فيها اما
اما الحركة العارضة اي اما عدم الروم في الحركة العارضة مثل قل ادعوا الله فان كسرة لام قل
عارضة فانه ساكن في الاصل وانما حرك ان كان لقيه الحني وال ادعوا دفعا لالتقاء الساكنين
فلا يرام حين الوقف على قل لقوله فلا اعتداد بها اي فلانه لا اعتداد بالحركة العارضة
حال وجودها في الوصل لقيام ما لو جبها كلفا ساكن بعد حتى اي لسبب عدم الاعتداد بها تلك الحال
لا تعود الواو من قل لان اصله قول نقلت حركة الواو الى ما قبله فحذف التقاء لدفع التقاء
الساكنين فلو كان حركة اللام معتدا بها في حال وجودها لعادت الواو لانه زال ما يمنعه اعني التقاء
الساكنين بتحرك اللام مع انه لم يعد فدل على ان تلك الحركة في تلك الحال غير معتد بها فكان
الالتقاء باق فكيف بحال عدمها اي فكيف يعتد بها في حال عدمها وزوال ما يوجبها من التقاء
الساكنين بسبب الوقف حتى يرام الاشعار بتلك الحركة اي عدم الاعتداد بها في حال الوقف
بالطريق الاولى فلا وجه فيه للروم لانه انما يكون للاعتداد بالحركة والاشعار بها واما عدم
الروم في ميم الجمع فعند من اسكنه ولم يلحق به المدة في الوصل مثل عليكم وبهم كما هو راي الا
كثرين فظ اذ لا حركة له ثم قيل حتى يدل بالروم عليها وليس هذا ايضا اي كغير الصور الثلث
من محل الخلاف بل عدم الروم فيه اتفاق كذلك انما هو اي محل الخلاف بين الاكثرين والبعض
في الروم وعدمه ما اي ميم الجمع الذي يحصل اذا الحق به المدة من الواو والياء في الوصل مثل
عليكمو وبهمي كما هو راي البعض لان الميم حينئذ متحرك كما في الاصل ثم كان للخلاف في روم ميم ل و
وفي هذا ايضا عند الاكثرين لا روم لان الاخر وهو المدة غير متحركة مع ان الروم انما هو لاسماع
الاشعار بحركة الاخر لكن الميم متحرك مع لكنه ليس باخر حتى يرام بحركته والفرق بينه وبين ميم
الجمع اذا الحق به مدة كما هو محل الخلاف وبين يغزو ويرمي حيث يحسن الروم فيهما عند الوقف
عليهما بخلاف الواو والياء والسكان ما قبلهما بان يفعل في القافية والفاصلة كما علمت مع ان
اخرهما مدة غير متحركة مثل اخر محل الخلاف اعني ميم الجمع الملحق به المدة ولا يحسن الروم في
محل الخلاف عند الاكثر وهو فوارد به النقض على راي الاكثرين بانه كيف واجاب بان بينهما فرق
وهو ان الواو والياء فيهما اي في يغزو ويرمي قابلة للحركة بل اصلها الحركة لان اصلها

اصلها

اصلها يغزو ويرمي بضم الواو والياء وتركها اعلالا باستثقال الضمة على الواو والياء فيهما ساكنين كي يرد ذهابا
قابلين للحركة فلما ذهب في الوقف مع الحركة اي مع حركة ما قبلهما كما ان لا وقف على الحركة يتوهم انه
تلك الحركة الذاهبة معهما كانت لهما فصارت كانها حركة الاخر الموقوف عليه فلذا يرام الضمة
في يغزو والكسرة في يرمي والمدات اللاحقة بالضمير كما في لكموا وبهمو وبهمي لا حظ لها اصلا في
الحركة لانها حاصلة من تمديد اشباع الضمة او الكسرة فاذا ذهبت مع حركات ما قبلها كميم الجمع فلا في ل
لا يتوهم ان تلك الحركات كانت لها حتى صارت كانها حركة الاخر فيرام للدلالة عليها وبالجملة
بالجملة حركة ما قبله الواو والياء في يغزو ويرمي يمكن انه حركة الاخر اعني الواو والياء ولا كذلك
في مثل عليكمو وبهمي فلذا يرام في الاول دون الثاني على الاكثر وايضا تجديد الميم عطف على قوله
لان الاخر وهو المدة غير متحركة وجه اخر على ان لا روم في ميم الجمع عند لحوق المدة في الوصل
كثيرا جدا فصيح جيد بالاتفاق وحذفها قليل ضعيف كما تقدم فمن يلحق المدة ايضا اي كمن لم يلحق
يلحقها يترك الروم في الميم عند الوقف اتباعا للغة الاخرى الفصيحة اعني التجريد عن نحو
حتيها لما عرفت انه لا يمكن الروم في تلك اللغة لان وضع الميم فيها على السكون وهذا الوجه
الثاني يعني العذر في تخصيص عدم الروم في الاكثر بميم الجمع دون ضمير المفرد كما في ضربه وغلامه
يعني انهم خصصوا عدم الروم بميم الجمع وراموا في ضمير المفرد والغائب المتصل متصلا بالكاف
كما في ضربه الجيد وراموا في غلامه مع ان اخر الضمير المفرد ايضا مدة غير متحركة واو كما كانت كما في المثالين
ليس اذا بدا كما في به فوردوا عليهم بان عدم الروم في احدهما والروم في الاخر تحكم يمكن بالوجه الثاني
حصول الجواب عن ذلك السؤال والاعتذار عن تخصيص وذلك ان تجريد هذا الضمير اي ضمير
المفرد عن المدة ليس بتلك الكثرة اي ككثرة تجريد الميم بل الكثير ان يلحق فيه المدة وعدمها
قليل جدا فلا يحال فيه ان يقال ان من يلحق المدة يترك الروم اتباعا للغة الاخرى الفصيحة
كما يقال ذلك في الميم فظهر وجه التخصيص واندفع الاشكال فعلم من هذا ان المعتمد مدفى و
ذلك المطلب هو الوجه الثاني لا الاول لعدم اطراده واما عدم الروم في التاء المبدل بالهاء
فلان الروم انما هو لبيان حركة الحرف الذي وقف عليه وهنا الوقف على الهاء لا التاء والدال
اليه في الوقف ولم يكن له حركة بل هو مبني على السكون حتى يبين بالروم حركته نعم التاء متحرك لكن
الوقف ليس عليه واما من يرى من الراى الروم في هذه الصور ايضا اي في الصور الثلثة
المذكورة كما في غيرها وهم القليلون كما نبه عليه بقوله فالاكثر على انه لا روم فيها فيعتبر
ارتباطها الحركة العارضة في مثل قل ادعوا فيجوز الروم فيه للاشعار بالحركة العارضة ويجعل مدة
ميم الجمع مثل مدة يغزو ويرمي في الشبه المدة الاولى بالمدة الثانية لكونهما منتا سيتين صورة
فيجوز الروم في الاولى كما يجوز في الثاني بالاتفاق ويتوهم في الصورة الثالثة حركة المبدلة
المبدل وهو التاء حركة البدل وهو الهاء لما ان الثاني ثاب مناب الاول وكان في حكمه فيتوهم
حصول الحركة في الهاء الموقوف عليه فيرام فيه بناء للحركة لكن لا يخفى عليك ضعف هذه الوجوه
الوجوه ولذا كان هذا الراى قليلا قليلا ضعيفا جدا اما ذكر حكم الروم والاشمام كالروم في
الاحكام من حسن الاتفاق في غير الصور الثلث والاختلاف فيها واختصاصه بما كان الاخر متحركا
قبل الوقف وغيرها الا انه اي الاشمام يختص بالمضموم اي بما كان الاخر مضموما ابتداء فالضمة
ولا يجري فيما اذا كان مفتوحا او مكسورا اذ بضم الشفتين الذي كان الاشمام عبارة عنه لا
لا يحصل الا الضمة لا الفتحة ولا الكسرة فلا يؤذن ضمهما الا بالضمة الاخر لا الفتحة او كسرة بخلاف
الروم فانه يجري في الجميع الا انه في المفتوح قليل لان الفتحة خفيفة سريعة في النطق فلا
تكاد تخرج الا بتمامها كما هو حالها عند الوصل ثم ان للروم والاشمام وكذا الاسكان المجرد
والتخفيف علامات في الخط فعلامة الروم الف بخط قدام الحرف كما في هذا خالد كان من ابتدا
الا ان الروم ابتداء الحركة وللاشمام نقطة قدامه كما في جعفر لان النقص من حال الروم

والالف ابتداء وبالنقطة كما ان الروم ابتداء الاشمام وللاسكان خاء فوقه اشارة الى خفة
كما في هذا الحكم ونحوه وللتضعيف شين فوقه اشارة الى الشدة كما في هذه الفراغ من هذا ما له
ما يتعلق ببحث الوقف وهي فن التحريف من احكام الوقف وما عند القراء فله واحكام واقسام
اخر لا نشتغل بذكرها لعدم الدراية فيما توجهنا اليه من المراد وهو ما يتقيد به المصنف لما انه
المطلوب في علم التصريف واما ما لا دخل له في تتقيد الا كاحكام الاداء فهو خارج عن الفن بل له
فن اخر كعلم القراءة قال المصنف رحمه الله ولنقف على هذا القدر الوافي لغرضنا من الكلام حامدين
لله تعالى على التوفيق للاتمام ومصلين ومسلمين على رسوله سيد الانام وعلى اله واصحابه ومن تابعهم
الى يوم باحسان القيام فلله الحمد والمنة وعلى رسوله افضل الصلوة التحية وآله واصحابه وذوي الرتب
العلية على ان وفقنا لاتمام شرح هذا الكتاب في ليلة الجمعة الثانية
من شهر رجب المستطاب من سنة تسعة عشر ومائتين والف ممن
هاجرت من هو شفيع ومشفع يوم القوم الحساب فمنه
الابتداء والكل امره واليه المرجع والمآب
هذا اخر ما وجد بخط الشارح العلامة
عليه الرحمة وقد فرغ كاتبه
الفقير الى الطاف ربه القدير
الحاج سيد محمد بن
سيد قاسم